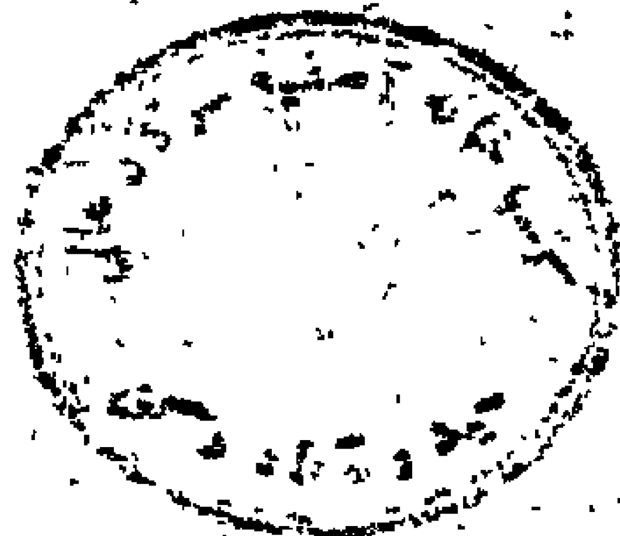
(الجزء الثاني)

من حاشية العالم العلامة المحقق الفهامة الشيخ
مصطفى محمد عرفة الدسوقي على متن
مغني اللبيب للإمام القدوة ابن
هشام الانصاري تغمدهما
الله برحمته وأسكنهما
فسيح جنته
آمين



(وبهامشه متن مغني اللبيب المذكور)

بسم الله الرحمن الرحيم

(حرف النون)

(قوله النون المفردة) اعترض بأن هذا لا يتناول نون التوكيد الثقيلة وحينئذ فهو من تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره وأجيب بأن المراد بالنون المفردة ما لم ينضم اليها شئ من غير جنسها وحينئذ فيصدق بنون التوكيد الثقيلة لانها لا ينضم اليها شئ من غير جنسها بل من جنسها أو يقال أراد بالمفردة المفردة في الخط (قوله الثقيلة أصل) أى والخفيفة فرع عنها بالحذف وقوله الثقيلة أصل اى ولا مانع من عكسه (قوله أبلغ) أى لان زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى (قوله ويختصان الخ) أى فلا يدخلان الاسم وأما قوله الخ (قوله ويختصان بالفعل) أى بجنس الفعل لان الماضى لا يدخلانه أصلا وأما الامر فيدخلانه مطلقا الا أفعل فى التعجب على أنه فعل أمر وأما المضارع فيدخلانه على تفصيل (قوله أقائلن الخ) قال الدماميني يمكن انه غير مؤكد بل أصله أقائل أنا حذفت الهمزة تخفيفا وأدغم التنوين فى النون على حد لكنا هو الله ربى وفيه أن معنى التكلم غير مراد فى البيت وانما هو خطاب لمن جاحد حليلته فى مولود وقبله

أرأيت ان جاءت به أملودا * مرجلا ويلبس البرودا

المرجل حسن الشعر والاملود بضم الهمزة الناعم والشهود من يشهد أنه ولده وفى الشواهد أحضرى بياء المخاطبة ثم ان التخريج الذى قاله الدماميني لا يتأتى فى قوله

ياليت شعرى عنكم حنيفا * أشاهرن بعدنا السيوفا

وحنيفا مرخم حنيفة قبيلة وحرف النداء محذوف ثم ان اسم الفاعل معرب مع نون التوكيد لعراقة الاسماء فى الاعراب (قوله شبه الوصف) اى اسم الفاعل وقوله بالفعل اى الفعل المضارع (قوله مطلقا) أى من غير تقييد بشرط ولا فعل (قوله كقوله) أى قول النبى عليه السلام وهو ليس بنظم وقيل انه من كلام عبد الله بن رواحة اه تقرير دردير (قوله الا أفعل) الاستثناء من صيغ الامر باعتبار الصورة وهذا الاستثناء بناء

(حرف النون)
(النون المفردة)
تأتى على أربعة أوجه
*أحدها نون التوكيد وهى خفيفة وثقيلة وقد اجتمعتا فى ليسجنن وليكونا وهما أصلان عند البصريين وقال الكوفيون الثقيلة أصل ومعناهما التوكيد قال الخليل والتوكيد بالثقيلة أبلغ ويختصان بالفعل وأما قوله

أقائلن أحضروا الشهودا

فضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل ويؤكد بهما صيغ الامر مطلقا ولو كان دعائيا كقوله فأنزلن سكينة علينا الا أفعل فى التعجب لان

على

معناه كمعنى الفعل الماضي وشذ قوله * فأحربه بطول فقر وأحريا * ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا ٣ وشذ قوله * دامن سعدك ان رحمت متيما
لولاك لم يك للصبابة جانحا
والذي سهله انه بمعنى افعل وأما المضارع فان كان حالا لم يؤكد بهما وان كان مستقبلا أكد بهما وجوبا في نحو قوله تعالى وتالله لأكيدن أصنامكم وقريبا من الوجوب بعد اما في نحو واما تخافن من قوم وأما ينزغنك وذكر ابن جني أنه قرئ فاما ترين بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله لم يوفون بالجار فظنها شذوذان ترك نون التوكيد واثبات نون الرفع مع الجازم وجوازا كثيرا بعد الطلب نحو ولا تحسبن الله غافلا وقليلا في مواضع كقولهم
* ومن عضة ما ينبتن شكيرها *
(الثاني التنوين) وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد فخرج نون حسن لانها أصل ونون ضيفن الطفيلي لانها متحركة ونون منكسر وانكسر لانها غير آخر ونون لنسفعا لانها للتوكيد وأقسامه خمسة تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف اعلاما ببقائه على أصله وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ويسمى تنوين الامكنية أيضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وايه وفي العلم المختوم بويه بقياس نحو جاءني سيبويه وسيبويه آخر وأما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين لا تنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير

على مذهب المصنف والكوفيين من أنها فعل أمر وأما على مذهب البصريين من أنها فعل ماض جيء به على صيغة الامر فلا معنى للاستثناء الا أن يقال الاستثناء من صيغ الامر باعتبار الصورة (قوله فأحربه) صدره * ومستبدل من بعد عضبي صريمة * العضبي المائة من الابل وهي معرفة لا تنون ولا تدخلها أل والصريمة تصغير صرمة بكسر فسكون نحو الثلاثين (قوله وأحريا) بالحاء وقف عليها بالالف والشاهد فيه لان الاصل وأحرين وأبدلت نون التوكيد ألفا لوقوعها بعد فتحة في حالة الوقف قال ابن مالك وأبدلنها اثر فتح ألفا * وقفا (قوله متيما) المتيم هو الذي ذلله الحب وعبده لمحبوبه والصبابة رقة الشوق وحرارته وجانحا مائلا (قوله بمعنى افعل) أي بمعنى الطلب لانه دعاء والمعنى دم ياسعدها وقال الدماميني لو قال بمعنى ليفعل كان أولى لان فاعل دام في البيت اسم ظاهر وهو سعدك ولا يرفعه افعل فلا يحل دم هنا محل دام بخلاف ليدم وقد يقال أراد بافعل مايدل عليه وهو الامر لا خصوصية الصيغة فكأنه قال بمعنى الامر فيصدق على مثل ليدم (قوله فان كان حالا) نحو قوله تعالى لأقسم بيوم القيامة على قراءة بعض بالاثبات (قوله في نحو قوله تعالى وتالله) المراد به كل فعل مضارع مثبت واقع جوابا للقسم ولم يفصل بينه وبين اللام فاصل فلو كان منفيا لم يجز توكيده نحو تالله تفتؤ اذ المعنى لا تفتؤ وقوله ولم يفصل احترازا عما اذا فصل بينه وبين اللام فاصل فلا يجب التأكيد نحو لالى الله تحشرون (قوله وقريبا من الوجوب) أراد بالقريب من الوجوب ما كثر استعماله بحيث لا يعثر على تركه الا نادرا وبريد بنحو اما تخافن أن يكون المضارع شرطا لان المؤكدة بما الزائدة (قوله ولا تحسبن الله الخ) أي فهو طلب لوقوعه بعد لا الناهية (قوله وقليلا في مواضع كقولهم الخ) اي من كل مضارع وقع بعد ما الزائدة الغير المؤكدة لان وغير الواقعة بعد رب ومثل ما الزائدة ما النافية أما لو وقعت بعد ان الشرطية فهو قريب من الوجوب وبعد رب فلا يجوز فلا تقول ربما تضربن زيدا وشذ قولهم
ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات
(قوله ومن عضة الخ) العضة شجرة والشكير ما ينبت حول الشجر من أصله (قوله فخرج) أي بزائدة وأما قوله نون فهو كالجنس لم يخرج به شئ (قوله ونون ضيفن) أي النون الاولى التي قبل التنوين فهي زائدة للالحاق ضيفن بجعفر (قوله لانها متحركة) أي وان كانت زائدة لان أصله ضيف (قوله لانها غير آخر) الانسب أن يقول لانها غير لاحقة للآخر لان القيد المخرج به تلحق الآخر (قوله تنوين التمكين) من اضافة الدال للمدلول اي التنوين الدال على تمكن الاسم من الاسمية وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وفي هذه التسمية نظر لاقتضائها أن الممنوع من الصرف غير متمكن مع أنه متمكن الا أنه غير أمكن (قوله ويسمى تنوين الامكنية) أي الدال على زيادة تمكن الاسم من الاسمية قيل هذه التسمية أولى لان الممنوع من الصرف متمكن غير أمكن (قوله وتنوين الصرف) اضافة تنوين للصرف من قبيل اضافة العام للخاص فالاضافة بيانية لان الصرف هو التنوين وأما قولهم تنوين التمكين أو الامكنية فهو من اضافة الدال للمدلول (قوله فرقا بين معرفتها ونكرتها) أي فما نون منها كان نكرة وما لم ينون كان معرفة فاذا قلت صه بالسكون فالمعنى اسكت عن هذا الكلام بخصوصه وأما اذا قلت صه بالتنوين كان المعنى اكفف عن كل كلام لانه حينئذ نكرة واذا قلت ايه بالتنوين كان المعنى زدني من أي حديث كان وايه بلا تنوين معناه زدني من حديث خاص (قوله كما قد يتوهم بعض الطلبة) نظرا لكون ذلك المنون نكرة فالتنوين الذي فيه يكون للتنكير ورد ذلك بان الذي للتنكير هو الدال على التنكير كما في صه وهذا بخلاف رجل فان التنكير حاصل بدون التنوين قال الرضي وأنا لا أرى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا وبعد العلمية تمحض للتمكين (قوله مع زوال التنكير) لا يقال ان

*وتنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات جعل في مقابلة النون في مسلمين وقيل هو عوض عن الفتحة نصبا ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني وقيل هو تنوين التمكين ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات كما تبقى نون مسلمين مسمى به وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولهذا لو سمى بمسلمة أو عرفة زال تنوينهما وزعم الزمخشري أن عرفات مصروف لان تاءه ليست للتأنيث وانما هي والالف للجمع قال ولا يصح أن يقدر فيه تاء غيرها لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تأبى ذلك كما لا تقدر التاء في بنت مع أن التاء المذكورة مبدلة من الواو ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك وقال ابن مالك اعتبار تاء نحو عرفات في منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو عرفة ومسلمة لانها لتأنيث معه جمعية ولانها علامة لم تتغير في وصل ولا وقف *وتنوين العوض وهو اللاحق عوضا من حرف أصلي أو زائد أو مضاف اليه مفرد أو جملة فالاول كجوار وغواش فانه عوض من الياء وفاقا لسيبويه والجمهور لا عوض من ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد اذ لو صح لعوض من حركات نحو حبلى ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافا للاخفش وقوله لما حذفت الياء التحق

التنوين أولا قبل العلمية كان للتنكير والآن صار للتمكين لان الاصل ابقاء ما كان على ما كان حتى يقوم الدليل على التغير (قوله جعل في مقابلة النون في مسلمين) أي لان جمع المؤنث فرع عن جمع المذكر والاصل قد وجد فيه النون متكملا بها ولم توجد في جمع المؤنث الذي هو فرع بل وجد متكملا بنفسه فقد وجدت في الفرع مزية عن أصله فعوض عنها التنوين لمعادلة الفرع لاصله (قوله ثم الفتحة) ردثان (قوله لا يجامع العلتين) أعني العلمية والتأنيث لان تنوين التمكين انما يكون في الاسماء المعربة المتصرفة الخالية عن العلتين (قوله لا يجامع العلتين) أي المانعتين من الصرف فان وجد التنوين معهما كان لغير التمكين (قوله ولهذا) أي لكون تنوين التمكين لا يجامع العلتين (قوله لو سمى بمسلمة وعرفة) أي ونحوهما من كل ما كان تنوينه التمكين وقوله زال الخ أي لوجود العلمية والتأنيث فيهما وهما العلتان مقتضيتان لعدم التنوين (قوله وزعم الزمخشري أن عرفات مصروف) أي عند التسمية به وحينئذ فتنوينه تنوين تمكين وانما لم يزل عند العلمية لانها لم توجد فيها العلتان لان التاء ليست للتأنيث (قوله أن عرفات) أي مسمى به مصروف أي فتنوينه للتمكين (قوله ليست للتأنيث) اي ولو كانت للتأنيث لمنع من الصرف لوجود العلتين (قوله وانما هي والالف للجمع) لكن هي مع ذلك ليست للتأنيث كما ذكر ابن مالك (قوله تأبى ذلك) اي تابى تقدير تاء أخرى لانه لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث الدلالة على تأنيث شيء واحد كالجمع هنا (قوله كما لا تقدر التاء الخ) هذا تنظير وحاصله أن التاء في بنت مختصة بالمؤنث فلا يصح أن تقدر معها تاء أخرى دالة على المؤنث لانه لا يجتمع تاآن دالان على مؤنث وقوله مع أن التاء الخ أي لان أصل بنت بنو (قوله وقال ابن مالك الخ) هذا رد لكلام الزمخشري أي انا لا نسلم أن التاء ليست للتأنيث بل هي للتأنيث اللفظي وهو كاف وحينئذ فعرفات ومسلمات مسمى بهما ممنوعان من الصرف وحينئذ فتنوينهما ليس للتمكين بل للمقابلة (قوله نحو عرفة) لان عرفة وجد فيه العلمية والتأنيث وأما عرفات علما ففيه تأنيث وعلمية وجمعية والجمعية لها دخل في منع الصرف في صيغ منتهى الجموع فلها دخل في منع الصرف في الجملة (قوله ولانها علامة لم تتغير في وصل) أي لان التاء في عرفات علم لا تتغير وصلا ولا وقفا بخلاف تاء عرفة ومسلمة فانها تتغير في الوقف وتصير هاء واذا لم تتغير تاء عرفات فهي أقوى من التي يتغير في منع الصرف (قوله فالاول) وهو ما كان عوضا عن حرف أصلي (قوله فانه عوض من الياء) أي بناء على أن الاعلال مقدم على منع الصرف فاصله جواري وغواشي على صيغة منتهى الجموع أعني مفاعل استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار فحذف التنوين لانه ممنوع من الصرف لانه على زنة مفاعل تقديرا اذ المحذوف لعلة كالثابت فصار جوار فأتى بالتنوين عوضا عن الياء المحذوفة مخافة عودها في اللفظ لزوال الموجب لحذفها وهو التنوين هذا مذهب سيبويه والجمهور وأما المبرد فيقول ان منع الصرف مقدم على الاعلال فالاصل عنده جواري ومررت بجواري بتقديم منع الصرف فيقول استثقلت الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء فحذفت وأما الفتحة الاصلية فهي خفيفة فهي ظاهرة وحينئذ فصار جواري ثم عوض التنوين عن تلك الحركة أعني الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة فصار جواري فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار (قوله وفتحتها النائبة عن الكسرة) هذا اشارة لجواب عن استشكال بعضهم استثقال الفتحة على الياء مع انها في نفسها خفيفة وذلك لانها هنا نائبة عن الكسرة التي حق هذه الكلمة ان تعرب بها والكسرة على الياء ثقيلة بلا شك فاعطى نائبها وهو الفتحة حكمها في الاستثقال فحذفت (قوله اذ لو صح) أي اذ لو صح أن التنوين عوض عن الحركة لعوض التنوين عن حركة حبلى بحيث يقال حبلا لان أصله حبلى بل قد يقال ان التعويض في حبلى أولى لان حركة حبلى متعذرة لا يمكن النطق بها بخلاف حركات جوار فان حركاتها انما هي ثقيلة يمكن النطق بها وانما تركت خوف الثقل (قوله ولا هو) أي وليس التنوين في جوار للتمكين (قوله خلافا للاخفش) أي فالاصل عنده جواري بالمنع من الصرف

اصيغة

الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام فصرف مردود لأن حذفها عارض التخفيف وهي منوية بدليل أن الحرف الذي قبلها لم يحرك بحسب العوامل وقد وافق على أنه لو سمي بكتف امرأة ثم سكن تخفيفاً لم يجز صرفه كما جاز في هند وأنه ٥ إذا قيل في سد أل علماً الرجل جيل بالنقل لم ينصرف انصرافه قدم علماً لرجل لأن حركة تاء كتف وهمزة جيل منوية الثبوت ولهذا لم تقلب ياء جيل ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها والثاني كجندل فإن تنوينه عوض من ألف جنادل قاله ابن مالك والذي يظهر خلافه وأنه تنوين الصرف ولهذا يجر بالكسرة وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار وغواش والثالث تنوين كل وبعض إذا قطعتا عن الإضافة نحو وكلا ضربنا له الأمثال فضلنا بعضهم على بعض وقيل هو تنوين التمكين رجع لزوال الإضافة التي كانت تعارضه والرابع اللاحق لإذ في مثل وانشقت السماء فهي يومئذ واهية والأصل فهي يوم إذ انشقت واهية ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها وجيء بالتنوين عوضاً عنها وكسرت الذال للساكنين وقال الأخفش التنوين تنوين التمكين والكسرة إعراب المضاف إليه * وتنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق وهو الألف والواو والياء وذلك في إنشاد بني تميم وظاهر قولهم أنه تنوين يحصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش كما سيأتي والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقطع الترنم وأن الترنم وهو التغني يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالتنوين في مكانها ولا يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قوله

وقولي إن أصبت لقد أصابن

لصيغة منتهى الجموع فاستثقلت الحركة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء للتخفيف فالتحق الجمع بأوزان الآحاد فنون التمكين (قوله عارض) أي والعارض لا يعتد به (قوله وهي) أي الياء منوية أي فكأنها موجودة وقوله بدليل أن الحرف الذي بقي آخراً لم يحرك المراد بالحرف الأخير الراء من جوار والشين من غواش وعدم تحريكه لكونه غير آخر بنية الياء بعده وحيث كانت الياء منوية لم يلتحق الجمع بأوزان الآحاد (قوله وقد وافق) أي الأخفش (قوله لم يجز صرفه) أي بل يمتنع من الصرف لأنه محرك الوسط أصالة وقوله كما جاز في هند أي الثلاثي الساكن الوسط أصالة فيجوز فيه الصرف وعدمه والحاصل أن المؤنث إذا كان رباعياً امتنع صرفه وأما إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط جاز فيه الأمران لأن كان محركاً لأن تحرك الوسط منزل منزلة حرف رابع (قوله لم يجز صرفه) أي نظراً إلى أن الحركة مقدرة وهذا السكون عارض للتخفيف والعارض لا يعتد به (قوله جيأل) هو اسم لمؤنث الضبع وأما مذكره فيقال له ضبعان كسرحان (قوله بالنقل) أي نقل حركة الهمزة للياء وحذف الهمزة (قوله انصرافه قدم) أي لأنه ثلاثي مسمى به مذكر بخلاف زينب وسعاد وجيأل إذا سمي به مذكر لأنه رباعي فيمتنع للتأنيث الأصلي (قوله ولهذا لم تقلب) أي ولأجل كون همزة جيل منوية الثبوت لم تقلب الخ (قوله لتحركها) أي بحركة عارضة (قوله من ألف جنادل) أي فهو ممنوع من الصرف لوجود صيغة منتهى الجموع فالألف فيه زائدة لأجل الجمع ثم إنه حذف منه الألف فصار جندل ثم إنه نون عوضاً عن الألف فصار جندل فالمراد من جندل الجمع لا المفرد لأنه لم يوجد مفرد على هذه الصيغة (قوله وليس ذهاب الألف الخ) هذا جواب عما يقال أي فرق بين جوار وجندل حيث جعل تنوين جوار تنوين عوض وجعل تنوين جندل تنوين صرف مع أن كلاً منهما صيغته في الأصل صيغة منتهى الجموع وحاصل الجواب أن الألف في جنادل علامة الجمعية فحذفها مخل بها خصوصاً وحذفها اعتباطاً والمحذوف اعتباطاً كالعدم فاختلفت الصيغة فصرف بخلاف حذف الياء في جوار فإنها ليست علامة الجمعية على أنها محذوفة لعلة فالصيغة لم تختلف فكان التنوين لغير الصرف (قوله وكلا ضربنا الخ) أي كل طائفة وقوله على بعض أي على بعضهم (قوله اللاحق لإذ) المراد منها جنس الجملة ولو تعددت كما في سورة الزلزلة (قوله للساكنين) لأن إذ مبنية على السكون والتنوين نون ساكنة (قوله المضاف إليه) أعني إذ فإذ عنده معربة لا مبنية وقد تقدم رده بقوله

نهيتك عن طلابك أم عمرو * بعافية وأنت إذ صحيح

فليس قبلها ما تضاف إليه (قوله المطلقة) أي التي آخرها حرف إطلاق أي مد وهي الحروف الثلاثة (قوله وذلك) أي لحوق التنوين القوافي المطلقة بدلاً من حروف الإطلاق في إنشاد أي تغني بني تميم (قوله الترنم) أي التغني (قوله والذي صرح به سيبويه) أي فقد وقع خلاف في تسميته قيل لأنه يحصل للترنم وقيل لأن به يحصل قطع الترنم (قوله أنه جيء به لقطع الترنم) أي فقولهم تنوين الترنم على حذف مضاف أو على حد قولهم قدرية للذين ينفون القدر ويقولون أن الله لم يقدر الأشياء في الأزل وقد انقرضوا وصار القدرية الآن لقباً للمعتزلة لإسنادهم أفعال العبد لنفسه وإثباتهم تأثير القدرة الحادثة (قوله ولا يختص الخ) أي بخلاف الأقسام الثلاثة قبله فإنها مختصة بالاسم (قوله وقولي إن أصبت الخ) صدره * أقلي اللوم عاذل والعتابن * وعاذل مرخم وهو بحر من أبيات القصيدة

إذا غضبت عليك بنو تميم * وجدت الناس كلهم غضابا

وقوله * لما تزل برحالنا وكأن قدن * وزاد الاخفش والعروضيون تنوينا هو سادسا وسموه الغالى وهو اللاحق لآخر القوافى المقيدة كقول رؤبة * وقاتم الاعماق خاوى المخترقن * وسمى غاليا لتجاوزه حد الوزن ويسمى الاخفش الحركة التى قبله غلوا وفائدته الفرق بين الوقف والوصل وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم زاعما أن الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف أغن قال وانما سمى المغنى مغنيا لانه يغن صوته اى يجعل فيه غنة والاصل عنده مغنن بثلاث نونات فأبدلت الاخيرة ياء تخفيفا وانكر الزجاج والسيرافى ثبوت هذا التنوين البتة لانه يكسر الوزن وقال لعل الشاعر كان يزيد ان فى آخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع ان النون تنوين واختار هذا القول ابن مالك وزعم أبو الحجاج بن معزوز أن ظاهر كلام سيبويه فى المسمى تنوين الترنم أنه نون عوض من المد وليس بتنوين وزعم ابن مالك فى التحفة ان تسمية اللاحق للقوافى المطلقة والقوافى المقيدة تنوينا مجاز وانما هو نون أخرى زائدة ولهذا لا يختص بالاسم ويجامع الالف واللام ويثبت فى الوقف * وزاد بعضهم تنوينا سابعا وهو تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة

وللمنادى المضموم كقوله

سلام الله يا مطر عليها

وبقوله قول فى الثانى دون الاول لان الاول تنوين التمكين لان الضرورة أباحت الصرف وأما الثانى فليس تنوين تمكين لان الاسم مبنى على الضم * وثامنا

(قوله لقد أصابن) أى فقد لحق الفعل وقوله قدن لحق التنوين فيه الحرف (قوله لما تزل الخ) هذا عجز بيت النابغة صدره * أفد الترحل غير ان ركابنا (قوله القوافى المقيدة) أى التى آخرها حرف ليس من حروف الاطلاق (قوله وقاتم الاعماق) تمامه مشتبه الاعلام لماع الخفق * القاتم شديد السواد والاعماق جمع عمق بفتح العين المهملة وضمها وما بعده من أطراف المفازة أى مغبر النواحى والخاوى بالخاء المعجمة الخالى والمخترق بالخاء المعجمة وفتح التاء المثناة والراء الطريق الواسع والاعلام جمع علم الجبل وما يستدل به على الطريق والخفق بفتح الفاء وأصله السكون مصدر خفق البرق اضطرب (قوله لتجاوزه حد الوزن) أى فهو من الغلو بمعنى الزيادة لان هذا زائد على الوزن (قوله الحركة التى قبله) هى كسرة القاف لانه مضاف اليه وجرى على الالسن فتحها كأنه اتباع للراء (قوله الفرق بين الوقف والوصل) أى فاذا أتى به الشاعر علم أنه وقف ولم يوصل البيت بما بعده بخلاف لو لم يأت به فيحتمل أنه واصل ويحتمل انه واقف وان كانت القاف ساكنة لاجل توافق الروى مطلقا والحاصل أن اسكان القاف لاجل توافق الروى لا يمنع تردد السامع من كون المنشد واصلا أو واقفا ألا ترى أنك تنشد الابيات الساكنة الآخر موصولا بعضها ببعض من غير وقف مع المحافظة على سكون الآخر من كل بيت فعلم أن ذلك السكون لاجل الوزن لا لاجل الوقف (قوله وجعله ابن يعيش) هذا هو الذى وعد به فيما سبق فتنوين الترنم عنده لا يختص بالقوافى المطلقة (قوله أغن) أى خارج من الخيشوم الذى هو مخرج الغنة التى هى صوت يخرج من الخيشوم (قوله لانه يغن صوته) ومنه الروضة الغناء المورقة المثمرة لتغنى الطير عليها (قوله والاصل) أى أصل مغن (قوله فأبدلت الاخيرة ياء) أى وحذفت الياء (قوله وأنكر الزجاج والسيرافى ثبوت هذا التنوين) أى اللاحق للقوافى المقيدة (قوله عوض من المدة) الظاهر أنه يثبت تنوين الغالى لانه ليس عوضا عن شئ (قوله وليس بتنوين) أى لان التنوين نون زائدة لغير توكيد وما كان بدلا عن حرف أصلى فليس بزائد (قوله وزعم ابن مالك) هذا غير اختياره لمذهب السيرافى والزجاج فله قولان (قوله ويثبت فى الوقف) فيه ان الزمخشرى كلامه يفيد أنه لا يثبت فى الوقف وعبارته حيث أشار الى تنوين الترنم هو التنوين الذى يقع فى انشاد الشعر مكان حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص فى انه لم يثبت فى الوقف (قوله وهو اللاحق لما لا ينصرف) أى فتنوينه تنوين ضرورة لا تنوين تمكين لوجود العلتين فى الممنوع من الصرف وتنوين التمكين لا يجامعهما وحينئذ فقولهم ان الممنوع من الصرف يجوز صرفه للضرورة معناه أنه يجوز أن يؤتى فيه بتنوين مشابه فى الصورة لتنوين الصرف وان كان ليس تنوين تمكين لوجود العلتين (قوله ويوم دخلت الخدر الخ) تمامه * فقالت لك الويلات انك مرجلى * الخدر هو الهودج ويستعار للستر ومنه قولهم جارية مخدرة أى مقصورة فى خدرها لا تبرز منه وعنيزة بعين مهملة مضمومة فنون فياء تصغير فزاى فهاء تأنيث اسم محبوبته وهى ابنة عم الشاعر امرئ القيس وقيل هو لقب لها واسمها فاطمة وقيل بل اسمها عنيزة وفاطمة غيرها والويلات جمع ويلة والويل شدة العذاب وزعم بعضهم ان هذا منها له فى معرض الدعاء عليه والعرب تفعل ذلك صرفا لعين الكمال عن المدعو عليه ومنه قولهم قاتله الله ما أفصحه وقوله انك مرجلى أى مصيرى راجلة أى ماشية لعقرك ظهر بعيرى (قوله عنيزة) اى فقد نون ما فيه العلمية والتأنيث (قوله وللمنادى المضموم) أى المبنى على الضم (قوله وبقوله) أى وهو كون التنوين اللاحق لما لا ينصرف وللمنادى المبنى على الضم تنوين ضرورة (قوله أباحت الصرف) أى لما لا ينصرف اى وأباحت مجامعة العلتين لتنوين التمكين (قوله لان الاسم مبنى على الضم) أى وتنوين التمكين انما يكون فى الاسماء المعربة

(قوله

وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد وفائدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل في ألف قبعثرى وقال ابن مالك الصحيح أن هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن وليس بتنوين وفيما قاله نظر لان الذي حكاه سماه تنوينا ٧ فهذا دليل منه على أنه يثبت في الوصل دون الوقف ونون ضيفن ليست كذلك وذكر ابن الخباز في شرح الجزولية أن أقسام التنوين عشرة وجعل كلا من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسما برأسه قال والعاشر تنوين الحكاية مثل أن تسمى رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكى اللفظ المسمى به وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف لان الذي كان قبل التسمية يحكى بعدها (الثالث نون الاناث) وهي اسم في نحو النسوة يذهبن خلافا للمازني وحرف في نحو يذهبن النسوة في لغة من قال أكلوني البراغيث خلافا لمن زعم أنها اسم وما بعدها بدل منها أو مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره (الرابع نون الوقاية) وتسمى نون العماد أيضا وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة * أحدها الفعل متصرفا كان نحو أكرمني أو جامدا نحو عساني وقاموا ما خلاني وما عداني وحاشاني ان قدرت فعلا وأما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي فضرورة ونحو تأمرونى يجوز فيه الفك والادغام والنطق بنون واحدة وقد قرئ بهن في السبعة وعلى الاخيرة فقيل النون الباقية نون الرفع وقيل نون الوقاية وهو الصحيح * الثاني اسم الفعل نحو دراكني وتراكني وعليكني بمعنى أدركني واتركني والزمني * الثالث الحرف نحو انني وهي جائزة الحذف مع ان وأن ولكن وكأن وغالبة الحذف مع لعل وقليلته مع ليت

(قوله وهو التنوين الشاذ) أي ولا يكون الا في الاسماء المبنية (قوله كما قيل في الف قبعثرى) فالالف ليس القصد منها التأنيث بل مجرد التكثير (قوله سماه تنوينا) أي ولم يعتد بذلك الا لكونه سمعه في الوصل أي ويحذف في الوقف ومن المعلوم أنه لا يثبت في الوصل الا اذا كان تنوينا حقيقيا ولو كان نونا لثبتت فيه وصلا ووقفا (قوله ونون ضيفن) اى النون الاولى أما الثانية فهي تنوين وقوله ليست كذلك اي بل تثبت وصلا ووقفا (قوله وهذا) أي قوله فانك تحكى اللفظ المسمى به وقوله بأنه اى التنوين المحكى تنوين الصرف أي تنوين التمكين وقوله لان الذي كان قبل التسمية يحكى بعدها أي والذي قبل التسمية تنوين تمكين فيكون الحاصل بالحكاية بعد التسمية تنوين تمكين وحينئذ فلا وجه لجعل تنوين الحكاية زائدا وقد يقال لا نسلم أن تنوين الحكاية تنوين تمكين لانك اذا سميت رجلا بعاقلة لبيبة اجتمع العلمية والتأنيث وتنوين التمكين لا يجامعهما فالحق أن تنوين الحكاية ليس للتمكين وان كان المحكى للتمكين ونظير هذا قولك من زيدا في حكاية من قال ضربت زيدا فالفتحة على الدال في لفظ من حكيت لفظه حركة اعراب وأما في لفظك فليست حركة اعراب والا لزم نصب خبر المبتدا بلا ناصب وانما هي حركة حكيت بصورة الحركة الاعرابية والحاصل أن حكاية الصرف ليست صرفا كما أن حكاية الاعراب ليست اعرابا (قوله خلافا للمازني) أي القائل انها حرف فالفاعل عنده ضمير (قوله خلافا لمن زعم الخ) هذا مقابل قوله في لغة وذلك أن كون قوم يلتزمون الابدال أو تأخير المبتدا بعيد انما التأويل اذا وقعت فلتة من غيرهم (قوله خلافا لمن زعم انها اسم) أي لان هذا التخريج انما يكون لو جاء هذا الكلام في غير لغة هؤلاء القوم وأما في لغتهم فلا تخريج اصلا (قوله وتلحق قبل ياء المتكلم) أي وجوبا وجوازا فالوجوب في الفعل واسم الفعل ومنى وعنى وما عداه فهو جائز هذا ظاهر المصنف (قوله المنتصبة) أي الكائنة في محل نصب وفي نسخة المتصلة (قوله أو جامدا نحو عساني الخ) فلا يعترض هذا بان نون الوقاية انما تدخل في الفعل لتقى آخره من الكسر وذلك لا يتأتى في الفعل الذي آخره ألف فهلا قالوا عساى وما خلاى مثلا بغير نون والجواب انهم فعلوا ذلك اجراء لباب الفعل على وتيرة واحدة أو حملا للفرع على الاصل لان أصل الفعل هو الصحيح اللام وهو اذا لم تجلب له نون الوقاية دخله الكسر فحمل عليه ما لم يدخله الكسر مع عدم النون (قوله اذ ذهب القوم الكرام الخ) صدره * عددت قومي كعديد الطيس * والطيس هو الكثير من الرمل (قوله ليسي) أي فهو فعل جامد ولم تلحقه نون الوقاية قبل ياء المتكلم (قوله يجوز فيه الفك والادغام) أي وعليهما فتأمرون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل والنون الثانية للوقاية والياء مفعول (قوله فقيل النون الباقية نون الرفع) * هذا قول الجزولي ووجهه أن الثقل جاء من نون الوقاية لا من نون الاعراب لانها واقعة أولا فيحذف ما حدث فيه الثقل (قوله وقيل نون الوقاية) هو قول سيبويه (قوله وهو الصحيح) أي لان نون الرفع وان سبقت عهد حذفها في الجملة عند الناصب والجازم فحذفها مألوف بخلاف نون الوقاية وما عهد حذفه أولى بالحذف من غيره (قوله اسم الفعل) ظاهر هذا الكلام أنه لا بد من نون الوقاية مع اسم الفعل ونص الرضي على خلافه فقال يجوز الحاقها أسماء الافعال لا دائما معنى الفعل ويجوز تركها أيضا لانها ليست أفعالا أصلا في الاصل اهـ دماميني (قوله الحرف) المراد ان وأخواتها (قوله وغالبة الحذف مع لعل) نحو لعلي أبلغ الاسباب لعلي آتيكم منها بقبس ومن ثبوتها قوله

فقلت أعيراني القدوم لعلني * أخط بها قبرا لابيض ماجد

(قوله وقليلته مع ليت) أي وقليلة الحذف وظاهره أن الحذف مع ليت جائز بقلة نظما ونثرا وهو قول الفراء

وتلحق أيضا قبل الياء المخفوضة بمن وعن الا فى الضرورة وقبل المضاف اليها لدن أو قد أو قط الا فى قليل من الكلام وقد تلحق فى غير ذلك شذوذا كقولهم بجلنى بمعنى حسبى وقوله

أمسلمنى الى قومى شراحى

يريد شراحيل وزعم هشام أن الذى فى مسلمنى ونحوه تنوين لانون وبنى ذلك على قوله فى ضاربنى ان الياء منصوبة ويرده قول الشاعر

وليس الموافينى ليرفد خائبا

وفى الحديث غير الدجال أخوفنى عليكم والتنوين لايجامع الالف واللام ولا اسم التفضيل لكونه غير منصرف ومالا ينصرف لاتنوين فيه وفى الصحاح انه يقال بجلى ولا يقال بجلنى وليس كذلك * (نعم) * بفتح العين وكنانة تكسرها وبها قرأ الكسائى وبعضهم يبدلها حاء وبها قرأ ابن مسعود وبعضهم يكسر النون اتباعا لكسرة العين تنزيلا لها منزلة الفعل فى قولك نعم وشهد بكسرتين كما نزلت بلى منزلة الفعل فى الامالة والفارسى لم يطلع على هذه القراءة وأجازها بالقياس وهى حرف تصديق ووعد واعلام فالاول بعد الخبر كقام زيد وما قام زيد والثانى بعد افعل ولا تفعل وما فى معناهما نحو هلا تفعل وهلا لم تفعل وبعد الاستفهام فى نحو هل تعطينى

ونص سيبويه على أن الحذف مع لبث ضرورة وهو ظاهر كما فى المفصل ومثال الحذف قول زيد الخيل

كمنية جابر اذ قال ليتى * أصادفه وأفقد بعض مالى

(قوله وتلحق أيضا) أى وتلحق وجوبا نون الوقاية ياء المتكلم المخفوضة (قوله الا فى الضرورة) مثال عدم الالحاق فيها للضرورة قول الشاعر

أيها السائل عنهم وعنى * لست من قيس ولا قيس منى

وهذا بيت واحد مقفى من بحر الرمل (قوله وقبل المضاف اليها لدن) يعنى قد تلحق نون الوقاية قبل الياء المضاف اليها لدن نحو قد بلغت من لدنى عذرا بالتشديد كما قرأ الاكثر ونحو قرأ نافع وأبو بكر لدنى بالتخفيف قال ابن مالك وزعم سيبويه ان عدم لحاق نون الوقاية لدن من الضرورات وليس كذلك لهذه القراءة الثابتة فى السبع وأما قد وقط المضافان الى الياء فقدنى وقطنى بالنون فيهما أعرف من قدى وقطى بتركها كذا قال ابن مالك وظاهره وظاهر المصنف جواز الوجهين فى الاختيار وقد نص قوم على أن الحذف فيهما ضرورة (قوله أمسلمنى) الهمزة للاستفهام ومسلمنى اسم فاعل مبتدأ والنون للوقاية والياء فى محل جر بالاضافة لمسلم وشراحى فاعل أغنى عن الخبر ونون الوقاية لاتمنع من الاضافة وهذا الاعراب هو المشهور وقال هشام الهمزة للاستفهام ومسلم مبتدأ والياء مفعول لمسلم وليست مضافة لمسلم لان التنوين يمنع من الاضافة والاصل عنده أمسلمى ثم حرك التنوين بالكسر لمناسبة الياء وليس فيه نون وقاية (قوله وبنى ذلك الخ) أى ان مذهبه أن الياء فى ضاربنى فى محل نصب وليست هناك اضافة فهو بمنزلة زيد ضارب عمرا واذا لم يكن اضافة فالذى قبل الياء تنوين لانون وقاية لانها تجامع الاضافة والغرض الفرار منها (قوله أن الياء منصوبة) أى لان الجر انما يكون بالاضافة والتنوين مانع منها وانما حرك التنوين عنده بالكسر لمناسبة الياء (قوله ويرده قول الشاعر * وليس الموافينى ليرفد خائبا) * أى فانه لو كان ذلك تنوينا لانون وقاية لزم عليه الجمع بين أل والتنوين فتعين أن النون للوقاية والياء فى محل جر بالاضافة (قوله الموافينى) أى الجائى الى وقوله ليرفد أى ليعطى ويعان والخائب الذى لم ينل مطلوبه (قوله غير الدجال الخ) الاصل خوف غير الدجال أخوف الخوافى أى أشدها فظهر كون أفعل بعض ما أضيف اليه غايته أنه أسند للمصدر مجازا فاندفع ما يقال ان الحديث يقتضى أن غير الدجال خائف مع أن المراد أن غير الدجال مخوف منه وان أفعل التفضيل انما يضاف لبعضه والياء لاتقبل ذلك (قوله لكونه غير منصرف) أى للوصفية والوزن (قوله وليس كذلك) أى بل يقال وان كان شاذا * (نعم) * (قوله بفتح العين) المراد بها العين الهجائية لا التصريفية كما قد يتوهم لان ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف ونعم هذه حرف لاحظ لها فى ذلك وقوله بفتح العين أى وبفتح النون أيضا (قوله وكنانة تكسرها) كأنهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية وآثروا أشرف اللفظين بأخف الحركتين فقالوا نعم بالفتح فى واحد الانعام وقد جمع بين اللغتين من قال

دعانى عبد الله نفسى فداؤه * فيالك من داع دعانى نعم نعم

الرواية بفتح عين الاولى وكسر الثانية اهـ دمامينى (قوله وبعضهم) اى بعض كنانة وقوله وبعضهم اى بعض كنانة أيضا (قوله تنزيلا لها منزلة افعل) أى لان الفعل الثلاثى اذا كانت عينه مكسورة يجوز اتباع فائه لها وقوله كما نزلت بلى منزلة الفعل فى الامالة أى لان الاصل فى الامالة أن تكون فى الفعل (قوله لم يطلع على هذه قراءة) أى قراءة ابن مسعود (قوله وأجازها بالقياس) فقال مقتضى القياس جواز قراءة ابن مسعود لكن لم أسمعها (قوله وهى حرف تصديق) أى للمخبر بكسر الباء وقوله ووعد أى للطالب وقوله واعلام أى للمستخبر (قوله بعد افعل) أى بعد الامر والنهى (قوله وما فى معناهما) أى وهو التحضيض لانه فى الحقيقة طلب فعل أو ترك (قوله فى نحو هل تعطينى) أى فتقول نعم سأعطيك فهو وعد

منك

و يحتمل أن تفسر في هذا بالمعنى الثالث والثالث بعد الاستفهام في نحو هل جاءك زيد ونحو فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا أئن لنا لأجرا وقول
صاحب المقرب انها بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما بيناه قبل وتأتي للتوكيد اذا وقعت 9 صدرا نحو نعم هذه أطلالهم والحق أنها في ذلك
حرف اعلام وأنها جواب
لسؤال مقدر ولم يذكر
سيبويه معنى الاعلام البتة
بل قال وأما نعم فعدة وتصديق
وأما بلى فيوجب بها بعد النفي
وكأنه رأى أنه اذا قيل هل
قام زيد فقيل نعم فهي
لتصديق ما بعد الاستفهام
والاولى ما ذكرناه من أنها
للاعلام اذ لا يصح أن تقول
لقائل ذلك صدقت لانه انشاء
لا خبر * واعلم أنه اذا قيل قام
زيد فتصديقه نعم وتكذيبه
لا ويمتنع دخول بلى لعدم
النفي واذا قيل ما قام زيد
فتصديقه نعم وتكذيبه بلى
ومنه زعم الذين كفروا أن
لن يبعثوا قل بلى وربي ويمتنع
دخول لا لانها لنفي الاثبات
لا لنفي النفي واذا قيل أقام زيد
فهو مثل قام زيد أعني انك
تقول ان أثبت القيام نعم
وان نفيته لا ويمتنع دخول
بلى واذا قيل ألم يقم زيد فهو
مثل لم يقم زيد فتقول ان
أثبت القيام بلى ويمتنع
دخول لا وان نفيته قلت نعم
قال الله تعالى ألم يأتكم نذير
قالوا بلى ألست بربكم قالوا
بلى أولم تؤمن قال بلى وعن
ابن عباس رضي الله تعالى
عنهما أنه لو قيل نعم في جواب
ألست بربكم لكان كفرا
* والحاصل أن بلى لا تأتي الا
بعد نفي وأن لا لا تأتي الا بعد ايجاب وان نعم تأتي بعدهما وانما جاز بلى قد جاءتك آياتي مع انه لم يتقدم أداة نفي لان لو أن الله
هداني يدل على نفي هدايته ومعنى الجواب حينئذ بلى قد هديتك بمجيء الآيات أي قد أرشدتك بذلك مثل وأما ثمود فهديناهم وقال سيبويه في باب
النعت في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين فيقال له ألست تقول كذا فانه لا يجد بدا من أن يقول نعم فيقال له أفلست تفعل كذا فانه قائل نعم

منك له وقوله في نحو هل الخ أي من كل استفهام عن مطلوب فعله وأما بعد نحو هل قام زيد فهو حينئذ اعلام فقط (قوله ان تفسر) أي نعم (قوله في هذا) أي في هذا المثال نحو هل تعطيني من كل استفهام عن مطلوب فعله فتكون للاعلام به (قوله أئن لنا لأجرا) الظاهر أن هذا من باب هل تعطيني فهي محتملة لان تكون للوعد والاعلام (قوله وقول صاحب المقرب) هو ابن عصفور (قوله غير مطرد) أي لانها بعد الاستفهام قد تكون للاعلام اذا كان المستفهم عنه غير مطلوب حصوله وقد تكون للوعد اذا كان المستفهم عنه مطلوبا حصوله (قوله وتأتي للتوكيد) أي تقوية الكلام (قوله نعم هذه أطلالهم) أي هذه أطلالهم قطعا ولا بد (قوله جواب لسؤال مقدر) أي فكأن قائلا قال له هل هذه أطلالهم فقال نعم هذه أطلالهم وحينئذ فيخرج على هذا ما اذا قيل لك يا فلان فقلت نعم فهي من هذا القبيل فكأنه قال لك يا فلان أنت صاغ لي فأجبته بقولك نعم أي صاغ لك وكذا اذا طرق عليك انسان الدار وقلت نعم فهي واقعة في جواب سؤال فكأنه حين دق الباب قال أأنت حاضر فأجبته نعم أنا حاضر ومن ذلك ما يقع في كلام المؤلفين بعد الاعتراض نعم يصح لو كان الامر كذا فهو جواب سؤال كأنه قيل هل لهذا صحة يمكن التماسها وما يقوله الشيخ لمن يقرأ بين يديه نعم فكأن القارئ يسأل الشيخ هل ما قرأته صحيح (قوله معنى الاعلام) الاضافة للبيان (قوله وأما بلى الخ) من كلام سيبويه (قوله من أنها للاعلام) أي لان المتكلم بها يعلم المخاطب بجواب استفهامه (قوله قام زيد) أي ونحوه من كل كلام موجب (قوله لانه انشاء) أي ولو كانت في ذلك للتصديق لصح ذلك (قوله لعدم النفي) أي لان بلى لا تكون الا جوابا للنفي (قوله فتصديقه نعم وتكذيبه بلى) علم منه أن نعم يجاب بها كل من الايجاب والنفي فتقرره وأما بلى فانما يجاب بها النفي تكذيبا له فيكون الجواب بها مثبتا (قوله ومنه) أي من تكذيب النفي ببلى زعم الذين كفروا الخ (قوله أقام زيد) ما تقدم كان الكلام المجاب خبرا أي مجردا عن الاستفهام سواء كان موجبا أو منفيا والكلام الآن فيما اذا كان الكلام المجاب استفهاما موجبا أو منفيا (قوله ويمتنع) اي لعدم النفي لانه لا يقال الا في جوابه (قوله واذا قيل ألم) أي والحال ان مرادك الاستفهام عن النفي لا تقرير النفي (قوله ويمتنع دخول لا) أي لانها لنفي الاثبات لا لنفي النفي (قوله قالوا بلى) اي جاءنا النذير وقوله قالوا بلى اي أنت ربنا وقوله قال بلى اي آمنت (قوله لكان كفرا) أي لان نعم تقرر ما قبلها سواء كان ايجابا أو نفيا فلو قالوا نعم كان المعنى نعم لست ربنا (قوله بعد نفي) أي فتفيد الايجاب وقوله الا بعد ايجاب أي وتصيره نفيا وقوله بعدهما أي فتقررهما (قوله يدل الخ) أي لان لو للامتناع والامتناع منفي (قوله أي قد أرشدتك) اي فمعنى قوله بلى قد جاءتك آياتي بلى قد هديتك أي بلى قد ارشدتك وليس المراد بالهداية التوصيل كما هو أصل معناها والا نافاه قوله بعد فكذبت بها الخ (قوله بذلك) أي بمجيء الآيات (قوله وأما ثمود فهديناهم) فالمراد بالهداية الارشاد لا التوصيل (قوله وقال سيبويه) القصد من ذكر كلام سيبويه المعارضة لما سبق لان حاصله ان نعم تقرر ما قبلها واذا كان اثباتا صيرته اثباتا وان كان نفيا صيرته نفيا وكلام سيبويه الذي حكاه يقتضي أن نعم بعد النفي تفيد الايجاب (قوله فيقال) هذا مقول القول فقوله فيقال القائل هو سيبويه وقوله له أي لذلك الخصم المناظر وقوله فانه لا يجد أي ذلك الخصم مفرا من أن يقول نعم والحاصل ان سيبويه حكى واقعة حصلت له وذكر فيها نعم بعد النفي والقصد منها الاثبات لان قول الخصم نعم معناه قلته مع ان مقتضى ما سبق ان معنى قوله نعم أني لست قلته (قوله أفلست تفعل) أي تقول ذلك فهو بمعنى ما قبله (قوله فانه قائل نعم) اي فعله (قوله

فزعم ابن الطراوة ان ذلك لحن وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين اذا كان قبل النفي استفهام فان كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد وان كان مراداً به التقرير فالاكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رعياً للفظه ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الايجاب رعياً لمعناه ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ لا يقال أليس أحد في الدار ولا أليس في الدار الا زيد وعلى ذلك قول الانصار رضي الله تعالى عنهم للنبي صلى الله عليه وسلم وقد قال لهم ألستم ترون لهم ذلك نعم وقول جحدر

أليس الليل يجمع أم عمرو
وايانا فذاك بنا تدانى
نعم وأرى الهلال كما تراه
ويعلوها النهار كما علاني

وعلى ذلك جرى كلام سيبويه والمخطئ مخطئ وقال ابن عصفور أجرت العرب التقرير في الجواب مجرى النفي المحض وان كان ايجاباً في المعنى فاذا قيل ألم أعطك درهماً قيل في تصديقه نعم وفي تكذيبه بلى وذلك لان المقرر قد يوافقك فيما تدعيه وقد يخالفك فاذا قال نعم لم يعلم هل أراد نعم لم تعطني على اللفظ أو نعم أعطيتني على المعنى فلذلك أجابوه على اللفظ ولم يلتفتوا الى المعنى وأما نعم في بيت جحدر فجواب لغير مذكور وهو ما قدره في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو وجاز ذلك لامن اللبس لعلمه ان كل احد يعلم ان الليل يجمعه وام عمرو أو هو جواب لقوله وأرى الهلال البيت وقدمه عليه (قلت) أو لقوله فذاك بنا تدانى وهو أحسن قال وأما قول الانصار فجاز لزوال اللبس

فزعم ابن الطراوة ان ذلك لحن) اى زعم أن قول سيبويه نعم في حكايته لحن منه وكان الاولى له ان يقول بلى بدل نعم وقد شدد على ابن الطراوة في كلامه هذا (قوله فان كان على حقيقته) أى فان كان الاستفهام على حقيقته بان كان الاستفهام عن النفي (قوله فجوابه كجواب النفي) أى فتدخل له نعم وبلى لكن تدخله نعم لتقرير النفي وتدخله بلى لتكذيب النفي وافادة الاثبات (قوله وان كان مراداً به التقرير) اى التقرير لما بعد النفي اى حمل المخاطب على الاقرار بمدخول النفي فهو في الحقيقة ايجاب (قوله فالاكثر ان يجاب بما يجاب به النفي) اى وحينئذ فيجاب ببلى لا بنعم لحصول الاقرار بما بعد النفي (قوله ان يجاب بما يجاب به الايجاب) اى وحينئذ فيجاب بنعم لا ببلى (قوله انه لا يجوز بعده دخول أحد الخ) اى ولو كان معناه نفياً لجاز دخول أحد والاستثناء المفرغ بعده لان احداً والاستثناء المفرغ لا يقعان الا بعد نفي (قوله ألستم ترون) أى تعرفون (قوله نعم) اى فامن اللبس جاء من علمهم أن النبي عليه السلام يعلم أن مرادهم بقولهم نعم انا نرى لهم ذلك فقد أجابوا النفي المسبوق بالاستفهام التقريري بما يجاب به الايجاب وهو نعم نظراً للمعنى لعدم اللبس (قوله جحدر) بوزن جعفر (قوله فذلك) اى جمع الليل له ولام عمرو تدان وتقريب لنا منها (قوله نعم الخ) اى فالمعنى الليل يجمعنا مع ام عمرو (قوله وعلى ذلك) اى على ما ذكر من جواز اجابة النفي المسبوق بالاستفهام التقريري بما يجاب به الايجاب اذا امن اللبس مراعاة للمعنى جرى الخ والحاصل أن ما تقدم من ان نعم بعد النفي تقرره محمول على ما اذا كان النفي غير مسبوق باستفهام تقريري بان لم يسبق باستفهام اصلاً أو سبق باستفهام حقيقي وكلام سيبويه فيما اذا وقع قبل النفي استفهام تقريري فهو ايجاب معنى فلا معارضة (قوله جرى كلام سيبويه) أى فقول سيبويه للخصم أليست تفعل كذا معناه أنت تفعل كذا وقول الخصم له نعم معناه افعل كذا (قوله وقال ابن عصفور) كلام ابن عصفور توضيح لما سبق وليس زائداً عليه (قوله التقرير) اى الاستفهام التقريري المسبوق بالنفي (قوله في الجواب) أى من حيث الجواب وقوله مجرى النفي المحض أي في جواز اجابته بنعم وبلى (قوله في تصديقه نعم) اى لم تعطني (قوله وفي تكذيبه) أى تصييره ايجاباً لانه لنقض نفيه فقوله بلى أى أعطيتني (قوله وذلك) أى وبيان كونه اجرى مجرى النفي المحض وان كان ايجاباً في المعنى (قوله فيما تدعيه) أى من الاعطاء (قوله وقد يخالفك) اى بان يكون معترفاً بعدم الاعطاء (قوله هل أراد نعم) اى فيكون مخالفاً (قوله أو نعم أعطيتني) أى فيكون موافقاً لما يدعيه (قوله فلذلك) أى لاجل الاحتمال أجابوه على اللفظ اى أناطوا الجواب بمراعاة اللفظ ولم يلتفتوا لمراعاة المعنى بحيث يكون معنى نعم الايجاب (قوله على اللفظ) أى مراعاة للفظ السؤال (قوله ولم يلتفتوا للمعنى) أعني الايجاب (قوله وأما نعم في بيت جحدر الخ) هذا جواب عما يقال حيث أناطوا الجواب بمراعاة اللفظ فمقتضاه أن يكون معنى نعم في بيت جحدر أن الليل لا يجمعه مع أم عمرو ومع أن المراد أنه يجمعهما فلم يكن الجواب منوطاً بمراعاة اللفظ بل بمراعاة المعنى وحاصل الجواب أن نعم ليست جواباً للسؤال المتقدم حتى يكون مراعى فيه المعنى بل جواب لمقدر (قوله فجواب لغير مذكور) أى فهو جواب لقوله في نفسه الليل يجمعنا وأم عمرو فاجاب بقوله نعم فقوله نعم ليس جواباً لقوله المذكور اليس الليل الخ ومن هذا يعلم أن قول المجيب للطارق الباب نعم جواب لسؤال مقدر فكأن الطارق حين طرق قال أأنت حاضر فاجابه بقوله نعم انا حاضر (قوله في اعتقاده) أى في نفسه (قوله وجاز ذلك) أى اجابة غير المذكور (قوله قلت الخ) هذا الاحتمال منقول عن الشيخ أبي حيان فلعل المصنف لم يطلع عليه (قوله أو لقوله) اى جواب لقوله (قوله قال) اى ابن عصفور (قوله وأما قول الانصار الخ) هذا جواب عما يقال ان قول الانصار قد أناطوا فيه الجواب بمراعاة المعنى لا باللفظ وحاصل الجواب

ان

لانه قد علم أنهم يريدون نعم تعرف لهم ذلك وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير له ويعبر بلى هذا انه لو جيب

الستر بكم بنعم لم يكتف بالاقرار لان الله سبحانه وتعالى اوجب فى الاقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التى لا تحتمل غير المعنى المراد من المقر ولهذا لا يدخل فى الاسلام بقوله لا اله الا الله برفع اله لاحتماله لنفى الوحدة فقط ولعل ابن عباس رضى الله عنهما انما قال انهم لو قالوا نعم لم يكن اقرارا كافيا وجوز الشلوبين ان يكون مراده أنهم لو قالوا نعم جوابا للملفوظ به على ماهو الافصح لكان كفرا اذ الاصل تطابق الجواب والسؤال لفظا وفيه نظر لان التكفير لا يكون بالاحتمال

(حرف الهاء)

الهاء المفردة على خمسة أوجه أحدها أن تكون ضميرا للغائب وتستعمل فى موضعى الجر والنصب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره والثانى أن تكون حرفا للغيبة وهى الهاء فى اياه فالتحقيق انها حرف لمجرد معنى الغيبة وان الضمير ايا وحدها والثالث هاء السكت وهى اللاحقة لبيان حركة أو حرف نحو ماهيه ونحو واهناه وو ازيداه واصلها أن يوقف عليها وربما وصلت بنية الوقف والرابع المبدلة من همزة الاستفهام كقوله

وأتى صواحبها فقلن هذا الذى * منح المودة غيرنا وجفانا والتحقيق أن لا تعد هذه

أن محل اناطة الجواب باللفظ وعدم مراعاة المعنى اذا لم يؤمن اللبس فان أمن جاز مراعاته كما فى كلام الانصار (قوله لانه) اى النبى صلى الله عليه وسلم وقوله انهم يريدون أى بقولهم نعم (قوله وعلى هذا يحمل الخ) اى على مراعاة المعنى فى الجواب لامن اللبس يحمل استعمال سيبويه لان فيه قرينة مزيلة للبس و ** وكون القصد الزام الخصم (قوله لان الله سبحانه وتعالى الخ) قد يقال ان الله عالم بالقصد من قولهم نعم اى أنت ربنا فحينئذ يكون ذلك كافيا كما أن لا اله الا الله يكون كافيا بالنسبة لما عند الله حيث كان قصده نفى الجنس الا ان يقال ان وجوب العبارة الصريحة من حيث انها قاطعة لبعض الاحتمالات التى يعتقدها بعض الكفرة تامل (قوله غير المعنى المراد) أى ونعم جوابا لالست بربكم تحتمل احتمالين يحتمل أن يكون المعنى است ربنا نظرا لكون الجواب منوطا باللفظ ويحتمل أن المعنى أنت ربنا نظرا لكون الجواب منوطا بالمعنى (قوله لنفى الوحدة) أى بخلاف لا اله فانها لنفى الجنس وقوله لنفى الوحدة أى فيحتمل انه انما نفى الاله الواحد غير الله ولم ينف الهين فاكثر (قوله ولعل ابن عباس الخ) جواب عما يقال قد علم من كلامك انهم لو قالوا نعم كان اللفظ غير كاف فى الاقرار لكون اللفظ محتملا للكفر وعدمه ومن المعلوم ان المحتمل لا يوجب الردة والكفر فكيف يقول ابن عباس لو قالوا نعم لكفروا (قوله انما قال الخ) أى ولم يصدر منه أنهم لو قالوا نعم كفروا لكن يرد على المصنف بانه بمجرد الاحتمال العقلى كيف يرد به على العلماء الناقلين ذلك عنه (قوله مراده) أى مراد ابن عباس أى على تسليم انه قال لو قالوا نعم لكفروا (قوله جوابا للملفوظ) أى قاصدين اجابة اللفظ (قوله اذ الاصل) علة لكون اجابة اللفظ أفصح (قوله لا يكون بالاحتمال) اى لانهم اذا قالوا نعم يحتمل أن يكونوا أناطوا الجواب باللفظ ويحتمل ان يكونوا أناطوه بالمعنى وفيه أن الموضوع أنهم أجابوا بنعم قاصدين اجابة اللفظ فتأمل

(حرف الهاء)

(قوله الهاء مفردة) اى التى لم يتصل بها ألف ولا واو ونحوه وبه وفيه واياه (قوله أن تكون ضميرا) أى فالضمير الهاء والواو مقوية للحركة وقال الزجاج بمجموعهما هو الضمير وهذه الواو انما تكون اذا وقعت الهاء بعد متحرك نحو قال له صاحبه اما ان وقعت بعد ساكن معتل فالمختار فيه اختلاس الحركة نحو فيه وعليه وكذا ان كان صحيحا على الاصح نحو منه وعنه وقرأ ابن كثير بالاشباع فيهما وكذا حفص فى قوله تعالى فيه مهانا (قوله للغائب) اى دالا على ذات الغائب (قوله قال له صاحبه وهو يحاوره) ى فالاول مجرور باللام والثانى بالاضافة والثالث مفعول (قوله للغيبة) أى حرف يؤتى به ليدل على غيبة مرجع الضمير الذى هو ايا وهذا بناء على أن الضمير ايا وحدها (قوله واصلها) اى هاء السكت اى الغالب ان يوقف عليها (قوله لبيان حركة) اى لانه لو وقف بدون الهاء لحذفت الحركة وأما الحرف فلعل المراد ببيانه امتداده لسكون الهاء أو المراد بيان حاله من أنه ألف الندبة فلربما توهم مع حذفها ان الالف مبدلة من تنوين مثلا (قوله نحو ماهيه) اراد بنحوها ما كان محركا بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بها فلا تدخل بنحو لا رجل لان حركته وان لم تكن اعرابية الا انها شبيهة بالاعراب من حيث العروض وكذا المبنى لفظه عند الاضافة كقبل وبعد (قوله وربما وصلت بنية الوقف) اى يؤتى بها فى الوصل كحالها فى الوقف اى بان ينطق بها ساكنة لكن توصل الكلام بعضه ببعض ولا تقف فى السكون انما هو بنية الوقف عليها (قوله وأتى صواحبها الخ) يحتمل ان يكون صواحبها مرفوعا على انه فاعل يأتى ويحتمل ان يكون منصوبا على انه مفعول به والفاعل ضمير يعود على الشخص المحدث عنه بهذه القصة ومنح اعطى ومضارعه يمنح ويمنح بالفتح والكسر والمودة مفعول ثان قدم لان ذكراهم وغيرنا مفعول اول وجفانا هجرنا وترك مودتنا (قوله هذا الذى) أى فالاصل أذا الذى (قوله أن لا تعد هذه) أى الهاء الموجودة هنا من أقسام الهاء المفردة لانها ليست باصل بل مبدلة والكلام فى المفردة الاصلية وقد يقال ان المصنف قد ذكر فى

لانها ليست باصل على ان بعضهم زعم أن الاصل هذا فحذفت الالف والخامس هاء التأنيث نحو رحمة في الوقف وهو قول الكوفيين زعموا انها الاصل وأن التاء في الوصل بدل منها او عكس ذلك ١٢ البصريون والتحقيق ان لا تعد ولو قلنا بقول الكوفيين لانها جزء كلمة لا كلمة *(ها)* على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون اسما لفعل وهو خذ ويجوز مد ألفها ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها ويجوز في الممدودة ان يستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف فيقال هاء للمذكر بالفتح وهاء للمؤنث بالكسر وهاؤما وهاؤن وهاؤم ومنه هاؤم اقرؤا كتابيه والثاني أن تكون ضميرا للمؤنث فتستعمل مجرورة الموضع ومنصوبته نحو فألهمها فجورها وتقواها والثالث ان تكون للتنبيه فتدخل على أربعة أحدها الاشارة غير المختصة بالبعيد نحو هذا بخلاف ثم وهنا بالتشديد وهنالك والثاني ضمير الرفع المخبر عنه باسم اشارة نحو ها أنتم أولاء وقيل انما كانت داخلة على الاشارة فقدمت فرد بنحو ها أنتم هؤلاء وأجيب بانها أعيدت توكيدا والثالث نعت اي في النداء نحو يا أيها الرجل وهي في هذا واجبة للتنبيه على انه المقصود بالنداء قيل وللتعويض عما تضاف اليه اي ويجوز في هذه في لغة بني اسد أن تحذف ألفها وان تضم هاؤها اتباعا وعليه قراءة ابن عامر أيه المؤمنون أيه الثقلان بضم الهاء في الوصل والرابع اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف يقال ها ألله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الف ها وحذفها *(هل)* حرف موضوع

حرف الالف مجيء أل للاستفهام وهمزته بدل من الهاء الاصلية فيرد عليه اه دماميني (قوله لانها ليست باصل) اي بل هي مبدلة من الهمزة التي للاستفهام (قوله ان الاصل هذا) أي فالهاء للتنبيه داخلة على اسم الاشارة وقوله فحذفت الالف اي الواقعة بعد الهاء وقبل اسم الاشارة (قوله زعموا انها) اي الهاء (قوله وعكس ذلك البصريون) اي لان الاصل في الكلام عدم الوقف فابدلت التاء في الوقف هاء فالتاء أصل والهاء فرع لان الوصل أصل بالنسبة للوقف (قوله أن لا تعد) أي هاء التأنيث من أقسام الهاء المفردة (قوله لانها جزء كلمة) نص الرضي على أن هاء التأنيث كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصارا لشدة الامتزاج كلمة واحدة ومثلها ياء النسب

(ها)

(قوله ويجوز مد ألفها) أي مدا متصلا كأن فيما ان مكا كم فيه منفصل وقوله ويجوز أي يجوز ذلك كما يجوز القصر فتقول ها وهاء زيدا وقوله ويستعملان أي المقصورة والممدودة فتقول هاك وهاك فهذه أربع لغات (قوله وهاؤما) اي للمثنى مذكرا أو مؤنثا (قوله وهاؤم) اي لجمع المذكر فهاء اسم فعل وم حرف دال على جماعة المذكور وكذا يقال في الباقي (قوله وهاؤن) اي بتشديد نون النسوة العلامة كضربكن (قوله فتدخل على أربعة) حكى الزمخشري في المفصل أنه يقال هاء ان زيدا منطلق وها افعل كذا وهذا ليس شيأ من الاربعة التي ذكرها المصنف لكن قال الرضي لم أعثر لذلك على شاهد وهو عجيب فان الزمخشري أنشد في المفصل قول النابغة

ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت * فان صاحبها قد تاه في البلد

وهذا شاهد على دخولها على الجملة الاسمية مثل ها ان زيدا منطلق الا أن المسند اليه في البيت اسم اشارة فلعل الرضي يقول ان هذا لا يصلح شاهدا لدخولها على الاسمية الخالية من اسم الاشارة تأمله والعذرة بكسر العين المهملة نوع من الاعتذار وتاه ذهب متحيرا اه دماميني (قوله بخلاف ثم وهنا) المدار على التشديد في النون وأما الهاء فيجوز فتحها وضمها (قوله بالتشديد) اي فلا يقول هاثم ولا هاهنا ولا هاهنالك لانها كلها للبعيد (قوله فرد بنحو ها أنتم) أي فانه لو كانت ها الداخلة على الضمير المرفوع داخلة في الاصل على اسم الاشارة للزوم أن اسم الاشارة دخل عليه ها ان وهو لا يصح (قوله نعت أي في النداء) اي فأي منادى مبني على الضم والهاء للتنبيه والرجل نعت اي وقوله واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء أي فالمقصود بالنداء انما هو النعت لا أي ولكن لما كان لا يمكن نداؤه لما فيه من الجمع بين يا وأل أتى باي توصلا لندائه (قوله يا أيها الرجل) قال الاخفش الرجل ليس نعتا لاي بل هو خبر لمحذوف وأي موصولة والجملة صلة ووجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى كذا في الرضي ونقله ملا علي قاري والاشموني عنه وزاد الاشموني وعن ابن كيسان والكوفيين أن اسم الاشارة مقدر بعد الهاء (قوله قيل وللتعويض) أي ان الهاء تدخل على نعت اي في النداء للتنبيه وللتعويض فهي للامرين (قوله وان تضم هاؤها) هذا هو محط الجواز واما حذف الالف فهو واجب اتفاقا للساكنين وقوله اتباعا اي للضمة التي (قوله بضم الهاء في الوصل) أي واما في الوقف فتسكن الهاء ولا تضم (قوله عند حذف الحرف) اي حرف القسم أعني الواو والباء والتاء فاذا حذفت الحرف أتيت بالهاء وظاهر كلام الشيخ خالد في شرح الآجرومية أن الهاء هنا حرف قسم وانها بدل من التاء وهو أولى لسلامته من حذف الجار وابقاء عمله وان كان ما ذكره المصنف أولى لان الاليق بالحروف عدم التصرف (قوله بقطع الهمزة) اي بان تقول ها ألله وقوله ووصلها اي بان تقول هالله أو تقول هاالله هذه هي الاربعة أحوال

(هل)

(قوله

لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق اطلب التصديق الايجابي دون التصور ودون التصديق السلبي فيمتنع نحو هل زيدا ضربت

بنفس النسبة ونحو هل زيد قائم ام عمرو واذا أريد بام المتصلة وهل لم يقم زيد ونظايرها في الاختصاص بطلب التصديق ام المنقطعة وعكسهما أم المتصلة وجميع أسماء الاستفهام فانهن لطلب التصور لاغير وأعم من الجميع الهمزة فانها مشتركة بين الطلبين وتفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه أحدها اختصاصها بالتصديق والثاني اختصاصها بالايجاب تقول هل زيد قائم ويمتنع هل لم يقم بخلاف الهمزة نحو ألم نشرح ألن يكفيكم أليس الله بكاف عبده وقال

الاطعان الافرسان عادية

والثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو أتظنه قائما وأما قول ابن سيده في شرح الجمل لايكون الفعل المستفهم عنه الامستقبلا فسهو قال الله سبحانه وتعالى فهل وجدتم ماوعد ربكم حقا وقال زهير

ألا من مبلغ الاحلاف عنى رسالة وذبيان هل أقسمتم كل مقسم * والرابع والخامس والسادس انها لاتدخل على الشرط ولا على ان ولاعلى اسم بعده فعل في الاختيار بخلاف الهمزة بدليل أفان مت فهم الخالدون أئن ذكرتم

(قوله التصديق الايجابي) اى طلب ادراك وقوع النسبة أولاوقوعها (قوله ودون التصديق السلبي) يعنى انها لاتدخل على سلب فلا ينافى أنها عند دخولها على الايجاب لطلب التصديق مطلقا اذ يصح جوابها بالنفى بلا مثلا تدبر فان هنا وهما نبه عليه المحلى في شرح جمع الجوامع (قوله يشعر بحصول التصديق) أى فهو عالم بانه حصل منك ضرب ولكن لم يعلم وقوعه على من من الاشخاص وقوله يشعر بحصول الخ أى وهل لايطلب بها التخصيص وانما يطلب بها حصول النسبة فهو من طلب تحصيل الحاصل وهذا ممنوع والذى قاله في متن التلخيص ان هذا قبيح لاممنوع قال بعض شراحه ولذا لم يمتنع لاحتمال ان زيدا مفعول لمحذوف هو المستفهم عنه تصديقا وان الاصل هل ضربت زيدا ضربت ولكنه لما كان احتمال الامر جوحا لما فيه من حذف عامل المعمول الاول وحذف معمول العامل الثانى كان ذلك قبيحا وقيل انما لم يمتنع لامكان أن التقديم لمجرد الاهتمام ورده السعد بانه لاوجه للقبح حينئذ والازم قبح وجه الحبيب أتمنى على أن التقديم لمجرد الاهتمام ولاقائل به (قوله اذا أريد بام المتصلة) أى لانها لطلب تعيين أحد الامرين وذلك انما يكون بعد التصديق بالنسبة وحينئذ فلا يصح معادلتها لهل التى يطلب بها التصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة وانما تعادل الهمزة التى لطلب التصور (قوله اذا أريد بام المتصلة) أى وذلك لان أم المتصلة لتعيين أحد الامرين فهى خاصة بالتصور بمنزلة أى وذلك لايكون الابعد تصديق باصل الحكم والتردد في تعيين شئ من الاجزاء فيجب أن تكون معادلتها الهمزة الطالبة للتصور دون هل الطالبة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة ويصح مقابلة هل بام المنقطعة لانها اضراب عن حكم وطلب لحكم آخر فلا تنافيها هل الطالبة للتصديق وعلى هذا اذا أردت المنقطعة في المثال وقدرت مابعدها جملة جاز وهذا كله مبنى على أن هل مقصورة على طلب التصديق وقد أسلفنا في الكلام على الالف المفردة أن ابن مالك قال ان هل تأتى بمعنى الهمزة لطلب التصديق والتصور وحينئذ فتعادلها أم المتصلة كحديث هل تزوجت بكرا أم ثيبا اه دمامينى (قوله أم المنقطعة) أى فهى من أدوات الاستفهام الحق انها حرف اضراب وانها ان أفادت استفهاما حقيقيا فهو امامن الادوات الموجودة أو المقدرة وليست أداة استفهام أصلا (قوله لاغير) قد سبق له أن لاغير لحن ولكن قد وقع له ذلك كثيرا (قوله وأعم من الجميع الهمزة) خرجت الهمزة لانها حرف وسيأتى أنها مشتركة (قوله اختصاصها بالايجاب) اى بخلاف الهمزة فانها تدخل على الايجاب والسلب (قوله بخلاف الهمزة) اى فلا يمتنع دخولها على المنفى (قوله الاطعان الافرسان الخ) تمامه *الا تجشؤ كم حول التنانير* (قوله بخلاف الهمزة) أى فانها ليست بلازم أن تخلصه للاستقبال (قوله نحو أتظنه قائما) أى في الحال لان الظن حالى ولايصح أن تقول هل تظنه لان هل للاستقبال والظن حالى لااستقبالى (قوله بالاستقبال) كانه توهم ان الاستفهام عن جهل والمستقبل مجهول وأما الماضى والحال فقد وقعا وعلما وفيه انه لايلزم أن يعلمهما كل أحد (قوله فسهو) اى لان المستفهم عنه قد يكون ماضيا وقد يكون حاليا نحو أتظن زيدا قائما (قوله الاحلاف) جمع حلف وهو المعاهد أى الذى يعاهد لك على التعاضد والتناصر وذبيان بذال معجمة مضمومة وقد تكسر أبو قبيلة من قيس ومقسم بضم الميم اى كل اقسام فهو مصدر ميمى من الرباعى وهو أقسم يقول أبلغ قبيلة ذبيان وحلفاءها هل حلفتم على ابرام حبل الصلح والتناصر كل حلف فتحفظوا من الحنث وبعد هذا البيت

فلا تكتمن الله مافى صدوركم * ليخفى ومهما يكتم الله يعلم

يريد ان الله عالم بالخفيات والسرائر ولايخفى عليه شئ من ضمائر العباد فلا تضمروا الغدر ونقض العهد فانكم ان أضمرتموه علمه الله وفى هذا البيت تعدية كتم للمفعول الثانى بنفسه (قوله ولاعلى اسم الخ) اى فلا تقول هل زيدا ضربت وان كان على تقدير الفعل لانها اذا رأت الفعل في حيزها لم ترض الا بمعانقته في صريح اللفظ عند سيبويه (قوله أئن ذكرتم) كرر المثال اشارة الى أنه لافرق بين تقدم فصلها من الشرط ووصلها

أأنك لأنت يوسف أبشرا منا واحدا نتبعه ١٤ والسابع والثامن أنها تقع بعد العاطف لا قبله و بعد أم نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون

وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع وقال ليت شعري هل ثم هل آتينهم أو يحولن دون ذلك حمام وقال تعالى قل هل يستوي الاعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور * التاسع أنها يراد بالاستفهام بها النفي ولذلك دخلت على الخبر بعدها الا في نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان والباء في قوله

ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم

وصح العطف في قوله

* وان شفائي عبرة مهراقة *

وهل عند رسم دارس من معول اذ لا يعطف الانشاء على الخبر (فان قلت) قدمر لك في صدر الكتاب ان الهمزة تأتي لمثل ذلك مثل أفأصفاكم ربكم بالبنين ألا ترى أن الواقع انه سبحانه لم يصفهم بذلك (قلت) انما مر انها للانكار على مدعى ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء لا أنها للنفي ابتداء ولهذا لا يجوز أقام الا زيد كما يجوز هل قام الا زيد فهل على الرسل الا البلاغ هل ينظرون الا الساعة وقد يكون الانكار مقتضيا لوقوع الفعل على العكس من هذا وذلك اذا كان بمعنى ما كان ينبغي لك أن تفعل نحو أتضرب زيدا وهو أخوك ويتلخص أن الانكار على ثلاثة أوجه انكار على من ادعى وقوع شيء ويلزم من هذا النفي وانكار على من أوقع شيئا ويختصان بالهمزة وانكار لوقوع شيء وهذا هو معنى النفي وهو الذي تنفرد به هل عن الهمزة

منه بالفاء مثلا (قوله أأنك لأنت يوسف) دخلت هنا على ان واما فيما قبلها من المثالين فقد دخلت على الشرط (قوله انها) أي هل تقع بعد العاطف أي بخلاف الهمزة فليست مثلها بل تقع قبل العاطف نحو أفأصفاكم ربكم وقبل أم (قوله وفي الحديث الخ) قاله صلى الله عليه وسلم وهو متوجه لمكة عام الحديبية وقيل له أين المنزل (قوله وهل ترك لنا عقيل) هو أخو سيدنا علي شقيقه وكذلك طالب وجعفر الطيار وأكبر الاربعة طالب ثم عقيل ثم جعفر ثم علي وكلهم صحابة الا طالب فقد مات كافرا (قوله ليت شعري) أي ليتني أشعر وأعلم هل آتينهم ثم هل آتينهم وهذا توكيد للاول (قوله انها يراد بالاستفهام بها) الباء في بالاستفهام للبدل اي انها تارة للنفي بدل ما وضعت له أعني الاستفهام فاستعمالها في النفي حينئذ مجاز لانه استعمال في غير ما وضع له وسيأتي ما يخالفه (قوله ولذلك دخلت على الخبر) أي خبر المبتدا أي لان الا والباء لا يدخلان على الخبر الا في حيز النفي (قوله والباء في قوله) ظاهر هذا انه لولا أن النفي يراد بها لم تزد الباء في الخبر وعلى هذا فلا تزاد في نحو قولك هل زيد قائم اذا أردت الاستفهام الحقيقي وفيه نظر فقد قال المصنف في حرف الباء ان زيادتها في الخبر الغير الموجب ينقاس والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب اه دماميني قال الشمني ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب في كل موضع وانما هو من قبيله في مواضع صرحوا فيها بذلك ولم يصرحوا منها هنا بشيء فالاصل انه ليس منه الا بدليل (قوله الا هل اخو عيش الخ) هو للفرزدق يرثي جريرا وقومه بأنياب الاتن وصدره * يقول اذا اقلولى عليها وأقردت * اقلولى ارتفع وأقردت سكنت وقبل البيت

وليس كليبي اذا جن ليله * اذا لم يذق طعم الاتان بنائم

(قوله اذ لا يعطف الخ) علة للمعلل مع علته أو علة لمحذوف أي وانما قلنا بصحة العطف حينئذ (قوله اذ لا يعطف الانشاء على الخبر) أي فلما جعلت هل للنفي كان ذلك من عطف الخبر على الخبر (قوله لمثل ذلك) اي المعنى فيراد بالاستفهام بها النفي (قوله لم يصفهم) اي لم يخصهم بالبنين اي فهو نفي (قوله على مدعى ذلك) اي اصفائهم بالبنين (قوله لا أنها للنفي ابتداء) اي وانما النفي لزومي بخلاف هل فانها تستعمل للنفي ابتداء وهذا يخالف قولهم سابقا ان استعمال هل في النفي مجاز ويجاب بانه لا منافاة أصلا لان هل موضوعة للاستفهام ثم نقلت واستعملت في النفي ابتداء من غير واسطة انكار بخلاف الهمزة فانها جعلت أولا للانكار ويلزم ذلك النفي والحاصل أن الهمزة تستعمل في الانكار ويلزمها النفي فدلالتها على النفي بواسطة استعمالها في الانكار بخلاف هل فانها تستعمل في النفي ابتداء بدل الاستفهام فدلالتها على النفي بلا واسطة وهذا لا يقتضي ان هل موضوعة للنفي ولا يخالف قوله ان هل يراد بالاستفهام بها النفي المفيد أن دلالتها على النفي ليس ابتداء بل بواسطة لما علمت ان الباء للبدل كذا أجاب الشمني عن اعتراض الدماميني بالمنافاة ولعل الاظهر حمله على ظاهره هنا وان الاصل فيها الاستفهام وقد يراد بالنفي الاستفهام مجازا أي ان النفي متفرع على الاستفهام وهذا كقولهم المراد بالاستفهام الانكار ولا ينافي قوله انها للنفي ابتداء لان معناه بقرينة المقابل من غير واسطة الانكار على من ادعى وقوع الفعل وهذا لا ينافي التفرع على الاستفهام (قوله ولهذا) أي لكون الهمزة للانكار لا للنفي وانما هو لزومي لا يجوز الخ أي لان الاستثناء المفرغ انما يكون بعد النفي (قوله مقتضيا لوقوع الفعل) اي بخلاف ما سبق فانه مقتض لعدم وقوع الفعل (قوله على العكس) اي بان كان الاستفهام للتوبيخ وذلك لانه لا توبيخ الا على ما حصل وقوله من هذا اي المذكور سابقا وقوله من هذا اي الانكار على دعوى الثبوت (قوله انكار على من ادعى وقوع شيء) اي كالانكار على من ادعى ان الله خصهم بالبنين (قوله انكار على من ادعى) اي كما في قوله تعالى أفأصفاكم ربكم (قوله وانكار على من أوقع الشيء) اي كالانكار على من ضرب أخاه أو شتمه ويلزم من هذا الثبوت للفعل (قوله وانكار) اي نفي لوقوع الشيء اي نفي ذلك الشيء كما في هل جزاء

العاشر انها تأتي بمعنى قد وذلك مع الفعل و بذلك فسر قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر جماعة منهم ابن عباس رضي الله عنهما والكسائي والفراء والمبرد قال في مقتضبه هل للاستفهام نحو هل جاء زيد وتكون بمنزلة قد نحو قوله جل اسمه هل أتى على الانسان اه و بالغ الزمخشري فزعم أنها أبدا بمعنى قد وأن الاستفهام انما هو مستفاد من همزة مقدرة معها ونقله 15 في المفصل عن سيبويه فقال وعند سيبويه ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا الالف قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذى الاكم * اه

ولو كان كما زعم لم تدخل الا على الفعل كقد وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه ذكره في باب أم المتصلة ولكن فيه أيضا ما قد يخالفه فانه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه وهل وهى للاستفهام لم يزد على ذلك وقال الزمخشري في كشافه هل أتى اى أقد أتى على معنى التقرير والتقريب جميعا اى أتى على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيأ مذكورا بل شيأ منسيا نطفة في الاصلاب والمراد بالانسان الجنس بدليل انا خلقنا الانسان من نطفة اه وفسرها غيره بقد خاصة ولم يحملوا قد على معنى التقريب بل على معنى التحقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الانسان وهو آدم عليه الصلاة والسلام قال والحين زمن كونه طينا وفي تسهيل ابن مالك أنه يتعين مرادفة هل لقد اذا دخلت عليها الهمزة يعني كما في البيت ومفهومه أنها لا تتعين لذلك اذا لم تدخل عليها بل قد تأتي لذلك كما في الآية وقد لا تأتي له

الاحسان الا الاحسان اى ما جزاء الاحسان شئ الا الاحسان (قوله أنها تأتي بمعنى قد) اى بخلاف الهمزة فلا تأتي لذلك (قوله هل أتى على الانسان) اى قد أتى ولا يصح جعلها للاستفهام الحقيقي لان الله تعالى عالم بكون الانسان أتى عليه حين من الدهر كان فيه غير مذكور (قوله قال) اى المبرد (قوله أنها أبدا) اى سواء دخلت على فعل أو دخلت على اسم (قوله ونقله) اى نقل الزمخشري كونها بمعنى قد دائما وحاصل كلامه أن هل بمعنى قد دائما وأن الاستفهام انما هو مستفاد من همزة مقدرة وانما حذفت تلك الهمزة لان هل لا تدخل الا على شئ مستفهم عنه فحينئذ تسومح في الهمزة وحذفت والقرينة عليها هل (قوله لانها) اى هل لا تدخل الا على شئ مستفهم عنه (قوله لانها لا تقع الا في الاستفهام) اى في الكلام الذى فيه الاستفهام بهمزة لا بهل كما يتوهم (قوله سائل) اى اسأل والباء في قوله بشدتنا بمعنى عن والشدة بالفتح الحملة الواحدة في الحرب (١) وسفح الجبل أعلاه حيث يسفح فيه الماء والقاع المستوى من الارض والاكم جمع أكمة وهى التل من حجارة واحدة (قوله ولو كان الخ) اى ولو كان الواقع كما ذكره الزمخشري (قوله وثبت الخ) كذا في نسخة وفى نسخة أخرى ولم أر في كتاب سيبويه ما نقله عنه انما قال في باب عدة الخ قال الدماميني وأظن أن الصحيحة من النسختين الثانية بدليل قوله في الدليل الثاني الآتي وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك اه لكن الواقع هو النسخة الاولى فان سيبويه ذكر في باب أم المتصلة ما نصه وكذلك هل انما تكون بمنزلة قد الا أنهم تركوا الالف اذا كانت لا تقع الا في الاستفهام فكأن المصنف رأى الصواب فبدل النسخة الثانية بالاولى وغفل عما يأتي في الدليل الثاني (قوله ما نقله عنه) أى ما نقله الزمخشري عن سيبويه (قوله ولكن فيه أيضا) اى ولكن ثبت في كتاب سيبويه (قوله فانه قال في باب عدة) اى فانه قال في باب عدة ما يتركب منه الكلم من الكلمات (قوله ولم يزد على ذلك) اى بحيث يقول وهى للاستفهام وبمعنى قد (قوله ولم يزد) اى سيبويه على ذلك اى وهذا يخالف ما ذكره في باب أم المتصلة الذى نقله عنه الزمخشري وقد يقال معنى قوله وهى للاستفهام أى ان الكلام معها على الاستفهام وذلك لتقدير الالف فلا تنافي (قوله اى أقد أتى) أتى بالهمزة اشارة للاستفهام التقريري فقوله على معنى التقرير اى المستفاد من الهمزة المقدرة دائما على كلام الزمخشري وقوله والتقريب المستفاد من قد (قوله التقرير) اى حمل المخاطب على الاقرار بما بعد الاداة ولما كان التقرير ظاهرا في الآية والتقريب فيها خفي تعرض لبيانه بقوله اى أتى على الانسان الخ ولو أريد بيان الامرين لقيل فرواعترف بانه أتى الخ (قوله قبل زمان قريب) اى أتى عليه قبل وجوده بزمن قريب طائفة الخ (قوله من الزمان الطويل الممتد) اى في الماضي والحاصل أن وجوده بولادته والمراد بالزمن القريب زمن حمله و زمان كونه نطفة في أصلاب الاباء طائفة من الزمان الممتد في الماضي (قوله والمراد الجنس) اى والمراد بالانسان الجنس المتحقق في الافراد اى في بعضها لخروج آدم فانه ليس من نطفة (قوله بدليل الخ) اى فان المخلوق من النطفة بعض أفراد الانسان لا كلها الا ترى آدم عليه الصلاة والسلام (قوله وفسرها غيره بقد) اى وهذا يوافق ما مشى عليه المصنف اولا في قوله العاشر ولما ذكره المبرد في المقتضب من أن هل تارة تكون للاستفهام وتارة تكون بمعنى قد (قوله بل على معنى التحقيق) اى فالمعنى قد أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن فيه شيأ مذكورا تحقيقا وهذا أقرب في الحل مما قاله الكشاف (قوله وقال بعضهم معناها) اى هل في هذه الآية (قوله يتوقعون) أى ينتظرون (قوله لا تتعين لذلك) اى لمرادفة قد بل قد تكون مرادفة لها وقد

(١) قوله سفح الجبل المناسب سفح أسفله كما في الصحاح سفح الجبل أسفله لا أعلاه فلعله لغة ع لا دخل في ملابسة اه

وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا ان هل لا تأتي بمعنى قد أصلا وهذا هو الصواب عندي اذ لا متمسك لمن أثبت ذلك الا أحد ثلاثة امور
احدها تفسير ابن عباس رضي الله عنهما ولعله انما أراد أن الاستفهام في الآية للتقرير وليس باستفهام حقيقي وقد صرح بذلك جماعة من
المفسرين فقال بعضهم هل هنا للاستفهام التقريري والمقرر به من أنكر البعث وقد علم أنهم يقولون نعم قد مضى دهر طويل لا انسان فيه
فيقال لهم فالذي أحدث الناس بعد أن لم ١٦ يكونوا كيف يمتنع عليه احياؤهم بعد موتهم وهو معنى قوله تعالى ولقد علمتم النشأة الاولى
فلولا تذكرون اي فهلا تذكرون فتعلمون انه من أنشأ شيأ بعد أن لم يكن قادر على اعادته بعد عدمه اه وقال آخر مثل ذلك الا انه فسر الحين بزمن التصوير في الرحم فقال المعنى ألم يأت على الناس حين من الدهر كانوا فيه نطفا ثم علقا ثم مضغا الى ان صار واشيأ مذكورا وكذا قال الزجاج الا انه حمل الانسان على آدم عليه الصلاة والسلام فقال المعنى ألم يأت على الانسان حين من الدهر كان فيه ترابا وطينا الى ان نفخ فيه الروح اه وقال بعضهم لا تكون هل للاستفهام التقريري وانما ذلك من خصائص الهمزة وليس كما قال وذكر جماعة من النحويين أن هل تكون بمنزلة ان في افادة التوكيد والتحقيق وحملوا على ذلك هل في ذلك قسم لذي حجر وقدروه جوابا للقسم وهو بعيد والدليل الثاني قول سيبويه الذي شافه العرب وفهم مقاصدهم وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك والثالث دخول الهمزة عليها في البيت
والحرف لا يدخل على مثله في المعنى وقد رأيت عن السيرافي أن الرواية الصحيحة أم هل وام هذه منقطعة بمعنى بل فلا دليل وبتقدير اي
ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين بمعنى واحد على سبيل التوكيد كقوله * ولا للما بهم أبدا دواء * بل
الذي في ذلك البيت أسهل لاختلاف اللفظين وكون احدهما على حرفين فهو كقوله فأصبحن لا يسألنه عن بما به * أصعد في علو الهوى أم تصوبا
(هو وفروعه) تكون اسما وهو الغالب وأحرفا في نحو زيد هو الفاضل اذا أعرب فصلا وقلنا لا موضع له من الاعراب وقيل

لا تكون (قوله وقد عكس قوم) هذا رابع الاقوال في هل وحاصلها أن هل تارة تكون بمعنى قد وتارة لا من غير تعيين أن تكون داخلة عليها الهمزة أولا الثاني انها تكون بمعنى قد دائما الثالث انها يتعين كونها بمعنى قد ان دخلت عليها الهمزة والا فلا يتعين كونها بمعناها بل تارة تكون وتارة لا تكون الرابع انها لا تكون بمعنى قد أصلا (قوله ولعله الخ) حاصله أن تفسير ابن عباس هل بقد لا يدل على أن قد بمعنى هل لانه يمكن انه انما فسر هل بقد لانه أراد ان هل للاستفهام التقريري والتقرير معناه التحقيق وهو معنى قد فقد طرق الدليل الاحتمال فسقط الاستدلال به (قوله والمقرر به) أي والمأمور بالاقرار به (قوله من أنكر البعث) أي حيث قالوا أئذا متنا وكنا ترابا أئنا لفي خلق جديد وهم عالمون بانه قد مضى على الانسان دهر لم يكن شيأ مذكورا فقال لهم هل أتى على الانسان الخ فيقولون نعم ثم تنقلهم من تقريرهم ذلك الى أن يقال لهم ان الذي أحدث الناس بعد ان لم يكونوا كيف يمتنع عليه احياؤهم بعد موتهم فقد علمت أن فائدة تقريرهم بما هم عالمون به الانتقال الى اقرارهم بالبعث (قوله فيقال لهم) اي في الجواب (قوله مثل ذلك) اي ان هل للتقرير والمقرر من أنكر البعث (قوله الا أنه فسر الحين بزمن التصوير الخ) أي لا بزمن كونه نطفة في أصلاب الآباء (قوله وكذا قال الزجاج) أي قال انها للاستفهام التقريري الا انه حمل الانسان على آدم كان الاول حمله على غيره كما علمت وفسر الزجاج الحين بزمن الكون ترابا بخلاف الاول فانه فسره بزمن التصوير في الرحم (قوله وقال بعضهم الخ) القصد من نقل ذلك الكلام الرد على من قال من المفسرين ان هل للاستفهام التقريري (قوله وذكر الخ) الاولى تأخيره آخر الباب اذ لا مدخل له في الدليل (قوله هل في ذلك) أي ان في ذلك (قوله جوابا للقسم) هو قوله والفجر (قوله وهو بعيد) أي لفظا لانه لم يعهد أن هل بمعنى ان ومعنى لانه لا يصلح ان يكون جوابا اذ لا تتم به الفائدة لان المعنى اقسم بالفجر ان في ذلك القسم قسما لذي عقل فالحق ان هذه الجملة معترضة لتقوية القسم بانه كاف لكل ذي عقل أو جواب القسم محذوف دل عليه سياق الكلام أي والفجر الخ انكم لتعذبون يا أهل مكة بدليل ألم تر كيف فعل ربك بعاد الخ (قوله لم يقل ذلك) أي لم يقل ان هل بمعنى قد وفيه ان هذا يخالف ما ذكر سابقا من أن ما نقله الزمخشري في المفصل عن سيبويه من ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا الالف قبلها الخ قد ثبت في كتاب سيبويه ذكره في باب ام المتصلة (قوله لم يقل ذلك) اي دائما هذا على نسخة وثبت فيما تقدم وأما على نسخة ولم أر في كتاب سيبويه الخ فيرد عليه انه لا يلزم من عدم الرؤية انه لم يقل ذلك فهذه النسخة يرد عليها هذا الايراد وان وافقها قوله وقد مضى الخ (قوله والحرف لا يدخل على مثله) اي بان يكون حرف الاستفهام دخل على حرف الاستفهام (قوله في المعنى) اي فوجب حملها على معنى قد (قوله بمعنى بل) أي وهي ليست للاستفهام وهذا القول هو الحق خلافا لما سبق له من أن أم المنقطعة تكون للاستفهام (قوله فلا دليل) اي في البيت على ان هل بمعنى قد (قوله فيمكن تخريجه) الاولى ان يقول فالبيت شاذ لما فيه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد نظير قوله ولا للما بهم أبدا دواء وظاهر قوله ويمكن تخريجه أي تأويله اي فيكون ليس شاذا مع انه حينئذ شاذ (قوله بل الذي في البيت) أي بل الجمع بين الحرفين اللذين بمعنى في البيت السابق أسهل منه في هذا البيت (قوله لاختلاف اللفظين) أي وهما الهمزة وهل (قوله عن بما به) أي فالباء بمعنى عن وهي مؤكدة لعن (قوله وأحرفا)

هي مع القول بذلك اسماء كما قال الاخفش في نحو صه ونزال اسماء لا محل لها وكذا في الالف واللام في نحو الضارب اذا قدرناهما اسما

(حرف الواو)

الواو المفردة انتهى مجموع ما ذكر من اقسامها الى احد عشر الاول العاطفة ومعناها مطلق الجمع فتعطف الشئ على مصاحبه نحو فانجيناه وأصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك وقد اجتمع هذان في ومنك ومن نوح وابراهيم وموسى وعيسى فعلى هذا اذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلاثة معان قال ابن مالك وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل اهـ ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارب أو تراخ نحو انا رادوه اليك وجاعلوه من المرسلين فان الرد بعيد القائه في اليم والارسال على رأس اربعين سنة وقول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد وقول السيرافي ان النحويين واللغويين اجمعوا على انها لا تفيد الترتيب مردود بل قال بافادتها اياه قطرب والربعي والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعي ونقل الامام في البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية وتنفرد عن سائر حروف العطف

 بخمسة عشر حكما احدها احتمال المعطوف فيها للمعاني الثلاثة السابقة والثاني اقترانها باما نحو اما شاكرا واما كفورا والثالث اقترانها بلا ان سبقت بنفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو لتفيد ان الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق

أي وتسميته ضميرا مجاز للصورة كما يأتي بيانه (قوله هي مع القول بذلك) اى كونه ضمير فصل لا محل له من الاعراب (قوله في نحو صه) قيل هي مبتدأ اسد مرفوعها مسد الخبر وقيل مفعول مطلق كما انه قيل لضمير الفصل محل باعتبار ماقبله أو مابعده (قوله اذا قدرناهما) اى الالف واللام وقوله اسما اى اسم موصول اى فلا منافاة بين كونه لا محل له من الاعراب وكونه اسما

*(حرف الواو * الواو المفردة)*

(قوله الواو المفردة) هي التي لم يقع قبلها ولا بعدها ألف (قوله أحد عشر) قال الدماميني ان أراد مجموع ماذكره هنا ففيه أنه ذكر هنا خمسة عشر وان أراد مجموع ماذكروه ففيه أنه ثمانية لانه أبطل من الخمسة عشر سبعة وهي واو الصرف التي ينصب المضارع بعدها وواو رب وواو الثمانية والواو الداخلة على جملة النعت وواو الانكار وواو التذكر والواو المبدلة من همزة الاستفهام فما وجه قوله أحد عشر وأجاب الشمني بان غرض المصنف عد غير الواو التي ينصب المضارع بعدها لانه قال فيها الحق انها العطف والواو التي للانكار والواو التي للتذكر والواو المبدلة من همزة الاستفهام لانه قال الصواب ان لا تعد هذه الثلاثة من أقسام الواو وما عدا هذه الاربعة فهو أحد عشر فلا اشكال (قوله مطلق الجمع) اى الجمع لا بقيد معية ولا لاحقية ولا سابقية (قوله وأصحاب السفينة) اى فهم مصاحبون لنوح وعطفهم عليه (قوله وابراهيم) اى فقد عطف ابراهيم الذي هو لاحق على السابق الذي هو نوح (قوله والى الذين من قبلك) هو عطف على الضمير في اليك مع أن الذين من قبله اعنى الانبياء سابقون على نبينا (قوله وقد اجتمع هذان) اى عطف السابق على اللاحق والعكس وهذا بناء على أن كل واحد عطف على ماقبله وقيل الجميع عطف على الاول وعليه فليس في الآية الا عطف السابق على اللاحق وتظهر فائدة الخلاف في اعادة الخافض في زيد مررت به وبعمرو و بكر ولبعض اذا كان العاطف مرتبا فكل على ماقبله قطعا (قوله فعلى هذا) اى فعلى ماذكر من انها تعطف الشئ على مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه (قوله ثلاثة معان) اى المعية والترتيب وعكسه (قوله راجح) اى أكثر فهو فوق الكثير (قوله تقارب) نحو جاء زيد طلوع الشمس وعمرو غدوة فبينهما تقارب (قوله نحو انا رادوه اليك) هذا مثال لقوله أو تراخ (قوله وانما هي للجمع لا بقيد) والحق ان الجمع المطلق ومطلق الجمع في اللغة شئ واحد وانهما عبارة عن الماهية لا بقيد شئ لا هي بقيد لا شئ وأما قول الفقهاء فرق بين الماء المطلق ومطلق الماء فهو اصطلاح طارئ ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم أى قوله غير سديد فالحق ان كلام هذا البعض سديد (قوله لا تفيد الترتيب) بل هي لمطلق الجمع فهي محتملة للترتيب وعكسه والمعية (قوله على انها لا تفيد الترتيب) أى فقط أى انها غير موضوعة لذلك (قوله والشافعي) أى فقال ان ترتيب أعضاء الوضوء واجب أى فرض وأخذ ذلك من كون الواو للترتيب (قوله ونقل الامام في البرهان) أى امام الحرمين لان البرهان كتابه وامام الحرمين هو أبو المعالي عبد الملك الجويني ضياء الدين (قوله أنها للمعية) أى لا للترتيب ولا لمطلق الجمع فهو قول ثالث فيها (قوله للمعاني الثلاثة السابقة) أى الترتيب وعكسه والمعية وأورد على هذا حتى فانها على كلام الجمهور تحتمل المعاني الثلاثة فاذا قلت قدم الحجاج حتى المشاة احتمل المعية والسبقية والترتيب وحينئذ فلا يصح الانفراد وأجيب بان كلا منهما وان احتمل معطوفه المعاني الثلاثة لكن الترتيب في الواو ذهني وخارجي بخلاف حتى فان الترتيب فيها ذهني (قوله ولم تقصد المعية) أى ولم يقصد نفي الحكم عنهما على سبيل المعية أما اذا قصد ذلك فلا يصح الاتيان بلا لانه توهم نفي الحكم مطلقا والغرض نفيه على سبيل المعية اهـ دماميني (قوله لتفيد) أى الواو وحدها انه لا اشتراك ماقبلها فيما بعدها ولا مابعدها انما هي لتوكيد النفي (قوله ومنه) أى ومن اقتران الواو بلا لعدم قصد نفي الحكم عن المتعاطفين على سبيل المعية (قوله

من عطف المفردات واذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمرو وانما جاز ولا الضالين لان في غير معنى النفي وانما جاز قوله

فاذهب فأي فتى في الناس أحرزه * من حتفه ظلم دعج ولا حيل * لان المعنى لا فتى أحرزه مثل فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو ولانه للمعية لا غير وأما وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لامن اللبس والرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله والخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قائم زيد وأخوه ونحو زيد قائم عمرو وغلامه وقولك في باب الاشتغال زيدا ضربت عمرا وأخاه والسادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون والسابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله

بكيت وما بكا رجل حزين * على ربعين مسلوب وبال

والثامن عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو قول الفرزدق

ان الرزية لا رزية مثلها

ومنه وما أموالكم ولا أولادكم الخ) أي فالمعنى انتفى تقريبكم عندنا في الحالتين أي اجتماع الاموال والاولاد عندكم وافتراقها (قوله والعطف حينئذ من عطف الجمل) أي فيقدر للثاني عامل فتقول في ما قام زيد ولا عمرو ولا قام عمرو وكذا تقول ما أموالكم ولا أولادكم ما أموالكم تقربكم ولا تقربكم أولادكم (قوله الشرطين) وهما سبق النفي على الواو وعدم قصد النفي على سبيل المعية (قوله دخولها) أي دخول لا (قوله فلا يجوز) أي لفقد الشرط الاول ووجه منعه ظاهر وهو أن الواو تقتضي تشريك ما بعدها لما قبلها في الايجاب وذكر لا يقتضي نفي ما بعدها فيكون ما بعدها موجبا منفيا وهو تناقض (قوله لان في غير) أي في غير المغضوب (قوله أحرزه) أي جعله في حرز يمنع من الوصول اليه (قوله من حتفه) أي من موته وقوله دعج أي شديدة السواد (قوله حيل) يصح أن يكون المراد جمع حيلة ويصح أن يكون المراد جبل بالجيم والباء (قوله ولا حيل) أي فهو عطف على ظلم أي أي فتى احرزه من الموت ظلم الليالي ولا حيل فقد عطف بلا بعد اثبات (قوله لان المعنى لا فتى الخ) أي فالاستفهام بمعنى النفي لانه للانكار (قوله فهل يهلك الخ) أي لا يهلك الخ (قوله ولا يجوز ما اختصم زيد الخ) أي لان الواو ولا تفيد نفي الاختصام عنهما مجتمعين ومنفردين فيفيد أن الاختصام يصح أن يكون متعلقا بشخص واحد حتى انه يصح النفي عنه مع أنه لا يعقل الا بين شخصين (قوله زوائد) يؤخذ منه أنه لو قيل ما اختصم زيد ولا عمرو وعلى أن لا زائدة كان جائزا وأن محل المنع اذا قصد نفي الفعل عنهما مطابقا في حال الاجتماع والانفراد لان نفي الشيء يفيد صحة ثبوته والفعل لا يثبت حال الانفراد (قوله زوائد) أي لمجرد التوكيد واما الاولى والثالثة فهما زائدتان لكن لا لمجرد التوكيد بل لافادة نفي التسوية في كل اثنين اجتماعا وانفرادا (قوله لامن اللبس) أي لان من المعلوم أن الاستواء انما يكون بين اثنين ولو جعلت لا ليست زائدة لاقتضى أن الاستواء منفي عنهما مجتمعين ومنفردين فيكون الاستواء يصح تعلقه بكل واحد حتى انه ينفي مع أن الاستواء أي المساواة في الامور لا تعقل الا بين أمرين (قوله المفرد) أي وأما في الجمل فذلك من خصوصيات الفاء نحو الذي قام زيد فبكر معه عمرو وأخوك (قوله عطف العقد على النيف) أي عند تركيبهما وجعلهما عددا واحدا تقول ثلاثة وعشرون أو قيمته لا ولا تقول فعشرون أو ثم عشرون أما عند كونهما عددين مستقلين فيعطفان بكل عاطف تقول لما مضى ثلاثة بل عشرون أو لكن عشرون وتقول مضت ثلاثة فعشرون أو ثم عشرون بحسب ما تريد من مهلة أو تعقيب (قوله النيف) هو واوي العين كسيد من ناف ينوف اذا زاد وهو ما زاد من الآحاد على عقد حتى يبلغ العقد الآخر والعقد عشرات أو مئات أو ألوف (قوله المفرقة) أي التي كل واحد منها واحد بانفراده كما لو كان زيد موصوفا بالشعر وعمرو بالكتابة فتقول رأيت رجلين شاعر وكاتب (قوله بكا رجل) بضم الباء والقصر وبالاضافة (قوله مسلوب وبالي) اي فهما صفتان للربعين فأحدهما موصوف بكونه مسلوبا والثاني موصوف بكونه باليا وليس المراد ان كلا من الربعين مسلوب وبال للتنافي (قوله ما حقه التثنية والجمع) اي فالاصل والغالب والكثير في ذلك فلا ينافي ان التفريق ايضا فصيح الا انه خلاف الكثير الغالب (قوله الرزية) بالهمز وبدونه وقوله فقدان بكسر اوله كالوجدان وقوله مثل محمد المراد به ابن الحجاج ومحمد الثاني اخو الحجاج فالاصل الغالب ان يقول محمدين (قوله اقمنا بها) اي بدار كسرى (قوله يوما ويوما) اي فالاصل الغالب ان يقول اقمنا بها يوما ولا يفرق (قوله وقد وصف الخ) اي فهذا اليوم الموصوف محسوب من الخمسة التي بعد الثلاثة المذكورة ولا لان المبدأ للشيء محسوب من ذلك الشيء (قوله فيكون يوم الترحل هو ثامن الخ) فيه ان هذا يفيد ان ايام الاقامة سبعة لا ثمانية وهذا يخالف قوله والجواب ثمانية الا ان يقال سمي يوم الرحيل يوم اقامة نظرا لاقامة بعضه ولكن الذي يذكرونه في الحكاية ان الاقامة كانت اربعة ايام ورحلوا في الخامس

فقدان مثل محمد ومحمد وقول أبي نواس أقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس وهذا البيت يتساءل عنه والحكاية أهل الادب فيقولون كيف ذلك وأن الجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس له وحينئذ فيكون يوم الترحل هو ثامن

بالنسبة الى أول يوم التاسع عطف ما لا يستغني عنه كاختصم زيد وعمرو واشترك زيد وعمرو وهذا من أقوى الادلة على عدم افادتها الترتيب ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو ولهذا كان الاصمعي يقول الصواب بين الدخول وحومل لا فحومل وأجيب بأن التقدير بين نواحي الدخول فهو كقولك جلست بين الزيدين فالعمرين أو بان الدخول مشتمل على أماكن ويشاركها في هذا الحكم ام المتصلة في نحو سواء على أقمت أم قعدت فانها عاطفة ما لا يستغني عنه والعاشر والحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس فالاول نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني نحو واذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الآية ويشاركها في هذا الحكم الاخير حتى كمات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة فتأتي عاطفة خاصا على عام والثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد كقوله

وزججن الحواجب والعيونا

أي وكحلن العيونا والجامع بينهما التحسين ولولا هذا التقييد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا والثالث عشر عطف الشيء على مرادفه نحو انما أشكو بثي وحزني الى الله ونحو أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ونحو عوجا ولا أمتا وقوله عليه الصلاة والسلام ليليني منكم ذوو الاحلام والنهى وقول الشاعر * والفى قولها كذبا ومينا * وزعم بعضهم أن الرواية كذبا مبينا فلا عطف ولا تكيد لك ن

والحكاية ان جماعة من جملتهم ابو نواس مروا ايدان كسرى فرأوا في ايوانه محلا ظريفا فمكثوا فيه اربعة ايام يأكلون ويشربون ثم رحلوا في الخامس فقال بعض الناس منهم لابي نواس اذكر هذه الوقعة في قصيدة ففعل ذلك فقوله ويوما له يوم الترحل خامس معناه ويوما موصوفا بأن يوم الترحل خامس منسوب لهذا اليوم من حيث انه بلصقه ثم انه قد ينازع في اختصاص الواو بهذا اذ لا مانع من نحو أقمت يوما فيوما (قوله على عدم افادتها الترتيب) أي لانه لا يعقل الفعل هنا الا معا وفيه أن القائل بأنها موضوعة للترتيب له أن يقول انها تفيد الترتيب ما لم تقم قرينة على خلافه كما هنا (قوله جلست بين زيد وعمرو) أي لان البينية لا تعقل الا بين شيئين (قوله ولهذا) أي لاجل كون الواو اختصت بعطف ما لا يستغني عنه (قوله لا فحومل) أي لان العاطف هنا عاطف ما لا يستغني عنه والعامل بين والبينية لا تعقل الا بين متعدد وعطف ما لا يستغني عنه من خواص الواو (قوله بين نواحي الدخول) أي أطرافه القريبة وقوله أو بأن الدخول الخ الاولى تقديمه على قوله فهو كقولك جلست لانه صحيح أيضا في قولك جلست بين الزيدين فالعمرين (قوله فهو كقولك جلست بين الزيدين فالعمرين) أي فالمعنى جلست بين أماكن لزيدين والعمرين (قوله أو بأن الدخول مشتمل) أي من غير تقدير مضاف فغاير ما قبله (قوله ويشاركها في هذا الحكم أم الخ) فيه أن الموضوع في الكلام على انفراد الواو ومع هذا الاشتراك لا يعقل الانفراد وأجاب الشمني بان قوله التاسع الخ على مذهب الجمهور وقوله ويشاركه الخ اعتراض منه عليهم وهو بعيد اذ لو كان قصده الاعتراض عليهم لقال وفيه نظر لان أم الخ وهذا السؤال والجواب بعينه يتأتى في قوله قريبا ويشاركها في هذا حتى (قوله ويشاركها الخ) أي نعده من المختصة بالواو اما بالنسبة لغير أم نظير الحصر الاضافي أو انه تبع غيره ثم بين ما فيه وهذان الجوابان يأتيان في مشاركة حتى لام في عطف الخاص على العام كما يأتي (قوله رب اغفر لي ولوالدي) المثال باعتبار غير الوالدين وكل واحد عطف على ما قبله (قوله ولمن دخل بيتي مؤمنا) أي فهذا أعم من والديه وكذلك المؤمنين والمؤمنات أعم ممن دخل بيته (قوله ومنك ومن نوح) هذا محل الشاهد أعني قوله ومنك وكذا ما بعده بناء على ان الكل عطف على الاول (قوله ويشاركها في هذا الحكم) أعني العكس وهو عطف الخاص على العام (قوله حذف) أي ذلك العامل (قوله وكحلن العيونا) أي فالعامل المحذوف المعطوف هو كحلن ومعموله الثاني هو العيون وانما احتجنا التقدير عامل معطوف ولم نجعل المعطوف العيون لانه يكون الكلام فاسدا لان المعنى حينئذ وزججن العيون مع أن العيون لا تزجج أي لان التزجيج هو التدقيق مع الاستطالة ولا يقال يقدر مضاف أي هدب العيون لانا نقول لا يصح أيضا لان هدب العيون اذا نتف كان ذلك تقبيحا للعين مع أن المراد تحسينها (قوله ولولا هذا التقييد) أي بقولنا يجمعهما معنى واحد لورد الخ وحاصله أن الفاء في هذا المثال عطفت عاملا حذف وهو ذهب وبقي معموله وهو صاعدا على العامل الاخير وهو اشتريت لكن لما قيد الاول بأن العاملين يجمعهما معنى واحد خرج هذا المثال اذ الاشتراء وذهاب الثمن صاعدا لا يجمعهما معنى واحد بخلاف التزجيج والتكحيل فانه يجمعهما أمر واحد وهو التحسين (قوله فذهب الثمن) أي فقد عطف بالفاء عامل حذف وبقي معموله على عامل مذكور ولكن لا معنى يجمعهما وقوله صاعدا حال معمولة للمحذوف عامل صاحبها (قوله وحزني الى الله) أي فالحزن هو البث (قوله صلوات من ربهم ورحمة) أي فالصلوات والرحمة بمعنى (قوله ليليني) أي في الصلاة (قوله ذوو الاحلام) جمع حلم بضمتين أي العقل وقوله النهى هو جمع نهية وهو العقل لانه ينهى عما لا يليق (قوله وألفى) أي جذيمة الابرش أي وجد وضمير قولها الزباء والبيت لعدي بن الابرش وصدره * وقددت الاديم لراهشيه * (قوله وزعم بعضهم أن الرواية الخ) قال الشيخ بهاء الدين بن السبكي وهو الاوفق لبقية القصيدة لان أبياتها كلها مكسورة فيها قبل الياء

تقـدر الاحلام في الحديث جمع حلم بضمتين فالمعنى ليلينى البالغون العقلاء و زعم ابن مالك ان ذلك قد يأتى في أو وأن منه ومن يكسب خطيئة أو اثما والرابع عشر عطف المقـدم على متبوعه ٢٠ للضرورة كقوله ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام والخامس عشر عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وأرجلكم فيمن خفض الارجل وفيه بحث سياتى (تنبيه) زعم قوم ان الواو قد تخرج عن افادة مطلق الجمع فتستعمل على أوجه احدها أن تستعمل بمعنى أو وذلك على أوجه ثلاثة احدها ان تكون بمعناها في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم وممن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة والصواب انها في ذلك على معناها الاصلى اذ الانواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس ولو كانت أو هي الاصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو والثانى أن تكون بمعناها في الاباحة قاله الزمخشرى و زعم انه يقال جالس الحسن وابن سيرين اى احدهما وانه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم ارادة الاباحة والمعروف من كلام النحويين انه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان امرا بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو والثالث ان تكون بمعناها في التخيير قاله بعضهم في قوله وقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا فقلت البكا أشفى اذا لغليلى من قال معناه أو البكا اذ لا يجتمع مع الصبر ونقول يحتمل ان الاصل فاختر من الصبر والبكاء اى احدهما ثم حذف من كما في واختار موسى قومه ويؤيده ان ابا على القالى رواه بمن وقال الشاطبى رحمه الله في باب البسملة وصل واسكتا فقال شارحو كلامه المراد التخيير

بخلاف ما رواه الجمهور فالظاهر أنه وهم (قوله بضمتين) أى والمراد بالحلم البلوغ لا العقل كما يقول الاول (قوله أن ذلك) أى عطف الشئ على مرادفه وقوله قد يأتى في أو أى فليس من خصوصيات الواو (قوله عطف المقدم) أى التابع المتقدم على متبوعه (قوله نخلة) كناية عن المرأة وبعده

سألت الناس عنك فخبرونى * هنا من ذاك يكرهه الكرام

وليس بما أحل الله بأس * اذا هو لم يخالطه الحرام

ولا يعلم قائله ونسبه بعضهم للاحوص وفي التفتازانى على المفتاح ان هذا غير خاص بالواو قال تقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وكون العاطف أحد خمسة الواو والفاء وثم وأو ولا وجعل بعضهم العطف على الضمير في متعلق عليك بلا فصل (قوله ورحمة الله السلام) أى فالاصل عليك السلام ورحمة الله (قوله وأرجلكم) بالجر أى فهو معطوف على وجوهكم لانها هى التى تغسل وجر لمجاورته للمجرور وقراءة أرجلكم منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجوار أى الحركة الناشئة عن الجوار (قوله وفيه بحث) حاصله أن الجر على الجوار انما يكون في النعت كثيرا وفي التوكيد قليلا وأما في النسق فلا يكون فيه ذلك لان العاطف يمنع من المجاورة فالاولى حمل قراءة الجر على مسح الخف أو أن المسح بالنسبة للارجل الغسل الخفيف دفعا للسرف لانها مظنته (قوله سيأتى) أى في القاعدة الثانية من الباب الثانى (قوله على أوجه) أى ثلاثة اما بمعنى أو أو باء الجر أو لام التعليل (قوله على أوجه ثلاثة) الاباحة والتخيير والتقسيم (قوله اسم وفعل وحرف) أى فالواو بمعنى أو التى للتقسيم (قوله مجروم عليه وجارم) أى اما مجروم عليه او جارم فالناس قسمان فالواو هنا بمعنى او التى للتقسيم (قوله على معناها الاصلى) أى وهو مطلق الجمع (قوله تحت الجنس) الحاصل انك اذا ذكرت جنسا وعددت أنواعه فان لاحظت ان تلك الانواع مجتمعة تحت ذلك الجنس أتيت بالواو كما في الكلمة اسم وفعل وحرف والحال انك قصدت دخولها تحت الكلمة وان لاحظت انها أنواع متباينة أتيت بأو فتقول اسم أو فعل أو حرف وهذا في تقسيم الكلى وأما تقسيم الكل فتتعين فيه الواو (قوله لكان استعمالها فيه اكثر) اى مع انه ليس كذلك (قوله بمعناها في الاباحة) أى التى يجوز فيها الجمع بين الطرفين (قوله اى احدهما) أى فالمأمور به مجالسة احدهما وان كان الجمع بين مجالستهما جائزا (قوله لهذا) دليله مقدم على المعلول وهو قوله قيل أى لاجل اتيان الواو للاباحة (قوله ارادة الاباحة) أى فيتوهم ان المراد صيام ثلاثة أيام في الحج فاذا لم تصوموها فصوموا سبعة اذا رجعتم مع انه ليس المراد بل المراد صيام كل من الثلاثة والسبعة (قوله ارادة الاباحة) اى والا كان لا حاجة لذكر قوله فتلك عشرة كاملة لان ذلك معلوم (قوله بمجالسة كل منهما) اى الا لقرينة تدل على ان القصد ان لا يخرج عنهما (قوله وجعلوا ذلك) اى الامر بمجالسة كل (قوله والعطف بأو) اى فان القصد الامر بمجالسة واحد منهما لا بعينه (قوله وقالوا نأت) اى المحبوبة من الوصال وقوله فاختر لها اى لاجلها (قوله اذ لا يجتمع الخ) اى لان الصابر لا يبكى والباكى ليس بصابر (قوله ونقول يحتمل الخ) اى و يحتمل ان المعنى اختر الصبر ساعة والبكا اخرى على اتباعها وطلبها و يحتمل ان يكون البكاء مفعولا لفعل محذوف والتقدير واترك البكا و يدل عليه السباق والسياق من الامر باختيار الصبر اذ هو في المعنى بترك البكا وقوله فقلت البكا أشفى اذا لغليلى يشير لذلك والغليل حرارة العطش واستعمله هنا في مطلق الحرارة مجازا (قوله اى احدهما) اى فالاصل اختر من الصبر والبكا احدهما فيكون حذف من والمفعول فقوله ثم حذف من اى والمفعول (قوله رواه بمن) اى بدلها (قوله المراد التخيير) اى لانه لا يتأتى الجمع بين الوصل والسكت ولما كان المتبادر

ثم قال محققوهم ليس ذلك من قبل الواو بل من جهة أن المعنى وصل ان شئت واسكت ان شئت قال أبو شامة وزعم بعضهم أن الواو تأتي
للتخيير مجازا والثاني أن تكون
بمعنى باء الجر كقولهم أنت
أعلم ومالك وبعت الشاء شاة
ودرهما قاله جماعة وهو
ظاهر والثالث أن تكون
بمعنى لام التعليل قاله
الخارزنجي وحمل عليه
الواوات الداخلة على الافعال
المنصوبة في قوله تعالى أو
يوبقهن بما كسبوا ويعف
عن كثير ويعلم الذين أم
حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما
يعلم الله الذين جاهدوا منكم
ويعلم الصابرين يا ليتنا نرد
ولا نكذب بآيات ربنا
ونكون والصواب أن الواو
فيهن للمعية كما سيأتي والثاني
والثالث من أقسام الواو
واوان يرتفع ما بعدهما
احداهما واو الاستئناف
نحو لنبين لكم ونقر في
الارحام ما نشاء ونحو لا تأكل
السمك وتشرب اللبن فيمن رفع
ونحو من يضلل الله فلا هادي
له ويذرهم فيمن رفع أيضا
ونحو واتقوا الله ويعلمكم
الله اذ لو كانت واو العطف
لانتصب نقر ولانتصب أو
انجزم تشرب ولجزم يذر كما
قرأ الآخرون ولزم عطف
الخبر على الامر وقول الشاعر
على الحكم المأتي يوما اذا قضى
قضيته أن لا يجور ويقصد
وهذا متعين للاستئناف
لان العطف يجعله شريكا في
النفي فيلزم التناقض وكذلك
قولهم دعني ولا أعود لانه لو نصب كان المعنى ليجتمع تركك لعقوبتي وتركي لما تنهاني عنه وهو باطل لان طلبه لترك العقوبة ليس في الحال فاذا تقيد

من هذا الكلام ان التخيير مستفاد من الواو مع انها لمطلق الجمع أتى بكلام المحققين من الشراح وأتى بكلام ابي شامة اشارة الى جواز ان يكون التخيير من الواو لانها قد تستعمل فيه مجازا (قوله ثم قال محققوهم) القصد من نقل كلام المحققين وكلام ابي شامة الرد على من قال ان الواو تستعمل للتخيير كأو (قوله أن المعنى) اى فالتخيير من فحوى الكلام (قوله قال ابو شامة) هو من شراح الشاطبية وكلامه مقابل لكلام المحققين كأنه مقابل للقائل بانها للتخيير (قوله والثاني) اى من الاوجه الثلاثة التي تخرج الواو عن معناها الاصلي وتستعمل فيها (قوله أنت اعلم ومالك) اى فالواو حرف عطف ومالك عطف على انت لكن ليس العطف هنا للتشريك بل الواو في الحقيقة بمعنى باء الجر متعلقة باعلم ورده ذا بانه يحتمل أن الاصل أنت أعلم بمالك فانت ومالك اى مقترنان فانت ومالك بمنزلة كل رجل وضيعته وعلى هذا ففي الكلام حذف متعلق اعلم وحذف المبتدا والخبر معا (قوله الشاء) اسم جنس وقوله شاة اى كل شاة بدل مما قبله وقوله ودرهما اى بدرهم اى بعت الشاء كل شاة بدرهم وفيه ان النكرة لا تبدل من المعرفة الا اذا كانت موصوفة نحو بالناصية ناصية كاذبة الخ وخرجه الدماميني على تقدير العامل اى دفعت شاة واخذت درهما (قوله وهو ظاهر) أى لعدم الحذف بخلاف ما ذكر من التخريج في كل من المثالين فانه محوج لارتكاب الحذف وهو خلاف الاصل (قوله والثالث) اى من الاوجه الثلاثة التي تخرج الواو عن معناها وهو مطلق الجمع وتستعمل فيه (قوله الخارزنجي) بخاء معجمة فالف فراء مهملة مفتوحة فزاي معجمة مفتوحة وسكون النون وكسر الجيم نسبة لخارزنج بلدة قاله الدماميني (قوله للمعية) اى والنصب بان مضمرة بعد واو المعية في الاجوبة الثمانية (قوله احداهما واو الاستئناف) قد يقال الاستئناف ابتداء الكلام وهذا حاصل اتى بالواو ام لا فما معنى اضافته للواو بل ربما اوهمت هي العطف فلا تخرج عن الزائد عند التدقيق (قوله ونقر في الارحام) اى فقراءته بالرفع على ان الفعل قبله منصوب بان تقتضي الاستئناف (قوله فيمن رفع ايضا) اى وأما على قراءته بالجزم فالعطف على الجزاء باعتبار محله (قوله لانتصب نقر) اى عطفا على نبين وقال الدماميني يمكن ان الواو عاطفة والرفع صحيح للعطف على ما تعلق به لنبين اى نفعل ذلك لنبين لكم القدرة الباهرة ونقر ولك ان تجعل لنبين متعلقا بخلقنا كم المذكور ونقر عطف على جملة الخبر (قوله ولانتصب) اى اذا اريد النهي عن الجمع والعطف بين المصادر المؤولة (قوله أو انجزم) اى اذا اريد النهي عن كل واحد (قوله ولجزم يذر) اى عطفا على الجزاء وقد يقال الواو عاطفة والرفع صحيح عطفا على الجملة الشرطية بتمامها لا على الجزاء وحده حتى يجب الجزم (قوله ولزم الخ) يعني لو كانت الواو في هذه الآية عاطفة للزم ما ذكر لكن اللازم باطل فكذا الملزوم فتعين انها للاستئناف (قوله ولزم عطف الخبر) اعني قوله ويعلمكم الله على الامر اعني اتقوا الله (قوله المأتي) صفة للحكم وقضيته مفعول لقضى وقوله ويقصد الواو للاستئناف لانها للعطف والا كان عطفا على يجور وحينئذ فيكون المعنى على الحكم أن لا يجور وأن لا يعدل مع أن المراد أنه لا يجور ويعدل (قوله فيلزم التناقض) لان نفي الجور يقتضي ثبوت العدل وقد نفاه ثانيا قال الدماميني يمكن أن الواو عاطفة وان الاصل وان يقصد فالواو عاطفة على أن لا يجور ثم حذفت أن فارتفع الفعل على حد ومن آياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه وتقدم أن ابن مالك حكى خلافا في كون هذا مقيسا أولا ولك أن تجعل جملة ويقصد عطفا على جملة على الحكم الخ كما تقول على زيد الصلاة ويزكي (قوله وكذلك قولهم) أى قول من كان موثوقا عنده وأراد تأديبه (قوله دعني) أى اترك عقوبتي (قوله لانه لو نصب) اى بان مضمرة بعد واو المعية التي هي عاطفة (قوله كان المعنى ليجتمع الخ) أى لان الواو حينئذ للمعية عاطفة للمصدر المؤول من أن والفعل بعدها على المصدر المتصيد من الكلام قبلها فالاجتماع مأخوذ من كون الواو للمعية (قوله فاذا تقيد الخ) اى لانه اذا جعلت للعطف كان ترك المنهي عنه أيضا مقيدا بالحال ولا يحصل

ترك المنهي عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدب ولو جزم فاما بالعطف ولم يتقدم جازم أو بلا على أن تقدر ناهية ويرده أن المقتضي لترك التأديب انما هو الخبر عن نفي العود لا نهيه نفسه ٢٣ عن العود اذ لا تناقض بين النهي عن العود وبين العود بخلاف العود والاخبار بعدمه ويوضحه أنك تقول أنا آمرك وهو يفعل ولا تقول أنا لا أفعل وأنا أفعل معا والثانية واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية نحو جاء زيد والشمس طالعة وتسمى واو الابتداء ويقدرها سيبويه والاقدمون باذ ولا يريدون انها بمعناها اذ لا يرادف الحرف الاسم بل أنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن اذ كذلك ولم يقدروها باذ لانها لا تدخل على الجملة الاسمية ووهم ابو البقاء في قوله في وطائفة قد أهمتهم أنفسهم الواو للحال وقيل بمعنى اذ وسبقه الى ذلك مكي وزاد عليه فقال الواو للابتداء وقيل للحال وقيل بمعنى اذ اهـ والثلاثة بمعنى واحد فان أراد بالابتداء الاستئناف فقولاهما سواء ومن أمثلتها داخلة على الجملة الفعلية قوله

بايدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلت

ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذما واذا سبقت بجملة حالية احتملت عند من يجيز تعدد الحال العاطفة والابتدائية نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الارض مستقر * الرابع والخامس واوان ينتصب ما بعدهما وهما واو المفعول معه كسرت والنيل وليس النصب بها خلافا للجرجاني ولم تأت في التنزيل بيقين فاما قوله تعالى فاجمعوا أمركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فتحتمل الواو فيه ذلك وأن تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف أي وأمر شركائكم وجملة على جملة بتقدير فعل أي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقدير

غرض المؤدب من ترك ما نهاه عنه في المستقبل واعترض بانا نسلم ان طلب ترك العقوبة حالي لكن لا نسلم أن متعلقه المطلوب وهو ترك العقوبة حالي بل هو مستقبل فيمكن أن يقيد به ترك المنهي عنه وان يجمعه فيحصل غرض المؤدب والمعنى أطلب منك في الحال أن تترك عقوبتي في المستقبل فيحصل فيه تركي لما تنهاني عنه (قوله لم يحصل غرض المؤدب) اي وهو ترك المنهي عنه مطلقا (قوله اذ لا تناقض بين النهي عن العود) فيمكن أن ننهاه عن العود ويعود والعود مقتض لتأديبه (قوله بخلاف الخ) أي فان ذلك متناقض (قوله ويوضحه) أي ويوضح التناقض وعدمه (قوله ويوضحه) أي ما تقدم من أنه لا تناقض بين العود والنهي عنه بخلاف العود والاخبار بعدمه (قوله والثانية) أي من الواوين التي يرتفع ما بعدهما (قوله وتسمى واو الابتداء) أي لدخولها على مبتدا (قوله والاقدمون باذ) فيقولون في تقدير المثال السابق أي اذ طلعت الشمس (قوله ولا يريدون أنها) أي واو الحال بمعنى اذ (قوله كما ان اذ كذلك) اي قيد للفعل قبلها (قوله لانها لا تدخل على الجملة الاسمية) اي بخلاف اذ فلذا اختار والاقدمون اذا (قوله لانها لا تدخل الخ) اي لان اذا لا تدخل على الجملة الاسمية التي تدخل عليها واو الحال (قوله في قوله في وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) قبلها ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاسا يغشى طائفة منكم (قوله وقيل بمعنى اذ) اي فظاهره ان كونها بمعنى اذ غير كونها بمعنى واو الحال مع انها نفسها (قوله وزاد عليه) اي وزاد مكي على أبي البقاء في الخطا (قوله الواو الخ) هذا مقول قول مكي (قوله والثلاثة) الخ علة لغلط مكي (قوله فان أراد الخ) اي وظاهره انها متغايرة (قوله فان أراد الخ) اي انه ان أراد بواو الابتداء واو الاستئناف التي تبتدأ بعدها الجمل ولم يرد بها واو الحال كان قولاهما سواء (قوله فقولاهما سواء) اي في الخطا أي من حيث كون كل ذكر أمرين بمعنى واحد ولم يرد أحدهما على الآخر في الغلط (قوله ومن أمثلتها الخ) أي من أمثلة الواو التي للحال وفيه أن الكلام في الواو التي يرفع الاسم بعدها وهذا خروج عن الموضوع أي كونها داخلة على الفعل والموضوع دخولها على الاسم المرفوع وأما كونها تدخل على الجملة الفعلية أو لا تدخل فشئ آخر (قوله ومن أمثلتها) أي واو الحال مطلقا لا بقيد الداخلة على الاسمية السابقة (قوله لم يشيموا) أي لم يغمدوا سيوفهم اي لم يدخلوها في أغمدتها حال عدم كثرة القتلى اي انتفى الادخال حال عدم كثرة القتلى بها فالثابت لهم ادخالها في الاغمدة حال كثرة القتلى بها هذا على جعل الواو للحال وأما على جعلها عاطفة فالمعنى انتفى اشامتهم اي ادخالهم السيوف في الاغمدة وانتفى كثرة القتلى منهم بها وهذا يشعر بذمهم لجبنهم وخوفهم وأجاب بعض بان المعنى ولم يكثر والخ أي بحيث يقتلون أراذل الناس بل انما يقتلون أكفاءهم وهم قليلون فعدم الكثرة لكونهم لا يقتلون الا الكفء (قوله لم يشيموا) يقال شمت السيف بالكسرة غمدته ويطلق على السل ايضا فهو من أسماء الاضداد كذا في ملا على قاري (قوله واذا سبقت) أي الواو (قوله عند من يجيز تعدد الحال) أي وأما عند من منعه فيقول انه تتعين الابتدائية ولا يصح العطف كذا قرر (قوله تعدد الحال العاطفة) اي فتكون الجملة بعدها حالا (قوله والابتدائية) أي كونها للاستئناف كذا قرر (قوله والابتدائية) الاشهر حملها على الحالية الداخلة على الجملة الاسمية ليكون من تعدد الحال بلا عطف واما من منع تعدد الحال فيتعين العطف والخلاف في تعدد الحال من غير عطف اما معه فلا خلاف في جوازه (قوله اهبطوا بعضكم الخ) الجملة حالية (قوله وليس النصب بها) اي بل بالعامل السابق بواسطتها من فعل أو شبهه (قوله خلافا للجرجاني) مما رد به عليه انها لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير في نحو سرت واياك كما يتصل بالحرف الجر (قوله ولم تأت) اي واو المعية (قوله فتحتمل الواو فيه ذلك) اي المعية (قوله وموجب التقدير) اي في وجه العطف وقوله وموجب التقدير اي تقدير المضاف

في الوجهين أن أجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك أجمعوا على قول كذا بخلاف جمع فإنه مشترك بدليل فجمع كيده الذي جمع مالا ويقرأ فاجمعوا بالوصل فلا اشكال ويروى برفع الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول * والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول فالاول كقوله ولبس عباءة وتقر عيني * أحب الي من لبس الشفوف والثاني شرطه أن يتقدم الواو نفي أو طلب ويسمى الكوفيون هذه واو الصرف وليس النصب بها خلافا لهم ومثالها ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقوله لا تنه عن خلق وتأتي مثله والحق أن هذه واو العطف كما سيأتي * السادس والسابع واوان ينجر ما بعدهما احداهما واو القسم ولا تدخل الا على مظهر ولا تتعلق الا بمحذوف نحو والقرآن الحكيم فان تلتها واو أخرى نحو والتين والزيتون فالتالية واو العطف والا لاحتاج كل من الاسمين الى جواب الثانية واو رب كقوله وليل كموج البحر أرخى سدوله * ولا تدخل الا على منكر ولا تتعلق الا بمؤخر والصحيح انها واو العطف وان الجر برب محذوفة خلافا للكوفيين والمبرد وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة * وقاتم الاعماق خاوي المخترق * وأجيب بجواز تقدير العطف على شئ في نفس المتكلم ويوضح كونها عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم قال * ووالله لولا تمره ما حببته * والثامن واو دخولها كخروجها وهي الزائدة أثبتها الكوفيون والاخفش وجماعة وحمل على ذلك حتى اذا جاؤها وفتحت أبوابها بدليل الآية الاخرى وقيل هي عاطفة والزائدة الواو في وقال لهم خزنتها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف أي كان كيت وكيت وكذا البحث في فلما أسلما وتله للجبين وناديناه الاولى أو الثانية زائدة على القول الاول أو هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني والزيادة ظاهرة في قوله * فما بال من أسعى لأجبر عظمه *

في الاول والفعل في الثاني وقوله في الوجهين اى عطف المفردات وعطف الجمل (قوله لا يتعلق بالذوات) نقل الدماميني عن ابن سيده ان الاجماع كالجمع يتعلق بالذوات والمعاني وحينئذ فيصح جعل الواو للعطف من غير تقدير ثم قال لكن يلزم استعمال المشترك في معنييه وفيه خلاف ولك منع أن هذا من المشترك اللفظي (قوله فجمع كيده) اى فالكيد معنى بخلاف المال (قوله ويقرأ) هي قراءة ورش من العشرة (قوله فلا اشكال) اى في جعلها عاطفة أو للمعية لان كلا منهما لا يحوج لتقدير (قوله ويروى برفع الشركاء) وهي قراءة روح من العشرة (قوله عطفا على الواو) اى في أجمعوا وقوله للفصل أي وانما صح العطف على ضمير الرفع المتصل للفصل وصح رفع فعل الامر للظاهر لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله لعطفه على اسم صريح الخ) قد سرى على المصنف التحقيق والا فهي عند من عدها مستقلة يجعلها غير عاطفة (قوله لعطفه على اسم صريح الخ) قال الدماميني جزمه هنا بانها للعطف مع قوله بعد والحق انها واو العطف فيه تنافر لان قوله والحق ان هذه واو العطف يشعر بان الواو المتكلم فيها ليست كذلك وقد جزم أولا بانها للعطف نعم لو قال اولا انها واو الصرف لا العطف ثم قال والحق انها واو العطف لالتأم الكلام وانتسق النظام (قوله أو مؤول) عنى به المصدر المتصيد من الكلام السابق اذ لا سابك قبل بل متوهم (قوله كقوله) اى القائل اعنى ميسون زوجة معاوية (قوله واو الصرف) اى لانها صرفت المضارع من الرفع الذي كان يستحقه الى النصب ارشادا بصرفه عن سنن الكلام الى انها غير عاطفة (قوله والحق أن هذه واو العطف) اى الواو الداخلة على المضارع المنصوب للعطف الا انها في الاول عطفت مصدرا على مصدر صريح وفي الثاني عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم واضمار أن في الاول جائز وفي الثاني واجب (قوله كما سيأتي) اى في الباب الرابع في مبحث العطف على المعنى (قوله ولا تتعلق الا بمحذوف) أي وجوبا تقديره أقسم ولا تجاب بانشاء لما سبق أن أقسم الاستعطافي من خواص الباء نحو بالله افعل كذا (قوله والا لاحتاج) أي والا بان كانت للقسم أي كالقسم الاول في كونه مستقلا بخلاف ما اذا جعلت للعطف فانه وان كان المعطوف قسما الا انه غير مستقل (قوله لاحتاج كل من الاسمين الى الجواب) أي مع انهم انما يذكرون جوابا واحدا ويمكن ان يقال انه القسم وحذف جواب أحدهما لدلالة جواب الآخر عليه على انه لا مانع من توارد قسمين على مقسم به واحد (قوله ولا تتعلق) اى على القول بانها تتعلق والحق ان رب حرف شبيه بالزائد لا يتعلق وتقدم تحقيق ما فيه وقوله الا بمؤخر أي في البيت المذكور (قوله افتتاح القصائد) اى فلم يتقدم عليها ما تعطف عليه (قوله في نفس المتكلم) اى وحينئذ يكون الاصل ورب هول اقتحمته وقاتم الاعماق الخ واما احتمال كون الراوي حذف من اول القصيدة شيأ كما في الشمني فبعيد (قوله لا تدخل عليها) اى لان حرف العطف لا يدخل على مثله (قوله كما تدخل على واو القسم) اى لانه لا يمتنع دخول حرف على آخر يخالفه في المعنى وان اتحد لفظا واما لو اتحد لفظا ومعنى فانه يمتنع (قوله وفتحت أبوابها) اى فهي زائدة في جواب اذا وقوله والزائدة اى في الجواب وقوله والجواب أي جواب اذا (قوله كيت وكيت) كناية عما يناسب المقام أي رأوا نعيما منها أو سلمت عليهم الملائكة وحيتهم (قوله وكذا البحث) أي القول (قوله وتله للجبين) أي قيل ان هذه الواو زائدة في جواب لما وقيل ما بعدها (قوله على القول الاول) أي القائل بالزيادة وان كان القائل بالزيادة مختلفا لان بعضهم يقول الاولى هي الزائدة وبعضهم يقول الزائدة الثانية فالمراد القول بالزيادة ما عدا من يقول انها عاطفة (قوله لأجبر عظمه) جبر العظم اصلاحه

جماعة من الادباء كالحريرى ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي وزعموا أن العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية ايذانا بان السبعة عدد تام وان ما بعده عدد مستأنف واستدلوا على ذلك بآيات احداها سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم الى قوله سبحانه وثامنهم كلبهم وقيل هى فى ذلك لعطف جملة على جملة اذ التقدير هم سبعة ثم قيل الجميع كلامهم وقيل العطف من كلام الله تعالى والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم وان هذا تصديق لهذه المقالة كما أن رجما بالغيب تكذيب لتلك المقالة ويؤيده قول ابن عباس رضى الله عنهما حين جاءت الواو انقطعت العدة أى لم تبق عدة عاد يلتفت اليها (فان قلت) اذا كان المراد التصديق فما وجه مجىء قل ربى أعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل (قلت) وجه الجملة الاولى توكيد صحة التصديق باثبات علم المصدق ووجه الثانية الاشارة الى أن القائلين تلك المقالة الصادقة قليل أو أن الذى قالها منهم عن يقين قليل أو لما كان التصديق فى الآية خفيا لا يستخرجه الا مثل ابن عباس قيل ذلك ولهذا كان يقول أنا من ذلك

وسخاطا مفعول لاجله والسخاط المراقبة اه دماميني (قوله ويترى) الواو زائدة لان المضارع الواقع حالا اذا كان مثبتا لا يربط بالواو فقوله يترى حال اى ما بال الخ فى حال كونه ناويا الخ قال الدماميني ويمكن العطف على محذوف أى يهمل حقى ويترى الخ (قوله ولقد رمقتك) الزيادة فيه ظاهرة (قوله وأنت) الواو زائدة والمعنى فاذا أنت فاذا الفجائية وأنت مبتدأ وجملة تعين خبر وقوله يبغيني اى يقصدنى بسوء أو يظلمنى وقوله رمقتك اى نظرت اليك (قوله واو الثمانية) هى الداخلة على لفظ الثمانية حالة سرد العدد فتى أتى لفظ ثمانية حال سرد العدد أتى هؤلاء القوم بواو (قوله وزعموا أن العرب الخ) فى الدماميني ان هذه لغة فصيحة لبعض العرب (قوله اذا عدوا) اى من الواحد (قوله عدد تام) يقال كذلك غير السبعة فلا خصوصية لها وفى الدماميني توجيه تمام السبعة بان العدد اما فرد او مركب من فردين وهو الزوج او من زوج وفرد او من زوجين والثلاثة الاول من الثلاثة فان فى ضمنها الواحد والاثنين والاخير من الاربعة ومجموع الثلاثة والاربعة سبعة فتمت بها الاحوال وما يأتى تكرار فالثمانية زوج وزوج وزوج وقد مضى والتسعة زوج وفرد وهكذا (قوله وأن ما بعده عدد مستأنف) اى فهذه تشبه واو الاستئناف من حيث ان ما بعدها مستأنف لكن لما كانت لا تدخل الا على لفظ ثمانية ويصح سقوطها لم تجعل واو الاستئناف (قوله لعطف جملة الخ) اى فقوله وثامنهم كلبهم جملة عطف على جملة وسبعة (قوله الجميع) اى جميع الجمل التى فيها الواو والتى ليست فيها (قوله وقيل العطف) اى بالواو وقوله وان هذا اى قوله وثامنهم كلبهم وقوله لهذه المقالة اى اعنى هم سبعة (قوله لتلك المقالة) اعنى سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم (قوله ويؤيده) اى يؤيد كون العطف أى الكلام المعطوف من كلام الله (قوله انقطعت العدة الخ) هو مقول لقول ابن عباس (قوله يلتفت اليها) أى فيكون قوله وثامنهم كلبهم من مقول الله تعالى (قوله اذا كان المراد) اى من جملة وثامنهم كلبهم (قوله الجملة الاولى) أى قوله قل ربى أعلم بعدتهم وحاصله أنه لما كان يتوهم أن هذا التصديق أعنى قوله وثامنهم كلبهم ليس بصحيح وان الذى صدقهم وقال لهم صدقتم ليس عالما بالواقع قال الله تعالى قل ربى أعلم أى أن المصدق بذلك هو العالم بكل شىء واذا كان المصدق بذلك عالما بكل شىء تأكد التصديق (قوله توكيد صحة التصديق) الاولى حذف صحة أو أنه من اضافة الصفة للموصوف (قوله باثبات علم المصدق) اى وهو الله (قوله ووجه الثانية) أعنى قوله ما يعلمهم الا قليل الاشارة الخ فكأن المولى قال انهم صدقوا فى هذه المقالة ولكن هذه المقالة الصادقة لم يقل بها الا قليل لقلة العالمين بالعدد (قوله تلك المقالة) اى وهى سبعة (قوله أو لما كان الخ) أى أو يقال فى وجه الجملة الثانية انه لما كان التصديق أى من الله لهم وقوله لا يستخرجه الا ابن عباس أى وأمثاله (١) من الراسخين فى العلم الذين يعلمون مواقع الكلام بان يقولوا هذه الواو لابد لها من نكتة والنكتة فيها أنها داخلة على محذوف تصديق لهم أى نعم هم سبعة وثامنهم الخ (قوله خفيا) أى لانه يتوهم أن قوله وثامنهم الخ من كلامهم لان قبلها كل من أثبت عددا ذكر الكلب سادسا أو رابعا واعلم أن قوله ما يعلمهم الا قليل معناه على هذا الجواب ما يعلمهم الآن وأما على الجوابين الاولين فالمعنى ما يعلمهم فيما مضى الا قليل (قوله قيل ذلك) لان العالم بالتصديق لما كان قليلا لزم أن يكون العالم بهم وهو العالم بالتصديق قليلا (قوله واو الحال) أى وسبعة خبر لمبتدا محذوف (قوله اسم اشارة) اى وتكون الاشارة لهم لجريان ذكرهم (قوله ليكون الخ) هذا وجه تقديره اسم اشارة (قوله ما يعمل فى الحال) أى وهو اسم الاشارة لان فيه معنى الفعل وهو أشير والحال يكفى فى العمل فيها رائحة الفعل (قوله ويرد ذلك) قد يقال انا نقدره اسم اشارة ولكن نجعل العامل غير معنوى بل اسم مفعول والاصل هؤلاء معدودون والحال ثامنهم كلبهم ولا منع ولا نهى لكن هذا وان كان جائزا الا أنه بعيد من الكلام كما أن تقدير اسم الاشارة كذلك (قوله اذا كان معنويا) المراد به ما فيه معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة والجار والمجرور

القليل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هى واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدا اسم اشارة أى هؤلاء سبعة ليكون فى الكلام ما يعمل فى الحال ويرد ذلك ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع

وليت (١) قوله الا ابن عباس اى وأمثاله هكذا فى خطه ونسخ المتن التى بايدينا الا مثل ابن عباس اه

ممتنع ولهذا اوردوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق وانما مثلهم بشر ان مثلهم حال ناصبها خبر محذوف أى واذما في الوجود بشر مماثلا لهم الثانية آية الزمر اذ قيل فتحت في آية النار لان أبوابها سبعة وفتحت في آية الجنة اذ أبوابها ثمانية وأقول ٢٥ لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها اذ ليس فيها ذكر عدد البتة وانما فيها ذكر الابواب وهى جمع لا يدل على عدد خاص ثم الواو ليست داخلة عليه بل على جملة هو فيها وقد مر أن الواو في وفتحت مقحمة عند قوم وعاطفة عند آخرين وقيل هى واو الحال اى جاؤها مفتحة أبوابها كما صرح بمفتحة حالا من جنات عدن مفتحة لهم الابواب وهو قول المبرد والفارسى وجماعة قيل وانما فتحت لهم قبل مجيئهم اكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم الثالثة والناهون عن المنكر فانه الوصف الثامن والظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصيته انما كان من جهة ان الامر والنهى من حيث هما أمر ونهى متقابلان بخلاف بقية الصفات أولان الآمر بالمعروف ناه عن المنكر وهو ترك المعروف والناهى عن المنكر آمر بالمعروف فاشير الى الاعتداد بكل من الوصفين وأنه لا يكتفى فيما يحصل في ضمن الآخر وذهب أبو البقاء على امامته في هذه الآية مذهب الضعفاء وقال انما دخلت في الصفة الثامنة ايذانا بان السبعة عندهم عدد تام ولذلك قالوا

(٤ - دسوقى ني) سبع في ثمانية أى سبع اذرع في ثمانية اشبار وانما دخلت الواو على ذلك لان وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها الرابعة وابكارا في آية التحريم ذكرها القاضى الفاضل وتبجح باستخراجها وقد سبقه الى ذكرها الثعلبى والصواب ان هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة فلا يصح اسقاطها اذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط

وليت ولعل وكان لان فيها معنى الفعل دون حروفه (قوله واذما في الوجود) خبر مقدم وبشر مبتدأ ومماثلا لهم حال (قوله لو كان لواو الثمانية حقيقة) أى لا نسلم أن لها حقيقة ولو سلمنا ذلك فالآية ليست من ذلك القبيل (قوله اذ ليس فيها ذكر عدد) أى واو الثمانية عند هؤلاء الجماعة القائلين بها هى الداخلة على لفظ ثمانية حال سرد العدد (قوله لا يدل على عدد خاص) أى لا على سبعة ولا على ثمانية ولا على أقل ولا على أكثر (قوله ثم الواو الخ) هو ترق في الاعتراض أى سلمنا أنه دال على عدد خاص وأن المراد بالجمع عدد خاص فالواو ليست داخلة على ذلك الجمع الذى أريد منه العدد الخاص على التسليم (قوله وقيل هى واو الحال) أى فجملة الاقوال في هذه الواو ثلاثة غير القول بانها واو الثمانية (قوله حالا من جنات عدن) أى حال كون مفتحة حالا (قوله وانما فتحت الخ) هذا الكلام انما هو على جعلها للحال فقوله قيل أى على جعلها للحال (قوله اكراما) أى بخلاف النار فانها سجن لا تفتح الا عند الادخال كما هو عادة السجن لا يفتح الا للداخل فيه أو الخارج منه (قوله الثالثة) أى من الآيات التى استدل بها على وجود واو الثمانية (قوله فانه الوصف الثامن) اى من الاوصاف المذكورة في المجاهدين في سبيل الله (قوله من حيث هما أمر ونهى) احترز به عن حيثية تعلق الامر بالمعروف وتعلق النهى بالمنكر فانهما من هذه الحيثية متلازمان لا متقابلان كما قال بعد (قوله متقابلان) اى متضادان فقد امتازا عن الصفات السابقة بالتضاد فناسب أن يمتازا في الظاهر بواو وليست تلك الواو شرطا في صحة العطف ولا في حسنه (قوله وهو) اى المنكر وقوله ناه عن المنكر أى لان الامر بالشئ نهى عن ضده (قوله فاشير) أى بالواو وقوله الى الاعتداد الخ أى انه أشار بالواو الى ان كل واحد منهما معتد به في ذاته وأنه لا بد من وجود كل منهما ولا يكفى الوجود الضمنى وذلك لان شأن العطف المغايرة فلو ترك الواو لتوهم أن أحدهما يغنى عن الآخر لان كل واحد منهما يستلزم الآخر (قوله على امامته) أى مع تمكنه فكانه استعلى على الامامة وملكها (قوله انما دخلت) أى الواو (قوله عدد تام) أى وأن ما بعدها عدد مستأنف (قوله ولذلك) أى لكون السبعة عددا تاما صح ضربهم السبعة في الثمانية وجعلوا الثمانية ظرفا للسبعة وما ذلك الا لكون السبعة عددا تاما وفيه ان كل عدد يضرب في غيره سواء كان تاما وغير تام ألا ترى أن الثلاثة وغيرها تضرب في الثمانية وفي غيرها فهذه العلة لا تفيد شيأ تأمله ويمكن أن يقال ان قولهم سبعة في ثمانية اشتهر منهم على انه مثل أو شبه مثل ولما اختار وهما مضروبة كان ذلك دليلا على أن تلك السبعة عدد تام تأمل ذلك (قوله وانما دخلت الخ) هذا من كلام المصنف رد لكلام أبى البقاء بانها واو الثمانية (قوله على ذلك) أى الوصف الثامن (قوله لان وضعها) أى الاتيان بها أى بالواو وقوله على مغايرة أى لاجل مغايرة ما بعدها لما قبلها فلما امتازا عن نعت الصفات بالتضاد ناسب امتيازهما في الظاهر بالعطف (قوله ذكرها القاضى الفاضل) أى فقال انها دخلت على الوصف الثامن فهى واو الثمانية وقوله القاضى الفاضل اشتهر بذلك عبد الرحيم بن على بن الحسين العسقلانى مولدا المصرى موتا (قوله وتبجح) أى فرح وافتخر باستخراجها اى لانها زائدة عما استخرجه غيره من الآيات الثلاثة المشهورة وهى آية براءة وآية الكهف وآية تنزيل (قوله وقد سبقه الى ذكرها الثعلبى) أى ولم يطلع القاضى على ما ذكره الثعلبى والا لما تبجح باستخراجها زيادة على ما استخرجه الناس من الآيات (قوله الصفات السابقة) أى لان النساء اللاتى تزوج بهن عليه السلام المسلمات القانتات التائبات العابدات السائحات لا يخلوا ان كن ثيبات أو أبكارا (قوله فلا يصح اسقاطها) أى فلو أسقط الواو لتوهم اجتماع الامرين (قوله صالحة للسقوط) أى لانها انما جىء

وأما قول الثعلبي ان منها الواو في قوله تعالى سبع ليال وثمانية أيام حسوما فسهو بين وانما هذه واو العطف وهي واجبة الذكر ثم ان ابكارا صفة تاسعة لا ثامنة اذاول الصفات خيرا منكن ٣٦ لا مسلمات فان اجاب بان مسلمات وما بعده تفصيل لخيرا منكن فلهذا لم تعد قسيمة لها قلنا وكذلك ثيبات وابكارا تفصيل الصفات السابقة فلا نعدهما معهن (العاشر) الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وافادتها ان اتصافه بها امر ثابت وهذه الواو اثبتها الزمخشري ومن قلده وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال نحو وعسى ان تكرهوا شيأ وهو خير لكم الآية سبعة وثامنهم كلبهم أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والمسوغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية امران احدهما خاص بها وهو تقدم النفي والثاني عام في بقية الآيات وهو امتناع الوصفية اذ الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها نحو في الدار قائما رجل وعند جمودها نحو هذا خاتم حديدا ومررت بماء قعدة رجل ومانع الوصفية في هذه الآية امران احدهما خاص بها وهو اقتران الجملة بالا اذ لا يجوز التفريغ في الصفات لا تقول ما مررت باحد الا قائم نص على ذلك ابو علي وغيره والثاني عام في بقية الآيات وهو اقترانها بالواو (الحادي عشر) واو ضمير المذكور نحو الرجال قاموا وهي اسم وقال الاخفش والمازني حرف والفاعل مستتر وقد تستعمل لغير العاقل العقلاء اذا نزلوا منزلتهم نحو قوله تعالى يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم وذلك لتوجيه الخطاب اليهم وشذ قوله شربت بها والديك يدعو صباحه اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا والذي جرأه على ذلك قوله بنو لا بنات والذي سوغ ذلك ان ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير فسهل

بمجرد الايذان بان السبعة عدد تام (قوله فسهو) اى لانه لا يتأتى اسقاط الواو هنا لان الايام الحسومات ثمانية أيام بلياليها السبعة (قوله ثم ان ابكارا الخ) هذا زيادة في الاعتراض على القول بانها واو الثمانية (قوله تفصيل الصفات) أي فالصفات السابقة ستة وهذان الامران تفصيل فيها أي أن ما يتزوجه النبي اما ثيبات أو أبكارا (قوله لتأكيد لصوقها بموصوفها) اى لتفيد ان الصفة التصقت بموصوفها زيادة لصوق بمعنى أنه ما ثبتت له ثبوتا مؤكدا لازما فالمراد باللصوق اللصوق المعنوي لا اللفظي والا فقد وجد الفصل بين الصفة والموصوف بالواو وايضاح المقام أن تقول ان الجملة اذا كانت صفة فلابد من ضمير يربطها وقد وجد زيادة عليه الواو التي عهد الربط بها كما في الحال لان من معانيها الجمع والجمع من ناحية الضم واللصوق فقد أفادت زيادة اللصوق وتأكيده (قوله أثبتها الزمخشري) الحامل له على ذلك انه لما نظر لقاعدة الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات قال ان هذه الجمل صفات وقد وجد رابط زائد على الرابط الاصلي اعني الضمير فليكن ذلك الرابط انما هو لتأكيد لصوقها بالموصوف لان الصفة ملصوقة بالاسم والواو مفيدة لزيادة ذلك اللصوق فالزمخشري لم ينظر لقولهم انه لا يفصل بين الصفة والموصوف ولو نظر لذلك لم يقل بها (قوله الواو فيها كلها واو الحال) أي بناء على المشهور من ان الواو في تلك الآيات واو الحال وأما عند الزمخشري ومن قلده فالواو في ذلك واو اللصوق وكان الانسب أن يحذف قوله الواو فيها كلها واو الحال من هنا ويذكرها بعد قوله الا ولها كتاب معلوم تأمل (قوله وهو خير لكم) أي فجملة خير لكم صفة لشيء على ما قاله الزمخشري ومن قلده وكذلك وثامنهم كلبهم صفة لسبعة وكذلك قوله وهي خاوية صفة لقرية وكذلك قوله الا ولها كتاب معلوم (قوله والمسوغ لمجيء الحال) أي اذا جعلت الجملة حالا بناء على القول المشهور من أنها حال (قوله ولهذا جاءت) أي الحال منها عند تقدمها أي الحال عليها أي لانه اذا تقدمت عليها لم يصح جعلها صفة (قوله وعند جمودها) أي الحال (قوله هذا خاتم حديدا) أي فحديدا جامدة فلا يصح كونه صفة فتعين كونه حالا (قوله قعدة رجل) في ضبط بفتح القاف وفي آخر بالكسر وقوله قعدة رجل أي نقعده جامدة والمراد أن الماء قدر ما يجلس فيه الرجل (قوله في هذه الآية) وهي وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم (قوله اذ لا يجوز التفريغ الخ) أي خلافا لما في السعد على المفتاح (قوله اذ لا يجوز التفريغ) أي ولو جعلت الا ولها كتاب صفة لزم التفريغ في الصفات فتعين جعلها حالا (قوله وهو اقترانها بالواو) أي فالتحقيق كما قال ابن مالك وغيره أن الصفة لا يجوز اقترانها بالواو خلافا للزمخشري (قوله حرف) أي دال على جمعية الفاعل (قوله والفاعل مستتر) تقديره هم (قوله وذلك) أي وبيان ذلك أي التنزيل في الآية (قوله لتوجيه الخطاب اليهم) أي في قوله يا أيها النمل فان النداء خطاب وهو لا يتوجه الا للعقلاء فاتى بالواو لذلك التنزيل (قوله وشذ الخ) أي لانه لم يوجد فيه خطاب حتى ينزل منزلة العقلاء وقد يكتفى في ذلك باسناد الدنو والتصوب قال الدماميني ويروى تمززتها والديك والتمزز تمصص الشراب قليلا قليلا وبنات نعش سبع نجوم أربع نعش وثلاث بنات وبنات نعش ثنتان كبرى وصغرى القطب من جملتها والتصوب النزول والمراد هنا النزول الى جهة الغروب (قوله جرأه) أي حمله على ذلك أي على ترجيع الواو في قوله فتصوبوا لغير العقلاء وقوله قوله بنو أي لانه لا يستعمل الا للعقلاء فعبر بالواو لاجل المشاكلة وقوله لا بنات أي مع أنه المشهور فيه والشائع (قوله سوغ ذلك) أي سوغ الاتيان ببنو دون بنات (قوله أن ما فيه) خبر الذي والضمير عائد على بنو وقوله من تغيير بيان لما (قوله شبهه الخ) حاصله ان جمع السلامة هو ما سلم فيه بناء الواحد وهو مختص

مجيئه لغير العاقل ولهذا جاز تأنيث فعله نحو الا الذى آمنت به بنو اسرائيل مع امتناع قامت ٢٧ الزيدون (الثانى عشر) واو علامة المذكرين
في لغة طيئ أو ازدشنوءة أو بلحارث ومنه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقوله
يلومونني في اشترائي النخيـ
ـل اهلي فكلهم ألوم
وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما ان التاء في قالت حرف دال على التأنيث وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ان ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وكذا الخلاف في نحو قاما اخواك وقمن نسوتك وقد تستعمل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم قال ابو سعيد نحو أكلوني البراغيث اذ وصفت بالاكل لا بالقرص وهذا سهو منه لان الاكل من صفات الحيوانات عاقلة وغير عاقلة وقال ابن الشجري عندي ان الاكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله
أكلت بنيك أكل الضب حتى
وجدت مرارة الكلا الوبيل
اى ظلمتهم وشبه الاكل المعنوي بالحقيقي والاحسن في الضب في البيت ان لا يكون في موضع نصب على حذف الفاعل اى مثل اكل الضب بل في موضع رفع على حذف المفعول اى مثل اكل الضب أولاده لان ذلك ادخل في التشبيه وعلى هذا فيحتمل لا كل الثاني ان يكون معنويا لان الضب ظالم لاولاده باكلهم فهي مثل اعم من ضب وقد حمل بعضهم على هذه اللغة ثم عموا وصموا كثير منهم واسروا النجوى الذين ظلموا وحملهما على غير هذه اللغة أولى لضعفها وقد جوز في الذين ظلموا ان يكون بدلا من الواو

بالعاقل بخلاف جمع التكسير فانه لا يختص به وبنو جمع سلامة لكنه تغير فيه بناء الواحد فأشبه جمع التكسير فلما ألحق بجمع التكسير سهل مجيء بنو لغير العاقل فلما أتي ببنو ساغ له الاتيان بالواو التى للعاقل في قوله تصوبوا للمشاكلة (قوله ولهذا) اى لاجل شبهه بجمع التكسير وقوله جاز تأنيث فعله أى كما يجوز تأنيث الفعل لجمع التكسير (قوله مع امتناع الخ) اى لان الزيدون جمع سلامة لم يشبه جمع التكسير فهو باق على أصله (قوله بلحارث) أى بني الحرث وأشار بها الى أنهار وايات ثلاثة (قوله يتعاقبون) أى فهو فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم والواو علامة الجمع وملائكة فاعل والاولى تخريجه على غير هذه اللغة لانها ضعيفة بان تجعل الواو فاعلا وملائكة بدلا أو مبتدأ مؤخرا والجملة خبر (قوله يلومونني الخ) جعل هذا من هذه اللغة ظاهر لانه من كلامهم وشطر البيت الباء من النخيل لانه من بحر المتقارب فهو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم والواو علامة الجماعة وأهلي فاعل (قوله في اشترائي النخيل) يروى البيت باضافة الاشتراء للفاعل الذى هو ياء المتكلم كما أنشدناه ويروى بترك الياء والاضافة للمفعول الذى هو النخيل وألوم أفعل مأخوذ من المبني للمفعول أى وكلهم أكثر ملومية (قوله وقيل الخ) هذا كلام ضعيف لان تواطؤ أهل هذه اللغة على الاتيان بالواو والالف يبعد جعلهم لها فاعلات بل الغرض انما أرادوا العلامات ولو أرادوا غير العلامات لربما نطقوا بدون الالف أو الواو مع أنهم لم ينطقوا أصلا بدونها والحاصل أن الذى يحسن تخريجه على هذا القليل انما هو نحو آية أو حديث او كلام شاعر فصيح وأما كلام قوم التزموا ذلك في لغتهم فلا يخرج على هذا القليل بل هو في هذه اللغة قطعا خلافا للمخرج لكل كلام على اللغة الجيدة (قوله وقد تستعمل) أى الواو العلامة (قوله وهذا) أى قول أبي سعيد انها تنزل اذا وصفت بالاكل لا بالقرص سهو منه (قوله بمعنى العدوان والظلم) تفسير أى والظلم من صفات العقلاء (قوله بمعنى العدوان والظلم) اى فالكلام اعني اكلوني البراغيث فيه استعارة تبعية حيث شبه الظلم والعدوان بالاكل واستعار الاكل للظلم واشتق من أكل أكلوا بمعنى ظلموا والقرينة الواو في أكلوني لانها لا تستعمل الا في العقلاء (قوله أكلت بنيك) استعار الاكل لظلم البنين أولا ثم استعار لهم الكلا من حيث كان المظلوم بمنزلة المأكول في الاستهلاك والاستئصال ثم لما كان ذلك مستقبحا وخيم العاقبة جعله وبيلا وشبه ما ينشأ منه من الفساد الذى تنفر منه الطبائع السليمة بمرارة العشب المر الذى يرعى اهـ دماميني وقوله أكلت بنيك الخ بعده

ولو كان الاولى غابوا اشهودا * منعت فناء بيتك من بجيل

وهذه الابيات في رجل طرد بنيه فظلم رجل يقال له بجيل بيوته بماشيته فأقبل بعض أولاده من الشأم فنصره واحتقر الباغي عليه ثم رجع للشام ولم يأكل لابيه طعاما (قوله الكلا) بالقصر العشب وقوله الوبيل أى الوخيم المر الذى لا يوافق المزاج (قوله وشبه الاكل المعنوي) أى وهو الظلم المعبر عنه بالاكل مجازا (قوله والاحسن الخ) هذا تحقيق للكلام وتورك على ابن الشجري لانه قد شبه الاكل المعنوي بالحقيقي وهو اكل الضب اولاده واكل الضب ولا يجوز ان يشبه الاكل المعنوي بالمعنوي (قوله اى مثل اكل الضب) بيان للمعنى (قوله ادخل في التشبيه) اى لانه قد شبه اكل الرجل اولاده باكل الضب اولاده فالمشبه به والمشبه كل منهما اكل اولاده بخلاف المعنى الاول فانهما ليسا متحدين (قوله الثاني) اى كما ان الاول اكل معنوي فقد شبه اكل معنوي باكل معنوي (قوله ظالم لاولاده) اى لان اكل الاصل لاولاده ظلم منه لهم (قوله على هذه اللغة) اى لغة طيئ التى تلحق الفعل علامة تثنية الفاعل وجمعه (قوله ثم عموا وصموا كثير الخ) اى فقد جعل ذلك البعض ان الواو في الفعلين علامة جمع وكثير فاعل لمثنى عند البصريين وفاعل الاول محذوف اى هم وقوله واسروا النجوى الذين اى فاسروا فعل مضارع والواو علامة والذين فاعل (قوله ان يكون بدلا من الواو

فى وأسروا أو مبتدأ خبره اما واسروا أو قول محذوف عامل فى جملة الاستفهام اى يقولون هل هذا وان يكون خبر المحذوف اى هم الذين او فاعلا
باسروا والواو علامة كما قدمنا أو بيقول محذوفا أو بدلا من واو استمعوه وان يكون منصوبا على البدل من مفعول يأتيهم او على اضمار
أذم او اعنى وان يكون مجرورا
على البدل من الناس فى
اقترب للناس حسابهم أو من
الهاء والميم فى لاهية قلوبهم
فهذه احد عشر وجها واما
الآية الاولى فاذا قدرت فيها
الواوان علامتين فالعاملان
قد تنازعا الظاهر فيجب
حينئذ أن تقدر فى احدهما
ضميرا مستترا راجعا اليه
وهذا من غرائب العربية
اعنى وجوب استتار الضمير
فى فعل الغائبين ويجوز كون
كثير مبتدأ وما قبله خبرا
وكونه بدلا من الواو الاولى
مثل اللهم صل عليه الرؤف
الرحيم فالواو الثانية حينئذ
عائدة على متقدم رتبة ولا
يجوز العكس لان الاولى
حينئذ لامفسر لها ومنع ابو
حيان أن يقال على هذه
اللغة جاؤنى من جاءك لانهالم
تسمع الامع ما لفظه جمع
واقول اذا كان سبب دخولها
بيان ان الفاعل الآتى جمع
كان لحاقها هنا اولى لان
الجمعية خفية وقد اوجب
الجميع علامة التانيث فى
قامت هند كما أوجبوه فى
قامت امرأة وأجازوه فى
غلت القدر وانكسرت
القوس كما جازوه فى طلعت
الشمس ونفعت الموعظة
وجوز الزمخشرى فى لا يملكون لشفاعة الامن اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة واذا قيل جاؤا زيد وعمرو لقد
و بكر لم يجز عند ابن هشام ان يكون من هذه اللغة وكذا قولك جاآ زيد وعمرو وقول غيره أولى لما بينا من أن المراد بيان المعنى وقد رد عليه
بقوله * وقد أسلماه مبعد وحميم * وليس بشئ

الخ) اى وعلى جميع الاوجه فالواو فاعل اسروا الاعلى جعل الذين ظلموا فاعلا (قوله او مبتدأ خبره اما واسروا
الخ) اشار بذلك الى ماقبل فيها من الاعراب سواء كان على هذه اللغة اوغيرها (قوله او بيقول محذوفا) اى
يقول الذين (قوله من مفعول يأتيهم) اى من قوله قبل ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه وهم
يلعبون (قوله فهذه احد عشر وجها) حاصلها ان الذين ظلموا اما فى محل رفع او فى محل نصب او فى محل جر فان
كان فى محل رفع فهو اما بدل من واو اسروا او من واو استمعوه واما مبتدأ خبره اما جملة واسروا او قول محذوف
واما فاعل باسروا والواو علامة او بيقول محذوف واما خبر لمحذوف فهذه سبعة أوجه على ان الذين ظلموا فى
محل رفع واما على انه فى محل نصب ففيه وجهان وكذا اذا كان فى محل جر (قوله وأما الآية الاولى) اى وهى ثم
عموا وصموا الخ وحاصل ما ذكره فيها ثلاثة أوجه (قوله فى فعل الغائبين) اى لانه انما يستتر وجوبا فى فعل
المخاطب وفعل المتكلم وكذا فى فعل الغائب المفرد كما فى فعل التعجب والاستثناء (قوله مثل اللهم صل عليه)
هذا تنظير فى كون الاسم الظاهر بدلا من ضمير الغائب وقوله الرؤف بدل من ضمير عليه (قوله فالواو الثانية
حينئذ عائدة الخ) اى فهى على هذا الاعراب اسم بخلافها على الاعراب الاول (قوله على متقدم رتبة) أى وان
كان متأخرا لفظا (قوله ولا يجوز العكس) اى جعل كثير بدلا من الواو الثانية (قوله لامفسر لها) اى لم يتقدم
لها مرجع لالفظا ولا حكما ولا معنى ولا رتبة وليس هذا من باب التنازع حتى يغتفر عوده على المتأخر لفظا
ورتبة (قوله لانها) اى الواو الآتية علامة للجمع (قوله الامع ما لفظه جمع) اى واما اذا كان الفاعل جمعا
فى المعنى لكن فلم يسمع الاتيان بها (قوله وأقول) اى فى الرد على أبى حيان (قوله اذا كان سبب دخولها) اى فى
الواقع وفيه ان هذا لا يرد عليه لانه استند للسماع والقياس لا يرده وأيضا لفظ الجمع يشاكل بالعلامة (قوله
لان الجمعية خفية) أى لانه لا يعلم الجمعية الا من الواو (قوله فى قامت هند) اى مع أن لفظها مذكر وانما
اوجبوها نظرا لكونها مؤنثة فى المعنى (قوله فى قامت امرأة) اى التى هو مؤنث لفظا والحاصل أنهم قاسوا على
قامت امرأة قامت هند لكونه مؤنثا فى المعنى فقد نظروا للمعنى وقاسوا وحينئذ فمقتضاه أن يجوز قياس
جاؤنى من جاءك على قاموا الرجال وأجيب بان الكثير الغالب مراعاة لفظ من لامعناها حتى انه يصح القياس
والرد عليه (قوله غلت القدر) فى نسخة القدور وقوله وانكسرت القوس وفى نسخة النفوس (قوله وأجازوها
فى غلت القدر وانكسرت القوس) أى فهذان لم يسمعا لكن أجازوهما قياسا على طلعت الشمس ونفعت
الموعظة تانيث الفاعل فى كل وان كان التأنيث فى الاولين معنويا وفى الاخيرين لفظيا اما فى الموعظة فظاهر
واما فى الشمس فلانه يقال فى تصغيرها شميسة برد التاء (قوله وجوز الزمخشرى الخ) هذا سند للرد على أبى
حيان وفيه ان هذا لم يفد لان المصنف يرى ان هذه اللغة ضعيفة لا يخرج عليها التنزيل واذا وجد تخريج على
هذه اللغة فهو غير مقبول كذا قيل والحق أنه يفيد لان كلام الزمخشرى فى الرد على أبى حيان وان كان بعد
ذلك يبحث فى كلام الزمخشرى (قوله لم يجز الخ) أى فيتعين جعل الواو فاعلا وزيد بدل أو مبتدأ (قوله لم يجز
عند ابن هشام) أى الخضراوى أى وأجازه غيره (قوله لم يجز عند ابن هشام) أى لان الفاعل مفرد وهو زيد
وما بعده معطوف عليه وحينئذ فلا يصح الاتيان بالواو فهو قد نظر للظاهر من حيث كون الفاعل لفظا هو زيد
فقط وأما غيره فلانظر الى أن الفاعل فى المعنى جمع وهو زيد وما عطف عليه صح الجمع عنده فغيره راعى المعنى
فجوز وهو نظر للفظ فمنع (قوله بيان المعنى) أى بيان كون الفاعل جمعا أو مثنى فى المعنى والفاعل فى المعنى متعدد
لان المعطوف على الفاعل فاعل فى المعنى (قوله وقد أسلماه الخ) صدره * تولى قتال المارقين بنفسه * وبعد البيت

لانه انما يمنع التخريج لا التركيب ويجب القطع بامتناعها فى نحو قام زيد أو عمرو ولان القائم واحد بخلاف قام أخواك أو غلاماك لانه اثنان وكذلك تمتنع فى قام أخواك أو زيد وأما قوله تعالى اما يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فمن زعم أنه من ذلك فهو غالط بل الالف ضمير الوالدين فى وبالوالدين احسانا وأحدهما أو كلاهما بتقدير يبلغه أحدهما أو كلاهما ٣٩ أو أحدهما بدل بعض وما بعده باضمار فعل ولا يكون معطوفا لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض لا تقول أعجبنى زيد وجهه وأخوك على ان الاخ هو زيد لانك لا تعطف المبين على المخصص فان قلت قام أخواك و زيد جاز قاموا بالواوان قدرته من عطف المفردات وقاما بالالف ان قدرته من عطف الجمل كما قال السهيلى فى لا تأخذه سنة ولا نوم ان التقدير ولا يأخذه نوم *(الثالث عشر) واو الانكار نحو آلرجلوه بعد قول القائل قام الرجل والصواب أن لا تعد هذه لانها اشباع للحركة بدليل آلرجلاه فى النصب وآلرجليه فى الجر ونظيرها الواو فى منو فى الحكاية وفى أنظور من قوله
من حوثما سلكوا أدنو فأنظور
والواو فى قوله
سقيت الغيث أيتها الخيامو
(الرابع عشر) واو التذكر كقول من أراد أن يقول يقوم زيد فنسى زيدا فأراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام يقومو والصواب ان هذه كالتى قبلها (الخامس عشر) الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قنبل واليه النشور وأمنتم قال فرعون وآمنتم به والصواب أن لا تعد هذه أيضا لانها مبدلة ولو صح عدها لصح عد الواو من أحرف الاستفهام

لقد أورث المصرين خزيا وذلة * قتيل بدير الجاثليق مقيم

والابيات لعبيد الله بن قيس الرقيات يرثى مصعب بن الزبير بن العوام والمارقين الخارجين والمبعد بفتح العين الاجنبي والحميم القريب الذى يهتم بامره يعنى أنه تبرأ منه القريب والبعيد وأسلما لما يراد منه والمصرين البصرة والكوفة ودير الجاثليق بجيم ومثلثة مفتوحة ولام مكسورة وتحتية وقاف موضع بالعراق قتل به مصعب (قوله لانه) أى ابن هشام الخضراوى انما يمنع التخريج أى على هذه اللغة ولا يمنع التركيب فى ذاته وذلك بجعل الواو فاعلا والاسم الظاهر بدلا أو مبتدأ والجملة قبله خبر ولا يتأتى الرد عليه الالو كان يمنع التركيب فى ذاته (قوله فى قام أخواك أو زيد) أى لان الفاعل واحد لان أو لاحد الشيئين (قوله فمن زعم أنه من ذلك) أى مما جاءت فيه الالف علامة على تثنية الفاعل (قوله ضمير الوالدين) أى فهو الفاعل (قوله بتقدير يبلغه أحدهما الخ) أى فهو فاعل لفعل محذوف (قوله أو أحدهما بدل بعض) أى من الالف وقوله وما بعده أى وهو أو كلاهما (قوله لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض) أى وأما عكسه فالظاهر جوازه (قوله على ان الاخ هو زيد) أى وأما قولك أعجبنى زيد أخوك وجهه فانه يجوز (قوله لانك لا تعطف المبين الخ) أى لان عطفك الشئ على الشئ يقتضى أنه شاركه من كل وجه أى فى الحكم وان اقتضى أن ذات هذا غير هذا فعطفك على الخبر يكون المعطوف خبرا وكذلك العطف على الفاعل فاعل وعلى الحال حال وهكذا فاذا عطفت بدل الكل على بدل البعض اقتضى أن بدل الكل مخصص كما أن المعطوف عليه كذلك مع انه فى الواقع مبين لا مخصص (قوله ان قدرته من عطف الجمل) أى وان زيدا فاعل لمحذوف أى وقام زيد واما ان قدرته من عطف المفردات فلا يصح لان قاما بالالف لا يصح تسلطه على زيد لافراده (قوله كما قال السهيلى) هذا تنظير فى قوله فى عطف الجمل فقد جعل السهيلى قوله ولا نوم فاعلا لمحذوف والجملة عطف على جملة لا تأخذه سنة ولم يجعله عطفا على قوله سنة ويكون من عطف المفردات لان نوما لا يصح تسلط تأخذه بالتاء عليه بل انما يدخل عليه يأخذه بالياء لا بالتاء كما هو الموجود فى الكلام (قوله واو الانكار) فى الحقيقة الواو انما أفادت زيادة الانكار لان اصل الانكار استفيد من همزة الاستفهام (قوله آلرجلاه) أى فقد أنكرت عليه كون القائم رجلا بل القائم انما هو امرأة (قوله لانها اشباع) اى فليست كلمة موضوعة لمعنى بل جزء كلمة وهذا الباب انما هو معقود للكلمات المستقلة الموضوعة لمعان (قوله لانها اشباع) اى لضمة الحرف الذى قبلها (قوله ونظيرها) أى فى كونها اشباعا (قوله حوثما) لغة فى حيث وصدر هذا البيت * وانني حيثما يثني الهوى بصرى * من حوثما وقبل البيت الله يعلم أنا فى تلفتنا * يوم الفراق الى أحبابنا صور
(قوله فأنظور الخ) أى فالاصل فأنظر فهو فعل مضارع وأشبعت ضمة الظاء فتولدت الواو منها (قوله سقيت الغيث الخ) هذا عجز بيت صدره * متى كان الخيام بذى طلوح * والطلوح جمع طلحة وهو شجر عظيم له شوك أى متى كان الخيام بمكان ذى طلوح (قوله كالتى قبلها) أى للاشباع لانها موضوعة لمعنى وحينئذ فلا تعد (قوله مبدلة) أى وليست الواو موضوعة للاستفهام فقد علم أن هذه المعانى الثلاثة الاخيرة باطلة ٢ فلم يبق الا أحد عشر معنى
(وا)
(قوله بباب الندبة) أى وهى نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة أو حكما والمتوجع منه (قوله وازيداه) أى فالواو حرف ندبة و زيدا منادى مندوب مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة

(وا) على وجهين أحدهما أن يكون حرف نداء مختصا بباب الندبة نحو وازيدا

٢ قوله فلم يبق الا أحد عشر الخ اى مع اسقاط الواو التى ينصب المضارع بعدها كما قدمه الشمنى اه

وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي (والثاني) أن يكون اسما لأعجب كقوله وابأبي أنت وفوك الأشنب كأنما ذرّ عليه الزرنب

أو زنجبيل وهو عندي أطيب
وقد يقال واها كقوله
* واها لسلمى ثم واها واها *
ووي كقوله
وي كأن من يكن له نشب يحـ
ـبب ومن يفتقر يعش عيش
ضر * وقد تلحق هذه كاف
الخطاب كقوله
ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها
قيل الفوارس ويك عنتر
أقدم وقال الكسائي أصل
ويك ويلك فالكاف ضمير
مجرور وروأما ويك أن الله
فقال أبو الحسن وي اسم
فعل والكاف حرف خطاب
وأن على اضمار اللام والمعنى
أعجب لأن الله وقال الخليل
وي وحدها كما قال وي كأن
من يكن البيت فكأن
للتحقيق كما قال
كأنني حين أمسي لا تكلمني
متيم يشتهي ما ليس موجودا
أي انني حين أمسي على هذه
الحالة *(حرف الألف)*
والمراد به هنا الحرف الهاوي
الممتنع الابتداء به لكونه
لا يقبل الحركة فأما الذي
يراد به الهمزة فقد مر في صدر
الكتاب وابن جني يرى أن
هذا الحرف اسمه لا وأنه
الحرف الذي يذكر قبل الياء
عند عد الحروف وأنه لما
لم يمكن أن يتلفظ به في أول
اسمه كما فعل في أخواته اذ قيل
صاد جيم توصل اليه باللام كما
توصل الى اللفظ بلام التعريف
بالألف حين قيل في الابتداء بعد لام ليتقارضا وأن قول النحويين

ألف الندبة في محل نصب والألف للندبة والهاء للسكت (قوله وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي) اى فيجوز أن تقول لمن رأيته وأردت نداءه وازيد فوا حرف نداء وزيد منادى مبني على الضم في محل نصب (قوله اسما لأعجب) اى اسم فعل مضارع معناه أعجب (قوله وابأبي) التعجب هنا للاستحسان أي أعجب من حسنك (قوله وابأبي) أي أتعجب وقوله بأبي متعلق بمحذوف أي أفديك وأنت مبتدأ وبأبي خبره قدم عليه وفوك مبتدأ والأشنب صفته من الشنب بفتحتين وهو حدة الأسنان وقيل برد وعذوبة وقوله كأنما خبره وذر بالمعجمة من ذريت الحب فرقته والزرنب نبت طيب الرائحة (قوله وقد يقال) أي في وا التي هي اسم فعل لأعجب (قوله واها لسلمى) في الصحاح اذا تعجبت من طيب الشيء قلت واها له ما أطيبه قال أبو النجم

واها لريا ثم واها واها * ياليت عيناها لنا وفاها * بثمن نرضي به أباها

(قوله ووي) أي ويقال في وا التي هي اسم فعل لأعجب وي وهذا أي ما ذكره المصنف من أن وي اسم فعل بمعنى أعجب هو المشهور وقيل ان وي حرف تنبيه للردع والزجر على وقوع في محذور ومكروه كما اذا وجد رجل يسب أحدا او يوقعه في مكروه أو يتلفه أو يأخذ ماله أو يعرض له بشيء من ذلك فيقال لذلك الرجل وي ومعناه تنبه وانزجر عن فعلك (قوله كقوله) هو من الخفيف (قوله وي كأن الخ) هذا البيت مدرج من بحر الخفيف فاعلاتن متفعلن فعلاتن آخر صدره الحاء من يحبب والنشب المال وبعد البيت

ويجنب سر النجي ولكن * أخا المال محضر كل سر

(قوله هذه) أي وهي وي بمعنى أعجب (قوله قيل الفوارس الخ) أي قول الفوارس يا عنترة اقدم فيتعجب لك في تأخرك وعدم قدومك على الحرب (قوله قيل الفوارس الخ) يريد أن تعويل أصحابه عليه والتجاءهم في هذا المقام الصعب اليه قد شفى نفسه ونفى سقمه والقيل القول وعنتر منادى مرخم أي يا عنترة (قوله وقال الكسائي) هذا مقابل لمن يقول ان الكاف فيه حرف خطاب (قوله حرف خطاب) قد يشكل أن الكاف جارة للتعليل على حد واذكروه كما هداكم (قوله فكأن للتحقيق) أي لا للتشبيه أي فالكاف على هذا مفصولة من وي بخلافها على القول الأول (قوله كما قال) أي عمر بن أبي ربيعة وقيل يزيد بن الحكم (قوله كأنني الخ) ليس غرضه أن يشبه نفسه بمتيم موصوف بما ذكر وانما غرضه أن يخبر بأنه في حال امسائه غير مكلمة له متيم يشتهي أمرا غير موجود وهو كلامها فهي ثم جعلت كأن للتحقيق لا للتشبيه (قوله لا تكلمني) أي المحبوبة وقوله متيم خبر كأن فالقصد التحقيق لا التشبيه أي انه اذا أمسي ولم تكلمه متيم لا أن المراد انه كمتيم (قوله ما ليس موجودا) أي وهو الكلام منها (قوله على هذه الحالة) أي غير مكلمة لي متيم

(حرف الألف)

(قوله والمراد به هنا) اى وأما في غير ما هنا كقوله في أول الكتاب حرف الألف فالمراد به الهمزة (قوله الحرف الهاوي) في نسخة الهوائي اى الصوت الممتد في الهواء المعدود من حروف العلة كألف موسى (قوله فأما الذي) أي الألف الذي يراد به الهمزة أي بدلوله الهمزة والحاصل ان الألف على هذا مشتركة بين الحرف الهاوي وبين اسم الهمزة واذا قيل على هذا تهج قام أي قطع حروفها قلت قاف وألف وميم وهذا مذهب الجمهور وأما ابن جني فيقول ان الألف الهاوي انما يعبر عنه بلا فاذا قيل تهج قام قلت قاف ولا وميم فالحرف الهاوي عنده لا يعبر عنه الا بلا لكونه لا يعبر به في أول اسمه لعدم تأتي ذلك (قوله أن يتلفظ به) أي بالألف الهاوي وقوله كما توصل الى اللفظ أي التلفظ (قوله كما فعل في أخواته) أي فصاد اسم اصه وجيم اسم لجه فقد نطق بكل حرف في أول اسمه (قوله ليتقارضا) اى فلام التعريف توصل لها بالألف والألف توصل لها باللام فكل منهما أقرض الآخر وفيه ان الذي توصل به للام التعريف اليابسة بمعنى الهمزة لا الألف اللينة بمعنى الحرف الهاوي فهذه الألف المتوصل بها اللام غير الألف المتوصل باللام لها لأنها الألف اللينة فلا

لام ألف خطأ لان كلا من اللام والالف قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط ثم اعترض على نفسه بقول أبي النجم أقبلت من عند زياد كالخرف * تخط رجلاى بخط مختلف ٣١ * تكتبان في الطريق لام الف * وأجاب بأنه لعله تلقاه من أفواه العامة لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة وقد ذكر للالف تسعة أوجه (أحدها) أن تكون للانكار نحو أعمراه لمن قال لقيت عمرا (الثاني) أن تكون للتذكر كرأيت الرجلا وقد مضى أن التحقيق أن لا يعد هذان (الثالث) أن تكون ضمير الاثنين نحو الزيدان قاما وقال المازني هي حرف والضمير مستتر (الرابع) أن تكون علامة الاثنين كقوله

* ألفيتا عيناك عند القفا *

وقوله

* وقد أسلماه مبعد وحميم *

وعليه قول المتنبي

ورمى وما رمتا يداه فصابني * سهم يعذب والسهام تريح

(الخامس) الالف الكافة كقوله

فبينا نسوس الناس والامر أمرنا * اذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف

وقيل الالف بعض ما الكافة وقيل اشباع وبين مضافة الى الجملة ويؤيده أنها قد أضيفت الى المفرد في قوله

بينا تعانقه الكماة وروغه * يوما أتيح له جرى سلفع

(السادس) أن تكون فاصلة بين الهمزتين نحو أأنذرتهم ودخولها جائز لا واجب ولا فرق بين كون الهمزة الثانية مسهلة أو محققة (السابع) أن تكون فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد في نحو اضربنان وهذه واجبة (الثامن) أن تكون لمد الصوت بالمنادى المستغاث او المتعجب منه او المندوب

تعارض الا أن يقال اكتفى باتحاد الاسم واطلاق الالف (قوله لام ألف خطأ) أى وانما الصواب أن يقولوا لا لان الالف الهاوى انما ينطق بلا لا عماذكره ولان كلا الخ (قوله قد مضى ذكره) نبه ان الذى مضى ذكره انما هو الهمزة ولام ألف حرف مركب من اللام والالف اللينة اى الهاوى ولم يذكره الا أن يراد أن المراد سرد أسماء الحروف البسيطة لا المركبة اللهم الا أن يكون أهل الخط اصطلحوا على أن لام ألف اسم للالف اللينة فقط ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله بيان كيفية تركيب الحروف) أى لان كيفية تركيب الحروف غير هذه الطريقة وهي بابا الف بي بويه اب وهكذا (قوله أسماء الحروف) أى بان يقال ابتثج الخ (قوله بقول أبي النجم) الاوضح أن يعترض بالحديث الذى ذكره النبي حين عد الحروف وقال لام ألف الا أن يقال ان الحديث لم يبلغه (قوله كالخرف) بفتح الخاء وكسر الراء وذلك لان أبا النجم قدم على زياد يمدحه ويطلب منه الجائزة فأراد زياد قتله ففر هاربا ينشد ذلك (قوله وأجاب الخ) اعترض هذا الجواب الدماميني بانه كيف ان العربي الفصيح التى تتلقى اللغة عنه يخطئ في اللفظ تبعا للعامة وقوله لان الخط الخ فيه أن أبا النجم انما صدر منه لفظ لا خط فلعل مراد أبي النجم لام والف اللذان هما حرفان فحذف العاطف وهمزة القطع للضرورة فليس مراده لام ألف الذى هو اسم واحد لمركب ومراده انه يمشي تارة مستقيما فتخط رجلاه خطا شبيها بالالف وتارة يمشي معوجا فتخط رجلاه خطا معوجا شبيها باللام أو قد يقال الظاهر ان ماذكره الدماميني لا يرد وذلك لان العرب معصومون عن الخطا في اللغة العربية كحركات الكلم ونحوها ونطقهم بلام الف تبعا للعامة لا يمنع اذ تسمية العامة لهذا الحرف بلام الف بمنزلة ما لو سمى انسان ابنه بدبزة او بزيد وظاهر ان العرب تماديه في ذلك الحال بالمهمل واجاب الشمنى بان أبا النجم لما دخل الحاضرة ووجد العامة يقولون ذلك كثيرا نشأ انما ساغ له تلقيه وحصل قوله لان الخط الخ جوابا عما يقال كيف يسوغ للعربي الفصيح أن يتلقى ذلك الخطأ عن العامة وحاصل الجواب أن الذى صدر من العامة انما هو متعلق بالخط لا بالفصاحة ولكن هذا كلام بعيد فالحق أن كلام ابن جني مشكل تأمل (قوله وقد ذكر للالف) اى الحرف الهاوى (قوله أعمراه) الاصل أعمرا اى أنت لقيت عمرا او أنت لم تلقه لكون مثلك لا يراه وقوله للانكار اى لزيادته والا فالهمزة للاصل الانكار لانها للاستفهام الانكارى (قوله للتذكر) اى اذا نطقت بالكلمة ولم تدر شيئا بعدها بل نسيته فتأتى بالالف حتى تتذكر ما بعده (قوله وقد مضى) اى في نظيره في مبحث الواو (قوله أن لا يعد هذان) اى من الاوجه التى تأتى لها الالف لان الباب معقود للحروف الاصلية الموضوعة لمعان والالف في هذين الوجهين غير أصلية بل حاصلة من اشباع الفتحة (قوله هي حرف) اى دال على التثنية (قوله عيناك) فاعل ألفيتا والالف حرف علامة التثنية (قوله وعليه الخ) انما لم يقل وقال المتنبي اشارة الى أنه ليس من العرب العرباء المعتمد بكلامهم بل هو مولد (قوله ورمى الخ) يعني أنه نظر اليه فرمى بطرفه سهما أصاب فؤاده ولم ترمه يداه على أن هذا السهم الصائب لم يجر على عادة السهام التى ترميها الايدى لانها تقتل فتريح من تعب الحياة وأما هذا السهم الصائب فانه يعذب دائما بالتهييج ولوعة الغرام اه دماميني (قوله يداه) فاعل رمتا والالف علامة التثنية (قوله ورمى) اى بلحظه سهاما وقوله فصابني سهم اى من لحاظه وقوله والسهام اى التى ترمى باليد (قوله الكافة) اى عن الاضافة ومن هذا القبيل قوله بينا نحن جلوس عند رسول الله (قوله قد اضيفت الى المفرد) اى وظهر أثرها في الاضافة للمفرد (قوله تعانقه) مضاف لبينا (قوله مسهلة) اى كما في قراءة قالون وأبي عمرو وقوله او محققة اى كما في قراءة هشام (قوله وهذه واجبة) اى لانه لولم تدخل لتوالى الامثال (قوله أو المتعجب منه) ظاهره أو المنادى المتعجب منه مع أن المنادى في البيت نفس التعجب فالاولى أن يقول

كقوله * يا يزيدا لآمل نيل عز * وغنى بعد فاقة وهوان * وقوله * يا عجبا لهذه الفليقه * هل تذهبن القوباء الريقه * وقوله

حملت أمرا عظيما فاصطبرت له
وقمت فيه بأمر الله يا عمرا
* (التاسع) أن تكون بدلا من نون ساكنة وهي اما نون التوكيد أو تنوين المنصوب فالاول نحو لنسفعا وليكونا وقوله
ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا * ويحتمل أن يكون هذا من باب يا حرسي اضربا عنقه والثاني كرأيت زيدا في لغة غير ربيعة ولا يجوز أن تعد الالف المبدلة من نون اذن ولا ألف التكثير كقبعثرى ولا ألف التانيث كالف حبلى ولا الف الالحاق كالف أرطى ولا الف الاطلاق كالالف في قوله من طلل كالأتحمي أنهجا ولا الف التثنية كالزيدان ولا ألف الاشباع الواقعة في الحكاية نحو منا او في غيرها في الضرورة كقوله
* أعوذ بالله من العقراب *
ولا التي تبين بها الحركة في الوقف وهي ألف أنا عند البصريين ولا ألف التصغير نحو ذيا واللذيا لما قدمنا

(حرف الباء)

(الباء المفردة) تأتي على ثلاثة أوجه وذلك انها تكون ضمير المؤنثة نحو تقومين وقومي وقال الاخفش والمازني هي حرف تانيث والفاعل مستتر وحرف انكار نحو أزيدنيه وحرف تذكار نحو قدي وقد تقدم البحث فيهما والصواب أن لا يعدا كما لا تعد ياء التصغير وياء المضارعة وياء الاطلاق او وياء الاشباع ونحوهن لانهن أجزاء الكلمات لا كلمات *(يا)* حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب

او المأتي به للتعجب لا لحقيقة النداء (قوله كقوله الخ) أورد الابيات الممثل بها على ترتيب الاقسام الممثل لها فقوله يا يزيدا مثال المنادى المستغاث والآمل الراجي اسم فاعل من أمل يأمل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع (قوله يا يزيدا) الاصل يا يزيد لان المنادى المفرد يبنى على الضم (قوله يا عجبا) مثال المنادى المتعجب منه (قوله الفليقه) بالفاء والقاف اي الداهية والمنكر (قوله القوباء) بضم القاف وفتح الواو وقد تسكن وبالمد داء يعالج بالريق وهي في البيت بتاء الوحدة فاعل مؤخر (قوله القوباء) هي القوبة المعروفة أي القوبة التي تداوى بالريق وسبب ذلك أن اعرابيا أصابه قوبة فقيل له كل يوم ضع عليها الريق فوضع عليها فصحت فقال ذلك (قوله وقوله) مثال المندوب (قوله حملت أمرا عظيما) هو لجرير في عمر بن عبد العزيز وقبله

الشمس طالعة ليست بكاسفة * تبكي عليك نجوم الليل والقمرا

ويروى الشمس كاسفة ليست بطالعة جوز أن يكون نصب نجوم على الظرفية أي مدة نجوم الخ أي الشهر والدهر فعبر عن الشهر بالقمر وعن الدهر بالنجوم وقيل المعنى تغلبها في البكاء او تجعلها باكية أو نجوم فاعل والقمر مفعول معه أو أن نجوم مفعول لكاسفة (قوله يا عمرا) أصله يا عمر فزيدت الالف للندبة (قوله لنسفعا وليكونا) أي فتقول لنسفعا وليكونا (قوله من باب الخ) أي فيكون خاطب المفرد بخطاب المثنى (قوله والثاني) أي المبدلة من تنوين المنصوب (قوله في لغة غير ربيعة) أي وأما هم فيقفون على المنون المنصوب بالسكون (قوله ولا ألف التكثير) أي وهي الزائدة في الكلمة لمجرد تكثير حروفها (قوله ولا ألف الالحاق) هي التي تزاد في كلمة لاجل الحاقها بكلمة أخرى لتثنى تثنيتها وتجمع جمعها فارطى ملحقة بجعفر (قوله ولا ألف الاطلاق) هي الالف اللاحقة للقوافي المطلقة نحو * أقلي اللوم عاذل والعتابا * الخ (قوله كالأتحمي) بفتح الهمزة وسكون المثناة فوق وفتح الحاء المهملة وشد الياء نوع من البرد وأنهج بلي فصار كالطريق وصدره * ماهاج أشواقا وشجوا قد شجا * وهو للعجاج ومنها * وفاحما ومرسنا مسرجا * (قوله أو في غيرها في الضرورة) أي أو الواقعة في غير الحكاية (قوله أعوذ بالله الخ) تمامه * الشائلات عقد الاذناب * وانما وصف العقرب وهي مفرد بالجمع لان الالف واللام للاستغراق فلا افراد مرادة فيجوز رعاية المعنى فيجمع الوصف (قوله عند البصريين) أي فالالف عندهم زائدة لاجل بيان حركة ان وأما الكوفيون فيقولون انها من جملة الضمير لأنها زائدة والضمير عندهم أنا بتمامها (قوله لما قدمنا) أي في حرف الهاء من قوله والتحقيق أن لا تعد هاء التانيث من نحو رحمة من ذلك لانها جزء كلمة والاولى ان يقول لما يأتي قريبا لانه علل بمثل ذلك التعليل قريبا (قوله لما قدمنا) أي في هاء التانيث من أنها جزء كلمة ويأتي بعد أسطر في الياء ومما لا ينبغي عده أيضا الالف المبدلة من همزة أل عند دخول همزة الاستفهام نحو آلآن

*(حرف الباء * الباء المفردة)*

(قوله هي حرف تانيث) أي فهي مثل تاء قامت هند وقوله والفاعل مستتر أي تقديره أنت (قوله أزيدنيه) بكسر الدال وفتحها وضمها لانه يقال في الاحوال الثلاثة وهذا بخلاف الرجل فانه يقال في حالة الرفع آلرجلوه وفي حالة النصب آلرجلاه وفي حالة الجر آلرجليه وذلك لان زيدا محرك فتنوينه بالكسر لاجل التقائه ساكنا مع الياء فهذا انكاره في أحواله الثلاث بخلاف ما لا تنوين له كالرجل فانكاره تابع لحركته فحال الرفع بالواو وحال النصب بالالف وحال الجر بالياء (قوله وقد تقدم البحث فيهما) أي في الواو (قوله وياء الاطلاق) أي كما في وكأن قدي وقوله وياء الاشباع أي اذا أشبعت الحرف المكسور لحكاية كمني أو غيرها وقوله ونحوهن أي كالتثنية والجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب (قوله لا كلمات) أي والباب انما هو معقود لبيان أحوال الكلمات المستقلة *(يا)* (قوله أو حكما) اى كما اذا ناديت بها الساهي أو النائم

توكيدا وقيل مشتركة بين القريب والبعيد وقيل بينهما وبين المتوسط وهي أكثر أحرف النداء استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها

نحو يوسف أعرض عن هذا ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وأيها وأيتها الا بها ولا المندوب الا بها أو بوا وليس نصب المنادى بها ولا بأخواتها أحرفا ولا بهن أسماء لادعو متحملة لضمير الفاعل خلافا لزاعمي ذلك بل بادعو محذوفا لزوما وقول ابن الطراوة النداء انشاء وأدعو خبر سهو بل أدعو المقدر انشاء كبعت وأقسمت واذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في ألا يا اسجدوا وقوله ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال وقبل منايا عاديات وأوجال والحرف في نحو يا ليتني كنت معهم فأفوز يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة والجملة الاسمية كقوله يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار فقيل هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك ان وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو ألا يا اسجدوا فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا آدم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا ربك والا فهي للتنبيه والله سبحانه وتعالى أعلم

(الباب الثاني من الكتاب) في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها * (شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف) * الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى

أو الغافل القريب (قوله توكيدا) المراد بالتوكيد الاشارة الى أن ما يلقى للمخاطب أمر عظيم شأنه أن يعتني به حتى نزل القريب وان كان متنبها لذلك منزلة الغافل لكونه لم يأت بالاكمل المناسب (قوله وقيل مشتركة) اى اشتراكا معنويا لانها موضوعة للامر الكلي وهو طلب الاقبال سواء كان المطلوب بعيدا أو قريبا (قوله أو بوا) اى فلما لم يشاركها الا البعض في بعض الاحوال ضعفت الكثرة لها (قوله أحرفا) اى حال كونها أحرفا كما قال بعض انها أحرف والناصب للمنادى هي (قوله أسماء) اى اسماء أفعال لادعو فيا عنده اسم فعل مضارع (قوله بل بادعو محذوفا) اى لقيام حرف النداء مقامه (قوله وأدعو خبر) اى وكيف يقوم الانشاء مقام الخبر (قوله المقدر) اى المحذوف الذي قام حرف النداء مقامه (قوله غارة) مضافة لبعد (قوله سنجال) اسم موضع باذربيجان اى اسقياني بعد غارة هذا الموضع اى بعد الوقعة الحاصلة فيه قبل أن يحصل لي الموت وينقضي أجلي فالشاعر كان مطعونا وقال ذلك حال ضعفه (قوله وقبل منايا عاديات) في نسخة وقبل صروف عاديات وهي نوائب الدهر وأوجال اى خوف وفي نسخة وآجال (قوله كاسية) اى ذات مكسوة (قوله يا لعنة الله) لعنة مبتدأ وقوله على سمعان خبر وقوله من جار تمييز مجرور بمن (قوله والصالحين) يروى والصالحون بالواو اما على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والاصل ولعنة الصالحين واما على العطف على المحل اذ المجرور وقبله لفظا مرفوع محلا على أنه فاعل المصدر (قوله سمعان) بكسر السين وفتحها وكأنه رجل نصراني (قوله محذوف) اى والاصل يا هؤلاء اسجدوا الخ (قوله لئلا يلزم الاجحاف) أي لو جعلت بالنداء لان أدعو محذوف وكذلك المنادى لان فضلات الجملة منها كما هو القول فيما يأتي للمصنف (قوله والا) اى بان لم يلها الدعاء ولا فعل أمر بل فعل غير أمر نحو

يا حبذا جبل الريان من جبل * وحبذا ساكن الريان من كانا

وحرف نحو يا ليتنا نرد

(الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة)

(قوله الباب) مبتدأ والثاني نعت وقوله في تفسير خبر وقوله من الكتاب صفة ثانية أو حال من المبتدا على مذهب سيبويه أو من الخبر لكن يرد عليه أنه قد تقدم الحال على عاملها المعنوي (قوله وذكر أقسامها) اى من كونها اسمية أو فعلية صغرى أو كبرى أو ذات وجهين (قوله وأحكامها) اى من كونها انشائية ان وقعت جوابا لقسم استعطافي أو خبرية ان وقعت صفة أو صلة أو حالا ومثله عروض الاعراب لها بحسب المحل رفعا ونصبا وجرا وجزما (قوله شرح الجملة) اى هذا باب شرح الجملة فحذف المبتدأ والخبر اعني المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله هو القول) انما لم يقل اللفظ لان القول جنس قريب لانه عبارة عن اللفظ المستعمل بخلاف اللفظ فانه جنس بعيد لصدقه على المهمل والمستعمل وأخذ الجنس القريب في التعريف أولى لاجل أن يصيره تاما بخلاف البعيد فانه يصيره ناقصا فان قلت ان القول كما يطلق على اللفظ يطلق على الاعتقاد وعلى الرأي فهو مشترك أو كالمشترك وأخذ المشترك في التعريف ممنوع قلنا محل ذلك اذا لم توجد قرينة على أن المراد واحد من أفراد ذلك المشترك وهنا وجدت قرينة على ارادة اللفظ وهو الوصف بالافادة اذ المفيد انما هو اللفظ المستعمل لا الرأي والاعتقاد (قوله المفيد) خرج الجنس [illegible] الشرط (قوله المفيد بالقصد) [illegible] اعترض بان المفيد يغني عن القصد لان النائم اذا أخبر بخبر فانه لا يفيد شيئا وكذلك المجنون اذ هو كالهذيين وأصوات الحيوانات ولو فرض افادته كما لو قال قام زيد ووافق ذلك قيامه في نفس الأمر [illegible] من اخباره بل انما حصلت من خارج كالمشاهدة ورد بان المستفاد من المشاهدة صدق الخبر اي مطابقته للواقع وأما [illegible] الكلام متصفا بها غايته أنه غير مقصود دلالة والحاصل أن كلام النائم والمجنون في حد ذاته مفيد اي دال على معنى

يحسن السكوت عليه وهو ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه لكنه غير مقصود بالافادة وحينئذ فلا يسمى كلاما عند النحاة فلذا أخرجه المصنف بقوله بالقصد (قوله يحسن السكوت عليه) اى من المتكلم بمعنى قطع كلامه او من السامع بان لا يطلب زائدا على ما سمع والاول أولى لان الكلام صفة له فيكون منعه وهو السكوت صفته وفى الحقيقة هما متلازمان لانه متى ذكر ركنا الاسناد حسن السكوت من كل منهما والا فلا (قوله يحسن السكوت عليه) خرج ما دل على معنى لا يحسن السكوت عليه كزيد على الذات وان قام زيد على تعليق شئ ما على القيام فهو ليس بمفيد (قوله وما كان بمنزلة أحدهما) أى منزلة الفعل مع فاعله أو منزلا منزلة المبتدا مع خبره (قوله ضرب اللص) اى فهو منزل منزلة الفعل مع الفاعل لان اللص نائب فاعل ونائب الفاعل بمنزلته (قوله وأقائم الزيدان) أى فهو أيضا بمنزلة الفعل مع الفاعل لان الزيدان فاعل بقائم الذى هو اسم فاعل لا أنه فعل ويحتمل انه منزل منزلة المبتدا مع الخبر وذلك لان قائم وان كان مبتدأ الا أن الزيدان كالخبر لا أنه خبر (قوله وكان زيد قائما) يحتمل انه منزل منزلة الفعل مع الفاعل لان زيدا كالفاعل لانه اسم كان لا انه فاعل ويحتمل انه منزل منزلة المبتدا والخبر نظرا الى أن أصل معمولى كان المبتدا والخبر والآن لا يطلق عليهما ذلك لكن الظاهر قصره على الاول لان الجملة كان مع معموليها وأما معمولاها فلا يقال لهما الآن جملة فى قواعد النحو (قوله وظننته قائما) ايراده فيما ينزل منزلة احدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح وليس مما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدا والخبر (قوله انهما ليسا مترادفين) أى بل الجملة أعم (قوله انهما ليسا مترادفين) اى لانه لا يشترط فى الجملة الافادة (قوله كما يتوهمه الخ) فيه ان النحاة فرقتان احداهما اصطلحوا على الترادف والاخرى اصطلحوا على عموم الجملة فتوهيم المصنف القائلين بالترادف نظرا لاصطلاحه لا يصح والا كان للغير ان يوهموه ايضا نظرا لاصطلاحهم اذ ليس توهيمه لهم اولى من توهيمهم له واجاب الشمنى بانا لا نسلم انهم اختلفوا فى الاصطلاح بل انما اختلفوا فى نقل الاصطلاح فالمصنف وجماعة نقلوا عموم الجملة وغيره نقل الترادف وعلى هذا فالتوهيم ظاهر (قوله وهو) اى الترادف قول صاحب المفصل هو الزمخشرى (قوله ويسمى جملة) وفى نسخة بالجملة وفى نسخة الجملة اى فهو ظاهر فى الترادف ووجه ظهوره ان الشئ لا يسمى باسم شئ الا اذا كان مرادفا له وانما قال وهو ظاهر ولم يقل وهو صريح الخ لاحتمال ان معنى قوله ويسمى جملة اى من حيث انه من افرادها وان الجملة تنفرد عنه الا انه خلاف الظاهر (قوله انها اعم منه) اى لانه أخذ فى مفهوم الكلام قيد ليس مأخوذا فى حد الجملة (قوله اذ شرطه الافادة) اى المقصودة وقوله بخلافها اى فلا يشترط فيها الافادة قصدا (قوله ولهذا) اى لاجل عدم اشتراط قصد الافادة (قوله وكل ذلك ليس مفيدا) اى ليس مقصودا بالافادة لان المقصود من قولك جاء الذى قام الاخبار بالمجىء لا بالقيام وانما ذكرت قام لتعيين الموصول (قوله صحة قول الخ) فى نسخة وجه قول ابن مالك وهى أحسن لما يأتى ان كلام ابن مالك ليس صحيحا وان كان له وجه فى نفسه (قوله ثم بدلنا) اى اعطيناهم مكان السيئة العذاب الحسنة اى الصحة حتى عفوا اى كثروا وقالوا كفر النعمة (قوله ان الزمخشرى الخ) ظاهره ان هذا كلام ابن مالك وليس كذلك بل كلامه قال الزمخشرى ان قوله وهم لا يشعرون ولو ان اهل القرى الى قوله يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه ثم انه زاد وقال فالاعتراض هنا بسبع جمل ثم ان بعضهم اعترض على ابن مالك كيف يقول ان الاعتراض بسبع جمل مع ان الاعتراض هنا باربع جمل وحاصل الجواب عن ابن مالك ان كلامه مبنى على ان الجملة اعم من الكلام والمعترض رأى القول بالترادف فكلام ابن مالك وجيه ولا اعتراض عليه (قوله بسبع جمل) الاولى وهم لا يشعرون والثانية ولو ان اهل القرى آمنوا والثالثة واتقوا والرابعة لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض والخامسة ولكن كذبوا والسادسة فاخذناهم والسابعة بما كانوا يكسبون (قوله اذ زعم) اى الزمخشرى وقوله أن أفأمن اى فالفاء مزحلقة عن محلها فيها معنى السببية (قوله أن أفامن

يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى جملة والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما وبهذا التقرير يتضح لك صحة قول ابن مالك فى قوله تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء فاخذناهم بغتة وهم لا يشعرون ولو ان اهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون أفأمن اهل القرى ان يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون ان الزمخشرى حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل اذ زعم ان أفأمن

معطوف على فأخذناهم ورد عليه من ظن ان الجملة والكلام مترادفان فقال انما اعترض ٣٥ بأربع جمل وزعم ان من عند ولو ان اهل
القرى الى والارض جملة
لان الفائدة انما تتم بمجموعه
وبعد ففي القولين نظر أما
قول ابن مالك فلانه كان من
حقه ان يعدها ثماني جمل
احداها وهم لا يشعرون
والرابعة في حيز لو وهي آمنوا
واتقوا وقضنا والمركب من
ان وصلتها مع ثبت مقدرا او
مع ثابت مقدرا على الخلاف
في انها اسمية او فعلية
والسادسة ولكن كذبوا
والسابعة فأخذناهم والثامنة
بما كانوا يكسبون (فان
قلت) لعله بنى ذلك على ما
اختاره ونقله عن سيبويه
من كون أن وصلتها مبتدأ
لا خبر له وذلك لطوله وجريان
الاسناد في ضمنه قلت انما
مراده أن يبين ما لزم على
اعراب الزمخشري والزمخشري
يرى أن أن وصلتها هنا فاعل
بثبت وأما قول المعترض فلانه
كان من حقه أن يعدها ثلاث
جمل وذلك لانه لا يعد وهم
لا يشعرون جملة لانها حال
مرتبطة بعاملها وليست
مستقلة برأسها ولو بعد لو وما في
حيزها جملة واحدة اما فعلية
ان قدر ولو ثبت أن اهل
القرى آمنوا واتقوا او
اسمية ان قدر ولو ان ايمانهم
وتقواهم ثابت ثم بعد ولكن
كذبوا جملة وفأخذناهم بما
كانوا يكسبون كذلك وهذا
هو التحقيق ولا ينافي ذلك ما قدمته في تفسير الجملة لان الكلام هنا ليس في مطلق الجملة بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض وتلك لا تكون
الا كلاما تاما (انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية) فالاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم وهيهات العقيق وقائم الزيدان

معطوف على فأخذناهم) اى أخذناهم الاولى أعنى قوله فأخذناهم بغتة وفي هذا العطف شئ وذلك لان أخذناهم خبر وقوله أفأمن انشاء مع انه لا يصح عطف الانشاء على الخبر الا أن يقال انه مجوز لذلك تأمله وأجيب بان الاستفهام انكاري بمعنى النفي اى لا يامن فهو خبر معطوف على خبر (قوله معطوف على فأخذناهم) ضمير أخذناهم عائد على أهل القرية المكذبين لنبيهم والهمزة في أفأمن للاستفهام الانكاري بمعنى النفي اى لا يامن اى أخذنا المكذبين لانبيائهم بغتة وهم لا يشعرون فتسبب عن ذلك عدم أمان أهل القرى من العذاب والمراد بالقرى قرى مكة الساكن فيها العرب (قوله معطوف الخ) اى وليس العطف على مقدر بعد الهمزة اى أيقولون فأمن الخ لان هذا مذهب سيبويه والزمخشري يخالفه في ذلك (قوله انما اعترض) اى في الآية بأربع لا بسبع كما قال ابن مالك (قوله وبعد) اى وبعد ان عرفت كلام ابن مالك وكلام المعترض وأن كلام ابن مالك له وجه فأقول الخ (قوله أما قول ابن مالك) اى أما الاعتراض على قول ابن مالك (قوله على الخلاف الخ) فيه أن الكلام حينئذ في كلام الزمخشري وهو يقدرها ثبت فحينئذ لا يتأتى هذا الخلاف (قوله على الخلاف الخ) ينبغي الجزم بان المقدر ثبت لان المصنف بصدد ما لزم كلام الزمخشري وهو يرى أن الجملة الواقعة بعد لو فعلية وحينئذ فان وصلتها فاعل لفعل محذوف بعد لو (قوله فان قلت) اى جوابا عن ابن مالك في عده الجمل سبعة ولم يعدها ثمانية (قوله ونقله عن سيبويه الخ) حاصله أن سيبويه يقول ان المعنى ولو أن ايمانهم فقيل له أين الخبر فقال انه لما طال الكلام وجرى الاسناد في ضمنه لم يحتج للخبر (قوله وذلك) اى الاستغناء المفهوم من المقام (قوله فاعل بثبت) اى فيلزمه أن يكون أن وصلتها مع ثبت جملة ثانية وقد يجاب بان ابن مالك والزمخشري لم يعدا قوله وهم لا يشعرون معترضا لانها جملة حالية فهي مرتبطة بالكلام قبلها وصرحا بان مبدأ الاعتراض قوله ولو أن اهل القرى الى قوله يكسبون وحيث صرحا بذلك فيعلم أن مقصودهما بالجملة المعطوف عليها مجموع قوله فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون غير أنهما تركا بعض الجملة اعتمادا على فهم المقصود من مبدا الاعتراض ونهايته وحيث كان وهم لا يشعرون لم يعدا من الاعتراض صح ما قاله من ان الاعتراض بسبع جمل وقد يقال بل هي ثمانية غيرها والثامنة جملة يكسبون وهي غير كان مع خبرها ألا ترى انهما عدا آمنوا التي هي خبر أن جملة غير جملة أن مع خبرها (قوله واما قول المعترض) اى واما النظر الوارد على قول المعترض (قوله وهذا هو التحقيق) يعني عدم عد جملة وهم لا يشعرون وعد جمل الاعتراض في هذه الآية ثلاثة وفي الدماميني وهذا التحقيق فيه والتحقيق ان يقال ان قوله تعالى ولو أن اهل القرى آمنوا الى قوله يكسبون جملة واحدة باعتبار كونه معترضا لان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما والكلام التام هنا هو المجموع لارتباط بعضه ببعض وأما كل واحد من قوله تعالى ولكن كذبوا وقوله تعالى فأخذناهم بما كانوا يكسبون فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد لمعنى مقصود يفوت بترك اعتباره وأقول لا نسلم أن جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما لما سيأتي في الاعتراضية من وان شطت نواها من قوله * لعلى وان شطت نواها أزورها * جملة معترضة اه شمني (قوله لان الكلام هنا ليس في مطلق الجملة) فيه نظر لانه يقتضي أن من قال الاعتراض بسبع جمل مراده من الجمل المعترضة وهو ممنوع وانما مراده مطلق الجملة

(انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية)

(قوله الى اسمية وفعلية وظرفية) هذا تقسيم أصلي للجملة ولكن في الحقيقة الظرفية ترجع لما قبلها من الاسمية والفعلية لانك اما ان تقدر عامل الظرف كائن او استقر فعلى الاول تكون اسمية وعلى الثاني تكون فعلية (قوله التي صدرها اسم) اى غير ظرف بدليل ما يأتي (قوله وقائم الزيدان) اى بدون اعتماد وانما مثل بذلك بدون اعتماد الزيدان لان كلامه في الجملة التي صدرها اسم لم يسبقه حرف وأما ما سبقه حرف فسيأتي في

عند من جوزه وهو الاخفش والكوفيون والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم والظرفية المصدرة بظرف او مجرور نحو أعندك زيد أو في الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما ومثل الزمخشري لذلك بفي الدار من قوله أفي الله شك وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير الى الظرف بعد أن عمل فيه وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب أنها من قبيل الفعلية لما سيأتي *(تنبيه)* مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند اليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو أقائم الزيدان وأزيد أخوك ولعل أباك منطلق وما زيد قائما اسمية ومن نحو أقام زيد وان قام زيد وقد قام زيد وهلا قمت فعلية والمعتبر أيضا ما هو صدر في الاصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد ومن نحو فأي آيات الله تنكرون ومن نحو ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون وخشعا أبصارهم يخرجون فعلية لأن هذه الاسماء في نية التأخير وكذا الجملة في نحو يا عبد الله ونحو وان أحد من المشركين استجارك والانعام خلقها والليل اذا يغشى فعلية لان صدورها في الاصل أفعال والتقدير أدعو زيدا وان استجارك أحد وخلق الانعام وأقسم والليل *(باب ما يجب على المسؤل في المسؤل عنه أن يفصل فيه لاحتماله الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويين)* ولذلك أمثلة أحدها صار الكلام من نحو اذا قام زيد فأنا أكرمه وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل اذا

التنبيه (قوله عند من جوزه) اى جوز الابتداء بالوصف من غير اعتماد (قوله التى صدرها فعل كقام زيد الخ) المثال الاول الفعلية التى فعلها ماض مبنى للفاعل والثانى لما فعلها ماض مبنى للمفعول والثالث لما فعلها ناسخ مختلف الاثر والرابع لما فعلها ناسخ متفق الاثر والخامس لما فعلها مضارع والسادس لما فعلها أمر وكلام المصنف يقتضى ان كان مسندة لاسمها وهو الصحيح بناء على قول الجمهور ان لها دلالة على الحدث والزمان وأما قول البيانيين انها قيد للخبر فمعنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول فى الزمن الماضى وحينئذ فالاسناد بين اسمها وخبرها كما كان قبل دخولها فهو مبنى على أنه لا دلالة لها على الحدث وهو مشكل اذ لم يعهد فعل يقع فى التركيب غير زائد ولا مؤكد ولا مسند (قوله فعل) اى لانه جملة فيصح أن النائب عنه جملة والا كان مفردا (قوله لا بالاستقرار) اى والا كانت فعلية ان قدرت فعلا واسمية ان قدرت اسما (قوله ولا مبتدأ) اى والا كانت اسمية (قوله ومثل الزمخشرى لذلك) اى لما ذكر من الظرفية (قوله زيد فى الدار) اى فالجملة الواقعة خبرا عن زيد ظرفية وأما جملة زيد فى الدار فهى اسمية (قوله بعد أن عمل) اى الظرف وقوله فيه اى فى ذلك الضمير لان الضمير لا يتصل الا بعامله فلا بد من ملاحظة العمل بعد الاستتار وتوضيحه أنك اذا قلت زيد استقر فى الدار كان فى استقر ضمير مستتر معمول له فلما حذف الفعل وهو استقر صار الضمير خاليا عن عامل فعمل فيه الظرف فانتقل الضمير اليه واستتر فيه لانه لا يتصل الا بعامله وقرر الشمنى أن قوله بعد أن عمل اى الاستقرار فيه اى أن الضمير بعد أن كان الاستقرار عاملا فيه لما حذف الاستقرار انتقل للظرف واستتر فيه بعد حذف الاستقرار وجد العمل فيه للظرف بعد أن كان للاستقرار (قوله الجملة الشرطية) اى الواقعة فعل الشرط فجعلوا أقسام الجملة أربعة (قوله مرادنا بصدر الجملة) اى فى قولنا ان صدرت باسم فهى اسمية وان صدرت بفعل فهى فعلية (قوله المسند) الاولى أن يقول مرادنا بصدر الجملة المسند او المسند اليه سواء كان ملفوظا أو مقدرا فخرجت الفضلات المصدر بها كما خرجت الحروف وهو ظاهر ودخل نحو يا عبد الله الخ ولو قال هكذا لاغناه عن قوله وأيضا ما هو صدر فى الاصل الخ لانه يفيد حينئذ أنه غير ما سبق مع أنه ليس كذلك لان قولنا المسند اليه أو المسند يخرج هذه الاشياء لانها فضلات (قوله اسمية) اى لانها مصدرة باسم وهو المسند اليه (قوله فى نية التأخير) اى لانها فضلات (قوله وان أحد الخ) اى أن ان داخلة على فعل محذوف لان أدوات الشروط لا تدخل الا على فعل (قوله أدعو زيدا) صوابه أدعو عبد الله (قوله وأقسم والليل) فى نسخة بالليل والمناسب الموجود هنا لان نسخة الباء حل معنى فقط

(باب ما يجب على المسؤل فى المسؤل عنه)

(قوله باب) كذا فى نسخة وفى نسخة حذفه (قوله باب) خبر لمحذوف وهو مضاف لما ويجب فعل مضارع وقوله أن يفصل فاعل والجملة صلة ما أى هذا باب ما يجب على المسؤل التفصيل فيه اى التفصيل فى جوابه (قوله ما يجب) ما واقعة على الكلام اى باب الكلام الذى يجب على الشخص المسؤل التفصيل فى جوابه وقوله فى المسؤل عنه اى حال كون وجوب التفصيل على الشخص المسؤل فى حال القاء المسؤل عنه (قوله لاحتماله) اى وانما وجب على المسؤل التفصيل فى الجواب اذا ألقى له المسؤل عنه لاحتماله اى المسؤل عنه الخ (قوله ولذلك) اى المسؤل عنه المحتمل للاحتمالات المذكورة أمثلة (قوله أحدها) اى احد الامثلة صدر الكلام الخ فاذا سئل انسان وقيل له هل صدر قولنا اذا قام زيد فأنا أكرمه جملة اسمية أو فعلية فلا ينبغى له أن يقتصر فى الجواب على قوله اسمية ولا على قوله فعلية بل يجب عليه التفصيل بان يقول ان كان اذا معمولا للجواب فالصدر جملة اسمية وان كان معمولا للشرط فالصدر جملة فعلية (قوله وهذا) اى واحتمال صدر هذا

فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا مقدمة من تأخير وما بعد اذا متمم لها لانه مضاف اليه ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيد أنا مسافر وعكسه قوله * فبينا نحن نرقبه أتانا * اذا قدرت ألف بينا اشباعا فبين مضافة للجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف الى جملة اسمية وان قلنا العامل في اذا فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة ٣٧ فعلية تقدم ظرفها كما في قولك متى تقم فانا أقوم الثاني نحو أفي الدار زيد وأعندك عمرو فانا ان قدرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعا بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية وان قدرناه فاعلا باستقر ففعلية أو بالظرف فظرفية (الثالث) نحو يومان في نحو ما رأيته مذ يومان فان تقديره عند الاخفش والزجاج بيني وبين لقائه يومان وعند ابي بكر وأبي على امد انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها ومذ خبر على الاول ومبتدأ على الثاني وقال الكسائي وجماعة المعنى منذ كان يومان فمذ ظرف لما قبلها وما بعدها جملة فعلية فعلها ماض حذف فعلها وهي في محل خفض وقال آخرون المعنى من الزمن الذي هو يومان ومنذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمن وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدؤها ولا محل لها لانها صلة * الرابع ماذا صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها عند الاخفش ومبتدؤها عند سيبويه والثاني اي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فان قلت ماذا صنعته فعلى التقدير الاول الجملة بحالها وعلى الثاني تحتمل الاسمية بان تقدر ماذا مبتدأ وصنعته الخبر والفعلية بان تقدر مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لان الاستفهام له الصدر * الخامس نحو أبشر يهدوننا فالارجح تقدير بشر فاعلا بيهدي محذوفا والجملة فعلية

الكلام للاحتمالات المذكورة مبني الخ (قوله فان قلنا جوابها) اي فالمعنى أنا أكرم زيدا وقت مجيئه (قوله جوابها) أي ما في حيز جوابها من فعل أو شبهه كأنا أكرمه أو أنا مكرمه وهذا أي كون العامل ما في حيز الجواب هو التحقيق عند غير المصنف والتحقيق عند المصنف أن العامل شرطها وعلى كلام غير المصنف يلزم عليه أن ما بعد الفاء عمل فيما قبلها مع أنه ممنوع فالمناسب أن يقدر أكرمه مقدما يفسره أكرمه المذكور وحينئذ فالجملة فعلية ولو قلنا العامل ما في حيز الجواب وقولهم ما لا يعمل لا يفسر عاملا مخصوص بباب الاشتغال كذا بحث الدماميني وأجاب الشمني بان عمل ما بعد الفاء فيما قبلها غير ممنوع عند ذلك القائل (قوله ونظير ذلك) أي في كون الظرف مضافا لجملة فعلية ومقدما من تأخير وصدر الكلام جملة اسمية (قوله يوم) ظرف منصوب بقوله أنا مسافر (قوله وعكسه) اي من حيث ان الظرف مضاف لجملة اسمية والكلام جملة فعلية (قوله اذا قدرت الخ) بيان للعكس (قوله العامل في اذا فعل الشرط) أي وان المعنى اذا جاء زيد في الزمان المستقبل فانا أكرمه (قوله مبتدأ) أي والخبر في الدار وقوله أو مرفوعا بمبتدأ محذوف أي على أنه فاعل أغنى عن الخبر (قوله وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية) جرى على ما يقول كثيرون من أن الفاعل مغن عن الخبر في مثل أقائم الزيدان والتحقيق ان هذا المبتدأ لا خبر له أصلا ولا يتصور ان يكون مخبرا عنه وكيف وهو في نفسه مسند الى ما بعده فهو في المعنى خبر ومنشأ الغلط تسميته مبتدأ فظن ان كل مبتدأ مخبر عنه وليس كذلك اه دماميني (قوله نحو يومان) فيه أن يومان في الاعاريب الآتية اما مبتدأ أو فاعل أو خبر وعلى كل فهو مفرد لا جملة وكان الاولى ان يقول الثالث مذ يومان في نحو الخ لانه هو الذي يتأتى فيه الجملة الاسمية أو الفعلية والجواب ان المراد يومان مع ما ينضم لها بحيث يصير جملة وانما لم يقل منذ يومان لانه لا يصح لان يومان تارة ينضم لها منذ فيكون جملة اسمية وهذا على القولين الاولين وعلى القول الثالث أن الذي يضم لها كان وعليه فهي جملة فعلية والقول الرابع المنضم لها هو فالجملة اسمية صلة الموصول (قوله بيني الخ) أي فمذ خبر مقدم و يومان مبتدأ مؤخر (قوله أمد انتفاء الرؤية يومان) أي فامد مبتدأ وقوله انتفاء الرؤية أخذ من قوله ما رأيته (قوله وعليهما فالجملة اسمية) قد يقال هي على الاول تحتمل الفعلية ان جعلت المرفوع فاعل استقر محذوفا نعم لا تكون ظرفية لان الظرف اذا لم يعتمد لا يعمل (قوله فالجملة) أي جملة منذ يومان وهي جملة ثانية وأما الجملة الاولى فهي ما رأيته (قوله ومنذ خبر) اي عن يومان على الاول وقوله ومبتدأ على الثاني أي لانها مؤولة بامد فهي مبتدأ (قوله منذ كان) أي وجد (قوله لما قبلها) أي كعدم الرؤية في المثال (قوله في محل خفض) أي بالاضافة للظرف وهو منذ (قوله واقعة على الزمن) اي فالذي صفة الزمن (قوله قدم خبرها) اي وهو ما الاستفهامية (قوله اي شيء) أي وعلى هذا فما مركبة مع ذا وجعلا اسما واحدا للاستفهام بخلاف الوجه الاول فان ذا عليه موصولة وعائده محذوف (قوله فعلى التقدير الاول) أي من ان ما اسم استفهام خبر مقدم او مبتدأ وذا اسم موصول خبرا او مبتدأ مؤخر وقوله بحالها اي من كونها اسمية (قوله وعلى الثاني) اي من ان ما مركبة مع ذا وجعلا اسما واحدا للاستفهام (قوله ماذا مبتدأ) اي والمعنى اي شيء صنعته (قوله له الصدر) والتقدير اي شيء صنعت صنعته هذا وقد ذكر بعضهم ان ماذا من بين ادوات الاستفهام تخرج عن الصدرية اه دماميني (قوله فالارجح الخ) اي لان الاصل في الاستفهام ان يدخل على

ويجوز تقديره مبتدأ وتقدير الاسمية في أأنتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي أم نحن الخالقون وتقدير الفعلية في قوله
* فقلت أهي سرت ام عادني حلم * أكثر ج الثامن تقديرها في ابشر يهدوننا لمعادلتها الفعلية * السادس نحو قاما اخواك فان الالف ان قدرت
حرف تثنية كما ان التاء حرف تانيث في قامت هند اواسما واخواك البدل منها فالجملة فعلية وان قدرت اسما وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية
قدم خبرها * السابع نحو نعم الرجل زيد فان قدر نعم الرجل خبرا عن زيد فاسمية كما في زيد نعم الرجل وان قدر زيد خبر المبتدا محذوف فجملتان فعلية واسمية * الثامن جملة البسملة فان قدر ابتدائي باسم الله فاسمية وهو قول البصريين أو ابدأ باسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والاعاريب ولم يذكر الزمخشري غيره الا انه قدر الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت البسملة مبدأ له فيقدر باسم الله اقرأ باسم الله أحل باسم الله ارتحل ويؤيده الحديث باسمك ربي وضعت جنبي * التاسع قولهم ماجاءت حاجتك فانه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما مبتدأ واسمها ضمير ما وانث حملا على معنى ما وحاجتك خبرها ونظيرها هذه في قولك ما أنت وموسى فانها تحتمل الرفع والنصب الا أن الرفع على الابتدائية او الخبرية على خلاف سيبويه والاخفش وذلك اذا قدرت موسى عطفا على أنت والنصب على الخبرية او المفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا معه فلابد من تقدير فعل حينئذ أي ماتكون أو ماتصنع ونظيرما هذه في الوجهين على اختلاف التقديرين كيف في نحو كيف أنت وموسى الا انها لاتكون مبتدأ ولا مفعولا به فليس للرفع الا توجيه واحد واما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية * العاشر الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد قام فيرجح الفعلية للتناسب وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين ومما يرجح فيه الفعلية نحو موسى اكرمه

الافعال (قوله ويجوز تقديره مبتدأ) اى ويهدوننا خبر اى فالجملة حينئذ اسمية (قوله أأنتم تخلقونه) اى فالهمزة للاستفهام وأنتم مبتدأ وتخلقونه خبر (قوله ارجح) اعلم انه قد وجد في هذه الآية لكل من الاسمية والفعلية مرجح فقد رجحت الفعلية بغلبة ايلاء الفعل للهمزة والاسمية بمعادلة الاسمية لها وحينئذ فهما متساويان وهذا التعارض مانع مما ذكره من ترجيح الاسمية لان الارجحية بالنسبة الى شئ خاص وهو قوله ابشر يهدوننا فلا تعارض (قوله لمعادلتها الخ) اى فقد رجحت الاسمية فيها بالمعادلة المذكورة بخلاف الاسمية في أبشر يهدوننا فانه لم ترجح وانما رجحت الفعلية فيها بغلبة ايلاء الفعل للهمزة (قوله اكثر رجحانا الخ) اى واما جعل الجملة في هذا اسمية فهو ضعيف جدا لوجود أمرين يقتضيان الفعلية الهمزة والتعادل بخلاف الاسمية (قوله لمعادلتها الفعلية) اى فقد وجد للفعلية في هذا البيت مرجحان غلبة ايلاء الفعل للهمزة والمعادلة للفعلية بخلاف الفعلية في ابشر يهدوننا فانها لم يوجد فيها الا مرجح واحد وهو الاول في الآيتين المذكورتين (قوله فعلية واسمية) اى وكذا ان قدر مبتدأ خبره محذوف وتركه لضعفه وقوله فجملتان اى جملة نعم الرجل وجملة هو زيد (قوله مؤخرا) اى لاجل افادة الحصر وقوله الا انه اى الا ان الاولى انه أى الحال والشأن يقدر الخ (قوله ومناسبا الخ) انما كان تقديره مناسبا اولى لانه اوفى بتأدية المطلوب لدلالة ذلك المقدر حينئذ على تلبس الفعل كله بالبسملة على وجه التبرك والاستعانة (قوله ربي) في نسخة اللهم (قوله التاسع الخ) فيه انه في حالة الرفع لايحتمل الاوجها واحدا وهو الفعلية وكذا في حالة النصب لايحتمل الاوجها واحدا وهو الاسمية وحينئذ فعد هذا المثال مما ينبغي ان يفصل في الجواب عنه لوجود الاحتمال مشكل اه دماميني (قوله بمعنى صار) اى فهو من اخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر (قوله واسمها) اى اسم جاء اى وخبرها الحاجة (قوله على معنى ما) اى لان ما واقعة على حاجة ولو راعى اللفظ لذكر (قوله الا ان الرفع على الابتدائية) اى وانت خبر (قوله على خلاف سيبويه) اى فسيبويه يقول انها مبتدا والاخفش يقول انها خبر مقدم وحينئذ يكون انت خبرا على الاول ومبتدا على الثاني وموسى عطف على انت (قوله وذلك) اى ماذكر من الرفع بقوليه (قوله والنصب) اى نصبها على الخبرية اى لتكون او المفعولية اى لتصنع (قوله اذا قدرته) اى قدرت موسى فالاعراب حينئذ ما خبر مقدم او مفعول وانت فاعل او اسم يكون وموسى مفعول معه (قوله اذلابد من تقدير فعل حينئذ) اى حين اذ جعل موسى مفعولا معه لان العامل فيه ماسبق من فعل او شبهه لا الواو (قوله في الوجهين) اى الرفع والنصب (قوله الا انها لاتكون مبتدا) اى لان كيف معناها على اى حال وحينئذ فلا يصح وقوعها مبتدا (قوله فليس للرفع الا توجيه واحد) اى وهو الخبرية فكيف خبر مقدم وانت مبتدا مؤخر وموسى عطف على انت (قوله واما النصب فيجوز كونه على الخبرية والحالية) كونه على الخبرية بتقدير أن يجعل انت اسما لتكون محذوفة اى كيف تكون فلما حذف تكون وحدها برز الضمير المستكن فيها وقوله او الحالية اى بتقدير توجد وموسى على وجهي النصب مفعول معه (قوله فلا رجح الفعلية) اى بجعل زيد فاعلا لمحذوف يفسره المذكور (قوله ومما يرجح فيه الفعلية) هذا خارج عن المعطوف ولو جعله قسما حادي عشر كان اولى لان هذا يحتمل الوجهين (قوله موسى اكرمه) اى ذكره جملة طلبية لضعف كونها خبرا عن موسى فالراجح حينئذ جعل موسى

ونحو زيد ليقم وعمرو لا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل واما نحو زيد قام فالجملة اسمية لاغير لعدم ما يطلب الفعل هذا قول الجمهور وجوز المبرد وابن العصفور وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير والكوفيون ٣٩ على التقديم والتأخير فان قلت زيد قام وعمرو قعد عنده فالاولى اسمية عند الجمهور والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع

(انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى)

الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم والصغرى هي المبنية على المبتدا كالجملة المخبر بها في المثالين وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لاغير وغلامه منطلق صغرى لاغير لانها خبر وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام ومثله لكنا هو الله ربي اذ الاصل لكن أنا هو الله ربي ففيها أيضا ثلاث مبتدآت اذا لم يقدر هو ضميرا له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير الشأن وهو الظاهر ثم حذفت همزة أنا حذفا اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا بأن نقلت حركتها ثم حذفت ثم أدغمت نون لكن في نون أنا *(تنبيه)* الاولى ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم وقد يقال كما تكون مصدرة بمبتدا تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم أبوه * تنبيه اذا قلت صغرى وكبرى موافقة لهم فانما الوجه استعمال فعلى افعل بأل أو بالاضافة ولذلك لحن من قال كأن صغرى وكبرى من فواقعها * حصباء در على أرض من الذهب وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان على حد قوله * بين ذراعي وجبهة الاسد * مردود لان الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع [illegible]

مفعولا لفعل محذوف (قوله زيد ليقم) اى فليقم جملة طلبية وجملة لا يذهب طلبية فلا يجعلان خبرا فيعرب زيد وعمرو فاعلان لمحذوف (قوله وعمرو لا يذهب) اى فالتقدير لا يذهب عمرو لا يذهب وكذا ما قبله (قوله فالجملة اسمية) اى فزيد مبتدا وقام خبر (قوله والكوفيون الخ) اى لانه يجوز عندهم تقدم الفاعل (قوله عند الجمهور) اى ويجرى فيها خلاف الكوفيين وابن مالك ومن معه (قوله محتملة لهما) اى لان جملة وعمرو قعد يحتمل جعلها فعلية ان عطف على جملة قام ويحتمل جعلها اسمية ان عطف على جملة زيد قام (قوله الى الصغرى والكبرى) فى نسخة الى صغرى وكبرى وهى المناسبة لقوله فيما يأتى وانما قلت صغرى وكبرى الخ (قوله والصغرى الخ) على هذا زيد قائم وقام زيد ليست صغرى ولا كبرى فالقسمة غير حاصرة (قوله المبنية) أى التى هى خبر عنه (قوله فى المثالين) ففى المثال الاول وقعت الصغرى فعلية وفى الثانى وقعت اسمية (قوله كبرى لاغير) أى لان الخبر فيها جملة (قوله صغرى لاغير) أى لانها مبنية على المبتدا اى مخبر بها عنه (قوله باعتبار غلامه منطلق) أى باعتبار ان الخبر فيها جملة وهى غلامه منطلق (قوله صغرى باعتبار جملة الكلام) المناسب باعتبار وقوعها خبرا عن المبتدا الذى هو زيد (قوله لكن أنا هو الله ربى) أى فلكن حرف استدراك وأنا مبتدأ أول وهو مبتدأ ثان ضمير الشان والله مبتدأ ثالث وربى خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثانى والثانى وخبره خبر الاول وليس فى الله ربى رابط لانه عين المبتدا فالجملة بتمامها كبرى لاغير والله ربى صغرى لاغير وهو الله ربى كبرى بالنظر لالله ربى وصغرى نظرا للمبتدا الاول (قوله اذا لم يقدر الخ) أى فان قدر كذلك فهى جملة كبرى فقط والخبر جملة صغرى فقط ولا ينافى أن تكون محتملة للصغرى والكبرى لان ذلك لا يكون الا اذا وجد ثلاث مبتدآت (قوله اعتباطيا) أى لا لعلة (قوله وقيل حذفا الخ) قد رد هذا المصنف سابقا بان ما حذف لعلة كالالف هنا كالثابت فيمنع من ادغام ما قبله فيما بعده بخلاف ما لو كان الحذف اعتباطيا فكأنه لم يوجد أصلا (قوله ما فسرت به الجملة الكبرى) أى بانها الاسمية التى خبرها جملة (قوله بالفعل) أى وحينئذ فالكبرى يصح أن تكون فعلية خلافا لظاهر كلامهم (قوله بالفعل) أى الفعل الناسخ اذا كان الخبر فى الاصل جملة وعلى هذا فنعرفها بانها ما كان الخبر فيها جملة ولو بحسب الاصل اونقول هى الجملة الاسمية التى خبرها جملة والفعلية التى فعلها ناسخ والخبر فيها بحسب الاصل جملة (قوله فعلى أفعل) أى التى هو مؤنث افعل وحاصل الكلام أن أفعل التفضيل ان جرد من أل والاضافة يجب افراده وتذكيره وجر المفضل عليه بمن ولا يجوز فيه المطابقة فلا يجوز أن تقول امرأة فضلى ولا امرأتان فضليان ولا نساء فضليات ولا رجلان أفضلان ولا رجال أفضلون بل تقول رجل أو امرأة ورجلان أو امرأتان أو رجال أو نساء أفضل من كذا فان عرف أو أضيف طابق موصوفه فتقول المرأة الفضلى أو فضلى النساء والمرأتان الفضليان والنساء الفضليات وكذا الباقى اذا علمت هذا تعلم أن قولهم جملة صغرى أو كبرى مثل امرأة فضلى وهو ممنوع وأجاب المصنف عنه (قوله كأن صغرى الخ) اى فحقه كأن الصغرى والكبرى (قوله فواقعها) جمع فقعة وفى نسخة فقاقعها جمع فقاعة والمراد بها النفاخة التى تكون على وجه الماء من شدة تحركه أو غليانه بالنار اى كأن الفقاع الصغيرة والكبيرة على وجه الخمر در على أرض من ذهب (قوله وقول بعضهم) اى فى الجواب عنه (قوله وانهما مضافان) اى فالاصل صغرى فواقعها وكبرى فواقعها فحذف من الاول لدلالة الثانى اومن الثانى لدلالة الاول وانهما مضافان لموجود كما قيل بذلك من ذلك (قوله لا تقحم فى الايجاب) اى وهنا موجب ومجرورها معرفة (قوله ولكن الخ) جواب عن البيت وعن كل كلام مثله

وربما استعمل أفعل التفضيل الذى لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال اذا غاب عنكم أسود العين كنتم * كراما وأنتم ما أقام ألائم
أى لئام فعلى هذا يتخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها
ولهذا النوع أمثلة أحدها نحو أنا آتيك به اذ يحتمل آتيك أن يكون فعلا مضارعا ومفعولا وأن يكون اسم فاعل ومضافا اليه مثل
وانهم آتيهم عذاب وكلهم
آتيه يوم القيامة فردا
ويؤيده أن أصل الخبر الافراد
وان حمزة يميل الالف من
آتيك وذلك ممتنع على تقدير
انقلابها من الهمزة الثانى
نحو زيد فى الدار اذ يحتمل
تقدير استقر وتقدير مستقر
الثالث نحو انما أنت سير اذ
يحتمل تقدير تسير وتقدير
سائر وينبغى أن يجرى هنا
الخلاف الذى فى المسئلة قبلها
الرابع زيد قائم أبوه اذ يحتمل
أن يقدر أبوه مبتدأ وأن
يقدر فاعلا بقائم *(تنبيه)*
يتعين فى قوله
ألا عمر ولى مستطاع رجوعه
تقدير رجوعه مبتدأ
ومستطاع خبره والجملة فى
محل نصب على انها صفة لا فى
محل رفع على انها خبر ألا لان
الا التى للتمنى لا خبر لها عند
سيبويه لا لفظا ولا تقديرا
فاذا قيل الا ماء كان ذلك
كلاما وان فهم من حرف واسم
وانما تم الكلام بذلك حملا
على معناه وهو أتمنى ماء
وكذلك يمتنع تقدير مستطاع
خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا
ويمتنع أيضا تقدير مستطاع
صفة على المحل وتقدير
مستطاع رجوعه جملة فى
موضع رفع على انها صفة على المحل اجراء لا لا يجرى ليت فى امتناع مراعاة محل اسمها وهذا أيضا قول سيبويه فى الوجهين وخالفه
فى المسئلتين المازنى والمبرد * انقسام الكبرى الى ذات وجه والى ذات وجهين * ذات الوجهين هى اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم أبوه الصدر
كذا قالوا وينبغى أن يزاد عكس ذلك فى نحو ظننت زيدا أبوه قائم بناء على ما قدمنا

(قوله مع كونه مجردا) اى من أل والاضافة (قوله الائم) الشاهد فيه انه جمع الام على غير بابه لا جمع لئيم وجمعه مع انه مجرد من ال مراعاة لقوله اتم لعدم قصد المفاضلة (قوله فعلى هذا يتخرج البيت) اى بحيث يقال انه ليس مراد ابى نواس فى البيت التفضيل بل مراده فقاعة صغيرة من الخمر وفقاعة كبيرة من الخمر (قوله وقول النحويين) اى جملة صغرى وكبرى (قوله ان يكون فعلا مضارعا) اى والاصل أأتيك ابدلت الهمزة الثانية الفا لوقوعها ساكنة اثر همزة وعلى هذا الاحتمال تكون جملة كبرى بخلاف الاحتمال الذى بعده فانها تكون جملة لا صغرى ولا كبرى (قوله مثل الخ) تنظير فى الاحتمال الثانى (قوله ويؤيده) اى يؤيد كون آتيك اسم فاعل (قوله وان حمزة يميل الالف) اى فهذا دليل على انه اسم فاعل لان عليه الالف تكون اصلية ولا يجوز امالة الالف الا اذا كانت أصلية وأما على جعله فعلا تكون الالف بدلا عن الهمزة والالف المبدلة لا تمال (قوله نحو زيد فى الدار) اى فعلى الاحتمال الاول يكون الكلام جملة كبرى وعلى الثانى لا يكون جملة كبرى ولا صغرى بل غيرهما وكذا يقال فى المثال الثالث (قوله وينبغى ان يجرى هنا) اى فى الاولوية (قوله الخلاف الذى فى المسئلة قبلها) وهو انه هل يقدر المحذوف اسم فاعل لان الاصل فى الخبر الافراد او يقدر العامل فى سيرا فعلا لانه الاصل فى العمل وقوله فى المسئلة قبلها اى مسئلة عامل الظرف الواقع خبرا وانما احال عليه ولم يتقدم له لشهرة هذا الخلاف فى تلك المسئلة (قوله فى المسئلة قبلها) وهى قوله الثالث نحو زيد فى الدار (قوله ابوه مبتدا) اى مؤخرا وقائم خبره مقدم وحينئذ فيكون الكلام جملة كبرى (قوله فاعلا بقائم) أى وحينئذ فليس الكلام جملة كبرى ولا صغرى بل غيرهما (قوله تنبيه الخ) انما أتى بهذا التنبيه عقب ما قبله لتوهم ان قوله ألا عمر ولى الخ جملة كبرى لان عمر فى الاصل مبتدأ وقوله مستطاع رجوعه خبر فحينئذ يكون مستطاع رجوعه جملة صغرى وقوله ألا عمر الخ جملة كبرى فدفع المصنف هذا التوهم بانها ليست جملة كبرى أصلا (قوله ألا عمر الخ) الهمزة للاستفهام ولا اصلها لا النافية للجنس ثم لما دخلت عليها همزة الاستفهام صارت للتمنى فحينئذ يكون لها اسم وليس لها خبر وعمر اسمها مبنى معها على الفتح وقوله مستطاع رجوعه جملة فى محل نصب صفة لعمر نظرا للفظ فى الحالة العارضة لا صفة على المحل والا كانت فى محل رفع (قوله والجملة فى محل نصب) أى والاصل أتمنى عمرا موصوفا بكونه رجوعه مستطاع (قوله لا فى محل رفع) أى حتى تكون الجملة كبرى (قوله فاعلا) الاولى نائب فاعل لان مستطاع اسم مفعول (قوله صفة على المحل) أى ورجوعه نائب فاعل (قوله جملة) أى من مبتدا وهو رجوعه وخبر وهو مستطاع (قوله فى امتناع مراعاة محل اسمها) أى قبل دخول الناسخ وانما امتنع مراعاة المحل لكون الناسخ هنا أزالها عن حالها الاصلى بالمرة من الاعراب وهو ظاهر وصير الكلام انشاء بعد ان كان خبرا فالمحل قد زال بالا والحاصل أن سيبويه راعى أمورا ثلاثة فراعى معنى ألا وهو أتمنى فقال لا خبر لها واعتبر اصل لا وهو انها نافية للجنس فجعل لها اسما ونظر لكونها فى معنى ليت وان لها اسما فمنع الوصف مراعاة لمحل اسمها (قوله فى الوجهين) أى وجهى الوصفية على المحل (قوله وخالفه فى المسئلتين الخ) أى فجوز جعل مستطاع رجوعه جملة فى محل رفع خبرا لها والكلام حينئذ جملة كبرى وجوز جعل مستطاع صفة لعمر على المحل ورجوعه نائب فاعل او ان الجملة فى محل رفع صفة على المحل وخبر لا محذوف على الوجهين (قوله اسمية الصدر فعلية العجز) أى فاذا نظرت لصدرها وجدته جملة اسمية واذا نظرت لعجزها وجدته جملة فعلية (قوله فى نحو ظننت زيدا أبوه قائم) اى وهى فعلية

وذات الوجه نحو زيد أبوه قائم ومثله على ما قدمنا نحو ظننت زيدا يقوم أبوه *(الجمل التي لا محل لها من الاعراب)* وهي سبع وبدأنا بها لانها لم تحل محل مفرد وذلك هو الاصل في الجمل * فالاولى الابتدائية وتسمى أيضا المستأنفة وهو أوضح لان الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدا ولو كان لها محل ثم الجمل المستأنفة نوعان أحدهما الجملة المفتتح بها النطق كقولك ابتداء زيد قائم ومنه الجمل المفتتح بها السور والثاني الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله وقوله تعالى قل سأتلو عليكم منه ذكرا انا مكنا له في الارض

ومنه جملة العامل الملغى لتأخره نحو زيد قائم أظن فاما العامل الملغى لتوسطه نحو زيد أظن قائم فجملته أيضا لا محل لها الا انها من باب جمل الاعتراض ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قوله تعالى هل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون فان جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها وفي قوله تعالى سلام قوم منكرون جملتان حذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية اذ التقدير سلام عليكم أنتم قوم منكرون ويتأدى استئناف جملة القول الثانية في ... عن ضيف ابراهيم اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال انا منكم وجلون وقد ... جملة القول في قوله تعالى ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام ومن الاستئناف البياني ... قوله ... في ... ة

(٦ - دسوقي نخ) صدقوا ولكن غمرى لا تنجلي فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره صدقوا ... بالغدو والآصال رجال فيمن قرأ يسبح *(تنبيهات)* الاول من الاستئناف ما يخفى ... وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملأ الاعلى فان الذي ... صفة ... الحفظ من شيطان لا يسمع وانما هي ... الاعلى

الصدر اسمية العجز (قوله وذات الوجه) اي وهي التي كل من صدرها وعجزها اسم او فعل

(الجمل التي لا محل لها من الاعراب)

(قوله تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدا ولو كان لها محل) أي وهذا غير مراد وذلك كما في جاء زيد ويده على رأسه فان جملة يده على رأسه ابتدائية بهذا المعنى ولها محل (قوله تطلق أيضا) اي كما تطلق على الجملة التي ابتدئ بها الكلام سواء صدرت بمبتدا أو بفعل ولا محل لها من الاعراب وهذا المعنى هو المراد والحاصل أن الابتدائية تطلق على أمرين أحدهما مراد والثاني غير مراد فلذا كانت التسمية بالاستئنافية أوضح لانها نص في المعنى المراد (قوله تطلق أيضا الخ) وأيضا الابتدائية يتوهم قصرها على المفتتح بها النطق (قوله المفتتح بها النطق) وهذه تسمى مستأنفة استئنافا تاما (قوله المفتتح بها السور) نحو انا أنزلناه في ليلة القدر انا فتحنا لك (قوله المنقطعة) اي لفظا ومعنى فمثال المقطوعة لفظا ما مثل به المصنف فان رحمه الله منقطعة لفظا لانه ليس هنا حرف يوصلها بها وأما في المعنى فان الرحمة مرتبطة بالموت ومثال المعنى ثم يعيده من قوله أولم يروا كيف يبدأ الله الخلق ثم يعيده فان الاعادة منقطعة عما قبلها لفظا لان الاعادة لم تقع حتى يحملوا على الاقرار برؤيتها وليس انقطاعا لفظا بل متصلة فيه لان ثم للعطف والضم (قوله المنقطعة عما قبلها) المراد بانقطاعها عما قبلها عدم تعلقها بها تعلقا صناعيا باتباع أو اخبار او حالية سواء كان هناك انقطاع في المعنى أو في اللفظ فقط فلا يضر الارتباط معنى بغير ذلك فيدخل في ذلك جملة آمن الناس من قوله تعالى كما آمن الناس وان ارتبطت من حيث التشبيه فالارتباط معنى لا يستلزم تخلية الاعراب الا من جملة الصلة (قوله رحمه الله) اي فجملة رحمه الله منقطعة عما قبلها الانشائية (قوله الا انها من باب جمل الاعتراض) أي لا من جمل الاستئناف التي كلامنا فيها فلا تراد هنا (قوله ويخص البيانيون الاستئناف الخ) أي واما النحاة فقالوا هي المنقطعة عما قبلها سواء كانت جوابا عن سؤال ام لا فالاستئناف عندهم اعم (قوله فان جملة القول الثانية) وهي قال سلام (قوله ولهذا) اي لاجل انقطاعها (قوله فلم تعطف عليها) تفسير لقوله فصلت لما بين الجملتين من شبه كمال الانقطاع واما دخول واو الاستئناف على الجملة المستأنفة فلا يمتنع على الاظهر نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الآية بعدما كان للنبي الآية فانه جواب عما يقال كيف استغفر ابراهيم لابيه ومن منع دخول الواو مطلقا على الجملة المستأنفة قال الاستئناف البياني ما كان جوابا لسؤال عن شيء مصرح به في الجملة الاولى وليس هذا منه تأمل (قوله قال انا منكم وجلون) هذا محل الشاهد فانه جواب عما يقال ماذا قال لهم حين سلموا عليه (قوله قالوا سلاما) اي ماذا قالوا له فأجاب وقال قالوا سلاما ثم سأل وقيل ماذا قال لهم فأجاب وقال قال سلام (قوله العواذل) جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة ولذا ذكرا ضميرا لا جمع عاذل لان فاعلا لا يجمع على فواعل (قوله رجال) فاعل لمحذوف اي يسبحه رجال وهو جواب عن سؤال تقديره من يسبحه (قوله فيمن قرأ يسبح) اي وهو شعبة واما من كسرها فرجال فاعل يسبح المذكورة فليس فيه رجال جملة (قوله انه صفة) اي فتكون الجملة في محل جر وقوله أو حال اي فتكون في محل نصب (قوله انه صفة) أي على قاعدة الجمل بعد النكرات وقوله او حال اي لوجود المسوغ وهو الوصف بمارد (قوله من شيطان لا يسمع) أي موصوف بكونه

للاستئناف النحوي ولا يكون استئنافا بيانيا لفساد المعنى أيضا وقيل يحتمل أن الاصل لئلا يسمعوا ثم حذفت اللام كما في جئتك أن تكرمني ثم حذفت أن فارتفع الفعل كما في قوله * ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى * فيمن رفع أحضر واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين (فان قلت) اجعلها حالا مقدرة أي وحفظا من كل شيطان مارد مقدرا عدم سماعه أي بعد الحفظ (قلت) الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالممرور به في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا أي مقدرا حال المرور به أن يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه الثاني انا نعلم ما يسرون وما يعلنون بعد قوله تعالى فلا يحزنك قولهم فانه ربما يتبادر الذهن انه محكي بالقول وليس كذلك لان ذلك ليس مقولا لهم الثالث ان العزة لله جميعا بعد قوله فلا يحزنك قولهم وهي كالتي قبلها وفي جمال القراء للسخاوي أن الوقف على قولهم في الآيتين واجب والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب الرابع ثم يعيده بعد قوله أولم يروا كيف يبدأ الله الخلق لان اعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها ويؤيد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة * الخامس زعم أبو حاتم ان من ذلك تثير الارض فقال الوقف على ذلول ثم يبتدئ تثير الارض على الاستئناف ورده أبو البقاء بأن ولا انما تعطف على النفي الواو

لا يسمع وهذا تعليل لبطلان الصفة والحال أما الصفة فظاهر واما الحال فهي وصف في المعنى (قوله من شيطان لا يسمع) قد يجاب بان المراد لا يسمع حال الحفظ بسبب ذلك الحفظ وهذا كلام لا غبار عليه فالصفة حينئذ ظاهرة والايراد انما يتأتى على ان المراد موصوفون بعدم السماع من قبل الحفظ اه تقرير شيخنا دردير (قوله للاستئناف النحوي) أي انه ابتداء ببيان حال الشياطين والمعنى أن الشياطين لا يسمعون الملا الاعلى قال الدماميني اذا كانت للاستئناف النحوي يكون قد أخبر عن الشياطين المحفظ منهم بعدم السماع وحينئذ فيعود الاشكال بانه كيف يتحفظ من شيطان لم يسمع في نفس الامر اذ المتحفظ منه من يسمع فان قلت ان المراد لا يسمعون بعد الحفظ قلنا قدر ذلك في الصفة ويكون المعنى لا غبار عليه فما بالك قدرته في الاستئناف النحوي دون الصفة مع أن المعنى على كل عليه ظاهر فهذا تحكم وأجاب الشمني بانه اخبار عن حال الشياطين لا بوصف كونهم محفوظا منهم وفيه أنه لا يصح الاخبار عنهم بعدم السماع مع قطع النظر عن الحفظ لانهم يسمعون في نفس الامر وما أتى عدم السماع الا من الحفظ والا لما كان للحفظ معنى (قوله لفساد المعنى) أي لانه يكون جوابا عن سؤال وهو انه يقال لم حفظت السماء الدنيا من الشياطين فاجاب لانهم موصوفون بعدم السماع من قبل الحفظ واعلم انه انما يحصل الفساد اذا جعل جوابا عن سؤال عن العلة اي لم حفظت السماء من الشياطين وأما ان جعل جوابا عن السؤال عن حال الشياطين أي ما حال هؤلاء الشياطين بعد الحفظ فأجاب بان حالهم انهم لا يسمعون الى الملا الاعلى كان الكلام مستقيما فاطلاق القول بالفساد لا يصح (قوله ان الاصل لئلا الخ) أي فهو علة لقوله وحفظا (قوله أحضر الخ) أي فالاصل عن أن أحضر الوغى فحذف أن بعد حذف عن فرفع الفعل بعد ان كان منصوبا على حد تسمع بالمعيدي الخ (قوله واستضعف الزمخشري الخ) قد يقال انه يرد عليه هذا البيت على أنه في كلام العرب كثير (قوله اجعلها حالا مقدرة) هذا وارد على قوله سابقا لا يصح جعلها حالا وحاصله أن الممنوع على جعلها حالا اذا جعلت حالا مقارنة فلو جعلتها منتظرة لصح الكلام (قوله هو صاحبها) قد يقال هذا غير لازم ولو قيل في المثال مقدرا على صيغة اسم المفعول لصح سواء كان المقدر ذلك الرجل أو غيره سلمنا أن المقدر هو صاحبها فلا مانع هنا من أن الشياطين يقدرون عدم سماعهم لما شاهدوا من الكواكب المتراجمة واما الارادة فغير لازمة كما اذا قيل للمظلوم ادخل السجن خالدا فيه اه دماميني (قوله مقدرا) اي ذلك الرجل (قوله لا يقدرون عدم السماع) أي وانما يقدرون حين ارتقائهم للسماء السماع لانهم راجون له (قوله فلا يحزنك قولهم) هكذا بالفاء في أكثر النسخ والتلاوة ولا يحزنك بالواو واعترض عليه أن الاستئناف فيهما غير خفي وانما يخفى على بليد لم يتدبر في معنى الآية لان كل أحد يعلم أن الكفار لم يصدر منهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون ولا قول ان العزة لله جميعا وحينئذ فلا ينبغي أن يعد هذا من الاستئناف الخفي (قوله وهي كالتي قبلها) أي في كونها يتبادر الى الذهن انها من مقولهم (قوله وقف واجب) أي سواء كان له سبب أولا * وأجيب بان المراد واجب صناعي والمنفي الوجوب الشرعي (قوله الرابع) اي من أمثلة الاستئناف الذي قد يخفى (قوله ثم يعيده) أي فالمتبادر العطف على ما قبله وان الله يقررهم على رؤيتهم بدء الخلق واعادته (قوله بعد) اي الى الآن حتى انهم يقررون برؤيتها (قوله ثم الله ينشئ الخ) أي فقصد غير الاسلوب ولم يقل ثم نشأه فهذا دليل على الاستئناف (قوله زعم أبو حاتم ان من ذلك) أي من الاستئناف الخفي وحق السياق الخامس تثير الارض عند أبي حاتم والمتبادر ان تثير صفة لذلول أي لا مذللة باثارة الارض أي بالعمل والحرث ولا تسقي الحرث أي الزرع فني ثم قال الحسن هي بقرة كانت وحشية لا يحرث بها ولا يسقى (قوله بأن ولا الخ) هذا كلام أبي البقاء فالمعنى ويدل أن المصنف سيأتي برد كلام أبي البقاء ولو كان هذا عين كلامه لاعترض المصنف عليه بأن العاطف الواو ولا (قوله على النفي) أي ولو جعلت مستأنفة لكانت

الواو من ولا عاطفة على مثبت وفيه تسمح لان العاطف الواو وحدها فالاولى الواو الداخلة على لالا تعطف الا على منفي (قوله و بانها لو أثارت الارض) أي أثارت غبارها وهيجتها وقوله كانت ذلولا أي مذللة للحرث لانها لاتثير الغبار من الارض الا اذا علقت في الحراث ومتى علقت فيه كانت مذللة وقد حكم أولا بانها ليست ذلولا فجعلها استئنافا تناقض (قوله ولا يلتفت) أي وكذا زيد يصوم ولا يقعد والاولى أن يمثل بهذا لظهور أن الواو عاطفة بخلاف ما في المثال الذي ذكره فانها تحتمل أنها للحال (قوله والثاني الخ) أي ويرد اعتراضه الثاني ويرد أيضا بان المعنى أنها تثير الارض من بطرها في قوة المشي (قوله وانما وجه الرد) أي على أبي حاتم وحاصل الرد انا لا نسلم ان ذلك من عجائبها العدم وروده في خبر أي حديث ولكن اعترض على المصنف بانه لا يلزم من كونه لم يبلغك خبر بان ذلك من عجائبها انه لم يرد خبر بذلك في الواقع اذ أبو حاتم ثقة في النقل فلا يفسر الا بسند (قوله من عجائبها) أي فهي تثير الارض وليست مذللة للحرث وهذا بخلاف غيرها من البقر فانه لا يثير غبار الارض الا اذا كان مذللا (قوله و بانهم انما كلفوا بامر موجود الخ) حاصله انه يلزم على قوله بالاستئناف ان البقرة التي أمروا بذبحها متصفة بامر خارق للعادة وهو جمعها بين كونها غير ذلول وبين اثارتها غبار الارض فيلزم عليه تكليفهم بامر خارق للعادة مع أنهم انما كلفوا بامر موجود ويرد هذا الاعتراض بانهم كلفوا بذبح بقرة موجودة الا انها متصفة بامر خارق للعادة لانهم لما شددوا شدد عليهم فالتكليف ليس بامر خارق للعادة وهو الجمع بين الوصفين (قوله و بانه كان يجب الخ) هذا رد للاستئناف في حد ذاته وقوله في ذلول في نسخة لا ذلول أي بعده (قوله تكرار لا في ذلول) أي تكرار لا الواقعة في ذلول أي الداخلة عليه فقوله في ذلول صفة للا لا متعلق بتكرار (قوله بعد الاستئناف) أي فهو كلام منقطع عما قبله وقد يقال هو جار على كلام الكوفيين وصرح به السخاوي من أن لا قد تستعمل بمعنى غير فلا يجب تكرارها نحو غضبت من لا شيء وجئت بلا زاد أو على قول المبرد ومن وافقه أن لا لا يجب تكرارها في الصفات (قوله الثاني) أي من التنبيهات (قوله وهو نوعان) أي واللفظ المحتمل نوعان (قوله نعم الرجل زيد) فان جعلت زيدا مبتدأ وما قبله خبرا كان زيد لفظا غير مستأنف وان جعلته خبر المحذوف أي هو زيد كان مستأنفا وعبر المصنف باللفظ لان المحتمل قد لا يكون جملة كزيد في المثال المذكور فانه على الاحتمال الاول مفرد وجملة على الثاني (قوله والثاني ما) أي لفظ أو جمل على الاستئناف (قوله الى ذلك) أي تقدير (قوله لا تتخذوا بطانة) أي أصفياء تطلعونهم على سركم وموالاتكم أي لا يتبعونكم (قوله وما تخفي صدورهم أكبر) كان عليه ان يزيد قد بينا لكم الآيات لان قول الزمخشري أن تكون مستأنفات أي الجمل الثلاث أعني لا يألونكم خبالا وقد بدت البغضاء من أفواههم وقد بينا لكم الآيات وأما قوله وما تخفي صدورهم فجملة حالية لا تعد والحاصل أن الزمخشري بعد أن ذكر ان الجملتين يصح أن تكونا صفتين ذكر أن الاولى أن تكون الجمل الثلاث مستأنفات وانما لم يعد ودوا ما عنتم جملة منها لانها بيان لقوله لا يألونكم خبالا (قوله والابلغ أن تكون مستأنفات) أي استئنافا نحويا أو بيانيا ووجه الابلغية أن بيان التعليل أكثر فائدة وأيضا الوصفية توهم أن البطانة من الدون قد تتصف بهذه الصفة وقد لا مع أنها كذلك دائما (قوله على وجه التعليل) اي لانهم لا يألونكم خبالا أي لا يمنعونكم من الخبال اي من الفساد بدليل انهم ودوا عنتكم أي شدة ضرركم ولانه قد بدت البغضاء من أفواههم لكم والحال أن ما تخفيه صدورهم من البغضاء أعظم مما أبدته أفواههم فقوله وما تخفي صدورهم أكبر جملة حالية وقوله ودوا ما عنتم بيان لما قبله وأما قد بينا لكم الآيات فيحتمل أنه استئناف كلام وانه علة للنهي أيضا أي لانا بينا لكم الآيات الدالة على وجوب معاداة من عادانا والحاصل أن الزمخشري جوز أن تكون الجملتان الاوليان صفتين وهما قوله لا يألونكم خبالا وقوله قد بدت البغضاء وجوز جعلهما مستأنفتين علة للنهي وأما قوله قد بينا لكم الآيات الخ فهو مستأنف على كل حال اما علة للنهي أو منقطع عما قبله لفظا ومعنى (قوله على

وبانها لو أثارت الارض كانت ذلولا ويرد اعتراضه الاول بصحة مررت برجل يصلي ولا يلتفت والثاني ان أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائب هذه البقرة وانما وجه الرد ان الخبر لم يأت بأن ذلك من عجائبها وبأنهم انما كلفوا بامر موجود لا بامر خارق للعادة وبأنه كان يجب تكرار لا في ذلول اذ لا يقال مررت برجل لا شاعر حتى تقول ولا كاتب لا يقال قد تكررت بقوله ولا تسقي الحرث لان ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه

* الثاني قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره وهو نوعان احدهما ما اذا حمل على الاستئناف احتيج الى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثاني ما لا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جملة تامة وذلك كثير جدا نحو الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر قال الزمخشري الاحسن والابلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل

النهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين و يجوز أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفتين أي بطانة غير مانعتكم فسادا بادية بغضاؤهم ومنع الواحدي هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين وزعم انه لا يقال لا تتخذ صاحبا يؤذيك أحب مفارقتك والذي يظهر ان الصفة تتعدد بغير عاطف وان كانت جملة كما في الخبر نحو الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان وحصل للامام فخر الدين في تفسير هذه الآية سهو فانه سأل ما الحكمة في تقديم من دونكم على بطانة وأجاب بان محط النهي هو من دونكم لا بطانة فلذلك قدم الاهم وليست التلاوة كما ذكر ونظير هذا ان أبا حيان فسر في سورة الانبياء كلمة زبرا بعد قوله تعالى وتقطعوا أمرهم بينهم وانما هي في سورة المؤمنون وترك تفسيرها هنالك وتبعه على هذا السهو رجلان لخصا من تفسيره اعرابا (الثالث) من الجمل ما جرى فيه خلاف هل هو مستأنف أم لا وله أمثلة أحدها أقوم من نحو قولك ان قام زيد أقوم وذلك لان المبرد يرى انه على اضمار الفاء وسيبويه يرى انه مؤخر من تقديم وان الاصل أقوم ان قام زيد وان جواب الشرط محذوف و يؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا و ينبني على هذا مسئلتان احداهما انه هل يجوز زيدا ان أتاني أكرمه بنصب زيدا فسيبويه يجيزه كما يجوز زيدا أكرمه ان أتاني والقياس ان المبرد يمنعه لانه في سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عاملا فيه والثانية انه اذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف هل يجزم أم لا فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل واوجبه والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها الثاني مذ ومنذ وما بعدهما في نحو ما رأيته مذ يومان فقال السيرافي في موضع نصب على الحال وليس بشيء لعدم الرابط وقال الجمهور مستأنفة جوابا لسؤال تقديره عند من قدرهما مبتدأ ما أمد ذلك وعند من قدرها خبرا ما بينك و بين لقائه الثالث جملة افعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشى فقال السيرافي حال اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستئناف

وجه التعليل للنهي) ليس المراد أن المجموع علة واحدة للنهي بل كل واحد علة مستقلة وترك العاطف تنبيها على الاستقلال ويجوز أن يكون كل واحد علة لما قبله (قوله بطانة) أي أولياء وترك المصنف ودوا ما عنتم لما علمت أنها توكيد وبيان لما قبله (قوله من دون المسلمين) أي من غيرهم (قوله ويجوز الخ) هذا هو الذي صدر به الزمخشري فقال يجوز أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفة والاحسن الخ فقد ذكر في جانب الصفة الجملتين الاولين وذكر في الاستئناف الثلاثة (قوله أحب) أي بدون العاطف أي وانما يقال وأحب بالواو (قوله كما في الخبر) أي لان الصفة محكوم بها في المعنى (قوله كما ذكر) أي بل التلاوة تقديم البطانة على قوله من دونكم (قوله وانما هي في سورة المؤمنون) اي واما سورة الانبياء فليس فيها لفظ زبرا بل التلاوة وتقطعوا أمرهم بينهم كل الينا راجعون (قوله وترك تفسيرها الخ) أي اعتقادا أنها انما هي في الانبياء لا في المؤمنون (قوله لخصا من تفسيره اعرابا) أي لخص كل منهما اعرابا وهما السفاقسي وشهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين (قوله من نحو قولك) أي من كل تركيب وقع الفعل المضارع فيه مرفوعا بعد الشرط (قوله على اضمار الفاء) أي ومبتدا والتقدير فانا أقوم فالجملة اسمية مرتبط بالفاء وليست مستأنفة لانها جواب الشرط (قوله وسيبويه يرى الخ) قال الرضي لا يحتاج لاحد هذين المذهبين اصلا بل نجعل نفس يقوم جوابا لان ولا تقديم ولا تأخير ولا حذف وانما رفع الجزاء لضعف أداة الشرط بحيلولة فعل الشرط غير معمول لفظا بينها و بين الجواب فلما لم تعمل في الشرط لفظا مع أنه باصقها لم تعمل في الجزاء اصلا لبعده عنها فالاداة لم تعمل الا في فعل الشرط محلا (قوله مؤخر من تقديم) أي فهو فعل مضارع مرفوع وهو دليل الجواب لان حقه التقديم والجواب محذوف أي أقم دل عليه أقوم المذكور فالجملة على هذا مستأنفة (قوله ويؤيده) وجه التأييد ان معنى الشرط يكثر معه حذف الجواب (قوله و ينبني على هذا) أي الخلاف من كون أقوم جواب الشرط وانه ليس مستأنفا اوانه ليس جواب الشرط بل دليل الجواب وانه مؤخر من تقديم فهو مستأنف (قوله كما يجوز الخ) أي لان محله التقديم فهو منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور (قوله لا يجوز الجزم) أي لان محله التقديم فهو مرفوع وليس محله التأخير على أنه جواب حتى يجزم (قوله على محل الفاء المقدرة وما بعدها) فيه تسمح حيث جعل المحل للجملة والفاء وأدخل الفاء في المحل مع أن المحل انما هو للجملة التي بعدها فقط كما يدخلون حرف الجر مع المجرور مع ان المحل للمجرور فقط (قوله الثاني) أي من أمثلة الجمل التي اختلف في كونها مستأنفة أو لا (قوله وليس بشيء لعدم الرابط) أي في قولك مذ يومان لان معنى الجملة المذكورة مدة انتفاء الرؤية يومان أو بيني و بين لقائه يومان وعلى كل حال فالجملة ليس فيها رابط لا واو ولا ضمير وقول بعض ان فيه رابطا بحسب المعنى اذ الاصل بيني و بين لقائه فقد وجد ضمير فالظاهر أنه لا يكفي وأنه لا بد من الرابط اللفظي (قوله لعدم الرابط) يعني رابط جملة الحال المعهود وهو الواو أو الضمير فيها (قوله ما أمد ذلك) أي انتفاء الرؤية (قوله جملة افعال الاستثناء) أي في نحو قولك قام القوم ليس زيدا أو خلا زيدا الخ (قوله ليس ولا يكون الخ) بدل من افعال الاستثناء (قوله حال) أي لان الجمل بعد المعارف كالقوم أحوال (قوله اذ المعنى) أي في الجميع (قوله

واوجبه ابن عصفور فان قلت جاءني رجال ليسوا زيدا فالجملة صفة قولا يمتنع عندي أن يقال ٤٥ جاؤني ليسوا زيدا على الحال الرابع الجملة

بعد حتى الابتدائية كقوله
حتى ماء دجلة اشكل * فقال
الجمهور مستانفة وعن
الزجاج وابن درستويه انها
في موضع جر بحتى وقد تقدم

(الجملة الثانية)

المعترضة بين شيئين لافادة
الكلام تقوية وتسديدا
أو تحسينا وقد وقعت في مواضع
(احدها) بين الفعل ومرفوعه
كقوله

شجاك اظن ربع الظاعنينا

ويروى بنصب الربع على
انه مفعول أول وشجاك مفعوله
الثاني وفيه ضمير مستتر
راجع اليه وقوله

وقد أدركتني والحوادث جمة
أسنة قوم لاضعاف ولا عزل

وهو الظاهر في قوله

ألم يأتيك والانباء تنمي
بما لاقت لبون بني زياد

على ان الباء زائدة في الفاعل
ويحتمل أن يأتي وتنمي تنازعا
ما فاعمل الثاني وأضمر الفاعل
في الاول فلا اعتراض ولا
زيادة ولكن المعنى على الاول
أوجه اذ الانباء من شأنها
أن تنمي بهذا او بغيره (الثاني)
بينه وبين مفعوله كقوله

وبدلت والدهر ذو تبدل
هيفا دبورا بالصبا والشمأل

(والثالث) بين المبتدا وخبره
كقوله

وفيهن والأيام يعثرن بالفتى
نوادب لا يمللنه ونوائح

ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو زيد أظن قائم وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن

وأوجبه ابن عصفور) أى لعدم الرابط فى الجملة الحالية (قوله فالجملة صفة) أى لان الجمل بعد النكرات صفات (قوله فى موضع جر بحتى) اى بناء على ان حتى الابتدائية كما هو موضوع الخلاف تكون جارة خلافا للجمهور والقائلين ان حتى متى كانت ابتدائية امتنع ان تكون عاملة الجر فى الجملة وعلى كلام ابن درستويه فالفرق بين حتى الجارة والابتدائية اذا عملت الجر مع كون كل عاملا الجر ان الاولى الداخلة على المفرد والثانية الداخلة على الجملة وأما على كلام الجمهور فالابتدائية لاتعمل جرا لا لفظا ولا محلا

(الجملة الثانية المعترضة)

(قوله المعترضة بين شيئين) أى متلازمين لافادة الكلام المعترضة فى اثنائه تقوية أى توكيدا وقوله وتسديدا مرادف لما قبله (قوله أو تحسينا) أى فهى لمجرد تزيين اللفظ ولا تفيد تقوية أى توكيد الماقبلها (قوله بين الفعل ومرفوعه كقوله الخ) أى بناء على أن شجا فعل ويحتمل انه مصدر مضاف مبتدأ أو ربع خبره (قوله شجاك) فعل ومفعول وربع فاعل وتمامه * ولم تعبأ بعذل العاذلينا * (قوله أظن) هذه جملة معترضة بين الفعل والفاعل أفادت التقوية لانه حين يقال شجاك ربع الظاعنين يحتمل أن ذلك مظنون أو متوهم فأخبر انه مظنون (قوله وشجاك مفعوله الثانى) أى هذه الجملة مفعول ثان وقوله وفيه اى فى شجاك (قوله راجع اليه) اى الربع وعلى رواية النصب هذه لا اعتراض فى البيت (قوله والحوادث) الواو للاعتراض وتسمى استئنافية لان هذه الجملة منقطعة عما قبلها (قوله ولا عزل) أى ليسوا خالين من السلاح وقبله

وقائلة ما باله لا يزورنا * وقد كنت عن تلك الزيارة فى شغل

أسر رجل من بنى عجل رجلا من دارم فقال هذه الابيات فأطلقوه وتمامها

لعلهموا ان يمطرونى بنعمة * كما صاب ماء المزن فى البلد المحل
فقد ينعش الله الفتى بعد عثرة * ويصطنع الحسنى سراة بنى عجل

(قوله وهو الظاهر) اى الاعتراض بين الفعل ومرفوعه هو الظاهر فى قوله الخ (قوله ألم يأتيك والانباء تنمى الخ) بعده

ومحبسها على القرشى تشرى * بادراع واسياف حداد

وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته أخذ والقيس درعا فاستاق قيس ابل الربيع بمكة وباعها لعبد الله بن جدعان وهو مراده بالقرشى بدروع وسيوف (قوله والانباء) اى الاخبار (قوله على أن) اى بناء على أن الباء زائدة فى الفاعل أى فما مرفوع المحل على الفاعلية ومجرور بالباء الزائدة (قوله فاعمل الثانى) أى بدليل انه قرنه بالباء (قوله فلا اعتراض ولا زيادة) اى لان تنمى يتعدى بالباء (قوله اذ الانباء) اى الاخبار وقوله تنمى اى تخبر وقوله بهذا او بغيره اى ولو جعل بما لاقت معمولا لتنمى لافاد ان الاخبار لا تخبر الا بما لاقت لبون الخ مع انها اى الاخبار كما تخبر بما لاقته اللبون تخبر بغيره (قوله بينه) أى بين الفعل وبين مفعوله (قوله وبدلت) نائب الفاعل ضمير يعود على الربع (قوله هيفا) أى ريحا حارة (قوله بالصبا) الباء داخلة على المتروك وهو الاشهر وقوله هيفا اى ريحا هيفا أى محرقة وهى ريح تأتى من قبل اليمن حارة لا تمر بشئ الا يبسته وتسمى بالنكباء والصبا هى ما يهب من المشرق عند استواء الليل والنهار والشمال هى الريح التى تأتى من ناحية القطب المسماة بالطياب والباء فى بالصبا داخلة على المتروك وهو الاشهر من دخولها على المأخوذ (قوله وفيهن الخ) خبر مقدم أى فى البنات السابقات فى البيت السابق وقوله نوادب مبتدأ أى ملازمات للندب وقوله ونوائح أى وفيهن نوائح أى نائحات (قوله لا يمللنه) أى لا يرغبن عنه (قوله وفيهن الخ) قبله

رأيت رجالا يكرهون بناتهم * وفيهن لا تكذب نساء صوالح

(قوله ومنه الاعتراض الخ) اى من الاعتراض بين المبتدا والخبر الاعتراض الخ (قوله وبجملة الاختصاص)

معاشر الانبياء لا نورث وقول الشاعر * نحن بنات طارق ٤٦ نمشي على النمارق وأما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قوله أو نبي كان موسى

فالصحيح انها لا فاعل لها فلا جملة (والرابع) بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله

وانى لرام نظرة قبل التى لعلى وان شطت نواها أزورها

وذلك على تقدير أزورها خبر لعلى وتقدير الصلة محذوفة أي التى أقول لعلى وكقوله

لعلك والموعود حق لقاؤه بدالك في تلك القلوص بداء

وقوله

ياليت شعرى والمنى لا تنفع هل أغدون يوما وأمرى مجمع

اذا قيل بان جملة الاستفهام خبر على تأويل شعرى بشعورى لتكون الجملة نفس المبتدا فلا تحتاج الى رابط وأما اذا قيل بان الخبر محذوف أي موجود وأن ليت لا خبر لها هنا اذ المعنى ليتنى أشعر فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذى علق عنه بالاستفهام وقول الحماسى

ان الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعى الى ترجمان * وقول ابن هرمة

ان سليمى والله يكلؤها ضنت بشئ ما كان يرزؤها

وقول رؤبة

انى وأسطار سطرن سطرا لقائل يانصر نصر نصرا

وقول كثير

وانى وتهيامى بعزة بعدما * تخليت مما بيننا وتخلت لكالمرتجى ظل الغمامة كلما * تبوأ منها للمقيل اضمحلت الاول

قال أبو على تهيامى بعزة جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وقال أبو الفتح يجوز أن تكون الواو للقسم كقولك انى وحبك لضنين بك فتكون الباء

في المطول هي في محل نصب على الحال وكذا قال الرضي ومعنى الحديث نحن لا نورث مخصوصين من بين الناس ولعل ما ذكره المصنف أظهر (قوله وقول الشاعر الخ) أي قول الشخص الشاعر وذكرها باعتبار انها شخص والا فهي لهند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس أم معاوية زوج أبي سفيان بن حرب تحرض به المشركين يوم أحد قبل اسلامها وأرادت بالطارق النجم شبهت أباها بالنجم في علوه وشهرة مكانه وقيل النجم طارق لانه يطلع ليلا وكل آت ليلا فهو طارق وبعد البيت

والمسك في المفارق * والدر في المخانق * ان تقبلوا نعانق * ونبسط النمارق
أو تدبروا نفارق * فراق غير وامق

والنمارق فرش والمقة الحب (قوله نحن) مبتدأ وقوله نمشي خبر وقوله بنات اى أخص بنات فهو منصوب بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم وقوله بنات طارق جملة اختصاصية لا محل لها من الاعراب لانها اعتراضية وذهب بعض الى ان جملة الاختصاص في محل نصب على الحال (قوله فالصحيح انها الخ) اى فلا تعد من هذا القبيل أي من جمل الاعتراض لان الصحيح انها لا فاعل لها (قوله على تقدير أزورها خبر العلى) اى لا على ان أزورها هو الصلة وخبر لعل محذوف والا كان من القسم الثاني اى الاعتراض بين الصلة والموصول (قوله وتقدير الصلة محذوفة) لانها انما تكون خبرية والترجى انشاء ويجوز أن أزورها صلة وخبر لعل محذوف وهذا هو المحترز عنه بقوله وذلك على تقدير الخ اى فعلى هذا الاحتمال لا تكون من الاعتراض بين ما أصلهما المبتدا والخبر (قوله القلوص) بفتح القاف هي الشابة من الابل والبداء ما يحدث من الآراء يخاطب من وعده قلوصا فأخلفه (قوله ياليت شعرى الخ) شعرى اسم ليت وجملة الاستفهام خبر وقوله والمنى أي التمنى لا تنفع جملة معترضة بين اسم ليت وخبرها (قوله بشعورى) أي ياليت مشعورى ومعلومى جواب هذا الاستفهام (قوله وأما اذا قيل بان الخبر محذوف) أي وان المعنى ليت شعرى أي علمى بجواب هذا الاستفهام موجود (قوله لا خبر لها هنا) أي بناء على ما ذكره بعض من ان ليت اذا دخلت على لفظ شعرى كانت لا تحتاج الا الى الاسم وكان لا خبر لها لان المعنى ليتنى أشعر كما ان لا التى لنفي الجنس اذا دخل عليها همزة الاستفهام صارت لا تحتاج لخبر وصار معناها أتمنى (قوله فالاعتراض بين الشعر ومعموله) أي فهو من باب الاعتراض بين العامل أي المصدر ومعموله لا من باب الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر (قوله وبلغتها) بالخطاب جملة دعائية أي اللهم بلغنا اياها فهو دعاء له ببلوغه الثمانين (قوله ترجمان) بفتح التاء مع ضم الجيم وبضمهما وفيه لغة ثالثة كزعفران وهو من يبلغ الكلام بلغة أخرى والمراد هنا مطلق مبلغ (قوله ان سليمى الخ) بعده

ولا أراها تزال ظالمة * تحدث لى نكبة وتنكؤها

من نكأ الجرح (قوله انى) الياء اسمها ولقائل خبرها وقوله واسطار جملة قسمية معترضة بين اسم ان وخبرها (قوله واسطار) يعني الكتب أي أقسم بالكتب التى سطرت سطرا بعد سطر انى لقائل الخ (قوله يانصر) منادى مبني على الضم ونصر هذا ابن سيار أمير خراسان والاخير بمعنى المعونة فهو معمول لمحذوف وأما الثاني فهو اتباع على اللفظ وقيل الثاني والثالث اتباع على اللفظ والمحل (قوله وانى الخ) مطلع القصيدة

خليلى هذا ربع عزة فاعقلا * قلوصيكما ثم ابكيا حيث حلت
وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت

(قوله لكالمرتجى) خبر ان أي انى كالمرتجى أي الطالب (قوله جملة معترضة) اى فتهيامى مبتدأ وبعزة متعلق بمحذوف خبر تهيامى (قوله وخبرها) اى لكالمرتجى (قوله يجوز أن تكون الواو للقسم) أي كما يجوز الاعراب

متعلقة بالتهيام لا بخبر محذوف (الخامس) بين الشرط وجوابه نحو واذا بدلنا آية مكان آية والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر ونحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ونحو ان يكن غنيا أو فقيرا فالله اولى بهما فلا تتبعوا الهوى قاله جماعة منهم ابن مالك والظاهر ان الجواب فالله اولى بهما ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما توهموا لان او هنا للتنويع وحكمها حكم الواو في وجوب

المطابقة نص عليه الابذى وهو الحق واما قول ابن عصفور ان تثنية الضمير في الآية شاذة فباطل كبطلان وقوله مثل ذلك في افراد الضمير في والله ورسوله احق ان يرضوه وفيه ثلاثة اوجه احدها ان احق خبر عنهما وسهل افراد الضمير امران معنوى وهو ان ارضاء الله سبحانه ارضاء لرسوله عليه الصلاة والسلام وبالعكس ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله ولفظى وهو تقديم افراد احق ووجه ذلك ان اسم التفضيل المجرد من ال والاضافة واجب الافراد نحو ليوسف واخوه احب قل ان كان آباؤكم وابناؤكم واخوانكم وازواجكم الى قوله تعالى احب اليكم والثانى ان أحق خبر عن اسم الله سبحانه وحذف مثله خبرا عن اسمه عليه الصلاة والسلام او بالعكس والثالث أن ان يرضوه ليس في موضع جر أو نصب بتقدير بان يرضوه بل في موضع رفع بدلا عن أحد الاسمين وحذف من الآخر مثل ذلك والمعنى وارضاء الله وارضاء رسوله احق من ارضاء غيرهما (والسادس) بين القسم وجوابه كقوله

لعمرى وما عمرى على بهين * لقد نطقت بطلا على الاقارع وقوله تعالى قال فالحق والحق أقول لاملأن الاصل أقسم بالحق لاملأن وأقول الحق فانتصب الحق الاول بعد اسقاط الخافض باقسم محذوفا والحق الثانى باقول واعترض بجملة أقول الحق وقدم مفعولها للاختصاص وقرئ برفعهما بتقدير فالحق قسمى والحق أقوله وبجرهما على تقدير واو القسم فى الاول

الاول فهو بجوز للامرين (قوله الواو للقسم) أى فهى جملة فعلية معترضة واما ما قاله أبو على فالاعتراض بجملة اسمية (قوله والظاهر ان الجواب فالله أولى بهما) في الحقيقة هو دليل الجواب والجواب محذوف أى ان يكن المشهود عليه غنيا أو فقيرا فلا تكتموا الشهادة نرافقه به لان الله أولى وأرحم بهما (قوله ولا يرد الخ) حاصله أن أو لاحد الامرين أى واذا كان كذلك فالضمير معها انما يعود مفرد الامثنى (قوله للتنويع) أى والضمير معها يطابق بخلاف أو التى ليست للتنويع فانه يفرد معها (قوله مثل ذلك) أى أنه قال ان افراد الضمير فى هذه الآية شاذ والقياس التثنية وقوله وفيه أى فيما ذكر من الآية أو فى تخريج الافراد فى هذه الآية ثلاثة أوجه (قوله والله ورسوله أحق الخ) صدر الآية يحلفون بالله لكم ليرضوكم أى يحلف المنافقون بالله لكم انهم لمنكم وان ما بلغ النبى عنهم من الايذاء لم يقع منهم لاجل ان يرضوكم والحال أن الله ورسوله أحق أن يرضوهما بالطاعة (قوله وفيه) أى وفى تخريج افراده ثلاثة أوجه (قوله أن ارضاء الله الخ) فى الكشاف وحواشيه ان الضمير للرسول وحده وانما ذكر اسم الله جل اسمه تقوية للرسول صلى الله عليه وسلم على حد ان الذين يؤذون الله ورسوله وهم انما يؤذون الرسول (قوله ان الذين يبايعونك) هذا دليل العكس أى كون ارضاء الرسول ارضاء لله وأما كون ارضاء الله ارضاء لرسوله فظاهر لا يحتاج لدليل (قوله افراد أحق) أى فلما كان مفردا سهل ذلك افراد الضمير وحاصله أن الخبر لما سبق الضمير وكان مفردا كانه لوحظ الافراد فى المبتدا فساغ افراد الضمير العائد عليه (قوله ووجه ذلك) أى وجه افراد أحق الذى هو الخبر الموجب افراده لافراد الضمير فى يرضوه (قوله أو بالعكس) أى فالضمير انما هو راجع لله أو لرسوله (قوله بان يرضوه) أى على الخلاف المذكور أوائل الكتاب من ان الذى حذف منه حرف الجر هل محله نصب أو جر (قوله وما عمرى على بهين) العمر بفتح العين هو بمعنى ضمها أى الحياة والذى يقع فى القسم مفتوح العين (قوله الاقارع) جمع أقرع صفة رجل أى لقد نطقت الرجال القرع على باطلا (قوله لعمرى الخ) عمر الرجل بابه فرح اذا عاش طويلا الأن مصدره مخالف القياس فانى بسكون الميم مع فتح العين وضمها والمستعمل فى القسم الاول والبطل مصدر بطل الشئ والبيت للنابغة الذبيانى من قصيدة يعتذر فيها النعمان ابن المنذر منها

على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت ألما أصح والشيب وازع
أتانى أبيت اللعن أنك لمتنى * وتلك التى تستك منها المسامع
مقالة أن قد قلت سوف أناله * وذلك من تلقاء مثلك رائع
فبت كأنى ساورتنى ضئيلة * من الرقش فى انيابها السم ناقع
فانك كالليل الذى هو مدركى * وان خلت أن المنتأى عنك واسع

(قوله أقسم بالحق) أى فقد أقسم المولى سبحانه باسمه والاولى أن يقول فأقسم ليشير الى الفاء الموجودة (قوله بعد اسقاط الخافض) أعنى حرف القسم وهو الباء نحو ان على الله أن تبايعا * وقوله باقسم متعلق بانتصب (قوله فالحق قسمى) أى فالحق مبتدأ وخبره محذوف وأما الحق الثانى فهو مبتدأ وخبره مذكور الا أنه حذف منه العائد وعلى هذا فالاعتراض بجملة اسمية بخلاف الاول فان الاعتراض بجملة فعلية (قوله على تقدير واو القسم) اى فالمعنى قال فوالحق والحق أى فاقسم بالحق وأقسم بالحق لاملأن الخ وعلى هذا فالاعتراض بجملة

والثاني توكيدا كقولك والله والله لافعلن وقال الزمخشري جر الثاني على أن المعنى وأقول والحق أي هذا اللفظ فاعمل القول في لفظ واو القسم ومجرورها على سبيل الحكاية قال وهو وجه حسن دقيق جائز في الرفع والنصب انتهى وقرئ برفع الاول ونصب الثاني قيل اي فالحق قسمي او فالحق مني او فالحق أنا والاول أولى ومن ذلك قوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم الآية (والسابع) بين الموصوف وصفته كالآية فان فيها اعتراضين اعتراضا بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون واعتراضا بين أقسم بمواقع النجوم وجوابه وهو انه لقرآن كريم بالكلام الذي بينهما وأما قول ابن عطية ليس فيها الا اعتراض واحد وهو لو تعلمون لان وانه لقسم عظيم توكيد لا اعتراض فمردود لان التوكيد والاعتراض لا يتنافيان وقد مضى ذلك في حد جملة الاعتراض (والثامن) بين الموصول وصلته كقوله

* ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا * ويحتمله قوله وانى لرام نظرة البيت وذلك على أن تقدر الصلة ازورها ويقدر خبر لعل محذوفا اي لعلي افعل ذلك (والتاسع) بين أجزاء الصلة نحو والذين كسبوا السيآت جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة الآيات فان جملة وترهقهم ذلة معطوفة على كسبوا السيآت فهي من الصلة وما بينهما اعتراض بين به قدر جزائهم وجملة مالهم من الله من عاصم خبر قاله ابن عصفور وهو بعيد لان الظاهر أن ترهقهم لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته بل جيء به للاعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيآت ثم انه ليس بمتعين لجواز أن يكون الخبر

أقول (قوله والثاني توكيدا) أي فالاعتراض حينئذ انما هو بجملة أقول مع فاعلها أي فالحق والحق لاملأن فاعترض باقول فقط (قوله وقال الزمخشري) اي بعد ان ذكر ما قاله المصنف في وجه النصب والرفع وأما ما قاله المصنف من الجر فلم يذكره الزمخشري (قوله على ان المعنى وأقول والحق) الاولى حذف الواو من قوله واقول لان الموجود انما هي واو واحدة داخلة على الحق فالمعنى اقسم بالحق اقول في قسمي في هذا المقام الهائل والحق اي اقول هذا اللفظ اي لا اقول في قسمي الا هذا اللفظ وبقولنا في هذا المقام اندفع ما يقال ان كثيرا ما يقسم بغير هذا اللفظ (قوله فاعمل القول في لفظ واو القسم ومجرورها) اي لتأويلهما بهذا اللفظ (قوله على سبيل الحكاية) اي اللفظ المقسم به مع حرف القسم (قوله وهو وجه حسن) اي لافادته الحصر وتوكيد القسم بالحق والتنويه بان ذلك القسم امر عظيم (قوله وهو وجه حسن الخ) يعني ان حكاية اللفظ وتسليط العامل عليه محلا وتقديرا وجه حسن وكما جاز في المجرور كهذه الآية كذلك يجوز في المرفوع والمنصوب فيحكى رفعهما ونصبهما وتسليط عامل غير الرفع والنصب عليهما (قوله جائز في الرفع) اي لانه تقدم ان المعنى الحق قسمي واقول الحق فالحق مفعول اقول وحكاه بالرفع ففيه حصر بتقديم المفعول اي الحق قسمي ولا اقول الا هذا اللفظ وقوله والنصب اي نصبهما والمعنى اقسم بالحق والحق اقول اي لا اقول الا هذا اللفظ فتحصل ان الحق محكي سواء رفع او نصب او جر (قوله انتهى) اي كلام الزمخشري لكن المصنف حذف من عبارته بيان الحصر وحذف بيان التوكيد وقد علمته وقدم قوله وجه حسن على قوله جائز في الرفع والنصب مع ان الزمخشري اخره وزاد في عبارته قوله فاعمل القول في لفظ واو القسم ومجرورها تامل (قوله ومن ذلك) اي من الاعتراض بين القسم وجوابه (قوله فلا اقسم الخ) اي لان الامر واضح لا يحتاج لقسم او فاقسم ولا مزيدة للتاكيد كما في لئلا يعلم او فلانا اقسم فحذف المبتدا واشبع فتحة لام الابتداء ويدل له انه قرئ فلأقسم اولا رد لكلام مخالف للمقسم عليه اي ليس الامر كما تزعمون من كون القرآن شعرا أو أساطير الاولين (قوله في حد جملة الاعتراض) أي لانه قال فيما سبق الاعتراضية هي الواقعة بين شيئين متلازمين للتوكيد أو للتحسين (قوله ذاك الذي الخ) تمامه

والحق يدمغ ترهات الباطل * اناتزيد على الحلوم حلومنا * فضلا ونجهل فوق جهل الجاهل

(قوله وأبيك الخ) جملة معترضة قسمية بين الموصول وصلته أعني يعرف (قوله بين أجزاء الصلة) جمع جزء والمراد بالاجزاء أحد ركني الاسناد وليس هنا كذلك بل الاعتراض هنا بين جملتين معطوفتين فالاولى أن يقول بين جملتين غير مستقلتين لعطف احداهما على الأخرى وقد يقال ان المعطوف على الصلة صلة فمجموع الجملتين صلة وكل واحدة منهما جزء منها (قوله الآيات) الاولى الآية ولعله جعلها آيات نظرا لما فيها من الاوقاف (قوله فهي من الصلة) أي بعض منها فالصلة مجموع المتعاطفين فالعطف ملاحظ قبل الوصل فصح قول المصنف التاسع بين اجزاء الصلة وسقط ما ذكره الشمني (قوله بين به قدر جزائهم) أي وهو ان قدر الجزاء المثل لا الاقل ولا الاكثر وحينئذ فالمعنى جزاء كل سيئة كائن بقدرها (قوله خبر) أي عن المبتدا وهو قوله والذين كسبوا (قوله لان الظاهر أن ترهقهم الخ) انما كان ذلك ظاهرا لان الشأن أن الموصول والصلة يؤولان باسم الفاعل مع صحة المعنى تقول الذي جاء أبوه زيد اي الجائي أبوه وهنا يصح أن يقال الكاسبون السيآت في تعيين هؤلاء القوم ولا يقال في تعيينهم المرهقون بالذلة اذ الارهاق بالذلة انما يصيبهم جزاء على كسبهم السيآت يوم القيامة وحينئذ فلا يعرفون به الآن (قوله فيعطف) بالنصب في جواب النفي أي حتى يعطف (قوله بل جيء به) أي وحينئذ فهو عطف على جملة جزاء سيئة بمثلها الواقع اعتراضا لا على جملة الصلة حتى يكون بعضا منها (قوله أن يكون الخبر) أي وحينئذ فقوله وترهقهم عطف على الخبر

(قوله

جزاء سيئة بمثلها فلا يكون في الآية اعتراض ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وأن يكون الخبر كأنما أغشيت فالاعتراض بثلاث جمل أو أولئك أصحاب النار فالاعتراض بأربع جمل ويحتمل 49 وهو الاظهر ان الذين ليس مبتدأ بل معطوف على الذين الاولى اى للذين أحسنوا الحسنى وزيادة وللذين كسبوا السيآت جزاء سيئة بمثلها فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هنالك ونظيرها في المعنى قوله تعالى من جاء بالحسنة فله خير منها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الذين عملوا السيآت الا ما كانوا يعملون وفي اللفظ قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين وبما يرجح هذا الوجه ان الظاهر أن الباء في بمثلها متعلقة بالجزاء فاذا كان جزاء سيئة مبتدأ احتيج الى تقدير الخبر أي واقع قاله أبو البقاء أو لهم قاله الحوفي وهو أحسن لاغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو الذين وعلى ما اخترناه يكون جزاء عطفا على الحسنى فلا يحتاج الى تقدير آخر وأما قول أبي الحسن وابن كيسان ان بمثلها هو الخبر وان الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدا في بحسبك درهم فمردود عند الجمهور وقد يؤنس قولهما بقوله وجزاء سيئة سيئة مثلها (والعاشر) بين المتضايفين

كقولهم هذا غلام والله زيد ولا أخا فاعلم لزيد وقيل الاخ هو الاسم والظرف الخبر وان الاخ حينئذ جاء على لغة القصر كقوله مكروه أخاك لا بطل فهو كقولهم لا عصا لك (الحادي عشر) بين الجار والمجرور كقوله اشتريته بأرى ألف درهم (الثاني عشر) بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله كأن وقد أتى حول كميل * أثافيها حمامات مثول كذا قال قوم

(قوله جزاء سيئة بمثلها) اى جملة جزاء سيئة بمثلها على ان جزاء مبتدأ والباء متعلقة بمحذوف خبر أو ان الخبر مثلها وزيدت الباء فيه كما يأتي ما فيه (قوله لجواز أن يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها) أي وما لهم الخ خبر ثان (قوله جملة النفي) أي وهي مالهم من الله من عاصم (قوله جملتان معترضتان) أي بين المبتدا والخبر لا بين اجزاء الصلة (قوله أو أولئك) أي وأن يكون الخبر أولئك الخ (قوله فالاعتراض) أي بين المبتدا والخبر (قوله بل معطوف على الذين) أي فهو في محل رفع خبر لأنه في محل رفع مبتدأ وقوله جزاء سيئة مبتدأ عطف على الحسنى (قوله أي للذين) هو خبر مقدم والحسنى مبتدأ وأحسنوا صلته (قوله ونظيرها) أي نظير هذه الآية بتمامها (قوله الا ما كانوا يعملون) كأنه قيل ومن جاء بالسيئة فله شر مثل عمله (قوله وفي اللفظ) أي ونظير هذه الآية في اللفظ بناء على هذا الظاهر من أن الواو عطفت شيئين على شيئين (قوله وفي اللفظ الخ) هذا استطراد لان الكلام في الاعتراض وعدمه أتى به ليبين أنه غاية ما يلزم على هذا الاظهر الذي اخترناه العطف على معمولي عاملين مختلفين وهو جائز عند الاخفش أو على تقدير اللام عند سيبويه (قوله من العطف على معمولي عاملين) أي لان عمرو عطف على زيد والعامل فيه الابتداء والحجرة عطف على الدار والعامل فيه في وكذلك الآية فان جزاء سيئة عطف على الحسنى والعامل فيه الابتداء والذين عطف على الذين والعامل فيه اللام (قوله عند الاخفش) متعلق بمحذوف اى وهو جائز عند الاخفش (قوله وعلى اضمار الجار) أي اللام في الآية وفي المثال (قوله عند سيبويه والمحققين) أي المانعين لذلك (قوله ومما يرجح هذا الوجه) أي كون الذين ليس مبتدأ بل عطف على الذين السابق (قوله متعلقة بالجزاء) أي لان المعنى الجزاء بالمثل (قوله وهو) أي تقدير الخبر لهم وقوله أحسن أي من تقديره واقع وانما تظهر الاحسنية عند جعل جملة جزاء سيئة بمثلها خبرا عن الذين لا عند جعلها معترضة فأبو البقاء راعى الثاني والحوفي راعى الاول (قوله لاغنائه) أي وأما على تقدير واقع فلابد من تقدير رابط أي واقع لهم (قوله فلا يحتاج الى تقدير) أي وما لا يحوج أولى (قوله فلا يحتاج الى تقدير) أي لا للمبتدا ولا للخبر لوجود كل منهما في اللفظ (قوله وأما قول أبي الحسن الخ) جواب عما يقال انه على جعل جزاء سيئة مبتدأ يمكن أن يجعل خبره مثلها ولا تقدير فيكون مساويا لما اختاره المصنف (قوله فمردود) أي لان الباء عندهم لا تزاد في الخبر بل في المبتدا الا اذا كان الخبر منفيا (قوله وقد يؤنس) أي من حيث ان مثلها جرد من الباء وهو صفة لسيئة فقوله بمثلها اى سيئة مثلها فالباء زائدة (قوله ولا أخا فاعلم لزيد) أي فلا نافية وأخا اسمها منصوب بالالف وأخا مضاف ولزيد مضاف اليه وقوله فاعلم اعتراض بينهما واللام في لزيد زائدة والخبر محذوف اى موجود وانما عملت لا في المضاف لمعرفة لكونه على صورة غير المضاف بواسطة ظهور اللام (قوله هو الاسم) أي اسم لا وقوله والظرف اى لزيد وعلى هذا فاللام أصلية وحينئذ فالاعتراض بين اسم لا وخبرها لا بين المتضايفين (قوله وان الاخ الخ) جواب عما يقال انه اذا كان الاخ اسما للا كان الواجب أن يقول ولا أخ (قوله جاء على لغة القصر) أي فهو مبني على فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر (قوله كقوله) أي قول القائل وهو عمرو بن العاص يخاطب على بن أبي طالب (قوله فهو كقولهم لا عصا لك) أي انه نظيره من جهة أن اسم لا مقصور مبني على فتح مقدر على الالف وخبرها ظرف (قوله بأرى) أي بأظن فالاصل اشتريته أرى أي أظن بألف درهم فاعترض بأرى بين الجار والمجرور (قوله أثافيها) جمع أثفية بضم الهمزة وتشديد الياء وتخفيفها حجارة القدر والمثول من أسماء الاضداد يطلق على المنتصبات والملتصقات بالارض وهو لابي الغول الطهري وقبله

لدى وكرها العناب والحشف البالي * (الثالث عشر) بين الحرف وتوكيده كقوله ليت وهل ينفع شيأ ليت ليت شبابا بوع فاشتريت (الرابع عشر) بين حرف التنفيس والفعل كقوله وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر فان سوف وما بعدها اعتراض بين أدري وجملة الاستفهام (الخامس عشر) بين قد والفعل كقوله أخالد قد والله أوطأت عشوة (السادس عشر) بين حرف النفي ومنفيه كقوله ولا أراها تزال ظالمة وقوله فلا وأبي دهماء زالت عزيزة (السابع عشر) بين جملتين مستقلتين نحو فأتوهن من حيث أمركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فان نساؤكم حرث لكم تفسير لقوله تعالى من حيث أمركم الله اى ان المأتى الذى أمركم الله به هو مكان الحرث ودلالة على أن الغرض الاصلى فى الاتيان طلب النسل لا محض الشهوة وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جلة ومثلها فى ذلك قوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه

أتنسى لا هداك الله سلمى * وعهد شبابها الحسن الجميل

(قوله ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية) قال الدمامينى منع بعضهم تقديم الجملة الحالية المقترنة بالواو وحينئذ فيتعين الاعتراض عندهم (قوله على حد الحال) أى فى مجيئها من اسم كان بقطع النظر عن التقدم فان قوله رطبا حال من قلوب السابق (قوله كأن قلوب الطير الخ) هذا فى وصف العقاب ومشهور أنها لاتأكل القلوب والبيت لامرئ القيس وقد ضمن ذلك جمال الدين بن نباتة وقد دنا من امرأة مخضبة البنان . .

دنوت اليها وهو كالفرخ راقد * فيا خجلتي لما دنوت واذلالي

فقلت أمسكيه بالانامل فالتقى * لدى وكرها العناب والحشف البالي

(قوله ليت الخ) ليت الثانية فاعل ينفع لان المراد لفظها والثالثة توكيد للاولى وجلة وهل ينفع معترضة بين الاولى والثالثة (قوله وما أدرى) أى الآن وقوله وسوف الخ أى وأظن الآن أنى سوف أدرى فى المستقبل (قوله وسوف اخال) الاصل واخال سوف أدرى فاعترض باخال بين سوف وأدرى وليست سوف داخلة على اخال لان الظن واقع الآن لان المعنى وما أدرى فيما مضى وأظن الآن انى سوف ادرى فى المستقبل جواب هذا الاستفهام (قوله وهذا الاعتراض) أى الواقع بين حرف التنفيس والفعل (قوله اعتراض بين ادرى الخ) اى انه اعتراض بين الفعل وبين ماسد مسد مفعوليه (قوله وجلة الاستفهام) اعنى أقوم آل حصن ام نساء * (قوله أخالد الخ) تمامه * وما قائل المعروف فينا يعنف * (قوله ولا اراها تزال ظالمة) تمامه * تحدث لى نكبة وتنكؤها * فالاصل ولا اراها تزال ظالمة فاعترض بجملة اراها بين لا وبين منفيها (قوله فلا وأبى دهماء) تمامه * على قومها مادام للزند قادح (قوله بين جلتين مستقلتين) اى ليست احداهما معطوفة على الاخرى بحيث تكون محكوما عليها بحكمها فان المعطوفة على الصلة صلة وعلى الخبر خبر وعلى الحالية حال (قوله بين جلتين مستقلتين) اى بينهما تلازم (قوله من حيث أمركم الله) اى من المكان الذى امركم الله بالاتيان فيه (قوله تفسير الخ) ليس المراد أن اللفظ الثانى معناه معنى الاول بل المراد أن المحل المأمورين بالاتيان فيه الذى هو معنى قوله من حيث أمركم الله مجمل بينه بقوله نساؤكم حرث لكم اى ان المحل المأمورين بالاتيان فيه هو محل الحرث والزراعة ومن المعلوم ان محل الحرث والزراعة انما هو الفرج لا الدبر فكان بيانا له بهذا المعنى (قوله اى ان المأتى) اى محل الاتيان الذى امركم الله به اى بالاتيان فيه الذى هو معنى قوله من حيث أمركم الله (قوله ودلالة) عطف على تفسيرا اى وذو دلالة اى انه دال على ماذكر (قوله على أن الغرض) اى على انه ينبغى للشخص أن يكون الغرض الخ (قوله فى الاتيان) اى من اتيان النساء (قوله بأكثر من جلة) اى بل بجملتين اعنى ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين وفيه أن قوله يحب التوابين فى قوة المفرد لانه خبران وقوله ويحب المتطهرين عطف عليه وحينئذ فهو فى قوة المفرد فليس معنا الا جلة واحدة والظاهر ان المصنف انما جعلهما جلتين نظرا للصورة من كون كل واحدة فيها مسند ومسند اليه وأجاب بعض بأن قوله ويحب المتطهرين يحتمل انه خبر لمحذوف اى وهو يحب المتطهرين وهذه الجملة عطف على جلة ان الله يحب التوابين فحينئذ هما جلتان وهذا بعيد بل الظاهر ان قوله ويحب عطف على يحب لكن المثال يكفى فيه رائحة الاحتمال (قوله ومثلها فى ذلك) اى فى الاعتراض بأكثر من جلة (قوله ووصينا الانسان بوالديه) اى أمرناه بالشكر لهما فقوله ان اشكر لى ولوالديك تفسير لوصينا او بدل من والديه بدل اشتمال وذكر الجملتين فى البين اعتراض وفائدة الاعتراض التنويه على حق الوالدين (قوله حملته امه وهنا) اى فوهنت بسببه وهنا على وهن اى انها ضعفت للحمل وضعفت للطلق والولادة (قوله فيمن قرأ الخ) وهو ماعدا شعبة وابن عامر على قراءته بضم التاء وسكون العين فلا اعتراض بجملة واحدة (قوله

حملته أمه وهنا على وهن وفصاله فى عامين أن اشكر لى ولوالديك وقوله تعالى رب انى وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم فيمن قرأ بسكون تاء وضعت اذ الجملتان المصدرتان بانى

من

من قولها عليها السلام وما بينهما اعتراض والمعنى وليس الذكر الذى طلبته كالانثى التى وهبت لها وقال الزمخشرى هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم اه وفى التنظير نظر لان الذى فى الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة لا اعتراض واحد بجملتين

وقد يعترض بأكثر من جملتين كقوله تعالى ألم تر الى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون أن تضلوا السبيل والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا من الذين هادوا يحرفون الكلم ان قدر من الذين هادوا بيانا للذين أوتوا وتخصيصا لهم اذا كان اللفظ عاما فى اليهود والنصارى والمراد اليهود أو بيانا لأعدائكم والمعترض به على هذا التقدير جملتان وعلى التقدير الاول ثلاث جمل وهى والله أعلم وكفى بالله مرتين وأما يشترون ويريدون فجملتا تفسير لمقدر اذ المعنى ألم تر الى قصة الذين أوتوا وان علقت من بنصير مثل ونصرناه من القوم أو بخبر محذوف على أن يحرفون صفة لمبتدا محذوف اى قوم يحرفون كقولهم منا ظعن ومنا أقام أى منا فريق فلا اعتراض البتة وقد مر أن الزمخشرى أجاز فى سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك وزعم أبو على أنه لا يعترض بأكثر من جملة وذلك لانه قال فى قول الشاعر

أرانى ولا كفران الله آية … لنفسى قد طالبت غير منيل

ان آية وهى مصدر أويت له اذا رحمته ورققت به لا ينتصب بأويت محذوفة لئلا يلزم الاعتراض بجملتين قال وانما انتصابه باسم لا أى ولا أكفر الله رحمتى لنفسى ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول وهو قول البغداديين أجازوا لا طالع جبلا أجروه فى ذلك مجرى المضاف

من قولها) اى قول حنة امرأة عمران (قوله والمعنى) اى معنى الجملة الثانية من جمل الاعتراض وقصد المصنف ببيانه دفع ما يقال ان مقتضى القاعدة من دخول اداة التشبيه على الاقوى ان يقال وليس الانثى كالذكر يعنى فى الفضل والشرف فأجاب المصنف بأن المعنى ليس الذكر الذى طلبته لتتقرب بخدمته لبيت المقدس كالانثى التى وهبت لها فى الفضل والشرف بل تلك الانثى افضل من كثير من الذكور الا ترى لقوله تعالى يا مريم ان الله اصطفاك الآية (قوله وفى التنظير) اى جعل هذه الآية وهى قالت رب انى وضعتها انثى الى آخرها نظيرا لقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم نظر لان مقتضى كونها نظيرة لها ان يكون الاعتراض فى الاولى كالاعتراض فى الثانية من كل وجه وليس الامر كذلك لان الذى الخ (قوله اعتراضان) اى اعتراض فى اثناء اعتراض واما ما نحن فيه فانه اعتراض واحد بجملتين وأجيب عن الزمخشرى بان قصده التنظير بالاعتراض بجملتين لكن لا من كل وجه على ان الاعتراض فى الاعتراض لا ينافى ان المجموع اعتراض بل هو لازمه (قوله بيانا) اى فمن بيانية مشوبة بتبعيض كما يدل عليه قوله اذا كان اللفظ الخ (قوله اذا كان اللفظ) أى لفظ الذين أوتوا نصيبا من الكتاب عاما وفى نسخة اذ كان اللفظ وعلى كل من النسختين فهو علة لقوله ان قدر من الذين هادوا مخصصا لهم (قوله أو بيانا لاعدائكم) ظاهره انه عطف على قوله بيانا من قوله ان قدر بيانا للذين الخ وحينئذ فيفيد انه اذا كان بيانا للاعداء يكون الاعتراض بأكثر من جملتين مع انه ليس كذلك كما قال فالاولى أن يتمم الكلام على جعله بيانا للذين ثم يقول ويصح أن يجعل بيانا للاعداء والمعترض الخ وقد يجاب بان قوله أو بيانا معمول لمحذوف وانه من عطف الجمل اى او يجعل بيانا (قوله فجملتا تفسير) اى والمفسرة غير معترضة (قوله الى قصة الذين الخ) أى الى حالهم كأنه قال ألم تر الى الذين يشترون الضلالة (قوله أو بخبر محذوف الخ) اى قوم يحرفون كائنون من الذين الخ فالخبر لم يذكره فى تقديره وانما ذكر المبتدأ (قوله أى قوم الخ) أى فقد حذف الموصوف وابقى صفته والشرط فيه موجود وهو كونه بعض اسم مجرور بمن اعنى من الذين الخ (قوله لانه قال الخ) اشار بهذا الى انه لم يصرح بما زعمه فقوله وذلك اى وبيان الزعم لانه قال الخ ومصب الاخذ منه قوله لئلا يلزم الاعتراض اى الذى هو ممنوع كما هو ظاهر عبارته وان كان يمكن ان مراده ان ذلك خلاف الاصل (قوله قد طالبت الخ) هذه الجملة مفعول ثان لارانى والاول هو الياء أى أرانى قد طالبت شخصا غير منيل ومنيل اسم فاعل من انال اذا أعطى (قوله ان آية) مقول القول وقوله وهى مصدر جملة حالية وقوله لا ينتصب خبران وقوله مصدر أويت أى فاصل اية أوية فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (قوله لئلا يلزم الاعتراض بجملتين) قد يقال هذا الكلام لا يؤخذ منه منع الاعتراض بأكثر من جملة مطلقا لاحتمال أن يكون الباعث فى هذا البيت على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا على انه لا يلزم من تقدير آية معمولا لأويت الاعتراض بجملتين لاحتمال أن تكون هذه الجملة المقدرة مفعولا ثانيا لارانى وقوله قد طالبت غير منيل حال من فاعل أرى أو من مفعوله الاول اه دمامينى (قوله باسم لا) أى وهو المصدر أى لا كفران (قوله ولزمه من هذا) أى من أجل هذا (قوله ترك تنوين الاسم المطول) يعنى الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه بان كان مصدرا كما هنا واسم فاعل او اسم مفعول اى مع ان تنوين الاسم الشبيه بالمضاف واجب اذ لا يمنع من تنوين المعرب المنصرف الا أل او الاضافة وهنا ليس مضافا ولا محلى بال (قوله وهو قول البغداديين) أى فانهم قالوا بجواز ترك تنوين اسم لا المطول وخالفوا البصريين (قوله اجروه) أى الاسم المطول فى ذلك اى فى ترك التنوين والمراد بالاسم المطول

كماأجرى مجراه فى الاعراب وعلى قولهم يتخرج الحديث لامانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت وأما على قول البصريين فيجب تنوينه
ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين وقد اعترض ابن مالك قول أبى على بقوله تعالى وما أرسلنا من قبلك الا رجالا نوحى اليهم فاسئلوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون بالبينات والزبر وبقول زهير
لعمرى والخطوب مغيرات ... وفى طول المعاشرة التقالى
لقد باليت مظعن أم أوفى ... ولكن أم أوفى لاتبالى
وقد يجاب عن الآية بأن جملة الامر دليل الجواب عند الاكثرين ونفسه عند قوم فهى مع جملة الشرط كالجملة الواحدة وبأنه يجب أن يقدر للباء متعلق محذوف أى أرسلناهم بالبينات لانه لايستثنى بأداة واحدة شيا آن ولايعمل ماقبل الا فيما بعدها الا اذا كان مستثنى نحو ماقام الا زيدا أو مستثنى منه نحو ماقام الا زيدا أحد أو تابعا له نحو ماقام احد الا زيدا فاضل *(مسئلة)* كثيرا ماتشتبه المعترضة بالحالية ويميزها منها أمور أحدها أنها تكون غير خبرية كالامرية فى ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم قل ان الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم كذا مثل ابن مالك وغيره بناء على ان ان يؤتى أحد متعلق بتؤمنوا وأن المعنى

الشبيه بالمضاف (قوله كما أجرى) اى الاسم المطول مجراه اى مجرى المضاف فى الاعراب وهو النصب (قوله يتخرج الحديث) اى فلا فيه نافية للجنس ومانع اسمها منصوب وترك تنوينه اجراءله مجرى المضاف وقوله لما متعلق بقوله مانع وخبر لامحذوف وكذا يقال فى ولا معطى (قوله ولكن الرواية) اى فى الحديث انما جاءت بغير تنوين أى وهذا انما يرد على البصريين وقد يقال للبصريين أن يجعلوا مانع اسم لا مفردا مبنيا التركيبه معها تركيب خمسة عشر أولتضمنه معنى من الاستغراقية والخبر محذوف اى لامانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية فلك أن تجعلها متعلقة بالخبر المحذوف وان تجعلها غير متعلقة كما سبق فى بحث اللام وكذا تقول فى ولا معطى لما منعت وسهل الحذف ذكر مثل ماحذف وحسنه دفع التكرار فظهر من ذلك أن التنوين على رأى البصريين ممتنع لا واجب فظهر لك ان الحديث يتخرج عند البصريين على وجه جائز وهو التعلق بمحذوف وهذا مناف للحصر المفاد من تقديم المعمول فى قوله وعلى قولهم يتخرج الحديث (قوله قول ابى على) انه لا يعترض باكثر من جملة (قوله الا رجالا) أى لاملائكة (قوله فاسألوا أهل الذكر) اى عن ذلك فانهم يعلمونه والمراد بهم العلماء بالتوراة والانجيل (قوله بالبينات) اى الحجج الواضحة والزبر أى الكتب اى فان قوله بالبينات متعلق بارسلنا واعترض بقوله فاسألوا اهل الذكر و بقوله ان كنتم لاتعلمون (قوله والخطوب) اى الامور الصعبة الشديدة أسباب لتغير الانسان وانقلابه عما يعهد منه (قوله وفى طول المعاشرة التقالى) أى التباغض لان طولها موجب للملل المتعاشرين وسآمة كل منهما من الآخر وذلك مظنة وقوع البغضاء (قوله لقد باليت الخ) جواب القسم أعنى لعمرى وقد اعترض بقوله والخطوب الى آخر البيت (قوله لقد باليت) اى اهتممت واكترثت والمظعن مصدر ميمى اى ظعنها اى سيرها وارتحالها وأم أوفى زوجته طلقها وقوله لاتبالى اى لم تكترث ولم تهتم بفراقى لها (قوله وقد يجاب عن الآية) اى وانما لم يجب عن كلام زهير لان الاعتراض فيه باكثر من جملة ظاهر (قوله بان جملة الامر) اى اسألوا أهل الذكر (قوله دليل الجواب) اى جواب الشرط من قوله ان كنتم (قوله وبأنه) عطف على قوله بأن جملة الخ فهو جواب ثان (قوله متعلق محذوف) أى وحينئذ فقوله بالبينات مستأنف لا من جملة ماقبله فلا اعتراض حينئذ وعلى هذا فيجوز الوقف على قوله لاتعلمون (قوله متعلق محذوف) أى جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل بم أرسلوا (قوله متعلق محذوف) أى لا بارسلنا المذكور بحيث يكون داخلا تحت حكم الاستثناء مع رجالا أى وما أرسلنا الا رجالا بالبينات (قوله لانه لايستثنى الخ) علة لقوله فانه يجب أى انما وجب ذلك ولم يجعل قوله بالبينات متعلقا بارسلنا المذكور داخلا فى حيز الاستثناء لانه لا يستثنى باداة واحدة شيا آن أى بدون عطف نحو ماقام الا زيد عمرو والاجاز وما ذكره من المنع فهو أحد قولين وقد أجازه الزمخشرى فى لاتدخلوا بيوت النبى الا أن يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه (قوله ولايعمل الخ) جواب عما يقال نجعله معمولا لارسلنا المذكور غير داخل تحت حكم الاستثناء (قوله ولايعمل ماقبل الا) أى ولايسلط العامل بنفسه على مابعد الا فقوله الا زيدا فاعل قام وقوله الا زيدا أحد فاعل قام (قوله فاضل) صفة لاحد فالعامل هو قام لكن يلزم عليه الفصل بين النعت والمنعوت بالا وهو ممنوع والجواب ان القائل بالمنع هو الاخفش وقيد ذلك بكون الصفة واقعة فى مركزها الاصلى كما اذا وقع التفريغ فى النعت نحو مامررت باحد الا قائم بالجر وأما اذا كانت الصفة مزالة عن المحل الذى تستحقه بطريق الاصالة فلا يضر لان اصالة المحل تجذبها الى التقدم واللصوق بالموصوف فكأنه لم يقع فصل فى الحقيقة نظرا للاصل كما نحن فيه فان الصفة من قولنا ماقام احد الا زيدا فاضل محلها أن تقع الى جانب الموصوف والفصل عرض لغرض فلا يكترث به *(مسئلة)* (قوله بالحالية) اى بان توجد الجملة مقرونة بالواو فاصلة بين أمرين متلازمين فلا يدرى حينئذ ان الواو للحال او للاعتراض (قوله انها) اى الاعتراضية تكون الخ أى وأما

ولا تظهروا تصديقكم بان أحدا يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم و بان ذلك الاحد يحاجونكم عند الله تعالى يوم القيامة بالحق فيغلبونكم الا لاهل دينكم لان ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين فان ذلك يزيدهم ثباتا وبخلاف المشركين فان ذلك يدعوهم الى الاسلام ومعنى الاعتراض حينئذ أن الهدى بيد الله فاذا قدره لاحد لم يضره مكرهم والآية محتملة لغير ذلك وهى أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء والمراد ولا تظهروا الايمان الكاذب الذى توقعونه وجه النهار و تنقضونه آخره الا لمن كان منكم كعبد الله بن سلام ثم أسلم وذلك لأن اسلامهم كان أغيظ لهم ورجوعهم الى الكفر كان عندهم أقرب وعلى هذا فان يؤتى من كلام الله تعالى وهو متعلق بمحذوف مؤخر أى لكراهية أن يؤتى أحد دبرتم هذا الكيد وهذا الوجه أرجح لوجهين أحدهما انه الموافق لقراءة ابن كثير أأن يؤتى بهمزتين أى الكراهية ان يؤتى قلتم ذلك والثانى ان فى الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعدها مع انه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفا * وكالدعائية فى قوله

ان الثمانين و بلغتها
قد احوجت سمعى الى ترجمان

وقوله

ان سلمى والله يكلؤها
ضنت بشئ ما كان يرزؤها

وكالقسمية فى قوله

وانى واسطار البيت *

وكالتنزيهية فى قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون كذا مثل بعضهم وكالاستفهامية فى قوله تعالى فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا كذا مثل ابن مالك فاما الاولى فلا دليل فيها اذ قدر لهم خبرا وما مبتدأ والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة وقدر الكلام تهديدا كقولك لعبدك لك عندى ما تختار تريد بذلك ابعاده والتهكم به بل اذا قدر لهم معطوفا على لله وما معطوفة على البنات وذلك ممتنع فى الظاهر اذ لا يتعدى فعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل الا فى باب

الحالية فلا تكون الا خبرية فحين وجدت جملة غير خبرية بين أمرين متلازمين نعلم انها اعتراضية لا حالية (قوله ولا تظهروا تصديقكم) هذا معنى قوله ولا تؤمنوا وقوله بان أحدا يؤتى أشار بتقدير الباء الى ان قوله أن يؤتى على حذف الجار (قوله ولا تظهروا تصديقكم الخ) اعلم أن علماء اليهود يعلمون و يصدقون انه يأتى آخر الزمن رسول اسمه محمد و يؤتى كتابا كما أوتيت رسلهم وانه يحاجهم يوم القيامة عند ربهم و يغلبهم ثم انهم تواصوا على أنهم لا يظهرون تصديقهم بذلك الا لمن كان يهوديا مثلهم ولا يظهرونه للمسلمين لئلا يزدادوا ثباتا على التصديق بالنبي ولا يظهرونه للمشركين لئلا يسلموا (قوله بان أحدا) أى محمدا (قوله و بان ذلك) أى فالمراد لا تظهرون تصديقكم بالامرين الا لمن كان على دينكم وفى هذا اشارة الى ان أو فى قوله أو يحاجوكم بمعنى الواو (قوله لغير ذلك) أى لغير الاعتراض الذى قاله ابن مالك (قوله والمراد الخ) أى ان اليهود تواصوا مع بعضهم أن يؤمنوا بمحمد أول النهار و يكفروا آخر النهار لأجل ان المسلمين يرجعون عن الايمان و يقولون ان اليهود رجعوا لعلمهم أن هذا ليس هو النبي الموصوف عندهم فى التوراة ثم ان رؤساءهم أوصوهم أنهم لا يظهرون هذا الايمان الكاذب الا لمن كان منهم وأسلم (قوله ثم أسلم) عطف على كان منكم أى كان منكم ثم أسلم كعبد الله (قوله وذلك) أى وسبب ذلك أى تواصيهم انهم لا يظهرون هذا الايمان الكاذب الا على من كان منهم ثم أسلم أن اسلام بعضهم أغيظ و رجوع من أسلم منهم عن الاسلام أقرب أى يحصل رجوعه بحيلة سهلة (قوله وهو متعلق بمحذوف) لعل الاولى وهو معمول لمحذوف متعلق بمحذوف وقوله مؤخرا أى لافادة الحصر (قوله دبرتم هذا الكيد) اى الاسلام أول النهار والكفر آخره (قوله أأن يؤتى بهمزتين) أى ثانيتهما مسهلة اى فالاستفهام يقتضى ان قوله أن يؤتى ليس معمولا لما قبلها لان الهمزة مانعة من ذلك فيؤيد الوجه الارجح (قوله قلتم ذلك) اى قلتم لا تظهروا ايمانكم الكاذب الا لمن كان منكم وأسلم لاجل أن يرجع عن اسلامه (قوله مع انه ليس من المسائل الثلاث الخ) فى هذا التعليل نظر لان المدعى أولا ان الوجهين صحيحان وان الثانى منهما أرجح من الاول وهذا التعليل يقتضى تعين الثانى و بطلان الاول لاشتماله على المحذور والذى اشار اليه والحاصل ان هذا التعليل يفيد فساد الاول لا مرجوحيته الا ان يقال انه لاحظ الخلاف فى ذلك (قوله ليس من المسائل) أى وهى المستثنى منه والمستثنى والتابع للمستثنى منه (قوله وكالدعائية) عطف على قوله كالامرية وكذا قوله بعد وكالقسمية (قوله ولهم ما يشتهون) اى فان لهم عطف على لله وقوله ما عطف على البنات اى وقد فصل بجملة تنزيهية اعنى سبحانه (قوله ولم يصروا) أى فانه عطف على استغفروا والذنوبهم وقد فصل بقوله ومن يغفر الذنوب الا الله (قوله فاما الاولى الخ) أى وهى و يجعلون لله البنات الآية وقوله فلا دليل فيها أى على الاعتراض (قوله لا عاطفة جملة على جملة) أى فلا اعتراض حينئذ أصلا (قوله لا عاطفة جملة على جملة) أى لعدم تناسبهما لاختلافهما بالاسمية والفعلية (قوله وقدر الكلام تهديدا) أى فالمعنى حينئذ أجازيهم على كلامهم ذلك أى جعلهم البنات لله (قوله لك عندى ما تختار) أى فالمراد من هذا التهديد لا اخباره بانه يعطيه شيئا يختاره (قوله ابعاده) أى تهديده (قوله بل اذا قدر) أى بل انما تكون مثالا للاعتراض اذا قدر الخ (قوله وذلك ممتنع) المناسب ولكنه ممتنع الخ (قوله فعل الضمير المتصل) أى الفعل المسند الى الضمير المتصل (قوله الى ضميره المتصل) أى بان يكون الفعل متعديا الى فاعل ضمير ومفعول ضمير ومعنى الضمير بشئ واحد كما فى ظننتنى وفقدتنى وعدمتنى فلا يجوز ضربتنى

ظن وفقد وعدم نحو فلا يحسبنهم بمفازة فيمن ضم الباء ونحو أن رآه استغنى ولا يجوز مثل زيد يضربه تريد ضرب نفسه فانما يصح في الآية العطف المذكور اذا قدر أن الاصل ولأنفسهم ثم حذف المضاف وذلك تكلف ومن العجب أن الفراء والزمخشري والحوفي قدروا العطف المذكور ولم يقدروا المضاف المحذوف ولا يصح العطف الا به وأما الثانية فنص هو وغيره على ان الاستفهام فيها بمعنى النفي فالجملة خبرية وقد فهم مما أوردته من ان المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تقع الا خبرية وذلك بالاجماع وأما قول بعضهم في قول القائل اطلب ولا تضجر من مطلب ان الواو للحال وان لا ناهية فخطأ وانما هي عاطفة اما مصدرا يسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق أي ليكن منك طلب وعدم ضجر أو جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية والعطف مثله في قولك ائتني ولا اجفوك بالنصب وقوله

فقلت ادعى وأدعو ان اندى ... لصوت أن ينادي داعيان

وعلى الثاني فالفتحة للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف مثله في قوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيأ * الثاني انه يجوز تصديرها بدليل استقبال كالتنفيس في قوله وسوف اخال أدري وأما قول الحوفي في اني ذاهب الى ربي سيهدين ان الجملة حالية فمردود وكان في ولن تفعلوا وكالشرط في فهل عسيتم ان توليتم أن تفسدوا في الارض قال هل عسيتم ان كتب عليكم القتال أن لا تقاتلوا ولا جناح عليكم ان كان بكم اى

على جعل مصدوقي الضمير بن شيأ واحدا (قوله ظن) المراد ما أفاد الرجحان أو اليقين وقوله وفقد عطف على باب ظن وكذا عدم (قوله فيمن ضم الباء) أي في قراءة من ضم الخ وأما من فتحها فالفاعل عائد على النبي (قوله فيمن ضم الباء) أي مع ياء الغيبة فالفاعل الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين والهاء مفعول والضميران لشيء واحد (قوله زيد يضربه) أي فالفاعل ضمير مستتر والهاء الموجودة مفعول ومصدوق الضميرين أريد منه شيء واحد (قوله فانما يصح الخ) الفاء فاء الفصيحة أي اذا علمت أنه يمتنع في الظاهر فأقول انما يصح الخ (قوله ولأنفسهم) اى فحينئذ فعل فاعل الضمير المتصل انما تعدى الى ظاهر لا الى ضمير متصل (قوله وذلك تكلف) أي والاولى ان لا يرتكب بل تحمل الآية من غير الاعتراض (قوله العطف المذكور) أي عطف المفردات وهو جعل لهم عطفا على لله ومايشتهون عطفا على البنات (قوله وأما الثانية) أي وهي قوله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا الخ (قوله فنص هو) أي ابن مالك (قوله فالجملة خبرية) أي وحينئذ فهي محتملة للحالية والاعتراضية والاستفهامية لا تخرجها عن الاحتمال لتعين الاعتراض (قوله فالجملة خبريه) أي فمن مبتدأ و يغفر فعل مضارع والذنوب مفعوله والا الله بدل من فاعل يغفر لا فاعل والا لزم عدم الرابط بالمبتدا (قوله مما أوردته من ان المعترضة تقع طلبية) الاولى أن يقول وقد فهم مما أوردته من ان التمييز يكون بكونها غير خبرية أن الحالية لا تقع الا خبرية والا فكلامه يفيد انه قال ان المعترضة تقع طلبية مع انه لم يقل ذلك على انه لا يلزم من كونها طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية اذ مقابل الطلبية غير طلبية وهي قسمان انشائية كبعت واشتريت وخبرية وأجيب بان مراده بما عدا الطلبية الخبرية فقط تأمل (قوله ان الحالية لا تقع الا خبريه) اى لان بقية الانشاآت كالطلب اذ لا فارق فاندفع ما يقال انه لا يلزم من كون الاعتراضية طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية لان مقابل الطلبية غير الطلبية وهي قسمان خبرية وانشائية ولو قال الشارح وقد فهم مما اوردته من ان الطلبية تكون غير خبرية ان الحالية لا تكون الا خبرية لكان اولى (قوله وذلك بالاجماع) فالطلبية لا تقع حالا الا على اضمار القول نحو *جذبا البالي أبطئ او اسرعي* (قوله اطلب الخ) صدر بيت تمامه *فآفة الطالب ان يضجرا*

ألم تر الحبل بتكراره * في الصخرة الصماء قد أثرا

ومراده بذلك البعض الامين المحلي العروضي (قوله من ان والفعل) اى لان الواو بعد الطلب ينصب الفعل بعدها بان مضمرة وجوبا (قوله وادعو ان أندى الخ) الواو للمعية وادعو منصوب بان مضمرة بعد واو المعية في جواب الامر والمصدر المنسبك من ان والفعل عطف على مصدر متوهم اى ليكن دعاء منك ودعاء مني (قوله اندى لصوت) اى أبعد ذهابا لصوت (قوله وعلى الثاني) اى وهو كون الواو عاطفة جملة على جملة (قوله للتركيب) اى انها فتحة بناء لتركيب الفعل مع النون تركيب خمسة عشر (قوله ولا ناهية) اى وتضجر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للضرورة (قوله والعطف) اى على هذا الاحتمال الثاني في البيت (قوله مثله في قوله تعالى) اى من جهة انه في كل عطف جملة طلبية على مثلها (قوله الثاني) اى من الامور التي تميز الجملة الحالية من الاعتراضية وقوله انه يجوز الاولى ان يقول الثاني تصديرها وكذا يحذفه من الثالث وذلك لانه لا يعبر بالجواز الا في مقام الفرق بين أمرين والكلام في مقام أمور يميز بها بين أمرين (قوله يجوز تصديرها) أي الاعتراضية واما الحالية فلا يجوز لامتناع الجمع بين حال واستقبال (قوله بدليل استقبال) أي وأما الحالية فلا يجوز لان الاستقبال ينافي الحال ولا يقال انه قد تكون الحال منتظرة فيجوز فيها ذلك لانا نقدر وقوعها في الحال وان كان الوقوع في المستقبل (قوله وسوف اخال ادري) الشاهد في دخول سوف على أدري فان ذلك اعتراض بين ما أدري ومعموله وهو جملة الاستفهام (قوله فمردود)

اذى من مطر اوكنتم مرضى ان تضعوا اسلحتكم انى أخاف ان عصيت ربى عذاب يوم عظيم فكيف تتقون ان كفرتم يوما فلولا ان

كنتم غير مدينين ترجعونها
وانما جاز لاضربنه ان ذهب
وان مكث لان المعنى لأضربنه
على كل حال اذ لا يصح ان
يشترط وجود الشئ وعدمه
لشئ واحد * والثالث انه
يجوز اقترانها بالفاء كقوله
واعلم فعلم المرء ينفعه
أن سوف يأتى كل ماقدرا
وكجملة فالله أولى بهما فى قول
وقد مضى وكجملة فبأى آلاء
ربكما تكذبان الفاصلة بين
فاذا انشقت السماء فكانت
وردة وبين الجواب وهو
فيومئذ لا يسئل عن ذنبه انس
والفاصلة بين ومن دونهما
جنتان وبين فيهن خيرات
حسان وبين صفتيهما وهى
مدهامتان فى الأولى وحور
مقصورات فى الثانية
ويحتملان تقدير مبتدا
فتكون الجملة اماصفة واما
مستأنفة * الرابع انه يجوز
اقترانها بالواو مع تصديرها
بالمضارع المثبت كقول المتنبى
ياحادبى عيرها وأحسبنى
أوجد ميتا قبيل افقدها
قفا قليلا بها على فلا
اقل من نظرة أزودها
قوله أفقدها على اضمار أن
وقوله أقل يروى بالرفع
والنصب * (تنبيه) * للبيانيين
فى الاعتراض اصطلاحات
مخالفة لاصطلاح النحويين
والزمخشرى يستعمل بعضها
كقوله فى قوله تعالى ونحن له مسلمون يجوز أن يكون حالا من فاعل نعبد أو من مفعوله لاشتمالها على ضمير يهما وأن تكون معطوفة على نعبد وان
تكون اعتراضية مؤكدة أى ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبى حيان توهما منه أنه لا اعتراض

أى لتصديرها بعلم استقبال (قوله وانما جاز لاضربنه ان ذهب) اى مع انهم جعلوا ان ذهب وان مكث جملة حالية وهذا وارد على كون الجملة الحالية لاتقترن بعلم استقبال (قوله لان المعنى الخ) حاصل هذا الجواب ان ان هنا تجردت عن الشرطية والتعليق المقتضى ذلك للاستقبال اذ ليس المعنى عليها اذ لا يصح أن يكون المعنيان المتضادان أى الذهاب والمكث سببين لشئ واحد وهو الضرب فالمراد حينئذ العموم أى لاضربنه على كل حال فان هذه وصلية لاتمنع الحالية فقوله لان المعنى الخ فى قوة لان ان تجردت عن الشرطية والمضر فى اقتران الجملة الحالية بان الشرطية المقتضية للاستقبال لا الوصلية وقوله اذ لا يصح علة للعلة اى وانما تجردت عن الشرطية لانه لا يصح الخ (قوله والثالث) أى من الامور التى تميز الاعتراضية من الحالية (قوله يجوز اقترانها) أى الاعتراضية وأما الحالية فلا يجوز اقترانها بالفاء (قوله واعلم) الاصل واعلم أن سوف وقوله فعلم المرء معترضة بدليل اقترانها بالفاء وقوله فعلم المرء الخ وجه كون هذه الجملة المعترضة تفيد تأكيدا هنا ان الاخبار بان علم المرء ينفعه فيه باعث وتقوية لامتثال الامر فى قوله واعلم (قوله أن سوف) أن هذه مخففة من الثقيلة واسمها محذوف اما ضمير شأن على مذهب الجمهور وهو الظاهر أو ضمير مخاطب للمأمور بالعلم أى انك سوف يأتيك كل ماقدر كما أجازه سيبويه وجماعة فى ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا فالمراد أن المقدور آت البتة وان وقع فيه تأخر وفى هذا تسلية وتسهيل للامور (قوله فى قول) أى والقول الثانى أنها جواب الشرط فلا اعتراض (قوله بين ومن دونهما جنتان) أى وبين صفتهما وهو قوله مدهامتان أى سوداوان من شدة خضرتهما وقوله وبين فيهن خيرات حسان أى وبين صفتها وهى حور فقوله وبين صفتيهما على التوزيع فيهما (قوله فيهن) أى الجنتين المذكورتين سابقا بقوله ولمن خاف مقام ربه جنتان وقوله خيرات أى أخلاقا حسان وجوها وقوله حور أى شديدات سواد العيون وبياضها (قوله ويحتملان تقدير مبتدا) أى هن حور وهما مدهامتان وقوله صفة أى لخيرات وجنتان (قوله فتكون الجملة) أى جملة هما مدهامتان وجملة هن حور (قوله يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها الخ) أى بخلاف الحالية فانها اذا صدرت بمضارع مثبت امتنع اقترانها بالواو لان المضارع المثبت على زنة اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيجب أن تكون مثله فى ربطه بذى الحال بالضمير فقط وأما نحو قول بعض العرب قمت وأصك وجهه وقول الآخر

فلما خشيت أظافيرهم * نجوت وأرهنهم مالكا

فقد اعتذروا عنه بوجوه أحدها أنا لا نسلم ان الواو للحال بل هى للعطف والمضارع بمعنى الماضى والاصل وصككت ورهنت لكن عدل الى المضارع لحكاية الحال الماضية سلمنا انها للحال لكن لا نسلم ان الحال جملة فعلية بل جملة اسمية باعتبار حذف المبتدا اى وانا أصك وانا أرهنهم كما فى لم تؤذوننى وقد تعلمون اى وأنتم قد تعلمون الخ (قوله عيرها) بكسر العين اى ابلها وليس بفتحها اى حمارها اذ فيه ذم لها وقوله عيرها مجرور بالاضافة (قوله على اضمار أن) والاحسن الرفع بعد حذفها كما فى تسمع بالمعيدى (قوله يروى بالرفع) أى على ان لا لنفى الوحدة (قوله والنصب) أى على أن لا نافية للجنس (قوله اصطلاحات) اى ثلاثة فعرفه بعض بانه الاتيان فى اثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصلين معنى بجملة ما كثرلاعل لها من الاعراب لنكتة أعم من أن تكون لدفع الالباس أو غيره وهذا الذى مشى عليه الزمخشرى والاصطلاح الثانى خص النكتة بغير دفع الالباس والاصطلاح الثالث أن يؤتى فى اثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما (قوله حالا من فاعل نعبد) اى نحن وقوله او من مفعوله اى الهك (قوله على ضميريهما) اى لان ضمير له للاله ونحن عائد على الفاعل (قوله ويرد عليه) هذا تعريض من المصنف بشيخه أبى حيان لانه قرأ عليه ديوان زهير (قوله من لا يعرف) فاعل يرد وقوله هذا العلم أى علم البيان وقوله كابى حيان اى فانه قال

الاما بقوله النجوى وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين * (الجملة الثالثة التفسيرية) * وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه وساذكر لها أمثلة توضحها * أحدها وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى وهل هنا للنفي ويجوز أن تكون بدلا منها ان قلنا ان ما فيه معنى القول يعمل في الجمل وهو قول الكوفيين وان تكون معمولة لقول محذوف وهو حال مثل والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم * الثاني ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى أي ان شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين أبوين والثالث هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله فجملة تؤمنون تفسير للتجارة وقيل مستأنفة معناها الطلب أي آمنوا بدليل يغفر بالجزم كقولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه أي ليتق وليفعل يثب وعلى الاول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال * الرابع ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا وجوز أبو البقاء كونها حالية على اضمار قد والحال لا تأتي من المضاف اليه في مثل هذا * الخامس حتى اذا جاؤك يجادلونك المضاف

لا يصح ان تكون معترضة لان الاعتراض لا يقع في الآخر

(الجملة الثالثة التفسيرية)

(قوله وهي الفضلة) اي التي لا محل لها من الاعراب كما يؤخذ من كلامه كذا قال الشمني فاندفع كلام الشارح المعترض به على الحد من ايراد الجملة الحالية من قولك أسررت الى زيد النجوى وهي ما جزاء الاحسان الا الاحسان فجملة وهي الخ حالية لا تفسيرية ولا شك انها فضلة كاشفة لحقيقة ما قبلته من النجوى فيلزم أن لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل والحاصل ان الحد غير مانع لكن هذا الجواب فيه نظر لانه دوري لان غرض المصنف تعريف الامور التي لا محل لها من الاعراب فالاحسن ان يقال في الجواب ان المفسر في هذا المثال الخبر لا الجملة الحالية كما ان قلت ترد جملة الخبر هذه فانا مراد المصنف تعريف الجملة المفسرة بذاتها أو بحرف موضوع للتفسير وحينئذ فلا يرد جملة الخبر هنا لان تفسيرها بواسطة حملها على ضمير النجوى (قوله الكاشفة لحقيقة ما تليه) خرج جملة الصلة فانها كاشفة لحال ما تليه لا لحقيقته على انها ليست فضلة لتوقف المعنى عليها فهي خارجة عن الجنس (قوله مفسرة للنجوى) أي ان الكلام الذي تناجوه وأسروه هو هل هذا الا بشر الخ (قوله ويجوز أن تكون) اي جملة الاستفهام وقوله بدلا منها اي فلها محل على هذا كما أن لها محلا على الحال (قوله ان قلنا الخ) اي لان البدل على نية تكرار العامل فيكون العامل في جملة البدل اسروا (قوله وهو قول الكوفيين) اي وقال البصريون لا تعمل (قوله وان تكون) اي جملة الاستفهام معمولة اي وهو اسروا لان معناه قالوا قولا سرا (قوله لقول) اي قالوا او قائلين (قوله سلام عليكم) اي قائلين او قالوا سلام عليكم (قوله ان مثل عيسى) اي صفته وحالته الغريبة كمثل آدم أي صفته وحالته الغريبة (قوله لا باعتبار الخ) مرتبط بمحذوف اي وهذا التشبيه لا باعتبار الخ لان ظاهر اللفظ ان التشبيه في ان عيسى خلق من تراب كآدم وليس مرادا بل المراد ان مثل عيسى كمثل آدم في كون كل مخالفا للعادة وبهذا التقرير اندفع ما يقال ان قوله لا باعتبار ظاهره انه متعلق بتفسير فيرد عليه انا لا نسلم انه تفسير لا باعتبار الخ بل هو تفسير باعتبار اللفظ قطعا انما هذا الذي يقوله في الجامع بين مثل عيسى ومثل آدم (قوله عن مستمر العادة) اي عن العادة المستمرة (قوله وهو التولد بين ابوين) اي وهذا قدر مشترك بينهما (قوله وقيل مستأنفة) اي وقال الزجاج انها مستأنفة فلا محل لها وقوله معناها الطلب والاستئناف عند هذا القائل بياني كأنه لما قيل هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون بمعنى آمنوا كذا نقل عن سيبويه ويؤيده قراءة ابن مسعود آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا وعلى هذا فالمجيء بالامر على لفظ الخبر للايذان بوجود الامتثال وكأنه امتثل فهو يخبر عن ايمان وجهاد موجودين كما يقول الداعي غفر الله لك ويغفر الله لك جعل المغفرة لقوة الرجاء كأنها موجودة (قوله بدليل يغفر بالجزم) اي فان جزم المضارع عند اسقاط الفاء انما يكون في جواب الطلب (قوله وعلى الاول) اي وهو كون الجملة مفسرة للتجارة (قوله تنزيلا الخ) جواب عن اعتراض الزجاج بان يغفر لا يترتب على الدلالة فكيف يكون قوله يغفر لكم جوابا للاستفهام وحاصل الجواب ان الدلالة سبب للامتثال والغفران مسبب عن الامتثال فاقام السبب الذي هو الدلالة مقام المسبب الذي هو الامتثال (قوله منزلة الخ) اي فكأنه قال هل تمتثلوا يغفر الخ (قوله مستهم) هذا تفسير لمثل بمعنى الحال والشأن اذ هو مبهم (قوله وجوز ابو البقاء الخ) وجعلها الزمخشري مستأنفة استئنافا بيانيا كأنه قيل ما حالهم وشأنهم قيل مستهم الخ وقوله ولما يأتكم اي ولما يصبكم ثم لا يخفى ان الذين يصيبهم مثل حالهم وشبهه لا نفسه ففي الكلام حذف اي ولما يصبكم مثل مثل الذين اي مثل حالهم (قوله كونها) اي جملة مستهم وقوله حالية اي من الذين (قوله على اضمار قد) لان الجملة الماضوية اذا وقعت حالا يجب اقترانها بقد لتقرب الماضي من الحال (قوله والحال) اعتراض على ابي البقاء كأنه قيل وكلامه غير مسلم لان الحال لا تأتي من المضاف اليه كالذين الا اذا كان

يقول الذين كفروا ان قدرت اذا غير شرطية فجملة القول تفسير ليعادلونك والا فهى جواب اذا وعلم ما فعادلونك مال * (تنبيه) * المفسرة ثلاثة أقسام مجردة من حرف التفسير كما فى الامثلة السابقة ومقرونة بأى كقوله وترمينني بالطرف أى أنت مذنب * ومقرونة بأن نحو فأوحينا اليه أن اصنع الفلك وقولك كتبت اليه أن افعل ان لم تقدر الباء قبل ان السادس ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه فجملة ليسجننه قيل هى مفسرة للضمير فى بدا الراجع الى البداء المفهوم منه والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر وان المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم انشاء لان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو خبرى لا انشائى وذلك المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذى بدا لهم ثم اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الانشائية مفسرة بنفسها ويقع ذلك فى موضعين أحدهما أن يكون المفسر انشاء أيضا نحو أحسن الى زيد أعطه ألف دينار والثانى أن يكون مفردا مؤديا معنى جملة نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا انما قلنا فيما مضى ان الاستفهام مراد به النفى تفسيرا لما اقتضاه المعنى وأوجبته الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ لان التفسير أوجب ذلك ونظيره بلغنى عن زيد كلام والله لافعلن كذا ويجوز أن يكون ليسجننه جوابا لبدا لان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم قال * ولقد علمت لتأتين منيتى * وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثعلب وجماعة يجوز ذلك فى كل جملة نحو يعجبنى تقوم وقال الفراء وجماعة جوازه مشروط بكون المسند اليها قلبيا وباقترانها باداة معلقة نحو ظهر لى أقام زيد وعلم هل قعد عمرو وفيه نظر لان أداة التعليق

المضاف يعمل عمل الفعل أو كان جزأ من المضاف اليه أو مثل جزئه فى صحة السقوط فكان عامل المضاف العامل فى الحال عامل فى المضاف اليه صاحب الحال والمضاف هنا ليس كذلك وحينئذ فلا يصح جعلها حالا من المضاف اليه (قوله تنبيه الخ) لا وجه للاتيان به فى خلال الامثلة فكان الاولى ان يقدمه أو يؤخره (قوله اى انت مذنب) تفسير لقوله وترمينني بالطرف وتمامه وتقلينني لكن اياك لا اقلى * (قوله ومقرونة بان) اى التفسيرية التى بمعنى اى وهى الواقعة بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه (قوله ان لم تقدر الباء قبل ان) يعنى وان قدرت الباء خرج التركيب عما نحن فيه لان الكلام فى الجملة المفسرة وعند دخول الباء تكون ان مصدرية ويلزم ان يكون ما بعدها فى تأويل مفرد فله محل فلا يكون من قبيل ما الكلام فيه (قوله والتحقيق) اى بدليل اللام والتوكيد بالنون (قوله مجموع الجملتين) اى جملة القسم وجملة جوابه (قوله ولا يمنع الخ) جواب عما يقال ان القسم لا خارج له حتى يجعل تفسيرا وحاصل الجواب ان جعله تفسيرا نظرا للمعنى المتحصل فى الجواب فقط اذ هو خبرى له خارج هذا حاصل كلام المصنف واعترض بانه اذا كان المفسر هو المعنى المتحصل من الجواب فلم يكن جملة القسم وجوابه هو المفسر فكلامه فيه تناف واجيب بان قوله والمفسر مجموع الجملتين اى بحسب الظاهر وهذا لا ينافى ان المفسر فى الحقيقة جملة الجواب لانه المقصود وجملة القسم تأكيد له وحينئذ فلا تنافى (قوله وأسروا النجوى) اى فالنجوى فى المعنى عبارة عن كلام مسرور به فقوله هل هذا الخ مفسر لذلك المفرد اعنى النجوى (قوله وأسروا النجوى الخ) لا يتعين فى هل هذا الا بشر مثلكم ان يكون جملة مفسرة للنجوى لا محل لها من الاعراب بل يجوز ان تكون فى محل نصب على انها بدل من المفعول به الذى هو النجوى فان قلت ليس هذا من الابواب التى يصح وقوع الجملة فيها مفعولا قلت الجملة مراد بها لفظها على تقدير البدلية فهى فى حكم المفرد فكأنه قيل اسروا هذا الكلام (قوله مراد به النفى) اى وهذا يفيد انه خبرى لا انشائى (قوله وأوجبته الصناعة الخ) أى اقتضته الصناعة من ان الاستثناء المفرغ انما يكون بعد النفى وهذا لا ينافى أن الاستفهام باق على حقيقته وأن الجملة باقية على انشائيتها فى المعنى هذا كلامه وفيه أنه لا يصح أن يكون الاستفهام هنا باقيا على حاله لانهم جازمون بأنه بشر مثلهم وحينئذ فالاستفهام مراد به النفى قطعا فلا يصح أن يكون مثالا لما اذا كان الانشاء مفسر المفرد (قوله بلغنى عن زيد كلام والله لافعلن كذا) يحتمل أن الجملة الاخيرة ذات محل من الاعراب على انها بدل من الفاعل الذى هو كلام وذلك لانه أريد بها لفظها فهى كالمفرد والمعنى بلغنى عن زيد هذا اللفظ وهو والله لافعلن فان قلت يلزم على ما ذكر حكاية الجمل بما ليس فيه أحرف القول والبصريون يأبونه قلت يمكن أن يقدر قول مضاف للجملة وحذف وأقيمت مقامه والاصل بلغنى عن زيد قول والله لافعلن وأما اذا قلنا بالمذهب الكوفى فلا اشكال ولا حاجة الى التقدير (قوله والله لافعلن كذا) أى فهذه الجملة مفسرة للكلام (قوله لان افعال القلوب) أى التى لا تفيد التردد (قوله لافادتها التحقيق) أى كالقسم (قوله تجاب بما يجاب به القسم) أى وهو الجواب المقرون باللام المؤكد بالنون لان القسم يدل على التحقيق وكذلك افعال القلوب (قوله ولقد علمت الخ) تمامه * ان المنايا لا تطيش سهامها (قوله يجوز ذلك) أى كون الجملة فاعلا أى أو نائبه فى كل جملة قال الدمامينى لا أظن أحدا ينازع فى أن المسند اليه لا يكون الا اسما فحينئذ يجب حمل كلام هشام ومن معه على أن الجملة مؤولة بمصدر فاعل غايته أنه سبك بدون سابك وله نظائر (قوله بكون المسند اليها قلبيا) أى أن يكون الفعل المسند الى الجملة (قوله ظهر) فعل ماض مبنى على الفتح وقوله أقام زيد فاعل وقوله علم فعل ماض مبنى للمجهول وقوله هل قعد

بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوّزة وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء وبعد فعندي أن المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى أن الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الاخرى ألا ترى ان المعنى ظهر لي جواب أقام زيد أي جواب قول القائل ذلك وكذلك في علم اقعد عمرو وذلك لابد من تقديره دفعا للتناقض اذ ظهور الشئ والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به فان قلت ليس هذا مما تصح فيه الاضافة الى الجمل قلت قد مضى ٥٨ لنا عن قريب أن الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات * السابع واذا قيل لهم لا تفسدوا زعم ابن عصفور ان البصريين يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير وقيل الظرف نائب الفاعل فالجملة في محل نصب ورد بانه لا تتم الفائدة بالظرف وبعدمه في واذا قيل ان وعد الله حق والصواب ان النائب الجملة لانها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا عنه جوابه أن التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب ومن هنا لم يحتج الخبر الى رابط في نحو قولي لا اله الا الله كما لا يحتاج اليه الخبر المفرد الجامد * الثامن وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم لان وعد يتعدى لاثنين وليس الثاني هنا لهم مغفرة لان ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة بل هو محذوف والجملة مفسرة له وتقديره خيرا عظيما أو الجنة وعلى الثاني فوجه التفسير اقامة السبب مقام المسبب اذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والاجر وقولي في الضابط الفضلة احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع لانها خبر في الحال أو في الاصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سيأتي وهذا القيد أهملوه ولا بد منه * (مسئلة) قولنا ان الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين فزعم أنها بحسب ما تفسره فهي في نحو زيدا ضربته

لا

عمرو نائب فاعل (قوله بأن تكون الخ) أي كونها مانعة من العمل أشبه من كونها مجوّزة له لانها تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها أي انها مانعة من العمل فكيف تكون مجوّزة للعمل (قوله وكيف يعلق الفعل الخ) نظر ثان حاصله سلمنا أن التعليق يقتضي جواز كونها فاعلا لكن لا نسلم تأتي التعليق هنا أي جوازه لانه كيف يعلق الفعل عن الفاعل الذي هو كالجزء منه تأمل (قوله وبعد فعندي الخ) أي وأقول بعدما تقدم تنبه فعندي كذا ويمكن أن يكون مراد الفراء ومن ذهب الى قوله أعني أن الاسناد في التحقيق الى مضاف محذوف لا الى الجملة لكن لما حذف المضاف وأقيمت الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتقدير ذلك المضاف مع كون المعلق استفهاما ما ذكره المصنف وأما اذا كان غير استفهام نحو ظهر لي ما قام زيد فيقال الاصل ظهر لي مضمون ما قام زيد أي ظهر لي انتفاء قيام زيد لان ذلك هو مضمون تلك الجملة وحمل كلامهم على هذا خير من حمله على ما يؤدي الى الخروج عن القاعدة المقررة وهو أن المسند اليه لابد أن يكون اسما أو ما في تأويله (قوله أن المسئلة) أي وهي وقوع الجملة مسندا اليها في الصورة وظاهر اللفظ (قوله ان المسئلة) أي جعل الجملة فاعلا أو نائب فاعل (قوله خاصة) أي لانه الموجب لتقدير المضاف المسند اليه (قوله وعلى ان) أي وبناء على ان الخ أي فلابد من وجود الامرين في جوازها ولكن بعد هذا تجد المسئلة قد خرجت عن الموضوع وهو جعل الجملة فاعلا أو نائب فاعل لان الفاعل هنا مفرد (قوله الاسناد) أي اسناد الفعل الذي هو قلبي (قوله الى مضاف محذوف) أي الى مضاف للجملة محذوف (قوله لا الى الجملة الاخرى) أي جملة هل قام زيد (قوله وذلك) أي المضاف (قوله ليس هذا) أي المضاف المحذوف (قوله مما يصح الخ) أي بل الذي يضاف للجمل انما هو بعض الظروف المبهمة كيوم وحيث واذا (قوله يحكم لها بحكم المفردات) أي وحينئذ فذلك المضاف المقدر انما هو مضاف لمفرد لا لجملة (قوله ضمير المصدر) أي العائد على القول (قوله وبعدمه) أي ويرد بعدم الظرف في قوله واذا قيل الخ فانه ليس فيها ظرف ولو كان الظرف نائب الفاعل لوجب ذكره وقوله ويرد بانه لا تتم الفائدة أي لا تتم الفائدة الا بالمقول فلا يكون نائب الفاعل الا مقول القول وقوله بانه لا تتم الخ أي وشأن نائب الفاعل كالفاعل أن تتم به الفائدة (قوله وفي المثل الخ) في هذا اشارة لطيفة الى التعريض بابن عصفور بانه كذب في مقالته (قوله زعموا مطية الكذب) أي هذا اللفظ مطية الكذب أي انك اذا أردت التوصل الى نسبة الكذب لقوم قلت القوم زعموا كذا فالتعبير بالزعم اشارة الى نسبتهم للكذب فشبه الزعم بالدابة التي هي المطية التي يتوصل الى المطلوب بها كما ان زعموا موصلة لنسبة الكذب لقائله (قوله اقامة السبب) أعني المغفرة والاجر العظيم مقام المسبب أعني الجنة (قوله ولها الخ) أي فليست فضلة لان لها موضعا الخ أي فيؤخذ من هذا أن المراد بالفضلة ما لا محل له من الاعراب (قوله لانها خبر في الحال) أي كما في قل هو الله أحد أو هو زيد قائم فزيد قائم خبر في الحال ومفسر لضمير الشان (قوله أو في الاصل) أي كما في ظننته زيد قائم فزيد قائم جملة مفسرة لضمير الشان الذي هو مبتدأ في الاصل وهي خبر عنه (قوله كما سيأتي) أي قريبا عن الشلوبين في قوله انا كل شئ خلقناه بقدر (قوله وهذا القيد) أعني قوله الفضلة *(مسئلة)* (قوله بحسب ما تفسره) أي فان فسرت ما له محل كان لها محل والا فلا (قوله

فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن فظهر الجزم وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل فيها تفسير ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف في المبدل منه وفي البغداديات لابي علي أن الجزم في ذلك باداة شرط مقدرة فانه قال ما ملخصه ان الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله

لاتجزعي ان منفسا أهلكته

مجزومان في التقدير وان انجزام الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرر ان أي ان أهلكت منفسا ان أهلكته وساغ اضماران وان لم يجز اضمار لام الامر للضرورة لاتساعهم فيها بدليل ايلائهم اياها الاسم ولان تقدمها مقو للدلالة عليها ولهذا أجاز سيبويه بمن تمرر أمرر ومنع من تضرب أنزل لعدم دليل على المحذوف وهو عليه حتى تقول عليه وقال فيمن قال مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح بالخفض انه أسهل من اضمار رب بعد الواو ورب شئ يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة

لامحل لها) أي لانها فسرت جلة ابتدائية (قوله في محل رفع) أي في الآية والمثال وذلك لان خلقناه مفسر لخبران وهو في محل رفع اذ الاصل انا خلقنا كل شئ خلقناه وحينئذ فليكن المفسر كذلك في محل رفع وقوله ياكله مفسر لخبر المبتدأ اذ الاصل زيد يا كل الخبز ياكله والخبر في محل رفع فمفسره كذلك (قوله ولهذا يظهر الرفع) أي لاجل كون الجملة في محل يظهر لان معنى كونها في محل أنها لو حل محلها مفرد لكان معربا (قوله فمن نحن نؤمنه الخ) تمامه * ومن لانجره يمس منا مفزعا * (قوله فظهر الجزم) أي في الجملة المفسرة أعني نؤمنه لكون الجملة المفسرة مجزومة اذ الاصل فمن نؤمنه نحن نؤمنه فحذف الفعل الاول فانفصل الضمير وجزم المفسر لانه تابع للمفسر (قوله عطف بيان أو بدل) أي والبدل وعطف البيان تابعان للمبدل منه والمبين فان كان له محل فيكون له محل والافلا (قوله ولم يثبت الخ) حاصله اعتراض آخر وهو انه يلزم على كلام الشاو بين حذف المعطوف عليه عطف البيان ولم يثبت و يلزم عليه حذف المبدل منه وهو الجملة المفسرة وهو ممنوع (قوله ولم يثبت الجمهور) هذا رد على الشاو بين المثبت لعطف البيان والبدل في الجمل (قوله ولم يثبت الجمهور) أي وخلافهم أثبته ومنه قوله

فقالوا له ارحل لاتقيمن عندنا * والاتكن في السر والجهر مسلما

فجعلوا جملة لاتقيمن عندنا بدل اشتمال من قوله ارحل لان النهي عن الاقامة يستلزم الامر بالرحيل وكما في قوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين الخ فان جملة أمدكم بانعام الخ بدل بعض وقوله الجمهور أي جمهور العلماء وخلاف الجمهور هم البيانيون (قوله وقد بينت الخ) اعتراض على الشاو بين حيث جعلها منها (قوله وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى الخ) أي واذا كانت في الاصطلاح لاتسمى بذلك فلا يصح اعتراض الشاو بين على الجمهور في قولهم ان الجملة المفسرة لامحل لها وقوله بل الجملة المفسرة قد يكون لها محل أي كالاشتغالية اذا فسرت خبرا مثلا (قوله ان الجزم في ذلك) الاولى في نحو ذلك لان الآتي في البغداديات انما هو في لاتجزعي ان منفسا البيت لا البيت السابق وان كان كل من العلتين الآتيتين في كلام أبي علي تأتيان في هذا البيت أعني فمن نحن نؤمنه من كونهم اتسعوا فيها من بدليل ايلائها الاسم أعني نحن و يكون تقدمها دالا عليها اذ الاصل عند أبي علي من نؤمن نؤمنه وليس نؤمنه بدلا كما يقول الشاو بين (قوله بأداة شرط مقدرة) أي لا على البدلية من الفعل المحذوف (قوله في التقدير) أي لا في اللفظ لانهما ماضيان لايجزم لفظه (قوله وساغ اضماران) أي للضرورة وقوله وان لم يجز اضمار لام الامر أي مع أنهم ما جازمان (قوله للضرورة) أي الحاجة اليه لا لضرورة الشعر وهذا نظير لما نحن فيه بجامع الخروج عن الضعف (قوله بدليل ايلائهم اياها) أي في الظاهر بخلاف لام الامر (قوله ولان تقدمها مقو للدلالة الخ) أي ولان ذكران في أول الكلام يدل على انها محذوفة ثانيا (قوله ولهذا) اى ولاجل كون التقدم في الذكر مقويا للدلالة أجاز سيبويه بمن تمرر امرر وفي بعض النسخ بفك الادغام ومقتضاه أنه مجزوم ومن شرطية والشاهد في حذف متعلق الشرط أي به لتقدم الباء في الذكر (قوله ومنع من تضرب أنزل) أي فالمعنى من تضرب أنزل عليه فلا يجوز حذف عليه (قوله حتى تقول) غاية لقوله منع وقوله تقول أي حتى تذكر ذلك (قوله بالخفض) أي بحرف جر مقدر أي مررت برجل صالح ان لا تمرر بصالح فطالح (قوله من اضمار رب بعد الواو) أي كما في قوله * وقاتم الاعماق خاوي المخترقن * حيث قالوا ان الاصل ورب قاتم الخ وانما كان المثال أسهل من هذا لانه لم يدل على رب دليل بخلاف الباء فانه دل عليها دليل وهو الباء المذكورة أولا (قوله ورب شئ) أي كحذف أداة الشرط في البيت فانه ضعيف في نفسه وقوله يحسن للضرورة المراد بها الحاجة لا الواقعة في الشعر فالحاجة كالاختصار وكاستقامة الوزن (قوله فانه ضعيف جدا) أي لعود الضمير فيه على متأخر لفظا ورتبة (قوله وحسن في نحو الخ) أي في باب الاشتغال

كما في ضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جدا وحسن في نحو ضربوني وضربت

قوله واستغنى بجواب الاولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو أزيدا ظننته قائما بثاني مفعولى ظننت المذكورة عن ثاني مفعولى ظننت المقدرة *(الجملة الرابعة المجاب بها القسم)* ٦٠ نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين ونحو وتالله لاكيدن أصنامكم ومنه لينبذن في الحطمة ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل بتقدير لذلك ولما أشبه القسم ومما يحتمل جواب القسم وان منكم الا واردها وذلك بان تقدر الواو عاطفة على ثم لنحن أعلم فانه وما قبله أجوبة لقوله تعالى فوربك لنحشرنهم والشياطين وهذا مراد ابن عطية من قوله هو قسم والواو تقتضيه أي هو جواب قسم والواو هي المحصلة لذلك لانها عطفت وتوهم أبو حيان عليه مالا يتوهم على صغار الطلبة وهو أن الواو حرف قسم فرد عليه بانه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بان *(تنبيه)* من أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو أم لكم أيمان علينا بالغة الى يوم القيامة ان لكم لما تحكمون واذ أخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله واذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم وذلك لان أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله كثيرون منهم الزجاج ووضحه واذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما التقدير بان لا تعبدوا الا الله وبان لا تسفكوا ثم حذف الجار ثم ارتفع الفعل وجوز الفراء أن يكون الاصل النهي ثم أخرج مخرج الخبر ويؤيده ان بعده وقولوا وأقيموا وآتوا ومما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق وبعده

تعش فان عاهدتني لا تخونني * نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

بجملة النفي

فانه لم يجوز واعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان الفعل لابد له من فاعل (قوله واستغنى الخ) مربوط بأول الكلام وهو قوله وان انجزام الثاني ليس على البدلية بل على تكرير ان والمراد بالجواب هو قوله لا تجزعى على مذهب الكوفيين الذين يرون تقديم الجواب أو المراد الجواب ولو مقدرا بناء على مذهب البصريين من أن لا تجزعى دليل الجواب (قوله واستغنى) أي الشاعر بجواب الاولى أي بجواب أداة الشرط الاولى وهي ان في بيت لا تجزعى الخ ومن في بيت فمن نحن نؤمنه وجواب ان في بيتها لا تجزعى وجواب من في بيتها يبت وهو آمن (قوله كما استغنى الخ) هذا تنظير وان كان في الاول استغنى عما للثاني بما للاول وفي هذا الثاني بالعكس (قوله في نحو أزيدا الخ) أي فالاصل أظننت زيدا ظننته قائما فحذف ثاني مفعولى ظن المقدرة استغناء عنه بثاني مفعولى ظن المذكورة وقد يقال ان قائما ثاني مفعولى الاولى المحذوفة لانها مقصودة بالذات والثانية ذكرت لضرورة التفسير

(الجملة الرابعة المجاب بها القسم)

(قوله نحو والقرآن الحكيم انك الخ) الاولى نحو انك لمن المرسلين من قوله والقرآن الحكيم انك الخ (قوله لينبذن) جواب لقسم مقدر ويدل لذلك اللام والتوكيد بالنون (قوله ومما يحتمل جواب القسم) أي ويحتمل الاستئناف والاولى أن يذكر هذا في التنبيه الآتي لانه معقود لما احتمل كونه جوابا واحتمل عدمه (قوله أجوبة الخ) أي ومن المعلوم أن العطف على الجواب جواب فحينئذ تكون تلك الجملة جوابا فلا محل لها (قوله أي هو جواب قسم) أي فكلام ابن عطية على حذف مضاف فقوله هو قسم أي جواب قسم (قوله المحصلة لذلك) أي لكون الجملة جوابا وقوله لانها عطفت أي تلك الجملة على ما هو جواب (قوله عليه) أي من أجله أي من أجل كلامه الذي قاله وقوله على صغار الطلبة أي من صغار الطلبة أي ان أبا حيان توهم من أجل كلام ابن عطية توهما لا يحصل من صغار الطلبة أو أنه ضمن توهم معنى تقول فعداه بعلى (قوله وهو) أي التوهم وقوله ان الواو الخ أي ان قوله هو قسم يفيد ان الواو واو قسم وحرف الجر والمجرور محذوف والجار باق وهو غير جائز ويلزمه كون القسم محذوفا والحال أن الجواب منفي بان وهو لا يجوز لكن رد الالزام الثاني بانه جائز قال تعالى ولئن زالتا ان أمسكهما فقد حذف القسم مع أن الجواب منفي بان (قوله أم لكم أيمان علينا بالغة الى يوم القيامة) أم بمعنى بل الاضرابية ولكم خبر مقدم وأيمان مبتدأ مؤخر وبالغة صفة لايمان وقوله ان لكم جواب القسم أعني أيمان (قوله لا تعبدون الا الله) هذه الجملة المنفية جواب القسم أعني أخذ الميثاق لانه في معنى حلفناهم (قوله بمعنى الاستحلاف) اي وكأنه قال حلفناهم لا تعبدون الا الله وأخذنا ميثاقهم وحلفناهم على أن لا يسفكوا الخ (قوله ووضحه) اي ويقويه ويدل له لان قوله لتبيننه ظاهر في أنه جواب القسم أعني أخذ الميثاق بدليل اللام والتوكيد بالنون (قوله بان لا تعبدوا الخ) اي فهو منصوب بان مضمرة والجملة في تأويل مفرد معمول لأخذنا وخرج عما نحن فيه (قوله الاصل النهي) اي معمول لحال محذوفة اي قائلين لا تعبدوا الا الله كما هو المعنى ثم عدل الى الخبر فهي جملة خبرية لفظا انشائية معنى فهو مثل قولك تذهب الى فلان يعطيك كذا فالمراد اذهب وعلى هذا فالجملة ليست جوابا للقسم لانه خبر لفظا ومعنى وانما خرجت الى الخبر مبالغة في الحث على الامتثال حتى كأنه تحقق وأخبر عنه (قوله ثم أخرج) اي النهي (قوله تعش الخ) قبله

فقلت له لما تكشر ضاحكا * وقائم سيفي من يدي بمكان

اما جواب لعاهدتنى كما قال أرى محرزا عاهدته ليوافقن * فكان كمن أغريته بخلافه فلا محل لها او حال من الفاعل أو المفعول أو كليهما فمحلها النصب والمعنى شاهد للجوابية وقد يحتج للحالية بقوله أيضا

ألم ترنى عاهدت ربى واننى * لبين رتاج قائما ومقام
على حلفة لا أشتم الدهر مسلما * ولا خارجا من فى زور كلام

وذلك أنه عطف خارجا على محل جملة لا أشتم فكأنه قال حلفت غير شاتم ولا خارجا والذى عليه المحققون ان خارجا مفعول مطلق والاصل ولا يخرج خروجا ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر كما عكس فى قوله تعالى ان أصبح ماؤكم غورا لان المراد انه حلف بين باب الكعبة وبين مقام ابراهيم انه لا يشتم مسلما فى المستقبل ولا يتكلم بزور لا انه حلف فى حال اتصافه بهذين الوصفين على شئ آخر * (مسئلة) * قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبرا فقيل فى تعليله لان نحو لافعلن لا محل له فاذا بنى على مبتدا فقيل زيد ليفعلن صار له موضع وليس بشئ لانه انما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هى جواب القسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا تنفك احداهما عن الاخرى وجملتا القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل من الاعراب كقولك قال زيد أقسم لافعلن وانما المانع عنده اما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا

وبعده

وأنت امرؤ ياذئب والغدر كنتما * أخيين كانا أرضعا بلبان

تعرض له ذئب فى بعض الصحارى (قوله اما جواب لعاهدتنى) اى والمعنى ان عاهدتنى على عدم الخيانة فى الصحبة (قوله ليوافقن) اى فهو جواب القسم اعنى عاهدت والدليل على ذلك اللام والتوكيد بالنون فاذا كان هذا جوابا لعاهدتنى فلتكن جملة النفى فى البيت قبله جوابا لعاهدتنى (قوله او حال من الفاعل) اى عاهدتنى حال كونك غير خائن لى وقوله او المفعول اى والمعنى حال كونى غير مخون لك فى المعاهدة (قوله أو كليهما) الظاهر انه أراد ملاحظته فيهما معنى والا فالحال النحوية انما تكون من واحد (قوله والمعنى شاهد للجوابية) أى شاهد لكون الجملة جوابا وذلك لان المعاهدة انما هى على ترك الخيانة نفسها بدليل البيت الذى ذكره بعد لا أن الحلف فى حال ترك الخيانة على شئ آخر كما هو ظاهره على الحال (قوله شاهد على الجوابية) اى لان المراد كما يأتى فى البيتين بعد فان عاهدتنى على نفس عدم الخيانة لا على شئ آخر فى حال عدم الخيانة وهذا بناء على أن المراد لا تخوننى فى الصحبة فان كان المراد لا تخوننى فى المعاهدة فالمعنى على الحال (قوله وقد يحتج للحالية بقوله) اى بقول الفرزدق أيضا فايضا راجع لقوله أى ان البيتين للفرزدق لما تاب عن الهجو (قوله بقوله أيضا) أيضا راجع لقوله اى أن هذين البيتين للفرزدق أيضا لما تاب عن الهجو وحبس نفسه على القرآن قال الدمامينى كيف يقال وقوع لفظ حالا فى تركيب يدل على وقوع آخر حالا فى تركيب آخر والجواب أن القصد مطلق وقوع الحال بعد المعاهدة كما استدل بالبيت الاول على اجرائه مجرى القسم فان الشئ يحمل على نظيره (قوله لبين) خبر ان أى واننى لكائن بين رتاج الكعبة ومقام الخليل وقوله قائما حال من الضمير فى الخبر المذكور وقوله على حلفة متعلق بعاهدت ربى (قوله رتاج) هو الباب العظيم اى باب الكعبة وقوله ومقام اى مقام ابراهيم الخليل (قوله لا أشتم الخ) هذه الجملة تحتمل أن تكون جوابا القسم وتحتمل الحال لكن لما عطف عليه ولا خارجا بالنصب عين ذلك كونه حالا فان قلت كيف تعين الحالية فى هذا البيت يدل على أرجحية الحال فى البيت السابق مع أنهما تركيبان متغايران وجوابه أنهما اشتركا فى أن كلا مضارع منفى بلا ودل دليل على الحال فى هذا البيت فليكن كذلك فيما سبق لان الشئ يحمل على نظيره (قوله والذى عليه المحققون) اى واما ما ذكره من توجيه الحالية فهو كلام ظاهرى اى منظور فيه للظاهر اى حيث نظر لخارجا الذى هو وصف منصوب فلما عطف دل على أن ما قبله منصوب (قوله ولا يخرج خروجا) اى وجملة ولا يخرج خروجا لا محل لها من الاعراب لعطفها على لا أشتم الذى هو جواب القسم فهو لا احتجاج فيه للحالية (قوله ان أصبح ماؤكم غورا) اى فالاصل غائرا فحذف الوصف وأناب المصدر منابه * (مسئلة) * (قوله فقيل فى تعليله) اى فقال بعضهم فى تعليل منع ثعلب (قوله لان نحو الخ) هذا المعلل فهم أن قوله لا تقع جملة القسم اى جملة جواب القسم وسيأتى أن الشارح يرد عليه بان المراد بقوله جملة القسم الجملة القسمية وهى القسم والجواب لا الجواب فقط (قوله فاذا بنى) اى اذا جعل ذلك الجواب على مبتدا (قوله صار له موضع) اى وهو ليس له موضع فحينئذ يصير له محل ولا محل له وهو تناقض هذا مراده (قوله لا جملة هى جواب القسم) اى حتى يتم التعليل المذكور (قوله ومراده) اى مراد ثعلب بقوله لا تقع جملة القسم خبرا وكان الاولى أن يعبر بالفاء (قوله اذ لا تنفك الخ) علة لكون المراد المجموع اى خلافا لهذا المعلل فان كلامه يقتضى انفكاكهما (قوله يمكن أن يكون لهما محل) اى وحينئذ اذا وقعا خبرا فلا يحصل تناقض (قوله قال زيد) مقوله المجموع وأما جملة القسم وحدها فهى ابتدائية فى غير هذا المثال وهنا يخرج الخلاف فى جزء المقول (قوله اما كون جملة القسم لا ضمير فيها) اى الجملة الاولى وأما جملة الجواب فان فيها ضميرا كما فى زيد والله لاضربنه فان قلت ان الضمير فى الجملة الاخيرة وهذا يكفى فى الربط ألا ترى أن جملة الشرط الاولى لا ضمير فيها والثانية فيها ضمير وصح الاخبار بها نظرا لذلك الضمير وأجاب عن هذا المصنف بقوله لان الجملتين الخ فهو

لان الجملتين ههنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة لشئ من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة وام
كون الجملة أعنى جملة القسم انشائية ٦٢ والجملة الواقعة خبرا لابد من احتمالها للصدق والكذب ولهذا منع قوم من الكوفيين

منهم ابن الانباري ان يقال زيدا اضربه وزيد هل جاءك وبعد فعندي ان كلا من التعليلين مافي اما الاول فلان الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجملة وان لم يكن بينهما عمل وزعم ابن عصفور ان السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها وذلك قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم قال فما موصولة لا زائدة والا لزم دخول اللام على اللام اه وليس بشئ لان امتناع دخول اللام على اللام انما هو لأمر لفظي وهو ثقل التكرار والفاصل يزيله ولو كان زائدا ولهذا اكتفى بالالف فاصلة بين النونات في اذهبنان وبين الهمزتين في آ أنذرتهم وان كانت زائدة وكان الجيد ان يستدل بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فان قيل يحتمل من الموصوفة أي لفريقا ليبطئن قلنا وكذا ما في الآية اي لقوم ليوفينهم ثم انه لا يقع صفة الا ما يقع صلة فالاستدلال ثابت وان قدرت صفة (فان قيل) فما وجهه والجملة الاولى انشائية (قلت) جاز لانها غير مقصودة وانما المقصود جملة الجواب وهي خبر به ولم يؤت بجملة القسم الا لمجرد التوكيد لا للتأسيس واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء (قوله
لا خبر المبتدأ للاتفاق على ان أصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الكلام وعلى جواز أين زيد وكيف عمرو وزعم ابن مالك أن السماع

تعليل لمحذوف حاصله وانما لم يصح الاخبار بها نظرا للضمير الموجود في الجملة الثانية كالجملة الشرطية لان الجملتين الخ وحاصله أنه فرق بين الجملتين هنا وبين جملتي الشرط (قوله لان الجملتين الخ) جواب عما يقال جملة القسم وان لم تكن محتوية على عائد المبتدا فجواب القسم محتو عليه فهلا اكتفى به كما اكتفى بعائد جملة الجواب في زيد ان جاء عمرو اكرمه (قوله لان الجملة الثانية) اعنى جملة جواب القسم ليست الخ اى بخلاف جملة جواب الشرط فانها معمولة للاداة (قوله ولهذا) اى لعدم احتوائها على الضمير منع بعضهم وقوعها اى وقوع جملة القسم (قوله ولهذا منع الخ) اى لاجل كون الجملة الواقعة خبرا لابد من احتمالها للصدق والكذب منع الخ (قوله وبعد الخ) أى وأقول بعد ما تقدم تنبه فعندي الخ (قوله مافي) اى باطل اى وحيث بطل كل من التعليلين بطل المعلل وثبت صحة وقوع الجملة القسمية خبرا عن المبتدا كما قال العلامة الرضي (قوله أما الاول) أى أما وجه بطلان التعليل الاول (قوله كالجملة) أى بدليل قولهم ان جملة القسم انما ذكرت توكيدا لجملة الجواب ومن المعلوم ان المؤكد والمؤكد كالشئ الواحد (قوله وزعم الخ) هذا معارضة لقوله ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة (قوله فما موصولة) أى والاصل وان كلا والله للذي ليوفينهم (قوله والا لزم الخ) أى لان الحرف الزائد في نية الطرح (قوله وليس بشئ) أى وليس ما زعمه ابن عصفور بشئ لجواز أن تكون ما في الآية زائدة وجملة ليوفينهم خبران وامتناع الخ (قوله والفاصل) أى كما الزائدة يزيله (قوله في اذهبنان) أى على أن الفاصل هنا حرف واحد والامثال ثلاثة وما في الآية بثلاث والفاصل حرفان (قوله في آ أنذرتهم) أى فالجمع بينهما في قولك أأنذرتهم فيه ثقل والالف الفاصلة بينهما مزيلة لذلك وان كانت زائدة (قوله أن يستدل) أى ابن عصفور على جواز وقوع الجملة القسمية صلة (قوله لمن ليبطئن) اللام للابتداء ومن موصولة في محل نصب اسم ان وجملة ليبطئن قسمية صلة لمن ومن لا تحتمل الزيادة وحينئذ فالدليل لم يطرقه الاحتمال حتى يسقط به الاستدلال بخلاف ما في الآية التي استدل بها ابن عصفور فانه يطرقها احتمال الزيادة (قوله يحتمل من الموصوفة) أى فتساوى الدليلان لان ذاك احتمل الزيادة وهذا احتمل الموصوفية وكل منهما خلاف المدعى (قوله قلنا وكذا ما الخ) حاصله ان ما تحتمل الزيادة والوصفية ومن تحتمل الوصفية فقط وما يحتمل شيأ واحدا أجود مما يحتمل شيئين هذا على ان احتمال الوصفية مضر ولنا أن نقول هو لا يضر واليه أشار بقوله ثم انه الخ (قوله فما وجهه) أى ما وجه كون الجملة القسمية تقع صلة وصفة والصلة والصفة اشترطوا فيهما أن يكون لهما خارج تطابقه أو لا تطابقه لانه أتى بهما للتعيين فلا بد أن يكون معناهما معهودا بدون النطق بهما والجملة الاولى أعنى جملة القسم انشائية ليس لها خارج (قوله والجملة الاولى) أى والحال ان الجملة الاولى وهي جملة القسم انشائية أى والصلة والصفة اتى بهما للتعيين فلا بد ان يكون معناهما معهودا بدون النطق بهما (قوله لانها) أى الجملة الاولى غير مقصودة أى لانها لتأكيد الجواب الذي هو مقصود بالافادة (قوله الا لمجرد التوكيد) أى فقولك جاء الذي والله قام أخوه مثل قولك جاء الذي قام أخوه وانما زادته الاولى التأكيد فقط (قوله وأما الثاني) أى وأما بطلان التعليل الثاني (قوله للاتفاق على ان أصله) أى خبر المبتدا الافراد أى حقه ذلك لانه منسوب للمبتدا والاصل في المنسوب أن يكون شيأ واحدا ويحتمل أن المراد بالاصل الغالب (قوله على أن أصله الافراد) أى ولا يقال في المفرد انه يحتمل الصدق والكذب أى وحينئذ فما كان فرع ما لا يوصف بذلك لا يشترط فيه ذلك والذي هو فرعه الجملة (قوله أين زيد وكيف عمرو) فاين وكيف خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهذا تأسيس والا فأداة الاستفهام مفرد لا يوصف بانشاء نعم الكلام انشائي

ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم فى الصالحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوأنهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم وقوله * جشأت فقلت اللذ خشيت لياتين انتهى وعندى لما استدل به تاويل لطيف وهو ان المبتدا فى ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فاذا اقدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا المشبه لجواب الشرط محذوفا للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ونظيره فى الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة نحو وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن التقدير والله ليمسن لئن لم ينتهوا ليمسن * (تنبيه) * وقع لمكى وأبى البقاء وهم فى جملة الجواب فاعرباها اعرابا يقتضى أن لها موضعا فاما مكى فقال فى قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة ليجمعنكم ان ليجمعنكم بدل من الرحمة وقد سبقه الى هذا الاعراب غيره ولكنه زعم أن اللام بمعنى أن المصدرية وأن من ذلك ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه أى ان يسجنوه ولم يثبت مجىء اللام مصدرية وخلط مكى فأجاز البدلية مع قوله ان اللام لام جواب القسم والصواب أنها لام الجواب وأنها منقطعة عما قبلها ان قدر قسم أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم ان أجرى بدا مجرى أقسم كما أجرى علم فى قوله

ولقد علمت لتاتين منيتى وأما أبو البقاء فانه قال فى لما آتيتكم من كتاب وحكمة الآية من فتح اللام فى ما وجهان أحدهما انها موصولة مبتدأ والخبر اما من كتاب أى للذى آتيتكموه من الكتاب أو لتؤمنن به واللام جواب القسم لان أخذ الميثاق قسم وجاءكم عطف على آتيتكم والاصل ثم جاءكم به فحذف عائدا أو الاصل مصدق له ثم ناب الظاهر عن المضمر أو العائد ضمير استقر الذى تعلقت به مع

(قوله ورد بما منعه ثعلب) أى من مجىء الجملة القسمية خبرا للمبتدا (قوله خشيت) بكسر الشين من خشى وتمامه * واذا أتاك فلات حين مناص (قوله ليأتين) خبر من قوله اللذ (قوله لما استدل به) أى ابن مالك على الجواز اى عندى تاويل يخرجه عن الاستدلال فمنع ثعلب مسلم وقد علمت أن الحق الجواز وهذا تاويل بعيد لا يمنع من الاستدلال (قوله أن المبتدا فى ذلك كله الخ) مثلا والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم الخ تقديره ان آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم فاذا قدر القسم قبل الشرط كان المعنى والله ان آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم فلنهدينهم جواب القسم المقدر والمبتدأ المضمن معنى الشرط خبره محذوف وحينئذ فلم تقع الجملة القسمية خبر المبتدا (قوله كان الجواب له) أى لان القاعدة انه اذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق ويحذف جواب المتأخر فكذا يقال فى المبتدا المنزل منزلة الشرط مع القسم (قوله المجرد) صفة للشرط (قوله لئن لم ينتهوا) الصواب ان لم ينتهوا لان أداة الشرط مجردة من اللام الا أن يقال انه قدر اللام هنا مع أداة الشرط ليكون من الشرط المقرون بلام التوطئة التى تدل على القسم المحذوف قطعا والا فلا معنى لها (قوله وهم) بفتح الهاء أى غلط وأما بسكونها فهو توجه القوة الواهمة الى شىء وليس مرادا هنا (قوله فى جملة الجواب) أى جواب القسم (قوله بدل من الرحمة) أى التى هى مفعول كتب فمقتضاه ان جملة ليجمعنكم لها محل مع انها جواب لقسم مقدر فلا محل لها (قوله ولكنه) أى ذلك الغير (قوله بمعنى أن المصدرية) أى فالمعنى كتب ربكم على نفسه جمعكم فالبدلية حينئذ ظاهرة الا ان هذا الكلام بعيد جدا من حيث ان اللام لم يثبت أنها مصدرية (قوله وأن من ذلك) اى كون اللام بمعنى ان المصدرية وهى وصلتها بدل (قوله اى ان يسجنوه) وهو بدل من ضمير بدا العائد على البداء (قوله ولم يثبت الخ) أى وان كان المعنى على كونها مصدرية ظاهرا وهذا رد على غير مكى (قوله وخلط مكى الخ) أى لانه يلزم على كلامه التناقض السابق أى كون الجملة لها محل ولا محل لها (قوله وأنها منقطعة عما قبلها) أى وهو الرحمة فى الآية الاولى والضمير فى بدا فى الآية الثانية اذ ليست الرحمة خصوص الجمع (قوله ان قدر قسم) أى قبلها بحيث تكون اللام موطئة للقسم والاصل ثم بدا لهم والله ليسجننه وكتب ربكم على نفسه الرحمة والله ليجمعنكم الخ (قوله أو متصلة الخ) هذا خاص بقوله ثم بدا لهم لانه انما يتأتى فيها (قوله ان أجرى الخ) أى لانه من أفعال القلوب وهى لتحققها تجاب بما يجاب به القسم كما سبق (قوله لما آتيتكم الخ) حاصل معنى الآية ان الله أخذ ميثاق النبيين وقال لهم ان آتيتكم الكتاب والحكمة أى التوراة والانجيل وغيرهما من الكتب ثم جاءكم رسول فى آخر الزمان بكتاب مصدق لتلك الكتب أتؤمنون به وتنصرونه قالوا نعم قال اشهدوا بذلك وأنا معكم من الشاهدين ولكن تخريج الآية على القواعد النحوية على هذا المعنى فيه أوجه منها ما ذكره أبو البقاء هنا (قوله أنها موصولة الخ) حاصل هذا الاعراب ان ما موصولة مبتدأ واللام لام الابتداء وآتيتكم صلة والعائد محذوف أى آتيتكموه وقوله ثم جاءكم عطف على آتيتكم فهو من تمام الصلة لعطفه على الصلة والعائد محذوف أى ثم جاءكم به وقوله لتؤمنن خبر أو أن الخبر من كتاب وسيأتى للمصنف ان جعل الخبر من كتاب يلزم عليه الاخبار قبل تمام الصلة وكأن لتؤمنن خبر هو جواب القسم أعنى قوله أخذ الله ميثاق الخ (قوله من الكتاب) أى كائن من الكتاب (قوله عطف على آتيتكم) أى وحينئذ فجملة ثم جاءكم رسول صلة لان المعطوف على الصلة صلة (قوله ثم جاءكم به) أى بنظيره من عندنا (قوله او الاصل مصدق له) أى لما آتيتكم من الكتاب والحكمة (قوله ثم ناب الظاهر) أعنى قوله ما معكم مقام الضمير أعنى الهاء فى له (قوله أو العائد ضمير استقر) أى والتقدير للذى استقر معكم فضمير استقر هو العائد

والثانى انهاشرطية واللام موطئة وموضع مانصب بآتيت والمفعول الثانى ضمير المخاطبين ومن كتاب مثل من آية فى ماننسخ من آية انتهى ملخصا
وفيه أمور * أحدها ان اجازته كون من كتاب خبرا فيه الاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة لان ثم جاءكم عطف على الصلة * الثانى أن تجويزه
كون لتؤمنن خبرا مع تقديره اياه جوابا لاخذ الميثاق يقتضى أن له موضعا وانه لاموضع له وانما كان حقه أن يقدره جوابا بالقسم محذوف
ويقدر الجملتين خبرا وقد يقال انما أراد بقوله اللام جواب القسم لان أخذ الميثاق قسم أن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة ومجموع الجملتين الخبر وانما سمى لتؤمنن خبرا لانه الدال على المقصود بالاصالة لا أنه وحده هو الخبر بالحقيقة وأنه لاقسم مقدر بل أخذ الله ميثاق النبيين هو جملة القسم وقد يقال لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكر للاتفاق على أن وجود المضارع مفتتحا بلام مفتوحة مختتما بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم وان لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه والثالث ان تجويزه كون العائد ضمير استقر يقتضى عود ضمير مفرد الى شيئين معا فانه عائد الى الموصول * والرابع انه جوز حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور (فان قيل) اكتفى بكلمة به الثانية فيكون كقوله
ولو أن ما عالجت لين فؤادها فقسا استلين به للان الجندل
قلنا قد جوز على هذا الوجه عود به المذكورة الى الرسول لا الى ما والخامس أنه سمى ضمير آتيتكم مفعولا ثانيا وانما هو مفعول أول * (مسئلة) * زعم الاخفش فى قوله اذا قال قدنى قال بالله حلفة * لتغنى عنى ذا انائك أجمعا ان لتغنى جواب القسم وكذا قال فى ولتصغى اليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة لان قبله وكذلك جعلنا لكل نبى عدوا الآية وليس فيه ما يكون ولتصغى معطوفا عليه والصواب خلاف قوله لان الجواب لا يكون الا جملة ولام كى وما بعدها فى تأويل المفرد وأما ما استدل به فتعلق اللام فيه محذوف أى تشربن لتغنى عنى وفعلنا ذلك لتصغى * (الجملة الخامسة) * الواقعة جوابا لشرط غير جازم

وسيأتى أن ضمير استقر عائد على ما الثانية فلا ربط الاولى (قوله والثانى انهاشرطية) أى والمعنى واذ أخذ الله ميثاق النبيين والله أى شئ آتيتكم من كتاب الخ (قوله مثل من آية) أى فى كونها بيانية (قوله عطف على الصلة) أى والمعطوف على الصلة صلة وأجيب بان ثم جاءكم كمال للصلة لكونه تابعا ويغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع أى ان الممنوع الاخبار قبل تمام الصلة الاصلية نحو جاء الذى قام هو والفاضل أبوه على أن المعنى الذى قام أبوه هو والفاضل لا قبل تمام الصلة من حيث ان التكميل لها بالمعطوف (قوله الثانى) هذا الاعتراض هو المقصود من التنبيه (قوله ان له موضعا) أى من حيث جعله خبرا وقوله وأنه لا موضع له أى من حيث انه جواب للقسم وهذا تناقض (قوله ويقدر الجملتين) أى جملة القسم وجوابه (قوله خبرا) وعلى هذا فضمير به راجع لما آتيتكم لا للرسول لئلا تخلو جملة الخبر عن عائد (قوله أن أخذ الميثاق) هذا معمول لقوله أراد (قوله ومجموع الجملتين الخبر) أى والمجموع له محل (قوله وانما سمى لتؤمنن خبرا) اى مع انها جزء الخبر لما علمت أن الخبر مجموع جملة القسم وجوابه لا جوابه فقط (قوله وانه لاقسم مقدر بل أخذ الله الخ) هذا الكلام كله حتى الاضراب فى حيز النفى أى ليس هذا مراده حتى يرد الاعتراض (قوله لم يحصر الدليل) أى لان الاقتصار فى مقام البيان يفيد الحصر (قوله لم يحصر الدليل الخ) الاولى لم يقتصر على الدليل الذى ذكره والمراد بالدليل الذى ذكره هو قوله لان أخذ الميثاق قسم أى لو أراد هذا لم يقتصر على الدليل الذى ذكره مع أن هنالك دليل قاطع دال على القسم وهو اللام والتوكيد بالنون بخلاف ما ذكره فانه دليل ظنى (قوله الى شيئين) أى الى موصولين وهو ما فى قوله لما آتيتكم وما فى قوله لما معكم وقوله فانه عائد أى مع أنه عائد الى الموصول الثانى فقط وهو لما معكم (قوله جوز حذف العائد المجرور) الاولى أن يجعل هذا الاعتراض ثانيا لانه المذكور فى كلامه قبل الثالث (قوله ولو أن) لو شرطية وأن توكيدية وما اسم موصول اسم أن وعالجت صلة الموصول والعائد محذوف أى ما عالجت به وحذف لدلالة به الآتية عليه وقوله لين معمول عالجت وفؤادها مضاف اليه وقوله استلين خبر ان وقوله للان جواب لو والجندل فاعل لان أى لو أن الذى عالجت به لين فؤادها استلين به الجندل للان الجندل (قوله ولو أن الخ) بنقل حركة الهمزة للواو الساكنة قبلها والبيت من الكامل (قوله قد جوز على هذا الوجه) أى الاول وهو جعل ما موصولة والدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال ويمكن رد هذا بان هذا تجويز بعيد لان حذف به لدلالة الثانى قرينة (قوله لا الى ما) أى بخلاف الضمير فى به فى البيت فهو عائد على ما وليست الآية كالبيت فى حذف به الاولى لدلالة الثانية (قوله وانما هو مفعول أول) أى لان الفاعل فى المعنى الاخذ ولعله أراد الثانى عد الارتبة (قوله وانما هو مفعول أول) أى وما الشرطية مفعول ثان * (مسئلة) * (قوله اذا قال) أى الضيف وقوله قدنى أى يكفينى ما شربت من اللبن وقوله قال أى رب المنزل بالله لابد أن تشرب ما فى الاناء جميعا هذا معناه وقد سبق هذا المصنف ولكن بلفظ اذا قلت قدنى قال الخ فعلى كل حال قال الثانى ضميره راجع للمضيف (قوله وليس فيه ما يكون الخ) أى وحينئذ فالواو للقسم جارة المقسم به محذوف ولتصغى جواب لذلك القسم (قوله وليس فيه ما يكون الخ) قال الدمامينى يمكن انه عطف على غرورا باعتبار المعنى أى ليغروا ولتصغى الخ (قوله وأما ما استدل به) أى من انه ليس فى الكلام السابق ما يصلح لكون ولتصغى عطفا عليه فلا ينتج مدعاه

مطلقا أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فالاول جواب لولا ولو ولما وكيف والثاني نحو ان تقم أقم وان قمت قمت أما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل وأما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها

(الجملة السادسة) الواقعة صلة لاسم او حرف فالاول نحو جاء الذي قام أبوه فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها و بلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا ان الموصول وصلته في موضع كذا محتجا بانهما ككلمة واحدة والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو ليقم أيهم في الدار ولالزمن أيهم عندك وامرر بايهم هو أفضل وفي التنزيل ربنا أرنا اللذين أضلانا وقرئ أيهم أشد بالنصب وروى فسلم على أيهم أفضل بالخفض وقال الطائي فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا * وقال العقيلي نحن اللذون صبحوا الصباحا وقال الهذلي هم اللذون فكوا الغل عني والثاني نحو أعجبني أن قمت اوما قمت اذا قلنا بحرفية ما المصدرية وفي هذا النوع يقال الموصول وصلته في موضع كذا لان الموصول حرف فلا اعراب له لا لفظا ولا محلا واما قول ابي البقاء في بما كانوا يكذبون ان ما مصدرية وصلتها يكذبون وحكمه مع ذلك بان يكذبون في موضع نصب خبرا لكان فظاهره متناقض ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما ويكذبون لا منها ومن كان بناء على قول ابي العباس وابي بكر وابي علي وابي الفتح وآخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها *(الجملة السابعة)* التابعة لما لا محل له

لان متعلق الخ (قوله مطلقا) أي اقترن بالفاء أولا (قوله ولم تقترن الخ) أما لو اقترنت بالفاء أو باذا لكان محلها جزم نحو ان جاءني فانا أكرمه أو فاذا زيد يكرمه والحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا كان الشرط جازما أو غير جازم كان ذلك الجواب غير مقترن باذا أو الفاء أو كان مقترنا باحدهما وذلك لان كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها كما يأتي توضيحه في الجملة الخامسة مما له محل (قوله اما الاول) أي اما المثال الاول وهو ان يقم أقم أي أما وجه كون جملة الجواب فيه لا محل لها (قوله وأما الثاني) أي وأما المثال الثاني وهو ان قمت قمت أي واما كون جملة الجواب فيه لا محل لها (قوله لا الجملة باسرها) لا مانع من هذا خصوصا والاعراب فرع في الفعل ويكون العطف في نحو ان قام زيد قمت ويقم بكر على محل الجملة فتأمله

(الجملة السادسة الواقعة صلة)

(قوله الواقعة صلة) ظاهره ولو لأل نحو * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ونحو * من القوم الرسول الله منهم * فالمحل لأل وقال الدماميني ينبغي ان لها محلا لوقوعها موضع المفرد وقال الشمني الظاهر انه لا محل لها لان المفرد ليس في مكانه الاصلي اذ أصل الصلة أن تكون جملة واعراب الصفة عارية عن أل لكونها على صورة الحرف فلا يظهر فيها اعراب فظهر على ما بعدها من الوصف (قوله ما قدمت لك) أي من أن الصلة لا محل لها والموصول له محل وامامجموعهما لا يقال ان له محل أو ليس له محل (قوله وقال الطائي) أي قال الشاعر الكائن من بني طيء والمراد به هنا منظور بن سحيم الفقعسي شاعر اسلامي وقبل البيت

ولست بهاج في القرى أهل منزل * على زادهم أبكي وأبكي البواكيا

فاما كرام موسرون أتيتهم * فحسبي الخ وبعده

واما كرام معسرون عذرتهم * واما اللئام فادخرت حيائيا

وعرضي أبقى ما ادخرت ذخيرة * و بطني أطويه كطي ردائيا

يتمدح بالقناعة والكف عن أعراض الناس (قوله وقال العقيلي) أي الشاعر الكائن من عقيل والمراد به هنا أبو حرب الاعلم وقبله نحن قتلنا الملك الجحاجحا * دهرا فجعنا به أنواحا لا كذب اليوم ولا مزاحا * نحن اللذون الخ واعلم انه على هذه اللغة يكتب اللذون بلامين وأما على لغة من يلزمه الياء فيكتب بلام واحدة والسر فيه ان أل معرفة أو على صورتها ان قلنا انه معرفة بالصلة والمعرفة لا تدخل على الحرف ولا على شبهه من المبنيات فحذفت منه خطا بخلاف المعرب (قوله اذا قلنا الخ) أي وانما يكون المثال الثاني من القسم الثاني اذا قلنا الخ أي واما اذا قلنا باسميتها كان المثال الثاني من القسم الاول (قوله وفي هذا النوع) أي صلة الموصول الحرفي فالموصول الحرفي لا محل له وكذا صلته وامامجموعهما فله محل وهو المصدر المنسبك منهما (قوله في موضع كذا) أي ولا يقال الموصول في موضع كذا لان الخ (قوله واما قول ابي البقاء) وارد على ما قدمه من ان صلة الموصول وحدها لا محل لها ولو كان الموصول حرفا وحاصل الايراد ان أبا البقاء جعل صلة الحرفي لها محل (قوله وحكمه الخ) عطف على قول أي وحكم أبي البقاء مع ذلك أي مع قوله ان ما موصول حرفي صلتها يكذبون (قوله فظاهره متناقض) أي لان مقتضى كون يكذبون صلة انه لا محل لها فينافي انها في محل نصب خبر لكان (قوله ولعل مراده) أي بقوله صلتها يكذبون (قوله ولعل مراده الخ) أي أن الصلة مجموع كانوا يكذبون فاطلق على يكذبون الذي هو جزء الصلة صلة من حيث ان سبك المصدر من ذلك الجزء ففي عبارة أبي البقاء مجاز (قوله من ما ويكذبون) أي وان كانت الصلة في الحقيقة جملة كان لكنه اقتصر على محل الفائدة (قوله لا مصدر لها) أما على القول بان لها مصدرا فالمصدر منسبك منها (قوله التابعة لما لا محل له) أي الواقعة بعد ما لا محل له اعترضه الدماميني بانه كيف تعقل التبعية لما لا اعراب له مع

نحو قام زيد ولم يقم عمرو واذا قدرت الواو عاطفة ٦٦ لا واو الحال * (الجمل التى لها محل من الاعراب) * وهى ايضا سبع * (الجملة الأولى الواقعة

خبرا) * وموضعها رفع فى بابى المبتدا وان ونصب فى بابى كان وكاد واختلف فى نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التى بعد المبتدا رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا وقد مر ابطاله * (الجملة الثانية الواقعة حالا) * وموضعها نصب نحو ولا تمنن تستكثر ونحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى قالوا انؤمن لك واتبعك الارذلون ومنه ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه وهم يلعبون فجملة استمعوه حال من مفعول يأتيهم او من فاعله وقرئ محدثا لان الذكر مختص بصفته مع انه قد سبق بالنفى فالحالان على الاول وهو ان يكون استمعوه حالا من مفعول يأتيهم مثلهما فى قولك مالقى الزيدين عمرو مصعدا الا منحدرين وعلى الثانى وهو ان يكون جملة استمعوه حالا من فاعل يأتيهم مثلهما فى قولك مالقى الزيدين عمرو راكبا الا ضاحكا واما وهم يلعبون فحال من فاعل استمعوه فالحالان متداخلتان ولاهية حال من فاعل يلعبون وهذا من التداخل ايضا او من فاعل استمعوه فيكون من التعدد لا من التداخل ومن مثل الحالية أيضا قوله عليه الصلاة والسلام أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو اد
من أقوى الادلة على ان انتصاب قائما فى ضربى زيدا قائما على الحال لا على انه خبر لكان محذوفة اذ لا يقترن الخبر بالواو

تعريفهم التابع بالثانى المعرب باعراب سابقه من جهة واحدة فان أريد التابع اللغوى قلنا هذا مع كونه خروجا عن التكلم باصطلاح الفن لا يظهر فى قولهم الجملة الثانية فى جاء زيد وذهب عمرو لا محل لها من الاعراب لكونها معطوفة على ما لا محل له من الاعراب فاستعملوا العطف الذى هو خاص بالتابع الاصطلاحى ولك ان تجيب بانه ليس المراد بالاعراب فى التعريف ما قابل البناء بل التطبيق على القواعد العربية فيشمل جهات ثبوت الاعراب ونفيه (قوله اذا قدرت الواو عاطفة) أى ان الجملة الثانية لا محل لها اذا قدرت الواو عاطفة لانها عطفت الثانية على الاولى والاولى لا محل لها لانها ابتدائية فتكون الثانية كذلك (قوله لا واو الحال) أى والا كان محل الثانية نصبا

* (الجمل التى لها محل من الاعراب) *

وهى التى يحل محلها المفرد بخلاف التى لا محل لها فانه لا يحل المفرد محلها (قوله الواقعة خبرا) أى عن مبتدا فى الحال أو بحسب الاصل (قوله وموضعها رفع) أى موضع ذى رفع (قوله واختلف فى نحو زيد اضربه) أى الجملة الانشائية الواقعة بعد المبتدا واعلم أن الجملة الصغرى انشائية قطعا والكبرى خبرية لان مدلولها لا يتوقف على النطق بها من حيث هى كبرى (قوله رفع) أى محل ذى رفع أو محل اسم مرفوع على الخبرية أى على أنها خبر (قوله وهو الصحيح) أى بناء على تجويز الاخبار بالجملة الانشائية (قوله وقيل نصب بقول مضمر الخ) بحث فيه الدمامينى بانه لا يلزم من تقدير القول النصب لجواز أن يقدر زيد مقول فيه اضربه فيكون فى محل رفع على انه نائب الفاعل ولك أن تجيب بان المصنف لاحظ ان تقدير فعل المتكلم هو الدال على المراد من أنه الطالب أى أقول فيه اضربه ولبعض المتأخرين أنه اذا وقع الانشاء خبرا فلا يكون الا مع التأويل بخبر فنحو زيد اضربه معناه زيد مطلوب ضربه (قوله وقد مر ابطاله) أى لان الخبر المحتمل للصدق والكذب انما هو المقابل للانشاء لا خبر المبتدا على ما مر (قوله تستكثر) حال من فاعل تمنن أى لا تمنن فى حال كونك مستكثرا لما تعطيه (قوله وأنتم سكارى) حال من الواو (قوله من ذكر) فاعل ومن زائدة والضمير فى يأتى مفعول مقدم (قوله وقرئ محدثا) أى بالنصب على الحال وقوله لان الذكر الخ جواب عما يقال ان صاحب الحال نكرة والحال صاحبها معرفة واجاب بانه وجد مسوغ أى وانما صح مجىء الحال من النكرة لوجود مسوغين (قوله فالحالان) أعنى محدثا واستمعوه (قوله مالقى الزيدين عمرو) أى فالزيدين مفعول مقدم وعمرو فاعل مؤخر ومصعدا حال من عمرو وقوله الا منحدرين حال من الزيدين فهو مثل الآية فى كون الحال الاولى أعنى محدثا حال من الفاعل المتأخر أعنى الذكر واستمعوه حال من المفعول المتقدم (قوله وعلى الثانى) أى والحالان على الثانى (قوله مثلهما الخ) أى فى كون الحالين مترادفين على شئ واحد وهو الفاعل أعنى الذكر (قوله فالحالان) أى استمعوه وهم يلعبون وقوله متداخلتان أى لدخول صاحب الثانية فى الاولى (قوله متداخلتان) الحال المتداخلة هى الداخل صاحبها فى حال أخرى بان يكون ضميرا وأما الحال المترادفة فهى الحال الواقعة هى وغيرها من شئ واحد ويقال لها حال متعددة (قوله فيكون) اى لاهية مع يلعبون وقوله من التعدد اى لتعدد الحال من شئ واحد (قوله لا من التداخل) اى اذا نظر لها وللحال التى قبلها أعنى قوله وهم يلعبون وأما اذا نظر لها مع قوله استمعوه فهى متداخلة (قوله أقرب الخ) أى أشد أكوانه أى أحواله قربا من ربه حاصل وهو ساجد (قوله وهو من الخ) اى ان الحديث من أقوى الخ وبيان ذلك ان أقرب أفعل تفضيل وهو بعض ما يضاف اليه وقوله ما يكون أى أكوان فقد أضيف أقرب للمصدر فيكون مصدرا بمنزلة ضربى وقوله وهو ساجد بمنزلة قائما (قوله لا على أنه خبر لكان محذوفة) أى كما يقوله الكوفى والاصل اذا كان او اذ كان (قوله اذ لا يقترن الخبر بالواو) حاصله انك لو أتيت بدل قائما فى المثال بجملة القلث وهو قائم فتيانك بالواو فى الجملة يدل على انه حال

وقولك ماتكلم فلان الاقال خيرا كما تقول ماتكلم الا قائلا خيرا وهو استثناء مفرغ من أحوال عامة محذوف فمنه قول الفرزدق
بأيدى رجال لم يشيموا سيوفهم
ولم تكثر القتلى بها حين سلت
لان تقدير العطف مفسد المعنى وقول كعب رضى الله عنه صاف بأبطح أضحى وهو مشمول * وأضحى تامة

(الجملة الثالثة الواقعة مفعولا) ومحلها النصب ان لم تنب عن فاعل وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو ثم يقال هذا الذى كنتم به تكذبون لما قدمنا من ان الجملة التى يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة قيل وتقع أيضا فى الجملة المقرونة بمعلق نحو علم أقام زيد وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلا وحملوا عليه وتبين لكم كيف فعلنا بهم أولم يهد لهم كم أهلكنا ثم بدا لهم من بعد ماراوا الآيات ليسجننه والصواب خلاف ذلك وعلى قول هؤلاء فيزاد فى الجمل التى لها محل الجملة الواقعة فاعلا (فان قلت) وينبغى زيادتها على ماقدمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبى المعلق بالاستفهام فقط نحو ظهر لى أقام زيد (قلت) انما أجزت ذلك على أن المسند اليه مضاف محذوف لا الجملة وتقع الجملة مفعولا فى ثلاثة أبواب أحدها باب الحكاية بالقول أو مرادفه فالاول نحو قال انى عبد الله وهل هى مفعول به أو مفعول مطلق نوعى كالقرفصاء فى قعد القرفصاء اذهى دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال والذى غر الاكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم فى علمت زيدا منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول [illegible]

اذ الخبر لا يقترن بالواو على الحق وفى الدماميني عن الرضى أن الافعال الناقصة يجوز اقتران خبرها بالواو قليلا (قوله وقولك) عطف على قوله قوله عليه الصلاة والسلام (قوله الاقال خيرا) الجملة حال أى ماتكلم الا فى حال كونه قائلا خيرا وقوله من أحوال عامة الاولى من حال عامة لان الاستثناء انما هو من شئ عام لا من أشياء والاصل ماتكلم بكلام فى حال من الاحوال الا حال كونه قائلا خيرا (قوله لم يشيموا) اى لم يغمدوا السيوف بل أخرجوها من غمدها وأظهروها وقوله ولم تكثر الخ هذه الجملة حالية أى أنهم لم يغمدوها فى حال عدم كثرة القتلى بل فى حالة كثرتها وقوله مفسد المعنى أى لان المعنى ان السيوف بأيدى رجال لم يغمدوها ولم تكثر القتلى واذا انتفى الاغماد والكثرة كان ذلك جبنا وهذا بخلاف المقصود الذى هو المدح وقد يجاب عن صحة العطف أى أنه لم تكثر القتلى لعلو همتهم من حيث انهم لا يقتلون الا الشجعان ولا يقتلون رعاع الناس (قوله لان تقدير العطف) أى وانما كانت الجملة هنا حالية لان الخ (قوله صاف الخ) صدره شجت بذى شبم من ماء محنية * صاف الخ وقبله

تجلو عوارض ذى ظلم اذا ابتسمت * كأنه منهل بالراح معلول

الظلم بالفتح الريق وقوله كأنه أى الظلم وقوله منهل بالضم من أنهله سقاه الشراب والمعلول مكرر الشرب أى كأن ذلك الظلم ريق من سقى الراح سقيا معلولا أى مكررا وقوله شجت أى مزجت تلك الراح وقوله شبم بفتح الباء برودة الماء أى مزجت بماء ذى برودة والمحنية منعطف النهر وقوله مشمول أى هذبته ريح الشمال (قوله وأضحى تامة) أى وحينئذ فقوله وهو مشمول حال لا أن أضحى ناقصة والجملة بعدها خبرها لئلا يلزم عليه اقتران خبر أضحى بالواو مع أنه لا يجوز (فان قلت) انه ورد على قلة فلم يجعل هذا منه (وأجيب) بأن الكلام الفصيح يبعد عن مثل هذا فى التخريج

(الجملة الثالثة الواقعة مفعولا)

اعترضه الدماميني بأن كلامنا فى الجملة الباقية على جمليتها والتى أريد لفظها فى قوة المفرد ورده الشمنى بان الكلام فى مطلق الجملة وفيه انه كان يعد الواقعة مبتدأ نحو لاحول ولا قوة الا بالله كنز الخ (قوله ان لم تنب عن فاعل) أى فان نابت عن فاعل كانت فى محل رفع (قوله وهذه النيابة) أى نيابة الجملة عن الفاعل (قوله لما قدمنا الخ) علة لمحذوف أى وانما صح وقوع الجملة مفعولا به ونائبا عن الفاعل مع أن كلا منهما انما يكون اسما مفردا لما قدمنا الخ (قوله قيل وتقع) هذا مرتبط بقوله الواقعة مفعولا (قوله قيل وتقع الخ) هذا مقابل لقوله مختصة بباب القول (قوله علم أقام زيد) فجملة أقام زيد فى محل رفع نائب فاعل (قوله وأجاز هؤلاء) أى أصحاب هذا القول وقوع هذه أى الجملة المقرونة بمعلق فاعلا أى لانها اذا وقعت نائبا عن الفاعل صح وقوعها فاعلا فجملة كيف فعلنا فاعل تبين وجملة كم أهلكنا فاعل يهد وجملة ليسجننه فاعل بدا (قوله والصواب خلاف ذلك) أى وأن الفاعل ضميره مصدر بين وضميره مصدر يهد وضمير مصدر أهلكنا (قوله فتزاد الخ) اى فتكون الجمل حينئذ ثمانية (قوله على أن) أى بناء على ان المسند اليه مضاف محذوف والمعنى ظهر لى جواب هذا الاستفهام وقوله لا الجملة أى وحينئذ فلا تزاد على السبع (قوله قال انى عبد الله) أى قال هذا اللفظ (قوله وهل هى) أى الجملة المحكية بالقول (قوله اذهى دالة الخ) أى لان الاصل قال قولا ثم بين نوع هذا القول بقوله انى عبد الله كما أن القعود محتمل لكونه تربعا أو قرفصاء أو غيرهما فبين نوعه بقوله القرفصاء (قوله الاكثرين) أى فى قولهم انه مفعول به (قوله أن تعلق الخ) أى انهم ظنوا أن هذه الجملة تعلق بها القول بحيث صارت مقولا كما أن العلم اذا تعلق بأمر صار ما تعلق به معلوما (قوله نفس القول) أى لانه يطلق عليها قول (قوله انتهى) اى كلام ابن الحاجب (قوله والصواب الخ) حاصله أن

قول الجمهور واذ يصح أن تخبر عن الجملة بأنها مقولة كما تخبر عن زيد من ضربت زيدا بأنه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح أن تخبر
عنها بأنها مقعودة لانها نفس القعود وأما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة أنه مقول وملفوظ * والثاني نوعان
مامعه حرف التفسير كقوله وترمينني بالطرف ٦٨ أى أنت مذنب * وتقلينني لكن اياك لا اقلى * وقولك كتبت اليه أن افعل اذا لم تقدر باء
الجر والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها وماليس معه حرف التفسير نحو ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يابنى ان الله اصطفى لكم الدين ونحو ونادى نوح ابنه وكان في معزل يابنى اركب معنا وقراءة بعضهم فدعا ربه انى مغلوب بكسر الهمزة وقوله

رجلان من مكة أخبرانا

انا رأينا رجلا عريانا

روى بكسر ان فهذه الجمل في محل نصب اتفاقا ثم قال البصريون النصب بقول مقدر وقال الكوفيون بالفعل المذكور ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابنى من أهلي ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب انى وهن العظم منى وقول أبي البقاء في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ان الجملة الثانية في موضع نصب بيوصى قال لان المعنى يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم انما يصح ذلك على قول الكوفيين وقال الزمخشري ان الجملة الاولى اجمال والثانية تفصيل لها وهذا يقتضى انها عنده مفسرة ولا محل لها وهو الظاهر * (تنبيهات) * (الاول) من الجمل المحكية ماقد يخفى فمن ذلك في المحكية بعد القول فحق علينا قول ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون عذابى ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا بذلك عن أنفسهم كما قال ألم تر أني يوم جو سويقة * بكيت فنادتنى هنيدة ماليا والاصل مالك ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول أم لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون أى تدرسون فيه هذا اللفظ أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام

قول ابن الحاجب هو الذى لا يسلم اذ تمسكه باطلاقهم القول على الجملة تسامح اذ الجملة مقولة وحينئذ فقد ساوى تعلق القول بالجملة تعلق العلم بها فكما يقال لما تعلق العلم به امعلومة يقال لما تعلق القول بها مقولة (قوله وأما تسمية النحويين الكلام) أى الجملة وقوله فكتسميتهم اياه أى في كونه تجوزا (قوله والثانى) أى وهو الحكاية بمرادف القول (قوله اذا لم تقدر الخ) أى والا لم تكن أن مفسرة بل مصدرية (قوله مفسرة للفعل) أى مبينة له من حيث انها تصرفه لمفعول معين بعد ان كان محتملا لامور كثيرة (قوله فلا موضع لها) اعترض بأن هذا مناف لقوله وتقع الجملة مفعولا في ثلاث أبواب أحدها باب الحكاية بالقول أو بمرادفه فان هذا يقتضى أن الجملة المحكية بالقول أو بمرادفه لها محل وأنها مفعول والجواب أن المراد بقوله وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة أبواب معناه انه يوجد ويتحقق وقوعها مفعولا في الابواب الثلاثة لا في كل فرد منها بل فيها على الاجمال ثم فصل بعد ذلك فذكر أن ما حكى بمرادف القول وقرن بحرف التفسير لا محل لها وما حكى بالقول أو بمرادفه ولم يقرن بحرف التفسير لها محل (قوله ووصى بها) أى بالملة وقوله ويعقوب عطف على ابراهيم أى ووصى بها يعقوب بنيه (قوله بكسر الهمزة) أى وأما بفتحها فتكون مصدرية (قوله رجلان) بسكون الجيم لاجل الوزن (قوله روى بالكسر الخ) اما على الفتح فالجار محذوف أى بأنا (قوله فهذه الجمل) أى جملة يابنى الخ في الآيتين الاوليين وجملة انى مغلوب وانا رأينا (قوله ان الجملة الثانية) أى قوله للذكر مثل حظ الخ (قوله على قول الكوفيين) أى وأما على المذهب البصرى فيقدر القول (قوله وهو الظاهر) أى عند المصنف واعترض بأن هذا يجرى في كل جملة وقعت محكية بما فيه معنى القول وتجردت عن حرف التفسير فتكون لا محل لها وحينئذ فلا يكون هناك جملة محكية بمرادف القول لها محل سواء كان معها حرف التفسير أم لا فكان الاولى للمصنف اسقاط هذا القسم الثانى بنوعيه ويمكن أن يجاب بان المصنف وان كان يرى ذلك الا انه ذكر هذا القسم لاجل حكاية كلام غيره من البصريين والكوفيين وغيرهما (قوله ماقد يخفى) أى على الناظر فلا يدرى هل هو محكى أولا وفي الواقع انه محكى (قوله ثم عدل) أى عن الخطاب أى فالذى أوجب خفاء الحكاية العدول (قوله لانهم تكلموا بذلك) أى بقوله انا لذائقون عن أنفسهم أى والشان ان المتكلم اذا حكى عن نفسه انما يذكره بالخطاب مثلا اذا قال زيد اضرب عمرا فيحكى عمرو ذلك ويقول زيد يقول يضربنى فالاصل اضربه (قوله جو سويقة) بالواو اسم مكان وهذا مطلع قصيدة للفرزدق وهى أول قصيدة هجا بها جريرا وبعده

فقلت لها ان البكاء لراحة * به يشتفى من ظن ان لا تلاقيا

قفى ودعينا ياهنيد فاننى * أرى القوم قد ساموا العقيق اليمانيا

(قوله والاصل مالك) أى ثم لما تكلم عن نفسه عدل عن الخطاب الى التكلم (قوله ومنه) أى من الجمل المحكى حكايتها (قوله أم لكم كتاب الخ) قبله مالكم كيف تحكمون أى هذا الحكم الفاسد وقوله لما تخيرون أى تختارون (قوله أى تدرسون فيه هذا اللفظ) أى فالدراسة فيها معنى القول (قوله أى تدرسون) أى تقرؤن وتقولون هذا اللفظ فصح كسر الهمزة (قوله أو تدرسون الخ) أى فالجملة محكية بقول محذوف فهى مكسورة الهمزة (قوله أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام) هذا لا يناسب مانحن فيه وهو الحكاية

وذلك اما على أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم أو الاصل أن لهم لما يتخيرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم وقد قيل
في قوله تعالى يدعو لمن ضره أقرب من نفعه أن يدعو في معنى يقول مثلها في قول عنترة

يدعون عنتر والرماح كأنها * أشطان بئر في لبان الادهم

فمن رواه عنتر بالضم على النداء وان من مبتدأ ولبئس المولى خبره وما بينهما جملة اسمية صلة وجملة من وخبرها محكية بيدعو أي ان الكافر يقول ذلك في يوم القيامة وقيل من مبتدأ حذف خبره أي الهه وان ذلك حكاية لما يقوله في الدنيا وعلى هذا فالاصل يقول الوثن الهه ثم عبر عن الوثن بمن ضره أقرب من نفعه تشنيعا على الكافر (الثاني) قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو أتقول موسى في الدار فلك أن تقدر موسى مفعولا أول وفي الدار مفعولا ثانيا على اجراء القول مجرى الظن ولك ان تقدرهما مبتدأ وخبرا على الحكاية كما في قوله تعالى أم تقولون ان ابراهيم واسمعيل واسحق الآية ألا ترى ان القول قد استوفى شروط اجرائه مجرى الظن ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية (الثالث) قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها وذلك نحو أول قولي اني أحمد الله اذ كسرت ان لان المعنى اول قولي هذا اللفظ فالجملة خبر لا معمول خلافا لابي علي زعم انها في موضع نصب بالقول فبقي المبتدأ بلا خبر فقدر موجود أو ثابت وهذا المقدر يستغنى عنه بل هو مفسد للمعنى لان أول قولي

بعدما فيه معنى القول لانه على هذا محكية بقول مقدر الا ان يريد بقوله محكية بعدما فيه معناه ولو بقول مقدر فتدبر وقد يقال لا داعي لذلك بل التقدير الاول مبني على قول الكوفيين والثاني على قول البصريين من ان المحكي بعد ما يراد بالقول اذا لم يكن معه حرف التفسير هل العامل فيه الفعل المتقدم أو قول مقدر وقوله أو الاصل ان لهم الخ أي ان حق المنزل في الكتاب ان لهم بالغيبة ثم لما واجههم قال انكم الخ ألا ترى انك اذا كتبت ورقة فيها فرضت لزيد عشرة فاذا كلمته قلت له كتبت ورقة فيها فرضت لك عشرة (قوله وذلك) أي ما ذكر من الحكاية على الوجهين ويحتمل أنه بيان للوجه الاول الذي يناسب ما نحن فيه (قوله اما على أن يكونوا خوطبوا بذلك) أي بقوله ان لكم فيه لما تخيرون (قوله أو الاصل الخ) أي واما على أن لا يراعى خطابهم على ما يزعمون بل روعي ان أصل الكلام غيبة أي أم لهم الخ ثم عدل للخطاب عند مواجهتهم وحاصله ان جملة ان لكم فيه لما تخيرون محكية بعدما فيه معنى القول سواء روعي ما يزعمونه من انهم خوطبوا في كتابهم أو لم يراع ما يزعمونه من الخطاب بل روعي ان أصل الكلام غيبة (قوله في معنى يقول) أي وقيل بمعنى يزعم فيتعدى لمفعولين وتكون اللام معلقة عن العمل في المفعولين (قوله في معنى يقول) أي فيدعو بمعنى يقول أي يقول هذا اللفظ (قوله عنتر) هو منادى مرخم على لغة من لا ينتظر وأما من رواه بالفتح فيحتمل أنه منادى على لغة من ينتظر ويحتمل ان عنتر مفعول ليدعون ولا شاهد فيه (قوله أشطان) جمع شطن وهو الحبل (قوله لبان) بفتح اللام هو الصدر (قوله وان من مبتدأ) أي وهي واقعة على الصنم (قوله أي الهه) الاصل اضافته لضمير المتكلم لكن المصنف استبشع التصريح به (قوله فالاصل) أي ان الكافر في الدنيا يقول الوثن الهي ويعتقد ذلك (قوله بمن ضره) أي الضر المسبب عنه وافعل على غير بابه فلا ينافي ما لا يضره لان معناه ما لا يؤثر في الضر (قوله الثاني) أي من التنبيهات وكذا يقال فيما بعده من الثالث والرابع (قوله كما في قوله تعالى أم تقولون الخ) تنظير في قوله ولك ان تقدرها فالآية يتعين فيها الحكاية (قوله استوفى شروط) أي على قراءة تقولون بالتاء وشروطه أن يكون مضارعا مبدوا بالخطاب وسبقه استفهام وهل القول الملحق بالظن معناه خصوص الظن أو الاعتقاد مطلقا ظنا أو علما قولان (قوله ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية) أي بدليل كسر ان لان الشروط انما اعتبرت لجواز اجراء القول مجرى الظن لا لوجوب ذلك وقد ألغز الاخ الفاضل الشيخ أحمد السجاعي

أيها الحاذق الذي حاز فهما * في علوم كالشمس نورا أضاء
ما حكوه من بعد قول ولم يعـ * ـمل له ما الذي يزيل خفاء

وأجاب الاخ الفاضل الشيخ محمد الامير

يا عريباً عني بنظم كدر * زاد حسنا نظمه وبهاء
بدء قولي اني حمدت ربي * مخبرا بالمحكي يجلو العماء
قال هذا المحقق ابن هشام * في كتاب يعطي اللبيب غناء

(قوله جملة محكية) أي بالقول معنى الحكاية بالقول أن تكون الجملة المذكورة عين المقول وان لم يكن القول عاملا فيها كما هنا اذ لا شك أن جملة أني أحمد الله هو عين أول المقول ولا عمل للقول فيها أي ليس في محل نصب للقول بل هو خبر عن أول والمبتدأ عين الخبر في المعنى فلذا لم يحتج لرابط في الجملة (قوله اذا كسرت ان) أي لان الكسر دليل على الحكاية بالقول (قوله موجود الخ) أي فالاصل أول قولي اني أحمد الله موجود (قوله يستغنى عنه) أي لان المعنى تام بدونه بجعل الجملة خبرا عن أول (قوله لان أول قولي الخ) حاصله أنه لو قدر الخبر ثابت أو موجود لكان الاخبار في المعنى عن الهمزة وان لان أول القول باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات ان اي أول حروف هذا القول أو أول كلماته موجود وليس هذا مراد المتكلم بل غرضه

انى أحمد الله باعتبار الكلمات ان وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره الاخبار بأن ذلك الاول ثابت ويقتضي بمفهومه ان بقية الكلام غير ثابت اللهم الا ان يقدر أول زائدا والبصريون لايجيزونه وتبع الزمخشري أباعلي في التقدير المذكور والصواب خلاف قولهما فان فتحت فالمعنى حمد الله يعني بأي عبارة كانت (الرابع) قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به وهي نوعان محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى فماذا تأمرون بعد قال الملا من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم لان قولهم تم عند قوله من أرضكم ثم التقدير فقال فرعون بدليل قالوا أرجه وأخاه وقول الشاعر

قالت له وهو بعيش ضنك
لا تكثري لومي وخلي عنك

التقدير قالت له أتذكر قولك لي اذا ألومك في الاسراف في الانفاق لا تكثري لومي فحذف المحكية بالمذكور وأثبت المحكية بالمحذوف وغير محكية وهي نوعان دالة على المحكية كقولك قال زيد لعمرو في حاتم أيظن حاتما بخيلا فحذف المقول وهو حاتم بخيل مدلولا عليه بجملة الانكار التي هي من كلامك دونه وليس من ذلك قوله تعالى قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم أسحر هذا وان كان الاصل والله أعلم أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ثم حذفت مقالتهم مدلولا عليها بجملة الانكار لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول وان لم تكن محكية بالقول الثاني وغير دالة عليه نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وقد مر البحث فيها المستمرة (الخامس) قد يوصل بالمحكية غير محكي وهو الذي يسميه المحدثون مدرجا ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول (الباب الثاني) من الابواب التي تقع فيها الجملة مفعولا باب ظن وأعلم فانها تقع مفعولا ثانيا لظن وثالثا لاعلم

أن يخبر بأن أول أقواله حمد الله بهذا اللفظ فالصواب ان القول عام يشمل الحمد وغيره وانه أخبرت بان أول ذلك قولك انى أحمد الله أى أول أقوالي هذا القول وهو انى أحمد الله وعلى هذا فلا حاجة لخبر محذوف بل الخبر انى أحمد الله ووجب أن يكون جملة لانك أخبرت به عما معناه جملة اهـ دماميني (قوله لايجيزونه) اى لايجيزون زيادة أول اى لانهم لايجيزون زيادة شئ من الاسماء (قوله وتبع الزمخشري) اى في المفصل (قوله فالمعنى حمد الله الخ) اى فان وما دخلت عليه مؤول بمفرد خبر ولا حكاية فالحاصل ان جملة ان خبر كسرت الهمزة او فتحت الا انه على الاول الجملة محكية بالقول دون الثاني (قوله تم عند قوله من ارضكم) وفي نسخة تم عند قوله بسحره وهي النسخة المنقولة عن المصنف وهي غير صواب لان آية الاعراف التي تلاها المصنف ليس فيها بسحره وانما هي في آية الشعراء وليس فيها قال الملأ من قوم فرعون وانما فيها قال للملا حوله (قوله فقال فرعون) اى قال فرعون فماذا تأمرون (قوله بدليل الخ) اى لان قوله قالوا ارجه أى أخره واخاه جواب لفرعون حين قال لهم ماذا تأمرون (قوله وهو بعيش الخ) حال من ضمير له (قوله فحذف المحكية) وهي قوله اتذكر قولك لي وقوله واثبت المحكية وهي قوله لا تكثري لانها مقولة للمحذوف اعني قولك (قوله فحذف) اى المتكلم ولو قال فحذفت اى يا متكلم القول أى مقول زيد لكان انسب بقوله أولا كقولك وبقوله بعد التي هي من كلامك وقوله دونه اى دون زيد (قوله وغير محكية) عطف على قوله محكية بقول آخر محذوف (قوله كقولك قال زيد الخ) أى كقولك يا أيها المتكلم حاكيا مقالة زيد لعمرو وقال زيد لعمرو في شأن حاتم ايظن حاتما بخيلا فيظن بالياء وضميره راجع لزيد وهو انكار من المتكلم على زيد وفي نسخة أتظن بالتاء خطاب لزيد اذ كان حاضرا بالمجلس ولو تنزيلا (قوله فحذف المقول) اى مقول قال زيد وقوله من كلامك أى ايها المتكلم (قوله وليس من ذلك) اى من وقوع الجملة بعد القول غير محكية الا انها دالة على المحكية (قوله حذفت مقالتهم) اى وهي هذا سحر وقوله مدلولا عليها بجملة الانكار اى وهي أسحر هذا (قوله لان جملة الانكار هنا محكية) اى فما سبق الجملة الواقعة بعد القول الدالة على المحكي غير محكية اصلا وهنا محكية لقول آخر وان لم تكن محكية للقول الدالة على محكيه (قوله بالقول الاول) اى وهو قال موسى فقال موسى جملتان الاولى اتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر والجملة الثانية أسحر هذا (قوله بالقول الثاني) وهو اتقولون (قوله وغير دالة عليه) اى على المحكي (قوله وغير دالة عليه) عطف على قوله دالة على المحكية (قوله ان العزة لله الخ) اى فجملة ان العزة ليست مقولا لهم ولا دالة على المقول (قوله قد يوصل بالمحكية غير محكي الخ) اى كقولك قال صلى الله عليه وسلم كن في الدنيا كانك غريب أو عابر سبيل واذا أصبحت فلا تنتظر المساء واذا أمسيت فلا تنتظر الصباح فان قولك واذا أصبحت الخ غير محكي لانه ليس مقولا للنبي صلى الله عليه وسلم بل من كلام ابن عمر (قوله غير محكي) أى كلام غير محكي (قوله مدرجا) اى وهو ان يأتي المحدث في المتن بكلام من عنده فيوهم انه ليس من عنده بل من الحديث وهذا نوع من الادراج وهنالك نوع آخر له وهو ان يذكر حديثين باسناد واحد على انهما حديث واحد ويحذف سند الثاني والفرض ان لكل سندا في الواقع وهذان النوعان حرام عند عدم بيان الادراج واما اذا كان يزيد كلمة في المتن لكن هنالك ما يدل على انها ليست منه فلا حرمة بل جائز وقد وقع في البخاري (قوله بعد حكاية قولها) اى قول بلقيس وهو ان الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها وجعلوا أعزة اهلها اذلة فقال الله مصدقا لها وكذلك يفعلون وقيل ان قوله وكذلك يفعلون من جملة كلامها ارادت وهذه عادتهم

وذلك لان أصلهما الخبر و وقوعه جلة سائغ كما مر وقد اجتمع وقوع خبرى كان وان والثانى من مفعولى باب ظن جملة فى قول أبى ذؤيب
فان تزعمينى كنت أجهل فيكم * فانى شريت الحلم بعدك بالجهل
باب التعليق وذلك غير مختص بباب ظن بل هو جائز فى كل فعل قلبى ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة أقسام (أحدها) أن تكون فى موضع مفعول مقيد بالجار نحو أولم يتفكروا مابصاحبهم من جنة فلينظر أيها أزكى طعاما يسألون أيان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه وسألت عنه ونظرت فيه ولكن علقت هنا بالاستفهام عن الوصول فى اللفظ الى المفعول وهى من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد المفعولين واختلف فى قوله تعالى اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم فقيل التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم وقيل يتعرفون وقيل يقولون فالجملة على التقدير الاول مما نحن فيه وعلى الثانى فى موضع المفعول به المسرح أى غير مقيد بالجار وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة (والثانى) أن تكون فى موضع المفعول المسرح نحو عرفت من أبوك وذلك لانك تقول عرفت زيدا وكذا علمت من أبوك اذا أردت علم بمعنى عرف ومنه قول بعضهم اما ترى أى برق ههنا لان رأى البصرية وسائر أفعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف الاسم المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال فان علقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة وليس من الباب ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد

المستمرة الثابتة التى لا تتغير لانها كانت فى بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورأت (قوله وذلك) اى وبيان صحة وقوعها مفعولا لان اصلهما الخبر أى والخبر يقع جملة فقوله و وقوعه اى الخبر من تتمة العلة (قوله لان اصلهما) أى المفعول الثانى لظن والثالث لعلم (قوله اجهل) فعل مضارع وهذه الجملة خبر كان وجملة كان وخبرها واسمها مفعول ثان لتزعم والاول الياء وقوله فانى شريت الياء اسم ان وقوله شريت اى اشتريت هذه الجملة خبر ان (قوله باب التعليق) اى فكل جملة علق الفعل عن العمل فى لفظها المعلق فهى فى محل نصب على المفعولية (قوله فعل قلبى) أى كل فعل دل على معنى قائم بالقلب كعلم وتفكر ونظر وعرف وقوله ولهذا أى ولاجل كون التعليق فيه جائزا فى كل فعل قلبى (قوله هذه الجملة) أى التى علق الفعل عن العمل فيها (قوله فى موضع مفعول مقيد الخ) يعنى ان الجملة حلت محل الجار والمجرور ومن ثم كان معنى الجار ملاحظا فيها كما سيقول ولا يلاحظ ان الاصل كان جارا داخلا عليها حتى يرد قول الدمامينى يستلزم النصب بنزع الخافض وهو سماعى لا يخرج عليه هذا التركيب الشائع أو حذف حرف الجر وابقاء عمله وهو أشد واختار تقدير العلم أى يسألون ليعلموا أيان يوم الدين الخ (قوله بالجار) أى يتعدى اليه الفعل بواسطة الجار ومعلوم أن المفعول بواسطة الجار فى محل نصب فتكون الجملة فى محل نصب (قوله مابصاحبهم) ما نافية و بصاحبهم خبر مقدم ومن جنة مبتدأ مؤخر والجملة فى محل نصب معمول ليتفكروا على معنى فى أى أولم يتفكروا فى عدم جنة صاحبهم (قوله أيها أزكى الخ) ايها مبتدأ وأزكى خبر وطعاما تمييز والجملة فى محل نصب معمول لينظر على معنى فى أى فلينظر فى جواب هذا الاستفهام (قوله لانه يقال) علة لقوله مقيد بالجار (قوله ولكن علقت) أى تلك الافعال والتعليق منع العامل عن العمل فى اللفظ بواسطة الاداة وهذا ظاهر فى قوله تعالى أيان يوم الدين وفى قوله أيها أزكى وأما قوله مابصاحبكم فالظاهر أن ما نافية لا استفهامية وحينئذ ففى كلامه اكتفاء والاصل بالاستفهام أو بما النافية (قوله وهى) أى تلك الافعال (قوله طالبة له) أى لذلك المفعول (قوله غير علم وظن الخ) أى وحينئذ فالافعال الثلاثة فى الآيات السابقة مضمنة معنى علم (قوله وعلى هذا) أى مازعمه ابن عصفور وسيأتى رده بأن باب التضمين غير مقيس (قوله سادة مسد المفعولين) أى لان الشئ حمل على ماتضمنه (قوله واختلف فى قوله تعالى) أى واختلف فى العامل فى أى من قوله تعالى (قوله فقيل التقدير الخ) أى فجملة أيهم يكفل معمولة لمحذوف فيتعدى الى مفعول بالجار فهى مما نحن فيه (قوله وقيل يقولون) وعلى هذا فهو حكاية بالمعنى لانهم يقولون أينا يكفل الخ (قوله المسرح) كأنه شبه بالذات غير المقيدة (قوله والثانى) أى من الاقسام وقوله المسرح أى المطلق الغير المقيد (قوله وذلك) أى وبيان كون الجملة هنا فى موضع المفعول المسرح (قوله بمعنى عرف) أى اما لو كانت بمعنى علم اليقينية فالجملة سادة مسد المفعولين (قوله ومنه) أى ومن وقوع الجملة فى موضع المفعول المسرح (قوله الاسم المعلقة) أى المرتبطة باسم عين اى المقيدة به (قوله وقيل الى واحد) هذا هو التحقيق فاصل سمعت زيدا يقرأ سمعت قراءة زيد فلما حذف المضاف جيء بالجملة الحالية مبينة للمحذوف ولا يجوز حذف هذه الحال قال السعد ويجوز جعل الجملة مؤولة بمصدر بدل اشتمال وفيه انه يلزم عليه حذف ان الناصبة ورفع الفعل أو سبك المصدر من غير سابك فى غير الابواب المعروفة وهو غير مقيس عند المحققين اه دمامينى لكن الذى ذكره الناصر اللقانى ان مذهب المغاربة ان حذف ان المصدرية مع رفع الفعل جائز لا شذوذ فيه بخلاف بقاء النصب بعد حذف ان وحيث كان كذلك فلا بعد ان يختار (قوله فان علقت) اى تلك الكلمة وهى سمع (قوله وليس من الباب) اى باب التعليق الذى تكون فيه الجملة فى

خلافا ليونس لان نتزع ليس بفعل قلبي بل أي موصولة لا استفهامية وهي المفعول وضمتها بناء لا اعراب واشد خبر لهو محذوف فاوا لجملة صلة (والثالث) أن تكون في موضع المفعولين نحو ولنعلمن أينا أشد عذابا النعلم أي الحزبين احصى ومنه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون لان ايا مفعول مطلق لينقلبون لا مفعول به ليعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ماقبله ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم ومما يوهمون في انشاده واعرابه ستعلم ليلى اى دين تداينت
وأى غريم للتقاضي غريمها
والصواب فيه نصب اى الاولى على حد انتصابها في اى منقلب الا انها مفعول به لا مفعول مطلق ورفع اى الثانية مبتدأ ومابعدها الخبر والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية واختلف في نحو عرفت زيدا من هو فقيل جملة الاستفهام حال ورد بان الجمل الانشائية لا تكون حالا وقيل مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم ورد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وقيل بدل من المنصوب ثم اختلف فقيل بدل اشتمال وقيل بدل كل والاصل عرفت شان زيد وعلى القول بان عرفت بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لابوه قائم اوما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة تكون

موضع المفعول المسرح أو المقيد (قوله خلافا ليونس) أى القائل انه من باب التعليق بناء على ان التعليق عنده لا يختص بافعال القلوب فاى اسم استفهام مبتدأ وأشد خبر والجملة في محل نصب واى استفهامية معلقة (قوله بل اى موصولة) هذا تقرير لمذهب الجمهور ولا رد فيه على يونس فلو قال لان نتزع ليس بفعل قلبي واى ليست استفهامية ويكون الرد بقولنا ليست الخ كان أولى والا فهذه العلة التي ذكرها لا ترد على يونس لان مذهبه ان التعليق ليس خاصا بافعال القلوب (قوله والثالث) اى من اقسام الجملة الواقعة مفعولا في باب التعليق (قوله ولتعلمن) اللام موطئة للقسم والفعل بعدها مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الامثال والواو المحذوفة فاعل وجملة أينا اشد في محل نصب سدت مسد مفعولى يعلم وأينا مبتدأ وأشد خبر (قوله أى الحزبين احصى) أى مبتدأ واحصى خبر وجملة أى الحزبين احصى في محل نصب سدت مسد مفعولى نعلم (قوله ظلموا) صلة الذين الواقعة فاعلا وقوله اى مفعول مطلق ومنقلب بمعنى انقلاب مضاف لاى وجملة ينقلبون معلقة اى ينقلبون اى انقلاب (قوله لان ايا مفعول مطلق) علة لمحذوف اى وانما كانت الجملة في هذه الآية في موضع المفعولين لا في موضع المفعول الثاني فقط واى مفعول أول لان ايا الخ (قوله لا يعمل فيه ماقبله) اى لان له الصدارة (قوله بفعل العلم) أى سادة مسد مفعوليه (قوله ومما يوهمون) هو كيغلطون وزنا ومعنى وماضيه وهم كغلط وانما لم تحذف واو المضارع اذ ليس أصل عينه الكسر بخلاف يهب وانما فتحت الهاء في يهب لكونها حرف حلق (قوله في انشاده) اى برفع اى الاولى وقوله واعرابه اى حيث جعل اى مبتدأ والجملة معلقة وعطف اعرابه عطف مسبب على سبب (قوله والصواب فيه نصب اى الاولى) اى لان رفعها على انها مبتدأ فيه قطع العامل عن العمل بعد تهيئته له وذلك لانه لما اتى بتداينت من غير ضمير مفعوله كان ذلك تهيئة لعمله في اى ورفعها قطع له عن العمل فيها (قوله الا انها مفعول) اى لان اى مضافة لدين وهو ما يكون بالذمة فليست مضافة لمصدر بخلاف اى منقلب فاى مضافة لمصدر لان منقلب بمعنى انقلاب فلذا كانت مفعولا مطلقا ولك ان تقول ان الدين بمعنى التداين مصدر احذف منه الزوائد فتكون أى مضافة لمصدر فهي مفعول مطلق (قوله ورفع) عطف على نصب ولا دخل لاى الثانية في الوهم (قوله ومابعدها) اى وهو غريمها (قوله معلق عن الجملتين) اى بالاستفهام فيهما (قوله لا ينقاس) اى بل هو سماعي والمراد بالتضمين الذى لا ينقاس النحوى وأما البيانى على القول بمغايرته له فهو حذف لدليل ينقاس ولعل القول بعدم قياس النحوى مع ان بعضهم يجعله مجازا وهو يكفيه سماع النوع أنه يزيد الالحاق في العمل والتعدية وقيل انه حقيقة ملمح بغير معناه وقيل انه جمع بينهما وقد اشتهر انه اشراب الكلمة معنى أخرى مع انه قد يتحد المعنى نحو احسن بى أى الطف بى فالاولى ان يقال فيه انه الحاق مادة باخرى لاتحاد المعنى أو تناسبه (قوله ثم اختلف) اى ثم اختلف بان القائلين بانها بدل اختلفوا الخ (قوله بدل اشتمال) اى لان من يسال بها عن المشخصات وزيد مشتمل عليها فكانه قيل عرفت زيدا مشخصاته (قوله والاصل عرفت شان زيد) الاضافة للعهد والا كان بدل بعض وهذا راجع لبدل الكل واما بدل الاشتمال فلا يحتاج لتقدير ومن يسأل بها عن المشخصات وهي شان من شؤنه فصح كونه بدل كل وقد يقال معنى عرفت زيدا من هو عرفت زيدا جواب من هو وجواب من هو التاجر او ابن عمرو أو نحو ذلك وهو نفس زيد فيتعين حينئذ بدلية الكل بدون حذف ولا يظهر غيرها اصلا (قوله فهل يقال ان الفعل معلق) اى وان تلك الجملة في موضع المفعول به المسرح (قوله علمت زيدا لابوه قائم) اى او قلت ما ماثل هذا التركيب من كل جملة اقترنت بمعلق واقعة بعد المفعول الاول فدخل عرفت زيدا من هو على القول بان عرف بمعنى علم (قوله فالعامل معلق عن الجملة) اى عن العمل في لفظ الجملة (قوله وخالف في ذلك بعضهم) اى وهو الحق وحاصله ان بعضهم يقول الجملة اذا اقترنت بمعلق ووقعت بعد المفعول الاول لا يكون العامل معلقا عنها لان الجملة في مثل هذا

حكمها فى مثل هذا ان تكون فى موضع نصب وأن لا يؤثر العامل فى لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه قائم واضطرب فى ذلك كلام الزمخشرى فقال فى قوله تعالى ليبلوكم أيكم أحسن عملا فى سورة هود انما جاز تعليق فعل البلوى لما فى الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم أحسن وجها واستمع أيهم أحسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم انتهى ولم أقف على تعليق النظر البصرى والاستماع الا من جهته وقال فى تفسير الآية فى سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق أن يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت أيهما عمرو ألا ترى أنه لا يفترق الحال بعد تقدم أحد المنصوبين بين مجىء ماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا فى علمت زيدا منطلقا وعلمت أزيد منطلق *(تنبيه)* فائدة الحكم على محل الجملة فى التعليق بالنصب ظهور ذلك فى التابع فتقول عرفت من زيد وغير ذلك من أموره واستدل ابن عصفور بقول كثير

وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا
ولا موجعات القلب حتى تولت

بنصب موجعات ولك ان تدعى ان البكاء مفعول وان ما زائدة أو ان الاصل ولا أدرى موجعات فيكون من عطف الجمل او ان الواو للحال وموجعات اسم لا أى وما كنت أدرى قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا ورأيت بخط الامام بهاء الدين بن النحاس رحمه الله اقتصده اقول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب ثم رأيته منصوصا انتهى وممن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيمنع قولهم ان المعلق عامل فى المحل *(الجملة الرابعة

تكون فى محل نصب مفعولا ثانيا ولا يؤثر العامل فى لفظها وان لم يوجد معلق واذا كان العامل لا يؤثر فى لفظها عند عدم المعلق فلا يقال ان العامل معلق عنها عند وجود المعلق (قوله أن تكون فى موضع نصب) اى على انها مفعول ثان (قوله علمت زيدا ابوه قائم) أى فجملة ابوه قائم لم يعمل العامل فى لفظها ولم يوجد معلق (قوله واضطرب) أى اختلف رأيه فتارة جعلها معلقة وتارة لا (قوله ليبلوكم أيكم) الكاف مفعول أول وجملة أيكم أحسن معلقة (قوله لما فى الاختبار) بالباء الموحدة أى الذى هو البلوى (قوله طريق اليه) اى فيكون من جملة الفعل القلبى (قوله أيهم أحسن) فانظر يتعدى لمفعول مقيد بحرف الجر فجملة أيهم أحسن فى محل نصب مفعول لانظر والنظر هنا بالبصر لانه بمعنى العلم وكذا يقال فيما بعده فقوله كما تقول الخ تنظير فى كون التعلق يتأتى فى الفعل المؤدى للعلم وان لم يكن أصل الفعل يتعدى لمفعولين (قوله ولم أقف الخ) ذكر الرضى أن افعال الحواس تعلق لانها طرق العلم ولم ينقل كتاب الرضى للقاهرة الا بعد موت المصنف كما ذكره عبد القاهر البغدادى فى شرح شواهده على الكافية وقد سبق للمصنف نحو آنفا فى اما نرى أى برق ههنا (قوله ولا يسمى هذا) أى وقوع الجملة المقرونة بالمعلق بعد المفعول (قوله أن يوقع بعد العامل) أى بلاصقه من غير فصل بالمفعول الاول وقوله ان يوقع الخ هذا الحصر بالنظر لما يتعدى لمفعولين أو بالنظر لتضمين جميع العوامل معنى علم وقد حاول بعضهم التوفيق بين كلاميه بحمل التعليق المثبت على اللغوى (قوله الا ترى انه لا يفترق الحال) أى حال جزأى الجملة من ونفهما (قوله بعد تقدم احد الخ) كقولك عرفت زيدا لابوه قائم او عرفت زيدا ابوه قائم وقوله الا ترى الخ راجع لقوله ولا يسمى هذا تعليقا اى لعدم افتراق الحال بين مجىء ماله الصدارة وغيره (قوله ولو كان) هذا اشارة الى قياس استثنائى وحاصله لو كان مجىء الجملة المقرونة بالمعلق بعد المفعول تعليقا لافترق الحال بين مجىء ماله الصدر وغيره لكن الحال لا يفترق وحينئذ فلا يكون مجىء الحال على الوجه المذكور تعليقا (قوله لافترقا) أى حال جزأى الجملة (قوله كما افترقا الخ) فالاول لا تعليق فيه والثانى فيه معلق وهو الهمزة (قوله وغير ذلك) بالنصب عطفا على محل الجملة وقوله من أموره أى من امور زيد (قوله واستدل ابن عصفور) أى على ان محل الجملة التى علق عنها العامل نصب وعلى ظهوره فى التابع لها بقول كثير وهو من التابعين وكثير بالتصغير هو أبو صخر بن عبد الرحمن بن أبى جمعة الخزاعى أحد عشاق العرب المشهورين وانما قيل له كثير من اسماء الاضداد لانه كان شديد القصر وكان اذا دخل على عبد العزيز بن مروان يقول له طأطئ رأسك لئلا يؤذيك السقف يمازحه بذلك (قوله عزة) هى بنت جميل بن حفص لقيها فى طريق مصر متوجهة لها وجرى بينهما كلام وقدمت مصر ثم بعد ذلك عاد كثير لمصر فوجد الناس منصرفين من جنازتها (قوله ما البكا) ما استفهامية مبتدأ والبكا خبر والجملة سدت مسد مفعولى أدرى وموجعات عطف على محل تلك الجملة (قوله ولك ان تدعى) أى لاجل أن ترد استدلاله بانه يحتمل غير مدعاه والدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال وقوله ان البكاء مفعول اى وحينئذ فلم يكن فى البيت تعليق وقوله أو ان الاصل الخ أى وحينئذ فلم يظهر النصب فى التابع (قوله أو ان الواو للحال) أى من التاء فى كنت (قوله ورأيت الخ) هذا تاييد لما ذكره المصنف فى أول التنبيه ولما قاله ابن عصفور وغاية الامر انه يعترض على ابن عصفور من حيث الدليل بانه طرقه الاحتمال (قوله أقول القياس جواز العطف الخ) أى من غير اطلاع على نص مصرح بذلك الجواز

(الجملة الرابعة)

المضاف اليها) * ومحلها الجر ولا يضاف الى الجملة الا ثمانية (احدها) اسماء الزمان ظروفا كانت او اسماء نحو والسلام على يوم ولدت ونحو وانذر الناس يوم يأتيهم العذاب ونحو لينذر يوم التلاق يوم هم بارزون ونحو هذا يوم لا ينطقون الا ترى ان اليوم ظرف في الاولى ومفعول ثان في الثانية وبدل منه في الثالثة وخبر في الرابعة ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفا ليخفى من قوله تعالى لا يخفى على الله منهم شئ ومن أسماء الزمان ثلاثة اضافتها الى الجملة واجبة * اذ باتفاق واذا عند الجمهور ولما عند من قال باسميتها وزعم سيبويه ان اسم الزمان المبهم ان كان مستقبلا فهو كاذا في اختصاصه بالجمل الفعلية وان كان ماضيا فهو كاذ في الاضافة الى الجملتين فتقول آتيك زمن يقدم الحاج ولا يجوز زمن الحاج قادم وتقول أتيتك زمن قدم الحاج وزمن الحاج قادم ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى يوم هم بارزون وبقول الشاعر

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وأجاب ابن عصفور عن الآية بانه انما يشترط حمل الزمان المستقبل على اذا اذا كان ظرفا وهي في الآية بدل من المفعول به لا ظرف ولا يتأتى هذا الجواب في البيت والجواب الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي فحمل على اذ لا على اذا على حد ونفخ في الصور

(قوله المضاف اليها) قال الدماميني لا ينبغي عد هذه الجملة لانها في معنى المفرد لان قولك زمن قام زيد في معنى زمن قيام زيد لان المضاف اليه محكوم عليه معنى وانما يحكم على الاسماء فالكلام في الجمل الباقية على جمليتها وخرج الدماميني على ذلك اللغز الذي نظمه

أيا علماء الهند اني سائل * فمنوا بتحقيق به يظهر السر
ارى فاعلا بالفعل اعرب لفظه * بجر ولا حرف يكون به الجر
وليس بمحكي ولا بمجاور * لذي الخفض والانسان للبحث يضطر
فهل من جواب عندكم أستفيده * فمن بحركم مازال يستخرج الدر

وجوابه بيت طرفة

بجفان تعترى نادينا * من سنام حين هاج الصنبر

الجفان جمع جفنة آنية كالقصعة وتعترى نادينا تاتي مجلسنا والسنام أعلى ظهر الجمل والصنبر بكسر الصاد وفتح النون المشددة وكسر الموحدة وسكون الراء فاعل هاج فحقه الرفع لكنه جره نظرا الى ان الفعل وهو هاج لكونه مضافا اليه في قوة مفرد مضاف لما بعده ثم نقل حركة الراء لما قبله وسكن آخره للروى والاصل حين هيجان الصنبر وهو البرد الشديد وقوله بالفعل أي في صورة اللفظ وهو احتراز عن المصدر فجر فاعله معهود نحو ولولا دفع الله الناس (قوله أسماء الزمان) أى فهى تضاف للجملة لكن بعضها وجوبا وهو اذ واذا ولما وما عداها جوازا (قوله ظروفا) أى اسماء منصوبة على الظرفية أى مضمنة معنى في وقوله أو أسماء اى اسماء زمان غير منصوبة على الظرفية (قوله لينذر يوم التلاق) يوم مفعول ثان والمفعول الاول محذوف أى لينذرهم يوم التلاق والكلام في يوم الثاني (قوله الا ترى الخ) تعليل لما ذكره من ان أسماء الزمان تضاف للجملة مطلقا سواء كانت ظروفا أو غير ظروف (قوله ومفعول ثان في الثانية) أى انذر الناس يوم يأتيهم الخ أى انذرهم وخوفهم الآن من ذلك اليوم وليس المراد خوفهم في ذلك اليوم حتى يكون ظرفا (قوله أن يكون ظرفا ليخفى) وعلى هذا فالوقف على التلاق أى لينذرهم ذلك اليوم لا يخفى على الله منهم شئ يوم هم بارزون (قوله واذا عند الجمهور) أخذا من قولهم خافضة لشرطها منصوبة بجوابها وهذا القول هو التحقيق خلافا لما صححه المصنف سابقا من انها معمولة لشرطها (قوله المبهم) أى كحين وزمن ووقت ونحوها (قوله في اختصاصه بالجمل الفعلية) أى وان كانت اضافة اذا اليها واجبة واضافة اسم الزمان لها جائزة ويجوز عدم اضافته لها بان يضاف لمفرد أو يقطع عن الاضافة رأسا وأما اضافته لجملة غير فعلية فلا (قوله الى الجملتين) أى لان اذ تضاف لهما قال تعالى واذ يمكر بك الذين كفروا وقال الشاعر * اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر * (قوله اختصاص المستقبل) أى الزمن المبهم المستقبل (قوله بقوله تعالى يوم هم بارزون) أى فان اليوم هنا مبهم مستقبل وقد أضيف للجملة الاسمية (قوله وبقول الشاعر) أى سواد بن قارب (قوله يوم لا ذو شفاعة) أى فذو اسم لا النافية للوحدة وقوله بمغن أى نافع خبرها والجملة في محل جر باضافة يوم اليه ولا شك ان اليوم مبهم ومستقبل ومع ذلك أضيف للجملة الاسمية (قوله فتيلا) بالفاء والتاء وهو الخيط الابيض الذي يكون في نواة البلحة اى يوم لا صاحب شفاعة مغنيا قدر فتيل (قوله عن سواد بن قارب) هو صحابي جليل كان له اجتماع ببعض الجن فاخبر ببعث النبي صلى الله عليه وسلم (قوله على اذا اذا كان ظرفا الخ) حاصل هذا الجواب ان قول سيبويه ان الزمن المبهم اذا كان مستقبلا يختص بالفعلية مشروط بما اذا كان الزمن المبهم ظرفا وفي الآية ليس ظرفا بل بدلا وهذا جواب عن الاحتمال الاول في الآية لا على الاحتمال الثاني من كونه ظرفا (قوله ولا يتأتى هذا الجواب في البيت) أى لان المعنى كن لي شفيعا في ذلك اليوم فهو ظرف قطعا قال الدماميني يمكن تخريج البيت باضمار يكون وزيادة الباء في خبرها أى يوم لا يكون ذو شفاعة مغنيا وحينئذ فيوم قد أضيف للجملة الفعلية (قوله على حد ونفخ في الصور) أى فقد عبر عن

النفخ

* الثاني حيث وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان وإضافتها إلى الجملة لازمة ولا يشترط لذلك كونها ظرفا وزعم المهدوي شارح الدريدية وليس بالمهدوي المفسر المقري أن حيث في قوله * ثمت راح في الملبين إلى حيث تحجى المأزمان ومنى لما خرجت عن الظرفية بدخول إلى عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف تقدير رابط لها وهو فيه وليس بشيء لما قدمنا في أسماء الزمان * الثالث آية بمعنى علامة فإنها تضاف جوازا إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتا أو منفيا كقوله

بآية يقدمون الخيل شعثا

وقوله

بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا

هذا قول سيبويه وزعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو آية ملكه أن يأتيكم التابوت وقال الأصل بآية ما تقدمون أي بآية إقدامكم كما قال

بآية ما يحبون الطعاما

انتهى وفيه حذف موصول حرفي غير أن وبقاء صلته ثم هو غير متأت في قوله * بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا * الرابع ذو في قولهم اذهب بذي تسلم والباء في ذلك ظرفية وذي صفة لزمن محذوف ثم قال الأكثرون هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة أي اذهب في وقت صاحب سلامة أي في وقت هو مظنة السلامة وقيل بمعنى الذي فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والأصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ويضعفه أن استعمال ذي موصولة مختص بطيئ

النفخ الاستقبالي بالفعل الماضي لتحقق وقوعه (قوله الثاني) أي من الأسماء الثمانية التي تضاف للجملة (قوله وتختص بذلك) أي بإضافتها للجملة عن سائر أسماء المكان إذ هي إنما تضاف لمفرد (قوله كونها ظرفا) أي بل هي مضافة للجملة ولو خرجت عن الظرفية (قوله وزعم المهدوي) نسبة للمهدية قرية من بلاد المغرب نسبة على غير قياس والقياس المهدي (قوله شارح الدريدية) قصيدة لابن دريد مقصورة القصر أواخر أبياتها (قوله ثمت) أصلها ثم العاطفة لحقتها التاء لتأنيث الكلمة وإذا دخلت عليها التاء اختصت بعطف الجمل (قوله في الملبين) أي الذين يقولون لبيك (قوله تحجى) أي أقام وقوله المأزمان اسم محل ضيق بين مزدلفة وعرفة فالمعنى ثم راح الرجل مع الملبين إلى مكان موصوف بأنه حصل فيه هذان المكانان وهما المأزمان ومنى فالمكان الموصوف كبير تحته أفراد من الأمكنة من جملة ذلك المأزمان ومنى وقوله المأزمان فاعل تحجى (قوله بدخول إلى عليها) أي ومن المعلوم أن اسم الزمان أو المكان إذا جر بغير من خرج عن الظرفية (قوله لما قدمنا في أسماء الزمان) أي وهو أن ما بعدها من الجمل في محل جر سواء كانت تلك الأسماء ظروفا أو خارجة عن الظرفية فيقاس حيث على ما سبق بجامع اسمية الظرف في كل هذا مراده ورد بأنه لا يلزم من كون الأولى تكون مضافة للجمل سواء كانت ظروفا أو أسماء أن تكون أسماء المكان كذلك ألا ترى أن أسماء الزمان كلها تضاف للجمل ولا يضاف من أسماء المكان للجمل إلا حيث فإضافتها للجمل خلاف الأصل فلو لزم جريان الحكم الذي في أسماء الزمان في أسماء المكان لكانت أسماء المكان كلها مضافة للجمل تأمل (قوله بآية يقدمون الخ) تمامه * كأن على سنابكها مداما * وقبله

ألا من مبلغ عني تميما * بآية ما يحبون الطعاما

وهذا هجو لبني تميم لأنهم عرفوا بحب الطعام ويقال لهم أسرى الدخان أي بعلامة ما يحبون الطعام وبعلامة يقدمون والسنابك جمع سنبك بضم أوله وثالثه مقدم الحافر شبه ما يتصبب من عرقها ودمعها من الجهد والتعب بالمدام (قوله بآية ما كانوا ضعافا الخ) أي لأن ما هنا نافية لا مصدرية وإلا لزم العطف على مثبت وهو غير جائز فهذا زائد في الاعتراض وقد يقال إنه يتأتى ذلك فيه بأن تجعل ما مصدرية والحرف النافي مقدر بعد كانوا وقبل ضعافا أي بعلامة كونهم لا ضعافا قاله الدماميني وهو بعيد لأن لا النافية إنما تحذف إذا كانت داخلة على مضارع جوابا للقسم (قوله بآية ما كانوا الخ) صدره * ألكني إلى قومي السلام رسالة * ألالك يليك بلغ أي بلغ عني إلى قومي الخ وبعده

ولا سيئي زي إذا ما تلبسوا * إلى حاجة يوما مخيسة بزلا

سيئي جمع سيئ من السوء والزي بكسر الزاي اللباس والهيئة وتلبسوا بمعنى ركبوا ومخيسة صفة لمحذوف أي رواحل مخيسة بضم الميم وفتح الخاء المعجمة والياء المشددة وبالسين المهملة أي مذللة بالركوب والبزل بضم الموحدة وسكون الزاي الحسنة جمع بازل قال المصنف وهو جمع غريب (قوله هذا قول سيبويه) المشار له كون آية بمعنى علامة تضاف للجملة أو إضافة آية بمعنى علامة للجملة (قوله آية ملكه) آية مضاف وملكه مضاف إليه (قوله وقال الأصل الخ) أي وقال مجيبا عن البيتين أي الأصل في البيت ذلك (قوله أي بآية إقدامكم) هذا يناسب رواية تقدمون بالتاء والمناسب لرواية الياء بآية إقدامهم (قوله كما قال) أي أن هذا نظيره فما فيه مصدرية ولا شك أن ما المصدرية مع صلتها في قوة المفرد لسبكها بمصدر (قوله وفيه حذف الخ) هذا اعتراض على أبي الفتح (قوله غير أن) أي وهو غير جائز بخلاف أن فإنها تحذف وجوبا في الأجوبة الثمانية وبعد لام كي وبعد كي المصدرية (قوله هو مظنة السلامة) أي أو مظنة الأكل أو العلم فيقدر ذلك بما يناسب المقام كما إذا قلت اذهب بذي تأكل أو تعلم (قوله فلا محل لها) أي وحينئذ فجعل ذي مضافة للجملة بعدها إنما هو على القول الأول من أن ذي بمعنى صاحب فالموصوف بها نكرة (قوله

ولم ينقل اختصاص هـذا الاستعمال بهم وأن الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وأن حذف العائد المجرور وهو والموصول
بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو و يشرب مما تشربون والمتعلق هنا مختلف ولان هذا العائد لم يذكر في وقت و بهذا الاخير يضعف
قول الاخفش في يا أيها الناس ان ايا موصولة ٧٦ والناس خبر لمحذوف والجملة صلة وعائد أي يامن هم الناس على أنه قد حذف العائد
حذفا لازما في نحو ولا سيما
يوم فيمن رفع أي لامثل الذى
هو يوم ولم يسمع في نظائره
ذكر العائد ولكنه نادر فلا
يحسن الحمل عليه * والخامس
والسادس لدن وريث
فانهما يضافان جوازا الى
الجملة الفعلية التى فعلها
متصرف و يشترط كونه
مثبتا بخلافه مع آية فاما لدن
فهى اسم لمبدأ الغاية زمانية
كانت أو مكانية ومن شواهدها
قوله لزمنا لدن سالمتمونا
وفاقكم * فلا يك منكم للخلاف
جنوح وأما ريث فهى مصدر
راث اذا أبطا وعوملت
معاملة أسماء الزمان فى
الاضافة الى الجملة كما عوملت
المصادر معاملة أسماء الزمان
فى التوقيت كقولك جئتك
صلاة العصر قال الشاعر
خليلى رفقا ريث أقضى لبانة
* من العرصات المذكرات
عهودا * وزعم ابن مالك فى
كافيته وشرحها أن الفعل
بعدهما على اضمار أن
والاول قوله فى التسهيل
وشرحه وقد يعذر فى ريث
لانها ليست زمانا بخلاف لدن
وقد يجاب بانها لما كانت لمبدأ
الغايات مطلقا لم تخلص
للوقت وفى الغرة لابن الدهان
أن سيبويه لا يرى جواز اضافتها الى الجملة ولهذا قال فى قوله من لد شولا ان تقديره من لد أن كانت شولا ولم يقدر *(الجملة
من لدن كانت * والسابع والثامن قول وقائل كقوله قول باالرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبانا وقوله
وأجبت قائل كيف أنت بصالح * حتى مللت وملنى عوادى

(قوله ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم) أى فحينئذ تعين أن تكون بمعنى صاحب لا بمعنى الذى كما يقول به أهل طيئ (قوله ولم يسمع هنا الا الاعراب) أى ولو كان ذو بمعنى الذى لوجدت ولو فى بعض التراكيب مبنية (قوله متحد المعنى) أى واللفظ ففى كلامه اكتفاء (قوله و يشرب مما تشربون) أى منه فكل من من الجارة لما والعائد متعلق بيشرب (قوله والمتعلق هنا مختلف) أى لان الباء الجارة للموصول متعلقة باذهب والجارة للعائد متعلقة بقوله تسلم (قوله ولان هذا العائد لم يذكر الخ) أى فلو كانت ذو موصولة لذكر عائدها فى بعض الاوقات لان العائد لا يكون واجب الحذف أصلا (قوله والناس خبر لمحذوف) أى يضعف بان ذلك العائد لم يصرح به فى تركيب أصلا (قوله على أنه قد حذف العائد) العلاوة هنا بمعنى نعم استدراك قصد به الجواب عما يقال انه قد حذف العائد حذفا لازما فى نحو ولا سيما يوم فى رواية الرفع فانه لم يصرح به فى نظائره فتحمل الآية على ذلك وحاصل ما أجاب به نعم ورد ذلك لكنه نادر وحينئذ فلا يحمل القرآن عليه (قوله لمبدأ الغاية) أى لابتداء المغيا بالغاية تأمل وحاصله انها اسم لمبدا المغيا بالغاية من زمان أو مكان (قوله سالمتمونا) أى من وقت مسالمتكم أى تركهم الحرب أى نحن لزمنا الوفاق من ابتداء مسالمتكم الى هذا الوقت وهذا شاهد لاتيانها اسما لمبدا الغاية الزمانية (قوله فهى مصدر راث الخ) أى وحينئذ فهى منصوبة نصب المصادر لان أصل معناه البطء فقولك ريث أقضى لبانة معناه أمهل امهال قضاء لبانة أى حاجة (قوله رفقا) أى ترفق بى فى السير ترفقا وقوله ريث نصب على المصدرية أى أبطئ بطء قضاء حاجة فاللبانة بالضم معناها الحاجة (قوله من العرصات) جمع عرصة وهى الفسحة التى تكون امام الدار (قوله على اضمار أن) أى وأنهما لا يضافان الا الى مفرد وحاصل كلامه فى الكافية وشرحها ان لدن وريث لا يضافان الا لمفرد فان وقع بعدهما جملة فانه يقدر قبل الجملة أن لاجل أن تكون تلك الجملة فى قوة المفرد وهذا خلاف كلامه فى التسهيل وشرحه من أنهما يضافان للجمل فقوله والاول أى والقول الاول وهو ما صدر به المصنف (قوله وقد يعذر) أى ابن مالك أى قد يسلم له ذلك فى ريث لانها لما كانت ليست زمانا قدر فيها أن بخلاف لدن فلا يقدر فيها أى ان ريث ليست زمانا وما كان غير زمان لا يضاف للجمل فحينئذ يقدر أن بخلاف لدن فانها لما كانت زمانا والزمان يضاف للجملة لم يقدر ان (قوله وقد يجاب) أى عن لدن أيضا بحيث يقدر فيها أيضا ان (قوله بانها) أى لدن (قوله لم تخلص) أى فلذا قدر أن (قوله وفى الغرة الخ) هذا موافق لما فى الكافية فهو معضد للجواب (قوله من لد شولا) بفتح فسكون جمع شائلة على غير قياس وهى الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها وقيل التى رفعت ذنبها اللقاح وتمامه فالى اتلائها مصدرا تلت الناقة اذا تلاها ولدها وروى الجرمى شولا بلا تنوين على ان أصلها المد وقصر للضرورة (قوله ولم يقدر من لدن كانت) اى ولو قدر كانت فقط بدون ان لزم عليه اضافة لدن للجملة وهى لا تضاف لها (قوله قول ياالرجال الخ) اى قول القائل ياالرجال بصبر الكهول والشبان منا ناهضين له فجملة ينهض خبر عن قوله وقوله فقول مبتدا وهو مضاف وجملة ياالرجال مضاف اليه واعترض بان المقصود منها لفظها فهى فى قوة المفرد وكذا قوله قائل كيف الخ اى قائل هذا اللفظ فهى مفرد والجواب ان المراد بالجملة ولو بحسب الظاهر اى ولو كانت فى المعنى مفردا كذا اجاب الشمنى اه تقرير شيخنا دردير (قوله بصالح) متعلق باجبت وكثر منى ذلك حتى مللت وملنى عوادى كناية عن طول مرضه وملت بابه علم

(الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء أو اذا) جوابا لشرط جازم لانها لم تصدر بمفرد ٧٧ يقبل الجزم لفظا كما في قولك ان تقم أقم أو محلا كما في قولك ان جئتني أكرمتك مثال المقرونة بالفاء من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم ولهذا قرئ بجزم يذر عطفا على المحل ومثال المقرونة باذا وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون والفاء المقدرة كالموجودة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها* ومنه عند المبرد نحو ان قمت أقوم وقول زهير

وان أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم

وهو أحد الوجهين عند سيبويه والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير فيكون دليل الجواب لا عينه وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان أتاني أكرمه ومنع المبرد تقدير التقديم محتجا بان الشيء اذا حل في موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا واذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء واذا نحو ان قام زيد قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة وكذا القول في فعل الشرط قبل ولهذا جاز نحو ان قام ويقعدا أخواك على اعمال الاول ولو كان محل الجزم للجملة باسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل *(تنبيه)* قرأ غير أبي عمرو ولولا أخرتني الى أجل قريب فاصدق وأكن بالجزم فقيل عطف على ما قبله على تقدير اسقاط الفاء وجزم اصدق ويسمى العطف على المعنى ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها

(الجملة الخامسة)

(قوله الواقعة بعد الفاء) أي ومحلها جزم وقوله أو اذا أي الفجائية (قوله جوابا لشرط جازم) أي جوابا لاداة شرط جازمة واستظهر الشارح ان جملة الجواب لا محل لها سواء كان الشرط جازما أم لا سواء وقعت بعد الفاء أو اذا أم لا لان جملة الجواب لا يحل محلها المفرد اذ المضارع لا بد له من فاعل كما هو قاعدة ماله محل من الاعراب وجعل جزم المعطوف باضمار شرط أي وان يضلل يذرهم وقس (قوله لانها لم تصدر الخ) أي حتى لا تكون الجملة في محل وقوله لانها لم تصدر بمفرد أي بفعل مفرد أي قابل للجزم في اللفظ بان كان مضارعا أو محلا بان كان ماضيا (قوله كما في قولك ان تقم أقم) هذا مثال المنفي وكذلك قوله ان جئتني أكرمتك مثال المنفي (قوله ولهذا قرئ) أي ولاجل أن الجملة الواقعة جوابا لجازم في محل جزم اذا قرنت بالفاء قرئ الخ (قوله بجزم يذر) أي وقرئ بالرفع على الاستئناف (قوله عطفا على المحل) هذا على ما قاله المصنف تبعا لغيره من كون الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم في محل جزم اذا قرنت بالفاء وقد علمت أن الدماميني قد خالف في ذلك وجعل جزم المعطوف باضمار شرط (قوله الله يشكرها) أي فالله يشكرها فالجملة في محل جزم وحذف الفاء ضرورة (قوله ومنه عند المبرد) أي مما حذف فيه الفاء عند المبرد نحو ان قمت أقوم أي فالاصل فانا أقوم فالفاء مقدرة مع مبتدا وقوله أقوم خبر والجملة في محل جزم جواب الشرط (قوله وقول زهير) بالرفع عطف على المضاف أي نحو والاوجه الجر عطف على المضاف اليه أعني ان قمت وقوله في قول زهير أي في مدح هرم (قوله وان أتاه خليل) من الخلل أي الذي اختل حاله وهو الفقير أو من الخلة بالفتح وهي الحاجة أي انه اذا أتاه الفقير يعطيه المال مطلقا أي كان زمن مجاعة أولا ولا يقول له ان مالي غائب ولا يقول له انا حرم أي محروم أي ليس عندي مال (قوله والوجه الآخر) أي المشهور عنه (قوله وحينئذ) أي حين اذ كان على التقديم والتأخير فلا يجزم الخ أي واما عند المبرد فيجزم بالعطف على محله وقوله فلا يجزم ما عطف عليه أي لانه ليس في محل جزم بل لا محل له (قوله ويجوز) أي عند سيبويه بناء على الوجه الثاني له اما عند المبرد فلا يجوز ان يفسر لان الجواب لا يعمل فيما قبل الاداة فلا يفسر عاملا (قوله نحو زيدا ان أتاني أكرمه) أي فالاصل زيدا أكرمه ان أتاني فزيدا مفعول لمحذوف دل عليه أكرم الموجود وقوله ان أتاني ان اداة شرط وقوله أتاني فعل الشرط وحذف جوابه لدلالة أكرمه عليه فأكرمه مفسر لعامل في زيد ودال على الجواب المقدر لانه وان تأخر لفظا فهو في نية التقديم على الاداة فلا محذور في تفسيره للمحذوف (قوله لا ينوى به غيره) يقال الرفع دليل على نية تقديمه واضمار مبتدا مع الفاء خلاف الاصل (قوله والا لجاز ضرب غلامه زيدا) أي مع انه لا يجوز لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ورد ذلك اللزوم بانه فرق بين الامرين وذلك لان ضرب غلامه زيدا المفعول واقع في محله اذ الاصل فيه التأخير وهو منصوب فلا دليل على تقديمه بخلاف ما نحن فيه فان أقوم لما وقع مرفوعا دل ذلك على انه ليس واقعا في محله والا لجزم فرفعه دل على نية تقديمه (قوله وكذا القول في فعل الشرط) أي فاذا كان غير مجزوم لفظه فالمحل للفظ الفعل (قوله على اعمال الاول) أي ولذا اضمر في الثاني ما يناسبه وهو الفاعل (قوله العطف) أي عطف يقعدا (قوله قبل ان تكمل) أي وهو لا يجوز لانه حينئذ تدعطف وفصل بين ما هما كالجزأين أعني الفعل والفاعل ويمكن ان يقال بجواز العطف على الجملة قبل كمالها في باب التنازع لانهم يغتفرون فيه ما لا يغتفر في غيره الا ترى انهم جوزوا فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ولذا حكاه المصنف بقيل (قوله وجزم اصدق) أي باداة شرط مقدرة او بنفس الطلب لنيابته عن الشرط (قوله على المعنى) أي ان تؤخرني اصدق وأكن (قوله على التوهم) أي بان يتوهم ما ليس موجودا موجودا وهو اشتراط الفاء وكون اصدق بالجزم موجودا وقوله

وهو أصدق ومحله الجزم لانه جواب التحضيض ويحزم بان مقدرة وأنه كالعطف على من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم بالجزم وعلى هذا فيضاف الى الضابط المذكور أن يقال أو جواب طلب ولا تتقيد هذه المسئلة بالفاء لانهم أنشدوا على ذلك قوله فابلونى بليتكم لعلى * أصالحكم وأستدرج نويا وقال أبو على عطف أستدرج ٧٨ على محل الفاء الداخلة فى التقدير على لعلى ومابعدها فكان هذا هنا بمنزلة * من يفعل الحسنات الله يشكرها * فى باب الشرط وبعد فالتحقيق ان العطف فى الباب من العطف على المعنى لان المنصوب بعد الفاء فى تاويل الاسم فكيف يكون هو والفاء فى محل الجزم وسأوضح ذلك فى باب أقسام العطف

* (الجملة السادسة التابعة لمفرد) * وهى ثلاثة أنواع أحدها المنعوت بها فهى فى موضع رفع فى نحو من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ونصب فى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله وجر فى نحو ربنا انك جامع الناس ليوم لاريب فيه ومن مثل المنصوبة المحل ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا خذ من أموالهم صدقة تطهرهم الآية فجملة تكون لنا عيدا صفة لمائدة وجملة تطهرهم وتزكيهم صفة لصدقة ويحتمل أن الاولى حال من ضمير مائدة المستتر فى من السماء على تقديره صفة لها لا متعلقا بانزل أو من مائدة على هذا التقدير لانها قد وصفت وأن الثانية حال من ضمير خذ ونحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى أى وليا وارثا وذلك فيمن رفع يرث وأما من جزمه فهو جواب للدعاء ومثل ذلك أرسله معى ردأ يصدقنى قرئ برفع يصدق وجزمه والثانى المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وابوه ذاهب الخبر ان قدرت الواو عاطفة على الخبر فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعية والمحل نصب وقال أبو البقاء فى قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة

فى غير القرآن اى واما فى القرآن فلا يقال فيه ذلك لبشاعة اللفظ وان كان المعنى صحيحا اى توهم ما ليس موجودا موجودا (قوله فى بعض النسخ وهو اصدق) هذا تفسير لما بعد الفاء (قوله وانه كالعطف على من الخ) اى فى ان كلا فيه العطف على محل الجواب (قوله فيضاف الى الضابط) اى المذكور فى قوله الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء الخ فيقال الواقعة بعد الفاء او اذا جوابا لشرط جازم والواقعة جوابا للطلب سواء كانت مقترنة بالفاء اولا (قوله ولا تتقيد هذه المسئلة) اى مسئلة جواب الطلب (قوله انشدوا على ذلك) اى على العطف على محل الجملة (قوله فابلونى) اى اعطونى بليتكم اى ناقتكم لان البلية هى الناقة التى تعقل على قبر صاحبها الميت بلا طعام ولا شراب حتى تموت (قوله لعلى) هذا هو محل الشاهد وأستدرج عطف على محل لعلى من غير تقدير فاء واما على كلام أبى على فيقدر الفاء (قوله نويا) بفتح الواو كهوى وأصله نواى كعصاى قلبت الالف ياء وأدغمت الياء فى الياء على لغة هذيل والشاعر منهم والنوى هى الجهة التى ينويها المسافر (قوله على محل الفاء الداخلة) أى ان الفاء محذوفة من قوله لعلى والجملة جواب الشرط أى فان تبلونى فلعلى فالفاء مقدرة فعنده الجملة الواقعة جوابا للطلب انما تكون فى محل جزم اذا اقترنت بالفاء (قوله هذا) أى تقدير الفاء وقوله قلت الخ هذا كلام أبى على الذى يقدر الفاء وعلى كلامه فتتقيد المسئلة بالفاء ولو تقديرا (قوله هنا) أى فى الطلب (قوله وبعد فالتحقيق ان العطف الخ) هذا ترجيح للقول الاول الذى قدمه (قوله ان العطف فى الباب) أى باب العطف على جواب الطلب وقوله من العطف على المعنى أى ففى الآية المعنى كقدمته ان تؤخرنى لاجل قريب أصدق وأكن وفى البيت على ان الاصل ان تبلونى بليتكم (قوله من العطف على المعنى) أى فى الآية وكذا البيت (قوله لان المنصوب) أى فى الآية (قوله فى تاويل الاسم) والتقدير ليكن منك تأخير وتصديق منى

* (الجملة السادسة) *

اعلم أن الجمل بعد النكرات المحضة صفات وأما بعد النكرات غير المحضة فيجوز فى الجملة أن تكون حالا وأن تكون صفة فقوله ومن مثل الخ اشارة للمحتمل وما قبله اشارة للمتعين للصفة وهذا هو النكتة فى الفصل فى قوله ومن مثل والمراد بغير المحضة أن تكون موصوفة (قوله ثلاثة أنواع) أى لان الجملة لا تؤكد المفرد وأما نحو زيد قائم قام فلا شاهد له فليتنظر (قوله ثلاثة أنواع) أى لانها اما أن تكون نعتا للمفرد أو معطوفة عليه بالحرف أو بدلا منه (قوله ومن مثل الخ) فصله للاحتمالات الآتية (قوله ربنا أنزل علينا مائدة من السماء) هذا بناء على ان من السماء متعلق بأنزل فهو ظرف لغو (قوله أى وليا) أى مهيأ للايحاء فيصير نبيا والا فالنبوة لا تورث (قوله وارثا) أى بالقوة لا بالفعل لانه مات قبله (قوله فيمن رفع) أى على انه صفة وقوله وأما من جزمه أى جوابا للطلب (قوله جواب للدعاء) وهو قوله فهب لانه دعاء ولا يقال أمر تادبا (قوله فتصبح الارض مخضرة) فتصبح فعل والارض فاعل وهذه الجملة ان جعلت مفسرة لضمير القصة أى فهى تصبح كان لها محل من الاعراب وهو الرفع وان جعلتها عطفا على انزل بمعنى أصبحت فلا محل لها هذا حاصل كلام أبى البقاء لكن يرد على الاول شئ وهو ان حذف ضمير القصة المبتدأ يلزم عليه حذف ما لم يعلم وهو ممنوع كالعائد الذى تصلح الجملة بعده لكونها صلة بخلاف ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون فان محل ان يقتضيه (قوله فتصبح) بالرفع بناء على ان الاستفهام بمعنى

الاصل فهي تصبح والضمير القصة وتصبح خبره أو تصبح بمعنى أصبحت وهو معطوف على أنزل فلا محل له اذا انتهى وفيه اشكالان أحدهما أنه لا محوج في الظاهر لتقدير ضمير القصة والثاني تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له وجواب الاول أنه قد يكون قدر الكلام مستأنفا والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ كما قالوا في وتشرب اللبن فيمن رفع ان التقدير وأنت تشرب اللبن وذلك اما لقصدهم ايضاح الاستئناف أو لانه لا يستأنف الا على هذا التقدير والا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وجواب الثاني أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع وأما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له فافهمه فانه بديع ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو زيد يطير الذباب فيغضب قد أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط وفي نحو أحسن اليك فلان فأحسن اليه ويكون ذكر أبي البقاء للعطف تجوزا أو سهوا ومما يلحق بهذا البحث انه اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الاولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب ولا محل لواحدة منهما لان المقول مجموعهما وكل منهما جزء المقول كما ان جزأى الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتأمله * الثالث المبدلة كقوله تعالى ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك

الخبر أي أنت قد رأيت انزال الله الماء من السماء فتصبح الخ واذا كان الاستفهام بمعنى الخبر فلا يكون له جواب فلا ينصب حينئذ الفعل وأيضا انما لم ينصب الفعل لان ما بعد الفاء لا ينتصب الا اذا كان المستفهم عنه سببا له ورؤيته لانزال الماء لا توجب اخضرار الارض وانما يجب عن الماء والماء ليس مستفهما عنه (قوله فهي تصبح) اعلم ان ضمير القصة والشأن المراد منهما شئ واحد من حيث ان ضمير الشأن هو ما بعده جملة مخبر بها عنه مفسرة له وكذلك ضمير القصة لكن يختلفان من حيث ان الجملة ان كان فيها مؤنث ليس فضلة أتى بالضمير مؤنثا ويقال له ضمير القصة كما هنا فان الارض مؤنث وفاعل ونظيره هي هند المليحة ولا يرد فانها لا تعمى الابصار فانه انما أنث قصدا الى المطابقة لا لكونه راجعا المؤنث وان كانت الجملة فيها مذكر وليس بفضلة جعل مذكرا ويقال له ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد (قوله وتصبح خبره) أي فالجملة لها محل. (قوله أنه لا محوج) اذ لا يتوقف عليه (قوله والثاني تقديره) أي جعله فالمفعول الاول قوله الفعل وقوله لا محل له مفعول ثان وقوله الفعل أي تصبح وفيه ان الذي جعل معطوفا الجملة بتمامها وقوله على الفعل المخبر به الخ المراد بالفعل المخبر به أنزل فانه خبر أن ولكن فيه تسامح اذ الخبر جملة أنزل وقوله لا محل له أي فلا يظهر لان المعطوف على الخبر خبر فتكون الجملة لها محل حينئذ وهذا الاعراب الثاني هو محل مناسبة كلام أبي البقاء للقسم الثاني وذلك ان أبا البقاء جعل الجملة المعطوفة على الجملة التي لها محل وهو الخبر لا محل لها وان كان كلاما منافي عطف الجملة على المفرد وكلام أبي البقاء مناسب في الجملة (قوله فيمن رفع) أي وأما على النصب فهو منصوب بان مضمرة بعد واو المعية واذا جزم فهو مجزوم عطف على تأكل (قوله وذلك) أي ووجه ذلك أي تقديرهم المبتدأ (قوله ايضاح الاستئناف) أي من غير توقف الاستئناف عليه (قوله أو لانه لا يستأنف الخ) أي لا يصح استئناف المضارع الا على تقدير المبتدا لانه لو لم يقدر المبتدأ لزم العطف والعطف مع رفعه لا وجه له (قوله والا لزم الخ) في قوة العلة وكأنه قال لانه لو لم يقدر لزم العطف واللازم باطل فكذا الملزوم وانما بطل اللازم وهو العطف لانه ليس في الكلام ما يعطف عليه المضارع المرفوع واعترض بان العطف صحيح بان يعطف وتشرب على جملة النهي بتمامه وهي لا تأكل السمك والمعنى صحيح على أنا لا نسلم لزوم العطف بل قوله وتشرب مستأنف وكأنه كلام ابتدئ به وحده (قوله منزلة الجملة الواحدة) أي لان الفاء لمجرد السببية فهي للربط فقط فالمحل حينئذ محكوم به للمجموع وكل واحد لا محل له على انفراده (قوله ولهذا) أي ولاجل التنزيل (قوله اكتفى فيهما بضمير واحد) أي لان الله في الاصل مبتدأ والضمير الذي اكتفى به في أنزل وأما فتصبح فلا رابط فيها ولما كانت الجملتان بمنزلة جملة واحدة كفى ضمير واحد فيهما (قوله كما في جملتي الشرط الخ) نحو زيد ان جاءني أكرمته فزيد مبتدأ وان شرط وجاءني فعل الشرط وأكرمته الجزاء وجملة الجواب والشرط الاثنين في محل رفع خبر عن زيد وليست احداهما في محل (قوله زيد) مبتدأ ويطير فعل مضارع والذباب فاعل فيغضب الفاء لمجرد السببية وليس فيها رائحة العطف ويغضب فعل مضارع والفاعل ضمير يعود على زيد وكل من الجملتين أعني يطير الذباب ويغضب في محل رفع خبر عن زيد بدليل أنا اكتفينا فيهما بضمير رابط (قوله وأخرجت عن العطف) أي فلا يصح جعلها للعطف لانه يقتضي المغايرة والتشريك في الاعراب فيفيد أن كلا من الجملتين له محل مع انه ليس كذلك (قوله كما ان الفاء كذلك) أي لمعنى السببية وأخرجت عن العطف لان العطف على فعل الشرط يدل على انه فعل الشرط والفرض انه جوابه وهذا تناقض (قوله فأحسن اليه) يجب ان تكون الفاء للسببية لا للعطف لانه يلزم عطف الانشاء على الخبر وهو لا يجوز (قوله ويكون الخ) كلام مستأنف (قوله تجوزا) أي لكونها على صورة العاطفة وان لم تشرك في الاعراب (قوله لان المقول مجموعهما) يحتمل كما في الدماميني ان كل واحدة لها محل كما لو اقتصر عليها وجزء المقول مقول (قوله جزء) أي الجملة أعني عبد الله ومنطلق (قوله ما يقال لك الا ما قد قيل) أي الا

لذو مغفرة وذو عقاب اليم فان وما عملت فيه بدل

من ما وصلتها وجاز اسناد يقال الى الجملة كما جاز في واذا قيل ان وعد الله حق والساعة لا ريب فيها هذا كله ان كان المعنى مايقول الله لك الا ما قد قيل فاما ان كان المعنى مايقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية الا مثل ماقد قال الكفار الماضون لانبيائهم وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري فالجملة استئناف ومن ذلك وأسروا النجوى ثم قال الله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم أفتأتون السحر قال الزمخشري هذا في موضع نصب بدلا من النجوى ويحتمل التفسير وقال ابن جني في قوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة
وبالشام أخرى كيف يلتقيان

جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى أي الى الله أشكو حاجتين تعذر التقاؤهما

(الجملة السابعة التابعة لجملة لها محل) ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة فالاول نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه اذا لم تقدر الواو للحال ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى والثاني شرطه كون الثانية أوفى من الاولى بتأدية المعنى المراد نحو واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان دلالة الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف الاولى وقوله أقول له ارحل لا تقيمن عندنا فان دلالة الثانية على ما أراده من اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى قيل ومن ذلك قوله ذكرتك والخطي يخطر بيننا * وقد نهلت منا المثقفة السمر فانه أبدل وقد

يخطر

الذي قد قيل للرسل من قبلك فأبدل من ما الذي هي مفردة لانها موصولة قوله ان ربك الخ (قوله من ما وصلتها) فيه تسمح لما سبق أن المحل للموصول الاسمي وحده (قوله وجاز اسناد الخ) أي مع ان المسند اليه انما يكون مفردا (قوله الى الجملة) أعني قوله ان ربك الخ فان قوله الا ما قد قيل الخ نائب فاعل والجملة بدل منه (قوله كما جاز الخ) أي وانما جاز لكون الجملة أريد لفظها وحينئذ فيحكم لها بحكم المفرد (قوله واذا قيل ان وعد الله حق) أي فجملة ان وعد الله حق نائب فاعل قيل (قوله هذا) أي ما ذكر من أن الجملة بدل من ما وأن يقال مسند للجملة (قوله الا ما قد قال) أي الا القول الذي قاله للرسل من قبلك (قوله ومن ذلك) أي من ابدال الجملة من المفرد (قوله هذا) أي ما ذكر من قوله هل هذا الا بشر مثلكم (قوله بدلا من النجوى) أي بدل كل أو بعض لان المراد بالنجوى الكلام الذي يقال سرا مخفيا أي قالوا قولا مخفيا وهو ما هذا الا بشر مثلكم (قوله ويحتمل التفسير) أي وحينئذ فلا محل لها (قوله جملة الاستفهام الخ) مقول القول واعلم أن الاستفهام الانكاري معناه النفي وكأنه قال لا يلتقيان أي أشكو عدم التقائهما وهذا معنى قول المصنف تعذر الخ وقوله بدل من حاجة أي بدل من الحاجتين ولا شك ان الحاجتين مفرد ليس بجملة فلا ينافي انه مثنى

(الجملة السابعة)

(قوله والبدل خاصة) أي ولا يقع في النعت لان الذي ينعت انما هو المفرد كما انه لا يثنى الا ما كان مفردا ولا يقع ذلك في التوكيد لانه لا يؤكد بالالفاظ المخصوصة أعني أجمع وتوابع أجمع الا المفردات واعترض بانه يقع في التوكيد اللفظي نحو زيد قام أبوه قام أبوه وأجاب الشمني بأنا لا نسلم ان هذا توكيد لفظي بل هو تكرير للجملة وفيه نظر ولعل الاولى أن المصنف لم يعتبر ذلك لان الثانية لما كانت تكريرا للاولى كأنها عينها (قوله اذا لم تقدر الواو للحال) أي والا لم يكن هنا تبعية وان كان محلها نصبا (قوله ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى) أي والا لم يكن لها محل (قوله والثاني) أي الوقوع في باب البدل (قوله بما تعلمون) أي من النعم (قوله بخلاف الاولى) أي فان دلالتها على نعم الله غير مفصلة واعترض بان الجملة الاولى صلة الموصول لا محل لها وحينئذ فلتكن الجملة الثانية أيضا كذلك وهذا بخلاف الموضوع أعني الجملة التابعة لما لها محل واعتذر عنه بان الغرض بالمثال كون الجملة الثانية أوفى من الاولى وبدلا منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولى لها محل (قوله ارحل) في محل نصب مقول القول وقوله لا تقيمن بدل من ارحل فيكون في محل نصب واعترض بان قوله لا تقيمن من جملة المقول وقد سبق أن جزء المقول لا محل له وحينئذ فلا يصح جعله بدلا والجواب ان ما هنا مبني على ما قاله غيره من البيانيين وبعض النحاة ان جزء المقول له محل وأما ما سبق فهو الذي حققه هو وان ما تقدم مخصوص بما اذا استقل كل جزء بمعنى أما اذا اتحد المراد منهما فكل له محل لصلاحيته لتمام المقولية أو يجاب بان الغرض التمثيل لكون الثانية بدلا من الاولى لكونها أوفى منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولى لها محل (قوله من اظهار الكراهية) بيان لما أراده واعلم أن مدلول ارحل المطابقي طلب الرحيل وعدم الاقامة في هذا المكان ويلزمه الكراهية لاقامته وأما قوله لا تقيمن فيدل مطابقة على اظهار الكراهية لاقامته مطابقة هذا كلامه ورد بان مدلول لا تقيمن المطابقي النهي والكف عن الاقامة ويلزمه كراهية الاقامة والجواب ان لا تقيمن يدل عرفا مطابقة على اظهار الكراهية بخلاف ارحل والاعتراض مبناه النظر للمعنى اللغوي لا العرفي (قوله بالمطابقة) خبر ان والمراد بالمطابقة العرفية فانه اشتهر في اظهار الكراهية عرفا (قوله بخلاف الاولى) أي فان دلالتها على ذلك بالالتزام (قوله والخطي) بفتح الخاء وكسر الطاء مشددة أي الرمح المنسوب الى خط هجر بلدة باليمامة يقوم فيها الرماح المجلوبة من الهند وقوله يخطر بكسر الطاء من خطر يخطر كضرب يضرب معناه يهتز وقوله نهلت بكسر الهاء أي شربت اذ النهل الشرب أولا وأما ثانيا فيقال له علل والمراد شربت من الدم بسبب الطعن والمراد بشربها تلطخها وقوله المثقفة السمر أي الرماح المعتدلة (قوله من قوله والخطي

ثملت من قوله وانطلى بخطر بيننا بدل اشتمال انتهى وليس متعينا لجواز كونه من باب النسق على أن تقدر الواو للعطف ويجوز أن تقدر واو
الحال وتكون الجملة حالا اما من فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح في جواز ترادف الاحوال واما من فاعل يخطر فتكون الحالان
متداخلتين والرابط على هذا الواو واعادة صاحب الحال بمعناه فان المثقفة السمر هي الرماح ومن غريب هذا الباب قولك قلت لهم قوموا أولكم وآخركم زعم ابن مالك أن التقدير ليقم أولكم وآخركم وانه من باب بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد كما قال في العطف في نحو اسكن أنت وزوجك الجنة ولا نخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده * (تنبيه) * هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرروا والحق أنها تسع والذي اهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند اليها أما الاولى فنحو لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع وقال الفراء في قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم ان قليل مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا وقال جماعة في الا امرأتك بالرفع انه مبتدأ والجملة بعده خبر وليس من ذلك نحو مامررت بأحد الا زيد خير منه لان الجملة هنا حال من أحد باتفاق أو صفة
 له عند الاخفش وكل منهما قد مضى ذكره وكذلك الجملة في الا انهم ليأكلون الطعام فانها حال وفي نحو ما علمت
زيدا الا يفعل الخير فانها مفعول وكل ذلك قد ذكر وأما الثانية فنحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية اذا أعرب سواء خبرا وأنذرتهم مبتدأ ونحو

بخطر بيننا) أي والشرط موجود فان قوله وقد ثملت أوفى بتأدية المعنى المراد وهو انه وقع الطعن بخلاف يخطر أي يهتز فلا يدل على ذلك لاحتمال انها تهتز بدون طعن (قوله بدل اشتمال) أي وعلى هذا فالواو زائدة وقوله بدل اشتمال أي لان اهتزاز الرمح يشتمل على شرب الدم ويصاحبه (قوله الواو) أي في قوله وقد ثملت وقوله للعطف أي على جملة يخطر بيننا فتكون الثانية تابعة لجمل لها محل (قوله على المذهب الصحيح) وعلى هذا فالمعنى ذكرتك حال كوني في هاتين الحالتين (قوله ومن غريب هذا الباب) أي باب بدل الجملة من الجملة التي لها محل ووجه غرابته ان المتبادر في المثال بدل المفرد وان لم يتسلط عليه عامل الاول لانه يغتفر في التابع مالا يغتفر في الاوائل (قوله زعم ابن مالك الخ) أي وأما غيره فجعل الامثلة الثلاثة من بدل المفرد من المفرد ومن عطف المفرد وقال انه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع (قوله ان التقدير ليقم الخ) أي فالاصل قوموا ليقم أولكم وآخركم فقوله أولكم وآخركم معمول لمحذوف وهذه الجملة بدل من جملة قوموا (قوله لا المفرد من المفرد) أي لان أولكم وآخركم بدل من الواو في قوموا لان البدل على نية تسليط العامل ولا يصح تسليطه هنا فلا يقال قم أولكم (قوله اسكن أنت وزوجك الجنة) أي وليسكن زوجك الجنة فهو من عطف الجمل لان زوجك فاعل لمحذوف ولا يصح عطفه على أنت اذ لا يقال اسكن زوجك (قوله ولا أنت) أي ولا نخلفه أنت اذ لا يقال لا نخلفه أنت (قوله ولا مولود) أي ولا يضار مولود (قوله على ماقرروا) أي على ما قرره النحاة (قوله الجملة المستثناة) أي استثناء منقطعا لان الا فيه بمعنى لكن وهي لا تدخل الا على جملة وانما كانت في محل نصب لان حق المستثنى بالا من كلام موجب أن ينصب (قوله بمسيطر) هو المسلط المتولي أي لست مسلطا عليهم ولا متوليا عليهم لكن من تولى وكفر فالله المتولي عليه ويعذبه العذاب الاكبر فلا يتوهم تركه فالاستثناء منقطع وقيل الاستثناء متصل والمعنى الا من تولى وكفر فأنت مسلط عليه بالجهاد (قوله من مبتدا) وقوله تولى صلة من وقوله فيعذبه خبر أي وجملة المبتدا والخبر في محل نصب وهي حالة محل مفرد أي لكن تعذيب الله من كفر قال ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح حق المستثنى بالا من كلام موجب أن ينصب مفردا كان أو مكملا معناه بما بعده نحو انا لمنجوهم أجمعين الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا الا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فمن الاول قول أبي قتادة أحرموا كلهم الا أبو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبر ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم ولا تدري نفس بأي أرض تموت الا الله أي لكن الله يعلم ذلك (قوله على الاستثناء المنقطع) أي لان الجملة لا يعقل دخولها في غيرها حتى يحكم على الاستثناء بانه متصل (قوله والجملة بعده خبر) أي والجملة من المبتدا وخبره في محل نصب على الاستثناء (قوله لان الجملة هنا حال) وذلك لان قوله بأحد جار ومجرور متعلق بمررت وقوله الا أداة استثناء وقوله زيد مبتدأ وخير منه خبر والجملة حال من أحد أو صفة له لا في محل نصب على الاستثناء (قوله باتفاق) أي حتى الاخفش وقوله عند الاخفش أي فقط واعترض بانه سيأتي أن الاخفش لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالا وأجيب بان الضمير في قوله أو صفة له أي للاحد لا بقيد كونه السابق على حد عندي درهم ونصفه بل هو صفة لاحد مقدر بعد الا بدل من أحد المذكور قبلها أي مامررت بأحد الا أحد زيد خير منه فالفصل انما هو بين البدل والمبدل منه لا بين الصفة والموصوف لكن فيه انه يلزم عليه حذف الموصوف بالجملة وهو ليس بعض اسم مجرور بمن أو في وهو غير جائز عند الاخفش وغيره (قوله فانها حال) أي من المرسلين لا في محل نصب على الاستثناء (قوله فانها مفعول) أي لا في محل نصب على الاستثناء (قوله وأما الثانية) أي الجملة المسند اليها (قوله وأنذرتهم مبتدأ) أي هذه الجملة مبتدأ مؤخر في محل رفع وانما صح ذلك لقيامها مقام المفرد

تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذ لم يقدر الاصل ان تسمع بل قدر تسمع فانما مقام السماع كما ان الجملة بعد الظرف في نحو ويوم تسير الجبال وفي نحو أأنذرتهم في تأويل المصدر وان لم يكن ٨٢ معهما حرف سابك واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا فالمشهور المنع مطلقا وأجازه

هشام وثعلب مطلقا نحو يعجبني قام زيد وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا ان كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي أقام زيد صح والا فلا وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين ومنعوا يعجبني يقوم زيد وأجازهما هشام وثعلب واحتجا بقوله وما راعني الا يسير بشرطة ومنع الاكثرون ذلك كله وأولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا في بدا ضمير البداء وتسمع ويسير على اضمار ان وأما قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله عليه الصلاة والسلام لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب فليس من باب الاسناد الى الجملة لما بينا في غير هذا الموضع (حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات) تقول المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال وشرح المسئلة مستوفاة أن يقال الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها ان كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها أو بمعرفة محضة فهي حال عنها أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع (مثال النوع الاول) وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة قوله تعالى حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه ولم تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم من قبل ان يأتي يوم لا بيع فيه ومنه حتى اذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها وانما أعيد ذكر الاهل لانه لو قيل استطعماهم مع ان المراد وصف القرية لزم خلو الصفة بان

أي انذارك وعدمه سواء (قوله تسمع بالمعيدي) أي فتسمع فعل مضارع مرفوع والفاعل مستتر فيه جوازا تقديره أنت والجملة في محل رفع مبتدأ (قوله اذ لم يقدر الخ) أما اذا قدرت الاصل ذلك فيكون المصدر المؤول هو المبتدأ لا نفس الجملة (قوله مقام السماع) أي مقام المفرد وهو السماع (قوله ويوم تسير الجبال) أي فيوم مضاف والجملة مضاف اليها وانما جعلت الجملة مضافا اليها لانها قائمة مقام مفرد أي يوم تسيير (قوله في تأويل المصدر) الاولى قائمة مقام المصدر لان الفرض ان المبتدأ نفس الجملة واما على كلامه فيوهم ان المبتدأ المصدر الذي في تأويلها (قوله واختلف في الفاعل الخ) لما أفاد ان الجملة قد تكون مبتدأ أفاد ان في وقوعها فاعلا أو نائبا عنه خلافا (قوله يعجبني قام زيد) أي فجملة قام زيد فاعل عنده (قوله معلق) أي أي معلق وقد سبق للمصنف مختاره قصره على الاستفهام (قوله ومنعوا الخ) أي لانه لم يوجد معلقا وان كان الفعل قلبيا (قوله وأجازهما هشام وثعلب) كرر هذا ليرتب عليه الاحتجاج (قوله واحتجا الخ) قال الدماميني الاحسن ان جملة يسير حال فاعلها راجع لما يرجع له ضمير راعني (قوله وما راعني الخ) تمامه * وعهدي به قينا يسير بكير * والقين الحداد والجمع قيون والكير كير الحداد وهو زق أو جلد غليظ ذو حافات وهو المنفاخ وأما الحفرة التي يوضع فيها الفحم فيقال لها كور اهـ شمني (قوله الا يسير) فعل مضارع والفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو والجملة في محل رفع فاعل راع بمعنى أخافني والشرطة كالغرفة واحد الشرط كالغرف وهي علامة الولاة ويقال للواحد من الولاة شرطي كتركي وشرطي كجهني سموا بذلك لانهم جعلوا لانفسهم علامات يعرفون بها (قوله ومنع الاكثرون ذلك) أي كون الجملة مسندا اليها سواء كانت مبتدأ أو فاعلا أو نائب فاعل (قوله وتسمع ويسير على اضمار ان) قال الدماميني الاحسن في المصراع أن يقال ان فاعل راعني ضمير يعود الى ما يعود اليه ضمير يسير وهو الشخص وقوله يسير جملة في محل نصب على أنها حال من فاعل راعني والاستثناء مفرغ أي ما راعني هو في حال من الاحوال الا في حال كونه يسير قال الشمني ويمكن أن يخرج البيت أيضا على تقدير معلق أي الا اليسير كما في قوله * اني وجدت ملاك الشيمة الادبا * أي الملاك اهـ شمني (قوله على اضمار ان) أي وحذف ان ورفع الفعل جائز لا شذوذ فيه بخلاف حذفها مع نصب الفعل فانه شاذ لا ينقاس الا في مواضع معلومة (قوله لما بينا في غير هذا الموضع) أي من ان الجملة اذا قصد لفظها يحكم لها بحكم المفرد فيجوز وقوعها مبتدأ أو فاعلا ونائبا عنه

(حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات)

(قوله أو بغير المحضة) أي وان كانت مرتبطة بغير المحضة منهما أي من المعرفة والنكرة والمراد بالمعرفة الغير المحضة المعرفة بال الجنسية والمراد بالنكرة الغير المحضة النكرة الموصوفة (قوله وجود المقتضى) أي وهو صحة عمل العامل في صاحب الحال أو في الموصوف في الحال وفي الصفة (قوله وانتفاء المانع) أي الذي يمنع من الوصفية أو الحالية (قوله ومنه الخ) انما فصله لاحتمال أنه ليس منه كما يأتي (قوله وانما أعيد ذكر الاهل) اي الواقع بعد استطعما أي ولم يأت بالضمير بدل الاسم الظاهر (قوله مع ان المراد وصف القرية) لان الحديث مسوق فيها الا ترى فوجدا فيها جدارا (قوله لزم خلو الصفة) اى لانه ليس فيها ضمير عائد على الموصوف وهو القرية ورده الدماميني بان الضمير في استطعماهم عائد على الاهل المقيد بالقرية لاضافته لها فالربط المعنوي حاصل والجواب انه لا يكفي في الجملة الواقعة صفة الا الربط اللفظي وهو الضمير العائد على نفس الموصوف وقوله كان مجازا اي وهو خلاف الاولى ورد بان المجاز ابلغ من الحقيقة والقرآن مشحون به فلا مانع من المجاز حينئذ واجاب بعض

من ضمير الموصوف ولو قيل استطعماها كان مجازاً ولهذا كان هذا الوجه أولى من ان تقدر الجملة جواباً لاذ لان تكرار الظاهر يعرى حينئذ
عن هذا المعنى وايضاً فلا الجواب فى قصة الغلام قال اقتلت لا قوله فقتله لان الماضى المقرون بقد لا يكون جواباً فليكن قال فى هذه ايضاً جواباً
(ومثال النوع الثانى) وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا تمنن تستكثر ٨٣ لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى (ومثال النوع
الثالث) وهو المحتمل لهما
بعد النكرة وهذا ذكر مبارك
انزلناه فلك ان تقدر الجملة
صفة للنكرات وهو الظاهر
ولك ان تقدرها حالا عنها
لانها قد تخصصت بالوصف
وذلك يقربها من المعرفة حتى
ان ابا الحسن اجاز وصفها
بالمعرفة فقال فى قوله تعالى
فآخران يقومان مقامهما
من الذين استحق عليهم
الاوليان ان الاوليان صفة
لآخران لوصفه بيقومان
ولك ان تقدرها حالا عن
المعرفة وهو الضمير فى مبارك
الا انه قد يضعف من حيث
المعنى وجها الحال اما الاول
فلان الاشارة اليه لم تقع فى حالة
الانزال كما وقعت الاشارة
الى البعل فى حالة الشيخوخة
فى وهذا بعلى شيخا واما الثانى
فلاقتضائه تقييد البركة بحالة
الانزال وتقول ما فيها احد
يقرأ فيجوز الوجهان ايضا
لزوال الابهام عن النكرة
لعمومها (ومثال النوع
الرابع) وهو المحتمل لهما
بعد المعرفة كمثل الحمار يحمل
اسفارا فان المعرف الجنسى
يقرب فى المعنى من النكرة
فيصح تقدير يحمل حالا او
وصفا ومثله وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله * ولقد امر على اللئيم يسبنى * وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود احدها كون الجملة خبرية
واحترزت بذلك من نحو هذا عبد بعتكه تريد بالجملة الانشاء وهذا عبدى بعتكه كذلك فان الجملتين مستأنفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا
ويجوز ان يكونا خبرين آخرين الا عند من منع تعدد الخبر

بان المجاز خلاف الاصل على كل حال وايضا حيث قيل أولا أتيا اهل قرية بنى الكلام على الحقيقة والتجوز بعد
من الرجوع للشئ بعد الانصراف عنه (قوله كان مجازا) لان اسناد الاستطعام للاهل هو الحقيقة اى ولا يجوز
الاتيان بضمير الاهل والقرية معا بان يقول استطعماهموها (قوله ولهذا) اى ولاجل تعليل اعادة الذكر بما
سبق كان هذا الوجه أى وهو جعل الجملة صفة (قوله لان تكرار الظاهر الخ) علة لمحذوف أى وانما كان جعل
الجملة جوابا لاذا الأولوية فيه لان تكرار الخ وحاصله أنه على جعل الجملة صفة يكون للاتيان بالاسم الظاهر
فى محل الضمير نكتة بخلاف جعلها جوابا لاذا فانه لا يكون للاتيان بالظاهر محل الضمير نكتة وأيضا يلزم على
جعلها جوابا لاذا مخالفة النظير (قوله المقرون بقد) وفى نسخة بالفاء أى الدالة على قد الدالة على تحقق الماضى
فلا يكون جوابا بالشرط اذ المستقبل وانما احتيج لقد لان الماضى بدونها صالح للشرطية فلا يقرن بالفاء (قوله
بقد) أى المقدرة بعد الفاء وفى نسخة لان الماضى المقرون بالفاء ووجه عدم صحة الجواب عنها ان الماضى صالح
للجوابية لجواز كونه مستقبلا فى المعنى وحينئذ فلا يقترن بالفاء ودخول الفاء عليه مع الصلاحية يدل على أنه
لا يصلح للجواب وعدم الصلاحية له لاقترانه بقد فالفاء دالة على قد محذوفة وقد تدل على تحقق الماضى فلا يكون
الفعل جوابا لاذا اذ لا يكون الا مستقبلا (قوله لا يكون جوابا) أى لانها تدل على تحقق الماضى وجواب اذا
لا يكون الا مستقبلا (قوله قال الخ) أى ان الجواب عن اذا قال اقتلت لا ان الجواب فقتله من قوله لقيا غلاما
فقتله لان الماضى الخ (قوله بعد المعارف المحضة) ان قلت هى فى يا حليما لا يعجل ونحوه صفة مع أنه معرفة محضة
بتعيين النداء كما نص عليه ابن السيد والجواب انه صفة له قبل النداء وهو اذ ذاك نكرة فهو من نداء الموصوف
لا من وصف المنادى (قوله تستكثر) جملة حالية من ضمير تمنن وكذلك وأنتم سكارى حال من ضمير لا تقربوا (قوله
فآخران يقومان مقامهما) أى فى توجه اليمين عليهما وقوله من الذين استحق عليهم أى الوصية وهم الورثة
وقوله الاوليان بالميت أى الاقربان اليه بدل من آخران أو صفة له كما قال أبو الحسن (قوله ولك ان تقدرها)
أى جملة أنزلناه والمراد بتقديرها جعلها (قوله وجها الحال الخ) بالتثنية لان الحال اما من النكرة أو من ضمير
مبارك (قوله أما الاول) أى أما تضعيف الوجه الاول وهو انه حال من ذكر وحاصله ان الحال قيد فى عاملها
والعامل هنا الاشارة فيفيد ان الاشارة تقيده بالانزال مع ان الاشارة اليه ليست فى وقت انزال جمعه (قوله وأما
الثانى) أى وأما تضعيف الثانى وهو انه حال من ضمير مبارك ويكون العامل مبارك فالحال قيد فيه (قوله يحمل
أسفارا) أى فهو حال من حمار وان كان مضافا اليه لكون المضاف كالجزء فى صحة السقوط اذ يقال مثله كالحمار
والضمير حينئذ راجع للمضاف اليه وهو كثير منه كمثل آدم خلقه أهل قرية استطعما أهلها نعم اذا احتمل
عود الضمير للمضاف أو المضاف اليه فالاولى عوده على المضاف لانه المحدث عنه والمضاف اليه قيد لتعيينه الا ان
يكون المضاف لفظ كل او بعض لانهما سور والمقصود ما بعدهما (قوله وقد اشتمل الضابط) اى السابق عند
الترجمة وهو قوله الجملة الخبرية الخ (قوله كذلك) اى تريد الانشاء واما لو اردت الخبر كانت الجملة حالا لوقوعها
بعد معرفة (قوله لا يكون نعتا ولا حالا) أى لانه لا يعلم مدلولها الا بعد النطق بها وكل من الحال والنعت لا بد ان
يعلم مدلوله من قبل لان القصد منهما تعريف الموصوف (قوله ويجوز ان يكون) اى جملة بعتكه فى المثالين وقوله
خبرين اى عن اسم الاشارة وقوله آخرين اى والخبر الاول العبد المنكر فى المثال الاول والمعرف فى المثال الثانى

مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع تعدده مختلفا بالافراد والجملة وهو ابو علي وعند من منع وقوع الانشاء خبرا وهم طائفة من

الكوفيين ومن الجمل ما يحتمل الانشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير وله امثلة منها قوله تعالى قال رجلان من الذين يخافون انعم الله عليهما فان جملة انعم الله عليهما تحتمل الدعاء فتكون معترضة والاخبار فتكون صفة ثانية ويضعف من حيث المعنى ان تكون حالا ولا يضعف في الصناعة لوصفها بالظرف (ومنها) قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم فذهب الجمهور الى ان حصرت صدورهم جملة خبرية ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هي حال من فاعل جاء على اضمار قد ويؤيده قراءة الحسن حصرة صدورهم وقال آخرون هي صفة لئلا يحتاج الى اضمار قد ثم اختلفوا فقيل الموصوف منصوب محذوف أي قوما حصرت صدورهم ورأوا أن اضمار الاسم اسهل من اضمار حرف المعنى وقيل مخفوض مذكور وهم قوم المتقدم ذكرهم فلا اضمار البتة وما بينهما اعتراض ويؤيده انه قرئ باسقاط أو وعلى ذلك يكون جاؤكم صفة لقوم ويكون حصرت صفة ثانية وقيل بدل اشتمال من جاؤكم لان المجيء مشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين وقال أبو العباس المبرد الجملة انشائية معناها الدعاء مثل غلت ايديهم فهي مستأنفة ورد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه

الكفر

(قوله مطلقا) اي سواء كان الثاني مفردا أو جملة كان انشاء او خبرا (قوله تحتمل الدعاء) اي فهي جملة انشائية (قوله فتكون معترضة) اي بين القول والمقول (قوله من حيث المعنى) اي لانه ليس المعنى على التقييد (قوله أن تكون حالا) اي لان جعلها حالا يقتضي ان قولهم في وقت انعامه عليهم فقط مع ان قولهم لا يتقيد بذلك والحاصل ان الحالية تقتضي تقييد العامل مع ان المعنى ليس على التقييد (قوله أو جاؤكم) عطف على قوله يصلون أي الا الذين يصلون الى قوم موصوفين بكونهم بينكم و بينهم ميثاق أي فلا تقتلوهم والا الذين جاؤكم حصرت صدورهم فلا تقاتلوهم وهذا بناء على أن حصرت جملة خبرية (قوله أو جاؤكم حصرت صدورهم) قبله ودوا لو تكفرون أي ود المنافقون لو تكفرون كما كفروا فتكونون أنتم وهم مستوون في الكفر فلا تتخذوا منهم أولياء توالونهم حتى يهاجروا هجرة صحيحة محققة لايمانهم فان تولوا وأعرضوا واستمروا على ماهم عليه فخذوهم بالاسر واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا توالونه ولا نصيرا تنتصرون به على اعدائكم الا الذين يصلون الى قوم بينكم و بينهم ميثاق أي عهد على الايمان وترك قتالهم وقتال من أتى اليهم كهلال بن عويمر الاسلمي فلا تأخذوهم ولا تقتلوهم أو جاؤكم حصرت صدورهم أي ضاقت صدورهم عن قتالكم مع قومهم وعن قتال قومهم معكم أي ممسكين عن قتالكم وقتال قومهم فلا تتعرضوا اليهم باخذ ولا بقتل وقد نسخت هذه الآية بآية السيف (قوله على اضمار قد) اعلم ان اضمار قد واجب عند البصريين فيقولون ان الجملة الماضوية اذا وقعت حالا لا بد من اقترانها بقد ظاهرة أو مقدرة وأما الاخفش فلا يرى وجوبها مع الماضي اذا وقع حالا فيقول ان الجملة الماضوية تقع حالا وتقترن بقد ان وجدت فان لم توجد فلا تحتاج الى تقديرها اذا علمت هذا فقول المصنف منهم الاخفش على اضمار قد الخ لا يظهر فالاولى أن يقول ثم اختلفوا فقال الجمهور هي حال من فاعل جاؤا على اضمار قد خلافا للاخفش القائل لا تحتاج لتقدير (قوله قراءة الحسن حصرة) أي ضيقة أي حال كون قلوبهم ضيقة (قوله أي قوما حصرت صدورهم) أي أو جاؤكم حال كونهم قوما موصوفين بهذا الوصف (قوله وقيل مخفوض) أعني الموصوف (قوله وهم قوم المتقدم ذكرهم) فالقوم المتقدم ذكرهم موصوفون بوصفين الاول قوله بينكم و بينهم ميثاق والوصف الثاني قوله حصرت صدورهم وقوله أو جاؤكم اعتراض هذا هو كلام أبي البقاء الذي هذه عبارته وليس ما بين القوم وقوله حصرت كله اعتراض كما هو ظاهر المصنف (قوله ويؤيده) أي يؤيد جعله صفة لقوله المذكور لا حالا من فاعل جاؤكم (قوله وما بينهما اعتراض) هو أو جاؤكم وأما بينكم و بينهم ميثاق فصفة القوم وانما كان جاؤكم اعتراضا لان أو تمنع من جعله صفة ثانية والواقع بين الشيئين المتلازمين كالموصوف وصفته اعتراض (قوله ويكون حصرت صفة ثانية) فتعين حصرت للوصفية على قراءة اسقاط أو ويؤيد جعلها صفة لا حالا على قراءة اثبات أو لان الاصل التوافق بين القراءة وعدم اختلافها تأمل (قوله ثانية) أي بالنسبة لجاؤكم فلا ينافي انه صفة ثالثة بالنظر لبينكم و بينهم ميثاق (قوله لان المجيء) اي في تلك الحالة مشتمل على الحصر اي على ضيق الصدر (قوله لان الحصر من صفة الجائين) اي فهو صفة ثانية لا انه من صفات المجيء حتى يكون بدلا منه قال الدماميني وقد يقال كون الحصر صفة للجائين لا ينافي اشتمال المجيء عليه من حيث ان سبب المجيء حصر الصدور فتأمل (قوله من صفة الجائين) أي لا من صفة المجيء وشرط بدل الاشتمال انما يكون من صفات المبدل منه ودالا عليه دلالة اجمالية حتى اذا ذكر البدل يكون كالمعنى لما ذكر اجمالا (قوله وقال أبو العباس المبرد الجملة) اي جملة حصرت صدورهم (قوله معناها الدعاء) أي فالمعنى أو جاؤكم اللهم ضيق صدورهم كراهية أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم (قوله مثل غلت الخ) أي فالمعنى اللهم ضيق صدورهم (قوله لا يتجه) أي لا يظهر وحاصل الرد أن المعنى على هذا القول اللهم ضيق صدورهم عن قتالنا وعن قتال قومهم أي الكفار والدعاء عليهم بضيق الصدور بالنظر لقتال المسلمين ظاهر وأما الدعاء عليهم بالنظر لقتال قومهم فلا يظهر اذ المطلوب اضعاف

ومن ذلك قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فانه يجوز أن تقدر لا ناهية ونافية وعلى الاول فهي معمولة لقول محذوف هو
الصفة أي فتنة مقولا فيها ذلك ويرجحه أن توكيد الفعل بالنون بعد لا الناهية قياس نحو ولا تحسبن الله غافلا وعلى الثاني فهي صفة لفتنة ويرجحه
سلامته من تقدير القيد الثاني صلاحيتها للاستغناء عنها وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فانها لا يستغني عنها
بمعنى أن معقولية القول
متوقفة عليها واشباه ذلك
القيد الثالث وجود المقتضي
واحترزت بذلك عن نحو فعلوه
من قوله تعالى وكل شيء فعلوه
في الزبر فانه صفة لكل أو لشيء
ولا يصح أن يكون حالا من كل
مع جواز الوجهين في نحو
اكرم كل رجل جاءك لعدم
ما يعمل في الحال ولا يكون
خبرا لانهم لم يفعلوا كل شيء
ونظيره قوله تعالى لولا كتاب
من الله سبق يتعين كون سبق
صفة ثانية لا حالا من الكتاب
لان الابتداء لا يعمل في الحال
ولا من الضمير المستتر في الخبر
المحذوف لان أبا الحسن حكى
أن الحال لا يذكر بعد لولا كما
لا يذكر الخبر ولا يكون خبرا
لما أشرنا اليه ولا ينقض الاول
بقولهم لولا رأسك مدهونا
ولا الثاني بقول الزبير رضي
الله عنه

ولولا بنوها حولها لخبطتها

لندورهما وأما قول ابن
الشجري في ولولا فضل الله
عليكم ان عليكم خبر فمردود
بل هو متعلق بالمبتدأ والخبر
محذوف القيد الرابع انتفاء
المانع والمانع أربعة أنواع
(أحدها) ما يمنع حالية كانت
متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستئناف نحو زارني زيد سأكافئه أو لن أنسى له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن
مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل استقبال وأما قول بعضهم في وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين ان سيهدين حال كما تقول سأذهب مهديا فسهو
(والثاني) ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع ويمتنع فيه الاستئناف لان المعنى على تقييد المتقدم فتتعين الحالية بعد ان كانت ممتنعة
وذلك نحو وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم أو كالذي مر على قرية

الكفر ولو باهله وأجيب بان المراد الدعاء عليهم بسلب أهلية القتال بالمرة تحقيرا لهم فتأمل (قوله لا ناهية)
تقدم أن فيه اقامة المسبب مقام السبب فالمعنى لا تتعرضوا لها فتصيب (قوله قياس) أي وأما التوكيد بعد
لا النافية فهو شاذ (قوله صلاحيتها للاستغناء) هذا القيد مأخوذ من قوله في الضابط لم يستلزمها ما قبلها
لانه اذا لم يستلزمها ما قبلها كانت صالحة للاستغناء عنها (قوله وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر) أي فاذا
قلت جاء الذي قام ابوه أو زيد قام ابوه فلا تكون جملة قام ابوه حالا من المعرفة قبلها وكذا يقال في قال زيد عمرو
قام ابوه لا تكون جملة عمرو قام ابوه حالا من المعرفة قبلها ولا صفة للنكرة في قولك قال رجل عمرو قام أبوه
لعدم الاستغناء عنها (قوله بمعنى ان معقولية القول) أي تعقل القول بمعنى المقول فاذا قلت قال زيد
لا ترض فلا يتعقل كون زيد قال لا ترض الا بهذه الجملة اي جملة لا ترض (قوله بمعنى ان معقولية الخ) أي
لا بمعنى انها عمدة (قوله وجود المقتضي) اي وهو صحة كون العامل في صاحب الحال عاملا فيها بان كان
قويا كالفعل وما شابهه لا ان كان ضعيفا كالابتداء فانه لا يصح حينئذ ولذا قالوا لا يصح الحال من المبتدا (قوله
فانه صفة الخ) اي والمعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر (قوله أو لشيء) اي والمعنى الشيء المفعول لهم
كله ثابت في الزبر (قوله مع جواز الوجهين) هما جعل الجملة صفة لرجل أو حالا منه (قوله لعدم ما يعمل
في الحال) علة لقوله لا يصح فان الابتداء لا يعمل فيها لانه عامل ضعيف فلا يعمل الرفع والنصب وانما كان
ضعيفا لانه معنوي لا لفظي ولما اجاز سيبويه الحال من المبتدا جعلها معمولة للاستقرار في نحو
* لمية موحشا طلل * ولم يبال باختلاف عاملها وعامل صاحبها والقوم يجعلونها من ضمير الاستقرار
(قوله لعدم ما يعمل في الحال) اي فقد عدم المقتضي للحال (قوله ونظيره) أي في امتناع الحال لعدم
المقتضي وامتناع الخبر وتعين الصفة (قوله ولا من الضمير المستتر في الخبر) اي موجود المقدر اي لولا
كتاب من الله موجود حال كونه سابقا (قوله ولا يكون خبرا) أي لكتاب وقوله لما اشرنا اليه اي بقول
ابي الحسن ان الخبر لا يقع بعد لولا (قوله ولا ينقض الاول) اي كون الحال لا تقع بعد لولا (قوله مدهونا)
أي فان مدهونا حال من المبتدا (قوله ولا الثاني) اي كون الخبر لا يقع بعد لولا (قوله بقول الزبير) بن
العوام وكان ضرابا للنساء وكان لاسماء الصديقية زوجته أولاد يحولون بينه وبين ضربها (قوله لخبطتها)
من الخبط اي لخبطتها في الارض وهو جواب لولا وقوله حولها نصب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر عن
المبتدا وتمام البيت * كخبطة عصفور ولم أتلعثم * (قوله والخبر محذوف) اي موجود (قوله لولا
وجوده) اي المانع (قوله ويتعين حينئذ) اي حين اذ وجد المانع (قوله حال) اي يتعين كونها حالا
(قوله بدليل استقبال) أي لان الحال منافية الاستقبال (قوله حال) اي من ربي (قوله فسهو) اي لان
هذا لا يصح جعله نظيرا لان السين في هذا المثال المنظر به داخلة على عامل الحال وفي الآية داخلة على الحال
وفرق بينهما وقد يقال ان ذلك القائل لاحظ في التنظير انه يلزم من استقبال الحال استقبال عاملها وبالعكس
لاتحاد زمنهما فصح التنظير (قوله بعد ان كانت ممتنعة) قبل المانع لان الجملة الخبرية بعد النكرة المحضة
يتعين جعلها صفة ويمتنع كونها حالا (قوله وهو خير لكم) اي فالواو معينة للحال اذ الصفة لا يفصل بينها
وبين موصوفها بالواو أي عسى أن تكرهوا شيئا في حال كونه خيرا لكم وفي حال كونه شرا لكم جزما فالترجي

وهي خاوية وقوله مضى زمن والناس يستشفعون بي والمعارض فهن الواو فانها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافا للزمخشري ومن

وافقه (والثالث) مايمنعهما معا نحو وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث فيها (والرابع) مايمنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزين وذلك نحو ما جاءني أحد الا قال خيرا فان جملة القول كانت قبل وجود الا محتملة للوصفية والحالية فلما جاءت الا امتنعت الوصفية ومثله ما أهلكنا من قرية الا لها منذرون وأما وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فالوصفية تمانعها الواو والا ولم ير الزمخشري وأبو البقاء واحدا منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا تفصل الا بين الموصوف وصفته فان قلت ماجاءني رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعني أن راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم يعني في ايلائك اياها العامل وقال الفارسي لا يجوز مامررت باحد الا قائم فان قلت الا قائما جاز ومثل ذلك قوله

وقائلة تخشى على أظنة
ستردى به ترحالة وجعائله

فان جملة تخشى على حال من الضمير في قائلة ولا يجوز أن يكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل

والله أعلم (الباب الثالث) من الكتاب في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور *(ذكر حكمهما في فان التعلق)* لابد من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير الى معناه

في كلام الله بمعنى الجزم أي قد تكرر هو اشياء الخ (قوله وهي خاوية) اي في حال كونها خاوية (قوله وقوله) اي قول قيس بن ذريح وتمامه * فهل لي الى ليلى الغداة شفيع *

يقولون صب بالنساء موكل * وهل ذاك من فعل الرجال بديع

(قوله والمعارض) اي والمانع من الوصفية والمعين للحالية فهن الواو (قوله ومن وافقه) اي كابي البقاء (قوله والثالث مايمنعهما) أي مايمنع من الوصفية والحالية بعد ان كانا جائزين لولا المانع (قوله من كل شيطان) اي فهو نكرة فقضيته صحة أن يكون لا يسمعون بعده صفة واذا نظرت لوصفه بمارد صح جعلها حالا منه لكن منع مانع معنوي من كل من الامرين وهو انه لا معنى للاحتراس من شيطان موصوف بعدم السماع ولا من شيطان في حال عدم سماعه وحينئذ فجملة لا يسمعون الخ مستأنفة لبيان حال الشيطان بعد التحفظ منه على مامر (قوله وقد مضى البحث فيها) اي الكلام فيها (قوله الا قال خيرا) اي فاحد نكرة ويصح جعل قوله قال خيرا صفة له وأيضا اذا نظرت له من حيث انه نكرة في حيز النفي فيعم فيصح جعله حالا لكن منع من الصفة مانع وهو الا (قوله امتنعت الوصفية) اي وبقيت الحالية (قوله ولم ير) وفي نسخة ولم يسم (قوله مانعا) اي من الوصفية لجوازها في الجملة المذكورة كونها صفة وحالا (قوله وكلام النحويين بخلاف ذلك) أي لان كلامهم يقتضي ان الا تمنع من جعل مابعدها صفة لما قبلها وقوله قال الاخفش الخ أتى بكلام الاخفش وكلام الفارسي دليلا لما ادعاه من ان كلام النحويين مخالف لما قاله الزمخشري وابو البقاء وهو ان الا تمنع من كون مابعدها صفة لما قبلها (قوله فالتقدير) اي المجوز لذلك التركيب وهذا لا ينفي قبحه (قوله وفيه قبح) اي ويلزم شئ آخر لهذا التقدير في ماجاءني احد الا قال خيرا أي الا احد قال خيرا وهو ان فيه حذف الموصوف بجملة والشرط غيره وجود لانه ليس بعض اسم مجرور بمن أوفي (قوله لجعلك الخ) اي قبل التقدير (قوله في ايلائك اياها العامل) اي مع ان العامل لا يليه الا الاسماء لا الصفة (قوله في ايلائك اياها العامل) مراده بالعامل الا اذ شانها العمل اي والعامل انما يليه الموصوف فيعمل في الصفة بالتبع (قوله لا يجوز الخ) أي مطلقا سواء جعلت الا قائم صفة لاحد الموجود لانه يلزم عليه الفصل بالا بين الصفة والموصوف أو جعلته صفة لاحد محذوف بدلا من أحد المذكور لانه لا يجوز عنده خلافا للاخفش الذي يقبحه فقط فحاصل كلامه منع ماقبحه الاخفش (قوله الا قائم) أي بالجر على التبعية (قوله جاز) أي على الحالية (قوله ومثل ذلك) أي مثل ماتقدم من قولك ماجاءني احد الا قال خيرا وقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون في امتناع الوصفية دون الحالية قوله الخ (قوله أظنة) أي من الظنون التي تظنها بي من موتي مثلا (قوله ستردى به) أي تهلكه والترحال التنقل في الاسفار والجعائل جمع جعالة بمعنى الجعل على الفعل (قوله لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل) قال الدماميني يحتمل ان جملة ستردى به مفعولا ثانيا لاظنة على انه قالهما أو انه ليس مقولا لقائلة المذكور بل مقول لمحذوف أي تقول ستردى أو اظنه ستردى الخ وحينئذ فلا يلزم من جعل جملة تخشى صفة لقائلة ماذكره من وصف اسم الفاعل قبل العمل (قوله قبل العمل) اي لان قوله ستردى الخ مقول القول فهي في محل نصب بقائلة (قوله قبل العمل) أي لان الوصف من خواص الاسماء فيبعد الشبه بالفعل

(الباب الثالث من الكتاب في ذكر أحكام مايشبه الجملة)

(قوله أو مايشبهه) أي وهو الاسم المشتق العامل عمل الفعل (قوله أو ما أول بما يشبهه) وهو الاسم الجامد المؤول بالمشتق (قوله او مايشير الى معناه) اي بان كان علما مشتهرا مسماه بوصف فيشار به حال العلمية للوصف كحاتم فانه يشير الى معنى الفعل وهو الحتم (قوله أو مايشير الى معناه) أي الى معنى الفعل (قوله

فان لم يكن شئ من هـذه الاربعة موجودا قدر كاسبأتى وزعم الكوفيون وابن طاهر وخروف انه لا تقدير فى نحو زيد عندك وعمرو فى الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب المبتدا وزعما أنه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب أمر معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدا ولا معول على هذين المذهبين * مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وقول ابن دريد

واشتعل المبيض فى مسوده مثل اشتعال النار فى جزل الغضى

* وقد تقدر فى الاولى متعلقة بالمبيض فيكون تعلق الجارين بالاسم ولكن تعلق الثانى بالاشتعال يرجح تعلق الاول بفعله لانه أتم لمعنى التشبيه وقد يجوز تعلق فى الثانية بكون محذوف حالا من النار ويبعده ان الاصل عدم الحذف ومثال التعلق بما أول بمشبه الفعل قوله تعالى وهو الذى فى السماء اله اى وهو الذى هو اله فى السماء ففى متعلقة باله وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف فتقول اله واحد ولا يوصف به لا يقال شئ اله وانما صح التعلق به لتأوله بمعبود واله خبر لهو محذوفا ولا يجوز تقدير اله مبتدا مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقدير وفى الارض اله معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغى أن يكون سببه الخاص به من محذور وأما أن يكون هو موقعا فيما يحوج الى تأويلين فلا

فان لم يكن الخ) أى كما فى زيد عندك أو فى الدار (قوله فى نحو زيد عندك) أى بل نفس عند خبر وليس هناك متعلق مقدر (قوله ثم اختلفوا) أى فى العامل فى الظرف وقوله الناصب اى للظرف وقوله وينصبه اذا كان غيره أى كما هنا فالمبتدأ عندهم تارة يكون ناصبا وتارة يكون رافعا (قوله نحو زيد أخوك) فان زيدا نفس الاخ (قوله اذا كان غيره) أى كما هنا فان العند والدار غير زيد (قوله كونهما مخالفين) لان الخبر مخالف للمبتدا معنى اذ معنى العند ليس هو زيدا وهـذه المخالفة المعنوية تعمل عندهم المخالفة اللفظية فى الاعراب فتنصب الخبر (قوله مخالفين للمبتدا) أى لان المخالفة عندهـم من عوامل النصب فيقولون فى الاستثناء انه منصوب على المخالفة (قوله ولا معول على هـذين المذهبين) اى والمعول عليه ما تقدم فى عامل الظرف فى المثالين مقدرا (قوله انعمت عليهـم) على متعلقة بأنعم وهو فعل وقوله عليهم الثانية متعلقة بالمغضوب وهو اسم مفعول (قوله الغضى) بالغين والضاد المعجمتين ففى الاولى فى البيت متعلقة باشتعل والثانية متعلقة بالاسم وهو اشتعال (قوله وقد تقدر) اى تجعل (قوله لمعنى التشبيه) اى لانه شبه اشتعال شئ فى شئ وهو البياض فى السواد باشتعال شئ كالنار فى شئ وهو جزل الغضى (قوله بكون محذوف) اى حال كون النار كائنة فى جزل (قوله أى وهو الذى هو اله) اشار بذلك لتقدير المبتـدا المحذوف العائد على الموصول (قوله ولا يوصف به) وهـذا حقيقة الاسماء واما الاوصاف فيوصف بها ولا توصف (قوله لهو محذوفا) اى وانما جاز حذف العائد لطول الصلة بالمعطوف والجار والمجرور والمعمول (قوله ولا يجوز تقدير اله) اى والمعنى حينئذ وهو الذى اله كائن فى السماء (قوله مخبرا عنه بالظرف) اى والجملة صلة (قوله أو فاعلا بالظرف) اى والظرف صلة (قوله لان الصلة حينئـذ) اى حين اذ جعل اله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او جعل اله فاعلا بالظرف وقوله خالية من العائد اى لانه عـلى الاول يكون الضمير فى الظرف عائدا على المبتـدا وهو اله لا على الموصول وعلى الثانى يكون الظرف خاليا من الضمير لرفعه الظاهر (قوله خالية من العائد) اى لان ضمير كان انما يعود على المبتدا أى اله (قوله من الضمير المستتر فيه) والتقدير وهو الذى فى السماء اى يكون هو فى السماء ثم ابدل من الضمير المستكن فى يكون اله (قوله معطوفا كذلك) اى معطوفا على ان فى الارض صلة وقوله اله بدل من الضمير المستتر فى الظرف أى وهو الذى يكون هو فى الارض ثم أبدل من هو اله (قوله لتضمنه الخ) علة لقوله ولا يحسن (قوله وفيه) أى فى الابدال من ضمير العائد مرتين (قوله حتى قيل الخ) لانه لا يعرف تكرار البـدل الا فى بدل الاضراب كما مر للمصنف فى لزوم اذا الاضافة واعترضه ابن الصائغ بنحو لا غرو بهم الا الفتى الا العـلا فان الاول يختار فيـه الابدال والثانى بدل واجيب بان مراده منع تكرار البدل والمبدل منه والفتى بدل من الضمير والعـلا بدل من الفتى (قوله على الوجه البعيد) مراده بالوجه البعيد الابدال من ضمير العائد (قوله ان يكون سببه الخ) اى ولا محذور هنا فى الآية حتى يحمل على هذا الوجه (قوله واما أن يكون الخ) اى ان عدم الحسن لهذين الامرين وأما كون عدم حسن هذا الاعراب لما يلزم عليه من ارتكاب محذور محوج فى تصحيح الكلام الى تأويلين (قوله واما ان يكون) اى واما كونه موقعا فى شئ اى محذور يحوج فى تصحيح الكلام الى تأويلين فقوله فيما يحوج اى فى محذور يحوج الى تأويلين حتى يصح الكلام والمحذور هو ان الضمير اذا كان مبدلا منه كان فى نية الطرح وحينئذ فيلزم خلو الصلة من عائد وحاصل التأويلين انه وان كان فى نية الطرح الا ان الخلو عن العائد فى المعنى واما فى اللفظ فلم تخل عن العائد وهـذا التأويل فى الطرف الاول ومثله يقال فى الثانى فهما تأويلان بالنظر لكل مثال والا فالتأويل واحد (قوله واما ان يكون هو) اى هذا الاعراب (قوله فـلا) اى فلا نقول ان هذا هو سبب عدم الحسن

ولايجوز على هذا الوجه أن يكون وفى الارض اله مبتدأ وخبر الثلا يلزم فساد المعنى ان استؤنف وخلو الصلة من عائد ان عطف ومن ذلك أيضا قوله
وان لسانى شهدة يشتفى بها * وهو على من صبه الله علقم ٨٨ أصله علقم عليه فعلى المحذوفة متعلقة بصبه والمذكورة متعلقة بعلقم لتأوله
بصعب أوشاق أوشديد ومن هنا كان الحذف شاذا لاختلاف متعلق جار الموصول وجار العائد ومثال التعلق بما فيه رائحته قوله
أنا أبو المنهال بعض الاحيان
وقوله
أنا ابن ماوية اذجد النقر
فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لالتأولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد وتقول فلان حاتم فى قومه فتعلق الظرف بما فى حاتم من معنى الجود ومن هنا رد على الكسائى فى استدلاله على اعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم أظننى مرتحلا وسويرا فرسخا وعلى سيبويه فى استدلاله على اعمال فعيل بقوله
حتى شآها كليل موهنا عمل
وذلك أن فرسخا ظرف مكان وموهنا ظرف زمان والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به ويوضح كون موهن ليس مفعولا به ان كليلا من كل وفعله لا يتعدى واعتذر عن سيبويه بأن كليلا بمعنى مكل وكأن البرق يكل الوقت بدوامه فيه كما تقول أتعبت يومك وبأنه انما استشهد به على أن فعلا يعدل الى فعيل للمبالغة ولم يستشهد به على الاعمال وهذا أقرب فان فى الاول حمل الكلام على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة
وقال ابن مالك فى قول الشاعر * ونعم من هو فى سر واعلان * يجوز كون من موصولة فاعلا بنعم وهو مبتدأ خبره هو أخرى مقدرة وفى متعلقة بالمقدرة لانها بمعنى الفعل أى الذى هو مشهور انتهى

(قوله ولايجوز على هذا) أى كون فى السماء صلة واله بدل من الضمير المستتر فى الظرف (قوله فساد المعنى) اى لانه يلزم عليه التعدد فى الالهة كأنه قيل وهو الذى يكون فى السماء اله وأخبركم ان الها فى الارض (قوله وخلو الصلة) أى لان جملة وفى الارض اله صلته لعطفها على الصلة فهى صلة ولاضمير فيها فقوله لخلو الصلة أى بالنظر للمعطوف وأما المعطوف عليه ففيه مرابط وهو الضمير المبدل منه اله (قوله ان عطف) أى ان عطفت تلك الجملة على الصلة (قوله ومن ذلك) أى من المتعلق بما يشبه الفعل (قوله علقم عليه) المناسب ان يقول الاصل علقم على من صبه الله عليه لاجل مناسبة ما بعده (قوله ومن هنا) أى من أجل ماذكرهنا من الاصل (قوله بما فيه رائحته) وهو المراد بقوله سابقا أو بما يشير الى معناه (قوله بعض الاحيان) بعض ظرف لان لها حكم ما تضاف اليه وهى هنا مضافة للظرف والاصل فى بعض الاحيان كما أن اذ ظرف (قوله العلمين) وهما أبو المنهال وابن ماوية وهو علم على الشاعر (قوله النقر) وقف بنقل ضمة الراء للقاف الساكنة وهو صوت تزعج به الفرس للمشى وذلك بأن يلصق اللسان بأعلى الحنك ثم يفتح بنبرة (قوله لالتأولهما) أى لان العلمية مانعة من تأويل الاسم بالمشتق (قوله لالتأولهما الخ) حاصل ماقاله المصنف ان العلم اذا اشتهر مسماه بوصف كان فيه معنى المشتق كحاتم وأبو المنهال لانه مؤول بالمشتق وهذا بخلاف النكرة كما فى أسد على فانها تؤول بالمشتق أى صائل أو مجترئ على (قوله بما فى حاتم الخ) الاولى بحاتم لما فيه من معنى الجود (قوله ومن هنا) أى من كون الظرف يكتفى برائحة الفعل (قوله وسويرا) تصغير سائر وقد عمل فى قوله فرسخا (قوله وعلى سيبويه) أى ورد على سيبويه (قوله شآها) بألف بعد الهمزة على وزن قلاها (قوله حتى شآها) أى السحاب أى حتى سبقها كليل أى برق كليل أى كثير الكل أى التعب وقوله موهنا اسم لنصف الليل أى فى نصف الليل وقوله عمل أى مطبوع على العمل أى صار العمل طبعه وسجيته والمعنى حتى سبق السحاب برق كليل فى نصف الليل وعمل صفة ثانية لبرق (قوله كليل) هو على وزن فعيل وقد عمل فى موهنا (قوله وذلك) أى وبيان ذلك أى الرد على الكسائى وسيبويه (قوله وموهنا ظرف زمان) أى لانه نصف الليل وما قاربه (قوله بخلاف المفعول به) أى فانه لايكتفى برائحة الفعل ولايتم الاستدلال الا لو كان فرسخا وموهنا مفعولا به (قوله وفعله لايتعدى) أى فلا ينصب المفعول به (قوله بمعنى مكل) أى من أكل بمعنى أتعب لامن كل وحينئذ فيكون متعديا والمعنى حتى سبقها برق أكل أى أتعب نصف الليل وايقاع الاتعاب على نصف الليل مجاز عقلى فى النسبة الايقاعية كما أن اسناد الاكلال أى الاتعاب للبرق مجاز عقلى وحقه أن يسند للعاقل فعلى هذا الجواب فيه مجازان عقليان (قوله وكأن البرق الخ) أى وايقاع الاكلال على الوقت مجاز عقلى وكأن البرق يتعب الوقت أى الى نصف الليل بسبب دوامه أى تردده فيه (قوله وهذا أقرب) أى الجواب الثانى وهو أنه استشهد به على أن فعلا يعدل به الى فعيل (قوله فان فى الاول) أى فى الجواب الاول (قوله حمل الكلام على المجاز) أى بخلاف الثانى فانه ليس فيه مجاز واعترض بأن المجاز لازم مطلقا اذ التعب والاتعاب لايسندان للبرق ولايقعان على الوقت الامجازا والجواب أنه على الجواب الاول فيه مجازان عقليان الاول اسناد الاتعاب للبرق والثانى ايقاع الاتعاب على الوقت بخلاف الثانى فان فيه مجازا عقليا فقط وهو اسناد التعب للبرق ووقوعه فى الوقت لانه عليه لامجاز فيه قال الشمنى والاحسن أن يراد بالمجاز خلاف الاصل لان كون كليل بمعنى مكل من أكل خلاف الاصل لان الاصل أخذ فعيل من الثلاثى لامن غيره والاصل كونه من كل والمراد بالحقيقة الاصل اه تقرير دردير (قوله مع امكان حمله على الحقيقة) أى كما فى الجواب الثانى (قوله خبره هو أخرى مقدرة) أى والجملة

صلة

والاولى أن يكون المعنى الذى هو ملازم لحالة واحدة فى سر واعلان وقدر أبو على من هذه تمييزا والفاعل مستتر وقد أجيز فى قوله تعالى وهو الله
فى السموات وفى الارض تعلقه باسم الله تعالى وان كان علما على معنى وهو المعبود ٨٩ أو وهو المسمى بهذا الاسم وأجيز تعلقه بيعلم
وبسركم وجهركم وبخبر
محذوف قدره الزمخشرى
بعالم ورد الثانى بان فيه تقديم
معمول المصدر وتنازع
عاملين فى متقدم وليس بشئ
لان المصدر هنا ليس مقدرا
بحرف مصدرى وصلته ولانه
قد جاء نحو بالمؤمنين رؤف
رحيم والظرف متعلق باحد
الوصفين قطعا فكذا هنا ورد
أبو حيان الثالث بان فى لا تدل
على عالم ونحوه من الاكوان
الخاصة وكذلك رد على
تقديرهم فى فطلقوهن
لعدتهن مستقبلات لعدتهن
وليس بشئ لان الدليل ما جرى
فى الكلام من ذكر العلم
فان بعده يعلم سركم وجهركم
وليس الدليل حرف الجر
ويقال له اذا كنت تجيز
الحذف للدليل المعنوى
مع عدم ما يسد مسده فكيف
تمنع مع وجود ما يسد وانما
اشترطوا الكون المطلق
لوجوب الحذف لا لجوازه
ومثال التعلق بالمحذوف
والى ثمود أخاهم صالحا بتقدير
وأرسلنا ولم يتقدم ذكر
الارسال ولكن ذكر النبى
والمرسل اليهم يدل على ذلك
ومثله فى تسع آيات الى فرعون
فى والى متعلقان باذهب
محذوفا وبالوالدين احسانا أى
وأحسنوا بالوالدين احسانا
مثل وقد أحسن بى أو

وصيناهم بالوالدين احسانا مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا ومنه باء البسملة *(هل يتعلقان بالفعل الناقص)*
من زعم أنه لا يدل على الحدث منع من ذلك وهم المبرد فالفارسى فابن جنى فالجرجانى فابن برهان ثم الشلوبين والصحيح أنها كلها دالة عليه

صلة وقوله وفى متعلقة بالمقدرة هذا هو محل الشاهد (قوله والاولى أن يكون الخ) أى الاولى أن يفسر هو الثانية بملازم لحالة واحدة أى ليس عنده نفاق وانما كان أولى لان مشهور لا يناسب السر وعلى كل حال فالظرف متعلق به والثانية لانها هى التى فيها معنى الفعل (قوله والفاعل مستتر) أى وهو مبتدأ محذوف خبره والظرف متعلق بذلك الخبر أى والمعنى نعم هو شخصا أى نعم الممدوح شخصا هو ملازم لحالة واحدة فى سر واعلان (قوله على معنى) متعلق بقوله تعلقه أى انه متعلق به لتضمنه لمعنى ما يشبه الفعل وليس مؤولا بمشتق لان العلم عند المصنف لا يؤول بالمشتق (قوله ورد الثانى) أى تعلقه بسركم وجهركم (قوله تقديم معمول المصدر) أى لان فى السموات معمول المصدر وهو سركم وقد تقدم ذلك المعمول عليه (قوله عاملين) أى سركم وجهركم وقوله فى متقدم أى مع ان شرط التنازع أن يكون فى معمول متأخر نحو قام وأكل زيد (قوله وليس بشئ لان المصدر الخ) أى ومحل المنع لتقديم معمول المصدر عليه اذا كان المصدر يقدر بأن وهنا ليس كذلك لان المعنى حينئذ وهو الله يعلم أن تسروا وتجهروا فى السموات والارض فيفيد أن الاسرار والجهر مستقبل وليس كذلك (قوله لان المصدر الخ) رد لقوله تقديم معمول المصدر وقوله ولانه قد جاء الخ رد لقوله وتنازع عاملين الخ (قوله لان المصدر هنا ليس مقدرا) رده الشارح بأن من الجائز أن يقدر ما المصدرية وهى لا تدل على الاستقبال وأجاب الشمنى بأن السر والجهر المراد منهما الكلام الخفى والكلام الجهر لا نفس الاسرار والاجهار (قوله والظرف متعلق بأحد الوصفين) أى وحذف متعلق الآخر للدلالة عليه فكذا هنا أى فلا يلزم التنازع بين عاملين فى معمول متقدم وحاصله انه من باب الحذف من أحد الموضعين لدلالة الآخر لا من التنازع (قوله لا تدل على عالم الخ) أى وانما تدل على كون عام (قوله وكذلك رد) أى أبو حيان (قوله مستقبلات) حال (قوله للدليل المعنوى) أى الدليل عقلى كما قالوا وحذف ما يعلم جائز للدليل العقلى عليه (قوله فكيف يمنع) أى الحذف مع وجود ما يسد أى وهو الجار والمجرور والدليل لفظى (قوله ولكن ذكر النبى) أى صالح وقوله والمرسل اليهم هم ثمود (قوله ومنه) أى من المتعلق بمحذوف

(هل يتعلقان بالفعل الناقص)

أى هذا مبحث هل يتعلقان الخ (قوله أنه لا يدل الخ) أى وادعى أن هذا هو معنى النقصان أى انه الآن صار لا يدل الا على مجرد الزمان ولا يدل على الحدث فقد نقص مدلوله الحدث ودل على الزمان واما على المختار من أنه يدل على الحدث والزمان فسمى ناقصا لانه لا يكتفى بمرفوعه بل لا بد فى تمام الفائدة من ذكر المنصوب (قوله والصحيح أنها كلها دالة) أى فكان تدل على حدث وهو كون مطلق والمقيد له خبرها فمعنى كان زيد حصل زيد وقولك قائما أفاد أن المراد حصول قيام زيد وتدل أيضا على زمن لكن خاص وهو الزمن الماضى وأما خبرها وهو قائم فيدل على زمن مطلق فيقيد ويعين بالزمن فى كان أو يكون فتحصل أن كان تدل على حدث مطلق يقيد بالخبر والخبر يدل على زمن مطلق يتقيد بالزمن المستفاد من كان فتعاوضا فان قلت ان الخبر وهو قائم حقيقة فى الحال فهو دال على الحال قلت ان هذه دلالة عرفية وقولنا انه دال على زمن مطلق أى بحسب الفعل لان الحدث لا بد له من زمن وأما قولك فى كان زيد أخاك فمعناه كان زيد محكوما له بالاخوة فهو مؤول باسم الفاعل وأما بقية الافعال كصار الدالة على الانتقال وأصبح الدالة على التحول فى الصباح الخ فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور وقد استدل على بطلان القول بانها لا تدل على الحدث بامور منها أن الاصل فى الفعل الدلالة على الحدث والزمان اذ الدال على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان ولا يخرج الفعل عن اصله الا بدليل ومنها أن الافعال المتساوية فى الزمان انما تتميز بالاحداث فاذا زال ما به الافتراق

الا ليس واستدل لمثبتي ذلك التعلق بقوله تعالى أكان للناس عجبا ان أوحينا فان اللام لا تتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ولا باوحينا لفساد المعنى ولانه
صلة لان وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس 90 في التقدير بحرف موصول ولا صلته لا يمتنع التقديم عليه ويجوز أيضا أن تكون
متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله

لمية موحشا طلل

*(هل يتعلقان بالفعل الجامد) زعم الفارسي في قوله

ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه
ونعم من هو في سر واعلان

أن من نكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستترا كما قال هو وطائفة في ما من نحو فنعم ما هي وأن الظرف متعلق بنعم وزعم ابن مالك ان ما موصولة فاعل وان هو مبتدأ خبره هو أخرى مقدرة على حد شعري شعري وان الظرف متعلق بهما والمحذوفة لتضمنها معنى الفعل أي ونعم الذي هو باق على وده في سره واعلانه وان المخصوص محذوف أي بشر ابن مروان وعندي أن يقدر المخصوص هو لتقدم ذكر بشر في البيت قبله وهو

وكيف أرهب أمرا أو أراع به
وقد زكأت الى بشر بن مروان *

فيبقى التقدير حينئذ من هو هو

(هل يتعلقان باحرف المعاني) المشهور منع ذلك مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على سبيل النيابة لا الاصالة والا فلا وهو قول ابي علي وأبي الفتح زعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا ل ولابي علي في يا عبد الله ان النصب بيا وهو نظير قولهما في قوله

أبا خراشة أما أنت ذا نفر *

ان ما النائبة عن كان هي الرافعة الناصبة لا كان المحذوفة وأما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم في قول كعب رضي الله عنه وما سعاد غداة البين اذ رحلوا . استعمله

وبقي ما به التساوي فلا فرق بين كان زيد غنيا وصار زيد غنيا والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه ومنها انه لو كان معناها الزمن لجاز أن ينعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما ينعقد منه ومن اسم زمان وفي شرح الآجرومية للشيخ خالد أن الذي يقول بعدم دلالتها على الحدث يريد انها لا تدل على الحدث التام الذي يفيد مجرد اسناده الى فاعله فلا ينافي انها تدل على حدث ناقص لا تتم فائدته الا بالمنصوب فكان التامة الوجود ضد العدم والناقصة الحصول على صفة ما تتعين بالخبر فقد رجع الخلاف لفظيا (قوله الا ليس) في الرضي أن ليس تدل على حدث أيضا وهو الانتفاء وانما سميت ناقصة لانه لا يتم بالمرفوع بها كلام بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فان الفائدة تتم بمرفوعها (قوله واستدل الخ) وجه الاستدلال ان معنا امورا ثلاثة صالحة للتعلق بها عجبا وأوحينا وكان فلا يصح تعلقه بعجبا لما ذكره وكذا لا يصح تعلقه باوحينا فتعين تعلقه بكان (قوله مؤخر) أي ومعمول المصدر لا يتقدم عليه (قوله لفساد المعنى) أي لانه حينئذ يكون المعنى أكان عجبا ايحاؤنا للناس فيقتضي أن الايحاء للناس مع أن الايحاء للنبي (قوله لفساد المعنى) قد يقال الفساد منتف ان جعل الى رجل بدلا من للناس أو جعلت اللام في للناس تعليلية اي لاجل اهداء الناس (قوله ولانه صلة لان) أي ومعمول الصلة لا يتقدم عليها (قوله وقد مضى عن قريب) يحتمل أنه رد لمنع تعلقه بعجبا اي أن القول بمنع تعلقه بعجبا لئلا يكون معمول المصدر مقدما على المصدر وهو ممنوع لا يسلم لانه انما يمتنع تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ذلك المصدر مؤولا من أن والفعل وعجبا ليس كذلك ويحتمل أنه تقوية لقوله ولانه صلة لان لكن بحسب المفهوم فحينئذ يكون قوله لا يمتنع التقديم عليه أي ومفهومه ان ما كان مقدرا بان وصلته فلا يجوز التقدم فاولى اذا كانت أن ملفوظة لا يجوز التقدم (قوله ويجوز أيضا) أي كما يجوز تعلقه بعجبا على الاحتمال الاول أو بكان على الاحتمال الثاني (قوله حال من عجبا) أي فالناس في الاصل صفة لعجبا فقدم عليه فيعرب حينئذ حالا كما ان موحشا كان صفة لطلل فقدم فأعرب حالا الا أن الاول في الخبر والثاني في المبتدا (قوله في ما من نحو الخ) أي فالضمير الواقع بعد من في البيت وبعد ما في الآية مخصوص بالمدح (قوله وان الظرف متعلق بنعم) هذا هو محل الشاهد (قوله وزعم ابن مالك) هذا الكلام لا تعلق له بما هنا وانما ذكره لتتميم الكلام المتعلق بالبيت (قوله على حد) أي فيكون بعد التقدير على حد شعري شعري أي ان شعري الآن هو شعري المعروف في زمن الصبا أي لم يتغير عن حاله وكذلك قولك نعم هو هو أي ان بشرا المشهور الآن هو بشر المعروف سابقا أي انه باق على حاله لم يتغير (قوله من هو هو) هو مبتدأ وهو الثانية خبر وهو الثالثة هو المخصوص بالمدح وعلى تقدير أن المخصوص بعد خبر يقدر له مبتدأ هو رابعة

(هل يتعلقان باحرف المعاني)

أي هذا مبحث جواب هل يتعلقان الخ وقوله المعاني أي الحروف الذي وضعت لمعان كان حقها ان يدل عليها بالفعل واحترز عن حروف المباني كزاي زيد ويائه (قوله منع ذلك مطلقا) أي سواء كان الحرف نائبا عن فعل حذف أو كان غير نائب عن فعل (قوله وقيل بجوازه مطلقا) أي لما فيهما من معنى الفعل وقوله منع مطلقا أي لعدم الاشتقاق (قوله متعلقة بيا) أي لنيابتها عن الفعل المحذوف وهو أدعو (قوله ان النصب بيا) أي لا بالفعل الذي نابت عنه وهو ادعو كما قاله الجمهور (قوله نظير قولهما الخ) وذلك ان ما زيدت عوضا عن كان (قوله الرافعة) أي لانت وقوله الناصبة أي لذا نفر وأما الجمهور فيقولون الناصب والرافع انما هو كان المحذوفة التي نابت ما عنها (قوله غداة البين) الغداة البكرة أو ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس ويحتمل أنه

الا أغن غضيض الطرف مكحول * غداة البين ظرف للنفى أى انتفى كونها فى هذا الوقت الا كأغن وقال ابن الحاجب فى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفى واما لما فى لن من معنى النفى أى انتفى فى هذا اليوم النفع فالمنفى نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد باليوم وقال أيضا اذا قلت ما ضربته للتاديب فان قصدت نفى ضرب معلل بالتاديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفى ضرب مخصوص والتاديب تعليل للضرب المنفى وان قصدت نفى الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفى والتعليل له أى ان انتفاء الضرب كان لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله فى التعليق بحرف النفى ما اكرمت المسىء لتاديبه وما أهنت المحسن لمكافأته اذ لو علق هذا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة بالنفى اذ لو علقت بمجنون لافاد نفى جنون خاص وهو الجنون الذى يكون من نعمة الله تعالى وليس فى الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفى جنون خاص انتهى ملخصا وهو كلام بديع الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف فينبغى على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النافى اى انتفى ذلك بنعمة ربك وقد ذكرت فى شرحى القصيدة كعب رضى الله تعالى عنه ان اختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذى تضمنه البيت وذلك بنى ان الاصل وما كسعاد الاظبى أغن على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا يكون الظرف متقدما فى التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون واذا

استعمله فى مطلق الوقت والمراد بالبين هنا الفراق ورحلوا انتقلوا من مكانهم (قوله الا أغن) أى الا كأغن أى الا كظبى أغن أى يخرج صوته من خياشيمه وقوله غضيض الطرف أى فاتر الطرف اى ناعسه ومسبله (قوله أى انتفى كونها فى هذا الوقت الا كأغن) أى انتفى كونها فى هذا الوقت متصفة بأى صفة الاوصفها بكونها كظبى أغن وانما خص هذا الوقت بالذكر مع أنه لا مدخل له فى التشبيه لانه اشبه الظبى المذكور مطلقا فى وقت الذهاب وفى غيره لان الرحيل يقتضى مهنة وابتذالا فاذا كانت شبيهة بالظبى فى تلك الحالة فأولى غيرها واعلم أنه ليس الجامع بين سعاد والظبى الاوصاف المذكورة فى البيت من كونه أغن الخ لانها لا تختص بهذا الوقت وحينئذ فالتقييد بالظرف على هذا التقدير يعد لغوا بل يضر لاقتضائه انتفاء الشبه عند انتفاء هذا القيد وذلك مناف للغرض من المدح بل الجامع النفور والذهاب وحذفه اما لاشتهار الظبى به واما للاشارة للقيد اليه لان حالة البين والرحيل حالة نفور وذهاب فيكون المعنى ان سعاد تشبه عند رحيلها وذهابها عن محبها الظبى النافر عمن يريد الانس به وانما ذكر هذه الصفات مع انه لا مدخل لها فى التشبيه لمزيد التلهف والتأسف على فوات ذلك الظبى وعدم الظفر به ليعتبر ذلك فى جانب سعاد (قوله للنفع المنفى) أى فالمعنى انتفى نفعكم فى هذا اليوم الذى هو وقت ظلمكم (قوله واما لما فى ان الخ) أى واما ظرف للنفى الكائن فى لن (قوله فالمنفى) أى على هذا الاخير (قوله فاللام متعلقة بالفعل) أى ضربت اى انتفى الضرب الكائن لأجل التاديب اى بل الصادر ضرب لغيره (قوله ما أكرمت المسىء لتاديبه) أى انتفى اكرامه لاجل تاديبه اى لاجل أن يتادب وانتفت الاهانة لوجود المكافأة (قوله فسد المعنى المراد) أى لان المعنى حينئذ اكرام المسىء لاجل تاديبه منفى واهانة المحسن لاجل مكافاته منفية وهذا لا ينافى أن الاكرام والاهانة ثبتا لغير ذلك وهذا خلاف المعنى المراد لان المعنى المراد انتفاء الاكرام المتعلق بالمسىء لاجل أن يتادب وانتفاء الاهانة المتعلقة بالمحسن لاجل المكافأة وقوله المعنى المراد اى وأما المعنى فى نفسه فهو صحيح غايته انه خلاف المراد (قوله بنعمة) هى صفة ذات اى انتفى جنونك بسبب ارادة الله أو صفة فعل اى انتفى جنونك بسبب انعام الله (قوله الباء) أى من قوله بنعمة ربك وأما الباء من بمجنون فهى صلة لانها داخلة فى الخبر (قوله يكون من نعمة الله) هذا مبنى على أن الباء بمعنى من الابتدائية وقوله وليس فى الوجود الخ مبنى على ان الباء بمعنى من البيانية ففيه تلفيق الا أن يقال ان الاول حل معنى (قوله اى انتفى ذلك) أى فالاصل ما أنت بمجنون انتفى ذلك بنعمة ربك (قوله بمعنى التشبيه) الاضافة بيانية أى بالتشبيه لا بالنفى كما مر (قوله بمعنى التشبيه) أى بالحرف الحامل لمعنى التشبيه (قوله وذلك على ان الخ) أى وذلك مبنى على ان الخ وقوله على التشبيه الخ أى حالة كون ذلك الاصل آتيا على التشبيه المعكوس (قوله وما كسعاد الاظبى) أى وما يشبه سعاد فى وقت ارتحالها وذهابها عن محبها الاظبى اغن فالظبى مشبه وسعاد مشبه به وفى الواقع العكس فهو تشبيه مقلوب (قوله لئلا يكون الظرف متقدما فى التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه) أى واللفظ الحامل لمعنى التشبيه لا يصح تقدم معموله لانه واقع بعد الا وهى تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها هذا مراده (قوله لئلا الخ) علة لمحذوف أى وانما جعلناه من باب التشبيه المقلوب بحيث جعلنا الكاف المقدرة داخلة على سعاد لا على الظبى لئلا الخ وناقشه الدمامينى بان هذا جائز فى الظرف فقال لزوم تقديم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لا يضر ذلك بمجرده اذ الظرف يجوز ان يتقدم على عامله المعنوى نعم ان أريد خصوصية العامل هنا من حيث هو واقع بعد الا وقد علم انها لا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها استقام وانتفى الاعتراض (قوله فى التقدير) أى فى هذا التقدير أى تقدير جعل التشبيه غير معكوس فليس المراد بتقدير قسيم اللفظ لان تقدم الظرف فى هذا الوجه على عامله ملفوظ به لا مقدر اهـ دمامينى (قوله ابن عمرون) هو على وزن

جاز لحرف التشبيه أن يعمل فى الحال فى نحو قوله كان قلوب الطير رطبا و يابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى مع أن الحال شبيهة بالمفعول به فعمله فى الظرف أجدر فان قلت 92 لا يلزم من صحة اعمال المذكور اعمال المقدر لانه أضعف قلت قد قالوا زيد زهير شعرا وحاتم جودا وقيل فى المنصوب فيهما انه حال أو تمييز وهو الظاهر وايا كان فالحجة قائمة به وقد جاء أبلغ من ذلك وهو اعماله فى الحالين وذلك فى قوله تعيرنا أننا عالة ونحن صعاليك أنتم ملوكا اذ المعنى تعيرنا اننا فقراء ونحن فى حال صعلكتنا مثلكم فى حال ملككم فان قلت قد أوجبت فى بيت كعب رضى الله عنه ان يكون من عكس التشبيه لئلا يتقدم الحال على عاملها المعنوى فما الذى سوغ تقدم صعاليك هنا عليه قلت سوغه الذى سوغ تقدم بسرا فى هذا بسرا أطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه فى نحو لهو كفؤهم ناصرا وهو خشية اختلاط المعنى الا أن هذا مطرد ثم لقوة التفضيل ونادر هنا لضعف حرف التشبيه وهذا الذى ذكرته فى البيت أجود ما قيل فيه وفيه قولان آخران احدهما ما ذكره السخاوى فى كتابه سفر السعادة وهو ان عالة من عالنى الشئ اذا أثقلنى وملوكا مفعول أى انا نثقل الملوك بطرح كلنا عليهم ونحن أنتم أى مثلكم فى هذا الامر والاخبار هنا مثله فى وأزواجه أمهاتهم والثانى قاله الحريرى وقد سئل عن البيت وهو أن التقدير انا عالة صعاليك نحن وأنتم وقد خطئ فى ذلك وقيل انه هم
كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعد فيه وهو أن يكون صعاليك مفعول عالة اى انا نعول صعاليك ويكون نحن توكيدا الضمير عالة وأنتم توكيد لضمير مستتر فى صعاليك وحصل فى البيت

جدون والمشهور فيه الصرف والفارسى يمنعه من الصرف للعلمية وشبه العجمة (قوله لدى وكرها) أى العقاب (قوله شبيهة بالمفعول به) أى من حيث ان الفعل يتسلط على بعضها من غير توسط ظرف ملفوظ به ولا مقدر المعنى (قوله أجدر) اى أولى لانه يكتفى فى العمل فيه برائحة الفعل (قوله من صحة اعمال المذكور) أى اعمال حرف التشبيه المذكور كما فى هذا البيت وقوله اعمال المقدر أى كما فى بيت كعب على الوجه الذى ذكره المصنف فى شرح بانت سعاد (قوله اعمال المقدر) أى فالقياس حينئذ لا يصح لوجود الفارق (قوله زيد زهير شعرا) أى زيد كزهير شعرا وقوله وحاتم جودا أى وزيد كحاتم جودا (قوله وقيل فى المنصوب) أى وهو شعرا وجودا (قوله وهو الظاهر) أى لان المعنى على تبين وجه الشبه لا على القيد (قوله وهو الظاهر) أى لان شعرا وجودا مصدران يقل وقوعهما حالا (قوله وايا كان) أى ومتى جعل حالا أو تمييزا (قوله فالحجة) أى على اعمال حرف التشبيه المقدر قائمة به أى بذلك القول (قوله فالحجة قائمة به) أى لان العامل فى تلك الحال أو التمييز انما هو حرف التشبيه المقدر لما فيه من معنى الفعل واعترض الدمامينى بأنه لا يلزم من العمل أى من عمل حرف التشبيه فى التمييز العمل فى الظرف اذ التمييز معمول ضعيف يعمل فيه حتى الجامد بلا تأويل كعشرين درهما وقد يجاب بانه بمعنى معدود بكذا فهو وان كان جامدا الا أن فيه معنى الفعل لانه مؤول به (قوله وهو اعماله) أى حرف التشبيه المقدر المحذوف (قوله تعيرنا) أى تنسبنا العار والعيب (قوله اننا) اى من أجل اننا عالة أى فقراء (قوله ونحن) مبتدأ وأنتم خبر على التشبيه وصعاليك وملوكا حالان والعامل فيهما حرف التشبيه المقدر (قوله فى حال صعلكتنا) أى فقرنا مثلكم فى حال الشرف والكرم فى حال ملككم (قوله لئلا يتقدم الحال) المناسب الظرف لان غداة البين ظرف لا حال اللهم الا أن يقال انه رأى ان الظرف له حكم الحال لانه يؤول بها أى فى حال كذا وقوله عليه أى على العامل المعنوى المقدر فى قوله أنتم (قوله قلت سوغه الخ) حاصله انه سوغه وحسنه اختلاف المعنى لانه لو قيل نحن أنتم صعاليك ملوكا لا يدرى الحال من المبتدا والحال من الخبر أيهما لان الحالين قد يأتيان على طريق اللف والنشر المشوش وهو عكس المراد (قوله هذا بسرا) هذا مبتدأ و بسرا حال من ضمير أطيب الواقع خبرا ورطبا حال من ضمير منه والعامل فى الحالين هو أطيب فقد تقدم الحال على أفعل التفضيل وهو لا يجوز بحسب الاصل (قوله وهو) أى الذى سوغ تقدم بسرا (قوله اختلاط المعنى) أى لانه لو قيل هذا أطيب منه بسرا رطبا لا يدرى الحال المفضلة من المفضل عليها على سبيل الجزم فيوهم أن رطبا حال من ضمير أطيب وذلك ان الحالين يأتيان على طريق اللف والنشر المشوش وهو عكس المعنى المراد فان قلت يمكن التخلص بتقديم رطبا على بسرا فتقول هذا أطيب منه رطبا بسرا قلت ان المسموع من العرب هكذا وهذه نكات بعد الوقوع والنزول (قوله الا أن هذا) أى التقديم وهو اعمال العامل فى حالين متقدمة ومتأخرة (قوله ثم) أى فى أفعل التفضيل (قوله ونادر هنا) أى فى حرف التشبيه المقدر المحذوف (قوله وهذا الذى ذكرته فى البيت) أى قوله تعيرنا أننا عالة (قوله وملوكا مفعول) أى لعالة أى تعيرنا أننا مثقلون للملوك بطرح تعبنا عليهم ونحن كأنتم صعاليك أى مثقلين للملوك فعلى هذا الوجه يكون صعاليك حال من المجموع مقدمة على عاملها المعنوى فلذا جعل المصنف القول الاول أجود من هذا (قوله بطرح كلنا) أى تعبنا من حيث المؤنة (قوله فى هذا الامر) أى وهو كوننا صعاليك أى مثقلين فصعاليك حال (قوله مثله فى وأزواجه الخ) أى فى انه على معنى التشبيه اى مثل أمهاتهم فى التحريم والاحترام (قوله انا نعول) اى نطعم (قوله توكيد الضمير مستتر) أى فالمعنى اننا نعول اى نطعم نحن الصعاليك هم وأنتم اى نطعم الصعاليك الذين

تقديم وتاخير للضرورة ولم يتعرض لقوله ملو كا وكأنه عنده حال من ضمير عالة والاولى على قوله أن يكون صعاليك حال من محذوف اى نعولكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلتهما في لقيته مصعدا منحدرا فانهم نصوا على أنه يكون الاول للثاني والثاني للاول لان فصلا أسهل من فصلين ويكون أنتم توكيدا للمحذوف لا للضمير صعاليك لانه ضمير غيبة وانما جوزناه أولا لان الصعاليك هم المخاطبون فيحتمل كونه راعى المعنى

(ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر) يستثنى من قولنا لابد لحرف الجر من متعلق ستة أمور احدها الحرف الزائد كالباء ومن في كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط وقول الحوفي ان الباء في أليس الله بأحكم الحاكمين متعلقة وهم نعم يصح في اللام المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل المقوى نحو مصدقا لما معهم وفعال لما يريد وان كنتم للرؤيا تعبرون لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين (الثاني) لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد الا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية قال * لعل أبي المغوار منك قريب * ولانها لم تدخل لتوصيل عامل بل لافادة معنى التوقع كما دخلت ليت لافادة معنى التمني ثم انهم جروا بها منبهة على أن الاصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الاعراب المختص به كحروف الجر (الثالث) لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها

هم أنتم (قوله تقديم) أى تقديم الواو على نحن وحقها الدخول على أنتم والتأخير للمفعول عالة وهو صعاليك اذ حقه عدم الفصل بينه وبين عامله ووجه البعد في ذلك أنه عطف توكيدا على آخر مع اختلاف المتبوع (قوله حال من ضمير عالة) أى وحينئذ فالمعنى تعيرنا من أجل أننا نعول نحن في حال كوننا ملوكا الصعاليك الذين هم أنتم (قوله والاولى على قوله) هذا مقابل لقوله وصعاليك مفعول عالة وقوله على قوله أى على تقديره الذي ذكره سابقا من ان الاصل اننا عالة صعاليك نحن وأنتم وحاصله أن المناسب لتقديره ان الاصل تعيرنا اننا عالة نعولكم صعاليك ملوكا نحن وأنتم ففي الكلام حذف جملة فنحن توكيد لفاعلها المستتر وأنتم توكيد لمفعولها وقوله صعاليك حال من المفعول المحذوف وملوكا حال من الفاعل على سبيل اللف والنشر المشوش لان الكثير في الحالات المتوالية أن يرتكب فيها ذلك لانه أسهل من اللف والنشر المرتب لان فيه فصلا واحدا بخلاف المرتب فان فيه فصلين أى نعولكم في حال كوننا ملوكا وفي حال كونكم صعاليك ووجه بعد هذا ما فيه من عطف توكيد على توكيد مع اختلاف المتبوع (قوله لانه ضمير غيبة) أى وهو لا يؤكد بضمير المخاطب

(ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر)

(قوله في كفى بالله) اصله كفى الله شهيدا فجر اسم الجلالة وهو الفاعل بحرف الجر الزائد (قوله هل من خالق غير الله) اى هل خالق فجر المبتدا وهو خالق بحرف الجر الزائد (قوله وذلك) أى وبيان الزيادة (قوله الارتباط المعنوي) اى ارتباط العامل بالمجرور أى تعلق معنى العامل بالمجرور (قوله والاصل) اى أصل الارتباط (قوله على ذلك) اى على الوصول للاسماء (قوله تقوية له وتوكيدا) العطف للتفسير وقوله ولم يدخل للربط اى المعنوي وهو تعلق معنى الفعل بالمجرور (قوله وهم) أى لانها زائدة في خبر ليس (قوله في اللام المقوية) وهي الداخلة على معمول الفعل المتقدم عليه أو على معمول العامل الذي هو فرع في العمل (قوله انها متعلقة بالعامل) أى وهو ما كان فرعا في العمل او قدم معموله عليه (قوله لان التحقيق) علة لصحة القول بأنها متعلقة بالعامل المعنوي (قوله لما تخيل في العامل من الضعف) أى بسبب فرعيته في العمل أو تقدم معموله عليه (قوله فلها منزلة بين المنزلتين) أى بين منزلة الزائد المحض والمعدى المحض اى فلذا صح القول بتعلقها بالعامل الذي قوته (قوله في لغة عقيل) اى الذين يجرون بها اى وأما في لغة غيرهم فلا تجر بل ترفع الاسم وتنصب الخبر (قوله لانها بمنزلة الحرف الزائد) اى وليست بزائدة محضة لافادتها الترجي والزائد لا يفيد معنى غير التوكيد ولا أصلية محضة لان مجرورها في محل رفع مبتدا والحرف الجار الاصلي مجروره في محل نصب (قوله الا ترى الخ) علة لكونها شبيهة بالزائد وليست حرفا أصليا (قوله في موضع رفع) اى والحرف الاصلي مجروره في موضع نصب على المفعولية (قوله ولانها لم تدخل) عطف على المعنى أى لان مجرورها ولانها الخ وهما علتان لقوله لانها بمنزلة (قوله ثم انهم) اى عقيلا (قوله منبهة) اى تنبيها أى جروا بها لاجل التنبيه فهي مفعول لاجله ويصح أن تقرأ منبهة اسم فاعل اى حال كونها منبهة الخ (قوله فيمن قال) اى في قول من قال (قوله ان لولا جارة للضمير) اى وهي بمنزلة الحرف الزائد وليست حرف جر أصلي لانها بمنزلة الخ (قوله جارة للضمير) اى فيقول ان لولا حرف جر والياء والكاف في محل جر والدليل على ذلك أن لولا ليست من الحروف الناصبة للاسم بالاجماع اذ الناصب انما هي ان وأخواتها ولولا ليست منها وأيضا الياء والكاف والهاء ليست ضمائر رفع هنا لان العامل للرفع في الضمير انما هو الفعل او نائبه فتعين انها جارة (قوله ذاتم

أيضا بمنزلة العلل فى أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء فان لولا الامتناعية تستدعى جملتين كسائر أدوات التعليق و زعم ابو الحسن ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع كما عكسوا فى قولهم ما انا كأنت وهذا كقوله فى عساى و يردهما أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه فى الاعراب انما ثبتت فى المنفصل وانما جاءت النيابة فى المتصل بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا

وتوافقهما فى الاعراب وكون ذلك فى الضرورة كقوله

أن لا يجاورنا الاك ديار

وعليه خرج أبو الفتح قوله

نحن بغرس الودى اعلمنا منا بركض الجياد فى السدف

فادعى أن نا مرفوع مؤكد للضمير فى أعلم وهو نائب عن نحن ليتخلص بذلك من الجمع بين اضافة أفعل وكونه بمن وهذا البيت أشكل على ابى على حتى جعله من تخليط الاعراب (والرابع) رب فى نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لان مجرورها مفعول فى الثانى ومبتدا فى الاول او مفعول على حد زيدا ضربته و يقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت فى المثالين لافادة التكثير او التقليل لا لتعدية عامل هذا قول الرمانى وابن طاهر وقال الجمهور هى فيهما حرف جر معدٍّ فان قالوا انها عدت العامل المذكور فخطأ لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله فى المثال الاول وان قالوا عدت محذوفا تقديره حصل ونحوه كما صرح به

جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به فى وقت (الخامس) كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور جهة مستقر بينه اذ قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف نحو فى من نحو زيد فى الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة فى موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار (السادس) حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذى هو ايصال معنى

أيضا) هذا علة لكونها لا تتعلق وقوله فان لولا علة للعلة قبلها (قوله وان الضمير بعدها مرفوع) أى فى محل رفع بالابتداء (قوله ولكنهم استعاروا ضمير الجر) اى وهو الياء والكاف والهاء وقوله ضمير الرفع اى وهو أنا وانت وهو (قوله ما أنا كأنت) أى فالاصل كك لكنهم عدلوا عن ضمير الجر الى ضمير الرفع لاستثقال (قوله وهذا) أى ما تقدم من قوله استعاروا ضمير الجر لضمير الرفع كقوله الخ (قوله كقوله) أى كقول الحسن فى عساى اى فالاصل عسا أنا فقد استعار ضمير الجر بدل ضمير الرفع (قوله و يردهما) أى يرد قوليه فى لولاى وفى عساى (قوله فى المنفصل) أى فى النائب المنفصل (قوله وانما جاءت النيابة فى المتصل) أى فى النائب المتصل (قوله أن لا يجاورنا الخ) صدره * وما نبالى اذا ما كنت جارتنا * والشروط الثلاثة متوفرة فى البيت أما انفصال المنوب عنه والتوافق فى الاعراب فلان الاصل الا اياك ضرورة أنه استثناء مقدم وان الكاف ضمير نصب وأما كونه فى الضرورة فواضح (قوله الاك ديار) أى فالاصل الا اياك فقد عدل عن ضمير النصب المنفصل الى ضمير متصل منصوب وانما لم يكن أصله أنت لانه مستثنى والمستثنى منصوب فتعين أن الاصل ضمير منفصل منصوب (قوله وعليه) أى على انابة الضمير المتصل بالشروط الثلاثة خرج الخ ووجه توفرها فيه أن الاصل أعلم نحن فقد أقيم ضمير متصل مكان المنفصل وكلاهما محله رفع وكون البيت ضرورة واضح (قوله بغرس الودى) صغار النخل المسمى بالفسيل واحده ودية والسدف بضم السين وفتح الدال جمع سدفة يطلق على الظلمة والضوء فهو من أسماء الاضداد والمعنى ان علمنا بغرس الودى أكثر من علمنا بركض الجياد فى السدف (قوله وهو نائب عن نحن) أى التى كانت مؤكدة للضمير المستتر فى أعلم بحسب الاصل (قوله ليتخلص بذلك من الجمع) أى مع أنه لا يجمع بين اضافة أفعل التفضيل ومن فلا تقول أفضل الناس زيد منهم (قوله أشكل على أبى على) أى من حيث انه جمع فيه بين الاضافة ومن (قوله و يقدر الناصب) أى لمجرورها على أنه مفعول فى المثال الاول (قوله لا قبل الجار) أى ولا بعده وقبل المجرور لانه لا يفصل بين الجار والمجرور بمثل هذا (قوله لان رب لها الصدر) أى ومن المعلوم أنه اذا كان لها الصدارة لا تتعلق بشئ (قوله لا لتعدية عامل) اى وحينئذ فلا تتعلق بشئ (قوله هى) أى رب وقوله فيهما اى فى المثالين المذكورين (قوله لانه يتعدى بنفسه) أى وحينئذ فلا يحتاج لمعد يعديه (قوله ولاستيفائه معموله) اى وحينئذ فلا يتعدى الزائد عليه (قوله تقديره حصل) اى فالاصل رب رجل صالح حصل لقيته (قوله من نحو زيد فى الدار) اى وذلك لان فى للظرفية تشعر باستقرار ما قبلها فيما بعدها (قوله وان كان) اى المتعلق (قوله فهو متعد بنفسه لا بالحرف) اى وحينئذ فلا يصح أن يقدر المتعلق فعلا مناسبا (قوله ونحوه) أى الحال والصلة والصفة (قوله تدل الخ) أى وحينئذ فكاف التشبيه فى هذا المثال متعلقة باستقرار محذوف أى كائن ومستقر كعمرو (قوله اذا خفضن) اى فانهن فى هذه الحالة حروف جر غير متعلقة لانهن الخ (قوله لتنحية) اى ابعاد الفعل عما دخلن عليه (قوله وذلك) أى ما ذكر من التنحية وقوله عكس الخ اى لان التنحية عكس الايصال و يمكن أن يقال ان التعدية هى ايصال معنى الفعل الى الاسم على معنى ما يقتضيه الحرف من اثبات او نفى وحينئذ فهذه الافعال تعدى الفعل وتوصله على جهة النفى فقولك قام القوم غير زيد وخلا زيدا مثل قولك ما قام زيد فقد عدى الفعل بهما على جهة النفى وأما قام القوم الا زيدا فالا معدية له على

الفعل الى الاسم ولوصح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك فى الا وانما انخفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لثلا يزول الفرق بينهن افعالا واحرفا
(حكمهما بعد المعارف والنكرات) حكمهما بعدهما حكم الجمل فهما صفتان فى نحو رايت طائرا فوق غصن او على غصن لانهما بعد نكرة محضة وحالان فى نحو رأيت الهلال بين السحاب او فى الافق لانهما بعد معرفة محضة ٩٥ ويحتملان لهما فى نحو يعجبنى الزهر فى اكمامه والثمر على اغصانه لان المعرف الجنسى كالنكرة وفى نحو هذا ثمر يانع على اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة

(حكم المرفوع بعدهما)

اذا وقع بعدهما مرفوع فان تقدمهما نفى او استفهام او موصوف او موصول او صاحب خبر او حال نحو ما فى الدار احد وأفى الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذى فى الدار ابوه وزيد عندك اخوه ومررت بزيد عليه جبة ففى المرفوع ثلاثة مذاهب (أحدها) ان الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا (والثانى) ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الاصل عدم التقديم والتأخير (والثالث) انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين وحيث اعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف او الظرف او المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف والمذهب المختار الثانى بدليلين احدهما امتناع تقديم الحال فى نحو زيد فى الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع ولقوله * فان فؤادى عندك الدهر اجمع * فاكد الضمير المستتر فى الظرف والضمير لا يستتر الا فى عامله ولا يصح ان يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير مستتر فى الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا فى عامله وان لم يعتمد الظرف أو المجرور نحو فى الدار أو عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين

جهة الثبوت (قوله وانما انخفض الخ) جواب عما يقال اذا كانت هذه الاحرف لتنحية معنى الفعل عما دخلت عليه كالا فما وجه خفض المستثنى بها ولم ينصب كالمستثنى بالا (قوله فى أكمامه) جمع كم وهو وعاء النور كالكمامة والثمر بالمثلثة واليانع النضيج الطيب

(حكم المرفوع بعدهما)

أى هذا مبحث حكم المرفوع بعدهما (قوله أو موصوف الخ) أى والوصف والصلة والخبر والحال هو الظرف (قوله ما فى الدار أحد) هذه أمثلة على سبيل اللف والنشر المرتب (قوله ويجوز الخ) هذا يقدح فى قولهم انه متى أوقع تقديم الخبر فى الباس المبتدا بالفاعل وجب تأخره نحو زيد قام (قوله والثالث أنه يجب الخ) وذلك لان أصحاب هذا القول يقدرون المتعلق فعلا فقط وحينئذ لو جعل المرفوع مبتدأ وأخبر عنه بالظرف لزم عليه تقديم الخبر الفعلى مع أن الخبر الفعلى يجب أن يؤخر فتعين أن يكون فاعلا (قوله وحيث اعرب) اى المرفوع بعد الظرف فاعلا أى على جهة الوجوب أو الراجحية أو المرجوحية أى وحيث أعرب على أى وجه كان (قوله لاعتمادهما) انما كان الاعتماد مقربا من الفعل لانه معتمد على المسند اليه خصوصا ونحو الاستفهام الغالب دخوله على الافعال (قوله امتناع تقديم الحال فى نحو زيد فى الدار جالسا) أى فزيد مبتدا وفى الدار خبر وقوله جالسا حال ولا يصح أن تقول زيد جالسا فى الدار لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها المعنوى وهو الجار والمجرور وهو ممنوع ولو كان العامل الفعل لجاز التقديم لان الفعل لفظى والعامل اللفظى وهو الفعل والوصف يجوز أن يقدم الحال عليه (قوله ولو كان العامل الفعل لم يمتنع) قد يجاب عن هذا بانه لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل الملفوظ به جواز تقديمها عليه اذا أضمر لضعفه بالاضمار ووجوب الحذف (قوله ولقوله) عطف على معنى قوله امتناع تقديم وكانه قال لامتناع ولقوله وقوله ولقوله الخ هو الدليل الثانى وكأنه قال أحدهما لامتناع الخ وثانيهما لقوله الخ (قوله فان فؤادى الخ) صدره فان يك جثمانى بارض سواكم * فان فؤادى الخ (قوله فاكد الضمير المستتر فى الظرف) أى وهو عندك بقوله أجمع (قوله الا فى عامله) أى وحينئذ فالظرف هو العامل فى الضمير فان لم يكن فيه ضمير لوجود المرفوع بعده كان هو العامل فى ذلك المرفوع الذى هو خلف عن الضمير (قوله متنافيان) لان التوكيد للاعتناء والحذف لعدمه اه تقرير دردير لكن سيأتى فى خاتمة الباب الخامس ان الخليل وسيبويه أجازا الجمع بين الحذف والتوكيد نحو جاء زيد ومررت بعمرو وانفسهما برفع انفسهما بتقديرهما صاحباى انفسهما او بنصبه بتقدير أعنيهما (قوله على محله) اى قبل دخول الناسخ وهو الرفع بالابتداء وقوله لان الطالب أعنى الابتداء قد زال بوجود الناسخ (قوله لان الطالب للمحل قد زال الخ) يأتى فى اقسام العطف من الباب الرابع ان فى الاتباع على المحل خلافا فى اشتراط بقاء الطالب للمحل فالقول بالمنع مبنى على اشتراط بقائه (قوله المذهب الاول) أعنى كون العامل فى المرفوع بعد الظرف الفعل المحذوف (قوله مع اعترافه بان الضمير) اى الذى فى متعلق الظرف وقوله مستتر فى الظرف اى عند حذف المتعلق (قوله الا فى عامله) اى فهذا يفيد أن العامل فى الضمير الظرف فان وقع بعد الظرف اسم مرفوع كان فاعلا بالظرف لخلوه من الضمير (قوله وان لم يعتمد) هذا مفهوم قوله سابقا فان تقدمهما نفى أو استفهام الخ لان ذلك معناه ان اعتمد على واحد من الامور الخمسة (قوله

لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ولذا يجيزون في نحو قائم زيد أن يكون قائم مبتدأ أو زيد فاعلا وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير (تنبيهات) * الاول يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب

ظلت بها على كبد نضيجة
تنطوي فوق خلها بيدها

أن تكون اليد فيه فاعلة بنضيجة أو بالظرف أو بالابتداء والاول أبلغ لانه أشد للحرارة والطف زيادة الكبد أو حجاب القلب أو ما بين الكبد والقلب واضاف اليد الى الكبد للملابسة بينهما فانهما في الشخص ولا خلاف في تعين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فان قلت في داره قيام زيد لم يجزها الكوفيون البتة أما على الفاعلية فلما قدمنا وأما على الابتدائية فلان الضمير لم يعد على المبتدا بل على ما أضيف اليه المبتدا والمستحق للتقديم انما هو المبتدأ وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا لقولهم في أكفانه درج الميت وقوله

بمسعاته هلك الفتى أو نجاته

واذا كان الاسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك والارجح تعين الابتدائية في نحو هل أفضل منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر في هذا الحد وتجوز الفاعلية في لغة قليلة ومن المشكل قوله

فخير نحن عند الناس منكم

لان قوله نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت

لان الاعتماد عندهم ليس بشرط) اقول حكى صاحب الضوء عن سيبويه انه يفصل في الاسم الواقع بعد الظرف بين ان يكون حدثا وان يكون غيره فان كان حدثا فارتفاعه عنه بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة الخروج وامامك الوقوف ومنه قوله تعالى ومن آياته أنك ترى الارض اذ التقدير ومن آياته رؤيتك وأما عند الخليل فلا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد وارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس هذا كلامه ولم اقف على نقل هذا التفصيل عن سيبويه في غيره وهو غريب اذ ظاهر قوله فارتفاعه عند سيبويه بالفاعلية انه لا يرتفع عنده بالابتداء ومن ذهب الى ان الاعتماد ليس بشرط لم يوجب الفاعلية دون الابتداء بل جوز الوجهين اه دماميني (قوله قائم زيد) اى اسم الفاعل غير المعتمد (قوله على التقديم) أى تقديم الخبر على المبتدا (قوله الاول) في بعض النسخ يحتمل بدون الاول (قوله ظلت) بكسر التاء يخاطب به الناقة وبفتحها خطابا بالمجرد من نفسه وقوله بها أى الدار وتنطوى خبر ظل وهى بمعنى صار والباء في بها بمعنى في أى صرت فيها وفاعل تنطوى ضمير المخاطب (قوله ظلت) أصله ظللت بلامين أولاهما مكسورة فحذفت الاولى فصار ظلت وهذه لغة سليم ويجوز عندهم فتح الظاء وكسرها وتحرير لغتهم انهم يجوزون حذف عين الفعل المضاعف المتصل بتاء التضعيف نحو ظلت قائما أو نونه نحو النساء ظلن متبرجات وينقلون حركة العين على الفاء وجوبا ان سكنت نحو احسست بكذا أصله أحسست وجوازا ان تحركت العين بغير الفتح نحو ظلت وحينئذ فلك في ظلت عندهم كسر الظاء وفتحها واما ان كانت العين مفتوحة نحو هممت فلا تسكون الفاء بعد التخفيف بحذف العين الا مفتوحة نحو همت (قوله نضيجة) من نضج اللحم وهو تكامل طبخه والمراد بها شدة الحرارة وافراطها (قوله فاعلة بنضيجة) أى والظرف حال (قوله أو بالابتداء) اى والظرف خبر مقدم وقوله أو بالابتداء عطف على فاعلة أى أو مرفوعة بالابتداء (قوله لانه اشد) اى لانه يفيد زيادة شدة الحرارة في الكبد (قوله فانهما في الشخص) اى لانهما في الشخص والاولى ان الملابسة من حيث وضع يده عليها اى انه دائما واضع يده على كبده فانشوت يده من حرارة الكبد وانما كان هذا الاولى لان ما قاله يلزم عليه ان يقال رجل الكبد ورأس الكبد وغير ذلك لان كلا في الشخص (قوله ولا خلاف الخ) هذا هو التنبيه الثاني من التنبيهات الاربع (قوله لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة) اى ولو جعل مبتدأ لعاد الضمير على متقدم رتبة وان تأخر لفظا ولا يقال انه يلزم تقدم الخبر الفعلي لانا نقول انما يكون كذلك على طريقة قليلة تعين تقدير المحذوف فعلا ونحن لا نقول بالتعين (قوله فلما قدمنا) أى من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله انما هو المبتدأ) اى لا ما اضيف اليه (قوله واجازه) أى هذا التركيب (قوله لا فاعلا) اى والا لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله لقولهم) اى العرب (قوله في أكفانه) خبر مقدم ودرج مصدر مبتدأ مؤخر والمراد بالدرج اللف اى لف الميت في اكفانه (قوله واذا كان الاسم في نية التقديم) اى كالمبتدا وهذا هو محط العلة في الجواز وهو رد على الكوفيين القائلين في علة المنع لان الضمير لم يعد الخ (قوله ما هو من تمامه) اى وهو المضاف اليه وقوله كذلك أى في نية التقديم (قوله والارجح الخ) هذا هو التنبيه الثالث وقد ذكره المصنف هو والذى بعده استطرادا لان كلامنا في المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور لا في المرفوع بعد اسم التفضيل (قوله تعين الابتدائية) اى ابتدائية الاسم المتأخر (قوله على هذا الحد) اى على هذا الوجه وهو غير مسئلة الكحل اما على هذا الحد وهو مسئلة الكحل فيجوز ان يكون كل فرع فاعلا (قوله في لغة) حكاها يونس عن جماعة من العرب ونقلها سيبويه في كتابه فتقول عليها مررت برجل أكرم منه ابوه باتباع اكرم لرجل ورفع ابوه على انه فاعل باكرم فكأنهم اجازوا ذلك لانه بمعنى مررت برجل فائق في الكرم ابوه فحذف (قوله ومن المشكل) هذا هو التنبيه الرابع (قوله ولم يثبت) أى لم

يرد

وعمل أفعل في الظاهر في غير مسألة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو أجنبي بين أفعل ومن وخرجه أبو علي وتبعه ابن خروف على ان الوصف خبر لنحن محذوفة وقدر نحن المذكورة توكيدا للضمير في أفعل *(ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف)* وهو ثمانية أحدها أن يقعا صفة نحو أو كصيب من السماء * الثاني أن يقعا حالا نحو فخرج على قومه في زينته وأما قوله سبحانه وتعالى فلما رآه مستقرا عنده فزعم ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص * الثالث أن يقعا صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون الرابع أن يقعا خبرا نحو زيد عندك أو في الدار وربما ظهر في الضرورة كقوله

لك العز ان مولاك عز وان يهن ... فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

وفي شرح ابن يعيش الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار أصلا مرفوضا فأما ان ذكرته أولا فقلت زيد استقر عندك فلم يمنع مانع منه انتهى وهو غريب * الخامس ان يرفعا الاسم الظاهر نحو أفي الله شك ونحو أو كصيب من السماء فيه ظلمات

برد في ذلك دليل يفيد الجواز وأما قوله خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * فان خبير وصف و بنو لهب فاعل به وهو غير معتمد فقد أجابوا عنه بانه على نية التقديم والتأخير فخبير خبر مقدم و بنو مبتدأ مؤخر وفيه انه كيف يخبر عن الجمع بالواحد وأجيب بان خبيرا على وزن فعيل يستوي فيه الواحد والاكثر نحو والملائكة بعد ذلك ظهير (قوله في الظاهر) اراد به ما يمنع التلفظ به فشمل الضمير المنفصل كنحن لا قسيم المضمر مطلقا (قوله وهو اجنبي) انما كان المبتدأ أجنبيا من الخبر لان المبتدأ ليس معمولا للخبر اى والفصل بينهما باجنبي ممنوع (قوله على ان الوصف) اى وهو خبير وقوله خبر لنحن محذوفة اى والاصل نحن خبير نحن الخ

(ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف)

أي هذا باب بيان المواضع التي يجب فيها تعلقهما بمحذوف اى بواجب الحذف انما اتى بها واقعة على مواضع وذكر الضمير نظرا للفظ ما وانما كان واجب الحذف لكونه كونا عاما والظرف حينئذ مستقر لاستقرار الضمير فيه بعد حذف المتعلق وقيل لاستقرار معنى العامل العام فيه بحيث يفهم بداهة عند سماعه واذا وجب حذفه كان ذكره عبثا بخلاف الخاص فانه يجب ذكره الا لدليل فيجوز وقد يجب حذفه كما يأتي في الامثال والاحوال والقسم ومقابل المستقر اللغو لالغائه عن تحمل الضمير لذكر المتعلق لكونه خاصا واجب الذكر او جائزه للدليل والحاصل ان الظرف باعتبار متعلقه اما مستقر او لغو فالاول ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة والثاني ما كان متعلقه خاصا سواء واجب الذكر نحو زيد جالس في الدار أو جائزه كما اذا قيل هل صمت يوما فتقول يوم الجمعة (قوله أن يقعا صفة) اى ذو أن يقع اى أحد المواضع وضع صاحب الوقوع صفة (قوله من السماء) اى كائن أو حصل من السماء فالمدار على تقدير المتعلق عاما سواء كان اسما أو فعلا (قوله واما قوله سبحانه الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على ما ذكره من ان الظرف اذا وقع حالا كان متعلقا بواجب الحذف وحاصله ان الظرف في هذه الآية قد وقع حالا وذكر متعلقه (قوله فهو كون خاص) اى وهو واجب الذكر الا لدليل اى وكلامنا في الاستقرار العام لا في الخاص فلا يرد (قوله وله من في السموات والارض) اى يكون أو يوجد (قوله ومن عنده) اى ومن ثبت أو استقر (قوله وربما ظهر) اى الاستقرار العام الذي هو متعلق الخبر (قوله لك العز) الخطاب لعبد وقوله ان مولاك اى سيدك ايها العبد وقوله عز اى عزه الناس وقوله يهن اى وان يذل فانت الخ ويهن من هان يهون ضد عز فاذا دخله الجازم صار يهون فتحذف الواو لالتقاء الساكنين فهو بفتح الباء وضم الهاء كذا ضبطه الشارح والمحشي ولكن ضبطه السيوطي في الشواهد بانه بالبناء للمفعول (قوله كائن) اى فكائن متعلق لدى الذي هو ظرف مخبر به عن انت وقد يقال لا نسلم ان لدى متعلق بكائن لجواز ان كائن اسم فاعل من كان الناقصة وخبرها محذوف ولدى متعلق بذلك الخبر المحذوف اى وان يهن فكائن انت مستقر الذي بحبوحة الخ سلمنا تعلق لدى بكائن فلم لا يجوز أن يكون الكون خاصا بجعل كائن اسم فاعل من كان التامة فهو بمعنى الثبوت الاستمراري وعدم التزلزل وهو خاص اى انت ثابت دائما عند بحبوحة الخ وكلامنا في الكون العام لا الخاص اه تقرير دردير (قوله بجواز اظهاره) اى اظهار ذلك المتعلق هذا على نسخة متعلق الظرف وفي نسخة الظرف الواقع الخ وحينئذ فقوله بجواز اظهاره اى الظرف اى متعلقه وقوله بجواز اظهاره اى سواء نقل الضمير الى الظرف أم لا (قوله فاما ان ذكرته أولا) اى ان ذكرت المتعلق وذكرت الظرف بعد فلا يمنع مانع اى لان ذكر المتعلق أولا يدل على انه لم ينقل الضمير الى الظرف بل مستتر في العامل وقوله انتهى اى كلام ابن يعيش وقوله وهو اى كلام ابن يعيش غريب لانه لم يوافقه عليه احد (قوله فلا يمنع مانع منه) اى من اظهاره والاتيان به (قوله ان يرفعا) اى ذو أن يرفعا اى الخامس موضع تعلقهما رافعين للاسم الظاهر فيه (قوله أفي الله شك) اى أثبت في الله أو استقر في الله (قوله أو كصيب من السماء) اى كائن أو حصل

ونحو أعندك زيد * السادس أن يستعمل المتعلق محذوفا فى مثل أو شبهه كقولهم لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده حينئذ الآن أصله كان ذلك حينئذ واسمع الآن وقولهم للمعرس بالرفاء والبنين باضمار ٩٨ أعرست * والسابع أن يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو أيوم الجمعة

صمت فيه ونحو بزيد مررت به عند من اجازه مستدلا بقراءة بعضهم والظالمين اعد لهم والاكثرون يوجبون فى ذلك اسقاط الجار وان يرفع الاسم بالابتداء أو ينصب باضمار جاوزت أو نحوه وبالوجهين قرئ فى الآية والنصب قراءة الجماعة ويرجحها العطف على الجملة الفعلية وهل الاولى أن يقدر المحذوف مضارعا أى ويعذب لمناسبة يدخل أو ماضيا أى وعذب لمناسبة المفسر فيه نظر والرفع بالابتداء وأما القراءة بالجر فمن توكيد الحرف باعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه المؤكد مثل ان زيدا انه فاضل ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس * والثامن القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم وقولهم لله لا يؤخر الاجل ولو صرح فى ذلك بالفعل لوجبت الباء * (هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف) * لا خلاف فى تعين الفعل فى بابى القسم والصلة الجواب لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين قال ابن يعيش وانما لم يجز فى الصلة أن يقال ان نحو جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذى أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا انتهى وكذلك يجب فى الصفة فى نحو رجل فى الدار فله درهم لان الفاء تجوز

من السماء وقوله فيه ظلمات اى استقر فيه ظلمات والشاهد فيه وأما من السماء فقد سبق (قوله اعندك زيد) اى استقر (قوله ان يستعمل المتعلق محذوفا فى مثل) لعل الانسب ان يقع فى مثل (قوله كقولهم) أى وكقولهم الكلاب على البقر فلا يجوز ذكر ساط لان الامثال لا تغير (قوله حينئذ الآن) هذا مقول قولهم مثلا اذا قيل لك انه وقع فى زمن السلطان قايتباى كذا وكذا فتقول حينئذ الآن أى كان الذى ذكرته واقعا حين اذ كان ذلك السلطان موجودا واسمع الآن ما هو أغرب وأعجب من ذلك (قوله للمعرس) من أعرس الرجل اتخذ عرسا بالكسر أى زوجة وهذا شبه مثل لكثرة دورانه على الالسن ولكن لا يقال الا فى شئ خاص بخلاف المثل فانه كلام شبه مضربه بمورده فلا يقال فى شئ خاص فقوله كقولهم مثال للمثل وأما ما بعده فهو مثال لشبه المثل (قوله أعرست) أى تزوجت بالرفاء أى ملتبسا بالرفاء أى الالتئام والتوافق مع الزوجة (قوله والاكثرون يوجبون فى ذلك اسقاط الجار) أى لان فى بقائه توكيد الحرف باعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه المؤكد وهو ممنوع عند الاكثر (قوله وبالوجهين قرئ فى الآية) يريد بالآية قوله تعالى يدخل من يشاء فى رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما وبالوجهين رفع الظالمين وهى قراءة شاذة ونصبه وهى قراءة السبعة (قوله العطف على الجملة الفعلية) أى وهى قوله يدخل من يشاء فى رحمته (قوله أى ويعذب) انما قدره من جنس العذاب لانه مناسب للاستقبال بخلاف الاعداد فانه ليس مستقبلا وقوله أى وعذب انما لم يقل وأعد مع انه المفسر لان أعد لا يتعدى الا باللام لا بنفسه (قوله لمناسبة المفسر) أى وهو أعد لهم وقوله فيه نظر أى تردد (قوله والرفع بالابتداء) عطف على قوله والنصب قراءة الجمهور (قوله ولا يكون الجار والمجرور توكيدا) أى وأعد فاصلة بين المؤكد والمؤكد ولا يضر ذلك لانه من متعلقاته وقوله توكيدا للجار والمجرور أعنى للظالمين (قوله ولا يكون المجرور) أى الضمير فى لهم (قوله لان العرب لا تبدل مضمرا من مظهر) أى وفاقا لابن مالك فقد قال ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر (قوله بعض النحويين) مراده به ابن عصفور فقد صرح فى قراءة والظالمين اعد لهم بان اللام الاولى متعلقة باعد ولهم بدل من الظالمين وهو عين ما منعه المصنف وبالجملة فالخلاف فى المسئلة مأثور (قوله بغير الباء) اى وأما بها فلا يجب تعلقهما بمحذوف بل تتعلق بالمذكور والمحذوف (قوله ولو صرح فى ذلك بالفعل) أى بأن قيل أقسم وقوله لوجبت الباء أى لانها هى التى يجوز أن يصرح بفعل القسم معها بان يقال اقسم بالليل اذا يغشى واقسم بالله لاكيدن الخ

* (هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف) *

(قوله بتقدير مستقر) أى ملتبس بتقدير مستقر (قوله على انه خبر لمحذوف) أى جاء الذى هو مستقر فى الدار وتجعل تلك الجملة صلة (قوله بالرفع) أى على انه خبر لمبتدأ محذوف أى هو أحسن (قوله لقلة ذلك) أى حذف العائد المرفوع كما فى قوله تماما على الذى أحسن وأشار بالكاف الدالة على البعد لانها بعيدة باعتبار انها ليست مما نحن فيه وقوله واطراد هذا أى اطراد قوله جاء الذى فى الدار الخ فلا يقاس المطرد على النادر ولك أن تقول انه لا يجوز الحذف فى قوله جاء الذى فى الدار لان الباقى صالح للصلة بدون الصدر كما قال ابن مالك * وأبوا أن يختزل * ان صلح الباقى لوصل بخلاف الآية وانما منع حذف صدر الصلة اذا صلح الباقى للوصل لانه لا يدرى المحذوف لصلاحية الباقى (قوله وكذلك يجب) أى تقدير الفعل (قوله فى نحو رجل فى الدار) أى من كل نكرة موصوفة بظرف وقعت مبتدأ وخبرها مقرون بالفاء وهو جملة (قوله لان الفاء تجوز الخ) دليل ذلك ان الفاء انما دخلت على الخبر لشبه الخبر بجواب الشرط ولا يشبه الخبر

فى نحو رجــل يأتينى فله درهم ويمتنع فى نحو رجــل صالح فله درهــم فاما قوله كل أمر متباعد أو مدان منوط بحكمة المتعالى * فنادر واختلف فى الخــبر والصفة والحــال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل فى العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل فى الخبر والحال والنعت الافراد ولان الفــعل فى ذلك لابد من تقديره بالوصف قالوا ولان تقليل المقدر أولى وليس بشئ لان 99 الحق انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف فالمحــذوف فعل أو وصف وكلاهــما مفــرد وأما فى الاشــتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل فى نحو ايوم الجمــعة تعتكف فيه والوصف فى نحو أيوم الجمعة أنت معتكف فيــه والحق عندى انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعــلا بل بحسب المعنى كما سابينه * (كيفية تقديره باعتبار المعنى) * اما فى القسم فتقــديره اقسم وأما فى الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه واعلم أنهم ذكروا فى باب الاشتغال أنه يجب أن لا يقدر مثل المذكور اذا حصل مانع صناعى كما فى زيدا مررت به أو معنــوى كما فى زيدا ضربت أخاه اذ تقدير المذكور يقتضى فى الاول تعدى القاصر بنفسه وفى الثانى خــلاف الواقع اذ الضرب لم يقع بزيد فوجب أن يقدر جاوزت فى الاول واهنت فى الثانى وليس المانعان مع كل متعد بالحرف ولا مع كل سببى ألا ترى أنه لا مانع فى نحو زيدا شكرت له لان شــكر يتعدى بالجر وبنفســه وكذلك الظرف نحو يوم الجمعة صمت فيــه لان العامل لا يتعدى الى ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدى الى ظاهره بنفسه وكذلك لا مانع فى نحو زيدا أهنت أخاه لان اهانة أخيه اهانة له بخلاف الضرب وأما فى المثل فيقدر بحسب المعنى وأما فى البواقى نحو زيد فى الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما ان اريد الحــال أو الاستقبال نحو الصوم اليوم أو فى اليوم والجزاء غدا أو فى الغد ويقدر كان أو استقر أو وصفهما ان أريد المضى هــذا هو الصواب وقــد اغفلوه مع قولهم فى نحو ضربى زيدا قائما أن التقدير اذ كان ان أريد المضى أو اذا كان ان أريد به المستقبل ولا فرق

الجواب الا اذا كان وصف المبتدا جملة لاجــل أن يكون مثل فعــل الشرط ولا يكون الوصف جملة الا اذا كان المتعلق فعلا اه تقرير دردير (قوله فى نحو رجل صالح) أى فى خبر المبتدا النكرة الموصوف بمفرد (قوله متباعد) بكسر العين أى متباعد (قوله فمنوط) خبر عن كل امر وهو نكرة ووصفت بمفرد وهو قوله متباعد أو مدان اى متدان والمنوط المعلق والمراد بالحكمة العدل وهو من جملة معانيها لغة أو يريد ان كل أمر متباعد من شئ أو مقرب منه معلق بعدل البارى سبحانه لا يعطى الا بارادته (قوله واختلف فى الخبر) أى واختلف فى الاولى فى الخبر الخ وقوله فمن قدر الفعل أى فمن قال الاولى ان يقدر فعلا الخ وكذا يقــال فيما يأتى وانمــا قلنا ذلك لانه يجوز تقدير المتعلق فعلا ووصفا فى هذه المواضع باتفــاق والخلاف انمــا هو فى الاولى منهــما كما صرح بذلك بعضهم (قوله فلانه) أى فقــد نظروا الى انه الخ (قوله ولان تقليل المقدر أولى) تعليلهم بذلك ظنا ان الفعل قد حذف مع فاعــله وهو جملة والوصف مع مرفوعه فى قوة المفرد (قوله فيقدر) أى المتعلق بحسب المفسر أى لاجل المشاكلة لكن انت خبير بان المشاكلة لا تقتضى الوجوب (قوله فى نحو أيوم الجمعة تعتكف فيه) أى أتعتــكف يوم الجمعة وقوله أنت معتكف فيه أى أمعتكف يوم الجمعة (قوله بل بحسب المعنى) أى فكل ما اقتضاه المعنى من اسم أو فعل يقدر (قوله كيفية تقديره) أى تقدير المتعلق وهذا هو الذى وعد به حيث قال يقدر له عامل بحسب المعنى كما سنبينه (قوله كالمنطوق) أى ما لم يمنع من تقدير مثل المنطوق مانع صناعى أو معنوى والا قدر مناسب له فى المعنى (قوله أو معنوى) أى أو حصل مانع معنوى (قوله اذ تقدير الخ) أى وانمــا كان لتقدير المذكور فى المثــال الاول مانع صناعى وفى المثــال الثانى مانع معنوى لان تقــدير الخ (قوله اذ تقدير المذكور) أى وهو مررت فى الاول بان تقول مررت زيدا وضرب فى الثــانى بان تقول ضربت زيدا (قوله خلاف الواقع) أى ومخالفة الواقع مانع معنوى (قوله لم يقع بزيد) أى عليه (قوله وليس المــانعان) أى المــانع الصناعى والمــانع المعنوى (قوله مع كل متعد بالحرف) راجــع للمانع الاول أى انه ليس المــانع الصناعى موجودا فى كل فعل متعد بالحرف (قوله ولا مع كل سببى) راجــع للمانع الثانى أى انه ليس المــانع الثــانى وهو كون الــكلام خلاف الواقع متأتيا فى كل سببى (قوله كل سببى) نسبة للسبب وهو الضمير لانه تربط به الصلة ونحوها أى ولا مع كل اسم مضاف للسبب (قوله لان العامل لا يتعدى) أى فلذا يقدر صمت يوم الجمعة صمت فيه (قوله وكذلك الخ) رجوع للمانع الثانى (قوله وأما فى المثل) أى وشبهه أو تقول ان مراده بالمثل ما يشمل الشبه وقوله بحسب المعــنى أى فيقدر قبل حينئــذ كان وقبل بالرفاء أعرست (قوله وأما فى البواقى) وهى خمسة الحال والصفة والخبر والصلة والرافع للاسم الظاهر لان ما ذكره ثمانية وقد ذكر تفصيلا القسم وما كان على شريطة التفسير والمثــل (قوله وهو كائن أو مستقر) الاولى الكون أو الاستقرار أى هذه المــادة ثم يقول مضارعا ان أريد الحــال أو الاستقبــال وماضيا أو وصفه ان اريد المضى فان جهلت المعنى فقــدر الوصف فانه صالح للازمنــة كلها وان كانت حقيقته الحــال واعلم أن الكون المقدر تام لا ناقص والا كان الظرف خبره فيحتاج لمتعلق آخر ويتسلسل كما أفاده السعد (قوله أو وصفهما) يعنى وصف المــاضى أى اسم الفــاعل مرادا به المــاضى لكن الاولى الاقتصار على الفعل لان المضى لا يتبادر من الوصف (قوله ولا فرق الخ) أى لا فرق بين هــذه الامور الخمسة وبين الظرف فى اذ كان أو اذا كان وحيث

واذاجهات المعنى فقدر الوصف فانه صالح فى الازمنة كلها وان كانت حقيقته الحال وقال الزمخشرى فى قوله تعالى أفأنت تنقذ من فى النار انهم جعلوا فى النار الآن لتحقق الموعود به ولا يلزم ماذكره لانه لا يمتنع تقدير المستقبل ولكن ماذكره أبلغ وأحسن ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس الا الدليل ويكون الحذف حينئذ جائز الا واجبا ولا ينتقل ضميره من المحذوف الى الظرف والمجرور وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله انامتفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع أنه اما أن يكون هو الدليل أومقويا للدليل واشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه ومما يتخرج على ذلك قولهم من لى بكذا اى من يتكفل لى به وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أى مستقبلات لعدتهن كذا فسره جماعة من السلف وعليه عول الزمخشرى ورده أبوحيان توهما منه أن الخاص لا يحذف وقال الصواب ان اللام للتوقيت وان الاصل لاستقبال عدتهن فحذف المضاف اه وقد بينا فساد تلك الشبهة ومما يتخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى التقدير مقتول أو يقتل لا كائن اللهم الا أن تقدر مع ذلك مضافين أى قتل الحر كائن بقتل الحر وفيه تكلف تقدير ثلاثة الكون والمضافين بل تقدير خمسة لان كلا من المصدرين لابد له من فاعل ومما يبعد ذلك أيضا انك لاتعلم معنى المضاف الذى (قوله
تقدر مع المبتدا الا بعد تمام الكلام وانما حسن الحذف أن يعلم عند موضع تقديره نحو واسال القرية ونظير هذه الآية قوله تعالى ان النفس بالنفس الآية اى ان النفس مقتولة بالنفس والعين مفقوءة بالعين والانف مجدوع بالانف والاذن مصلومة بالاذن والسن مقلوعة بالسن هذا هو الاحسن وكذلك لا أرجح فى قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان

ذكروا هذا فى اذ واذا كان عليهم أن يذكروه فى هذه الامور الخمسة (قوله وان كانت حقيقته الحال) فيه أنه اذا كان كذلك لا يقدر الا اذا علم الحال لان الشئ اذا أطلق انما ينصرف لحقيقته (قوله انهم جعلوا فى النار) أى انه يقدر المتعلق ماضيا لاجل افادة انهم جعلوا فى النار لتحقق الموعود به (قوله ولا يلزم ماذكره) أى من تقدير المتعلق ماضيا لافادة الجعل المذكور ولا يجوز تقدير الوصف لان الصلة لا تكون الا جملة (قوله لانه لا يمتنع تقدير المستقبل) أى المضارع لانه صالح للحال فاذا قدر المتعلق مستقبلا افاد الجعل المذكور (قوله أبلغ) أى لانه نزل الاستقرار المستقبل منزلة الواقع فعبر بالماضى بخلاف تقدير المضارع فلا تنزيل فيه (قوله ولا يجوز) أى فى البواقى (قوله الا الدليل) أى لفظى أو معنوى فعلم من هذا ان حذف الكون الخاص للدليل جائز لا واجب (قوله الا الدليل) أى كما اذا قيل هل احد جالس فى الدار فقلت فى جوابه زيد فى الدار أى جالس فيها فذكر جالس فى السؤال دليل على ذلك المتعلق المحذوف (قوله ولا ينتقل الخ) عطف لازم على ملزوم (قوله ولا ينتقل ضميره من المحذوف) أى ولا ينتقل ضميره من الكون الخاص المحذوف لدليل الى الظرف الخ أى ولعدم الانتقال سمى ظرفا لغوا فالظرف اللغو هو ما كان متعلقه خاصا وانما سمى لغوا للغو الظرف عن تحمله الضمير وانما المتحمل له ذلك المتعلق وأما الذى متعلقه عام فهو الظرف المستقر أى الذى استقر فيه الضمير لان العامل لما حذف وجوبا انتقل الضمير للظرف وصار متحملا له (قوله وتوهم جماعة) أى عند وجود الدليل أما اذا لم يوجد فلا خلاف فى المنع (قوله وعدم وجود معمول) فاذا قيل أقائم أحد فقيل زيد فالسؤال دليل على الخبر المحذوف وهذا جائز والحال انه لم يذكر لذلك الخبر معمول (قوله فكيف يكون وجود المعمول مانعا الخ) وهو الظرف فى قولك زيد فى الدار جوابا لمن قال هل أحد جالس فى الدار (قوله واشتراط النحويين الخ) هذا وارد على قوله ولا يجوز أن يقدر الكون خاصا الا الدليل وحاصله كيف تقول اذا وجد دليل صح أن يقدر الكون خاصا مع ان النحاة اشترطوا الكون العام (قوله واشتراط النحويين) أى فى متعلق الظرف فى المواضع الثمانية (قوله انما هو لوجوب الحذف) أى فاشتراط الكون العام ليس الا لوجوب الحذف لا لجوازه فلا ينافى انه يجوز أن يكون كونا خاصا ويحذف جوازا (قوله ومما يتخرج على ذلك) أى على حذف الكون الخاص لدليل هذه الامثلة وهذا شروع فى الامثلة التى حذف فيها الكون الخاص (قوله ان الخاص) أى الكون الخاص (قوله لاستقبال) أى عند استقبال أى وقت استقبال لان لام التوقيت هى التى يحل محلها وقت (قوله تلك الشبهة) أى وهى كون الكون الخاص لا يجوز حذفه وقوله وقد بينا فساد الخ أى حيث قال ومما يبطله انا متفقون الخ (قوله مع ذلك) أى مع تقدير كائن (قوله بل تقدير خمسة) أى لان المعنى فتلكم الحر بقتله الحر أى قتلكم الحر الجانى بقتله الحر المجنى عليه (قوله ومما يبعد ذلك) أى تقدير كائن فى هذه الآية (قوله الا بعد تمام الكلام) أى بالخبر وقد يدعى مثل ذلك فى الخاص الا أن يقال الخاص يقدر فى نفس الخبر لا قبله فى المبتدا على أنه قد يدعى دليل وهو القصاص فى القتلى (قوله أن يعلم) أى المقدر اى أن يعلم تعيينه وقوله عند موضع تقديره مراده بموضع التقدير الكلمة التى يقدر بعدها كقوله واسال فانك تعلم انك اذا قلت واسأل ولم تكمل الكلام تعلم أن السؤال انما هو لاهل (قوله ونظير هذه الآية) أى فى كون المقدر كونا خاصا (قوله مجدوع) بالدال المهملة أى مقطوع

أن يقدر بجريان فان قدرت الكون قدرت مضافا أى جريان الشمس والقمر كائن بحسبان وقال ابن مالك فى قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله ان الظرف ليس متعلقا بالاستقرار لاستلزامه اما الجمع بين الحقيقة والمجاز فان الظرفية المستفادة من فى حقيقة بالنسبة الى غير الله سبحانه ومجاز بالنسبة اليه تعالى واما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهى ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشرى فانه زعم أن الاستثناء منقطع والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر قل لا يعلم من يذكر فى السموات والارض ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز فى كلمة واحدة واحتج بقولهم القلم احد اللسانين ونحوه لم يحتج الى ذلك وفى الآية وجه آخر وهو ان يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ تعيين موضع التقدير الاصل ان يقدر مقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضى ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضى ايجابه فالاول نحو فى الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتأخر عن المبتدا والثانى نحو ان فى الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا فى جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا (تنبيه) رد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل نحو قوله تعالى اذا لهم مكر فى آياتنا وقولك اما فى الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يقع بعدها فعل الامقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين وهذا على ما بيناه غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا

(الباب الرابع من الكتاب) فى ذكر احكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها فمن ذلك ما يعرف به المبتدا من الخبر يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين فى ثلاث مسائل (احداها) ان يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا

(قوله أن يقدر بجريان) أى وهو كون خاص وقوله فان قدرت الكون أى المطلق (قوله لاستلزامه الخ) هذا بناء على أن من فاعل أى ان من فى السموات والارض لا يعلم أحد منهم الغيب الا الله فانه يعلمه (قوله فان الظرفية المستفادة من فى حقيقة) اى لان غير الله فهو مستقر فى السموات وفى الارض قطعا (قوله ومجاز بالنسبة اليه تعالى) أى لان الله ليس مستقرا فى السموات وفى الارض وقوله ومجاز بالنسبة اليه تعالى الخ لزوم الحقيقة والمجاز اذا جعل الاستثناء متصلا (قوله ابدال المستثنى المنقطع) هذا اذا جعلت الاستثناء منقطعا (قوله ابدال المستثنى المنقطع) أى وابداله لغة ضعيفة وهى لغة تميم وأما لغة غيرهم فيجب النصب فى المنقطع على الاستثناء سواء وقع بعد ايجاب أو بعد نفى وشبهه فيقولون ما فى الدار احد الا حمارا بالنصب على الاستثناء ولا يقولون الا حمار بالرفع على انه بدل من أحد ووجهه انه ليس داخلا فيما قبله فكيف يبدل مما قبله (قوله قل لا يعلم من يذكر الخ) أى فيقدر كونا خاصا ولا شك ان من يذكر فى السموات والارض الله وغيره (قوله أحد اللسانين) أى فقد أريد بهما اللسان بمعنى الجارحة وهو حقيقة واللسان بمعنى القلم وهو مجاز (قوله ونحوه) أى كالخال أحد الابوين فشبه الخال بالاب على سبيل المجاز وأطلق عليه وعلى الاب أبوين وكذا تقول فى القلم أحد اللسانين (قوله والاستثناء مفرغ) أى والمعنى قل لا يعلم غيب من فى السموات والارض أحد الا الله وقوله والاستثناء مفرغ الخ هذا آخر كلام ابن مالك ولكن هذا الكلام نقله المصنف بالمعنى (قوله الاصل أن يقدر) أى متعلق الظرف والجار والمجرور (قوله ايجابه) أى ايجاب تقديره مؤخرا (قوله واصله أن يتأخر الخ) لكن قد يقال ان مقتضى كونه عاملا أن يقدر مقدما واعلم أن الارجح تقدمه فى التقدير وسيأتى هذا للمصنف فى الباب الآتى (قوله لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا) أى لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان قلت ان علة منع التقديم خوف الالتباس وهنا محذوف فلا يحصل التباس قلت ان المقدر عندهم كالثابت فلو قدر مقدما لزم عليه أن الجملة فعلية فيوقع فى لبس اذ يحتمل أن المبتدا فاعل (قوله بنحو قوله تعالى الخ) أى فى نحو قوله الخ أى ان بعضهم قدر الفعل فى هاتين الآيتين فرد عليه ابن مالك بانه لا يصح تقدير الفعل هنا لان اذا الفجائية لا يليها فعل وأما لا يليها الفعل الا مقرونا بحرف الشرط ورد المصنف على ابن مالك بان هذا الرد غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا الا قبل الجار وبعد اذا وبعد اما حتى يتم اعتراض ابن مالك (قوله وهذا) أى الرد عليه فى تقدير الفعل أى وهذا الرد غير وارد بناء على ما بيناه من انه قد يعرض ما يوجب تقدير المتعلق مؤخرا (قوله يقدره مؤخرا) أى عن الجار والمجرور ولا مقدما عليه كما فهم ابن مالك فاعترض بما علمت

(الباب الرابع من الكتاب)

(قوله يكثر دورها) أى دور متعلقها فالاحكام مثل المعلومية والتعريف والتنكير الى آخر ما يأتى والمتعلق هو المبتدا والخبر والفاعل الخ فالذى يقبح الجهل به أحكام هذه المتعلقات كحكم المبتدا فالمبتدا يعرف بالمعلومية فيقبح الجهل بهذا الحكم اى بكون المعلوم مبتدا وقوله فمن ذلك أى فمن الاحكام التى يكثر دور متعلقها (قوله على وجهها) أى بأن لا يعرفها أصلا أو يعرفها على خلاف الواقع فهو صادق بالجهل المركب والبسيط فعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص (قوله تساوت رتبتهما) أى فى التعريف (قوله الله ربنا) انما كانا متساويين بناء على أن الله فى رتبة غيره من الاعلام ورب مضاف للضمير والمضاف له فى رتبة العلم وأما

أو اختلفت نحو زيد الفاضل والفاضل زيد هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ أو خبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القائم زيد والتحقيق ان المبتدا ما كان أعرف كزيد فى المثال أو كان هو المعلوم عند المخاطب كان يقول من القائم فتقول زيد القائم فان علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدا (الثانية) أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو أفضل منك أفضل منى (الثالثة) أن يكونا مختلفين تعريفا وتنكيرا والاول هو المعرفة كزيد قائم وأما ان كان هو النكرة فان لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وان كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور وأما سيبويه فيجعله المبتدا نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتأخير وانهما شبيهان بمعرفتين تأخر الاخص منهما نحو الفاضل أنت ويتجه عندى جواز الوجهين اعمالا للدليلين ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى فان حسبك الله ان أول بيت وضع للناس للذى ببكة وقولهم ان قريبا منك زيد وقولهم بحسبك زيد والباء لا تدخل فى الخبر فى الايجاب وخبريته قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ ولولا هذا التقدير لم يدخل اذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله وأما من نصب فالاصل ما هى حاجتك بمعنى أى حاجة هى حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه ونظيره ان تقول زيد هو الفاضل وتقدر

على ان لفظ الجلالة أعرف المعارف فلم يحصل تساو (قوله زيد الفاضل) أى فزيد مبتدأ أعرف من الخبر وقوله والفاضل زيد بالعكس أى والحامل على جعل الفاضل هنا مبتدأ تقدمه لا كونه أعرف (قوله مطلقا) أى سواء تساوت رتبتهما فى التعريف أولا كان أحدهما مشتقا أولا (قوله المشتق خبر) هو للرازى محتجا بان المبتدأ هو المسند اليه والخبر هو المسند فالمشتق هو المنسوب لانه صفة ورده صاحب التلخيص بان الصفة تؤول بالذات مجردة والجامد بالصفة أى صاحب هذه الصفة يسمى بهذا الاسم (قوله ما كان أعرف) أى والغرض انهما معلومان وقوله أو كان هو المعلوم اى والخبر هو المجهول فعلى هذا لو كان المجهول أعرف يجعل خبرا وكان على المصنف أن يقول والتحقيق انهما اما أن يكونا معلومين أو مجهولين أو اختلفا وفى كل اما أن تساويا فى التعريف أولا فالصور ست فان تساويا علما أو جهلا فان كان أحدهما أعرف فهو المبتدا تقدم أو تأخر وان لم يكن أحدهما أعرف فالمقدم هو المبتدا وان اختلفا فى العلم والجهل فما كان معلوما هو المبتدا تقدم أو تأخر أعرف أولا لان ما ذكره فيه قصور وحينئذ فقول المصنف ما كان أعرف أى سواء علما معا أو جهلا معا فالمبتدا الاعرف تقدم أو تأخر وقوله أو كان هو المعلوم أى والثانى مجهول فالمعلوم مبتدأ تقدم أو تأخر ساواه تعريفا أولا (قوله او كان هو المعلوم عند المخاطب) المراد بكونه معلوما عنده انه مقرر عنده وهو بحسب زعمك كالطالب لان يحكم عليه بالآخر فلا ينافى انه يعلم الطرفين لان الحكم على الشئ وبالشئ فرع عن تصوره (قوله من القائم) اى فتجعل القائم مبتدأ ولو تأخر (قوله كم مالك) فكم مبتدأ عنده وخبر عند الجمهور وقوله وحسبنا الله حسب بمعنى كاف فهو بمعنى اسم الفاعل وهو لا يتعرف باضافته فلهذا صح جعله له نكرة فهو مبتدأ عند سيبويه وخبر عند الجمهور لكن اعترض على المصنف بان سيبويه خص النكرة الموصوفة بكونها مبتدا فى كم وفى أفعل التفضيل ويوافق فى غيرهما فالاولى للمصنف الاقتصار على المثالين الاولين (قوله كم مالك) المسوغ هنا ملازمة الصدارة لكم (قوله ووجهه) أى ووجه ما قاله سيبويه من جعل النكرة الموصوفة المتقدمة مبتدأ والمعرفة بعد خبرا عنها وما قاله الجمهور من أن النكرة الموصوفة المتقدمة تجعل خبرا (قوله وأنهما شبيهان بمعرفتين الخ) أى لان النكرة الموصوفة قريبة من المعرفة لعدم الشيوع فى كل (قوله تأخر الاخص منهما) اى فالمبتدا الاخص المؤخر فهذا دليل الجمهور واعقب به دليل سيبويه (قوله اعمالا للدليلين) اى دليل سيبويه ودليل الجمهور وهو أن الاصل عدم التقديم والتأخير وبعد فما ذكره من الاتجاه يرده ما قاله من التحقيق من ان الذى يجعل مبتدأ ما كان معلوما ومن البين ان المعلوم هو المعرفة لا النكرة أو ما كان أعرف وأجيب بان ما ذكره من التحقيق لغيره واما ما ذكره من الاتجاه فهو له هو فلا ضرر وحينئذ وما ذكره من الاتجاه هو التحقيق أى ان كلا منهما يجوز أن يكون مبتدا ويجوز أن يكون خبرا (قوله ويشهد لابتدائية النكرة) اى كما هو قول سيبويه (قوله فان حسبك الله) نصب النكرة بان ولا ينصب بها الا ما كان مبتدا وكذا تقول فيما بعد (قوله ولخبريتها) اى كما هو قول الجمهور (قوله ما جاءت حاجتك) فما نكرة خبر مقدم وحاجتك مبتدا مؤخر (قوله فدخل الناسخ) أى جاءت لانه بمعنى صار وحينئذ فما خبرها مقدم وحاجتك اسمها مؤخر (قوله لم يدخل) أى الناسخ أصلا فى الكلام لانه لو جعل ما مبتدا مقدما وحاجتك هو الخبر لكان الناسخ اذا دخل انما يدخل على المبتدا وهو ما فيلزم أن يكون ما قبل أداة الاستفهام عاملا فيها وهو باطل هذا توضيحه (قوله وأما من نصب) اى الحاجة بان قال ما جاءت حاجتك بالنصب (قوله فالاصل ما هى حاجتك) اى وعليه فما مبتدأ أول وهى مبتدا ثان وحاجتك خبر الثانى فلما دخل الناسخ على هى استتر فيه وانتصب الخبر وهو الحاجة وحينئذ فتقول فى اعراب ما جاءت حاجتك ما اسم استفهام مبتدا وقوله جاءت فعل ناسخ واسمها مستتر وحاجتك خبر والجملة خبر ما (قوله فاستتر فيه) اى فانتصبت

الحاجة

هو مبتدأ ثانيا لا فصلا ولا تابعا فيجوز ذلك حينئذ ان تدخل عليه كان فتقول زيد كان الفاضل ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو أبو حنيفة أبو يوسف و بنونا بنو أبنائنا رعيا للمعنى ويضعفه ان يقدر الاول مبتدأ بناء على انه من التشبيه المعكوس للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا ان يقتضى المقام المبالغة والله اعلم *(ما يعرف به الاسم من الخبر)* اعلم ان لهما ثلاث حالات احداها ان يكونا معرفتين فان كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أخا عمرو ١٠٣ لمن علم زيدا وجهل اخوته لعمرو وكان أخو عمرو زيدا لمن يعلم أخا عمرو ويجهل ان اسمه زيد وان كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما الى الآخر فان كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم فتقول كان زيد القائم لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم فعرف كلا منهما بقلبه ولم يعلم ان أحدهما هو الآخر ويجوز قليلا كان القائم زيدا وان لم يكن أحدهما أعرف فانت مخير نحو كان زيد أخا عمرو وكان أخو عمرو زيدا ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا فانه يتعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل به فيقال كان هذا اخاك وكان هذا زيدا الا مع الضمير فان الافصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتدخل التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا ولا يتأتى ذلك في باب الناسخ لان الضمير متصل بالعامل فلا يتأتى دخول التنبيه عليه على أنه سمع قليلا في باب المبتدأ هذا أنا واعلم انهم حكموا لان وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك فاهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا فما كان جواب قومه الا ان قالوا والرفع ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف (الحالة الثانية) ان يكونا نكرتين فان كان لكل منهما مسوغ للاخبار عنها فانت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول كان خير من زيد شرا من عمرو أو تعكس وان كان المسوغ لاحداهما فقط جعلتها الاسم نحو كان خير من زيد امرأ (الحالة الثالثة) ان يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر نحو كان زيد قائما ولا يعكس الا في الضرورة كقوله * ولا يك موقف منك الوداعا * وقوله

الحاجة حينئذ على انها خبر (قوله ولا تابعا) اى لزيد على أنه توكيد له (قوله ويجب الحكم الخ) هذا كالمستثنى من قوله سابقا يجب أن يكون الاول مبتدأ اذا تساويا فى التعريف فكأنه قال الا أن تقتضى مراعاة المعنى خلاف ذلك (قوله للمبالغة) اى تنويها بان ابا يوسف بلغ غاية من الشرف والفضل حتى كان ابو حنيفة مثله (قوله للاصول) اى اصول النحو لان اصول النحو انما ينظر فيها لما يفيد صحة المعنى المراد ولا ينظر فيها للمبالغة والذى ينظر لها انما هو اصول علم المعانى (قوله ما يعرف به) اى اسم الناسخ من خبره (قوله كان زيد القائم) أى و زيد كان القائم فتخبر عن الضمير بغيره ويمتنع الاخبار بالضمير عن غيره على المختار (قوله نحو هذا) اى كل اسم اشارة قرن باداة التنبيه نحو هؤلاء وهذان وهاتان (قوله فانه يتعين الخ) اى ولو كان غيره اعرف (قوله لمكان) اى لكون اى لوجود التنبيه اى فالتنبيه اداته تستحق الصدارة فتزيده قوة (قوله فلا يتأتى دخول التنبيه عليه) اى بل يدخل على اسم الاشارة الواقع خبرا فتقول كنت هذا بجعل مدخولها التنبيه خبرا فلم يتعين للاسمية فمن ثم استثناه (قوله على انه سمع قليلا) هذا هو خلاف الافصح السابق (قوله واعلم انهم حكموا الخ) تقدم ان المخاطب اذا كان يعلم الطرفين ويجهل النسبة بينهما فان كانا مختلفين فى التعريف جعل الاعرف منهما اسما للناسخ وغير الاعرف خبره على المختار فعلى هذا المختار لا يخبر عن الضمير بما دونه فى التعريف فتقول زيد كان القائم لمن عرفهما ولا تقول زيد كان القائم هو وذكر هنا ان المصدر المعرف بالاضافة المنسبك من ان والفعل كالضمير لا يجوز يخبر عنه بما هو دونه فى التعريف على المختار والاخبار بما دونه عنه ضعيف (قوله حكموا لأن وأن) الاولى حكموا للمصدر المعرف المنسبك من ان وان وقوله معرف اى بالاضافة تأمل (قوله معرف) يقتضى انهما لو كانتا مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل أعجبنى ما صنع رجل حسن على ان تجعل الصفة للمصدر المقدر اى صنع رجل حسن (قوله بحكم الضمير) اى فى كون كل لا يخبر عنه بما هو دونه على المختار ثم علل بقوله لانه الخ وفى هذا التعليل شئ وهو ان ظاهره ان كل ما لا يوصف يحكم له بحكم الضمير مع ان هناك امورا لا توصف ولا يحكم لها بحكمه تأمل (قوله قرأت السبعة ما كان الخ) اى بنصب الحجة وجواب قومه على ان كلا منهما خبر مقدم وان والفعل بعدهما مؤول بمصدر اسم للناسخ فقد اخبر بذلك المصدر عما هو دونه فى التعريف (قوله والرفع ضعيف) اى رفع الحجة والجواب على انه اسم للناسخ وان والفعل بعد خبره ضعيف لما فيه من الاخبار بذلك المصدر عما هو دونه فى التعريف كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه فى التعريف كقولك زيد كان القائم هو (قوله او تعكس) اى بان تقول كان خيرا من زيد شر من عمرو بتقديم الخبر على الاسم (قوله ولا يعكس) اى بحيث تجعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر كأن تقول كان قائم زيدا الا فى الضرورة وهذا اذا لم يكن للنكرة مسوغ واما ان كان لها مسوغ جاز جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا او بالعكس ولو فى غير الضرورة فيجوز أن تقول كان زيد خيرا منك وكان خير منك زيدا على ما اختاره المصنف فيما مر (قوله ولا يك موقف الخ) موقف نكرة لا مسوغ لها ومنك متعلق بوداع و وداع خبرها وهو بكسر الواو وفتحها والبيت للقطامى وصدره * قفى قبل التفرق يا ضباعا * مرخم ضباعة بنت زفر بن الحرث كان اسره ثم أطلقوه واعطاه مائة من الابل وبعده

* يكون مزاجها عسل وماء * وأما قراءة ابن عامر أولم تكن لهم اية أن يعلمه بتأنيث تكن ورفع آية فان قدرت تكن تامة فالام متعلقة بها وآية
فاعلها وان يعلمه بدل من آية أو خبر لمحذوف أى ١٠٤ هى أن يعلمه وان قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة وان يعلمه مبتدا وآية خبره والجملة خبر
كان أو آية اسمها ولهم خبرها
وان يعلمه بدل أو خبر لمحذوف
وأما تجويز الزجاج كون آية
اسمها وان يعلمه خبرها فردوه
لما ذكرنا واعتذر له بان النكرة
قد تخصصت بلهم (ما يعرف
به الفاعل من المفعول)
وأكثر ما يشتبه ذلك اذا كان
أحدهما اسما ناقصا والآخر
اسما تاما وطريق معرفة ذلك
أن تجعل في موضع التام ان
كان مرفوعا ضمير المتكلم
المرفوع وان كان منصوبا
ضميره المنصوب وتبدل من
الناقص اسما بمعناه في العقل
وعدمه فان صحت المسئلة بعد
ذلك فهي صحيحة قبله والا
فهي فاسدة فلا يجوز أعجب
زيد ما كره عمرو وان أوقعت
ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز
أعجبت الثوب ويجوز النصب
لانه يجوز أعجبني الثوب
فان أوقعت ما على أنواع من
يعقل جاز لانه يجوز أعجبت
النساء وان كان الاسم
الناقص من أو الذى جاز
الوجهان أيضا * (فروع) *
تقول أمكن المسافر السفر
بنصب المسافر لانك تقول
أمكنني السفر ولا تقول
أمكنت السفر وتقول ما دعا
زيدا الى الخروج وما كره
زيد من الخروج بنصب زيد
فى الاولى مفعولا والفاعل
ضمير ما مستترا وبرفعه فى الثانية فاعلا والمفعول ضمير ما محذوفا لانك تقول ما دعاني الى الخروج وما كرهت منه ويمتنع
العكس لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكره من الخروج
شك

قنى فافدى اسيرك ان قومي * وقومك لا أرى لهم اجتماعا
اكفرا بعد رد الموت عني * وبعد عطائك المائة الرتاعا

(قوله يكون مزاجها الخ) مزاجها خبر مقدم وعسل اسمها مؤخر فقد اخبر عن النكرة بالمعرفة ضرورة وصدره
* كان سبيئة من بيت رأس * يقال سبأت الخمر أسبؤها اشتريتها ويروى خبيئة بمعنى مخبأة والمخبأة المصونة
ويروى سلافة وهو أول ما يسيل من الخمر وبيت الرأس موضع بالاردن معروف بالخمر وقيل المراد من بيت
رئيس الخمارين والبيت من قصيدة لحسان قبل تحريم الخمرة (قوله واما قراءة ابن عامر) هذا جواب عن سؤال
وارد على قوله ولا يعكس الا فى الضرورة وحاصله انه قد ارتكب العكس فى الآية وهى من غير الضرورة (قوله
فاللام متعلقة بها) أى فقد خرجنا عن باب الاسم والخبر (قوله وآية فاعلها) اى والمعنى اولم توجد لهم آية هى
علم علماء بنى اسرائيل به (قوله او خبر لمحذوف) اى فلم يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة (قوله والجملة خبر كان)
اى ولهم حال من آية والمعنى اولم تكن هى اى القصة علم علماء بنى اسرائيل له آية كائنة لهم (قوله لما ذكرنا)
اى من لزوم الاخبار عن النكرة بالمعرفة (قوله بان النكرة قد تخصصت بلهم) اى فصارت قريبة من المعرفة (قوله
ما يعرف به الفاعل من المفعول) اى عند الالتباس (قوله واكثر ما يشتبه الخ) ومن غير الاكثر ما يأتى فى
الفروع وهو ان يكونا اسمين غير ناقصين لكن أحدهما اسم ذات عاقلة والثانى اسم معنى كما قال فى المثال (قوله
ناقصا) هو ما لا يتم الا بصلة او صفة وقوله تاما المراد به هنا ما كان لمن يعقل كما هو المتبادر من تمثيلهم (قوله وطريق
معرفة ذلك) اى ما ذكر من الفاعل والمفعول (قوله ان تجعل فى موضع التام) وهو اسم الذات العاقلة (قوله ان
كان مرفوعا) اى واردت ان تختبر صحة الرفع وعدمها (قوله فى العقل وعدمه) اى ان كان الاسم الموصول لمن
يعقل تقدر اسما يعقل وان كان اسم الموصول لمن لا يعقل فتقدر اسم ما لا يعقل وان كان اسم الموصول يصلح لمن
يعقل ولمن لا يعقل فان أردت به من يعقل قدر اسما يعقل وان اردت به من لا يعقل قدر اسما لا يعقل (قوله بعد
ذلك) اى الجعل وقوله فهى صحيحة قبله أى قبل الجعل المذكور (قوله ويجوز النصب) اى نصب زيد بان
تقول أعجب زيدا ما كره عمرو واثبات الجواز لاجل مقابلة نفيه السابق والا فنصب زيد واجب اهـ تقرير
دردير (قوله فان اوقعت ما على انواع من يعقل) فى بعض النسخ فان اوقعت ما على انواع النساء الاضافة بيانية
اى على النساء وذلك لان ما كما تستعمل فى غير العاقل تستعمل فى العاقل (قوله جاز) اى الرفع كما يجوز النصب
لانه يصح ان تقول أعجبني النساء (قوله أو الذى) صوابه أو الذين لانه هو الذى لا يقال الا لمن يعقل واما الذى فهو
مثل ما يطلق على من يعقل وعلى ما لا يعقل (قوله جاز الوجهان) اى رفع زيد ونصبه فتقول أعجب زيد من كره
عمر ولانك تجعل مكان من خالدا مثلا فتقول أعجبت خالدا وتقول أعجب زيدا من كره عمرو لانه يصح اعجبنى
خالد فقوله جاز الوجهان اى عربية وان اختلف المراد (قوله فروع) اى ثلاثة اولها مسئلة السفر والثانى
مسئلة الخروج والثالث زيد فى رزق عمرو الخ (قوله امكنت السفر) اذ لا معنى لكونك صيرت السفر
ذا مكنة (قوله ما دعا) ما اسم استفهام مبتدأ ودعا فعل ماض وزيدا مفعول والفاعل ضمير ما مستترا وهو
الرابط للجملة الواقعة خبرا وكذا تقول فيما كره زيد الا ان الضمير المستتر فيها مفعول (قوله وما كره زيد) اى
اى شئ كرهه زيد من الخروج (قوله ويمتنع العكس) اى وهو رفع زيد فى الاول ونصبه فى الثانى (قوله لانه
لا يجوز دعوت الثوب) هذا بدل ضمير النصب المستتر العائد على ما (قوله وكره من الخروج) الاولى وكرهنى
الثوب من الخروج لانه يجعل مكان زيد المنصوب ياء المتكلم والثوب مكان ما الواقعة مفعولا مقدما ولا يقال ان ما
اسم استفهام فكيف يجعل بدلها الثوب قلنا لان القصد حينئذ بيان المعنى قاطعين النظر عن الاعراب السابق ولا

وتقول زيد في رزق عمرو عشرون دينارا برفع العشرين لا غير فان قدمت عمرا فقلت عمرو زيد في رزقه عشرون جاز رفع العشرين

ونصبه وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتدا وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز في التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور (ما افترق فيه عطف البيان والبدل) وذلك ثمانية أمور أحدها ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد نظير النعت في المشتق وأما اجازة الزمخشري في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى الا ما امرتني به فقد مضى رده نعم اجاز الكسائي ان ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم فالاول نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم ونحو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب وقولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم والثاني نحو مررت به الخبيث والثالث نحو قوله * فلا تلمه أن ينام البائسا * وقال الزمخشري في جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح كما في الصفة لا على جهة التوضيح فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي وأما البدل فيكون تابعا لمضمر باتفاق نحو ونرثه ما يقول وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره وانما

 امتنع الزمخشري من تجويز كون أن اعبدوا الله بدلا من الهاء في به لتوهمه ان ذلك يخل بعائد الموصول وقد مضى رده

شك ان ما معناها الا يعقل (قوله وتقول الخ) استطراد لتمييز نائب الفاعل عن غيره (قوله لا غير) تقدم ان لا غير لحن وانما تعين رفع العشرين لانه المفعول به في الاصل وهو اذا اجتمع مع المصدر أو مع الظرف أو مع الجار والمجرور لا ينوب مناب الفاعل الا المفعول به فالاصل زاد السلطان في رزق عمرو عشرين (قوله فان قدمت عمرا الخ) اعلم ان زاد تارة يتعدى لمفعولين وتارة يتعدى لواحد فان لم يقدم عمرو فهو متعد لواحد وان قدمته يحتمل أنه متعد لمفعول واحد ويحتمل انه متعد لاثنين فان رفعت كان متعديا لواحد وان نصبت عشرين كان متعديا لاثنين (قوله جاز رفع العشرين) أي على انه نائب فاعل زيد ونصبه على أنه مفعول ثان (قوله فيجب توحيده مع المثنى والمجموع) أي فتقول الزيدان زيد في رزقهما عشرون والزيدون زيد في رزقهم عشرون (قوله ويجب ذكر الجار والمجرور) أي لاجل أن يتصل به ضمير مطابق للمبتدا المثنى والجمع فتقول في رزقهما أو في رزقهم (قوله لاجل الضمير) أي لاجل أن يتصل به الضمير الراجع للمبتدا مطابقا له تثنية وجمعا (قوله فالفعل متحمل للضمير) فالفعل متعد لاثنين على هذا فتقول الزيدان زيدا في رزقهما والزيدون زيدوا في رزقهم عشرين

(ما افترق فيه عطف البيان والبدل)

(قوله لا يكون مضمرا ولا تابعا) أي لا يكون المتبوع ضميرا وعطف البيان مبين له فكما يقال الضمير لا ينعت ولا ينعت به تقول الضمير لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه غيره بيانا له (قوله لانه في الجوامد الخ) أي فكما ان النعت يخصص متبوعه النكرة ويوضح متبوعه المعرفة فكذلك عطف البيان والضمير لا يخصص ولا يبين وحينئذ فلا يكون نعتا ولا عطف بيان وأنت خبير بان هذا التعليل انما يقتضي منع كون عطف البيان ضميرا ولا يقتضي منع كون متبوعه ضميرا مع أنه من جملة المدعى فالدليل أخص منه (قوله فقد مضى رده) أي في أن المفسرة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله نظير النعت المفيد أن الضمير لا ينعت أصلا كما أنه لا يعطف عليه عطف بيان أصلا (قوله الرحمن الرحيم الخ) فهذه الامور كلها عند غيره بدل وأما هو فيجعلها نعتا (قوله علام الغيوب) نعت لفاعل يقذف (قوله الرؤف الرحيم) نعت للضمير في عليه (قوله فلا تلمه الخ) صدره قد أصبحت بقرقرى كوانسا * والشاهد في قوله البائسا صفة للهاء في تلمه أي لا تلم البائس ان ينام وقرقرى بقافين على وزن فعللا موضع والكوانس جمع كانس وهو الظبي يدخل في كناسه أي موضعه (قوله وقال الزمخشري الخ) قصده بيان أن الزمخشري عنده عطف البيان لا ينحصر في كونه للتوضيح والتخصيص خلافا للجمهور وقصده بنقل كلام الكسائي قبله أن الضمير عنده ينعت (قوله ان البيت الحرام عطف بيان) أي وأما الجمهور فيقولون انه بدل (قوله كما في الصفة) أي كما ان الصفة تخرج عن اصلها وهو التخصيص والتوضيح وتأتي للمدح (قوله فعلى هذا) أي كلام الزمخشري (قوله لا يمتنع مثل ذلك) أي مثل ما سبق في النعت وهو اتيانه نعتا للضمير على سبيل المدح أو الذم أو الترحم وقوله في عطف البيان أي فيكون عطف البيان على كلام الكسائي بعد الضمير على طريق الترحم والذم لان الذم ضد المدح والترحم مثلهما وتوضيحه أن العلماء قالوا ان النعت للتخصيص والتوضيح وقد يخرج للترحم والمدح والذم فقال الكسائي ان هذه الثلاثة الخارجة قد تكون بعد الضمير ثم ان الزمخشري قال ان عطف البيان قد يكون لمدح ولكنه سكت عن كونه بعد ضمير ثم انك اذا نظرت تجد ان مثل المدح الذم لانه ضده والترحم لانه لا فرق بينهما أي فيكون عطف بيان قد يخرج عن التوضيح الى هذه الثلاثة ثم انك اذا نظرت لكلام الزمخشري والكسائي تأخذ منهما انه يعطف بعد الضمير للمدح والذم والترحم لان الضمير كغيره عند الكسائي وقد أجيزت الثلاثة بعد الضمير عند الكسائي في النعت ووجدت هذه الثلاثة في العطف في غير الضمير فيكون الضمير حينئذ كذلك (قوله يخل بعائد الموصول) أي لان المبدل منه في نية الطرح (قوله وقد مضى رده) أي بان الضمير خلو نصبه من العائد في

وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمرا تابعا لمضمر كرأيته اياه أو الظاهر كرأيت زيدا اياه وخالفهم ابن مالك فقال ان الثاني لم يسمع وان الصواب في الأول قول الكوفيين انه توكيد كما في قمت أنت (الثاني) ان البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره وأما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف على آيات بينات فسهو وكذا ١٠٦ قال في انما أعظكم بواحدة أن تقوموا ان أن تقوموا عطف على واحدة ولا يختلف في جواز ذلك في البدل نحو الى صراط مستقيم صراط الله و نحو بالناصية ناصية كاذبة (الثالث) أنه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم ونحو وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهو أصح الاقوال في عرفت زيدا أبو من هو وقال

لقد أذهلتني ام عمرو بكلمة
أتصبر يوم البين أم لست تصبر * (الرابع) أنه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا ونحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وقوله

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا

(الخامس) أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب (السادس) أنه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو وكقول الحماسي رويد بني شيبان بعض وعيدكم * تلاقوا غدا خيلي على سفوان تلاقوا جيادا لا تحيد عن الوغى اذا ما غدت في المأزق المتداني تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم * على ما جنت فيهم يد الحدثان وهذا الفرق انما هو على ما ذهب اليه ابن الطراوة من ان عطف البيان لا يكون من لفظ الاول وتبعه على ذلك ابن مالك ونحوه بحجة أن الشيء لا يبين نفسه وفيه نظر من أوجه (أحدها) انه يقتضي أن البدل ليس مبينا للمبدل منه

اللفظ لا في التقدير (قوله وأجاز النحويون) هذا مقابل لقوله أولا ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر (قوله أن الثاني) أي ابدال الضمير من الظاهر (قوله قول الكوفيين انه توكيد) فتحصل أن ابن مالك يمنع ابدال الضمير من الضمير ومن الظاهر فعلى مذهبه كل من البيان والبدل لا يكون ضميرا ويكون البدل تابعا لمضمر دون البيان (قوله لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره) أي بل يجب موافقته له فيهما (قوله فسهو) سيأتي في الجهة السادسة الجواب عنه بأنه أطلق العطف وأراد البدل بجامع أن كلا مبين فهو مجاز (قوله ان أن تقوموا عطف على واحدة) أي مع أن أن تقوموا مؤول بمصدر معرف أي قيامكم (قوله ولا يختلف في جواز ذلك في البدل) أي اختلافه مع متبوعه في التعريف والتنكير (قوله انه) أي عطف البيان لا يكون جملة (قوله ما يقال لك) أي ما يقول الله لك (قوله ان ربك) بدل من ما قيل للرسل (قوله الا بشر مثلكم) بدل من النجوى (قوله أبو من هو) هو مبتدأ وأبو خبر ومن مضاف اليه والجملة بدل من زيد (قوله أتصبر يوم البين الخ) بدل من كلمة والمراد هنا لفظ الجملة وسبق الكلام في أنها في قوة المفرد (قوله أنه لا يكون) أي عطف البيان (قوله بخلاف البدل) أي فانه يكون تابعا لجملة أي والغرض انه جملة اذ لا يبدل مفرد من جملة وفيه أنه قد سبق له في الجملة الثالثة مما لا محل له من الاعراب أن البدل والبيان لا يكون واحد منهما جملة وهذا ينافيه وقد مر التنبيه على أن الاتباع انما يكون في الاعراب اثباتا ونفيا وحينئذ فلا محذور في ابدال الجملة من الجملة (قوله اتبعوا من لا يسألكم أجرا) بدل من قوله اتبعوا المرسلين (قوله أنه) أي البيان لا يكون الخ (قوله يضاعف) بدل من يلق بدليل الجزم لا أنه من بدل الجملة من الجملة (قوله أنه لا يكون بلفظ الاول) أي سواء اتصل بالثاني زيادة بيان أولا وهذا صريحه لان الشيء لا يبين نفسه وقد اعترضه الدماميني بأنه اذا اتصل بالثاني زيادة بيان كان بها مغايرا الاول فلا مانع من كونه يجوز ان يكون بيانا ولا أظنهم يختلفون فيه والذي لا يكون بيانا ما اذا لم يتصل بالثاني زيادة بيان فحينئذ لا فرق بين البدل وعطف البيان اهـ تقرير دردير (قوله بنصب كل الثانية) أي على انها بدل لا على انها عطف بيان لان الشيء لا يبين نفسه هذا مراده وأما بالرفع فيكون جملة مستأنفة (قوله رويد بني شيبان الخ) في رواية بتنوين رويد وهو اسم فعل أمر وبعض وعيدكم مفعوله وبني شيبان منادى فهو جملة معترضة بين اسم الفعل ومعموله أي أمهلوا بعض وعيدكم يا بني شيبان (قوله تلاقوا) فعل مضارع مجزوم بحذف النون في جواب الامر (قوله على سفوان) بالسين والفاء المفتوحتين ماء على أميال من البصرة والبيت من قصيدة لبعض بني مازن من شعراء الحماسة وبعد البيت

علها الكماة الغر من آل مازن * ليوث طعان عند كل طعان
مقاديم وصالون في الروع خطوهم * بكل رقيق الشفرتين يمان
اذا استنجدوا لم يسألوا من دعاهم * لأية حرب أو لأي مكان

وفي قوله وصالون خطوهم قلب لان السيف اذا قصر وصل بخطوة أقدام (قوله في المأزق) أي المضيق والشاهد في تلاقوا الثاني والثالث فانه بدل من الاول (قوله تلاقوهم الخ) من الطويل لكن دخله القبض تلاقو فعولن هم فتع مفاعلن رفوا كي فعولن فصبرهم مفاعلن (قوله وفيه) أي في هذا القول نظر (قوله ان البدل ليس مبينا للمبدل منه) أي لانهم منعوا في البيان أن يكون بلفظ الاول لان الشيء لا يبين نفسه وجوزوا في البدل

وليس كذلك ولهذا امتنع سيبويه مررت بي المسكين وبك المسكين دون به المسكين وانما يفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة جملة استؤنفت التبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض والثاني أن اللفظ المكرر اذا اتصل به مالم يتصل بالاول كما قدمناه اتجه كون الثاني بيانا بما فيه من زيادة الفائدة وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو قوله الذبل يا زيد زيد اليعملات ويا تيم تيم عدي اذا ضممت المنادى فيهما (والثالث) ان البيان يتصور مع كون المكرر مجردا وذلك في مثل قولك يا زيد زيد اذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك لما ذكر الاول يتوهم كل منهما أنه المقصود فاذا كررته تكرر خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد وعلى هذا يتخرج قول النحويين في قول رؤبة

لقائل يا نصر نصر نصرا

ان الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل وخرجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما أو في الاول فقط والثالث اما مصدر دعائي مثل سقيا لك ومفعول به بتقدير عليك على أن المراد اغراء نصر بن سيار بحاجبه اسمه نصر على ما نقل أبو عبيدة وقيل انه قدر أحدهما توكيدا ضما بغير تنوين ثم أكد الثاني (والسابع) أنه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحرث وفي نحو يا سعيد كرز بالرفع

كونه بلفظ الاول ففاد كلامهم أن البدل لا بيان فيه (قوله وليس كذلك) أي لان فيه بيانا للمبدل منه وقوله ولهذا أي لاجل كونه فيه بيان (قوله مررت بي المسكين) أي لان المسكين أقل تعريفا من الضمير وما كان أقل تعريفا لا يكون بدلا لانه ليس فيه بيان والبدل لابد أن يكون فيه بيان وضمير الغيبة وان كان كذلك لكن لما كان الضمير في حد ذاته مبهما الصدقه بمتعدد وكان المحلى أقل أفراد الا ان ال فيه للعهد صح البيان فيه (قوله دون به المسكين) أي لصدق ضمير الغيبة على متعدد بخلاف المتكلم ومن توجه اليه الخطاب (قوله بمنزلة جملة استؤنفت الخ) أي لانه على نية تكرار العامل ويلزم في نحو مررت بزيد أخيك اعمال الجار محذوفا (قوله والثاني) أي من أوجه النظر الثلاثة (قوله بما فيه) أي بسبب ما فيه من زيادة الفائدة اذ لا معنى للبيان الا التوضيح بزيادة الفائدة والحق انه لا فرق بين البدل والبيان في انه ان اتصل اللفظ الثاني بما لم يتصل بالاول صح كونه بيانا أو بدلا والا فلا يصح أن يكون واحدا منهما (قوله وعلى ذلك) أي وينبني على ذلك أي على ما ذكر من صحة كون اللفظ المكرر بيانا بسبب ما فيه من زيادة الفائدة (قوله يا زيد زيد اليعملات الذبل) تمامه * تطاول الليل هديت فانزل * (قوله اليعملات) بفتح الميم لانه جمع يعملة بفتح الميم وهي الناقة المتمرنة على العمل (قوله يا تيم تيم عدي) تمامه لا أبا لكم * لا يوقعنكم في سوأة عمر * والبيت لجرير من قصيدة يهجو بها عمر بن لجأ التيمي أي انهوه عن شتمي لئلا أهجوكم (قوله اذا ضممت الخ) ظرف لقوله أجازوا الوجهين فالمنادى مبني على الضم في محل نصب فما بعده منصوب اما بدل أو عطف بيان باعتبار المحل لما في الثاني من زيادة الفائدة وبعضهم جعل الثاني منادى مضافا أو توكيدا أو مفعولا لاعني ففي الثاني خمسة أعاريب وقوله اذا ضممت المنادى مفهومه انك لو فتحت الاول ففي فتحه مذاهب ثلاثة الاول لسيبويه وهو أن زيدا الاول مضاف لليعملات وزيد الثاني مقحم وهو توكيد لفظي بين المضاف والمضاف اليه الثاني مذهب المبرد ان زيد الاول مضاف لليعملات محذوفة فهو من الحذف من الاول لدلالة الثاني والاصل يا زيد اليعملات زيد اليعملات ومفاد المصنف انه لا يجوز في الثاني على هذا المذهب أن يكون بيانا ولا بدلا لانه بلفظ الاول بدون زيادة وقد قيد جواز الوجهين بضم الاول وحينئذ فيجعل الثاني على هذا المذهب اما منادى بياء محذوفة أو مفعولا لاعني أو انه توكيد لفظي المذهب الثالث ان فتحة الاول فتحة بناء فزيد الاول مركب مع زيد الثاني تركيب خمسة عشر فهو مبني على الفتح لتركيبه واضافته لليعملات فركب زيد الاول والثاني وأضيفا لليعملات كقولهم يا سيبويه القوم (قوله والثالث أن البيان الخ) أي ان كلام ابن مالك ومن معه يفيد المنع في البيان سواء كان في الثاني زيادة أم لا اما اذا كان زيادة فقد تقدم واما اذا لم يكن زيادة فأشار له بالثالث فعلى كل حال البيان جائز أن يكون بلفظ الاول خلافا لمنع ابن مالك مطلقا (قوله يا زيد زيد) بتنوين الثاني ولا يصح أن يكون بالرفع فقط والاصح أن يكون بدلا لصحة حلوله محل المبدل منه وكلامنا فيما يتعين فيه البيان (قوله واقبالك عليه) قد يقال ان الاقبال والمواجهة هنا زيادة مع الثاني فالزيادة اما لفظية أو معنوية اهـ تقرير دردير (قوله على اللفظ) ناظر للاول وقوله وعلى المحل ناظر للثاني (قوله وخرجه) أي ابن مالك وابنه وابن الطراوة وقوله أو في الاول) أي من الاثنين الاخيرين (قوله مثل سقيا لك) أي فالمعنى انصر نصرا (قوله على أن المراد اغراء نصر ابن سيار) أي فالمعنى يا نصر بن سيار عليك نصرا أي الزم نصرا حاجبك (قوله وقيل) أي في الرد على ابن الطراوة وابن مالك وولده وحكاه بقيل لامكان رده بأن التوكيد قد يتبع على المحل كالنعت والبيان (قوله أو قدر أحدهما) هكذا في نسخة بذكر الاحد وعليها فالصواب أن يقال ضمهما بالافراد وفي نسخة وقدر توكيد لضما وهي ظاهرة (قوله انه) أي البيان (قوله في نية احلاله) أي ليس على نية تكرار العامل (قوله بخلاف البدل) أي فانه في نية احلاله محل الاول من حيث تكرار العامل (قوله وتعين البيان في نحو يا زيد) أي لان البدل في نية احلاله محل الاول ولو جعل بدلا لزم عليه نداء ما فيه أل وهو لا يجوز لانه بلا تبشر (قوله

أوكرزا بالنصب بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه بالعكس وفى نحو أنا الضارب الرجل زيد وفى نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء أو النساء والرجال وفى نحو يا أيها الرجل غلام زيد وفى نحو أى الرجلين زيد وعمرو جاءك وفى نحو جاءنى كلا أخويك زيد وعمرو (الثامن) أنه ليس فى التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل ولهذا امتنع أيضا البدل وتعين البيان فى نحو قولك هند قام عمرو وأخوها ونحو مررت برجل قام عمرو وأخوه ونحو زيد ضربت عمرا أخاه (ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة) وذلك أحد عشر امرا (أحدها) انه يصاغ من المتعدى والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر وهى لا تصاغ الا من القاصر كحسن وجميل (الثانى) أنه يكون للازمنة الثلاثة وهى لا تكون الا للحاضر أى الماضى المتصل بالزمن الحاضر (الثالث) انه لا يكون الا مجاريا للمضارع فى حركاته وسكناته كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق ومنه يقوم وقائم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضى لا تصريفى وهى تكون مجارية كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب نحو ضريف وجميل وقول جماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود بل فاتفقهم على أن منها قوله من صديق وأخى ثقة

* وعدو شاحط دارا (الرابع) أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه نحو زيد عمرا ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن والحال (الخامس) أن معموله يكون سببيا وأجنبيا نحو زيد ضارب غلامه وعمرا ولا يكون معمولها الا سببيا تقول زيد حسن وجهه أو الوجه ويمتنع زيد حسن عمرا (السادس) انه لا يخالف فعله فى العمل وهى تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها تقول زيد حسن وجهه ويمتنع زيد حسن وجهه بالنصب

(قوله أوكرزا بالنصب) أى لانك لو جعلته بدلا لكان على نية تكرار العامل فيلزم عليه نصب المنادى المفرد او رفعه منونا وهو لا يجوز (قوله فانه بالعكس) أى فهو بدل لانه يجوز يا كرز (قوله أنا الضارب) يتعين أنه بيان ولا يصح أن يكون بدلا والا لزم اضافة ما فيه أل لما عرد منها وهو لا يجوز (قوله الرجال والنساء) يتعين انه بيان لا بدل لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه والبدل يحل محل المبدل منه فيحل المعنى زيد أفضل النساء فيفيد أنه من النساء وليس كذلك (قوله غلام زيد) أى أنه يتعين ان يكون بيانا ولا يصح أن يكون بدلا والا حل محل الرجل فيفيد ان نعت أى فى النداء يكون معرفا بالاضافة مع انه انما يكون محلى بال أو اسم اشارة (قوله أى الرجلين زيد) أى فيتعين أن زيدا وعمرا بيان لا بدل والا لحل محل الرجلين فيلزم اضافة أى الى مفرد معرفة مع فقد شرطه وهو نية الاجزاء أو تكرير أى (قوله كلا أخويك زيد وعمرو) أى فزيد وعمرو بيان لاخويك لا بدل منه اذ لو حل محله لزم اضافة كلا للمتعدد مفرقا من غير ضرورة وهى انما تضاف الى معرف دال على اثنين بكلمة واحدة من غير تفرق (قوله انه) أى البيان ليس (قوله هند قام عمرو وأخوها) أى فهند مبتدأ وقام عمرو خبر وأخوها بيان لا بدل والا اقتضى أن أخوها من جملة أخرى فيلزم حينئذ خلو الجملة الاولى من رابط يعود على المبتدا وفى المثال الثانى يلزم خلو جملة الصفة عن ضمير يعود على الموصوف وفى المثال الثالث يلزم اشتغال العامل عن الاسم السابق بأجنبى منه مع انه انما يشتغل عنه بالعمل فى ضميره أو فى الملابس لضميره (قوله ما افترق فيه اسم الفاعل الخ) اما أوجه الاجتماع فلم يذكرها وهى ثلاثة الاول ان كلا يدل على حدث وصاحبه والثانى ان كلا يثنى ويجمع والثالث انهما يؤنثان ويذكران (قوله الا من القاصر) أى ولو تنزيلا كما قيل فى رحيم وانما كان صوغها من القاصر لانها لا تنصب المفعول به (قوله أنه يكون للازمنة الثلاثة) أى انه صالح لان يكون للازمنة الثلاثة وقوله الا للحاضر أى الا للدلالة على الزمن الحاضر أى زمن التكلم واما قول المصنف أى الماضى الخ أتى به للوفاق بين قولين وبيان ذلك أن السيرافى ذهب أنها للماضى وابن مالك ذهب الى انها للحال فأشار المصنف للوفاق بأن من قال بالماضى مراده المتصل بالحال ومن قال بالحال فمراده المتصل به الماضى فلا دلالة لها على الحدوث ولا الثبوت فى جميع الازمنة وانما تدل على الحدث الحاضر (قوله لان الاصل الخ) أى فقائم مجار ليقوم باعتبار أصله (قوله ولهذا) أى لاجل كون مجاراة اسم الفاعل للصفة فى الحركات والسكنات لا فى أعيان الحركات (قوله هو) أى موافقة اسم الفاعل للمضارع فى الحركات الخ (قوله وهى) أى الصفة المشبهة (قوله وطاهر العرض) مجارية ليطهر (قوله من صديق) قبله

انى رمت الخطوب فتى * فوجدت العيش أطوارا

ليس يغنى عيشه أحد * لا يلاقى فيه اقوارا

(قوله شاحط) أى بعيد وشاحط مجار ليشحط فتفقت الصفة مع المضارع فى الوزن (قوله سببيا) اى اسما متصلا بضمير يعود على الموصوف وهو أى السببى نسبة للسبب وهو لغة الحبل وسمى الضمير سببا مجازا وشبه الضمير بالحبل استعارة مصرحة بجامع الربط فى كل فاذا نسبت المضاف للسبب بمعنى الضمير قلت هذا سببى أى متصل بالضمير الرابط (قوله وعمرا) عطف على غلامه فغلامه سببى وعمرو أجنبى فقد اجتمعا فى تركيب واحد (قوله أو الوجه) أل بدل من الضمير والمراد معمولها بطريق الشبه باسم الفاعل فلا يرد زيد بك فرح

خلافالبعضهم فاماالحديث ان امرأة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة أل قال ابن مالك أومفعول على أن الاصل تهريق ثم
قلبت الكسرة فتحة والياء
ألفا كقولهم جاراة وناصاة
وبقاوهذامردود لان شرط
ذلك تحرك الياء كجارية
وناصية وبقى (السابع) أنه
يجوز حذفه وبقاء معموله
ولهذا أجازوا انا زيد
ضاربه وهذا ضارب زيدا
وعمرا بخفض زيد ونصب
عمرو باضمار فعل أووصف
منون وأما العطف على محل
المخفوض فممتنع عند من
شرط وجود المحرز كما سيأتى
ولا يجوز مررت برجل حسن
الوجه والفعل بخفض الوجه
ونصب الفعل ولا مررت
برجل وجهه حسنه بنصب
الوجه وخفض الصفة لانها
لا تعمل محذوفة ولان معمولها
لا يتقدمها وما لا يعمل
لا يفسر عاملا (الثامن) أنه
لا يقبح حذف موصوف اسم
الفاعل واضافته الى مضاف
الى ضميره نحو مررت بقاتل
أبيه ويقبح مررت بحسن
وجهه (التاسع) أنه يفصل
مرفوعه ومنصوبه كزيد
ضارب فى الدار أبوه عمرا
ويمتنع عند الجمهور زيد
حسن فى الحرب وجهه رفعت
أونصبت (العاشر) أنه يجوز
اتباع معموله بجميع
التوابع ولا يتبع معمولها
بصفة قاله الزجاج ومتأخرو
المغاربة ويشكل عليهم
الحديث فى صفة الدجال أعور
عينه اليمنى (الحادى عشر)

والحال والتمييز نحو زيد حسن وجها أوراكبا (قوله خلافالبعضهم) أى فانه جوز كون القاصر الذى يكون فيه صفة مشبهة ينصب على التشبيه بالمفعول به (قوله فاما الحديث) جواب عما يرد على قوله ويمتنع الخ وحاصل الايراد أن تهراق فعل مبنى للمفعول والفعل اذا بنى للمفعول صار قاصرا لا ينصب ما بعد نائب الفاعل أى اذا كان لا يتعدى الا لواحد وهنا قد نصبه فهو بان الفعل القاصر الذى تصاغ منه الصفة المشبهة كالفعل الذى بنى للمفعول بجامع ان كلا منهما لازم وحاصل الجواب أن الدماء تمييز لا مفعول أوان الفعل غير مبنى للمفعول بل هو فعل مضارع (قوله فاما الحديث) هذا وارد على قوله ويمتنع حسن وجهه بالنصب وحاصله أن يقال هو لا يمتنع لورود الحديث بنظيره فان تهراق بفتح الهاء وسكونها مبنى للمفعول ونائب الفاعل ضمير المرأة وقد نصب الدماء وهو نظير الوجه مع أن ذلك الفعل قاصر عنها اذلا يتعدى الا لواحد ينوب عن الفاعل فانه مضارع أهراق زيد الدم اى أراقه (قوله تمييز) أى والاصل ان امرأة كان الغير يهريقها من جهة الدم فالمرأة مقتولة على هذا الجواب بخلاف الجواب الثانى فانها عليه قاتلة (قوله تمييز) قال ابن الحاجب أومنصوب بفعل مقدر أى تريق الدماء أوعلى التشبيه بالمفعول به قال الدمامينى وفيه أن أكثر النحاة لا يقول بالتشبيه مع الافعال (قوله كقولهم جاراة) أى فى جارية وفى ناصية وفى بقى (قوله لان شرط ذلك) أى قلب الكسرة فتحة والياء الفا تحرك الياء أى والياء فى تهريق ساكنة لا متحركة (قوله تحرك الياء) اى بنقل حركتها لما قبلها فتحركت بحسب الاصل وانفتح ماقبلها بحسب الآن فتقلب الفا (قوله كجارية) أى تحركت الياء فنقلت حركتها لما قبلها فقلبت الفا وكذا تقول فى ناصية وحاصل ايضاح المقام أن من المقرر أن الياء اذا تحركت وانفتح ماقبلها تقلب الفا ثم انه وجد ألفاظ نطق فيها بالالف كجاراة والحال ان ماقبل الياء ليس مفتوحا وحاصل ما قالوا ان فيه الياء اذا تحركت وكان ماقبلها ليس مفتوحا فانه يقدر نقل حركة الياء لما قبلها فتقلب الياء ألفا وتهريق ليس من هذا لان ياءه ساكنة (قوله عند من شرط وجود المحرز) المراد بالمحرز الطالب للمحل والطالب للمحل ليس بموجود هنا وذلك لان الاسم لا يعمل عمل الفعل أى بان ينصب المفعول الا اذا كان بال أومنونا وهنا ليس بواحد منهما فلا يكون عاملا فى محل زيد النصب واذا كان ليس محل زيد النصب فلا يصح حينئذ العطف على محله بالنصب (قوله عند من شرط) آى للعطف على المحل أى فى ذاته أى لا بقيد كونه مجرورا أى ان بعضا اشترط فى العطف على المحل أمورا ثلاثة أحدها وجود المحرز أى الطالب للمحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب فقاعدا عطف على محل قائم العاملة فيه ليس ولا مانع من ذلك بخلاف مثاله هنا فان هنا مانعا وهو عدم تنوين ضارب الموجود وقوله كما سيأتى أى فى أقسام العطف (قوله ونصب الفعل) هذا وزان المثال الثانى فى اسم الفاعل وهو هذا ضارب زيد وعمرا وقوله ولا مررت برجل الخ هذا وزان المثال الاول وهو أنا زيدا ضاربه (قوله بنصب الوجه) أى بصفة محذوفة على طريق الاشتغال وقوله وخفض الصفة هذا لا حاجة له لان الصفة لا تكون الا مخفوضة اذا كان الموصوف مخفوضا (قوله ولان معمولها) علة للمنع فى المثال الثانى وماقبله علة للمنع فى المثال الاول والثانى (قوله موصوف اسم الفاعل) أى الموصوف به (قوله الى ضميره) أى الى ضمير الموصوف المحذوف (قوله بقاتل أبيه) أى برجل قاتل أبيه (قوله ويقبح مررت بحسن وجهه) أى برجل حسن وجهه واعترض بان اسم الفاعل لا قبح فيه أصلا ذكر الموصوف أوحذف وأما فى الصفة فانه يقبح فيها اضافتها الى ضمير الموصوف سواء ذكرت الموصوف أوحذفته وليس القبح قاصرا على حالة الحذف (قوله أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه) أى منه (قوله رفعت) أى الوجه أونصبته (قوله بجميع التوابع) بان تصفه كقولك هذا ضارب زيدا الظريف أوأخاك اذا أبدلت أونفسه اذا أكدت أووعمرا على العطف (قوله ولا يتبع معمولها) أى لانه لما اشترطت سببيته ألحق بالضمير وهو لا يوصف (قوله ويشكل الخ) قد يجاب بان اليمنى خبر محذوف أى وهى اليمنى وهذه الجملة جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل أى عين هى فقيل هى اليمنى أوانه مفعول لمحذوف أى أعنى

أنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز ويحتمل ان يكون منه وجاعل الليل سكنا والشمس ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا للفراء أجازه وقوى الرجل واليد برفع المعطوف وأجاز البغداديون اتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله
فظل طهاة اللحم ما بين منضج * صفيف شواء أو قدير معجل 110 القدير المطبوخ في القدر وزوه وعندهم عطف على صفيف وخرج على ان الاصل أو طابخ قدير ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف اليه كقراءة بعضهم والله يريد الآخرة بالخفض أو انه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار أو على توهم ان الصفيف مجرور بالاضافة كما قال ولا سابق شيأ

(ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه) اعلم انهما اجتمعا في خمسة أمور وافترقا في سبعة فأوجه الاتفاق انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام * وأما أوجه الافتراق (فأحدها) أن الحال تكون جملة كجاء زيد يضحك وظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته والتمييز لا يكون الا اسما (والثاني) أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى وقوله

انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء

بخلاف التمييز (والثالث) أن الحال مبينة للهيآت والتمييز مبين للذوات (والرابع) أن الحال يتعدد كقوله على اذا مازرت ليلى بخفية * زيارة بيت الله رجلان حافيا بخلاف التمييز ولذلك كان خطأ قول بعضهم في تبارك الله رحمانا رحيما وموئلا * انهما تمييزان والصواب ان رحمانا باضمار أخص أو أمدح ورحيما حال منه لا نعت به لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا أيضا يبطل كونه تمييزا وقول قوم انه حال

(قوله اتباع مجروره) أي فقط أما المرفوع والمنصوب فلا يتبع بمجرور خلافا للبغداديين في الثاني (قوله عند من لا يشترط) أي في الاتباع على المحل وجود المحرز أي وأما من يشترط في الاتباع على المحل وجود المحرز فيمنع اتباع مجروره على المحل لعدم وجود المحرز (قوله المحرز) أي الطالب للمحل وهو هنا اسم الفاعل منونا أو مع أل لانه لا ينصب الا كذلك (قوله ولا يجوز الخ) أي لانها ضعيفة فلا تعمل جرا ونصبا لانها حملت عليه في العمل (قوله برفع المعطوف) اى أو نصبه (قوله في البابين) أي اسم الفاعل والصفة المشبهة وقوله كقوله مثال للصفة وأما اسم الفاعل فمثاله هذا ضارب عمرا وزيد (قوله فظل) أي صار وقوله طهاة اللحم جمع طاه وهو الطباخ لانه يطهو اللحم أي يصلحه بالطبخ والشي (قوله منضج) صفة مشبهة (قوله صفيف) أي مصفوف أي ما بين منضج شواء مصفوفا فهو من اضافة الصفة للموصوف وقوله قدير هو المطبوخ في القدر (قوله صفيف شواء) هو اللحم الذي يصف على الجمر أو الرضفة حتى يشوى (قوله أو قدير معجل) أي ومنضج قدير معجل (قوله أو طابخ قدير) أي بجر قدير أي ما بين منضج وما بين طابخ فالطهاة قسمان (قوله ثم حذف المضاف الخ) قد يقال انا لا نخرجه على الشاذ بل انه لما حذف المضاف جر المضاف اليه بجر المضاف وان المضاف اليه لم يبق على حاله وهذا شائع وأجاب الشمني بان محل كون المضاف اليه يعرب اعراب المضاف اذا حذف اذا كان مخالفا له في اعرابه لا ان وافقه كما هنا تأمل (قوله كقراءة بعضهم) أي فهو من القليل لان الشرط في ابقاء المضاف اليه على حاله ان يكون ما حذف مماثلا لما عطف عليه لكن هذا الشرط انما هو في الكثير اذ قد يوجد كذلك بدون شرط (قوله خفض على الجوار) أو على التوهم لا بالعطف على المحل (قوله ولا سابق) أي بالجر عطف على مدرك في قوله

بدا لي أني لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا

فقد توهم ان الباء داخلة على مدرك أي بمدرك ولا سابق

(ما افترق فيه الحال والتمييز)

(قوله للابهام) أي وان كان الحال رافعا لما انبهم من الهيآت والتمييز للابهام في الذوات (قوله والتمييز لا يكون الا اسما) أي لا جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا (قوله بخلاف التمييز) اعترض هذا بقولك ما طاب محمد الا نفسا الا انك لو قلت ما طاب محمد لم يتم الكلام وأجيب بان كلامنا في التمييز بقطع النظر عن ما والا كما ان الحال يتوقف عليها المعنى بدون ما والا والتمييز لا يتوقف عليه معنى الكلام اذا كان بدونهما (قوله أن الحال مبينة للهيآت) أي وأما نحو جاء زيد والشمس طالعة فهو في تأويل مقارنا لطلوع الشمس ولا شك ان هذا مبين لهيئة مجيئه وان كان القصد الزمان (قوله ان الحال يتعدد) أي لانه مبين لهيئة الشيء والهيآت تتعدد ولانه صفة في المعنى لصاحبه والشيء يوصف باوصاف متعددة والتمييز أي للمفرد مبين للذات والمبين للذات لا يتعدد (قوله رجلان) حال من الياء في على وكذا حافيا حال من ياء على فقد تعددت الحال ويحتمل ان حافيا حال متداخلة وحينئذ فلا تكون متعددة فلا يكون في البيت شاهد (قوله ولذلك) أي لاجل كون التمييز لا يتعدد (قوله لا نعت له) أي لانه معرفة بالعلمية ولا ينعت بالنكرة (قوله لان الحق الخ) ومقابله أنهما صفتان وهما قولان والمشهور الثاني وهو الذي عليه كلام المؤلفين في البسملة وعليه فيجوز جعل رحمانا حالا أو تمييزا وجعل رحيما نعتا له (قوله ليس بصفة) أي لا يدل على معنى وصاحبه بل انما يدل على مجرد الذات (قوله بل علم) أي وحيث كان معرفة بالعلمية فلا يجوز وصفه بالنكرة (قوله وبهذا) أي بكون الرحمن علما يبطل كونه تمييزا

وأماقول الزمخشرى اذاقلت الله رحمن أتصرفه أم لا وقول ابن الحاجب انه اختلف فى صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من أل وانما حذفت فى البيت للضرورة ويبنى على علميته انه فى البسملة ونحوها بدل لا نعت وان الرحيم بعده نعت له لا نعت لاسم الله سبحانه وتعالى اذلا يتقدم البدل على النعت وان السؤال الذى سأله الزمخشرى وغيره لم قدم الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كقولهم عالم نحرير وجواد فياض غير متجه ومما يوضح لك انه غير صفة مجيؤه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن (والخامس) ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه نحو خاشعا أبصارهم يخرجون وقوله

نجوت وهذا تحملين طليق

أى وهذا طليق محمولا لك ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله

رددت بمثل السيد نهد مقلص ... كميش اذا عطفاه ماء تحلبا

وقوله

اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ... ولم يعن بالاحسان كان مذمما

فسهو لان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور وناصب التمييز هو المحذوف وأما قوله

وما ارعويت وشيبا رأسى اشتعلا * وقوله

أنفسا تطيب بنيل المنى ... وداعى المنون ينادى جهارا

فضرورتان (والسادس) ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو هذا مالك ذهبا وتنحتون الجبال بيوتا ويقع التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وقولك كرم زيد ضيفا اذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم فـ

ويبطل كونه حالا لان شرطها التنكير وهو علم وقوله أيضا أى كما بطل بكونه علما جعل رحيما نعتا له (قوله وأما قول الخ) هذا جواب عما يقال كيف تقول ان الرحمن ليس بصفة بل علم مع ان كلام الزمخشرى وابن الحاجب يقتضى انه صفة (قوله أتصرفه) أى بحيث يقال رحمن وحينئذ فيكون مؤنثه رحمانة وقوله أم لا أى بان يقال رحمن وحينئذ فمؤنثه رحمى (قوله لانه لم يستعمل) أى فى لغة العرب صفة كما هو كلام الزمخشرى وابن الحاجب وانما يستعمل فى لغتهم علما (قوله لم يستعمل صفة) أى حتى يقال يختم مؤنثه بالتاء أولا وان كان العلم أيضا يمنع الزيادة (قوله ولا مجردا من أل) هذا وجه ثان والاول ماقبله (قوله فى البيت) أى بيت الشاطبية (قوله لا نعت) أى لان العلم جامد والنعت لابد ان يكون مشتقا أو مؤولا به (قوله سأله) أى وأجاب عنه بان الرحيم جعل كالتتمة والرديف ولم يعكس لان الشان ان الشريف يجعل متبوعا لا تابعا (قوله لم قدم الرحمن) أى الذى هو أبلغ من الرحيم لزيادة معناه (قوله غير متجه) أى لان الرحمن غير صفة والعادة المذكورة انما هى فى الصفات لا فى العلم (قوله أو وصفا يشبهه) أى لان كان العامل معنويا أو فعلا جامدا فانها لا تتقدم (قوله خاشعا) حال من فاعل يخرج أى يخرجون فى حال كونهم قوما خاشعا أبصارهم (قوله خاشعا الخ) المثال يكفى فيه الاحتمال ولا يضر تجويزهم أنه مفعول يدعو أى يدعو الداعى قوما خاشعا (قوله محمولا لك) أى حال كونه محمولا لك فجملة تحملين حال من الضمير فى طليق (قوله ولا يجوز ذلك فى التمييز) أى ولو كان العامل فعلا متصرفا (قوله بمثل السيد) أى رددت العدو عن نفسى بفرس مثل السيد أى مثل الذئب وقوله نهد صفة لفرس معناه الجسيم الضخم وقوله مقلص أى طويل القوائم وقوله كميش أى حاد فى عدوه (قوله ماء تحلبا) أى فالاصل تحلب ماء أى عرقا فقدم التمييز (قوله عينا قر) الاصل اذا المرء قر عينا بالعيش وقوله مثريا أى حال كونه مثريا أى غنيا فقدم التمييز أعنى عينا على عامله وهو قر (قوله فسهو) فيه نظر لان مذهب ابن مالك ان اذا تدخل على الاسماء موافقة لابن جنى اذ قد قال فى التسهيل وقد يغنى عن وقوع الفعل بعد اذا الاسم كما فى اذا السماء انشقت وحينئذ فالتمييز مقدم وحينئذ فقوله مرفوعان بمحذوف جزمه بذلك لا يظهر فالاولى فى الرد على ابن مالك أن يقال له ان التمييز هنا محتمل لان يكون منصوبا بفعل محذوف يدل عليه المذكور ويحتمل نصبه بالفعل بعده والدليل قد طرقه الاحتمال (قوله يفسره المذكور) أى وهو تحلبا وقر لان اذا انما تدخل على الافعال (قوله هو المحذوف) أى وهو متقدم على التمييز (قوله فضرورتان) فيه أنه لا معنى لادعاء الضرورة مع امكان انتصاب التمييز بفعل محذوف دل عليه المذكور والاصل وما ارعويت وقد اشتعل شيبا رأسى اشتعل وأتطيب نفسا تطيب الخ (قوله ذهبا) حال من الخبر أى هذا مالك حال كون المال ذهبا وقوله بيوتا أى حال كون الجبال بيوتا وأما قوله الجبال فهو مفعول وأما نسخة من الجبال بيوتا فلا تصح لان البيوت فيها مفعول لان نحت يتعدى الى مفعول بنفسه (قوله فارسا) أى فهو لا يصح ان يكون حالا لانها لا تصح ان تكون مقيدة ولا مؤكدة أما الاول فلان المقصود التعجب من فروسيته دائما لا التعجب منه فى حال كونه فارسا فقط أى راكبا للفرس وأما الثانى فلانه لم يستفد معناها بدونها لان قولك لله دره يحتمل ان التعجب منه من جهة العلم ومن جهة فروسيته ولكن الظاهر انه يصح ان يكون حالا مفيدة اذ لا يتعجب من الفروسية الا اذا كانت موجودة اذ لو لم تكن موجودة لا يقال له فارس حتى انه يتعجب من فروسيته الا أن يقال انه يصح بالنظر للوصف الذى شأنه التقيد به سواء كان موجودا معه أولا ولذا قال الرضى ان التمييز والحال هنا ما معناهما واحد وعلى انه تمييز فهو تمييز نسبة بين الجهة التعجب غير محول عن شئ ويصح ان يكون محولا عن المضاف والاصل لله در فروسيته ثم حذف المضاف ووصل الضمير بالدر فصار دره ثم أتى بفارسا بدل فروسيته (قوله كرم زيد ضيفا) أصله كرم ضيف زيد فهو تمييز محول

كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز والاحسن عند قصد التمييز ادخال من عليه واختلف فى المنصوب بعد حبذا فقال الاخفش والفارسى والربعى حال مطلقا وأبو عمرو بن العلاء تمييز مطلقا وقيل الجامد تمييز والمشتق حال وقيل الجامد تمييز والمشتق ان أريد تقييد المدح به كقوله

يا حبذا المال مبذولا بلا سرف

فحال والا فتمييز نحو حبذا راكبا زيد (والسابع) ان الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا ولا تعثوا فى الارض مفسدين ولا يقع التمييز كذلك فأما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور وأما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين وأما ما اختاره المبرد ومن وافقه من نعم الرجل رجلا زيد فمردود وأما قوله

تزود مثل زاد أبيك فينا
فنعم الزاد زاد أبيك زادا

فالصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق أن أريد به التزود أو مفعول به ان أريد به الشئ الذى يتزوده من أفعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا وأما قوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت
رد التحية نطقا أو بايماء

ففتاة حال مؤكدة *(اقسام الحال)* تنقسم باعتبارات (الاول) انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وهو الغالب وملازمة وذلك واجب فى ثلاث مسائل *احداها الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا وهذه جبتك خزا بخلاف نحو بعته يدا بيد فانه بمعنى متقابضين ومكذيا وهو وصف منتقل وانما لم يؤول فى الاول لانها مستعملة فى معناها الوضعى بخلاف ما فى الثانى وكثير يتوهم ان الحال الجامدة لا تكون الا مؤولة بالمشتق وليس كذلك * الثانية المؤكدة نحو ولى مدبرا قالوا ومنه وهو الحق مصدقا فالا الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا

عن الفاعل (قوله الحال) أى كرم زيد حال كونه ضيفا أو من جهة كونه ضيفا (قوله والاحسن) اى فى المثال الثانى المحتمل للحال والتمييز اذا قصدت التمييز ان تأتى بمن البيانية لانها تدل على ان ما بعدها تمييز لا حال فحينئذ تقول من ضيف (قوله ادخال من عليه) أى بان يقال من ضيف (قوله بعد حبذا) نحو حبذا زيد (قوله حال مطلقا) اى سواء كان جامدا أو مشتقا نحو حبذا زيدا وحبذا راكبا أى أتعجب من حب هذا حال كونه مسمى بزيد أو حال كونه راكبا (قوله تمييز) اى مبين لابهام الذات أى مبين لاسم الاشارة الواقع فاعلا وقوله مطلقا اى جامدا أولا (قوله يا حبذا المال الخ) يا حرف تنبيه أو للنداء والمنادى محذوف أى يا هؤلاء وحب فعل ماض وذا فاعل والمال مخصوص ومبذولا حال قصد به تقييد مدح المال بكونه مبذولا من غير سرف (قوله والا فتمييز) أى والا يرد تقييد المدح به بان كان المراد المدح المطلق فهو تمييز (قوله حبذا راكبا زيد) حب فعل ماض وذا فاعل وراكبا تمييز مبين للفاعل وزيد مخصوص بالمدح أى أتعجب من حب هذا الراكب الذى هو زيد فليس القصد مدحه فى حالة الركوب فقط (قوله ولى مدبرا) أى لان معنى ولى أدبر فمعنى مدبرا وهو الادبار مستفاد من قوله ولى فقد صدق تعريف الحال المؤكدة عليه وهى التى استفيد معناها بدونها (قوله فشهرا مؤكد الخ) حاصل هذا ان شهرا مستفاد من المبتدا وهو عدة لانك اذا قلت ان عدة الشهور اثنا عشر يعلم من المبتدا انها أشهر فهو مؤكد للمبتدا أى بحسب الاصل وهو عدة وأما بالنظر للخبر الذى هو عاملها وهو اثنا عشر فى حد ذاته بقطع النظر عن المخبر عنه فلا يفهم منه التمييز وهى كونها أشهرا وحينئذ فهو مبين للعامل لا مؤكد له بخلاف الحال فانها تكون مؤكدة للعامل (قوله من نعم الرجل) اى من جوازه وقوله فمردود اى لانه لا يجوز لان النكرة لا تبين المعرفة لان التمييز مبين وهنا لا تبيين فلا يصح ذلك التركيب (قوله رجلا زيد) أى فهو أوقع رجلا مؤكدا لعامله وهو الرجل (قوله زادا) اى فهو تمييز لزاد فقد ميز المعرفة بالنكرة فهو شاهد للمبرد وأجاب بقوله والصحيح الخ اى واذا كان معمولا لتزود فلا يكون مبينا للنكرة فلا ينتج مدعى المبرد (قوله فالصحيح الخ) أى ومقابله أنه تمييز لفاعل نعم وأما زاد أبيك فهو مخصوص بالمدح على كل حال (قوله نعت له) أى لزادا فالاصل زادا مثل زاد الخ (قوله فصار حالا) أى مثل * لمية موحشا طلل * فالاصل طلل لمية موحش فموحشا صفة لطلل فلما قدم عليها أعرب حالا لان نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا وأعربت هى بحسب العوامل

(أقسام الحال) (قوله باعتبارات) أشار بذلك الى أنه يمكن تداخل الاقسام وانما تختلف بالاعتبار (قوله منتقلة) نحو جاء زيد راكبا (قوله وملازمة) نحو دعوت الله سميعا (قوله وذلك) أى لزوم معناها (قوله مالك ذهبا) فان الذهبية لا تنفك عن المال المعين وكذلك الخزية لا تنفك عن الجبة المعينة (قوله بعته يدا) هذا هو الحال وقوله بيد جار ومجرور صفة للحال وموضح لها أى مقرونة بيد وقوله بمعنى متقابضين هو معنى الحال والجار والمجرور وهو يشير الى أن قوله بيد منضمة للحال معنى ومثل هذا المثال فى كون الذى يعرب حالا الاول والثانى صفة له قولك جاؤا رجلا رجلا وعلمته الحساب بابا بابا فان الثانى صفة عند ابن جنى على حذف مضاف أى ذا باب مفارق باب ومن قدره قبل باب لم يشمل الاخير أو بعد باب لم يشمل الاول وعن الزجاج أن الثانى توكيد للاول ورد بانه غيره معنى والجواب أنه يرى أن الاول بمعنى مرتبا وقيل هو على حذف الفاء وقيل المجموع حال على حد الرمان حلو حامض (قوله بخلافها فى الثانى) اى فان المراد ليس خصوص اليد بل التقابض (قوله وليس كذلك) أى بل تارة تكون مؤولة وتارة لا تكون مؤولة (قوله مدبرا) حال لازمة لان التولية لا تكون الا على وجه الادبار فقولك ولى زيد مستفاد منه انه مدبر فهى حال لازمة (قوله

ومكذبا وغيرهما نحو اذا قيل هو الحق صادقا فهى مؤكدة به الثالثة التى دل عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها الحال أطول و يديها بدل بعض قال ابن مالك بدرالدين ومنه ١١٣ وهو الذى انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا سهو منه لان الكتاب قديم وتقع الملازمة فى غير ذلك بالسماع ومنه قائما بالقسط اذا أعرب حالا وقول جماعة انها مؤكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها (الثانى) انقسامها بحسب قصدها لذاتها والتوطئة بها الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة وهى الجامدة الموصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا فانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا وتقول جاءنى زيد رجلا محسنا (الثالث) انقسامها بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنة وهو الغالب نحو وهذا بعلى شيخا ومقدرة وهى المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا أى مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين ومحكية وهى الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا (والرابع) انقسامها بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهو الغالب وتسمى مؤسسة أيضا ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها وهى ثلاثة مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ونحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد أبوك عطوفا وهمل النحويون المؤكدة لصاحبها ومثل ابن مالك و ولده بتلك الامثلة للمؤكدة لعاملها وهو سهو ومما يشكل قولهم فى نحو جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هى حال مؤكدة فقال ابن جنى تأويلها جاء زيد

ومكذبا) اى للباطل وقوله وغيرهما كالانشائيات ورد بان كون الحق وهو القرآن مصدقا ومكذبا بالنظر لذاته وان اتفق انه هذا لا يكون الا مصدقا لما معهم وهو التوراة والنسخ ليس تكذيبا والمصنف لم ينظر لتمام الكلام وهو قوله لما معهم بل نظر لقوله مصدقا فقط فاعترض (قوله اذا قيل هو الحق صادقا فهى مؤكدة) أى لان الحق والصادق معناهما واحد وهو المطابق للواقع (قوله الزرافة) بضم الزاى وفتحها (قوله مفصلا) حال لازمة أى مبينا أحكامه (قوله لان الكتاب قديم) أى فالتفصيل ليس لازماله وفيه أن المراد بالكتاب المكتوب أعنى الالفاظ الحادثة بقرينة أنزل وليس المراد به الصفة القائمة بالمولى فلا اعتراض لان الالفاظ المنزلة ما فيها من الاحكام مبين (قوله بالقسط) اى العدل (قوله اذا أعرب حالا) اى الضمير فى لا اله الا هو واجاز الزمخشرى نصبه على المدح أو صفة لاله على المحل بناء على جواز الاتساع فى الفصل بين الصفة والموصوف (قوله انها مؤكدة) أى فتكون لازمة (قوله لان معناها غير الخ) أى لان القيام بالقسط لا يستفاد من قوله شهد الله ورد بان الله موصوف بكل كمال ومن جملة ذلك القيام بالقسط فالقيام بالقسط مستفاد بدونها ويمكن الجواب عن المصنف بان المراد أنه لا يستفاد معناها مما قبلها بحسب الوضع والمطابقة اذ هو المعتبر فى المؤكدة ولا يفهم من لفظ الجلالة وضعا انه قائم بالقسط اه تقرير شيخنا دردير (قوله الثانى) اى من الانقسامات (قوله مقصودة) أى لذاتها وقوله وموطئة اى ممهدة لغيرها (قوله فانما ذكر بشرا) أى الذى هو حال لذكر سويا الذى هو صفة لبشرا (قوله الثالث) اى من الانقسامات (قوله مقارنة) اى لعاملها فى الزمان (قوله شيخا) حال من الخبر والعامل فيه ما فى المبتدا من الاشارة اى وحينئذ فالشيخوخة مقارنة للاشارة اليه (قوله ومقدرة) و يقال لها منوية (قوله معه صقر) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة صفة لرجل (قوله أى مقدرا) هذا بيان لحاصل المعنى لا بيان لمعنى الحال وهو صائدا اذ لو كان بيانا لمعناه لكانت الحال مقارنة (قوله خالدين) أى مقدرين الخلود وليست مقارنة لان الخلود ليس مقارنا للدخول (قوله محلقين) ليس حالا مقارنة بل مقدرة اى ادخلوا المسجد الحرام حال كونكم مقدرين الحلاق اذ الحلاق لا يكون فى حال دخول المسجد واما قوله آمنين فهو حال مقارنة فلا شاهد فيه (قوله جاء زيد أمس راكبا) فيه ان هذه الحال مقارنة لعاملها لان المجىء والركوب زمنهما واحد وهو الماضى والاوضح فى المثال جاء زيد اليوم قاتلا بكرا أمس لاننا ننظر لذات الوصف من كونه ماضيا أو مستقبلا نظير ما أشرنا اليه فى المقدرة انظر الدمامينى (قوله والرابع) أى من الانقسامات (قوله وتسمى مؤسسة) أى وهى التى لا يستفاد معناها بدونها لانها أسست وبينت معنى غير مفاد من غيرها (قوله نحو ولى مدبرا) اى فالادبار مستفاد من ولى (قوله طرا) أى جميعا ولا شك أن الجمعية تستفاد من القوم لانه جمع (قوله كلهم جميعا) أى لان الجمعية تستفاد من من لانها من صيغ العموم (قوله ومؤكدة لمضمون الجملة) أى وهى التى يستفاد معناها من مضمون الجملة قبلها والمراد أنها مؤكدة لما يستفاد من الجملة لان أبوة زيد يستفاد منها العطف فليس المراد بالمضمون حقيقته وهو المصدر المأخوذ من الجملة (قوله عطوفا) حال عاملها وصاحبها محذوفان أى أحقه أو أعرفه عطوفا (قوله بتلك الامثلة) أى التى مثلنا بها للمؤكدة لصاحبها وقوله للمؤكدة أى المذكورة للمؤكدة (قوله مع انها الخ) بيان للاشكال (قوله لا تنحل الى مفرد) أى لان الجملة الحالية لها محل وكل ماله محل ينحل لمفرد (قوله ولا تبين الخ) أى والحال المبينة لا بد أن تبين هيئة واحد منهما (قوله ولا هى حال مؤكدة) حتى انها لا تبين هيئة (قوله فقال ابن جنى) أى فى الجواب عنه وحاصله انا لا نسلم أنها لا تنحل لمفرد

طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي كالحال والنعت السببين كمررت بالدار قائماً سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك مبكراً ونحوه وقال صدر الافاضل تلميذ ١١٤ الزمخشري انما الجملة مفعول معه وأثبت مجيء المفعول معه جملة وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى والبحر يمده من بعده سبعة أبحر في قراءة من رفع البحر هو كقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها وجئت والجيش مصطف ونحوهما من الاحوال التي حكمها حكم الظروف فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال ويجوز أن يقدر وبحرها أي وبحر الارض (اعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها) اعلم أنها ان دخل عليها جار أو مضاف فمحلها الجر نحو عم يتساءلون ونحو صبيحة أي يوم سفرك وغلام من جاءك والا فان وقعت على زمان نحو أيان يبعثون أو مكان نحو فأين تذهبون أو حدث نحو أي منقلب ينقلبون فهي منصوبة مفعولا فيه ومفعولا مطلقا والا فان وقع بعدها اسم نكرة نحو من أب لك فهي مبتدأ أو اسم معرفة نحو من زيد فهي خبر او مبتدأ على الخلاف السابق ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط والا فان وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدأ نحو من قام ونحو من يقم أقم معه والاصح ان الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب وان وقع بعدها فعل متعد فان كان واقعا عليها فهي مفعولة به نحو فأي آيات الله تنكرون ونحو أياما تدعوا ونحو من يضلل الله فلا هادي له وان كان واقعا على ضميرها نحو من رأيته أو متعلقها نحو من رأيت أخاه فهي مبتدأ أو منصوبة بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور *(تنبيه)* واذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم أو فعل الجواب لان

بل تحل له وانما لم تبين هيئته لان المفرد الذي تحل له حال سببية (قوله طالعة الشمس الخ) أي فقد انحلت الى مفرد وهو حال سببية أي جارية على غير من هي له غير رافعة لضمير صاحب الحال بل لاسم أجنبي ملابس لضمير صاحب الحال وان لم تبين الهيئة لانها كحال سببية لان المفرد الذي تحل له حال سببية والسببية لا تبين هيئة وانما تبينها الحقيقية (قوله مبكرا) أي وهو اسم مفرد مبين لهيئة الفاعل وهي مؤسسة (قوله ونحوه) أي كمقاتلا بالنسبة لقوله والجيش مصطف أو شجاعا بالنظر له لان المراد أن تأويله بكلمة من قوة الكلام (قوله مفعول معه) أي فالواو حينئذ واو المعية (قوله وأثبت مجيء المفعول معه جملة) أي وهذا لم يقل به أحد من النحاة فالحق أنها جملة حالية (قوله وقال الزمخشري) حاصله أن الجملة الاسمية يؤولها بظرف والمعنى وقت طلوع الشمس الخ أي مقارنا لطلوعها فقد انحلت لمفرد وبينت هيئة مجيء الفاعل (قوله وقد اغتدي) أي ذهب غدوة والحال أن الطير في أعشاشها أي وقت كون الطير في أعشاشها أي مقارنا لذلك وقوله والجيش مصطف أي وقت اصطفاف الجيش أي مقارنا لذلك وقوله والبحر يمده أي وقت مد البحر وقوله فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال أي الموجود في الكلام اكتفاء بالضمير الموجود في متعلق الظرف المأخوذ من المعنى (قوله وكناتها) بفتح الواو والكاف وضمهما جمع وكنة وهو عش الطير (قوله التي حكمها حكم الظروف) أي لانها في قوة وقت اصطفاف الجيش (قوله ويجوز أن يقدر وبحرها) أي يجوز أن يقدر في الجملة ضمير ولكن فيه أن الضمير انما يعود على الارض وهي ليست صاحب الحال اذ صاحب الحال انما هو ما من قوله ولو أن ما في الارض تأمل الا أن يقال ان عود الضمير للارض بمنزلة عوده على صاحب الحال وهو ما في الارض كذا قاله الشمني

(اعراب أسماء الشروط والاستفهام)

أي ان أسماء الشروط والاستفهام يكثر دورها على الالسن ويقبح بالمعرب جهل أحكامها وكذا تقول في كل ترجمة في هذا الباب مما سبق أو مما سيأتي فتقول في مسوغات الابتداء ان النكرة من حيث الابتداء بها كثير في الكلام ويقبح بالمعرب جهل مسوغاتها التي هي من جملة أحكامها تأمل اهـ تقرير دردير (قوله ان دخل عليها جار أو مضاف الخ) من هذا يعلم أن قولهم ان أسماء الشروط وأسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها محله اذا لم يكن جارا أو مضافا والا عمل (قوله فمحلها الجر) هذا اذا كان مبنيا أما اذا كان معربا كأي فهو مجرور لفظا نحو صبيحة أي يوم سفرك (قوله والا) أي والا تكن واقعة على زمان أو مكان أو حدث (قوله مفعولا فيه) راجع لما اذا وقعت على زمان أو مكان وقوله أو مفعولا مطلقا راجع لما اذا وقعت على حدث (قوله ولا يقع هذان النوعان الخ) أي لانه لا يقع بعدها الا الافعال (قوله والا) اي والا يقع بعدها اسم نكرة أو معرفة بل وقع بعدها فعل أي والموضوع أنها لم تقع على مكان أو زمان أو حدث (قوله فان وقع بعدها) اي بعد كل من أسماء الشروط والاستفهام (قوله فعل الشرط) أي جملة الشرط لا الفعل وحده (قوله أو متعلقها) أراد به المتصل بضميرها (قوله بعدها) أي لا قبلها لان لها الصدارة (قوله المذكور) اي الفعل المتعدي المذكور بعدها (قوله فعل الشرط) أي جملة الشرط هذا هو المراد (قوله لانه) أي اسم الشرط (قوله وفعل الشرط) أي واذا وقع اسم تام ووقع بعده فعل مشتمل على ضميره كان الاسم مبتدأ والفعل خبره (قوله معنى الشرط) أي التعليق واضافة معنى للشرط بيانية (قوله لكان بمنزلة الخ) أي لان من من صيغ العموم فهي بمعنى كل الناس ويقوم باق على حاله (قوله أو فعل الجواب) يعني جملته وعلى

القائدة به ثمت ولالتزامهم عود ضمير منها اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر فى قولك الذى ياتينى فله درهم أو بمجموعهما لان قولك من يقم أقم معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقم أقم معه والصحيح الاول وانما توقفت الفائدة على الجواب ١١٥ من حيث التعلق فقط لا من حيث الخبرية

(مسوغات الابتداء بالنكرة) لم يعول المتقدمون فى ضابط ذلك الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصلح أو معدد لامور متداخلة والذى يظهر لى انها منحصرة فى عشرة أمور (أحدها) أن تكون موصوفة لفظا أو تقديرا أو معنى * فالاول نحو وأجل مسمى عنده ولعبد مؤمن خير من مشرك وقولك رجل صالح جاءنى ومن ذلك قولهم ضعيف عاذ بقرملة اذ الاصل رجل ضعيف فالمبتدأ فى الحقيقة هو المحذوف وهو موصوف والنحويون يقولون يبتدأ بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف والصواب ما بينت وليست كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاءنى لم يجز * والثانى نحو قولهم السمن منوان بدرهم أى منوان منه بدرهم وقولهم شر اهر ذا ناب وقدر أحلك ذا المجاز اذ المعنى شر أى شر وقدر لا غالب * والثالث نحو رجيل جاءنى لانه فى معنى رجل صغير وقولهم ما أحسن زيدا لانه فى معنى شئ عظيم حسن زيدا وليس فى هذين النوعين صفة مقدرة فيكونان من القسم الثانى (والثانى) ان تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان عند من أجازه أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة وأفضل منك جاءنى

هذا القول فقد يجتمع فيها محلان باعتبارين نحو من يقم فانى أكرمه فجملة الجواب فى محل جزم باعتبار كونها جوابا للشرط وفى محل رفع باعتبار كونها خبرا واذا قلت أكرمته كان لها محل فقط ولا محل لها باعتبارين فهى فى محل رفع باعتبار كونها خبرا وليست فى محل جزم لان الجواب الماضى لا يعمل فيه الشرط لا لفظا ولا محلا على ماسبق للمصنف (قوله عود ضمير منه) اى من الجواب وقوله اليه أى الى اسم الشرط الواقع مبتدأ (قوله على الاصح) راجع لقوله أو فعل الجواب (قوله كل من الناس ان يقم أقم معه) ظاهره ان كون ان يقم أقم معه خبرا هذا محل اتفاق مع أنهم قالوا أيضا هل الخلاف المجموع أو الشرط أو الجواب تأمل

(مسوغات الابتداء بالنكرة)

(قوله الا على حصول الفائدة) أى فان حصلت الفائدة عند الابتداء بها صح جعلها مبتدأ والا فلا فاذا اعتقد المخاطب أنه ليس فى الدار رجل فيصح أن يقال له رجل فى الدار من غير مسوغ كما قال الرضى (قوله فمن مقل) الاصل فهم من مقل الخ وفى العبارة قلب اى فنهم مقل (قوله فمن مقل) من تبعيضية خبر لمحذوف اى فهم بعض فريق مقل فقل بالجر صفة لمحذوف ويصح أن تكون من بمعنى الى اى فهم قد انقسموا الى فريق مقل مخل اه تقرير دردير (قوله ما لا يصلح) اى ان يكون محصلا للفائدة (قوله فالاول) اى فالقسم الاول (قوله وأجل) مبتدا وعنده خبر (قوله ولعبد الخ) هذا هو المشهور وقال ابن الحاجب المسوغ فيه العموم (قوله بقرملة) القرمل شجر ضعيف لا شوك له وهو مثل يقال لمن التجأ لشخص ضعيف قال جرير

ان الفرزدق اذ يعوذ بخاله * مثل الذليل يعوذ تحت القرمل

فقوله عاذ اى التجأ فمن الاعراب تقول ضعيف صفة لموصوف محذوف سوغ الابتداء به الوصف (قوله وهو موصوف) اى وذلك الوصف هو المسوغ للابتداء به (قوله اذا كانت موصوفة) أى نحو رجل صالح جاءنى وقوله أو بدلا الخ اى كما فى ضعيف لاذ بقرملة (قوله والصواب ما بينت) اى من ان المبتدأ فى المثال المذكور محذوف وسوغ الابتداء به الوصف المذكور لا أن المبتدأ ضعيف المذكور وسوغ الابتداء به كونه خلفا عن موصوف كما يقول النحاة (قوله لم يجز) أى لان من المعلوم ان الرجل من الناس فالوصف لم يفد شيأ (قوله والثانى) اى من اقسام النكرة الموصوفة وهى الموصوفة تقديرا (قوله السمن) مبتدأ اول ومنوان مبتدأ ثان مرفوع بالالف لانه مثنى منا كعصا او بدرهم خبر الثانى والجملة خبر الاول وسوغ الابتداء بالنكرة فى منوان الوصف المقدر (قوله شر أهر ذا ناب) ذو الناب هو الكلب وهريره تصويته بخلاف العادة وهذا مثل يقال لكل من خرج من الناس بسلاحه مارا أو صوت مستغيثا بغيره (قوله ذا المجاز) اسم مركب علم على محل بمنى كان سوقا فى الجاهلية أى تقدير من الله أحلك فى هذا المكان ويروى ذا النخيل وتمامه وقد أرى * وابيمالك ذو المجاز بدار * وقوله ابى بتشديد الياء وبعده

الابداركم بذى نفر الحمى * هيهات ذو نفر من المزدار

(قوله اذ المعنى شر اى شر) أى أو بمعنى شر عظيم (قوله وليس فى هذين النوعين) الاولى المثالين وقد يقال جعلهما نوعين باعتبار التصغير والتعجب (قوله فيكونان) أى حتى يكونان (قوله والثانى) أى من المسوغات العشرة (قوله قائم الزيدان) أى فقائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر وسوغ الابتداء بالنكرة عملها الرفع وأما أقائم الزيدان فللابتداء بها مسوغ آخر وهو وقوعها بعد الاستفهام (قوله قائم الزيدان) قال الدمامينى هذا المبتدأ مسند فى المعنى وقالوا المسند لا يجوز تعريفه وحينئذ فلا يطلب له مسوغ فالاولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن (قوله وأفضل منك الخ) مقتضى كلامه السابق أن هذا من الوصف

اذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف أو حوا نحو غلام امرأة جاءنى وخمس صلوات كتبهن الله وشرط هذه ان يكون المضاف اليه نكرة كما
مثلنا أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود واما ما عدا ذلك فان المضاف اليه فيه معرفة لا نكرة

(والثالث) العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو طاعة وقول معروف أى أمثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى وكثير منهم أطلق العطف وأهمل الشرط منهم ابن مالك وليس من أمثلة المسئلة ما أنشده من قوله

عندى اصطبار وشكوى عند قاتلتى
فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا

اذ يحتمل ان الواو هنا للحال وسيأتى ان ذلك مسوغ وان سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها المقام أى وشكوى عظيمة على انا لا نحتاج الى شئ من هذا كله فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا بمجرده مسوغ كما قدمنا وكأنه توهم ان التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة وقد أسلفنا ان التقديم انما كان لدفع توهم الصفة وانما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة أو الوقوع بعد واو الحال فلذلك جاز تأخر الظرف كما فى قوله تعالى واجل مسمى عنده فان قلت لعل الواو للعطف ولا صفة مقدرة فيكون العطف هو المسوغ قلت لا يسوغ ذلك لان المسوغ عطف النكرة والمعطوف فى البيت الجملة لا النكرة فان قيل يحتمل ان الواو عطفت اسما وظرفا على مثلهما فيكون من عطف المفردات قلنا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين اذ الاصطبار معمول للابتداء والظرف معمول للاستقرار فان قيل قدر لكل من الظرفين استقرارا واجعل التعاطف بين الاستقرارين أى

اذ الاصل رجل أفضل منك (قوله اذ الظرف) اى الجار والمجرور فى المثالين (قوله بالمصدر) اى فى المثال الاول وقوله والوصف أى فى الثانى (قوله وشرط هذه) أى النكرة العاملة للجر وفيه أن الموضوع فى النكرة ومتى أضيف لمعرفة كان معرفة فالشرط محرز له الموضوع فلا حاجة له تأمل (قوله ما عدا ذلك) أى وهو ما اذا كانت النكرة مضافة لمعرفة وتتعرف نحو غلام زيد (قوله مما يسوغ الابتداء به) أى لو انفرد فاذا كان المعطوف نكرة محضة والمعطوف عليه نكرة لها مسوغ فان المعطوف يجوز الابتداء به والعطف مسوغ له وكذا اذا كان المعطوف له مسوغ والمعطوف عليه لا مسوغ له فالعطف مسوغ حينئذ للابتداء بالمعطوف عليه فان قلت لا نسلم ان مجرد العطف مسوغ مع وجود المانع اذ النكرة لو انفردت لا يجوز الابتداء بها او كيف العطف يصيرها مفيدة قلنا حرف العطف لما شرك بين المتعاطفين ما يصح الابتداء به وما لا يصح صيرهما كالشئ الواحد فكان المسوغ فى أحدهما بمنزلته فى الآخر (قوله طاعة) هو مبتدأ وقول عطف عليه ومعروف صفة لقول ولولا عطف قول معروف على طاعة ما صح الابتداء بها (قوله أى أمثل من غيرهما) أى فالخبر محذوف ولك أن تجعلهما خبرا والمبتدأ محذوف أى المطلوب منا قول معروف (قوله قول معروف) هذا مثال لما اذا كان المعطوف عليه له مسوغ وعطف عليه ما لا مسوغ له عكس المثال الاول (قوله قول معروف) هو مبتدأ والمسوغ للابتداء به الوصف بمعروف ومغفرة عطف عليه والمسوغ للابتداء به العطف ويحتمل ان المسوغ للابتداء بكل منهما قصد الجنس نحو رجل خير من امرأة أو العموم لان النكرة فى الاثبات قد تعم ويأتى للمصنف فى الباب الخامس أن قول خبر لمحذوف اى الامثل قول وعلى هذا فقوله ومغفرة خير من صدقة جملة مستأنفة وسوغ الابتداء فيها بالنكرة قصد الجنس أو العموم (قوله واهمل الشرط) أى كون احد المعطوفين لا بد ان يكون له مسوغ (قوله عندى اصطبار) اى انه صابر على هجر محبوبته وهى تشكو منه وهذا عجيب (قوله وشكوى) عطف على اصطبار وهو مبتدأ والمسوغ له عطفه على اصطبار هذا ما قاله ابن مالك (قوله ان ذلك مسوغ) اى فالمسوغ حينئذ واو الحال لا العطف فلم يصح حينئذ أن يكون مثالا لما نحن فيه (قوله وان سلم العطف) اى وان سلم أن الواو للعطف (قوله فثم صفة مقدرة) اى والصفة المقدرة من جملة المسوغات فتكون هى المسوغة لا العطف (قوله بمجرده) اى من غير افتقار الى انضمام شئ اليه كوصف أو عطف (قوله كما قدمنا) الاولى كما سيأتى قريبا فى الرابع وقوله وقد اسلفنا الخ لم يسلفه بل سيأتى له ايضا (قوله وكأنه) اى ابن مالك وقوله مشروط بتقدمه اى بتقديم الظرف المختص (قوله أن التقديم انما كان الخ) اى فالذى سوغ الابتداء انما هو كونه ظرفا مختصا ولا علاقة لتقدمه فى التسويغ (قوله لدفع توهم الصفة) اى توهم كون الظرف صفة وانما توهم ذلك لان احتياج النكرة للوصف أشد من احتياجها للخبر ولو قدم لا يحتمل غير الخبر (قوله وانما لم يجب) اى التقديم هنا اى فى قوله وشكوى عند قاتلتى لدفع توهم الوصف (قوله لحصول الاختصاص بدونه) اى فتستغنى النكرة عن الوصف فينتفى اللبس (قوله وهو ما قدمناه من الصفة الخ) هذا الكلام يفيد أنا نحتاج للحال أو للصفة المقدرة فينافى قوله سابقا على أنا لا نحتاج الخ الا ان يقال قوله انا لا نحتاج اى من حيث التسويغ واما آخر الامر فالاحتياج من حيث عدم التقديم فلا تنافى (قوله فيكون العطف هو المسوغ) فيصح حينئذ استدلال ابن مالك (قوله الجملة) اى جملة وشكوى عند قاتلتى على جملة عندى اصطبار (قوله اسما) اى شكوى وقوله وظرفا اى عند قاتلتى (قوله على مثلهما) وهو عندى واصطبار (قوله معمول للابتداء)

لا بين الطرفين قلنا الاستقرار الاول خبر وهو معمول للمبتدأ اتفاقا عند سيبويه واختاره ابن مالك فرجع الامر الى العطف على معمولي عاملين (والرابع) أن يكون خبرها ظرفا أو مجرورا قال ابن مالك أو جملة نحو ولدينا مزيد ولكل أجل كتاب وقصدك غلامه رجل وشرط الخبر فيهن الاختصاص فلو قيل في دار رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الاخبار بذلك قالوا والتقديم فلا يجوز رجل في الدار وأقول انما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة واشتراطه هنا يوهم أن له مدخلا في التخصيص وقد ذكروا المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر وذاك موضعها (والخامس) أن تكون عامة اما بذاتها كاسماء الشرط واسماء الاستفهام أو بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار وأاله مع الله وفي شرح منظومة ابن الحاجب له ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو أرجل في الدار أم امرأة كما مثل به في الكافية وليس كما قال (والسادس) أن تكون مرادا بها صاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة (السابع) أن تكون في معنى الفعل وهذا شامل لنحو عجب لزيد وضبطوه بان يراد بها التعجب ولنحو سلام على آل يس وويل للمطففين وضبطوه بان يراد بها الدعاء ولنحو قائم الزيدان عند من جوزها وعلى هذا ففي نحو ما قائم الزيدان مسوغان كما في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ مسوغان واما منع الجمهور لنحو قائم الزيدان فليس لانه لا مسوغ فيه للابتداء بل اما لفوات شرط العمل وهو الاعتماد

اى والابتداء عامل مغاير للاستقرار (قوله وهو معمول للمبتدا نفسه) وهو اصطلاحا اى والمبتدأ معمول للابتداء والابتداء والمبتدأ عاملان مختلفان واذا عطف الاستقرار الثاني على الاول كانا معمولين للمبتدا واذا عطف المبتدأ الثاني على الاول كانا معمولين للابتداء (قوله قال ابن مالك او جملة) في نسخة قبل قوله قال ابن مالك عند سيبويه وعليها فقوله قال ابن مالك أو جملة معناه او يكون جملة وهو من عند نفسه انفرد به ولم ينقله عن سيبويه (قوله وقصدك الخ) قصد فعل ماض والكاف مفعول وغلامه فاعل والجملة خبر رجل (قوله فيهن) اى فيما اذا كان ظرفا أو مجرورا أو جملة (قوله الاختصاص) المراد بالاختصاص ان يكون ما اضيف اليه الظرف او المجرور أو المسند اليه في الجملة يصح الابتداء به ولا شك ان نا في لدينا يصح الابتداء به لانه معرفة وكذا كل أجل لان القصد منه العموم وكذا غلامه لانه معرفة لاضافته للضمير فاندفع اعتراض الشارح الفاهم أن المراد بالاختصاص اختصاص النكرة بامر ولا شك ان اضافة النكرة مطلقا يفيد تخصيصها وحينئذ فيلزم عليه جواز الابتداء بكتاب من قولك عند رجل كتاب لان النكرة مخصصة بكونها عند رجل مع انه لا يجوز (قوله فلو قيل في دار رجل لم يجز) أي بخلاف في الدار رجل فانه جائز (قوله وأقول الخ) هذا هو الذي ادعى انه قدمه وقال وقد أسلفنا الخ (قوله انما وجب التقديم) أي تقديم الخبر الظرفي وقوله هنا اى فيما اذا كان المبتدأ نكرة (قوله واشتراطه) اى تقديم الظرف الواقع خبرا وقوله هنا أى في المسوغات (قوله في التخصيص) الاولى في التسويغ اى تسويغ الابتداء بالنكرة (قوله وقد ذكروا في المسئلة) أي مسئلة تقديم الخبر الظرفي على المبتدا اذا كان نكرة (قوله وذاك موضعها) أى فحق الاشتراط المذكور هنا أن يذكر هناك (قوله أن تكون عامة) أي ان يكون القصد منها العموم لان الاصل عدم العموم وقصدك للعموم حيث أوقعتها بعد ما يفيد العموم أو أتيت بها عامة مسوغ الابتداء بها (قوله عامة) يعني العموم الشمولي وهو تام الفائدة وأصل المنع في النكرة من عمومها البدلي وهو مبهم الفائدة حيث لم يتعلق بالابهام غرض (قوله نحو ما رجل) أي ليس فرد من افراد الرجال في الدار لان النكرة في سياق النفي تعم وقوله أاله الخ الاستفهام للانكار فهو في معنى النفي والنكرة في سياق الاثبات الذي في معنى النفي تعم وقوله وهل رجل في الدار فيه ان النكرة في سياق الاثبات فلا تعم ودخول الاستفهام الحقيقي عليها لا يخرجها عن ذلك وأجاب الشمني بان النكرة لما كان مدلولها فردا مبهما صادقا باى فرد ولم يخص الاستفهام بواحد منها جاء الشيوع (قوله وليس كما قال) أي بل وقوع النكرة بعد الاستفهام مسوغ للابتداء كان الاستفهام بالهمزة أو بهل كانت الهمزة معادلة بام أولا (قوله صاحب الحقيقة) الاولى حذف صاحب ورجع ابن الحاجب هذا العموم (قوله عجب لزيد) أى أتعجب من زيد وقوله وضبطوه أى النحاة أى ضبطوا نحو عجب بان يراد بها أى بالنكرة (قوله الدعاء) أى فالاول بمعنى ادعو لهم والثاني ادعو عليهم واحترز بذلك عن كونه مرادا به مجرد الاخبار وكذا ليس المراد الاخبار بان السلام على آل يس وأن الويل للمطففين (قوله ولنحو قائم الخ) يعني أن كون النكرة في معنى الفعل شامل لنحو قائم الزيدان عند من جوز هذه الصورة وهو الاخفش والكوفيون ولا يخفى أن في هذه الصورة عندهم مسوغين أحدهما العمل والآخر معنى الفعل واذا قيل ما قائم الولدان كان فيه ثلاث مسوغات الاثنان المذكوران والنافي فقوله مسوغان الاولى ثلاثة (قوله عند من جوزها) اى جوز هذه المسئلة وهو الابتداء بالنكرة بدون اعتماد (قوله كما في قوله تعالى الخ) أى كما ان في قوله تعالى ولدينا كتاب حفيظ مسوغين الوصف وكون الخبر ظرفا مختصا (قوله فليس لانه الخ) اى لان فيه مسوغا وهو العمل لتأتي معنى الفعل بل المنع لشئ آخر (قوله اما لفوات شرط العمل الخ) اى لانه لم يعتمد فنعه من حيث فقد شرط العمل واذا فقد الشرط فقد المشروط (قوله وهو الاعتماد) اى على نفي أو شبهه وهو الاستفهام أو على موصوف أو يكون مسندا

أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي والاستفهام وهذا أظهر لوجهين أحدهما أنه لا يكفي مطلق الاعتماد إذ لا يجوز في نحو زيد قائم أبوه كون قائم مبتدأ وإن وجد الاعتماد على المخبر عنه والثاني أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين أحدهما أنه يصح زيد قائم أبوه أمس والثاني أنهم لم يشترطوا الصحة نحو أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال (الثامن) أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد ففي الإخبار به عنها فائدة بخلاف نحو رجل مات ونحوه (التاسع) أن تقع بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا أسد أو رجل بالباب إذ لا توجب العادة أن لا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل (العاشر) أن تقع في أول جملة حالية كقوله

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا ... محياك أخفى ضوءه كل شارق

وعلة الجواز ما ذكرناه في المسئلة قبلها ومن ذلك قوله

الذئب يطرقها في الدهر واحدة ... وكل يوم تراني مدية بيدي

وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل تكسران إذا وقعت بعد واو الحال وإنما الضابط أن تقع في أول جملة حالية بدليل قوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام ومن روى مدية بالنصب فمفعول لحال محذوفة أي حاملاً أو ممسكاً ولا يحسن أن يكون بدلاً من الياء ومثل ابن مالك بقوله تعالى وطائفة قد أهمتهم أنفسهم وقول الشاعر * عرضنا فسلمنا فسلم كارها * علينا وتبريح من الوجد خانقه * ولا دليل فيهما لأن النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدرة في الآية أي وطائفة من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم * ومما ذكروا من المسوغات أن تكون النكرة محصورة نحو إنما في الدار رجل أو للتفصيل نحو الناس رجلان رجل أكرمته وأكرمته

الخ (قوله أو لفوات شرط الخ) أي لا يكون الفاعل سادًا مسد الخبر إلا إذا تقدم الوصف نفي أو استفهام وهنا في قوله قائم الزيدان لم يوجد ذلك (قوله أنه لا يكفي) أي في جعل الوصف مبتدأ مطلق الاعتماد إذ قد وجد الاعتماد ولا يصح الابتداء وظاهر التعليل الأول أنه متى وجد الاعتماد صح الابتداء (قوله كون قائم مبتدأ) أي بل يتعين جعل قائم خبرًا عن زيد وأبوه فاعل الوصف (قوله وإن وجد الاعتماد) أي والحال أنه قد وجد الاعتماد على المخبر عنه لأن المسند معتمد على المسند إليه (قوله إنما هو للعمل) أي إن اشتراط الأمرين معًا للعمل في المنصوب لا لعمل الرفع لأنه يكفي في عمل الرفع الاعتماد خاصة واستدل على أن عمل الرفع يكفي فيه الاعتماد خاصة بدليلين (قوله لا لمطلق العمل) أي لأنه يكفي في عمل الرفع الاعتماد فقط أي وظاهر التعليل الأول أن الاعتماد مع كون الوصف الخ شرط في مطلق العمل هذا كلامه وفيه نظر بل التعليل الأول يفيد أن الاعتماد شرط في الرفع ولا شك أن الأمر كذلك فقوله في التعليل الأول إما لفوت شرط العمل أي عمل الرفع وهذا لا ينافي أن العمل في المنصوب لا بد فيه من الاعتماد مع كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله أبوه أمس) فأبوه مرفوع بقائم لوجود الاعتماد وهو تقديم المبتدأ وهو زيد (قوله أنهم لم يشترطوا الصحة الخ) أي بل بمجرد الاعتماد كاف في الرفع (قوله ذلك) أي السجود في الأول والكلام في الثاني (قوله ففي الإخبار به عنها فائدة) أي لكونه ليس معلومًا (قوله بخلاف نحو رجل مات) أي فإن وقوع الموت وقيامه بأفراد هذا الجنس معتاد فلا فائدة في الإخبار به (قوله إذ لا توجب العادة أن لا يخلو) أي لا توجب عدم الخلو الذي هو الوجود بل تجوزه ففي الإخبار فائدة وقوله أن لا يخلو الحال من أن يفاجئك الخ أي بل يجوز أن تخرج ولا يفاجئك رجل ولا أسد فالإخبار حينئذ له فائدة (قوله ما ذكرناه في المسئلة قبلها) وهو قوله إذ لا توجب العادة الخ فيقال هنا إذ لا توجب العادة أن لا يخلو الحال من إضاءة نجم في السرى أي بل قد يخلو السرى من إضاءة نجم فصح الإخبار حينئذ (قوله يطرقها) أي الغنم وقوله في الدهر أي في العمر مرة واحدة وقوله وكل يوم أي فهي تخاف مني أكثر من خوفها منه لأنها كل يوم تراني ومعي مدية (قوله وكل يوم) بالنصب على الظرفية لإضافته للظرف (قوله مدية) مبتدأ والمسوغ للابتداء بالنكرة وقوعها أول جملة حالية (قوله وبهذا) أي البيت وقوله ليس بلازم أي بل اللازم وقوعها في أول جملة حالية وإن لم تقترن بواو الحال (قوله في أول جملة حالية) أي سواء تقدمتها واو الحال أو لا (قوله ولا يحسن أن يكون بدلاً) أي بدل اشتمال لأنه المتوهم وعدم الحسن لأن شرطه أن تتشوف النفس إليه وتفهمه أولاً من المبدل منه فهمًا إجماليًا وهنا ليس كذلك لأنك لو قلت الغنم كل يوم تراني لم تتشوف النفس لذكر المدية (قوله بدلاً من الياء) أي لأنه لا يحسن إبدال الظاهر من ضمير الحاضر إلا بشرط أن يكون بدل بعض كأعجبتني وجهك أو بدل اشتمال كأعجبتني كلامك أو بدل كل مفيد للإحاطة نحو قوله تعالى تكون لنا عيدًا لأولنا وآخرنا ويمتنع إن لم يفدها خلافًا للأخفش أجاز رأيتك زيدًا وذكر أن الأولى ما علمته سابقًا في علة عدم الحسن وقوله ولا يحسن أن يكون بدلاً الخ أي من الياء أي لأنه لا يصح هنا إلا بدل الاشتمال وضابطه وهو انتظار النفس للبدل غير موجود (قوله ولا دليل فيهما) كأنه رأى أن المثال هنا في حكم الاستدلال ولو قال وفيما مثل به نظر كان أولى لأنه إنما ذكرهما مثالاً لا دليلاً (قوله ومما ذكروا الخ) منه أيضًا الوقوع بعد لولا كقوله * لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة * والمقة الحب وكأن المصنف يرى المسوغ وصفًا مقدرًا (قوله رجل) مبتدأ والمسوغ التفصيل بعد الإجمال

ورجل اهنته وقوله فأثبات زحفا على الركبتين * فثوب نسيت وثوب اجر وقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى اوبعد فاء الجزاء نحو
* ان مضى عير فعير فى الرباط * وفيهن نظر اما الاولى فلان الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجىء انما وأما الثانية فلاحتمال رجل الاول البدلية
والثانى عطف عليه كقوله وكنت كذى رجلين رجل صحيحة * ورجل رمى فيها الزمان فشلت 119 ويسمى بدل التفصيل ولاحتمال شهر
الاول الخبرية والتقدير اشهر الارض المطورة شهر ذو ثرى أى ذو تراب ند وشهر ترى فيه الزرع وشهر ذو مرعى ولاحتمال نسيت واجر للوصفية والخبر محذوف اى فنها ثوب نسيته ومنها ثوب اجره ويحتمل انهما خبران وثم صفتان مقدرتان أى فثوب لى نسيته وثوب لى اجره وانما نسى ثوبه لشغل قلبه بها كما قال
لعوب تنسينى اذا قمت سربالى
وانما جر الآخر ليعفى الاثر على القافة ولهذا زحف على ركبتيه وأما الثالثة فلان المعنى فعير آخر ثم حذفت الصفة ورأيت فى كلام محمد ابن حبيب وحبيب ممنوع من الصرف لانه اسم أمه قال يونس قال رؤبة المطر شهر ثرى الخ وهذا دليل على أنه خبر ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدا لتصحيح الاخبار عنه بالزمان *(أقسام العطف)* وهى ثلاثة احدها العطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف فلا يجوز فى نحو
ماجاءنى من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل فى المعارف وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد
قائما لكن أو بل قاعد لان فى العطف على اللفظ اعمال ما فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ والصواب
الرفع على اضمار مبتدا (والثانى) العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب وله عند المحققين ثلاثة شروط أحدها

وأكرمته خبر (قوله فثوب) مبتدأ ونسيت خبر والمسوغ التفصيل بعد الاجمال لان الاصل على الركبتين فى ثوبين فثوب الخ (قوله ثرى) بالثاء المثلثة وهو بلا تنوين لمناسبة ما بعده وكذلك مرعى بلا تنوين (قوله شهر ثرى) أى الاشهر شهر ثرى فالاشهر مبتدأ أول وشهر مبتدأ ثان وثرى خبر وسوغ الابتداء بشهر التفصيل بعد الاجمال اهـ تقرير دردير (قوله فعير) بالفتح أى حمار وعلى هذا يناسبه نسخة الرباط وعلى نسخة الرهط يناسبه ضبط عير بالكسر أى جمل (قوله أما الاولى فلان الابتداء الخ) فيه ان هذا انما هو قدح فى المثال لا فى القاعدة وهو لا يضر فيها ولك ان تمثلها بقولك انما قائم رجل فاعتراض المصنف على هذا غير ظاهر بخلاف ما بعده (قوله والثانى عطف عليه) أى بحسب الظاهر من اللفظ والا ففى نفس الامر مجموع الامرين هو البدل وهذا مثل الرمان حلو حامض فقد جعلوا هذا من تعدد الخبر نظرا للظاهر وأما فى المعنى ونفس الامر فالخبر مجموع الامرين (قوله فشلت) هذا من الالفاظ التى سمعت مبنية للمفعول مثل حب (قوله الخبرية) أى وليس مبتدأ كما هو أصل الدعوى (قوله ند) أى مبلول بالماء (قوله للوصفية) أى ولا تجعل خبرا كما هو قول المدعى (قوله أى فنها) فى نسخة من أثوابى ثوب (قوله لعوب) أى امرأة لعوب أى كثيرة اللعب (قوله وانما جر الآخر) أى وانما جر الثوب الآخر وقوله ليعفى الاثر أى ليخفى الاثر على القافة الذين يعرفون أقدام من مشى (قوله ولهذا) أى ولاجل اخفائه الاثر على القافة زحف على ركبتيه ولم يمش مبالغة فى اخفاء الاثر (قوله ممنوع من الصرف) أى فلا تصرفه وتقول ابن حبيب وما قاله المصنف قول الاكثر وقال الاقل انه مصروف لانه اسم أبيه (قوله لانه اسم أمه) أى وانما نسب اليها لان أباه لاعنها وكان عالما بالنسب واللغة توفى رحمه الله لسبع بقين من ذى الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين وقيل ان حبيب اسم أبيه فيصرف (قوله ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدا) الذى هو المطر أى أشهر المطر شهر ثرى أى ذو ثراء أى أشهر الارض المطورة شهر ذو ثراء

(أقسام العطف)

(قوله امكان توجه العامل) هذا يقتضى أن مولود فى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له ليس عطفا على والدة وقد سبق أن ابن مالك قدر فى مثل هذا عاملا وجعله عطف جمل وغيره يقول يغتفر فى التابع (قوله لا تعمل) الانسب لا تدخل وقوله فى المعارف أى اذ لا تزاد الا فى النكرات وقوله وقد يمتنع أى لمانع فى كل من الامرين (قوله وعلى المحل) أى محل قائم ومحله رفع على الخبرية لانه خبر فى الاصل (قوله نحو ما زيد قائما) ما حجازية وزيد اسمها وقائما خبرها (قوله لان فى العطف على اللفظ اعمال ما) أى لان بل ولكن يصيران ما بعد النفى موجبا وما بعد الموجب منفيا وقوله فى الموجب أى مع ان من شروطها ان يكون معمولها منفيا (قوله اعتبار الابتداء) أى الذى هو المحرز وقوله مع زواله الخ أى وسيأتى ان من جملة شروط العطف على المحل وجود المحرز أى الطالب للرفع كالابتداء (قوله على اضمار مبتدا) أى لا عطفا على المحل (قوله العطف على المحل) أى وهو المسمى بالموضع (قوله ليس زيد بقائم) قد استوفى هذا المثال الشروط الثلاثة المذكورة للعطف على المحل أعنى امكان ظهور المحل فى الفصيح لانه يمكن حذف الباء والمحرز فيه موجود وهو ليس لان خبر ليس منصوب والموضع هنا بحق الاصالة لان قائما حقه النصب لان خبر ليس حقه النصب (قوله

امكان ظهوره فى الفصيح الاترى انه يجوز فى ليس زيد بقائم وماجاءنى من امرأة أن تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جنى لانه لا يجوز مررت زيدا واما قوله * تمرون الديار ولم تعوجوا * فضرورة ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل فى اللفظ زائدا كما مثلنا بدليل قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل واجاز الفارسى فى قوله تعالى واتبعوا فى هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة ان يكون يوم القيامة عطفا على محل هذه (والثانى) ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفى لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل واجازه البغداديون تمسكا بقوله منضج ضعيف شواء اوقدير معجل * وقد مر جوابه (والثالث) وجود المحرز أى الطالب لذلك المحل وابتنى على هذا امتناع مسائل * احداها ان زيدا وعمرو قائمان وذلك لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان * والثانية ان زيدا قائم وعمرو اذا قدرت عمرا معطوفا على المحل لا مبتدأ واجاز هذه بعض البصريين لانهم لم يشترطوا المحرز وانما منعوا الاولى لمانع آخر وهو توارد عاملين ان والابتداء على معمول واحد وهو الخبر واجازهما الكوفيون لانهم لا يشترطون المحرز ولان ان لم تعمل عندهم فى الخبر شيأ بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجىء الخبر خفاء اعراب الاسم لئلا يتنافر اللفظ ولم يشترطه الكسائى كما انه ليس بشرط بالاتفاق فى سائر مواضع العطف على اللفظ وحجتهما قوله تعالى

امكان ظهوره) أى امكان ظهور ذلك المحل كما هو فى نسخة (قوله امكان الخ) اعترضه الدمامينى بجواز رب رجل صالح لقيت وامرأة مع أنه لا يجوز رب رجلا صالحا لقيت ومنع بعضهم الجواز (قوله لانه لا يجوز) أى فى الفصيح لما فيه من تعدية القاصر بنفسه (قوله وأما قوله تمرون الديار) أى فان فيه تعدية مر بنفسه وتمام البيت * كلامكم على اذا حرام * (قوله كما مثلنا) راجع لقوله زائدا لانه مثل بالباء الزائدة ومن الزائدة (قوله من دون عدنان) أى ممن هو أنزل منه من أولاده أى ان لم تجد والدا من ذرية معد ولا من ذرية عدنان الخ (قوله ودون معد) عطف على محل دون الاول ولا يظهر النصب لان وجد كما يتعدى للمفعول الثانى بنفسه يتعدى له بمن تقول وجدت العلم نافعا ووجدت الخير من العلم (قوله فلتزعك) أى تمنعك العواذل من الفخر لان الفخر قاصر على عدنان وقوله فلتزعك وجد بخط المؤلف بفتح الزاء مضبوطا لانه يقال وزعته أو زعه وزعا أى كففته (قوله واجاز الفارسى) هذا دليل لما قبله لان فى من قوله فى هذه ليست زائدة (قوله وأتبعوا فى هذه الدنيا لعنة) أى ولو كانت الدنيا ظرف مكان اذ لا مانع من عطف الزمان عليه لاشتراكهما فى الظرفية كما حققه ابن المنير ردا على الكشاف (قوله عطفا على محل هذه) أى لان قوله فى هذه جار ومجرور متعلق باتبعوا فهو عامل فى محله النصب (قوله بحق الاصالة) أى بحق هو الاصالة أى ان يكون الموضع هو الاصل لان الاصل فى خبر ليس النصب وفى الفاعل الرفع (قوله فلا يجوز) أى لا يجوز عطف الاخ على محل زيد لان محله خفض بالاضافة وهو خلاف الاصل ومفاد كلامه ان زيدا فى محل خفض حالة نصبه وليس كذلك والجواب أن مراده ان زيدا يثبت له الخفض فى تركيب آخر فلا يجوز العطف مراعاة له لانه ليس أصليا (قوله أو قدير معجل) أى فقدير عطف على محل ضفيف المنصوب (قوله وقد مر جوابه) وهو ان قدير عطف على صفيف وجر للجوار بناء على جوازه مع العاطف أو للتوهم أو انه معمول لمحذوف أى او طابخ قدير وطابخ عطف على منضج اه تقرير دردير (قوله وجود المحرز) أى كما فى ليس زيد بقائم ولا قاعدا (قوله على هذا) أى على اشتراط هذا (قوله احداها ان زيدا الخ) أى وضابطها العطف المرفوع على منصوب ان قبل ان تستكمل وهذا بخلاف ما قاله ابن مالك من الجواز لانه لا يشترط عنده فى العطف على المحل ذلك الشرط قال فى الخلاصة

وجائز رفعك معطوفا على * منصوب ان قبل ان تستكملا

وأما الثانية فالعطف المرفوع بعد الاستكمال (قوله على المحل) أى محل زيد وقوله لا مبتدأ أى ويكون من عطف الجمل (قوله وهو توارد الخ) أى بخلاف المسئلة الثانية فان العامل فى عمرو الابتداء الذى كان والعامل فى خبر عمرو المحذوف الابتداء الذى عمل فى نفس عمرو فلم يرد على قائم المقدر الا عامل واحد وهو الابتداء الذى كان (قوله وهو الخبر) أى لان قائمان خبر عن زيد وعن عمرو والعامل فيه نظرا لزيد ان والعامل فيه نظرا لعمرو الابتداء المؤثر فى عمرو وهذا كله بناء على ان المبتدأ والخبر العامل فيهما الابتداء لا على المشهور وهو ان الرافع للمبتدا الابتداء وللخبر المبتدا وأما عليه فالعاملان ان وعمرو وهو المبتدأ ويمكن أن يمشى المصنف عليه فقوله والابتداء أى وذو الابتداء (قوله لانهم لا يشترطون المحرز) تصحيح للمسئلتين وقوله ولان ان لم تعمل الخ أى فصحت المسئلة الاولى (قوله الفراء) هو كوفى (قوله لصحة الرفع) أى لصحة عطف المرفوع على محل اسم ان قبل الاستكمال (قوله خفاء اعراب الاسم) أى بان كان مبنيا نحو ان هذا وعمرو ذاهبان أو يكون منصوبا بحركة مقدرة نحو ان موسى وعمرو قائمان (قوله لئلا يتنافر اللفظ) أى لو لم يكن خفيا اعرابه (قوله وحجتهما) أى الفراء والكسائى فى عطف المرفوع على المنصوب

ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون الآية وقولهم انك وزيد ذاهبان واجيب عن الآية بأمرين احدهما ان خبران محذوف اى مأجورون او آمنون او فرحون والصابئون مبتدا وما بعده الخبر ويشهد له قوله

خليلى هل طب فانى وانتما
وان لم تبوحا بالهوى دنفان

ويضعفه انه حذف من الاول لدلالة الثانى عليه وانما الكثير العكس والثانى ان الخبر المذكور لان وخبر الصابئون محذوف اى كذلك ويشهد له قوله

فمن يك امسى بالمدينة رحله
فانى وقيار بها لغريب

اذ لا تدخل اللام فى خبر المبتدا حتى يقدم نحو لقائم زيد ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها وعن المثال بامرين احدهما انه عطف على توهم عدم ذكر ان والثانى انه تابع لمبتدا محذوف اى انك انت وزيد ذاهبان وعليهما تخرج قولهم انهم اجمعون ذاهبون (المسئلة الثالثة) هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب (المسئلة الرابعة) اعجبنى ضرب زيد وعمرو بالرفع او وعمرا بالنصب منعهما الحذاق لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل فى اللفظ حتى يكون بال

قبل مجيء الخبر لانهما اتفقا على ذلك وان كان الفراء زاد شرطا وما ذكر فيه حجة للفراء فى اشتراط الشرط لان الذى سمع فى القرآن والامثلة فيه خفاء اعراب الاسم مثل انك وزيد ومثل الآية فان الاسم مبنى (قوله وأجيب) أى من طرف البصريين (قوله أى مأجورون الخ) أما آمنون فلدلالة لاخوف عليهم وأما فرحون فلدلالة ولاهم يحزنون وأما مأجورون فالاولى حذفه لان هذه الآية التى فيها الصابئون فى المائدة وليس فيها فلهم أجرهم (قوله والصابئون مبتدأ) الاولى ان المبتدأ والذين هادوا لكون مخصصا بقوله من آمن الخ فالذين هادوا ليسوا بمثابة الذين آمنوا فى الفرح لجيعهم (قوله وما بعده الخبر) أى قوله من آمن منهم بالله الخ (قوله ويشهد له) أى من حيث ان خبر ان محذوف وذكر بعده المبتدأ وخبره وحذف خبر ان لدلالة خبر المبتدا عليه (قوله فانى) أى دنف وأنتما مبتدأ خبره دنفان وقوله وان لم تبوحا الجملة حال (قوله وانما الكثير) أى فى كلامهم (قوله ان الخبر المذكور) أى وهو من آمن أو قوله فلا خوف (قوله وخبر الصابئون) الاولى وخبر الذين هادوا وما عطف عليه محذوف (قوله أى كذلك) أى والمعنى حينئذ ان الذين آمنوا من آمن منهم أى من استمر منهم على الايمان أو كان ايمانه على هذا الوجه لاخوف عليهم الخ والذين هادوا وما عطف عليه كذلك أى من آمن منهم الخ لكن بمعنى حصل الايمان (قوله ويشهد له) أى من حيث ان الخبر للاول والمبتدأ خبره محذوف (قوله فمن يك أمسى الخ) قبله

دعاك الهوى والشوق لما ترنمت * هتوف الضحى بين الغصون طروب
تجاوبها ورق الحمام لصوتها * فكل لكل مسعد ومجيب

(قوله فانى وقيار) هو غلام الشاعر أو فرسه وهو ضابى بالمعجمة وكسر الموحدة ابن الحرث البرجمى بضم الموحدة والجيم فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يربط الا بالضمير ولا ضمير فى قوله * فانى وقيار بها لغريب * قلت المعنى فمن يك بالمدينة مقيما فلست على صفته فانى وقيار الخ (قوله حتى يقدم) أى حتى يتقدم ذلك الخبر على المبتدا (قوله تقديم الجملة المعطوفة الخ) هذا بناء على تقدير خبر المبتدا وهو قيار قبل خبر ان وهو لغريب والانصات كل جملة بجزء الاخرى (قوله بأمرين) أى ويصح ان يجرى بأى الآية فيصح أن تجعل الصابئون عطفا على تابع محذوف أى والذين هادوا هم والصابئون ويصح أن يكون الصابئون عطفا على الذين على توهم ان ان لم توجد وأما الجوابان المذكوران فى الآية فلا يتأتيان فى المثال (قوله على توهم الخ) أى والعطف على التوهم لا يشترط فيه وجود محرز (قوله تابع لمبتدا محذوف) أى انه عطف على مبتدا محذوف (قوله انهم أجمعون) حاصله ان أجمعون لا يصح أن يكون توكيد الاسم ان لانه منصوب اذا راعيت اللفظ ولا على المحل لانه لابد من وجود المحرز والمحرز قد زال والجواب انه توكيد لمبتدا محذوف أى انهم هم أجمعون أو انه توكيد له على التوهم أى توهم ان ان لم تذكر اه تقرير دردير (قوله بالرفع) أى اذا لاحظت ان اضافة ضرب لزيد من اضافة المصدر لفاعله وقوله أو عمرا أى ان لاحظته من اضافة المصدر لمفعوله (قوله لان الاسم) أى سواء كان وصفا أولا وقوله لا يعمل أى لا نصبا ولا رفعا وقوله فى اللفظ أى لفظ المعطوف عليه حتى يكون بال أو منونا الخ فالاول نحو جاء فى الضارب زيدا أو أعجبنى الضرب عمرا أو زيدا وقوله أو منونا نحو هذا ضارب عمرا واعجبنى ضرب زيدا وقوله او مضافا أى لان المضاف اليه يقوم مقام التنوين نحو أعجبنى ضرب زيد عمرا وجاءنى ضارب القوم زيدا وقوله لا يعمل فى اللفظ أى والغرض انه للحال والاستقبال (قوله لا يعمل فى اللفظ) يعنى لفظ المعطوف عليه لان وجود المحرز بالنسبة له (قوله حتى يكون بال) أى ويعمل مطلقا (قوله حتى يكون الخ) أى وقولك ضارب زيد بالاضافة لم يتحقق عمله النصب لانه لم يأت اسم آخر منصوب بعد المضاف اليه فطالبه العامل للنصب ليس موجودا ومفاد ذلك ان قولك هذا ضارب زيد بالاضافة من اضافة اسم الفاعل لمفعوله لا يقال ان زيدا انه فى محل نصب وكذا اذا قلنا

أومنو نا أومضافا وأجازهما قوم تمسكا بظاهر قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا وقول الشاعر * فلم تغفل من تمهيد مجد
وسوددا * وأجيب بان ذلك على اضمار عامل يدل عليه المذكور أى وجعل الشمس ومهدت سوددا أو يكون سوددا مفعولا معه ويشهد للتقدير
فى الآية ان الوصف فيها بمعنى الماضى والماضى المجرد من أل لا يعمل النصب ويوضح لك مضيه قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل
والنهار لتسكنوا فيه الآية
وجوز الزمخشرى كون
الشمس معطوفا على محل
الليل وزعم مع ذلك ان
الجعل مرادمنه فعل مستمر
فى الازمنة لا فى الزمن الماضى
بخصوصيته مع نصه فى مالك
يوم الدين على انه اذا حمل على
الزمن المستمر كان بمنزلته
اذا حمل على الماضى فى أن
اضافته محضة وأما قوله
قد كنت داينت بها حسانا
مخافة الافلاس والليانا
فيجوز أن يكون الليان مفعولا
معه وأن يكون معطوفا على
مخافة على حذف مضاف أى
ومخافة الليان ولو لم يقدر
المضاف لم يصح لان الليان
فعل لغير المتكلم اذ المراد
انه داين حسان خشية من
افلاس غيره ومطله ولا بد فى
المفعول له من موافقته لعامله
فى الفاعل ومن الغريب
قول أبى حيان ان من شرط
العطف على الموضع ان يكون
للمعطوف عليه لفظ وموضع
فجعل صورة المسئلة شرطا لها
ثم انه أسقط الشرط الاول
الذى ذكرناه ولا بد منه
(والثالث) العطف على
التوهم نحو ليس زيد قائما
ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء فى الخبر وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله العطف
هنالك ولهذا احسن قول زهير بدالى انى لست مدرك مامضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا وقول الآخر ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل
* ان لم يكن للهوى بالحق غلابا ولم يحسن قول الآخر وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمل لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف
خبر ليس وما والنيرب النميمة والمنمل الكثير النميمة والمنمش المفسد ذات البين وكما وقع هذا العطف فى المجرور

ضرب زيد من اضافة المصدر لفاعله لا يقال له انه فى محل رفع وكذا اذا أضيف للمفعول فهو ليس فى محل نصب وهذا خلاف المشهور وحرر وانما قلنا المحرز ليس موجودا لان المسئلتين متفرعتان على عدم وجود المحرز وان قلنا ان المحرز موجود والمنع لعدم الاضافة وأل والتنوين وان وجد المحرز خرجنا عن الموضوع وصار تفرع المسئلتين لا يسلم فتأمل ذلك وانصف اه تقرير شيخنا دردير (قوله أومضافا) اى الى غير ذلك المعمول الذى يعمل فيه النصب اذ اضافته له قاضية بأن عمل الفعل فى محله (قوله فلم تخل الخ) صدره وهو بيت تناعم مستطابا مجددا * وهذا شاهد للمسئلة الثانية وأما الآية فشاهد للمسئلة الاولى (قوله والماضى المجرد من أل لا يعمل الخ) ظاهره انه ان كان مستقبلا يعمل مع تجرده من أل لوجود المحرز فيخالف ماقدمه اه تقرير دردير (قوله مع نصه فى مالك يوم الدين على انه الخ) أى ففى كلامه تناقض وحاصل الجواب ان المحمول على الزمن المستمر أى المراد منه ذلك اما ان يلاحظ من حيثية المعنى فالاضافة محضة فلا يعمل ومن حيث الاستقبال والحال فالاضافة لفظية فيعمل فمالك وان حمل على الاستمرار الا انه ملاحظ فيه المضى وجاعل الليل ملاحظ فيه الاستقبال والمضى فان قلت ما الحامل على ان مالك ملاحظ فيه المضى دون الاستقبال قلت لاجل ان يكون مالك اضافته محضة تفيد التعريف فيصح جعله صفة لله على ان المقصود انه صفة لا بدل لانه خلاف الاصل لانه قد سبق صفتان والاصل جعل الكلام على وتيرة واحدة وانما لوحظ الاستقبال فى جاعل للعطف عليه بالنصب ولان الجعل متجدد شيأ فشيأ وانما أريد به جميع الازمنة ابتداء لانه كذلك فى الواقع اه تقرير دردير (قوله فى ان اضافته محضة) اى فيكون المضاف اليه غير معمول فيناقض جعل الليل فى محل نصب المقتضى ان الاضافة غير محضة وانها لفظية (قوله وأما قوله) هذا جواب عما يرد على قوله سابقا منعهما الحذاق (قوله قد كنت داينت بها) أى بالقينة أى بعتها بالدين مخافة افلاس غيره ومطله (قوله والليانا) أى المطل (قوله ولو لم يقدر المضاف لم يصح) أى عطفه على مخافة (قوله ان يكون للمعطوف عليه لفظ) احترازا من الضمير المستتر فلا يقال للعطف عليه انه عطف على المحل على هذا بل هو عطف على ما يقتضيه العامل صريحا اذ ليس له محلان فتأمل (قوله وموضع) هذا هو الموضوع وجعله شرطا (قوله فجعل صورة المسئلة) أى موضوعها وهو العطف على الموضع (قوله أسقط الشرط الاول) أى وهو ظهور الموضع فى الفصيح (قوله العطف على التوهم) اى بسبب التوهم وكذا تقول فى قولهم على المعنى أى العطف بسبب ملاحظة المعنى (قوله العطف على التوهم) أى توهم ان العامل الموجود معدوم أو توهم ان المعدوم موجود فالاول كما فى ان زيدا ذاهبان فزيد عطف على الكاف على توهم عدم ان والثانى نحو ليس زيد قائما ولا قاعد على توهم دخول الباء على قائما وهذا هو المسمى بالعطف على المعنى والاولى فى القرآن ان يقال العبارة الثانية (قوله المتوهم) أى على المعطوف عليه وقوله كثرة دخوله أى ذلك المتوهم وقوله دخوله هنالك أى فى المعطوف عليه (قوله ولا سابق) عطف على توهم ان الباء داخلة على مدرك وكذا تقول فى ولا بطل (قوله ولا سابق الخ) لكثرة دخول الباء الزائدة فى خبر ليس المعطوف عليه (قوله الشهم) أى ذو الشهامة أى القوة وقوله ولا بطل الخ لكثرة زيادة الباء فى خبر ما (قوله ولا منمش) الشاهد فى قوله ولا منمش فانه عطف على ذا نيرب على توهم دخول الباء على المعطوف عليه (قوله ذات البين) أى الحالة صاحبة البين أى التى تكون بين الناس كالصحبة (قوله وكما وقع هذا العطف) أى

وقع فى أخيه المجزوم ووقع أيضافى المرفوع اسما وفى المنصوب اسما وفعلا وفى المركبات فأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه فى قراءة غير أبى عمرو ولولا أخرتنى الى أجل قريب فأصدق وأكن فان معنى لولا أخرتنى فأصدق ومعنى ان أخرتنى اصدق واحد وقال السيرافى والفارسى هو عطف على محل فأصدق كقول الجميع فى قراءة الاخوين من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم بالجزم ويرده انهما يسلمان ان الجزم فى نحو ائتنى أكرمك باضمار الشرط فليست الفاء هنا وما بعدها فى موضع جزم لان ما بعد الفاء منصوب بأن مضمرة وان والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم فكيف تكون الفاء مع ذلك فى موضع الجزم وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر ويأتى القولان فى قول الهذلى

فأبلونى بليتكم لعلى أصالحكم وأستدرج نويا

أى نواى وكذلك اختلف فى نحو قام القوم غير زيد وعمرا بالنصب والصواب انه على التوهم وانه مذهب سيبويه لقوله لان غير زيد فى موضع الا زيدا ومعناه فشبهوه بقولهم

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وقد استنبط من ضعف فهمه من انشاده هذا البيت هنا انه يراه عطفا على المحل ولو أراد ذلك لم يقل انهم شبهوه به

(رجع القول الى المجزوم) وقال به الفارسى فى قراءة قنبل انه من يتقى ويصبر فان الله باثبات الياء فى يتقى وجزم يصبر فزعم ان من موصولة فلهذا اثبتت ياء يتقى وانها ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء فى الخبر وانما جزم يصبر على توهم معنى من

العطف على التوهم (قوله وقع فى أخيه) انما جعله أخاه لانه نظيره فى كونه مختصا بقبيل فالجر مختص بالاسم والجزم مختص بالفعل (قوله ومعنى ان أخرتنى أصدق الخ) اى فاكن عطف على أصدق على توهم دخول ان فهو عطف عليه باعتبار المعنى لان أصدق فى المعنى جواب للشرط (قوله واحد) أراد اتحادهما عرفا وانما كانا واحدا وان كان الشرط لا يدل على الطلب وضعا بخلاف التحضيض لان الشرط دال هنا عليه بقرينة وهى انه لما كان التصدق أمرا محبوبا وقد علق على التأخير فليكن المراد الطلب فحينئذ استوى معنى التركيبين فى الدلالة على الطلب وان كان أحدهما وضعا والآخر بقرينة (قوله عطف على محل فاصدق) أى لانه فى محل جزم جوابا بالشرط مقدر أى ان تؤخرنى اليه أصدق (قوله الاخوين) أى حمزة والكسائى (قوله ويذرهم) عطف على محل قوله فلا هادى له والعطف فى الآيتين على جواب الشرط وان كان الشرط فى الآية الاولى مقدرا وفى الثانية محققا (قوله ويرده) أى يرد كون العطف هنا على المحل لا على التوهم وقد ذكر الدمامينى هنا كلاما رد به كلام المصنف لكن آل الى العطف على المعنى فلا وجه للرد فانظره تعلمه اه تقرير دردير (قوله ويرده الخ) حاصل الرد انه اذا وجدت الفاء بعد الطلب فالفعل منصوب بان مضمرة واذا اسقطت الفاء وقصد الجزاء فيجزم الفعل بشرط مقدر واذا كان الشرط حالة سقوط الفاء ملحوظا فليكن الشرط حالة وجود الفاء ملاحظا لكن على سبيل التوهم لا على سبيل التحقيق وانما لم يكن ملاحظا تحقيقا لان الفاء تقتضى انها من عطف المفردات كما أشار لذلك بقوله فليست الفاء الخ أى خلافا لهما حيث زعما ان الشرط مقدر تحقيقا اه تقرير دردير (قوله انهما) أى السيرافى والفارسى (قوله فى نحو الخ) أى وهو ما اذا اسقطت الفاء بعد الطلب وقصد الجزاء (قوله باضمار الشرط) أى لسقوط الفاء أى وحينئذ فليكن الجزم بعد الفاء على تقدير شرط متوهم لا محقق فليست الخ فالفاء مفرعة على محذوف (قوله معطوف على مصدر متوهم) لهما ان لا يجعلا المصدر محذوفا بل هو خبر لمحذوف والجملة جواب شرط مضمر والفعل معطوف عليه والتقدير ان تؤخرنى فتصديقى ثابت فاكن فالفاء رابطة للجواب (قوله فكيف تكون الفاء مع ذلك) أى مع ما بعدها وقوله وليس الخ حال (قوله القولان) أى قول الفارسى والسيرافى ان العطف على المحل وقول سيبويه والخليل ان العطف على التوهم (قوله لعلى) جواب الطلب أعنى قوله فابلونى أى اعطونى فهو على تقدير الفاء أى فلعلى اصالحكم وقوله واستدرج بالجزم عطف على التوهم أى ان تبلونى استدرج أو عطف على محل الجملة أعنى لعلى اصالحكم فانها فى محل جزم على قول الفارسى جوابا بالشرط مقدر أى ان تبلونى لعلى أصالحكم (قوله نويا) بفتح الواو ولذا أشار المصنف بقوله أى نواى فقلبت الالف ياء وأدغمت الياء فى الياء والنوى جهة السفر (قوله انه على التوهم) أى توهم ان الا داخلة على المعطوف عليه وهو زيد (قوله وانه مذهب سيبويه) أى والصواب انه مذهب سيبويه خلافا لمن قال ان هذا عطف على المحل لان غير زيد محل الا زيدا ونسب هذا لسيبويه (قوله فلسنا بالجبال) صدوره * معاوى اننا بشر فأسجح * والشاهد فى الحديدا فانه عطف على محل بالجبال لا على التوهم وقوله من انشاده أى من انشاد سيبويه لهذا البيت وهذا البيت من انشاد عقبة بن الحرث الاسدى يخاطب معاوية وبعده

أديروها بنى حرب عليكم * ولا ترموا بها الغرض البعيدا

(قوله ولو أراد ذلك) أى ولو أراد نفى العطف على الموضع أى المحل لم يقل سيبويه أنهم شبهوه لان هذه اللفظة تقتضى انه ليس من قبيله ولو كان من قبيله لاتى به شاهدا وقال على حد قولهم فلسنا الخ (قوله وقال به الفارسى) أى وقال بالعطف على التوهم فى المجزوم الفارسى (قوله على توهم معنى من) اى على المعنى المستفاد من من الشرطية أى انه عطف على يتقى مراعى فيه توهم ان من شرطية فقد توهم ان ما ليس موجودا وهو من

وقيل بل وصل يصبر بنية الوقف كقراءة نافع ومحياى ومماتى بسكون ياء محياى وصلا وقيل بل سكن لتوالى الحركات فى كلمتين كما فى يامركم ويشعركم وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ١٢٤ ولام الفعل حذفت للجازم أوهذه الياء لام الفعل واكتفى بحذف الحركة المقدرة وأما المرفوع فقال سيبويه واعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم أجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك على ان معناه معنى الابتداء فيرى انه قال هم كما قال * لست مدرك ما مضى البيت * انتهى ومراده بالغلط ماعبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه ويوضحه انشاده البيت وتوهم ابن مالك انه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بانا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع ان نثبت شيأ نادر الامكان أن يقال فى كل نادر ان قائله غلط وأما المنصوب اسما فقال الزمخشرى فى قوله تعالى ومن وراء اسحق يعقوب فيمن فتح الباء كأنه قيل ووهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب على طريقة قوله

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها

انتهى وقيل هو على اضمار وهبنا أى ومن وراء اسحق وهبنا يعقوب بدليل فبشرنا لان البشارة من الله تعالى بالشئ فى معنى الهبة وقيل هو مجرور عطفا على باسحق أومنصوب عطفا على محله ويرد الاول أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت بزيد واليوم عمرو وقال بعضهم فى قوله تعالى وحفظا من كل شيطان انه عطف على معنى انا زينا السماء الدنيا وهو انا خلقنا الكواكب فى السماء الدنيا زينة للسماء كما قال تعالى ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما ويحتمل أن يكون مفعولا لاجله أومفعولا مطلقا وعليهما فالعامل محذوف أى وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب

الشرطية موجود (قوله بل وصل يصبر) أى وصلها بما بعدها حال كونها ملتبسة بنية الوقف المقتضى لسكونها (قوله وقيل بل سكن الخ) أى وهو الذى ينبغى تخريج القرآن عليه (قوله لتوالى الحركات) من باء يصبر الى همزان (قوله كما فى يامركم ويشعركم) أى بسكون الراء فيهما تخفيفا لثقل توالى ثلاث حركات (قوله بحذف الحركة) وهو الرفع المقدر الذى كان على الياء فلما دخل الجازم حذفه وحينئذ فيتقى مجزوما بسكون مقدر على آخره فالرفع والجزم كل منهما فيه حاصل بالاعتبار على هذا القول (قوله وأما المرفوع) أى وأما وقوع عطف التوهم فى المرفوع (قوله وانك وزيد الخ) هذا محل الشاهد فقد عطف على توهم ان الضمير المعطوف عليه مبتدأ وأما ماقبله فلا شاهد فيه اذلا عطف أصلا وان كان فيه تأكيد على توهم ان الضمير المؤكد مبتدأ وان ان غير موجودة (قوله وذلك) أى وذلك الغلط مبنى على ان معناه الخ (قوله فيرى) أى المتكلم انه قال هم فلذا أكد باجمعون (قوله انتهى) أى كلام سيبويه (قوله ماعبر عنه غيره بالتوهم) أى لا الخطأ وقوله وذلك ظاهر من كلامه أى حيث ذكر توجيهه (قوله ويوضحه) أى يوضح كون مراده بالغلط التوهم انشاده البيت أى الذى فيه العطف على التوهم (قوله متى جوزنا ذلك) أى الخطا وقوله عليهم اى على العرب وقوله الثقة أى التوثق (قوله وأما المنصوب) أى وأما وقوع عطف التوهم فى المنصوب حال كونه اسما (قوله فيمن فتح الباء) أى وامافيمن رفعها فيعقوب مبتدأ ومن وراء خبر مقدم (قوله كانه قيل الخ) حاصله انه عطف على اسحق من قوله فبشرناها باسحق وصح عطف المنصوب على المجرور لتوهم عامل يصح أن يكون ناصبا وهو وهبنا والاصل فوهبنا لها اسحق ويعقوب أى ووهبنا لها يعقوب من وراء اسحق وقول الشارح كانه قيل ووهبنا الاولى فوهبنا وقوله له صوابه لها لان المبشر امرأة فى الآية وكذا الآية فيها فاء لاواو وانما كانت البشارة لها لان النساء أشد تأثيرا بالسرور وأولانه لم يكن لها ولد وكان لابراهيم ولد من غيرها (قوله على طريقة الخ) اى من حيث ان العطف على المعنى فى كل والا ففى البيت قد عطف مجرورا على منصوب عكس الآية (قوله ولا ناعب) عطف على عشيرة على توهم ان الاصل مصلحى عشيرة (قوله فى معنى الهبة) أى لان وعد الكريم لا يتخلف (قوله عطفا على باسحق) أى فهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة والمانع له من الصرف العلمية والعجمة (قوله عطفا على باسحاق) المراد على اسحق من باسحق ولعله أتى بالباء اشارة الى ان المراد اسحق الاول (قوله أومنصوب الخ) أى فجملة الاحتمالات أربعة (قوله على محله) أى لان محل المجرور نصب بالفعل (قوله ويرد الاول) أى من هذين الاخيرين وهذا رد للاول حقيقة أيضا فانه يلزم عليه الفصل بين العاطف والمعطوف المنصوب بالعامل المتوهم (قوله بين العاطف) أى الواو والمعطوف هو يعقوب (قوله على المجرور) أى وأما الفصل بين العاطف والمعطوف على المنصوب فلا ضرر فيه هذا ظاهره وانظره (قوله واليوم عمرو) أى وكذا يرد الثانى لانه لا يظهر ذلك المحل فى الفصيح اذلا يجوز فى الفصيح أن يقال فبشرناها اسحق وقد سبق ان من جملة الشروط فى العطف على المحل انه لابد من صحة ظهور المحل فى الفصيح ولعل المصنف لم يرده استغناء برده هنالك اه تقرير دردير (قوله عطف على معنى الخ) أى عطف على زينة من قوله انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب بسبب ملاحظة معنى الكلام وحاصله انه عطف على زينة على توهم انه منصوب بعامل يصلح لنصبه (قوله مفعولا لاجله) أى مستقلا فلا ينافى انه فى الوجه الاول مفعول لاجله الا انه عطف على مفعول لاجله متوهم وأيضا العامل فى هذا مقدر بخلاف الاول فانه متوهم اه تقرير دردير (قوله زيناها بالكواكب) هذا هو العامل فى المفعول لاجله وأما قوله حفظناها

أو وحققنا فاحفظا وأما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا حملا على معنى ودوا أن تدهن وقيل في قراءة حفص لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فأطلع بالنصب انه عطف على معنى لعلي أبلغ وهو لعلي ان أبلغ فان خبر لعل يقترن بأن كثيرا نحو الحديث فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ويحتمل أنه عطف على الاسباب على حد ولبس عباءة وتقر عيني * ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفي ان هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملا له على التمني وأما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم انه على تقدير ليبشركم وليذيقكم ويحتمل أن التقدير وليذيقكم وليكون كذا وكذا أرسلها وقيل في قوله تعالى أو كالذي مر على قرية انه على معنى أرأيت كالذي حاج أو كالذي مر ويجوز أن يكون على اضمار فعل أي أو أرأيت مثل الذي فحذف لدلالة ألم تر الى الذي حاج عليه لان كلاهما تعجب وهذا التأويل هنا وفيما تقدم أولى لان اضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى وقيل الكاف زائدة أي ألم تر الى الذي حاج أو الذي مر وقيل الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على الذي أي ألم تنظر الى الذي حاج او الى مثل الذي مر *(تنبيه)* من العطف على المعنى على قول البصريين نحو لالزمنك أو تقضيني حقي اذ الناصب عندهم باضمار ان وان والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم أي ليكونن لزوم مني أو قضاء منك لحقي ومنه تقاتلونهم أو يسلموا في قراءة أبي بحذف النون وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم او على القطع بتقدير أو هم يسلمون

فهو العامل في المفعول المطلق (قوله وأما المنصوب) اى وأما وقوع عطف التوهم في المنصوب حالة كونه فعلا (قوله فيدهنوا) عطف على تدهن وصح عطف المنصوب على المرفوع لتوهم وجودان المصدرية في الكلام بدل لو (قوله انه) أي أطلع (قوله على معنى لعلي أبلغ) الاولى حذف لعلي ويقول على معنى أبلغ أي انه عطف على أبلغ باعتبار معناه (قوله ألحن) أي أقوى (قوله على حد ولبس عباءة) فهو من عطف الفعل على اسم خالص من التأويل بالفعل المشار له بقول ابن مالك

وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن ثابتا أو منحذف

(قوله على جواز النصب) أي بأن مضمرة بعد فاء السببية أو واو المعية (قوله وأما في المركبات) أي وأما وقوع عطف التوهم في المركبات (قوله انه على تقدير ليبشركم الخ) أي فقد عطف المركب وهو وليذيقكم على مبشرات بسبب توهم انه في معنى ليبشركم (قوله وليكون كذا وكذا) كناية عن قوله تعالى ولتجري الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون وقوله أرسلها اشارة لتقدير المتعلق الذي تعلق به الجار وقدر ذلك المتعلق مؤخرا للاهتمام بمعموله وعلى هذا فالواو في قوله وليذيقكم للاستئناف لا عاطفة (قوله أو كالذي مر الخ) حاصله انه عطف على الذي حاج بسبب ملاحظة معنى الكلام وتوهم ان الاصل أرأيت كالذي حاج وكالذي مر (قوله انه على معنى أرأيت الخ) اى أرأيت مثل الذي حاج وأرأيت مثل الذي مر فعطف أو كالذي مر على الذي حاج لتوهم ان الاصل أرأيت كالذي حاج وفيه ان هذا عطف مفردات فهو خارج عن قوله وأما في المركبات وأجاب شيخنا بأننا أولنا ألم تر الى الذي بأرأيت كالذي فأول مركب بمثله وان كان العطف في المفردات فقول المصنف وأما في المركبات معناه وأما وقوعه في المركبات وهو صادق بكونه في المفردات التي هي أجزاء المركب أو ان المعطوف نفس المركب تامل اه تقرير دردير (قوله على اضمار فعل) أي ويكون من عطف جملة ماضوية على جملة مضارعية (قوله لان كليهما تعجب) أي لان الاستفهام فيهما التعجب فصح الحذف أي تعجب من هذين الاول ادعى المشاركة لله والثاني استبعد ان الله يحيي الموتى اه تقرير دردير (قوله وفيما تقدم) وهو ومن آياته أن يرسل الرياح الخ (قوله وقيل الكاف زائدة) أي وعليه فالذي مر عطف على الذي حاج وقوله زائدة المناسب صلة وهذا القول بعيد لان دعوى الزيادة في القرآن خلاف الاصل (قوله وقيل الكاف اسم بمعنى مثل) وعلى هذا فالتعجب الاول من الاول فقط والتعجب الثاني من الثاني وأمثاله لان له نظائر لان استبعاد ايجاد الموتى واقع من أشخاص كثيرة بخلاف محاجة ابراهيم فانما وقع من نمروذ فقط (قوله نحو لالزمنك الخ) المراد بنحوه كل فعل مضارع وقع بعد أو التي بمعنى الى أو الا أو وقع بعد فاء السببية أو واو المعية في الاجوبة الثمانية أو وقع بعد الواو أو الفاء أو ثم وكانت مسبوقة باسم خالص من التأويل بالفعل فالبصريون يقولون ان الفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمرة والحرف المذكور عاطف للمصدر المنسبك من ان والفعل على مصدر متوهم والكوفيون يقولون ان الناصب الحرف المذكور ولا عطف أصلا فالحرف المذكور غير عاطف (قوله باضمار ان) أي وأما الكوفيون فالناصب عندهم نفس أو فلا يتأتى هذا (قوله تقاتلونهم أو يسلموا) أي ليكن منكم قتال لهم أو اسلام منهم (قوله أو على القطع) أي على قطع الفعل عن عطفه على الفعل قبله بتقدير مبتدا مخبر عنه بذلك الفعل والجملة عطف على الجملة قبلها فهو من عطف جملة اسمية على فعلية وعلى كل من الوجهين فقوله تقاتلونهم أو يسلمون وان كان خبرا الا انه في معنى الطلب والا لزم الكذب للتخلف لان بعض الكفار لم يقاتل ولم يسلم بل يكتفى منه بأداء الجزية فتعين أن يكون

ومثله ماتأتينا فتحدثنا بالنصب أي مايكون منك اتيان فحديث ومعنى هذا نفي الاتيان فينتفي الحديث أي ماتأتينا فكيف تحدثنا أو نفي الحديث فقط حتى كأنه قيل ماتأتينا محدثا أي بل غير محدث وعلى المعنى الاول جاء قوله سبحانه وتعالى لا يقضى عليهم فيموتوا أي فكيف يموتون ويمتنع أن يكون على الثاني اذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون ويجوز رفعه فيكون اما عطفا على تأتينا فيكون كل منهما داخلا عليه حرف النفي أو على القطع فيكون موجبا وذلك واضح في نحو ماتأتينا فتجهل أمرنا ولم تقرأ فتنسى لان المراد اثبات جهله ونسيانه ولانه لو عطف لجزم تنسى وفي قوله

غير انالم تأتنا بيقين فنرجى ونكثر التأميلا

اذ المعنى انه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلاف ماأتى به لانتفاء اليقين عما أتى به ولو جزمه او نصبه لفسد معناه لانه يصير منفيا على حدته كالاول اذا جزم ومنفيا على الجمع اذا نصب وانما المراد اثباته وأما اجازتهم ذلك في المثال السابق فمشكلة لان الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان وقد يوجه قولهم بأن يكون معناه ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن عوضا عن ذلك وللاستئناف وجه آخر وهو ان يكون على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهو أحد وجهي النصب وهو قليل وعليه قوله

فلقد تركت صبية مرحومة * لم تدر ما جزع عليك فتجزع

أي لو عرفت الجزع لجزعت ولكنها لم تعرفه فلم تجزع وقرأ عيسى عليه

المعنى ليكن منكم قتال لهم أو اسلام منهم وأو للتنويع أو بمعنى الا فلا يلزم الشك (قوله ومثله) أي مثل لا تلزمنا او تقضيني حقي في العطف على المعنى (قوله فينتفي الحديث) اى فهو من باب انتفاء السبب فينتفي المسبب (قوله اونفي الحديث فقط) اى فالنفي منصب على القيد دون المقيد وقوله كأنه قيل الخ اى ماتأتينا محدثا فلا ينافي انك تأتي غير محدث واعلم ان الاصل في نصب الفعل المضارع انما هو على المعنى الاول لانه لا يكون نصبه الا بعد فاء السببية والوجه الثاني الفاء فيه للعطف ونصب الفعل بعدها تنزيلا لها منزلة فاء السببية وان كان الغالب انصباب النفي على القيد اهـ تقرير دردير (قوله اونفي الحديث الخ) اى فهو لنفي المسبب دون السبب اى ان الاتيان المسبب عنه منفي فالفاء على هذا للسببية ايضا لكن وقعت بين المثبت والمنفي وعلى الاول بين المنفيين وفي الدماميني عن الرضي انكار السببية على الثاني فلذا جعل القياس الاول (قوله أو على القطع) أي عدم عطف الفعل على الفعل قبله بتقدير مبتدا ويسمى هذا استئنافا وللاستئناف وجه آخر نبه عليه المصنف (قوله وذلك) أي القطع واضح (قوله ماتأتينا فتجهل أمرنا) أي أنت لم تأتنا فأنت تجهل أمرنا فتحصل منه ان الواقع بعد الفاء المسبوقة بنفي ان جعلتها للسببية نصبت الفعل الواقع بعدها وكان الكلام محتملا للامرين نفي كل من السبب والمسبب ونفي المسبب فقط وان لم تجعلها سببية رفعت الفعل وهو محتمل للامرين لعطف الفعل الواقع بعد الفاء على الفعل قبله ولقطع الفعل الواقع بعد الفاء عن العطف بتقدير مبتدا والواو حينئذ للاستئناف (قوله بيقين) أي بخبر يقين (قوله فنرجى) أي فنحن نترجى ونكثر التأميل بخلاف ماأتيت به (قوله فنحن نرجو) أي فلا رجاء ثابت (قوله ولو جزمه) أي نرجى (قوله على حدته) أي فالمعنى انتفى الاتيان باليقين فانتفى ترجينا (قوله ومنفيا على الجمع) أي فالمعنى انتفى الجمع بين الاتيان بخبر يقين وبين ترجينا (قوله ومنفيا على الجمع) هذا صادق بوجهي النصب لان النفي اذا تسلط على الجمع اما أن ينفي الامرين معا او ينفي احدهما وهو الثاني فقط وعلى كل من نفيهما اونفي الثاني فالمعنى فاسد لان المراد اثبات الثاني فقط (قوله وأما اجازتهم ذلك) أي القطع وقوله في المثال السابق أي وهو ماتأتينا فتحدثنا أي فأنت تحدثنا وقوله فمشكلة أي لانه ترتب على عدم الاتيان حديثك وهو فاسد اذ المترتب على عدم الاتيان عدم الحديث لا الحديث لان الاتيان سبب في الحديث وقد انتفى فينتفي المسبب ولا ينافي وجود المسبب مع انتفاء سببه (قوله في المثال السابق) أي وهو ماتأتينا فتحدثنا وقوله فمشكلة أي لان المعنى ينحل أنت ماتأتينا فانت تحدثنا فالحديث مسبب وسببه الاتيان والاتيان منفي ولا يمكن أن يوجد مسبب بدون سبب وحينئذ فالقطع لا يصح في هذا المثال (قوله وقد يوجه) أشار بقد لبعد السببية فيه وقوله يوجه قولهم أي بجواز القطع فيه (قوله فأنت تحدثنا الآن) أي فالمراد اجلس شيأ من الزمن تحدثنا فيه لانك لم تأت في المستقبل (قوله وللاستئناف وجه آخر) أي وهو جعل الفعل مرفوعا لكن ليس لعطفه على الفعل قبله كما هو الوجه الاول من وجهي الرفع ولا مقطوع بتقدير مبتدا بل هو فعل مضارع مقتضب مستقل غير معطوف على شئ مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وليس الفعل عطفا على مصدر متوهم لان هذا وجه النصب والحاصل ان رفع الفعل اما على العطف أو على القطع أو على هذا الوجه وهو جعل الفعل مستقبلا غير معطوف على شئ وللنصب وجهين وهو من عطف المعنى فيهما (قوله آخر) أي غير القطع وهو المفيد لاثبات الثاني (قوله وانتفاء الثاني لانتفاء الاول) هذا بيان لمعنى السببية أي ولا يلاحظ على هذا المعنى عطف الفعل على الفعل بل الفعل الآخر مستقل برأسه ومقتضب (قوله لانتفاء الاول) أي فتسبب عن انتفاء الاتيان انتفاء الحديث (قوله وهو) أي معنى السببية (قوله وهو قليل) أي الوجه الآخر من أوجه الاستئناف قليل لا يرتكب الا عند الحاجة اليه والحاصل أن أوجه الرفع ثلاثة (قوله وهو قليل) أي والا كثر النصب عند ارادة السببية (قوله ولكنها لم تعرفه فلم تجزع) أي فقد انتفى الجزع لانتفاء معرفتها الجزع وانما ارتكب هذا الوجه لان المعنى

ابن عمر فيموتون عطفا على يقضى وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى السببية كما قدمنا في البيت وقرأ السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله في فيموتوا ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور في توجيهه انه لم يقصد الى معنى السببية بل الى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه في سلك النفي لان المراد بلا يؤذن لهم نفي الاذن في الاعتذار وقد نهوا عنه في قوله تعالى لا تعتذروا اليوم فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك وزعم ابن مالك بدر الدين انه مستأنف بتقدير فهم يعتذرون وهو مشكل على مذهب الجماعة لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما في قولك ما تؤذينا فتحبك بالرفع ولصحة الاستئناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجيء لا تعتذروا اليوم على اختلاف المواقف كما جاء فيومئذ لا يسئل عن ذنبه انس ولا جان وقفوهم انهم مسؤلون واليه ذهب ابن الحاجب فيكون بمنزلة ما تأتينا فتجهل أمورنا ويرده أن الفاء غير العاطفة للسببية ولا يتسبب الاعتذار في وقت عن نفي الاذن فيه في وقت آخر وقد صح الاستئناف بوجه آخر يكون الاعتذار معه منفيا وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون على معنى السببية وقد صرح به هنا الاعلم وانه في المعنى مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ورده ابن عصفور بان الاذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل اعتذار بخلاف القضاء عليهم فانه يتسبب عنه الموت حتما ورد عليه ابن الضائع بأن النصب على معنى السببية في ما تأتينا فتحدثنا جائز باجماع مع انه قد يحصل الاتيان ولا يحصل التحديث والذي أقول ان مجيء الرفع بهذا المعنى قليل جدا فلا يحسن حمل التنزيل عليه (تنبيه) لا تأكل سمكا وتشرب لبنا ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وان نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى والنهي عند الجميع عن الجمع أي لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن ولو رفعت فالمشهور أنه نهي عن الاول واباحة

عليه لانه لا يمكن توجيه الرفع على نفي الامرين الا بهذا الوجه (قوله على معنى السببية) أي فالمعنى انتفا الموت لانتفاء القضاء ولا يصح القطع لانه يحل المعنى انتفى القضاء وثبت الموت (قوله ممكنا مثله الخ) أي لان المعنى انتفى الاعتذار لاسيما الاذن لهم فيه أي لا يؤذن لهم فكيف يعتذرون وانتفى القضاء عليهم بالموت فلا يموتون وقوله عدل عنه أي عن النصب وقوله لتناسب الخ أي وهو خلاف المشهور (قوله لتناسب الفواصل) كذا قيل في التوجيه (قوله بل الى مجرد الخ) أي فالمراد مجرد العطف اشارة الى أن كلا منهما منفي بذاته أما نفي الاذن فلقوله لا يؤذن لهم وأما نفي الاعتذار فلانهم نهوا عنه ومن نهي عن شيء في يوم القيامة فهو منفي لعدم امكان المخالفة فيه والمعنى لا يؤذن لهم في الاعتذار وهم لا يعتذرون لكونهم نهوا عنه يوم القيامة (قوله نفي الاذن في الاعتذار) أي وهو ظاهر من قوله لا يؤذن (قوله وقد نهوا عنه) أي عن الاعتذار أي ومن نهي عن شيء يوم القيامة فهو منفي فلا يتأتى العذر منهم اهـ تقرير دردير (قوله بتقدير فهم يعتذرون) أي والاذن منفي والاعتذار ثابت (قوله على مذهب الجماعة) أي جماعة المفسرين القائلين ان كلا من الاذن والاعتذار منفي (قوله ولصحة الاستئناف الخ) أي ويحمل ثبوت الاعتذار الذي قصده بدر الدين لاجل صحة الاستئناف على اختلاف الخ وقوله مع مجيء متعلق بيحمل وقوله على اختلاف كذلك متعلق بيحمل وقوله ولصحة الخ جواب عن ابن مالك وحاصله أن ما ذكره الجماعة من انتفاء الامرين هذا بالنظر لبعض المواقف وهذا لا ينافي اعتذارهم في بعض آخر (قوله على اختلاف المواقف) اي ان المواقف تختلف يوم القيامة فتارة لا يؤذن لهم في الاعتذار فلا يعتذرون وتارة يؤذن لهم فيعتذرون وتارة لا يسئل أحد عن ذنبه وتارة يسئل كل أحد (قوله واليه ذهب ابن الحاجب) أي الى كون فيعتذرون مستأنفا بتقدير فهم ذهب ابن الحاجب اعترضه الدماميني بان ابن الحاجب ذكره وضعفه وحينئذ فلا يصح نسبته لابن الحاجب وانما ضعفه لما يلزم عليه من عدم الصحة وهو كون الاعتذار مرتبا على عدم الاذن فلا يصح حمل القرآن عليه الا أن يقال لعل المصنف اطلع على عبارة لابن الحاجب في بعض كتبه مطلقة لم يقل فيها هو ضعيف وان ضعفه في بعض كتبه تأمل (قوله ان الفاء غير العاطفة) أي كما هنا وأما العاطفة فتأتي للسببية ولغيرها (قوله ولا يتسبب الخ) أي فكيف يصح الحمل على اختلاف المواقف فالاعتراض على ابن مالك ما زال باقيا (قوله وقد صح الخ) اي ان الاستئناف بمعنى القطع لم يصح وقد صح الاستئناف الخ الذي هو مذهب ابن خروف (قوله قد يكون على معنى السببية) وفي نسخة قد يكون منطبقا على السببية (قوله وانه في المعنى الخ) أي انتفى الاعتذار لانتفاء الاذن فتحصل أن قوله لا يؤذن الخ اما رفعه للتناسب واما لمجرد العطف واما للاستئناف على معنى السببية (قوله ورده) أي رد قوله وانه مثل لا يقضى الخ وحاصل الرد أنا لا نسلم المثلية لان السبب في قوله لا يؤذن الخ غير مساو بخلافه في قوله لا يقضى الخ فانه مساو فلا تتم المثلية وحاصل ما رد به ابن الضائع انه لا يشترط أن يكون السبب مساويا فصح قوله مثل لا يقضى الخ لوجود مطلق السببية فالمدار على تسبب الثاني على الاول (قوله والذي أقول الخ) هذا رد لقوله وقد صح الاستئناف بوجه آخر والحاصل ان ثبوت النون في يعتذرون اما للتناسب او للعطف على اللفظ ولا يحمل على الاستئناف بتقدير مبتدا كما قال ابن مالك ولا على الاستئناف على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الاول لقلته (قوله عند الجميع) من البصريين وغيرهم لان الواو للمعية فهي معية للجمع أي سواء كان العطف على المعنى كما قال البصريون أم لا (قوله مع شرب لبن) أي والتقرير جائز

للثاني وان المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه انه مستأنف فلم يتوجه اليه حرف النهي وقال بدر الدين بن مالك ان معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على طريق لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن انتهى وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا الكل من أوجه الاعراب معنى ١٢٨ *(عطف الخبر على الانشاء وبالعكس)* منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين وأجازه الصفار بالفاء تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبرا لمحذوف ويؤيده قوله

وان شفائي عبرة مهراقة

وهل عند رسم دارس من معوّل * وقوله

تناغي غزالا عند باب ابن عامر

وكحل أماقيك الحسان باثمد

واستدل الصفار بهذا البيت وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم فان تقديره عند سيبويه هذه خولان وأقول أما آية البقرة فقال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على اتقوا وأتم من كلامه في الجواب الاول ان يقال المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر ويزاد عليه فيقال والكلام منظور فيه الى المعنى الحاصل منه وكأنه قيل والذين آمنوا قد وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك وأما الجواب الثاني ففيه نظر لانه لا يصح ان يكون جوابا للشرط اذ ليس الامر بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الاتيان بمثل القرآن ويجاب بانه

(عطف الخبر على الانشاء وبالعكس)

(قوله منعه البيانيون) قيد بعضهم المنع بالجمل التي لا محل لها وأما الجمل التي لها محل فيجوز فيها اتفاقا نحو زيد أبوه قائم وما أفسقه فما أفسقه جملة انشائية عطف على الاولى ولذا جاز وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل على ان الواو من الحكاية لا من المحكي لان الجملة التي لها محل في قوة المفرد فكان الانشائية والخبرية غير معتبرين (قوله وبشر الذين آمنوا الخ) أي فان هذا انشاء عطف على خبر وهو قوله أعدت للكافرين ونصر من الله وفتح قريب (قوله على ان يكون العاقلان خبرا الخ) أي لا على انه صفة لهما فانه لا يجوز كما سيأتي آخر المبحث (قوله شفائي) ضد الضر والعبرة الدموع والمهراقة المصبوبة ولا شك ان هذه جملة خبرية وقوله وهل عند الخ جملة انشائية عطفا على الخبرية وقوله وهل الخ أي وليس عند الخ لانه استفهام انكاري ورسم الدار هو أثرها والدارس البالي وقوله معوّل اسم مفعول أي مصرخ ومصوت (قوله من معول) مبتدأ مؤخر خبره الظرف قبله ومن زائدة والمعول اسم مفعول بمعنى العويل أي البكاء والصراخ (قوله تناغي) أي تلك المرأة أي تناغي المرأة صبيا أي تكلمه بما يعجبه ويحبه (قوله أماقيك) هذا هو الشائع على الالسن والذي في الشراح مآقيك جمع موق وهو طرف العين مما يلي الانف (قوله هذه خولان) أي فهي جملة خبرية عطف عليها الانشاء بقوله فانكح وتمام البيت *وأكرومة الحيين خلو كما هيا* (قوله وأقول) أي في رد الاستدلال للجواز بهذه الآيتين والشواهد (قوله ليس المعتمد) أي ليس المراد وقوله بل المراد عطف جملة ثواب ليس المراد جملة الانشاء وجملة الخبر بل المراد أنه عطف جملة المعنى المتحصل من الجملة الثانية على جملة المعنى المتحصل من الاولى أي ان المراد ضم معنى الكلام المفيد للثواب على المعنى المفيد للعقاب وانما لم نرد بالجملة الجملة الانشائية والخبرية لانا لو أردناه لكان فيه دليل على القائل بالجواز مع ان المراد الرد عليه (قوله عذاب الكافرين) أي فكأنه قيل الذين كفروا أعدت لهم النار والذين آمنوا أعدت لهم الجنة فبشر عطف على أعدت لكن نظر لعطف المعنى على المعنى فلم يكن حينئذ عطف انشاء على اخبار بل خبر على خبر هذا حاصل ما نسبه السيد لكلام الزمخشري (قوله كقولك زيد الخ) أي فالقصد أن فلانا حاله سيء وفلانا حاله حسن فقد عطف جملة هذا المعنى على جملة هذا المعنى (قوله وجوز الخ) هذا جواب ثان فهو عطف انشاء على انشاء (قوله ويزاد عليه الخ) فيه انه لا زيادة وان مراد الزمخشري بجملة ثواب المؤمنين المعنى المتحصل منها فهو عطف لمعنى المعطوف وأما ان حمل كلام الزمخشري على نفس الجملة كان صريحا في عطف الانشاء على الخبر فينافي غرض المصنف (قوله ويزاد عليه الخ) فيه ان هذا هو مراد الزمخشري أي ان العطف انما هو جملة معنى على جملة المعنى لا جملة الكلام فان كنت أيها المصنف أردت ان المراد بالجملة في كلام الزمخشري الجملة الانشائية والجملة الخبرية فكلام الزمخشري لا يرد حينئذ على من قال بالجواز فالحق أن الاولى حذف قوله ويزاد الخ (قوله لانه لا يصح أن يكون جوابا) حاصل هذا النظر انه لو عطف على اتقوا لكان جوابا للشرط لان العطف على الجواب جواب وهذا لا يصلح أن يكون جوابا لانه لا يتسبب عن الشرط حتى يكون جوابا اذ المعنى فان عجزوا فبشر الخ فيكون التبشير مسببا عن العجز المذكور (قوله ويجاب الخ) الذي أجاب به السعد عن الزمخشري انه جواب في الظاهر وان كان الجواب محذوفا والمذكور مترتب على الجواب المحذوف أي وان لم تفعلوا أيها الكفار فاعلموا أنه رسول بحق وحينئذ فاتقوا النار أي لا تفعلوا الافعال الموجبة للنار وبشر المؤمنين بان لهم الجنة وهذا الجواب أظهر اه تقرير دردير (قوله

قد علم انهم غير المؤمنين فكأنه قيل فان لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنان ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بانه لاحظ لهم من الجنة وقال في آية الصف

ان العطف على تؤمنون لانه بمعنى آمنوا ولا يقدح في ذلك أن المخاطب بتؤمنون المؤمنون و يبشر النبي عليه الصلاة والسلام

ولان يقال في تؤمنون انه تفسير للتجارة لا طلب وان يغفر لكم جواب الاستفهام تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب كما مر في بحث الجمل المفسرة لان تخالف الفاعلين لا يقدح تقول قوموا واقعد يا زيد ولان يؤمنون لا يتعين للتفسير سلمنا ولكن يحتمل انه تفسير مع كونه أمرا وذلك بان يكون معنى الكلام السابق اتجروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم كما كان فهل أنتم منتهون في معنى انتهوا أو بان يكون تفسيرا في المعنى دون الصناعة لان الامر قد يساق لافادة المعنى الذي يحصل من المفسرة يقول هل أدلك على سبب نجاتك آمن بالله كما تقول هو ان تؤمن بالله وحينئذ فيمتنع العطف لعدم دخول التبشير في معنى التفسير وقال السكاكي الامران معطوفان على قل مقدرة قبل يا أيها وحذف القول كثير وقيل معطوفان على أمر محذوف تقديره في الاولى فانذر وفي الثانية فابشر كما قال الزمخشري في واهجرني مليا ان التقدير فاحذرني واهجرني لدلالة لأرجمنك على التهديد وأما * وهل عند رسم دارس من معول * فهل فيه نافية مثلها في فهل يهلك

 الا القوم الظالمون وأما هذه خولان فمعناه تنبه لخولان أو الفاء لمجرد السببية مثلها في جواب الشرط واذ قد استدلا بذلك فهلا استدلا بقوله تعالى انا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ونحوه في التنزيل كثير وأما وكحل أماقك فتوقف على النظر فيما قبله من الابيات وقد يكون معطوفا على أمر مقدر يدل عليه المعنى أي فافعل كذا وكحل كما قيل في واهجرني مليا وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه

قد علم انهم) أي العاجزين عن الايمان (قوله ومعنى هذا) أي بطريق التعريض والتلويح لانه اذا قيل فبشر غيرهم بالجنان ملوحا للكفار صار المعنى فبشر هؤلاء المعاندين الخ فصار قوله و بشر الذين آمنوا عطفا على المعنى التلويحي وهو قوله فبشر هؤلاء المعاندين فمحصله أن قوله بشر عطف على اتقوا اي عطف على معناه التلويحي (قوله لاحظ لهم من الجنة) أي ما داموا على عنادهم (قوله وقال) أي الزمخشري (قوله لانه بمعنى آمنوا) أي فهو عطف انشاء على انشاء وتكون جملة تؤمنون استئناف جواب سؤال ثان (قوله لانه بمعنى آمنوا) أي ويكون يغفر مجزوما في جواب الطلب لا في جواب الاستفهام (قوله لانه بمعنى آمنوا) أي فلذا جزم المضارع في جوابه وهو يغفر ثم عطف على الطلب أعني تؤمنوا بشر فهو عطف انشاء على انشاء (قوله ولا يقدح في ذلك) أي العطف هذا من كلام المصنف لا من كلام الزمخشري (قوله و يبشر النبي عليه الصلاة والسلام) أي فقد اختلف الفاعل في الطلبين فلا يصح العطف وجواب المصنف بانا لا نسلم شرط اتحاد الفاعل بل يجوز اختلافه (قوله لا طلب) اذ الطلب لا يقع تفسيرا أي فلا يصح عطف و بشر عليه (قوله وان يغفر لكم جواب الخ) هذا جواب من القادح عن اعتراض وارد عليه وحاصله انه اذا كان تؤمنون تفسير التجارة فكيف يصح الجزم في جوابه أي الاستفهام مع أنه لا يترتب عليه وحاصل الجواب عنه أن الدلالة على التجارة سبب للايمان الذي هو سبب في الغفران فقد نزل سبب السبب الذي هو الدلالة على التجارة منزلة السبب الذي هو الايمان لان الايمان سبب للغفران أي وحيث نزلنا فكأنه سبب له فلذا جزم في جواب الاستفهام (قوله لان تخالف الفاعلين) هذا رد للقدح الاول وقوله ولان الخ رد للقدح الثاني (قوله سلمنا) أي انه تفسير وقوله لكن يحتمل الخ أي فقد اتفق المفسر والمفسر في انهما طلب لان الطلب لا يفسر الا مثله ويكون تفسيرا صناعيا (قوله أو بان يكون تفسيرا في المعنى) أي ولا نؤول قوله تجارة باتجروا (قوله لعدم دخول الخ) أي فلو عطف وبشر على تؤمنون لكان قوله و بشر تفسيرا لان المعطوف على المفسر مفسر فيفيد أن التجارة مفسرة بالايمان و بالتبشير وليس كذلك (قوله وحينئذ فيمتنع العطف الخ) الاولى ثم يمتنع العطف لان هذا لا يتفرع على ما قبله وانما هو استدراك عليه (قوله الامران) أي بشر في آية البقرة وآية الصف وقوله قبل يا أيها أي يا أيها الناس اعبدوا ربكم في البقرة و يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم في الصف وعلى هذا القول والذي بعده فهو عطف انشاء على انشاء (قوله وقيل معطوفان على أمر) أي مقدر قبل بشر في الآيتين أي وفتح قريب فابشر يا محمد في نفسك و بشر المؤمنين والفاء في الامر لمجرد السببية وفي آية البقرة أعدت للكافرين فانذر الكفار من النار السابقة يا محمد و بشر الذين آمنوا (قوله ان التقدير فاحذرني) مقدر قبل قوله واهجرني أي لئن لم تنته عن التعرض لآلهتي وتعييبها لارجمنك بالحجارة أو الكلام القبيح فاحذرني واهجرني مليا أي زمنا طويلا (قوله وأما وهل الخ) هذا رد للاستدلال بالشواهد (قوله فهل يهلك الا القوم الظالمون) اي فهو عطف خبر على خبر (قوله فمعناه تنبه) هذا الفعل مأخوذ من الهاء في هذه لان الهاء للتنبيه وقوله فمعناه الخ أي فهو عطف انشاء على انشاء نظرا للمعنى (قوله استدلا) أي الصفار والجماعة وليس المراد الصفار وأبو حيان لان أبا حيان لم يستدل به كما سبق في أول عبارة المصنف (قوله فهلا استدلا) أي فكان عليهم الاستدلال بهذه الآية لانها مثل البيت المذكور (قوله ونحوه في التنزيل كثير) وقد أجابوا عن الآية بأن الفاء لمجرد السببية لا للعطف المفيد حينئذ انه من عطف الانشاء على الخبر و بمثل هذا الجواب الذي أجيب به عن الآية يجاب عن بيت خولان لانه مثل الآية (قوله واما ما نقله أبو حيان عن سيبويه) أي من تجويز جاءني زيد ومن عمرو العاقلان وقوله فغلط عليه ضمن الغلط معنى الكذب فلذا عداه بعلى أي فقد كذب فيه على سيبويه لان هذا

وانما قال واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لانك لا تثنى الا على من أثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحد وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتصرف أبو حيان فى كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشئ مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لانه الذى اقتضاه المقام والله أعلم

(عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس) فيه ثلاثة أقوال أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين فى باب الاشتغال فى مثل قام زيد وعمرا أكرمته ان نصب عمرا أرجح لان تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما * والثانى المنع مطلقا حكى عن ابن جنى انه قال فى قوله

عاضها الله غلاما بعدما شابت الاصداغ والضرس نقد * ان الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور وليس بمبتدا ويلزمه ايجاب النصب فى مسئلة الاشتغال السابقة الا ان قال اقدر الواو للاستئناف * والثالث لابى على انه يجوز فى الواو فقط نقله عنه أبو الفتح فى سر الصناعة وبنى عليه منع كون الفاء فى خرجت فاذا الاسد حاضر عاطفة وأضعف الثلاثة القول الثانى وقد لهج به الرازى فى تفسيره وذكر فى كتابه فى مناقب الشافعى رضى الله عنه ان مجلسا جمعه وجماعة من الحنفية وانهم زعموا ان قول الشافعى بحل أكل متروك التسمية مردود بقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق فقال فقلت لهم لا دليل فيها بل هى حجة للشافعى فيه وذلك لان الواو ليست للعطف لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية ولا للاستئناف لان أصل الواو ان تربط ما بعدها بما قبلها فبقى أن تكون للحال

ليس كلام سيبويه وانما هو كلام الصفار بتصرف من أبى حيان فيه (قوله وانما قال) أى سيبويه (قوله رفعت) أى الرجلين أو نصبتهما على القطع فى كل من الرفع والنصب فان نصبت على اضمار أعنى أو رفعت على اضمار مبتدا وكذا يمتنع الرفع على الاتباع لان العاملين مختلفان وهما من وهذا فلا يتواردان على النصب (قوله لانك لا تثنى الا على من أثبته وعلمته الخ) فهم الصفار من هذا التعليل انك اذا لم تأت بالنعت أصلا بل قلت هذا عبد الله ومن زيد جاز والى هذا أشار المصنف بقوله وقال الصفار لما منعها أى لما منع سيبويه هذه المقالة الخ وقوله علم أن زوال النعت أى من أصله وقوله يصححها أى هذه المقالة (قوله ومن لا تعلم) أى وهو المستفهم عنه لانه مجهول (قوله من جهة النعت) أراد به الصفار ما يشمل المقطوع فالزوال بحذف الرجلين الصالحين رأسا وغلط أبو حيان ففهم أن المراد النعت التابع وزواله بالقطع (قوله ان زوال النعت) أراد بالنعت التابع وبزواله سقوطه أصلا (قوله يصححها) أى وحينئذ فيجوز عطف الخبر على الانشاء (قوله فتصرف أبو حيان الخ) أى حيث فهم من قول الصفار علم أن زوال النعت يصححها ان المراد بالنعت الصناعى وزواله بقطعه فاذا أتى به مرفوعا على انه خبر أو منصوبا على انه مفعول لفعل محذوف فانه يجوز والحاصل انه فهم ان المراد بزوال النعت زوال النعت الصناعى بالقطع لان المراد بالنعت ما يشمل المقطوع فقد فهم كلام الصفار على وجه ليس بحق بل وهم فقوّله ما لم يقله فهو غلط منه (قوله ولا حجة) أى لعطف الانشاء على الخبر وقوله فيما ذكر أى من قوله لما منعها من جهة النعت علم أن زوال النعت بحذف الرجلين الصالحين يصححها

(عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس)

(قوله ان نصب عمرا) اى بفعل محذوف يفسره المذكور (قوله أرجح) أى من رفعه على انه مبتدأ والجملة بعده خبر والجملة الاسمية عطف على الفعلية قبلها (قوله لان تناسب الجملتين) أى الحاصل عند نصب عمرو وقوله أولى من تخالفهما أى الحاصل عند رفعه أى فهذا يدل على الجواز (قوله عاضها الله) أى زوجها الله بعد أن كبرت وصارت فى هذا السن (قوله نقد) بالقاف من باب فرح أى تأكل وتكسر (قوله ان الضرس الخ) فيه انه لا يؤخذ من هذا الوجوب اذ يحتمل ان ذلك على جهة الاولوية لا على سبيل الوجوب وهذا الاعتراض وارد على نسخة انه قال واما على نسخة وانه قال فلا يرد لان المعنى والثانى المنع وحكى عن ابن جنى وأنه قال الخ أى وحكى أنه قال هذا فى البيت وانه أوله بان الضرس فاعل الخ (قوله فاعل بمحذوف) أى ونقد الضرس أى بعد ما شابت وبعد ما نقد الضرس فهو عطف جملة فعلية على فعلية (قوله وليس بمبتدا) أى مخبر عنه بما بعده (قوله فى مسئلة الاشتغال السابقة) وهى قام زيد وعمرا أكرمته أى مع انهم صرحوا بجواز الرفع (قوله أقدر الواو) أى عند الرفع (قوله فقط) أى لانها أصل حروف العطف والاصل يخص بمزايا لا توجد فى غيره (قوله فى سر الصناعة) اسم كتاب (قوله عاطفة) أى لما يلزم عليه من عطف الجملة الاسمية على الفعلية بالفاء وقوله منع كونها عاطفة أى وجعلها لمجرد السببية أى متسبب عن خروجى مفاجأة حضور الاسد (قوله بحل أكل متروك التسمية) أى سهوا أو عمدا واغتفر بعضهم النسيان وهو مشهور مذهب مالك وقال بعضهم بعدم الاكل مطلقا وهو ظاهر الآية (قوله ليست للعطف) أى على تأكلوا (قوله ان تكون للحال) فيه ان التأكيد يقتضى قصده استقلالا ردا على مخالف على ان الحال قد تأتى للعلة نحو لا تضرب زيدا وهو أخوك ولا تشرب الخمر والله نهى عنه (قوله أن تكون للحال) اعترض بانه لو كانت للحال لقال وهو فسق من غير توكيد بان واللام لان التوكيد انما يناسب المنكر حقيقة أو حكما والقرآن فى أعلى درجات البلاغة ولا منكر هنا وأجيب بان المشركين أنكروا ذلك فرد عليهم وفيه ان الخطاب انما هو للمؤمنين بدليل تمام الآية وحينئذ فلا يناسب التوكيد للكفار الا أن يقال انه وان كان الخطاب للمؤمنين الا ان فيه تعريضا بالكفار أى كلوا مما خلا عنه الكفار وفيه انه وان كان

فتكون جملة الحال مقيدة للنهي والمعنى لاتأكلوا منه في حالة كونه فسقا ومفهومه جواز الاكل اذا لم يكن فسقا والفسق قد فسره الله تعالى بقوله أو فسقا أهل لغير الله به فالمعنى لاتأكلوا منه اذا سمي عليه غير الله ومفهومه كلوا منه اذا لم يسم عليه غير الله انتهى ملخصا موضحا ولو أبطل العطف بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر لكان صوابا *(العطف على معمولي عاملين)* وقولهم ١٣١ على عاملين فيه تجوز أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل نحو أعلم زيد عمرا بكرا جالسا وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر وأما معمولا عاملين فان لم يكن أحدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقيل ان منهم الاخفش وان كان أحدهما جارا فان كان الجار مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فنقل المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادلت المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو والحجرة وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه كقوله تعالى ان في السموات والارض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون آيات الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة قرأهما الاخوان بالنصب والباقون بالرفع وقد استدل بالقراءتين في آيات الثالثة على المسألة أما الرفع فعلى نيابة الواو

فيه تعريض الا ان هذا لايساوي كون الواو للاستئناف لانه الاصل فيها سلمنا انها للحال فلا نسلم انها مقيدة لان الاكل مما ذبح للاصنام واضح في كونه فسقا فلا حاجة لبيانه فيبقى ان الحال مبينة لمعنى النهي مثل لاتضرب زيدا وهو أخوك وهي مسوقة لبيان العلة أي لاتضرب زيدا لانه أخوك وهي أي تلك الحال لاتقيد المفهوم أي لايستفاد منه عدم الاكل في حال كونه فسقا كما لايستفاد منه عدم ضرب زيد في حال كونه أخا (قوله مقيدة للنهي) أي لان الحال مقيدة لعاملها (قوله والفسق قد فسره الله الخ) هذا يشير الى أن الفسق مجمل وفسره بقوله أهل الخ وفيه ان الفسق ظاهر في الشريعة هو العصيان سلمنا انه مجمل فلا نسلم تفسيره بخصوص ما قال لاحتمال أن يكون الفسق أعم أو أخص مما قال في التفسير ولا يعدل الى هذا التفسير الا الدليل ولا دليل هنا (قوله اذا لم يسم عليه غير الله) أي أعم من أن يذكر اسم الله عليه أو لم يذكر (قوله بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر) أي لان جملة ولاتأكلوا انشائية وجملة وانه لفسق خبرية وقوله لكان صوابا فيه ان للخصم أن يلتزم خلاف مذهب المعترض بان يقول بمذهب الصفار اذ كل مسألة خلافية للمعترض أن يلتزم فيها خلاف مذهب المعترض

(العطف على معمولي عاملين)

(قوله وقولهم على عاملين) أي قولهم عطف على عاملين وقوله تجوز أي فيه مجاز بالحذف لان العطف ليس على العاملين كالابتداء والجار مثلا (قوله وعمرا جالس) جالس عطف على ذاهب وعمرا عطف على زيدا والعامل في الكل ان والعطف في الباب من عطف المفردات (قوله ان زيدا ضارب أبوه لعمرو) اللام للتقوية مقوية للوصف لاجل أن يعمل (قوله وأخاك غلامه بكر) أخاك عطف على زيد وغلامه عطف على أبوه وبكر عطف على عمرو والعامل في الثالث لام التقوية وفي الثاني ضارب وفي الاول ان (قوله اجماعا) أي باجماع سيبويه وغيره (قوله آكلا) خبر كان وطعامك معمول لآكل وعمرو اسم لكان مؤخر (قوله وتمرك بكر) تمرك عطف على طعامك وبكر عطف على عمرو والعامل في طعامك آكل وفي عمرو كان فاختلف العامل (قوله الجواز مطلقا) أي جواز العطف على معمولي عاملين ولو كان أحد العاملين ليس حرف جر (قوله مطلقا) أي سواء كان احد العاملين حرف جر أم لا سواء كان حرف الجر متقدما أو متأخرا (قوله والحجرة) عطف على الدار وعمرو عطف على زيد والعامل في الاول الابتداء وفي الثاني الجار فاختلف العامل (قوله انه ممتنع) أي سواء ارتكب في العطف طريق اللف والنشر المشوش أو المرتب كما أشار له المصنف (قوله عند من ذكرنا) أي من الاخفش والفارسي (قوله ان ولي المخفوض العاطف) أي بان كان الاول من المعطوفات للاول والثاني للثاني (قوله كالمثال) أي وهو في الدار زيد والحجرة عمرو (قوله تعادلت المتعاطفات) أي جاءت على ترتيب واحد (قوله تعادلت المتعاطفات) أي تناسبت أي من حيث تقدم المجرور في كل من المعطوفات والمعطوف عليها وقوله والا امتنع أي لعدم السماع وعدم التعادل (قوله وعمرو والحجرة) أي لان عمرا راجع لزيد والحجرة عطف على الدار والعامل في الاول الجار وفي الثاني الابتداء (قوله في السموات) خبر مقدم وقوله لآيات اسمها مؤخر منصوب بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم (قوله وفي خلقكم الخ) لاشاهد فيه لذكر في وقوله واختلاف الليل الخ حذف فيه في فيه الشاهد كما يأتي ايضاحه وانما لم يكن في الثانية شاهد لانه اذا رفع آيات كان مبتدأ وفي خلقكم خبر وهو عطف جمل وان نصبت فان عطف على اسم ان وفي خلقكم على خبر ان فهما معمولا عامل واحد (قوله قرأهما الاخوان) هما حمزة والكسائي (قوله فعلى نيابة الخ) هذا يفيد أن الواو عاملة بطريق النيابة وهو قول

مناب الابتداء وفي وأما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي وأجيب بثلاثة أوجه أحدها ان في مقدرة فالعمل لها ويؤيده أن في حرف عبد الله
التصريح بفي وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد وهو الابتداء وان الثاني ان انتصاب آيات على التوكيد للاولى ورفعها على
تقدير مبتدأ أي هي آيات
وعليهما فليست في مقدرة
والثالث يخص قرأة النصب
وهو انه على اضمار ان وفي
ذكره الشاطبي وغيره
واضمار ان بعيد ومما يشكل
على مذهب سيبويه قوله

هوّن عليك فان الامور
بكف الاله مقاديرها
فليس بآتيك منهيها
ولا قاصر عنك مأمورها

لان قاصر عطف على مجرور
الباء فان كان مأمورها عطفا
على مرفوع ليس لزم العطف
على معمولي عاملين وان كان
فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط
بالمخبر عنه اذ التقدير حينئذ
فليس منهيها بقاصر عنك
مأمورها وقد أجيب عن
الثاني بانه لما كان الضمير
في مأمورها عائدا على الامور
كان كالعائد على المنهيات
لدخولها في الامور واعلم ان
الزمخشري ممن منع العطف
المذكور ولهذا التجأ له ان
يسأل في قوله تعالى والشمس
وضحاها والقمر اذا تلاها
الآيات فقال فان قلت نصب
اذا معضل لانك ان جعلت
الواوات عاطفة وقعت في
العطف على عاملين يعني ان
اذا عطف على اذا المنصوبة
بأقسم والمخفوضات عطف
على الشمس المخفوضة بواو القسم قال وان جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه يعني انهما حذف
استكرها ذلك لئلا يحتاج كل قسم الى جواب يخصه ثم أجاب بان فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي
الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي عامل قال ابن الحاجب وهذه قوة منه واستنباط لمعنى دقيق ثم اعترض

شاذ (قوله مناب الابتداء) هو ظاهر ان عطف آيات الثالثة على آيات الثانية المرفوعة على انها مبتدأ فالعامل في آيات الابتداء وعطف اختلاف على خلقكم والعامل في فيه العطف على معمولي عاملين (قوله وأما النصب) أي بناء على عطف آيات الثالثة على آيات الاولى والعامل ان وعطف اختلاف على السموات والعامل في ويحتمل ان قوله أما الرفع الخ اي بناء على عطف آيات الثالثة على محل آيات الاولى بناء على انه لا يشترط المحرز (قوله وأجيب) أي من طرف سيبويه (قوله ان في مقدرة) أي وفي اختلاف الليل فقد عطف في اختلاف على الجار والمجرور أعني وفي خلقكم أو في السموات والعامل فيهما ان أو الابتداء بناء على انه عامل في المبتدا والخبر وحاصله انه اذا قدرنا في داخلة على اختلاف الليل فعلى قراءة الرفع يجعل عطفا على قوله وفي خلقكم وآيات عطفا على آيات الثانية والعامل فيهما الابتداء فهو من العطف على معمولي عامل واحد وعلى قراءة النصب يجعل قوله وفي اختلاف الليل عطفا على في السموات وآيات الثالثة عطفا على آيات الاولى والعامل فيهما ان (قوله أن في حرف عبد الله) الحرف يطلق على القراءة اي وفي قراءته (قوله وهو الابتداء) أي بناء على انه العامل في المبتدا والخبر معا والا كان عطفا على معمولي عاملين (قوله الابتداء) ان جعل العطف على ما قبله وهو وفي خلقكم وقوله أو ان أي ان جعل عطفا على في السموات وقوله الابتداء منظور فيه لقراءة الرفع وقوله أو انّ منظور فيه لقراءة النصب (قوله على التوكيد) أي فالمعطوف هو اختلاف فقط فهو نظير في الدار زيد والحجرة عمرو ويكون زيد توكيدا الاول والمعطوف هو الحجرة فقط (قوله يخص قراءة النصب) أي ولا يجري في قراءة الرفع (قوله واضمار ان بعيد) أي فيكون الجواب الثالث بعيدا (قوله على مذهب سيبويه) أي القائل بمنع العطف على معمولي عاملين مطلقا (قوله منهيها) اسم ليس وآتيك مجرور بالباء وقوله قاصر عطف على آتيك ومأمورها عطف على منهيها فاختلف العامل وهو ليس والباء (قوله اذ التقدير حينئذ فليس الخ) اي لانه ليس هناك ضمير في الجملة الخبرية يعود على اسم ليس وهو منهيها (قوله وقد اجيب الخ) حاصله انا نختار ان مأمورها فاعل بقاصر لكن لا نسلم عدم ارتباط الخبر بالمخبر عنه لان ضمير مأمورها عائد على الامور ومن جملتها المنهيات التي هي المخبر عنه (قوله لدخولها في الامور) أي الذي هو مرجع الضمير وقوله لدخولها أي لان الاضافة من اضافة الخاص للعام (قوله الآيات) الشاهد في قوله والنهار اذا جلاها فقد عطف النهار على الشمس والعامل فيه الواو التي هي حرف جر لانها حرف قسم وعطف اذا من اذا جلاها على اذا من قوله اذا تلاها والعامل فيه أقسم المحذوف وهو ظاهر أيضا في والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى (قوله معضل) أي مشكل من أعضل اذا أشكل وصعب (قوله ان جعلت الواوات) أي في قوله والقمر والنهار والليل الخ (قوله وقعت في العطف على عاملين) أي على معمولي عاملين (قوله يعني ان اذا) أي من اذا جلاها وقوله عطف على اذا المنصوبة بأقسم الاولى من اذا تلاها وقوله والمخفوضات أي من القمر والنهار وما بعده (قوله وان جعلتهن) أي الواوات الداخلة على القمر والنهار والليل وما بعده وقوله للقسم أي كان واو والشمس كذلك (قوله وقعت فيما) أي في تعدد القسم الذي اتفق الخ (قوله الى جواب يخصه) اى ولا يقال ان الجواب عن واحد منها وحذف من الباقي لدلالة المذكور لان الحذف خلاف الاصل وهذا هو سبب الاستكراه (قوله ثم أجاب) أي انا نختار الاول وهو كون الواوات عاطفات ونمنع لزوم العطف على معمولي عاملين (قوله كأنها هي الناصبة) أي لانها اقامت مقام الفعل الناصب ومن حيث نفسها هي الجارة فكأنه عامل واحد عمل عملين جرا ونصبا (قوله ثم اعترض الخ) أجاب عنه الرضي بان الكلام فيه

غليه بقوله تعالى فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا تتنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة انتهى وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ولا اشكال حينئذ في الآية وأخذ ابن الخباز جواب الزمخشري فجعله قولا مستقلا فقال في كتاب النهاية وقيل اذا كان أحد العاملين محذوفا فهو كالمعدوم ولهذا جاز العطف في نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري فينبغي له ان يقيد الحذف بالوجوب

(المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة)

وهي سبعة (أحدها) أن يكون الضمير مرفوعا بنعم أو بئس ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ويلتحق بهما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج وظرف رجلا زيد وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل ويرده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل وانه قد يحذف نحو بئس للظالمين بدلا (والثاني) أن يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو قوله

جفوني ولم أجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل

والكوفيون يمنعون من ذلك فقال الكسائي يحذف الفاعل وقال الفراء يضمر ويؤخر عن المفسر فان استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو قام وقعد أخواك فهو عنده فاعل بهما (الثالث) أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره

حذف مضاف أي وعظمة الليل اذا عسعس فعظمة عاملة في الليل وفي اذا وعاملة فيما عطف عليهما فهو من العطف على معمولي عامل (قوله والصبح اذا تنفس) أي فالصبح والليل عطف على الخنس واذا عطف على اذا من اذا عسعس والعامل في الاول الباء وفي الثاني أقسم وكل منهما مصرح به (قوله منزلة الناصبة الخافضة) وحينئذ يلزم في الآية المذكورة العطف على معمولي عاملين (قوله في نحو في الدار الخ) أي فيما اذا كان أحد العاملين جارا تقدم وولي المخفوض العاطف وهذا مذهب الاعلم السابق (قوله ولا اشكال حينئذ في الآية) أي آية والشمس وضحاها الخ وذلك لانه نظير المثال أحد العاملين فيها جار تقدم وولي المخفوض العاطف (قوله فهو كالمعدوم) أي وكان العطف على معمولي عامل واحد (قوله وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري) أي حتى يقال انه أطلق في حذف أحد العاملين تبعا له (قوله فينبغي له أن يقيد الخ) أي لاجل أن يكون كلامه موافقا لما قاله الزمخشري (قوله أن يقيد) أي بأن يقول اذا كان محذوفا وجوبا

(المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة)

(قوله ولا يفسر) أي ذلك الضمير المرفوع بنعم أو بئس الا بالتمييز أي بنكرة منصوبة على التمييز وانما فسر ولاجل ان يحصل في النفس انبساط به لان ذكر الشيء مجملا ثم تفصيله بعد اوقع في النفس من كونه يذكر أولا مفصلا لان النفس تتشوف لتفصيله بعد ذكره مجملا والحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب وقوله ولا يفسر الا بالتمييز أي وأما اذا كان فاعلهما محلى أو مضافا للمحلى فليس كذلك فلا يميز فاعلهما الا اذا كان ضميرا (قوله ويلتحق بهما الخ) أي بنعم وبئس أي في وجوب تفسير الضمير المرفوع به بتمييز (قوله نحو ساء) أصله سوأ تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا والقوم مخصوص (قوله مثلا) تمييز للضمير في ساء وقوله وكبرت كلمة أي فكلمة تمييز للضمير في كبرت والجملة بعدها صفة كلمة (قوله ان المخصوص) أي ما يجعله القوم مخصوصا (قوله نعم رجلا كان زيد) أي وكان لا تدخل على فاعل بل على المبتدا فان قالوا انها زائدة قلنا ان الزيادة خلاف الاصل (قوله وانه قد يحذف) أي المخصوص الذي جعلوه فاعلا أي والفاعل لا يحذف الا في مواضع ليس هذا منها عندهم (قوله ان يكون) أي الضمير مرفوعا كما في ضربني وضربت زيدا ففاعل ضربني ضمير عائد على زيد المتأخر لفظا ورتبة (قوله جفوني الخ) الواو فاعل جفا وهو عائد على الاخلاء المتأخر (قوله من ذلك) أي من كون الضمير من اول المتنازعين عائدا على متأخر ثم اختلفوا فقال الكسائي الخ (قوله يحذف الفاعل) أي فاعل اول الفعلين المتنازعين فالفاعل عنده اسم ظاهر محذوف فالاصل في ضربني وضربت زيدا ضربني زيد وضربت زيدا فاعترض عليه بانه قد حذف الفاعل وهو لا يحذف فأجاب انما فعلت ذلك خوفا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ورد عليه بان عود الضمير على المتأخر واردوا ما حذف الفاعل فهو شاذ جدا وانظر ماذا يقول في البيت المذكور اذ لا يتأتى كلامهم فيه الا ان يدعوا ندوره أو شذوذه او يقولوا ان الواو علامة الجمع تأمل اه تقرير دردير (قوله يضمر) أي فاعل اول الفعلين المتنازعين ويؤخر ففي ضربني وضربت زيدا التقدير ضربني وضربت زيدا هو وانما أخره عن المفسر ولم يقدم عليه فرارا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله فاعل بهما) أي وحينئذ فلا يضمر للاول ضمير الرفع بخلاف البصريين فانهم يوجبون أن يقال قاما وقعد أخواك وقوله فاعل بهما اعترض بانه يلزم عليه ورود عاملين على معمول واحد وهو ممنوع ولعله يجيزه فرارا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله مخبرا عنه) أي بمفرد يفسره مفرد وهذا بخلاف ضمير القصة والشان فانه لا يخبر عنه الا بجملة تفسره

نحو ان هي الاحياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه وأصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخ
يدل عليها ويبينها قال ومنه * هي النفس تحمل ما حملت * وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن في
تمثيله بهي النفس وهي
العرب ضعف لامكان جعل
النفس والعرب بدلين
وتحمل وتقول خبرين وفي
كلام ابن مالك أيضا ضعف
لامكان وجه ثالث في المثالين
لم يذكره وهو كون هي ضمير
القصة فان اراد الزمخشري
ان المثالين يمكن حملهما على
ذلك لا انه متعين فيهما فالضعف
في كلام ابن مالك وحده
(الرابع) ضمير الشان
والقصة نحو قل هو الله احد
ونحو فاذا هي شاخصة ابصار
الذين كفروا والكوفي يسمى
ضمير المجهول وهذا الضمير
مخالف للقياس من خمسة
أوجه * احدها عوده على
ما بعده لزوما اذ لا يجوز للجملة
المفسرة له أن تتقدم هي ولا
شيء منها عليه وقد غلط يوسف
ابن السيرافي اذ قال في قوله
أسكران كان ابن المراغة اذ
هجا
تميما بجو الشام ام متساكر
فيمن رفع سكران وابن
المراغة ان كان شانية وابن
المراغة سكران مبتدأ وخبر
والجملة خبر كان والصواب
ان كان زائدة والاشهر في
انشاده نصب سكران ورفع
ابن المراغة فارتفاع متساكر
على أنه خبر لهو محذوفا
ويروى بالعكس فاسم كان
مستتر فيها * والثاني ان مفسره لا يكون الا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير وأجاز الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد له مرفوع
نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو وهذا ان سمع خرج

على

جملة (قوله ان هي الاحياتنا) ان نافية وهي مبتدأ وقوله الاحياتنا الدنيا خبر له (قوله واصله الخ) اي وانما فعل ذلك لان التفصيل بعد الاجمال أوقع في النفس (قوله هي النفس) اي فالاصل النفس النفس وكذلك العرب العرب ثم عدل الى الضمير لما في التكرار من التنافر فهي مبتدأ والعرب خبر والضمير عائد على العرب المتأخر (قوله النفس والعرب بدلين الخ) اى فهو ليس من الضمير المفسر له خبره بل هو القسم السادس المفسر له بدله (قوله وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف) أي كما ان في كلام الزمخشري ضعفا فالمراد بالضعف الاعتراض وحاصل الكلام ان الزمخشري ان كان قصده الحصر فيما قال فيرد عليه انه يصح فيه هذا الثالث كما يصح فيه الثاني الذي اعترض به ابن مالك ويرد على ابن مالك ان ظاهره أنه لا يعترض على الزمخشري الا بما قال مع أنه يرد عليه هذا الآخر أيضا وان أراد الزمخشري عدم التعيين بما قال فلا يرد عليه اعتراض وانما يعترض على ابن مالك بان ظاهره أن المثال انما يتخرج على ما قاله الزمخشري أو على ما قاله هو مع أنه يرد عليه هذا الآخر أيضا وقد يجاب عن ابن مالك بأن القادح في أمر لا يلزمه أن يقدح بكل قادح يقدح في ذلك الامر فيكفي أن يقدح فيه بواحد (قوله وجه ثالث) حاصله انه يمكن أن يجعل هي ضمير القصة مبتدأ وقوله العرب مبتدأ ثان وقوله تقول خبر الثاني والجملة خبر لهي ومميزة له وعلى كل من الاوجه الثلاثة فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله ضمير الشأن والقصة) هما واحد وهو الضمير المخبر عنه بجملة مفسرة له وانما يختلفان من جهة ان ذلك الضمير اذا كان ضميرا مذكرا قيل له ضمير الشأن وان كان مؤنثا قيل له ضمير القصة وضابط تذكيره وتأنيثه انه ان كان في الجملة المفسرة مؤنث عمدة أنث نحو هي هند قام أبوها والاذكر فلا يجوز هي بنيت غرفة أو تقول في ضابط تذكيره وتأنيثه ان كانت الجملة بعدهما المبينة لهما تحتوي على مسند اليه مذكر افيذكر الضمير وان كان مؤنثا فيؤنث الضمير وضابط ضمير القصة والشان هو الضمير المبين بجملة عائدا على متأخر لفظا ورتبة (قوله والكوفي يسمى) أي هذا الضمير المفسر بالجملة وفي نسخة يسميه (قوله ولا شيء منها عليه) أي مع ان شان الضمير أن يفسره مرجعه المتقدم عليه (قوله في قوله) أي الفرزدق (قوله ابن المراغة) هو جرير والمراغة لقب لامه لقبها به الاخطل اشارة لتمرغ الرجال عليها أي انها محل المرغ والتمعك أي انها زانية لا تصون نفسها من أحد وسبب هذا البيت ان جريرا هجا تميما قبيلة الفرزدق وكانوا حينئذ في الشام ثم ان هذا الشاعر الذي هو الفرزدق قال في جرير أكان سكران جرير أم متساكرا حيث هجا تميما مع ثبوت المناقب لهم (قوله مبتدأ وخبر) أي فابن المراغة مبتدأ مؤخر وسكران خبر مقدم والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان ويفسره تلك الجملة (قوله والصواب ان كان زائدة) أي على رواية الرفع وحينئذ فابن المراغة مبتدأ مؤخر وسكران خبر مقدم وكان زائدة بين المبتدا والخبر (قوله نصب سكران) أي على انه خبر كان مقدم وقوله ابن المراغة اسمها (قوله فارتفاع الخ) أي وعلى هذا فارتفاع الخ (قوله على انه خبر لهو) أي لا بالعطف على سكران لانه منصوب بخبر الكان ولا يعطف المرفوع على المنصوب (قوله ويروى بالعكس) أي برفع سكران ونصب ابن وعليه فارتفاع متساكر عطف على سكران المرفوع (قوله فاسم كان مستتر فيها) أي والجملة خبر سكران (قوله ولا يشاركه في هذا ضمير) اذ كل ضمير غيره يفسره مفرد (قوله تفسيره) أي ضمير الشان (قوله بمفرد له مرفوع) أي لانه في معنى الجملة (قوله كان قائما زيد) كان شانية واسمها ضمير وقائما خبرها وزيد فاعل بقائم (قوله وظننته) الهاء ضمير الشأن مفعول أول وقائما مفعول ثان مفسر وعمرو فاعل بقائم (قوله وهذا ان سمع الخ) هذا رد من البصريين القائلين ان مفسر ضمير الشان لا يكون الا جملة على الكوفيين المجوزين تفسيره بمفرد له مرفوع (قوله

على أن المرفوع مبتدأ واسم كان وضمير ظننته راجعان اليه لانه فى نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما لها وأجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول وفيه فساد ان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل * والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه * والرابع انه لا يعمل فيه الا الابتداء أو أحد نواسخه * والخامس انه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين أو أحاديث واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغى الحمل عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشرى فى انه يراكم هو وقبيله ان اسم ان ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشأن لا يعطف عليه وقول كثير من النحويين ان اسم أن المفتوحة المخففة ضمير شأن والاولى أن يعاد على غيره اذا أمكن ويؤيده قول سيبويه فى أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا ان تقديره انك وفى كتبت اليه ان لا يفعل انه يجزم على النهى وينصب على معنى لئلا ويرفع على انك (الخامس) أن يجر برب مفسرا بتمييز وحكمه حكم ضمير نعم وبئس فى وجوب كون مفسره تمييزا وكونه هو مفردا قال

ربه فتية دعوت الى ما
يورث المجد دائبا

فأجابوا ولكنه يلزم أيضا التذكير فيقال ربه امرأة لا ربها ويقال نعمت امرأة هند وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز فى التأنيث والتثنية والجمع وليس بمسموع وعندى ان الزمخشرى يفسر الضمير بالتمييز فى غير بابى نعم ورب وذلك انه قال فى تفسير فسواهن سبع سموات الضمير فى فسواهن ضمير مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا وقيل راجع الى السماء والسماء فى معنى الجنس وقيل جمع سماءة والوجه العربى هو الاول انتهى وتؤول على أن مراده ان سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه برب رجلا يأباه (السادس) ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور أجازه الاخفش ومنعه سيبويه

على ان المرفوع) وهو زيد فى الاول وعمرو فى الثانى فاصل الاول زيد كان قائما وأصل الثانى عمرو ظننته قائما (قوله ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما لها) هذا التأويل لا يتأتى الا فى ظننته (قوله مبنيا للفاعل الخ) لف ونشر مرتب فقوله مبنيا للفاعل راجع لقام وقوله أو للمفعول راجع لضرب (قوله فلا يؤكد الخ) أى بخلاف غيره من الضمائر فانه يجوز توكيده والعطف عليه والابدال منه تقول القوم مررت بهم كلهم ومررت بك وبزيد وتكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا (قوله لا يعمل فيه الا الابتداء الخ) اى بخلاف غيره من الضمائر فانه يكون مجرورا ومنصوبا اى فى محلهما بسبب عاملهما (قوله وان فسر بحديثين أو احاديث) أى قصتين اوقصص نحو هو زيد قائم وعمرو منطلق ونحو هو عمرو قائم وبكر منطلق وخالد جالس (قوله واذا تقرر هذا) اى مخالفته للقياس من اوجه خمسة (قوله اذا امكن غيره) أى وكان الغير موافقا للقياس اما ان كان مخالفا للقياس ايضا فيجوز الحمل عليه كما سبق له فى جواز الوجه الثالث والاعتراض على ابن مالك (قوله ومن ثم) اى ومن اجل انه لا ينبغى الحمل عليه اذا أمكن غيره ضعف الخ (قوله وضمير الشان لا يعطف عليه) قال الدماميني يمكن النصب على انه مفعول معه (قوله وقول كثير) عطف على قول الزمخشرى اى قول الزمخشرى وقول النحاة (قوله والاولى ان يعاد الخ) اى ولا يجعل ضمير شان (قوله ويؤيده) أى يؤيد عدم جعل اسم ان ضمير الشان قول سيبويه الخ (قوله تقديره انك) اى فلما جعل امام الصناعة اسمها ضمير المخاطب يعلم ان جعله ضمير الشان ضعيف (قوله وفى كتبت الخ) أى وقول سيبويه فى كتبت الخ (قوله ان لا يفعل) بالياء التحتية فهو من نهى الغائب وهو قليل (قوله انه يجزم) اى يفعل على النهى اى والجازم لا الناهية وان مفسرة (قوله وينصب على معنى لئلا الخ) اى فان من النواصب لكن الكلام على اضمار اللام قبلها فالفعل منصوب بأن (قوله ويرفع) اى الفعل على انه خبر لان المخففة (قوله على انك الخ) هذا هو محل الشاهد فلم يقدر الاضمير الشان (قوله ان يجر) اى الضمير (قوله ويقال نعمت الخ) اى فضمير نعم لابد أن يكون مفردا الا انه يوافق تمييزه فى التذكير والتأنيث بخلاف ضمير رب فلا يكون الا مذكرا (قوله واجاز الكوفيون مطابقته للتمييز الخ) اى فيجوز عندهم ان يقال ربه رجلا وربها امرأة وربهما رجلين أو امرأتين وربهم رجالا وربهن نساء (قوله وعندى ان الزمخشرى الخ) اى واما غيرى فلا يجعله مفسر الضمير فى غير بابى نعم ورب بالتمييز بل يؤول ما جاء من كلامه موهما لذلك والحاصل ان الضمير لا يفسر بالتمييز الا فى بابى نعم ورب عند الجمهور وقد وقع فى كلام الزمخشرى ما ظاهره أن الضمير يفسر بالتمييز فى غير البابين المذكورين فاختار المصنف ابقاء كلامه على ظاهره وغير المصنف أول كلامه (قوله فى غير بابى الخ) أى ولا يقتصر عليهما كما قال الجمهور (قوله فى تفسير فسواهن) أى الواقعة فى سورة البقرة (قوله وقيل راجع الى السماء) أى المذكورة قبله فى قوله ثم استوى الى السماء (قوله والسماء فى معنى الجنس) أى فصح حينئذ جمع الضمير (قوله وتؤول) أى وتأول غيرى كلام الزمخشرى وجعله لا يخالف غيره من كونه لا يفسر الضمير بمميز الا فى بابى نعم وبئس (قوله بدل) أى فهو من أفراد الوجه السادس فراد الزمخشرى بالتفسير البدل لا حقيقة التفسير وحينئذ فلم يكن الزمخشرى مخالفا للجماعة فى أن الضمير لا يفسر بمميز الا فى البابين وقوله وظاهر الخ رد من المصنف للتأويل وكأن المصنف لم يطلع على كلام الزمخشرى فى سورة فصلت

وقال ابن كيسان هو جائز باجماع نقله عنه ابن مالك ومما خرجوا على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقال الكسائى هو نعت والجماعة يأبون نعت الضمير وقوله قد أصبحت بقرقرى كوانسا * فلا تلمه أن ينام البائسا وقال سيبويه هو باضمار اذم وقولهم قاما اخوالك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك وقيل على التقديم والتأخير وقيل الالف والواو والنون أحرف كالتاء فى قامت هند وهو المختار (السابع) ان يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا أجازه الاخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين ومن شواهده قول حسان ولو ان مجدا أخلد الدهر واحدا * من الناس أبقى مجده الدهر مطعما وقوله كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد ورقى نداه ذا الندى فى ذرى المجد والجمهور يوجبون فى ذلك فى النثر تقديم المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها فى الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتفسيره بغير المفعول والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول ولا خلاف فى جواز نحو ضرب غلامه زيد وقال الزمخشرى فى لا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا الآية فى قراءة أبى عمرو فلا يحسبنهم بالغيبة وضم آخر الفعل ان الفعل مسند للذين يفرحون واقعا على ضميرهم محذوفا والاصل لا يحسبنهم الذين يفرحون بمفازة أى لا يحسبن أنفسهم الذين يفرحون فائزين وفلا يحسبنهم توكيد وكذا قال وسرجها فى قراءة هشام ولا يحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا بالغيبة آن التقدير ولا يحسبنهم والذين فاعل ورده أبو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر وهذا غريب جدا فان هذا المؤخر مقدم فى الرتبة ووقع له نظير هذا فى قول القائل مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها

فانه قال ان سبع سموات نصب على انه تمييز للضمير المبهم وقيل الضمير عائد على سماء باعتبار المعنى فان قلت ما الفرق بين النصب على الوجهين قلت النصب على الاول على أن سبع تمييز والنصب على الثانى على الحال هذا كلامه فهو يبعد التأويل كل البعد فكيف يقول المصنف وظاهر تشبيهه الخ مع أن هذا يفيد الجزم برده وكيف يقول المصنف وعندى الآن يقال لعل المصنف لم يطلع على كلامه فى سورة فصلت أو اطلع وغفل عنه (قوله جائز باجماع) أى من سيبويه وغيره خلافا لما قاله ابن عصفور (قوله ومما خرجوا) خبر مقدم وقولهم مبتدأ مؤخر (قوله الرؤف الرحيم) بدل من الضمير المجرور ومفسر له (قوله وقوله) بالرفع عطف على قولهم السابق لانه مبتدأ وكذا تقول فيما بعد (قوله قد أصبحت الخ) قد سبق هذا البيت فى الفرق بين البدل وعطف البيان (قوله أن ينام البائسا) أى فلا تلم البائس فى أن ينام فقوله البائسا بدل من الضمير فى تلمه (قوله هو) أى البائس باضمار أى منصوب باضمار اذم ويجعل الضمير عائدا على شئ معلوم من الكلام (قوله باضمار أذم) الاولى باضمار ارحم لان البائس هو المسكين و يدل عليه أيضا قوله فلا تلمه فالاولى لسيبويه اذا لم يقل بالبدلية وجعله نعتا مقطوعا أن يقدر الفعل ارحم لان الرحمة أليق بالبائس (قوله أحرف) كما فى لغة أكلونى البراغيث (قوله وهو المختار) فيه انه لا يحمل على انها أحرف الا اذا صدر هذا من لغتهم ذلك أما لو صدر من غيرهم فلا يحمل على أنها أحرف لانها لغة ضعيفة كما قاله سابقا (قوله ضرب غلامه زيدا) أى ضرب غلام زيد سيده زيدا (قوله أجازه الاخفش) أى ومنعها الجمهور و جعلوها شاذة قال ابن مالك *وشذ نحو زان نوره الشجر* (قوله مطعما) اسم رجل وهو والد جبير بن مطعم مات ولم يسلم أى لو كان المجد يخلد واحدا من الناس لابقى مطعما مجده مخلدا لانه أكثر الناس مجدا (قوله حلمه) فاعل بكسا وضميره عائد على المفعول المتأخر أعنى ذا الحلم أى كسا صاحب الحلم حلمه أثواب سودد وكذا الشاهد فى قوله ورقى نداه لان نداه فاعل برقى وضميره عائد على المفعول أعنى ذا الندا (قوله فى ذلك) أى فى الضمير المتصل بالفاعل العائد على المفعول وقوله فى النثر متعلق بيوجبون أى وأما فى النظم فلا يجب تقديم المفعول بل يجوز تأخيره للضرورة (قوله صاحبها) الضمير عائد على جزء الخبر أعنى الدار وكذا غلامها فان الضمير فيه عائد على المضاف اليه والفرق بين ماهنا وبين ماسبق حيث قال الاخفش بالجواز فيها دون هذه ان الفعل المتعدى يستلزم مفعولا فكأنه فى رتبة التقديم فاذا ذكر الفعل وذكر فاعله وذكر فيه ضمير وعاد على المفعول المتأخر فكأنه عاد على متقدم (قوله تقديم الخبر) أى فى المثال الاول بأن يقول فى الدار صاحبها وقوله والمفعول أى فى الثانى بأن يقول ضرب عبد هند غلامها (قوله ولا خلاف فى جواز الخ) أى لان الضمير عائد على متأخر لفظا متقدم فى الرتبة (قوله نحو ضرب الخ) أى وهو ما اذا كان المفعول متصلا بضمير عائد على الفاعل المتأخر (قوله بالغيبة) أى فى الفعلين أى يحسبن ويحسبنهم وقوله وضم آخر الفعل أى الثانى وأما الاول فهو مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة (قوله ان الفعل مسند الخ) أى الفعل الاول أى فالفاعل الذين والمفعول الاول الهاء المحذوفة والمفعول الثانى محذوف أيضا أى فائزين هذا بالنظر للفعل الاول وأما بالنظر للثانى فمفعوله الثانى بمفازة فقول المصنف والاصل لا يحسبنهم بفتح الباء حل للاول وأشار به الى أن المفعولين محذوفان وقوله بمفازة اشارة الى المفعول الثانى المحذوف ولو حذفه ما ضر وقوله وفلا يحسبنهم بضم الباء توكيد و يحتاج لمفعولين مذكورين بخلاف مفعولى يحسبن الاول فانهما محذوفان اه تقرير دردير (قوله وهذا) أى الرد غريب وقوله ووقع له نظير هذا أى الرد (قوله ذاهبة) صفة لرجل جرت على غير من هى له وفرسه فاعل بذاهبة ومكسورا حال

فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع لان فيه تقديم الضمير على مفسره ولاشك ١٣٧ انه لوقدم لكان كقولك غلامه ضرب زيد

ووقع لابن مالك سهو فى هذا المثال من وجه غير هذا وهو انه منع من التقديم لكون العامل صفة ولا خلاف فى جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف ومن الغريب ان أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له انه منع عود الضمير الى ما تقدم لفظا واجاز عوده الى ما تأخر لفظا ورتبة أما الاول فانه منع فى قوله تعالى وما عملت من سوء تود كون ما شرطية لان تود حينئذ يكون دليل الجواب لا جوابا لكونه مرفوعا فيكون فى نية التقديم فيكون حينئذ الضمير فى بينه عائدا على ما تأخر لفظا ورتبة وهذا عجيب فان الضمير الآن عائد على متقدم لفظا ولو قدم تود لغير التركيب ويلزمه أن يمنع ضرب زيدا غلامه لان زيدا فى نية التأخير وقد استشعر ورود ذلك وفرق بينهما بما لا معول عليه وأما الثانى فانه قال فى قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه ان فاعل بدا عائد على السجن المفهوم من ليسجننه (شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا) والكلام فيه فى أربع مسائل (الاولى) فى شروطه وهى ستة وذلك انه يشترط فيما قبله أمران

* أحدهما كونه مبتدأ فى الحال أو فى الاصل نحو أولئك هم المفلحون وانا لنحن الصافون الآية كنت أنت الرقيب عليهم تجدوه عند الله هو خيرا ان ترنى انا أقل منك مالا وأجاز الاخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كجاء زيد هو ضاحكا وجعل منه هؤلاء

وسرجها معمول للحال (قوله تقديم الحال) أى مكسورا (قوله ولاشك) رد على أبى حيان وحاصل الرد أنه لو قدمه لكان مثل قولك غلامه ضرب زيد فضمير غلامه عائد على زيد وهو جائز اتفاقا لان ضرب عامل فى غلامه ورتبة العامل مقدمة على المعمول وكذا زيد فاعل ورتبة الفاعل مقدمة على المعمول وعود الضمير على متقدم رتبة جائز اتفاقا وهذا لو قدم وقال مررت برجل مكسورا سرجها ذاهبة فرسه لقيل ان ذاهبة عامل ومكسورا معمول والعامل مقدم على المعمول وفرسه فاعل ومرتبة الفاعل مقدمة على المعمول فالضمير فى سرجها عائد على فرس المؤخرة لفظا المقدمة رتبة (قوله منع من التقديم) أى من تقديم الحال وقوله لكون العامل أى العامل فيها صفة أى ولا يجوز تقديم معمول الصفة عليها (قوله ولا خلاف) رد على ابن مالك (قوله بدون الموصوف) أى دون أن يتقدم على الموصوف (قوله هذه المقالة) أى المردود عليها وهى منعه عود الضمير على ما تأخر لفظا وتقدم رتبة فى نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها (قوله الى ما تأخر لفظا ورتبة) هذا الشق الثانى هو محل الغرابة بالنظر لما نحن فيه وأما بالنظر للكلام فى حد ذاته فكل من الشقين يتعجب منه لانه جوز ما منعوه ومنع ما جوزوه (قوله أما الاول) أى أما القسم الاول وهو منعه عود الضمير على ما تقدم لفظا (قوله فيكون فى نية التقديم) أى لان دليل الجواب محله التقديم عند سيبويه (قوله فيكون حينئذ الضمير فى بينه الخ) أى لانه من متعلقات تود وتود رتبته التقديم فليكن أيضا بينه كذلك فى محل التركيب تود لو أن بينه وبينها أمدا بعيدا ما عملت من سوء وضمير بينه عائد على ما فقد عاد على متأخر لفظا ورتبة (قوله وهذا عجيب الخ) أى انه لا يسلم أن الضمير عائد على ما تأخر لفظا بل هو عائد على متقدم لفظا وان كان متأخرا رتبة (قوله الآن) أى فى هذا التركيب على هذا الكلام (قوله ولو قدم تود) أى لو فرض أنه أريد تقديمه لغير التركيب بتركيب لا محذور فيه بأن يقال يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا تود لو أن بينها وبين ما عملت من سوء أمدا بعيدا (قوله ضرب زيدا غلامه) أى فضمير غلامه عائد على زيد المتقدم لفظا المتأخر رتبة (قوله وفرق الخ) حاصله أن بين الفاعل والمفعول ارتباطا بعمل الفعل فيهما حتى كان أحدهما طالب للآخر فاذا قدم المفعول وتأخر الفاعل وفيه ضمير عائد على المفعول جاز للارتباط بينهما ولا كذلك بين الشرط ودليل الجواب لان دليل الجواب غير معمول لعامل الشرط فلو عاد ضمير من دليل الجواب على الشرط للزم التدافع لان جملة الدليل من حيث انها دليل لا يقتضيها الشرط ومن حيث ان فى الدليل ضميرا عائدا على الشرط يكون مقتضيا للدليل فيلزم أن الشرط مقتض للدليل وهو ليس مقتضيا للدليل وهذا تناقض ووجه رد هذا الفرق أن لا نظر للارتباط وعدمه مع التقدم اللفظى على أنا لا نسلم انه لا ارتباط بين الدليل والشرط بل هناك ارتباط من حيث ان الدليل دال على الجواب المرتب على الشرط سلمنا عدم الارتباط فلا نسلم التناقض اه تقرير دردير (قوله وأما الثانى) أى وأما القسم الثانى وهو تجويزه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله المفهوم من ليسجننه) أى المتأخر عن الضمير لفظا ورتبة

* (شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا) *

(قوله وذلك) أى وبيان ذلك (قوله كونه مبتدأ فى الحال) أى حال التكلم وقوله أو فى الاصل أى بان يدخل على المبتدا الذى قبله ناسخ (قوله أولئك هم المفلحون) أولئك مبتدأ وهم ضمير فصل والمفلحون خبر (قوله وانا لنحن الصافون) ان حرف توكيد ونا اسمها ولنحن ضمير فصل والصافون خبران (قوله كنت أنت الرقيب عليهم) التاء اسم كان وأنت ضمير فصل والرقيب خبرها (قوله تجدوه) الهاء مفعول أول وخيرا مفعول ثان وهو ضمير فصل (قوله ان ترنى) الياء مفعول أول وأقل مفعول ثان وأنا ضمير فصل ومالا تمييز (قوله هو ضاحكا) هو ضمير فصل وضاحكا حال من زيد (قوله هؤلاء) مبتدأ وبناتى خبر وهن ضمير فصل وأطهر

بناتى هن أطهر لكم فيمن نصب أطهر ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك وقد خرجت على ان هؤلاء بناتى جملة وهن اما توكيد لضمير مستتر فى الخبر أو مبتدأ ولكم الخبر وعليهما فاطهر حال وفيهما نظر أما الاول فلان بناتى جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين وأما الثانى فلان الحال لا يتقدم على عاملها الظرفى عند أكثرهم * والثانى كونه معرفة كما مثلنا وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو ماظننت أحدا هو القائم وكان رجل هو القائم وحملوا عليه ان تكون أمة هى أربى من أمة فقدروا أربى منصوبا ويشترط فيما بعده أمران كونه خبرا لمبتدا فى الحال اوفى الاصل وكونه معرفة او كالمعرفة فى انه لا يقبل أل كما تقدم فى خيرا واقل وشرط الذى كالمعرفة ان يكون اسما كما مثلنا وخالف فى ذلك الجرجانى فالحق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه انه هو يبدئ ويعيد وهو عند غيره توكيد او مبتدا وتبع الجرجانى أبو البقاء فأجاز الفصل فى ومكر أولئك هو يبور وابن الخباز فقال فى شرح الايضاح لافرق بين كون امتناع أل لعارض كافعل من والمضاف كمثالك وغلام زيد أولذاته كالفعل المضارع انتهى وهو قول السهيلى قال فى قوله تعالى وانه هو أضحك وابكى وانه هو امات واحيي وانه خلق الزوجين الذكر والانثى انما اتى بضمير الفصل فى الاولين دون الثالث لان بعض الجهال قد يثبت هذه الافعال لغير الله كقول نمرود أنا احيي وأميت واما الثالث فلم يدعه أحد من الناس انتهى وقد يستدل لقول الجرجانى بقوله تعالى ويرى الذين أوتوا العلم الذى أنزل اليك من ربك ولذا

حال ولكم متعلق بالحال (قوله ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك) أى بنصب أطهر لما يلزم عليه من توسط ضمير الفصل بين الحال وصاحبها وهو ممنوع عربية وقوله من قرأ الخ أى فهى قراءة شاذة والذى قرأ بهذه القراءة ابن مروان وكما قرأ بها ابن مروان نقلت عن سعيد بن جبير والحسن البصرى وزيد بن على (قوله وقد خرجت) أى هذه القراءة على وجهين كل منهما جائز عربية وحينئذ فلا تكون لحنا (قوله جملة) أى فهؤلاء مبتدأ وبناتى خبر وهن توكيد للضمير فى الخبر واطهر حال من الضمير المستتر فى الخبر والجواب الثانى ان هن مبتدأ ولكم خبر وأطهر حال من ضمير الخبر أعنى لكم فهو على كل حال حال من ضمير الخبر (قوله أما الاول) أى أما النظر فى التخريج الاول (قوله جامد غير مؤول الخ) فيه انه لا يسلم بل هو مؤول بالمشتق لانه فى معنى مولودات وهو مشتق ويدل له النعت به فى قولهم مررت بنساء بنات لفلان فبنات صفة ولا يجعل صفة الا اذا كان مؤولا بالمشتق وماذكرناه من الجواب والاستدلال عليه هو كلام المجيب بالجواب الاول الذى رد عليه المصنف وهو ابن عصفور واذا كان ابن عصفور قال ذلك فالعجب للمصنف كيف يعترض عليه (قوله عند البصريين) أى وأما الكوفيون فانهم يقولون ان الجامد يتحمل الضمير (قوله وأما الثانى) أى وأما النظر فى التخريج الثانى (قوله على عاملها الظرفى) أى لانه عامل معنوى والعامل المعنوى لا يتقدم الحال عليه عند الاكثر بل عند الاقل وتخريج القرآن على القول الضعيف لا يصح ولو كانت القراءة شاذة وانما يخرج القرآن على الاقوال المشهورة (قوله والثانى) أى من الامرين المشترطين فيما قبله (قوله كونه نكرة) أى كون السابق على ضمير الفصل نكرة (قوله كان رجل) رجل اسمها والقائم خبرها وهو ضمير فصل لامحل له (قوله أن تكون أمة) أمة اسمها وأربى خبرها وهى ضمير فصل فقوله فقدروا أربى منصوبا أى لاجل أن يكون خبرا لكان والحق ان هى مبتدأ وأربى مرفوع خبر والجملة لكان (قوله كما تقدم فى خيرا وأقل) أى لان أفعل من لا يقترن باللام سواء كانت من ظاهرة كما فى أقل أو مقدرة كما فى خيرا (قوله وخالف فى ذلك) أى فى اشتراط اسميته وقال يجوز أن يكون فعلا مضارعا كما يجوز أن يكون اسما (قوله لتشابههما) أى لان الفعل المضارع مشابه لاسم الفاعل (قوله انه هو يبدئ ويعيد) خرجه القوم على أن هو توكيد لاسم ان وجملة يبدئ فى محل رفع خبر ان وليس هو ضمير فصل او ان هو مبتدأ وجملة يبدئ خبره والجملة خبر ان فعلى كل حال لم يجعلوا الضمير ضمير فصل (قوله أولئك هو يبور) أى فهو ضمير فصل ويبور خبر أولئك عندهم والقوم يخرجونه على ماعلمت فى انه هو يبدئ ويعيد (قوله لافرق بين كون امتناع أل) أى فى المشابه للمعرفة (قوله كافعل من) أى الذى يقترن بمن كخير من كذا وأقل منه أى فان المانع من أل من (قوله كمثالك) أى فالمانع من أل الاضافة (قوله وغلام زيد) فيه أن غلام معرفة وليس من أقسام المشبه للمعرفة على أن المتبادر من قوله أو لذاته كالفعل شامل للماضى والمضارع فلا خصوصية لقصره على المضارع فكلامه فى حد ذاته شامل للماضى الذى يقول به السهيلى والمتبادر من كلامه أنه لم يقل بالماضى لانه تابع للجرجانى وهو لم يقل به (تنبيه) فى بعض النسخ وتمثيله بغلام زيد مردود لانه معرفة وقد يقال انه يلزم اجازة ذلك مع الماضى وهذه النسخة هى المعول عليها الان قوله وهو قول السهيلى انما يترتب على هذه النسخة لان الماضى على النسخة غيرها لم يذكر فيها حتى يعود عليها الضمير تأمل (قوله قد يثبت هذه الافعال لغير الله) أى واتى بضمير الفصل لافادة قصرها على الله ونفيها عن غيره ردا على ذلك الجاهل (قوله انتهى) أى كلام السهيلى (قوله وقد يستدل الخ) قد يقال يحتمل أن قوله يهدى معمول لمحذوف أى ويرونه يهدى فليس معطوفا على الحق بل هو عطف جمل سلمنا أنه عطف عليه فيغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع

هو الحق ويهدى فعطف يهدى على الحق الواقع خبرا بعد الفصل انتهى * ويشترط له فى نفسه أمران احدهما أن يكون بصيغة المرفوع فيمتنع زيدا اياه الفاضل وأنت اياك العالم واما انك اياك الفاضل فجائز على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين والثانى ان يطابق ماقبله فلا يجوز كنت هو الفاضل فأما قول جرير بن الخطفى وكائن بالاباطح من صديق ١٣٩ يرانى لو اصبت هو المصابا وكان قياسه يرانى انا مثل ان ترنى أنا اقل منك فقيل ليس هو فصلا وانما هو توكيد للفاعل وقيل بل هو فصل فقيل لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان اذا أصيب كان صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره لانه نفسه فى المعنى وقيل هو على تقدير مضاف الى الياء اى يرى مصابى والمصاب حينئذ مصدر كقولهم جبر الله مصابك اى مصيبتك أى يرى مصابى هو المصاب العظيم ومثله فى حذف الصفة الآن جئت بالحق أى الواضح والا لكفروا بمفهوم الظرف فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أى نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الآية وأجازوا سير بزيد سير بتقدير الصفة أى واحد والا لم يفد وزعم ابن الحاجب ان الانشاد لو أصيب باسناد الفعل الى ضمير الصديق وأن هو توكيد له أو لضمير يرى قال اذ لا يقول عاقل يرانى مصابا اذا أصابتنى مصيبة اه وعلى ماقدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض ويروى يراه أى يرى نفسه وتراه بالخطاب ولا اشكال حينئذ ولا تقدير والمصاب حينئذ مفعول لا مصدر ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال ولو أنه قال يراه لكان حسنا أى يرى الصديق نفسه مصابا اذا أصبت * (المسئلة الثانية) * فى فائدته وهى ثلاثة أمور * أحدها اللفظى وهو الاعلام من أول الامر بان مابعده خبر لا تابع ولهذا سمى فصلا

ولذا أشار المصنف لضعف هذا الاستدلال بقوله وقد الخ (قوله هو الحق) هذا هو المفعول الثانى والاول هو قوله الذى أنزل وقوله هو الحق الضمير للفصل (قوله انتهى) هكذا وقع فى نسخة ولكن لا معنى لها لان هذا الاستدلال من كلام المصنف تأمل (قوله فيمتنع الخ) أى لانه فى هذه الامثلة بصيغة المنصوب وانما التزم أن يكون بصيغة المرفوع لان الاصل فيه أن يكون بعد المبتدا فتكون صيغته صيغة مرفوع للتناسب ثم استعمل كذلك بعد دخول الناسخ ليكون حاله على وتيرة واحدة (قوله على البدل) أى لا على أنه ضمير فصل اذ لا يصح أصلا لانه باتفاق لا يكون الا بصيغة المرفوع (قوله أن يطابق ماقبله) أى فى التكلم والخطاب والغيبة وفى التذكير والتأنيث وفى التثنية والجمع والافراد (قوله كنت هو الفاضل) أى لعدم مطابقة ضمير الفصل لماقبله فى الخطاب (قوله جرير بن الخطفى) بفتح الفاء هو الشاعر المعلوم المعادل للفرزدق قال الدمامينى الذى رأيته فى أكثر النسخ اثبات ألف ابن وحينئذ فينون جرير بناء على القول الضعيف المشترط فى العلم المضاف اليه ابن أن يكون علم أبيه لا علم جده كما هو هنا لان جريرا ابن عطية بن حذيفة الخطفى فهو لقب لجده وحينئذ فينون العلم الاول ولا تحذف ألفه والمشهور أن المدار على وقوعه بين علمين وان لم يكن الثانى اسم أبيه اه تقرير دردير (قوله وكائن الخ) على وزن فاعل وبعده

اذا سعر الخليفة نار حرب * رأى الحجاج أثقبها شهابا

(قوله فقيل) أى فى توجيه عدم مطابقته لماقبله (قوله فقيل لما كان) أى جرير وقوله بمنزلة نفسه أى نفس الصديق وقوله حتى كان اذا أصيب أى جرير وقوله فجعل أى جرير وقوله لانه نفسه فى المعنى أى بحسب المعنى المقصود له لا أنه فى الواقع كذا (قوله أى يرى مصابى) أى يرى الصديق مصابى ففاعل يرى يعود على الصديق ومصابى هو المفعول وهو اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة فصح كون الضمير ضمير فصل لمطابقته لماقبله فى الغيبة فان قلت ان الحمل لا فائدة فيه اذ المعنى يرى الصديق مصيبتى هى المصيبة ولا فائدة لذلك فأجاب المصنف بان الكلام على حذف الصفة أى يرى مصيبتى هى المصيبة العظيمة (قوله مصدر) أى ميمى أى وليس اسم مفعول لانه يختل المعنى يرى الشخص المصاب المضاف الى هو الشخص المصاب ولا معنى له (قوله والا) أى والا يكن المعنى هكذا (قوله بمفهوم الظرف) أى بسبب مفهوم الظرف أى الآن لان مفهومه انك قبل الآن لم تأت بالحق ولا شك أن هذا كفر بموسى وحاصل الجواب أن الكلام على حذف الصفة أى الحق الواضح (قوله والا لم يفد) اذ لا فائدة لقولك سير بزيد سير (قوله اذ لا يقول عاقل الخ) علة لمحذوف أى ولا يصح اسناده لضمير المتكلم اذ لا يقول الخ وحاصله أنه لو كان ذلك الفعل مسندا لضمير المتكلم والمصاب اسم مفعول كان المعنى اذا أصبت أى اصابتنى مصيبة يرانى الصديق مصابا وهذا لا يقوله عاقل لعدم الفائدة فيه فضلا عن هذا الشاعر البليغ واذا قدر مضاف قبل الياء لزم اتحاد المبتدا والخبر ولا فائدة فيه فتعين أن الفعل مسند لضمير الصديق اى انه اذا أصيب بمصيبة يرى انى المصاب بها لانى نفسه فى المعنى (قوله اذ لا يقول عاقل الخ) رد بأن الذى فى البيت المصاب خبر معرف بأل فيفيد الحصر أى يرانى الصديق عند اصابتى محصورا فى الاصابة فالمصيبة المتعلقة بغيرى كالعدم وهذا معنى صحيح (قوله لا يتجه الاعتراض) أى اعتراض ابن الحاجب من أن هذا التركيب لا فائدة فيه لانه معلوم وحاصل جوابه انا نقدر الصفة فالمعنى يرى مصابى مصابا عظيما (قوله بان ما بعده خبر) أى ان ضمير الفصل هو الدافع ابتداء توهم أن مابعده تابع وأن الخبر سيأتى فاذا

لانه فصل بين الخبر والتابع وعمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت أنت الرقيب عليهم والضمائر لاتوصف * والثاني معنوي وهو التوكيد ذكره جماعة وبنوا عليه أنه لايجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة لانه يدعم به الكلام أي يقوى ويؤكد * والثالث معنوي أيضا وهو الاختصاص وكثير من البيانيين يقتصر عليه وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير وأولئك هم المفلحون فقال فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لاصفة والتوكيد وايجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره * (المسئلة الثالثة في محله) * زعم البصريون أنه لامحل له ثم قال أكثرهم انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة لشئ وأل الموصولة وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ماقبله فمحله بين المبتدا والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس

دخل ضمير الفصل رفع ذلك التوهم لانه لايكون قبله الا المبتدأ ولايكون بعده الا الخبر (قوله لانه فصل) أي ميز بينهما (قوله وعمادا) أي ويسمى أيضا عمادا (قوله لانه يعتمد عليه) أي يعتمد عليه من قول الامر من حيث افادته أن مابعده مسند لماقبله ومخبر به عنه فمفاد التسميتين ومآلهما واحد ولكن الاولى تسميته بالفصل لان الفصل معناه المطابقي التمييز وأما العماد فمعناه المطابقي ما يعتمد عليه وافادته لما قلناه باللزوم (قوله على ذكر هذه الفائدة) وهي الاعلام المذكور (قوله كنت أنت الرقيب عليهم) أي فالضمير رافع لتوهم أن الرقيب صفة لان الضمائر لاتوصف وظاهره أنه يحتمل أن الكلام بدونه يحتمل أن يكون بدلا أو توكيدا مع انه لايتوهم لان التوكيد انما يكون بألفاظ ليس هذا منها ولانسقا وهو ظاهر ولا بدلا لانه لايبدل الظاهر من الضمير الا اذا كان مفيد اللاحاطة والشمول والرقيب ليس كذلك ولابيانا لانه مشتق والبيان لايكون الا جامدا فقوله وذكر التابع أولى لهذه العلة لايسلم فتأمل (قوله وهو التوكيد) أي توكيد النسبة أي تقويتها وليس المراد التوكيد النحوي لانه ليس توكيدا لفظيا ولامعنويا وبهذا اندفع قول ابن الحاجب لايظهر كونه للتوكيد لانه ليس توكيدا معنويا ولانحويا وهو فهم أن المراد التوكيد النحوي (قوله وبنوا عليه) أي على افادته التوكيد وقوله انه لايجامع التوكيد أي اللفظي لئلا يجتمع مؤكدات وهو تحصيل الحاصل (قوله وبنوا عليه الخ) لانسلم ذلك البناء وذلك لان التوكيد المستفاد من ضمير الفصل توكيد للنسبة والثاني توكيد للمسند اليه وهو زيد فليس المؤكد بالامرين شيأ واحدا سلمنا أنهما واردان على شئ واحد فنقول ما المانع من توكيد الشئ الواحد بمؤكدين قال تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون (قوله وعلى ذلك) أي ولاجل هذه الفائدة (قوله الاختصاص) أي قصر الحكم على المذكور ونفيه عما عداه (قوله يقتصر عليه) أي على هذا الامر في فائدته (قوله وايجاب أن فائدة المسند ثابتة الخ) قد بحث في هذه الفائدة الثالثة السعد وقال لانسلم هذه الفائدة الا لو كان نحو قولك زيد هو أفضل من عمرو ومما الخبر فيه نكرة يفيد الحصر مع انه لايفيد وأما ماذكره من الآية فقد يقال ان الحصر جاء من تعريف الطرفين لان الجملة المعرفة الطرفين تفيد الحصر اه تقرير دردير (قوله انه حرف) أي وتسميته بضمير مجازا نظرا للصورة ومن اجل كون صورته صورة الضمير ثني وأفرد وجمع (قوله وقال الخليل) هو بصري وقوله ونظيره الخ جواب عن سؤال وارد عليه وحاصله ان كل اسم لابد له من محل فكيف نقول انه اسم ولامحل له من الاعراب فأجاب المصنف عنه بأن الكلية ليست مسلمة بل بعضها لامحل له كاسماء الافعال وأل الموصولة واعترضه الدماميني بأن هذا الجواب انما زاد الاشكال ولم يدفعه لانه يقال أيضا كيف تكون أسماء الافعال أسماء ولامحل لها وكذا يقال في أل وأجاب الشمني بأن المصنف ليس مراده الجواب بل التنظير وحاصله ان الخليل يقول بالاسمية ولامحل لها ولايستبعد كلامه لان لذلك نظيرا كاسماء الافعال ولكن هذا جواب لايرد شيأ تأمل (قوله فيمن يراها الخ) أي وبعضهم يجعلها مبتدآت أغنى مرفوعها عن الخبر وبعضهم جعلها مفعولات مطلقة (قوله وأل الموصولة) أي بناء على انها اسم والاولى حذفه لان اعرابها على هذا القول نقل لما بعدها لكونها على صورة الحرف فحينئذ لها محل تأمل اه تقرير دردير (قوله بحسب مابعده) اعترض بانه يقتضي أن يكون تابعا لما بعده ولم يعهد في التوابع أن تكون تابعة لما بعدها بل لما قبلها تأمل (قوله بحسب ماقبله) أي لان ضمير الرفع يؤكد الضمير الذي قبله المرفوع والمنصوب والمجرور وتقول صن نفسك أنت ومررت بك أنت فهو مؤكد لماقبله لان ضمير الفصل عنده ضمير رفع ولاغرابة في توكيد ضمير الرفع للضمير المجرور والمنصوب لكن يرد على هذا شئ وهو انه اذا تقدمه اسم ظاهر لايصح أن يكون مؤكدا له لان الضمير لايؤكد الظاهر عند الجمهور ومنهم الفراء (قوله فمحله بين المبتدا والخبر رفع) أي باتفاق الكسائي والفراء وقوله وبين معمولي ظن نصب اي باتفاقهما (قوله وبين معمولي كان رفع) أي بحسب

ماقبله

(المسئلة الرابعة فيما يحتمل من الاوجه) يحتمل فى نحو كنت أنت الرقيب عليهم ونحو ان كنا نحن الغالبين الفصلية والتوكيد دون الابتداء لانتصاب ما بعده وفى نحو وانا لنحن الصافون ونحو زيد هو العالم وان عمرا هو الفاضل الفصلية والابتداء دون التوكيد لدخول اللام فى الاولى ولكون ما قبله ظاهرا فى الثانية والثالثة ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوى ووهم أبو البقاء فأجاز فى ان شانئك هو الابتر التوكيد وقد يريد أنه توكيد لضمير مستتر فى شانئك لا لنفس شانئك ويحتمل الثلاثة فى نحو أنت أنت الفاضل ونحو انك أنت علام الغيوب ومن اجاز ابدال الضمير من الظاهر اجاز فى نحو ان زيدا هو الفاضل البدلية ووهم ابو البقاء فأجاز ١٤١ فى تجدوه عند الله هو خيرا كونه بدلا من الضمير المنصوب ومن مسائل الكتاب قد جربتك فكنت انت انت الضميران مبتدا وخبر والجملة خبر كان ولو قدرت الاول فصلا او توكيدا لقلت انت اياك والضمير فى قوله تعالى ان تكون أمة هى اربى من أمة مبتدأ لان ظهور ما قبله يمنع التوكيد وتنكيره يمنع الفصل وفى الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه ان قدر فى يكون ضمير لكل فأبواه مبتدأ وقوله هما اما مبتدأ ثان وخبره اللذان والجملة خبر أبواه واما فصل واما بدل من أبواه اذا اجوزنا ابدال الضمير من الظاهر واللذان خبر ابواه وان قدر يكون خاليا من الضمير فأبواه اسم يكون وهما مبتدأ أو فصل أو بدل وعلى الاول فاللذان بالالف وعلى الاخيرين هو بالياء

(روابط الجملة بما هى خبر عنه) وهى عشرة أحدها الضمير وهو الاصل ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضربته ومحذوفا مرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدر لهما ساحران ومنصوبا كقراءة ابن عامر فى سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى ولم يقرأ بذلك فى سورة النساء بل قرأ بنصب كل كالجماعة لان قبله جملة فعلية وهى فضل الله المجاهدين فساوى بين الجملتين فى الفعلية بل بين الجمل لان بعده وفضل الله المجاهدين وهذا مما اغفلوه أعنى الترجيح باعتبار ما يعطف على الجمل فانهم ذكروا رجحان النصب على الرفع فى باب الاشتغال فى نحو قام زيد وعمرا أكرمته للتناسب ولم يذكروا مثل ذلك فى نحو زيد ضربته وأكرمت عمرا ولا فرق بينهما وقول ابى النجم كله لم أصنع ولو نصب كل على التوكيد لم يصح لان ذنبا نكرة أو على المفعولية كان فسادا معنى لما بيناه فى فصل كل وضعفا صناعة لان حق كل المتصلة بالضمير ان لا تستعمل الا توكيدا او مبتدا

ما قبله وقوله ونصب عند الكسائى أى بحسب ما بعده (قوله فيما يحتمل من الاوجه) أى بالنظر له فى حد ذاته بقطع النظر عن كونه ضمير فصل أو غير فصل والا لما تأتى أوجه (قوله لدخول اللام الخ) أى لان اللام تدخل على المبتدا وتدخل على ضمير الفصل ولا تدخل على التوكيد (قوله التوكيد) أى فظاهر كلام أبى البقاء أن الضمير توكيد لشانئك ولا شك انه وهم لان الاسم الظاهر لا يؤكد بالضمير (قوله وقد يريد الخ) جواب عنه (قوله مستتر فى شانئك) أى لان شانئ اسم فاعل بمعنى مبغض واعترض على المصنف بأنه اذا كان كلامه يحتمل وجها صحيحا فلا معنى للاعتراض على أبى البقاء من اول الامر (قوله البدلية) أى وعلى كل حال فالتوكيد ممنوع والجائز أمور ثلاثة وهى الفصل والبدلية والمبتدا ويمتنع التوكيد (قوله ووهم أبو البقاء) أى لان ابدال الضمير من ضمير يوافقه فى الغيبة والحضور لا يصح لان المبدل منه فى نية الطرح والمقصود البدل واذا توافقا فلا معنى لكون الاول غير مقصود دون الثانى (قوله واللذان خبر أبواه) أى والجملة خبر كان

(روابط الجملة بما هى خبر عنه)

(قوله بما هى خبر عنه) أى بالمبتدا حالا أو فى الاصل (قوله وكل وعد الله الحسنى) أى فالتقدير وكل وعده الله الحسنى وحذف الضمير اذا كان المبتدا فيه كلمة كل متنازع فيه فحكى ابن مالك فى التسهيل الاجماع على منع حذفه ونقل غيره أن مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبى الربيع فقال جاء فى الشعر وفى قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائى والفراء اجازة ذلك اه دمامينى (قوله وهذا) أى الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة مما أغفلوه أى لانهم انما تكلموا على الترجيح باعتبار ما عطفت عليه الجملة (قوله ولم يذكروا مثل ذلك الخ) أى لم يقولوا بترجيح النصب على الرفع فى نحو زيد ضربته واكرمت عمرا للتناسب (قوله ولا فرق) أى والحال أنه لا فرق بين المثال الاول والثانى فى أن النصب فى كل منهما يؤدى لعطف فعلية على فعلية (قوله وقول أبى النجم) عطف على قراءة ابن عامر وصدره * قد اصبحت ام الخيار تدعى * على ذنبا كله الخ فكله مبتدا وجملة لم اصنع خبره والرابط محذوف وهو الضمير الواقع مفعولا اى لم اصنعه (قوله لان ذنبا نكرة) اى غير محدودة وهى لا يجوز توكيدها باتفاق بخلاف المحدودة فأجازه الكوفيون دون البصريين نحو صمت شهرا كله (قوله كان فاسدا) وذلك لان نصب كل يقتضى دخولها فى حيز النفى فيتوجه النفى حينئذ للشمول خاصة ويفيد بطريق المفهوم ثبوت الفعل لبعض الافراد فيكون ابو النجم على هذا التقدير معترفا ببعض الذنوب التى ادعتها ام الخيار عليه وليس لغرض ذلك (قوله فى فصل كل) هذه النسخة هى الصواب وفى بعض النسخ فى فصل لو وهى غير صواب لانه لم يبين شيأ من ذلك فى الكلام على لو (قوله الا توكيدا او مبتدأ) أى وهنا لا يصح التوكيد لما قاله ولا مفعولا لفساد

نحوان الامر كلـه لله قرئ بالنصب والرفع وقرأ جماعة أفحكم الجاهلية يبغون بالرفع ومجرورا نحو السمن منوان بدرهم أى منه وقول امرأة زوجى المس مس أرنب والريح ريح زرنب اذا لم نقل ان أل نائبة عن الضمير وقوله تعالى ولمن صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور أى ان ذلك منه لابد من هذا التقدير سواء أقدرنا اللام للابتداء ومن موصولة أو شرطية أوقدرنا اللام موطئة ومن شرطية أما على الاول فلان الجملة خبر وأما الثانى فلانه لابد فى جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضميره سواء قلنا انه الخبر أوان الخبر فعل الشرط وهو الصحيح وأما على الثالث فلانها جواب القسم فى اللفظ وجواب الشرط فى المعنى وقول أبي البقاء والحوفى ان الجملة جواب الشرط مردود لانها اسمية وقولهما انها على اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر يجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء لا للتوطئة (تنبيه)* قد يوجد الضمير [في] اللفظ ولا يحصل الربط [وذ]لك فى ثلاث مسائل احداها أن يكون معطوفا [بغ]ير الواو نحو زيد قام عمرو [ف]أو ثم هو * والثانية أن [يع]اد العامل نحو زيد قام

المعنى كما قال واضعفه صناعة فتعين الرفع على انه مبتدأ اه تقرير دردير (قوله كله) توكيد ان قرئ بالنصب ومبتدأ على قراءته بالرفع (قوله أفحكم) مبتدأ ويبغون خبر (قوله ومجرورا) عطف على قوله سابقا مرفوعا ومنصوبا (قوله أى منه) اى منوان كائنان منه بدرهم فالسمن مبتدأ أول ومنوان مبتدا ثان وبدرهم خبر الثانى والجملة خبر الاول والرابط محذوف وهو الضمير المجرور والكائن فى الصفة المحذوفة المسوغة للابتداء بالنكرة وهو المبتدا الثانى (قوله وقول امرأة) بالجر عطفا على السمن وهذه المرأة احدى النساء اللاتى اجتمعن وتعاقدن على ان يصفن ازواجهن بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وهن احدى عشرة امرأة و يعرف هذا الحديث بحديث ام زرع والارنب واحد الارانب دابة معروفة وهذا اللفظ قيل يطلق على الذكر والانثى وقيل انما يطلق على الانثى ويقال للذكر هاخز بمعجمات على وزن صرد والزرنب بزاى فراء فنون فباء موحدة نبت طيب الرائحة وقيل شجر طيب الرائحة تريد أن زوجها كالارنب فى نعومة الجسد ولينه وكالزرنب فى طيب الرائحة (قوله زوجى) مبتدأ أول والمس مبتدأ ثان وقوله مس أرنب خبر المبتدا الثانى والجملة خبر الاول والرابط محذوف أى المس منه مس ارنب وكذا يقال فى زوجى الريح ريح زرنب (قوله نائبة عن الضمير) اى والا فهى الرابط (قوله ولمن صبر) اللام لام الابتداء ومن موصولة مبتدا وجملة ان ذلك لمن عزم الامور خبر والرابط محذوف اى أن ذلك منه (قوله اى ان ذلك منه) هذا بناء على ان الاشارة للصبر المأخوذ من صبر والغفران ويحتمل أن الاشارة لمن والاصل من ذوى عزم الامور وعلى هذا فالرابط الاشارة لا الضمير (قوله ومن موصولة) حاصله أن اللام فى قوله ولمن صبر ان جعلت للابتداء فمن اما موصولة أو شرطية وان جعلت موطئة للقسم فمن شرطية لا غير (قوله فلان الجملة) أى جملة ان ذلك لمن عزم الامور وقوله خبر أى عن المبتدا وهو من الموصولة فى من صبر والجملة الواقعة خبرا لابد لها من رابط (قوله وأما الثانى) أى وهو كون اللام للابتداء ومن شرطية وفيه أنه اذا كان كذلك فالجملة التى يقدر فيها الضمير وهى قوله ان ذلك لمن عزم الامور هى الجواب وهى اسمية فكيف تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمصنف قد قال بإثر هذا الكلام وقول أبي البقاء والحوفى ان الجملة جواب الشرط مردود لانها اسمية وقولهما انها على اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر فما هذا الذى فعله المصنف وجوابه انه لم يجزم بان من شرطية كما جزم أبو البقاء والحوفى وانما قال ان قدر كونها شرطية فلابد من تقدير الضمير فى الجواب ثم أبطل الجوابية بعدم الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فتأمله اه دمامينى (قوله وأما على الثالث) أى وهو أن اللام موطئة ومن شرطية وقوله فلانها أى جملة ان ذلك لمن عزم الامور وقوله وجواب الشرط فى المعنى أى وجملة الجواب يجب اشتمالها على ضمير الشرط الواقع مبتدأ (قوله لانها اسمية) أى والجملة الاسمية اذا وقعت جوابا وجب اقترانها بالفاء (قوله وقولهما) أى جوابا عن عدم اقترانها بالفاء (قوله لا للتوطئة) أى لان القاعدة أنه اذا اجتمع قسم وشرط حذف جواب المتأخر منهما وهو هنا الشرط وهما قد حكما على أن الجملة جواب الشرط فتعين أن تكون اللام للابتداء (قوله ولا يحصل الربط) أى وحينئذ يكون الكلام فاسدا (قوله أن يكون) أى الضمير معطوفا على شئ فى الخبر (قوله بغير الواو) أى وأما اذا كان العطف بالواو نحو زيد قام عمرو وهو جازت المسئلة وذلك لان الواو لمطلق الجمع فالاسمان معها أو الاسماء بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير المبتدا اه دمامينى (قوله فهو) اى فزيد اى فقام زيد او ثم قام زيد (قوله ان يعاد العامل) أى مع العطف بالواو فان لم يعد حصل الربط وانما اشترط عدم اعادة العامل عند العطف بالواو لانها ليست للجمع فى الجمل بل فى المفردات فليست للواو خصوصية فى عطف الجمل والخصوصية للفاء لانها تنزل الجملتين بالسببية منزلة جملة واحدة ولذا منعوا الزيدان يقوم ويقعد وأجازوا اقائم وقاعد وأما قول بعض المعربين فى هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملتين صفة ثانية لرجلين فمردود (قلت) وينبغى أن

يكون

عمرو وقام هو * والثالثة أن يكون بدلا نحو حسن الجارية الجارية أعجبتني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه أن تصح المسئلة ونحو ذلك مسئلة الاشتغال فيجوز النصب والرفع في نحو زيد ضربت عمرا وأباه ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم ومع التصريح بالعامل واذا أبدلت أخاه ونحوه من عمرو لم يجز على ما مر من الاختلاف في عامل البدل فان قدرته بيانا جاز باتفاق ويجوز بالاتفاق زيد ضربت رجلا يحبه رفعت زيدا أو نصبته لان الصفة والموصوف كالشيء الواحد * الثاني الاشارة نحو والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها أولئك أصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلا ويحتمله ولباس التقوى ذلك خير وخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدا موصولا أو موصوفا والاشارة اشارة البعيد فيمتنع نحو زيد قام هذا لمانعين وزيد قام ذلك لمانع والحجة عليه في الآية الثالثة ولا حجة في الرابعة لاحتمال كون ذلك فيها بدلا او بيانا وجوز الفارسي كونه صفة وتبعه جماعة منهم ابو البقاء ورده الحوفي بان الصفة لا تكون اعرف من الموصوف

* والثالث اعادة المبتدأ بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين وقال
لا أرى الموت يسبق الموت شيء * نغص الموت ذا الغنى والفقيرا * والرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءني أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله كنيته

يكون هشام قائلا بصحة هذه المسئلة فقد حكى المصنف عنه بعد هذا أنه اجاز نحو زيد قامت هند وأكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند وانه بناه على أن الواو للجمع فالجملتان كالجملة اهـ دماميني (قوله وهو في التقدير) أي لانه في التقدير الخ فهو علة لعدم الربط (قوله كأنه من جملة أخرى) أي لان البدل على نية تكرار العامل على الصحيح (قوله ونحو ذلك) أي ماذكر من منع المسائل الثلاث في باب الخبر لعدم الرابط للجملة الواقعة خبرا (قوله وأباه) أي لان الواو للجمع فالاسمان معها بمنزلة اسم فيه ضمير وحينئذ فان رفعت فجملة الخبر احتوت على ضمير المبتدا وان نصبت كان الفعل المفسر لعامل الاسم السابق قد اشتغل بالعمل في سببي الاسم السابق (قوله مع الفاء وثم) أي لانهما ليسا لمطلق الجمع وقوله ومع التصريح أي وامتناعه مع العطف بالواو ومع التصريح الخ لما علمت أن الواو لمطلق الجمع في المفردات لا في الجمل وحينئذ اذا رفعت فالجملة الواقعة خبرا خالية عن ضمير المبتدا وان نصبت كانت الجملة المفسرة لعامل الاسم السابق ليست مشتملة على ضمير الاسم السابق (قوله من الاختلاف في عامل البدل) اما على قول من يقول العامل في البدل هو العامل في المبدل منه فيجوز (قوله فان قدرته بيانا جاز باتفاق) هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت أن العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقا وكيف يثبت هذا وقد صرحوا بالخلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع أو غيره من غير تفصيل أو بفصل بين البدل وغيره فاذا كان من النحاة من يقول ان العامل في التابع ليس هو العامل في المتبوع وانما هو عامل مقدر سواء كان التابع عطف بيان أو غيره لم يتأت القول بجواز هذه المسئلة على تقدير كون التابع فيها بيانا على سبيل الاتفاق اهـ دماميني (قوله جاز باتفاق) لعل المراد اتفاق طائفة والا فهنالك من يقول عامل التابع مطلقا مقدر وحينئذ فقياس قوله المنع (قوله كالشيء الواحد) وحينئذ فالجملة الخبرية أو المفسرة مشتملة على ضمير المبتدا أو على ضمير الاسم المشتغل عنه (قوله الثاني) أي من روابط الجملة (قوله أولئك أصحاب الجنة) مبتدا وخبر والجملة خبر ثان عن قوله والذين آمنوا والرابط الاشارة وقوله لا نكلف نفسا خبر أول والرابط ضمير مقدر أي لا نكلف منهم (قوله كل أولئك) مبتدأ وجملة كان عنه مسؤلا خبره والجملة خبر ان والرابط الاشارة (قوله ويحتمله) أي ويحتمل أن يكون بيانا أو بدلا من لباس وخير خبر لباس فالخبر مفرد (قوله ويحتمله ولباس التقوى الخ) ظاهر تخصيصه الاحتمال بهذه الآية يقتضي أن الآيتين اللتين تلاهما أولا متعينتان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال البدل والبيان جار فيهما أيضا اهـ دماميني (قوله ذلك خير) فذلك مبتدأ خبره خير والجملة خبر لباس (قوله وخص ابن الحاج) أي في شرحه لمقرب ابن عصفور (قوله المسئلة) أي مسئلة الربط بالاشارة للمبتدا (قوله لمانعين) هما كون المبتدا ليس موصولا ولا موصوفا والاشارة ليست للبعيد (قوله لمانع) هو كون المبتدا ليس موصولا ولا موصوفا (قوله في الآية الثالثة) أي وهي ان السمع والبصر والفؤاد فان المبتدأ فيها ليس موصولا ولا موصوفا وقد ربط خبره به بالاشارة له (قوله ولا حجة) أي عليه (قوله كونه) أي ذلك صفة للمبتدا وهو لباس (قوله لا تكون أعرف) لعله بالسماع أو أن التابع لا يكون اشرف والا فكونها المخصصة أو موضحة أنسب بكونها أعرف (قوله وأكثر وقوع ذلك الخ) اعلم أن وقوع الظاهر موضع المضمر في معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد ما زيد و زيد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد كذا في عباب اللباب اهـ دماميني (قوله يسبق) في نسخة يشبه (قوله يسبق الموت شيء) الجملة مفعول ثان وهي خبر بحسب الاصل والرابط اعادة المبتدا بلفظه (قوله نغص) من التنغيص وهو التكدير (قوله اعادته) أي المبتدا (قوله كنيته) أي لزيد (قوله

أجازه أبو الحسن مستدلا بنحو قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة انا لا نضيع أجر المصلحين وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ بل المجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين أعم من المذكورين أو ضمير محذوف أى منهم وقال الحوفى الخبر محذوف أى مأجورون والجملة دليله * والخامس عموم يشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقوله

* فأما الصبر عنها فلا صبرا *

كذا قالوا يلزمهم أن يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل فى الدار أما المثال فقيل الرابط اعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول أبي الحسن فى صحة تلك المسئلة وعلى القول بان أل فى فاعلى نعم وبئس للعهد لا للجنس وأما البيت فالرابط فيه اعادة المبتدا بلفظه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا أنه لا صبر له عن شئ * والسادس أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقوله

وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق

كذا قالوا والبيت محتمل لان يكون اصله يحسر الماء عنه اى ينكشف عنه وفى المسئلة تحقيق تقدم فى موضعه * والسابع العطف بالواو اجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسئلة الفاء وانما الواو للجمع فى المفردات لا فى الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد * الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام * التاسع أل النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه

(قوله أجازه أبو الحسن) اى ومنعه غيره (قوله والذين يمسكون بالكتاب) الذين مبتدأ وجملة انا لا نضيع أجر المصلحين خبر والرابط اعادة المبتدا بمعناه لان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب (قوله وأجيب) أى من طرف المانعين الربط باعادة المبتدا بمعناه (قوله على الذين يتقون) أى من قوله تعالى والدار الآخرة خير للذين يتقون أفلا تعقلون (قوله ولئن سلم) أى أنه مبتدا (قوله أو ضمير محذوف أى منهم) يفيد أن المصلحين أخص فينافى ما ذكره أولا من عمومه ويمكن الجمع بينه وبين الاول بالعموم الوجهى وبعد هذا فيرد على هذا الثانى أن الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة لا ينقسمون الى مصلحين وغير مصلحين حتى يقال لا نضيع أجر المصلحين منهم اللهم الا أن تجعل من المحذوفة بيانية لا تبعيضية (قوله والجملة) أى جملة انا لا نضيع أجر المصلحين (قوله دليل) أى دليل ذلك الخبر المحذوف (قوله عموم) أى فى الجملة (قوله نحو زيد نعم الرجل) أى فالرجل أعم من زيد لان أل فى فاعل نعم للجنس (قوله نعم الرجل) أى فان اللام لما كانت للجنس وان لم يكن على سبيل الاستغراق للقطع بان المتكلم لم يقصد مدح جميع من فى العالم والجنس مشتمل على كل أفراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظى (قوله فلا صبرا) أى فلا صبر لى عن شئ وقوله فأما الصبر الخ * صدره * ألا ليت شعرى هل الى أم جحدر * سبيل فأما الخ (قوله ويلزمهم أن يجيزوا زيد مات الناس وعمرو والخ) أى واللازم باطل لتفكيك الكلام وعدم التئامه (قوله فى صحة تلك المسئلة) أعنى الربط باعادة المبتدا بمعناه وفيه أن أكثرهم على خلاف أبي الحسن وعلى أن أل فى فاعل نعم للجنس (قوله أو بالعكس) متعلق بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل أى أو يقع العطف ملتبسا بالعكس (قوله نحو ألم تر الخ) التمثيل وقع على طريق اللف والنشر الغير المرتب فالآية مثال للصورة الثانية وهى عطف الجملة الخالية من الضمير على المشتملة عليه والبيت مثال للصورة الاولى بكل من شطريه وهى عطف الجملة ذات الضمير على الخالية منه (قوله وانسان عينى الخ) انسان العين هو المثال الذى يرى فى سوادها ويحسر بضم السين مضارع حسر بفتحها أى انكشف وقوله يجم بضم الجيم وكسرها أى يكثر ويغرق بفتح الراء مضارع غرق بكسرها (قوله يحسر الماء) أى ينكشف الماء وقوله يجم أى يكثر الماء وقوله يحسر الماء الخ الجملة خبر والرابط عطف الجملة المحتوية على خبر المبتدا عليها بفاء السببية المصيرة للجملتين كالشئ الواحد (قوله محتمل الخ) لكن ما قالوه أظهر لان الحذف خلاف الاصل ولا ضرورة تدعو اليه فى البيت كقولهم الذى يطير الذباب فيغضب زيد (قوله وفى المسئلة تحقيق تقدم فى موضعه) وهو الجملة السادسة من الجمل التى لها محل وحاصل ما قدمه من التحقيق أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما فى جملتى الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع وأما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء فى ذلك يعنى فى قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وفى نظائره من نحو الذى يطير الذباب فيغضب زيد قد أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف (قوله العطف بالواو) أى العطف على جملة فيها ضمير لخالية من ضمير أو العكس كما سبق فى الفاء (قوله وأكرمها) الرابط هنا فى الثانية وأما قوله ونحو زيد الخ فالرابط فى الجملة الاولى أعنى قام والواو صيرت الجملتين كشئ واحد (قوله بناء) أى هشام (قوله وانما الواو الخ) رد على هشام (قوله هذان قائم وقاعد) أى لان الواو فى المفردات تصيرهما بمنزلة المثنى فى المعنى وان كان لا يمكن ذلك فى اللفظ فلذا صح الاخبار وتصير الاسماء بمنزلة الجمع وأما فى الجمل فلا تكون لمطلق الجمع فلذا لم يصح الجمل (قوله زيد يقوم عمرو الخ) زيد مبتدأ وجملة يقوم خبر والرابط الشرط أعنى قوله ان قام الدال على جوابه جملة الخبر

* واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى الاصل مأواه وقال المانعون ان التقدير هي المأوى له * العاشر كون الجملة نفس مبتدا في المعنى نحو هجيرى أبي بكر لا اله الا الله ومن هذا أخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله أحد ونحو فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا * (تنبيه) * الرابط في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن اما النون على ان الاصل وأزواج الذين

وفي الحقيقة الرابط انما هو الضمير لا الشرط واعلم أن هذا غير الربط بالضمير السابق لان الربط هناك بضمير في جملة الخبر وهنا في جملة شرطية خارجة عن الخبر الا أنها شرط فيه (قوله من خاف) من مبتدأ وجملة ان الجنة هي المأوى اما خبر على جعل من اسم موصول مبتدأ أو جواب الشرط بناء على ان من شرطية وعلى كل حال لابد من ضمير لما تقدم أن جواب الشرط لابد فيه من ضمير عائد على اسم الشرط اذا كان الشرط مرفوعا بالابتداء فأل نائبة عن الضمير (قوله وقال المانعون) أي المانعون لكون أل تنوب عن الضمير وهم البصريون (قوله كون الخبر نفس المبتدا في المعنى) عدهذا من الروابط لا ينافي ما يأتي في تنبيه مالا يحتاج لرابط لان المراد لا يحتاج لرابط زائد عن ذات الجملة وهذا لا ينافي أن هناك رابطا في ذاتها (قوله هجيرى) بكسر الهاء وتشديد الجيم وفتح الراء أي دأبه وعادته التي كان يستمر عليها في الهاجرة لان شأن أبي بكر كان يقول في الهاجرة لا اله الا الله فالدأب والعادة في ذلك الوقت هو لا اله الا الله وفيه أن لا اله الا الله المقصود منه اللفظ فهو مفرد لا جملة فالاخبار انما هو بمفرد لا جملة وحينئذ فهذا خارج عما نحن فيه (قوله والذين) مبتدأ وجملة يتوفون منكم صلة الموصول وقوله يتربصن خبر والرابط النون بناء على أن الاصل وأزواج الذين لان النون انما تعود على الازواج لا على الذين ويحتمل أن الخبر محذوف والذين هو المبتدأ أي يذرون أزواجا أزواجهم يتربصن وحينئذ فيتربصن خبر لذلك المحذوف والجملة خبر للذين والرابط هو الضمير وقيل ان يتربصن خبر الذين ولكن العائد محذوف أي يتربصن بعدهم فالضمير عائد على الذين وقيل ان يتربصن خبر عن الذين والرابط حصل بالضمير أعني النون القائمة مقام الظاهر المضاف للضمير (قوله الاصل يتربص أزواجهم) أي فجملة يتربص أزواجهم خبر عن الذين (قوله ثم جيء بالضمير) وهو النون وقوله فامتنع ذكر الضمير أي الذي كان في أزواجهم ثم حذف وبقي ذلك الضمير (قوله مكان الازواج) أي وحذف الازواج وبقي الضمير المضاف اليه الازواج (قوله لكونهن ضميرا) أي فحذف الضمير وقوله وحصل الربط بالضمير أعني النون

(الاشياء التي تحتاج الى رابط)

أي سواء كانت جملا أولا (قوله ومن ثم) أي ومن أجل أن الجملة المخبر بها تحتاج الى رابط (قوله هو الخبر) انما كان مردود الخلو تلك الجملة عن رابط يربطها بالمبتدا فيتعين جعل هذه الجملة جواب الشرط وخبر المبتدا محذوف (قوله فالحق والحق أقول) برفع الحقين على أن الاول مبتدأ خبره محذوف أي فالحق قسمي وجملة لأملأن جواب القسم والحق الثاني مبتدأ وجملة أقول خبر وجملة والحق أقول معترضة بين القسم وجوابه وقال ابن الطراوة الحق الاول مبتدأ خبره جملة لأملأن والتقدير فالحق أن أملأ (قوله خبر الحق الاول) انما كان مردودا لانه لاضمير في تلك الجملة والجملة المخبر بها لابد لها من رابط (قوله وقوله ان التقدير الخ) فيه أنه يقول ان لأملأن خبر وحينئذ فتقديره لأملأن بالمفرد مسلم لان الاصل في الخبر أن يكون مفردا فالاولى في الاعتراض عليه أن يقال انه لا نسلم ان لأملأن خبر لانه لا رابط فيها وحينئذ فيتعين ان يكون لأملأن جواب القسم وحينئذ لا يصح تقديره لأملأن بأن أملأ لان جواب القسم لابد ان يكون جملة لكن هذا الاعتراض الثاني نظرا للواقع والا فهو لا يسلم انه جواب القسم حتى يرد عليه به تأمل (قوله ورب قتل عار) هذا خبر محذوف اى هو عار والجملة صفة لقتل (قوله وماشي يجيء بمستباح) صدره * حييت حي تهامة بعد نجد (قوله واتقوا) فعل أمر مبني على حذف النون ويوما مفعول وقوله لا تجزي ولا تقبل ولا يؤخذ ولا هم

واما كلهم مخفوضة محذوفة هي وما أضيف اليه على التدريج وتقديره هو ما قبل يتربصن أي أزواجهم يتربصن وهو قول الاخفش واما بعده اي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقال الكسائي وتبعه ابن مالك الاصل يتربص أزواجهم ثم جيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير * (الاشياء التي تحتاج الى رابط) * وهي احد عشر * احدها الجملة المخبر بها وقد مضت ومن ثم كان مردودا قول ابن الطراوة في لولا زيد لاكرمتك ان لاكرمتك هو الخبر وقول ابن عطية في فالحق والحق أقول لأملأن ان لأملأن خبر الحق الاول فيمن قرأه بالرفع وقوله ان التقدير أن أملأ مردود لان أن تصير الجملة مفردا وجواب القسم لا يكون مفردا بل الخبر فيهما محذوف أي لولا زيد موجود والحق قسمي كما في لعمرك لأفعلن * الثاني الجملة الموصوف بها ولا يربطها الا الضمير اما مذكورا نحو حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه أو مقدرا اما مرفوعا

كقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار أي هو عار أو منصوبا كقوله وما شيء حميت بمستباح اي حميته أو مجرورا نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيأ ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه أربع مرات

وقراءة الاعمش فسبحان الله حينا تمسون وحينا تصبحون على تقدير فيه مرتين وهل حذف الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده

فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال

و يوما شهدناه سليما وعامرا

أي شهدنا فيه ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثاني عن ابي الحسن وفي أمالي ابن الشجري قال الكسائي لايجوز ان يكون المحذوف الا الهاء اى ان الجار حذف أولا ثم حذف الضمير وقال آخر لا يكون المحذوف الا فيه وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران والاقيس عندى الاول انتهى وهو مخالف لما نقل غيره وزعم أبو حيان ان الاولى أن لا يقدر فى الآية الاولى ضمير بل يقدر ان الاصل يوما يوما لا تجزى بابدال يوم الثانى من الاول ثم حذف المضاف ولا يعلم ان مضافا الى جملة حذف ثم ان ادعى ان الجملة باقية على محلها من الجر فشاذ أو انها أنيبت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولا فى مثل هذا الموضع * الثالث الجملة الموصول بها الاسماء ولا يربطها بها الا الضمير اما مذكورا نحو الذين يؤمنون ونحو وما عملته أيديهم وفيها ما تشتهيه الانفس ونحو يأكل مما تأكلون منه واما مقدرا نحو أيهم أشد ونحو وما عملت أيديهم وفيها ما تشتهى الانفس ونحو ويشرب مما تشربون والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة ومن الصفة في أقوى منه من الخبر وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير كقوله فيارب ليلى أنت فى كل موطن * وأنت الذى فى رحمة الله أطمع وهو قليل قا

ينصرون صفات ليوم (قوله وقراءة) بالجر عطف على واتقوا المجرور باضافته لنحو (قوله على تقدير فيه) أى فالاصل تمسون فيه وتصبحون فيه (قوله فانتصب الضمير) اى بالفعل بسبب حذف الخافض (قوله و يوما شهدناه سليما وعامرا) تمامه * قليلا سوى الطعن النهال نوافله * (قوله شهدناه) اى حضرنا فيه حرب هاتين القبيلتين والنهال جمع نهل كجمل وجمال ونهل جمع ناهل كطالب وطالب والناهل من أسماء الاضداد يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهى العطية المتطوع بها التى لا يجب فعلها ومنه نافلة الصلاة وقليل هنا للنفى اى ما اعطيانى فى ذلك اليوم سوى الطعن المذكور والنهال صفة للرماح وثم مضاف محذوف هو بدل من الطعن اى قليل به النوافل سوى الطعن طعن الرماح النهال للدم اى العطاشى له لشدة الحيف على العدو أو الريانة منه لكثرة ما وقع من القتل بها (قوله اى شهدنا فيه) اى فحذف الجار وانتصب الضمير واتصل بالفعل (قوله ثم حذف) عطف على قوله واتصل وقوله منصوبا حال من ضمير حذف (قوله الاول) أى وهو ان الحذف دفعى وقوله والثانى أى وهو ان الحذف تدريجى (قوله الا الهاء) اى وحدها اى انه اولا حذف الجار ثم حذف الضمير فالذى نسبناه لسيبويه نسبه ابن الشجرى للكسائى (قوله وقال آخر الخ) اى فما نسبناه لابى الحسن الاخفش نسبه ابن الشجرى لرجل آخر وجعل سيبويه والاخفش ممن يجوز الامرين فقد عكس ابن الشجرى فى النقل (قوله الا فيه) أى الجار والمجرور معا (قوله والاقيس عندى) الضمير لابن الشجرى لان هذا من كلامه وقوله انتهى اى كلام ابن الشجرى (قوله وهو مخالف لما نقل غيره) اى وهو ما علمته سابقا (قوله وزعم ابو حيان الخ) اعترض على المصنف بان ابا حيان قال وقد يجوز على مذهب الكوفيين ان لا نقدر ضميرا بل نجعل الجملة مضافة ليوم محذوف وحذف لدلالة يوما عليه ومراده بمذهب الكوفيين الذى بنى عليه تجويز حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على جره واذا علمت ذلك فابو حيان لم يقل ان الاولى الخ وانما قال وقد يجوز على مذهب الكوفيين واما عند البصريين فهو ممتنع وحينئذ تعلم ان قول المصنف ثم ان ادعى الخ لا يتم هذا الترديد اذ حيث بناه على المذهب الكوفى كان جاريا على النسق الاول اه تقرير دردير (قوله فى الآية الاولى) اى وهى واتقوا يوما الخ (قوله بابدال يوم الثانى من الاول) أى والبدل من المفعول مفعول والجملة مضاف اليه فلا تحتاج لرابط (قوله ولا يعلم الخ) هذا رد من المصنف على ابى حيان (قوله فشاذ) أى لان حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على جره شاذ الا اذا كان المحذوف مماثلا لما عطف عليه (قوله أو أنها انيبت الخ) أى وحينئذ فالجملة منصوبة بدل من يوما والبدل على نية تكرار العامل فيختل المعنى واتقوا لا تجزى أى فقد وقعت الجملة مفعولا فى موضع ليس من المواضع التى تقع فيه الجملة مفعولا لانها ليست محكية (قوله وفيها ما تشتهى الانفس) هذه الآية فى سورة الزخرف وفيها قراءتان سبعيتان فقرأ باثبات الهاء نافع وحفص وابن عامر كما أورده المصنف أولا وقرأ الباقون بحذفها كما ذكر هنا وفى سورة فصلت ولكم فيها ما تشتهى أنفسكم بحذف الهاء باجماع القراء (قوله أقوى) حاصله أن شدة الارتباط تغنى عن وجود الضمير (قوله أقوى) أى أحسن وذلك لان الموصول مع صلته كالشئ الواحد بدليل أنه لا يوجد موصول بدون صلته فاستغنى بالربط اللفظى عن الالتزام لذكر الضمير بخلاف الصفة مع الموصوف فانه وان كان كالجزء من الجملة الا أنه قد يفارق اذ قد يوجد موصوف بدون الصفة فليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من ضروريات الموصول ولوازمه فلذا جعلت الصفة حالة وسطى بين الخبر والصلة وأما جملة الخبر فهى مستقلة بذاتها لا تعلق لها بالمبتدا (قوله أقوى منه) أى أقوى من نفسه (قوله وقد يربطها) أى من غير الغالب (قوله وهو قليل) بل قال أبو على فى التذكرة من الناس من لا يجيز هذا وقال بعضهم هذا لم يجزه سيبويه فى خبر المبتدا فأحرى ان لا يجيزه

وتقديره وأنت الذى فى وجهه وقد كان عكمهم أن يقدروا فى وجهك كقوله وأنت الذى أخلفتنى ما وعدتنى * وكأنهم كرهوا بناء قليل
على قليل اذ الغالب أنت الذى فعل وقولهم فعلت قليل ولكنه مع هذا مقيس وأما أنت الذى قام زيد فقليل غير مقيس وعلى هذا
فقول الزمخشرى فى قوله تعالى الحمد لله الذى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف بثم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزمه أن يكون من هذا القليل فيكون الاصل كفروا به لان المعطوف على الصلة صلة فلابد من رابط وأما اذا قدر العطف على الحمد لله وما بعده فلا اشكال * الرابع الواقعة حالا ورابطها اما الواو والضمير نحو لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أو الواو فقط نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة ونحو جاء زيد والشمس طالعة أو الضمير فقط نحو ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم أبو الفتح فى الصورة الثانية أنه لابد من تقدير الضمير أى طالعة وقت مجيئه وزعم الزمخشرى فى الثالثة أنها شاذة نادرة وليس كذلك لورودها فى مواضع من التنزيل نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو فنبذوه وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون والله يحكم لا معقب لحكمه وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ويوم القيامة ترى الذين
كذبوا على الله وجوههم مسودة وقد يخلو منهما لفظا فيقدر الضمير نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أو الواو كقوله يصف غائصا لطلب اللؤلؤ انتصف
النهار وهو غائص وصاحبه لا يدرى ما حاله نصف النهار الماء غامره * ورفيقه بالغيب لا يدرى

فى الصلة وصرح المصنف فى أوائل الجهة الثالثة من الباب الخامس بأن ذلك مختص بالشعر وليس فى التسهيل مايدل على قلته ولا على اختصاصه بالشعر فانه عرف الموصول بأنه ما افتقر أبدا الى عائد أو خلفه والى جملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا انشائية فأشار بقوله أو خلفه الى ما أنشده المصنف ومنه فى النثر قولهم أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى أى عنه وقولهم الحجاج الذى رأيت ابن يوسف بنصب ابن اى هو الذى رأيته (قوله وتقديره الخ) أى فالظاهر قد خلف ضمير الغيبة (قوله وقد كان عكمهم الخ) أى بحيث يجعلوه ضمير مخاطب ويكون الظاهر قائما مقام ضمير الخطاب وقوله كقوله الخ أى فان الربط فيه بضمير الخطاب (قوله بناء) أى خلف (قوله قليل على قليل) وذلك أن الربط بضمير الخطاب قليل والربط بالاسم الظاهر أقل منه وأما الربط بضمير الغيبة فهو الكثير فلو قدر وفى وجهك لكان فيه نيابة الظاهر الذى هو قليل عن ضمير الخطاب الذى هو قليل بخلاف مالو قدر ضمير غيبة لكان فيه بناء قليل على كثير (قوله اذ الغالب الخ) حاصله ان المبتدأ اذا كان ضمير متكلم أو مخاطب وأخبر عنه بموصول جاز ربط الصلة بضمير الغيبة نظرا للموصول لانه اسم ظاهر من قبيل الغيبة وبضمير التكلم أو الخطاب نظرا للمبتدا وكلا الوجهين مقيس الا أن الاول أكثر من الثانى فان كان المبتدأ ضمير خطاب أو اسم ظاهر وأخبر عنه بموصول ربطت صلته باسم ظاهر بدلا عن الضمير كان قليلا غير قياسى (قوله يجوز كون العطف بثم) اى ودخول المعطوف فى سياق الحمد من حيث جعله على من عدل به غيره مع انفراده بخلق ما ذكر (قوله على الجملة الفعلية) اى جملة الصلة (قوله ضعيف) خبر عن قول الزمخشرى (قوله ان يكون من هذا) أى القليل الغير المقيس (قوله فلابد من رابط) اى فلابد من ضمير رابط وليس هنا رابط موجود فتعين ان يكون الاسم الظاهر الذى هو الرب هو الرابط خلفا عن الضمير فقد خرج القراءة على القليل الغير المقيس وهذا لا يصح أصلا (قوله وأما اذا قدر العطف على الحمد لله) اى وجعلت ثم للترتيب الاخبارى اى الذكرى (قوله ورابطها) أى والرابط لها بصاحبها (قوله وأنتم سكارى) اى والحال أنكم سكارى فالرابط الواو وأنتم (قوله وأنتم سكارى) ذكر عبد القاهر الجرجانى أن الفرق من جهة المعنى بين قولنا جاء القوم سكارى وجاؤوا وهم سكارى أن معنى الاول جاؤوا وهم كذلك والثانى جاؤوا وهم كذلك باستئناف الاثبات (قوله ونحن عصبة) أى فالرابط الواو اذ لا ضمير يعود على صاحب الحال وهو الذئب أو الهاء من أكله اى مصاحبا لكوننا عصبة (قوله وجوههم) جملة حالية الرابط فيها الضمير العائد على الذين الذى هو صاحب الحال (قوله انه لابد من تقدير الضمير) أى لان الواو لا تكفى فى الربط بل اما الواو والضمير أو الضمير فقط وهو غير قول الزمخشرى لانه يقول ان الربط بالضمير وحده نادر (قوله اى طالعة وقت مجيئه) أى ونحن عصبة وقت أكله (قوله اهبطوا بعضكم لبعض عدو) أى فهذه جملة حالية والرابط الكاف (قوله فنبذوه) صوابه نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون لان هذا هو التلاوة فقوله كأنهم لا يعلمون حال والربط من فريق بالهاء من كأنهم وأما آية فنبذوه فليس فيها كأنهم لا يعلمون بل هى فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون وقوله كأنهم لا يعلمون فى هذه الآية تعريض بالزمخشرى فانه مفسر فكيف يخفى عليه هذه المواضع (قوله لا معقب لحكمه) أى نافذا حكمه (قوله وجوههم مسودة) حال والرابط الهاء (قوله قفيز بدرهم) أى قفيز منه بدرهم أى حال كونه مسعرا كل قفيز منه بدرهم (قوله نصف النهار) أى انتصف والماء غامره الجملة حال من النهار ولا واو فيها وهو ظاهر ولا ضمير يعود على صاحب الحال اذ الضمير الملفوظ به عائد على الغائص فاحتيج لتقدير الواو (قوله الماء غامره) اى والماء غامره

الخامس المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيد أضربته أو ضربت أخاه أو عمرا وأخاه أو عمرا أخاه إذا قدرت الاخ بيانا فإن قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء وكذا لو عطفت بغير الواو وقوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم الذين مبتدا وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف يفسره تعسا كما تقول زيدا ضربا إياه وكذا لا يجوز زيدا جدعا له ولا عمرا سقيا له خلافا لجماعة منهم ابو حيان لان اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر لانه لا يتعدى بالحرف وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة وقوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية ان قدرت من زائدة فكم مبتدا او مفعول لآتينا مقدرا بعده وان قدرتها بيانا لكم كما هي بيان لما في ما ننسخ من آية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينئذ الى كم

واعترض بأن الربط يحصل بالواو وبالضمير فحيث لا واو ولا ضمير يقدر أحدهما وكل من المثال والبيت يحتمل الواو والضمير فيحتمل وقفيز بدرهم ويحتمل قفيز منه بدرهم وكذلك يحتمل البيت والماء غامره ويحتمل الماء غامره فيه فتخصيص المصنف المثال بحذف الضمير والبيت بحذف الواو تحكم (قوله المشتغل عنه) أي بالعمل في ضميره أو بالعمل في سببيه أي المضاف لضميره فالاول نحو زيدا ضربته أي ضربت زيدا ضربته والثاني زيدا ضربت أخاه أي أهنت زيدا ضربت أخاه (قوله أو عمرا وأخاه) أي زيدا ضربت عمرا وأخاه لان الواو تجمع المفردات فكان الضمير واقع في الجملة المفسرة وقوله إذا قدرت الخ راجع لقوله أو عمرا أخاه (قوله لم يصح نصب الاسم على الاشتغال) أي لعدم اشتمال الجملة المفسرة على ضمير الاسم المشتغل عنه وقوله ولا رفعه على الابتداء أي لعدم اشتمال الجملة الواقعة خبرا على رابط يربطها بالمبتدا (قوله لم يصح نصب الخ) أي بناء على القول الصحيح ان البدل على نية تكرار العامل وأما لو قيل ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه جاز أيضا (قوله وكذا لو عطفت) أي وكذا يمتنع الرفع والنصب لو عطفت الخ (قوله بغير الواو) أي كالفاء لانها لا تجمع المفردات بخلاف الواو نحو زيدا ضربت عمرا فأخاه (قوله الذين مبتدا) أي الذين فيه مبتدا وهذا خبر قوله (قوله لفعل محذوف هو الخبر) أي والفاء في قوله فتعسا داخلة على الخبر المحذوف أي فأتعسهم الله وانما دخلت الفاء في خبر الموصول مع كون صلته ماضوية لكونه أشبه الشرط لكن هذا قليل والكثير فيما إذا كانت الصلة مضارعية وأما لو كانت الصلة جملة اسمية فلا يجوز قرن الخبر بالفاء فلا تقول الذين أبوهم قائم فأكرمهم والرابط في الآية الضمير في الفعل المحذوف (قوله ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف الخ) أي فليس من باب الاشتغال (قوله زيدا ضربا إياه) فزيدا مفعول لمحذوف أي ضربا زيدا ضربا إياه والفرق بين الآية وبين هذا المثال أن ضربا المفسر في المثال اشتغل بضمير الاسم السابق بخلاف تعسا في الآية لان لهم ليس متعلقا بالمصدر فلا اشتغال (قوله خلافا لجماعة) هذا راجع للآية وللمثالين وهما زيدا جدعا له وعمرا الخ لانهم قالوا الآية من باب الاشتغال وكذلك يجوز زيدا جدعا له وعمرا سقيا له على الاشتغال (قوله لان اللام) علة لعدم الجواز في الآية والمثالين ان قلت هلا علل بان الفاء في قوله فتعسا مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت انما اقتصر على ذلك لعمومه بخلاف الفاء فهي قاصرة على الآية فان قلت ان المانع فاء جواب الشرط لا فاء الخبر قلت ان فاء الخبر منزلة منزلة فاء الشرط فهي مانعة وبهذا التقرير اندفع ما قاله الشارح أن ظاهره أن الفاء ليست مانعة والا لذكرها (قوله بمحذوف) أي غير العامل في المصدر وتقديره في الآية ارادي لهم وتقديره في المثالين ارادي له وهو مستأنف جواب عما يقال من تريد بالتعس والجدع والسقي (قوله لا بالمصدر) أي فلم يشتغل المصدر بضمير الاسم السابق فلا يفسر عاملا فيه واعترض بان ابن مالك جعل اللام متعلقة بالمصدر واللام للتبيين وحينئذ صح النصب على الاشتغال في المثالين ولا يصح في الآية لمانع وهي الفاء (قوله لانها لازمة ولام التقوية الخ) معارض بقول ابن الحاجب قد تحذف اللام نحو جدعا زيدا وسقيا زيدا (قوله لانها الخ) جواب عما يقال نسلم أنها ليست للتعدية لكنها للتقوية (قوله سل بني اسرائيل) سل يتعدى لمفعولين الاول بني اسرائيل وكم اسم استفهام مبتدا وجملة آتيناهم خبرها والرابط الهاء من آتيناهم وهي مفعول أول لآتينا والثاني قوله آية ومن زائدة والمميز محذوف أي كم جماعة آتيناهم آية أي أي جماعة آتيناهم وجملة كم الخ مفعول ثان لسل معلق عنها بالاستفهام هذا على اعراب كم مبتدا وأما مفعول لمحذوف أي أي جماعة آتينا آتيناهم آية فهو من باب الاشتغال والجملة مفعول ثان لسل معلق عنها بالاستفهام (قوله سل الخ) تقدم أن الآية الاولى ليست من الاشتغال لان الفاء مانعة على ما تقدم وكذلك المصدر ليس مشتملا على ضمير الاسم السابق وأما هذه الآية فتحتمل الاشتغال والمبتدا (قوله مقدر بعده) أي لان الاستفهام له الصدر وآية مفعول ثان على كل حال (قوله لعدم الراجع حينئذ الى كم)

واغا هى مفعول ثان مقدم مثل اعشرين درهما اعطيتك وجوز الزمخشرى فى كم الخبرية والاستفهامية ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل وجوز بعضهم زيادة من كما قدمنا واغا تزاد بعد الاستفهام بهل خاصة وقد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقا او على قول من يشترطه فى غير باب التمييز ويرى انها فى رطل من زيت وخاتم من حديد زائدة لا مبينة للجنس (السادس والسابع) بدلا البعض والاشتمال ولا يربطهما الا الضمير ملفوظا نحو ثم عموا وصموا كثير منهم يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه أو مقدرا نحو من استطاع اى منهم ونحو قتل اصحاب الاخدود النار اى فيه وقيل ان ال خلف عن الضمير اى ناره وقال الاعشى

لقد كان فى حول ثواء ثويته تقضى لبانات ويسأم سائم

اى ثويته فيه فالهاء من ثويته مفعول مطلق وهى ضمير الثواء لان الجملة صفته والهاء رابط الصفة والضمير المقدر رابط البدل وهو ثواء بالمبدل منه وهو حول وزعم ابن سيده انه يجوز كون الهاء من ثويته للحول على الاتساع فى ضمير الظرف بحذف كلمة فى وليس بشئ لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف ولاشتراط الرابط فى بدل البعض وجب فى نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو والقطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير *(تنبيه)* انما لم يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه فى المعنى كما ان الجملة التى هى نفس المبتدا لا تحتاج الى رابط لذلك (الثامن) معمول الصفة المشبهة ولا يربطه ايضا الا الضمير اما ملفوظا به نحو زيد حسن وجهه ووجها منه او مقدرا نحو زيد حسن وجها اى منه واختلف فى نحو زيد حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه

اى لان كم واقعة على آية وضميرا آتيناهم لبنى اسرائيل (قوله واغا هى مفعول ثان) أى لآتينا وقوله مقدم أى والجملة مفعول ثان لسل (قوله وجوز الزمخشرى الخ) أى ان ماسبق كله بناء على أن كم اسم استفهام وهذا مقابله (قوله فى كم) أى المذكورة فى هذه الآية (قوله ولم يذكر النحويون أن كم الخبرية تعلق الخ) اعترض بانه سيأتى فى الباب الخامس أن كم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم فانظره مع ماهنا سلمنا أن كم الخبرية تعلق فلا نسلم أن سل هنا تعلق بل مفعوله الثانى محذوف أى سل بنى اسرائيل عما آتيناهم من الآيات ثم استأنف لافادة أنها كثيرة فقوله كم آتيناهم ولا تجعل كم مفعولا ثانيا لسل لان لها الصدر (قوله أن كم الخبرية تعلق) أى وكم هنا علقت سل عن مفعوله الثانى على كل من الاحتمالات الثلاثة (قوله وجوز بعض زيادة من) أشار بهذا الى أن كلامه السابق مبنى على قول ضعيف كما أشار له بقوله واغا تزاد بعد الاستفهام بهل لا بكم (قوله أو على قول من يشترطه) أى كون الكلام الذى تزاد فيه غير موجب وقوله فى غير التمييز أى وأما فى التمييز فلا يشترط كون الكلام غير موجب والاولى حذف هذا القيل لان من آية ليس تمييزا لكم بل مفعول ثان لآتيناهم عند جعل من زائدة كما مر تأمل (قوله كثير منهم) بدل بعض لان الكثير بعض والرابط ضمير منهم (قوله قتال فيه) بدل من الشهر الحرام والرابط ضمير فيه (قوله من استطاع) بدل من الناس بدل بعض (قوله النار) بدل اشتمال من الاخدود (قوله خلف عن الضمير) اى فقوله الا الضمير أى أو خلفه (قوله ثواء) بالمثلثة أى لقد كان فى اقامة حول أقمتها تقضى الخ فثواء بدل اشتمال من حول وقوله ثويته جملة فعلية صفة لقوله ثواء وفيها الرابط لها بالموصوف (قوله تقضى) اسم كان أى فراغ لبانات أى حاجات (قوله ويسأم) منصوب بان مضمرة جوازا وهى مع صلتها مؤولة بمصدر معطوف على المصدر المذكور أى تقضى لبانات وسآمة سائم (قوله للحول) أى والاصل ثويت فيه ثم حذف الجار فاتصل الضمير بالفعل أى ثويته وقوله للحول أى فهى رابطة للبدل وليس الرابط مقدرا (قوله وليس بشئ) الاولى أن فيه تكلفا والا فهو صحيح لان الرابط التقديرى كاف اذ لا فرق بينه وبين البدل والا لكان أيضا كلامه لا يصح لانه أيضا يقدر ضميرا للبدل وابن سيده يقدر للصفة رابطا نعم ابن سيده يلزمه تكلف حذف الجار وخلو الصفة (قوله وليس بشئ لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف) ان أراد خلوها من الضمير لفظا وتقديرا فممنوع وان أراد خلوها لفظا فمسلم ولا يضر والحاصل أن فى البيت موصوفا ومبدلا منه بدل اشتمال وكل منهما يحتاج الى ضمير وليس فى البيت الا ضمير واحد فان قدر رابطا للصفة احتيج الى تقدير ضميرا آخر يربط البدل اى ثويته فيه كما فعل المصنف وان قدر رابطا للبدل احتيج الى ضمير آخر يربط الصفة اى ثويته اياه فالمتصل يعود للحول والمنفصل يعود للثواء غير ان تقدير المصنف أولى من هذا التقدير الذى رآه ابن سيده لسلامته من الاتساع الذى هو خلاف الاصل هذا ان قلنا ان الجار والمجرور حذفا معا وان قلنا على التدريج فالاتساع لازم على تقدير المصنف أيضا (قوله وجب القطع) محل ذلك اذا لم تستوف أفراد المجمل اما ان نويت استيفاء افراده بحذف معطوف أو استوفيت أفراده بذكرها بعده فانه يجوز البدل ويكون بدل مفصل من مجمل ولا يحتاج الى رابط (قوله القطع) فاعل وجب (قوله بتقدير منهم) أى على انه خبر وقد يقال بصحة البدل ويقدر منهم رابطا والرابط كما يكون مذكورا يكون مقدرا (قوله لا تحتاج الى رابط) أى زائد عن ذات الجملة (قوله الا الضمير) أى العائد على الموصوف بالصفة المشبهة (قوله وجهه) فاعل بحسن وقوله أو وجها نصب على التشبيه بالمفعول به (قوله بالرفع) أما بالنصب أو الجر نحو حسن الوجه او الوجه فانه حينئذ لا يفتقر الى رابط لوجود الضمير فى الصفة والحاصل ان الصفة ان وجد فيها ضمير كفى

وقيل أل خلف عن الضمير وقال تعالى وان للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الابواب جنات بدل او بيان والثانى عنه البصريون لانه لايجوز عندهم ان يقع عطف البيان ١٥٠ فى النكرات وقول الزمخشرى انه معرفة لان عدنا علم على الاقامة بدليل جنات عدن التى وعد الرحمن

عباده لو صح تعينت البدلية بالاتفاق اذلا تبين المعرفة النكرة ولكن قوله ممنوع وانما عدن مصدر عدن فهو نكرة والتى فى الآية بدل لانعت ومفتحة حال من جنات لاختصاصها بالاضافة او صفة لها لاصفة لحسن لانه مذكر ولان البدل لا يتقدم على النعت والابواب مفعول مالم يسم فاعله او بدل من ضمير مستتر والاول اولى لضعف مثل مررت بامرأة حسنة الوجه وعليهما فلا بد من تقدير ان الاصل الابواب منها او ابوابها او نابت أل عن الضمير وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافا للزمخشرى (التاسع) جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه ايضا الا الضمير اما مذكور انحو فمن يكفر بعد منكم فانى اعذبه او مقدرا او منوبا عنه نحو فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج اى منه او الاصل فى حجه واما قوله تعالى بلى من اوفى بعهده واتقى فان الله يحب المتقين ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فان حزب الله هم الغالبون وقول الشاعر فمن تكن الحضارة اعجبته

والالابد من كونه فى معمولها او لهاولكن فيه انه يرد حسن وجهاوان فى الصفة ضميرا مع انهم قدروا الضمير فى معمولها تأمل (قوله خلف عن الضمير) اى وهو مذهب الكوفيين وعلى هذا فقوله الا الضمير أى أو خلفه (قوله لحسن مآب) أى لمآب حسن (قوله بدل) أى من حسن مآب ولاشك أن البدل يقع فى النكرات وقوله أو بيان أى على الراجح من أن البيان كالنعت مخصص فى المعارف وموضح فى النكرات وأما على قول البصريين ان البيان انما يكون مخصصا فلا يصح أن يكون بيانا (قوله والثانى عنه البصريون الخ) قالوا النكرة غير مبينة فى ذاتها فلا تبين غيرها وجوابه ان النكرات تتفاوت فتبين بما كان واضحا منها فتبين به غير الواضح قال تعالى من ماء صديد (قوله انه معرفة) اى ان جنات معرفة لاضافته الى عدن الذى هو معرفة (قوله لانه عدنا) اى الذى اضيف اليه (قوله علم على الاقامة) اى فهو علم جنس للمعنى كسبحان وبرة والمضاف للعلم معرفة (قوله بدليل الخ) وجه الدليل انه وصف جنات عدن بالاسم الموصول الذى هو معرفة فيفيد انه معرفة اذلا يوصف بالمعرفة الا المعرفة (قوله لو صح) خبر عن قوله وقول الزمخشرى (قوله اذلا تبين الخ) اى بل لابد من التوافق فى التعريف والتنكير (قوله ولكن قوله) اى الزمخشرى ممنوع استدراك على قوله لو صح الخ فانحط الامر على ان جنات بدل باتفاق او بيان على المذهب الكوفى (قوله والتى فى الآية) اى ولفظ التى الواقع فى الآية (قوله ومفتحة الخ) عطف على قوله جنات بدل او بيان (قوله بالاضافة) اى اضافتها العدن وقوله لانه اى الحسن مذكر ومفتحة مؤنث ولا بد من تطابق النعت للمنعوت (قوله ولان البدل الخ) أى ولانا اعربنا جنات بدلا من حسن فلو جعل مفتحة صفة له لزم تقدم البدل على النعت وهو لا يجوز اه تقرير دردير (قوله او بدل من ضمير مستتر) اى فى مفتحة (قوله حسنة الوجه) حسنة نعت لامرأة والوجه بدل من ضمير حسنة بدل بعض من كل وابدال الذى اللام من ضمير مستتر فى اسم يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ولاشك ان حسنة يشترط فيه الضمير لكونه صفة (قوله وعليهما فلا بد الخ) اى على انه بدل او مفعول فلا بد الخ اما على كونه بدلا فلان بدل البعض والاشتمال لا بد له من ضمير ولانه على جعله نائب فاعل صار معمولا للصفة لان اسم المفعول اذا اريد به الدوام كان صفة مشبهة وهو لا بد فيه من ضمير (قوله الابواب منها) اى فالرابط محذوف (قوله او ابوابها) اى فأل عوض عن الضمير (قوله وهذا البدل) اى بدل الابواب من ضمير مفتحة (قوله بدل بعض) اى لان الباب جزء من الدار (قوله لا اشتمال) اى بناء على ان الجنة مشتملة على الباب اى مستلزمة له وليس الباب جزأ منها وبعضهم قال الحق ما قاله الزمخشرى لان الباب هو الفرجة فليس بعضا من الجنات لان الجنات هى البساتين والباب ليس جزأ منها وقد يقال ان الباب هو الفرجة والجنات شامل لها وللاشجار وغير ذلك وحينئذ فيكون ما للمصنف ارجح تأمل اه تقرير شيخنا دردير (قوله فمن فرض فيهن الحج) اى من قدر الحج على نفسه فى هذه الاشهر واوجبه على نفسه بالاحرام به فيها فلا رفث منه اى لا ينبغى ان يصدر منه ذلك فيه (قوله واما قوله تعالى) هذا جواب عما يقال ان من فى الآيتين شرطية مبتدأ وجواب الشرط خال عن الضمير العائد عليها (قوله الحضارة) بفتح الحاء وكسرها ضد البداوة بكسر الباء وفتحها والحضارة سكنى الحاضرة كما ان البداوة سكنى البادية واى مفعول ثان لترانا وناما مفعوله الاول والفاعل ضمير المخاطب واى للتمام والتعجب اى ترانا تامين فى الكمالات من رجال البادية اى من اهلها وبعد البيت

ومن ربط الجحاش فان فينا * قنا سلبا وافراسا حسانا

وقوله سلبا اى طوالا والبيتان للقطامى (قوله يحبه الله) مجزوم لانه جواب الشرط وقوله فان الله دليل الجواب

فاى رجل بادية ترانا فقال الزمخشرى فى الآية الاولى ان الرابط عموم المتقين والظاهر انه لاعموم فيها وان المتقين مساوون لمن تقدم ذكره وانما الجواب فى الآيتين والبيت محذوف وتقديره فى الآية الاولى يحبه الله وفى الثانية يغلب وفى البيت وكذا

فلسنا على صفته (العاشر) العاملان فى باب التنازع فلا بد من ارتباطهما امابعاطف كما فى قاما وقعد اخوالك او عمل اولهما فى ثانيهما نحو وانه كان
يقول سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله أحدا أو كون ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم
رسول الله ونحو آتونى أفرغ عليه قطرا وجوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة أو نحو ذلك من أوجه الارتباط
ولا يجوز قام قعد زيد ولذلك
بطل قول الكوفيين ان من
التنازع قول امرئ القيس
كفانى ولم اطلب قليل من المال
وانه حجة على رجحان اختيار
اعمال الاول لان الشاعر فصيح
وقد ارتكبه مع لزوم حذف
مفعول الثانى وترك اعمال
الثانى مع تمكنه منه وسلامته
من الحذف والصواب انه
ليس من التنازع فى شئ
لاختلاف مطلوبى العاملين
فان كفانى طالب للقليل
واطلب طالب للملك محذوفا
للدليل وليس طالبا للقليل
لئلا يلزم فساد المعنى وذلك
لان التنازع يوجب تقدير
قوله ولم اطلب معطوفا على
كفانى وحينئذ يلزم كونه
مثبتا لانه حينئذ داخل فى
حيز الامتناع المفهوم من لو
واذا امتنع النفى جاء الاثبات
فيكون قد اثبت طلبه للقليل
بعد ما نفاه بقوله
ولو أن ما أسعى لادنى معيشة
وانما لم يجز ان يقدر مستأنفا
لانه لا ارتباط حينئذ بينه وبين
كفانى فلا تنازع بينهما (فان
قلت) لم لا يجوز التنازع
على تقدير الواو للحال فانك
اذا قلت لو دعوته لاجابنى غير
متوان افادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التوانى حتى يلزم اثبات التوانى (قلت) اجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب فى شرح المفصل
ووجه به قول الفارسى والكوفيين ان البيت من التنازع واعمال الاول وفيه نظر لان المعنى حينئذ لو ثبت انى اسعى لادنى معيشة لكفانى القليل
فى حالة انى غير طالب له

وكذا ما بعده (قوله فلسنا على صفته) اى لانك ترانا نامين فى الكمالات من اهل البادية (قوله كما فى قاما وقعد)
اى اذا اعملت الثانى والرابط الواو (قوله فى ثانيهما) يعنى فى جملته فاندفع الاعتراض (قوله وانه كان يقول
الخ) فسفيهنا تنازعه كان و يقول واعمل الثانى واسم كان مستتر عائد على السفيه ولا شك ان العامل الثانى
وهو يقول معمول كان لانه خبرها وفيه تسمح لان خبر كان جملة يقول سفيهنا (قوله أن لن يبعث الخ)
تنازع انهم ظنوا وظننتم واعمل الثانى واضمر فى الاول وحذفه لكونه فضلة وكما ظننتم معمول لظنوا وما
موصولة أو مصدرية وفى جعل ظننتم معمولا لظنوا تسمح بل المعمول كما ظننتم (قوله رسول الله) تنازعه
تعالوا على تضمينه معنى ائتوا و يستغفر وأعمل الثانى واضمر فى الاول وحذفه لكونه فضلة والثانى وهو
يستغفر جواب للاول لان المعنى ان تأتوا يستغفر (قوله قطرا) تنازعه آتوا وأفرغ وأعمل الثانى واضمر
فى الاول وحذفه لكونه فضلة وأفرغ جواب آتونى (قوله يستفتونك) اى يسألونك عن الكلالة قل الله
يفتيكم فيها (قوله فى الكلالة) تنازعه كل من يستفتونك و يفتيكم وقوله قل الله الخ جواب السؤال (قوله
من أوجه الارتباط) أى كأن يكونا معمولين لعامل واحد كما فى القائم والفاضل أبوه وكان يكون
العامل الثانى حالا من العامل الاول على ما سيقول (قوله ولا يجوز قام قعد زيد) أى لعدم الارتباط بين
العاملين (قوله ولذلك) أى لاجل وجوب الربط بين العاملين بطل الخ لان الواو فيه متعينة للاستئناف
لا للعطف حتى يكون ارتباط اذ لو جعلت للعطف لزم فساد المعنى (قوله وانه حجة الخ) أى انهم قالوا ان
قليل تنازعه كفانى وأطلب واعمل الاول واضمر فى الثانى وحذفه وعدوله عن اعمال الثانى مع امكانه
وسلامته من الحذف دليل على رجحان اعمال الاول (قوله وقد ارتكبه) أى اعمال الاول (قوله لاختلاف
مطلوبى العاملين) أى لعدم الرابط لاختلاف الخ فالعلة فى الحقيقة فى عدم التنازع هو عدم الربط (قوله
للدليل) أى وهو البيت الذى بعده وهو * ولكنما أسعى لمجد مؤثل * الخ (قوله معطوفا على كفانى)
أى لاجل ان يحصل الربط بين العاملين (قوله وحينئذ) اى وحين اذ كان معطوفا على كفانى كان اى لم
أطلب مثبتا (قوله كونه) أى لم اطلب وقوله لانه أى لم اطلب داخل فى حيز الامتناع أى الذى نفى فى المعنى
اى ونفى النفى اثبات (قوله بعد ما نفاه الخ) فيتحصل المعنى ان سعيى لادنى معيشة وطلبى للقليل من المال
منفى بل اطلب الكثير وانتفاء طلبى للقليل منفى بل اطلب القليل والسعى للادنى (قوله وانما لم يجز أن
يقدر مستأنفا) ويكون العاملان تنازعا فى قليل (قوله فلا تنازع بينهما) أى لان شرط التنازع الارتباط
بين العاملين ولو بالعطف (قوله افادت الخ) اى افادت انتفاء الاجابة لانتفاء الدعاء وكذلك البيت انتفى
كفاية القليل لانتفاء السعى لادنى معيشة ولكون عدم طلب القليل مستمرا (قوله لان المعنى حينئذ)
اى واما فى المثال السابق فالقيد ليس نقيضا للشرط لان عدم التوانى لا يناقض الدعوة وانما المناقضة فى البيت
وفى قولك لو جاءنى لاكرمته غير جاء فان القيد مناقض للشرط فلا يصح التعليق (قوله فيكون انتفاء الخ)
اى أنه علق كفاية القليل المقيدة بعدم الطلب على السعى ومن المعلوم أن القيد جزء فى المعنى وان السعى لادنى
معيشة هو طلب القليل فيؤول الامر الى أنه علق عدم طلب القليل على طلب القليل فاذا أدخلت لو صارت
مفيدة لعدم عدم الطلب وهو ثبوت الطلب لانتفاء الطلب فقد توقف الشئ على عدمه فقول الشارح فيتوقف
عدم الشئ أى عدم الطلب وهو القيد وقوله على وجوده وهو وجود الطلب وهذا كله قبل دخول لو

فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفا على طلبه له فيتوقف عدم الشئ على وجوده ولهذه القاعدة ايضا بطل قول بعضهم فى فلما
تبين له قال اعلم ان الله على كل شئ قدير ان فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم من ان وصلتها بناء على ان تبين واعلم قد تنازعاه
كما فى ضربنى وضربت زيدا
اذلا ارتباط تبين تبين وأعلم
على انه لو صح لم يحسن حمل
التنزيل عليه لضعف الاضمار
قبل الذكر فى باب التنازع
حتى ان الكوفيين لا يجيزونه
البتة وضعف حذف مفعول
العامل الثانى اذا اهمل
كضربنى وضربت زيدا حتى
ان البصريين لا يجيزونه الا
فى الضرورة والصواب ان
مفعول اطلب الاول محذوفا كما
قدمنا وان فاعل تبين ضمير
مستترا ما للمصدر أى فلما
تبين له تبين كما قالوا فى ثم بدا
لهم من بعد ما رأوا الآيات
ليسجننه أو لشئ دل عليه
الكلام أى فلما تبين له
الامر أو ما أشكل عليه ونظيره
اذا كان غدا فائتنى أى اذا
كان هو أى ما نحن عليه من
سلامة (الحادى عشر) ألفاظ
التوكيد الاول وانما ربطها
الضمير الملفوظ به نحو جاء
زيد نفسه والزيدان كلاهما
والقوم كلهم ومن ثم كان
مردودا قول الهروى فى
الذخيرة تقول جاء القوم
جميعا على الحال وجميع على
التوكيد وقول بعض من
عاصرناه فى قوله تعالى هو
الذى خلق لكم ما فى الارض
جميعا ان جميعا توكيد اما ولو
كان كذا لقيل جميعه ثم
التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل والصواب أنه حال وقول الفراء والزمخشرى
فى قراءة بعضهم انا كلا فيها ان كلا توكيد والصواب أنه ابدل

وأما بعد دخول لو فيكون فيه توقف وجود الشئ على عدمه فقول الشارح فيكون انتفاء كفاية الخ الاولى حذف انتفاء لان كلا منافى التعليق بقطع النظر عن لو وما جاء الفساد الا من جعل الواو للحال وحينئذ فتعين جعلها للاستئناف اه تقرير دردير (قوله فيكون انتفاء كفاية الخ) الاولى حذف انتفاء لان التعليق بين الجواب والشرط نفسه لا بين الشرط وانتفاء الجواب وقوله موقوفا على طلبه أى على طلب القليل الذى هو السعى لادنى معيشة (قوله فيتوقف عدم الشئ) أى عدم الطلب ووجه التوقف ان قيد المعلق معلق أيضا (قوله فيتوقف عدم الشئ) أى عدم الطالب للقليل (قوله ولهذه القاعدة) أى وهى وجوب الربط بين عاملى التنازع (قوله ولهذه القاعدة) أى لاجل ارتباط جملتى التنازع بطل قول بعضهم الخ (قوله قول بعضهم) هو الزمخشرى (قوله ضمير راجع الى المصدر الخ) أى فلما تبين هو اى اقتدار الله على كل شئ (قوله بناء على أن تبين الخ) أى فالاصل فلما تبين له أن الله على كل شئ قدير قال أعلم أن الله الخ فاعمل الثانى فى قوله أن الخ على انه مفعول له وأضمر فى الاول ما يحتاجه وهو ضمير الرفع (قوله اذلا ارتباط الخ) علة لبطلان قول بعضهم قال الدمامينى قد يقال ان الربط موجود لان الارتباط بين الشرط والجواب وأعلم معمول للجواب فبينه وبين الشرط ارتباط (قوله لو صح) أى التنازع وفرضنا وجود الارتباط بين العاملين (قوله لضعف الخ) قال الشارح لا يسلم الضعف وسيأتى للمصنف المرور عليه قريبا فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون فيمن فتح بين حيث قال ان بعضهم ذكر أن بين ظرف والفاعل ضمير راجع الى مصدر الفعل أى لقد وقع التقطع بينكم أو الى الوصل لان وما نرى معكم شفعاء كم يدل على التهاجر وهو يدل على عدم التواصل او الى ما من قوله ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تقطع وضل تنازعاه فعلى التنازع يكون الاضمار قبل الذكر وهو مثل ما فى هذا المحل (قوله لضعف الاضمار الخ) اى اذا اعمل الثانى واضمر فى الاول فيلزم الاضمار قبل الذكر وهو لازم لما قاله الزمخشرى وأما قوله وضعف الخ اى اذا أعمل الاول واهمل الثانى وهذا على غير ما قاله الزمخشرى (قوله وضعف الخ) جواب عما يقال نجعل العامل الاول فلا يلزم الاضمار قبل الذكر ومعمول الثانى محذوف (قوله كضربنى وضربت زيد) الفصيح كضربنى وضربته زيد (قوله لا يجيزونه) أى لما فيه من تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه (قوله ان مفعول أطلب الاول محذوفا) أى او أنه منزل منزلة اللازم أى لم احتج لطالب (قوله اما للمصدر) أى المفهوم من الفعل (قوله فلما تبين له تبين) أى فلما حصل له تبين (قوله كما قالوا فى ثم بدا لهم) أى ففاعله ضمير البداء (قوله ونظيره) أى فى كون الضمير راجعا لما دل عليه الكلام (قوله ما نحن عليه من سلامة) أى صحة وغدا خبر كان (قوله ألفاظ التوكيد الاول) أى التى يؤكد بها أولا بدون تقدم شئ عليها (قوله الاول) أى وهى النفس والعين وكلا وكل وأجمع (قوله ومن ثم) أى ومن أجل أن ألفاظ التوكيد يجب ربطها بالضمير (قوله وجميع على التوكيد) فقد جعل جميع مؤكدا مع كونه خاليا عن الرابط وهذا محل الشاهد (قوله وقول بعض من عاصرناه) هو الامام بهاء الدين قاضى القضاة أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الآمدى المصرى الشافعى تلميذ أبى حيان وكان ابن عقيل تولى القضاء فى محكمة باب الفتوح عن القزوينى ثم تولى قضاء مصر العتيقة عن ابن جماعة وكان يقول عليه العبادى شيخ الكل فى الكل ثم ولى قاضى القضاة أى قاضى العسكر قال السراج البلقينى سمعت أبا حيان يقول ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل ولد سنة سبع وتسعين وستمائة ولازم أبا حيان اثنتى عشرة سنة وتوفى سنة تسع وستين وسبعمائة ودفن بقرب الامام الشافعى (قوله ولو كان الخ) هذا اعتراض أول على ابن عقيل وقوله ثم التوكيد الخ اعتراض ثان (قوله والصواب أنه حال)

وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز لكل أن تلى

العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاء في كل القوم فيجوز مجيئها بدلا بخلاف جاء في كلهم فلا يجوز الا في الضرورة فهذا أحسن

ما قيل في هذه القراءة وخرجها ابن مالك على ان كلا حال وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا أي جميعا وتقديم الحال على عاملها الظرفي واحترزت بذكر الاول عن أجمع وأخواته فانها انما تؤكد بعد كل نحو فسجد الملائكة كلهم أجمعون * (الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة) وهي عشرة * أحدها التعريف نحو غلام زيد * الثاني التخصيص نحو غلام امرأة والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل أخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد * الثالث التخفيف كضارب زيد وضاربا عمرو وضاربو بكر اذا أردت الحال أو الاستقبال فان الاصل فيهن أن يعملن النصب ولكن الخفض أخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون ويدل على أن هذه الاضافة لا تفيد التعريف قولك الضارب زيد والضاربو زيد ولا يجتمع على الاسم تعريفان وقوله تعالى هديا بالغ الكعبة ولا توصف النكرة بالمعرفة * وقوله تعالى ثاني

أي من ما (قوله وابدال الظاهر) جواب عما يقال انه لا يجوز ابدال الظاهر من الضمير (قوله اذا كان) أي ذلك الظاهر (قوله اذا لم تتصل بالضمير) أي وأما ان اتصلت به فلا تباشرها العوامل فلا تقع الا مبتدأ أو مؤكدة (قوله وبدل الكل الخ) جواب عما يقال انه ليس هنالك ضمير (قوله ويجوز الخ) جواب عما يقال كيف البدل مع أنه على نية تكرار العامل فيلزم ايلاء كل العوامل والعامل لا يلي كلا (قوله وهو نادر) أي اذ الغالب اضافتها لفظا ومعنى أو معنى فقط فهي معرفة في الغالب (قوله فانها انما تؤكد بعد كل) يعني لا قبلها اذا اجتمعت معها فلا ينافي انها يؤكد بها وحدها نحو لنجوهم أجمعين (قوله فانها انما تؤكد بعد كل) قال الدماميني هذا سهو ظاهر فقد قال تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وجنود ابليس أجمعون وقال تعالى حكاية عن ابليس لأغوينهم أجمعين وقال تعالى لأقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ثم لأصلبنكم أجمعين وقال انا لمنجوهم أجمعين وان جهنم لموعدهم أجمعين فقد أكد هذه الآيات كلها بأجمعين دون الاتيان بكل في حالات اعراب الاسم وأجاب الشمني بان قول المصنف انما تؤكد بعد كل أي لا قبلها اذا اجتمعت معها فلا ينافي انه يؤكد بها وحدها

(الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة)

(قوله الاسم) أي المضاف من المضاف اليه وقوله بالاضافة أي بسبب الاضافة (قوله عشرة) الاولى أحد عشر (قوله والمراد بالتخصيص الخ) قال الدماميني فيه نظر فان مقتضاه أنه لو أطلق التخصيص لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصص اهـ وقد يقال ليس مراد المصنف بقوله والمراد الاحتراز بل بيان ما اصطلحوا عليه في التخصيص (قوله الذي لم يبلغ الخ) أي التمييز الذي لم يبلغ الخ وقوله درجة التعريف أي التعيين (قوله فان غلام رجل) أي وكذا غلام امرأة وقوله أخص من غلام أي من مطلق غلام وقوله كما يتميز غلام زيد أي المفيد للتعريف (قوله كضارب الخ) أي من كل وصف بمعنى الحال أو الاستقبال مضاف لمعموله وتسمى اضافته لفظية لانها لم تفد شيأ غير التخفيف في اللفظ ولانها في نية الانفصال بالاعمال مع النون أو التنوين لا بمجرد الضمير لوجوده مع المضي مع ان اضافته معنوية (قوله أخف منه) أي من حيث انه يترتب عليه حذف التنوين والنون فالخفة بالحذف لا أن ذات الخفض أخف من النصب لان الامر بالعكس (قوله اذ لا تنوين) أي في الوصف المفرد وقوله ولا نون أي في الوصف المثنى أو المجموع (قوله ولا يجتمع على الاسم تعريفان) قال الدماميني هذا منقوض بأي الموصولة المضافة لمعرفة نحو جاءني أيهم أكرمته فان تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد واضافتها معنوية قطعا فتفيد التعريف فيجتمع تعريفان وقال الرضي وعندي أنه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمتنع اجتماع التعريفين اذا اختلفا (قوله ولا يجتمع في الاسم تعريفان) أي وهو تعريف الموصولية والاضافة فان قلت ان المعرف بالموصولية أل والمعرف بالاضافة صلتها فلم يتوارد المعرفان على شيء واحد أجيب بان أل لما كانت في صورة الحرف ولازمت الدخول على الاسم وظهر اعرابها فيما بعدها صارا كالشيء الواحد فكان الاضافة المتعلقة بالصلة كضارب متعلقة بأل وكان الموصولية القائمة بأل قائمة بالصلة (قوله بالغ الكعبة) نعت لهديا لان اضافة بالغ الكعبة لم تفده تعريفا والا امتنع الوصف اذ لا توصف النكرة بالمعرفة (قوله ثاني عطفه) أي فانه حال من من في قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير والحال واجبة التنكير (قوله حوش الفؤاد) أي ذكيه والمبطن ضامر البطن وهو وصف محمود في الرجال وتمامه * سهدا اذا ما نام ليل الهوجل

 عطفه وقول أبي كبير فأتت به حوش الفؤاد مبطنا ولا تنتصب المعرفة على الحال

وقول تحرير يارب غابطنا لو كان يطلبكم ولا تدخل رب على المعارف وفي التحفة ان ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب وهذا سهو فان ضارب زيد أصله ضارب زيدا بالنصب وليس أصله ضارب فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تأتي الاضافة فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فاضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص لانها ليست في تقدير الانفصال وعلى هذا صح وصف اسم الله ١٥٤ تعالى بمالك يوم الدين قال الزمخشري أريد باسم الفاعل هنا الماضي كقولك هو مالك عبيده أمس أي مالك الامور يوم الدين على حد ونادى أصحاب الجنة ولهذا قرأ أبو حنيفة ملك يوم الدين وأما الزمان المستمر كقولك هو مالك العبيد فانه بمنزلة قولك مولى العبيد انتهى ملخصا وهو حسن الا أنه نقض هذا المعنى الثاني عند ما تكلم على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر فقال قرئ بجر الشمس والقمر عطفا على الليل وبنصبهما باضمار جعل أو عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي فتكون اضافته حقيقية بل هو دال على جعل مستمر في الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول زيد قادر عالم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى * وحاصله ان اضافة الوصف انما تكون حقيقية اذا كان بمعنى الماضي وانه اذا كان لافادة حدث مستمر في الازمنة كانت اضافته غير حقيقية وكان عاملا وليس الامر كذلك الرابع ازالة القبح أو التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب التذكير حصل التجوز باجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكير المؤنث كقوله أنارة العقل مكسوف بطوع هوى * وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا ويحتمل ان يكون منه ان رحمة الله قريب من المحسنين وبعده لعل الساعة قريب فذكر الوصف حيث لا اضافة ولكن ذكر الفراء انهم التزموا التذكير في قريب

والسهد بضم السين والهاء قليل النوم أو السهران والهوجل الاحمق واسناد النوم لليل مجاز عقلي والشاهد في قوله حوش الفؤاد فانه حال وهو صفة مشبهة مضافة لمعمولها (قوله يارب الخ) تمامه * لاقى مباعدة منكم وحرمانا * (قوله يارب غابطنا) أي فاضافة غابط للضمير لفظية لا تفيد تعريفا والا امتنع دخول رب عليه اذ لا تدخل على المعارف (قوله ولا تفيد) اي اضافة الوصف بمعنى الحال والاستقبال لمعموله (قوله أخص من ضارب) اي من مطلق ضارب (قوله قبل أن تأتي الاضافة) وحينئذ فلم تفد الاضافة الا مجرد التخفيف كما قال ابن الحاجب (قوله فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال) أي بل كان بمعنى المضي (قوله فاضافته محضة) أي خالصة من نية الانفصال (قوله تفيد التعريف) أي ان كانت الاضافة لمعرفة وقوله والتخصيص أي ان كانت الاضافة لنكرة (قوله ولهذا) أي لاجل كون مالك بمعنى المضي (قوله ولهذا الخ) أي فنزل الملك الاستقبالي منزلة الملك في الماضي لتحقق الوقوع واستعمل اللفظ الدال على المضي فيه فاللفظ مستعمل في ملك ماض لكن تنزيلا وكذا يقال في ونادى أصحاب الجنة (قوله وأما الزمان المستمر) أي المتناول للماضي والحال والاستقبال فباعتبار تناوله للماضي كانت الاضافة حقيقية مفيدة للتعريف فلذا جعل وصفا لاسم الله (قوله مالك العبيد) أي مالك لهم على سبيل الاستمرار في الحال والاستقبال والمضي (قوله فتكون) أي حتى تكون وهو تفريع على المنفي وقوله ليس في معنى المضي أي فقط وقوله في الازمنة المختلفة أي المتناولة للماضي والحال والاستقبال أي فباعتبار تناوله للحال والاستقبال كانت الاضافة غير حقيقية فحاصله أنه جعل هنا الوصف المراد منه الحدث المستمر في الازمنة اضافته غير حقيقية وفي الكلام على قوله مالك يوم الدين جعل اضافته حقيقية وقد يجاب بان الاستمرار حاصل في الماضي وغيره فيسوغ جعله على كل منهما فهنا لاحظ اعتبار الاستمرار في الاستقبال وفي مالك يوم الدين اعتبر الاستمرار في الماضي (قوله وليس الامر كذلك) أي بل تكون اضافته حقيقية ولا يكون عاملا مثل ما لو كان بمعنى الماضي كما ذكره في مالك يوم الدين (قوله كمررت بالرجل الحسن الوجه) أي فالحسن يكتسب بسبب الاضافة زوال القبح والتجوز لارتكاب خلاف الاصل (قوله لخلو الصفة لفظا) أي وان كان في المعنى لا بد من تقديره ويكون الوجه المرفوع بدلا من الضمير أو عطف بيان (قوله باجرائك الوصف القاصر) أي لان الصفة المشبهة قاصرة لصوغها من اللازم فاذا نصب الوجه كان منصوبا على التشبيه بالمفعول به لا انه مفعول به (قوله باجرائك الوصف) اي وهو خلاف الاصل (قوله تذكير المؤنث) أي أن المضاف المؤنث يكتسب التذكير من المضاف اليه المذكر بسبب الاضافة (قوله مكسوف) خبر انارة ومقتضاه أن يقول مكسوفة لكنه جرده من التاء لاكتساب المضاف التذكير من المضاف اليه (قوله حيث لا اضافة) أي فهذا يفيد ان تذكير قريب في الآية الاولى ليس للاضافة بل ذكر في الآية الاولى لان قريب فعيل بمعنى مفعول وهو يستوي فيه المذكر والمؤنث أو أن قريب صفة لمحذوف أي شيء قريب وكلام الفراء جواب ثالث (قوله ولكن ذكر الخ) استدراك على محذوف حاصله وحيث ذكر الوصف حيث لا اضافة كان ذلك مشكلا لكن ذكر الفراء في الجواب الخ (قوله اذا لم يرد قرب النسب) أما ان أريد به قرب النسب طابق نحو هند قريبة لعمرو وزيد قريب لعمرو وهنا لم يرد قرب النسب فلذا ذكر لالتزام

اذالم يرد قرب النسب قصد الفرق وأماقول الجوهري ان التذكير لكون التأنيث مجازيا فوهم ١٥٥ لوجوب التأنيث في نحو الشمس طالعة
والموعظة نافعة وانما يفترق
حكم المجازي والحقيقي
الظاهرين لا المضمرين
* السادس تأنيث المذكر
كقولهم قطعت بعض أصابعه
وقرئ تلتقطه بعض السيارة
ويحتمل ان يكون منه فله
عشر أمثالها وكنتم على شفى
حفرة من النار فأنقذكم منها
أي من الشفى ويحتمل ان
الضمير للنار وفيه بعد لانهم
ما كانوا في النار حتى ينقذوا
منها وان الاصل فله عشر
حسنات أمثالها فالمعدود في
الحقيقة الموصوف المحذوف
وهو مؤنث وقال
طول الليالي أسرعت في نقضي
نقضن كلي ونقضن بعضي
وقال
وما حب الديار شغفن قلبي
وأنشد سيبويه * وتشرق
بالقول الذي قد أذعته
كما شرقت صدر القناة من الدم
والى هذا البيت يشير ابن
حزم الظاهري في قوله
تجنب صديقا مثل ما واحذر
الذي
يكون كعمرو بين عرب
وأعجم * فان صديق السوء
يزري وشاهدي
كما شرقت صدر القناة من الدم
ومراده بما الكناية عن
الرجل الناقص كنقص ما
الموصولة وبعمرو الكناية
عن الرجل المريد أخذ ماليس
له كأخذ عمرو الواو في الخط
وشرط هذه المسئلة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه فلا يجوز أمة زيد جاء ولا غلام هند ذهبت

التذكير حينئذ (قوله قصد الفرق) أي بين المراد بها قرب النسب والمراد بها غيره (قوله وأماقول الجوهري) أي في الصحاح جوابا عن تذكير الخبر في قوله تعالى ان رحمة الله قريب (قوله لوجوب التأنيث) أي تأنيث الخبر فيما ذكر من المثالين مع أن المبتدا فيهما من مجازي التأنيث (قوله لوجوب التأنيث في نحو الشمس طالعة) أي كما يجب في نحو هند قائمة (قوله وانما يفترق الخ) أي فمجازي التأنيث الظاهر يجوز فيه التذكير والتأنيث وحقيقي التأنيث الظاهر يجب فيه التأنيث (قوله الظاهرين) كما هنا في الشمس والموعظة (قوله لا المضمرين) أي لا في الضمير العائد الى مجازي التأنيث فان ذلك الضمير يجب تأنيثه كما أن العائد على حقيقي التأنيث كذلك فالحاصل ان مجازي التأنيث ان كان ظاهرا جاز فيه التذكير والتأنيث فتقول طلع الشمس وطلعت الشمس وأما حقيقي التأنيث فيجب التأنيث معه نحو قامت هند وان كان ضميرا عائدا عليه وجب فيه التأنيث بحيث يؤنث الفعل أو الوصف المسند له ذلك الضمير نحو الشمس طلعت أو طالعة كما ان العائد على حقيقي التأنيث كذلك نحو هند قامت (قوله تأنيث المذكر) أي ان المضاف المذكر يكتسب التأنيث من المضاف اليه المؤنث بسبب اضافته له (قوله قطعت بعض أصابعه) أي فهو انما أنث الفعل مع كون الفاعل وهو بعض مذكر لاكتساب الفاعل المذكر التأنيث من المضاف اليه المؤنث أعني الاصابع والسيارة في الآية (قوله عشر أمثالها) أي انما لم يقل عشرة أمثالها مع ان المعدود أمثال وهي مذكر لاكتساب المعدود التأنيث من المضاف اليه أعني الضمير العائد الى الحسنات (قوله على شفى) أي على طرف وجانب وقوله أي من الشفى أي فأنث الضمير العائد على الشفى مع أنه مذكر لاكتساب المضاف أعني الشفى التأنيث من الحفرة (قوله ويحتمل أن الضمير للنار) أي بناء على ان الكون على شفاها كالكون فيها (قوله فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف) أي فقد جاء على الاصل (قوله طول الليالي الخ) البيت للاغلب العجلي وقيل للعجاج ويروى عجزه * أخذن بعضي وتركن بعضي * وبعده

حنين طولي وطوين عرضي * أقعدنني من بعد طول النهض

(قوله أسرعت) انما لم يقل أسرع أي الطول لاكتساب الطول التأنيث من الليالي (قوله شغفن) أي فلم يقل شغف الحب لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه وهو الديار وتمام البيت * ولكن حب من سكن الديارا * وقبله

أمر على الديار ديار ليلى * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

(قوله وتشرق الخ) البيت للاعشى يصف رجلا بافشاء السر وقبله

فلو كنت في جب ثمانين قامة * ورقيت أسباب السماء بسلم
ليستدرجنك القول حتى تهره * وتعلم أني لست عنك بمفحم

(قوله وتشرق) اى تغص بالقول الذي فشيته كما ان صدر القناة يغص بجمود الدم الذي عليها (قوله شرقت) بكسر الراء أي كما غصت صدر القناة أي الرمح من الدم والشاهد في شرقت فلم يقل شرق أي الصدر لاضافة الصدر للقناة (قوله صدر القناة) أي ان صدر الذي هو مذكر لما اضيف للقناة التي هي مؤنثة حسنه واكتسب التأنيث منها بسبب الاضافة (قوله ومراده بما الكناية) اراد الكناية اللغوية وهي ما عبر به عن المعنى لان الواقع هنا تشبيه (قوله ومراده بما الكناية) الاولى ومراده بما ما الموصولة ومراده بالصديق الذي يكون مثل ما الصديق الناقص شبهه بها من حيث انها مفتقرة لما يكملها وهو العائد والصلة وأما كلامه فلا يظهر لان كلامه حينئذ يكون تجنب صديقا يكون كناية عن رجل ناقص وكذا تقول في قوله عمرو الخ فالمراد بعمرو لفظ عمر والمرسوم الذي رسم فيه ماليس حقه وشبه الرجل به من حيث ان كلا يأخذ ماليس مستحقا له (قوله المريد أخذ) في نسخة المتزيد الآخذ (قوله هذه المسئلة الخ) يعني السادس والخامس (قوله فلا يجوز أمة زيد جاء) لانه لو حذف أمة لم يعلم اسناد المجيء للامة بل لزيد وكذا في غلام هند وهذا بخلاف قطعت بعض

ومن ثم رد ابن مالك فى التوضيح قول أبى الفتح فى توجيه قراءة أبى العالية لا تنفع نفسا ايمانها أنه من باب قطعت بعض أصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذى ناب عن الايمان فى الفاعلية ويلزم من ذلك تعدى فعل الضمير المتصل الى ظاهره نحو قولك زيد ظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز * السابع الظرفية نحو تؤتى أكلها كل حين وقوله

١٥٦ أنا أبو المنهال بعض الاحيان

وقال المتنبي

أى يوم سررتنى بوصال

لم تسؤنى ثلاثة بصدود

وأى فى البيت استفهامية يراد بها النفى لا شرطية لانه لو قيل مكان ذلك ان سررتنى انعكس المعنى لا يقال يدل على أنها شرطية أن الجملة المنفية ان استؤنفت ولم تربط بالاولى فسد المعنى لانا نقول الربط حاصل بتقدير ها صفة لوصال والرابط محذوف أى لم ترعنى بعده ثم حذفا دفعة أو على التدريج أو حالا من تاء المخاطب والرابط فاعلها وهى حال مقدرة أو معطوفة بفاء محذوفة فلا موضع لها أى ماسررتنى غير مقدر أنك تروعنى ومن روى ثلاثة بالرفع فالحالية ممتنعة لعدم الرابط * الثامن المصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فأى مفعول مطلق ناصبه ينقلبون ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام وقال

ستعلم ليلى أى دين تداينت

وأى غريم للتقاضى غريمها

أى الاولى واجبة النصب بما بعدها كما فى الآية الا انها هنا مفعول به كقولك تداينت مالا لا مفعول مطلق لانها لم تضف لمصدر والثانية واجبة الرفع بالابتداء مثالها فى انعلم أى الحزبين أحصى ولتعلمن أينا أشد عذابا وأبقى * التاسع وجوب التصدير ولهذا وجب تقديم المبتدا فى نحو غلام من عندك والخبر فى نحو صبيحة أى يوم سفرك والمفعول فى نحو غلام أيهم أكرمت ومن ومجرورها فى نحو من غلام أيهم أنت أفضل ووجب الرفع فى نحو علمت أبو من زيد والى هذا يشير قول بعض الفضلاء

أصابعه لانك لو قلت قطعت أصابعه لعلم قطع البعض فى الجملة بأن يكون على سبيل التجوز مثلا تأمل (قوله ومن ثم) أى من اجل هذا الشرط رد الخ وقوله لان المضاف الخ علة لقوله رد الخ (قوله انه) مقول القول وقوله من باب قطعت بعض أصابعه اى ان الفعل أنث مع كون الفاعل مذكرا لاكتساب الفاعل التأنيث من المضاف اليه (قوله بتقديم الخ) اى لان الضمير يعود بعد الحذف على النفس وحينئذ يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فالمخلص أن يقدم نفسا وجوبا (قوله الذى ناب عن الايمان) أى الذى كان مضافا اليه (قوله الى ظاهره) أى بأن يكون الظاهر مفعولا للفعل الرافع لضميره المتصل (قوله كل حين) أى فكل منصوب على الظرفية لاكتسابه الظرفية من المضاف اليه وكذا بعض فى بعض الاحيان وأى فى بيت المتنبي وان كانت كل وبعض وأى ليست أسماء زمان ولا مكان (قوله لم تسؤنى) تقدم للمصنف انشاده لم ترعنى وسيأتى له ذلك فى التقدير (قوله المعنى) أى المراد الذى هو أنت ما سررتنى يوما بوصل الا وقد أسأتنى وعاقبتنى ثلاثة بفراق وصدود أى فالمعنى أنى معذب معك على طول الدوام ولو جعل المعنى على الشرط لكان المعنى ان سررتنى بوصال يوما لم تحصل لى الاساءة بالفراق لحصول السرور الاول بالوصال فأنا دائما منعم (قوله لا يقال الخ) حاصله أنه يلزم على جعل أى للاستفهام الانكارى فساد وحاصله أنه يلزم عليه أن تكون الجملة المنفية اعنى لم ترعنى مستأنفة لعدم الربط لها بما قبلها وجعلها استئنافا يلزم عليه فساد فى الكلام وذلك لان قوله أى يوم سررتنى بوصال معناه سلب كلى أى لم يحصل منك سرور أصلا وقوله لم تسؤنى الخ معناه ايجاب جزئى أى لم يحصل منك اساءة فى بعض الاوقات واذا انتفت الاساءة فى بعض الاوقات ثبت السرور فى بعض الاوقات والايجاب الجزئى يناقض السلب الكلى ولا جاء النقض الا من جعل اى استفهامية فتعين جعلها شرطية والاوضح فى العبارة انه كان يقول انه على جعل اى للاستفهام تكون الجملة الثانية مستأنفة لعدم الرابط وجعلها للاستئناف يلزم عليه فساد المعنى اهـ تقرير شيخنا دردير (قوله لا يقال الخ) فيه انه استدل قبل هذا على انها غير شرطية بأنه لو قيل مكان ذلك ان سررتنى انعكس المعنى فبعد تقريره لفساد المعنى على تقدير الشرطية لا يتجه هذا السؤال وكيف يستدل بالاستئناف على انها شرطية مع ما تقدم من ان كونها شرطية يوجب انعكاس المعنى (قوله ثم حذفا) اى المضاف والمضاف اليه (قوله بفاء محذوفة) اى فاء السببية وهى تربط ما بعدها بما قبلها (قوله اى سررتنى غير مقدر الخ) راجع لجعلها حالية فالاولى ان يقدمه عندها (قوله فالحالية ممتنعة لعدم الرابط) قد يقال ان الربط يحصل بتقدير ضمير اى بصدود منك فلا تمتنع الحالية حينئذ اهـ دمامينى (قوله واى غريم) اى مبتدا وغريمها خبره (قوله لا مفعول مطلق) قد تقدم صحته بحمل الدين على التداين وعلى ما ذكره المصنف فالبيت ليس مما الكلام فيه اذ لم يكتسب المضاف فيه شيأ من المضاف اليه (قوله لانها لم تضف لمصدر) أى وانما أضيفت لاسم ذات (قوله غلام من عندك) غلام مبتدا ومن مضاف اليه وعندك خبر (قوله صبيحة) خبر مقدم منصوب على الظرفية وهو واجب التصدير لاضافته لواجب التصدير وسفرك مبتدا (قوله من غلام أيهم الخ) الجار والمجرور متعلق بأفضل الواقع خبرا عن أنت وتقديم من ومجرورها هنا على عاملها واجب لاضافة المجرور لواجب التصدير (قوله أبو من) مبتدأ مقدم وزيد خبر أو العكس ووجب رفع أبو لاضافته لواجب الصدارة فاذا علق علم عن العمل ولم يقل أبا من والجملة فى محل نصب سادة مسد مفعولى علم (قوله والى هذا) اى الى ما ذكر من وجوب التقديم والرفع هذا هو الاتم معنى ويحتمل والى الرفع (قوله بعض الفضلاء) هو الشيخ

أمين الدين العروضي المحلي (قوله فرفع ابومن) أى من قولك علمت أبومن زيد فلما أضيف لواجب التصدير وجب رفعه وان كان اصله النصب (قوله يبين قولي الخ) فيه انه لا يصح ان يكون خبرا عن المبتدأ بن المتعاطفين ولا عن أحدهما اما الاول فلعدم المطابقة اذلم يقل يبينان وأما الثانى فلاشتمال الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل منهما وذلك لان رفع أبومن لا يبين قوله مغريا او محذرا بل مغريا فقط وكذا خفض مزمل لا يبينهما بل يبين محذرا فقط فكيف السبيل الى تصحيح الكلام والجواب أن يجعل قوله مغريا او محذرا قيد المحذوف لا للمذكور ويجعل قوله يبين بلا قيد خبرا عن أحدهما وخبر الآخر محذوف والتقدير على ان يكون الحذف من الثانى مثلا فرفع ابومن يبين قولي وخفض مزمل كذلك هما يبينان قولي مغريا ومحذرا (قوله مغريا) اى فى قوله عليك بأرباب الخ وقوله ومحذرا اى فى قوله وإياك ان ترضى الخ (قوله ابانا) هو جبل ويروى ثبيرا وهو جبل بمكة وقوله عرانين جمع عرنين معظم الانف او كله شبه به أول المطر لتقدمه على بقية الوجه واستعاره له وقوله وبله أى مطره اى كان هذا الجبل ملفوف فى بجاد اى كساء مخطط حال نزول المطر عليه اى كانه بين الجبال حال نزول المطر كبير اناس ملفوف فى بجاد اى كساء (قوله الاعراب) اى اذا كان المضاف اليه معربا هذا كلامه وفيه ان ارباب هذه اللغة يقولون المضاف ولو كان مضافا المبنى نحو خمسة عشرك فالموجب لاعراب المضاف الاضافة لا المضاف اليه كما هو ظاهر كلامه لان الموضوع ان المضاف اليه موصوف بوصف فيكتسبه المضاف من المضاف اليه بسبب الاضافة (قوله هذه خمسة عشر زيد) أى فلما اضاف عشر لزيد المعرب أعرب عشر ورفع مع أنه مبنى على الفتح وأما خمسة فهى على حالها مبنية على الفتح (قوله البناء) أى اذا كان المضاف اليه مبنيا (قوله مبهما) أى وغير اسم زمان كما يؤخذ مما يأتى (قوله وحيل بينهم) أى فبين مبنى على الفتح وحقه الرفع لانه نائب فاعل لاضافته للمبنى (قوله ومنا دون) أى فلم يقل دون بالرفع مع أنه مبتدأ ومنا خبر لاضافته للمبنى فاكتسب منه البناء (قوله وخولف) لا حاجة لهذا مع قوله وأجيب (قوله أى وحيل هو الخ) المراد بالحول الحجز أى حجز الحجز بينهم أى ثبت الحجز بينهم كما يؤخذ مما يأتى فى المصنف (قوله كما فى قوله) أى فهذا نظيره فى كون نائب الفاعل ضمير المصدر العائد على الفعل (قوله متى يبخل عليك) أى بالوصل وقوله ويعتلل أى يعتذر لك من تركه وقوله يسؤك أى يحزنك (قوله تذرب) بفتح الراء من ذرب والمراد به تحتد لسانك أى متى يبخل عليك بالوصل ويعتذر لك فى تركه تصر حزينا وحينئذ تخضع وتذل وان كشف غرامك بالوصال صار لسانك حادا طلقا كثير الكلام (قوله ولابد الخ) أى لاجل ان تحصل فائدة لان الفعل يدل على مصدره فلم يحصل بهما فائدة فاذا أتيت بالحال أفاد فائدة (قوله ولابد عندى الخ) لا حاجة الى هذا الذى ذكر أنه لابد منه عنده فان الضمير النائب عن الفاعل راجع للمصدر المعهود أى الاعتلال وقد صرح به المصنف معرفا فقد أفاد المصدر فائدة لم يفدها الفعل ضرورة انه انما يدل على مصدر نكرة والنائب هنا مصدر معرف معهود وقد قال المصنف فى توضيحه على الالفية المعنى ويعتلل الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصصه بعليك أخرى محذوفة لدليل كما تحذف الصفات لجواز الامرين ولم يجعل أحدهما متعينا لابد منه وهذا الذى قاله فى التوضيح هو الحق اه دماميني (قوله مدلولا عليها) اى بحيث يكون الاصل متى يبخل عليك ويعتلل هو عليك (قوله لبتقيد) أى المضمر بها أى بالحال لان الحال فى المعنى وصف لصاحبها والوصف مقلل للاشتراك وفيه ان تقدير الاعتلال بأل العهدية كاف ومغن عن تقدير عليك ولا يحتاج لتقديرها الا لو قدر اعتلال منك أى متى يبخل عليك ويعتلل الاعتلال المعهود بكونه عليك لا على غيرك (قوله على حذف الموصوف) أى فدون منصوب على الظرفية صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ ومنا خبر وليس دون هو المبتدأ حتى يتأتى كلامه (قوله ومنها) أى من الامور التى استدل بها على اكتساب المضاف البناء من المضاف اليه (قوله فيمن فتح الخ) اى

عليك بارباب الصدور فمن غدا * مضافا لارباب الصدور تصدرا وإياك ان ترضى صحابة ١٥٧ ناقص فتنحط قدرا من علاك وتحقرا فرفع أبومن ثم خفض مزمل يبين قولي مغريا او محذرا والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس

كأن أبانا فى عرانين وبله كبير أناس فى بجاد مزمل

ذلك ان مزمل صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض * والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن اعربه والاكثر البناء * والحادى عشر البناء وذلك فى ثلاثة أبواب (أحدها) أن يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون وقد استدل على ذلك بأمور منها قوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون ومنا دون ذلك قاله الاخفش وخولف وأجيب عن الاول بأن نائب الفاعل ضمير المصدر أى وحيل هو أى الحول كما فى قوله وقالت متى يبخل عليك ويعتلل * يسؤك وان يكشف غرامك تذرب أى ويعتلل هو أى الاعتلال ولابد عندى من تقدير عليك مدلولا عليها بالمذكورة وتكون حالا من المضمر ليتقيد بها فتفيد ما لم يفده الفعل وعن الثانى بأنه على حذف الموصوف أى ومنا قوم دون ذلك كقولهم منا ظعن ومنا أقام أى منا فريق ظعن ومنا فريق أقام ومنها قوله تعالى لقد تقطع بينكم فيمن فتح بينا قاله الاخفش ويؤيده قراءة الرفع وقيل بين ظرف والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل

أى لقد وقع التقطع أوالى الوصل لان ومانرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل أوالى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه ويؤيد التأويل قوله

أهم بأمر الحزم لو أستطيعه * وقد حيل بين العير والنزوان بفتح بين مع اضافته لمعرب

ومنها قوله تعالى انه لحق مثل ما أنكم تنطقون فمن فتح مثلا وقراءة بعض السلف أن يصيبكم مثل ما أصاب بالفتح * وقول الفرزدق * واذ ما مثلهم بشر * وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون فى مثل لمخالفتها المبهمات بأنها تثنى وتجمع كقوله تعالى الا أمم أمثالكم وقول الشاعر * والشر بالشر عند الله مثلان * وزعم ان حقا اسم فاعل من حق يحق وأصله حاق فقصر كما قيل بر وسر ونم ففيه ضمير مستتر ومثل حال منه وان فاعل يصيبكم ضميره تعالى لتقدمه فى وما توفيقى الا بالله ومثل مصدر وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة ومنها قوله * لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة فى غصون ذات أوقال فغير فاعل ليمنع وقد جاء مفتوحا ولا يأتى فيه بحث ابن مالك لان قولهم غيران واغيار ليس بعربى ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن واما قول الجرجانى وموافقيه ان غلامى ونحوه مبنى فمردود ويلزمهم بناء غلامك وغلامه ولا قائل بذلك (الباب الثانى) أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو ومن خزى يومئذ ومن عذاب يومئذ يقرأ بجر يوم وفتحه (الثالث) أن يكون زمانا مبهما والمضاف اليه الفعل
فعل مبنى بناء اصليا كان البناء كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما اصح والشيب وازع أو بناء عارضا كقوله

فبين فاعل لتقطع ويدل له قراءة الرفع وفتح لاضافته للمبنى فاكتسب البناء من المضاف اليه (قوله أى لقد وقع التقطع) انما فسر تقطع بوقع لان اسناد الفعل لمصدره لابد فيه من التأويل والا كان تهافتا (قوله على ان الفعلين) أى تقطع وضل تنازعاه على الفاعلية فاعمل الثانى واضمر فى الاول ضميرا عائدا على ما كنتم تزعمون وفيه ان هذا يعارضه ما قاله فى قوله تعالى فلما تبين له قال اعلم أن الله على كل شئ قدير فقد ذكر هناك انه لايجوز أن يخرج القرآن على الاضمار قبل الذكر حتى ان البصريين لايجيزونه وأجيب بأن كلامه الآن بصدد بيان أقوال المؤولين وان كان أحدها الا برضاه ولا يقول به بدليل ما سبق له اه تقرير دردير (قوله ويؤيد التأويل) أى كون بين ظرف والفاعل ضمير يعود الى المصدر أوالى الوصل الخ (قوله بين العير) أى الحمار والنزوان أى النط على الانثى والوثوب عليها (قوله مع اضافته لمعرب) أى واذا كان مضافا لمعرب فلا يمكن القول ببنائها لانها لاتبنى الا اذا أضيفت لمبنى فتعين ان بين ظرف ونائب الفاعل ضمير يعود على المصدر والقصد انه تعين هنا التأويل (قوله مثل ما أصاب) بفتح مثل مع أنه فاعل لقوله يصيب (قوله واذ ما مثلهم الخ) فمثلهم مبتدأ مبنى على الفتح لاضافته لمبنى (قوله وزعم ابن مالك ان ذلك) أى اكتساب المضاف البناء من المضاف اليه لايكون فى مثل لمخالفتها الخ وقد يقال ان يوم يثنى ويجمع ويكتسب البناء من المضاف اليه كما يأتى فى الثالث (قوله لمخالفتها الخ) أى فلا يتأتى فيها البناء أصلا بخلاف غير وبين (قوله وزعم) عبر بالزعم اشارة لبعده (قوله من حق) من باب ضرب (قوله فقصر) أى بحذف الالف (قوله كما قيل بر الخ) أى فالاصل بار وسار ونام (قوله ففيه ضمير مستتر) تفريع على كونه اسم فاعل (قوله ومثل مصدر) أى منصوب على المصدرية أى ان يصيبكم اصابة مثل اصابة الخ (قوله وأما بيت الفرزدق) وهو قوله

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

(قوله ففيه أجوبة) أحدها أن نصب مثل على الحال والخبر محذوف أى موجود أو انه أعمل لا مع عدم الترتيب شذوذا أو ان نصب مثل غلط لان الفرزدق لم يعرف شرط اعمال ما الحجازية عند الحجازيين لكونه تميميا (قوله غير ان نطقت) قال بعضهم عد هذا من قبيل الاضافة الى مبنى مشكل اذ المعنى غير نطق حمامة وهذا أمر لابد منه لوجود الحرف المصدرى وجوابه أن الاضافة بحسب الظاهر الى جملة مصدرة بحرف مصدرى كما صرح به الرضى وليست من قبيل المعربات بل هى مبنية نعم هذه الجملة فى تأويل مفرد لوجود الحرف المصدرى فالمعرب هو ذلك المفرد الذى تؤول الجملة به والاضافة فى الظاهر انما هى للجملة (قوله ذات أوقال) وفى نسخة ذات أفنان (قوله ولو كان الخ) هذا مفهوم قوله فى أول الباب أن يكون المضاف مبهما كغير الخ (قوله فمردود) أى لانه ليس غلام من المبهمات ولانه يلزمهم الخ (قوله زمانا مبهما) أى مثل ساعة ويوم (قوله وفتحه) هو محل الشاهد فبناء يوم لاضافته للمبنى وأما على جره فيوم معرب (قوله على حين) فالفتح بناء لاضافته للفعل المبنى أى للجملة التى فعلها مبنى وقوله على الصبا بكسر الصاد الميل للجهل (قوله ألما أصح) من الصحو وهو الافاقة من السكر والوازع المانع يعنى انه بكى لاجل شوقه الى محبوبه ثم رجع على نفسه بالملامة على الانهماك فى سكر الصبوة ووبخها على عدم الصحو منه مع وجود المانع من التلبس بذلك وهو الشيب الذى لايليق بصاحبه التلطخ بالادناس الشهوانية (قوله والشيب وازع) أى مانع من ارتكاب الصبا وهذا البيت للنابغة وقبله

وأسبل منى عبرة فرددتها * على النحر منها مستهل ودامع

أسبل هطل وحذف تاء التأنيث للفصل والعبرة بفتح العين الدمع والمستهل بكسر الهاء السائل والدامع مثله (قوله أو بناء عارضا الخ) جعل المصنف بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون الاناث عارضا مع ان الاصل فى

لاجتذبن مني قلبي تحلما * على حين يستصبين كل حليم رويا بالفتح وهو ارجح من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور وان
كان المضاف اليه فعلا معربا أو جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين بفتح يوم
وقراءة غير ابي عمرو وابن كثير يوم لا تملك نفس بالفتح وقال اذا قلت هذا حين أسلو يهيجني * نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر

الفعل من حيث هو البناء لان المضارع على الخصوص أشبه الاسم فاعرب وجعل ما يرده الى البناء أمرا طارئا عليه اهـ دماميني (قوله لاجتذبن الخ) الاجتذاب السلب والتحلم تكلف الحلم بالكسر يعني لاسلبن قلبي من هذه النسوة تكلفا مني لاظهار الحلم والرجوع عن الصبوة وعلى بمعنى في وهي متعلقة بالفعل أو بالمصدر ويستصبين بمعنى يصبين أو بمعنى يطلبن الصبوة (قوله رويا) أي حين في البيتين وقوله بالفتح أي على انه مبني لاضافته للمبني (قوله عند ابن مالك) قال في الخلاصة * واختر بنا متلو فعل بنيا (قوله والصحيح) أي مع انه خبر لمبتدا محذوف أي هو يوم الخ (قوله بفتح يوم) اي مع انه خبر عن اسم الاشارة فهو مبني على الفتح في محل رفع (قوله هذا حين أسلو) هذا مبتدأ والاشارة للوقت الحاضر وحين أسلو مبني على الفتح في محل رفع وهو مضاف لجملة اسلو (قوله حين أسلو) من السلو وهو النسيان وقوله يهيجني بفتح حرف المضارعة أي يثيرني أي يحرك شوقي والصبا ريح تهب من مطلع الشمس عند استواء الليل والنهار (قوله حين أسلو) أي فاسلو فعل مضارع كاغزو (قوله ألم تعلمي) مجزوم بحذف النون والياء فاعل (قوله ياعمرك) يا للتنبيه أو المنادى محذوف وعمرك منصوب بمحذوف أي أعمر عمرك بالله أي أعمر قلبك بتذكير الله اهـ تقرير دردير وعلم من هذا أن لفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض ويروى برفع اسم الجلالة على انه فاعل والمصدر مضاف للمفعول (قوله على حين الكرام) أي فحين مبنية على الفتح مع ان المضاف اليه جملة اسمية (قوله لا أخزى) أي لا أذل ولا أهان والملاق الفقير (قوله بالفتح) اي حين في البيت الاول وهو اذا قلت هذا وفي الثاني وهو قوله ألم تعلمي الخ وأما البيت الثالث فلا شاهد فيه (قوله عن وجه النصب) أي نصب مقالة (قوله اللعن) هو الطرد والابعاد من الخير وهذا اللفظ تستعمله العرب كثيرا في الدعاء للانسان بالشرف والعز وعلو المرتبة والمعنى جعلت آبيا اللعن ولا يكون كذلك الا اذا كان شريفا أبي النفس عالي الهمة (قوله وتلك التي) أي وتلك الملامة هي التي يضيق منها المسامع فتلك مبتدأ والتي خبره والجملة بعده صلة (قوله تستك منها المسامع) استكاك المسامع ضمها وضيقها (قوله مقالة) نصب مقالة بدل من انك لمتني وهي في تأويل مصدر فاعل باتاني فمقتضاه أن يرفع مقالة لان البدل من المرفوع مرفوع (قوله أناله) بضم اللام فعل مضارع أي أصيبه وقوله رائع من أراعه بمعنى اخافه (قوله من تلقاء) يقال جلس تلقاءه أي حذاءه اي وذلك القول من عند مثلك مخيف (قوله ولا تصحب الاردى الخ) هذا عجز بيت ثان وأول البيتين

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه * فكل قرين بالمقارن يقتدي
اذا كنت في قوم فصاحب خيارهم * ولا تصحب الاردى فتردى مع الردي

(قوله الى المبني) اي وهو ان ولكن فيه ان الاضافة انما هي للجملة وهي لا توصف بكونها مبنية ولا معربة تأمل (قوله وقد روي بالرفع) اي وقد روي البيت برفع مقالة (قوله ولو صح) اي البناء هنا في مقالة (قوله لصح البناء الخ) أي بجامع ان كلا منهما اسم غير مبهم مضاف لمبني (قوله فما ظنك بهذا) أي الذي لا ابهام فيه أصلا (قوله أو على المصدرية) أي وعامله ما بعده وهو ان قد قلت (قوله وجوابه الخ) اي أو أنه من اضافة العام للخاص وهي المسماة بالبيانية اي مقالة هي قولك سوف أناله (قوله بدل من مقالة) اي فهي في محل نصب على ان مقالة نصب بنزع الخافض أو مفعول لاعني أو على أنه مصدر (قوله أو من انك لمتني) أي فهي في محل رفع لان المبدل منه فاعل اتاني (قوله أو خبر لمحذوف) اي هي أن قد قلت الخ (قوله وقد يكون) هذا جواب آخر عن الاشكال الوارد على الشاعر من حيث ان في البيت اضافة الشيء الى نفسه

وقال آخر

ألم تعلمي يا عمرك الله انني
كريم على حين الكرام قليل
واني لا أخزى اذا قيل مملق
سخي وأخزى ان يقال بخيل

رويا بالفتح ويحكى ان ابن الاخضر سئل بحضرة ابن الابرش عن وجه النصب في قول النابغة

أتاني أبيت اللعن انك لمتني
وتلك التي تستك منها المسامع
مقالة ان قد قلت سوف أناله
وذلك من تلقاء مثلك رائع

فقال ولا تصحب الاردى فتردى مع الردي * فقيل له الجواب فقال ابن الابرش قد اجاب ببدائه لما أضيف الى المبني اكتسب منه البناء فهو مفتوح لا منصوب ومحله الرفع بدلا من انك لمتني وقد روي بالرفع وهذا الجواب عندي غير جيد لعدم ابهام المضاف ولو صح لصح البناء في نحو غلامك وفرسه ونحو هذا مما لا قائل به وقد مضى ان ابن مالك منع البناء في مثل مع ابهامها لكونها تثنى وتجمع فما ظنك بهذا وانما هو منصوب على اسقاط الباء أو باضمار اعني أو على المصدرية وفي البيت اشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى وهو اضافة مقالة الى ان قد قلت فانه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه وجوابه ان الاصل مقالة بحذف التنوين للضرورة لا للاضافة وان وصلتها بدل من مقالة او من انك لمتني او خبر لمحذوف وقد يكون الشاعر

انما قال مقالة لان باثبات التنوين ونقل حركة الهمزة فانشده الناس بتحقيقها فاضطروا الى حذف التنوين و يروى سلاما وهو مصدر للمثنى في
المذكورة أولا في محذوفة *(الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا وهي عشرون)* احدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف
لانه وقف على افعال السجايا وما أشبهها مما يقوم 160 بفاعله ولا يتجاوزه ولهذا يتحول المتعدي قاصرا اذا حول وزنه الى فعل لغرض المبالغة
والتعجب نحو ضرب الرجل
وفهم بمعنى ما أضربه وأفهمه
وسمع رحبتكم الطاعة وان
بشرا طلع اليمن ولا ثالث
لهما ووجههما انهما ضمنا
معنى وسع وبلغ (والثاني
والثالث) كونه على فعل
بالفتح أو فعل بالكسر
ووصفهما على فعيل نحو ذل
وقوي (والرابع) كونه
على أفعل بمعنى صار ذا كذا
نحو أغد البعير وأحصد
الزرع أي صار ذا غدة
وحصاد (والخامس) كونه
على افعلل كقشعر واشمأز
(السادس) كونه على افوعل
كاكوهد الفرخ اذا ارتعد
(السابع) كونه على افعنلل
باصالة اللامين كاحرنجم بمعنى
اجتمع (الثامن) كونه على
افعنلل بزيادة احدى اللامين
كاقعنسس الجمل اذا أبى أن
ينقاد (التاسع) كونه على
افعنلى كاحرنبى الديك اذا
انتفش وشذ قوله

قد جعل النعاس يغرنديني
أطرده عني ويسرنديني

ولا ثالث لهما واغرنديني
بالغين المعجمة بمعنى علاني وغلبني
و بمعناه اسرنديني (العاشر)
كونه على استفعل وهو دال
على التحول كاستحجر الطين وقولهم ان البغاث بأرضنا يستنسر (الحادي عشر) كونه على وزن انفعل نحو انطلق الشارح
وانكسر (الثاني عشر) كونه مطاوعا للمتعدي الى واحد نحو كسرته فانكسر وأزعجته فانزعج فان قلت قد مضى عد انفعل قلت نعم لكن تلك علامة
لفظية وهذه معنوية وأيضا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعل تقول ضاعفت الحسنات فتضاعفت وعلمته فتعلم وثلمته فتثلم وأصله ان المطاوع ينقص عن
المطاوع درجة كالبسته الثوب فلبسه وأقمته فقام وزعم ابن برى أن الفعل ومطاوعه

(قوله انما قال مقالة) اعلم انه مرسوم فوق مقالة صاد وهذه الصاد المرسومة اشارة الى الوصل وهذا خلاف طريقة رسم العروضيين عند التقطيع لانهم انما رسموه مقالتن (قوله ونقل حركة الهمزة) اى الى التنوين قبلها انما احتاج المصنف لهذا لان الشاعر لما خالف القواعد النحوية في كلامه احتاج الى هذا التخريج الحسن فلا عجب فالعجب من الشارح حيث تعجب منه (قوله بتحقيقها) بالقاف أي باثبات الهمزة (قوله فاضطروا الى حذف التنوين) اى لاجل التخلص من التقاء الساكنين فصار في صورة المتضايفين مع أنه لا اضافة بينهما

(الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا)

أي لازما لا يتعدى اثره الى مفعول (قوله لانه وقف على افعال السجايا) اى الطبائع اى قصر عليها ولا يتجاوزها الى غيرها (قوله مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه) أي فمن ثم لم يجئ متعديا لان التعدي يقتضي مجاوزة أثر فعل الفاعل لغيره (قوله ولهذا) أي ولكونه وقف على أفعال السجايا وما شابهها (قوله اذا حول) أي المتعدي كضرب فانه اذا حول لقصد المبالغة الى فعل وقيل ضرب الرجل أي ان الضرب صار كأنه سجية له ولازم له فصار يتعجب منه (قوله وسمع الخ) أي قد سمع تحويل الفعل المتعدي لفعل مع بقائه على التعدي في فعلين (قوله وان بشرا الخ) سمع من علي بن أبي طالب والاول سمع من نصر بن سيار ولكن الذي سمع منه أرحبكم الدخول في طاعة الكرماني (قوله ولا ثالث لهما) أي ولا ثالث لهذين اللفظين مع كونهما محولين لفعل (قوله انهما ضمنا) أي وتضمين القاصر معنى المتعدي يوجب تعدي ذلك القاصر (قوله أو فعل بالكسر) الاولى وفعل بالواو (قوله ووصفهما) أي الوصف الآتي منهما على وزن فعيل نحو ذليل (قوله ووصفهما على فعيل) أي ليس الا فلا يرد نحو علم فان وصفه وان جاء على عليم الا انه جاء على عالم أيضا فهو متعد (قوله أغد) أصله اغدد على وزن افعل نقلت حركة العين للساكن قبلها وأدغم أي صار ذا غدة (قوله احرنجم) فالجيم والميم أصليتان لا يسقطان في تصريف فلاماه أصليتان (قوله اذا انتفش) بالفاء بعد التاء أي اذا انتفش شعر رقبته عند العراك (قوله ولا ثالث لهما) أي لهذين الفعلين أعني اغرندى واسرندى في الشذوذ من تعديهما (قوله وبمعناه الخ) أي ويسرنديني ملتبس بمعناه من التباس الدال بمدلوله (قوله كاستحجر الطين) أي تحول من صورة الطينية الى صورة الحجرية (قوله يستنسر) أي يصير كالنسر أي أن الضعيف يقوى عندنا ولعل الانسب تستنسر بالتاء وهو في نسخة والبغاث اسم طائر وقوله يستنسر أي ينتقل من صورته الى صورة النسر (قوله كونه مطاوعا) المطاوعة هي قبول فاعل فعل لاثر فعل فاعل آخر وحينئذ فمعنى المصنف كون فاعل ذلك الفعل قابلا لاثر فعل فاعل متعد لواحد (قوله فانكسر) أي الجر فقد قبل الجر الذي هو فاعل ذلك الفعل اثر فعل الفاعل الاول وأثر فعله هو الانكسار (قوله قد مضى عد انفعل) أي وحينئذ فيستغنى به عن المطاوع لان المطاوع على وزن الفعل (قوله تلك) أي كونه على وزن الفعل (قوله فتثلم) ويصح أن يقال فانثلم لكن يكون على وزن انفعل (قوله وأصله) أي وسبب ذلك وعلته أي كون المطاوع لازما (قوله ان المطاوع) أي بالكسر وقوله ينقص عن المطاوع بالفتح درجة فان كان المطاوع بالفتح متعد بالاثنين كان مطاوعه متعديا بالواحد وان كان المطاوع بالفتح متعديا بالواحد كان مطاوعه لازما كامثل

قد يتفقان في التعدي لاثنين نحو استخبرته الخبر فأخبرني الخبر واستفهمته الحديث فأفهمني الحديث واستعطيته درهما فأعطاني درهما وفي التعدي لواحد نحو استفتيته فأفتاني واستنصحته فنصحني والصواب ما قدمته لك وهو قول النحويين وما ذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير (الثالث عشر) أن يكون رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واحرنجم واقشعر واطمأن (الرابع عشر) أن يضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم فليحذر الذين يخالفون عن أمره اذاعوا به وأصلح لي في ذريتي لا يسمعون الى الملا الاعلى وقولهم سمع الله لمن حمده وقوله يجرح في عراقيبها نصلي * فانها ضمنت معنى ولا تنب ويخرجون وتحدثوا وبارك ولا يصغون واستعاب وبعث أو يفسد * والستة الباقية أن تدل على سجية كلؤم وجبن وشجع أو على عرض كفرح وبطر وأشر وحزن وكسل أو على نظافة كطهر ووضؤ أو دنس كنجس ورجس وأجنب أو على لون كاحمر واخضر وأدم واحمار واسواد أو حلية كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل * (تنبيه) * في فصيح ثعلب في باب المشدد فلان يتعهد ضيعته قال ابن درستويه ولا يجوز عنده يتعاهد لانه لا يكون عند أصحابه الا من اثنين ولا يكون متعديا ويرده قوله * تجاوزت احراسا اليها ومعشرا * وأجاز الخليل يتعاهد وهو قليل وسأل الحكم بن قنبر أبا زيد عنهما فأجازهما وسأل يونس فأجازها فجمع بينهما وكان عنده ستة من فصحاء العرب فسألوا عنهما فامتنعوا من يتعاهد فقال يونس يا أبا زيد كم من علم استفدناه كنت أنت سببه ونقل ابن عصفور عن ابن السيد انه قال في قول أبي ذؤيب بينا تعانقه الكماة وروغه * يوما أتيح له جرئ مسلفع *

الشارح لذلك (قوله قد يتفقان في التعدي لاثنين) أي وقول النحاة لا بد ان ينقص عنه درجة لا يسلم هذا كلامه (قوله فنصحني) أي فالياء مفعول والهاء في الاول مفعول (قوله والاجابة) أي والاجابة مثل الطلب في التعدي (قوله وانما حقيقة الخ) أي وما ذكره من قوله استعطيته درهما الخ وما معه لا يصدق عليه هذا (قوله أن يدل احد الفعلين الخ) اى فقولك كسرت الجر الفعل دل على تأثير في شئ كالجر وقولك فانكسر دل الفعل على قبول الجر لذلك التأثير أعني الانكسار وكان عليه ان يزيد قيدا ويقول مع التوافق في الاشتقاق فخرج نحو ضربته فتألم لانه وان صدق عليه ما قاله لكنه ليس موافقا في الاشتقاق (قوله رباعيا) هذا أعم من افعنلل لوجود هذا في المطاوعة وغيرها (قوله تدحرج) على وزن تفعلل واحرنجم على وزن افعنلل وما بعده على وزن افعال (قوله أن يضمن) أي الفعل المتعدي (قوله اذاعوا به) أي فاذاعوا متعد تقول أذعت الحديث أي افشيته فضمن معنى تحدث وهو لازم يؤتى بالباء في صلته وكذا أصلح متعد تقول أصلح الله حاله فضمن معنى بارك وهو لازم يوصل بفي قال تعالى وبارك فيها وكذا اسمع متعد نحو حتى يسمع كلام الله وصغا لازم بمعنى مال يوصل بالى تقول صغوت الى فلان أي ملت اليه (قوله يجرح في عراقيبها الخ) الضمير للناقة والفعل متعد لانك تقول جرحت عرقوبه وهذا شطر بيت وصدره * وان تعذر بالمحل من ذي ضروعها * الى الضيف يجرح الخ (قوله فانها) اى هذه الافعال وقد رجع لها الامور المضمنة لها على سبيل النشر المرتب بعد اللف (قوله معنى ولا تنب) أي فعدا متعد بمعنى جاوز تقول عدا فلان طوره أي جاوزه وتنب لازم بمعنى تجاف وتتباعد وكذا يخالفون عن أمره فان خالف متعد تقول خالفت أمر فلان اى ارتكبت خلافه وخرج لازم فدخل عن في صلته وهكذا (قوله ويعث او يفسد) راجعان ليجرح فكل من يفسد ويعث يتعدى بفي يقال عاث الذئب في الغنم ولا تفسدوا في الارض (قوله ان تدل على سجية) هذا أخص من الاول وهو كون الفعل على زنة فعل لانه يدل على السجايا وما شابهها وحيث كان ما تقدم اعم فيستغنى به عما ههنا (قوله او دنس) اى ما يزول بسرعة (قوله او حلية) في نسخة او على حلية وهي الاوصاف الظاهرة والسجايا الاوصاف الباطنة وكلاهما ملازم بخلاف العرض والدعج سعة العين مع سوادها والشنب عذوبة الاسنان وبرودتها او صفاؤها وحدتها والكحل ان يعلو جفون العين سواد مثل الكحل من غير اكتحال قال * ليس التكحل في العينين كالكحل * (قوله وهزل) فيه ان هزل لا يدل على حلية (قوله لانه لا يكون الخ) اى لان التفاعل لا يكون الا من متعدد ولا بد ان يكون لازما ولو قيل يتعاهد ضيعته كان متعديا وليس هنا متعدد (قوله ويرده) اى هذا التعليل الذى ذكره ابن درستويه (قوله تجاوزت الخ) اى فقد عدى تفاعل وليس التجاوز واقعا من متعدد ومن المعلوم ان الموجبة الجزئية تناقض السالبة الكلية (قوله ابن قنبر) بفتح القاف وبعدها موحدة (قوله فجمع) اى الحكم بين يونس وبين أبي زيد (قوله كم من علم استفدناه) هذا مدح لابي زيد من يونس فعلم من هذا ان يتعاهد ممنوعة (قوله تعانقه) التعانق جعل كل من المتعانقين يده على عنق صاحبه والفعل منه لازم كما قال ابن السيد البطليوسي وغيره فلا يقال زيد تعانق عمرا وانما يقال عانقه أو اعتنقا أو تعانقا وحينئذ فالبيت مشكل سواء قرئ بالجر أو الرفع أي بجر التعانق على أنه مصدر مضاف لبين أو بالرفع على أنه فعل والجملة مضافة لبين ووجه الاشكال على كل أن ذلك المصدر أو الفعل تعدى للضمير والكماة فاعل كما قال المصنف والكماة جمع كمي وهو الشجاع المتكمي في سلاحه لانه كمى نفسه أي سترها بالدرع والبيضة والروغ مصدر راغ أي

ان من رواه بجر التعانق مخطئ لان تفاعل لا يتعدى ثم رده عليه بانه ان كان قبل دخول التاء متعديا الى اثنين فانه يبقى بعد دخولها متعديا الى واحد نحو عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم وان كان متعديا الى واحد فانه يصير قاصرا نحو تضارب زيد وعمرو الا قليلا نحو جاوزت زيدا وتجاوزته وعانقته وتعانقته انتهى وانما ذكر ١٦٢ ابن السيد ان تعانق لا يتعدى ولم يذكر أن تفاعل لا يكون متعديا وايضا فلم يخص الرد برواية الجر ولا معنى لذلك

* (الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر) * وهي سبعة (احدها) همزة أفعل نحو اذهبتم طيباتكم ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين والله انبتكم من الارض نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم اخراجا وقد ينقل المتعدى الى واحد بالهمزة الى التعدى الى اثنين نحو ألبست زيدا ثوبا وأعطيته دينارا ولم ينقل متعد الى اثنين بالهمزة الى التعدى الى ثلاثة الا في رأى وعلم وقاسه الاخفش في أخواتهما الثلاثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدى الى واحد والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه (الثاني) ألف المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى وسار جالست زيدا وماشيته وسايرته (الثالث) صوغه على فعلت بالفتح أفعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا بالفتح اى غلبته في الكرم (الرابع) صوغه على استفعل للطلب أو النسبة الى الشئ كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم وقد ينقل ذو المفعول الواحد الى الاثنين نحو استكتبته باب الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت ولو استعمل على اصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور رواه اقول اكثرهم ان استغفر من باب اختار فرد ود (الخامس) تضعيف العين تقول في فرح زيد فرحته ومنه قد افلح من زكاها هو الذى يسيركم وزعم ابو على ان التضعيف

مال عن الشئ وحاد عنه واتجه قدرله والجرىء بهمزة الآخر ذو الجراءة وهي الاقدام على الشئ والسلفع كجعفر الجسور (قوله ان من رواه) هذا مقول ابن السيد كما نقل ابن عصفور (قوله لا يتعدى) أي لا هو ولا مصدره أي وهنا تعدى لان تعانق تفاعل وقد أضيف الى مفعوله والكماة فاعله (قوله قبل دخول التاء) أي لان التاء للمطاوعة والفعل المطاوع أحط رتبة من المطاوع كما سبق (قوله ثم رد) أي ابن عصفور على ابن السيد (قوله الا قليلا) مستثنى من قوله يصير قاصرا (قوله وانما ذكر الخ) حاصله اعتراض على ابن عصفور من المصنف وحاصله انك يا ابن عصفور حرفت كلام ابن السيد واعترضت عليه وحاصله أن عبارة ابن السيد لان تعانق لا يتعدى وأنت نقلت عنه ان تفاعل الخ فهو انما تلفظ بجزئي فانت اعترضت عليه بشئ لم يقل به على أن ابن السيد لم يقع في كلامه أن من رواه بجر الخ لان ابن السيد انما جعل الخطئ الشاعر حيث جعل تعانقه متعديا مع أنه لا يكون الا قاصرا فاعتراضه ليس خاصا برواية الجر كما نقلت عنه فهو لم يجعل الراوي مخطئا بل الشاعر أي فكلام ابن السيد مسلم وأنه لا يتعدى لكن يقال عليه انه ورد تعانقته وان كان قليلا فلعل الشاعر جاء كلامه على ذلك الا أن يقال ان مراده برده انه مخالف للقياس وان كلام الشاعر شاذ (قوله ولا معنى لذلك) أي ولا معنى لتخصيص الرد برواية الجر بل الشاعر مخطئ سواء روى البيت بالرفع أو بالجر واعترض بان التخطئة للشاعر لا تصح لانه عربي الا أن تفسر بالشذوذ

(الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر)

(قوله همزة أفعل) أي وهي المسماة بهمزة النقل (قوله أمتنا الخ) الظاهر انه أطلق على العدم السابق اماتة تغليبا والاحياء في الدنيا والقيامة (قوله ألبست زيدا ثوبا) أي فالاصل لبس زيد ثوبا فلما دخلت الهمزة صيرت الفاعل مفعولا أول (قوله نحو ظن) الاولى وهي ظن الخ كما هو في نسخة (قوله كله سماعي) اى في المتعدى الى واحد والى اثنين وفي القاصر (قوله سماعي في غيره) أي سواء كان متعديا الى واحد أو اثنين فقولهم همزة النقل تعدى أي تعدى القاصر قياسا وتعدى المتعدى زيادة على ما كان متعديا له لكن سماعا فما سمع يقال وما لم يسمع لا يقاس على ما سمع اهـ تقرير دردير (قوله على فعلت بالفتح أفعل بالضم) أي الذي مضارعه أفعل وهي لافادة الغلبة (قوله كرمت زيدا) أي غلبته في الكرم (قوله للطلب أو النسبة) خرج الصيرورة كاستحجر الطين والزائدتان للتوكيد (قوله كاستخرجت المال) أي طلبت خروجه (قوله واستحسنت زيدا) أي نسبته للحسن ونسبت الظلم للقبح (قوله وقد ينقل) اى بصوغه على استفعل للطلب أو النسبة ذو المفعول (قوله استكتبته الكتاب) أي فالاصل كتب زيد الكتاب فلما دخلت السين والتاء صيرت الفاعل مفعولا وكذا أصل ما بعده غفر الله الذنب فلما أدخل السين والتاء التي للطلب صير الفاعل مفعولا (قوله وانما جاز الخ) هذا جواب عما يقال كيف ينقل صوغ الفعل على استفعل للطلب المتعدى لواحد الى اثنين مع انه لم يتعد للثاني في هذا المثال بنفسه (قوله لتضمنه معنى استتبت) اى وهو يتعدى للمفعول الثاني بمن وقوله لتضمنه الخ أي لا لكونه من باب اختار خلافا للاكثر الآتي (قوله ولو استعمل على اصله لم يجز) اى لان صوغه على صيغة استفعل للطلب توجب تعديته لاثنين بنفسه (قوله من باب اختار الخ) هو كل فعل متعد لواحد بنفسه وللثاني بحرف جر دائما وان أتى في بعض الحالات متعديا للثاني بنفسه فهو من

في هذا المبالغة لا التعدية لقولهم سرت زيدا وقوله فاول راض سنة من يسيرها * وفيه نظر لان سرته قليل وسيرته كثير بل قيل انه لا يجوز سرته وانه في البيت على اسقاط الباء توسعا وقد اجتمعت التعدية بالباء والتضعيف في قوله ١٦٣ تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس وانزل الفرقان وزعم الزمخشري ان بين التعديتين فرقا فقال لما انزل القرآن منجما والكتابان جملة واحدة جيء بنزل في الاول وانزل في الثاني وانما قال هو في خطبة الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما ونزله بحسب المصالح منجما لانه اراد بالاول انزله من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا وهو الانزال المذكور في انا انزلناه في ليلة القدر وفي قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن واما قول القفال ان المعنى الذي انزل في وجوب صومه او الذي انزل في شأنه فتكلف لا داعي اليه وبالثاني تنزيله من السماء الدنيا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم نجوما في ثلاث وعشرين سنة ويشكل على الزمخشري قوله تعالى وقالوا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها وذلك اشارة الى قوله تعالى واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا الآية وهي آية واحدة والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا وفي المتعدي لواحد نحو علمته الحساب وفهمته المسئلة ولم يسمع في المتعدي لاثنين وزعم الحريري انه يجوز في علم المتعدية لاثنين أن ينقل بالتضعيف الى ثلاثة ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد

باب التوسع وهو سماعي والمسموع منه اختار واستغفر وأمر وسمى وكنى ودعا وزوج فتقول زوجت زيدا هندا او بهند وقول الشارح مردود اي لان صيغة استفعل الناقلة للمتعدي لواحد الى اثنين وجدت فلا وجه لجعله من باب اختار ولا يرد علينا استغفرت الله من الذنب لان هذا من التضمين اه تقرير دردير (قوله للمبالغة) أي في المعنى لان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى فهو في الاصل قبل التضعيف متعد والتضعيف انما أفاد المبالغة يقال زكى زيد نفسه والفرس سرته (قوله فاول راض الخ) هو لخالد بن زهير ابن عم أبي ذؤيب الهذلي وصدره * فلا تجزعن من سنة انت سرتها * وكان أرسله أبو ذؤيب لصديقته فافسدها عليه وكان أبو ذؤيب أفسدها على عبد الله بن عمرو (قوله وقد اجتمعت التعدية بالباء الخ) الاولى بالهمزة والتضعيف لانه هو الموجود في الابيات المذكورة (قوله نزل عليك الكتاب بالحق) التعدية هنا بالتضعيف (قوله وأنزل التوراة) التعدية هنا بالهمزة (قوله ان بين التعديتين) أي التعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف (قوله منجما) أي مفرقا اجزاء (قوله والكتابان) أي التوراة والانجيل (قوله جيء بنزل في الاول) أي المقتضي للتنجيم بخلاف أنزل بدون تضعيف فانها تقتضي أن الفعل حصل مرة (قوله وانما قال الخ) جواب عما يقال اذا كان القرآن نزل منجما والفعل المضعف يفيد التنجيم فما باله عبر في خطبة كشافه بانزل القرآن هلا قال نزل (قوله ويشكل الخ) جوابه أن محل كون نزل المضعف مفيدا التدريج ما لم تقم قرينة على خلافه كما هنا وهذا الجواب يفيده كلام الزمخشري حيث قال في هذه الآية نزل هنا بمعنى أنزل لا غير كخبر بمعنى أخبر والا كان متدافعا يعني لان نزل للتدريج وجملة واحدة تنافيه فظهر أن ما قلناه مراده وحينئذ فلا اشكال (قوله وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب الخ) يعني أن هذه الآية الواردة في سورة النساء ترد على الزمخشري أيضا وذلك لانه قد ورد فيها نزل المضعف بالبناء للفاعل في قراءة عاصم وبالبناء للمفعول في قراءة غيره وأن مخففة من الثقيلة واسمها اما ضمير الشأن على رأي قوم أو ضمير المخاطبين على رأي آخرين أي نزل عليكم في الكتاب ان الشأن كذا والشأن ما أفادته الجملة بشرطها وجزائها أو نزل عليكم في الكتاب انكم اذا سمعتم وان مع ما في حيزها في قراءة عاصم في محل نصب بنزل وفي محل رفع بنزل في قراءة غيره والمنزل عليهم في الكتاب ما نزل عليهم بمكة من قوله تعالى واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره فما في سورة النساء تذكير للمؤمنين بما نزل أولا بمكة وهو آية واحدة ومع ذلك استعمل في شأنها نزل المضعف وهو مناف لقول الزمخشري باقتضائه التدريج في التنزيل ولا تدريج مع وحدة الآية والجواب أن الحمل على التدريج انما يرتكب عند فقد المنافي وهو موجود فيما ذكر فيحمل نزل ذو التضعيف على أنزل ذي الهمزة وقد قال الزمخشري في آية الانعام نزل بمعنى أنزل اه دماميني (قوله ان اذا سمعتم) أي نزل عليكم في القرآن ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الخ اي فاعرضوا عنهم والذي نزل في القرآن هو قوله واذا رأيت الذين يخوضون الخ (قوله وذلك) أي قوله نزل عليكم في الكتاب أي ان آية النساء تشير الى آية الانعام (قوله اشارة الى قوله تعالى واذا رأيت الذين يخوضون الخ) أي التي هي في الانعام (قوله وهي) أي قوله واذا رأيت الذين (قوله آية واحدة) أي والآية الواحدة لا يتأتى فيها تدريج (قوله والنقل) أي والتعدي (قوله سماعي مطلقا) أي في القاصر والمتعدي لواحد وأما المتعدي لاثنين فلم يسمع كما قال قبل وهذا هو نفس ما سبق والانسب أن يذكر هذا قبل كلام الحريري وقول وهو ظاهر قول سيبويه وقوله وقيل قياسي أي وقيل قياسي مطلقا أي في القاصر والمتعدي لواحد (قوله

(السادس) التضمين فلذلك عدي رحب وطلع الى مفعول لما تضمنا معنى وسع وبلغ وقالوا فرقت زيدا وسفه نفسه لتضمنهما معنى خاف وامتهن أو أهلك ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل أكثر من درجة ولذلك عدي ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعدما كان قاصرا وذلك في قولهم لا آلوك نصحا ولا آلوك جهدا لما ضمن معنى لا أمنعك ومنه قوله تعالى لا يألونكم خبالا وعدى أخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ الى ثلاثة لما ضمنت معنى أعلم وأرى بعدما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالجار نحو أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم نبئوني بعلم (السابع) اسقاط الجار توسعا نحو ولكن لا تواعدوهن سرا أي على سر أي نكاح أعجلتم أمر ربكم أي عن أمره واقعدوا لهم كل مرصد أي عليه وقول الزجاج انه ظرف رده الفارسي بأنه مختص بالمكان الذي يرصد فيه وليس مبهما وقوله

كما عسل الطريق الثعلب

أي في الطريق وقول ابن الطراوة انه ظرف مردود أيضا بأنه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق ولا يحذف الجار قياسا الا مع أن وان وأهمل النحويون هنا ذكر كي مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني أن تكون كي مصدرية واللام مقدرة والمعنى لكي وأجازوا أيضا كونها تعليلية وان مضمرة بعدها ولا يحذف مع كي الا لام العلة لانها لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف أختيها قال الله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات شهد الله أنه لا اله الا هو أي بأن لهم وبأنه وترغبون أن تنكحوهن أي في أن أو عن أن على خلاف في ذلك بين المفسرين ومما يحتملهما قوله فالأصل

ويرغب أن يبني المعالي خالد *ويرغب أن يرضى صنيع الالائم*

أنشده ابن السيد فقدر في أولا وعن ثانيا فالمدح وان عكس فذم ولا يجوز أن يقدر فيهما معا في أو عن للتناقض ومحل ان وأن وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل وأكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه وجوز سيبويه أن يكون المحل جرا فقال بعدما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه أبوك

(قوله التضمين) أي وهو سماعي كما سبق للدماميني قال شيخنا الدردير والظاهر ان فيه قولا بأنه قياسي لكثرته (قوله رحب وطلع) أي مع انه فعل لازم وقوله عدي رحب أي فقيل رحبتكم الطاعة وطلع زيد اليمن (قوله فرقت زيدا) من الفرق بمعنى الخوف فقوله خاف راجع لفرقت وقوله وامتهن أو أهلك راجعان لسفه (قوله قد ينقل الفعل) أي قد ينقل التضمين الفعل (قوله لا آلوك) هو بهمزتين قبل اللام وقد يمد (قوله الى ثلاثة) أي بنفسها بعد ان كانت تتعدى الى واحد بنفسها والآخر بحرف الجر الخ (قوله أي نكاح) تفسير لسر (قوله مرصد) أي طريق وقوله عليه أي على كل (قوله انه ظرف) أي لان كل مضافة للظرف وهو مرصد وكل بحسب ما تضاف اليه (قوله بأنه) أي المرصد (قوله فليس مبهما) أي ولا ينصب على الظرفية الا ما كان مبهما (قوله كما عسل) أي كما اهتز ونط الثعلب الطريق أي في الطريق (قوله وقوله) أي ابن الطراوة جواب عما ورد عليه من انه ليس مبهما (قوله مستطرق) أي بالفعل وهو الذي يكون بين المزارع أو بين المنازل وهذه ليست مبهمة (قوله الا مع ان الخ) أي وأما مع غيرهما فهو سماعي (قوله هنا) أي في المواضع التي يحذف معها الجار قياسا (قوله واللام مقدرة) هذا محل الشاهد أي لحذف الجار هنا قياسا (قوله كونها تعليلية) أي فهي بمعنى لام العلة وعلى هذا لا شاهد فيها (قوله بخلاف أختيها) أي أختي كي وهما ان وان فانه يحذف معهما كل جار (قوله على خلاف في ذلك) مبنى الخلاف في سبب النزول هل هو معرض رغبة فيهن أو ذم فمن قدر في راعى الاول ومن قدر عن راعى الثاني فاندفع ما يقال ان شرط الحذف أمن اللبس وهنا قد وجد اللبس لان اللبس عند عدم القرينة والقرينة هنا موجودة وان اختلف فيها وقيل ان الابهام تعلق به غرض هنا ليرتدع من يرغب فيهن لمالهن ومن يرغب عنهن لفقرهن (قوله ومما يحتملهما) أي فهو من الكلام الموجه المحتمل لمعنيين أحدهما مدح والثاني ذم (قوله المعالي) جمع معلاة بفتح الميم وهي كسب الشرف (قوله صنيع الالائم) أي فعل القبيح فالالائم جمع ألأم من قولك لؤم الرجل فهو لئيم أي دنيء الاصل شحيح النفس (قوله للتناقض) أي لانك متى أثبت له الرغبة في بناء المعالي نفيت عنه الرضا بصنع الالائم وان أثبت الثاني له وهو الرضا بصنع الالائم نفيت عنه الاول لانهما ضدان لا يجتمعان فلا يصح أن يثبت له الرغبة في بناء المعالي والرضا بصنع اللئام ولا الرغبة عن بناء المعالي وعن الرضا بصنع اللئام فان قلت لا شك في ان الانسان يرغب في الخير فيفعله وفي الشر فيفعله في وقت آخر وقد يرغب عن الخير وعن الشر معا فلا يفعل شيأ منهما ولا يريد فعله ولا تناقض في ذلك قلت الذي في البيت الاخبار باستمرار الرغبة بشهادة المضارع ولا يمكن الجمع بين استمرار الرغبة في الخير واستمرار الرغبة في الشر لانه متى استمرت الرغبة في الخير لزم انتفاء الرغبة في الشر لانه اشر فلو فرض وجودها لم تستمر الرغبة في الخير وقد فرض استمرارها وكذلك العكس وكذا الاستمرار في الرغبة عن الخير وعن الشر معا لا يتصور اذ الرغبة عن الخير رغبة في الشر والرغبة عن الشر رغبة في الخير فثبت التناقض على تقدير في أو عن في الموضعين كما ذكر المصنف (قوله ومحل ان وان الخ) أي محلهما النصب وجوبا (قوله حملا على الغالب) أي لان الغالب ان الجار اذا حذف انتصب المجرور والاولى التخريج على الغالب لا على النادر (قوله انه) أي محلهما جر (قوله لاه أبوك) أي

وأما نقل جماعة منهم ابن مالك ان الخليل يرى ان الموضع جر وأن سيبويه يرى انه نصب فسهو ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون أصلهما لا تدعوا مع الله أحدا لان المساجد لله وفاعبدون لان هذه ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها الا تقول انك فاضل عرفت وقوله

وما زرت ليلى ان تكون حبيبة
الى ولا دين بها أنا طالبه

رووه بخفض دين عطفا على محل ان تكون اذ أصله لان تكون وقد يجاب بانه عطف على توهم دخول اللام وقد يعترض بان الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بان القواعد لا تثبت بالمحتملات * وهنا معد ثامن ذكره الكوفيون وهو تحويل حركة العين يقال كسي زيد بوزن فرح فيكون قاصرا قال

وان يعرين ان كسي الجوارى
فتنبو العين عن كرم عجاف

فاذا فتحت السين صار بمعنى ستر وغطى وتعدى الى واحد كقوله

وأركب في الروع خيفانة
كسا وجهها سعف منتشر

أو بمعنى أعطى كسوة وهو الغالب فيتعدى لاثنين نحو كسوت زيدا جبة قالوا وكذلك شترت عينه بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها وشتر الله عينه بفتحها متعد بمعنى قلبها وهذا عندنا من باب المطاوعة يقال شتره فشتر كما يقال نرمه فثرم وثلمه فثلم ومنه وكسرته الثوب فكسيه

فالاصل لله در أبيك فقد حذف الجار أعني اللام وأبقى الاسم مجرورا على حاله وقوله در أبيك حذف منه المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وان هذه أمتكم) الامة الملة والاشارة لملة الاسلام أي ان ملة الاسلام هي ملتكم التي يجب ان تكونوا عليها لا تنحرفون عنها يشار اليها ملة واحدة غير مختلفة (قوله أصلهما لا تدعوا الخ) فيه انه يلزم على كون هذا الاصل أن يكون معمول الفعل مقدما عليه مع ان الفاء يمتنع أن يكون ما بعدها عاملا فيما قبلها سواء كانت السببية أو جزائية خلافا للجار بردى في الاولى فان قلت على ماذا يتخرج قلت على حذف اما الشرطية وتكون هذه الفاء هي الداخلة على جوابها وقد ذكر الرضي ان حذف اما مطرد اذا كان ما بعد الفاء أمرا أو نهيا وما قبلها منصوبا به أو بمفسر به وضابط الاطراد المذكور يشمل ما في الآيتين فيكون تقديم المعمول على الفاء مغتفرا على ما تقرر في محله اهـ دماميني (قوله أصلهما لا تدعوا مع الله أحدا) أي في المساجد لان المساجد لله فالمشركون كانوا يأخذون الاصنام معهم في المسجد الحرام ويدعونها فيه فانزل الله وأن المساجد لله الخ أي لا تدعوا مع الله أحدا في المساجد لان المساجد الخ فالمساجد على التوسع بنزع الخافض مع انه في محل جر بالحرف المحذوف لا في محل نصب بالفعل والا كانت مفعولا لتدعوا مقدما عليه وتقديم منصوب الفعل المؤول من ان وصلتها ممنوع لان الابتداء بان المفتوحة يلتبس بان التي بمعنى لعل هذا حاصل كلامه (قوله لان المساجد لله) فان وصلتها في محل جر بالحرف المحذوف لا في محل نصب بالفعل والا لزم تقديم الخ (قوله وقوله) عطف على قوله قوله تعالى وان المساجد الخ (قوله ولا دين بها انا طالبه) يحتمل أن يكون من باب القلب أي ولا دين أنا طالبها أو ان الباء بمعنى على (قوله أصله لان تكون) أي وهو محل جر وقد ظهر اثر ذلك في التابع (قوله وقد يجاب) أي من طرف من يقول ان محل ان وصلتها بعد حذف الجار نصب (قوله دخول اللام) اي لان تكون (قوله بان القواعد) أي كقولنا محل ان وصلتها بعد حذف الجار جر (قوله بالمحتملات) أي لان هذا البيت محتمل (قوله وهو تحويل حركة العين) أي تحويلها للفتح بعد الكسر أي باب تكون عين الفعل مكسورة فاذا فتحتها تعدى الفعل (قوله كسي زيد) اي صار ذا كسوة (قوله قال الخ) شاهد على كون مكسور العين قاصرا (قوله وان يعرين) أي أخاف بعد موتي ان يعرين ان كسي الجوارى بكسر الهمزة فكسي لازم والجوارى فاعل وفي نسخة ضبط بفتح الهمزة أي أخاف أن يعرين وقت ان كسي فحذف المضاف (قوله ان كسي الجوارى) أي صرن ذا كسوة (قوله فتنبو) اي تتجافى وتتباعد ولا تنظر لهن (قوله عن كرم) بفتح الكاف وكسر الراء يوصف به المفرد والمثنى والجمع مذكرا كان أو مؤنثا وصف من الكرم أي كرام والبيت لابي خالد الخارجي وقبله

لقد زاد الحياة الى حبا * بناتي انهن من الضعاف
أحاذر أن يرين البؤس بعدي * وان يشربن رنقا غير صاف

والرنق بسكون النون للضرورة وأصلها الفتح مصدر رنق الماء تكدر وبعد البيت

ولولاهن قد سومت مهري * وفي الرحمن للضعفاء كاف

أي كفاية يعني هذا الشاعر ان حبي للحياة وتخلفي عن الحرب انما هو لاجل بناتي فاني ان قتلت لم يبق لهن من يقوم بامرهن فيعرين ويجعن وتنبو عين من تزوجهن عنهن ولولاهن سومت مهري للعرب أي جعلت له علامة (قوله عجاف) أي هزيلات جمع عجفاء على غير قياس لان أفعل وفعلاء لا يجمع على فعال (قوله فاذا فتحت السين) اي من كسي (قوله وغطى) أي اذا كان كسا بمعنى غطى (قوله كقوله) أي امرئ القيس (قوله خيفانة) هي الجرادة المتلونة استعارها للفرس (قوله وجهها) أي فهو متعد لواحد أي كسا وجهها شعر كالسعف (قوله أو بمعنى أعطى) أي اذا كان كسا بمعنى أعطى وهو عطف على قوله بمعنى ستر (قوله سعف الخ) هو شعر الناصية واحترز بقوله منتشر عن تكاثف شعر الناصية واجتماعه على وجه الفرس فهو غمم مذموم في الخيل فقد تخلص بقوله منتشر من ذلك العيب (قوله وهذا) أي ما ذكر من الثامن ليس مما نحن فيه بل من المطاوعة

ومنه البيت ولكن حذف فيه المفعول *(الباب الخامس من الكتاب)* في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها وهي عشرة *(الجهة الاولى) أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعى المعنى وكثيرا ما تزل الاقدام بسبب ذلك وأول واجب على المعرب ان يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا ولهذا لا يجوز اعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذى استأثر الله تعالى بعلمه ولقد حكى لى أن بعض مشايخ الاقراء أعرب لتلميذه بيت المفصل

لا يبعد الله التلبب والـ* غارات اذ قال الخميس نعم

فقال نعم حرف جواب ثم طلبا محل الشاهد فى البيت فلم يجدا ه فظهر لى حينئذ حسن لغة كنانة فى نعم الجوابية وهى نعم بكسر العين وانما نعم هنا واحد الانعام وهو خبر لمحذوف أى هذه نعم وهو محل الشاهد وسألنى أبو حيان وقد عرض اجتماعنا علام عطف بحقلد من قول زهير

تقى نقى لم يكثر غنيمة . بنهكة ذى قربى ولا بحقلد

فقلت حتى أعرف ما الحقلد فنظرناه فاذا هو السيء الخلق فقلت هو معطوف على شيء متوهم اذ المعنى ليس بمكثر غنيمة فاستعظم ذلك وقد كان الشلوبين حكى لى ان نحويا من كبار طلبة الجزولى سئل عن اعراب كلالة من قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة فقال اخبرنى ما الكلالة فقالوا له الورثة اذا لم يكن فيهم أب فعلا ولا ابن فسافل فقال فهى اذا تمييز وتوجيه قوله ان يكون الاصل وان (قوله

فاذا كان متعد بالواحد فطاوعه قاصر والذى يتعدى لاثنين مطاوعه يتعدى لواحد فستر يتعدى لواحد فطاوعه قاصر وكسا متعد لاثنين فطاوعه متعد لواحد (قوله ومنه البيت) أى ان كسى الجوارى فالمفعول محذوف أى ان كسى الجوارى اثوابا (قوله ولكن حذف فيه المفعول) تقديره كساوجهها جمالا أو نحو ذلك اه دمامينى

(الباب الخامس من الكتاب)

(قوله من جهتها) أى من سببها أى بسببها وقوله يدخل الاعتراض أى موجب الاعتراض كذا حرر والظاهر انه لا حاجة له لان المعرب مثلا اذا راعى ظاهر الصناعة ولم يراع المعنى دخل عليه الاعتراض تأمل كاتبه (قوله ما تزل الاقدام) أى ما تزلق الاقدام وكنى بهذا عن الخطا (قوله بسبب ذلك) أى بسبب مراعاة ما يقتضيه ظاهر الصناعة وعدم مراعاة المعنى (قوله ان يفهم معنى ما يعربه) أى ما يريد اعرابه (قوله ان بعض مشايخ الاقراء) وفى نسخة المشايخ القراء (قوله الاقراء) أى الذين يقرؤن الناس وقوله بيت المفصل أى البيت الذى استدل به فى المفصل على جواز حذف المبتدا وابقاء خبره فاعربه هذا الشيخ وقال لا نافية ويبعد فعل مضارع والله فاعل والتلبب مفعول والغارات عطف عليه واذ ظرف والخميس فاعل قال ونعم حرف فلم يوجد حينئذ فى البيت خبر عن المبتدا الذى حذف كما هو محل الاستشهاد والحق ان نعم اسم خبر لمبتدا محذوف أى هذه نعم وقوله الخميس اسم للجيش لانه خمسة أقسام مقدمة الجيش وهى الطائفة المتقدمة منه وساقة وهى الجماعة المتأخرة منه وقلب وهى الطائفة التى فى الوسط وميمنة وهى الطائفة التى جهة اليمين وميسرة وهى الطائفة اليسرى ويقال لهما جناحان والكل يسمى خميسا وجيشا (قوله لا يبعد الله التلبب الخ) البيت للمرقش الاكبر وهو عمرو بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة والاصغر ابن أخيه زمعة بن سفيان بن سعد الخ وأول القصيدة

هل بالديار ان تجيب صمم * لو كان رسم ناطقا بكلم

الدار قفر والرسوم كما * رقش فى ظهر الاديم قلم

وبهذا البيت سمى مرقشا ومنها

الشعر مسك والوجوه دنا * نير واطراف الاكف عنم

ليس على طول الحياة ندم * ومن وراء المرء ما يعلم

(قوله التلبب) مصدر تلبب اذا لبس السلاح والغارات جمع غارة بمعنى اغارة (قوله لغة كنانة) أى انهم قد فروا من هذا وجعلوا حرف الجواب مكسور العين مع فتح النون (قوله أى هذه نعم) أى فخير واعلم وخذوها فلو عرفوا المعنى ما غلطوا (قوله وقد عرض اجتماعنا) أى فالاجتماع لم يكن مقصودا (قوله بنهكة ذى قربى) النهكة الانتهاك بالاسر والعقوبة أى انه لم يكثر الغنيمة بسبب أسر وعقوبة شخص قريب له بل لذاته (قوله ولا بحقلد) بفتح الحاء وكسرها كذا ذكر شيخنا العدوى عن شيخه الملوى وفى الصحاح الحقلد الضيق البخيل وفى القاموس حقلد كعملس الضيق البخيل والضعيف وكزبرج السيء الخلق واذا علمت هذا فالبيت يضبط بفتح الحاء والقاف وفتح اللام المشددة وأيضا كان الاولى للمصنف ان يقول فهو الضيق البخيل لان السيء الخلق انما هو معنى حقلد كزبرج وهو لا يصح فى البيت انما الذى فى البيت حقلد كعملس (قوله فاذا هو سيء الخلق) الظاهر انه انما أتى بهذه العبارة المحتملة لعود الضمير فيها على الحقلد وعلى أبى حيان تبكيتا لابى حيان لما كان بينهما من المنافسة فى مسئلة بيانية والشأن أن المغار به يكونون سيء الاخلاق فلذا قال سيء الخلق (قوله هو معطوف على شيء متوهم) يحتمل وجها آخر وهو عطفه على نهكة على حذف مضاف أى ولا بنهكة حقلد أى شخص متصف بسوء الخلق لدناءة الحقلد وهو لا يتوجه الا لشريف ولك أن تقول انه عطف عليه من غير حذف والمراد أنه لا يستعين بحقلد (قوله تمييز) أى محول عن الفاعل

كان رجل يورث كلالة ثم حذف الفاعل و بنى الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر ثم جيء بكلالة تمييزا ولقد أصاب هذا النحوى فى سؤاله واخطأ فى جوابه فان التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذى حذف لاجله وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طى ذكر الفاعل فيها ولهذا لا يوجد فى كلامهم مثل ضرب أخوك رجلا واما قراءة من قرأ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الباء فالذى سوغ فيها ان يذكر الفاعل بعدما حذف انه انما ذكر فى جملة أخرى غير التى حذف فيها وكاعراب هذا المعرب كلالة ١٦٧ تمييزا قول بعضهم فى هذا البيت

يبسط للاضياف وجها رحبا
بسط ذراعيه لعظم كلبا

ان الاصل كما بسط كلب ذراعيه ثم جيء بالمصدر واسند للمفعول فرفع ثم اضيف اليه ثم جيء بالفاعل تمييزا والصواب فى الآية ان كلالة بتقدير مضاف اى ذا كلالة وهو اما حال من ضمير يورث فكان ناقصة ويورث خبر أو تامة فيورث صفة واما خبر فيورث صفة ومن فسر الكلالة بالميت الذى لم يترك ولدا ولا والدا فهى ايضا حال او خبر ولكن لا يحتاج الى تقدير مضاف ومن فسرها بالقرابة فهى مفعول لاجله واما البيت فتخريجه على القلب واصله كما بسط ذراعاه كلبا ثم جيء بالمصدر واضيف للفاعل المقلوب عن المفعول وانتصب كلبا على المفعول المقلوب عن الفاعل * وها انا مورد بعون الله امثلة متى بنى فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر فى موجب المعنى حصل الفساد وبعض هذه الامثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب * وسترى ذلك معينا

* فاحدها قوله تعالى أصلواتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا او ان نفعل فى اموالنا ما نشاء فانه يتبادر الى الذهن عطف ان نفعل على ان نترك وذلك باطل لانه لم يأمرهم ان يفعلوا فى اموالهم ما يشاؤن وانما هو عطف على ما فهو معمول للترك والمعنى ان نترك ان نفعل نعم من قرأ تفعل وتشاء بالتاء لا بالنون فالعطف على ان نترك وموجب الوهم المذكور ان المعرب يرى ان والفعل مرتبين وبينهما حرف العطف ونظيره هذا سواء ان يتوهم فى قوله لن ما رأيت ابا يزيد مقاتلا * ادع القتال واشهد الهيجاء * ان الفعلين متعاطفان حين يرى فعلين مضارعين منصوبين وتدبيت فى فصل

(قوله يرثه كلالة) أى ورثة ليس فيهم أب ولا ابن (قوله ثم حذف الفاعل) أى لغرض من الاغراض المذكورة فى البيان (قوله ولقد أصاب هذا النحوى فى سؤاله) أى عن معنى الكلالة (قوله وأخطأ فى جوابه) حيث أجاب بأنه تمييز (قوله نقض) أى ابطال (قوله من طى) بيان لما فى قوله عما بنيت وقوله وتراجع أى رجوع وقد يقال ان الغرض الذى حذف هنا الفاعل لاجله الاجمال ثم انه فصل بعد والاجمال أولا ثم التفصيل أوقع فى النفس وحينئذ فكلام النحوى ظاهر تأمل (قوله ولهذا) أى ولاجل كون التمييز بالفاعل فيه نقض للغرض الذى حذف لاجله الخ (قوله ضرب أخوك الخ) أصله ضرب أخاك رجل ثم بنى الفعل للمفعول فارتفع أخاك على انه نائب فاعل وأعرب رجل تمييزا (قوله وأما قراءة الخ) جواب عما يقال انا لا نسلم أن ذكر الفاعل بعد حذفه لغرض نقض للغرض والدليل القراءة السبعية فى الآية (قوله انما ذكر فى جملة الخ) أى فهو واقع فى جملة استئنافية ولا يصح الدليل بها الا لو كان مذكورا فى الجملة الاولى (قوله انما ذكر فى جملة أخرى) أى لانه فاعل لفعل محذوف (قوله كما بسط كلب ذراعيه) أى فذراعيه واقع مفعولا وحيث كان كذلك فقد أضاف الشاعر المصدر لمفعوله فما وجه نصب كلبا مع أنه فاعل وهو مرفوع وحاصل الجواب الذى ذكره المصنف أن بسط مصدر المبنى للمفعول وحينئذ فيكون ذراعيه فى محل رفع نائب فاعل فهو مصدر مضاف لنائب الفاعل وكلبا ذكر على أنه تمييز بعد أن كان محذوفا لغرض (قوله ثم أضيف اليه) أى ثم أضيف المصدر الى المفعول النائب عن الفاعل وقوله فرفع أى لنيابته عن الفاعل (قوله واما خبر) أى لكان وهو عطف على قوله اما حال (قوله فيورث صفة) أى لرجل الذى هو اسمها (قوله ومن فسر الكلالة) أى ان ما ذكر كله سابقا مبنى على التفسير السابق فى الكلالة وهم الورثة الذين لا أصل ولا فرع معهم (قوله حال) أى على الوجهين السابقين من كون كان تامة أو ناقصة وقوله أو خبر بناء على انها ناقصة (قوله ولكن لا يحتاج الخ) أى لان المعنى وان كان رجل يورث كلالة أو حال كونه كلالة (قوله بالقرابة) أى القرابة المخصوصة وهى التى لا أصل ولا فرع معها وهو المعنى السابق لكن هذا مبنى على أن الكلالة اسم للمعنى وما سبق مبنى على انها اسم للرجال فالمعنى على هذا وان كان رجل يورث من أجل القرابة المخصوصة (قوله على القلب الخ) أى فهو على حد خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر فذراعاه مفعول مرفوع وكلبا فاعل منصوب لأمن اللبس لكن قول المصنف وانتصب كلبا الخ يخالف ذلك لانه يفيد أننا باعتبار نا فى المفعول نجعل فاعلا وفى الفاعل نجعل مفعولا وهو بعيد فالاحسن ما قلناه (قوله وأصله) اى بعد القلب (قوله المقلوب عن الفاعل) أى فى الاعراب (قوله وها أنا الخ) فى حواشيه على التسهيل أن دخول ها التنبيه على الضمير الذى لم يخبر عنه باسم الاشارة شاذ (قوله لانه لم يأمرهم أن يفعلوا فى أموالهم ما يشاؤن) أى وانما أمرهم بفعل ضد ما يفعلونه فى أموالهم فكانوا لا يوفون الكيل ولا الميزان فقال أوفوا الكيل والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس وأدوا الزكاة (قوله من قرأ تفعل وتشاء بالتاء) هى قراءة ابن أبى عبلة (قوله فالعطف على أن نترك) أى أصلواتك تأمرك أن نترك وأن نفعل فى أموالنا أى فكأنه انما أمرهم بضد ما يفعلونه فى أموالهم كأنه هو الذى يفعل فيها ما يشاء (قوله وموجب الوهم) أى المشار له بتبادر الذهن (قوله مرتبين)

لما أن ذلك خطأ أو أن أدع منصوب بأن وأشهد ١٦٨ معطوف على القتال الثاني قوله تعالى وإني خفت الموالي من وراءي فإن المتبادر تعلق من

في نسخة مرتين (قوله خطأ) اى لانه اذا كان الفعلان متعاطفين كان كل من الفعلين منفيا بلن فيكون المعنى لا أدع القتال وأحضر الهيجاء وهذا تناقض لان الهيجاء هي القتال فاول الكلام يقتضي ملازمته لها وآخر الكلام يقتضي عدم حضوره لها والخلاص منه ما ذكره المصنف (قوله معطوف على القتال) أي فهو عطف مصدر مؤول على اسم خالص من التأويل بالفعل أي لن ادع القتال ولا ادع شهودا لهيجاء (قوله واني خفت الموالي) أي الذين يلونني في النسب كبني العم وقوله من وراءي أي من بعدي اى من بعده وتى على الدين أن يضيعوه كما شاهدته في بني اسرائيل من تبديل الدين (قوله وهو فاسد) وجه الفساد أن الخوف واقع في الحال لا فيما يستقبل فلو جعل من وراءي متعلقا بخفت لزم أن يكون الخوف واقعا في المستقبل أي بعد موته وهو ظاهر الفساد اه دماميني (قوله لما فيه من معنى الولاية) أي فهو في قوة المشتق (قوله أو مضاف اليهم) اى او ان ذلك المحذوف مضاف الى الموالي فقوله او مضاف اليهم عطف على قوله اما حال (قوله اى كائنين من وراءي) لف ونشر مرتب وقوله فعل الموالي أي فالمعنى اني خفت فعل الموالي (قوله أو فعل الموالي) هو تبديلهم وسوء خلافتهم (قوله واما من قرأ) هو عثمان بن عفان ومحمد بن علي وعلي بن الحسين وزيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاصي والوليد بن مسلم (قوله وكسر التاء) أي لاجل الخلوص من التقاء الساكنين (قوله متعلقة بالفعل) أي بناء على ان قوله من وراءي معناه من قدامي فالمعنى انه ذهبت الموالي من قدامي ودرجوا ولم يبق منهم من يقوى الدين فهب لي الخ (قوله متعلقة بالفعل المذكور الخ) اعلم انه على قراءة التشديد ان كان من وراءي معناه من بعدي كان متعلقا بالموالي اى ان الموالي الذين يأتون بعدي خفوا وقلوا وعجزوا عن اقامة الدين فهب لي وليا يقويهم وان كان معناه من قدامي فهو متعلق بخفت والمعنى اني خفت الموالي اى قلت من قدامي اى انه رأى الموالي قلت بين يديه فطلب من الله غلاما والرابط للجملة هو الياء من قوله وراءي وهذا كله اذا كان خفت مشددة فان كانت مخففة فهو ما ذكره المصنف قبل اذا علمت هذا تعلم ان قول المصنف فمن متعلقة بالفعل المذكور مبني على أن من وراءي معناه من قدامي اه تقرير دردير (قوله الثالث الخ) جعل فيه أمثلة ثلاثة لان التوجيه فيها واحد (قوله أن تكتبوه) أي الدين حال كونه صغيرا أي قليلا او كثيرا (قوله استمرار الكتابة الى اجل) أي لان المعنى عليه ان تكتبوه كتابة مستمرة الى اجله وهذا لا يصح اذ الكتابة تقع في زمن يسير ولا تمتد للاجل الذي هو وقت حلول الدين (قوله وانما هو حال) أي متعلق باستقرار حال (قوله لا تمتد) أي بل تحصل في لحظة فراده بسلب الحياة نزع الروح (قوله يتعلق به) أي بأماته وقوله بما فيه أي بسبب ما فيه وقوله من المعنى العارض وهو اللبث فقول الشارح اى معنى اللبث الاضافة بيانية بيان للمعنى العارض وقوله لا معنى الالباث أي لا معنى هو الالباث الذي هو معنى الفعل المضمن (قوله اى معنى اللبث) الذي يستلزمه الالباث الذي هو مصدر ألبث الذي صار معنى للفعل بحسب التضمين فظهر أن في الكلام تأويلين وهو تكلف فالاولى انه متعلق بأمات لما فيه من معنى الموت الذي هو وصف وجودي او عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيا وعلى كل فهو مستمر وحينئذ فالمراد بعدم الحياة استمرار عدم الحياة والمعنى حينئذ فأماته الله اى جعل الوصف قائما به او جعل استمرار عدم الحياة قائما به مائة عام اه تقرير دردير (قوله لا معنى الالباث) اى لا بسبب ما فيه من معنى الالباث (قوله فلو صح ذلك) أي فلو صح تعلقه بأماته باعتبار ما فيه من معنى الفعل المضمن وهو الالباث (قوله بما فيه من معناه) أي لعلقناه بأماته بسبب ما فيه من المعنى الوضعي وهو الاماتة ولا يحتاج للتضمين (قوله ويصير) اى وحينئذ يصير هذا التعليق وهو تعليقه بأماته بسبب ما فيه من المعنى العارض (قوله على معنى كلمتين) ظاهره الجمع بين الحقيقة والمجاز (قوله على معنى كلمتين) كأماته فانه مضمن معنى الالباث ويدل على سلب الحياة (قوله يدل ذلك على ذلك) أي على كون الكلمة بعد التضمين تدل على كلمتين (قوله أسماء الشرط)

بخفت وهو فاسد في المعنى والصواب تعلقه بالموالي لما فيه من معنى الولاية اى خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم او بمحذوف هو حال من الموالي او مضاف اليهم اى كائنين من وراءي اوفعل الموالي من وراءي واما من قرأ خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فمن متعلقة بالفعل المذكور

* الثالث قوله تعالى ولا تسأموا ان تكتبوه صغيرا او كبيرا الى اجله فان المتبادر تعلق الى بتكتبوه وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة الى اجل الدين وانما هو حال اى مستقرا في الذمة الى اجله ونظيره قوله تعالى فأماته الله مائة عام فان المتبادر انتصاب مائة بأماته وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي لان الاماتة سلب الحياة وهي لا تمتد والصواب ان يضمن اماته معنى ألبثه فكأنه قيل فألبثه الله بالموت مائة عام وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين اى معنى اللبث لا معنى الالباث لانه كالاماتة في عدم الامتداد فلو صح ذلك لعلقناه بما فيه من معناه الوضعي ويصير هذا التعلق بمنزلته في قوله تعالى قال لبثت يوما او بعض يوم قال بل لبثت مائة عام وفائدة

التضمين ان يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين يدلك على ذلك اسماء الشرط والاستفهام

اى

وتظيره ايضا قوله عليه الصلاة والسلام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه و ينصرانه لايجوز ان يعلق حتى بيولد لان الولادة لاتستمر الى هذه الغاية بل الذي يستمر اليها كونه على الفطرة فالصواب تعليقها بما تعلقت به على وان على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد ويولد خبر كل * الرابع قول الشاعر تركت بنا لوحا ولو شئت جادنا بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح فان المتبادر تعليق بعيد الكرى بجاد والصواب تعليقه بما في ثلج من معنى بارد اذ المراد وصفها بان ريقها يوجد عقب الكرى باردا فما الظن به في غير ذلك الوقت لانه يتمنى ان تجود له به بعيد الكرى دون ما عداه من الاوقات واللوح بفتح اللام العطش الخامس قوله تعالى فلما بلغ معه السعي فان المتبادر تعلق مع ببلغ قال الزمخشري اى فلما بلغ ان يسعى مع أبيه في اشغاله وحوائجه قال ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضائه انهما معا بلغا حد السعي ولا بالسعي لان صلة المصدر لاتتقدم عليه وانما هي متعلقة بمحذوف على ان يكون بيانا كأنه قيل فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي فقيل مع من فقيل مع أعطف الناس عليه وهو أبوه اى انه لم يستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق

*السادس قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالاته فان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف في استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا ان علمه في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه وحينئذ فلا ينتصب باعلم الاعلى قول بعضهم

أي فمن معناها العاقل وتدل مع ذلك على معنى ان ومتى تدل على التعليق الذي هو معنى الحرف وعلى الزمان وهو معنى الاسم وقوله والاستفهام ككيف فانها تدل على معنى الحرف وهو طلب الفهم وعلى معنى الاسم وهو الحالة لان الكيف حالة واعلم انه وقع خلاف في التضمين فقيل انه من استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها وقيل انه من باب الحقيقة لكن يلوح الى المعنى المضمن قال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب ملأت مجلدات فظاهره القول بانه قياسي (قوله على الفطرة) بكسر الفاء اى على الخلقة الاصلية أي التوحيد (قوله لاتستمر الى هذه الغاية) اذ الولادة انما تكون في لحظة (قوله منصوب على الحال) أي و يكون حالا منتظرة اذ السكون المغيا بهذه الغاية لا يوجد وقت الولادة والاظهر جعله غاية لمحذوف اى ويستمر على ذلك حتى الخ (قوله تركت) الخطاب للمعبو به وقوله لوحا اى عطشا وقوله جادنا أي اروانا من قولهم جيدت الارض فهي مجودة اذا أصابها الجود وهو المطر الغزير والكرى النعاس وثلج صفة لمحذوف اى ريق ثلج اى كالثلج وقوله بكرمان بفتح الكاف اسم لبلدة بين فارس وسجستان والفتح في كرمان أشهر من الكسر وهي بلدة من بلاد الثلج وقوله ناصح اي شديد البياض صفة لثلج ومعنى البيت تركت بنا عطشا ولو شئت ارواء بعيد النوم بريق بارد كالثلج في كرمان لفعلت والبيت لجرير من قصيدة يمدح بها عبد العزيز بن مروان اولها

أريت بعينيك الدموع السوافح * فلا العهد منسي ولا الربع نازح

و بعد بيت المصنف صنعت شفاء النفس ممن تركته * به كالجوى مما تجن الجوانح

مدحناك يا عبد العزيز وطالما * مدحت فلم يبلغ فعالك مادح

تفديك بالآباء في كل موطن * شباب قريش والكهول الجحاجح

(قوله عقب الكرى) اي النوم (قوله فما الظن به في غير ذلك الوقت) أي لانه اذا كان باردا بعد النوم الذي الشأن أن يكون بعده سخنا فمن باب اولى غيره (قوله به) أي بالريق (قوله قال الزمخشري الخ) علة لمحذوف أي وليس كذلك لانه قال الزمخشري الخ (قوله أي فلما بلغ أن يسعى مع أبيه) هذا بيان لحاصل المعنى لانه حل اعراب وأن مع متعلق بالسعي المذكور (قوله لاقتضائه الخ) وجه الاقتضاء ان المعية تشعر باتحاد المصاحبة في الزمن وقد قيد الفعل بها فيجب الاشتراك فيها أي بلغ مع ابراهيم حد السعي مع ان ابراهيم بلغ حد السعي قبل ولده وهذا بخلاف قوله تعالى وأسلمت مع سليمان فان مع متعلقة بأسلمت وهو صحيح لان اسلام سليمان متقدم فالمتأخر يصاحب المتقدم وأما بلوغ حد السعي لا امتداد فيه (قوله حد السعي) أي الطرف الاول من السعي ولاشك ان ابراهيم حصل له أول السعي وهو القدرة على فعل الامور التي تصدر من الرجال قبل وجود اسمعيل فلم يشتركا في أول السعي بل أول سعي ابراهيم متقدم (قوله لان صلة المصدر لاتتقدم عليه) وبعضهم كالسعد توسع في الظروف في مثل هذا (قوله وانما هي الخ) أي وحينئذ تكون الجملة معترضة بين الفعل والمفعول (قوله متعلقة بمحذوف) أي بيسعى محذوف يدل عليه المذكور وقوله على أن يكون أي المحذوف بيانا أي استئنافا بيانيا فكأنه قيل فلما بلغ ان يسعى فقيل مع من يسعى فقيل مع أبيه أي مع أشفق الناس اليه وهو الاب وفيه اشارة الى أن الامر بذبحه كان في صغره قبل استحكام السعي اهـ تقرير دردير (قوله يعلم المكان المستحق للرسالة) المراد بالمكان ذات الرسول (قوله لا أن علمه) في المكان أي ذات الرسول (قوله لا مفعول فيه) قد يقال لو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاؤها حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى أنه تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الزكاة والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك اهـ دماميني (قوله وحينئذ) أي وحين اذ كان مفعولا به (قوله فلا ينتصب بأعلم) لان أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به (قوله الا على قول بعضهم)

بشرط تأويله بعالم والصواب انتصابه بيعلم محذوفا دل عليه اعلم * السابع قوله تعالى فخذ اربعة من الطير فصرهن اليك فان المتبادر تعلق الى بصرهن وهذا لا يصح اذا فسر صرهن بقطعهن وانما تعلقه بخذ واما ان فسر باملهن فالتعلق به وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف أى الى نفسك لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الا فى باب ظن نحو ان رآه استغنى فلا يحسبنهم بمفازة فيمن ضم الباء ويجب تقدير هذا المضاف فى نحو وهزى اليك بجذع النخلة 170 واضمم اليك جناحك أمسك عليك زوجك وقوله هون عليك فان الامور * بكف الاله مقاديرها

وقوله

دع عنك نهبا صيح فى حجراته

قوله حجراته بفتحتين أى نواحيه وقول ابن عصفور ان عن وعلى فى ذلك اسمان كما فى قوله * غدت من عليه بعدما تم ظمؤها وقوله

فلقد أرانى للرماح دريئة

من عن يمينى مرة وأمامى

دفعا للمحذور المذكور وهم لان معنى على الاسمية فوق ومعنى عن الاسمية جانب ولا يتأتيان هنا ولان ذلك لا يتأتى مع الى لانها لا تكون اسما * الثامن قوله تعالى يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف فان المتبادر تعلق من باغنياء لمجاورته له ويفسده انهم متى ظنهم ظان قد استغنوا من تعففهم علم انهم فقراء من المال فلا يكون جاهلا بحالهم وانما هى متعلقة بيحسب وهى للتعليل التاسع قوله تعالى ألم تر الى الملا من بنى اسرائيل من بعد موسى اذ قالوا فان المتبادر تعلق اذ بفعل الرؤية ويفسده انه لم ينته علمه او نظره اليهم فى ذلك الوقت وانما العامل مضاف محذوف اى ألم تر الى قصتهم او خبرهم اذ التعجب انما هو من ذلك لا من ذواتهم * العاشر قوله هو

تعالى فمن شرب منه فليس منى ومن لم يطعمه فانه منى الا من اغترف غرفة فان المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية وذلك فاسد لاقتضائه ان من اغترف غرفة ليس منه وليس كذلك بل ذلك مباح لهم وانما هو مستثنى من الاولى ووهم أبو البقاء فى تجويزه كونه مستثنى من الثانية وانما سهل الفصل بالجملة الثانية لانها مفهومة من الاولى المفصولة لانه اذا ذكر أن الشارب ليس منه اقتضى مفهومه أن من لم يطعمه منه فكان الفصل به كلا فصل * الحادى عشر قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق فان المتبادر تعلق الى باغسلوا وقد رده بعضهم

أى القائل ان أفعل التفضيل ينصب المفعول به (قوله والصواب الخ) مقابله قول بعضهم السابق (قوله اذا فسر صرهن بقطعهن) أى لان قطع لا يتعدى بالى وهذا تفسير لصرهن على قراءة الضم يقال صرت الشئ بمعنى قطعته (قوله وانما تعلقه بخذ) أى وحينئذ فى الآية تقديم وتأخير فكأنه قيل خذ اليك أربعة من الطير فصرهن (قوله ان فسر باملهن) هذا تفسير لقراءة الجر ويصح تفسير القراءة بالرفع به (قوله أى الى نفسك) أى فالواقع مفعولا حينئذ انما هو النفس لا الضمير المتصل (قوله فعل المضمر) أى فعل الفاعل المضمر (قوله الى ضميره المتصل) أى لان المجرور وهو الضمير فى اليك مفعول فى المعنى (قوله الا فى باب ظن) أى وما حمل عليه من فقد وعدم فلا يقال الحصر منقوض بفقد وعدم (قوله فلا يحسبنهم) أى بالياء التحتية (قوله فيمن ضم الباء) أى وأما من فتحها ففاعل الفعل ضمير مستتر للواحد والمفعول ضمير الجماعة فلم يتعد فعل المضمر لضميره بل لضمير غيره (قوله وهزى اليك) أى الى نفسك وكذا تقول فيما بعده (قوله وقوله) أى قول امرئ القيس وتمام البيت * ولكن حديثا ما حديث الرواحل * (قوله وقول ابن عصفور) أى فى الجواب عن عدم تقدير النفس وحاصله انا نجعل عن وعلى اسمين وحينئذ فلا نحتاج لتقدير المضاف (قوله وهم) خبر عن قول ابن عصفور وهذا الرد لابى حيان ولم ينسبه له المصنف وفى النفس من ذلك شئ لانه حيثما عرله أدنى غلط يصرح بالرد عليه ويبالغ فيه واذا ذكر له كلاما حسنا فيورده غير منسوب اليه وما حق أبى حيان الا أن يتمثل بقول القائل

ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا * عنى وما سمعوا من صالح دفنوا

اه دمامينى (قوله لا يتأتى مع الى) أى كما فى قوله تعالى وهزى اليك (قوله لمجاورته له) أى لمجاورة من لاغنياء (قوله علم أنهم فقراء من المال) أى وانهم استغنوا بالتعفف (قوله فلا يكون جاهلا بحالهم) اى بل عالم بأنهم فقراء وحينئذ فيخالفه يحسبهم الجاهل أى عن حالهم (قوله متعلقة بيحسب) أى والمعنى يظنهم الجاهل من أجل تعففهم أغنياء (قوله ألم تر الى الملا) أى ألم ينته علمك أو نظرك الى الجماعة الكائنة من بنى اسرائيل وقوله من بعد موسى أى من بعد موته وقوله اذ قالوا لنبى لهم هو شمويل وقوله ابعث أى أقم لنا ملكا نقاتل فى سبيل الله أى نقاتل معه فى سبيل الله فتنتظم كلمتنا ونرجع اليه (قوله انه لم ينته) أى لم يصل علمه فأخذ الانتهاء من الى لان مدلولها الانتهاء أى لم ينته العلم اليهم اذا جعلت ترى علمية وقوله أو نظره أى اذا جعل ترى بصرية (قوله انه لم ينته علمه) أى المخاطب وهو النبى صلى الله عليه وسلم وقوله اليهم أى لهؤلاء الجماعة الكائنين من بنى اسرائيل وقوله فى ذلك الوقت أى وقت قولهم لنبيهم ابعث لنا ملكا وانما لم يصل له علمهم فى ذلك الوقت لانه لم يكن فى ذلك الوقت موجودا وانما وجد بعد ذلك (قوله أى ألم تر الى قصتهم) أى ألم ينته علمك الى قصتهم فى ذلك الوقت (قوله انما هو من ذلك) اى من قصتهم ومن خبرهم (قوله فمن شرب منه) اى من مائه على وجه الشبع والكرع (قوله الا من اغترف) أى الا من شرب شربا طفيفا بأن اغترف بيده (قوله ليس منه) أى ليس من أصحابه الممتثلين لامره (قوله بل ذلك) أى الاغتراف (قوله وانما سهل الفصل الخ) هذا راجع لقوله وانما

بأن ماقبل الغاية لابدأن يتكرر قبل الوصول اليها تقول ضربته الى ان مات ويمتنع قتلته الى ان مات وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول الى المرفق لان اليد شاملة لرؤس الانامل والمناكب فما بينهما قال فالصواب تعلق الى باسقطوا محذوفا ويستفاد من ذلك دخول المرافق

هو مستثنى من الاولى (قوله ماقبل الغاية) أى وهو الحدث كالضرب والغسل (قوله ان يتكرر) اعلم أن التكرار أمران الاول ان يحصل الحدث شيأ فشيأ والثانى ان يتكرر بحسب اجزاء المحل فالاول نحو ضربته الى انمات والثانى غسلت يدى من أصبعى الى المنكب فالغسل يتكرر باعتبار أجزاء المحل اى غسلت جزأ بعد جزء الى ان وصلت الى المنكب اذا علمت هذا تعلم ان محط النفى فى قول المصنف لا يتكرر قبل الوصول الى المرفق هو قوله قبل الوصول الى المرفق وأما أصل التكرر فهو حاصل فمحط النفى الظرف واما التكرر فى نفسه فهو موجود باعتبار الاجزاء قبل الوصول الى المنكب الذى هو الغاية فحينئذ تعليق الى بغسل يؤدى الى التناقض لان غسل اليد شامل يصدق بغسلها من طرف الاصابع الى المنكب فقوله الى المرفق مناف لذلك اذا علمت ذلك فالمناسب للمصنف أن يعلل بالتناقض لا بعدم التكرار لان تكرار الغسل حاصل باعتبار الاجزاء وهو كاف فى الغاية لكن قد علمت أن قوله وغسل اليد لا يتكرر معناه لا يقصر تكرره على ماقبل الوصول بل يتجاوز المرفق الى ان يصل للمنكب لان اليد شاملة له وحينئذ فيؤدى للتناقض اهـ دمامينى (قوله لا يتكرر) أى لا يقصر تكرره باعتبار كل جزء دفعة على ماقبل الوصول الى المرفق بل يتجاوز المرفق الى أن يصل للمنكب لان اليد شاملة له فقوله الى المرفق تناقض (قوله فالصواب تعلق الى بأسقطوا محذوفا) أى وأسقطوا الغسل الى المرافق أى وأسقطوا الغسل من المناكب الى المرافق (قوله بأسقطوا محذوفا) أى وأسقطوا الغسل الى المرافق (قوله ويستفاد من ذلك) أى من تعلقه بأسقطوا (قوله وقد انتهى الى المرافق) أى والمعنى وأسقطوا الغسل من المناكب الى المرافق (قوله واذا لم يدخل) أى المرافق (قوله فكان ذلك) أى اقتصار النبى فى بعض أحواله فى التيمم على المسح الى الكفين تفسير الايدى فى قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه (قوله وعلى هذا) أى على كون اليد فى الشرع اسما للاكف فقط (قوله غاية للغسل) أى المذكور وتكرر ماقبل الغاية بحسب الاجزاء (قوله ان امرأ القيس) هو الشاعر المشهور وقد كان أبوه سلطانا فى الجاهلية وكان يسمى ضليلا ومن كلام بعض

تنقل فلذات الهوى فى التنقل ✱ ورد كل صاف لا تقف عند منهل

ففى الارض أحباب وفيها منازل ✱ فلا تبك من ذكرى حبيب ومنزل

ولا تتبع قول امرئ القيس انه ✱ مضل ومن ذا يقتدى بمضلل

(قوله حمامه) هو الوقت الذى يكون فيه موته وقد يطلق على نفس الموت وقوله اعتاقه أى حبسه والمدى هو الغاية (قوله وذلك مناقض لقوله فاعتاقه حمامه دون المدى) أى لان قوله دون المدى معناه عرفا أنه لم يبلغ المدى (قوله طالبا الخ) هذا التقدير فيه نظر اذ لا يقال طلب الى كذا و يقال قصدته وقصدت له وقصدت اليه فالاولى أن يقدر كونا خاصا غير هذا أى جرى قاصدا الى مدى ويجوز أن يتعلق بجرى على أن المعنى أراد الجرى أو أن جرى على معناه الحقيقى لكن على تقدير مضاف فى الاخبر أى دون قطع المدى (قوله ينوى) أى يقصد والنى صفة للكعبة أو مكة ودحا بسط والبنى مقصور اما بضم الباء جمع بنية كغرفة أو بكسرها جمع بنية كقربة وهى البناء بالمد وكسر الباء اهـ دمامينى (قوله لفساد المعنى) أى لافادته أن الله بسط ترابها على البنى جمع بنية كغرفة وغرف وهى الابنية أى الحيطان ويقال فيها أيضا بنا جمع بنية كقربة وقرب اهـ تقرير دردير (قوله ولم يجعل له عوجا) أى ولم يجعل فيه اختلافا وتناقضا وقوله قيما أى مستقيما (قوله من القراء) أى وهو حفص (قوله وانما قيما حال) المراد بكونه قيما مستقيما معتدلا وفائدة الجمع بين نفى

فى الغسل لان الاسقاط تام الاجماع على أنه ليس من الانامل بل من المناكب وقد انتهى الى المرافق والغالب أن مابعد الى يكون غير داخل بخلاف حتى واذا لم يدخل فى الاسقاط بقى داخلا فى المأمور بغسله وقال بعضهم الايدى فى عرف الشرع اسم للاكف فقط بدليل آية السرقة وقد صح الخبر باقتصاره صلى الله عليه وسلم فى التيمم على مسح الكفين فكان ذلك تفسيرا للمراد بالايدى فى آية التيمم قال وعلى هذا فالى غاية للغسل لا للاسقاط قلت وهذا ان سلم فلابد من تقدير محذوف أيضا أى ومدوا الغسل الى المرافق اذ لا يكون غسل ماوراء الكف غاية لغسل الكف الثانى عشر قول ابن دريد

ان امرأ القيس جرى الى مدى فاعتاقه حمامه دون المدى فان المتبادر تعلق الى بجرى ولو كان كذا لكان الجرى قد انتهى الى ذلك المدى وذلك مناقض لقوله فاعتاقه حمامه دون المدى وانما الى مدى متعلق بكون خاص منصوب على الحال أى طالبا الى مدى ونظيره قوله أيضا

يصف الحاج ينوى التى فضلها رب العلى ✱ لما دحا تربتها على البنى فان قوله على البنى متعلق بابعد الفعلين وهو فضل لا باقربهما وهو دحا بمعنى بسط لفساد المعنى الثالث عشر ماحكاه بعضهم من أنه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما صفة لعوجا قال فقلت له ياهذا كيف يكون العوج قيما وترحمت على من وقف من القراء على ألف التنوين فى عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا التوهم وانما قيما حال

اما من اسم محذوف هو وعامله اى أنزله قيما واما من الكتاب وجملة النفى معطوفة على الاول ومعترضة على الثانى فالواو ولا تكون معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها واما من الضمير المجرور باللام اذا أعيد الى الكتاب لا الى مجرور على أو جملة النفى وقيما حالان من الكتاب على أن الحال يتعدد وقياس قول الفارسى فى الخبر انه لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة أن يكون الحال كذلك لا يقال قد صح ذلك فى النعت نحو وهذا ذكر مبارك أنزلناه بل قد ثبت فى الحال فى نحو لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ثم قال سبحانه ولا جنبا لان الحال بالخبر أشبه ومن ثم اختلف فى تعددهما واتفق على تعدد النعت وأما جنبا فعطف على الحال لا حال وقيل المنفية حال وقيما بدل منها عكس عرفت زيدا أبو من هو * الرابع عشر قول بعضهم فى أحوى انه صفة لغثاء وهذا ليس بصحيح على الاطلاق بل اذا فسر الاحوى بالاسود من الجفاف واليبس وأما اذا فسر بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الرى كما فسر مدهامتان فجعله صفة لغثاء كجعل قيما صفة لعوجا وانما الواجب ان تكون حالا من المرعى وأخر لتناسب الفواصل * الخامس عشر قول بعضهم فى قوله تعالى فاخرجنا به نبات كل شئ فاخرجنا منه خضرا نخرج منه حبا متراكبا ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات من أعناب فيمن رفع جنات انه عطف على قنوان وهذا يقتضى أن جنات الاعناب تخرج من طلع النخل وانما هو مبتدأ بتقدير وهنالك جنات أو ولهم جنات ونظيره قراءة من قرأ وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكأس من معين أى ولهم حور يطوف وأما قراءة السبعة وجنات بالنصب فبالعطف على نبات كل شئ

العوج واثبات الاستقامة وفى أحدهما غنية عن الآخر التأكيد فرب مستقيم مشهود له بالاستقامة ولا يخلو عن أدنى عوج عند التصفح أو المراد بكونه قيما على سائر الكتب مصدقا لها شاهدا بصحتها اهـ دماميني (قوله ولا تكون معطوفة) أى على الثانى لان الحال من جملة الصلة وأشار بقالوا التبرى اشارة الى أن الحق أن الصلة هى التى لا يتم الكلام الا بها والحال فضلة يتم الكلام بدونها (قوله لا الى مجرور على) أى لا اذا أعيد الى مجرور على وهو العبد لان سياق الآية فى وصف الكتاب والتنويه بشأنه وذلك يقتضى كونه حالا من الكتاب أو من ضميره لا من العبد أو ضميره (قوله أو جملة النفى الخ) عطف على قوله حال اما من اسم الخ (قوله حالان من الكتاب) أى مفيدان للتأكيد (قوله أن يكون الحال كذلك) أى وحينئذ فلا يصح هذا الاحتمال الاخير (قوله قد صح ذلك) أى التعدد مختلفا جملة وافرادا (قوله فى النعت) يعنى والحال فى المعنى نعت لصاحبها فكما أن النعت يتعدد مختلفا بالافراد والجملة ينبغى أن يكون الحال كذلك (قوله بل قد ثبت الخ) أى فلا نحتاج للتخريج على النعت وهذا ترق (قوله وأنتم سكارى) أى فجملة وأنتم سكارى جملة حالية وقوله ولا جنبا حال ثان مفرد وقوله لان الحال علة لقوله لا يقال (قوله لان الحال الخ) هذا منع التخريج على النعت لا على الخبر وقوله بالخبر أشبه أى لانك اذا حذفت العامل فى الحال من نحو جاء زيد راكبا كان الحال مع صاحبها مبتدأ وخبرا لا نعتا ومنعوتا وحينئذ فالتخريج على الخبر أولى لانه أشبه (قوله ومن ثم) أى ومن أجل شبه الحال بالخبر اختلف فى تعددهما أى الحال والخبر أى جرى الخلاف فى الحال كما جرى فى الخبر (قوله لا حال) أى وكلامنا فى الحال المتعددة المستقلة بدون عطف وقوله وأما جنبا منع لقوله بل قد ثبت الخ (قوله لا حال) هذا مشكل اذ لو كان المعطوف غير حال لم يصح عطفه على الحال ضرورة انتفاء الجهة التى يجب فيها تشارك المعطوف والمعطوف عليه وحينئذ فجنبا حال قطعا لا غير حال والجواب أن نفى الحال عنه انما هو باعتبار الاصالة والاستقلال وهو صحيح لان جنبا معطوف وانما جاءته الحالية بطريق التبعية لا بطريق الاصالة واذا كان كذلك فلا ينتهض الرد به على أبى على لان الثوانى يغتفر فيها ما لا يغتفر فى الاوائل (قوله بدل) أى بدل كل فكأنه قيل لم يجعل فيه عوجا جعله قيما (قوله بدل منها) أى فقد أبدل المفرد من الجملة وأما فى المثال فقد أبدل الجملة أعنى قوله أبو من من المفرد أعنى زيد (قوله فى أحوى) اى من قوله تعالى والذى أخرج المرعى الخ اى أنبت العشب فجعله بعد الخضرة غثاء أى جافا هشيما أحوى أى اسود يابسا (قوله لغثاء) الغثاء بتخفيف الثاء وتشديدها ما يقذف به السيل على جانب الوادى من الحشيش والنبات اليابس والاحوى سواد يضرب الى الخضرة وقيل خضرة عليها سواد ويطلق الاحوى أيضا على الظبى الذى فى ظهره خطان من سواد وبياض (قوله كما فسر مدهامتان) أى فانه فسر بسوداوان من شدة خضرتهما (قوله فجعله صفة لغثاء كجعل الخ) أى لانه يختل المعنى فجعله يابسا شديد الخضرة وهو تناقض بخلاف المعنى الاول جعله جافا أسود من الجفاف واليبس (قوله وانما الواجب) أى على التفسير الثانى (قوله فأخرجنا به) أى بسببه أى الماء المتقدم فى قوله وهو الذى أنزل من السماء ماء (قوله فاخرجنا منه خضرا) أى زرعا نخرج منه أى من الزرع الخضر وقوله ومن النخل خبر مقدم وقوله من طلعها بدل وقنوان مبتدأ والجملة حالية (قوله وهذا يقتضى أن جنات الاعناب تخرج من طلع النخل) أى لان المعنى حينئذ القنوان الدانية والجنات من الاعناب كائنتان من طلع النخل (قوله بعد قوله تعالى يطاف عليهم) الاولى بعد قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون الخ فقوله بعد قوله يطاف عليهم الخ هذا خطأ اذ ليست التلاوة كذلك فى الآية التى فيها وحور عين وانما التلاوة فيها

وهومن باب وملائكته وجبريل وميكال * السادس عشر قول ابن السيد فى قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا ان من فاعل بالمصدر و يرده ان المعنى حينئذ ولله على الناس أن يحج المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة لان الاتيان بالفاعل بعد اضافة المصدر الى المفعول شاذ حتى قيل انه ضرورة كقوله * أفنى تلادى وما جمعت من نشب

قرع القواقيز أفواه الاباريق

فيمن رواه برفع أفواه والحق جواز ذلك فى النثر الا انه قليل ودليل الجواز هذا البيت فانه روى بالرفع مع التمكن من النصب وهى الرواية الاخرى وذلك على أن القواقيز الفاعل والافواه مفعول وصح الوجهان لان كلا منهما قارع ومقروع ومن مجيئه فى النثر الحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا ولا يتأتى فيه ذلك الاشكال لانه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس والمشهور فى من فى الآية انها بدل من الناس بدل بعض وجوز الكسائى كونها مبتدأ فان كانت موصولة فخبرها محذوف أو شرطية فمحذوف جوابها والتقدير عليهما من استطاع فليحج وعليهن فالعموم مخصص اما بالبدل أو بالجملة السابع عشر قول الزمخشرى فى قوله تعالى ياويلتا أعجزت ان أكون مثل هذا الغراب فاوارى سوأة أخى ان انتصاب أوارى فى جواب الاستفهام ووجه فساده ان جواب الشئ مسبب عنه والمواراة لا تتسبب عن العجز وانما انتصابه بالعطف على أكون ومن هنا امتنع نصب تصبح فى قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان اصباح الارض مخضرة لا يتسبب عن رؤية انزال المطر بل عن الانزال نفسه وقيل انما لم ينتصب لان ألم تر فى معنى قد رأيت اى انه استفهام تقريرى مثل ألم نشرح وقيل النصب جائز كما فى قوله تعالى أفلم يسيروا فى الارض فتكون لهم قلوب ولكن قصد هنا الى العطف على انزل على ... وبل تصح باصبحت والصواب القول الاول وليس ألم تر مثل أفلم يسيروا لما بيناه * الثامن عشر قول بعضهم فى فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله

يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحور عين بالرفع وفى قراءة بالجر عطف على الاكواب (قوله وهو من باب الخ) أى أنه من عطف الخاص على العام وليس القصد تلاوة الآية ولذا اقتصر المصنف على محل الشاهد ولم يقل ورسله وجبريل (قوله ان من فاعل بالمصدر) وهو حج من قوله ولله على الناس حج البيت (قوله فيلزم الخ) هذا الالزام مبنى على ان الالف واللام فى الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونهما للعهد الذكرى والمعهود المستطيعون نعم يكون من استطاع من قبيل الاظهار فى موضع الاضمار (قوله أفنى تلادى) هو المال القديم الاصلى الذى ولد عنده ك والنشب العقار والقواقيز الاقداح جمع قاقوزة والاباريق جمع بريق فارسى معرب والبيت للمغيرة بن الاسود الاسدى وقبله

أقول والكاس فى كفى أقلبها * اخاطب الصيد أبناء العماليق

لاتشربن أبدا راحا مسردة * الامع الشم أبناء البطاريق

لصيد جمع أصيد وهو الملك والعماليق الجبابرة أولاد عملاق والمسردة المتوالية والبطريق كبير الروم (قوله مع التمكن من النصب) فيه ميل لمذهب ابن مالك فى تفسير الضرورة وهى ماليس للشاعر عنه مندوحة (قوله ومن مجيئه) أى الاتيان بالفاعل بعد اضافة المصدر للمفعول (قوله فى النثر) روى عن ابن عاصم أنه قرأ ذكر رحمة ربك عبده زكريا بضم الدال والهمزة وهو من هذا القبيل (قوله بدل بعض) أى وحذف الرابط لفهمه أى من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبى وهو المبتدأ (قوله وعليهن) أى على جعل من بدلا أو مبتدأ موصولة أو شرطية (قوله أن انتصاب أوارى فى جواب الاستفهام) أى بفاء السببية وأوارى فعل مضارع منصوب فى جواب الاستفهام أعنى أعجزت (قوله لا تتسبب عن العجز) اذ العجز انما يتسبب عنه عدم المواراة والمواراة انما تتسبب عن القدرة وأجاب السعد فى حاشية الكشاف بانه يحتمل أن يكون الاستفهام فيه للانكار الابطالى فيفيد النفى وهو سببه اى ان لم أعجز فواريت (قوله ومن هنا) أى ومن أجل أن جواب الشئ مسبب عنه (قوله لا يتسبب عن رؤية انزال المطر) أى واذا لم يتسبب عنه وجب الرفع لتجرده من الناصب والجازم (قوله وقيل انما لم ينتصب) أى قوله فتصبح وحاصل هذا القول ان عدم النصب هنا ليس لعدم صحة السببية بل لكون الاستفهام ليس حقيقيا وانما ينصب فى جواب الاستفهام الحقيقى (قوله وقيل النصب) أى فى قوله فتصبح (قوله فتكون لهم قلوب) أى فنصب تكون بعد فاء السببية والاستفهام فيها غير حقيقى فكذلك هنا فى قوله فتصبح يجوز النصب بعدها ولكن منع النصب لاجل قصد العطف (قوله على تأويل الخ) أى فهو ماض فى المعنى وان كان مضارعا فلذا صح عطفه على الماضى (قوله القول الاول) أى وهو أن عدم انتصاب فتصبح لكونه ليس جوابا للاستفهام لان اصباح الارض مخضرة لا يتسبب عن رؤية المطر ولا ينصب بعد فاء السببية الا ما كان جوابا وجواب الشئ ما كان متسببا عنه (قوله لما بيناه) أى من ان اصباح الارض مخضرة ليس مسببا عن رؤية المطر وأما الآية المنظر بها فالسببية فيها صحيحة لان كون القلوب تفقه يتسبب عن السير ورؤية الارض وما فيها من الاشجار والزروع (قوله الذين الخ) صفة لمحذوف أى الاصنام الذين اتخذوا وفيه أنه يفيد أن المتخذ قربانا لاصنام فيجاب بأن المفعول الاول

قر بانا آلهة أن الاصـل اتخذوهم قر باناوان الضمير وقر بانامفعولان وآلهة بدل من قر باناوقال الزمخشري ان ذلك فاسد في المعنىٰ وان الصواب
أن آلهـة هو المفـعول الثاني وان قر باناحال ١٧٤ ولم يبين وجه فساد المعنى ووجهه انهم اذاذموا على اتخاذهم قر بانامن دون الله اقتضى
مفهومه الحث على أن يتخذوا
لله سبحانه قر باناكما انك اذا
قلت أتتخذفلانا معلمادوني
كنت آمراله أن يتخذك معلما
له دونه والله تعالى يتقرب
اليـه بغيره ولا يتقرب به الى
غيره سبحانه * التاسع عشر
قول المبرد في قوله تعالى أو
جاؤكم حصرت صدورهم
ان جملة حصرت صدورهم
جملة دعائية ورده الفارسى
بأنه لا يدعى عليهم بأن تحصر
صدورهم عن قتال قومهم
ولك أن تجيب بأن المـراد
الدعاء عليهم بان يسلبوا أهلية
القتال حتى لا يسـتطيعوا
أن يقاتلوا أحدا البتة * تمم
العشرين قول أبي الحسن
في قـوله تعالى ولبثـوا في
كهفهم ثلاث مائة سنين فيمن
نون مائة انه يجـوز كون
سنين منصوبا بدلا من ثلاث
أو مجرور بدلا من مائة والثاني
مردود فانه اذا أقـيم مقام
مائة فسـد المعنى * الحادى
والعشرون قول المبرد في لو
كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
ان اسم الله تعالى بدل من
آلهـة و يرده ان البدل في
باب الاسـتثناء مستثـنى
موجب له الحكم اما الاول
فلان الاستثناء اخراج وما
قام احد الا زيد مفيد لاخراج
زيد واما الثاني فـلانه كما صدق ماقام احد الا زيد صدق قام زيد واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى ولا موجب له الحكم أما لو
الاول فلان الجمع المنكر لا عموم له فيستثنى منه ولان المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا وذلك يقتضى انه لو كان فيهما آلهة
فيهم الله لم يفسدا وانما المراد ان الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقا وأما انه ليس بموجب له الحكم فلانه لو قيل لو كان فيهما الله لفسدتا لم يستقم

محذوف أي اتخذوهم (قوله قر بانا) أي متقربا بهم (قوله وان قر باناحال) فيه أنه يرد عليه أن الحال مقيدة لعاملها فيفيد أن توبيخهم لاتخاذهم الآلهة في وقت التقرب بهم مع أنهم موبخون على اتخاذهم دائما الا أن يقال انها حال مبينة أي ان من شأن الآلهة عند هؤلاء أن يكونوا قر بانا لقولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى (قوله ووجهه الخ) قد وجهه بعضهم بأن المبدل منه في نية الطرح فيقتضى انهم لا يعترفون بألوهيته تعالى لان تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم آلهة من دون الله حتى ينسب ذلك اليهم بل كانوا مقرين بالهيـة المولى تعالى مع قولهم ان الاصنام آلهة تقربنا اليه والمفهوم من قوله تعـالى فلولا نصرهم الذين اتخـذوا من دون الله قر بانا آلهة أنهم قالوا بالهية الاصنام ولم يقولوا بالهيته تعـالى وهـذا بخـلاف ما اذا كان قر بانا حالا لان المعنى انهم اتخذوهم آلهة حال تقربهم بهم الى الله تعـالى فانه لا يفهم من هـذا نفي الهية الله تعـالى (قوله على اتخاذهم) اى الاصنام قر بانا (قوله أو جاؤكم الخ) قبله ودوا أي المنافقون أي تمنوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون أنتم وهـم سواء في الكفر فـلا تتخذوا منهم أولياء توالونهم وان أظهروا الايمان حـتى يهاجروا في سبيل الله هجرة صحيحة تحقق ايمانهم فان تولوا وأقاموا على ما هم عليه فخذوهـم بالاسر واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا توالونه ولا نصيرا تنتصرون به على عدوكم الا الذين يصلون الى قوم بينكم و بينهم ميثاق اى عهد بالامان لهم ولمن وصل اليهم كما عاهد النبي هـلال بن عويمر الاسلمي أو الذين جاؤكم وقـد حصرت اى ضاقت صدورهم عن ان يقاتلوكم مع قومهم أو يقاتلوا قومهم معكم اى ممسكين عن قتالكم وقتالهم فلا تتعرضوا اليهم بأخذ ولا قتل (قوله حصرت صدورهم) اى صدور الكفار الجائين لكم (قوله جملة دعائية) اى لا حالية كما قال غيره (قوله عن قتال قومهم) اى الكفار أي بل المطلوب أن يدعى بكونهم يقعون في بعضهم حتى يهلكوا بعضهم (قوله بان يسلبوا) أي بالمرض (قوله اذا أقيم مقام الخ) اى لان المنظور له البدل والمبـدل منه في نية الطرح وهـذا مذهب الجمهور وقال الزمخشري المنظور له كل من الامرين (قوله فسد المعنى) اى لانه يصـير المعنى ولبثوا في كهفهم ثلاث سنين (قوله و يرده الخ) اى وحينئذ فالاولى جعـل الا اسما بمعنى غير صـفة لآلهة والتقدير لو كان فيهما آلهة مغايرة لله لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة غير الله فجاء التوحيد الذى سيقت الآية لبيانه وعلم من هذا أنه لا يشـترط في جعـل الا بمعنى غير صحة الاستثناء (قوله أما الاول) اى كونه مستثنى (قوله فلان الاستثناء اخراج) اى بالا أو احدى اخواتها والبدل مخرج بالا فهو مستثنى (قوله وأما الثاني) اى وهو كونه موجبا له الحكم (قوله صـدق قام زيد) اى لان زيدا مخرج ممن نفي عنه القيام ومن كان كذلك كان القيام ثابتا له (قوله أما الاول) أى كون اسم الله ليس مستثنى وقوله فـلان الجمع أى مثـل آلهة (قوله فيستثنى منه) اى حتى يستثنى منـه لان الاستثناء معيار العـموم (قوله ولان المعنى الخ) حاصله ان ما بعد لو مثبت لفظا والاستثناء من الاثبات نفي فلو كانت الا للاستثناء هنا كان المعنى لو كان فيهما آلهة ليس الله فيهم لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة ليس الله منها وذلك يحتمل أن يكون فيهما آلهة الله منها فلا يحصل التوحيد الذى سيقت الآية له (قوله وأما انه ليس بموجب له) أى ليس بثابت له الحكم أى الفساد اعترض بان البدل في باب الاستثناء ليس ما بعد الا بل الا مع ما بعدها بدليل قولهم في ما قام احـد الا زيد ان الا زيدا بدل اذ لو كان البدل زيدا فسد المعنى اذ يكون المعنى ما قام أحد زيد وهو فاسـد لانه عكس الواقع لان الواقع ان زيدا موجب له القيام واذا أقيم مقام احد المبدل منه كان القيام منفيا عنه بخلاف ما قام الا زيد ونحن هنا

وهـذا البحث يأتي في مثال سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا الان رجلا ليس بعام فيستثنى منه ولانه لوقيل لو كان معنا جماعة مستثنى عنهم زيد لغلبنا اقتضى انه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا وهذا وان كان معنى صحيحا الا ان المراد انما هو ان زيدا وحده كاف فان قيل لا نسلم أن الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامين لانهما واقعان في سياق لو وهي للامتناع 175 والامتناع انتفاء قلت لو صح ذلك لصح ان يقال لو كان فيهما من احد ولو جاءني ديار ولو جاءني فاكرمه بالنصب لكان كذا واللازم ممتنع * الثاني والعشرون قول أبي الحسن الاخفش في كلمته فاه الى في ان انتصاب فاه على اسقاط الخافض اي من فيه ورده المبرد فقال انما يتكلم الانسان من في نفسه لا من في غيره وقد يكون ابو الحسن انما قال ذلك في كلمتي فاه الى في أو قاله في ذلك وحمله على القلب لفهم المعنى فلا يرد عليه سؤال أبي العباس فلنعدل الى مثال غير هذا حكى عن اليزيدي أنه قال في قول العرجي

أظلوم ان مصابكم رجلا ردالسلام تحية ظلم

ان الصواب رجل بالرفع خبرا لان وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يحصل له معنى البتة وله حكاية مشهورة بين أهل الادب رووا عن ابي عثمان المازني أن بعض أهل الذمة بذل له مائة دينار على ان يقرئه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياج فلامه تلميذه المبرد فاجابه بأن الكتاب مشتمل على ثلثمائة وكذا كذا آية من كتاب الله تعالى ولا ينبغي تمكين ذمي من قراءتها ثم قدر ان غنت جارية بحضرة الواثق بهذا البيت فختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه وأصرت الجارية على النصب وزعمت أنها قرأته على أبي عثمان كذلك فأمر الواثق باشخاصه من البصرة فلما حضر أوجب النصب وشرحه بان مصابكم بمعنى اصابتكم ورجلا مفعوله وظلم الخبر ولهذا لا يتم المعنى بدونه قال فأخذ اليزيدي في معارضتي فقلت له هو كقولك ان ضربك زيدا ظلم

لو قلنا على رأي المبرد لو كان فيهما الا الله لفسدتا لكان المعنى صحيحا (قوله اقتضى) اي بمفهومه (قوله وهذا وان كان معنى صحيحا الخ) هذا مبتدأ أو قوله وان كان معنى صحيحا حال والخبر محذوف أي ليس مرادا بدليل الاستثناء الواقع بعده وهو منقطع (قوله انما هو أن زيدا وحده) أي فالمتكلم بهذا مراده ان زيدا وحده هو الذي نفع وحده (قوله والامتناع انتفاء) اي والنكرة اي جمعا أو مفردا في سياق النفي تفيد العموم فبطل الدليل الاول (قوله قلت الخ) حاصله ان لو لا تعطى حكم النفي من كل وجه (قوله لو صح ذلك) أي السؤال من ان لو للنفي فتكون النكرة بعدها عامة (قوله لكان كذا) جواب الثلاث قبله (قوله لكان كذا) وكذا كناية عن جواب لو أي لكان لي ثواب مثلا (قوله واللازم ممتنع) أي لانهم قالوا ان من لا تزاد الا بعد نفي صريح وكذا ديار قالوا لا تقع الا بعد نفي صريح وكذا النصب بعد فاء السببية انما ينصب بعد النفي المحض ولم يجوزوا وقوع كل بعد لو فدل هذا على ان لو ليست موضوعة للنفي وحينئذ فلا تفيد النكرة الواقعة بعدها العموم فان قلت انهم دائما يقولون ان ما بعد لو منفي فيدل على انها موضوعة للنفي قلت ممنوع وذلك لان لو موضوعة لتعليق شئ على شئ غير موجود واذا كان المعلق عليه غير موجود كان المعلق وهو ما بعدها غير موجود فنفي ما بعدها ليس منها بل من خارج وهو عدم وجود المعلق عليه اه تقرير دردير (قوله على اسقاط الخافض) لما كان المشهور أن نصبه على الحال تركه المصنف وتعرض للجواب على أبي الحسن (قوله لا من في غيره) اى فكيف يقول ان المعنى كلمته من فيه (قوله وقد يكون الخ) جواب عن أبي الحسن وحاصله أنه يمكن أن ابا الحسن انما قال ان النصب على نزع الخافض ليس في هذا المثال بل في كلمتي فاه (قوله وحمله على القلب) أي فالاصل كلمته من في الى فيه ثم انه قلب ضمير التكلم الى ضمير الخطاب (قوله فلا يرد عليه) اي على كلام أبي الحسن سؤال أبي العباس المبرد وقوله فلنعدل الخ أي ليكون هذا المثال صحيحا لا فاسدا (قوله العرجي) نسبة للعرج محل بطريق مكة وهو اي العرجي عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان (قوله ردالسلام) في نسخة أهدى السلام (قوله ولا يحصل له معنى) أي صحيح أي بل هو فاسد قال الشارح بل له معنى صحيح وهو ان رجل خبر وجملة رد صفة وظلم خبر لمحذوف أي هي ظلم اى الاصابة ويحتمل ان ظلم صفة لرجل بمعنى مظلوم للمبالغة كضرب الامير وعلى هذين الاعرابين فمصاب اسم مفعول اى ان هذا الذي أصبتموه بما فعلتم معه من الجفاء هو الرجل الموصوف بذلك اى بكونه رد السلام تحية وتوددا وهذا أي اصابتكم له بالجفاء ظلم لان من حيا أحبته وتودد باهداء السلام اليهم جدير بان لا يجفى وأن لا يصاب أو هو الرجل الموصوف بالصفتين وكلام المصنف مبني على ان مصابكم مصدر والمعنى ان اصابتكم رجل مظلوم فاخبر باسم الذات عن المعنى (قوله بحضرة الواثق) هو ابو جعفر هرون بن محمد المعتصم بن هرون الرشيد بويع بالخلافة بعد موت أبيه وسنه ست وثلاثون سنة فأقام خليفة خمس سنين وتسعة أشهر ومات يوم الاربعاء لست بقين من ذي الحجة سنة اثنتين وثلاثين ومائتين ولما مات ترك وحده واشتغل الناس بالبيعة للمتوكل فجاء جرذ أي فأر فاستل عينيه وأكلهما فسبحان المعز المذل (قوله على ابي عثمان) أي المازني (قوله باشخاصه) أي باحضاره بشخصه (قوله ورجلا مفعوله) أي واصابة مصدر مضاف لفاعله وقوله أظلوم الهمزة فيه للنداء أي يا ظلوم أن اصابتك فهو نداء للمحبوبة أي يا شديدة الظلم ان اصابتك الرجل الموصوف بكونه أهدى لك السلام ظلم (قوله ولهذا) أي لاجل كون ظلم خبر لا يتم المعنى بدونه أي بحذفه (قوله

فاستحسنه الواثق ثم أمر له بألف دينار ورده ١٧٦ مكرما فقال المبرد ترك الله مائة فعوضنا ألفا *(الجهة الثانية)* أن يراعي المعرب معنى صحيحا

ولا ينظر في صحته في الصناعة
وها أنا مور ودلك أمثلة من
ذلك أحدها قول بعضهم في
وثمودفما أبقى ان ثمودا مفعول
مقدم وهذا ممتنع لان لما
النافية الصدر فلا يعمل
ما بعدها فيما قبلها وانما هو
معطوف على عادا أو هو
بتقدير وأهلك ثمودا وانما
جاء * ونحن عن فضلك
ما استغنينا * لانه شعر مع أن
المعمول ظرف وأما قراءة
عمرو بن فائد ومن شر ما خلق
بتنوين شر فما بدل من شر
بتقدير مضاف أي ومن شر
شر ما خلق وحذف الثاني
لدلالة الاول * الثاني قول
بعضهم في اذ من قوله تعالى
ان الذين كفروا ينادون
لمقت الله أكبر من مقتكم
أنفسكم اذ تدعون الى الايمان
فتكفرون انه ظرف للمقت
الاول أو الثاني وكلاهما
ممنوع أما امتناع تعلقه
بالثاني فلفساد المعنى لانهم
لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت
وانما يمقتونها في الآخرة
ونظيره قول من زعم في يوم
تجد انه ظرف ليحذركم
حكاه مكي قال وفيه نظر
والصواب الجزم بانه خطأ
لان التحذير في الدنيا لا في
الآخرة ولا يكون مفعولا به
ليحذركم كما في وانذرهم يوم
الآزفة لان يحذر قد استوفى
مفعوليه وانما هو نصب بمحذوف تقديره اذكر واأو احذر واوأما امتناع تعليقه بالاول وهو رأي جماعة منهم الزمخشري (قوله
فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي ولهذا قالوا في قوله وهن وقوف ينتظرن قضاءه بضاحي غداة أمره وهو ضامز

معنى صحيحا) أي وهذه الجهة عكس الجهة الاولى (قوله ولا ينظر في صحته) اي في صحة الاعراب أي فيفسد الاعراب صناعة وقوله في الصناعة أي الى الصناعة (قوله وها أنا مور دالخ) فيه ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة وهو شاذ كما ذكره المصنف في حواشي التسهيل (قوله من ذلك) أي من الامور التي راعى المعرب فيها المعنى دون الصناعة وحينئذ فيفسد ذلك الاعراب صناعة (قوله لان لما النافية الصدر الخ) أي ولوجود الفاء العاطفة وهي تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها فالمنع لامرين وقد يقال لصاحب هذا القول أن يجعل اما محذوفة وهو من مظان حذفها قياسا أي وأما ثمود فما أبقى وحينئذ فلا يمتنع التقديم لغرض الفصل بين أما والفاء بجزء مما في حيزها ولو كان عامله مقترنا بماله الصدر نحو أما زيدا فاني ضارب على ما ذهب اليه المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وغيره اهـ دماميني (قوله على عادا) أي من قوله قبل وانه أهلك عادا الاولى وعلى هذا الوجه فالعطف من عطف المفردات (قوله أو هو بتقدير الخ) وعلى هذا فهو من عطف الجمل وفيه أنه حيث أمكن عطف المفردات لا يعدل عنه لعطف الجمل فالاولى الاقتصار على ما قبله (قوله ما استغنينا) أي فان قوله عن فضلك معمول استغنينا فقد عمل ما بعد النفي فيما قبله (قوله ومن شر ما خلق) الاولى حذف الواو من هنا ومن التقدير اذ الآية من شر ما خلق بدون واو (قوله فما بدل من شر) قال الدماميني يحتمل أن يكون ما في هذه هي الابهامية وهي التي اذا اقترنت باسم نكرة أبهمته ابهاما وزادته شيوعا وعموما كقولك أعطني كتابا ما تريد أي كتاب كان وخلق صفته والعائد محذوف وعلى كل فليس مما نحن فيه وهو ما النافية اهـ دماميني (قوله فما بدل الخ) أي فهي اسم موصول وليست نافية خلافا لما فهمه المعتزلي مستدلا به على ان الله لا يخلق الشرور (قوله بتقدير مضاف) أي وفي الحقيقة ان البدل هو المضاف (قوله ينادون) أي من قبل الملائكة وهم يمقتون أنفسهم عند دخولهم النار (قوله لمقت الله) اللام لام الابتداء ومقت مبتدأ وأكبر خبر وقوله لمقت الله من اضافة المصدر لفاعله والمفعول محذوف أي لمقت الله اياكم (قوله اذ تدعون الى الايمان) أي في الدنيا (قوله فلفساد المعنى) هذا ليس من الجهة الثانية بل من الجهة الاولى لمراعاة المعرب الصناعة دون المعنى وأما تعلقه بالمقت الاول الذي فيه المعنى فصحيح الا أنه مخالف للصناعة وهو الذي من هذه الجهة فهذا هو المقصود بالذات (قوله فلفساد المعنى) أي لان المعنى حينئذ ينادون لمقت الله اياكم أكبر من مقتكم أنفسكم وقت دعائكم الى الايمان وهذا لا يصح لان مقتهم أنفسهم انما يكون في الآخرة ودعاؤهم للايمان في الدنيا وقد يجاب بأنه على تقدير مضاف والاصل اذ ظهر صحة دعائكم للايمان أي أكبر من مقتكم أنفسكم وقت ظهور صحة دعائكم للايمان ومن المعلوم ان ظهور صحة الدعاء للايمان لهم انما هو يوم الآخرة وان كان دعاؤهم اليه في الدنيا (قوله ذلك الوقت) أي وقت دعائهم للاسلام (قوله وانما يمقتونها في الآخرة) أي عند دخولهم النار ودعاؤهم للايمان في الدنيا (قوله ونظيره) أي من جهة فساد المعنى لاختلاف الزمان وان كان مخالفا وعكسا للاول من جهة أن المعمول الظرف في هنا مقدم بخلاف الاول فانه مؤخر (قوله وفيه نظر) أي تردد وتحير (قوله لان التحذير في الدنيا) أي واليوم الذي تجد كل نفس ما عملت محضرا يوم القيامة فكيف يكون الامر الواقع في الدنيا ظرفه يوم القيامة (قوله تقديره اذكروا) أي يوم تجد وقوله أو احذروا أي يوم تجد الخ (قوله وأما امتناع تعلقه) يعني اذ تدعون وقوله بالاول اي بالمقت الاول (قوله فلاستلزامه) أي وهذا ممنوع عند غير الزمخشري وذلك الغير هو السعد والزمخشري جوز الفصل اذا كان المعمول ظرفا كما هنا (قوله بالاجنبي) أي وهو أكبر الواقع خبرا ان قلت الخبر ليس أجنبيا من المبتدا الا انه معمول له قلت جعلوه أجنبيا لاختلاف جهة العمل لان عمل المبتدا في الخبر من حيث انه مبتدأ وعمله في الظرف من حيث انه مصدر

ان الباء متعلقة بقضائه لا بوقوف ولا بينتظرن لئلا يفصل بين قضاء وأمره بالاجنبي ولاحاجة الى تقدير ابن الشجري وغيره أمره معمولا لقضى محذوفا لوجود ما يعمل ونظيره لزم الزمخشري هنا ما لزمه اذ علق يوم تبلى السرائر بالرجع من قوله تعالى انه على رجعه لقادر واذ علق أياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما 177 معدودات فان فى الاولى الفصل بخبران وهو لقادر وفى الثانى الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب فان قيل لعله يقدر كما كتب صفة الصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله ونظير اللازم له على هذا التقدير ما لزمه اذ قال فى قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله وانه حينئذ من جملة معمول المصدر وقد عطف كفر على المصدر قبل مجيئه والصواب أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف اى مقتكم اذ تدعون وصوموا أياما ويرجعه يوم تبلى السرائر ولا ينتصب يوم بقادر لان قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره ونظيره فى التعلق بمحذوف يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين ألا ترى أن اليوم لو علق ببشرى لم يصح من وجهين انه مصدر وانه اسم للا وأما لا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فعلى الخلاف فى جواز تقدم منصوب بليس عليها والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به

ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء لانه لا يعطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض ومن أمثلة ذلك قول المتنبي وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه * بان تسعدا والدمع أشفاه ساجمه وقد سأل أبو الفتح المتنبي عنه فأعرب وفاؤكما مبتدأ وكالربع خبره وعلق الباء بوفاؤكما فقال له كيف تخبر عن اسم لم يتم فأنشده قول الشاعر لسنا كمن جعلت اياد دارها * تكريت تمنع حبها أن يحصدا

(قوله بالاجنبي) أى وهو أكبر لانه خبر عن المبتدا واعلم ان الاجنبي هنا ما كان غير معمول للمصدر غير الجملة المعترضة والمراد بغير الاجنبي ما كان معمولا له فيشمل الفاعل والمفعول والظرف والجار والمجرور والصفة لان هذه منزلة مع المصدر كالجزء فاذا قلت ضربي فى الدار زيدا حسن لم تفصل بين المصدر ومعموله باجنبي وانما فصلت بينهما بما يتعلق به داخل فى حيزه بخلاف ضربي حسن زيدا فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذى لا يصلح أن يكون تتمة لما قبله فى الجزئية وانما نزلوا الجمل الاعتراضية منزلة العدم لانه اتى بها لغرض فلذا انزل الفصل بها كالعدم وأيضا لانه لا يتوهم أنها من متعلقات الاول ولا من متعلقات الثانى لاستقلالها بنفسها اهـ تقرير دردير (قوله ولهذا) اى ولاجل كون الفصل بالاجنبي من المصدر ومعموله باجنبي مضرا قالوا فى قوله الخ (قوله وهن) الضمير للاتن والقضاة الحكم والضمير فى قضاه وأمره للعمار والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وضاحيها وقت ضحاها وهى تشرق والضامز بالضاد والزاى المعجمتين أى الساكت (قوله وهو ضامز) اى ساكت عن النهيق (قوله بالاجنبي) أى وهو ممتنع الا ان يكون الاجنبي جملة معترضة (قوله ما لزم الزمخشري هنا) أى فى جعله اذ تدعون متعلقا بالمقت الاول واللازم له الفصل بين المصدر ومعموله باجنبي (قوله فان فى الاولى الفصل بخبران) قال ابن الحاجب ان الفصل مغتفر فى الظروف لاتساعهم فيها والمعمول هنا المفصول بينه وبين عامله بخبران وهو يوم تبلى ظرف (قوله فان قيل) أى فى الجواب عن الزمخشري (قوله قبل ان يكمل معموله) أى بقوله أياما (قوله اللازم له) أى للزمخشري (قوله على هذا التقدير) أى تقدير جعل كما كتب صفة للصيام (قوله وانه) أى المسجد الحرام وقوله حينئذ أى حين عطفه على سبيل الله من جملة معمول المصدر الذى هو صد لكونه معطوفا على معموله وهو سبيل الله والحال أنه قد عطف كفر على المصدر قبل مجيء المسجد فيلزم اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله (قوله وقد عطف الخ) أى فقد لزمه العطف على المصدر قبل استكماله مع أنه لا يتبع قبل استكماله (قوله قبل مجيئه) أى ذلك المعمول (قوله ان الظروف الثلاثة) أى اذ فى قوله اذ تدعون وأياما فى قوله أياما معدودات ويوم فى قوله يوم تبلى السرائر (قوله لان قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره) قد يقال انه اذا كان قادرا على رجعه يوم تبلى السرائر فقدرته على رجوعه قبل البلى من باب أولى تأمل (قوله يوم يرون) أى احذروا يوم أو اذكروا يوم (قوله انه مصدر) أى ومعموله لا يتقدم عليه وقوله وانه اسم للا أى ولا لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها (قوله وأما الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) أى فانه قد عمل ما بعد ليس فيما قبلها مع أن لها الصدارة (قوله فعلى الخلاف) أى فجواز تعلق يوم بمصروفا وعدمه جار على الخلاف فى جواز تقدم منصوب ليس عليها وعدمه فعلى القول بمنع تقدم خبرها عليها يمنع تقدم معمول الخبر عليها وعلى القول بجواز تقدم خبرها عليها يجوز أن يتقدم معمول الخبر عليها (قوله ومن أمثلة ذلك) أى الفصل بين المصدر ومعموله باجنبي فقوله وفاؤكما مبتدا وقوله كالربع خبر وقوله بان تسعدا متعلق بالمصدر أعنى وفاؤكما وقد علمت أن الخبر أجنبي من المصدر وقوله أشجاه أى أحزنه والطاسم الدارس والساجم الهامل وهو الفائض والسائل الذى لا مانع له (قوله أشجاه) أى أحزنه طاسمه أى دارسه أى انما يكون باعثا على الحزن اذا كان دارسا (قوله بان تسعدا) أى بان تسعدانى وتعاونانى بالبكاء عند ربع الاحبة والحال ان الدمع الهامل أشجاه أى أحزنه (قوله وقد سأل أبو الفتح) أى ابن جنى وقوله المتنبي هذا هو المفعول فهو المسؤل (قوله اياد) بكسر الهمزة حى من معد أى لسنا كقبيلة اياد التى جعلت دارها تكريت بمثناة فوقية

أى ان ايادبدل من من قبل مجى معمول جعلت وهو دارها والصواب تعليق دارها وبان تسعدا بمحذوف أى جعلت وفيه او معنى البيت وقاؤكما
ياصاحبى بماوعد تمانى به من الاسعاد بالبكاء عند ربع الاحبة انما يسليني اذا كان بدمع ساجم أى هامل كما ان الربع انما يكون أبعث على
الحزن اذا كان دارسا * الثالث تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى لاعاصم اليوم من أمر الله لاتثريب عليكم اليوم ومن قوله
عليه الصلاة والسلام لامانع
لما أعطيت ولامعطى لما
منعت باسم لا وذلك باطل
عند البصريين لان اسم
لا حينئذ مطول فيجب نصبه
وتنوينه وانما التعليق فى ذلك
بمحذوف الاعند البغداديين
وقدمضى الرابع وهو عكس
ذلك تعليق بعضهم الظرف
من قوله تعالى ولولا فضل الله
عليكم بمحذوف أى كائن
عليكم وذلك ممتنع عند الجمهور
وانما هو متعلق بالمذكور وهو
الفضل لان خبر المبتدا بعد لولا
واجب الحذف ولهذا لحن
المعرى فى قوله
* فلولا الغمد يمسكه لسالا *
الخامس قول بعضهم فى ومن
ذريتنا أمة مسلمة لك ان
الظرف كان صفة لامة ثم قدم
عليها فانتصب على الحال
وهذا يلزم منه الفصل بين
العاطف والمعطوف بالحال
وأبو على لايجيزه بالظرف فما
الظن بالحال التى هى شبيهة
بالمفعول به ومثله قول أبى
حيان فى واذكروا الله
كذكركم آباءكم أواشد
ذكرا ان اشد حال كان فى
الاصل صفة لذكرا * السادس
قول الحوفى ان الباء من قوله
تعالى فناظرة بم يرجع
المرسلون متعلقة بناظرة ويرده ان الاستفهام له الصدر ومثله قول ابن عطية فى قاتلهم الله انى يؤفكون ان انى ظرف لقاتلهم ماقبل
انه وأيضا فيلزم كون يؤفكون لاموقع لها حينئذ والصواب تعلقهما بما بعدهما ونظيرهما قول المعربين فى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم
تخرجون ان المعنى اذا أنتم تخرجون من الارض فعلقوا

مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فمثناة فوقية بادسميت بتكريت بنت وائل وقوله
تمنع أى تلك القبيلة أى ان هذه القبيلة لبخلها تبقى الزرع فى تلك الارض ولا تحصده لئلا تأكل منه فيذهب
(قوله أى ان ايادبدل الخ) أى وكما جاز اتباع الموصول قبل تمام صلته جاز الاخبار عن المصدر قبل تمامه (قوله
والصواب تعليق دارها وبان تسعدا بمحذوف) على هذا فايادبدل من من وجعلت منزلة منزلة اللازم أى اسسنا
كهذه القبيلة التى حصل منها جعل ثم ابدل من جعلت قوله جعلت دارها الخ (قوله ومعنى البيت) أى بيت
المتنبى (قوله من الاسعاد) أى المساعدة (قوله انما يسليني) أى يذهب الحزن من قلبى (قوله مطول) أى
شبيه بالمضاف وهو واجب النصب وليس مبنيا على الفتح اذ لايكون كذلك الا المفرد (قوله بمحذوف) أى خبر
المبتدا الواقع بعد لا والتقدير لاعاصم عاصم اليوم لاتثريب تثريب عليكم اليوم ولامانع مانع لما أعطيت (قوله
بمحذوف) أى دل عليه المذكور أى مانع لما أعطيت فاسم لا مفرد وهو مانع (قوله الاعند البغداديين) الذين
يقولون ان اسم لا اذا كان شبيها بالمضاف يجوز نصبه من غير تنوين (قوله وقدمضى) أى مذهب البغداديين
(قوله ممتنع عند الجمهور) القائلين ان خبر المبتدا بعد لولا واجب الحذف ولايكون الا كوناعاما وقيل ان كان
كوناعاما حذف وجوبا وان كان كوناخاصا وجب ذكره ان لم يدل عليه دليل فان دل عليه دليل جاز ذكره
وحذفه (قوله قول بعضهم الخ) أى فقوله مسلمة عطف على مسلمين لك وقوله أمة عطف على نا من قوله اجعلنا
وأصل الكلام واجعل أمة مسلمة من ذريتنا وأول الآية ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا وهذا يلزم عليه
ماقاله المصنف من الفصل المذكور فالاولى أن يجعل قوله ومن ذريتنا متعلقا بمحذوف أى واجعل من ذريتنا
الخ (قوله ان الظرف) أعنى قوله ومن ذريتنا (قوله فما الظن بالحال) أى وحينئذ فالاولى أن يجعل الظرف
متعلقا بمحذوف دل عليه المذكور أى واجعل من ذريتنا والجملة عطف على الجملة قبلها (قوله التى هى شبيهة
بالمفعول به) أى من حيث ان العامل مسلط عليها بدون واسطة حرف ملاحظ لفظا ولا تقديرا (قوله ومثله قول
أبى حيان الخ) أى فقد فصل بين المعطوف وحرف العطف بالحال وهو ممنوع فالاولى أن يجعل قوله أواشد ذكرا
حال معمولة لمحذوف أى أواذكروه حال كونكم أشد ذكرا منكم لآبائكم وهو من عطف الجمل لامن عطف
المفردات كما عند أبى حيان وأجاب أبو حيان عن اعتراض المصنف بقوله لايقال انه لايجوز الفصل بين الحرف
العاطف وهو أو وبين المعطوف وهو ذكرا بالحال لان جواز الفصل اذا كان حرف العطف أكثر من حرف وكان
الفصل قسما أو الظرف أو المجرور فالشرط الاول وجد والثانى فقد لانا نقول ان الحال شبيهة بالمفعول فيه لان
قولك جاء زيد راكبا فى قوة جاء زيد فى وقت الركوب والحال شبيهة بالظرف والمصنف رده بان الحال شبيهة بالمفعول
به لا بالمفعول فيه اه تقرير دردير (قوله كان فى الاصل صفة) أى فالاصل أوذكرا أشد من ذكركم لآبائكم وهو
عطف على محذوف أى اذكروا الله ذكرا كذكركم لآبائكم أوذكرا أشد فهو من عطف المفردات عند أبى
حيان (قوله أن الاستفهام له الصدر) أى فلا يعمل ماقبله فيه والاخرج عما ثبت له (قوله وأيضا) اى انه يرد بما سبق
من أن أنى له الصدارة فلا يعمل ماقبله فيه ويرد بانه يلزم الخ (قوله لاموقع لها) أى لامحل لذكره ولا وجه له
وذلك لان المقصود الدعاء عليهم بقتل الله لهم فى أى حال لافى حالة افكهم وصرفهم عن الحق بعدما تبين لهم
وجهه فقط هذا هو المراد وليس المراد لاموقع له من الاعراب لانه فى محل جر بالاضافة (قوله تعلقهما بما بعدهما)
أى فالمعنى قاتلهم الله كيف يصرفون عن الحق بعد ماتبين لهم وجهه بم يرجع المرسلون باى شئ (قوله فعلقوا

ماقبل اذا بما بعدها حكى ذلك عنهم أبو حاتم فى كتاب الوقف والابتداء وهذا لا يصح فى العربية وقول بعضهم فى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا أن ملعونين حال من معمول ثقفوا أو أخذوا ويرده أن الشرط له الصدر والصواب انه منصوب على الذم وأما قول أبى البقاء انه حال من فاعل يجاورونك فمردود لان الصحيح أنه لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيا ٓن وقول آخر فى وكانوا فيه من الزاهدين ان فى متعلقة بزاهدين المذكور وهذا ممتنع اذا قدرت أل موصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول فيجب حينئذ تعلقها باعنى محذوفة أو بزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور أو بالكون المحذوف الذى تعلق به من الزاهدين وأما ان قدرت أل للتعريف فواضح * السابع قول بعضهم فى بيت المتنبى يخاطب الشيب

أبعد بعدت بياضا لابياض له
لانت أسود فى عينى من الظلم

أن من متعلقة باسود وهذا يقتضى كونه اسم تفضيل وذلك ممتنع فى الالوان والصحيح أن من الظلم صفة لاسود أى اسود كائن من جملة الظلم وكذا قولهم

يلقاك مرتديا باحمر من دم
ذهبت بخضرته الطلى والاكبد

من دم اما تعليل أى أحمر من أجل التباسه بالدم أو صفة كان السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما * الثامن قول بعضهم فى سقيا لك ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذا لقيل سقيا اياك فان سقى يتعدى بنفسه فان قيل اللام للتقوية مثل مصدقا لما معهم فلام التقوية لا تلزم ومن هنا امتنع فى والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين نصبا على الاشتغال لان لهم ليس متعلقا بالمصدر * التاسع قول الزمخشرى فى ومن آياته منامكم بالليل

ماقبل اذا) أى وهو من فى الارض (قوله وهذا لا يصح فى العربية) أى لان اذا الفجائية لها الصدارة فاعمال مابعدها فيما قبلها يخرجها عن ذلك وأجيب بان تقديرهم هذا لا يفيد ان ماقبلها متعلق بما بعدها لاحتمال أن مرادهم أن مابعد اذا له متعلق محذوف جار ومجرور والاصل تخرجون منها أى من الارض ثم انهم عدلوا عن الضمير الى الاسم الظاهر وليس قصدهم تعلق من الارض المذكور سابقا بتخرجون بل السابق متعلق بدعا اهـ تقرير دردير (قوله من معمول ثقفوا) أى الفاعل وهو الواو (قوله لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيا ٓن) اذ لا يجوز أن تقول قام القوم الا زيدا عمرا بل الا زيدا وعمرا والحال اذا وقعت بعد مستثنى وهى مما قبل الا كما هنا كانت الا مسلطة عليها فتكون الا مسلطة على الحال فالمعنى هنا حينئذ لا يجاورونك الا قليلا من الرجال الا ملعونين (قوله وقول آخر) عطف على قوله قول بعض المفسرين أى نظيره قول بعض المفسرين وقول آخر (قوله وهذا ممتنع) أجاب ابن الحاجب عنه بان تقدم معمول الصلة على أل مغتفر وذلك لانها على صورة الحرف فهى كالمعرفة فليست كالموصولات غيرها من كل وجه ألا ترى ان صلتها مخالفة لسائر الصلات لان الصلة جملة وصلتها صفة صريحة اهـ تقرير دردير (قوله باعنى) فيه ان أعنى متعدية بنفسها لا بحرف وتقديره هذا يفيد انها غير متعدية بنفسها (قوله أو بالكون المحذوف) فيه انه اذا كان الكون محذوفا كان خبرا فيكون المعنى حينئذ وكانوا كائنين فيه من الزاهدين ولا معنى لكونهم كائنين فيه (قوله ابعد) بكسر الهمزة وفتح العين أمر من بعد بكسرها أى اهلك يقال بعد يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا بمعنى هلك وبياضا تمييز محول عن الفاعل أى بعد بياضك ولا بياض له فى محل نصب صفة للتمييز المذكور والعرب تطلق البياض على الحسن السار للنفس أى بعدت بياضا لا يسر وقبل البيت

ضيف ألم برأسى غير محتشم * والشيب أحسن فعلا منه باللمم

(قوله ابعد) أى اهلك هلكت من جهة كونك بياضا لا حسن فيه ولا سرور (قوله لانت أسود الخ) أى أنت بياض فى الظاهر فقط وأما فى نفس الامر فلست بياضا لانك توجب الغم (قوله وهذا يقتضى الخ) فيه أن المتنبى كوفى وهم يجيزون بناء أفعل التفضيل من الالوان اما مطلقا كما قاله جمهورهم أو من الابيض والاسود كما قاله الكسائى وهشام فالمتنبى كلامه بناء على مذهبه فلا يعترض عليه بمذهب غيره والحاصل انه انما قصد التفضيل على مذهب الكوفى والمعنى ان بياض الشيب عنده أشد سوادا من سواد الظلم وحينئذ فالتنظير من حيث ان له الصدارة ولو فى الجملة (قوله يلقاك مرتديا الخ) الارتداء لبس الرداء وهو هنا استعارة شبه تقلده بالسيف بذلك والطلى بضم الطاء المهملة الاعناق واحدها طلية أو طلاة على الخلاف والاكباد جمع كبد وباء بخضرته للتعدية أى أذهبت الطلى والاكباد خضرته بما كسبه من دمها (قوله باحمر) أى بسيف أحمر (قوله اما تعليل) أى ولا نجعل من متعلقة باحمر لئلا يلزم بناء أفعل التفضيل من الالوان (قوله أو صفة) أى أو انه متعلق بمحذوف صفة لاحمر (قوله كان السيف الخ) انما احتاج لهذا لانه على الصفة يختل المعنى مرتديا بسيف أحمر ذلك السيف كائن من الدم مع انه من حديد لا من دم (قوله اللام للتقوية) أى انها متعلقة بسقيا على انها للتقوية لا على انها للتعدية (قوله فلام التقوية لا تلزم) أى وهذه اللام لازمة لا تفارق أصلا فدل على انها ليست للتقوية واذا امتنع تعلقها بسقيا تعين تعلقها بمحذوف أى ارادتى لك هذا وقد تقدم ان ابن الحاجب حكى عدم لزوم اللام هنا وانه يقال سقيا لك وسقيا اياك (قوله ومن هنا) أى من أجل امتناع تعلق اللام بالمصدر هنا امتنع (قوله ليس متعلقا بالمصدر) أى فليس العامل المتأخر مشتغلا بضمير الاسم السابق ولا بسببه وحينئذ فلا يفسر عاملا فيه هذا وقد سبق أن ابن الحاجب قال انها للتقوية وانه يجوز اسقاطها من قوله سقيا لك (قوله بالليل) راجع لقوله منامكم

والنهار وابتغاؤكم من فضله انه من اللف والنشر وان المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار وهذا يقتضي أن يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقديمه عليه وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في أفصح الكلام وزعم عصري في تفسيره على سورتي البقرة وآل عمران في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت أن من متعلقة بحذرا أو بالموت وفيهما تقديم معمول المصدر وفي الثاني أيضا تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وحامله على ذلك أنه لو علقه بيجعلون وهو في موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف اذ كان حذر الموت مفعولا له وقد أجيب بان الاول تعليل للفعل مطلقا والثاني تعليل له مقيدا بالاول والمطلق والمقيد غيران فالمعلل متعدد في المعنى وان اتحد في اللفظ والصواب أن يحمل على ان المنام في الزمانين وان الابتغاء فيهما * العاشر قول بعضهم في فقليلا ما يؤمنون ان ما بمعنى من ولو كان كذلك لرفع قليل على أنه خبر * الحادي عشر قول بعضهم في وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر ان هو ضمير الشأن وأن يعمر مبتدأ وبمزحزحه خبر ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر ونظيره قول آخر في حديث بدء الوحي ما أنا بقارئ ان ما استفهامية مفعولة لقارئ ودخول الباء في الخبر يأبى ذلك * الثاني عشر قول الزمخشري في أينما تكونوا يدرككم الموت فيمن رفع يدرك انه يجوز كون الشرط متصلا بما قبله اى ولا تظلمون فتيلا أينما تكونوا يعني فيكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبله ثم يبتدئ يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وهذا مردود بأن سيبويه وغيره من الائمة نصوا على انه لا يحذف الجواب الا وفعل الشرط ماض تقول أنت ظالم ان فعلت ولا تقول أنت ظالم ان تفعل الا في الشعر وأما قول أبي بكر في كتاب الاصول انه يقال آتيك ان تأتني فنقله من كتب الكوفيين وهم يجيزون ذلك لا على الحذف بل على ان المتقدم هو الجواب وهو خطأ عند أصحابنا لان الشرط له الصدر * الثالث عشر قول بعضهم في بالاخسرين اعمالا ان اعمالا مفعول به ورده ابن خروف بأن خسر لا يتعدى كنقيضه ربح ووافقه الصفار مستدلا بقوله تعالى كرة خاسرة اذ لم يرد انها خسرت شيأ وثلاثتهم ساهون لان اسم التفضيل لا ينصب

مشبه

وقوله والنهار راجع لقوله وابتغاؤكم من فضله لان الابتغاء أى طلب الرزق يناسبه النهار (قوله وهذا) أى تقديم معمول المصدر وعطف ذلك المعمول على معمول مصدر آخر المقتضي كونه معمولا لذلك المصدر الآخر الذي عطف على معموله (قوله وهذا لا يجوز الخ) فيه أن قول الزمخشري من باب اللف لا يلزم عليه أن يكون مراده العمل الذي قاله المصنف بل مراده أن الليل مرتبط معنى بالمنام وقوله والنهار مرتبط معنى بالابتغاء وبالليل خبر لمبتدا محذوف والتقدير وذلك كائن بالليل والنهار والجملة معترضة حقها التأخير (قوله عصري) أى شخص منسوب للعصر الذي كنت فيه وهو قاضي القضاة تاج الدين محمد بن عبد الرحمن بن عقيل تلميذ أبي حيان وقد فسرها تين السورتين فقط (قوله وفيهما تقديم معمول المصدر) أى لان حذر مصدر بدليل جر ما بعده وليس فعلا وكذلك الموت مصدر أيضا (قوله لزم تعدد المفعول له) أى وهذا ممنوع لان الشئ لا يعلل بأمرين لما فيه من التخالف (قوله غيران) كأن المصنف نسي ما قدمه في الباب الرابع في أواخر الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة من أن قولهم غيران واغيار ليس بعربي اهـ دماميني (قوله غيران) استعمل المصنف هذه الكلمة على قياس المولدين والا فقد سبق له أنه ليس بعربي (قوله والصواب الخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ذكر هذه الجملة قبل قوله وزعم عصري (قوله ان ما بمعنى من) أى لان الايمان من أوصاف العقلاء والذي يستعمل للعاقل من فتعين أن تكون ما بمعنى من (قوله لرفع الخ) أى وهو منصوب على أنه مفعول لتؤمنون المتأخر وما صلة لتأكيد القلة أى يؤمنون ايمانا قليلا أو أن ما مصدرية وقليلا منصوب على الظرف فيه خبر مقدم اى ايمانهم كائن في قليل من الازمنة (قوله على انه خبر) أى لما الموصولة الواقعة مبتدا (قوله وبمزحزحه خبر) والمعنى أى شئ هو التعمير مزحزحه من العذاب أى مبعده عن النار (قوله لم يدخل الباء في الخبر) أى الموجب كما هنا لان ما استفهامية اما ان كان الخبر منفيا فانه تدخل عليه الباء وسواء كان خبرما أو خبرا للمبتدا المنفي بما بناء على انها لا تعمل أو بليس أو المنفي بلا (قوله في الخبر) اى فدخول الباء في الخبر يدل على أن ما نافية والضمير مبتدأ أول عائد على الاحد لا للشأن وأن يعمر مبتدا ثان وبمزحزحه خبر الثاني والجملة خبر الاول أى وما ذلك الاحد تعميره مزحزحه ومبعده عن العذاب أى عن النار فدخلت الباء على خبر المبتدا المنفي بما وهو جائز (قوله ودخول الباء في الخبر) اى الخبر الموجب وقوله يأبى ذلك اى فتعين ان ما نافية وبقارئ خبر المبتدا وهو الضمير (قوله فيمن رفع يدرك) أى وهو طلحة بن سليمان (قوله يعني) أى باتصال الشرط بما قبله أن ما قبله دليل لجوابه المحذوف (قوله ثم يبتدئ يدرككم) أى فهذا كلام مستأنف والوقف على قوله تكونوا (قوله وهذا مردود) اى وحينئذ فيخرج على اضمار الفاء أى فيدرككم أى فهو يدرككم الموت (قوله وهم يجيزون ذلك) أى ذلك التركيب (قوله لا على الحذف) أى حذف الجواب (قوله عند أصحابنا) اى البصريين (قوله لان الشرط) اى الاداة له الصدر أى ولذا تقدم عليها الجواب خرجت عما لها من الصدارة (قوله مفعول به) اى للاخسرين (قوله لا يتعدى) اى وحينئذ لا يتعدى الوصف المشتق منه (قوله وثلاثتهم) اى البعض القائل انه مفعول به وابن خروف وابن الصفار القائلين ان خسر لا يتعدى (قوله

المفعول به ولان خسر متعد ففى التنزيل الذين خسروا انفسهم خسر الدنيا والآخرة واما خاسرة فكأنه على النسب اى ذات خسر وربح ايضا يتعدى فيقال ربح دينارا وقال سيبويه اعمالا مشبه بالمفعول به ويرده ان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل لانه لا تلحقه علامات الفروع الا بشرط والصواب انه تمييز * (الجهة الثالثة) * ان يخرج على مالم يثبت فى العربية وذلك انما يقع عن جهل أو غفلة فلنذكر منه أمثلة (أحدها) قول ابى عبيدة فى كما اخرجك ربك من بيتك بالحق ان الكاف حرف قسم وان المعنى الانفال لله والرسول والذى أخرجك وقد شنع ابن الشجرى على مكى فى حكايته هذا القول وسكوته عنه قال ولو ان قائلا قال كالله لافعلن لاستحق ان يبصق فى وجهه ويبطل هذه المقالة اربعة أمور ان الكاف لم تجئ بمعنى واو القسم واطلاق ما على الله سبحانه وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل اخرج وباب ذلك الشعر كقوله وأنت الذى فى رحمة الله اطمع * ووصله باول السورة مع تباعد ما بينهما وقد يجاب عن الثانى بأنه قد جاء نحو والسماء وما بناها وعنه انه قال الجواب يجادلونك ويرده عدم توكيده وفى الآية أقوال أخر * ثانيها ان الكاف مبتدأ وخبره فاتقوا الله ويفسده اقترانه بالفاء وخلوه من رابط وتباعد ما بينهما * وثالثها انها نعت مصدر محذوف اى يجادلونك فى الحق الذى هو اخراجك من بيتك جدالا مثل جدال اخراجك وهذا فيه تشبيه الشئ بنفسه * ورابعها وهو قريب مما قبله انها نعت مصدر ايضا ولكن التقدير قل الانفال ثابتة لله والرسول مع كراهيتهم ثبوتا مثل ثبوت اخراج ربك اياك من بيتك وهم كارهون * وخامسها وهو أقرب من الرابع انها نعت لحقا أى اولئك هم المؤمنون حقا كما أخرجك والذى سهل هذا تقاربهما ووصف الاخراج بالحق فى الآية * وسادسها وهو أقرب من الخامس انها خبر لمحذوف اى هذه الحال كحال اخراجك اى ان حالهم فى كراهية ما رأيت من تنفيل الغزاة مثل حالهم فى كراهية خروجك من بيتك للحرب وفى الآية أقوال أخر منتشرة (المثال الثانى) قول ابن مهران فى كتاب الشواذ فى قراءة ان البقر تشابهت

مشبه بالمفعول به) اى لا مفعول به (قوله لا يشبه باسم الفاعل) اى فلا يكون منصوبه مشابها لمنصوبه بخلاف الصفة المشبهة فانها لما أشبهت اسم الفاعل فى الحاق التأنيث والتذكير والتثنية والجمع كان منصوبها مشبها المفعول به الذى هو منصوبه (قوله الا بشرط) اى خلوه عن من فاذا خلا عنها لحقته العلامات لكن تارة وجوبا وذلك بان دخلت عليه أل أو أضيف وقصد التفضيل كالهندات الفضليات وهند فضلى النساء وأما ان لم يقصد التفضيل عند الاضافة ففى المطابقة وجهان (قوله والصواب أنه تمييز) أى تمييز نسبة من الضمير المستتر فى الاخسرين (قوله ان يخرج) اى المعرب الكلام على ما أى شئ (قوله قول أبى عبيدة) كلام غير المصنف قال أبو عبيدة الكاف بمعنى واو القسم وما بمعنى الذى واقعة على ذى العلم والجواب يجادلونك (قوله والذى أخرجك الخ) جواب القسم محذوف دل عليه السابق أى الانفال لله والرسول وهذا غير ما يأتى له من أن أبا عبيدة يقول ان الجواب يجادلونك فهذا التقرير ليس على طبق كلام أبى عبيدة (قوله وسكوته عنه) أى وعدم سكوته عنه بأن يتركه بالمرة ويحتمل وسكوته عنه بلا اعتراض بل سلمه وهذا أولى (قوله وهو فاعل أخرج) أعنى قوله ربك (قوله ووصله) أى الموصول أى ربطه باول السورة وذلك ظاهر التقدير الذى قدره وهو مع ما سبق يقتضى ان أول السورة أعنى الانفال لله والرسول دليل لجواب القسم المحذوف (قوله يجاب عن الثانى) أعنى اطلاق ما على الله (قوله والسماء وما بناها) اى اقسم بالسماء وأقسم بالذى بناها فقد أوقع ما على الله لانه هو الذى بناها (قوله وعنه الخ) مراده بهذا التخلص عن الاعتراض الرابع (قوله الجواب يجادلونك) اى وهو أقرب من جعل أول السورة دليل الجواب لعروّ هذا من القسم (قوله عدم توكيده) اى مع ان جواب القسم اذا كان مضارعا منفيا يجب توكيده (قوله أقوال أخر) أى مغايرة لهذا القول (قوله ثانيها) أى ثانى الاقوال بقطع النظر عن قوله اخر والا كان هذا أولها (قوله ان الكاف مبتدأ) أى والمعنى مثل اخراج الله لك من بيتك فى الكراهية تقوى الله واطاعته ورسوله واصلاح ما بينهما بالمودة (قوله وخبره فاتقوا الله) أى الواقع قبله وهذا الاعراب لا معنى له لان تقدير الكلام مثل اخراج الله لك من بيتك فاتقوا الله الخ (قوله ويفسده اقترانه بالفاء) أى والخبر لا يقترن بالفاء الا اذا كان المبتدأ أشبه الشرط فى العموم (قوله انها) أى الكاف نعت الخ فهى اسم بمعنى مثل على جميع الاقوال (قوله وهو أقرب) أى لكونه ليس فيه تشبيه الشئ بنفسه (قوله مثل ثبوت اخراج ربك اياك من بيتك) أى فثبوت الاخراج معلوم لهم فشبه به ثبوت الانفال لله والرسول وهذا بعيد من جهة اللفظ لبعد ما بينهما (قوله كما أخرجك) أى مماثلا لاخراجك (قوله والذى سهل هذا) أى الوجه اى جعله سهلا وأقرب مما قبله (قوله من تنفيل الغزاة) اى اعطاء بعضهم من الخمس زيادة عن سهمه لمصلحة (قوله مثل حالهم فى كراهية خروجك من بيتك للحرب) وذلك ان أبا سفيان قدم بعير من الشأم فخرج النبى وأصحابه ليغنموها فعلمت قريش بذلك فخرج أبو جهل ومقاتلو مكة ليذبوا عنها وهم النفير وأخذ أبو سفيان بالعير طريق الساحل فنجت فقيل لابى جهل ارجع فأبى وسار الى بدر فشاور النبى أصحابه وقال ان الله وعدنى احدى الطائفتين العير والنفير فوافقوه على قتال النفير وكره بعضهم ذلك وقالوا لم نستعد له كما قال تعالى يجادلونك فى الحق اى القتال بعد ما تبين اى بعد ما ظهر لهم وجهه وهو وعد الله لك احدى

بتشديد التاء ان العرب تزيد تاء على التاء الزائدة فى اول الماضى وأنشد * تتقطعت بى دونك الاسباب * ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة وانما أصل القراءة ان البقرة بتاء الوحدة ثم أدغمت فى تاء تشابهت فهو ادغام من كلمتين (الثالث) قول بعضهم فى ومالنا ان لا نقاتل فى سبيل الله ان الاصل ومالنا وان لا نقاتل اى مالنا ١٨٢ وترك القتال كما تقول مالك وزيدا ولم يثبت فى العربية حذف واو المفعول معه (الرابع) قول محمد بن مسعود الزكى فى كتابه البديع وهو كتاب خالف فيه اقوال النحويين فى أمور كثيرة ان الذى وان المصدرية يتقارضان فيقع الذى مصدرية كقوله

اتفرحا كباد المحبين كالذى
أرى كبدى من حب مية يقرح

وتقع ان بمعنى الذى كقولهم زيد أعقل من أن يكذب اى من الذى يكذب انتهى * فأما وقوع الذى مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسى وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذى يبشر الله عباده وخضتم كالذى خاضوا واما عكسه فلم اعرف له قائلا والذى جرأه عليه اشكال هذا الكلام فان ظاهره تفضيل زيد فى العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظائره هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال وقل من يتنبه لاشكالها وظهر لى فيها توجيهان أحدهما ان يكون فى الكلام تأويل على تأويل فيؤول ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف فيؤل الى المعنى الذى أراده ولكن بتوجيه يقبله العلماء الاترى انه قيل فى قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى وقال أبو الحسن فى قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان المعنى ثم يعودون لقول والقول فى تأويل المقول اى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة العود الى المرأة لا العود

الى

الطائفتين كانما يساقون الى الموت وهم ينظرون اليه عيانا فى كراهيتهم له (قوله تزيد تاء على التاء) اى كالتاء فى أول تشابه (قوله وأنشد الخ) أى استدلالا على ان الماضى قد تزاد فيه تاء على التاء المزيدة فى أوله وحينئذ فيكون الاصل فى الآية تتشابهت بتحريك التاءين مثل هذا الفعل الموجود فى البيت ثم أدغمت التاء فى التاء (قوله ومالنا وأن لا نقاتل) أى فما استفهامية مبتدا ولنا خبره وأن لا نقاتل الخ مؤول بمصدر مفعول معه وفى الكلام حذف واو المعية (قوله اى مالنا) اى اى شئ ثبت لنا مع ترك القتال لجالوت وقومه وقد أخرجونا من ديارنا وأخذوا أبناءنا وقوله وترك القتال أخذ ترك من لا النافية (قوله ولم يثبت فى العربية حذف واو المفعول معه) أى فالحق أن الكلام على حذف فى اى مالنا فى ترك القتال أى أى شئ ثبت لنا حتى نتركه (قوله قول محمد بن مسعود الزكى) وفى نسخة محمد بن مسعود بن الزكى وهى التى حل الشارح عليها وفى نسخ عدة بدون ابن وقد شطب ابن شيخنا العلامة العدوى من نسخته (قوله يتقارضان) بالقاف اى تقع هذه موضع هذه وهذه موضع هذه (قوله أتفرح الخ) القرح الجرح والضعف اى كالقرح الذى ارى كبدى تقرحه والذى موصول اسمى وعائدها محذوف هذا هو الحق كما هو مذهب الجمهور (قوله اتفرح الخ) ينبغى ان تكون صلة الذى على جعلها مصدرية هى الجملة الاسمية وهى كبدى من حب مية تقرح وقوله أرى جملة معترضة بين الصلة والموصول فالمعنى أتفرح أكباد المحبين مثل قرح كبدى من حب مية فيما أراه وانما لم تجعل الجملة الفعلية صلة لعدم صحة التشبيه لان المعنى حينئذ أتفرحا كباد المحبين فرحا مثل رؤية كبدى ويحتمل ان يجعل الذى موصولا اسميا وصلته ارى وما بعده والعائد محذوف اى أراه وقوله يقرح فى موضع نصب على انه مفعول ثان لأرى وكبدى مفعول به منصوب بيقرح فهو بالياء التحتية والذى وصف لمحذوف والمعنى أتفرحا كباد المحبين كالقرح الذى اراه يقرح كبدى من حب مية اه دمامينى ويصح أن يكون بالتاء الفوقانية والمعنى كالقرح الذى أرى كبدى تقرحه (قوله كالذى ارى كبدى) اى كقرح كبدى والحامل على انها مصدرية عدم وجود عائد فى الكلام لان ضمير ارى عائد على المتكلم وكبدى مفعول أول وجملة يقرح مفعول ثان (قوله ذلك الذى يبشر الخ) أى ذلك تبشير الله عباده وقوله خضتم كالذى خاضوا أى خضتم كخوضهم (قوله فلم اعرف له قائلا) اى ويرده ايضا قولهم انت أعقل من ان تكذب بالفوقية وآنا اعقل من ان اكذب فانه لو جعل ان بمعنى الذى لم يكن الفعل المذكور متحملا لضمير الغيبة العائد على الموصول بل لضمير المخاطب فى الاول والتكلم فى الثانى فيتعين ان تؤول ان والفعل بالمصدر والمصدر يؤول باسم الفاعل (قوله جرأه) أى حمله عليه اى على القول بان ان بمعنى الذى فى المثال المذكور (قوله وهذا لا معنى له) اذ لا معنى لقولك هو اكثر عقلا من الكذب (قوله توجيهان) أى فى ذلك التركيب وما ماثله (قوله تأويل على تأويل) اى تأويل بعد تأويل فأولا يؤول ان والفعل بالمصدر ثم يؤول المصدر باسم الفاعل فتؤول أن يكذب ثم تؤول الكذب بالكاذب ولاشك ان قولك زيد أعقل من الكاذب يرجع لقولك زيد أعقل من الذى يكذب (قوله ويؤول المصدر بالوصف) أى اسم الفاعل فيقال زيد أعقل من الكذب ثم يؤول الكذب بالكاذب ويقال زيد أعقل من الشخص الكاذب وهذا يرجع لقولك زيد اعقل من الذى يكذب (قوله الى المعنى الذى اراده) أى ابن مسعود (قوله ولكن بتوجيه يقبله العلماء) أى بخلاف التوجيه الذى ذكره ابن مسعود نفسه فانه لا يقبله العلماء (قوله وذلك) أى التأويل (قوله

الى القول نفسه كما يقول اهل الظاهر وبعد فهذا الوجه ضعيف لان التفضيل على الناقص لافضل فيه وعليه قوله اذا أنت فضلت امرأ ذا براعة
على ناقص كان المديح من النقص ❋ التوجيه الثاني ان اعقل ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله من غيره فمن
المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لما تضمنه من معنى البعد لا لما فيه من ١٨٣ المعنى الوضعي والمفضل عليه متروك أبدا مع
فعل هذا القصد التعميم ولولا خشية الاسهاب لأوردت لك امثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على العجب العجاب ❋ (الجهة الرابعة) ❋ أن يخرج على الامور البعيدة والاوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوى فان كان لم يظهر له الا ذاك فله عذر وان ذكر الجميع فان قصد بيان المحتمل او تدريب الطالب فحسن الا في ألفاظ التنزيل فلا يجوز ان يخرج الا على ما يغلب الظن ارادته فان لم يغلب شئ فليذكر الاوجه المحتملة من غير تعسف وان أراد مجرد الاغراب على الناس وتكثير الاوجه فصعب شديد وسأضرب لك أمثلة مما خرجوه على الامور المستبعدة لتجتنبها وأمثالها ❋ أحدها قول جماعة في وقيله انه عطف على لفظ الساعة فيمن خفض وعلى محلها فيمن نصب مع ما بينهما من التباعد وأبعد منه قول أبي عمرو في قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر ان خبره أولئك ينادون من مكان بعيد وأبعد من هذا قول الكوفيين والزجاج في قوله تعالى ص والقرآن ذي الذكر ان جوابه ان ذلك لحق وقول بعضهم في ثم آتينا موسى الكتاب انه عطف على ووهبنا له اسحق وقول الزمخشري في وكل أمر مستقر فيمن جر مستقرا ان كلا عطف على الساعة وأبعد منه قوله في وفي موسى اذ ارسلناه انه عطف على وفي الارض آيات وأبعد من هذا قوله في فاستفتهم ألربك البنات انه عطف على فاستفتهم أهم أشد خلقا

الى القول نفسه) أى من أنت على كظهر أمى (قوله كما يقول اهل الظاهر) اى القائلين انه اذا قال لها أنت على كظهر أمى لا تجب عليه الكفارة الا اذا كرر هذا اللفظ مرارا وانظر ما المراد بأهل الظاهر هنا المقلدين داود الظاهرى او الفرقة الضالة (قوله وبعد) اى وأقول بعد ذكر هذا التوجيه تنبيه فهذا الوجه الخ وقوله فهذا الوجه اى تأويل أن والفعل بالمصدر والمصدر باسم الفاعل (قوله لافضل فيه) اى فقولك زيد افضل في العقل من الكاذب فيه تفضيل الكامل على الناقص وهذا لا بلاغة فيه (قوله الثاني الخ) فيه نظر فان الفعل الذى ينسبك هو وما معه في المثال بالمصدر مسند الى ضمير المفضل فينبغي عند السبك ان يضاف ذلك المصدر الى هذا الضمير كما تقول في أعجبني ما صنعت المعنى أعجبني صنعك واذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضلا على الناس في البعد من كذب نفسه فيلزم مشاركة الناس له في ذلك أعني البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا من مظان التوجيه بمعزل ثم في كلام المصنف الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو ممتنع فقد ظهر لك ان التوجيهين اللذين ظهر اله لا معوّل عليهما اه دماميني قال الشمني والجواب عن النظر الاول أن المصدر المنسبك من ان والفعل لا تجب اضافته ولا نسبته لفاعل ذلك الفعل لان المصدر لا يضمر فيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من سبكهما بيان المصدر الحاصل فيهما ولا دخل للفاعل في ذلك والجواب عن النظر الثانى قد ذكرناه (قوله من غيره) متعلق بفضل ومن بمعنى على ولا يصح ان يكون هو المفضل عليه لان أبعد مضاف فلا يوصل بمن واندفع اعتراض الدماميني (قوله من المعنى الوضعي) أى التفضيل (قوله هذا) أى الذى ذكر بعده من أن يكذب (قوله الاسهاب) أى الاكثار والتطويل (قوله الجهة الرابعة) أى من الجهات الموجبة لفساد الاعراب (قوله ان يخرج) أى المعرب الكلام (قوله ويترك الوجه الخ) أل للجنس لاجل ان يصدق بالمتعدد (قوله الجميع) اى القوى والضعيف (قوله الا ذاك) اى الوجه الضعيف (قوله فان قصد بيان المحتمل) أى الوجه المحتمل (قوله فان لم يغلب شئ) أى فان لم يغلب على الظن ارادة شئ من الاوجه المحتملة (قوله من غير تعسف) أى ولا ينبغي ان يذكر الاوجه البعيدة التى فيها تعسف (قوله وسأضرب لك امثلة) أى أذكر لك امثلة وليس المراد ضرب المثال الذى هو معلوم من تشبيه شئ بشئ لاجل التقريب للافهام كأن يقال مثل العالم الذى لا يعمل مثل الحمار يحمل أسفارا فليس هذا مرادا (قوله وأمثالها) عطف على الضمير في تجتنبها (قوله انه عطف على لفظ الساعة) أى فالمعنى وعنده علم الساعة وعلم قيله أى قيل النبي يارب (قوله فيمن خفض) أى خفض قيله وهما عاصم وحمزة وقوله فيمن نصب قيله أى وهم ما عدا عاصم وحمزة وقرأ الحسن ومجاهد وقتادة وقيله بالرفع وخرجت على أنه عطف على علم الساعة على حذف مضاف أى وعلم قيله فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وعلى محلها) أى لان الساعة مضاف لمصدر الذى هو علم فهو من اضافة المصدر للمفعول فمحله نصب فالمعنى وعنده علم الساعة وعلم قول النبي يارب (قوله قول أبي عمرو) أى ابن العلاء (قوله وقول بعضهم) عطف على قوله قول الكوفيين وكان عليه أن يقول وأبعد منه قول بعضهم لان هذا أبعد مما قبله (قوله وقول الزمخشري) عطف على قوله قول جماعة لا على قول الكوفيين والا لزم ان هذا أبعد مما في ص مع أنه ليس أبعد منه (قوله فيمن جر مستقر) أما من رفع فمستقر خبر عن كل (قوله عطف على الساعة) أى اقتربت الساعة واقترب كل أمر مستقر وثابت (قوله قوله) أى قول

قال هو معطوف على مثله فى أول السورة وان تباعدت بينهما المسافة انتهى والصواب خلاف ذلك كله فأما وقيله فيمن خفض فقيل الواو للقسم وما بعدها الجواب واختاره الزمخشرى وأما من نصب فقيل عطف على سرهم أو على مفعول محذوف معمول ليكتبون أو ليعلمون أى يكتبون ذلك أو يعلمون الحق أو أنه مصدر القال محذوفا أو نصب على اسقاط حرف القسم واختاره الزمخشرى وأما ان الذين كفروا بالذكر فقيل الذين بدل من الذين فى ان الذين يلحدون والخبر لا يخفون واختاره الزمخشرى وقيل مبتدأ خبره مذكور ولكن حذف رابطه ثم اختلف فى تعيينه فقيل هو ما يقال لك اى فى شأنهم وقيل هو لما جاءهم أى كفروا به وقيل لا يأتيه الباطل أى لا يأتيه منهم وهو بعيد لان الظاهر ان لا يأتيه من جملة خبر انه وأما ص والقرآن الآية فقيل الجواب محذوف اى انه لمعجز بدليل الثناء عليه بقوله ذى الذكر أو انك لمن المرسلين بدليل وعجبوا أن جاءهم منذر منهم أو ما الامر كما زعموا بدليل وقال الكافرون هذا ساحر كذاب وقيل مذكور فقال الاخفش ان كل الا كذب الرسل وقال الفراء وثعلب ص لان معناه صدق الله ويرده أن الجواب لا يتقدم فان أريد انه دليل الجواب فقريب وقيل كم أهلكنا الآية وحذفت اللام للطول وأما ثم آتينا فعطف على ذلكم وصاكم به وثم لترتيب الاخبار لا لترتيب الزمان أى ثم أخبركم بانا آتينا موسى الكتاب * وأما وكل أمر مستقر فمبتدأ حذف خبره أى وكل أمر مستقر عند الله واقع أو ذكر وهو حكمة بالغة وما بينهما اعتراض وقول بعضهم بل الخبر مستقر وخفض على الجوار جل على ما لم يثبت فى الخبر وأما وفى موسى فعطف على فيها من وتركنا فيها آية للذين يخافون العذاب الاليم * الثانى قول بعضهم فى ولا جناح عليه أن يطوف بهما ان الوقف على فلا جناح وان ما بعده اغراء ليفيد صريحا مطلوبية التطوف بالصفا والمروة

الزمخشرى وقوله وأبعد من هذا قوله أى قول الزمخشرى (قوله قال) أى الزمخشرى هو أى قوله فاستفتهم ألربك (قوله معطوف على مثله) هو فاستفتهم أهم أشد خلقا (قوله خلاف ذلك كله) أى لبعد الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فى هذه الآيات وحينئذ فتجتنب هذه الامور (قوله الواو للقسم) أى فالمعنى أقسم بقول النبى يارب الخ (قوله وما بعدها الجواب) هو ان هؤلاء قوم الخ أى وقيل الجواب محذوف أى لتنصرن او لافعلن فيهم ما أشاء (قوله عطف على سرهم الخ) فيه أن حكاية هذا القول والقولين بعده فى توجيه النصب فيما هو صواب غير جيدة لوجود التباعد بين المتعاطفين ثم جعل قيله مصدر القال محذوفا أو كون الواو للاستئناف وحرف القسم محذوفا هذا قريب (قوله أو ليعلمون) أى من قوله ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة الخ (قوله أو أنه مصدر لقال محذوفا) أى فالمعنى قال قيله يارب على حد ضربت ضربا زيدا ثم حذف الفعل لقيام المصدر مقامه (قوله على اسقاط حرف القسم) أعنى الباء والواو الموجودة للاستئناف والمعنى أقسم بقيله يارب (قوله بدل من الذين) أى مع اعادة العامل فكأنه قال ان الذين يلحدون وهم الذين كفروا الخ لا يخفون علينا ولا ضرر فى الاخبار عن الاسم قبل اتباعه بالبدل (قوله فى تعيينه) أى تعيين ذلك الخبر المذكور (قوله أى فى شأنهم) هذا تقدير للرابط وتقول فيما بعده كذلك (قوله أى كفروا به) اشارة لجواب لما فالخبر على هذا القول الجملة الشرطية أى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به وفيه أن هذا الاخبار لا فائدة فيه لان التقدير حينئذ ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به والخبر يجب أن يفيد ما لا يفيده المبتدأ وقد تخلف هنا فلا يستقيم الاخبار كما فى قولك ان الذى قام قائم وقد يقال تقييد الكفر بحين المجىء وقع فى الخبر والمخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستفيد ما لم يكن فاستقام الاخبار وأفاد ذمهم وعنادهم وأنهم كفروا بمجرد المجىء من غير سبب يوجب الكفران (قوله من جملة خبرانه) أى من جملة خبر انه لكتاب عزيز اى انها من جملة الخبر فى المعنى لانها علة له أى انما كان الكتاب عزيزا أى منيعا لانه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه اى ليس قبله كتاب يكذبه ولا بعده (قوله ذى الذكر) اى ذى البيان او الشرف (قوله او ما الامر كما زعموا) اى كما قالوا اى كما قال كفار مكة من تعدد الاله (قوله بدليل وقال الكافرون هذا ساحر كذاب) اى الى آخره لان محل الدلالة قوله بعد أجعل الآلهة الها واحدا حيث قال لهم قولوا لا اله الا الله اى كيف يسع الخلق كلهم اله واحد (قوله لان معناه صدق الخ) هذا بناء على ان هذه الحروف الواقعة فى اوائل السور ليست مما استأثر الله بعلمه وهو خلاف الصحيح (قوله لا لترتيب الزمان) اى لان زمن ايصاء الله المخاطبين من أمة النبى بما تقدم ذكره متأخر عن زمن نزول التوراة على موسى لا متقدم عليه (قوله عند الله واقع) اى واقع عند الله فعند خبر مقدم وقوله واقع مبتدأ مؤخر والخبر المحذوف جملة (قوله او ذكر) عطف على حذف (قوله وخفض على الجوار) اى لمجاورته الامر المجرور بسبب الاضافة (قوله فعطف على فيها من وتركنا) اى فالمعنى وتركنا فى موسى اى جعلنا فى قصة موسى آية ثم بينها بقوله اذ ارسلناه الخ (قوله وتركنا فيها آية) اى جعلنا فى قرى لوط بعد اهلاك الكافرين آية اى علامة على اهلاكهم للذين يخافون العذاب الاليم فلا يفعلون مثل فعلهم (قوله وان ما بعده) اى وهو قوله عليه ان يطوف بهما وقوله اغراء اى طلب وأمر بحث اى على الحاج والمعتمر ان يطوف بهما اى يلزمه ذلك (قوله مطلوبية التطوف) اى السعى بين الصفا والمروة لانه بدون هذا ربما يتوهم ان التطوف بهما ليس مطلوبا

ويرده أن اغراء الغائب ضعيف كقول بعضهم وقد بلغه ان انسانا يهدده عليه رجلا ليسبني أي ليلزم غيري والذي فسرت به عائشة رضي الله عنها خلاف ذلك وقصتها مع عروة بن الزبير رضي الله تعالى عنهم في ذلك مسطورة في صحيح البخاري ثم الايجاب لا يتوقف على كون عليه اغراء بل كلمة على تقتضي ذلك مطلقا وأما قول بعضهم في قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيأ ان الوقف قبل عليكم وان عليكم اغراء فحسن وبه يتخلص من اشكال ظاهر في الآية محوج للتأويل (الثالث) قول بعضهم في انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ان أهل منصوب على الاختصاص وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل بك الله نرجو الفضل وانما الاكثر أن يقع بعد ضمير التكلم كالحديث نحن معاشر الانبياء لا نورث والصواب أنه منادى (الرابع) قول الزمخشري في فلا تجعلوا لله أندادا انه يجوز كون تجعلوا منصوبا في جواب الترجي أعني لعلكم تتقون على حد النصب في قراءة حفص فاطلع وهذا لا يجيزه بصري ويتأولون قراءة حفص اما على أنه جواب للامر وهو ابن لي صرحا أو على العطف على الاسباب على حد قوله

ولبس عباءة وتقر عيني

أو على معنى ما يقع موقع أبلغ وهو أن أبلغ على حد قوله ولا سابق شيأ ثم ان ثبت قول الفراء ان جواب الترجي منصوب كجواب التمني فهو قليل فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها وهذا كتخريجه قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله على أنه استثناء منقطع

بل مباح فقط مع انه ركن (قوله عليه رجلا الخ) هذا مقول قول الرجل الذي بلغه ان انسانا يهدده (قوله خلاف ذلك) اى خلاف كون عليه اغراء على السعي بينهما (قوله وقصتها الخ) هي ما روى هشام عن ابيه عروة انه قال قلت لعائشة وانا يومئذ حديث السن ارايت قول الله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فما على الرجل ان لا يطوف بهما قالت عائشة كلا لو كان كما تقول لكانت الآية فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما انما نزلت هذه الآية في الانصار كانوا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها وهو صنم كان حذو قديد وكانوا يتحرجون ان يطوفوا بين الصفا والمروة لانه كان على الصفا صنم يقال له اساف وعلى المروة صنم يقال له نائلة يقال انهما كانا رجلا وامرأة زنيا في الكعبة فمسخا حجرين فوضعا ليعتبر بهما فلما طالت المدة عبدا من دون الله فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقالوا له أنطوف بمحل الاصنام فانزل الله تبارك وتعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما فعروة رأى دلالة الآية على اباحة السعي لا على وجوبه ووجهه أنه اقتصر في الآية على نفي الاثم في السعي ونفي الاثم يجامع فعل المطلوب فعله والمكروه والمباح فلو كان واجبا لما اكتفي بذلك بل كان يذكر أخص منه وهو اثبات الاجر لانه اذا كان للحقيقة اعتباران أحدهما عام يشملها وغيرها والآخر خاص بها فالبلاغة أن يعبر عنها بما هو خاص بها فاما جواب عائشة فهو من بديع فقهها وذلك أن النص على عدم الوجوب أن يقال فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما لان هذا يتضمن سقوط الاثم عن ترك الطواف بهما وحيث لم يقل ذلك ووردت الآية على ما هي عليه لم يكن نصا في انتفاء الوجوب ثم بينت له ان الاقتصار هنا على نفي الاثم له سبب خاص وهو أنهم توقعوا الاثم فجاء الكلام منطبقا على سؤالهم فقيل لهم لا اثم فيه خلافا لما توقعتموه وكونه واجبا أولا فشئ آخر فلم ترد عائشة الاكتفاء في اثبات الايجاب بما ذكرته وانما أرادت نفي دلالة الآية على كونه مباحا وأما وجوب السعي بينهما فقد علم من السنة (قوله تقتضي ذلك مطلقا) أي جعلت اغراء أولا (قوله وبه يتخلص من اشكال الخ) الاشكال هو أن ما من قوله ما حرم موصولة وان لا تشركوا بدل أو خبر مبتدا محذوف وكلاهما مشكل لان المحرم الاشراك لا عدمه وان الاوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه عطف الانشاء على الخبر وجعل المعاني الواجبة المأمور بها محرمة فيحوج ذلك الى التأويل بادعاء أن لا زائدة لا نافية والمبني على القول بالاغراء حسن سالم من تلك التكلفات كلها وعطف الاوامر على المحرمات باعتبار حرمة أضدادها وجعل الخبر السابق انشاء معنى والمعنى عليكم أن لا تشركوا به شيأ أي الزموا ترك الشرك به وقدم الكلام على ذلك في لا من حرف اللام (قوله فلا تجعلوا لله أندادا) لا ناهية وتجعلوا مجزوم بلا الناهية وهذا الاعراب هو الوجيه (قوله في جواب الترجي) أي ولا ناهية وقوله في جواب الترجي أي على مذهب الكوفيين المجوزين للنصب في جواب الترجي (قوله على حد قوله ولبس عباءة) أي فهو من عطف الفعل المضارع على المصدر الصريح (قوله موقع أبلغ) أي فهو من العطف على التوهم أي توهم أن أن موجودة (قوله ولا سابق) أي فهو عطف على معنى ما يقع موقع مدرك في قوله *بدا لي أني لست مدرك ما مضى* ولا سابق الخ والذي يقع موقع مدرك بمدرك (قوله قول الفراء) أي الذي هو كوفي وقوله ان جواب أي من أن جواب بيان لقول الفراء أي ان ثبت قول الفراء مع من وافقه من الكوفيين والا فهو ليس منفردا بهذا القول (قوله فهو قليل) أي فنصب جواب الترجي قليل (قوله وهذا) أي التخريج على النصب في جواب الترجي مثل تخريج الزمخشري قوله تعالى الخ أي مثله في كون كل قليلا (قوله منقطع) انما حمله على ذلك توهم حلول استقرار المولى في السموات أو في الارض وهو لا يصح فلذا جعل منقطعا ولم يجعله متصلا فان قيل ان الراجح في الاستثناء المنقطع بعد النفي النصب على الاستثناء فما وجه الرفع أجاب المصنف بانه جاء على البدل الخ أي

وأنه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية وقد مضى البحث فيها ونظيره هذا على العكس قول الكرماني في ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه توكيد فهل قراءة السبعة على النصب في مثل ما قام أحد الا زيد كما حمل الزمخشري قراءتهم على البدل في مثل ما فعلوه الا قليل

مثل مافيها أحد الاحمار وانما تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين ألا ترى الى اجماعهم على الرفع في ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم

والتخريج على اللغة التميمية ضعيف لانها لغة ضعيفة وحينئذ فالاولى أن الظرف أعني قوله في السموات الخ متعلق بمحذوف وأن الاستثناء متصل أي قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض الغيب الا الله وقوله الا الله بدل من من لان الراجح في المتصل الابدال بعد النفي والتعلق بالمحذوف أولى من الانقطاع أو أن من معمول ليعلم والنصب بدل اشتمال والا الله فاعل وهو من الاستثناء المفرغ وهذان الوجهان سبقا للمصنف (قوله ونظير هذا على العكس) أي من جهة أن الاستثناء هنا متصل وفيما تقدم منقطع وكل منهما واقع بعد نفي وقد أعرب كل من الاستثناء بن بخلاف الراجح فيه (قوله الا من سفه نفسه) في البحر من في قوله ومن يرغب اسم استفهام في محل رفع على الابتداء وهو استفهام معناه الانكار ومن سفه في موضع رفع بدل من الضمير المستكن في يرغب ويجوز أن يكون في محل نصب على الاستثناء والرفع على البدل أجود لانه استثناء من غير موجب وانتصاب نفسه على أنه تمييز على قول الفراء المجوز لمجيئه معرفة أو على التشبيه بالمفعول به على قول بعض الكوفيين وأما الجمهور فيجعلون النصب على التشبيه المذكور خاصا بالصفة المشبهة ولا يجوز في الفعل تقول زيد حسن الوجه ولا تقول يحسن الوجه واما على أنه مفعول به اما لكون سفه يتعدى بنفسه كسفه المضعف واما لكونه ضمن معنى ما يتعدى كجهل وهو قول الزجاج وابن جني أو أهلك وهو قول أبي عبيدة أو على اسقاط حرف الجر والاصل سفه في نفسه وهو قول بعض البصريين (قوله فهل) أي الكرماني قراءة السبعة الخ وهذا بيان لحقيقة العكس المشار له بقوله ونظيره على العكس (قوله في مثل ما قام أحد الا زيد) أي فالاولى الابدال لا النصب والنصب خلاف الراجح وحينئذ فيتعين أن محلها رفع على الابدال من ضمير يرغب ونفسه مفعول لسفه بناء على أنه يتعدى لتضمنه معنى أهلك أو جهل (قوله الاحمار) أي فجعل حمار بالرفع بدلا خلاف الراجح (قوله وانما تأتي الخ) علة لمحذوف أي وكلا التخريجين غير صواب لانه انما تأتي قراءة الخ (قوله على الرفع) أي على البدل من شهداء وقوله الا قليل أي بالرفع بدلا من ضمير فعلوه (قوله الا ابتغاء وجه ربه الاعلى) لانه منقطع لان طلب رؤية المولى ليس من النعمة أي التي شأنها أن تصدر من العبد جزاء لغيره (قوله على خلافه) أي وانه يقرأ اتباعا بالنصب أي لانه منقطع (قوله أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل) هذا أي كون التوكيد بالمنفصل أولا ثم بالمتصل مذهب الاكثر ولا ينافي أن بعضهم يقول ان مطلق فاصل يكفي فاندفع قول الشارح ان الباء فاصل ومطلق فاصل كاف وحاصل الجواب نعم وان كان كافيا الا أنه ليس لغة الاكثر والمصنف انما قال لغة الاكثرين كذا قرر شيخنا (قوله لضعف أمر المخاطب) علة لمحذوف أي الصواب أنها لام العلة لا لام الامر اضعف الخ (قوله كقوله الخ) هذا مثال لامر المخاطب باللام واقتصر المصنف على البيت ليروج له دعوى الضعف ولا يستنكر لكن قد ذكر هو في حرف اللام أنه قرأ جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم قلت ممن قرأ بالتاء الفوقية في تلك الآية يعقوب وليست قراءته شاذة اذ الصحيح في الشاذ أنه ما وراء القراآت العشر وقراءته من العشر اه دماميني (قوله فلتقض) بضم التاء لانه رباعي من قضى (قوله شاء) أي فاصله شاؤا فاجتزى بالضمة عن الواو (قوله ولا يألوهم الخ) يألو أي يستطيع قال الجوهري تقول ألاه يألوه ألوا استطاعه والضرار المضارة يريد الشاعر ان أحدا لا يستطيع أن يضارهم ولا يقاومهم في المضارة (قوله كقوله) تنظير في اطلاق الذي على الجماعة (قوله والاولى الخ) أي لانه لا يلزم عليها أمران قليلان حذف الواو والاجتزاء بالضمة واطلاق الذي على الجماعة (قوله وقد جاءت الخ) هذا استئناف معلول لما قبله وقوله

وأن أكثرهم قرأ به في ما فعلوه الا قليل منهم وانه لم يقرأ أحد بالبدل في وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى لانه منقطع وقد قيل ان بعضهم قرأ به في مالهم به من علم الا اتباع الظن واجماع الجماعة على خلافه ونظير حمل الكرماني النفس على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قول بعضهم في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ان الباء زائدة وأنفسهن توكيد للنون وانما اللغة الاكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قمتم أنتم أنفسكم (الخامس) قول بعضهم في فلتفرحوا على ظهوره ان اللام للامر والفعل مجزوم والصواب أنها لام العلة والفعل منصوب لضعف أمر المخاطب باللام كقوله

لتقم انت يا ابن خير قريش
* فلتقض حوائج المسلمينا
(السادس) قول التبريزي في قراءة يحيى بن يعمر تماما على الذي أحسن بالرفع ان أصله أحسنوا فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة كما قال

اذا ما شاء ضروا من أرادوا * ولا يألوهم احد ضرارا واجتماع حذف الواو واطلاق الذي على الجماعة كقوله منه

* وان الذي حانت بفلج دماؤهم * ليس بالسهل والاولى قول الجماعة انه بتقدير مبتدأ أي هو احسن وقد جاءت منه مواضع حتى ان اهل الكوفة يقيسونه والاتفاق على أنه قياس مع أي كقوله * فسلم على ايهم أفضل * وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة

ابن الاصل أن يتموا بالجمع فحسن لان الجمع على معنى من مثل ومنهم من يستمعون ولكن أظهر منه قول الجماعة انه قدجاء على اهمال أن الناصبة حملا على اختها ما المصدرية (السابع) قول بعضهم فى قوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيأ فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها انه على حد قوله انك ان يصرع أخوك تصرع فخرج القراءة المتواترة على شئ لا يجوز الا فى الشعر والصواب أنه مجزوم وأن الضمة اتباع كالضمة فى قولك لم يشد ولم يرد وقوله تعالى عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم اذا قدر لا يضركم جوابا لاسم الفعل فان قدر استئنافا فالضمة اعراب بل قد امتنع الزمخشرى من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضى فعل الشرط فقال فى قوله تعالى وما عملت من سوء تود لا يجوز أن تكون ما شرطية لرفع تود هذا مع تصريحه فى المفصل بجواز الوجهين فى نحو ان قام زيد أقوم ولكنه يرى الرفع مرجوحا لم يستسهل تخريج القراءة المتفق عليها عليه يوضح لك هذا أنه جوز ذلك فى قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعا وذلك على تأويله بالماضى فقال فى أينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك فقيل هو على حذف الفاء ويجوز أن يقال انه محمول على ما يقع موقعه وهو أينما كنتم كما حمل ولا ناعب على ما يقع موقع ليسوا مصلحين وهو ليسوا بمصلحين وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشرى فى هذه المواضع متناقضا والصواب ما بينت لك

منه أى من هذا الباب وهو حذف صدر الصلة عند عدم طولها (قوله ان الاصل أن يتموا بالجمع) أى فحذفت الواو واجتزى عنها بالضمة (قوله ولكن أظهر منه الخ) الاظهرية من جهة مخالفة الاول للرسم من غير واو اه تقرير دردير (قوله ولكن أظهر منه قول الجماعة الخ) فيه نظر من وجهين أحدهما أنه لا وجه لكون هذا أظهر فان حمل أن الناصبة على ما المصدرية فى الاهمال قليل وليس بقياس وانما وقع فى شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير ووقوعه فى فصيح الكلام شائع الثانى أنه قد ذكر فى أواخر الكلام على المثال الثانى من أمثلة الجهة الثامنة أن حمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وذلك مناف لقوله هنا بان القول أن الاصل أن يتموا بالجمع حملا على معنى من حسن وبيان المنافاة أن كون هذا حسنا يقتضى سداده كذا اعترض الشارح الدمامينى وأجاب الشمنى عن الاول بأن المراد أنه أظهر لتبادره الى الذهن وهذا لا ينافى أنه غير قياسى وعن الثانى أن هذا المحل مما وقع فى المصحف على خلاف الاصطلاح عند أهل الخط ولا يسلم امكان الاصل فيه (قوله فيمن قرأ بتشديد الخ) أما قراءة السكون وكسر الضاد فهو جواب ان (قوله على شئ لا يجوز) أى وهو رفع الجواب مع كون فعل الشرط مضارعا وهذا هو المشار له بقول الخلاصة * ورفعه بعد مضارع وهن * (قوله اتباع) أى والقياس فتح الراء لان المضارع المجزوم اذا كان آخره مشددا فيفتح آخره للتخلص من التقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة للخفة وقوله اتباع اى لحركة الضاد قبلها فيضركم مجزوم بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع (قوله لم يشد ولم يرد) بضم الدال فيهما اتباعا لضم الشين والراء (قوله وقوله تعالى) عطف على قوله فى قولك لم يشد (قوله لا يضركم من ضل) أى فلا يضركم مجزوم وضمته للاتباع فسكونه مقدر (قوله جوابا لاسم الفعل) أى فهو جواب للامر فيكون مجزوما (قوله فالضمة اعراب) أى رفع لتجرده من الناصب والجازم (قوله بل قد امتنع الزمخشرى الخ) هذا ترق على ما استفيد من قوله فخرج القراءة الخ أى ان رفع الجواب مع كون فعل الشرط مضارعا ضعيف لا يجوز الا فى الشعر فكيف يخرج عليه القرآن بل قد امتنع الزمخشرى من تخريج القرآن على رفع الجواب مع كون فعل الشرط ماضيا مع كونه كثيرا فى نفسه (قوله هذا) أى وانظر هذا (قوله بجواز الوجهين) أى جزم الجواب بحيث يقال أقم ورفعه لكون الاداة لم تعمل فى لفظ الشرط مع قربه منها فلا تعمل فى لفظ الجواب (قوله لم يستسهل الخ) أى فكيف يصح تخريج القراءة على ما هو خاص بالشعر كما تقدم (قوله عليه) أى على الرفع المرجوح (قوله يوضح لك هذا) أى عدم استسهاله تخريج القراءة المتفق عليها عليه أنه أى الزمخشرى جوز ذلك فى الشاذة فحاصل ان القراءة المتفق عليها لم يخرجها الا على الوجه الافصح بخلاف الشاذة فجوز تخريجها على خلافه فلما جوز فى الشاذة ومنع فى المتفق عليها علم أن المتفق عليها انما تخرج على الافصح بخلاف الشاذة (قوله أنه جوز ذلك) أى رفع الجواب (قوله على تأويله بالماضى) أى فيؤول تكونوا بكنتم فيفرض ماليس واقعا واقعا فيفرض أينما تكونوا واقعا (قوله على حذف الفاء) أى مع المبتدا أى فالجملة اسمية أى فأنتم يدرككم (قوله ويجوز أن يقال الخ) وهذا هو محل الشاهد (قوله محمول الخ) أى فيدرككم مرفوع لكونه جواب شرط ماض تأويلا فيؤول تكونوا بكنتم (قوله وهو) أى ما يقع موقعه وأينما كنتم (قوله كما حمل ولا ناعب) أى فناعب مجرور وعطف على مصلحين خبر ليس باعتبار تأويله بمصلحين وقوله ولا ناعب تمامه الا ببين غرابها (قوله ولا ناعب) أول البيت * مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة * ولا ناعب (قوله وهو ليسوا) بيان لما يقع موقعه (قوله والصواب ما بينت لك) حاصل دفع التناقض عن الزمخشرى أنه امتنع من جعل ما شرطية لرفع تود من حيث كانت هذه القراءة قراءة الجماعة وتساهل فى تجويز ما أجازه فى اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك وان كان

قال ويجوز أن يتصل بقوله ولا تظلمون انتهى وقد مضى رده (الثامن) قول ابن حبيب ان بسم الله خبر والحمد مبتدأ ولله حال والصواب أن الحمد لله مبتدأ وخبر وبسم الله على ما تقدم في اعرابها (التاسع) قول بعضهم ان أصل بسم كسر السين أو ضمها على لغة من قال سم أو سم ثم سكنت السين لئلا يتوالى كسرات أو لئلا يخرجوا من كسر الى ضم والاولى قول الجماعة ان السكون أصل وهي لغة الاكثرين وهم الذين يبتدئون اسما بهمز الوصل (العاشر) قول بعضهم في الرحيم من البسملة انه وصل بنية الوقف فالتقى ساكنان الميم ولام الحمد فكسرت الميم لالتقائهما وممن جوز ذلك ابن عطية ونظيره هذا قول جماعة منهم المبرد ان حركة راء أكبر من قول المؤذن الله أكبر الله أكبر فتحة وانه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا فقيل هي حركة الساكنين وانما لم يكسروا حفظا لتفخيم اللام كما في الم الله وقيل هي حركة الهمزة نقلت وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع والصواب أن كسرة الميم اعرابية وأن حركة الراء ضمة اعرابية وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدرج فتنقل حركتها الا في ندور (الحادي عشر) قول الجماعة في قوله تعالى تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين ان فيه حذف مضافين والمعنى علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم وهذا معنى حسن الا ان فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما والاولى ان تبين بمعنى وضح وأن وصلتها بدل اشتمال من الجن أي وضح للناس أن الجن لو كانوا الخ (الثاني عشر) قول بعضهم في عينا فيها تسمى ان الوقف على تسمى هنا أي عينا مسماة معروفة وان سل ويكون سبيلا جملة أمرية

مثل ما منعه أو أشد لكون القراءة شاذة فلم يبال بالتسمح فيها وفيه نظر فانه يرى ان القراآت كلها آحاد ولا متواتر فيها ولذلك تراه يطلق عنان القول في تخطئة بعض القراء السبعة في بعض الاماكن ولا يبالي بما يقول لظنه أن القراءة بالرأي لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم فالاعتذار له بما ذكره المصنف غير ظاهر وأقول بل الاعتذار له بما ذكره المصنف ظاهر لان الزمخشري وان كان يرى ان القراآت كلها آحاد لكن لما كانت الاولى قراءة الجماعة لم يتسمح فيها القوم بسبب كثرة القارئ بها وكانت الثانية قراءة البعض تسمح فيها لقلة القارئ بها اه شمني (قوله ويجوز أن يتصل الخ) أي بان يجعل قوله ولا تظلمون دليل الجواب وقوله يدرككم مستأنف أي أينما تكونوا لا تظلموا فتيلا (قوله وقد مضى رده) أي بان جواب الشرط لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعا بل ماضيا (قوله ان بسم الله خبر الخ) أي والمعنى الحمد حالة كونه لله كائن باسمه تعالى (قوله قول بعضهم ان أصل بسم الخ) هذا المثال لا ينبغي أن يذكر في هذا الباب لانه موضوع لذكر الامور التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والنظر في ذلك ليس من الاعراب في شئ وقد ذكر المصنف في ديباجة الكتاب أنه يجتنب ذكر ما لا تعلق له بالاعراب فكان حقه أن يجتنب ذلك في كتابه رأسا اه دماميني (قوله لئلا يتوالى كسرات) راجع لقوله سم وقوله أو لئلا الخ راجع لقول سم (قوله لئلا يخرجوا من كسر الخ) وهو أثقل من توالي كسرات (قوله انه وصل بنية الوقف) أي فالميم ساكنة للوقف ولم يوقف عليها بل وصلها مع نية الوقف عليها مع سكونها باللام الساكنة من الحمد وحذفت الالف من الحمد لانها همزة وصل تحذف عند الوصل فالتقى ساكنان فحركت الميم بالكسر لاجل التخلص من التقائهما (قوله لالتقائهما) أي لاجل التخلص من التقاء الساكنين (قوله ونظيره هذا) أي كون الكسر في الميم لاجل التخلص من التقاء الساكنين (قوله ان حركة الخ) أي لان ألفاظ الاذان جزم وكل جملة آخرها ساكن فالراء من أكبر ساكنة ولم يوقف عليها بل وصلها بلفظ الجلالة فالتقى ساكنان فحركت الراء للتخلص (قوله حركة الساكنين) أعني الراء ولام الله أي حركة التخلص منهما (قوله وانما لم يكسروا) أي مع أن الاصل في التخلص من الساكنين يكون بالكسر (قوله حفظا لتفخيم اللام) أي مع خفة الفتح والا فالتفخيم يحصل أيضا مع الضم وكل من الضم والفتح ليس أصلا في التخلص (قوله لتفخيم اللام) أي من اسم الله لان اللام اذا كان ما قبلها فتحة فخمت لا ان كان ما قبلها كسرة اذ هي حينئذ ترقق (قوله حركة الهمزة) حاصله نقلت حركة الهمزة للساكن قبلها وهو الراء ثم وصلت بما بعدها بنية الوقف (قوله لغير داع) فيه أن فيه داعيا في الاذان لان الاذان لم يسمع الا موقوفا ففي نقل الحركة ايذان بانه واقف حكما ولولا ذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج بالكلية من السنة في الاذان من ايراد كلماته موقوفا على أواخرها فهو ان لم يقف حسا وقف حكما من جهة أنه اعتبر آخر الكلمة ساكنا لاجل الوقف ثم نقل اليها حركة الهمزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك الراء بالضمة الاعرابية كما استصوبه المصنف كان لم يقف حسا ولا حكما فخرج عن سنة الاذان بالكلية اه دماميني (قوله فتنقل حركتها) أي حتى تنقل حركتها (قوله قول الجماعة) أي المفسرين (قوله علمت) هو معنى تبينت (قوله معنى حسن) أي وأما ظاهر الآية فهو بعيد اذ ظاهره أن كل الجن ادعوا علم الغيب ولم يتبين لهم عدم علمهم للغيب الا حين خر سليمان ميتا (قوله لم يظهر الدليل عليهما) وقد يقال الدليل عليهما توقف المعنى عليهما فالدليل عقلي ولا يقال ان ظاهر الآية صحيح لانا نقول انه بعيد ومتى كان بعيدا عقلا أو عادة ارتكب خلافه (قوله بمعنى وضح) أي لا بمعنى علم فهو كقولك تبين جهل زيد أي اتضح للناس جهله (قوله على تسمى هنا) الاولى هنا على تسمى

أي اسأل طريقا موصلة اليها ودون هذا في البعد قول آخر انه علم مركب كتأبط شرا والاظهر انه اسم مفرد مبالغة في السلسال كما أن السلسال مبالغة في السلس ثم يحتمل أنه نكرة ويحتمل أنه علم منقول وصرف لانه اسم لماء وتقدم ذكر العين لا يوجب تأنيثه كما تقول هذه واسط بالصرف ويبعد أن يقال صرف للتناسب كقوارير لاتفاقهم على صرفه (الثالث عشر) قول مكي وغيره في قوله تعالى ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا ان زهرة حال من هاء به أو من ما وان التنوين حذف للساكنين مثل قوله

* ولا ذاكر الله الا قليلا *

وان جر الحياة على أنه بدل من ما والصواب أن زهرة مفعول بتقدير جعلنا لهم أو آتيناهم ودليل ذلك ذكر التمتيع أو بتقدير أذم لان المقام يقتضيه أو بتقدير اعني بيانا لما وللضمير او بدل من ازواجا اما بتقدير ذوي زهرة او على انهم جعلوا نفس الزهرة مجازا للمبالغة وقال الفراء هو تمييز لما وللهاء وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز وقيل بدل من ما ورد بان لنفتنهم من صلة متعنا فيلزم الفصل بين ابعاض الصلة باجنبي وبان الموصول لا يتبع قبل كمال صلته وبانه لا يقال مررت بزيد اخاك على البدل لان العامل في المبدل منه لا يتوجه اليه بنفسه وقيل من الهاء وفيه ما ذكر وزيادة الابدال من العائد وبعضهم يمنعه بناء على ان المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير وقد مر ان الزمخشري منع في ان اعبدوا الله ان يكون بدلا من الهاء في امرتني به ورددناه عليه ولو لزم اعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم اعطاء منوي التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيدا غلامه ويرد ذلك قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه والاجماع على جوازه * (تنبيه) * وقد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين فقيل الفعل ماض مبني للمفعول

ويكون على تسمى بيانا لهنا (قوله أي اسأل طريقا موصلة) أي اسأل العلماء طريقا موصلة اليها أو أن المعنى الزم طريقا موصلة اليها وقد شنع الزمخشري في الكشاف على من قال بهذا القول ومن نسبه لعلي بن أبي طالب وقال ان هذا من الاحداث في كتاب الله (قوله السلسال) بفتح السين لانه في الاصل مصدر والتفعال لم يأت منه ألفاظ مكسورة العين الا التبيان والتلقاء (قوله مبالغة في السلس) بكسر اللام الثانية والشراب السلس هو سهل المساغ يقال شراب سلس وسلسال وسلسبيل وكل واحد أبلغ مما قبله في اساغة الشراب لان كل واحد أزيد حروفا مما قبله اه تقرير دردير (قوله ثم يحتمل) أي على كونه مفردا وقوله نكرة أي فصرفه ظاهر لانه لم توجد فيه العلتان (قوله وصرف لانه الخ) حاصله أنه اذا كان علما فقد وجد فيه العلتان العلمية والتأنيث اذ هو اسم للعين كما سبق عينا فيها تسمى الخ فلاى شئ صرف والجواب انه صرف نظرا لكونه اسما للماء الذي هو مذكر فلو روعي كونه اسما للعين لمنع من الصرف والحاصل أنه يجوز فيه الامران (قوله وتقدم ذكر العين الخ) جواب عن سؤال حاصله أن تقدم ذكر العين يفيد أنه اسم للعين فحينئذ يجب منعه من الصرف وحاصل الجواب أن تقدم ذكر العين لا نسلم أنه معين لمنعه لجواز ملاحظة كونه علما للماء (قوله هذه واسط) أي فالصرف لملاحظة أنه اسم لموضع وهو مذكر ويجوز المنع من الصرف نظرا لكونه اسم بلد (قوله لاتفاقهم على صرفه) أي في هذه الآية أي لاتفاق السبعة فلا ينافي أن هناك قراءة شاذة تمنعه من الصرف وقوله لاتفاقهم الخ أي ولو كان الصرف للتناسب لوجد قراءة سبعية بالمنع من الصرف لان المنع للتناسب وقع فيه خلاف قوي تأمل (قوله أزواجا) أي أصنافا منهم زهرة الحياة الدنيا أي زينتها وبهجتها (قوله وان التنوين) جواب عما يقال ان الحال واجبة التنكير وزهرة مضاف للحياة فهو معرفة (قوله ولا ذاكر الخ) أي فالاصل ذاكرا فحذف التنوين للساكنين (قوله بدل من ما) أي والمعنى حينئذ لا تمدن عينيك الى الحياة الدنيا التي متعنا بها أزواجا منهم حالة كون ذلك المتمتع به زهرة وزينة (قوله والصواب الخ) أي وأما قول مكي فغير صواب لانه يلزم عليه الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي لان لنفتنهم متعلق بمتعنا الواقع صلة لما ولانه يلزم عليه أيضا اتباع الموصول قبل كمال صلته وهو ممنوع (قوله وقيل بدل من ما) أي والمعنى لا تمدن عينيك الى زهرة الحياة الدنيا التي متعنا بها أزواجا منهم (قوله على البدل) أي بدل المنصوب من المجرور نظرا للمحل (قوله بنفسه) أي بل بحرف الجر فيجب تعديه أيضا للبدل بحرف الجر لان البدل على نية تكرار العامل (قوله وفيه ما ذكر) أي مجموع ما ذكر الخ من الاعتراضات وليس المراد الجميع اذ الذي يأتي هنا انما هو الاعتراض الاول والثالث وأما الثاني فلا يأتي هنا لانه ليس في هذا الوجه ابدال من الموصول (ورددناه عليه) بان المضر بدل الموصول فلا عائد في اللفظ وأما بقاؤه بلا عائد في التقدير فلا ضرر فيه (قوله حكم المؤخر) أي بالفعل فلا يعود الضمير عليه فقوله ضرب ابنه المفعول في نية التأخير فلو كان في حكم المؤخر بالفعل لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة مع أن الآية فيها ذلك والامة اجمعت على جوازه (قوله كقراءة ابن عامر) أي فانها خرجت على اوجه ثلاثة وكل منها لا يخلو عن ضعف ولا يتأتى تخريجها على غير ما ذكر (قوله وعاصم) أي من رواية شعبة قال في الحرز في الانبياء ونجي احذف وشدد كذى صلا (قوله وكذلك نجي المؤمنين) هذا اعتراف من المصنف بأن هذه القراءة المتواترة غير فصيحة لكونها لا تخرج الا على وجه مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله اه دماميني قال الشمني أقول ليس في كلام المصنف اعتراف بأن هذه القراءة غير

وفيه ضعف من جهات اسكان آخر الماضي وانابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل وانابة غير المفعول به مع وجوده وقيل مضارع اصله تنجي بسكون ثانيه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد زعم قوم أنها ادغمت فيها قليلا وأن منه اترج واجاصة واجانة وقيل مضارع واصله تنجي بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذفت النون الثانية ويضعفه انه لا يجوز في مضارع نبأت ونقبت ونزلت ونحوهن اذا ابتدئت بالنون ان تحذف النون الثانية الا في ندور كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا

(الجهة الخامسة) أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ونورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطالب مرتبة على الابواب ليسهل كشفها

(باب المبتدا)

مسئلة يجوز في الضمير المنفصل من نحو انك انت السميع العليم ثلاثة أوجه الفصل وهو أرجحها والابتداء وهو اضعفها ويختص بلغة تميم والتوكيد *(مسئلة)* يجوز في الاسم المفتتح به من نحو قولك هذا أكرمته الابتداء والمفعولية ومثله كم رجل لقيته ومن أكرمته لكن في هاتين يقدر الفعل مؤخرا ومثلهما رب رجل صالح لقيته *(مسئلة)* يجوز في المرفوع في نحو أفي الله شك وما في الدار زيد الابتدائية والفاعلية وهي أرجح لان الاصل عدم التقديم والتأخير ومثله

فصيحة غاية الامر فيه أنها مرجوحة ولا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة (قوله وفيه ضعف من جهات) أي ثلاثة (قوله اسكان آخر الماضي) أي مع انه مبني على الفتح وفيه أنه لا بعد في تخفيف الياء بالاسكان ولا بعد أيضا في اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر أبلغ من اقتضائه المفعول به لان كل فعل متعد أو لازم لا بد له من مصدر الا ماشذ فكان قيامه مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به خصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو النتيجة ههنا واذا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان المصدر قام مقام الفاعل فيبقى المؤمنين مفعولا به صريحا والتقدير ونجي النجاء المؤمنين اه شمني (قوله وانابة ضمير المصدر) أي مناب الفاعل (قوله مع أنه مفهوم من الفعل) أي فاسناد الفعل له لا يفيد (قوله بسكون ثانيه) أي فأدغمت النون الثانية في الجيم (قوله تخفى) اي بأن تسكن وتغير وقوله ولا تدغم أي وهنا أدغمت في الجيم (قوله وقد زعم الخ) أي وزعمهم لا يسلم وما ذكره من اجاصة وما معها فهو من ادغام المثلين لا المتقاربين وقد يقال يدل على جواز هذا الادغام هذه الآية فان العربية تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته وقول من يقول انه لم يجئ مثله عن العرب مشيرا الى أنه احاط بجميع كلام العرب فيه تحجير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالته او لجهالة علمه ونترك الاخذ والتمسك بما ثبت تواتره عمن ثبتت عصمته من الغلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون فان قلت القراآت السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الاداء وأما ما هو من قبيل الاداء كالمد والامالة وتخفيف الهمزة والادغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب وغيره قلت نعم لكن لا يكون نقل القراء لهذه الاشياء أقل من ناقل العربية والاشعار والاقوال فكيف يطعن فيما نقله القراء الثقات بأنه لم يجئ مثله ومن أين عرف انه لم يجئ مثله ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال لقبلوه فقبول هذا أولى اه شمني (قوله أدغمت فيها قليلا) أي وما هنا من القليل (قوله واجانة) هي حريم النخلة (قوله ونحوهن) أي من كل ماض مبدوء بالنون (قوله اذا ابتدئت بالنون) نحو نبئ ونزل ونقب (قوله ان يترك) اي المعرب بعض ما يحتمله اللفظ أي فيعترض عليه بأنه قد ترك بعض الاوجه الظاهرة التي يحتملها اللفظ (قوله من ذلك) أي من الامور التي يحتملها اللفظ لا بقيد كونها ظاهرة بدليل أنه سيذكر في باب كان ونحوها أوجها ضعيفة (قوله باب المبتدا) اي باب الاسم الذي يحتمل أن يكون مبتدأ احتمالا ظاهرا (قوله أضعفها) افعل التفضيل هنا كالذي قبله ليس على بابه والا كان بينهما تناقض واعلم أن محل ضعف كون الضمير مبتدأ اذا تعين فيه الفصل وذلك فيما اذا احتمل كون المرفوع صفة لولا الضمير نحو زيد هو الفاضل فلولا ذكر الضمير لتوهم أن الفاضل صفة وأتى بالضمير للفصل بين الخبر والصفة وأما ان لم يتعين الضمير للفصل كما في الآية فليس فيه ضعف اذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح وهو أضعفها لا يظهر اه تقرير دردير (قوله ويختص بلغة تميم) فيه ان اللفظ متحد الا أن يكون ثمرة ذلك اذا زالت ان واختلف الاعراب نحو كان زيد هو الفاضل بنصب الفاضل عند غير بني تميم وبرفعه عندهم (قوله لكن في هاتين يقدر الفعل مؤخرا) أي وأما في المثال الاول فيقدر مقدما (قوله ومثلهما رب رجل صالح لقيته) أي مثل كم رجل لقيته ومن اكرمته في جواز الوجهين وفي تقدير الفعل مؤخرا رب رجل صالح لقيته وان كان بينهما وبين رب رجل لقيته فرق من جهة أن معمول الفعل والابتداء فيهما كم ومن وفيه هو المجرور برب وقد تقدم في رب أنها تنفرد بالزيادة في الاعراب دون المعنى وأن محل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتدائية وفي نحو رب رجل لقيت نصب على المفعولية وفي رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما في قولك هذا لقيته اه شمني (قوله الابتدائية والفاعلية) أي لان الظرف اعتمد على الاستفهام في الآية وعلى النفي في المثال (قوله لان الاصل عدم التقديم والتأخير) أي وهذا لازم على الابتدائية (قوله ومثله) أي في

جواز

كلتا غـرف فى سورة الزمر لان الظرف الاول معتمد على المخبر عنه والثانى على الموصوف اذ الغرف الاول موصوفة بما بعدها وكذلك نار فى قول الخنساء * كأنه علم فى رأسه نار * ومثله الاسم التالى للوصف فى نحو زيد قائم أبوه وأقائم زيد لما ذكرنا ولان الاب اذا قدر فاعلا كان خبر زيد مفـردا وهو الاصل فى الخبر ومثله ظلمات من قوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات لان الاصل فى الصـفة الافراد فان قلت أقائم أنت فـكذلك عند البصريين وأوجب الـكوفيون فى ذلك الابتـدائية و وافقهم ابن الحاجب و وهـم اذ نقل فى اماليـه الاجماع على ذلك وحجتهـم أن الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه لا يقال قام أنا والجواب انه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهـل معناه لانه يكون معه مسـتترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت او قمت ولان طلب الوصـف لمعـموله دون طلب الفعل فلذلك احتـمل معه الفصل ولان المرفوع بالوصف سد فى اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخـبر بخلاف فاعل الفـعل ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعـالى أراغب أنت عن آلهتى وقول الشاعر

خليلى ما واف بعهدى انتما

فان القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشرى فى الآية مؤد الى فصـل العامل من المعـمول بالاجنبى والقول بذلك فى البيت مـؤد الى الاخبار عن الاثنين بالواحد ويجوز فى نحو ما فى الدار زيد وجه ثالث عند ابن عصفور ونقـله عن اكثر البصريين وهو ان يكون المرفوع عاملا الجزئية والظرف فى موضع نصب على الخبرية والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا *(مسئلة)* يجوز فى نحو اخوه من قولك زيد ضرب فى الدار اخوه ان يكون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذى الحال وهو ضمـير زيد المقـدر فى ضرب وان يكون نائبا عن فاعل ضرب على تقديره مبنيا من الضمير وان يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال والفراء والزمخشرى يريان هذا الوجه شاذا ردية لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو

جواز الوجهين والارجح الفاعلية (قوله كلتا غرف) أى فى قوله لكن الذين اتقوا ربهم لهم غرف من فوقها غرف (قوله على المخبر عنه) أى وهو قوله لكن الذين اتقوا لان الذين مبتدأ ولهم غرف خبر (قوله والثانى على الموصوف) أعنى الغرف الاول اى غرف موصوفة بكونها من فوقها غرف (قوله وكذلك) اى يجوز الوجهان والفاعلية أرجح والظرف معتمد على الموصوف أعنى علم (قوله ومثله) أى فى جواز الوجهين والارجح الفاعلية (قوله لما ذكرنا) أى من ان الاصل عدم التأخير (قوله كان خبر زيد مفردا) أى لان الصفة مع مرفوعها فى حكم المفرد وهذا التوجيه الثانى كما يأتى هنا يأتى فى نار وفى غرف الثانى اهـ تقرير دردير (قوله فكذلك) أى يجوز فيه الوجهان والارجح الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير (قوله فى ذلك) أى الضمير (قوله على ذلك) أى على وجوب الابتدائية ووجه الوهم ان البصريين يجوزون الوجهين وحينئذ فلا يصح حكاية الاجماع (قوله وحجتهم) أى وحجة الكوفيين على وجوب الابتدائية بالضمير (قوله لا يجاوره) اى لا يجاور الضمير الفعل حال كون الضمير منفصلا عن الفعل أى لانه متى أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال أى ومثل الفعل الوصف اذ لا فرق بينهما وما جاء مخالفا لذلك مخرج على التقديم والتأخير هذا حاصل توجيههم وبما ذكرناه تم كلامهم (قوله والجواب الخ) حاصله انه انما لم يجب الوصل فى الوصف لانه لو وصل لاستتر الضمير ولو استتر لم يعلم مرجعه هل هو المتكلم أو المخاطب بخلاف الضمير الذى فى الفعل فانه لو اتصل لبرز ولم يستتر ففرق بين الوصف والفعل فقولهم فى التوجيه لا فرق بين الوصف والفعل لا يسلم اهـ تقرير دردير (قوله لئلا يجهل معناه) أى المراد منه من كونه ضمير متكلم أو مخاطب (قوله احتمل معه) أى اغتفر معه الفصل (قوله مسد واجب الفصل) أى فلذا اجاز فصله (قوله بخلاف فاعل الفعل) أى فانه ليس واجب الفصل (قوله ومما يقطع به على بطلان مذهبهم) أى من وجوب الابتدائية بالضمير وذلك لان الضمير فى الآية والبيت يمتنع جعله مبتدأ (قوله مؤد الخ) قال الدمامينى ليس هذا مما يقطع به على بطلان مذهبهم أما الآية فلان قوله عن آلهتى يحتمل أنه متعلق بفعل محذوف أى ترغب عن آلهتى وأما البيت فلان الخبر يحتمل أن يكون الجملة الشرطية مع جوابها المحذوف المدلول عليه بالنفى اى انتما اذا لم تكونا لى فما واف بعهدى موجود لان غيركما بالاولى وحيث كانت الآية والبيت محتملين لما ذكر فلا يتم ما ذكره المصنف من أنهما قاطعان ببطلان مذهب الكوفيين وأجاب الشمنى بأن مراد المصنف بالقطع الظن الغالب وحينئذ فلا يقدح فيه احتمال غير ذلك ولا شك أن غالب الظن فى الآية تعلق عن آلهتى براغب وفى البيت أن المعنى اذا لم تكونا لى على من أقاطعه فأنتما وافيان بعهدى (قوله فصل العامل) أعنى راغب وقوله من المعمول أعنى آلهتى وقوله بالاجنبى أعنى المبتدأ لما علمت سابقا ان الاجنبى ما ليس معمولا لما قبله ومن المعلوم ان المشهور ان المبتدأ ليس معمولا للخبر (قوله الى الاخبار عن الاثنين) أعنى أنتما وقوله بالواحد أعنى واف والمطلوب أن يقول وافيان (قوله بالواحد) أى فتعين كون الضمير فاعلا (قوله لاعتماده على ذى الحال) أى فالمعنى زيد ضرب هو فى حال كون أخيه فى الدار (قوله على تقديره) أى فالمعنى زيد ضرب أخوه فى حال كونه فى الدار وقوله خاليا من الضمير أى فالمضروب على هذا الاخ (قوله وأن يكون مبتدأ خبره الظرف) مرجع هذا الى المعنى الاول من حيث ان المضروب فى كل زيد لكن الحال

و بو جبان الفاعلية فى نحو جاءز يد عليه جبة وليس كما زعما والاوجه الثلاثة فى قوله تعالى وكاين من نبى قتل معه ربيون كثير فيل

واذا قرئ بتشديد قتل لزم ارتفاع ربيون بالفعل يعنى لان التكثير لا ينصرف الى الواحد وليس بشئ لان النبى هنا متعدد لا واحد بدليل كاين وانما افرد الضمير بحسب لفظها * (مسئلة) * زيد نعم الرجل يتعين فى زيد الابتداء ونعم الرجل زيد قيل كذلك وعليهما فالرابط العموم او اعادة المبتدا بمعناه على الخلاف فى الالف واللام ألجنس هى ام للعهد وقيل يجوز ايضا ان يكون خبرا لمحذوف وجوبا اى الممدوح زيد وقال ابن عصفور يجوز فيه وجه ثالث وهو ان يكون مبتدا حذف خبره وجوبا أى زيد الممدوح ورد بانه لم يسد شئ مسده * (مسئلة) * حبذا زيد يحتمل زيد على القول بان حب فعل وذا فاعل ان يكون مبتدا مخبرا عنه بحبذا والرابط الاشارة وان يكون خبر المحذوف ويجوز على قول ابن عصفور السابق ان يكون مبتدا حذف خبره ولم يقل به هنا لانه يرى ان حبذا اسم وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه وقيل عطف بيان ويرده قوله * وحبذا نفحات من يمانية ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق واذا قيل

على هذا الجملة الاسمية وعلى الاول الظرف (قوله ويوجبان الفاعلية) أى كون الاسم فاعلا للظرف كما انه مبتدأ والظرف خبر والجملة حال لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو (قوله وليس كما زعما) أى لان الحق جواز خلو الجملة الاسمية الواقعة حالا من الواو ونحو جاء زيد يده على رأسه والحاصل ان اجتماع الواو والضمير فى الجملة الحالية وانفراد الواو متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياطا فى الربط وأما انفراد الضمير فان كان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو نحو جاء زيد وهو راكب فتصدر بالواو ايذانا من أول الامر بكون الحال جملة وان أردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال فانظر ان كان الضمير فيما صدرت به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاء زيد يده على رأسه وكأنه فوه الى فى أو خبرا نحو خرجت مع البازى على سواد فلم يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط فى أول الجملة ثم هو أقل من اجتماع الواو والضمير ومن انفراد الواو وان كان الضمير فى آخر الجملة كقوله * نصف النهار الماء غامره * فلا شك فى ضعفه وظاهر كلام الزمخشرى أن انفراد الضمير فى الجملة الاسمية ضعيف مطلقا وليس كذلك كما علمت (قوله والاوجه الثلاثة) أى وتجوز الاوجه الثلاثة (قوله وكاين الخ) كأين مبتدأ ومن نبى تمييز له وقوله قتل نائب الفاعل ضمير نبى وربيون نائب فاعل الظرف الواقع حالا من نائب الفاعل أو ان ربيون نائب فاعل قتل أو انه مبتدأ والظرف خبر والجملة حال (قوله قيل واذا قرئ) اى فما سبق من الاوجه الثلاثة اذا قرئ بتخفيف التاء (قوله لزم ارتفاع ربيون بالفعل) أى على أنه نائب فاعل قتل (قوله لان التكثير الخ) علة لمحذوف أى لا بالظرف ولا بالابتداء ونائب الفاعل ضمير لان الخ (قوله بدليل كاين) أى لان كاين يدل على الكثرة كما هو الغالب فيها اه شمنى (قوله وانما أفرد الضمير) اى فى معه العائد على نبى وقوله بحسب لفظها اى لفظ كائن والاولى مراعاة لفظه (قوله يتعين) اى عند تقديم المخصوص وقوله الابتداء أى والجملة بعده خبر وقوله ونعم الرجل زيد اى اذا اخر المخصوص (قوله قيل كذلك) اى يتعين جعل المخصوص المؤخر مبتدأ والجملة قبله خبر (قوله وقيل يجوز أيضا) اى فى المخصوص اذا تأخر (قوله ورد بانه لم يسد الخ) لم يورد هذا على ما قبله لانه انما يعرف فى الجزء المتم الفائدة لا فى المبتدا وهذا خير مما قاله الشمنى فانه قال قوله وقيل يجوز أيضا أن يكون خبر المحذوف وجوبا الخ ان قيل يرد على هذا ما سيورده المصنف على ابن عصفور من أن شرط المحذوف وجوبا أن يسد شئ مسده أجيب بان هذا شرط فى المحذوف قياسا وحذف المبتدا وجوبا ليس قياسيا ولو سلم ففعل المدح مع فاعله ساد مسده اه كلامه (قوله لم يسد الخ) أى والخبر المحذوف وجوبا لابد أن يسد مسده شئ (قوله على القول) أى المشهور (قوله وذا فاعل) أى لازم الافراد والتذكير لانه كالمثل فاندفع ما يقال لو كان فاعلا لم يفرد ولم يذكر فى الاحوال كلها نحو حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات (قوله وأن يكون خبر المحذوف) أى الممدوح زيد (قوله حذف خبره) أى وجوبا ويرد عليه ما مر (قوله اسم) أى تغليبا للاشرف وهو مبتدأ وزيد خبره أو بالعكس ومعنى حبذا على هذا المحبوب (قوله انه لا يحل) أى لان فاعل حب انما يكون اسم اشارة (قوله وأنه لا يجوز الخ) أى فلا يقال حبذا فقط وهذا بخلاف البدل فانه يستغنى عنه فى نحو جاء زيد أخوك وقوله فلا يستغنى عنه اى وحينئذ فلا بد من ذكره او ذكر ما يشعر به اذا حذف (قوله من يمانية) بتخفيف الياء واصله يمنية عوضت الالف عن احدى ياءى النسب وتمامه * تأتيك من قبل الريان احيانا * والريان جبل ببلاد بنى عامر والبيت لجرير والنفحات جمع نفحة يقال نفح الطيب ينفح اذا فاح (قوله ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق) أى ولو جعل نفحات بيانا لزم بيان المعرفة بالنكرة وقد يجاب عن رده المذكور بجواز أن يكون صاحب هذا القول أطلق عطف البيان على البدل كما اعتذر به المصنف سابقا عن الزمخشرى فى بعض المواضع وحينئذ فلا يضر التخالف بالتعريف والتنكير اه دمامينى (قوله واذا قيل الخ) قائله

المبرد

حبذا الاسم المحبوب فهو مبتدأ وزيد خبر او بالعكس عند من يجيز فى قولك زيد الفاضل وجهين واذا قيل بان حبذا كله فعل فزيد فاعل وهذا اضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله

الا حبذا لولا الحياء وربما منحت الهوى ما ليس بالمتقارب

والفاعل لا يحذف (مسئلة) يجوز فى نحو فصبر جميل ابتدائية كل منهما وخبرية الاخر أى شأنى صبر جميل أو صبر جميل امثل من غيره (باب كان وما جرى مجراها) *(مسئلة)* يجوز فى كان من نحو ان فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال نقصان كان وتمامها وزيادتها وهو ضعفها قال ابن عصفور باب زيادتها الشعر والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ومنصوب على النقصان الا ان قدرت الناقصة شانية فالاستقرار مرفوع لانه خبر المبتدا *(مسئلة)* فانظر كيف كان عاقبة مكرهم يحتمل فى كان الاوجه الثلاثة لان الناقصة لا تكون شانية لاجل الاستفهام وتقدم الخبر وكيف حال على التمام وخبر كان على النقص وللمبتدا على الزيادة *(مسئلة)* وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا تحتمل كان الاوجه الثلاثة على الناقصة الخبر البشر ووحيا استثناء مفرغ من الاحوال فمعناه موحيا أو موحى أو من وراء حجاب بتقدير وموصلا لذلك

المبرد (قوله حبذا الاسم المحبوب) اى فالاصل أن حب فعل وذا اسم لكن جعلا علما مركبا المحبوب (قوله عند من يجيز فى قولك زيد الفاضل وجهين) أى وأما على القول بانه يتعين جعل الاعرف وهو زيد مبتدأ فلا يصح هنا ان زيد خبر عن حبذا بمعنى الممدوح لان زيدا أعرف من المعرف بال (قوله واذا قيل الخ) قاله الاخفش (قوله كله فعل) أى تغليبا للسابق (قوله لجواز حذف المخصوص) اى فقد حذف فى البيت المخصوص وهو قولنا حبيب لا تميمه فهذا هو المخصوص المحذوف وانما قدرنا الاسميه أخذا من قول الشاعر لولا الحياء (قوله والفاعل لا يحذف الخ) مقتضى هذا القول أن الاسم المرفوع بعد حبذا لا يحذف لانه فاعل مع انه قد حذف فى البيت (قوله كل منهما) أى من ركنى الاسناد وليس المراد كلا من صبر وجميل اذ لا يصح اذ هما صفة وموصوف والدليل على عود الضمير لما قلنا أن الصبر الجميل لما كان شيأ واحدا وهو احد ركنى الاسناد فلا بد من شئ آخر فالمقام دال عليه (قوله كل منهما) أى من ركنى الاسناد المذكور والمحذوف ولا ضرر فى الاجمال بين معنيين كل منهما كاف فى المقام دفعى وسيأتى فى الخاتمة بيان الاولى منهما (قوله شأنى صبر جميل) شأنى مبتدأ وصبر خبر وقوله أو صبر مبتدأ وقوله أمثل خبر (قوله من نحو الخ) أى وهو كل تركيب وقع فيه الظرف بعد الفعل الناسخ ووقع بعد الظرف اسم مرفوع (قوله وهو أضعفها) أفعل التفضيل ليس على بابه ولا يقال انه كيف يخرج القرآن على أضعف الاوجه مع انه ممنوع كما سبق له لان غرضه بيان الوجوه المحتملة وبيان الضعيف منها لاجل أن لا يرتكب (قوله باب زيادتها الشعر) فيه أنهم اتفقوا على زيادتها بعد ما التعجبية وفى الوسط قياسا وفى الآخر على خلاف نحو ما كان أصح علم من تقدما والمراد بالوسط وسط الامرين المتلازمين وبالآخر آخر الكلام الملازم بعضه لبعض اه تقرير دردير أى ولا فرق بين شعر وغيره (قوله مرفوع) أى ذلك الاستقرار لانه خبر للاسم بعده وقوله ومنصوب أى ذلك الاستقرار أى لانه خبر لكان تقدم على اسمها (قوله لانه خبر المبتدا) أى والجملة خبر كان الشانية (قوله يحتمل فى كان الاوجه الثلاثة) فان كانت ناقصة فكيف خبرها مقدما وعاقبة اسمها وعلى الزيادة فكيف خبر مقدم وعاقبة مبتدأ مؤخر وعلى التمام فكيف حال وعاقبة فاعلها (قوله لاجل الاستفهام) أى وذلك أن ضمير الشأن لا يفسره الا جملة خبرية والاستفهام لا يفسره وأيضا ضمير الشان لا بد فى مفسره أن يكون متأخرا عنه بتمامه وهنا بعض المفسر وهو الخبر أعنى كيف قد تقدم وهذا معنى قوله ولتقدم الخبر (قوله وما كان لبشر أن يكلمه) تحتمل كان الاوجه الثلاثة اى تحتمل أنها تامة وانها زائدة وانها ناقصة وهو الظاهر فعلى التمام فان يكلمه فاعل ولبشر تبيين اى ارادتى كائنة لبشر وعلى الزيادة فأن يكلمه مبتدأ ولبشر خبره أى ما تكليم الله ثابت لبشر الا فى حالة الايحاء الخ والمعنى على التمام وما ثبت تكليم الله اى ارادتى لبشر الا فى حالة الايحاء الخ ومعنى ارادتى اى قصدى بالتكلم للبشر وعلى النقصان فان يكلمه اسمها والخبر لبشر أو وحيا ومن المعلوم ان لبشر اذا كان خبرا كان فيه ضمير يجوز جعل الحال منه كما يجوز مجيئه من المصدر (قوله الخبر اما لبشر) اى واسمها قوله أن يكلمه الله أى تكليم الله (قوله فمعناه موحيا) اى ان جعلته استثناء مفرغا من الاحوال المقدرة فى فاعل يكلمه وهو الله وقوله أو موحى اليه اى بناء على انه مستثنى من الاحوال المقدرة من مفعول يكلمه وهو الضمير فى يكلمه ونظيره هذا ما ضربت الدابة الا ركوبا فركوبا ان جعلته حالا من الاحوال المقدرة فى الدابة كان المعنى ما ضربت الدابة فى حال من الاحوال الا فى حال كونها مركوبة فركوبا مراد منه اسم المفعول وان جعلته استثناء من الاحوال المقدرة فى فاعل ضربت كان ركوبا مرادا منه اسم الفاعل والمعنى ما ضربت الدابة فى حال من الاحوال الا فى حال كونى راكبا فالمعنى فى الآية على الاول ما كان لبشر ان يكلمه الله فى حال من الاحوال الا فى حال كونه موحيا وعلى الثانى ما كان لبشر أن يكلمه الله فى حال من الاحوال الا فى حال كون البشر موحى اليه فقوله أو موحى اى اليه وكذا تقول فى موصلا بكسر الصاد وفتحها

من وراء حجاب وأو يرسل بتقدير او ارسالا أي او ذا ارسال واما وحيا والتفريغ في الاخبار أي ما كان تكليمهم الا ايحاء أو ايصالا من وراء حجاب أو ارسالا وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف والبشر على هذا تبيين وعلى التمام والزيادة فالتفريغ في الأحوال المقدرة في الضمير المستتر في البشر *(مسئلة)* ان كان زيد قائما يحتمل الاوجه الثلاثة وعلى النقصان فالخبر اما قائما وأين ظرف له أو أين فيتعلق بمحذوف وقائما حال وعلى الزيادة والتمام فقائما حال وأين ظرف له ويجوز كونه ظرفا لكان ان قدرت تامة *(مسئلة)* يجوز في نحو زيد عسى ان يقوم نقصان عسى واسمها مستتر وتمامها فان والفعل مرفوع المحل بها *(مسئلة)* يجوز الوجهان في عسى أن يقوم زيد فعلى النقصان زيد اسمها وفي يقوم ضميره وعلى التمام لا اضمار وكل شئ في محله ويتعين التمام في نحو عسى ان يقوم زيد في الدار وعسى ان يبعثك ربك مقاما لئلا يلزم فصل صلة أن من معمولها بالاجنبي وهو اسم عسى *(مسئلة)* وما ربك بغافل تحتمل ما الحجازية والتميمية وأوجب الفارسي والزمخشري الحجازية ظنا ان المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر وانما المقتضى نفيه لامتناع الباء في كان زيد قائما وجوازها في لم أكن بعجلهم وفي ما ان زيد بقائم *(مسئلة)* لا رجل ولا امرأة في الدار ان رفعت الاسمين فهما مبتدآن على الارجح او اسمان للا الحجازية فان قلت لا زيد ولا عمرو في الدار تعين هذا الاول لان لا انما تعمل في النكرات فان قلت لا رجل في الدار تعين الثاني لان لا اذا لم تتكرر يجب أن تعمل ونحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ان فتحت الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه وللواحد عند غيره وتقدر للآخرين ظرفان لان لا المركبة عند غيره عاملة في الخبر

وعلى الفتح فأصله موصلا اليه ولم يكرره وصلا بان يقول موصلا أو موصلا لانه لم يتغير اللفظ (قوله أي أو ذا ارسال) أي منه على أنه حال من الفاعل أو ذا ارسال اليه على انه حال من المفعول (قوله في الاخبار) أي اخبار كان نحو ما كان زيد الا قائما وفيه أن الخبر عين المبتدا في المعنى وهو لا يظهر بالنسبة لقوله وحيا لان الايحاء هو الالهام وهو غير التكليم وكذا الارسال ليس عين التكليم والجواب ما أشار له المصنف بقوله وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف أي ذا ايحاء الخ أو تكليم ايحاء أو تكليم ارسال من اضافة الشئ الى سببه (قوله وجعل ذلك) أي الطرفان الايحاء والارسال وأما الايصال من وراء حجاب فلا يكون كذلك لظهور أنه تكليم من غير احتياج الى تقدير فاسم الاشارة راجع للطرفين أو انها راجعة الى أبعد مذكور في كلامه وهو الايحاء فيدخل الارسال بالطريق الاولى ومعنى الآية على هذا ما كان تكليم الله الا تكليم الهام فالمراد بالوحي الالهام والايصال الكلام من وراء حجاب والا تكليم ارسال رسول وهو الملك والمراد بالايصال من وراء حجاب أن يسمع النبي كلام الله وهو محجوب عن الله كما وقع لموسى فالممنوع تكليم الله الشخص وهو يراه (قوله تبيين) أي متعلق بمحذوف أي اراد تي أو اعني والمعنى اراد تي ذلك البشر وهذا أولى لان أعني لا يتعدى بنفسه اه تقرير دردير (قوله وعلى التمام والزيادة الخ) فالمعنى على الاول ما ثبت تكليم الله حال كونه كائنا البشر في حال من الاحوال الا في حال كونه ايحاء أو ايصالا أو ارسالا وعلى الثاني ما تكليم الله كائن البشر في حال من الاحوال الا في حال كونه ايحاء أو ارسالا أو ايصالا (قوله في الاحوال) أي النحوية وقوله في الضمير أي منه (قوله وعلى الزيادة والتمام فقائما حال وأين ظرف له) اعترضه الدماميني بانه على التمام فزيد فاعل بكان وقائما حال منه وأين ظرف لغو متعلق بكان أو بقائما وأما على الزيادة فزيد مبتدأ وأين خبره قطعا فيكون ظرفا مستقرا متعلقا بمحذوف وجوبا وقائما حال من الضمير المستكن فيه فكيف يتأتى ان يكون ظرفا لقائما هذا مما لا سبيل اليه اللهم الا أن يكون كلامه بناء على لغة ونحن عصبة بالنصب (قوله في نحو زيد عسى أن يقوم الخ) أي وينبني عليهما ابراز ضمير التثنية والجمع فيها وعدم الابراز (قوله واسمها مستتر) أي والمصدر المنسبك خبرها على التأويل أو نظرا للفظ الجملة (قوله لا اضمار وكل شئ في محله) أي وان وما دخلت عليه مؤول بمصدر فاعلها (قوله لئلا يلزم فصل صلة أن) أي وهو يقوم ويبعثك (قوله من معمولها) وهو في الدار ومقاما (قوله بالاجنبي) أي وهو اسم عسى (قوله وأوجب الفارسي الخ) عبارة الزمخشري في المفصل ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة أهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق اه وحينئذ فاندفع ما يقال الظاهر انهما انما أوجباه لذلك في القرآن لانه لم تقع فيه ما الا حجازية فيحمل وما ربك بغافل على المتيقن وحكم المصنف عليهما انما هو لاجل ذلك لظنهما ان المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر بمجرد سوء ظن بهما بغير تثبت (قوله ظنا ان المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر) أي ولا ينصب الخبر بعدما الا اذا كانت حجازية (قوله وانما المقتضى نفيه) أي ونفيه كما يتحقق بعد الحجازية يتحقق بعد التميمية (قوله لامتناع الباء الخ) أي لعدم نفي الخبر (قوله وفي ما ان زيد بقائم) أي فان الخبر منفي وغير منصوب لبطلان عمل ما (قوله على الارجح) أي ولا غير عاملة (قوله للا الحجازية) أي وهي التي لنفي الوحدة وهي العاملة عمل ليس (قوله عند سيبويه) أي لانه يرى ان لا المركبة مع الاسم لا عمل لها في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهي مع مدخولها في محل رفع بالابتداء فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع كما في قولك زيد وبكر وخالد في الدار أي كائنون في الدار وكذا في الآية التقدير كائنة في الحج وفتح جميع هذه الاسماء هي قراءة من

ولا يتوارد عاملان على معمول واحد فكيف عوامل وان رفعت الاولين فان قدرت لا معهما حجازية تعين عند الجميع اضمار خبرين
ان قدرت لا الثانية كالاولى
وخبرا واحدا ان قدرتها
مؤكدة لها او قدرت الرفع
بالعطف وانما وجب التقدير
فى الوجهين لاختلاف خبرى
الحجازية والتبرئة بالنصب
والرفع فلا يكون خبر واحد
لهما وان قدرت الرفع
بالابتداء فيهما على انهما
مهملتان قدرت عند غير
سيبويه خبرا واحدا للاولين
أو للثالث كما تقدر فى زيد
وعمرو قائم خبرا للاول أو
الثانى ولم يحتج لذلك عند
سيبويه

*(باب المنصوبات المتشابهة
ما يحتمل المصدرية
والمفعولية)* من ذلك نحو
ولا تظلمون فتيلا ولا تظلمون
نقيرا أى ظلما ما أو خيرا ما
أى لا تنقصونه مثل ولم تظلم
منه شيأ ومن ذلك ثم لم
ينقصوكم شيأ أى نقصا أو
خيرا واما ولا تضروه شيأ
فمصدر لاستيفاء ضر مفعوله
وأما فمن عفى له من أخيه شئ
فشئ قيل ارتفاعه مصدر أيضا
لا مفعول به لان عفى لا يتعدى
*(ما يحتمل المصدرية
والظرفية والحالية)* من
ذلك سرت طويلا اى سيرا
طويلا أو زمنا طويلا أو سرته
طويلا ومنه وأزلفت الجنة
للمتقين غير بعيد اى ازلافا
غير بعيد او زمنا غير بعيد
وأزلفته الجنة اى الازلاف فى حالة كونه غير بعيد الا ان هذه الحال مؤكدة وقد يجعل حالا من الجنة فالاصل غير بعيدة وهى أيضا حال مؤكدة ويكون
التذكير على هذا مثله فى لعل الساعة قريب *(ما يحتمل المصدرية والحالية)* جاء زيد ركضا اى يركض ركضا او عامله جاء على حد قعدت جلوسا

عدا أبا عمرو وابن كثير (قوله وان رفعت الاولين) أى وفتحت الثالث كما هو قراءة المكى وأبى عمرو (قوله حجازية) أى نافية للوحدة عاملة عمل ليس أى وقدرتها مع الثالث التبرئة (قوله اضمار خبرين) خبر لا الاولى وخبر لا الثانية اذا جعل الخبر المذكور للا الثالثة وانما قدرنا الخبر لكل من الاولين لان خبر لا الحجازية فى محل نصب وخبر لا الثالثة فى محل رفع فقوله وان رفعت الاولين أى وفتحت الثالث على أن لا عاملة عمل ان (قوله كالاولى) أى فى كون كل منهما حجازية (قوله وخبرا واحدا الخ) خبرا منصوب بفعل محذوف أى واضمرت أو قدرت خبرا واحدا وقد يقال اذا قدرت لا الثانية مؤكدة للاولى والرفع بالعطف كما صرح به كانت زائدة لتأكيد النفى فلا ينافى تفريعه على كون لا معهما حجازية وقد يجاب بانه اذا كانت الاولى حجازية والثانية مؤكدة لها كانت الثانية أيضا بهذا الاعتبار حجازية اعطاء للمؤكد حكم المؤكد ويحتمل ان يكون قوله وأضمرت خبرا معطوفا على قوله فان قدرت لا معهما حجازية فيكون قسيما له ولا يكون من التفريع فى شئ (قوله وانما وجب التقدير) أى تقدير خبرين اذا قدرت ان الثانية كالاولى والى تقدير خبر اذا كانت الثانية مؤكدة أى وقدرتها مع الثالث للتبرئة (قوله وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما) هذا مقابل لقوله فان قدرت لا معهما حجازية (قوله قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا) أى لان لا فى الاولين مهملة والاسم بعدها مبتدأ وفى الثالث عاملة فى خبرها فلو قدرت الظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون معمولا لعاملين مختلفين المبتدا بالنسبة لكونه خبرا عن الاولين ولا بالنسبة لكونه خبرا عن الثالث (قوله ولم يحتج لذلك عند سيبويه) أى لانه لا يرى للا عملا فى الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع (قوله ما يحتمل المصدرية والمفعولية) أى كونه مفعولا به (قوله فتيلا) هو ما يكون فى شق النواة وقيل ما يكون بين الاصبعين من الوسخ والنقير ما يكون فى النقرة التى فى ظهر النواة والمراد هنا أقل قليل كما أشار له بقوله أى ظلما ما أى أى ظلم فهو مفعول مطلق (قوله أو خيرا) اشارة الى كونه مفعولا به فالمراد بالفتيل والنقير الخير لكن على تأويل تظلمون وتضمينه بتنقصون (قوله ولم تظلم منه شيأ) أى تنقص (قوله ومن ذلك) أى المحتمل (قوله أى نقصا) بيان لكونه مصدرا وقوله أو خيرا بيان لكونه مفعولا به (قوله لاستيفاء ضر مفعوله) يحتمل ان يكون الضمير المنصوب من قوله تعالى ولا تضروه عائدا على المصدر المفهوم من الفعل وشيأ مفعول به أى ولا تضروا الضر شيأ من الاشياء وتعبير المصنف بضر غير مناسب لان المذكور فى الآية مضارع لا ماض اهـ دماميني (قوله فمن عفى له من أخيه) هو ولى المقتول وقيل له أخوه لانه لابسه من جهة انه ولى الدم ومطالبه وقوله شئ أى من العفو (قوله أى سيرا طويلا) أى فالمثال على حذف الموصوف المصدر أو الموصوف الظرف وهو زمنا (قوله أو سرته) أى السير المفهوم من الفعل وقوله طويلا حال مؤكدة لعاملها ولصاحبها أيضا كما يوضحه ما بعده (قوله ومنه وأزلفت الخ) أى فيحتمل وأزلفت ازلافا غير بعيد أو أزلفت زمنا غير بعيد ويحتمل الحالية أى أزلفته غير بعيد (قوله أو زمنا غير بعيد) أى فهنا ذكره لان الجنة بمعنى البستان أو على معنى النسب أى غير ذات بعد (قوله الا أن هذه الحال مؤكدة) أى لعاملها وهو أزلفت ولصاحبها وهو الازلاف لان الازلاف معناه القرب وازلفت معناه قربت ولا شك أن معنى قوله غير بعيد انها قريبة لان غير البعيد هو القريب (قوله وقد يجعل) أى قوله غير بعيد (قوله غير بعيدة) أتى بالتاء لان الحال وصف فى المعنى والوصف للمؤنث مؤنث (قوله حال مؤكدة) أى لعاملها فقط وهو ازلفت لا لصاحبها لان الجنة لا تفيد قربا (قوله فى لعل الساعة قريب) أى فتذكير قريب نظرا لمعنى الساعة أعنى الزمن أو على معنى البعث أو على معنى النسب أى ذات قرب (قوله اى يركض ركضا) اى فهو مفعول مطلق عامله محذوف موافق له فى لفظه (قوله أو عامله جاء) أى ان عامله من معناه (قوله على حد قعدت جلوسا) اى على قياس الاختلاف الواقع فى قعدت جلوسا أى الواقع بعد فعل غيره وافق له فى الاشتقاق

او التقدير جاءرا كضا وهو قول سيبويه ويؤيده قوله تعالى ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره
*(ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله) من ذلك يريكم البرق خوفا وطمعا اى فتخافون خوفا وتطمعون طمعا وابن مالك يمنع حذف
عامل المصدر المؤكد الا فيما استثنى او خائفين ١٩٦ وطامعين او لاجل الخوف والطمع فان قلنا لا يشترط اتحاد فاعلى الفعل والمصدر المعلل

وهو اختيار ابن خروف فواضح وان قيل باشتراطه فوجهه ان يريكم بمعنى يجعلكم ترون والتعليل باعتبار الرؤية لا الاراءة او الاصل اخافة واطماعا وحذفت الزوائد وتقول جاء زيد رغبة اى يرغب رغبة او يجيء رغبة او راغبا او للرغبة وابن مالك يمنع الاول لما مر وابن الحاجب يمنع الثاني لانه يؤدى الى اخراج الابواب عن حقائقها اذ يصح في ضربته يوم الجمعة ان يقدر ضرب يوم الجمعة قلت وهو حذف بلا دليل اذ لم تدع اليه ضرورة وقال المتنبي ابلى الهوى اسفا يوم النوى بدنى * والتقدير آسف اسفا ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به او ابلاء اسف او لاجل الاسف فمن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا اشكال واما من اشترطه فهو على اسقاط لام العلة توسعا كما في قوله تعالى يبغونها عوجا او الاتحاد موجود تقديرا اما على ان الفعل المعلل مطاوع ابلى محذوفا اى فبليت اسفا ولا تقدر قبلى بدنى لان الاختلاف حاصل اذ الاسف فعل النفس لا البدن اولان

وان وافقه في المعنى فقال سيبويه انه انتصب بفعل مقدر من معنى ذلك المصدر وقال المازني والمبرد انه نصب بالمذكور والتحقيق الثاني اذ لا ضرورة للتقدير اهـ (قوله أو التقدير جاء راكضا) اى فهو حال (قوله فجاءت الحال الخ) يعني ان أتينا طائعين لما كان جوابا لائتيا طوعا أو كرها كان طائعين في موضع طوعا لان الجواب على طبق السؤال فلما أتى بالحال في الجواب علم ان المصدر في السؤال حال فقوله في موضع المصدر أى في مقابلة المصدر لان طائعين في الجواب مقابل طوعا في السؤال (قوله أى فتخافون) اى من افساد المطر أو من الصواعق (قوله الا فيما استثنى) اى بان حذف عامله قياسا جوازا نحو أنت سيرا أو وجوبا نحو ما زيد الا يسيرا او سماعا في نحو سقيا وجدعا وحاول المصنف بهذا الرد على بدر الدين بن مالك حيث اعترض على قول أبيه
* وحذف عامل المؤكد امتنع * بأنه قد حذف عامل المصدر المؤكد في نحو هذه الصور وحاصل الجواب ان الكلام في مجرد المصدر المؤكد من غير هذه الصور ولا في ما ناب المصدر المؤكد فيه مناب الفعل وجعل عوضا منه كهذه الصورة اهـ شمني (قوله فان قلنا لا يشترط الخ) مرتبط بالمفعول لاجله (قوله فواضح) اى جعل خوفا وطمعا مفعولا لاجله أو فاعل الاراءة هو الله وفاعل الخوف والطمع المخاطبون (قوله فوجهه) اى مع ان فاعل يرى هو الله وفاعل الخوف والطمع هو المخاطب فاختلف الفاعل (قوله باعتبار الرؤية) اى وفاعل الرؤية المخاطب كما ان فاعل المصدر كذلك (قوله باعتبار الخ) تحقيق ذلك ان يقال ان الكاف في يريكم مفعول الآن وفي الاصل فاعل فنظر لفاعل الفعل الاصلي فاصل يريكم ترون من رأى ثم دخلت الهمزة فصار أرى ثم أخذ منه يريكم فصارت الكاف مفعولا بعد ان كانت فاعلا فالاتحاد في الفاعل الاصلي كاف (قوله لا الاراءة) اى التي فاعلها المولى (قوله أو الاصل اخافة واطماعا) اى وفاعل الاخافة والاطماع هو الله كما انه فاعل الاراءة (قوله يمنع الاول) اى التقدير الاول لما يلزم عليه من حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع عنده (قوله يمنع الثاني) أى التقدير الثاني لان تقديره كذلك يؤدى الى اخراج رغبة عن كونه مفعولا مطلقا الى كونه مضافا اليه (قوله قلت الخ) هذا تقوية لما قاله ابن الحاجب من منع التقدير الثاني (قوله بلا دليل) المناسب بلا فائدة بدليل التعليل والا فالدليل هو الفعل المتقدم قبله فهو دليل على حذف المصدر (قوله أبلى الهوى أسفا الخ) تمامه * وفرق الهجر بين الجفن والوسن
كفى بجسمي نحولا أنني رجل * لولا مخاطبتي اياك لم ترني
(قوله أبلى الهوى) يقال ابلاه اذا جعله باليا والاسف أشد الحزن والوسن النعاس (قوله آسف) مضارع أسف كفرح وآسف بفتح السين أصله أأسف (قوله اتحاد الفاعل) اى فاعل المصدر المنصوب على انه مفعول له مع فاعل عامله (قوله والمفعول به) اى بدنى والفاعل هو الهوى وسكت عن الظرف وهو يوم النوى لانه تارة يتقدم وتارة يتأخر وتارة يتوسط (قوله آسف أسفا) وقوله أو ابلاء أسف كلاهما اشارة للمفعول المطلق وقوله أو لاجل الاسف اشارة الى المفعول لاجله وسكت عن الحال مع ان الترجمة لما يحتمل الثلاثة لوضوحه أى آسفا واما المصدر فهو خفى لان تحته وجهين والمفعول لاجله فيه خفاء ولذا قال فمن لم يشترط الخ (قوله أو ابلاء أسف) اى فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله يبغونها) أي يبغون لها عوجا (قوله أولان الهوى الخ) عطف على قوله أما على ان الفعل الخ (قوله لحصول الخ) أى لان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يصح الا اذا فصل بين المتعاطفين بضمير منفصل أو فاصل ما (قوله وقد أجيز) اى الاعراب الاول ذهب اليه الزجاج

الهوى لما حصل بسببه كان كأنه قال ابليت بالهوى بدنى *(ما يحتمل المفعول به والمفعول معه) *نحو اكرمتك وزيدا وابن
يجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه مفعولا معه ونحو اكرمتك وهذا يحتملهما وكونه معطوفا على الفاعل لحصول الفصل بالمفعول وقد اجيز
في حسبك وزيدا درهم كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به

وابن عطية والزمخشري قائلين ان حسب اسم فعل بمعنى يكفي فالضمة بنائية والكاف مفعول به ودرهم فاعل وزيدا مفعول معه وذهب غيرهم الى ان حسب اسم فاعل بمعنى كافي فالضمة اعرابية وهو مبتدأ والكاف في محل جر به مضافا اليها ودرهم خبر المبتدا وزيدا مفعول به بتقدير فعل هو يحسب بمعنى يكفي والواو لعطف جملة على جملة وفاعل يحسب ضمير يعود على الدرهم لتقدمه رتبة اه دماميني (قوله باضمار يحسب) بضم أوله وكسر ثالثه اه شمني وعلى هذا فالواو لعطف الجمل ودرهم في نية التقديم (قوله وهو الصحيح) أي وكونه مفعولا به هو الصحيح اي والمفعول معه غير صحيح لانه لا يعمل الخ وقوله الا ما كان من جنس الخ أي وجنس الذي يعمل في المفعول به الفعل مطلقا وما جرى مجراه وحسب ليس فعلا وليس جاريا مجراه وحينئذ فلم يكن وزيدا مفعولا معه لعدم وجود العامل في المفعول به وقد ظهر لك ان المراد بجنس العامل في المفعول به هو الفعل وما أشبهه أي اسم الفاعل والمفعول ونحوه من الاوصاف وبهذا اندفع ما أورد على المصنف من أن ظاهره ان الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه مع ان يعمل نحو مررت والنيل وهذا الايراد مبني على ان المراد بجنس العامل في المفعول به هو الفعل المتعدي وبعد هذا فيرد على هذا التعليل أن اسم الفعل جار مجرى الفعل لان اسم الفعل في التعدي واللزوم حكمه حكم فعله الموافقة في المعنى وحسب اسم فعل بمعنى يحسب اي يكفي وهو متعد فيكون اسم الفعل كذلك وحينئذ فالمفعول معه انما عامل فيه ما جرى مجرى الفعل وهو من جنس ما يعمل في المفعول به فان قالوا ان حسب اسم فاعل بمعنى كاف لا اسم فعل قلنا هو جار مجرى الفعل بلا ريب ثم ان القول الذي صححه المصنف العطف على الجملة قبل ان تكمل اجزاؤها والقول الاول سالم من ذلك فيترجح على الثاني اه تقرير شيخنا دردير (قوله فقيل بالعطف) اى على الضمير المجرور من غير اعادة الجار وهو جائز عند يونس والاخفش والكوفيين وهو اختيار ابن مالك والقول الثاني الذي استصوبه المصنف هو مذهب أكثر البصريين القائلين بمنع العطف في الصورة المذكورة (قوله باضمار حسب) أي فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على جره والشرط موجود (قوله ورووا بالاوجه الثلاثة) أي فالنصب في الضحاك على وجهين أن يكون مفعولا معه أو مفعولا به وجره على وجهين العطف على الضمير المجرور وتقدير مضاف ورفعه بالعطف على الاسم المرفوع بتقدير مضاف أي وحسب الضحاك وانشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكلمة (قوله مهند) أي مطبوع من حديد الهند (قوله وهو أرجحها) أي لانه اذا ذكر المستثنى منه وكان الكلام منفيا ترجح البدل على الاستثناء (قوله وهو أضعفها) أي لان كون الا نعتا خلاف الاصل فيها فالضعف لما فيه من خروج الا عن أصلها من الحرفية والاستثناء وتحلي اللفظ بغير اعرابه (قوله وهو أضعفها) فيه تدافع وتقريره أن قوله أرجحها يقتضي رجحان الجميع وأرجحية البدل وقوله وهو أضعفها يقتضي ضعف الجميع وأضعفية النعت فتحصل من ذلك أن البدل ارجح وضعيف وان النعت ضعيف وراجح وتنافيه ظاهر وجوابه أن أفعل فيهما ليس على بابه (قوله ليس زيد شيأ) زيد اسم ليس وشيأ خبرها (قوله بطل كونه بدلا) أي وتعين الوجهان الاولان (قوله لانها لا تعمل في الموجب) أي والبدل يقتضي اعمالها فيه فان البدل على نية تكرار العامل واذا كرر العامل انتقض النفي بالا (قوله كون الضمير منصوبا) أي مفعولا حتى (قوله وكونه مجرورا) أي بحاشا على أنها حرف جر (قوله تعين النصب) أي لان نون الوقاية لا تلحق حروف الجر (قوله وهو المختار وكونه بدلا من ضميره) اما وجه الثاني فهو اشتمال النفي على الضمير من حيث المعنى لان معنى ما أحد يقول ذلك الا زيد ما يقول أحد ذلك الا زيد فاندفع ما يقال كيف الابدال من الضمير مع أنه استثناء من موجب واما وجه اختيار الاول فلان الابدال من صاحب الضمير أولى لانه الاصل ولانه لا يحتاج الى تأويل لكونه في غير الموجب (قوله فارتفاعه من وجهين) أي البدل من أحد أو من ضميره (قوله الا زيد) أي فرفعه انما هو من وجه وهو الابدال من الضمير وانتصابه من وجهين الابدال من أحد والاستثناء

باضمار بحسب وهو الصحيح لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به ويجوز جره فقيل بالعطف وقيل باضمار حسب أخرى وهو الصواب ورفعه بتقدير حسب حذفت وخلفها المضاف اليه ورووا بالاوجه الثلاثة قوله

اذا كانت الهيجاء وانشقت العصا
فحسبك والضحاك سيف مهند

(باب الاستثناء) يجوز في نحو ما ضربت أحدا الا زيدا كون زيد بدلا من المستثنى منه وهو أرجحها وكونه منصوبا على الاستثناء وكون الا وما بعدها نعتا وهو أضعفها ومثله ليس زيد شيأ الا شيأ لا يعبأ به فان جئت بما مكان ليس بطل كونه بدلا لانها لا تعمل في الموجب *(مسئلة)* يجوز في نحو قام القوم حاشاك وحاشاه كون الضمير منصوبا او كونه مجرورا فان قلت حاشاي تعين الجر أو حاشاني تعين النصب وكذا القول في خلا وعدا *(مسئلة)* يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك الا زيد كون زيد بدلا من أحد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره وان نصب على الاستثناء فارتفاعه من وجهين وانتصابه من وجه فان قلت ما رأيت أحدا يقول ذلك الا زيد

(قوله فبالعكس) يعنى فرفعه من وجه وهو الابدال من الضمير وانتصابه من وجهين وهما البدل من أحد والاستثناء قال الرضى ولولم يرجع الضمير للمبتدا فى الحال أو الاصل لم يجز الابدال منه على ماقيل فلا تقول ماضربت أحدا يقول ذلك الازيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفى بل المنفى الضرب قال سيبويه اذا قلت مارأيت أحدا يقول ذلك الازيدا وزيد رأيت بمعنى أبصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا كلامه قال الرضى وأنا لا أرى بأسا فى غير نواسخ الابتداء فيصح أيضا الابدال من ضمير راجع الى مايصلح للابدال منه اذا اشتمل النفى على عامل ذلك الضمير نحو ما كان أحدا ينصفنى الازيدا لان المعنى ماأنصفنى أحد كلمته الازيدا ومنه قول عدى بن زيد

فى ليلة لانرى بها أحدا * يحكى علينا الا كواكبها

ونرى من رؤية العين وفى جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا لمعنى البيت الظاهر منه فالانصاف والحكاية منفيان معنى ولو قلت لا أوذى أحدا يوحد الله تعالى الازيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفى بل الاذى فقط اه شمنى (قوله يمتنع ان يدخل عليه من) أى لانه لم البيان (قوله وان قدر نفسه) أى وان قدر ان الضيف نفس زيد (قوله احتمل الحال والتمييز) أى ويكون من التمييز غير الغالب وهو غير المحوّل كامتلأ الحوض ماء فقد ذكر ابن مالك ان مميز الجملة لا يلزم أن يقدر الاسناد اليه والتزام بعضهم فى كل مميز وقع عن النسبة فى الجملة أن يكون فى الاصل مسندا اليه تكلف اذ هو غير متأت فى نحو قولهم امتلأ الاناء ماء ونحو طاب زيد أبا حيث يراد أن زيدا نفس الاب كما فى مسئلتنا هذه (قوله فالاحسن ادخال من) أى لما فى ادخالها من بيان المعنى المقصود بالتنصيص عليه (قوله للسلامة به من جمود الحال) أى والاصل فى الحال الاشتقاق وأن تكون منتقلة وأن يكون صاحبها معرفة (قوله وخير منهما) أى من النصب والجر بمن اه دمامينى وقال الشمنى قوله منهما أى من كون حديدا حالا ومن نصبه على التمييز (قوله وخير منهما) لعله لكثرته بحسب الاستعمال وقال الدمامينى لسلامته من الامر المنكر وهو لحصول التخفيف الناشئ عن الاضافة (قوله ادخلوا فى السلم) أى الاسلام (قوله كافة) ان جعل حالا من الفاعل فالمعنى ادخلوا جميعا وان جعل حالا من السلم فالمعنى جميع شرائعه (قوله مختص بمن يعقل) أى وهو أيضا انما يكون منصوبا على الحال فقد خالف فى الاول والامران متفق عليهما وقوله مختص بمن يعقل أى والسلم أى الاسلام لا يعقل (قوله ووهمه) مبتدأ وقوله أشد خبر (قوله اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف الخ) انما قدره الزمخشرى كذلك فرارا من تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فان سيبويه وأكثر البصريين يمنعونه لان الحال تابع وفرع لصاحبها والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك تابعه ونقل عن ابن كيسان وأبى على وابن الدهان الجواز استدلالا بهذه الآية وبعضهم يجعل كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف اه شمنى (قوله أشد وأشد) أى أشد من الاول وأشد من الثانى (قوله أشد وأشد لاخراجه الخ) فى اللباب ومن الاسماء مايلزم النصب على الحال نحو طرا وكافة وقاطبة واستهجن اضافتها قال السيد عبد الله عند شرحه لهذا الكلام قد وقع كافة مضافا فى كلام البلغاء والفصحاء منه قول عمر رضى الله عنه قد جعلت لآل بنى كاهلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتى مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظا ياعمر وهذا الخط موجود فى آل بنى كاهلة الى الآن فلا وجه للتخطئة اه مافى شرح اللباب قال الدمامينى ان صح هذا سقطت الاوجه الثلاثة بأسرها اذ فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال واخراجه عن النصب البتة قال الشمنى وأقول ثبوت هذا وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ وانما كان ختم عمر كفى بالموت واعظا ياعمر لان ذلك كان نقش خاتمه الذى يلبسه وهم كانوا يختمون به اه كلامه (قوله يحتمل ان عامله الخ) ان قيل ان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها واذا كان العامل فى الحال

فبالعكس ومن مجيئه مرفوعا قوله فى ليلة لانرى بها أحدا يحكى علينا الا كواكبها وعلى هنا بمعنى عن أوضمن يحكى معنى ينم أو يشنع (مايحتمل الحالية والتمييز) من ذلك كرم زيد ضيفا ان قدرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محوّل عن الفاعل يمتنع أن يدخل عليه من وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من ومن ذلك هذا خاتم حديدا والارجح التمييز للسلامة به من جمود الحال ولزومها أى عدم انتقالها ووقوعها من نكرة وخير منهما الخفض بالاضافة (من الحال مايحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول) نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو وقاتلوا المشركين كافة وتجويز الزمخشرى الوجهين فى ادخلوا فى السلم كافة وهم لان كافة مختص بمن يعقل ووهمه فى قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف أى ارسالة كافة أشد لانه أضاف الى استعماله فيما لايعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووهمه فى خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة لابواب أشد وأشد لاخراجه اياه عن النصب البتة (من الحال مايحتمل باعتبار عامله وجهين) نحو وهذا بعلى شيخا يحتمل أن عامله

معنى التنبيه أو الاشارة لايكون كذلك لان بعلى خبر والعامل فيه الابتداء أو المبتدأ وأجيب بان انتصاب الحال عن بعلى ليس باعتبار أنه خبر المبتدا بل باعتبار انه مفعول لمحذوف اى أنبه أو أشير والاصل هذا بعلى أشير اليه أو أنبه عليه شيخا فالعامل هنا فى الحال وفى صاحبها واحد اه شمنى (قوله معنى التنبيه) هو الاولى بالعمل عند الكوفيين لسبقه (قوله معنى التنبيه) أى ما فى ها التنبيه من معنى الفعل وهو أنبه وقوله أو معنى الاشارة أى وهو الاولى بالعمل عند البصريين لقربه من الحال وقوله أو معنى الاشارة أى ما فى اسم الاشارة من معنى الفعل وهو أشير (قوله هابينا الخ) تمامه * وطع فطاعة مهد نصحه رشد * (قوله ذاصريح) الصريح الخالص وقوله فاصغ له أى قل له (قوله يمتنع) أى لتقدم الحال على عاملها المعنوى (قوله فيمتنع على كل تقدير) أى لتقدم الحال على عاملها المعنوى (قوله نحو جاء زيد راكبا ضاحكا) اعلم أنهم نصوا على أن الحال اذا تعددت وتعدد صاحبها لا تجعل لغير الاقرب الا بدليل تقليلا للفصل فينبغى أن يكون هنا كذلك لان كونها للاقرب سالم من الفصل وكونها للابعد مستلزم للفصل وقد يفرق بأن الفصل هنا يسير واقع فى موضع واحد وهنالك وان كان يسيرا بقدر الفصل هنا الا أنه واقع فى موضعين (قوله وذلك) أى التداخل واجب عند من منع تعدد الحال أى مطلقا أى كانت متضادة نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا أو غير متضادة نحو اخرج منها مذؤما مدحورا وشبهة المانعين لتعدد الحال القياس على ظرف الزمان والمكان فان الحال فى المعنى ظرف اذ معنى جاء زيد راكبا جاء فى حالة الركوب فكما لا يتعدد الظرف الزمانى أو المكانى والمظروف واحد لا يتعدد الحال وصاحبها واحد قال الرضى والاوجه القياس وذلك أن وقوع فعل واحد فى زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك أمامك وضربت اليوم أمس فلو جئت بالواو لجاز لدلالته على تكرير الفعل وأما تقييد الفعل بقيدين مختلفين كما فى قوله تعالى اخرج منها مذؤما مدحورا فلا بأس به اه دماميني وسواء كان القيدان المختلفان غير متضادين كما مثل أو كانا متضادين نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا (قوله ويستحيل التداخل) اى لعدم امكان تقييد الحال الاولى بالثانية لاستحالة الجمع بينهما (قوله ويجب الخ) الذى ذكره الرضى أن الحال اذا تعددت وتعدد صاحبها الاكثر فيه ان تجعل كل حال بجنب صاحبها نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرا ويجوز على ضعف أن يجعل حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالان وقدمت حال المفعول اذ لا اقل أن يكون أحد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه اه كلامه وانظر كيف حكم على ما جعله المصنف واجبا بانه جائز على ضعف وبينهما بون بعيد (قوله تقليلا للفصل) اى لان الفصل حينئذ واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف العكس وهو جعل الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه حينئذ فصلان احدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثانى بين المفعول وحاله بحال الفاعل (قوله خرجت بها أمشى الخ) تمامه * على اثرينا ذيل مرط مرحل * والبيت لامرئ القيس من معلقته المشهورة ويروى على اثرنا اذيال مرط والاثر والاثر واحد والذيل طرف الثوب والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز أو صوف والمرحل بالحاء المهملة المنقش بنقوش تشبه رحال الابل يقول اخرجتها من خدرها فى حالة كونى ماشيا وكونها تجر على آثار اقدامنا ذيل مرطها لتخفى الاثر على القافة قصدا للستر اه دماميني (قوله عهدت سعاد الخ) ذات هوى حال من المفعول وهو سعاد ومعنى حال من الفاعل وهو تاء عهدت والمعنى من عنى بالكسر بمعنى تعب ونصب وعاد من اخوات كان الناقصة والسلوان النسيان والترك يقول كنت أنا وسعاد متحابين فاما أنا فصرت الى ازدياد المحبة واما هى فصارت الى السلو ونسيان المودة وفى الصحاح السلوانة بالضم خرزة كانوا يقولون اذا صب عليها ماء المطر فشرب به العاشق سلا قال

شربت على سلوانة ماء مزنة * فلا وجديد العيش يا مى ما أسلو

معنى التنبيه أو معنى الاشارة وعلى الاول فيجوز ها انا تما ذا زيد قال
هابيناذا صريح النصح فاصغ له * وعلى الثانى يمتنع واما التقديم عليهما معا فيمتنع على كل تقدير (من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل) نحو جاء زيد راكبا ضاحكا فالتعدد على أن يكون عاملهما جاء وصاحبهما زيد والتداخل على ان الاولى من زيد وعاملها جاء والثانية من ضمير الاولى وهى العامل وذلك واجب عند من منع تعدد الحال وأما لقيته مصعدا منحدرا فمن التعدد لكن مع اختلاف الصاحب ويستحيل التداخل ويجب كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل ولا يحمل على العكس الا بدليل كقوله خرجت بها امشى تجر وراءنا * ومن الاول قوله
عهدت سعاد ذات هوى معنى * فزدت وعاد سلوانا هواها

(باب اعراب الفعل)

(مسئلة) ما تأتينا فتحدثنا لك رفع تحدث على العطف فيكون شريكا فى النفى أو الاستئناف فتكون مثبتا اى فانت تحدثنا الآن

بدلا عن ذلك ونصبه باضمار أن وله معنيان نفي السبب فينتفي المسبب ونفي الثاني فقط فان جئت بلن مكان ما فالنصب وجهان اضمار أن والعطف والرفع وجه وهو القطع وان جئت بلم فالنصب وجه باضمار أن والرفع وجه وهو الاستئناف والك الجزم بالعطف فان قلت ما أنت آت فتحدثنا فلا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل وانما هو على القطع *(مسئلة) هل تأتيني فأكرمك الرفع على وجهين والنصب على الاضمار وهل زيد أخوك فتكرمه لا يرفع على العطف بل على الاستئناف وهل لك التفات اليه فتكرمه الرفع على الاستئناف والنصب اما على الجواب أو على العطف على التفات واضمار أن واجب على الاول وجائز على الثاني وكالمثال سواء فلو أن لنا كرة فنكون ان سلم كون لو للتمني *(مسئلة)* ليتني اجد مالا فأنفق منه الرفع على وجهين والنصب على اضمار أن وليت لي مالا فأنفق منه يمتنع الرفع على العطف *(مسئلة)* ليقم زيد فنكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار (مسئلة) نحو أفلم يسيروا في الارض فينظروا ويحتمل الجزم بالعطف والنصب على الاضمار مثل أفلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم يحتمل تتقوا الجزم بالعطف وهو الراجح والنصب باضمار أن على حد قوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه او جه

(باب الموصول) *(مسئلة)* يجوز في نحو ماذا صنعت وماذا صنعته ما مضى شرحه وقوله تعالى ماذا أجبتم المرسلين

واسم ذلك الماء السلوان (قوله بدلا عن ذلك) اى عن عدم مجيئك فيما مضى (قوله نفي السبب) فالمعنى أنت لم تأتنا فكيف تحدثنا (قوله ونفي الثاني فقط) أى ما تأتينا محدثا بل غير محدث (قوله وهو القطع) اى الاستئناف (قوله لعدم تقدم الفعل) المراد بالفعل المجزوم الذي يتبعه تحدث في الجزم والفعل المرفوع الذي يتبعه في الرفع لان الاعراب بالتبعية يقتضي متبوعا اشتمل على مثل ذلك الاعراب اه شمني (قوله وانما هو على القطع) أى ويجوز النصب باضمار أن (قوله الرفع على وجهين) هما العطف على تأتيني والاستئناف (قوله لا برفع على العطف) لا يظهر ان هنا مانعا غير تخالف الجملتين بالاسمية والفعلية وليس بمانع على الصحيح وأما من جهة المعنى فلا منع اذ يمكن الاستفهام عن أخوة زيد وعن اكرامه الواقع بعد ثبوت الاخوة (قوله بل على الاستئناف) وسكت عن نصبه على اضمار أن والظاهر ان سكوته عنه لجوازه (قوله الرفع على الاستئناف) وأما الرفع على العطف فمنعه معلوم مما مر قبله وفيه ما مر. (قوله أو على العطف على التفات) أى فهو من باب * ولبس عباءة وتقر عيني * (قوله واضمار أن واجب على الاول الخ) قال ابن الحاجب انما وجب اضمار ان على الاول لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف اخصر وقال غيره لانه لو ظهرت لظهر عطف الاسم على الفعل وهو غير مستحسن وانما جاز اضمار أن على الوجه الثاني لان الفاء تدخل على الاسم الصريح نحو اعجبني ضرب زيد فغضبه فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح (قوله على الاول) أى لان ان تضمر وجوبا في جواب الاستفهام (قوله وكالمثال) هو هل لك التفات اليه فتكرمه وقيد المشابهة بكون لو للتمني لانها لو كانت للشرط لم تكن الآية مشابهة للمثال في اعرابه لعدم تأتي النصب على الجواب فيها وتأتيه في المثال (قوله ان سلم الخ) اما ان لم تجعل للتمني بل جعلت شرطية فلم يكن فيه الا وجهان الرفع على الاستئناف والنصب اما على العطف على المصدر الصريح أى كرة أو على تقدير انه في جواب النفي (قوله يمتنع الرفع على العطف) أى لعدم مرفوع يعطف عليه ويجوز الرفع على الاستئناف والنصب باضمار أن (قوله فنكرمه) بالنون لا بالتاء لان أمر المخاطب قليل الا أن يقال يغتفر في الثواني (قوله على القطع) أى الاستئناف (قوله والنصب على الاضمار) أى في جواب الامر وسكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي يشاركه هذا التابع في اعرابه (قوله على الاضمار) أى في جواب الاستفهام (قوله ونحو وان تؤمنوا الخ) اعلم أن أن الناصبة يجوز اضمارها بعد الفاء والواو الواقعتين اما بعد فعل الشرط وقبل الجزاء نحو ان تأتني فتكرمني آتك ونحو الآية التي تلاها على وجه والمصراع الذي أنشده والتقدير ان يك منك اتيان فاكرام وان يكن منكم ايمان وتقوى يؤتكم اجوركم ومن يكن منه اقتراب منا وخضوع لنا نؤوه واما بعد الشرط والجزاء نحو ان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء على قراءة النصب وانما جاز النصب في هذه الصور لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء شرط وجوده وجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوف بالوجود حقيقة فحمل نصب المضارع واقعا بعد ذلك على نصبه واقعا في جواب النفي اه دماميني (قوله ونحو وان تؤمنوا الخ) اشار في الالفية لجواز الوجهين المذكورين بقوله

وجزم أو نصب لفعل اثر فا * او واو ان بالجملتين اكتنفا

(قوله باضمار أن) أى تنزيلا للشرط منزلة النفي (قوله ما مضى شرحه) أى في الباب الثاني فيما يجب على المسؤل عنه أن يفصل فيه وهو ان ما اسم استفهام وذا موصول خبر وصنعت صلة الموصول والعائد في الاول محذوف ويجوز ان تكون ماذا برمتها اسم استفهام وهي اما في محل نصب على المفعولية وفي الثاني الجملة مفسرة للعامل المحذوف واما في محل رفع على الابتداء والجملة من الفعل والفاعل خبر وهذان الوجهان أحد

ماذا مفعول مطلق لا مفعول به لان أجاب لا يتعدى الى الثانى بنفسه بل بالباء واسقاط الجار ليس بقياس ولا يكون ماذا مبتدأ وخبرا الان التقدير حينئذ ما الذى اجبتم به ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه والا كثر فى نحو من ذا لقيت كون ذا للاشارة خبرا والقيت جملة حالية ويقل كون ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه ومن الكثير من ذا الذى يشفع عنده اذ لا يدخل موصول على موصول الاشاذا كقراءة زيد ابن على والذين من قبلكم بفتح الميم واللام *(مسئلة)* فاصدع بما تؤمر ما مصدرية أى بالامر أو موصول اسمى أى بالذى تؤمره على حد قولهم أمرتك الخير وأما من قال امرتك بكذا وهو الا كثر فيشكل لان شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا نحو ويشرب مما تشربون أى منه وقد يقال ان اصدع بمعنى اؤمر وأما فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا فى الاعراف فيحتمل أن يكون الاصل بما كذبوه فلا شكال أو بما كذبوا به ويؤيده التصريح به فى سورة يونس واغتفر مع اختلاف المتعلق لان ما كانوا ليؤمنوا بمنزلة كذبوا فى المعنى وأما ذلك الذى يبشر الله عباده فقيل الذى مصدرية أى ذلك تبشير الله وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا فانتصب الضمير ثم حذف *(مسئلة)* يجوز فى نحو تماما على الذى أحسن كون الذى موصولا اسميا فيحتاج الى تقدير عائد أى زيادة على العلم الذى أحسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أى تماما على احسانه

أو جمعه نقدمت (قوله ماذا مفعول مطلق) أى اسم استفهام مفعول مطلق أى أى أجبتم وهم أى اجابة (قوله واسقاط الجار ليس بقياس) أى وحينئذ فلا يصح جعل ماذا مفعولا به ثانيا (قوله مبتدأ وخبرا) أى ما اسم استفهام مبتدأ وذا خبر اسم موصول وأجبتم صلة الموصول (قوله كون ذا للاشارة الخ) حاصله أن ذا الواقعة بعد ما يجوز جعلها اسم موصول اتفاقا وأما الواقعة بعد من الاستفهامية فالا كثر أنها اسم اشارة بدليل دخولها كثيرا على الذى نحو من ذا الذى وخلاف الا كثر أنها تكون موصولا وقيل ان ذا بعد من لا تكون موصولة أصلا وحينئذ فمن مبتدأ وذا اسم اشارة خبر ولقيت جملة حالية والعامل فيها ما فى الاشارة من معنى الفعل أى من ذا أشير اليه حال كونه لاقيالك (قوله أى بالذى تؤمره) أى فحذف العائد المنصوب بالفعل (قوله على حد قولهم) أى من كون أمر يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه وهذا قليل (قوله أمرتك بكذا) أى من كون أمر يتعدى للمفعول الثانى بالباء وهذا هو الا كثر (قوله معنى ومتعلقا) أى وهنا الجاران اختلفا فى المتعلق لان الباء الجارة للموصول متعلقة باصدع والباء الجارة للعائد متعلقة بتؤمر (قوله أى منه) اى فالعائد مجرور بمن كالموصول واتفقا متعلقا لان الاول متعلق بتشرب والثانى متعلق بيشربون والمعنى فيهما أى فى الحرفين واحد أى التعدية (قوله بمعنى اؤمر) أى فكل من الجارين متعلق بالامر فقد اتفق المتعلقان معنى وان اختلفا لفظا وهذه طريقة والحق أنه لا بد فى الحذف من كون المتعلقين متوافقين لفظا ومعنى كالحرفين (قوله فيحتمل أن يكون الاصل بما كذبوه) أى فالعائد المحذوف منصوب توسعا بحذف الجار أى كالشئ الذى كذبوه من قبل (فلا اشكال) أى لان العائد المحذوف منصوب وهو يجوز حذفه (قوله بمنزلة كذبوا فى المعنى) أى فقد اتفق المتعلقان فى المعنى وقد علمت أنها طريقة والحق أن ما فى هذه الآية مصدرية والباء سببية (قوله مصدرية) هذا بناء على قول ابن مالك والكوفيين ان الذى قد يأتى حرفا مصدريا أى موصولا حرفيا لا يحتاج لعائد وهذا القول مردود لانه لم يثبت ان الذى يأتى حرفا مصدريا واستدلالهم بقوله تعالى وخضتم كالذى خاضوا اذ المعنى كخوضهم مردود لجواز كون الذى موصولا اسميا صفة لمصدر محذوف أى وخضتم كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصوف لقيام الدليل عليه وحذف العائد المنصوب على القياس فالحاصل أن الذى قد ثبتت اسميته ولا يعدل عما ثبت الا بدليل وما استدل به على الحرفية محتمل (قوله وقيل الاصل الخ) أى بناء على ان الذى اسم موصول وهذا القول مردود لانه يؤدى لى فتح باب حذف الجار توسعا فى كل ما وجد مثل هذا يقال ان العائد المحذوف منصوب لحذف الجار أولا توسعا وذلك مؤد الى عدم اشتراط الشروط المذكورة فى حذف العائد المجرور وحينئذ فلا وجه ان الذى هنا صفة لمصدر محذوف أى ذلك التبشير الذى يبشره فالعائد منصوب اه تقرير دردير (قوله وقيل الاصل يبشر به الخ) هذا أحد أقوال ذكرها الزمخشرى كما ذكرما قلناه من أنه الاولى لكن ما قلنا انه الاولى اعترضه أبو حيان بأنه لا يظهر اذ لم يتقدم لفظ التبشير ولا ما يدل عليه من بشر وشبهه وقد يقال حذف الموصول لدلالة الصلة والدليل يكفى ولو متأخرا اه تقرير شيخنا دردير (قوله ثم حذف) أى فهو من باب حذف العائد المنصوب بالفعل ولا يشترط فى حذفه شئ (قوله أى زيادة على العلم الذى أحسنه) أى أجاد معرفته من قولك أحسن الشئ اذا أجاد معرفته وهذا القول لابن قتيبة وهو بناء على أن المراد بالذى غير من يعقل وهو العلم وعليه فسر الزمخشرى حيث قال ثم آتينا موسى الكتاب تماما على الذى أحسن أى على الذى أحسن موسى من العلم والشرائع من أحسن الشئ اذا أجاد معرفته أى آتيناه الكتاب زيادة على علمه على وجه التتميم (قوله أى تماما على احسانه) على هذا فى أحسن ضمير عائد على موسى أى تماما على احسان موسى بطاعتنا وقيامه بأمر دينا وقيل الضمير فى أحسن يعود على الله ومتعلق الاحسان الى أنبيائه والى موسى وعلى هذا فى الآية التفات أى آتيناه الكتاب زيادة على احساننا

وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة و يكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحه اعراب لا بناء وهي علامة الجر وهذان الوجهان كوفيان وبعض البصريين يوافق الثاني *(مسئلة)* نحو أعجبني ما صنعت يجوز فيه كون ما بمعنى الذي وكونها نكرة موصوفة وعليهما فالعائد محذوف وكونها مصدرية ولا عائد ونحو حتى ٢٠٢ تنفقوا مما تحبون يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية لان المعانى لا ينفق منها وكذا ومما رزقناهم ينفقون فان ذهبت الى تأويل ما تحبون وما رزقناهم بالحب والرزق وتأويل هذين بالمحبوب والمرزوق فقد تعسفت من غير محوج الى ذلك وقال أبو حيان لم يثبت مجيء ما نكرة موصوفة ولا دليل في مررت بما معجب لك لاحتمال الزيادة ولو ثبت نحو سرني ما معجب لك لثبت ذلك اه ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء الا ومعناها السببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم فبما رحمة من الله لنت لهم *(مسئلة)* اذا قلت أعجبني من جاءك احتمل كون من موصولة أو موصوفة وقد جوزا في ومن الناس من يقول وضعف أبو البقاء الموصولة لانها تتناول قوما باعيانهم والمعنى على الابهام وأجيب بانها نزلت في عبد الله بن أبي وأصحابه *(باب التوابع)* *(مسئلة)* نحو آمنا برب العالمين رب موسى وهرون يحتمل بدل الكل من الكل وعطف البيان ومثله نعبد الهك واله آبائك ابراهيم واسمعيل واسحق فانظر كيف كان عاقبة مكرهم أنا دمرناهم فيمن فتح الهمزة ويحتمل هذا تقدير مبتدا أيضا أي هي أنا دمرناهم *(مسئلة)* نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز فيه كون الاعلى صفة للاسم أو صفة للرب و ما نحو جاءني غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف ولا تكون للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف اليه انما جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته وعكسه *وكل فتى يتقي فائز فصفة للمضاف اليه لان المضاف انما جيء به لقصد التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله

اليه والى الانبياء على وجه التتميم (قوله وكونه نكرة موصوفة) أي وأحسن صفة أي تماما على شيء أحسن أي زائد في الحسن وهو علمه وقيامه بالاوامر والنواهي (قوله وهي علامة الجر) أي فهو ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل (قوله فالعائد محذوف) أي لان كلا من الموصولة والموصوفة يحتاج للعائد انما يختلفان في أن الاولى تحتاج للصلة والثانية للصفة (قوله يحتمل الموصولة والموصوفة) أي وعليهما فالعائد محذوف (قوله لان المعانى) أي التي منها المحبة (قوله وكذا ومما رزقناهم ينفقون) أي تحتمل ما فيه أن تكون موصولة وأن تكون موصوفة ولا تحتمل المصدرية (قوله وكذا ومما رزقناهم ينفقون) أي فالمعنى على المصدرية وينفقون من رزقناهم والرزق تعلق القدرة ولا ينفق منه (قوله نحو سرني ما معجب لك) أي فالباء مفعول وما فاعل ومعجب بالرفع صفة لما وصفة المرفوع مرفوع (قوله ولو ثبت نحو سرني ما معجب لك لثبت ذلك) أي لثبت مجيء ما نكرة موصوفة لانتفاء احتمال الزيادة في نحو سرني ما معجب لك لان ما انما تزاد بين الجار والمجرور وفيه نظر فقد مضى في ما الزائدة أنها تقع بعد الرافع كقوله ولكن شتان ما زيد وعمرو وأيضا يحتمل ان تكون موصولة حذف صدر صلتها قال الدماميني في كلام المصنف اشعار بموافقة أبي حيان على انه لو سمع سرني ما معجب لك لثبت كون ما موصوفة والظاهر أنه لا يثبت ولو سمع ذلك لاحتمال ان تكون موصولة حذف صدر صلتها ويمكن الجواب بان كلام أبي حيان انما هو على الاصل وهو عدم الحذف والحاصل انه لا يلزم من ثبوت سرني ما معجب لك ثبوت كون ما نكرة موصوفة لجواز كونها في هذا المثال زائدة بين الفعل ومرفوعه أو أنها غير زائدة بل موصول اسمي وحذف صدر صلته اه تقرير شيخنا دردير (قوله لثبت ذلك) أي مجيئها نكرة موصوفة لان هذا لا احتمال فيه (قوله ولا أعلمهم الخ) هذا رد من المصنف على أبي حيان في قوله ان ما في قولهم مررت بما معجب لك تحتمل ان تكون زائدة وحاصله ان ما انما تزاد بعد الباء اذا كانت الباء للسببية وهنا في قوله مررت بما معجب لك للالصاق لا للسببية فدل على ان ما غير زائدة فتم كونها نكرة موصوفة (قوله ومن الناس الخ) اعترض بانه لا فائدة في هذا الاخبار اذ من المعلوم ان من يقول آمنا الخ من الناس وأجيب بان الفائدة حصلت من الاخبار بالبعضية أي أن الذي قال ذلك بعضهم لا كلهم (قوله بانها نزلت الخ) أي وحينئذ فليس المعنى على الابهام (قوله وعطف البيان) هذا مبني على أن رب من صيغ المصادر لا مشتق لان عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات (قوله ابراهيم الخ) يجوز أن يكونوا بدلا من الآباء أو بيانا (قوله فانظر كيف كان عاقبة مكرهم) يحتمل أن تكون كان زائدة فكيف خبر مقدم وان تكون تامة فكيف حال وعاقبة فاعل وان تكون ناقصة فكيف خبر مقدم (قوله هذا) أي الآية الاخيرة وقوله أي هي الضمير للعاقبة (قوله سبح اسم ربك) أي نزه اسمه عن الالحاد فيه بالتأويلات الزائغة واطلاقه على غيره هذا هو المراد بتسبيح الاسم وتنزيهه فاندفع ما يقال ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم وأجاب بعضهم عنه بان الاسم صلة ورد بان زيادة الاسماء لم تثبت وأجاب عنه أيضا الغزالي بانه انما تعلق التسبيح بالاسم وان كان غير المسمى لان التعظيم اذا وجب للمعظم عظم ما هو من سببه لاجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب (قوله فالصفة للمضاف) أي الغلام وانما جاز في الآية جعل الاعلى صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف اليه لان المضاف اليه في الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح وليس المضاف اليه في المثال كذلك (قوله انما جيء به لغرض التخصيص)

وكل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك الا الفرقدان *(مسئلة)* نحو هدى للمتقين الذين ومررت بالرجل الذى فعل يجوز فى الموصول أن يكون تابعا أو باضمار أعنى أو أمدح أو هو وعلى التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا تعذر نحو ويل لكل همزة لمزة الذى جمع لان النكرة لا توصف بالمعرفة

(باب حروف الجر)

(مسئلة) نحو زيد كعمرو تحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفية فيتعلق باستقرار وقيل لا يتعلق والاسمية فتكون مرفوعة المحل وما بعدها جر بالاضافة ولا تقدير بالاتفاق ونحو جاء الذى كزيد يتعين الحرفية لان الوصل بالمتضايفين ممتنع *(مسئلة)* زيد على السطح يحتمل على الوجهين وعليهما فهى متعلقة باستقرار محذوف *(مسئلة)* قيل فى نحو والضحى والليل ان الواو الثانية تحتمل العاطفة والقسمية والصواب الاول والا لاحتاج كل الى الجواب ومما يوضحه مجىء الفاء فى أوائل سورتى المرسلات والنازعات

(باب فى مسائل مفردة)

(مسئلة) نحو يسبح له فيها بالغدو فيمن فتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الاول وهو الاولى أو الثانى أو الثالث ونحو ثم نفخ فيه نحرى النائب الظرف والوصف وفى هذا ضعف لضعف قولهم سير عليه طويل *(مسئلة)*

أى ولم يؤت به لذاته فان قيل ما الفرق بين الآية وهذا المثال حيث جاز فى الآية أن يكون الا على صفة الاسم المضاف أو للرب المضاف اليه وتعين فى المثال أن يكون الظريف صفة للغلام المضاف أجيب بان المضاف اليه فى الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف لما بعده وليس المضاف اليه فى المثال كذلك اهـ شمنى (قوله وكل أخ) كل مبتدأ وأخ مضاف اليه وجملة مفارقه أخوه مخبر وقوله الا الفرقدان حقه أن يقول الا الفرقدين بالجر صفة للاخ ولا اسم بمعنى غير ظهر اعرابها فيما بعدها أى كل أخ موصوف بكونه غير الفرقدين لكنه لاحظ انه صفة للمضاف وهو كل فرفع ويحتمل أنه أتى على قصر المثنى (قوله ان يكون تابعا) أى على النعت لان الموصول مع صلته فى قوة المشتق ولا يمتنع أن يكون بدلا (قوله فهو نعت لا بدل الخ) قال الدماميني ينبغى أن ينظر فى وجه تعين النعت وامتناع البدل فى نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب وفى نحو مررت بالرجل الذى فعل وقد يقال لعله اقتصار على الاقرب للذهن من تعيين السابق لا طرحه وقال الشمنى وجه تعيين النعت ان كل موصول فيه الالف واللام فهو موضوع للدلالة على معنى فى متبوعه فى جميع استعماله كما صرح به الرضى فى باب الصفة وسينقله عنه المصنف فى الجهة السادسة فالموصول الذى فيه الالف واللام دائما صفة لموصوف مذكور أو مقدر فاذا وجد فى اللفظ ما يصلح كونه نعتا له تعين جعله نعتا له لان جعله غير ذلك لا يغنى عن جعله نعتا لاحتياجه دائما الى منعوت وجعله نعتا يغنى عن جعله غير ذلك ولذا لم يذكر الزمخشرى ولا أبو البقاء كونه بدلا وان ذكره الشمنى حيث قال يحتمل الجر من ثلاثة أوجه أظهرها انه نعت والثانى انه بدل والثالث عطف بيان اهـ كلامه (قوله الا اذا تعذر) أى بان وقع الموصول بعد نكرة والذى فى الآية بدل من لمزة لا نعت اذ لا توصف النكرة بالمعرفة (قوله وقيل لا يتعلق) بناء على أن كاف التشبيه حرف شبيه بالزائد فلا تتعلق بشئ (قوله لان الوصل الخ) أى ولو جعل الكاف اسما مضافا لما بعده لزم ان تكون الصلة مضافا ومضافا اليه مع انها انما تكون جملة (قوله يحتمل على الوجهين) يعنى كون على حرفا وكونها اسما ظرفا بمعنى فوق وعليهما فهى متعلقة باستقرار محذوف لانها مع ما بعدها فى موضع الخبر (قوله والا لاحتاج الخ) فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وهو ممنوع كما مر (قوله مجىء الفاء فى أوائل سورة المرسلات) أى لان الفاء بالضرورة هنالك حرف عطف فتعين ان تكون الواو هنا كذلك

(باب فى مسائل مفردة)

(قوله فى مسائل) مراده بالجمع ما فوق الواحد لانه لم يذكر الا مسئلتين (قوله فيمن فتح) أى فى قراءة من فتح الباء وهو شعبة (قوله وهو الاولى) أى لانه القائم مقام المفعول لان الفعل يتعدى باللام وأيضا اقربه من العامل وسبقه وأما رجال فهو فاعل لمحذوف أى يسبحه رجال والجملة مستأنفة جوابا لسؤال مقدر تقديره من يسبحه (قوله لضعف قولهم سير عليه طويل) وجه الضعف أن سير عليه الاولى فيه ان يكون نائب الفاعل الجار والمجرور ولانه القائم مقام المفعول عند حذفه فاذا وجد مصدر وجار ومجرور كان الجار والمجرور أحق بالنيابة وحينئذ فعليه نائب الفاعل وطويلا يقرأ بالنصب صفة لموصوف محذوف أى سيرا طويلا (قوله لمجازية التأنيث) أى لان مجازى التأنيث اذا كان اسما ظاهرا يجوز تجريد فعله (قوله وبما ذكرناه من الوجهين الخ) اعلم انه انما علم الفساد باحتمال الوجه الثانى وهو كون الفعل مضارعا محذوفا منه احدى التاءين لا باعتبار الوجه الاول وهو كونه ماضيا اذ لا مدخل لهذا الوجه فى تبيين الفساد أصلا اهـ دمامينى وأجيب بأن قوله وبما ذكرناه من الوجهين فيه حذف مضاف أى من جواز الوجهين وهما كون تجلى ماضيا

تجلى الشمس يحتمل كون تجلى ماضيا ترك التاء من آخره لمجازية التأنيث وكونه مضارعا أصله تتجلى ثم حذفت احدى التاءين على حد قوله تعالى نارا تلظى ولا يجوز فى هذا كونه ماضيا والا لقيل تلظت لان التأنيث واجب مع المجازى اذا كان ضميرا متصلا وبما ذكرنا من الوجهين فى المثال الاول

تعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هند فى الشعر بقوله * تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما * لجواز أن يكون أصله تتمنى الجهة السادسة ان لا
يراعى الشروط المختلفة بحسب الابواب فان العرب يشترطون فى باب شيأ ويشترطون فى آخر نقيض ذلك الشئ على ما اقتضته حكمة لغتهم
وصحيح أقيستهم فاذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الابواب والشرائط فلنورد أنواعا من ذلك مشيرين الى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين (النوع الاول) اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت ومن الوهم فى الاول قول الزمخشرى فى ملك الناس اله الناس انهما عطفا بيان والصواب أنهما نعتان وقد يجاب بانهما أجريا مجرى الجوامد اذ يستعملان غير جارين على موصوف وتجرى عليهما الصفات نحو قولنا اله واحد وملك عظيم ومن الخطا فى الثانى قول كثير من النحويين فى نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا فى ذلك والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون الا أخص من متبوعه وليس كذلك فانه فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتق ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق فى المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جنى انتهى قلت وكذا الزجاج والسهيلى قال السهيلى وأما تسمية سيبويه له نعتا فتسامح كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا فى ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بأن البيان أعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت أو مساوله وهو مشتق أو فى تأويله فكيف يجتمع فى الشئ أن يكون بيانا ونعتا وأجاب بانه اذا قدر نعتا فاللام فيه يكون

أو مضارعا فالسقوط جاء من جوازهما (قوله تعلم فساد الخ) حاصله أن بعضهم قال ان حقيقى التأنيث يجوز تجريد فعله من التاء اذا كان فى الشعر واستدل بهذا الشعر فقال أصله تمنت ابنتاى وحاصله أنه يحتمل أن أصله تتمنى وان أصله تمنت والدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال (قوله الجهة السادسة) أى من الجهات التى يدخل على المعرب الفساد بسببها (قوله ويشترطون) أى يلتزمون (قوله نقيض ذلك الشئ) مثلا عطف البيان لتوضيح ذات الشئ فالحكمة تقتضى جموده وصحيح القياس على التمييز والنعت لبيان رسم الشئ فالحكمة تقتضى اشتقاقه وصحيح قياسه على الحال (قوله فاذا لم يتأمل المعرب) أى فى تلك الشروط (قوله اختلطت عليه الابواب) أى فيعرب مالا يكون بدلا بدلا وهكذا (قوله لعطف البيان) أى فمن أعرب المشتق بيانا فقد أخطأ ومن أعرب الجامد نعتا فقد أخطأ (قوله والصواب انهما نعتان) أى لان ملك واله مشتقان لا جامدان (قوله مجرى الجوامد) أى فى كونهما قد لا يقعان نعتا لشئ وفى أنهما يوصفان وهذا شأن الجوامد وحينئذ صح جعلهما بيانا (قوله اذ يستعملان غير جارين على موصوف) نحو اله الخلق ومالكهم (قوله وملك عظيم) أى وكذا يقال مالك عظيم فاندفع ما يقال ان الجواب انما يظهر على قراءة ملك لا مالك (قوله ومن الخطا فى الثانى) أى وهو النعت (قوله ان الرجل نعت) أى مع أنه جامد فالصواب أنه بدل أو عطف بيان (قوله يقلد بعضهم بعضا فى ذلك) أى فى جعل الرجل نعتا لاسم الاشارة (قوله والحامل لهم عليه توهمهم الخ) لا نسلم أن هذا هو الحامل لهم بل الحامل لهم على ذلك ما رأوه من صدق حد النعت الاصطلاحى عليه مع عدم التكلف وذلك لان النعت عندهم تابع يدل على معنى فى متبوعه فاذا وجدت هذه الدلالة فى لفظ صح وقوعه نعتا ولا فرق بين المشتق وغيره فالرجل المذكور عند المحققين صفة لهذا وان كان وضعه للذات فى غير هذا الموضع وانما استعمل ههنا صفة لان ما تقدم من اسم الاشارة دال على الذات فتعين دلالة الرجل على معنى فيها وهو معنى الصفة وكان وصف اسم الاشارة بذلك أعنى اسم الجنس المعرف باللام لانه لا دلالة فى اسم الاشارة على حقيقة الذات المشار اليها فاحتيج الى بيان حقيقتها فأتى باسم الجنس لبيان حقيقة تلك الذات فان قيل لم لم يجز أن يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له كسائر المبهمات التى هى فى غير أسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وسبع أسد كما يقال بهذا الرجل وبذلك الاسد لان شخصا وسبعا مبهمان كاسماء الاشارة فالجواب أن ذلك لم يجز لتجرد الموصوف فى مثله عن فائدة على ما كان يحصل من اسم الجنس لو لم يقع صفة اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية وأسد يفيد السبعية وأما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا كذا قرره الرضى اه دمامينى (قوله الا أخص) أى الا أعرف أى وهنا المبين أعرف لان اسم الاشارة أعرف من المحلى فلذا عدلوا عن جعله بيانا لجعله نعتا وقوله من متبوعه أى لاجل ان يصح تبيينه به (قوله وليس كذلك) أى وليس هذا مطابقا للواقع (قوله بمنزلة النعت) أى فى افادة تخصيص المتبوع ان كان نكرة وتوضيحه ان كان معرفة والفارق انما هو الجمود والاشتقاق (قوله ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت) أى أو مساويا له وكذا عطف البيان يجوز أن يكون مساويا للمبين أو أدنى رتبة منه بان يكون المبين أخص من البيان فصحة التبيين تابعة للشهرة لا للاخصية والاعرفية (قوله فى ذلك) أى فى الرجل من مررت بهذا الرجل (قوله بأن البيان أعرف) أى يجب أن يكون أعرف من المبين لاجل أن يصح تبيينه به وفيه أن صحة التبيين تابعة لقلة الافراد والشهرة لا للاعرفية وقد أجاز سيبويه فى يا هذا ذا الجمة أن ذا الجمة عطف بيان فكلامه هذا فى حيز المنع (قوله وهو جامد) هذا الاشتراط مسلم فلا اعتراض به مسلم وأما اشتراط أعرفيته عن المبين فلا تسلم لما علم من كلام ابن مالك قريبا (قوله والنعت دون المنعوت) أى فى رتبة التعريف أو مساوله فيها وحينئذ فلا

يكون النعت أعرف من المنعوت وذلك لان التابع لا يشرف على المتبوع وفيه أن النعت موضح أو مخصص للمنعوت فمقتضاه أنه يجوز أن يكون أشرف منه (قوله العهد) أى الحضورى أى من غير ملاحظة افادة الجنس المعين وحينئذ فهو مساو لمدلول اسم الاشارة من حيث ان كل معين حاضر فالحاضر المعين هو المشار اليه وحينئذ فيؤول مدخول اللام اما بالحاضر أخذا له من اللام أو بالمشار اليه أخذا من الاشارة وانما قلنا من غير ملاحظة افادة الجنس لانه لو لوحظ لكان زائدا على المنعوت مع أنا بصدد أن لا يزيد عليه وبهذا حصل التساوى فيهما وحصل الاشتقاق من حيث التأويل (قوله والاسم) أعنى الرجل (قوله لتعريف الحضور) أى والحاضر هو المشار اليه وبهذا ساوى مدخول أل اسم الاشارة وهذا لا يكفى فى جعله بيانا اذ لا بد أن يكون البيان أخص وحينئذ فيلاحظ مع كون أل للحضور افادة الجنس المعين وحينئذ فالاسم المعرف مفيد الحضور والجنس المعين دون غيره من الاشياء بخلاف اسم الاشارة فانه انما أفاد حاضرا مبهما وحينئذ فقد حصل الشرط الاول وهو أعرفية البيان وسكت عن الشرط الثانى وهو الجمود لوضوحه (قوله فيساوى) أى الرجل (قوله فيساوى الاشارة الخ) فيه نظر اذ المعرف بأل دون المعرف باسم الاشارة (قوله بذلك) أى بسبب دلالة اللام على الحضور (قوله ويزيد عليها الخ) فيه نظر لان اسم الاشارة يفيد التعيين بالحس والقلب وأما التعيين من أل فهو تعيين قلبى ولا شك أن التعيين بالحس والقلب أقوى من التعيين بالحس فقط فلا يسلم زيادة المعرف بأل وقد علمت أن اشتراط الاعرفية غير مسلم بل الشرط هو الجمود فقط (قوله الجنس المعين) أى جنس الرجل دون غيره من الاشياء (قوله وفيما قاله نظر) والجواب عنه أنه فسر بالحاضر أخذا من أل لا من اسم الاشارة ولا يتم كلام المصنف الا لو كان التأويل أخذناه من معنى الاشارة والحاضر هو المشار اليه فصح تفسيره بالمشار اليه واحتيج لذلك التأويل ليصح كونه نعتا وبالجملة فما قاله ابن عصفور هو المناسب فعند جعله نعتا يؤول بالمشتق وعند جعله بيانا لا يؤول الا أن اشتراط ابن عصفور الاعرفية فى البيان لا تسلم (قوله فليس ذلك معناه) يقال هو معناه أيضا أتى من أل التى للعهد الحضورى والنعت لا بد من تأويله فالجامد بيان لذاته نعت لتأويله (قوله فجوز فى الشئ الواحد البيان والصفة) أى وجواب ابن عصفور السابق لا يتأتى هنا لان أل فى الله صارت جزأ من العلم لا أنها للتعريف (قوله وجوز كون العلم الخ) أجيب عن ذلك بأنه لاحظ الاصل قبل العلمية والغلبة فهو بمنزلة ذلكم المعبود وحينئذ فاندفع هذا وما بعده وقد أجاز واتعلق الظرف بالاسم الشريف فى قوله تعالى وهو الله فى السموات وفى الارض يعلم سركم على معنى وهو المعبود فاذا ساغ لهم تأويله بذلك لاجل التعلق فلم لا يجوز مثله لاجل الوصف (قوله اشتراطهم التعريف لعطف البيان) أى فعطف البيان لا بد أن يكون معرفة لان النكرة غير بينة فى نفسها فكيف تبين غيرها وفيه أن النكرات تتفاوت فى الوضوح فتبين النكرة غير الواضحة بالواضحة على أنهم قالوا يجوز أن يتضح المراد بالمجموع وأن يكون عطف البيان للمدح (قوله والتنكير للحال والتمييز) أى وا لغير ذلك فيشمل خبر لا التبرئة والمضاف اذ لا يكون الا نكرة كما يأتى له (قوله فى الاول) أى ما يشترطون فيه التعريف أعم من عطف البيان ونعت المعرفة (قوله انما هو معترض) أى بكونه نكرة والبيان لا يكون نكرة (قوله على قول البصريين) أى المشترطين لكون البيان معرفة (قوله فيكون فى المعارف والنكرات) أى كما ان النعت كذلك والتحقيق مذهب الكوفيين (قوله من الرقش الخ) صدره * فبت كأنى ساورتنى ضئيلة * وقوله ساورتنى أى عقتنى والضئيلة الحية الدقيقة والرقش جمع رقشاء وهى من الحيات المقطعة بسواد وبياض والناقع البالغ فى القتل (قوله انه نعت السم) أى وهو خطأ لان نعت المعرفة لا يكون الا معرفة وأجيب عنه بأن السم فى معنى النكرة لان أل للجنس والمعرف بها فى حكم النكرة (قوله وليس من ذلك) أى من الخطا فى الاول (قوله كونه

العهد والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار اليه واذا قدر بيانا فالام لتعريف الحضور فيساوى الاشارة بذلك ويزيد عليها بافادته الجنس المعين فكان أخص قال وهذا معنى قول سيبويه انتهى وفيما قاله نظر لان الذى يؤوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فأما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرا له وقال الزمخشرى فى ذلكم الله ربكم يجوز كون اسم الله تعالى صفة للاشارة او بيانا وربكم الخبر فجوز فى الشئ الواحد البيان والصفة وجوز كون العلم نعتا وانما العلم ينعت ولا ينعت به وجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه (النوع الثانى) اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من ونعت النكرة ومن الوهم فى الاول قول جماعة فى صديد من ماء صديد وفى طعام مساكين من كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة انهما عطفا بيان وهذا انما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم فيجب عندهم فى ذلك ان يكون بدلا واما الكوفيون فيرون ان عطف البيان فى الجوامد كالنعت فى المشتقات فيكون فى المعارف والنكرات وقول بعضهم فى ناقع من قول النابغة * من الرقش فى انيابها السم ناقع * انه نعت للسم والصواب انه خبر للسم والظرف متعلق به او خبر ثان وليس من ذلك قول الزمخشرى فى شديد العقاب انه يجوز كونه

صفة لاسم الله تعالى فى أوائل سورة المؤمن ٣٠٦ وان كان من باب الصفة المشبهة واضافتها لا تكون الا فى تقدير الانفصال الا ترى أن شديد العقاب معناه شديد عقابه ولهذا قالوا كل شئ اضافته غير محضة فانه يجوز ان تصير اضافته محضة الا الصفة المشبهة لانه جعله على تقدير أل وجعل سبب حذفها ارادة الازدواج واجاز وصفيته ايضا ابو البقاء لكن على ان شديدا بمعنى مشدد كما ان الاذين فى معنى المؤذن فأخرجه بالتاويل من باب الصفة المشبهة الى باب اسم الفاعل والذى قدمه الزمخشرى انه وجميع ماقبله ابدال أما انه بدل فلتنكيره وكذا المضافان قبله وان كانا من باب اسم الفاعل لان المراد بهما المستقبل واما البواقى فللتناسب ورد على الزجاج فى جعله شديد العقاب بدلا وماقبله صفات وقال فى جعله بدلا وحده من بين الصفات نبو ظاهر ومن ذلك قول الجاحظ فى بيت الاعشى * ولست بالاكثر منهم حصى * انه يبطل قول النحويين لا تجتمع أل ومن فى اسم التفضيل فجعل كلا من أل ومن معتدا به جاريا على ظاهره والصواب ان تقدر أل زائدة أو معرفة ومن متعلقة باكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور أو بالمذكور على أنها بمنزلتها فى قولك أنت منهم الفارس البطل أى انت من بينهم وقول بعضهم انها متعلقة بليس قد يرد بانها لا تدل على الحدث عند من قال فى أخواتها انها تدل عليه

صفة لاسم الله تعالى) أى فيرد عليه أن شديد صفة مشبهة واضافتها غير محضة لانها دائما من اضافة الوصف لمعموله واضافته الى معموله دائما غير محضة والاضافة غير المحضة لا تفيد تعريفا فيلزم وصف المعرفة بالنكرة (قوله فى أوائل الخ) أى الواقع فى أوائل الخ (قوله واضافتها لا تكون الخ) أى فلا تكون محضة أصلا اذ لا يمكن قصرها على المضى حتى تكون اضافتها لغير معمولها وتكون محضة بخلاف غيرها من الصفات كاسمى الفاعل والمفعول (قوله الا فى تقدير الانفصال) لانه دائما من اضافة الوصف الى معموله (قوله كل شئ) أى كاسم الفاعل واسم المفعول (قوله أن تصير اضافته محضة) أى بان يراد منه المضى فلا يكون حينئذ مضافا لمعموله اذ لا يعمل اذا أريد منه المضى (قوله لانه جعله الخ) علة للنفى أعنى قوله وليس من ذلك قول الزمخشرى الخ (قوله على تقدير أل) أى فالاصل الشديد العقاب (قوله الازدواج) أى الموافقة لما معها من الصفات فى انتفاء أل من كل اه تقرير دردير (قوله الى باب اسم الفاعل) أى والمراد منه المضى أى شديد عقابه فى الماضى أى واسم الفاعل اذا كان المراد منه الماضى كانت اضافته محضة لانه من اضافة الوصف لغير معموله (قوله والذى قدمه الزمخشرى) أى على غيره من كلامه أى والذى ذكره فى كشافه قبل هذا الوجه أن شديد العقاب وجميع ماقبله وهو قوله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب (قوله أما أنه بدل) أى أما كون شديد العقاب بدلا (قوله فلتنكيره) أى لانه من اضافة الصفة المشبهة لمعمولها فاضافتها غير محضة لا تفيد تعريفا (قوله فلتنكيره) اى والنكرة لا تكون نعتا للمعرفة ولا بيانا لها وقوله فلتنكيره أى وحيث كان نكرة وماقبله معرفة فلا يعرب الثانى نعتا لانه يشترط توافق النعت للمنعوت بخلاف البدل اذ بدل النكرة من المعرفة جائز (قوله لان المراد بهما المستقبل) أى واسم الفاعل اذا أريد به المستقبل كان عاملا واضافة اسم الفاعل لمعموله غير محضة فلا تفيد تعريفا (قوله وأما البواقى) أى وأما كون البواقى أعنى العزيز العليم بدلا فللتناسب اى لتناسب مابعدهما فى كونه بدلا اذ جعلهما صفات ومابعدهما بدلا يكون خاليا عن التناسب (قوله وأما البواقى) المراد بها العزيز العليم لانهما البواقى من جميع ماقبل شديد العقاب أوهما وذى الطول ان أريد البواقى من التوابع فى الآية (قوله ورد على الزجاج الخ) أى لانه يكون خاليا عن المناسبة (قوله ورد على الزجاج الخ) تحصل من كلامه ثلاثة أقوال الاول جعل الجميع صفات الثانى جعل الجميع أبدالا والثالث جعل الاربع الاول صفات وجعل الاخير بدلا والاولان للزمخشرى والاخير للزجاج (قوله نبو ظاهر) أى لانه لا موجب للتخالف بالبدلية والوصفية مع امكان أن الكل بدل وقال اليمنى يحتمل أن يكون وجه النبو هو أن هذه النكرة لو كانت بدلا فقط لكان المبدل منه وهو المتبوع فى حكم المنحى ولما كان ماقبله ومابعده صفات لزم أن لا تكون فى حكم المنحى وأيضا فكونه بدلا يقتضى أن يكون هو المقصود بما نسب الى المتبوع دونه وكون مابعده وماقبله صفات يقتضى كون المتبوع هو المقصود دونه وأيضا لو كان بدلا والبدل على نية تكرار العامل لكان مع عامله أجنبيا من الصفات اه كلامه (قوله ومن ذلك قول الجاحظ) الاولى ومن الوهم فى الثانى أى فى اشتراط التنكير فى الحال ومابعده اذ ليس هذا من الوهم فى الامر الاول كما هو ظاهر بل من الثانى لانه ذكر من جملة الثانى أفعل من (قوله حصى) اى عددا وتمامه * وانما العزة للكاثر * العزة القوة والغلبة والكاثر الكثير (قوله جاريا على ظاهره) أى من أن أل معرفة ومن جارة للمفضول متعلقة بالمذكور (قوله ومن متعلقة باكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور) فيه أنه يلزم عليه ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وهو ممنوع (قوله على انها بمنزلتها الخ) أى فهى جارة لغير المفضول عليه والممنوع انما هو تعلقها بأفعل مع كونها جارة للمفضول (قوله قد يرد بانها لا تدل على الحدث عند من قال فى أخواتها انها تدل عليه) ليس لهذا الظرف مفهوم مخالفة حتى يكون المعنى انها تدل على الحدث عند من لم يقل فى أخواتها انها تدل عليه فان هذا قول لا وجود له وانما هما قولان أحدهما أن أخوات ليس

دالة

ولان فيه فصلا بين أفعل وتمييزه بالاجنبي وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم وفي ليس رائحة قولك انتفى و بان فصل التمييز قد جاء في الشعر ورد في
قوله على انني بعد ما قد مضى * ثلاثون للهجر حولا كميلا واقعل اقوى في العمل من ثلاثون ٢٠٧ ومن الوهم في الثاني قول مكي في قراءة ابن
ابي عبلة فانه آثم قلبه بالنصب. ان قلبه تمييز والصواب أنه مشبه بالمفعول به كحسن وجهه أو بدل من اسم ان وقول الخليل والاخفش والمازني في اياي واياك واياه ان ايا ضمير أضيف الى ضمير فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون الا للنكرات وهو الاضافة وقول بعضهم في لا اله الا الله ان اسم الله سبحانه خبر لا التبرئة ويرده انها لا تعمل الا في نكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة نعم يصح ان يقال خبر لا مع اسمها وانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وزعم ان المركبة لا تعمل في الخبر لضعفها بالتركيب عن ان تعمل فيهما تباعدهما وهو الخبر كذا قال ابن مالك والذي عندي ان سيبويه يرى ان المركبة لا لا يعمل في الاسم ايضا لان جزء الشيء لا يعمل فيه وأما لا رجل ظريفا بالنصب فانه عند سيبويه مثل يا زيد الفاضل بالرفع وكذا البحث في لا اله الا هو للتعريف والايجاب أيضا وفي لا اله الا اله واحد للايجاب واذا قيل مستحقا للعبادة لا اله واحد أو الا الله لم يتجه الاعتذار المتقدم لان لا في ذلك عاملة في
الاسم والخبر لعدم التركيب وزعم الاكثرون أن المرتفع بعد الا في ذلك كله بدل من محل اسم لا كما في قولك ما جاءني من أحد الا زيد ويشكل على
ذلك أن البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الاول وقد يجاب

دالة على الحدث الثاني انها غير دالة عليه وأما ليس فلا دلالة لها عليه قولا واحدا فان قلت فما فائدة التقييد
اذن قلت التنبيه على ان انتفاء تعلق الظرف بليس عند من لا يقول بان أخواتها تدل على الحدث من باب أولى
فهو مفهوم موافقة اهـ دماميني (قوله بالاجنبي) اى والفصل بين المميز والتمييز لا يجوز (قوله
يتعلق بالوهم) أى بما يتوهم فيه رائحة الفعل (قوله للهجر) متعلق بمضى وحولا تمييز للعدد وهو ثلاثون
(قوله وأفعل أقوى في العمل) اى لانه وصف وثلاثون جامد وكل منهما عامل في التمييز لانه هو المميز والمميز
ينصب التمييز لمشابهته الفعل من حيث ان كلا طالب لما يعمل فيه (قوله ابن أبي عبلة) بالعين المهملة والباء
الموحدة (قوله تمييز) أى فهو وهم لاشتراط تنكير التمييز وقلبه معرفة ويمكن أن هذا القائل مشى على
طريقة الكوفيين من جواز تعريف التمييز (قوله والصواب انه مشبه بالمفعول به) اى ويكون آثم على
هذا صفة مشبهة مما جاء على صيغة فاعل كقوله

من صديق أو اخي ثقة * أو عدو شاحط دارا

(قوله وقول الخليل) هذا عطف على قول مكي وانما جعل هذا من الوهم في الثاني لان الاضافة يشترط فيها تنكير
المضاف (قوله الا للنكرات) قد يقال لعل مذهبهم جواز اجتماع معرفين على معرف واحد من وجهين
مختلفين ولا يتحاشون من ذلك كما قال به الرضي في أيهم الموصولة وغيرها اهـ تقرير دردير (قوله واسم الله
تعالى معرفة) هذا هو المقصود بالاعتراض به وان كان الاعتراض بالايجاب حاصلا أيضا (قوله فانهما في موضع
رفع بالابتداء عند سيبويه) قال الدماميني كيف يجعل الكلمتان معا مبتدأ مع ان تعريف المبتدا غير صادق
عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسندا اليه أو صفة معتمدة على نفي أو استفهام رافعة
لظاهر أو ضمير منفصل وليس مجموع لا اله مجردا ولا صفة معتمدة الخ قال الشمني وأقول لا نسلم ان مجموع لا اله
ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر في قولك عندي خمسة عشر اهـ أو يقال لعل
سيبويه أراد الحاقهما بالمبتدا تأمل (قوله لان جزء الشيء لا يعمل فيه) كان مقتضى الظاهر أن يقول لا يعمل
في جزئه الآخر لان الشيء مصدوقه مجموع المركب الا ان يقال أراد بالشيء مدخول لا وانها في حكم جزئه تأمل
(قوله بالنصب) أى فنصب النعت دليل على اعتبار المحل وما جاء المحل الا من اعتبار العمل في الاسم وحاصل
الجواب ان ظريفا بالنصب مثل يا زيد الفاضل من جهة ان حركة التابع فيه اعرابية محمولة على حركة لفظ الاول
العارضة لانها محمولة على محله وتوضيحه أن سيبويه يرى أن هذا النعت مراعى فيه لفظ المنادى وانما روعي
حركة البناء لكونها عارضة لانها مشابهة للحركة الاعرابية في العروض وقولهم حركة البناء لا تراعى محله ما لم تكن
حركة البناء عارضة بان كانت لازمة لا تشابه الحركة الاعرابية وحينئذ فظريفا منصوب مراعاة للفظ رجل لانه
ركب مع لا تركيب خمسة عشر والمجموع منهما مبتدأ في محل رفع والحاصل ان حركة البناء يجوز مراعاتها اذا
كانت عارضة عند المصنف (قوله وكذا البحث) أي القول في لا اله الا هو مثل القول في لا اله الا الله (قوله لم يتجه
الاعتذار) أي المشار له بقوله نعم يصح (قوله لعدم التركيب) أي لانه في حالة التركيب يكون ما بعدها مبنيا على
الفتح لانه مركب معها تركيب خمسة عشر ومستحقا معرب لانه مشبه بالمضاف (قوله بدل من محل اسم لا) أى
قبل دخول الناسخ وفيه انه زال بالنسخ (قوله ما جاءني من أحد الا زيد) أى فزيد بدل من أحد المجرور بحرف
الجار الزائد (قوله ان البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الاول) قال الدماميني انما يتم هذا الاشكال أن لو كان هذا
أمرا لا بد من اعتباره في البدل ونحن نراه يتخلف كما في قتنتي هند حسنها أو كاد الارغفة جزأ منها (قوله وقد
يجاب الخ) هذا لا يصلح أن يكون جوابا لانهم قالوا المرتفع بدل من محل اسم لا ولم يقولوا بدل من محل لا مع اسمها

بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد ويصح أن يخلفهما ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال الله موجود وقيل هو بدل من ضمير الخبر المحذوف ولم يتكلم الزمخشري في كشافه على المسئلة اكتفاء بتأليف مفرد له فيها وزعم فيه ان الاصل الله اله المعرفة مبتدأ والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم أدخل النفي على الخبر والايجاب على المبتدا وركبت لا مع الخبر فيقال له فما تقول في نحو لا طالعا جبلا الا زيد لم انتصب خبر المبتدا فان قال ان لا عاملة عمل ليس فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولانتقاض النفي ولتعريف أحد الجزأين فاما قوله يجب كون المعرفة المبتدا فقد مر أن الاخبار عن النكرة المخصصة المقدمة بالمعرفة جائز نحو ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل ماشئت من رجل ان ما مصدرية وانها وصلتها صفة لرجل وتبعه على ذلك صاحب الترشيح قال ومثله قوله تعالى في أي صورة ماشاء ركبك أي في أي صورة مشيئته أي يشاؤها وقول أبي البقاء في تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد الا الله ان أن وصلتها بدل من سواء وبدل الصفة صفة والحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة وقول بعضهم في ويل لكل همزة لمزة الذي جمع ان الذي صفة والصواب ان ما في المثال شرطية حذف جوابها اي فهو كذلك والصفة الجملتان معا وأما الآية الاولى فقال ابو البقاء ما شرطية او زائدة وعليهما فالجملة صفة لصورة والعائد محذوف أي عليها وفي متعلقة بركبك انتهى كلامه وكان حقه اذ علق في بركبك وقال الجملة صفة أن يقطع بان ما زائدة اى اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة والصواب ان يقال ان قدرت ما زائدة فالصفة جملة شاء وحدها والتقدير شاءها وفي متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف هو

وعلى تقدير تسليم أنهم أرادوا ذلك وتجوزوا من حيث اطلاق الجزء وارادة الكل فهذا البدل من الاقسام المذكورة في باب البدل قال الشمني وأقول انه بدل كل من كل باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى (قوله على المسئلة) أي مسئلة لا اله الا الله (قوله أن الاصل) أي أصل لا اله الا الله (قوله على القاعدة) أي من انه اذا وجد معرفة ونكرة جعل المعرفة مبتدأ وأخبر بالنكرة (قوله وركبت لا مع الخبر) أي فلا اله خبر مقدم والا الله مبتدأ مؤخر (قوله في نحو لا طالعا جبلا الخ) أي مما كان الواقع بعد لا مضافا أو شبيها بالمضاف (قوله عمل ليس) أي فطالعا خبرها مقدم وزيد اسمها مؤخر وانه لا تركيب لانه انما يكون اذا كان خبر المبتدا مفردا (قوله لتقدم الخبر) أي خبر لا التي هي كليس في الاعمال وتقدم خبرها على اسمها يمنع من اعمالها (قوله ولانتقاض النفي الخ) أي وشرط عمل لا أن يبقى خبرها منفيا وقوله ولتعريف الخ أي وشرط عمل لا أن يكون الجزآن نكرتين (قوله فاما قوله الخ) هذا منع لدليله وهو قوله للقاعدة الخ (قوله يجب كون المعرفة المبتدا) أي والنكرة خبرا ولا يجوز العكس وظاهره مطلقا ولو كانت النكرة مخصصة فيرد المنع حينئذ الذي ذكره المصنف بقوله فقد مر الخ اه تقرير شيخنا دردير (قوله ان أول بيت) أي فبيت نكرة والمضاف اليه وهو أول كذلك وقد أخبر عنه بالمعرفة وهو قوله للذي وذلك لتخصيصه بالوصف وظاهر الزمخشري جعل المعرفة مبتدأ مطلقا ولا تجعل النكرة مبتدأ أصلا (قوله ماشئت من رجل) أي برجل مشيئتك واعترض بان اللفظ في كلام الفارسي لا يحمل على ظاهره بل لا بد من تقدير أي مثل مشيئتك أي برجل مماثل مشيئتك بمعنى أنه على وفقها فكلامه صحيح وأجيب بان الاعتراض بالنظر للظاهر من غير تقدير هذا حاصل ما قاله الدماميني (قوله صفة لرجل) أي مشيئتك أي مشيء لك وعلى وفق مرادك ووجه الوهم ما يأتي للمصنف من ان حرف المصدري مع صلته معرفة فسقط ما في الدماميني والشمني (قوله في نحو ذلك) يريد أن يكون الفعل الواقع بعدها مسندا الى معرفة كالضمير في الآية حتى لو كان مسندا الى نكرة لم يكن المصدر المقدر معرفة وقوله في نحو ذلك معرفة المراد بالحرف المصدري أن وأن لانهما مع صلتهما يحكم لهما بحكم الضمير (قوله والحرف المصدري) بيان للوهم في جميع ما مر (قوله الجملتان معا) أي جملة الشرط والجواب فما شرطية وشئت فعل الشرط وقوله من رجل بيان لما أي مررت برجل موصوف بكونه أي رجل شئته فهو كذلك أي من تشاؤه أو أي رجل شئته فهو كذلك أي فهو مثل من تشاؤه أي فجميع صفات الرجال الممدوحة فيه وهذا معنى دقيق (قوله وأما الآية) أي في أي صورة ماشاء ركبك (قوله وعليهما) أي فالمعنى في أي صورة شاء ركبك عليها أو ان شاء ركبك عليها (قوله اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه) الاولى اذ لا يتقدم معمول الجواب على اداة الشرط وهنا قد جعل ركبك جوابا للشرط والجار المتقدم متعلقا به فلزم تقدم ما في حيز الجزاء على الشرط وهو باطل وأما ما ذكره المصنف من ان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم أتحقق معناه ولا وجه كونه علة لبطلان القول بشرطيتها اه دماميني وأجاب الشمني بان هذا من باب نفي الشيء لنفي ملزومه اذ المراد من عدم تعلق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمولا لجوابه واذا انتفى كون الشرط الجازم معمولا لجوابه انتفى كون ما قبله معمولا لجوابه قال وانما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع في الآية ولا حاجة الى ان يقال ان غير الجازم كذا يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز جعل جوابه فيه اه كلامه (قوله ولا تكون الخ) اعتراض على قوله والصفة الجملة وظاهره جملة الشرط مع أن الصفة جملة الشرط وجملة الجواب معا والحاصل أنه أجمل في الجملة على الاحتمالين وظاهره اتحاده عليهما (قوله والتقدير شاءها)

حال من مفعوله او بعدلك اى وضعك فى صورة اى صورة وان قدرت شرطية فالصفة مجموع الجملتين والعائد محذوف أيضا وتقديره عليها وتكون فى حينئذ متعلقة بعدلك أى عدلك فى صورة أى صورة ثم استؤنف مابعده والصواب ٢٠٩ فى الآية الثانية أنها على تقديره مبتدا

وفى الثالثة ان الذى بدل او صفة مقطوعة بتقدير هو اوادم اواعنى هذا هو الصواب خلافا لمن اجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقا ولمن اجازه بشرط وصف النكرة أولا بنكرة وهو قول الاخفش زعم ان الاوليان صفة لآخران فى فآخران يقومان مقامهما الآية لوصفهما بيقومان وكذا قال بعضهم فى قوله تعالى ان الله لايحب كل مختال فخور الذين يبخلون ومن ذلك قول الزمخشرى فى انما أعظكم بواحدة أن تقوموا لله ان أن تقوموا عطف بيان على واحدة وفى مقام ابراهيم انه عطف بيان على آيات بينات مع اتفاق النحويين على أن البيان والمبين لايتخالفان تعريفا وتنكيرا وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ويؤيده قوله فى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله تعالى من حيث سكنتم وتفسير له قال ومن تبعيضية حذف مبعضها أى أسكنوهن مكانا من مساكنكم مما تطيقون انتهى وانما يريد البدل لان الخافض لايعاد الامعه وهذا امام الصناعة سيبويه

(٢٧ - دسوقى نى) يسمى التوكيد صفة وعطف البيان صفة كما مر (النوع الثالث) اشتراطهم فى بعض ما لتعريف شرطه تعريفا خاصا كمنع الصرف اشترطوا له تعريف العلمية أوشبهه كما فى اجمع وكنعت الاشارة وأى فى النداء اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية وكذا تعريف

أى لاعليها كما زعم أبو البقاء (قوله حال من مفعوله) أى حال كونه كائنا (قوله ثم استؤنف مابعده) أى وهو الجملتان الشرطية والجوابية وهذا مناف لقوله فيما سبق ان الجملة صفة لان المعنى على الصفة فى صورة مقول فيها ماشاء الله ركبك الا أن يقال انه وصف فى المعنى استئناف لفظا فتأمل اه تقرير شيخنا دردير (قوله ثم استؤنف مابعده) مراده أن ما بعده وهو ماشاء ركبك كلام منقطع عن قوله فى أى صورة بمعنى أنه غير عامل فى ذلك الجار والمجرور راسا أنه متعلق بما قبل على مابين فلا ينافى أن جملة الشرط والجزاء صفة لصورة كما أسلفه أى صورة مقول فيها ماشاء ركبك عليها هكذا ينبغى أن يفهم هذا الكلام اه من حاشية الشيخ الامير (قوله فى الآية الثانية) وهى قوله قل ياأهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء الخ (قوله على تقدير مبتدا) أى هى أن لانعبد الا الله (قوله وفى الثالثة) وهى قوله ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا وقوله وهو قول الاخفش راجع لقوله ولمن أجازه بشرط الخ (قوله زعم ان الاوليان صفة) اى والحق انه بدل (قوله ومن ذلك) اى من الوهم فى الثانى (قوله لايتخالفان الخ) أى بل اما أن يكونا معرفتين فقط كما يقول البصريون أو ونكرتين أيضا كما يقول الكوفيون وأما جواز اختلافهما فلم يقل به أحد وحينئذ فالصواب جعل أن تقوموا لله بدلا من واحدة وجعل مقام ابراهيم بدلا من آيات بينات (قوله تعريفا) أى وان تقوموا معرفة لتأويله بقيامكم وكذا مقام ابراهيم معرفة وما قبله نكرة وظاهر (قوله وقد يكون) أى الزمخشرى كما أن ضمير قوله قال بعد ذلك عائد عليه وقوله وقد يكون الخ جواب عن الزمخشرى وحاصله أن مراده بعطف البيان البدل وعبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما اذ كل ماجاز ان يكون بيانا جاز ان يكون بدلا الا ما استثنى (قوله أسكنوهن من حيث سكنتم) اى اسكنوهن مكانا من الامكنة التى تسكنونها مما تطيقونه (قوله ومن) اى الداخلة على حيث تبعيضية (قوله وانما يريد) اى بالبيان البدل (قوله امام الصناعة) بدل من هذا اى واذا كان يسمى هذين صفة فأولى تسمية البدل بيانا لانه مؤاخ للبيان اذ كل ماكان بيانا كان بدلا الا فيما استثنى (قوله كمنع الصرف) اى فانه لايكون فى النكرة لانها مصروفة والمعارف المضمرات والمبهمات منها مبنية فلا تكون مصروفة ولا ممنوعة منه فلم يبق للمنع من الصرف الا تعريف العلمية (قوله اشترطوا له تعريف العلمية اوشبهه كما فى اجمع) قال الرضى وذلك لان من المعارف المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما فى غير المنصرف عند من قال غير المنصرف ماحذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال غير المنصرف هو ماحذف منه الكسر والتنوين معا فلم يبق من جملة المعارف الا العلم واما تعريف التوكيد فهو بتقدير اللام او الاضافة نحو اجمع لانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه فى منع صرف بعض التأكيد وقيل ان تعريف التأكيد تعريف العلمية لان الفاظ التوكيد اعلام لها واليه ذهب ابو على الفارسى (قوله كما فى اجمع) اى فانه معرفة بالاضافة المقدرة لان اصله اجمعه فحذف الضمير فاكتفوا بالاضافة فى المعنى فهو مثل العلم فى كون تعريف كل ليس ظاهرا اه تقرير دردير (قوله اشترطوا لهما) اى لنعتهما تعريف الخ قال الرضى فلا ينعت اسم الاشارة الا بذى اللام او بما حل اسمه من الموصول ذى اللام او ذو الطائية وكان الواجب بناء على ان الموصوف اخص او مساو ان ينعت اسم الاشارة بكل واحد من اسم الاشارة والموصول بذى اللام والمضاف الى احد الثلاثة لكن اسم الاشارة مبهم الذات وانما تتعين الذات المشار اليها بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لايدفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين فى نفسه كذى اللام لا بالشئ الذى يكتسب التعريف من معرف آخر ثم يكسب

فاعلى نعم و بئس لكنها تكون مباشرة له أولما أضيف اليه بخلاف ماتقدم فشرطها المباشرة له ومن الوهم فى ذلك قول الزمخشرى فى قراءة ابن أبى عبلة ان ذلك لحق تخاصم أهل النار بنصب ٢١٠ التخاصم انه صفة للاشارة وقد مضى ان جماعة من المحققين اشترطوا فى نعت الاشارة الاشتقاق كما اشترطوه فى غيره من النعوت ولا يكون التخاصم أيضا عطف بيان لان البيان يشبه الصفة فكما لا توصف الاشارة الا بما فيه أل كذلك ما يعطف عليها ولهذا منع أبو الفتح فى وهذا بعلى شيخ فى قراءة ابن مسعود برفع شيخ كون بعلى عطف بيان واوجب كونه خبرا وشيخ اما خبر ثان أو خبر لمحذوف أو بدل من بعلى أو بعلى بدل وشيخ الخبر ونظير منع أبى الفتح ماذكرنا منع ابن السيد فى كتاب المسائل والاجوبة وابن مالك فى التسهيل كون عطف البيان تابعا للمضمر لامتناع ذلك فى النعت ولكن أجاز سيبويه ياهذان زيد وعمرو على عطف البيان وتبعه الزيادى فأجاز مررت بهذين الطويل والقصير على البيان وأجازه على البدل أيضا ولم يجزه على النعت لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها فى اللفظ * وممن نص على منع النعت فى هذا سيبويه والمبرد والزجاج وهو مقتضى القياس ومنع سيبويه فيها مخالف لاجازته فى النداء

(النوع الرابع) اشتراط الابهام فى بعض الالفاظ كظروف المكان والاختصاص فى بعضها كالمبتدآت وأصحاب الاحوال ومن الوهم فى الاول قول الزمخشرى فى فاستبقوا الصراط وفى سنعيدها سيرتها الاولى وقول ابن الطراوة فى قوله * كما عسل الطريق الثعلب * وقول جماعة فى دخلت الدار أو المسجد أو السوق هؤلاء

المبهم منه تعريفه المستعار واقتصر على ذى اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب (قوله مباشرة له) نحو نعم الرجل وقوله اولما اضيف اى الفاعل اليه اى الى المباشر نحو نعم غلام الرجل (قوله بخلاف ماتقدم) اى من الاشارة واى فى النداء (قوله فشرطها المباشرة له) اى مباشرة اللام الجنسية (قوله انه صفة للاشارة) اى فهذا وهم لان تخاصم ليس معرفا بال الجنسية (قوله انه صفة للاشارة) قال الشمنى يلزم عليه الفصل بين اسم الاشارة وصفته بالخبر وهو غير جائز (قوله وقد مضى الخ) وجه ثان للوهم (قوله كما اشترطوه فى غيره من النعوت) اى وتخاصم غير مشتق فلا يكون نعتا للاشارة (قوله كذلك ما يعطف عليها) أى عطف بيان لا يكون الا بال (قوله ولا يكون التخاصم ايضا عطف بيان) اى كما لا يكون نعتا (قوله ولهذا) اى لكون البيان لاسم الاشارة لابد ان يكون مقرونا بال (قوله كون بعلى عطف بيان) اى لخلوه من ال (قوله واوجب كونه خبرا) اى عن هذا وقوله او بعلى بدل اى من هذا (قوله لامتناع ذلك فى النعت) اى لان الضمير لا ينعت ولا ينعت به والقاعدة ان كل ما كان بيانا يجوز ان يكون صفة اذا اول بمشتق (قوله ولكن اجاز الخ) قصد المصنف بهذا ذكر قول آخر والحاصل ان المسئلة فيها قولان الاول ان كل ماجاز ان يكون بيانا يجوز ان يكون صفة وهذا هو الصحيح والقول الثانى انه لا يلزم ذلك (قوله ولكن اجاز سيبويه الخ) هذا استدراك على قوله فكما لا توصف الاشارة الا بما فيه ال فكذلك ما عطف عليها افاد به ان هذا ليس متفقا عليه (قوله على عطف البيان) اى مع انه لا يجوز ان يكون صفة لما سبق ان نعت الاشارة لابد ان يكون محلى بلام الجنس (قوله لا يكون الا طبقها فى اللفظ) وذلك لان نعت اسم الاشارة اشترط فيه شروط ستة الاول ان يكون بال والثانى ان يكون جنسا لا وصفا وهذا غالب لا لازم والثالث ان يكون مفردا والرابع ان يكون متصلا فلا يقال مررت بهذا فى الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل فى الدار الكريم والخامس ان لا يقطع والسادس ان لا يخالف متبوعه فى افراده وغيره فلا يجوز مررت بهذين الرجل والمرأة (قوله الا طبقها فى اللفظ) اى فاذا كانت الاشارة مفردة لابد ان تكون الصفة كذلك وهذان لفظ مثنى والطويل والقصير لفظان مفردان تابع احدهما الآخر (قوله ومنع سيبويه فيها) اى فى هذه المسئلة وهى مررت بزيد الطويل والقصير (قوله فى النداء) اى فانه قال فى قولك ياهذان الطويل والقصير ان الطويل والقصير يجوز ان يكونا نعتا لاسم الاشارة مع انه لم يطابقه فى اللفظ وقصده بهذا الاعتراض على سيبويه (قوله فى بعض الالفاظ) لم يقل فى بعض المعمولات لانه لو قال ذلك لكان الضمير فى قوله والاختصاص فى بعضها عائدا على المعمولات وقد عد من هذا البعض اصحاب الاحوال وصاحب الحال من حيث انه صاحبها ليس بمعمول اه شمنى وتأمله (قوله كظروف المكان الخ) قال الرضى انما نصب الفعل جميع أنواع الزمان لان بعض الازمنة أعنى الازمنة الثلاثة من مدلوله فطرد النصب فى مدلوله وغيره وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لابد له من مكان فنصب من المكان ماشابه الزمان الذى هو مدلول الفعل أعنى الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور كالجهات الست والحدود كالفرسخ والميل ووجه المشابهة التغير والتبدل فى نوعى المكان كما فى الازمنة الثلاثة (قوله كظروف المكان) أما ظروف الزمان فتنصب على الظرفية كانت مبهمة أو مختصة (قوله كما عسل الطريق الثعلب) هذا بعض عجز من بيت وهو * لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه كما عسل الخ (قوله وقول جماعة) اى ومنهم سيبويه فانه قال ان الدار نصب على الظرفية وهو مستثنى من اشتراط ابهام ظرف المكان فهو مثل قعدت مقعد زيد فان مقعد ليس مبهما واتفقوا على انه ظرف مكان وذلك لكثرة دورانه فى الكلام (قوله وقول جماعة الخ)

ان هذه المنصوبات ظروف وانما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما او يعرف بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وامام وخلف والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا والجار المقدر الى في سنعيدها سيرتها الاولى وفي البيت وفي أو الى في الباقي ويحتمل ان استبقوا ضمن معنى تبادروا وقد أجيز الوجهان في فاستبقوا الخيرات ويحتمل سيرتها أن يكون بدلا من ضمير المفعول بدل اشتمال اى سنعيدها طريقتها ومن ذلك قول الزجاج في واقعدوا لهم كل مرصد ان كلا ظرف ورده أبو على في الاغفال بما ذكرنا وأجاب أبو حيان بأن اقعدوا ليس على حقيقته بل معناه أرصدوهم كل مرصد ويصح أرصدوهم كل مرصد فكذا يصح قعدت كل مرصد قال ويجوز قعدت مجلس زيد كما يجوز قعدت مقعده انتهى وهذا مخالف لكلامهم اذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع وأما نحو قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس وقيل التقدير على كل مرصد فحذفت على كما قال *واخفى الذى لولا الاسى لقضاني *أى لقضى على وقياس الزجاج أن يقول في لاقعدن لهم صراطك المستقيم مثل قوله في واقعدوا لهم كل مرصد والصواب في الموضعين أنهما على تقدير على كقولهم ضرب زيد الظهر والبطن فيمن نصبهما أو ان لاقعدن واقعدوا

هؤلاء الجماعة هم الاكثرون ومنهم امام الصناعة سيبويه فيرون ان دخل وسكن ونزل تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان أولا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة في كلامهم فحذف حرف الجر أعني في معها في غير المبهم أيضا وتنصب ما بعدها على الظرفية ولو مختصا فهو مستثنى من قولهم انما ينتصب من الظروف المكانية ما كان مبهما وقال الجرمي دخلت متعد بنفسه فما بعده مفعول به على طريق التوسع لا مفعول فيه والاصح أنه لازم كما هو القول الاول ألا ترى أن غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة أيضا نحو دخلت في البلد وسكنتم في مساكن الذين ظلموا ونزلت في الخان وكون مصدر دخلت هو الدخول والفعول في مصادر اللازم أغلب وكون دخلت ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما اهـ شمني (قوله ان هذه المنصوبات ظروف) أى مضمنة معنى في (قوله ويعرف) أى المكان المبهم (قوله والصواب الخ) أى وهو مذهب ابن مالك وهذا بناء على أن الفعل فيها لازم وقوله والصواب الخ وقيل ان الدار والمسجد مفعول بناء على انه متعد (قوله والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا) قال الدماميني هو مذهب ابن مالك ولا يخفى أن التخريج على ذلك ليس بأولى من تخريج الجماعة فان من يرى ان هذه المنصوبات منصوبة على الظرفية يلزمه مخالفة الاستعمال في نصب غير المبهم من المكان على الظرفية وما استصوبه المصنف من التخريج على نزع الخافض توسعا ليس بمقيس فالذي اقتضى كون هذا صوابا دون قولهم اهـ قال الشمني يمكن ان يكون الذي اقتضى كون هذا صوابا كثرة وجود النصب على اسقاط الجار توسعا في كلامهم دون نصب غير المبهم من المكان على الظرفية (قوله في الباقي) أى فالمعنى دخلت الى الدار أى انتهى الدخول اليها أو دخلت فيها وهذا هو المتبادر واستبقوا في الصراط أى في المرور عليه أو استبقوا الى الصراط أى الى المرور عليه (قوله تبادروا) أى وهو متعد بنفسه ويتبادر مضارع والماضي تبادر وأمره تبادر لا أن ماضيه بادر لانه يتعدى بالى (قوله الوجهان) أى النصب على نزع الخافض والتضمين (قوله سنعيدها طريقتها) أى فالمعنى سنعيد طريقتها (قوله ان كلا) أى في كل مرصد (قوله في الاغفال) اسم كتاب وضعه الفارسي فيما أغفله الزجاج (قوله بما ذكرنا) أى من أن ظرف المكان لا بد ان يكون مبهما وكل مرصد مختص اذ محل الارصاد مختص (قوله بان اقعدوا الخ) حاصله انه من جملة الظرف الملاقي لعامله في اللفظ والمعنى فهم كما اشترطوا ابهام الظرف استثنوا منه ما اذا كان موافقا لعامله في اللفظ والمعنى وهنا قد توافقا في المعنى فهو من جملة المستثنى غاية الامر انه عبر باقعدوا بدل ارصدوا (قوله فكذا يصح قعدت الخ) أى لان اقعدوا ليس على حقيقته بل بمعنى ارصدوا (قوله كما يجوز قعدت مقعده) اى فالمدار عنده على الاتفاق في المعنى وأن التوافق في اللفظ لا يشترط (قوله وهذا مخالف الخ) هذا رد لجواب ابى حيان المذكور (قوله توافق مادتي الظرف وعامله) أى التوافق في اللفظ والمعنى واما التوافق في المعنى فقط فلا يكفي فهو ليس كالمصدر (قوله كما في المصدر) اى فقد اكتفوا فيه بالتوافق في المعنى فقط على القول الصحيح (قوله على ظرفيته) أى على الظرفية (قوله محل السماع) اى والمسموع انما هو توافق الظرف وعامله في اللفظ والمعنى (قوله على كل الخ) اى فهو منصوب على نزع الخافض (قوله وأخفى الذى الخ) صدره *تحن وتبدى ما بها من صبابة *(قوله لقضى على) اى فحذف على وأتى بنون الوقاية لتقي الفعل من الكسر (قوله مثل قوله في واقعدوا لهم كل مرصد) اى من ان صراطك نصب على الظرفية اى انه لم يقل فيه ذلك بل قال انه نصب على نزع الخافض وقال ذلك في اقعدوا لهم كل مرصد وهما متماثلان فما جرى في احدهما يجري في الآخر فهذا اعتراض ثان على الزجاج (قوله الظهر) اى على الظهر فهو منصوب على نزع

ضمنا معنى لا لزمن والزموا ومن الوهم في الثاني قول الحوفي في ظلمات بعضها فوق بعض ان بعضها فوق بعض جملة مخبر بها عن ظلمات وظلمات غير
مختص فالصواب قول الجماعة انه خبر لمحذوف ٢١٢ أي تلك ظلمات نعم ان قدر ان المعنى ظلمات اي ظلمات بمعنى ظلمات عظام أو متكاثفة
وتركت الصفة لدلالة المقام عليها كما قال

له حاجب في كل أمر يشينه

مع وقول الفارسي في ورهبانية ابتدعوها انه من باب زيدا ضربته واعترضه ابن الشجري بأن المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصا ليصح رفعه بالابتداء والمشهور انه عطف على ماقبله وابتدعوها صفة ولابد من تقدير مضاف أي وحب رهبانية وانما لم يحمل أبو علي الآية على ذلك لاعتزاله فقال لان ما يبتدعونه لا يخلقه الله عز وجل وقد يتخيل ورود اعتراض ابن الشجري على أبي البقاء في تجويزه في وأخرى تحبونها كونه كزيدا ضربته ويجاب بان الاصل وصفة أخرى ويجوز كون تحبونها صفة والخبر اما نصر واما محذوف أي ولكم نعمة أخرى ونصر بدل أو خبر لمحذوف وقول ابن مالك بدر الدين في قول الحماسي

* فارسا ما غادروه ملحما *

انه من باب الاشتغال كقول أبي علي في الآية والظاهر أنه نصب على المدح لما قدمنا وما في البيت زائدة ولهذا أمكن أن يدعى انه من باب الاشتغال (النوع الخامس) اشتراطهم الاضمار في بعض المعمولات والاظهار في بعض فمن الاول مجرور لولا ومجرور و ر اضافته وحده ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره تقول لولاي ولولاك ولولاه وحدي ووحدك ووحده ومجرور لبي وسعدي وحناني ويشترط لهن ضمير الخطاب وشذ نحو قوله

الخافض (قوله ضمنا) اى فهو نصب على المفعولية (قوله ومن الوهم في الثاني) وهو اشتراط الاختصاص في المبتدآت وأصحاب الاحوال (قوله أو متكاثفة) بالثاء وفي نسخة بالنون ومعناهما واحد (قوله حاجب الخ) هذا صدر بيت لمروان بن أبي حفصة المعروف بابن ابي السمط وعجزه * وليس له عن طالب العرف حاجب * وقبله

يصم عن الفحشاء حتى كأنه * اذا ذكرت في مجلس القوم غائب

و يشينه يعيبه من الشين وهو العيب والعرف بضم العين المعروف وهو الاحسان اى له حاجب عظيم في كل ما يعيبه وليس له حاجب حقير يحجبه عن طالب الاحسان فضلا عن الحاجب العظيم واستعمل الشاعر في مع حاجب الاول اشارة الى ان الامر الذي يشينه تمكن المانع منه تمكن المظروف من الظرف فجعل الحاجب كالنافي ذلك الامر الذي يشين واستعمل مع حاجب الثاني عن لانه لا يقال في طالب العرف حاجب (قوله وقول الفارسي الخ) عطف على قول الحوفي (قوله ورهبانية) أول الآية ثم قفينا على آثارهم برسلنا وقفينا بعيسى ابن مريم وآتيناه الانجيل وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة الخ (قوله في هذا الباب) أي باب الاشتغال (قوله ليصح رفعه) أي ورهبانية نكرة غير مختصة (قوله على ماقبله) أي رأفة (قوله وحب رهبانية) أي لانه الذي يتعلق بالقلب لا نفس الرهبانية وهذا بناء على أن المراد الرهبانية بالاعضاء الظاهرية (قوله أبو علي) أي الفارسي (قوله على ذلك) أي على العطف وحاصله أنه لو جعل ورهبانية عطفا على ما قبله لكان في الكلام تناقض وذلك أن مفاد العطف يقتضي أن تكون الرهبانية مخلوقة لله والوصف بالابتداع يقتضي أنها مخلوقة لهم وما كان مخلوقا لهم لا يخلقه الله فهو تناقض فعدل الفارسي عن العطف وجعله من باب الاشتغال والتناقض مبني على مذهبه من أن الوصف بابتداعهم لها ينافي كونها مخلوقة لله اذ ما يبتدعونه لا يخلقه الله عنده (قوله لاعتزاله) أي لانه كان من المعتزلة (قوله في تجويزه في وأخرى الخ) أي فيقال ان أخرى نكرة غير مختصة وشرط المنصوب في باب الاشتغال أن يكون مختصا ليصح رفعه بالابتداء (قوله بأن الاصل الخ) أي فالموصوف المحذوف مختص فيجوز حينئذ نصبه على أنه من باب الاشتغال (قوله ويجوز كون تحبونها صفة) أي لاخرى الواقعة مبتدأ (قوله أو خبر) أي هي نصر (قوله فارسا الخ) قال الدماميني هذا صدر بيت عجزه * غير زميل ولا نكس وكل * والبيت في الحماسة منسوب لامرأة من بني الحرث ولم أر فيها النصب في فارسا وانما رأيته فيهما مرفوعا ولعل النصب رواية وما زائدة وغادروه تركوه وملحما بضم الميم وبالحاء المهملة مأكول اللحم للسباع والزميل بضم الزاي وفتح الميم المشددة الضعيف والنكس بكسر النون من لا خير فيه والوكل العاجز يكل أمره لغيره (قوله كقول أبي علي) أي فورد عليه ما ورد على أبي علي من أن فارسا ليس مختصا وغير المختص لا ينصب على الاشتغال (قوله لما قدمنا) أي من أن المنصوب على الاشتغال لابد أن يكون مختصا (قوله ولهذا) أي لزيادة ما أي انه ما جاءه دعوى الاشتغال الا من جعل ما زائدة اما لو جعلها نافية فلا يتأتى له دعوى الاشتغال لان ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله أمكن ان يدعى أنه من باب الاشتغال) أي وان كان يرد عليه بعد ذلك الاعتراض السابق (قوله مجرور لولا) أي عند سيبويه (قوله ولا يختصان بضمير خطاب) بل مثله ضمير المتكلم وضمير الغائب (قوله ومجرور لبي وسعدي وحناني) وفي بعض النسخ زيادة دوالي قبل حناني قال المصنف في أوضح المسالك ومعنى لبيك اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك اسعادا لك بعد اسعاد أي اعانة بعد اعانة ولا يستعمل الا بعد لبيك وحنانيك تحننا لك بعد تحنن ودواليك تداولا بعد تداول (قوله وشذ الخ) أي لعدم

فيالبي اذهدرت لهم وقول آخر * لقلت لبيه لمن يدعونى * كما شذت اضافتها الى الظاهر فى قوله فلبى فلبى يدى مسور * ومن ذلك مرفوع خبر كاد واخواتها الا عسى تقول كاد زيد يموت ولا تقول يموت أبوه ويجوز عسى زيد أن يقوم أو يقوم أبوه فيرفع السببي ولا يجوز رفعه الاجنبي نحو عسى زيد أن يقوم عمرو عنده ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل فى غير مسئلة الكحل وهذا شرطه مع الاضمار الاستتار وكذا مرفوع نحو قم وأقوم ونقوم وتقوم ومن الثانى تأكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين ومن الوهم فى الاول قول بعضهم فى لولاى وموسى ان موسى يحتمل الجر وهذا خطأ لانه لا يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولان لولا لا تجر الظاهر فلو أعيدت لم تعمل الجر فكيف ولم تعد وهذه مسئلة يحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا يصح أن يعطف عليه اسم مجرور أعدت الجار أم لم تعده وقولى مجرور لانه يصح ان تعطف عليه اسما مرفوعا لان لولا محكوم لها بحكم الحروف الزائدة والزائد لا يقدح فى كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية فكذا ما اشبه الزائد وقول جماعة فى قول هدبة

عسى الكرب الذى امسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب

ان فرج اسم كان والصواب انه مبتدأ خبره ظرف والجملة خبر كان واسمها ضمير الكرب واما قوله

وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى * ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل

فثوبي بدل اشتمال من تاء جعلت لا فاعل يثقلنى ومن الوهم فى الثانى قول ابى البقاء فى ان شانئك هو الابتر انه يجوز كون هو توكيدا وقد مضى وقول الزمخشرى فى قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله اذا قدرت ان مصدرية وان وصلتها عطف بيان على الهاء وقول النحويين فى نحو اسكن أنت وزوجك الجنة ان العطف على الضمير المستتر وقد رد ذلك ابن مالك وجعله من عطف الجمل والاصل وليسكن زوجك وكذا قال فى لا نخلفه نحن ولا أنت ان التقدير ولا تخلفه أنت

اضافته لياء المتكلم وقوله وقول آخر أى لاضافته لضمير الغائب (قوله فيالبى الخ) مضاف لياء المتكلم وهو من الطويل أنشده السيوطى

دعونى فيالبى اذ هدرت لهم * شقاشق أقوام فأسكتها هدرى

وحينئذ فاذ ساكنة لا مفتوحة كما هو الواقع فى نسخ هذا الكتاب (قوله لقلت لبيه الخ) قبله

انك لو دعوتنى ودونى * زوراء ذات مترع بيون

الزوراء الارض البعيدة وقوله مترع أى ممتلئة بالماء وقوله بيون بفتح الباء أى بعيدة متسعة (قوله فلبى يدى) أى فلبى مضاف ويدى مضاف اليه وأما لبى الاول فهو فعل ماض لا شاهد فيه وصدر البيت

* دعوت لما نابنى مسورا * ومعنى البيت دعوت مسورا لينصرنى لاجل ما نابنى من الشدائد فأجابنى ولبانى أجاب الله دعاءه ونصره كما نصرنى (قوله ومن ذلك) أى الاول (قوله مرفوع خبر كاد وأخواتها) أى فلا يكون الا ضميرا عائدا على اسمها (قوله الا عسى) أى فان مرفوع خبرها يجوز أن يكون اسما ظاهرا لكن لا بد أن يكون سببيا أى مضافا لضمير اسمها ولا يكون أجنبيا (قوله ومن ذلك) أى الاول (قوله مرفوع اسم التفضيل) أى فلا يكون الا ضميرا عائدا على الموصوف به (قوله وهذا) أى مرفوع اسم التفضيل أى أنه يشترط فيه أمران (قوله ومن الثانى) أى اشتراط الاظهار فى بعض المعمولات (قوله تأكيد الاسم المظهر) أى فلا يؤكد المظهر الا بظاهر لا بمضمر (قوله والنعت) أى لان الضمير لا ينعت ولا ينعت به ولا يبين ولا يبين به (قوله يحتمل الجر) أى عطفا على الياء المجرورة محلا بلولا (قوله وهذا خطأ) أى من وجهين (قوله ولان لولا الخ) هذا هو المنظور له فى الوهم (قوله يحاجى بها) أى يلغز بها (قوله فى كون الاسم) أى الواقع بعده وقوله مجردا من العوامل اللفظية أى فيكون مبتدأ (قوله فكذا ما أشبه الزائد) أى وحينئذ فالياء مبتدأ محلها رفع بالابتداء والعطف عليها نظرا للمحل (قوله ان فرجا اسم كان) أى وجملة كان وخبرها خبر عسى وفيه أنه يلزم عليه أن مرفوع خبر عسى اسم ظاهر غير سببى وهو لا يجوز وهذا وجه الوهم (قوله فأنهض) أى أقوم والثمل السكران (قوله لا فاعل يثقلنى) أى والجملة من الفعل والفاعل خبر جعل لانه من أخوات كاد لئلا يلزم عليه أن مرفوع خبر أخوات كاد اسم ظاهر مع أنه لا يرفع الا الضمير (قوله انه يجوز كون هو توكيدا) أى لشانئ وهو وهم لانه يلزم عليه توكيد الاسم الظاهر بالمضمر وهو لا يصح وقوله وقد مضى اشارة الى الاعتذار عنه بما سبق له فى باب ضمير الفصل من أنه يحتمل أن مراد أبى البقاء أنه توكيد لضمير مستتر فى شانئك لا لنفس شانئك وحينئذ فلا معنى للقطع بتوهيمه (قوله عطف بيان) ووجه الوهم أن الضمير لا يبين كما أنه لا ينعت وقد يجاب عنه بانه أراد بالبيان البدل لتآخيهما (قوله وقول النحويين) أى ومن الوهم فى الثانى قول النحويين وجعل ذلك من الوهم فى الثانى وهم لان الثانى اشتراط الاظهار فى بعض المعمولات ولم يشترط أحد فى العطف على فاعل فعل الامر المستتر فيه أن يكون المعطوف اسما ظاهرا قاله الشمنى وأقول الاوهم فى جعل ذلك من الوهم فى الثانى لان رد ابن مالك على النحويين يقتضى أن عطف الاسم الظاهر على فاعل الفعل يشترط فيه ان يكون ذلك الفاعل ظاهرا أو يصح فى موضعه ظاهر (قوله ان العطف على الضمير المستتر) أى وهو وهم لانه يقتضى أن فعل الامر يرفع الظاهر وهو لا يجوز وقد يجاب بانه يغتفر فى

لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهرا ومرفوع الفعل المضارع ذى النون لا يكون غير ضمير المتكلم وجوز فى قوله نطوف ما نطوف ثم ناوى ذوو الاموال منا والعديم الى حفر اسافلهن جوف * وأعلاهن صفاح مقيم كون ذوو فاعلا بفعل غيبة محذوف أى يأوى ذوو الاموال وكونه ومابعده توكيدا على حد ضرب زيد الظهر والبطن *(تنبيه)* من العوامل ما يعمل فى الظاهر وفى المضمر بشرط استتاره وهو نعم وبئس تقول نعم الرجلان الزيدان ونعم رجلين الزيدان ولا يقال نعما الا فى لغية أو بشرط افراده وتذكيره وهو رب فى الاصح (النوع السادس) اشتراطهم المفرد فى بعض المعمولات والجملة فى بعض فمن الاول الفاعل ونائبه وهو الصحيح فاما ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض فقدمر البحث فيهما ومن الثانى خبر ان المفتوحة اذا خففت وخبر القول المحكى نحو قولى لا اله الا الله وخرج بذكر المحكى قولك قولى حق وكذلك خبر ضمير الشان وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه اذا قدر ضمير انه للشان لزم كون آثم خبرا مقدما وقلبه مبتدأ مؤخرا واذا قدر راجعا الى اسم الشرط جاز ذلك وان يكون آثم الخبر وقلبه فاعل به وخبر افعال المقاربة * ومن الوهم قول بعضهم فى فطفق مسحا بالسوق والاعناق ان مسحا خبر طفق والصواب انه مصدر لخبر محذوف أى يمسح مسحا وجواب الشرط وجواب القسم ومن الوهم قول الكسائى وأبى حاتم فى نحو يحلفون بالله لكم ليرضوكم ان اللام وما بعدها جواب وقدمر البحث فى ذلك

ليكونن

التابع وقد أشار لتوجيه الوهم المصنف بقوله لان مرفوع الخ (قوله لان مرفوع فعل الامر الخ) أى وانما جعله من عطف الجمل لا من عطف المفردات لان مرفوع فعل الامر الخ (قوله لا يكون غير ضمير المتكلم) أى ولو عطف أنت فى المثال الثانى على الضمير المستتر لكان المضارع المبدوء بالنون رفع ضمير المخاطب مع انه لا يرفع الا ضمير المتكلم وهذا تعليل لقوله وكذا قال فى لا نخلفه وأما قوله قبل لان فعل الامر فراجع لقوله وليسكن زوجك الخ (قوله وجوز) أى ابن مالك (قوله الى حفر) أى القبور (قوله جوف) أى واسعة (قوله صفاح) هى الحجارة العريضة (قوله أى يأوى ذوو الاموال الخ) اى وليس قوله ذوو الاموال فاعلا لنأوى لان الفعل المضارع المبدوء بالنون لا يرفع الا ضمير المتكلم وحده أو معه غيره (قوله توكيدا) أى لضمير نأوى (قوله على حد ضرب زيد الظهر والبطن) اعلم انهم أجازوا فيه التأكيد كما ذكره وأجازوا فيه أيضا البدل وهو بدل البعض من الكل لكن يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز أن يكون ارتفاعهما على البدل أو على التأكيد فان قلت فلم يجوزوا فى البيت البدلية وقد نصوا على أن البدل اذا كان مفيدا للاحاطة جاز كونه بدلا من ضمير الحاضر كما فى قمنا أولنا وآخرنا قلت كأنهم امتنعوا من ذلك لاجل اشتراطهم فى البدل صحة حلوله محل المبدل منه وفيه أن هذه القاعدة منظور فيها اذ لا يمتنع أن يقال أكلت الارغفة جزءا منها ولا سكنت الدار بيتا منها على ان يكون كل منهما بدل بعض مع ان الثانى لا يحل محل الاول اذ لا يقال أكلت جزءا من الارغفة ولا سكنت بيتا من الدار اه دماميني (قوله الظهر والبطن) توكيد لزيد أى الظهر منه والبطن منه (قوله ونعم رجلين) أى نعم هما رجلين فرجلين تمييز والزيدان المخصوص بالمدح (قوله نعما) أى بابراز الضمير (قوله فى لغية) أى ضعيفة وهى لغة أكلونى البراغيث (قوله وهو رب) نحو ربه رجلا وربه رجالا ورجلين وامرأة ونساء فالضمير على كل حال مفرد مذكر (قوله فقدمر البحث فيهما) أى فليس ليسجننه فاعل بدا بل الضمير العائد على البداء وكذا نائب الفاعل لهم لا جملة لا تفسدوا (قوله ومن الثانى) أى مما اشترطوا فيه ان يكون جملة (قوله خبر ان المفتوحة الخ) قال فى الخلاصة

وان تخفف ان فاسمها استكن * والخبر اجعل جملة من بعد ان

(قوله وخبر القول المحكى) حاصله ان القول اذا وقع فاما ان تقصد حكايته أو الاخبار عنه بأمر فان كان الاول وجب الاخبار عنه بجملة مرادا لفظها وان كان الثانى أخبر عنه بمفرد (قوله خبر ضمير الشأن) أى فيجب ان يكون جملة (قوله وعلى هذا) أى كون خبر ضمير الشأن جملة (قوله اذا قدر الخ) هذا يفيد جواز التقديرين وهو مخالف لما سبق فى مبحث ضمير الشأن من انه اذا احتمل كونه غير ضمير شأن تعين ولا يعدل لغيره والجواب ان المراد هناك لا يعدل لغيره أى لراجحيته وهنا قصده التدريب فى الاعراب مع ارخاء العنان وقطع النظر عن الارجحية وعدمها (قوله كون آثم خبرا) أى لا مبتدأ وقلبه خبرا اذ لا يخبر عن النكرة الغير المختصة بالمعرفة ولا يجوز أن يكون آثم خبر ان وقلبه فاعل به لان خبر ضمير الشان لا يكون مفردا (قوله وخبر أفعال المقاربة) نحو طفق يتكلم وأخذ يشعر (قوله ومن الوهم) أى فى أفعال المقاربة (قوله ان مسحا خبر طفق) أى فقد جعل خبرها مفردا وهو وهم (قوله ومن الوهم) أى فى جواب القسم (قوله ان اللام وما بعدها جواب) أى جواب للقسم أى وهو خطأ لان أن المضمرة بعد لام كى والفعل بعدها فى تأويل مفرد والمفرد لا يجاب به القسم (قوله وقدمر البحث الخ) أى فقد قال سابقا وأجاز أبو الحسن تلقى القسم بلام كى وجعل منه يحلفون بالله لكم ليرضوكم وقال المعنى ليرضنكم وان أبا على قال وهذا عندى أولى من ان يكون متعلقا بيحلفون والمقسم عليه محذوف والجماعة يأبون ذلك بناء على ان القسم انما يجاب بالجملة ويقدرون فى الآية

وقول بدر الدين بن مالك فى قوله تعالى أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا ان جواب الشرط محذوف وان تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات أو كمن هداه الله بدليل فان الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء وا تقدير الثانى باطل ويجب عليه

كون من موصولة وقد يتوهم ان مثل هذا قول صاحب اللوامح وهو أبو الفضل الرازى فانه قال فى قوله تعالى أم من خلق السموات والارض لا بد من اضمار جملة معادلة والتقدير كمن لا يخلق انتهى وانما هذا مبنى على تسمية جماعة منهم الزمخشرى فى مفصله الظرف من نحو زيد فى الدار جملة ظرفية لكونه عندهم خلفا عن جملة مقدرة ولا يعتذر بمثل هذا عن ابن مالك فان الظرف لا يكون جوابا وان قلنا انه جملة (النوع السابع) اشتراط الجملة الفعلية فى بعض المواضع والاسمية فى بعض ومن الاول جملة الشرط غير لولا وجملة جواب لو ولولا ولوما والجملتان بعد لما والجمل التالية أحرف التحضيض وجملة أخبار أفعال المقاربة وخبر أن المفتوحة بعد لو عند الزمخشرى ومتابعيه نحو ولو أنهم آمنوا ومن الثانى الجملة بعد اذا الفجائية وليتما على الصحيح فيهما ومن الوهم فى الاول أن يقول من لا يذهب الى قول الاخفش والكوفيين فى نحو وان امرأة خافت وان أحد من المشركين استجارك واذا السماء

انشقت ان المرفوع مبتدأ وذلك خطأ لانه خلاف قول من اعتمد عليهم وانما قاله سهوا وأما اذا قال ذلك الاخفش أو الكوفى فلا يعد ذلك الاعراب خطأ لانه مذهب ذهبوا اليه ولم يقولوه سهوا عن قاعدتهم الصواب خلاف قولهم فى أصل المسئلة وأجزوا أن يكون المرفوع محمولا على

ليكونن كذا البرضوكم (قوله وقول بدر الدين) هذا ناظر لجواب الشرط (قوله ان جواب الشرط) أى من قوله أفمن زين الخ (قوله حسرة) الاولى حسرات بالجمع ليوافق المقدر المنطوق به الدال عليه ولان الجمع ذكر لمعنى فاذا قدر المفرد فات ذلك المعنى المراد (قوله باطل) أى لان الجار والمجرور لا يكون جوابا للشرط (قوله باطل) أى على ان من شرطية وهذا جوابها (قوله ويجب عليه الخ) هذا كلام مستأنف أى انه على التقدير الثانى تجعل من موصولة ولا تجعلها شرطية خلافا لبدر الدين ويكون هذا المقدر خبر المبتدا وهو من الموصولة والحاصل ان التقدير الثانى باطل ان كان معتقد ابن مالك ان من شرطية لا موصولة وان كان مراده أنها موصولة وأطلق على خبرها جواب الشرط تجوزا من حيث كونه شبيها به فى المعنى فلا بطلان ووجه المشابهة ان المبتدا الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابه لاسم الشرط فصلته كجملة الشرط وخبره كجملة الجزاء فى المعنى اذ قولك الذى يأتينى أكرمه فى معنى من يأتينى أكرمه فان قلت هذا الاطلاق مجازى لكن لا قرينة على التجوز قلت القرينة قائمة وهى عدم صلاحية المقدر لان يكون جواب الشرط فتعذرت الحقيقة فحمل على المجاز والعلاقة المشابهة (قوله وقد يتوهم) أى يقع فى الوهم أى الذهن ولو على سبيل الرجحان (قوله ان مثل هذا) اى مثل التقدير الثانى والمثلية المتوهمة فى البطلان ووجه بطلانه ان قوله لا بد من اضمار جملة معادلة ان اراد بها جملة من الالفاظ فهو صحيح وان أراد الجمل المصطلح عليها فى النحو فليس كذلك اذ الجار والمجرور من قبيل المفرد وقوله وانما هذا أى التعبير بالجملة الخ جواب عن هذا الاعتراض فلما كان هذا الاعتراض مجابا عنه بخلاف الوارد على ابن مالك كان تقدير صاحب اللوامح كتقدير ابن مالك فى البطلان على سبيل التوهم لا على سبيل التحقيق (قوله خلفا عن جملة مقدرة) أى والاصل يكون أو استقر (قوله ومن الاول) اى الذى اشترط فيها الجملة الفعلية (قوله غير لولا) اى وكذا شرط لوما لان كل جملة شرطية فهى فعلية الا شرط لولا ولوما فان شرطهما جملة اسمية (قوله وجملة جواب لو) اى فجوابها كشرطها لا يكون الا جملة فعلية واما لولا ولوما فجوابهما لا يكون الا جملة فعلية وشرطهما لا يكون الا اسمية (قوله والجملتان بعد لما) اى لا يكونان الا فعليتين نحو لما جاء زيد اكرمته (قوله والجمل التالية احرف التحضيض) أى لا تكون الا فعلية نحو هلا اكرمت زيدا والا اكرمته ومقابلته الجمع بالجمع يفيد ان كل حرف من احرف التحضيض يليه جملة واحدة وهو كذلك كما مثلنا (قوله وجملة) اى وجميع اخبار افعال المقاربة فلا يكون الا جملة فعلية (قوله افعال المقاربة) اى فلا يكون الا جملة فعلية لا يقال ان من جملتها عسى وخبرها مفرد لانه غالبا مقرون بان قال فى الخلاصة * وكونه بدون ان بعد عسى * نزر الخ لان المراد جملة ولو بحسب الظاهر تأمل (قوله عند الزمخشرى الخ) اى القائلين ان أن وما بعدها مؤولة بمصدر فاعل لمحذوف لان لو عندهم مختصة بالافعال فشرطها الا بد ان يكون جملة فعلية اى ولو ثبت ايمانهم (قوله ومن الثانى) اى الذى اشترط فيه الجملة الاسمية (قوله وليتما) اى لان ليت اذا دخلت عليها ما لا يزول اختصاصها عن العمل فى الاسماء على الصحيح بخلاف اخواتها فانه يجوز فيها الاعمال والاهمال (قوله على الصحيح فيهما) اى من اختصاصهما بالدخول على الجملة الاسمية (قوله ومن الوهم فى الاول) اى اشتراط الجملة الفعلية فى الشرط (قوله الى قول الاخفش) اى من ان المرفوع بعد اداة الشرط مبتدا وما بعد المرفوع خبر والاخفش بصرى (قوله وان امرأة) اى بان يقول ان امرأة مبتدا وخافت خبر وكذا وان أحد (قوله ان المرفوع مبتدا) اى والجملة بعده خبر (قوله وذلك خطأ) اى لزوم دخول أدوات الشرط على الجملة الاسمية (قوله لانه خلاف قول من اعتمد عليهم) اى من ان جملة الشرط انما تكون فعلية (قوله وانما قاله سهوا) اى عن القواعد البصرية (قوله واما اذا قال ذلك الاخفش) اى او من قلده ايضا (قوله واجازوا)

اضمار فعل كما يقول الجمهور وأجاز الكوفيون وجها ثالثا وهو أن يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباء * ما للجمال مشيها وئيدا * فيمن رفع مشيها وذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره وبقي معمول الخبر أي مشيها يكون وئيدا أو يوجد وئيدا ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف كما كان فيمن جره بدل اشتمال من الجمال لانه عائد على ما الاستفهامية ومتى أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام فكذلك حكم ضمير الاستفهام ولانه لا ضمير فيه راجع الى المبدل منه ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب وقلما * وصال على طول الصدود يدوم ان وصالا مبتدا والصواب انه فاعل بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وقول آخر في نحو آتيك يوم زيدا تلقاه انه يجوز في زيد الرفع بالابتداء وذلك خطأ عند سيبويه لان الزمن المبهم المستقبل يحمل على اذا في أنه لا يضاف الى الجملة الاسمية وأما قوله تعالى يوم هم بارزون فقد مضى أن الزمن هنا محمول على اذ لا على اذا وأنه لتحققه نزل منزلة الماضي وأما جواب ابن عصفور عن سيبويه بانه انما وجب ذلك في الظروف واليوم هنا بدل من المفعول به وهو يوم التلاق في قوله تعالى لتنذر يوم التلاق فردود وانما ذلك في اسم الزمان ظرفا كان أو غيره ثم هذا الجواب لا يتأتى له في قوله

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ومن الوهم أيضا قول بعضهم في قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه بعدما جزم بأن من شرطية انه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على كان وما بعدها ويرده ان جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها عطف

اى الاخفش والكوفيون . (قوله واجاز الخ) اى ولم يوافق على ذلك الاخفش بل وافق قومه البصريين على امتناع تقديم الفاعل على عامله (قوله فيمن رفع) اى اما من جره فهو بدل من الجمال بدل اشتمال ووجه استدلالهم على تقديم الفاعل على عامله ان رفع مشيها اما ان يكون بالتبعية او بالاصالة ولا يتأتى هنا بالتبعية الا على انه بدل من الضمير المستكن فى الظرف وقد منعه المصنف بما علمت فتعين ان يكون الرفع اصليا ولا وجه له الا ان يكون مبتدأ أو فاعلا لا سبيل الى الاول اذ لا خبر له من حيث المعنى الا وئيدا وهو منصوب فامتنع كونه خبر المبتدأ أو تعين ان يكون مرفوعا على انه فاعل ووئيدا الذى هو حال من الجمال اى أى شئ ثبت للجمال فى حال كونها وئيدا مشيها وهذا الاستدلال مردود بما ذكره فى المتن من تقدير الخبر يكون او يوجد (قوله وئيدا) الوئيد الرزانة والتأنى اى على تأن (قوله بدل من الضمير المستتر فى الظرف) اى اى شئ ثبت هو للجمال فهو عائد على الشئ (قوله ولانه لا ضمير فيه) اى وبدل البعض لا بد فيه من رابط يعود على المبدل منه (قوله فى بيت الكتاب) اى كتاب سيبويه وهذا الذى انشده عجز بيت للمرار وصدره صددت فاطولت الصدود وقلما * الخ (قوله ان وصالا مبتدا) اى وجملة يدوم بعده خبره وهو خلاف الصواب لان قل المكفوفة بما الزائدة لا يليها الا الجملة الفعلية لا الاسمية وكان على المصنف ان يزيد قلما فى الاول المشترط فيه الجملة الفعلية لاجل ان يبنى عليه ما ذكره من الوهم (قوله والصواب الخ) لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذا المعرب لوصال مبتدا بنى على ان ما فى البيت مصدرية لا كافة كما ذهب اليه بعضهم وعلى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به فى التسهيل قاله الدماميني قال الشمنى واقول لما لم يذكر هذا القائل انه مبنى على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن مالك كان ظاهر كلامه انه مبنى على ما هو المعروف عند النحاة فورد عليه انه ليس كذلك (قوله وذلك خطأ عند سيبويه) قال الشمنى اقول ان المصنف لم يخطئ ذلك القائل مستندا الى قول سيبويه وانما اخبر بان قول هذا القائل خطأ عند سيبويه ويفهم منه انه صواب عند غيره وبهذا يندفع الاعتراض المذكور بعد (قوله لان الزمان المبهم) اى كيوم اعم من ان يكون ظرفا او غيره (قوله لا يضاف الى الجملة الاسمية) بل لا يضاف الا الى الفعلية واعترض بانه وان كان خطأ عند سيبويه الا انه صواب عند غيره وهو قول مشهور واذا كان صوابا عند غير سيبويه فيمكن ان المعرب مقلد لذلك القول القوى فالحق ان هذا الاعراب ليس وهما (قوله واما قوله الخ) هذا وارد على قول سيبويه فان يوم قد اضيف فى الآية للجملة الاسمية (قوله فقد مضى ان الزمن) اى اسم الزمن (قوله محمول على اذ لا على اذا) اى فلما حمل على اذ جازت اضافته للجملة الاسمية (قوله وانه لتحققه) هذا علة لحمله على اذ (قوله نزل منزلة الماضى) اى الموضوع له اذ فلذا صح حمله عليها (قوله بانه انما وجب ذلك) اى اضافة الزمن المبهم للجمل الفعلية (قوله فى الظروف) اى فيما اذا وقعت اسماء الزمان المبهمة ظروفا اى وليس كلامه فى مطلق الزمن المبهم سواء كان ظرفا اولا (قوله وانما ذلك) اى كلام سيبويه (قوله ثم هذا الجواب) اى جواب ابن عصفور وانما لم يتأت لان يوم هنا ظرف قطعا واضيف الى الجملة الاسمية فلا يجاب عنه الا بالجواب الاول من انه نزل المستقبل وهو يوم القيامة منزلة الماضى لتحققه فهو حينئذ محمول بعد التنزيل على اذ وهى تضاف الى الجملة الاسمية وقد يقال يمكن تخريجه على حذف يكون اى يوم لا يكون ذو شفاعة بمغن فتيلا فتكون الاضافة للجملة الفعلية وحينئذ فتم جواب ابن عصفور فيه (قوله كون الجملة الاسمية) اعنى او به اذى (قوله على انه) اى ذلك البعض القائل بما تقدم من ان او به اذى من رأسه

على انه لو قدر من موصولة لم يصح قوله أيضا لان الفاء لا تدخل فى الخبر اذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهه حينئذ باسم الشرط وقول ابن طاهر فى قوله فان لا مال أعطيه فانى صديق من غدو أورواح وقول آخرين فى قول الشاعر ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها ان ما بعد ان لا وهلا جملة اسمية نابت عن الجملة الفعلية والصواب أن التقدير فى الاولى فان أكن وفى الثانى فهلا كان أى الامر والشأن والجملة الاسمية فيهما خبر ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشرى فى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ان الجملة الاسمية جواب لو والاولى أن يقدر الجواب محذوفا أى لكان خيرا لهم أو أن يقدر لو بمنزلة ليت فى افادة التمنى فلا تحتاج الى جواب ومن ذلك قول جماعة منهم ابن مالك فى قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد ان الجملة جواب لما والظاهر أن الجواب جملة فعلية محذوفة أى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ويؤيد هذا أن جواب لما لا يقترن بالفاء ومن الوهم فى الثانى تجويز كثير من النحويين الاشتغال فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ومن العجب أن ابن الحاجب أجاز ذلك فى كافيته مع قوله فيها فى بحث الظروف وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدا بعدها وأجاز ابن أبى الربيع فى ليتما زيدا أضربه أن يكون انتصاب زيد على الاشتغال كالنصب فى انما زيدا أضربه والصواب أن انتصابه بليت لانه لم يسمع نحو ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد (تنبيه) اعترض الرازى على الزمخشرى فى قوله تعالى والذين كفروا بآيات الله أولئك هم الخاسرون ان الجملة معطوفة على و ينجى الله الذين اتقوا بان الاسمية لا تعطف على الفعلية وقدمر أن تخالف الجملتين فى الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف وقال

عطف على الفعلية المتقدمة لو قدر من موصولة لا شرطية لم يصح قوله المذكور (قوله على انه لو قدر من موصولة) اى وجعلت مبتدا لم يصح قوله ايضا اى بأن يجعل او به اذى عطف على كان وانما لم يصح لان المبتدا الذى هو الموصول اعنى من كان خبره قوله فقدية والموصول لا يقرن خبره بالفاء الا اذا كانت صلته فعلية لان الموصول الواقع مبتدا لا يشبه الشرط الا اذا كان صلته كذلك وهنا الموصول صلته جملة اسمية بالنظر للجملة المعطوفة وحاصل الجواب عن هذا الاعتراض والذى قبله انه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع فقد قالوا رب رجل واخيه مع امتناعهم من ان يقولوا رب اخيه وقال الشاعر

ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا * او تنزلون فانا معشر نزل

قال يونس اراد او انتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وهذا عين ما نحن فيه (قوله وقول ابن طاهر) عطف على قول بعضهم (قوله ان ما بعد ان لا الخ) حاصله انه يقول ان ان شرطية ولا نافية للجنس ومال اسمها وجملة اعطيه خبرها وجملة لا واسمها وخبرها شرط لان وجملة فانى صديق جواب ان وهذا وهم لان جملة الشرط لا تكون اسمية (قوله وهلا) حاصله ان هلا حرف تحضيض ونفس مبتدا مضاف اليه ما بعده وشفيعها خبر المبتدا وهذا وهم لان حرف التحضيض لا يليه الا الجملة الفعلية (قوله فان اكن) اى فالجملة الاسمية خبر كان المحذوفة الواقعة شرطا (قوله فهلا كان) اى وحينئذ فالجملة الاسمية خبر لكان المحذوفة مع اسمها ضمير الشأن (قوله اى الامر والشأن) هذا تفسير للضمير المستتر فى كان (قوله ومن ذلك) اى ومن الوهم فى الاول المشترط فيه الجملة الفعلية (قوله قول جماعة منهم الزمخشرى) فيه ان هذا ليس وهما وذهولا عن القاعدة بل هم مصرحون بجواز وقوع الاسمية جوابا للو وهو مذهب لهم اختاروه فليس تخريجهم عليه غلطا فالاولى فى الرد عليهم ان يقال والصواب خلاف قولهم فى اصل المسئلة وينصب الدليل على ذلك اه دمامينى (قوله ان الجملة الاسمية جواب لو) اى وهو وهم لان لو جوابها كشرطها لا يكون الا جملة فعلية (قوله ان يقدر الجواب محذوفا) اى لان جواب لو لا يكون الا فعلية (قوله بمنزلة ليت فى افادة التمنى) اى وعليهما فاللام فى لمثوبة موطئة للقسم (قوله ان الجملة) اى الاسمية جواب لما وهو وهم لان جواب لما وشرطها لا يكونان الا جملتين فعليتين (قوله ويؤيد هذا) اى كون الجواب محذوفا لانهم مقتصد ان جواب الخ (قوله فى الثانى) يريد بالثانى اشتراط الجملة الاسمية فى بعض المواضع (قوله الاشتغال) اراد بالاشتغال النصب باضمار فعل على شريطة التفسير وانما كان هذا وهما لان اذا الفجائية لا يليها الا الجملة الاسمية على الاصح (قوله ومن العجب الخ) هذا الاعتراض متوجه عليه وقد حاول ابن الحاجب التفصى عنه بما لا يظهر فقال وكان قياس وقوع المبتدا والخبر بعد اذا المفاجأة أن يمتنع النصب فيما اضمر عامله اذا وقع بعدها كقولك فاذا عبد الله يضربه عمرو لان لزوم وقوع المبتدا والخبر مناف للنصب ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة نظرا لصورة المبتدا والخبر اى انه لما كان بعد اذا مبتدا وخبر والخبر مشتغل عن المبتدا بضميره اجرى هذا الكلام مجرى غيره مما لم يقع بعد اذا الفجائية نحو زيد يضربته فكما جاز النصب فى ذلك جاز فى هذا وكانهم قطعوا النظر عن اذا ورعى مجرد صورة المبتدا والخبر فجواز النصب انما نشأ عن قطع النظر عن اذا ولا يخفى ان قطع النظر عما هو موجود مراد الغاء لما حققه عدم الالغاء فالنصب الناشئ عنه يكون باطلا (قوله لانه لم يسمع الخ) اى لان ما لا تكف ليت عن الاختصاص بالاسماء بخلاف ان فان ما ازالت اختصاصها (قوله لا يمنع التعاطف) لكن التناسب اولى ولا يقع التخالف الا لنكتة تقتضيه فقد يقال اريد فى قصة الكافرين

بعض المتأخرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى منهم من كلم الله انه يجوز كون الجملة الاسمية بدلا من فضلنا بعضهم على بعض هذا مردود لان الاسمية لا تبدل من الفعلية انتهى ولم يقم دليل على امتناع ذلك (النوع الثامن) اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الانشائية فالاول كثير كالصلة والصفة والحال والجملة الواقعة خبرا لكان أو خبرا لان او لضمير الشأن قيل أو خبرا للمبتدا أو جوابا للقسم غير الاستعطافي ومن الثاني جواب القسم الاستعطافي كقوله * بربك هل ضممت اليك ليلى * وقوله بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة وما ورد على خلاف ما ذكر مؤول فمن الاول قوله

وانى لراج نظرة قبل التى لعلى وان شطت نواها أزورها

وتخريجه على اضمار القول أي قبل التي أقول لعلي أو على أن الصلة أزورها وخبر لعل محذوف والجملة معترضة أي لعلي أفعل ذلك وقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط * وقوله

* فانما أنت أخ لا نعدمه *

وتخريجهما على اضمار القول أي أخ مقول فيه لا عدمنا الله نعدمه وبمذق مقول عند رؤيته ذلك وقول أبي الدرداء رضي الله عنه وجدت الناس أخبر تقله أي صادفت الناس مقولا فيهم ذلك وقوله وكوني بالمكارم ذكريني ودلي دل ماجدة صناع والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية أي وكوني تذكرينني مثل قوله تعالى قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا أي فيمد وقوله ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما وقوله * انى اذا ما القوم كانوا أنجيه * واضطرب القوم اضطراب الارشيه

الدلالة على ثبات خسرانهم فناسبه الاتيان بالاسمية وأريد في قضية المؤمنين تصوير نجاتهم مما نال غيرهم من السوء اشعارا بتعظيم منة الله عليهم وفضله فناسبه الاتيان بالفعلية ذات المضارع اهـ دماميني (قوله هذا) اي مقول قول بعض المتأخرين مردود لان الاسمية اى كمنهم من كلم الله ونحوها (قوله لا تبدل من الفعلية) اى كفضلنا ونحوها (قوله ولم يقم دليل) هذا جواب عن رد بعض المتأخرين لما جوزه ابو البقاء في الآية (قوله على امتناع ذلك) اى الابدال (قوله قيل او خبرا للمبتدا) الصحيح ان المبتدا يجوز أن يخبر عنه بالجملة الخبرية وبالانشائية لكن لا يجوز أن يدخل عليه ناسخ مثل كان واخواتها وان وأخواتها الا اذا كان خبره جملة خبرية (قوله أو جوابا للقسم) قال بعض جملة القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة أخرى هي جملة الجواب فان كانت الاخرى خبرية فهو غير استعطافي وان كانت انشائية فهو الاستعطافي فعلى هذا القسم الاستعطافي ما أجيب بجملة انشائية وقال بعض الاستعطافي هو ما كان بالجملة المشعرة بالحنو والعطف (قوله بربك هل ضممت اليك ليلى) أى فقوله بربك قسم وقوله هل ضممت الخ جواب القسم وتمام البيت كما في نسخة * قبيل الصبح اوقبلت فاها * وهو للمجنون وبعده

وهل رفت عليك قرون ليلى * رفيف الاقحوانة في نداها

قرونها شعورها خاطب به زوجها وهو يصطلي في يوم شات فقال اللهم اذ حلفتني نعم فقبض المجنون على النار وخر مغشيا عليه ورفت معناه برقت وتلألأت والاقحوانة بضم الهمزة واحدة الاقحوان والاقاحي بتشديد الياء وتخفيفها وردة يشبه بها الاسنان (قوله بعيشك الخ) هذا صدر بيت وعجزه * أبي غير ما يرضيك في السر والجهر * (قوله على خلاف ما ذكر) أي من مجيء الصلة أو الصفة أو الحال أو ما بعده انشائية فلا بد من تأويله ورده للخبرية (قوله والجملة) أي جملة لعلي وقوله معترضة أي بين الموصول وصلته وكذا جملة وان شطت وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر لعل عليه (قوله لا نعدمه) جملة انشائية لانها دعاء وليس المراد بها وصف الاخ بانه غير معدوم اهـ دماميني (قوله مقول عند رؤيته ذلك) أى هل رأيت الذئب قط (قوله وجدت الناس) الناس مفعول لوجدوا خبر بضم الهمزة والباء لانه من باب نصر فعل أمر أى اختبر وتقله فعل مضارع مجزوم بحذف الالف فالاصل تقلاه أي تبغضه أو بحذف الياء لوقوعه في جواب الامر وهو اخبر ومفعول أخبر محذوف أى أخبرهم وقول المصنف أي صادفت الناس يشير الى ان وجد تامة كقولك وجدت ضالته وحينئذ فجملة أخبر حال على اضمار القول وهذا محل الشاهد فان الجملة انشائية ووقعت حالا لكن على اضمار القول والهاء في تقله للسكت أو انها للناس وأفرد نظرا للكل فرد فرد من الناس والمعنى وجدت الناس مقولا فيهم استخبر عن حال كل واحد منهم يترتب على ذلك البغض له (قوله تقله) يقال قلاه يقليه بغضه وقلى من باب رمى فاللام مكسورة وطيئ تفتح فيقولون قلاه يقلاه (قوله وكوني الخ) قبله

ألا يا أم فارع لا تلومي * على شيء رفعت به سماعي

أي صيتي وقوله ودلي بفتح الدال من الدلال وهو الخفر والماجدة الشريفة الكريمة والصناع بفتح الصاد الحاذقة الماهرة بعمل اليدين (قوله والجملة) أي ذكريني (قوله مؤولة بالجملة الخبرية) أي واللازم ان خبر كان يكون جملة طلبية (قوله لا تحسبوا الخ) أي فلا بد من تأويلها بخبرية لانها خبر ان أي والاصل لا تحسبون بتأويل لا الناهية بالنافية والنهي واقع موقع النفي والنفي خبر واسناد نام الى ضمير الليل مجاز والمراد نوم أهله أي لا تحسبوهم سكتوا عنكم وتركوا الاخذ بثار سيدهم منكم جعل تركهم الاخذ بالثار نوما على سبيل الاستعارة اهـ تقرير شيخنا دردير (قوله كانوا أنجيه) جمع نجي على صيغة فعيل وهو الذي تساوره من النجوى وهي المساورة والارشية جمع رشاء بكسر الراء وبالمد وهو الحبل الذي في الدلو يريدان

هنالك أوصى ولا توصى بيه * وينبغي ان يستثنى من منع ذلك فى خبرى ان وضمير الشان خبر ان المفتوحة اذا خففت فانه يجوز ان يكون جملة دعائية كقوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليها فى قراءة من قرأ أن بالتخفيف وغضب بالفعل والله فاعل وقولهم أما ان جزاك الله خيرا فيمن فتح الهمزة واذا لم نلتزم قول الجمهور فى وجوب كون اسم ان هذه ضمير شان فلا استثناء بالنسبة الى ضمير الشان اذ يمكن أن يقدر والخامسة انها و أما انك وأما نودى ان بورك من فى النار فيجوز كون أن تفسيرية ومن الوهم فى هذا الباب قول بعضهم فى قوله تعالى وانظر الى العظام كيف ننشرها ان جملة الاستفهام حال من العظام والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول ننشر وان الجملة بدل من العظام ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاما جواز ذلك فى الجملة لان الحال كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو كيف زيد واختلف فى نحو زيد كيف هو وقول آخرين ان جملة الاستفهام حال فى نحو عرفت زيدا أبو من هو وقد مر واعلم أن النظر البصرى يعلق فعله كالنظر القلبى قال تعالى فلينظر أيها أزكى طعاما كما قال سبحانه انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض ومن ذلك قول الامين المحلى فيما رأيت بخطه ان الجملة التى بعد الواو من قوله * اطلب ولا تضجر من مطلب * حالية وأن لا ناهية والصواب ان الواو للعطف ثم الاصح أن الفتحة اعراب مثلها فى لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا بناء لاجل نون توكيد خفيفة

الناس اذا سارر بعضهم بعضا واضطربت آراؤهم كاضطراب الاحبال فى الآبار عند الاستقاء منها فهو ثابت الرأى لا يتزلزل لسداد فكره وحسن نظره فكان جديرا لاجل ذلك بان يعصى على غيره ولا يعصى غيره عليه اه دمامينى (قوله هنالك) متعلق باوصى وهو جملة انشائية وقع خبرا لان فلا بد من تأويلها بالخبرية والمعنى انى أستحق ان أكون وصيا على غيرى فى تلك الحالة (قوله ولا توصى بيه) أى على فالباء بمعنى على والهاء للسكت وجواب اذا محذوف لدلالة خبر ان عليه (قوله من منع ذلك) أى من منع وقوع الجملة الانشائية خبرا لضمير الشان ولان (قوله ان يكون) أى خبر ان وخبر ضمير الشان (قوله دعائية) أى وهى انشائية (قوله ان غضب) أى انه أى الحال والشان غضب الخ (قوله أما ان جزاك الله خيرا) أى فالاصل انه جزاك الخ (قوله واذا لم نلتزم الخ) أى ان محل كونه يغتفر فى خبر أن المفتوحة المخففة كونه جملة دعائية اذا مررنا على مذهب الجمهور من أن اسمها لا بد ان يكون ضمير الشان (قوله كون اسم ان هذه) أى المخففة ضمير شان أى بل يجوز أن يكون ضمير الغير الحال والشان (قوله فلا استثناء بالنسبة الى ضمير الشان) بل خبره يمتنع كونه جملة طلبية وقوله بالنسبة الى ضمير الشان أى والاستثناء انما هو بالنسبة لان فقط (قوله انها) أى المرأة غضب (قوله انك) أى المخاطب جزاك الخ فخبر ان وقع جملة دعائية واعلم أن الاتصال بالضمير يرد الاشياء لاصولها فلذا شددت ان (قوله وأما نودى ان بورك الخ) جواب عما يقال ان أن المخففة فى هذه يتعين ان اسمها يكون ضمير الشان اذ لا يصح غيره وحينئذ فقد وقع خبر ضمير الشان جملة انشائية فكيف يقال اذا مشينا على مذهب غير الجمهور فلا استثناء وحاصل الجواب أنه لا يتعين فى هذه الآية أن تكون أن مخففة اسمها ضمير الشان بل يجوز ان تكون غير مخففة وحينئذ فلا ايراد (قوله فيجوز كون ان تفسيرية) أى ويجوز أن تكون مخففة من الثقيلة وخبرها جملة دعائية (قوله ان جملة الاستفهام حال من العظام) وجه الوهم ان الاستفهام انشاء والجملة الحالية لا تكون الا خبرية (قوله بدل من العظام) يرد عليه أن هذه الجملة لا تحل محل المبدل منه وهو شرط فى صحة البدل لانه يلزم عليه تعليق حرف الجر الا أن يلتفت للمعنى أى الى العظام كيفية نشرها أو يقال انه يغتفر فى التابع على أن هذه القاعدة أغلبية كما مر (قوله كيف زيد) كيف خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر (قوله واختلف فى نحو زيد كيف هو) أى فقيل ان جملة كيف هو يصح ان تكون خبرا وهو الصحيح وقيل لا يصح لانها جملة انشائية (قوله زيد كيف هو) زيد مبتدأ وكيف خبر وهو مبتدأ ثان والجملة خبر عن زيد (قوله وقول آخرين) عطف على قول بعضهم (قوله عرفت زيدا أبو من هو) زيدا مفعول وأبو خبر مقدم ومن مضاف اليه وهو مبتدأ مؤخر والجملة سدت مسد المفعول الثانى لا حال كما قاله بعضهم لان الحال لا تكون الا خبرية (قوله واعلم ان النظر البصرى الخ) قال الدمامينى ساق المصنف الحكم المذكور وهو تعليق النظر البصرى مساق الحكم المقرر المعلوم الذى لا خلاف فيه مع انه قد قال فى الباب الثانى من الكتاب ولم أقف على تعليق النظر البصرى الا من جهة الزمخشرى اه قال الشمنى أقول كونه لم يقف عليه الا من جهته لا يعارض كونه جازما به ولا يقتضى أن غير الزمخشرى ينفيه ثم بعد هذا يقال على المصنف ان مقتضى كون النظر البصرى يعلق يرد ما تقدم له فى كيف فى الآية السابقة قريبا تأمل (قوله النظر البصرى) أى الذى يتعدى الى مفعول واحد وقوله يعلق فعله أى عن العمل فى ذلك المفعول (قوله كالنظر القلبى) أى كما ان النظر القلبى المتعدى لاثنين يعلق اتفاقا (قوله فلينظر الخ) هذا مثال للنظر البصرى وقوله انظر كيف الخ مثال النظر القلبى (قوله ومن ذلك) أى من الوهم (قوله وان لا ناهية) أى والفتحة فتحة بناء لاجل نون التوكيد المحذوفة (قوله والصواب أن الواو للعطف) أى ولا نافية لا ناهية وقوله ان الواو للعطف أى لان الجملة الحالية لا تقع انشائية (قوله أن الفتحة اعراب الخ) اى فهو منصوب بان مضمرة بعد

في النداء والجماء في قولهم جاؤا الجماء الغفير وماوطئ به من خبر أو صفة أو حال نحو زيد رجل صالح ومررت بزيد الرجل الصالح ومنه بل أنتم قوم تفتنون وقد ضربنا للناس في هذا القرآن الى قوله تعالى قرآنا عربيا وقول الشاعر

أأكرم من ليلى على فتبتغى به الجاه أم كنت امرأ لا أطيعها * ومن ثم أبطل أبو على كون الظرف من قول الاعشى

رب رفد هرقته ذلك اليو م وأسرى من معشر أقيال

متعلقا بأسرى لئلا يخلو ما عطف على مجرور رب من صفة قال فأما قوله

فيارب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كأنها خط تمثال فعلى أن صفة الثاني محذوفة مدلول عليها بصفة الاول ولا يتأتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان الاراقة اتلاف فقد تجعل دليلا عليه ومن الثاني فاعلا نعم وبئس والاسماء المتوغلة في شبه الحرف الامن وما النكرتين فانهما يوصفان نحو مررت بمن معجب لك وبما معجب لك وأجاز الاخفش أيا نحو مررت بأى معجب لك وهو قوى في القياس لانها معربة ومن ذلك الضمير وجوز الكسائي نعته ان كان لغائب والنعت لغير التوضيح نحو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب ونحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم فقدر علام نعتا للضمير المستتر في يقذف والرحمن الرحيم نعتين لهو وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعلى نعم وبئس بالجواز

واو المعية في جواب الامر (قوله محذوفة) أى والاصل لا تضجرن فهو مبنى على الفتح فحذفت النون لاجل الخفة نبقى الفعل على حاله (قوله اذا كان ظاهرا) نحو رب رجل كريم أو رب رجل لقيته (قوله وأى في النداء) نحو يا أيها الذين آمنوا (قوله الجماء) بالمد والغفير اى الساتر للارض لكثرته (قوله والجماء في قولهم الخ) في الصحاح يقال جاؤا الجماء الغفير اممدودا والجماء الغفير أى جاؤا بجملتهم الشريف والوضيع ولم يتخلف منهم أحد والجماء الغفير اسم وليس بفعل الا انه ينصب كما تنصب المصادر التى في معناه كقولك جاؤني جميعا وقاطبة وطرا وكافة وأدخلوا فيه الالف واللام كما أدخلوها في قولهم أوردها العراك أى أوردها عراكا اه شمنى (قوله وماوطئ به) أى ما جعل تمهيدا لغيره مثل رجل في المثال الاول فانه لا فائدة للاخبار برجل وانما أتى به لاجل الوصف بكونه صالحا واذا كان هذا الخبر أو الصفة والحال التى به لاجل كونه موصوفا باسم فلا ينبغى أن يقطع ذلك الوصف لانه المقصود ولانه المتوصل اليه بالخبر والحال (قوله أأكرم من ليلى الخ) هذا البيت للصمة وقيل لقيس بن الملوح قال الدماميني وأظن أن هذا البيت بعد قوله

وبثت ليلى أرسلت بشفاعة * الى فهلا نفس ليلى شفيعها

وتبتغى بمعنى تطالب وهو نصب بان مضمرة بعد الفاء في جواب الاستفهام ولكنه سكن الياء وليس بضرورة لثبوت مثله في السعة وان كان قليلا كما في قراءة أبي جعفر من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء وأم منقطعة (قوله فتبتغى به الجاه) أى فتطلب منه الجاه بان تسوقه على (قوله ورب رفد الخ) الرفد بفتح الراء القدح الضخم أو الدلو وبكسر الراء العطاء وهرقته أرقته أبدلت الهمزة هاء بمعنى صببته وأسرى جمع أسير والمعشر جماعة من الناس والاقيال ان كان بالمثناة الفوقية فهو جمع قتل بكسر القاف وهو العدو وان كان بالمثناة التحتية فهو جمع قيل بفتح القاف وسكون الياء وهو الملك مطلقا وقيل الملك من ملوك حمير وقيل هو دون الملك الاعلى سمى به لانه يقول ما شاء فينفذ ومعنى البيت أنه حصل منه في ذلك اليوم عطاء كثير واحسان جم أو رب قدح كبير أسيد كان يطعم فيه الناس صببته في ذلك اليوم لا يستطيع صاحبه الدفع عنه أو كنى بذلك عن قتله واعلم أن قول أبي على انه لا يصح تعلق من معشر بأسرى مبنى على شيئين أحدهما أن مجرور رب الظاهر لابد من وصفه كما ذكر المصنف وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين وخالف فيه الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف والثاني أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت أن الثوانى يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل فكلا الوجهين المستند اليهما قابل للمنازعة (قوله فقد تجعل دليلا عليه) أى والمعنى وأسرى أتلفتهم أو قتلتهم (قوله ومن الثاني) أى ما اشترط فيه عدم الوصف (قوله والاسماء المتوغلة في شبه الحرف) أى الاسماء المبنية لمشابهتها الحرف (قوله لانهما معربة) أى والمعرب لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلذا وصفت (قوله ومن ذلك) أى من الاسماء المتوغلة في شبه الحرف الضمير وانما لم يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والاصل في وصفها أن يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل وأما وصفه مفيد للمدح أو الذم فلم يستعمل فيهما لانه امتنع فيهما ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف ضمير الغائب لان مفسره في الاغلب لفظى فصار بسببه واضحا غير محتاج للتوضيح المطلوب في وصف المعارف الاغلب أو أنه حمل على ضمير المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما (قوله وجوز الكسائي نعته الخ) كما في قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم ونحو مررت به المسكين والجمهور يحملون مثل هذا على البدل اه شمنى (قوله والنعت لغير التوضيح) أى بأن كان لمدح أو ذم (قوله نعتا للضمير) وحمله الجمهور على البدل منه وكذا يقال فيما بعد (قوله وأجاز غير الفارسي الخ) تبع المصنف في هذه العبارة ابن مالك في التسهيل واعترضه المصنف في حاشيته عليه بأن المانع اتماهو الجمهور لا ابن السراج والفارسي وهما القائلان

تمسكا بقوله نعم الفتى المرى أنت اذاهم * حضر والدى الجرات نار الموقد وحمله الفارسي وابن السراج على البدل وقال ابن مالك يمتنع نعته اذا قصد بالنعت التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد فأما اذا تؤول بالجامع لاكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ لامكان أن ينوى فى النعت ما نوى فى المنعوت وعلى هذا يحمل البيت انتهى وقال الزمخشرى وأبو البقاء فى وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن ان الجملة بعد كم صفة لها والصواب انها صفة لقرن وجمع الضمير حملا على معناه كما جمع وصف جميع فى وان كل لما جميع لدينا محضرون (النوع العاشر) تخصيصهم جواز وصف بعض الاسماء بمكان دون آخر كالعامل من وصف ومصدر فانه لا يوصف قبل العمل و يوصف بعده وكالموصول فانه لا يوصف قبل تمام الصلة و يوصف بعد تمامها وتعميم الجواز فى البعض وذلك هو الغالب * ومن الوهم فى الاول قول بعضهم فى قول الحطيئة

أزمعت يأسا مبينا من نوالكم * وان ترى طاردا للحر كالياس

ان من متعلقة بيأسا والصواب ان تعلقها بيئست محذوفا لان المصدر لا يوصف قبل ان يأتى معموله وقال ابو البقاء فى ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا لا يكون يبتغون نعتا لآمين لان اسم الفاعل اذا وصف لم يعمل فى الاختيار بل هو حال من آمين انتهى وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل *(النوع الحادى عشر)* اجازتهم فى بعض اخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ نحو كان قائما زيد ومنع ذلك فى البعض نحو ان زيدا قائم ومن الوهم فى هذا قول المبرد فى قولهم ان من افضلهم كان زيدا انه لا يجب ان يحمل على زيادة كان كما قال سيبويه بل يجوز ان تقدر كان ناقصة واسمها ضمير زيد لانه متقدم رتبة اذ هو اسم ان ومن افضلهم خبر كان وكان ومعمولها خبر ان فيلزمه تقديم خبر ان على اسمها مع انه ليس ظرفا ولا مجرورا وهذا لا يجيزه أحد *(النوع الثانى عشر)* ايجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه

بالجواز وهذا الاعتراض بعينه يرد على المصنف اه دماميني (قوله تمسكا بقوله نعم الفتى المرى الخ) المرى نسبة لمرة والبيت لزهير بن أبى سلمى يمدح سنان بن حارثة والموقد بضم الميم وكسر القاف وتمسكوا أيضا بقوله تعالى بئس الرفد المرفود (قوله وحمله الفارسى وابن السراج) الاولى وحمله الجمهور على البدل لما علمت وهذا مبنى على أن الصفة تخصصه والمقصود العموم والابهام قال الرضى وليس بشئ لان الابهام مع مثل هذا باق اذ المخصص لا يعين فهو كقوله تعالى ولعبد مؤمن (قوله يمتنع نعته) أى فاعل نعم (قوله مع اقامة الفاعل مقام الجنس) أى مع كون الفاعل مرادا منه الجنس (قوله مناف لذلك القصد) أى لان ارادة الجنس تخصص الابهام (قوله اذا تؤول) أى الفاعل (قوله وعلى هذا يحمل البيت) أى فالمعنى نعم الجامع لاكمل الخصال المنسوب لمرة (قوله ان الجملة بعد كم) المراد بها جملة هم أحسن (قوله والصواب أنها صفة لقرن) أى لان كم متوغلة فى شبه الحرف فلا توصف وفيه أن هذا لا يكفى فى الدلالة على منعه وماذا يصنع المصنف بمثل كم من رجل قام وكم من قرية هلكت فانه لا يظهر فيه سوى أن الظرف متعلق بمحذوف وهو فى محل رفع صفة لكم التى هى مبتدأ أى كثير من الرجال قام وكثير من القرى هلك قال الرضى واذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة يعنى أنها تكون حينئذ نكرة والجار والمجرور صفة لها والمعنى مساعد عليه اه دماميني (قوله تخصيصهم الخ) حاصله أن بعض الاسماء كاسم الفاعل واسم المفعول العاملين والمصدر خصوا جواز وصفها ببعد العمل ومنعوه قبله وكذلك الموصول خصوا جواز وصفه ببعد الصلة ومنعوه قبل تمامها (قوله بمكان) هو البعدية كما يأتى (قوله كالعامل) أى كالوصف العامل من اسم فاعل أو مفعول (قوله وتعميم الجواز الخ) أى أن بعض الاسماء جوزوا وصفها مطلقا قبل عمله و بعده (قوله الحطيئة) بالحاء المهملة (قوله أزمعت الخ) قبله

لما بدا لى منكم عيب أنفسكم * ولم يكن لجراحى فيكم آس

أزمعت الخ أى جزمت وعرفت واليأس القنوط ومبينا اسم فاعل من أبان بمعنى بان أى ظهر واتضح والنوال العطاء (قوله أزمعت) قال الكسائى يقال أزمعت الامر ولا يقال أزمعت عليه وقال الفراء أزمعته وأزمعت عليه بمعنى (قوله ان من متعلقة بيأسا الخ) انما كان هذا وهما لما فيه من وصف الاسم المصدر قبل أن يأتى معموله (قوله قبل أن يأتى معموله) أى ولو جعل متعلقا بيأسا كان المصدر أعنى يأسا موصوفا بمبينا قبل عمله (قوله اذا وصف لم يعمل) ظاهره ان وصفه يمنع عمله سواء وصف قبل تمام العمل أو بعد تمامه (قوله جواز الوصف) أى جواز وصفه بعد العمل لا قبله هذا وما ذكره المصنف من التفصيل أصح الاقوال فى المسئلة وهو قول البصريين والفراء ووجهه أن الوصف يزيل شبه الفعل أو يضعفه وذلك انما يتحقق قبل العمل لا بعده اذ لا يمتنع ايقاع ما وقع ثانيها قول الكسائى و باقى الكوفيين جواز الوصف مطلقا وثالثها ظاهر كلام ابن عصفور فى المقرب المنع مطلقا واختاره ابن مالك (قوله أن يتصل بالناسخ) أى وذلك كان وأخواتها قال فى الخلاصة وفى جميعها توسط الخبر * أجز (قوله ومنع ذلك فى البعض) وهو ان وأخواتها قال فى الخلاصة

وراع ذا الترتيب الا فى الذى * كليت فيها أو هنا غير البذى

وانما جاز تقديم الخبر اذا كان ظرفا لتوسعهم فى الظرف ما لا يتوسع فى غيره لان كل شئ من الحدثان لا بد أن يكون فى زمان أو مكان فصار مع كل شئ كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره واجرى الجار

ان يتقدم كالاستفهام والشرط وكم الخبرية ٢٢٢ نحو فأى آيات الله تنكرون وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون ايما الاجلين قضيت

ولهذا قدر ضمير الشأن في قوله
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء
ولبعضها ان يتأخر اما لذاته كالفاعل ونائبه ومشبهه أو لضعف الفعل كمفعول التعجب نحو ما احسن زيدا أو لعارض معنوي أو لفظي وذلك كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فان تقديمه يوهم انه مبتدأ وان الفعل مسند الى ضميره وكالمفعول الذي هو اى الموصولة نحو ساكرم أيهم جاءني كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين اى الشرطية والاستفهامية والمفعول الذي هو ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل كرهوا الابتداء بان المفتوحة لئلا يلتبس بان التي بمعنى لعل واذا كان المبتدأ الذي أصله التقديم يجب تأخره اذا كان أن وصلتها نحو وآية لهم انا حملنا ذريتهم فان يجب تأخر المفعول الذي اصله التأخير نحو ولا تخافون انكم أشركتم احق وأولى وكمعمول عامل اقترن بلام الابتداء أو القسم أو حرف الاستثناء أو ما النافية أو لا في جواب قسم ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في أولم يهد لهم كم أهلكنا ان كم فاعل يهد فان قلت خرجه على لغة حكاها الاخفش وهي ان بعض العرب لا يلتزم صدرية كم الخبرية قلت قد اعترف برداءتها فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة والصواب ان الفاعل مستتر راجع الى الله سبحانه وتعالى أى أولم يبين الله لهم أو الى الهدى والاول

الهدى

والمجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل ومعناه كاحتياج الظرف اه دماميني (قوله أن يتقدم) أى على العامل (قوله كالاستفهام) اى وذلك المعمول كالاستفهام والشرط وكم الخبرية انما جعل للاستفهام والشرط ونحوهما كالعرض والتمني مما يغير معنى الكلام التصدير لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله فلو جوز ان يجيء بعد ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى ما قبله بالتغيير أم مغير لما سيجيء بعد من الكلام فيشوش لذلك ذهنه وكم الخبرية متضمنة لانشاء التكثير فاجريت مجرى الاستفهام وغيره مما هو من قبيل الانشاء اه دماميني (قوله أى منقلب ينقلبون) هو وما قبله مثال لتقديم اسم الاستفهام على عامله لكن اسم الاستفهام في الاول مفعول به وفي الثاني مفعول مطلق (قوله أيما الاجلين) أى شرطية مفعول لقضيت اى ان قضيت أى الاجلين فلا عدوان على (قوله ولهذا) اى لوجوب التقديم لاسماء الاستفهام وأسماء الشرط (قوله ولهذا قدر الخ) انما جاز حذف ضمير الشأن منصوبا هنا مع ان حذفه ضعيف اصبر ورته بالنصب في صورة الفضلة مع دلالة الكلام عليه ووجهها هنا ان نواسخ الابتداء لا تدخل على كلمة المجازاة اه دماميني (قوله ان من يدخل) من اسم شرط جازم له الصدر فلا يصح أن يكون اسم ان لئلا يخرج عما له من الصدارة فوجب أن يقدر اسمها ضمير الشان وقوله من مبتدأ و يدخل فعل الشرط و يلق جوابه والجملة خبر ان والملتفت له في خبرية ان الجملة (قوله ولبعضها) أى وايجابهم لبعض المعمولات أن يتأخر عن العامل (قوله ومشبهه) المراد بمشبه الفاعل اسم كان الناقصة واخواتها (قوله كمفعول التعجب) أى فهو لضعفه من حيث عدم اتيان المصدر منه واسمي الفاعل والمفعول يشبه الاسماء (قوله نحو ضرب موسى الخ) موسى فاعل وعيسى مفعول والمانع هنا معنوي لانه لو قدم عيسى لانعكس المعنى لانه يفيد ان موسى هو المضروب والغرض انه الضارب ومن ثم لا يجب التأخير عند وجود القرينة المعينة للمراد نحو أكل موسى الكمثرى فلو قلت الكمثرى أكل موسى لم يحصل لبس لما فيه من القرينة الدافعة له اذ لا يشكل ان موسى آكل والكمثرى مأكولة سواء قدمت أو أخرت (قوله فان تقديمه) اى المفعول اعنى عيسى على العامل (قوله وكالمفعول الذي هو الخ) اى فالمانع انما هو أمر لفظي وهو زوال النكتة اللفظية وهي الفرق بين اى الموصولة والشرطية وأما من جهة المعنى فلا يحصل خلل واعلم ان وجوب تقديم عامل اى الموصولة مذهب الكوفيين على ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث قال في اى الموصولة ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلافا للكوفيين اه شمني (قوله كأنهم قصدوا) أى بتأخير اى الموصولة (قوله والمفعول الذي هو أن الخ) هذا انما العارض فيه معنوي وذلك لانه عند التقديم يتوهم أن أن بمعنى لعل فتكون الجملة حينئذ انشائية مع ان الغرض الخبر (قوله وكمعمول الخ) هذا مثال العارض اللفظي وذلك لان معمول هذا العامل لو قدم عليه لم يلزم خلل في المعنى وانما يلزم خلل في الصناعة فاذا قلت ان زيدا عمرا ليضرب لم يحصل خلل في المعنى وانما يفوت الامر اللفظي وهو استحقاق لام الابتداء الصدارة فالاولى حينئذ ان زيدا ليضرب عمرا (قوله أو ما النافية) أى لان لها الصدارة مطلقا في قسم او لا نحو والله ما ضرب زيد عمرا ونحو ما ضرب زيد عمرا فلا يجوز تقديم عمرو على العامل في المثالين بخلاف لا فانها لا تستحق الصدارة الا في جواب القسم نحو والله لا يضرب زيد عمرا فلا تقدم عمرا على لا (قوله أو القسم) نحو والله ليضرب زيد عمرا وقوله الاستثناء نحو ما جاء الا الضارب زيدا فلا يجوز أن يقدم زيدا على الا (قوله ومن الوهم في الاول) اى في القسم الاول وهو بعض المعمولات التى أوجبوا تقديمها على عاملها (قوله ان كم فاعل) ووجه الوهم ان كم الخبرية يجب تقدمها على عاملها وحينئذ فلا يكون فاعلا لان الفاعل يجب تأخره عن عامله (قوله او الى الهدى) اى المفهوم من يهدى فالاصل اولم يهد

قول أبي البقاء والثاني قول الزجاج وقال الزمخشري الفاعل الجملة وقدمر أن الفاعل لا يكون جملة وكم مفعول أهلكنا والجملة
مفعول يهد وهو معلق عنها وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم ومن الوهم في الثاني قول بعضهم في بيت الكتاب وقلما * وصال على طول الصدود يدوم ان وصال فاعل بيدوم وفي بيت الكتاب أيضا * أظبي كان أمك أم حمار * ان ظبي اسم كان والصواب ان وصال فاعل بيدوم محذوفا مدلولا عليه بالمذكور وان ظبي اسم لكان محذوفة مفسرة بكان المذكورة أو مبتدا والاول أولى لان همزة الاستفهام بالجمل الفعليه أولى منها بالاسمية وعليهما فاسم كان ضمير راجع اليه وقول سيبويه انه أخبر عن النكرة بالمعرفة واضح على الاول لان ظبيا المذكور اسم كان وخبره أمك وأما على الثاني فخبر ظبي انما هو الجملة والجمل نكرات ولكن يكون محل الاستشهاد قوله كان أمك على ان ضمير النكرة عنده نكرة لا على ان الاسم مقدم وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلا ان عنه مرفوع المحل بمسؤلا والصواب ان اسم كان ضمير المكلف وان لم يجر له ذكر وان المرفوع بمسؤلا مستتر فيه راجع اليه أيضا وان عنه في موضع نصب *وقول بعضهم

الهدى أي أولم يبين لهم البيان أي أولم يحصل لهم البيان او ان الفاعل ضمير العلم فهي احتمالات ثلاثة كما مر (قوله الفاعل الجملة) أي لان المراد منها معناها أي مضمونها والتقدير أولم يبين لهم كثرة اهلاكنا هكذا كلام الزمخشري واذا كان المراد من الجملة معناها فيرد اعتراض المصنف عليه بان الجملة لا تكون فاعلا وبما علمت من ان الزمخشري قدر هذا التقدير تعلم ان اعتراض الدماميني والشمني على المصنف لا يصح لانهما قالا يمكن ان الزمخشري مراده ان الفاعل لفظ الجملة أي واذا أريد لفظ الجملة صح جعلها فاعلا اتفاقا لانها حينئذ مفرد فهو مثل قول لا اله الا الله فالحق ان اعتراض المصنف على الزمخشري ظاهر (قوله وقدمر الخ) هذا اعتراض على الزمخشري أي لا يكون جملة على الصحيح وقدمر انه قيل انها تكون فاعلا مطلقا وقيل انه يجوز أن تكون فاعلا ان لم تقترن بماله الصدارة (قوله وكم مفعول أهلكنا) هذا على وجهي الصواب السابقين (قوله والجملة مفعول يهد) هذا المفعول مصرح باعتبار تضمين يهد معنى يبين فتكون الجملة في محل مفعول مصرح أي يتعدى اليه الفعل بنفسه أي ألم يبين الله لهم ذلك (قوله وهو معلق عنها) أي عن العمل في لفظ الجملة (قوله خلافا لاكثرهم) أي وغير الاكثر القائل بانها تعلق انما هو الزمخشري وقد سبق للمصنف في الباب الرابع وجوز الزمخشري كون كم الخبرية تعلق ولم يصرح به أحد من النحويين لكن في كلام المصنف شئ وذلك انه أولا اعترض على الزمخشري وهنا سلمه الا أن يقال أولا اعترض عليه لعدم ظهوره له ثم ظهر له وهو مجتهد لكن قوله خلافا لاكثرهم يفيد ان أكثر النحويين صرح بالمنع وظاهر ماسبق انه لم يصرح بالمنع أحد منهم اذ ليس مجرد سكوت النحاة عن كونها تعلق مسوغا للنقل عنهم انها لا تعلق فان كان المصنف ظفر بنقل من جهتهم صريح في ذلك أو ظاهر فيه فذلك مسلم لكنه يشكل على قولهم ان لها الصدر تأمل اه تقرير شيخنا دردير (قوله ومن الوهم في الثاني) أي وهو ايجابهم تأخير بعض المعمولات عن العامل (قوله وفي بيت الكتاب أيضا) صدره * فانك لم تبالي بعد حول * (قوله والصواب الخ) أي لان الفاعل وكذا شبهه لا يتقدم على عامله ولا يجوز أن يكون وصال مبتدأ أو جملة يدوم خبر لان قل المكفوفة بما الزائدة لا تدخل الا على الجمل الفعلية كما مر (قوله والصواب ان وصال فاعل بيدوم الخ) قد يقال انه لا وهم فيه على مذهب سيبويه فانه يرى تقديم الفاعل لضرورة الشعر (قوله وان ظبي اسم لكان محذوفة) أي وأمك خبر لكان المحذوفة أو المذكورة وحذف مثله من الآخر (قوله وعليهما) أي وعلى أن ظبي اسم كان محذوفة أو مبتدا (قوله راجع اليه) أي الى الظبي (قوله وقول سيبويه) أي في هذا البيت أي قال ذلك لبيان الواقع (قوله وأما على الثاني) أي جعل ظبي مبتدأ (قوله والجمل نكرات) أي فقد أخبر بالنكرة عن النكرة أي فكلام سيبويه لا يتجه على الاعراب الثاني (قوله والجمل نكرات) يعني في حكم النكرات من حيث انه يصح تأويل الجملة بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب قام رجل ذاهب أبوه وكذا تقول في مررت برجل أبوه زيد انه بمعنى مررت برجل كان أبوه زيدو بهذا اندفع ما يقال ان التعريف والتنكير من عوارض الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسما وحينئذ فلا يتم قول المصنف والجمل نكرات (قوله ولكن الخ) اشارة الى الجواب عن اتجاهه على الاعراب الثاني وكانه قال لكن يجاب على هذا الاعراب عن سيبويه بأنه يمكن أن يكون كلام سيبويه في قوله كان أمك ولكن كلامه ذلك بناء على القول الضعيف الذي له ان ضمير النكرة نكرة (قوله لا على ان الاسم مقدم) أي بناء على ان ا ضمير الخ لا على ان الخ كما فهمه الواهم (قوله وقول بعضهم) عطف على قول بعضهم السابق (قوله مرفوع المحل بمسؤلا) أي واسم كان ضمير الكل (قوله وان لم يجر له ذكر) أي لفهمه من الاوامر السابقة ومسؤلا خبر كان (قوله وان عنه في موضع نصب) أي على انه مفعول ثان لمسؤلا لانه يتعدى لمفعولين ثانيهما بعن هذا ويجوز أن يكون هذا القائل أراد أن عنه مرفوع المحل بمسؤلا محذوفة مدلولا عليه بالمذكور وحينئذ فلا يتم رد المصنف تبعا للدماميني ولا يخفى بعده وقلة مثله ان وجد له مثل اه

فى قوله * آليت حب العراق الدهر أطعمه * انه من باب الاشتغال لا على اسقاط على كما قال سيبويه وذلك مردود لان أطعمه بتقدير لا أطعمه وقول الفراء فى وان كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم فيمن خفف ان انها أيضا من باب الاشتغال مع قوله ان اللام بمعنى الا وان نافية ولا يجوز بالاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها على ان ثم مانعا آخر وهو لام القسم وأما قوله تعالى ويقول الانسان أئذا مامت لسوف أخرج حيا فان اذا ظرف لأخرج وانما جاز تقديم الظرف على لام القسم توسعهم فى الظرف ومنه قوله رضيعى لبان ثدى أم تحالفا بأسحم داج عوض لا نتفرق أى لا نتفرق أبدا ولا النافية لها الصدر فى جواب القسم وقيل العامل محذوف أى أئذا مامت أبعث لسوف أخرج * (النوع الثالث عشر) * منعهم من حذف بعض الكلمات وايجابهم حذف بعضها فمن الاول الفاعل ونائبه والجار الباقى عمله الا فى مواضع نحو قولهم الله لأفعلن وبكم درهم اشتريت أى والله وبكم من درهم ومن الثانى أحد معمولى لات ومن الوهم فى الاول قول ابن مالك فى افعال الاستثناء نحو قاموا ليس زيدا ولا يكون زيدا وما خلا زيدا ان مرفوعهن محذوف وكلمة بعض مضافة الى ضمير من تقدم والصواب انه مضمر عائدا ما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهومة من الاولاد والمراد

شمنى (قوله آليت الخ) تمامه * والحب يأكله فى القرية السوس (قوله آليت) أى حلفت (قوله الدهر) ظرف معمول لما بعده ويتوسع فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها والافتقدير لا ينافى تقديم المعمول أو ان الدهر معمول لمحذوف (قوله كما قال سيبويه) راجع للمنفى والحاصل ان سيبويه جعله على اسقاط على وامتنع من جعله من باب الاشتغال مع انه قياسى بخلاف حذف الجار لان أطعمه بتقدير لا أطعمه ولا النافية فى جواب القسم لها الصدر لحلولها محل أداة الصدر كلام الابتداء وما النافية وما له الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله بتقدير لا أطعمه) أى ولانها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما هو كذلك لا يفسر عاملا وحينئذ يتعين تقدير على أى حلفت على حب العراق (قوله بتقدير لا أطعمه) أى لان حرف النفى يجوز حذفه اذا كان لا وكان الفعل الواقع بعده مضارعا وتقدمه قسم كما قال بعضهم

و يحذف ناف مع شروط ثلاثة * اذا كان لا مع المضارع فى قسم

(قوله مع قوله ان اللام بمعنى الا الخ) فيه نظر أما أولا فلا يلزم من كون اللام بمعنى الا أن تعطى حكمها فكم من كلمة بمعنى كلمة أخرى وهما مختلفتان فى الاحكام وأما ثانيا فن المشهور عن الكوفيين ان المبتدأ والخبر يترافعان فكل منهما عامل فى الآخر فيلزم ان يكون قائم فى قولنا ما زيد الا قائم عاملا فى زيد مع وقوعه بعد الا فحكاية الاجماع على هذا مشكلة اه دمامينى (قوله مع قوله ان اللام) أى فى لما بمعنى الا والمعنى ليوفين كلا الا الذى ليوفينهم الخ (قوله ولا يجوز بالاجماع الخ) هذا رد على الفراء وقوله أن يعمل ما بعد الا فيما قبلها اى وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ولا يجوز بالاجماع) أى وحينئذ فالصواب ان أن مخففة وكلا اسمها واللام لما للابتداء وما موصولة خبران وجملة ليوفينهم جواب لقسم دال عليه والقسم وجوابه فى محل نصب مقول لقول محذوف صلة لما أى وان كلا الذى يقال فيه والله ليوفينهم ربك أعمالهم (قوله وهو لام القسم) أى فانها تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ومنه) أى من تقديم الظرف توسعا (قوله لها الصدر فى جواب القسم) أى فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكن جاز تقديم الظرف المعمول لما بعدها عليها لتوسعهم فى الظرف (قوله فمن الاول الفاعل) أى فلا يجوز حذفه وكذا ما بعده (قوله من الاول الفاعل ونائبه) يريد ما هو مرفوع بغير المصدر وأما ما هو مرفوع به كما فى قولك أعجبنى ضرب الامير اللص بتنوين ضرب ورفع الامير على أنه فاعل به فلا نزاع فى أنه يجوز حذفه فتقول أعجبنى ضرب اللص والسبب فيه امتزاج الفاعل بالفعل وتنزيله منزلة الجزء من الكلمة فكرهوا حذف ما هو كالجزء منها بخلاف الفاعل مع المصدر فان قلت انهم صرحوا فى نحو ما قام وقعد الا زيد وما قام وقعد الا أنت بانه تركيب صحيح وانه محمول على الحذف والتقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد وما قام الا أنت وما قعد الا أنت واذا كان مثل هذا التركيب محمولا على الحذف على المختار اقتضى ذلك جواز حذف الفاعل فى مثله فيكون اطلاق القول بامتناع حذف الفاعل كما صنع المصنف مستدركا وأجاب بعضهم بان الممنوع حذف الفاعل لفظا ومعنى أما حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الا أنت مثلا فاعل لهما معنى وان كان من حيث اللفظ لاحدهما وادعى بعضهم انه من باب التنازع ورده ابن الحاجب بانه لو كان منه لوجب أن يضمر فى أحدهما الا انهما موجهان للفاعل فيقال مثلا ما ضربت وما أكرم الا أنت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينتفى احد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه (قوله الا فى مواضع) أراد بالجمع ما فوق الواحد لانه ذكر موضعين الاول ما اذا كان الباقى بعد الجار المحذوف مقسما به والثانى ما اذا كان مميز الكم الاستفهامية (قوله الا فى مواضع) راجع للثلاثة (قوله أحد معمولى لات) أى اما الاول أو الثانى (قوله مضافة الى ضمير من تقدم) أى قاموا ليس بعضهم زيدا أو قاموا ما خلا بعضهم زيدا أى فقد لزم على هذا حذف الفاعل وهذا ليس من المواضع التى يحذف فيها (قوله على البنات المفهومة من الاولاد) أى فالاولاد متضمن للبنات كما ان الجمع متضمن للبعض

في يوصيكم الله في أولادكم واما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل أي لا يكون هو أي القائم زيدا كما جاء لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك في غير ليس ولا يكون تقول قاموا الا زيدا أي جانب هو أي قيامهم زيدا ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور انه يجوز كونها في موضع جر باسقاط حرف القسم وهذا مردود بان ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وبانه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهن ولا يصح ان يقال قدر ذلك الكتاب في البقرة والله لا اله الا هو في آل عمران جوابا وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله وربِّ السموات العلا وبروجها والارض وما فيها المقدر كائن وقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي أنزل عليه سورة البقرة لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم ومن الوهم في الثاني قول ابن عصفور في قوله * حنت نوار ولات هنا حنت * ان هنا اسم لات وحنت خبرها بتقدير مضاف أي وقت حنت فاقتضى اعرابه الجمع بين معموليها واخراج هنا عن الظرفية واعمال لات في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة النائبة عن المضاف وحذف المضاف الى الجملة والاولى قول الفارسي ان لات مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير ان مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه * (النوع الرابع عشر) * تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر وذلك كثير وقد أفرد بالتصنيف وعكسه وهو غريب جدا وذلك بدلا الغلط والنسيان زعم بعض القدماء

والمراد من الاخبار عنهن بالنساء انهن خلص لاذكور معهن وحينئذ فاندفع ما يقال ان الخبر يجب أن يفيد ما لا يفيده المخبر عنه ولاشك أن الضمير اذا جعل عائدا على البنات وهن نساء لم يفد الخبر شيأ غير ما أفاده المخبر عنه (قوله المفهوم من الفعل) أي الفعل السابق على افعال الاستثناء وهذا مذهب لبعض النحويين وهو معترض بانه لا يطرد في نحو القوم اخوتك الا زيدا الانه لم يتقدم فعل ولا ما يجري مجراه وقد يجاب بانه عند عدم تقدم الفعل يؤخذ اسم الفاعل من المعنى أي الكائن أخاك مثلا (قوله وهو مؤمن) أي وهو أي الزاني وقوله حين يشربها وهو أي الشارب المفهوم من يشرب والشاهد في هذا الا في الزاني لانه مصرح به والمراد نفي الايمان الكامل لانه يرفع حال العصيان ثم يعود كما قيل والا لزم أن الميت حال العصيان كافر (قوله واما على المصدر المفهوم من الفعل) أي من الفعل السابق على افعال الاستثناء (قوله ومن ذلك) أي من الوهم في الاول وهو منع حذف بعض الكلمات كالفاعل ونائبه والجار مع بقاء مجروره (قوله في غير ليس ولا يكون) انما قيد بذلك وان كان غيره لم يقيد به لان المستثنى بليس ولا يكون خبر فلو كان المستتر فيهما ضمير الفعل السابق لزم الاخبار بالذات عن الحدث وهو غير جائز لعدم صدق الخبر حينئذ على ما أخبر به عنه فان قيل هناك مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه والاصل ليس هو أي قيامهم قيام زيد أجيب بان دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط تكلف اه شمني (قوله بان ذلك) أي حذف حرف القسم (قوله ولا يصح أن يقال قدر ذلك الكتاب) أي اجعل ذلك الكتاب (قوله وحذفت اللام) أي من جواب القسم (قوله المقدر) أي المقدر كائن (قوله هذا مقام) أي لهذا مقام (قوله لان ذلك) أي حذف اللام من جواب القسم (قوله مخصوص باستطالة القسم) أي المقسم به فان لم يكن هناك استطالة فلا يجوز حذفها والحاصل انه عند عدم الاستطالة يمتنع الحذف ويقل مع وجودها هذا محصل كلام المصنف وصرح ابن مالك بان حذف اللام من الجملة الاسمية المجاب بها القسم دون استطالة قليل كقول أبي بكر الصديق والله أنا كنت أظلم منه قال واما ان كان في المقسم به استطالة فالحذف حسن كما في البيت وكما في كلام ابن مسعود (قوله باستطالة الخ) أي ولا استطالة هنا ولا يخرج القرآن على القليل (قوله ومن الوهم في الثاني) أي وهو ايجاب حذف أحد معمولي لات (قوله حنت نوار الخ) نوار مبني على الكسر كوبار والبيت لشبيب بن جعيل يخاطب أمه نوار بنت عمرو بن كلثوم وقد أسره بنو قتيبة بن معن في حرب وتمامه

وبدا الذي كانت نوار أجنت * لما رأت ماء السلا مشروبا * والفرث يعصر في الاناء أرنت حنت من الحنين وهو الشفقة وقوله أجنت أي الذي سترته في جنبها من المحبة والسلا بالقصر وعاء المولود وأرنت صاحت (قوله أي وقت حنت) أي وليس هذا الوقت وقت حنت أي وقت حنين (قوله واعمال لات في معرفة ظاهرة) أي وهو هنا لانه اسم اشارة (قوله وفي غير الزمان) أي مع انها لا تعمل الا في الزمان وحنت ليس ظرفا (قوله وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير أن) أي والمعنى وليس الحنين هنا أي كائنا في هذا الوقت (قوله وعكسه) أي تجويزهم في النثر ما لا يجوز في الشعر (قوله بدلا الغلط والنسيان) الفرق بينهما ان المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط أي بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطا لا ان البدل نفسه غلط كما يتوهم وان كان مقصودا وتبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل من اللفظ الذي ذكر نسيانا (قوله زعم الخ) ان قلت قد استدل المثبتون لوقوع بدل الغلط في كلام العرب بقول ذي الرمة

لمياء في شفتيها حوة لعس * وفي اللثات وفي أنيابها شنب

فان الحوة السواد واللعس سواد مشرب بحمرة وفي استدلالهم بذلك دليل على وقوع البدل المذكور في الشعر وهو خلاف ما زعمه ذلك المتقدم قلت لا دليل في هذا البيت على ذلك اذ هو محمول على التقديم والتأخير كما قال

نه لا يجوز فى الشعر لانه يقع غالبا عن ترو وفكر *(النوع الخامس عشر)* اشتراطهم وجود الربط فى بعض المواضع وفقده فى بعض
فالاول قد مضى مشروحا والثانى الجملة المضاف ٢٢٦ اليها نحو يوم قام زيد فاما قوله وتسخن ليلة لا يستطيع *نباحا بها الكلب الاهر ير

وقوله
ضت سنة لعام ولدت فيه
وعشر بعد ذاك وحجتان
نادر وهذا الحكم خفى على
كثر النحويين والصواب
مثل قولك أعجبنى يوم
لدت فيه تنوين اليوم وجعل
لجملة بعده صفة له وكذلك
جمع وما تصرف منه فى باب
لتوكيد يجب تجريده من
ضمير المؤكد وأما قولهم جاء
لقوم باجمعهم فهو بضم الميم
بفتحها وهو جمع لقولك
مع على حد قولهم فلس
فلس والمعنى جاؤا بجماعتهم
كان توكيدا لكانت
باء فيه زائدة مثلها فى قوله
ذا وجدكم الصغار بعينه*
كان يصح اسقاطها
(النوع السادس عشر)*
تراطهم لبناء بعض الاسماء
تقطع عن الاضافة كقبل
عد وغير ولبناء بعضها
تكون مضافة وذلك أى
صولة فانها لا تبنى الا اذا
ضيفت وكان صدر صلتها
ير امحذوفا نحو أيهم أشد
الوهم فى ذلك قول ابن
سراوة هم أشد مبتدأ
ر وأى مبنية مقطوعة
الاضافة وهذا مخالف
المصحف ولاجماع
ين الجهة السابعة أن
كلاما على شئ ويشهد
مال آخر فى نظير ذلك الموضع بخلافه وله أمثلة *أحدها قول الزمخشرى فى مخرج الميت من الحى انه عطف على فالق الحب بدل
ى ولم يجعله معطوفا على يخرج الحى من الميت

بعضهم أى فى شفتيها حوة وفى لثاتها العس ورد ذلك الجواب بانه يلزم عليه تقدم ما فى حيز الواو العاطفة عليها وهو باطل فصح الاستدلال (قوله أنه) أى المذكور من البدلين لا يجوز الخ (قوله فالاول قد مضى) أى كجملة الخبر والصفة والصلة والحال (قوله والثانى الجملة المضاف اليها الخ) علل ابن مالك ذلك بان المضاف الى الجملة انما هو مضاف فى التقدير الى مصدر من معناها وكالا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف لا يعود اليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع عدذلك نادرا اه شمنى (قوله نحو يوم قام الخ) أى من كل ظرف زمان مبهم كيوم وليلة وحين ووقت أضيف لجملة بعده (قوله وتسخن) بفتح المثناة الفوقية وضم الخاء المعجمة من السخونة وفاعله ضمير المرأة ونباح الكلب بضم النون صياحه وهريره صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد (قوله ليلة لا يستطيع الخ) أى فقد أضاف الظرف للجملة وفيها رابط وهو ضمير لها (قوله لا يستطيع) نصف البيت الياء(٣) وآخره الباء من هريرا وزاد سببا خفيفا الترفيل الكامل (قوله مضت سنة الخ) السنة والعام والحجة بكسر الحاء المهملة بمعنى واحد وقبله

ومن يك سائلا عنى فانى * من الفتيان أيام الختان

وأيام الختان وقعة لهم قال قائل منهم وقد لقوا عدوهم اختنوهم بالرماح (قوله لعام ولدت فيه) أى فقد أضاف عام الى الجملة والجملة فيها رابط وهو فيه (قوله فنادر) الحكم بالندور اذا لم يلاحظ التصويب المذكور والا فعليه لا يوجد مثل ذلك (قوله فنادر) صفة لمحذوف أى فشئ نادر والا فالواجب التثنية للمطابقة اه دمامينى (قوله وهذا الحكم) أى جعل الجملة فيما ذكر مضافا اليها مما خفى على أكثر النحويين لان الجملة حينئذ أى حين احتوت على الرابط صفة ولا يضاف موصوف الى صفته (قوله فى مثل قولك الخ) أى من كل ظرف زمان وقع مضافا لما بعده من الجملة التى فيها رابط (قوله تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له) أى وحينئذ فيكون الاتيان بالضمير واجبا لانه رابط للجملة الموصوف بها (قوله وكذلك أجمع) عطف على الجملة المضاف اليها وقوله وما تصرف منها أى مثل جمع وجمعاء وأجمعون (قوله لا بفتحها) نقل الحلبى فى شرح الازهرية عن النووى جواز فتحها (قوله وهو جمع) أى لا أنه من ألفاظ التوكيد وقوله بجماعتهم الاولى بجماعاتهم ليبين ان جمع بمعنى جماعة اه تقرير دردير (قوله هذا وجدكم الخ) يروى هذا لعمركم الصغار الخ وقوله هذا وجدكم هذا مبتدأ والصغار خبره وبعينه توكيد له مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحرف الجر الزائد وقوله وجدكم الواو حرف قسم وجر وجدكم مقسم به مجرور وجملة القسم معترضة بين المبتدا والخبر (قوله فكان يصح اسقاطها) أى وهذه لا يصح اسقاطها فلا تكون زائدة وحينئذ فلم يكن باجمعهم من ألفاظ التوكيد وقد يقال انه لا يلزم من عدم صحة اسقاطها اصالتها اذ كم من زائد لازم كالباء فى فاعل كفى (قوله أن تقطع عن الاضافة) أى لفظا (قوله ومن الوهم فى ذلك) أى الثانى (قوله وأى مبنية مقطوعة عن الاضافة) أى فى محل نصب مفعول ننزع (قوله وهذا مخالف لرسم المصحف) أى العثمانى فان فيه أى متصلة بالضمير ومقتضى كون أى مقطوعة عن الاضافة أن ترسم غير متصلة بالضمير (قوله ولاجماع النحويين) أى ومخالف لاجماع النحويين من ان أى فى هذه الآية مضافة للضمير
(قوله الجهة السابعة) أى من الجهات التى يدخل الخطأ على المعرب بسبب عدم مراعاتها (قوله ان يحمل) أى المعرب كلاما محتملا (قوله بخلافه) أى بخلاف ذلك الحمل أى وحينئذ فالذى ينبغى للمعرب أن يلاحظ المحلات المتقاربة ويجعل الاعراب فى المحل المحتمل مثل ما الاعراب فيه ظاهر (قوله وله أمثلة) أى كثر الخطأ فيها بمعنى خلاف الاولى (قوله ولم يجعله معطوفا على يخرج الحى من الميت) أى الذى هو خبر ثان (قوله

(٣) قوله نصف البيت الخ البيت من المتقارب فالعين آخر النصف الاول ولا ترفيل اه

لان عطف الاسم على الاسم أولى ولكن مجيء قوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك * الثاني قول مكي وغيره في قوله تعالى ماذا أراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة لمثلا أو مستأنفة والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر ماذا أراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء (الثالث) قول بعضهم في ذلك الكتاب لا ريب ان الوقف هنا على ريب ويبتدأ فيه هدى ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين (الرابع) قول بعضهم في ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور ان الرابط الاشارة وان الصابر والغافر جعلا من عزم الامور مبالغة والصواب ان الاشارة للصبر والغفران بدليل وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور ولم يقل انكم (الخامس) قولهم في اين شركائي الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاء والاولى ان يقدر تزعمون انهم شركاء بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء ولان الغالب على زعم ان لا يقع على المفعولين صريحا بل على ان وصلتها ولم يقع في التنزيل الا كذلك ومثله في هذا قوله * تعلم رسول الله انك مدركي

يدل الخ) أي لان العطف فيها على يخرج اذ ليس فيها اسم وحينئذ فجعل مخرج هنا عطفا على يخرج لاجل أن يوافق المحل الظاهر اعرابه فيكون من عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل (قوله يدل على خلاف ذلك) قال الدماميني في كلام الزمخشري ما يندفع به هذا الانتقاد وذلك انه قال ان يخرج الحي من الميت موقعه موقع الجملة المبينة لقوله فالق الحب والنوى ولذا ترك العاطف وانما كانت كالمبينة له لان فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس اخراج الحي من الميت لان النامي في حكم الحيوان واذا كان يخرج الحي من الميت في موضع البيان لفالق الحب والنوى لم يتأت عطف مخرج الميت من الحي عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعل عطفا على فالق الحب ففي تلك الآيات وجد ما يعين العطف على يخرج وفي هذه الآية وجد ما يرجح العطف على غيره فعمل في كل بمقتضاه وظهر بذلك أن كلام المصنف غير متجه (قوله كذلك يضل الله الخ) أي فهذا لا يصح أن يجعل صفة للمثل وحينئذ فليكن في آية البقرة كذلك وفي هذا شيء لان تعين الاستئناف في آية المدثر لا يعينه في آية البقرة لجواز الوجهين فيها نعم الاولى الاستئناف للموافقة لا أن ذلك هو الصواب دون غيره كما هو كلامه واذا كان هذا أولى فلا ينبغي ان يعد هذا من جملة الجهات التي يلحق المعرب الخلل منها واجيب بجواب بعيد وحاصله ان المراد بالصواب ما يشمل الاولى ومراده بالخطا ما يشمل خلاف الاولى اه تقرير دردير وقال الشمني أقول القرآن يفسر بعضه بعضا فاذا تكرر لفظ منه وكان له في موضع محمل واحد وفي آخر ذلك المحمل وغيره حمل في الآخر على ذلك المحمل دون غيره ومن ثم ترى المهرة من شارحي المختصرات التي لها مطولات لا يعدلون عن حلها بما في مطولاتها وان احتملت غير ما في المطولات احتمالا ظاهرا اه كلامه (قوله ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة) أي فان فيه فيها متعلقة بريب وحينئذ فليكن هنا كذلك لاجل التوافق (قوله ويبتدأ فيه هدى) أي والمعنى ذلك الكتاب لا شك ثم قال فيه هدى وهذا معنى صحيح (قوله ان الرابط الاشارة) اى لان الجملة خبر من (قوله مبالغة) أي لانه لا يصح الاخبار عن الصابر والغافر بكونه من الامور الشديدة (قوله والصواب ان الاشارة للصبر والغفران) قد يشكل جعل الاشارة راجعة للغفران والصبر بانه يلزم عليه عدم الارتباط اذ يؤول الامر الى قولك ولمن صبر وغفران الصبر والغفران لمن عزم الامور وجوابه ان الاشارة وقعت للصبر والغفران المضاف كل منهما الى ضمير من فكأنه قال ان صبره وغفرانه فحصل الربط بهذا الاعتبار وأما الآية الثانية فيتعين أن تكون الاشارة فيها راجعة للصبر والتقوى لا الى الصابر والمتقي لانهما المخاطبان والمخاطب لا يشار اليه من حيث انه مخاطب فلو أريد خطاب الفريقين لقيل انكم اه دماميني (قوله ان التقدير تزعمونهم) اى فاين خبر مقدم وشركائي مبتدأ مؤخر والذين بدل وكنتم تزعمون صلة والعائد محذوف أي تزعمونهم وكذلك المفعول الثاني محذوف (قوله بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم الخ) أي والاولى التناسب (قوله في التنزيل الا كذلك) اى الا على ان وصلتها (قوله ومثله في هذا) الاولى ومثله في هذا الحكم وهو الوقوع على ان وصلتها تعلم كما في قوله وقد وجد هذا في بعض نسخ (قوله تعلم الخ) هو لسارية بن زنيم معتذرا للنبي صلى الله عليه وسلم وأول القصيدة

تعلم رسول الله انك قادر * على كل حي من تهام ومن نجد
تعلم رسول الله انك مدركي * فان وعيدا منك كالاخذ باليد
تعلم بان الركب الاعويمرا * هم الكاذبون المخلفو كل موعد
ونبي رسول الله أني هجوته * فلا رفعت سوطي الى اذا يدي
وما حملت من ناقة فوق ظهرها * أبر وأوفى ذمة من محمد

(قوله تعلم الخ) أي فتعلم ليس واقعا على صريح المفعولين بل واقع على ان وصلتها فهي سادة مسد المفعولين

ومن القليل فيهما قوله * زعمتني شيخا ولست بشيخ * وقوله * تعلم شفاء النفس قهر عدوها وعكسهما في ذلك هب بمعنى ظن فالغالب تعديه الى صريح المفعولين كقوله فقلت اجرني أبا خالد والا فهبني امرأ هالكا و وقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن وذهل عن قول القائل هب ان ابانا كان حمارا ونحوه (السادس) قولهم في سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ان لا يؤمنون مستانف أو خبر لان وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون (السابع) قولهم في نحو وما ربك بظلام وما الله بغافل ان المجرور في موضع نصب أو رفع على الحجازية والتميمية والصواب الاول لان الخبر بعد ما لم يجئ في التنزيل مجردا من الباء الا وهو منصوب نحو ما هن أمهاتهم ما هذا بشرا (الثامن) قول بعضهم في ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ان اسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ أو فاعل أى الله خلقهم أو خلقهم الله والصواب الحمل على الثاني بدليل ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم (التاسع) قول أبي البقاء في أفمن أسس بنيانه على تقوى ان الظرف حال اى على قصد تقوى أو مفعول أسس وهذا الوجه هو المعتمد عليه عندي لتعينه في لمسجد أسس على التقوى * (تنبيه) * وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه ويوجد ما يرجح كلا منها فينظر في أولاها كقوله تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا فان الموعد محتمل للمصدر ويشهد له لا نخلفه نحن ولا أنت وللزمان ويشهد له (قوله

(قوله ومن القليل فيهما) أى فى زعم وتعلم (قوله زعمتني شيخا) اى فزعم واقعة على صريح المفعولين وقوله زعمتني شيخا الخ هو لابي أمية أوس الحنفي و بعده * انما الشيخ من يدب دبيبا

انما الشيخ من يستره الحي و يمشي في بيته محجوبا

ان اراد الخروج خاف من الذئـ * ـب وان كان لا يرى الحي ذيبا

كيف يدعى شيخا أخو مضلعات * ليس يثنى تقلبا وركوبا

يدب بالكسر يدرج في المشي رويدا ومضلعات من الاضلاع الامالة (قوله تعلم شفاء النفس الخ) تمامه * فبالغ بلطف في التحيل والمكر * (قوله في ذلك) أى فهي تقع كثيرا على صريح المفعولين وقليلا على ان وصلتها (قوله هب بمعنى ظن) كون هب من أفعال القلوب مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك وانشد عليه هذا البيت (قوله أجرني) اى انصرني وامنع ظالمي من ان يظلمني (قوله ان قول الخواص) اى في كتابه درة الغواص في لحن الخواص أى العارفين من الناس (قوله لحن) لعله استند في ذلك الى قول صاحب الصحاح وهبني فعلت كذا أى احسبني واعددني ولا يقال هب انى كذا نقله المصنف في حواشي التسهيل (قوله وذهل عن قول القائل) أى قوله لعمر بن الخطاب في المسئلة الحمارية وهي زوج وأم واخوان لام واخوان لاب وام حكم فيها عمر بن الخطاب بالثلث للاخوين للام ولم يجعل للاخوة الاشقاء شيأ فقالوا له يا أمير المؤمنين هب ان أبانا كان حمارا فاشركنا بقرابة أمنا فاشركهم (قوله لان) اى في قوله ان الذين كفروا (قوله والاولى الاول بدليل الخ) قد يقال انه قد وجد في آية البقرة ما يصلح أن يكون لا يؤمنون خبرا عنه ولم يوجد ذلك في الآية الاخرى وهي آية يس فرتب على كل ما يقتضيه ثم الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والمصنف قد اعترف بان ما ارتكبوه خلاف الاولى فلا يكون خطأ فليس ثم خلل دخل على المعرب من هذه الجهة ثم انه عبر عما يخالف رأيهم في المثال الثاني والرابع بقوله والصواب وعبر عن ذلك هنا بقوله والاولى فتأمله اه دماميني قال الشمني أقول ليس مراده بالخلل الخطأ بل ما يشمل خلاف الاولى كما ان مراده بالصواب ما غلب على الظن (قوله بدليل وسواء عليهم أأنذرتهم) اى ففي هذه لم توجد ان حتى يكون لا يؤمنون خبرها فحينئذ تعين أن تكون مستأنفة فتجعل آية البقرة كذلك لاجل الموافقة (قوله الا وهو منصوب) اى وحينئذ فليكن الذي فيه حرف الجر الزائد كذلك لاجل التوافق (قوله نحو ما هن الخ) الاولى حذف نحو لانه ليس في القرآن من مثل ما الحجازية المنصوبة الخبر لفظا سوى الآيتين اللتين تلاهما اه دماميني (قوله من خلقهم) مفعول ثان لسال على حذف عن (قوله والصواب الحمل الخ) هذا معارض بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه الى ان قال قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب قاله الدماميني قال الشمني وأقول لا يعارضه لان الكلام انما هو في خصوص الجواب الذي سنده خلق لا في كل جواب (قوله ان الظرف حال) اى من ضمير أسس اى قاصدا ببنيانه التقوى (قوله وهذا الوجه) اى الذي أخره وقوله لتعينه الخ فيه انه لا وجه لتعين كونه ظرفا لغوا متعلقا بأسس مع احتمال كونه ظرفا مستقرا حالا من الضمير المستكن في أسس (قوله لتعينه) أى المفعول واذا تعين ذلك في هذا الموضع حمل في الآخر عليه للموافقة (قوله لمسجد أسس على التقوى) قيل هو مسجد قباء وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فاجعل بيننا وبينك موعدا) يحتمل أن المراد وعدا ويحتمل أن المراد زمان وعد ويحتمل أن المراد مكان وعد وقد وجد ما يرجح كلا من الاحتمالات الثلاثة (قوله محتمل للمصدر) أى وهو الوعد وقوله ويشهد له لا نخلفه أى لان الذي يتصف بالاخلاف وعدمه الوعد لا زمانه ولا مكانه (قوله وللزمان) أى زمان الوعد

قال موعدكم يوم الزينة والمكان ويشهد له مكانا سوى واذا أعرب مكانا بدلا منه لا ظرفا لمخلفه تعين ذلك الجهة الثامنة أن يحمل المعرب على شئ وفي ذلك الموضع ما يدفعه وهذا أصعب من الذى قبله وله أمثلة (أحدها) قول بعضهم في ان هذان لساحران انها ان واسمها اى ان القصة وذان مبتدأ وهذا يدفعه رسم ان منفصلة وهذان متصلة (والثانى) قول الاخفش وتبعه أبو البقاء ٢٢٩ في ولا الذين يموتون وهم كفار اللام للابتداء والذين مبتدأ والجملة بعده خبره ويدفعه أن الرسم ولا وذلك يقتضى انه مجرور بالعطف على الذين يعملون السيآت لا مرفوع بالابتداء والذى حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح ان الميت على الكفر لا توبة له لفوات زمن التكليف ويمكن ان يدعى لهما ان الالف في لا زائدة كالالف في لا اذبحنه فانها زائدة في الرسم وكذا في لا أوضعوا والجواب ان هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرده بل ليسوى بينها وبين ما قبلها أى انه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخرها الى حضور الموت وبين من مات على الكفر كما نفى الاثم عن المتأخر في فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه مع ان حكمه معلوم لانه آخذ بالعزيمة بخلاف المتعجل فانه آخذ بالرخصة على معنى يستوى في عدم الاثم من يتعجل ومن لم يتعجل وحمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد (والثالث) قول ابن الطراوة في أيهم أشد هم أشد مبتدأ وخبر وأى مضافة لمحذوف ويدفعه رسم أيهم متصلة وان أيا اذا لم تضف أعربت باتفاق (والرابع) قول بعضهم في واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ان هم الاولى ضمير رفع مؤكد للواو والثانية كذلك أو مبتدأ ما بعده خبره والصواب ان هم مفعول فيهما لرسم الواو بغير ألف بعدها ولان الحديث في الفعل لا في الفاعل اذ المعنى اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا أعطوهم أخسروا واذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه اذا أخذوا استوفوا واذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا

(قوله قال موعدكم) أى زمان وعدكم (قوله تعين ذلك) أى كون المراد بالموعد مكان الوعد وارتفع الاحتمال (قوله الجهة الثامنة) أى من الجهات التى يدخل على المعرب الخطأ بسبب عدم مراعاتها (قوله أن يحمل المعرب) أى الكلام على شئ (قوله ما يدفعه) أى ما يدفع حمله (قوله وهذا أصعب من الذى قبله) أى لان الدافع اذا كان في المحل أصعب مما اذا كان الدافع في محل آخر (قوله انها ان واسمها) أى فهو يقول ان الاصل انه اذان لساحران فان حرف توكيد ونصب وضمير القصة اسمها وذان مبتدأ وقوله لساحران خبر والجملة خبران (قوله رسم ان منفصلة) أى رسمها في المصحف الامام (قوله والجملة بعده) أى وهى قوله أولئك أعتدنا لهم عذابا أليما وأما جملة يموتون وهم كفار فصلة (قوله وذلك) أى ورسمه بالالف وقوله يقتضى انه مجرور بالعطف أى بالواو ولا لتأكيد النفى وقوله على الذين يعملون السيئات أى من قوله وليست التوبة للذين يعملون السيئات (قوله لا مرفوع بالابتداء) أى وأن اللام لام الابتداء بل هى نافية مؤكدة للنفى قبلها (قوله لا توبة له) أى ونفى الشئ فرع عن صحة ثبوته (قوله ويمكن الخ) هذا جواب عن قوله ويدفعه ان الرسم ولا وقوله أن الالف في لا زائدة أى وان اللام للابتداء (قوله فانها زائدة في الرسم) أى واللام للابتداء (قوله وكذا في لا اوضعوا) أى من قوله تعالى لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا ولا اوضعوا خلالكم يبغونكم الفتنة (قوله والجواب) أى عن قوله والذى حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر الخ شمنى (قوله لم تذكر ليفاد معناها بمجرده) أى حتى يرد الاعتراض بان نفى الشئ فرع عن صحة ثبوته ومن مات على الكفر لا تتأتى توبته فكيف تنفى عنه (قوله مع ان حكمه) أى المتأخر معلوم وهو عدم الاثم (قوله على معنى الخ) أى فالجملة الثانية مسوقة لاجل التسوية بينها وبين ما قبلها في عدم الاثم لانها ذكرت لاجل افادة معناها بمجرده لانه معلوم والحاصل أن سوق الكلام لاجل التحقيق وقيل ان أهل الجاهلية كانوا فريقين منهم من جعل المتعجل آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما التضييقه على نفسه وتشديده عليها فورد القرآن بنفى الاثم عنهما جميعا فسوق الكلام ليس لاجل التحقيق بل لاجل نفى الاثم المتوهم على التقديرين فكل من الجملتين ذكر لافادة معناه بمجرده (قوله وحمل الرسم الخ) هذا رد لقوله سابقا ويمكن أن يدعى لهما ان الالف في لا زائدة (قوله وان أيا اذا لم تضف) أى لفظا أعربت (قوله والثانية كذلك) أى والمعنى واذا كالوا بأنفسهم أو وزنوا بأنفسهم (قوله ما بعده) وهو جملة يخسرون وحذف خبر أحد المبتدأين لدلالة الآخر وقوله خبر أى خبر المبتدا والجملة جواب اذا (قوله لرسم الواو بغير ألف) أى فهذا يدل على أن الضمير متصل بالفعل لان الفعل اذا كان آخره واو الجماعة رسم بعدها ألف (قوله ولان الحديث) أى لان المحدث عنه وهو الذى ذموا من أجله وقوله في الفعل أى الاخذ والاعطاء وهو المشار له بقوله اذا اكتالوا على الناس يستوفون واذا كالوهم الخ وقوله لا في الفاعل أى وحينئذ فلا وجه لتأكيده (قوله اذا أخذوا من الناس) راجع لاكتالوا وفيه اشارة الى أن على بمعنى من وقوله واذا أعطوا راجع لكالوهم أو وزنوهم (قوله استوفوا) أى أخذوا حقهم بكماله (قوله واذا أعطوهم) أى واذا أعطوا الناس أخسروهم ونقصوهم حقهم (قوله أخسروا) أى وحينئذ فضمير كالوهم ووزنوهم للناس (قوله واذا جعلت الضمير) أى هم في قوله كالوهم أو وزنوهم (قوله اذا أخذوا استوفوا) أى من الناس بأن كال أو وزن لهم غيرهم

وهو كلام متنافر لان الحديث في الفعل لا في المباشر (الخامس) قول مكي وغيره في قوله تعالى ذلك هو الفضل الكبير جنات عدن

يدخلونها ان جنات بدل من
الفضل والاولى انه مبتدأ
لقراءة بعضهم بالنصب على
حد زيدا ضربته (السادس)
قول كثير من النحويين في
قوله تعالى ان عبادي ليس
لك عليهم سلطان الامن
اتبعك انه دليل على جواز
استثناء الاكثر من الاقل
والصواب ان المراد بالعباد
المخلصون لا عموم المملوكين
وان الاستثناء منقطع بدليل
سقوطه في آية سبحان ان
عبادي ليس لك عليهم
سلطان وكفى بربك وكيلا
ونظيره المثال الآتي في السابع
قول الزمخشري في ولا يلتفت
منكم أحد الا امرأتك
ان من نصب قدر الاستثناء
من فأسر بأهلك ومن رفع
قدره من ولا يلتفت منكم
أحد ويرد باستلزامه تناقض
القراءتين فان المرأة تكون
مسرى بها على قراءة الرفع
وغير مسرى بها على قراءة
النصب وفيه نظر لان
اخراجها من جملة النهي لا يدل
على انها مسرى بها بل على
انها معهم وقد روي انها
تبعتهم وانها التفتت فرأت
العذاب فصاحت فأصابها
حجر فقتلها وبعد فقول
الزمخشري في الآية خلاف
الظاهر وقد سبقه غيره اليه
والذي حملهم على ذلك ان
النصب قراءة الاكثرين فاذا
قدر الاستثناء من احد كانت قراءتهم

وقوله استوفوا أي حقهم وقوله واذا تولوا الكيل أي وأخذوا لانفسهم اخسروا أنفسهم اي وهذا بعيد لكون الشأن انهم انما يخسرون اذا لم يتولوا الكيل واذا تولوا الكيل بأنفسهم فلا يخسرون على أن هذا ليس فيه ذم لهم (قوله متنافر) أي لمخالفته للطبع (قوله وهو كلام متنافر) قد يقال ان المعنى واذا كالوا بأنفسهم أو وزنوا بأنفسهم لغيرهم يخسرون المكيل له والموزون له بنقص حقه وحينئذ فلا تنافر (قوله لا في المباشر) أي الذي هو الفاعل (قوله لقراءة بعضهم بالنصب) أي وكل ما جاز أن يكون منصوبا على الاشتغال انما يكون رفعه على الابتداء (قوله على جواز استثناء الاكثر من الاقل) الاولى حذف الاقل ويقول استثناء الاكثر فقط لان الاستثناء من المجموع فهو كقولك جاءني عشرة الا سبعة وظاهر قوله من الاقل انه يجوز قولك جاءني ثلاثة الا عشرة لانه حينئذ استثناء الاكثر من الاقل مع أنه لا يصح (قوله والصواب ان المراد الخ) أي بدليل الاضافة للياء المفيدة للتشريف ولا شك ان الياء من نفس الموضع لا ان الدال آية سبحان حتى يكون من الجهة التي قبل هذه وقوله بدليل آية سبحان دليل لمجرد كون الاستثناء منقطعا بقطع النظر عن كون المراد بالعباد المخلصين وهذا في الحقيقة ليس من هذه الجهة بل من الجهة التي قبلها والمصنف لم يذكره هنا لانه من هذه الجهة وانما ذكره لكونه لازما لكون المراد بالعباد المخلصين أو لكونه دفع السؤال مقدر وهو اذا كان المراد بالعباد المخلصين فما هذا الاستثناء اه تقرير شيخنا دردير وبه سقط بحث الدماميني (قوله والصواب ان المراد بالعباد المخلصون الخ) قال الدماميني اختياره لكون الاستثناء منقطعا مقدوح فيه بانه ارتكاب لخلاف الاصل من غير ضرورة لامكان حمل الاستثناء على الاتصال وهو الاصل ويكون المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضر في ذلك أن آية سبحان بدون استثناء لانه اريد بالعباد فيها المخلصون فترك الاستثناء وقد يجاب بان القرآن يفسر بعضه بعضا فاذا تكرر لفظ فيه وكان له في موضع محمل واحد وفي آخر ذلك المحمل وغيره حمل في الآخر على ذلك المحمل دون غيره والاستثناء المنقطع وان كان خلاف الاصل الا انه فصيح شائع اه قال الدماميني ثم هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة اذ هي موضوعة لان يحمل الكلام على شئ وفي ذلك الموضع ما يدفعه وظاهر ان الدافع عنده له ورود آية سبحان مجردة عن الاستثناء فهي الدالة على أن المراد بالعباد المخلصون وحينئذ فهو من أمثلة الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شئ ويشهد استعمال في مكان آخر بخلافه اه دماميني (قوله المثال الآتي) أي في السابع في قوله ولا يلتفت منكم أحد والنظير هو قوله الآتي والذي أجزم به أن الخ (قوله قدر) أي جعل الاستثناء من فأسر بأهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم أحد لان المختار الاتباع بعد النفي وشبهه ولا ينبغي تخريج قراءة الاكثر على خلاف المختار (قوله ومن رفع قدره) أي جعله أي الاستثناء من ولا يلتفت منكم أحد أي فهو بدل من أحد بدل بعض من كل (قوله ويرد) أي ذلك القول وهذا لابن الحاجب (قوله تكون مسرى بها) أي لان المعنى لا يلتفت منكم أحد أيها السارون الا امرأتك فانها من السارين وتلتفت (قوله على قراءة الرفع) أي لان الالتفات بعد الاسراء وحينئذ فتكون مسرى بها (قوله وفيه نظر) أي في الرد الذي قاله ابن الحاجب لكلام الزمخشري نظر بل كلام الزمخشري وجيه ولا يرد عليه الرد السابق وأجاب نجم الائمة الرضي عن رد ابن الحاجب بجواب آخر وهو أن الاسراء المأمور به مقيد بعدم الالتفات معنى أي أسر اسراء غير ملتفت فيه بأهلك الا امرأتك فان اسراءها مع التفاتها وحينئذ فقراءة النصب تدل على انها مسرى بها كقراءة الرفع فحاصله منع أن قراءة النصب تدل على أنها غير مسرى بها وأما جواب المصنف فحاصله منع كون قراءة الرفع تدل على أنها مسرى بها بل انما تدل على أنها غير مسرى بها كقراءة النصب اه تقرير دردير (قوله لا يدل على أنها مسرى بها) أي قصدا بل على أنها معهم أي حال الاسراء (قوله وقد روي) سند للمنع أي فيه نظر لانه قد روي الخ (قوله انها تبعتهم) أي وليست مسرى بها قصدا (قوله وبعد فقول الزمخشري) أي وأقول لك بعد ما تقدم من البحث في كلام الزمخشري والجواب عنه تنبه فقول

على الوجه المرجوح وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الاكثر على ذلك مستدلا بقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان النصب فيها عند سيبويه على حد قولهم زيدا ضربته ولم ير خوف الباس المفسر بالصفة مرجحا كما رآه بعض المتأخرين وذلك لانه يرى وفي نحو خفت بالكسر وطلت بالضم أنه محتمل لفعلى الفاعل والمفعول ولا خلاف ان نحو تضار محتمل لهما وان نحو مختار محتمل لوصفيهما وكذلك نحو مشترى في النسب وقال الزجاج في فما زالت تلك دعواهم ان النحويين يجيزون كون الاول اسما والثاني خبرا والعكس * وممن ذكر الجواز فيهما الزمخشري قال ابن الحاج وكذا نحو ضرب موسى عيسى كل من الاسمين محتمل للفاعلية والمفعولية والذي التزم فاعلية الاول انما هو بعض المتأخرين والالباس واقع في العربية بدليل أسماء الاجناس والمشتركات انتهى والذي أجزم به ان قراءة الاكثرين لا تكون مرجوحة وان الاستثناء في الآية من جملة الامر على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد في قراءة ابن مسعود وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية

الزمخشري الخ (قوله على الوجه المرجوح) أي لان الاستثناء من الكلام الغير الموجب الارجح فيه الابدال ولذلك جعلوا الاستثناء من بأهلك (قوله على ذلك) أي على الوجه المرجوح (قوله فان النصب فيها الخ) فقد خرج قراءة الاكثر على الوجه المرجوح وحينئذ فلتكن هنا كذلك مخرجة على الوجه المرجوح ولا ضرر فيه (قوله فان النصب فيها عند سيبويه الخ) حاصل ذلك أن بعضهم قرأ انا كل بالرفع وهذه القراءة يحتمل أن يكون خلقناه صفة لشيء مخصصة وبقدر خبر وهذا لا يفيد عموم القدر في جميع المخلوقات فيوهم وجود شيء ليس بقدر لانه ليس بمخلوق له وذلك لان المعنى على هذا الاحتمال انا كل شيء مخلوق لنا كائن بقدر فيفيد أن الشيء الغير المخلوق لله ليس بقدر وهذا قول القدرية وهو باطل ويحتمل أن خلقناه خبر وقوله بقدر خبر ثان والمعنى كل شيء مخلوق لنا مخلوق بقدر وهذا الوجه يفيد المعنى المراد من الآية وهو عموم خلق الاشياء بقدر خيرا كان او شرا كما يقول أهل السنة وأما قراءة النصب فلا تحتمل الا مذهب أهل السنة اذ لا يتوهم عند نصب كل شيء كون خلقناه صفة لكل شيء لانه اذا نصب كل شيء لزم أن يكون خلقناه مفسر الناصبه واذا كان مفسرا فلا يكون صفة وحينئذ فيفيد المعنى المقصود اذ التقدير خلقنا كل شيء بقدر (قوله زيدا ضربته) أي ونصب زيد على الاشتغال مرجوح والراجح الرفع على ما بين في محله فانه من افراد قول ابن مالك

* والرفع في غير الذي مر رجح * (قوله ولم ير) أي سيبويه وحاصله ان نصب كل شيء عند سيبويه في الآية من قبيل النصب المرجوح لا من قبيل النصب الراجح فان قيل ليس النصب في الآية مرجوحا وانما هو راجح لانه في الرفع في الآية يخاف التباس المفسر بالصفة أي يخاف التباس ما جعل مفسرا في حالة النصب بالصفة وهو ترجيح للنصب اذ لا التباس فيه وأجيب بان سيبويه لم ير خوف الباس المفسر بالصفة اذا رفع الاسم مرجحا النصب على الرفع كما يراه غيره وذلك لكثرة وقوع الالباس في العربية فلا تكون السلامة منه مرجحة (قوله مرجحا) أي لقراءة النصب أي انه يجعلها من باب الاشتغال المرجوح ولم ير ترجيحها بخلوها عن الالباس اللازم على قراءة الرفع لكثرة وقوع الالباس في العربية وأما غير سيبويه فقد جعل ذلك مرجحا النصب (قوله نحو خفت) اعلم أنه يحتمل أنه مبني للفاعل وأصله خوفت نقلت حركة الواو للفاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ويحتمل بناؤه للمفعول وأصله خوفت ففعل به ما تقدم (قوله وطلت) يحتمل أنه مبني للفاعل فأصله طولت بفتح الطاء وضم الواو أو مبني للمفعول فأصله طولت بضم الطاء وكسر الواو فعلى الاول نقلت حركة الواو لما قبلها بعد سلب حركتها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وعلى الثاني استثقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين (قوله محتمل لهما) لانه ان كان الاصل تضارر بفتح الراء الاولى فهو مبني للمفعول وان كان أصله بكسر الراء الاولى فهو مبني للفاعل (قوله محتمل لوصفيهما) اي لوصف المبني للفاعل بأن يكون اسم فاعل ولوصف المبني للمفعول بأن يكون اسم مفعول وذلك لانه ان كان أصله مختير بكسر الياء فهو اسم فاعل وان كان بفتحها فاسم مفعول (قوله في النسب) أي محتمل لاحد الوصفين من اشترى فيحتمل أنه نسبة لمشتري بفتح التاء وكسر الراء اسم فاعل أو نسبة لمشترى بفتحهما اسم مفعول (قوله كون الاول) الاول تلك وقوله والثاني خبر أي دعواهم (قوله والالباس واقع في العربية بدليل الخ) أي لكنه خلاف الاصل والاصل مراعاة ما يدفع الالباس بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وابراز الضمير في مسئلة جريان الوصف على غير صاحبه ومنع الترخيم في نحو يا مسلمة على لغة من لا ينتظر وترك بناء فعل التعجب واسم التفضيل من الفعل المبني للمفعول (قوله والمشتركات) جمع مشتركة بمعنى كلمة مشتركة (قوله أن قراءة الاكثرين) وهي نصب امرأتك (قوله وأن الاستثناء في الآية من جملة الامر) أي من أهلك الواقعة في جملة الامر (قوله وأن الاستثناء منقطع) أي لكن امرأتك انه الخ فالمراد باهلك المأمور باسرائهم غير المرأة (قوله بدليل سقوطه الخ) أي والمتصل لا يسقط وكل هذا من باب وخير ما فسرته بالوارد (قوله في آية

الخ ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من أهل بيته لا أهل بيته وان لم يكونوا مؤمنين يؤيده ما جاء في ابن نوح عليه الصلاة والسلام يا نوح انه ليس من أهلك انه عمل غير صالح ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة ونظيره لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله واختار أبو شامة ما اخترته من ان الاستثناء منقطع ولكنه قال وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على التميمية وهذا يدل على انه يجعل الاستثناء من جملة النهي وما قدمته أولى لضعف اللغة التميمية ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود حكاها أبو عبيدة وغيره الجهة التاسعة أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات ولذلك أمثلة (أحدها) نحو زيد أحصى ذهنا وعمرو أحصى مالا فان الاول على ان أحصى اسم تفضيل والمنصوب تمييز مثل أحسن وجها (والثاني) على ان أحصى فعل ماض والمنصوب مفعول مثل وأحصى كل شئ عددا ومن الوهم قول بعضهم في أحصى لما لبثوا أمدا انه من الاول فان الامد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا في المعنى كزيد أكثر مالا بخلاف مال زيد أكثر مال الثاني نحو زيد كاتب شاعر فان الثاني خبر أو صفة للخبر ونحو زيد رجل صالح فان الثاني صفة لا غير لان الاول لا يكون خبرا على انفراده لعدم الفائدة ومثلهما زيد عالم يفعل الخير وزيد رجل يفعل الخير وزعم الفارسي ان الخبر لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة فيتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما والمشهور فيهما الجواز كما ان ذلك جائز في الصفات وعليه قول بعضهم في فاذاهم فريقان يختصمون ان يختصمون خبر ثان أو صفة ويحتمل الحالية خبران أيضا أي فاذاهم مفترقون مختصمين وأوجب الفارسي في كونوا قردة خاسئين كون خاسئين خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل (الثالث) رأيت زيدا فقيها ورأيت الهلال طالعا فان رأى في الاول علمية وفقيها مفعول ثان وفي الثاني بصرية وطالعا حال وتقول تركت زيدا عالما فان فسرت تركت بصيرت فعالما مفعول ثان أو بخلفت فحال واذا حمل قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر كما يتكرر الخبر أو الظرف مفعول ثان والجملة بعده حال أو بالعكس

الخ) وهي فأسر باهلك بقطع من الليل وامضوا حيث تؤمرون (قوله يا نوح انه ليس من أهلك) أي الناجين (قوله ووجه الرفع) أي مع أنه استثناء من كلام تام موجب وهو واجب النصب (قوله على اللغة الحجازية) حاصله ان الاستثناء اذا كان من كلام تام غير موجب بان تقدمه نفي أو نهي فان كان متصلا فالارجح الاتباع ويجوز النصب على الاستثناء وان كان منقطعا تعين النصب على الاستثناء عند الحجازيين وجاز الاتباع أيضا عند التميميين (قوله وهذا يدل الخ) أي لان الاستثناء لو كان من جملة الامر تحتم النصب عند الحجازيين والتميميين جميعا على تقدير الانقطاع مثل الاتصال (قوله من جملة النهي) أي من أحد الواقع في جملة النهي ووجه الانقطاع أن الخطاب في منكم للمؤمنين (قوله وما قدمته) أي من كون الاستثناء من جملة الامر على القراءتين (قوله من سقوط جملة النهي) أي فان سقوطها في بعض القراءة يدل على أن المستثنى منه جملة الامر اذ لا يجوز حذف المستثنى منه مع عامله (قوله أحصى ذهنا) قد يتوهم أن ذهنا هنا مضبوط بالباء الموحدة بقرينة ذكر المال وليس كذلك بل هو بالنون واحد الاذهان والا كان مثل أحصى مالا والذهن قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وشدتها هي الذكاء وجودة تهيئها لتصور ما يرد عليها هي الفطنة اهـ شمني (قوله تمييز) أي محول عن الفاعل (قوله فان الامد الخ) هذا تعليل للوهم (قوله كزيد أكثر مالا) أي ففاعل الكثرة في المعنى المال لا زيد اهـ تقرير دردير (قوله كونه فاعلا في المعنى) أي كما قال في الخلاصة

والفاعل المعنى انصبن بافعلا * مفضلا كانت أعلى منزلا

(قوله بخلاف مال زيد الخ) هذا تمييز مخفوض محترز المنصوب فلا يشترط كونه فاعلا في المعنى لان فاعل الكثرة مال زيد لا مطلق مال اهـ تقرير شيخنا دردير (قوله لعدم الفائدة) أي لان من المعلوم ان زيدا رجل وشرط الخبر أن يفيد ما لا يفيده المخبر عنه اما بنفسه أو بغيره كالخبر الموطئ كما هنا (قوله يفعل الخير) أي فالجملة اما خبر ثان أو صفة للخبر وقوله وزيد رجل يفعل الخير أي فهي صفة لا غير لعدم افادة الاول على انفراده (قوله صفة فيهما) أي في المثالين وقوله والمشهور فيهما أي في المثالين (قول الجواز) أي جواز كون الجملة خبرا كما يجوز أن تكون صفة (قوله ذلك) أي تعدد الخبر (قوله جائز في الصفات) أي اذا كان كل منهما صفة نحو زيد عالم فاضل (قوله وعليه) أي على ذلك المشهور يتخرج قول بعضهم (قوله لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل) أي فلا يجوز أن يكون صفة لقردة لان جمع الخ (قوله وفقيها مفعول ثان) فان قيل لم لا تكون رأى في الاول بصرية وفقيها حالا أجيب بان الغالب في الحال أن تكون منتقلة وفقيها ليس كذلك اهـ شمني (قوله على الاول) أي بان جعل ترك بمعنى صير (قوله فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر) وفي عبارته بحث وذلك أن الاخبار عن مجموع الظرف ولا يبصرون بقوله مفعول ثان لا يصح أما أولا فلانه مناف لغرضه من جعل كل منهما مفعولا وأما ثانيا فلان وصفه بالتكرار غير مستقيم اذ المجموع لم يتكرر فالاولى أن يقول ان الظرف مفعول ثان ولا يبصرون مفعول آخر تكرر أي ذكر ثانيا الا من جهة خصوصية اللفظ بل من جهة ذاته أي كونه مفعولا لان لا يبصرون لم يذكر الا مرة واحدة اهـ تقرير شيخنا دردير (قوله مفعول ثان تكرر) معناه ان أصلهما

وان حمل على الثانى فالاثر (الرابع) اغترف غرفة بيده ان فتحت الغين فمفعول مطلق أو ضممتها فمفعول به ومثلهما حسوت حسوة وحسوة (الجهة العاشرة) أن يخرج على خلاف الاصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتض كقول مكى فى لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى كالذى الآية ان الكاف نعت لمصدر محذوف أى ابطالا كالذى ويلزمه أن يقدر ابطالا كابطال انفاق الذى ينفق والوجه ٢٣٣ ان يكون كالذى حالا من الواو اى لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذى ينفق فهذا الوجه لا حذف فيه وقول بعض العصريين فى قول ابن الحاجب الكلمة لفظ اصله الكلمة هى لفظ ومثله قول ابن عصفور فى شرح الجمل انه يجوز فى زيد هو الفاضل ان يحذف مع قوله وقول غيره انه لا يجوز حذف العائد فى نحو جاء الذى هو فى الدار لانه لا دليل حينئذ على المحذوف ورده على من قال فى بيت الفرزدق *واذ ما مثلهم بشر* ان بشر مبتدأ ومثلهم نعت لمكان محذوف خبره واذ ما بشر مكانا مثل مكانهم بان مثلا لا يختص بالمكان فلا دليل حينئذ وكقول الزمخشرى فى قوله *لا نسب اليوم ولا خلة* ان النصب باضمار فعل اى ولا ارى وانما النصب مثله فى لا حول ولا قوة وقول الخليل فى قوله *ألا رجلا جزاه الله خيرا* ان التقدير ألا ترونى رجلا مع امكان ان يكون من باب الاشتغال وهو اولى من تقدير فعل غير مذكور وقد يجاب عن هذا بثلاثة امور احدها ان رجلا نكرة وشرط المنصوب على الاشتغال ان يكون قابلا للرفع بالابتداء ويجاب بان النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصلة تبيت *الثانى ان نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة ويجاب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد الثالث ان طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له

خبران متعددان ومعمولان بعد دخول الفعل فاذا كانت الاخبار متعددة ودخل علم افعل متعد لاثنين مثلا صارله مفاعيل كثيرة ثلاثة كما هنا فاكثر تقول ظننت زيدا فقيها عالما شاعرا كاتبا طريفا فلا امتناع فى ذلك اذا كانت تلك المفاعيل فى الاصل اخبارا وقيل بجواز تعدد الخبر (قوله وان حمل على الثانى) أى بان جعل ترك بمعنى خلق (قوله فمفعول مطلق) أى لان الغرفة بالفتح اسم للفعل (قوله فمفعول به) أى لان غرفة بالضم اسم للمغروف وكذا تقول فى حسوة (قوله أو على خلاف الظاهر) خلاف الظاهر أعم مما قبله لانهما قد يجتمعان فيما اذا خرج الكلام على حذف وينفرد الثانى فيما اذا احتمل الكلام اعرابين وكان أحدهما لا دليل عليه فهو خلاف الظاهر (قوله ان الكاف) أى فى قوله كالذى (قوله ويلزمه أن يقدر الخ) أى لان الابطال معنى فلا يصح أن يشبه بالذات ولذا قدر مدخول الكاف ابطال (قوله كابطال انفاق الخ) انما قدر انفاق لان الابطال حكم لا يتعلق بالذوات وانما يتعلق بالافعال (قوله انفاق الذى ينفق) ماله رئاء الناس ولا يريد بانفاقه رضا الله ولا ثواب الآخرة (قوله والوجه الخ) ذكر الزمخشرى فى الكشاف كلا من الوجهين وصدر بالاول (قوله مشبهين الذى ينفق) اى وانما كان هذا الاعراب هو الوجه لانه لا حذف فى الكلام عليه اذ هو الاصل اه تقرير دردير (قوله وقول بعض العصريين) بالجر عطف على قول مكى والمراد بذلك البعض ابن الاكفانى الحكيم المشهور كما قاله أبو العباس تلميذ المصنف (قوله أن يحذف) أى ذلك الضمير (قوله لانه لا دليل الخ) اى واذا كان كذلك فكيف يجوز الحذف فى زيد هو الفاضل وفى الكلمة لفظ مع انه لا دليل عليه (قوله ورده) اى ومع رده (قوله واذ ما مثلهم بشر) هذا عجز بيت وصدره
*فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم *اذهم قريش وقوله لا نسب الخ هذا صدر بيت عجزه *اتسع الخرق على الراقع
(قوله بان مثلا) متعلق برده (قوله لا يختص بالمكان) اى بل يضاف لغيره (قوله فلا دليل حينئذ) أى على ذلك الخبر المحذوف أى وحينئذ فالاولى ان يجعل بشر مبتدأ خبره محذوف ومثلهم حال أى اذ ما بشر فى الوجود مماثلا لهم ولا يجوز ان يكون مثلهم خبرا او بشر اسمها لان شرط اعمال ما عند الحجاز بين ترتيب معمولها (قوله ان النصب) أى فى خلة (قوله أى ولا أرى) اى والتقدير خلاف الاصل فالنصب انما هو مثله الخ (قوله وانما النصب مثله) أى فهو على الغاء لا الثانية والعطف على محل اسم لا الاولى (قوله وقول الخليل) قد يجاب عنه بانه انما ارتكب خلاف الاصل لمقتض وذلك ان شرط المنصوب على الاشتغال لا بد من صحة رفعه على الابتداء ورجل لا يصح رفعه على الابتداء على ان الشاعر لم يرد أن يدعو لرجل هذه صفته وانما قصده طلبه وحينئذ فتقدير الخليل أولى من تقدير غيره (قوله ألا رجلا جزاه الله خيرا) هذا صدر بيت وتمامه
يدل على محصلة تبيت (قوله وهو) أى ان نصب رجلا فى هذا البيت على الاشتغال وهو النصب بمحذوف مفسر بمذكور أولى من نصبه بمحذوف غير مفسر بمذكور لانه خلاف الظاهر (قوله وقد يجاب عن هذا) أى الاعتراض الاخير وهو قولنا ان نصب رجلا على الاشتغال أولى من نصبه بمحذوف غير مفسر بمذكور (قوله نكرة) اى خالية عن مسوغات الابتداء (قوله قابلا للرفع بالابتداء) بان يكون معرفة أو نكرة لها مسوغ وهنا ليس كذلك وحينئذ فيكون تقدير الخليل أى جعله منصوبا بمحذوف غير مفسر بمذكور أولى (قوله بان النكرة هنا موصوفة) اى وحينئذ فهى قابلة للرفع بالابتداء (قوله ان امرؤ هلك ليس له ولد) أى فقد فصل بالجملة المفسرة وهى هلك بين الموصوف أعنى امرؤ وصفته اعنى ليس له ولد (قوله هذه صفته) يعنى يدل وأما

فكان الحمل عليه أولى وأما قول سيبويه في قوله * آليت حب العراق الدهر أطعمه * ان أصله آليت على حب العراق مع امكان جعله على الاشتغال وهو قياسي بخلاف حذف الجار فجوابه ان أطعمه بتقدير لا أطعمه ولا النافية في جواب القسم لها الصدر لحلولها محل أدوات الصدر

 لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما قال في قل اللهم فاطر السموات والارض انه على تقدير يا ولم يجعله صفة على المحل لان عنده ان اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم المعوضة عن حرف النداء أشبه الاصوات فلم يجز نعته وانما قال في قوله

اعتاد قلبك من سلمى عوائده * وهاج أحزانك المكنونة الطلل

وربع قواء اذاع المعصرات به وكل حيران سار ماؤه خضل

ان التقدير هو ربع ولم يجعله على البدل من الطلل لان الربع أكثر منه وكيف يبدل الاكثر من الاقل ولئلا يصير الشعر معيبا بالتعلق أحد البيتين بالآخر اذ البدل تابع للمبدل منه ويسمى ذلك علماء القوافي تضمينا ولان اسماء الديار قد كثر فيها أن تحمل على عامل مضمر يقال دارمية وديار الاحباب رفعا باضمار هي ونصبا باضمار اذكر فهذا موضع ألف فيه الحذف وانما قال الاخفش في ما أحسن زيدا ان الخبر محذوف بناء على ان ما معرفة موصولة أو نكرة موصوفة وما بعدها صلة أو صفة مع أنه اذا قدر ما نكرة تامة والجملة بعدها خبرا

جملة جزاه الخ فهي معترضة للدعاء على هذا والحاصل ان قصد الشاعر انهم يرونه رجلا ويدلونه عليه موصوفا بكونه يدل على محصلة تبيت وليس قصده الدعاء للرجل الموصوف بهذه الصفة لان الاول أهم من الثاني وحينئذ فالحمل عليه أولى (قوله فكان الحمل عليه أولى) اى والحمل عليه يكون بجعل النصب بمحذوف غير مفسر بمذكور بخلاف لو جعل النصب على الاشتغال فانه يفيد ان المقصود الدعاء لرجل موصوف بالصفة المذكورة (قوله وأما قول سيبويه الخ) هذا شروع في جواب عن أمور ربما يتوهم تخريجها على خلاف الاصل أو على خلاف الظاهر فاحب ان يجيب المصنف عنها (قوله على الاشتغال) أي فيقدر ان الاصل آليت أطعم حب العراق والاشتغال هو الظاهر اذا كان قياسيا بخلاف تقدير على فانه لا دليل عليه فلذا كان النصب على نزع الخافض سماعيا (قوله وانما قال) أي سيبويه في قل اللهم فاطر السموات اى وكذا قال ذلك في قل اللهم مالك الملك (قوله انه) أى فاطر وقوله على تقدير يا اى انه نداء ثان (قوله ولم يجعله صفة على المحل) اى مع انه الظاهر بخلاف جعله منادى ثانيا فانه خلاف الظاهر اذ الاصل عدم الحذف ولا دليل على حذف يا (قوله أشبه الاصوات) فقد صار مثل هلا اذ الميم بمنزلة صوت مضموم الى اسم الله مع بقائهما على معنيهما (قوله الطلل) هو ما شخص من آثار الديار والربع الدار بعينها حيث كانت والقواء بفتح القاف والمد المنزل الذى لا أنيس به وأذاع أفشى ومفعوله محذوف اى اذاع الخصب والمعصرات السحاب تعصر المطر أو تعصره الرياح فتمطر وقوله وكل عطف على المعصرات والخضل بفتح الخاء وكسر الضاد البارد الرطب والنبت الناعم اهـ شمني (قوله وكل حيران) اى في سيره من السحاب لثقله وعدم الريح التى تسوقه فهو يتردد في الذهاب لاى جهة (قوله ان التقدير الخ) اى اذا رفعت واما اذا نصبت فالتقدير اذكر كما افاده حوز سيبويه فيه الرفع والنصب الا ان الرسم لا يساعد الثاني (قوله ولم يجعله على البدل من الطلل) اى مع انه ليس خلاف الاصل بخلاف جعله خبرا للاحتياج الى تقدير (قوله لان الربع أكثر منه) اى لان الدار اعني الربع اكثر من آثارها وجدارها وهو الطلل (قوله فكيف يبدل الاكثر الخ) اعترض بانه كما يمتنع بدل الاكثر من الاقل لعدم صدق أحدهما على الآخر يمتنع الاخبار بالاكثر عن الاقل لعدم الصدق ايضا وقد صرح سيبويه بان الاخبار هنا يصح ولا بد له من مصحح وأى شئ فرض مصحح الاخبار كان بعينه مصحح البدلية قال الشمنى وأقول مصحح الاخبار بالاكثر عن الاقل المبالغة وهي لا معنى لها في الابدال (قوله ان تحمل) اى يخبر بها عن عامل اى عن مبتدا محذوف وجوبا ولا يجوز اظهاره وكذا لا يجوز اظهار الفعل العامل فيها النصب وانما لم يجز اظهار الرافع ولا الناصب مع ذكر الدار والديار لكثرة ما جرى في أشعارهم من تقدم ذكر المنازل فجرى عندهم مجرى المثل والامثال لا تغير فكذا ما جرى مجراها اهـ دماميني (قوله لم يحتج الى تقدير خبر) اى بخلافه على كلامه لان المعنى عليه الذى حسن زيدا شئ عظيم أو شئ حسن زيدا عظيم (قوله ان ما التامة) هي التى لا تحتاج لصلة أو صفة وقوله الحمل عليه اى حمل ما احسن زيدا على حذف الخبر (قوله وانما أجاز الخ) جواب عما يقال كيف يكون الاعراب المخالف للظاهر خطأ مع أن كثيرا من النحويين أجاز في نحو نعم الرجل زيد أن يكون زيد خبرا لمحذوف وهو خلاف الظاهر (قوله خبر المحذوف) أي الممدوح زيد (قوله العامين) أى في صفات المدح والذم فمعنى نعم الرجل أمدح لرجل بجميع صفات المدح ومعنى بئس الرجل أذمه بجميع صفات الذم (قوله فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل) أي وحينئذ فيكون هذا الاعراب الذى أجازه كثير من النحاة مخالفا للظاهر لمقتض وهذا غير خطأ

كما قال سيبويه لم يحتج الى تقدير خبر لانه رأى ان ما التامة غير ثابتة أو غير فاشية وحذف الخبر فاش فترجح عنده الحمل عليه والخطأ وانما أجاز كثير من النحويين في نحو قولك نعم الرجل زيد كون زيد خبر المحذوف مع امكان تقديره مبتدأ والجملة قبله خبرا لان نعم وبئس موضوعان للمدح والذم العامين فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل

ولهـذا يجيزون فى نحو هدى للمتقـين الذين يؤمنون أن يكون الذين نصبا بتقدير أمدح أو رفعا بتقدير هم مع امكان كونه صفة تابعة على ان التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ وما قبله خـبر وهو اختيـار ابن خروف وابن الباذش وهو ظاهر قول سيبويه وأما قولهم نعم الرجـل عبد الله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله مع قوله واذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب اخوه فسوّى بين تأخير المخصوص وتقـديمه والذى غرّ أكثر النحويين انه قال كأنه قال نعم الرجل فقيـل له من هو فقال عبد الله ويرد عليهم انه قال أيضا واذا قال عبـد الله فكأنه قيل له ماشأنه فقال نعم الرجل فقال مثـل ذلك مع تقـدم المخصوص وانما أراد ان تعلـق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا تحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت اواخرت وجوّز ابن عصفور فى المخصوص المؤخر ان يكون مبتدأ حذف خبره ويرده ان الخبر لا يحذف وجوبا الا ان سدّ شئ مسده وذلك وارد على الاخفش فى ما احسن زيدا واما قول الزمخشرى فى قول الله عز وجل قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون فى آذانهم وقر انه يجوز أن يكون تقديره هو فى آذانهم وقر فحذف المبتدا اوفى آذانهم منه وقر والجملة خبر الذين مع امكان أن يكون لا حذف فيه فوجهه انه لما رأى ماقبل هذه الجملة وما بعدها حديثا فى القرآن قدر ما بينهما كذلك ولا يمكن ان يكون حديثا فى القرآن الا على ذلك اللهم الا ان يقدر عطف الذين على الذين ووقر على هدى فيلزم العطف على معمولى عاملين وسيبويه لا يجيزه وعليه فيكون فى آذانهم نعتا لوقر قدم عليه فصار حالا وأما قول الفارسى فى اول ما أقول انى احمد الله فيمن كسر الهمزة ان الخبر محـذوف تقديره ثابت فقد خولف فيه وجعلت الجملة خبرا ولم يذكر سيبويه المسئلة وذكرها ابو بكر فى اصوله وقال الكسر على الحكاية

والخطأ انما هو مخالفته لغير مقتض كما مر (قوله ولهذا) أى لاجل كون مقام المدح يقتضى الاطناب وينبغى فيه تكثير الجمل (قوله يجيزون) أى لان المقام مدح الكتاب (قوله على أن التحقيق) أى لكن التحقيق وهذا استدراك على مايتوهم من أن ما اجازه كثير من النحاة هو التحقيق لكونه لمقتض (قوله وأما قولهم الخ) هذا مقول قول سيبويه (قوله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله) أى فى كون عبد الله مبتدأ والجملة قبله خبر عنه (قوله مع قوله) أى قول سيبويه (قوله واذا قال) أى القائل (قوله فهو بمنزلة عبـد الله ذهب أخوه) أى فى كون عبد الله مبتدأ والجملة بعده خبر عنه (قوله فسوّى الخ) أى حيث جعل المخصوص فى كل مبتدأ والجملة خبره كانت متقدمة عليه أو متأخرة عنه (قوله والذى غرّ أكثر النحويين) أى فى جعلهم المخصوص اذا تأخر عن الجملة نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجل عبد الله خبر المبتدا المحذوف (قوله أنه) أى سيبويه (قوله كأنه) أى القائل (قوله فقال عبد الله) أى هو عبد الله فظاهر هذا الكلام أن المخصوص بالمـدح أو الذم اذا كان متأخرا كان الكلام جملتين ثانيتهما جواب سؤال مقدر حذف مبتدؤها وبقى خبرها (قوله انه قال أيضا) يعنى أنه يرد على أكثر النحاة أن سيبويه كما قال هذه العبارة التى ظاهرها أن الكلام مع فعل المدح أو الذم اذا كان المخصوص متأخرا جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر حذف مبتدؤها وبقى خبرها قال أيضا عبارة ظاهرها أن الكلام مع المخصوص المتقـدم جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر ولم يقـل أحد ان المخصوص اذا تقدم يكون خبر المحذوف (قوله وانما أراد) أى سيبويه بالعبارتين وهـذا جواب عما يقال اذا لم يرد سيبويه بهذا الكلام ظاهره من أنه خبر لمحذوف فماذا أراد به (قوله بالكلام) أى بالجملة التى قبله أو بعده (قوله الا بالمجموع) أى بمجموع جملة المدح أو الذم والمخصوص وقوله قدمت أى المخصوص أو اخرته وهذا يفيد ان المخصوص مبتدأ والجملة قبله أو بعده خبره (قوله وجوّز الخ) هذا قول ثالث (قوله فى ما أحسن زيدا) حيث قال ان الخبر محذوف بناء على أن ما موصولة أو نكرة موصوفة وما بعدها صلة أو صفة لها (قوله وأما قول الزمخشرى الخ) جواب عما يقال كيف يكون الاعراب المخالف للظاهر خطأ مع أن الزمخشرى قد ارتكبه فى هذه الآية وحاصل الجواب أنه انما ارتكبه لمقتض وهو توافق هذه الجملة لما قبلها وما بعدها ومخالفة الظاهر لمقتض غير خطا (قوله قل هو) أى القرآن فهو مبتدأ خـبره هدى وشـفاء وقوله للذين آمنوا متعلق بالخبر أو بمحذوف أى بالنسبة للذين آمنوا (قوله تقديره هو فى آذانهم وقر) أى فهو مبتدأ وفى آذانهم حال من وقر بعده الواقع خبرا عن هو والجملة خـبر الذين لا يؤمنون (قوله أو فى آذانهم منه وقر) عطف على قوله هو أى تقديره هو الخ أو تقديره فى آذانهم منـه وقر فقوله فى آذانهم خبر مقـدم ووقر مبتدأ مؤخر ومنـه حال من وقر أى حالة كون الوقر كائنا من القرآن (قوله حديثا فى القرآن) أى كلاما فى شأن القرآن وقوله ماقبل هذه الجملة هو قوله ان الذين كفروا بالذكر الى قوله هدى وشفاء وقوله وما بعدها هو قوله وهو عليهم عمى (قوله قدر ما بينهما) أى وهو قوله والذين لا يؤمنون فى آذانهم وقر وقوله كذلك أى كلاما فى شأن القرآن (قوله الا على ذلك) أى التقـدير بأن قـدر فى الكلام ضمير يعود على القرآن قبل قوله فى آذانهم أو بعده واعرابه وان كان مخالفا للظاهر لكن لمقتض وحينئذ فلا عيب فيه (قوله فيلزم الخ) أى فيكون حديثا فى شأن القرآن من غير تقدير شئ فى الكلام لكن يلزم الخ (قوله على معمولى عاملين) أى لان العامل فى الذين الاول لام الجر والعامل فى هدى المبتدأ وهو ضمير القرآن (قوله فى أول ما أقول) اى اول قولى أو اول القول الذى أقوله (قوله وجعلت الجملة خبرا) أى والمعنى اول قولى هذا اللفظ (قوله

وانما أراد الخ) يعني أن أبابكر لم يرد بقوله والكسر على الحكاية الحكاية بالقول وانما أراد حكاية المتكلم بهذا الكلام اللفظ الذي يفتتح به قوله (قوله واذ قد انجر الخ) كأنه أدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط نحو واذ لم يهتدوا به فسيقولون واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا الى الكهف لكن يصد عن ذلك وجود قد لامتناع دخولها في الشرط اه دماميني قال الشمني وأقول اجراء اذ مجرى الشرط حتى تدخل الفاء بعدها لا يقتضي اعطاءها حكم الشرط من كل وجه (قوله كقولك لمن رفع سوطا زيدا) أي فالدليل حالي (قوله أي سلمنا سلاما) أي والدليل على ذلك المقدر حالهم وهو مجيئهم ودخولهم عليه (قوله من أضرب زيدا) اي اضرب زيدا (قوله قالوا خيرا) أي أنزل خيرا (قوله الى ذلك) أي الدليل مطلقا حالي أو مقالي (قوله ومبتدأ الثانية) أي والدليل فيهما حالي (قوله أو لفظا) أي أو كان المحذوف لفظا وهو لا في الآية يفيد ذلك اللفظ معنى وهو النفي مبنية الجملة عليه أي ان معناها متوقف عليه (قوله هي أي الجملة) اي معناها (قوله اي لا تفتؤ) أي فالدليل حالي (قوله وأما اذا كان المحذوف فضلة) أي كما اذا قيل ضربت وأردت زيدا فانه يجوز مع عدم القرينة على تعيينه (قوله ولكن يشترط الخ) ظاهره ان الذي في حذفه ضرر معنوي او صناعي انه لا يجوز الحذف ولو وجد دليل وليس كذلك بل القصد انه يجوز الحذف مع الدليل فهذا في قوة الاستثناء من قوله لا يشترط وجدان الخ تأمل (قوله ما ضربت الا زيدا) أي ولو حذفت هذه الفضلة لتوهم أنه لم يحصل منك ضرب أصلا مع ان القصد نفي الضرب عن غير زيد (قوله زيد ضربته) أي فلو حذفت الضمير وأبقيت زيدا على الرفع لكان فيه تهيئة العامل للعمل وقطعه عن العمل وأيضا كان فيه اعمال العامل الضعيف وهو الابتداء دون الفعل وهو ممنوع (قوله وسيأتي شرحه) أي شرح المانع الصناعي من هذا المثال أي في الشرط السابع والثامن من شروط الحذف (قوله فيما تقدم) اي فيما اذا كان المحذوف جملة أو ركنا منها أو فضلة ولكن كان في حذفها ضرر معنوي أو صناعي (قوله امتنع حذف الموصوف) اي لعدم الدليل مع وجود الخلل المعنوي (قوله امتنع حذف الموصوف) أي فهو وان كان فضلة لكن حذفه يحصل عليه خلل معنوي اذ لو حذف رجل لم يعلم هل الابيض من أنواع الحيوان أو الجماد أو النبات اذ الابيض يصلح وصفا للكل منها فان قلت كيف يقول ولاشتراط الدليل مع انه لم يشترط لحذف مثل هذا دليلا وانما اشترط انتفاء الضرر المعنوي أو الصناعي قلت قد سلف ان قوله ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي في حكم الاستثناء من الاول فكأنه قال ولا يشترط لحذفه وجدان الدليل الا عند حصول ضرر معنوي اه شمني (قوله بخلاف رأيت رجلا كاتبا) أي فلو حذف رجل لم يلتبس بالمرأة لانه يقال فيها كاتبة وفيه أنه لو حذف لاحتمل ان تقدر الموصوف شخص أو انسان وهو يصدق بالذكر والانثى والصغير والكبير مع ان الموصوف الرجل بخصوصه الا أن يقال انه لا يحصل ابهام بحسب الشأن لان العادة أن الكاتب انما هو الرجل والصغير لا يراد غالبا أو الرجل بمعنى مطلق ذكر كحديث ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر (قوله وحذف المضاف في نحو الخ) أي وامتنع حذف المضاف في نحو الخ لما يترتب على حذفه من الخلل المعنوي ولا دليل عليه (قوله في نحو جاءني غلام زيد) أي فلو حذف غلام لم يعلم هل الجائي نفس زيد أو غلامه (قوله وجاء ربك) أي فان الاصل وجاء أمر ربك فحذف المضاف والدليل عليه حالي وهو استحالة مجيء الرب (قوله وحذف العائد) أي وامتنع حذف العائد في نحو الخ لما فيه من الخلل مع عدم الدليل الدال عليه (قوله جاء الذي هو في الدار) أي فلو حذف العائد لم يعلم هل الصلة جملة اسمية أو هي الجار والمجرور ولذا قال ابن مالك * وأبوا ان يختزل * ان صلح الباقي لوصل مكمل (قوله أيهم أشد) أي لان صلة أي يجوز فيها الحذف وان لم يحصل استطالة (قوله وحذف المبتدا) اي وامتنع حذف الخ لوجود الخلل وعدم الدليل الذي يدل على ذلك المحذوف (قوله لان ما بعده جملة تامة مستغنية عنه) اي فلو حذف ضمير

لنا اللفظ الذي يفتتح به قوله

(خاتمة) واذ قد انجر بنا القول الى ذكر الحذف فلنوجه القول اليه فانه من المهمات فنقول ذكر شروطه وهي ثمانية * احدها وجود دليل حالي كقولك لمن رفع سوطا زيدا باضمار اضرب ومنه قالوا سلاما أي سلمنا سلاما ومقالي كقولك لمن قال من أضرب زيدا ومنه واذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا وانما يحتاج الى ذلك اذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا او احد ركنيها نحو قال سلام قوم منكرون أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون فحذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية أو لفظا يفيد معنى فيها هي مبنية عليه نحو تالله تفتؤ أي لا تفتؤ وأما اذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي كما في قولك ما ضربت الا زيدا أو صناعي كما في قولك زيد ضربته وقولك ضربني وضربته زيد وسيأتي شرحه ولاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف في نحو رأيت رجلا أبيض بخلاف رأيت رجلا كاتبا وحذف المضاف في نحو جاءني غلام زيد بخلاف نحو وجاء ربك وحذف العائد في نحو جاء الذي هو في الدار بخلاف نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد وحذف المبتدا اذا كان ضمير الشان لان ما بعده جملة تامة مستغنية عنه

ومن ثم جاز حذفه في باب ان نحو ان بك زيد مأخوذ لان عدم المنصوب دليل عليه وحذف ٢٣٧ الجار في نحو رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل بخلاف عجبت من أن تفعل وأما وترغبون أن تنكحوهن فانما حذف الجار فيها للقرينة وانما اختلاف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة وكان مردودا قول أبي الفتح انه يجوز جلست زيدا بتقدير مضاف أي جلوس زيد لاحتمال ان المقدر كلمة الى وقول جماعة ان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة وانما ذلك عند وجود الدليل واما نحو لا أحد أغير من الله وقولك مبتدئا من غير قرينة لا رجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع وقول الاكثرين ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وانما ذلك اذا كان كونا مطلقا نحو لولا زيد لكان كذا أي لولا زيد موجود أو نحوه وأما الاكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لاسست البيت على قواعد ابراهيم وقال الجمهور لا يجوز لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم لان الشرط المقدر ان قدر مثبتا أي فان تدن لم يناسب فعل النهي الذي جعل دليلا عليه وان قدر منفيا أي فلا تدن فسد المعنى بخلاف لا تدن من الاسد تسلم فان الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة ولك أن تجيب

الشأن لم يعلم هل وجد هنا حذف أم لا وذلك نحو هو زيد كريم وهي هند مليحة (قوله ومن ثم) أي من اجل استغنائها عنه (قوله ان بك زيد مأخوذ) زيد مبتدأ وما خوذ خبر و رفع زيد هنا وعدم وجود منصوب بعد ان دليل على ان اسم ان محذوف لان بك متعلق بمأخوذ ولا يكون اسما لها (قوله وحذف الجار) اى وامتنع حذف الجار (قوله في نحو رغبت في أن تفعل أو عن ان تفعل) اى لانه اذا حذف في لم يدر ايهما هل هو في أو عن لاحتمال كل منهما الان رغب يتعدى بكل منهما ولا دليل على عينه (قوله بخلاف عجبت الخ) أي فيجوز حذف الجار فيه لان عجب انما يتعدى بمن وأما رغب فيتعدى بفي للمرغوب فيه و بعن للمرغوب عنه فاذا حذف الجار لا يدرى عينه (قوله لقرينة) اى معلومة عند من نزلت في شأنهم الآية (قوله فالخلاف في الحقيقة في القرينة) أي فقيل هي المحبة في نكاحهن وقيل الكراهية له فعلى الاول تقدر في وعلى الثاني تقدر عن (قوله وكان) عطف على قوله سابقا امتنع أي ولاشتراط الدليل امتنع وكان مردودا الخ (قوله بتقدير مضاف) أي فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب انتصابه (قوله لاحتمال أن المقدر الخ) أي فلا دليل على ما قاله وقوله وقول جماعة عطف على قول أبي الفتح وكذا قوله وقول الاكثرين (قوله لا يثبتون الخ) أي وظاهر هذا الاطلاق أي وجد دليل يدل عليه أولم يوجد دليل كان كونا عاما أو خاصا وقوله وانما ذلك الخ أي وهو مردود لان حذفهم للخبر انما هو عند الخ أما عند عدم الدليل كما في الحديث وكما في قولك ابتداء الخ فلا يجوز الحذف (قوله وانما ذلك) أي عدم اثباته عندهم (قوله فاثبات الخبر فيه اجماع) يعني من التميميين وغيرهم اى ولا يجوز الحذف باتفاق قال الدماميني كلام المصنف هذا مناف لما يأتي له وذلك أن قوله اثبات الخبر في مثل هذا اجماع يقتضي ان هذا تركيب عربي وان اثبات الخبر على هذه الصورة أمر واجب وقوله فيما يأتي ولك أن تجيب عن الجمهور الخ يقتضي أن الجمهور قائلون بان هذا التركيب غير عربي من حيث اثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند تميم في باب لا وأنه اذا اريد التعبير عن ذلك المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص فجعل مبتدأ أو اسم لا وأضيف الى ما كان مبتدأ في الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على سبيل الوجوب فتقول في مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولا ذهاب رجل اهـ كلامه قال الشمني وأقول لا تنافي بين كلاميه فان مراده من الاجماع على اثبات الخبر ليس اجماع النحاة بل اجماع تميم وغيرهم على ذكره أعم من ان يكون على انه خبر كما هو مقتضى كلامه أولا وهو قول بعض أو على أنه غير خبر كما هو مقتضى كلامه ثانيا وهو قول الجمهور (قوله ان الخبر بعد لولا واجب الحذف) ظاهره مطلقا كان كونا عاما أو خاصا دل عليه دليل أم لا (قوله موجود) أي ولا شك ان الوجود كون عام (قوله لولا زيد سالمنا ما سلم) أى فلو قيل لولا زيد ما سلم لم يعلم سالمنا بخلاف الوجود (قوله وقال الجمهور) هذا كلام مستقل والمراد بالجمهور ما عدا الكسائي والانسب في التعبير وقول الكسائي انه يجوز الخ أي وكان مردودا قول الخ (قوله لم يناسب فعل النهي) اى لان النهي نفي في المعنى (قوله ولك أن تجيب الخ) حاصله ان قول الجمهور ان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة أي مطلقا سواء كان كونا عاما أو خاصا دل عليه دليل أم لا مسلم لانه اذا كان عاما أو خاصا ودل عليه دليل يحذف اصالة وان كان خاصا ولم يدل عليه دليل فلا يثبتونه على أنه خبر بل اذا أريد التعبير عن ذلك المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص وجعل اسما للا وأضيف لما كان اسما لها بحسب الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على سبيل الوجوب ولا شك أنه اذا كان كذلك يصدق عليه قولهم ان خبر لا الخاص لم يثبتونه أي على أنه خبر وهذا لا ينافي اثباته لا على أنه خبر وكذا يقال في قول الاكثرين ان خبر المبتدا بعد لولا واجب الحذف مطلقا هذا محصله و يرد عليه أن مقتضى هذا الجواب أنه اذا كان الخبر خاصا ولم يدل عليه دليل لا يصح التصريح به و يكون التصريح به غير عربي وهو ينافي قوله سابقا وقولك مبتدئا من غير قرينة لا رجل يفعل كذا اثبات الخبر فيه اجماع فانه يقتضي أن الاتيان بالخبر الخاص الذي لم يدل عليه دليل على أنه خبر

عن الجمهور بأن الخبر اذا كان مجهولا وجب ان يجعل نفس الخبر عنه عند الجميع في باب لولا وعند تميم في باب لا فيقال لولا قيام زيد ولا قيام أي موجود ولا يقال لولا زيد ولا لا رجل ويراد قائم لئلا يلزم المحظور المذكور وأما لولا قومك حديثو عهد فلعله مما روي بالمعنى وعن الكسائي في اجازته الجزم بأنه يقدر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن اذا كان المعنى مفهوما *(تنبيهان)* أحدهما ان دليل ٢٣٨ الحذف نوعان أحدهما غير صناعي وينقسم الى حالي ومقالي كما تقدم والثاني صناعي وهذا يختص بمعرفته النحويون لانه انما عرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم في قوله تعالى لا أقسم بيوم القيامة ان التقدير لانا أقسم وذلك لان فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين وفي تبت وأملك عينه ان التقدير وأنا أصك لان واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من قد وفي انها لابل أم شاء ان التقدير أم هي شاء لان أم المنقطعة لا تعطف الا الجمل وفي قوله

ان من لام في بني بنت حسا * ن ألمه وأعصه في الخطوب *

ان التقدير انه أي الشأن لان اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله ومثله قول المتنبي

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه * ولكن من يبصر جفونك يعشق *

وفي ولكن رسول الله ان التقدير ولكن كان رسول الله لان ما بعد لكن ليس معطوفا بها لدخول الواو عليها ولا بالواو لانه مثبت وما قبلها منفي ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد الا وهو شريكه في النفي والاثبات فاذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول ما قام زيد وقام عمرو وزعم سيبويه في قوله الفتح

ولست بحلال التلاع مخافة * ولكن متى يسترفد القوم أرفد

ان التقدير ولكن أنا وجهوه بأن لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه وبيان كونها داخلة عليه ان متى منصوب بفعل الشرط فالفعل مقدم في الرتبة عليه ورده الفارسي بأن المشبه للفعل هو لكن المشددة لا المخففة ولهذا لم تعمل المخففة

عربي وان اتيان الخبر على هذه الصورة واجب وهذا محصل بحث الدماميني السابق اه تقرير دردير (قوله عن الجمهور) أي الذين عبر عنهم بالاكثرين سابقا القائلين بان الخبر بعد لولا واجب الحذف والذين عبر عنهم بالجماعة القائلين بان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة (قوله بان الخبر) أي خبر لولا وخبر لا التبرئة (قوله اذا كان مجهولا) أي بان كان كونا خاصا لم يدل عليه دليل فالمحذور المذكور الحذف من غير دليل وحاصل الجواب أن المراد انهم لا ينطقون بالخبر الخاص الذي يجهل عند حذفه بل اذا أرادوا النطق به يجعلونه نفس المخبر عنه فلا يقولون في نحو لولا زيد كريم اذا أرادوا النطق به الا لولا كرم زيد أي موجود مثلا (قوله فلعله الخ) فيه أن هذا فتح باب لرد الاستدلال بحديث رسول الله والذي فتحه أبو حيان فكان يرد على ابن مالك في كل حديث استدل به بذلك الرد (قوله فلعله مما روي بالمعنى) أي لعله من جملة الاحاديث المروية بالمعنى وحينئذ فلا يكون فيه دليل لاحتمال أن لا يكون هذا لفظه عليه الصلاة والسلام وهذا مما يؤدي الى عدم الاستدلال بالاحاديث النبوية على الاحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى لتطرق الاحتمال المذكور الى كل حديث استدل به منها وقد اتخذ أبو حيان هذا المعنى وزره في الرد على ابن مالك حيث استدل على بعض احكام النحو بالالفاظ الحديثية اه دماميني (قوله وعن الكسائي) أي ويجاب عن الكسائي (قوله الصناعة) أي صناعتهم (قوله لا أقسم) هو بلام مفتوحة وبعدها همزة مضمومة فقاف ساكنة ولكن ترسم اللام لام ألف بزيادة ألف بعدها والهمزة بعدها بصورة ألف ويقرأ بدرج اللام مع الهمزة من غير اشباع فتحة اللام اذ الاستشهاد انما هو على هذه القراءة (قوله ان التقدير لانا الخ) أي فاللام لام الابتداء داخلة على مبتدا محذوف فلا يصح أن تكون للقسم لان الفعل للحال والفعل الذي للحال لا يقسم به ولا تصح تلك اللام الا على جعلها لام الابتداء فالصناعة دلت على حذف المبتدا (قوله لان فعل الحال) أي الفعل الدال عليه (قوله لا يقسم عليه) أي لا يقسم به فعلى بمعنى الباء وقوله لان الخ علة للمحذوف أي واللام للابتداء لا للقسم لان الخ (قوله لا تعطف الا الجمل) لو قال لا يقع بعدها الا الجمل لكان أحسن لان كثيرا من النحاة لا يرى ان أم المنقطعة عاطفة كبل الداخلة على الجمل (قوله لان اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله) نعم ما قبله يعمل في جملته بتمامها كما هنا لانها خبر ان (قوله وما كنت ممن يدخل الخ) وبعده

وبين الرضا والسخط والقرب والنوى * مجال لدمع المقلة المترقرق

وأحلى الهوى ما شك في الوصل ربه * وفي الهجر فهو الدهر يرجو ويتقي

وقوله يعشق مجزوم لانه جواب الشرط وجزمه سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسرة العارضة لاجل الروي (قوله ولكن) أي ولكنه من الخ (قوله صح تخالفهما) أي في النفي والايجاب وان كانا متفقين في الصدق والتحقق كما هنا في ولكن كان رسول الله (قوله بأن لكن تشبه الفعل) أي لان معناها أستدرك (قوله فلا تدخل عليه) أي على الفعل (قوله فالفعل مقدم في الرتبة عليه) أي على الشرط وحينئذ فلكن داخلة على الفعل (قوله ولهذا الخ) قد يقال ان المشددة مشبهة للفعل لفظا ومعنى وأما المخففة فهي مشبهة في المعنى وحينئذ فيمكن ان سيبويه اكتفى بالشبه المعنوي ووجه كون المشددة مشبهة للفعل لفظا لبنائها على

لعدم اختصاصها بالاسماء وقيل انما يحتاج الى التقدير اذا دخلت عليها الواو لانها حينئذ تتخلص لمعناها وتخرج عن العطف *(التنبيه الثاني) شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعمرو وأي ضارب وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور بأن يقدر أحدهما بمعنى السفر من قوله تعالى واذا ضربتم في الارض والآخر بمعنى الايلام ٢٣٩ المعروف ومن ثم أجمعوا على جواز زيد قائم وعمرو وان زيدا قائم وعمرو وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا في لعل وكأن لان الخبر المذكور متمنى أو مترجى أو مشبه به والخبر المحذوف ليس كذلك لانه خبر المبتدا فان قلت فكيف تصنع بقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي في قراءة من رفع وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني أي ان الله يصلي وملائكته يصلون وليس عطفا على الموضع ويصلون خبرا عنهما لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة وقال الفراء في قوله تعالى أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين ان التقدير بلى ليحسبنا قادرين والحسبان المذكور بمعنى الظن والمحذوف بمعنى العلم اذ التردد في الاعادة كفر فلا يكون مأمورا به وقال بعض العلماء في بيت الكتاب

لن تراها ولو تأملت الا ... ولها في مفارق الرأس طيبا

ان ترى المقدرة الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس وانما تمدح النساء بالخفر والتصون لا بالتبذل مع ان رأى المذكورة بصرية قلت الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض واما قول الجماعة فبعيد من جهات احداها اقتضاؤه الاشتراك والاصل عدمه

الفتح كالماضي وأما معنى فلانها بمعنى استدركت (قوله لعدم اختصاصها بالاسماء) الانسب لعدم شبهها بالفعل (قوله لمعناها) أي الاستدراك (قوله اللفظي) أي المقالي (قوله أن يكون طبق المحذوف) أي موافقا له لفظا ومعنى كما في زيد اضربه أو معنى فقط نحو زيدا مررت به وبعضهم لا يشترط التطابق المعنوي بل يكفي عنده كون لفظ المحذوف كلفظ المذكور وان اختلف المعنيان (قوله والآخر بمعنى الايلام المعروف) ليس هذا معناه الموضوع له لغة بل معناه المقصود منه لان الضرب لغة اسم لفعل بصورة معلومة وهو استعمال آلة التأديب في محل صالح للتأديب والمعنى المقصود هو الايلام فان المقصود من هذا الفعل ليس الا الايلام ولهذا لو حلف لا يضرب فلانا فضربه بعد موته لا يحنث لفوات معنى الايلام (قوله أجمعوا على جواز زيد قائم وعمرو) أي قائم فقائم المذكور دليل على المحذوف الواقع خبرا عن عمرو ومطابق له في اللفظ والمعنى وكذا يقال في ان زيدا قائم وعمرو والواو في المثالين عاطفة لجملة على جملة (قوله متمنى) قال الشمني كذا في نسخة وفي أخرى متمنى عنه وهو الذي رأيته بخط المصنف (قوله لانه خبر المبتدا) فالمحذوف وان طابق لفظه لفظ المذكور لكن تخالف في المعنى ثم ان في حكاية الاجماع على منع ذلك في ليت ولعل وكأن أمرا غريبا لا يحتمل مثله من المصنف فان الخلاف في المسئلة مشهور مذكور في التسهيل وغيره (قوله وملائكته يصلون) أي مع ان الصلاة المذكورة غير الصلاة من الله فلم يتطابقا معنى (قوله لئلا يتوارد عاملان) ان والمبتدا وقوله على معمول هو الخبر (قوله والصلاة) أي والحال ان الصلاة الخ وهذا مرتبط بقوله وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني (قوله بمعنى الاستغفار) وحينئذ فالصلاة المذكورة مغايرة للمحذوفة في المعنى فلم يتطابقا معنى (قوله وقال الفراء) الاولى وبقول الفراء أي وكيف يصنع بقول الفراء الخ (قوله ليحسبنا) اللام لام الامر وقوله والحسبان الواو للحال وقوله والمحذوف بمعنى العلم أي فلم يتطابق الدليل والمدلول في المعنى وان تطابقا في اللفظ (قوله اذ التردد) أي وليست المحذوفة بمعنى الظن لان الخ (قوله وقال بعض العلماء) الاولى وبقول بعض الخ (قوله الاولها) أي الا وترى لها في المفارق طيبا (قوله بالخفر) هو بالخاء والفاء المتحركتين (قوله مع ان رأى المذكورة بصرية) أي وحينئذ فلم يتطابق الدليل والمدلول في المعنى (قوله الصواب عندي الخ) هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بنتائج الفكر فقال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى أصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا يتأتى على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة هي رقة القلب (قوله بمعنى واحد وهو العطف) أي وحينئذ فالدليل مطابق للمحذوف في آية الاحزاب لفظا ومعنى (قوله بمعنى واحد الخ) هذا القول هو المناسب لسياق الآية وذلك أن سياق الآية لايجاب اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وتأسيهم بهم فيما ذكر وحينئذ فلا بد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع اذ لا ارتباط في أن يقال ان الله يرحم النبي وملائكته يستغفرون له يا أيها الذين آمنوا ادعوا الله له لما في هذا الكلام من غاية الركاكة والانفكاك فعلم أنه لا بد من اتحاد معنى الصلاة لاجل ارتباط الكلام ولما رأى بعضهم هذا التزم ان الصلاة معناها الدعاء مطلقا فالمراد ان الله يدعو ذاته بايصال الخير للنبي ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة هذا حاصل ما قاله الشمني نقلا عن صدر الشريعة في توضيحه وقد يقال ان اعتبار المشاركة في مطلق الاعتناء والتعظيم أسهل من هذا أوفى مطلق العطف كما قال المصنف (قوله وهو العطف) أي الحنو (قوله قول الجماعة)

لمافيه من الالباس حتى ان قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز قدم عليه الثانية انا لا نعرف فى العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه . معها اذا كان الاسناد حقيقيا والثالثة ان الرحمة فعلها متعد والصلاة فعلها قاصر ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدى والرابعة انه لو قيل مكان صلى عليه دعا عليه انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر واما آية القيامة فالصواب فيها قول سيبويه ان قادرين حال أى بلى نجمعها قادرين لان فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان ولان بلى ايجاب للمنفى وهو فى الآية فعل الجمع ولو سلم قول الفراء فلا يسلم ان الحسبان فى الآية ظن بل اعتقاد وجزم وذلك لافراط كفرهم واما قول المعرب فى البيت فمردود وأحوال الناس فى اللباس والاحتشام مختلفة فحال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر وحال أهل الوبر يختلف وبهذا أجاب الزمخشرى عن ارسال شعيب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لسقى الماشية وقال العادات فى مثل ذلك متباينة وأحوال العرب خلاف أحوال العجم (الشرط الثانى) أن لا يكون ما يحذف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه وقد مضى الرد على ابن مالك فى مرفوع أفعال الاستثناء وقال الكسائى وهشام والسهيلى فى نحو ضربنى وضربت زيدا ان الفاعل محذوف لا مضمر وقال ابن عطية فى بئس مثل القوم الذين كذبوا ان التقدير بئس المثل مثل القوم فان أراد ان الفاعل لفظ المثل محذوفا فمردود وان أراد تفسير المعنى وان فى بئس ضمير المثل مستترا فاين تفسيره

مقام

أى ان الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة التضرع ومن الآدميين الدعاء (قوله لما فيه من الالباس) أى لتعدد الوضع (قوله نفوه) أى قالوا بعدم وجوده (قوله قدم عليه) يعنى واذا حملت الصلاة على معنى كلى وهو العطف كان ذلك من قبيل التواطئ أو التشكيك وهو أولى من الاشتراك والمجاز و جوابه ان ذلك انما يكون أولى اذا دار اللفظ بين الثلاثة من غير دليل مقتض لاحدها بخصوصه اما اذا دل الدليل على الاشتراك أو المجاز بخصوصه فانه يتعين وقد دل الدليل هنا على أن الصلاة مشتركة بين المغفرة والاستغفار لتبادر الذهن اليه عند الاطلاق اه دمامينى (قوله انا لا نعرف فى العربية الخ) قال الدمامينى بل ذلك معروف يقال أرض الرجل بمعنى ارعد أو زكم وأرض الجذع بمعنى أكلته الارضة وهى دويبة تأكل الخشب ومنه كثأ بمثلثة وهمزة فان أسندته الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وان أسندته الى النبت كان معناه طلع أو غلظ أو طال وان أسندته الى القدر كان معناه أزبد ومنه قوان أسندته للرجل كان معناه ذل وصغر وان أسندته لشئ من الماشية كان معناه سمن ومن تتبع الافعال فى اللغة وجد من هذا القبيل شيأ كثيرا اه (قوله فعلها متعد) فيقال رحم الله زيدا (قوله ولا يحسن الخ) فيه انه شائع (قوله صحة حلول كل منهما محل الآخر) فى هذه المسئلة وهى انه هل يجب صحة اقامة كل واحد من المترادفين مكان الآخر ثلاثة مذاهب أحدها أنه غير واجب واختاره الامام والثانى أنه واجب مطلقا واختاره ابن الحاجب وعليه اعتمد المصنف والثالث التفصيل فان كانا من لغة واحدة وجب والا فلا واختاره البيضاوى والصفى الهندى والمسئلة مبسوطة بادلتها فى أصول الفقه (قوله بلى نجمعها قادرين) أى وليس مفعولا ثانيا لحسبنا محذوفا (قوله من فعل الحسبان) أى أن فعل الجمع أقرب لقادرين فى العبارة من فعل الحسبان فيكون هو الدليل على عامله المحذوف (قوله وهو) أى المنفى فى الآية فعل الجمع أى فيكون بلى اثباتا له فيكون المقدر نجمعها (قوله وذلك) أى جزمهم واعتقادهم أن لن يجمع الله عظام الانسان بعد موته لافراط أى شدة كفرهم (قوله وأما قول المعرب فى البيت) أى ان نرى المقدرة قلبية وقوله فمردود بل هى بصرية كالمذكورة (قوله فحال أهل المدر) أى البناء واحده مدرة تطلقها العرب على القرية (قوله الوبر) أى الخيش وقوله وحال أهل الوبر يختلف فمنهم من يرى كشف رأس المرأة ابتذالا ومنهم من لا يراه ابتذالا (قوله عن ارسال شعيب) أى عن اقتضاء ارساله لهما عدم المروأة وحاصل ما قاله الزمخشرى ان قلت كيف ساغ لنبى الله شعيب ان يرضى لابنتيه بسقى الماشية قلت الامر فى نفسه ليس بمحظور فالدين لا يأباه وأما المروأة فالناس مختلفون فى ذلك والعادات متنافية وأحوال العرب فيه خلاف أحوال العجم ومذهب البدو فيه خلاف مذهب الحضر اه كلامه (قوله لسقى الماشية) أى فقال انهم عرب وليس هذا عندهم مخلا بالمروأة (قوله الشرط الثانى) أى من شروط الحذف الثمانية (قوله ولا مشبهه) أى ولا مشبه الفاعل وهو اسم كان (قوله على ابن مالك فى مرفوع أفعال الاستثناء) أى القائل انه محذوفة وأن نحو قام القوم خلا زيدا تقديره خلا بعضهم زيدا فالفاعل لفظ بعض محذوفا وجوبا (قوله وقال الكسائى وهشام الخ) شبهتهم فى ذلك قول الشاعر

وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا * ثلاث الاثافى والديار البلاقع

وذلك أنه على تقدير اعمال الثانى يجب أن يقول يرجعن وعلى تقدير اعمال الاول يجب أن يقول يكشفن ولم يقل ذلك فلزم حذف الفاعل اما من الاول أو من الثانى اه دمامينى (قوله ان الفاعل) أى لضربنى وقوله محذوف أى دل عليه المذكور (قوله ان الفاعل لفظ المثل محذوفا) أى وان مثل القوم هو المخصوص وقوله فمردود أى لان الفاعل لا يحذف (قوله فأين تفسيره) يعنى فليس هنا تفسير للضمير ويجب اذا كان فاعل نعم وبئس ضميرا مستترا أن يفسر بنكرة منصوبة على التمييز فاقام المصنف السؤال عن مكان التفسير

وهـذا الازم للزمخشري فانه قال فى تقديره بئس مثلا وقد نص سيبويه على ان تمييز فاعل نعم وبئس لايحذف والصواب ان مثل القوم فاعل
وحذف المخصوص أى مثل هؤلاء أو مضاف أى مثل الذين كذبوا ولا خلاف فى جواز حذف الفاعل مع فعله نحو قالوا خيرا وياعبدالله

وزيدا ضربته (الثالث أن لايكون مؤكدا) وهـذا الشرط أول من ذكره الاخفش منع فى نحو الذى رأيت زيد ان يؤكد العائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار وتبعه الفارسى فرد فى كتاب الاغفال قول الزجاج فى ان هذان ان التقرير ان هذان لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان وتبع أباعلى أبو الفتح فقال فى الخصائص لايجوز الذى ضربت نفسه زيد كما لايجوز ادغام نحو اقعنسس لما فيهما جميعا من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال لايجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا لان المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضا فان سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد وأتانى أخوه أنفسهما كيف ينطق بالتوكيد فأجابه بأنه يرفع بتقدير هما صاحباى أنفسهما وينصب بتقدير أعنيهما أنفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان محلا وان مرتحلا * وان مالا وان ولدا

 فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بان وفيه نظر فان المؤكد نسبة الخبر الى الاسم لانفس الخبر وقال الصفار انما فر الاخفش من حذف العائد فى نحو الذى رأيته نفسه زيد لان المقتضى لحذف الطول ولهذا لايحذف فى نحو الذى هو قائم زيد فاذا فروا من الطول فكيف يؤكدون وأما حذف الشئ لدليل وتوكيده فلا تنافى بينهما لان المحذوف لدليل كالثابت ولبدر الدين بن مالك مع والده فى المسئلة بحث أجاد فيه

مقام خلو ذلك المكان عن التفسير اقامة للمسبب مقام السبب شمنى (قوله وهـذا) أى عدم وجود التمييز المستفاد من قوله فأين تفسيره ويحتمل وهذا أى ماذكر من استتار الضمير مع حـذف المميز لازم للزمخشرى لانه قدر مثلا اه تقرير دردير (قوله وهذا الازم) الاشارة الى ما كنى عنه المصنف بقوله فأين تفسيره وهو خلو فاعل بئس اذا كان ضميرا من مميز اه شمنى (قوله بئس مثلا) أى فتقديره مثلا يفيد ان فاعل نعم ضمير وهذا الذى قدره يدل على الضمير فيقال عليه ان المفسر الدال على الضمير لايحذف (قوله وقد نص سيبويه على أن تمييز فاعل نعم وبئس لايحذف) أى لان الحذف ينافى التمييز قال الدمامينى مجرد منع سيبويه لذلك لاينهض ردا على الزمخشرى فله أن يقول الحذف لاينافى التمييز فقد أجمعوا على جواز حذفه فى باب العـدد قال تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون أى عشرون رجلا وقال تعالى عليها تسعة عشر أى ملكا وقد سمع حذفه فى نعم فى الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أى فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة وادعاء شذوذه ممنوع قال الشمنى أقول ان أراد أن الحذف لاينافى التمييز فى الجملة فمسلم ولا يضرنا لان الكلام فى منافاته فى محـل مخصوص وهو باب نعم وان أراد أنه لاينافيه فى باب نعم فهو ممنوع وما ورد من ذلك فهو شاذ لايحمل عليه القرآن مع امكان غيره مما هو شائع ومنع شذوذه مكابرة غير مسموعة (قوله وحـذف المخصوص) أى حال كونه غير مضاف للذين (قوله أو مضاف) أى أو حذف والحال أنه مضاف للذين المذكور فالذين ليس صفة للقوم على هذا (قوله أو مضاف) أى أو حذف مضافا أى مضافا الى الذين أى اما أن يكون المخصوص هو المحذوف برمته واما أن يكون المخصوص الذين لكن على حذف مضاف (قوله ولا خلاف فى جواز حذف الفاعل مع فعله) هذا مرتبط بقوله فلا يحذف الفاعل ولا نائبه وقوله ولا خلاف الخ أى والممنوع انما هو حذف الفاعل بدون الفعل وهذا مرتبط بقوله الثانى الخ لانه مرتبط بالمسئلة قبله (قوله ولا خـلاف فى جواز حذف الفاعل مع فعله) اى اذ رب شئ جاز تبعا ومنع استقلالا (قوله أن لايكون) أى المحـذوف مؤكدا أى لان التأكيد يقتضى التطويل والحذف ينافيه (قوله لان المؤكد) أى لان الشخص المؤكد (قوله والحاذف) أى والشخص الحاذف (قوله الحذف) أى للمبتدا (قوله متنافيان) قد يقال ان اللام مؤكدة لنسبة المبتدا لا للمبتدا فلا محذور وحينئذ (قوله وتبع أباعلى) أى الفارسى فى عدم جواز تأكيد المحذوف (قوله أبو الفتح) أى فقال لايجوز توكيد المحذوف (قوله كما لايجوز ادغام نحو اقعنسس) أى بحيث تقول اقعنس (قوله من نقض الغرض) أى والغرض فى الاول التطويل وفى الثانى الالحاق باحرنجم اه تقرير دردير (قوله وسيبويه أيضا) أى من حيث انه رضى بجواب الخليل ولما كان الجواب للخليل قال فى الثانى أيضا (قوله ووافقهما) أى وافق الخليل وسيبويه وقوله على ذلك أى على توكيد المحـذوف (قوله وفيه نظر) أى فى استدلالهم على تأكيد المحـذوف بماذكر نظر (قوله فان المؤكد) أى فيما ذكر من قول العرب ان محلا وان مرتحلا وما بعده (قوله وقال الصفار) أى فى شرح كتاب سيبويه (قوله لان المقتضى للحذف) أى حذف العائد الطول أى طول الصلة بذكر المفعول (قوله ولهذا) أى لكون المقتضى للحذف الطول لايحذف فى نحو الذى الخ لعدم الطول بذكر ما هو زائد على ركنى الجملة (قوله فاذا فروا من الطول) أى بحـذف الضمير فكيف يأتون بتوكيد أطول من الضمير (قوله وأما حذف الشئ الخ) هذا مرتبط بقوله الثالث أن لايكون المحذوف مؤكدا وكأنه قال وهذا عند عدم الدليل الدال على ذلك المحذوف وأما الخ (قوله مع والده) أى جمال الدين صاحب الالفية والتسهيل (قوله بحث) قال بدر الدين فى شرح الالفية والذى ذكره الشيخ يعنى والده فى هذا الكتاب

يعني الالفية وفي غيره أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله قال لان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك فلم يجز ان أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان أراد أن المؤكد قد يقصد به التقرير والتقوية وقد يقصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى ولو لم يكن هذا القياس كافيا في دفع ما قاله لكان في دفعه بالسماع كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزا اذا كان خبرا عن اسم عين من غير تكرير ولا حصر نحو أنت سيرا وحذفا واجبا في مواضع نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع هذا اما سهو عن وروده واما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام اه وحاصله أن حذف عامل المؤكد جائز نقلا كما في أنت سيرا أي تسير سيرا وعقلا لان المحذوف أحوج للتأكيد ومنع ابن عقيل أن المحذوف مؤكد بالفتح كاد أن يكون مكابرة حيث قال في دفع هذا الاعتراض جميع الامثلة المذكورة ليست من باب التأكيد لان المصدر نائب فيها مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد (قوله الرابع) أي من شروط الحذف أن لا يؤدي حذفه أي المحذوف الى اختصار المختصر أي حذف المختصر (قوله لانه اختصار للفعل) أي وحذفه يؤدي الى اختصار المختصر (قوله أيها المائح) المائح بالتحتية هو الذي ينزل البئر ويملأ الدلو بيده لقلة ماء البئر وأما بالفوقية فهو الذي يجذب الدلو على رأس البئر (قوله ودونك دلوي) أي فدلوي مفعول لمحذوف دل عليه المذكور (قوله ودونك دلوي) أي فظاهره أن اسم الفعل قد حذف وبقي معموله (قوله وقالوا) يحتمل التبري منه ويحتمل أنه عزاه لانه قاله اعتماده والظاهر أنه أراد التبري بدليل أن ابن مالك عزا لسيبويه أنه يجوز حذف اسم الفعل وابقاء عمله وحينئذ فما قاله سيبويه تفسير صناعي (قوله وانما التقدير خذ دلوي والزم زيدا والزم الحج) أي فهي مفعولات لافعال محذوفة (قوله ودونك خبره) أي وعلى هذا فدونك ظرف بمعنى قدامك لا اسم فعل (قوله الخامس أن لا يكون) أي المحذوف (قوله الا في مواضع) أي كمن بعد كم الاستفهامية ولام الطلب فان حذفهما مطرد عند بعض ومنها حذف أن الناصبة في مواضع مخصوصة بعد فاء السببية وواو المعية نحو بكم درهم اشتريت ونحو قل له يفعل ونحو ليت زيدا قائم فاقوم فهذه المواضع الثلاثة الحذف فيها قياسي وقوله ولا يجوز القياس عليها أي فلا يجوز أن يحذف مطلق جار قياسا على من في هذا الموضع أو في غيره ولا مطلق جازم قياسا على لام الطلب ولا مطلق ناصب قياسا على ان (قوله أن لا يكون) أي المحذوف عوضا عن شيء والا لزم حذف العوض والمعوض (قوله فلا تحذف ما في أما أنت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا اما لا) قال الدماميني نص المصنف في الباب الاول في فصل ما من حرف الميم على ان ما غير الكافة نوعان أحدهما عوض والآخر غير عوض فالعوض في موضعين أحدهما نحو قولهم اما أنت منطلقا انطلقت والاصل انطلقت لان كنت منطلقا فقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار وجيء بما للتعويض وادغمت النون للتقارب والثاني نحو قولهم افعل هذا اما لا وأصله ان كنت لا تفعل غيره فهذا تصريح منه بان العوض في المثال الثاني كلمة ما وهو مخالف لقوله هنا ان لا فيه عوض وأجاب الشمني بانه لا مخالفة لان ما عوض عن كان ولا عوض عن الخبر المنفي وهو تفعل (قوله ولا التاء من عدة) أي فانها عوض من الفاء (قوله واقامة) أي فان التاء عوض عن عين افعال وهو الواو فالاصل اقوام نقلت حركة الواو للساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الآن وقلبت الفا ثم حذفت للساكنين وعوض عنها التاء (قوله فمما يجب الوقوف عنده) أي فلا يجوز أن يتعدى ويجعل أمرا يقاس عليه (قوله

(الرابع) أن لا يؤدي حذفه الى اختصار المختصر فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لانه اختصار للفعل وأما قول سيبويه في زيدا فاقتله وفي شأنك والحج وقوله

أيها المائح دلوي دونكا *

ان التقدير عليك زيدا وعليك الحج ودونك دلوي فقالوا انما أراد تفسير المعنى لا الاعراب وانما التقدير خذ دلوي والزم زيدا والزم الحج ويجوز في دلوي أن يكون مبتدأ ودونك خبره (الخامس) أن لا يكون عاملا ضعيفا فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها (السادس) أن لا يكون عوضا عن شيء فلا تحذف ما في أما أنت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا اما لا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة فاما قوله تعالى واقام الصلاة فمما يجب الوقوف عنده ومن هنا لم

بحذف خبر كان لانه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر أحرف النداء عوضا من أدعو وأنادي لاجازتهم حذفها (السابع والثامن) أن لا يؤدي حذفه الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوي وللامر الاول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو ضربني وضربته زيد لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الاول ولاجتماع الامرين امتنع عند البصريين أيضا حذف المفعول في نحو زيد ضربته لان في حذفه تسليط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه واعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل ثم حملوا على ذلك زيد ما ضربته أو هل ضربته فمنعوا الحذف وان لم يؤد الى ذلك وكذلك منعوا رفع رأسها في أكلت السمكة حتى رأسها الا أن يذكر الخبر فتقول مأكول ولاجتماعهما مع الالباس منع الجميع تقديم الخبر في نحو زيد قام ولانتفاء الامرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدا في نحو زيد ضرب عمرا وان لم يجز تقديم الخبر فاجازوا زيدا أجله أحرز وقال البصريون في قوله بما كان اياهم عطية عودا ان عطية مبتدأ واياهم مفعول عود والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور فقال هربوا من محذور وهو أن يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها فوقعوا في محذور آخر وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدا وقد بينا أن امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على ما النافية في نحو ما ضربت زيدا فانه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها وهو وقوع ما النافية حشوا *(تنبيه)* ربما خولف مقتضى هذين الشرطين أو أحدهما في ضرورة أو قليل من الكلام فالاول كقوله

* وخالد يحمد ساداتنا * وقوله *

فما يعجب الخ) أي فهو مسموع لا يقاس عليه أي انه شاذ وفيه شيء والاحسن ان محل عدم جواز حذف التاء العوض ما لم يحصل بدل التاء شيء يسد مسدها كالمضاف اليه والايجاز اه تقرير دردير (قوله من مصدرها) أي لان القصد من نسبة الافعال للذات مصادرها أي الكون (قوله ومن هنا) أي من أجل اشتراط أن لا يكون عوضا وكذا تقول في ومن هنا الثاني (قوله ان العرب لم تقدر الخ) أي بل لم تكن عوضا عن شيء بل هي أصلية خلافا لغيره (قوله حذف المفعول الثاني) الاحسن حذف مفعول العامل الثاني وهو الضمير الثاني من ضربته (قوله لئلا يتسلط على زيد) أي أن حق الفعل أن يكون مسلطا عليه فينصبه مفعولا فلما رفعه فقد قطعه عن العمل ورفعه بالاول (قوله ثم حملوا على ذلك الخ) يعني أنهم منعوا حذف المفعول فيهما وان لم يؤد حذفه الى تسليط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه والى اعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل لان ما وهل لصدريتهما لا يتسلط ما بعدهما على العمل فيما قبلهما الا ان ذلك يستلزم اخراجهما عن المصدرية ووقوعهما حشوا (قوله ثم حملوا على ذلك) أي ان علة المنع لا توجد فيه ولكن انما منع حملا على نظيره (قوله وكذلك منعوا الخ) الاشارة والتشبيه لمنع البصريين حذف المفعول في زيد ضربته والحاصل ان البصريين منعوا رفع رأسها في هذا المثال اذا لم يذكر له خبر لان في رفعه تهيئة حتى أو أكلت للعمل مع القطع عنه واعمال الاضعف وهو الابتداء لكونه معنويا مع امكان اعمال الاقوى وهو حتى أو أكلت لكونه لفظيا (قوله ولاجتماعهما) أي الامرين المذكورين وهما تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه واعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوي أما الاول فلان في تقديم قام على زيد تسليطه على العمل فيه مع قطعه عنه لانك أعملته في ضمير زيد لا في زيد وأما الثاني فلاعمال الابتداء في زيد اذ هو مبتدأ بالفرض مع التمكن من اعمال الفعل فيه لتقدمه وعمل الابتداء ضعيف وعمل الفعل قوي وأما حصول الالباس فظاهر اذ لا يدري على هذا التقدير هل الجملة اسمية أو فعلية اه دماميني (قوله منع الجميع) أي جميع البصريين وأما الكوفيون فيجيزونه (قوله تقديم معمول الخبر) أي الفعلي في نحو زيد ضرب عمرا أي فيجوز عمرا زيد ضرب (قوله زيدا أجله أحرز) أي فالاصل أجله أحرز زيدا فأجله مبتدأ وزيدا معمول لاحرز والجملة خبر (قوله بما كان اياهم الخ) هو للفرزدق صدره * قنافذ هداجون حول بيوتهم * والقنافذ جمع قنفذ بالمعجمة والهداجون جمع هداج بتشديد الدال المهملة بمعنى متحرك من هدج الظليم اذا مشى في ارتعاش وعطية والد جرير أي انه علم قومه السرقة (قوله هذه النكتة) يريد بالنكتة علة جواز تقديم معمول الخبر على المبتدا في نحو زيد ضرب عمرا مع امتناع تقديم الخبر (قوله لمعنى مفقود) أي وذلك المعنى هو مجموع تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه واعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي والباس المبتدا بالفاعل (قوله فانه) أي المنع (قوله هذين الشرطين) يعني السابع وهو تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو اعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي (قوله فالاول) أي مخالفة الشرطين وهما أن لا يؤدي الحذف الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وأن لا يؤدي الى اعمال الضعيف مع التمكن من اعمال القوي ومخالفة الشرطين في البيت واضحة فان الاصل وخالد يحمده ساداتنا فحذف هذا الضمير يؤدي الى تسلط يحمد على العمل في خالد النصب على المفعولية وقد قطع عن ذلك ورفع خالد بالابتداء فاجتمع الامران اه دماميني (قوله وخالد الخ) تمامه * والحق لا يحمد بالباطل * (قوله يحمد

كلــه لم أصــنع وقيل هو فى صيغ العموم أسهل ومنه قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى والثانى كقوله بعكاظ يعشى الناظر يــن اذاهم لمحوا شــعاعه * فان فيه تهيئة لمحو العمل فى شعاعه مع قطعه عن ذلك باعمال يعشى فيــه وليس فيه اعمــال ضعيف دون قوى وذ كر ابن مالك فى قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم ٢٤٤ فكنت مالك ذى غى وذى رشد انه يروى غواتهم بالاوجــه الثلاثة فان ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد فى النوع الاول فى الشذوذ اذلا ضرورة تمنع من الجــر والنصب وقد رويا *(بيان أنه قد يظن ان الشئ من باب الحذف وليس منه)* جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليــل وبالاقتصار الحذف لغــير دليــل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا أى أوقعوا هذين الفعلــين وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع يخل أى تــكن منه خيــلة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهــما ولا يذ كر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت ولا يسمى محــذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربى الذى يحــيى ويميت هــل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا رأيت ثم اذ المعنى ربى الذى يفــعل الاحياء والاماتة وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم وأوقعوا الا كل والشرب وذروا المفتاح الاسراف واذا حصلت منك رؤية هنالك ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين الآية ألا ترى أنه عليه الصلاة والســلام انما رحمهما اذ كانتا على صفة الذياد وقومهما على الســقى لا لــكون مذودهما غنما ومسقيهم ابلا وكذلك المقصود من قولهما لا نسقى الســقى لا المسقى ومن لم يتأمل قدر

ساداتنا) أى فقدهما أحمد للعمل وقطعه والاصل يحمده فساداتنا فاعل يحمد (قوله كله لم أصنع) صدره قد أصبحت أم الخيار تدعى * على ذنبا أى فالاصل لم أصنعه فحذف هذا الضمير يؤدى الى تهيئة أصنع للعــمل فى كل وقد قطع عن ذلك برفعها (قوله وهو فى صيغ الخ) أى القطع عن العمل بعــد التهيئة فى صيغ العموم أسهل لانه سمع (قوله وليس فيه اعمــال ضعيف الخ) أى لان العامل فى البيت فعلان فلا قوة لاحدهما بالنسبة الى الآخر بل هما مستويان فى أصــل العمل وان ترجح اعمــال أسبقهما عنــد الكوفيين وأقربهما عنــد البصريين (قوله فان ثبتت رواية الرفع) قال الدمامينى شك المصنف فى ثبوت رواية لرفع مع تصريح ابن مالك الامام العدل الثقة بثبوتها غير مناسب وأيضا فهو مناف لجزمه بذلك فى فصل حتى حيث قال هنالك وقــد روى بالاوجه الثلاثة قوله عممتهم البيت قال الشمنى وأقول تصريح ابن مالك برواية الرفع وجزم المصنف بها لا يقتضى ثبوتها بمعــنى صحتها فكم من مروى ليس بصحيح والشك انما هو فى الصحة (قوله فى النوع الاول) يريد به ما خولف فيه مقتضى الشرطين وانما كان الرفع من النوع الاول لان الخبر بعد حتى غير مذكور ففيه تهيئة حتى للجر مع قطعها عنه واعمال الضعيف وهو الابتداء مع امكان اعمــال القوى وهو حتى

(بيان أنه قد يظن أن الشئ من باب الحذف وليس منه)

(قوله أى أوقعوا هذين الفعلين وقوله أى تــكن منه خيــلة) هــذا يفيد تنزيلهما منزلة اللازم كما يأتى له فى التحقيق لكن هــذا لا يناسب قوله والحــذف اقتصارا الحذف لغير دليــل لانه بتنزيل المتعدى منزلة اللازم لا يسمى المفعول الغــير المذكور حينئذ محــذوفا الا أن يقال مراده بالحــذف لغير دليل عدم الذكر (قوله والتحقيق) أى تحقيق ما يقال فى مقام الحذف لغير دليل (قوله بمصدره) أى وهو حرق أو نهب لا حريق وفى عبارته قلب تقديره فيجاء بفعل كون عام مسند الى مصدره فان المصدر هو المسند اليه والفعل هو المسند (قوله فيقال) أى فى مقام قصد فيه الاخبار بحصول حرق أو نهب من غير ارادة بيان من أوقعه ومن وقع عليــه (قوله بمجرد ايقاع الفاعل للفعل) أى ولا ينظر الى مفعول معين ولذا يقولون حذف المفــعول يؤذن بالعموم (قوله ولا يسمى) أى المفعول الغير المذكور محذوفا (قوله ومنه) أى من الذى قصد منه الاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفــعل وقوله على الاصح هو قول عبد القاهر والزمخشرى وقدر السكاكى المفعول وفيه أنه لو كان المذود غنما والمسقى غنما لم يتأت الترحم (قوله ومنه على الاصح الخ) ذهب عبد القاهر الجرجانى وصاحب الكشاف الى أن حذف مفعول الافعال المذكورة فى هذه الآية للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم أى يصدر منهم السقى ويصدر منهــم الذود وقالتا لا يصــدر منا سقى وأما كون المسقى ابلا والمذود غنما فخارج عن المقصود بل تقديره يوهم خلاف المقصود اذ لو قيل يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لاوهم أن الترحم عليهما ليس من جهة كونهما يصدر منهما الذود ويصــدر من الناس السقى بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقى الناس ابل ألا ترى انك اذا قلت مالك تمنع أخاك كنت منكرا للمنع لا من حيث هو منــع بل من حيث هو منع الاخ ومن المعلوم ان كون مذودهما غنما ومسقى الناس ابلا لا يوجب الترحم عليهما (قوله انه) أى موسى عليه السلام (قوله اذ كانتا على صفة الذياد) وهو امتناعهما من السقى وليس الترحم على منع سقى الغنم فليس القصد المفعول فالآية من الذى نزل منزلة اللازم (قوله على صفة الذياد) أى لاجل كونهما متصفين بالذياد كان المذود غنما أو ابلا وقومهما متصفين بالسقى كان المسقى ابلا أو غنما (قوله ومن لم يتأمــل الخ) مراده به السكاكى حيث قال فى

يسقون ابلهم ويذودان غنمهما ولا نسقي غنمنا وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكر ان نحو لا تأكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما أحسن زيدا وهذا النوع اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ٢٤٥ ربك وما قلى وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه . فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو أهذا الذي بعث الله رسولا وكل وعد الله الحسنى

*وما شئ حميت بمستباح

(بيان مكان المقدر)

القياس ان يقدر الشئ في مكانه الاصلي لئلا يخالف الاصل من وجهين الحذف ووضع الشئ في غير محله فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيدا رأيته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك فالاول نحو أيهم رأيته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو وأما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلي أما فعل وكنا قدمنا في نحو في الدار زيد أن متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدا ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة أصل آخر وهو أنه عامل في الظرف وأصل العامل أن يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في مثل هذا واذا قلت ان خلفك زيدا وجب تأخير المتعلق فعلا كان أو اسما لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح

المفتاح ان المفعول في هذه الآية حذف لمجرد الاختصار والمراد انهم يسقون ابلهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم مثلا لم يصح الترحم فتأمل وتحقيق ذلك ان الشيخين اعتبرا أن المفعول هو الابل والغنم وأحدهما يقابل الآخر وجعلا ما يضاف اليه أحدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه فلو قدر في الآية المفعول لادى الى فساد المعنى فانهما لو كانتا تذودان ابلهما على سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب المفتاح نظر الى أن المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمواشي المضافة اليهم وكل منهما يقابل الآخر فلو لم يقدر المفعول في الآية لفسد المعنى وهذا أدق نظرا وأصح معنى اه (قوله وما قلى) أى ما قلاك أى ما ترك عادة احسانه اليك وما أبغضك (قوله ما يستدعيه) أى ما يقتضي ذلك المفعول ويطلبه (قوله فيحصل الجزم) لعل مراده التأكد والا فاصل الجزم يحصل بمجرد قصد اسناد الفعل للفاعل وتعليقه بمفعوله (قوله فيحصل الجزم بوجوب تقديره) قال الدماميني فرض الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فاذا لم يذكر حينئذ جزمنا بوجوب تقديره لانه مقتضى ذلك القصد سواء وجد في اللفظ ما يستدعيه نحو وكل وعد الله الحسنى أو لم يوجد نحو ما ودعك ربك وما قلى اى وظاهر المصنف أن الجزم بوجوب التقدير انما هو اذا وجد في اللفظ ما يستدعيه وليس كذلك وأجاب الشمني بان قصد اسناد الفعل الى الفاعل وتعليقه بمفعوله مع حذف المفعول أمر قائم بالمتكلم غيب عن السامع فان كان في اللفظ ما يستدعي ذلك المفعول جزم السامع به والا لم يجزم (قوله أهذا الذي بعث الله رسولا) أى بعثه اذ لا بد من العائد (قوله وكل وعد الله الحسنى) أى وعده الله فالجملة خبر حذف منها الرابط (قوله حميت) أى حميته والجملة صفة فحذف منها الرابط وصدر البيت * حميت حمى تهامة بعد نجد *

(بيان مكان المقدر)

(قوله وانما يرتكب ذلك) أى التأخير اعترض بان البيانيين انما قالوا بالتأخير عند وجود المقتضي لذلك كهذين الامرين لا مطلقا وقد وافقهم على ذلك حيث قال وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل أو اقتضاء أمر معنوي لذلك وحينئذ فلا وجه للاعتراض عليهم وأجاب الشمني بانه عند هذين الامرين مجمع عليه والخلاف عند فقد الامرين فالمصنف يوجب التقديم والبيانيون يجيزونه (قوله أمر معنوي) أى كافادة الاختصاص (قوله وأما ثمود فهديناهم) أى فلا يقال وأما هدينا ثمود (قوله اذ لا يلي أما فعل) أى لانه يجب الصاق أما بالاسماء (قوله وكنا قدمنا) أى في آخر الباب الثالث (قوله مؤخرا) أى وجوبا (قوله أنه يحتمل) أى يجوز (قوله في مثل هذا) احترازا عما اذا دخلت كان كما يأتي (قوله وجب تأخير المتعلق) أى وجب تأخيره عن الاسم وهو زيد (قوله فعلا كان) أى المتعلق (قوله جاز الوجهان) أى تأخير المتعلق بعد الاسم وتقديمه على الظرف (قوله اذ لا تلتبس الخ) يعني ان المانع من تقديم الخبر الفعلي في نحو زيد قام هو حصول الالباس بين الاسمية والفعلية على تقدير جواز التقديم اذ لو قدم الخبر في هذا المثال وقيل قام زيد لم يدر هل الجملة اسمية ان قدر زيد مبتدأ أو فعلية ان قدر فاعلا ولا شك ان مفادا الجملتين مختلف فارتكاب ما يلبس بينهما محذور وهذا بخلاف نحو كان زيد يقوم اذ الجملة فعلية سواء قدمت زيدا أو أخرته فالمانع منتف فثبت الجواز ولقائل أن يقول الالباس حاصل بالنظر لما دخل عليه الناسخ وذلك لان مع تأخير زيد يحتمل أن يكون هو مع رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شان دخلت عليه كان فاستتر فيها ويحتمل أن

ذلا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية * والثاني نحو متعلق باء البسملة الشريفة فان الزمخشري قدره مؤخرا عنها لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا لهم تفخيما لشأنه بالتقديم فوجب على الموحد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك ثم اعترض باقرأ باسم ربك وأجاب بأنها أول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة فيها أهم وأجاب عنه السكاكي بتقديرها متعلقة باقرأ الثاني واعترضه بعض العصريين باستلزامه الفصل بين المؤكد وتأكيده بمعمول المؤكد وهذا سهو منه اذ لا توكيد هنا بل أمر أولا بايجاد القراءة وثانيا بقراءة مقيدة ونظيره الذي خلق خلق الانسان ومثل هذا لا يسمى توكيدا ثم هذا الاشكال لازم له على قوله ان الباء متعلقة باقرأ الاولى لان تقييد الثاني اذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاول ثم لو سلم ففصل الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز باتفاق كمررت برجل عمرا ضارب فكذا في التوكيد ثم قد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد في ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن مع أنهما مفردان والجمل أحمل للفصل وقال الراجز اذن ظلات الدهر أبكي أجمعا

يكون مبتدأ مؤخرا أخبر عنه بالفعلية المقدمة عليه وهي يقوم وليس ثم ضمير شان والفرق بين الجملتين قبل دخول الناسخ عليهما ثابت بعد دخوله ودخوله لا يغير ما كانتا مختلفتين به باعتبار تقوي الحكم وعدمه فتجويز التقديم يوقع في الالباس بعد دخول الناسخ أيضا اهـ دماميني (قوله اذ لا تلتبس الجملة) اي لا يتأتى الالتباس لعدم الاسمية بل كلها فعلية (قوله والثاني) أي تقدير المتعلق مؤخرا لامر معنوي مقتض لذلك (قوله لان قريشا) أي الكفار منهم (قوله تفخيما) أي اهتماما واعتناء بشأنه بسبب التقديم (قوله بذلك) اي بالتفخيم والاهتمام (قوله ثم اعترض) ضميرا عترض وأجاب للزمخشري (قوله باسم ربك) أي فقد قدم المتعلق على اسم الله فلو كان تأخير المتعلق أولى لقيل باسم ربك اقرأ (قوله أهم) اي في خصوص عارض المقام فقدم لحق المقام وهذا لا ينافي أن اسم الله اهم في حد ذاته (قوله متعلقة باقرأ الثاني) أي ومعنى الاول أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته لمقروءبه كما يقال فلان يعطي أي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه بالمعطى بالفتح كذا في المفتاح وهذا مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام والاحسن أن اقرأ الاول والثاني منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة أو جدها والمفعول محذوف من كليهما أي اقرأ القرآن والباء للاستعانة أو للملابسة أي مستعينا باسم ربك أو متبركا أو مبتدئا باسم ربك أو انها للتعدية على حد اخذت الخطام واخذت بالخطام (قوله بعض العصريين) هو شهاب الدين الحلبي المشهور بالسمين (قوله بين المؤكد) وهو اقرأ الاول وقوله وتأكيده وهو اقرأ الثاني وقوله بمعمول المؤكد بكسر الكاف أي بمعمول الثاني ولو قال بمعموله اى التأكيد أو قال بمعمول التأكيد كان احسن (قوله وهذا سهو منه) يمكن انه لاحظ اصول معنى القراءة (قوله بل أمر أولا بايجاد القراءة) اي كانه قيل له اقرأ فقال ما الذي اقرؤه فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق اى اوجد الخلق وقوله خلق الانسان خلق مقيد بخلاف الاول (قوله ثم هذا الاشكال) يعني لزوم الفصل بين المؤكد وتوكيده وقوله لازم له اى لهذا المعترض على قوله ان الباء متعلقة باقرأ الاول فانه اثبت ذلك في اعرابه ولم يعترض دليه وانما كان لازما له لان اقرأ الثاني اذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد اقرأ الاول يمنع من كون اقرأ الثاني توكيدا (قوله فكذا تقييد الاول) أي يمنع من كون اقرأ الثاني توكيدا (قوله ثم لو سلم) يعني لو سلم أن مثل هذا يسمى توكيدا (قوله ضارب) صفة لرجل وفصل بعمرو والمعمول اضارب (قوله ثم قد جاء الخ) هذا ترق في الرد وقوله كلهن توكيد لنون النسوة في يرضين وفصل بقوله بما آتيتهن (قوله اذن ظلات الخ) لا يعلم قائله وقبله

يا ليتني كنت صبيا مرضعا * تحملني الذلفاء حولا أكتعا * اذا بكيت قبلتني أربعا

اذن ظلات الخ فقوله أجمعا تأكيد للدهر وقد فصل بابكي (قوله اذا اعترض) أي ورد وأتى بعد شرط آخر (قوله مدلول الخ) أي والشرط الاول وجوابه متأخر معنى لكونه دليل الجواب (قوله المتأخر عن القسم) اى فانهم جعلوه للأول وجعلوا جواب الثاني محذوفا مدلولا عليه بجواب الاول (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء) أي من الشافعية أما من المالكية فالطلاق بالجمع بينهما على أي ترتيب كان لاحتمال حذف العاطف وهو الواو كما في قول الشاعر

كيف أصبحت كيف أمسيت مما * يغرس الود في فؤاد الكريم

قال الدماميني ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهب مجموع الامرين في وقوع الطلاق مع أنه يمكن أن يكون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثاني أي ان أكلت فأنت طالق ان شربت فأنت طالق وغاية ما فيه حذف الجواب لقرينة ولا محذور فيه بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء الخ) توضيحه أنه قد وجد في هذه الصورة شرطان

(تنبيه) ذكروا أنه اذا اعترض شرط على آخر نحو ان أكلت ان شربت فأنت طالق فان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه كما قالوا في الجواب المتأخر عن القسم والشرط ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور انها

لاتطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت فان اكلت فانت طالق وهذا كله حسن ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحى ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وفيه نظر اذلم يتوال الشرطان وبعدهما جواب كما فى المثال وكما فى قول الشاعر

ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا
منا معاقل عز زانها كرم

وقول ابن دريد

فان عثرت بعدها ان وألت
نفسى من هاتا فقولا لالعا

اذ الاسم بالكسر عقلم يذكر فيها جواب وانما تقدم على الشرطين ماهو جواب فى المعنى للشرط الاول فينبغى ان يقدر الى جانبه ويكون الاصل ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحى ان كان الله يريد ان يغويكم واما ان يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما الى جانب الشرط الاول فلا وجه له والله اعلم

(بيان مقدار المقدر)

ينبغى تقليله ما امكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش فى ضربى زيدا قائما ضربه قائما اولى من تقدير باقى البصريين حاصل اذا كان اواذ كان قائما لانه قدر اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ اولى وكان تقديره فى انت منى فرسخان بعدك منى فرسخان اولى من تقدير الفارسى انت منى ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعلق به الظرف والفارسى قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث وضعف قول بعضهم فى واشربوا فى قلوبهم العجل ان التقدير حب عبادة العجل

وليس فيهما ما يصلح للجواب الاشئ واحد فلا يخلو اما أن يجعل جوابا لهما معا ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل واما ان لا يجعل جوابا لهما ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من الاتيان بما لا مدخل له فى الكلام وترك ماله مدخل فيه وهو عبث واما أن يجعل جوابا للاخير دون الاول وهذا لا سبيل اليه لانه يلزم عليه أن يكون الثانى وجوابه جوابا للاول فيجب الاتيان بالفاء الرابطة ولا فاء فتعين القسم الرابع وهو أن يكون جوابا للاول دون الثانى و يكون الاول وجوابه دليل جواب الثانى فالاصل ان شربت فان أكلت فأنت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق حتى تشرب ثم تأكل فكذا ماهو بمعناه (قوله حتى تقدم المؤخر الخ) أى لا تطلق الا بفعل الامرين مقدمة للمؤخر (قوله اذلم يتوال الشرطان) أى كما هو الموضوع (قوله اذلم يتوال الشرطان و بعدهما جواب) أى وانما توالى شرطان وتقدم عليهما ماهو جواب فى المعنى للشرط الاول (قوله ان تستغيثوا الخ) الاغاثة طلب الاعانة والمعاقل جمع معقل بفتح الميم وكسر القاف الملجأ وزانها زينها من الزين خلاف الشين (قوله ان تذعروا) بضم التاء وفتح العين مبنى للمفعول أى تخوفوا وقوله تجدوا هذا هو الجواب (قوله فان عثرت) أى زللت بالتكلم بعدها أى الواقعة (قوله وألت نفسى) أى طلبت النجاة وقوله من هاتا أى من هذه القضية وقوله لالعا أى لا انتعاش لك يقال للعاثر لعا عليك وهو دعاء له بأن ينتعش أى يرتفع (قوله فينبغى ان يقدر الى جانبه) أى و يجعل ذلك الشرط وجوابه دليلا على جواب الثانى (قوله واما أن يقدر) اى واما تقدير الخ

(بيان مقدار المقدر)

(قوله لتقل مخالفة الاصل) أى فالتقدير مخالف للاصل والكثرة مخالفة للاصل (قوله كان تقدير الاخفش الخ) فيه أنه يلزمه حذف المصدر وابقاء بعض معموله أعنى الحال وهو لا يجوز اذ المصدر بتقدير الحرف المصدرى مع الفعل الذى هو صلته والموصول لا يجوز حذفه وبقاء بعض صلته اللهم الا ان يقال بجوازه اذا دل دليل على ذلك المحذوف كما فعل سيبويه فى قوله مالك وزيدا فانه قدر أن زيدا معمول للمصدر المحذوف أى مالك وملابستك زيدا (قوله ضربى) هو مصدر مبتدأ و زيدا معمول للمصدر وقائما حال من الهاء الواقع مفعولا محذوفا أى ضربه قائما أى ضربى لزيد ضربه قائما أى أضربه حال كونه قائما هذا عند الاخفش (قوله أواذ كان) أى فعلى هذا قائما حال من اسم كان التامة (قوله أواذ كان الخ) يريد بتقدير اذ كان اذا أريد المضى واذا كان اذا أريد المستقبل (قوله لانه قدر اثنين) المصدر ومفعوله (قوله وقدروا خمسة) أى لان حاصل فيه ضمير وكان فيها ضمير (قوله من اللفظ) أى من جنس اللفظ (قوله أنت منى الخ) أنت مبتدأ ومنى متعلق به لان الكلام على حذف مضاف وهو بعدك وهو مصدر يكفى فى التعلق به وفرسخان خبر ولا بد من تقدير حتى يصح الحمل لان الخبر نفس المبتدا فقدر الاخفش أن الاصل بعدك منى فرسخان ففرسخان خبر لبعدك وحذف البعد وانفصل الضمير فقيل أنت (قوله أنت منى ذو مسافة الخ) أى فهو قدر فى الخبر و بقى المبتدأ على حاله (قوله لانه قدر مضافا) أى وهو البعد وقوله الظرف وهو منى وقوله الى تقدير ثالث اى يتعلق به الظرف وهو منى فقوله أنت منى ذو مسافة أى أنت كائن منى ذو مسافة فرسخين فقوله كائن منى خبر اول وذو مسافة خبر ثان (قوله لانه قدر مضافا لا يحتاج الخ) الضمير فى لانه وفى قدر عائد على الاخفش ان قلت قول المصنف قدر مضافا وهم لانه قدر بعدك وهو مضاف ومضاف اليه قلت لا وهم لان الاخفش يقول التقدير بعدك ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل الضمير وارتفع قال الدماميني اما كون ماقدره الاخفش لا يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعلق به الظرف فصحيح لكنه يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يصح معه الاخبار وذلك لان فرسخان ليس نفس البعد فى المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير مضاف

والاولى تقدير الخبر فقط وضعف قول الفارسي ومن وافقه في واللائي يئسن الآية ان الاصل واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر والاولى ان يكون الاصل واللائي لم يحضن كذلك وكذا ينبغي ان يقدر في نحو زيد صنع بعمرو وجميلا وبخالد سوأ وبكر اى كذلك ولا يقدر عين المذكور تقليلا للمحذوف ولان الاصل في الخبر الافراد ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن اعادة ذلك المتقدم لثقل التكرار ولك ان لا تقدر في الآية شيئا البتة وذلك بان تجعل الموصول معطوفا على الموصول فيكون الخبر المذكور لهما معا وكذا تصنع في نحو زيد في الدار وعمرو ولا يتأتى ذلك في المثال السابق لان افراد فاعل الفعل يأباه نعم لك أن تسلم فيه من الحذف بان تقدر العطف على ضمير الفعل لحصول الفصل بينهما فان قلت لو صح ما ذكرته في الآية والمثال السابق لصح زيد قائمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو قائمان قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قوله

ولست مقرا للرجال ظلامة * أبي ذاك عمي الاكرمان وخاليا

وقد جوز في أنت أعلم وزيد كون زيد مبتدأ حذف خبره وكونه عطفا على أنت فيكون خبرا عنهما

(بيان كيفية التقدير)

اذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة أو موصوف صفة مضافة أو جار ومجرور ضمير عائد على ما يحتاج الى الرابط فلا تقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج فالاول نحو كالذي يغشى عليه أي دوران عين الذي والثاني كقوله

اذا قامتا تضوع المسك منهما * نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل

أي تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا ثم

يصح معه الاخبار أي مسافة بعدك مني فرسخان واجاب الشمني بان البعد مصدر أو يدبه هنا محله فصح الاخبار عنه بفرسخين وتعلق مني به لان الظرف يكفيه رائحة الفعل (قوله تقدير الخبر فقط) أي لان الكلام مستقيم عليها ونحن في غنية عن تقدير عبارة وفيه ان التشنيع عليهم انما هو من حيث حب عبادة لا من حيث حبه تأمل اهـ تقرير بردير (قوله وبكر) أي وبكر كذلك اى صنع بعمرو وجميلا وبخالد سوأ (قوله ولا يقدر) أي في الآية والمثال (قوله لو صرح بالخبر) اى بان قيل واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر وصنع بعمرو وجميلا وبخالد سوأ (قوله بان تجعل الموصول) اى واللائي لم يحضن اى فتجعل العطف عطف مفردات لا جمل كما هو على التقدير وقوله معطوفا على الموصول اى اللائي يئسن (قوله فيكون الخبر المذكور لهما معا) اى وان تقدم على المبتدا الثاني (قوله زيد في الدار وعمرو) اى فتجعل عمرا عطفا على زيد وفي الدار خبرا عنهما وان تقدم (قوله في المثال السابق) يعني به زيد صنع بعمرو وجميلا وبخالد سوأ وبكر (قوله لان افراد فاعل الفعل يأباه) أي لانه لو كان صنع خبرا عنهما وكان بكر عطفا على زيد لقال صنعا (قوله ان تقدر العطف) أي عطف بكر على ضمير الفعل أي المستتر أي والشرط موجود وهو الفصل (قوله لو صح ما ذكرته) أي من جعل الخبر المذكور خبرا عن المبتدا المتقدم والمتأخر عنه وقوله في الآية أي واللائي يئسن الخ (قوله والمثال السابق) أي وهو قوله زيد في الدار وعمرو وبخلاف المثال السابق فان المراد به زيد صنع الخ (قوله لصح زيد قائمان وعمرو) اى لكن هذا اللازم لم يصح (قوله قلت ان سلم منعه) أي قلت لا نسلم أنه غير صحيح بل جائز سلمنا انه ممنوع فمنعه لقبح اللفظ من حيث ان فيه الاخبار بالمثنى عن المفرد صورة لا لتقدم الخبر على المبتدا الثاني والقبح هنا منتف (قوله فلقبح اللفظ) أي من حيث ان فيه الاخبار بالمثنى عن المفرد صورة (قوله فيما نحن بصدده) أي الآية والمثال اعني زيد في الدار وعمرو وانما كان منتفيا لانه ليس فيه الاخبار بالمثنى عن المفرد صورة (قوله ولكن يشهد للجواز) أي لان الصفة قريبة من الخبر أي ولاجل كون الاكرمان في البيت صفة والذي فيه الكلام هو الخبر قال ويشهد الخ (قوله أبي ذاك) يحتمل ان أبي فعل ماض أي امتنع وانه مضاف لياء المتكلم أي أبي هو ذاك المعلوم بالحسب وقوله عمي الخ جملة أخرى والاصل عمي وخالي هما الاكرمان (قوله وخاليا) اى فالاكرمان صفة للعم والخال وان تقدم على خالي

(بيان كيفية التقدير)

(قوله تقدير أسماء) مراده بالجمع ما فوق الواحد بدليل مثاله (قوله الى الرابط) بان كان مبتدا أو صاحب حال (قوله فالاول) أي وهو ما اذا كان الكلام مستدعيا لتقدير أسماء متضايفة (قوله كدوران) الاولى أي دورانا كدوران عين الخ الا أن يقال انه نظر للمعنى المراد من المقدر فتأمل (قوله كدوران الخ) أي فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فصار تدور أعينهم كعين الذي ثم حذف المضاف اليه فصار تدور أعينهم كالذي وقد يقال يمكن ان يكون قوله كالذي حالا من فاعل تدور أو من المضاف اليه لان المضاف جزء ولا حذف أصلا (قوله والثاني) أي استدعاء الكلام تقدير موصوف وصفة مضافة وقوله اذا قامتا الخ قبله

كدأبك من أم الحويرث قبلها * وجارتها أم الرباب بمأسل

والدأب العادة والمأسل بفتح السين جبل بعينه وبكسرها ماء بعينه والرواية بفتح السين هذا ويمكن أن نسيم نصب بنزع الخافض أي كنسيم وهو حال من المسك والبيت من معلقة امرئ القيس (قوله اذا قامتا) أي المرأتان أم الحويرث وأم الرباب المذكورتين في البيت قبله وقوله يضوع أي ينتشر وقوله بريا أي برائحة والقرنفل معلوم عند العطار (قوله مثل تضوع الخ) أي فقد حذف الموصوف أي تضوعا ثم حذفت الصفة

والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لاتجزي نفس عن نفس شيأ أي لاتجزي فيه ثم حذفت في فصار لاتجزيه ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا هذا قول الاخفش وعن سيبويه أنهما حذفا دفعة ونقل ابن الشجري القول الاول عن الكسائي ٢٤٩ واختاره قال والثاني قول نحوي آخر

وقال أكثر أهل العربية منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران انتهى وهو نقل غريب *(ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن)* فيقدر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما فانه من لفظ المبتدا وأقل تقديرا دون اذ كان أو اذا كان ويقدر اضرب دون أهن في زيدا اضربه فان منع من تقدير المذكور معنى أو صناعة قدر ما لامانع له فالاول نحو زيدا اضرب أخاه يقدر فيه أهن دون اضرب فان قلت زيدا أهن أخاه قدرت أهن *والثاني نحو زيدا امرر به تقدر فيه جاوز دون امرر لانه لايتعدى بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالجار نحو نصح في قولك زيدا نصحت له جاز أن يقدر نصحت زيدا بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به ومما لايقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله أيها المائح دلوي دونكا اذا قدر دلوي منصوبا فالمقدر خذ لا دونك وقد مضى وقوله وأضرب منا بالسيوف القوانسا * الناصب فيه القوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف لانا فررنا بالتقدير من اعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك هذا معطي زيد امس درهما التقدير اعطاه ولا يقدر اسم فاعل لانك انما فررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضي المجرد وقال بعضهم

ثم حذف المضاف اليها على التدريج (قوله والثالث) هو ما استدعاء الكلام تقدير جار ومجرور ومضمر عائد على ما يحتاج الى رابط (قوله هذا) أي حذف الجار أولا ثم حذف الضمير المجرور بعده (قوله وعن سيبويه الخ) الظاهر أن هذا الخلاف يجري فيما قبل الجار والمجرور وان كان النقل انه في الجار والمجرور (قوله فيقدر) اي كما قال الاخفش (قوله قائما) اي ضربي له قائما (قوله اذا كان) اي فانه ليس من لفظ المبتدا وأيضا أكثر من ضربه (قوله معنى الخ) أي انه اذا كان المانع من تقدير المذكور المعنى أو الصناعة قدر ما لا مانع له وجوبا وان كان من غير لفظ المذكور (قوله فالاول) أي ما اذا كان المانع من تقدير مثل المذكور المعنى (قوله فالاول نحو زيدا اضرب أخاه) يقدر فيه أهن دون اضرب أي لان تقدير اضرب في هذا المثال يؤدي الى خلاف المقصود اذ غرض المتكلم الامر بضرب الاخ لا الامر بضرب زيد فلما تعذر تقدير اضرب لهذا المعنى قدر ما يلزمه بحسب العرف وهو فعل الاهانة هذا وقد وقع للمصنف في حواشي التسهيل أنه قال لو قدرت العامل في زيدا من قولك زيدا اضربت أخاه لفظ ضربت لم يكن عندي بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي وهذا مخالف لما قرره في المغني من ان شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف يعني بحسب معناه كما عرفت تأمله وفي قوله والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي نظر اه دماميني (قوله يقدر فيه أهن) أي لان القصد الامر باهانة زيد لا ضربه (قوله قدرت أهن) أي لان اهانة زيد اهانة للاخ (قوله والثاني) أي ما اذا كان المانع من تقدير مثل المذكور الصناعة (قوله أن يقدر نصحت زيدا) أي فالمعنى نصحت زيدا نصحت له (قوله أولى من تقدير غير الملفوظ) وهو ارشدت أي انك لا تقدر ارشدت زيدا نصحت له لان الارشاد معناه النصح لكن ليس من اللفظ المذكور (قوله وقد مضى) اي بانه لا يجوز حذف اسم الفعل وابقاء عمله لانه يلزم على الحذف اختصار المختصر ولا يجوز ان يكون دلوي معمولا لدونك المذكور لان اسم الفعل لا يتقدم معموله عليه (قوله واضرب منا الخ) القوانس جمع قونس يطلق على بيضة الحديد وعلى عظم بين اذني الفرس قال ابو عبيدة في كتاب أيام العرب غزت بنو سليم ورئيسهم عباس بن مرداس السلمي مرادا فجمع له عمرو بن معديكرب فاقتتلوا قتالا شديدا حتى كره كل واحد منهما صاحبه فقال عباس بن مرداس معلقته ومنها

فدعها ولكن هل أتاها مغارنا * لاعدائنا نزجو الثقال الكوانسا
فلم ار مثل الحي حيا مصبحا * ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
أكر واحمى للحقيقة منهم * وأضرب منا بالسيوف القوانسا
اذا ماشددنا شدة نصبوا لها * صدور العوالي والرماح المداعسا
اذا الخيل جالت عن صريع فكرها * عليهم فما يرجعن الاعوابسا

والكوانس المستترات والمراد بالحي اعداؤه والمصبح بفتح الباء الذي يؤتى في الصباح للغارة والكر الرجوع والحماية المنع والحقيقة ما يحق على الرجل ان يحميه وصف قومه المغار عليهم بصدر البيتين أي لم أر مثل الحي الذي أغرنا عليهم صباحا ولم أر كرامثل كرهم ووصف قومه بعجز البيتين أي لم أر فوارس مثلنا عند ملاقاتهم ولم أر أضرب منا بالسيوف يضرب القوانس (قوله القوانسا) لا يصح نصبه باضرب لانه أفعل تفضيل وهو لا ينصب المفعول به فهو حينئذ معمول لمحذوف لكن يقدر فعلا أي يضرب القوانسا ولا يقدر اسم تفضيل دل عليه المذكور (قوله فكيف يعمل فيه المقدر) أي اسم التفضيل المقدر (قوله من اعمال اسم الفاعل الماضي المجرد) أي واذا كان اسم الفاعل الماضي المجرد المذكور لا يعمل فاولى المقدر لانه

في قوله تعالى لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا ان الواو للقسم فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النفي السابقة ويجب ان يقدر والذي فطرنا لا نؤثرك لان القسم لا يجاب بلن الا في الضرورة كقول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا وقال الفارسي ومتابعوه في والاتي لم يحضن التقدير ٢٥٠ فعدتهن ثلاثة أشهر وهذا الاحسن وان كان ممكنا لانه لو صرح به اقتضت الفصاحة ان يقال كذلك ولا تعاد الجملة الثانية *(اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا او كونه خبرا فايهما اولى)* قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط الفائدة وقال العبدي الاولى كونه الخبر لان التجوز في اواخر الجملة اسهل نقل القولين ابن اياز ومثال المسئلة فصبر جميل أي شأني صبر جميل او صبر جميل أمثل من غيره ومثله طاعة معروفة اي الذي يطلب منكم طاعة معلومة لا يرتاب فيها الايمان باللسان لا بمواطئة القلب او طاعتكم طاعة معروفة اي عرف انها بالقول دون الفعل او طاعة معروفة امثل بكم من هذه الايمان الكاذبة ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم الرجل زيد على القول بانهما جملتان اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد شيء مسده ومثاله حبذا زيد اذا حمل على الحذف وجزم كثير من النحويين في نحو عمرك لأفعلن وايمن الله لأفعلن بان المحذوف الخبر وجوز ابن عصفور كونه المبتدا والمتكلم بعده فيما يجب فيه حذف الخبر لعدم تعينه عنده اذ لك قال والتقدير اما قسمي أيمن الله او ايمن الله قسم لي انتهى ولو قدرت ايمن الله قسمي لم يمتنع اذ المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح *(اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدا والباقي خبرا فالثاني اولى)* لان المبتدا عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف فاما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا ان يعتضد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بموضع آخر يشبهه او بموضع آت على طريقته فالاول كقراءة شعبة يسبح له فيها

ضعيف (قوله دليل الجواب) أي جواب القسم وقوله جملة النفي أي قوله لن نؤثرك أي أن هذه الجملة دليل لجواب القسم لأنها جواب لتقدمها (قوله ويجب أن يقدر الخ) أي أنا نقدر جواب القسم على طبق الدليل لكن لا من كل وجه لانا لا نقدر لن في الجواب بل نقدر لا لان القسم لا يجاب الخ فهذا اتحاد يخالف المذكور للصناعة (قوله ويجب أن يقدر الخ) أي كما يجب أن يقدر جواب لما في قوله تعالى ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا ماضيا مجردا من قد وان كان دليل الجواب مقترنا بها لما ثبت من أن لما الا يقترن جوابها بقد هذا ان قلنا انها حرف وجود لوجود وان قلنا انها ظرف بمعنى حين كان عاملها أهلكنا المذكور ولا جواب مقدر (قوله والله لن يصلوا اليك الخ) قدمنا الكلام على هذا البيت في الباب الاول في فصل لن من حرف اللام ومر أنه يحتمل أن يكون مما حذف منه الجواب للدلالة عليه بما بعده أي والله انك لآمن على نفسك فلا دليل فيه على أن الجواب يكون جملة مصدرة بلن كما سبق اه دماميني

* (اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبرا فأيهما أولى) *

(قوله اذا دار الامر) أي لتعارض القرائن أو لحصول الغرض بايهما فلا تلزم قرينة باحدهما على الخصوص (قوله الاولى كون المحذوف المبتدأ) أي وهو الارجح (قوله وقال العبدي الاولى كونه الخبر) قد يقال قد تقرر أنه لابد في الحذف من استحضار صورة المحذوف ضرورة أنه لا حذف الا مع قيام القرينة المرشدة الى المحذوف واذا كان كذلك فكيف جاز في كلام واحد أن يقدر المسند تارة والمسند اليه أخرى على وجوه مختلفة والجواب أن فرض الكلام عند تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف اه دماميني (قوله لان التجوز) أي التساهل والحذف وقوله أسهل أي من الحذف في أولها (قوله طاعة معروفة) أي في قوله تعالى قل لا تقسموا طاعة معروفة (قوله الذي يطلب منكم) أي أيها المنافقون (قوله لا الايمان) بكسر الهمزة بمعنى التصديق أي لا تصديق باللسان (قوله أو طاعتكم الخ) هذا تنويع في تقدير المبتدأ (قوله أو طاعة معروفة) اشارة لتقدير الخبر (قوله الايمان) أي الحلف الدال عليه قوله تعالى وأقسموا بالله جهد أيمانهم (قوله ما يوجب التعيين) أي تعيين المحذوف (قوله اذ لا يحذف) علة لمحذوف أي فانه يتعين أن يكون المحذوف هنا المبتدأ لانه لا يحذف الخ (قوله على الحذف) أي فهو محتمل لحذف المبتدأ وزيد الخبر والاصل حبذا الممدوح زيد أو لحذف الخبر وزيد مبتدأ والاصل حبذا زيد الممدوح وهذا كله بناء على ان حب فعل وذا فاعل لان الحذف انما هو على هذا القول لا على القول بان حبذا اسم بمعنى المحبوب فانه مبتدأ وزيد خبر ولا حذف (قوله بان المحذوف الخبر) أي لسد جواب القسم مسده (قوله لم يمتنع) أي لم يمتنع كون قسمي خبرا (قوله والباقي) أي الاسم الموجود بلا حذف (قوله فالثاني أولى) أي كون المحذوف مبتدأ والموجود خبرا وذلك نحو زيد جوابا لمن قام فان اعرابه خبر المبتدا محذوف والتقدير القائم زيد أولى من اعرابه فاعلا لفعل محذوف والتقدير قام زيد (قوله الا أن يعتضد الاول) أي كون المحذوف الفعل والموجود فاعلا فان تعضد كان أولى (قوله أو بموضع آت على طريقته) هذا بمعنى ما قبله بدليل ما يأتي (قوله فالاول) أي ما اذا اعتضد المحذوف برواية أخرى في ذلك الموضع (قوله يسبح له فيها) الشاهد في قوله بعد رجال أي يحتمل أنه خبر والاصل هم اي المسبحون له بالغدو والآصال رجال ويحتمل أنه فاعل لفعل محذوف اي يسبحه رجال وهذا أولى لانه يعضد بقراءة كسر الباء فان رجال فيها فاعل

بفتح الباء وكقراءة ابن كثير وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكقراءة بعضهم وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركاؤهم ببناء زين للمفعول ورفع القتل والشركاء وكقوله * ٢٥١ ليبك يزيد ضارع لخصومة * فيمن رواه مبنيا للمفعول فان التقدير يسبحه رجال ويوحيه الله وزينه شركاؤهم ويبكيه ضارع ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها لان هذه الاسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل *والثاني كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفي مواضع آتية على طريقته نحو قالت من أنبأك هذا قال نبأني العليم الخبير قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها *(اذا دار الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى)* وفيه مسائل *احداها نون الوقاية في نحو أتحاجوني وتأمروني فيمن قرأ بنون واحدة وهو قول أبي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح وأكثر المتأخرين وقال سيبويه واختاره ابن مالك ان المحذوف الاولى *الثانية نون الوقاية مع نون الاناث في نحو قوله * يسوء الفاليات اذا فليني * هذا هو الصحيح وفي البسيط أنه مجمع عليه لان نون الفاعل لا يليق بها الحذف ولكن في التسهيل أن المحذوف الاولى وأنه مذهب سيبويه

(قوله بفتح الحاء) أي فالله العزيز الحكيم يحتمل أن يكون خبر المحذوف تقديره هو أي الموحي وأن يكون فاعلا لفعل محذوف أي يوحيه الله وهذا أولى لانه تعضد بقراءة كسر الحاء فانه فيها فاعل لا خبر (قوله ورفع القتل) أي على أنه نائب الفاعل وأما رفع الشركاء فمحتمل لكونه خبر المحذوف تقديره هم أي المزينون ومحتمل لكونه فاعلا لمحذوف أي زينه شركاؤهم وهذا الثاني أولى لانه تعضد بقراءة البناء للفاعل فان الشركاء فيها فاعل لزين مؤخر وقتل أولادهم مفعوله مقدم (قوله ليبك يزيد الخ) هذا صدر بيت عجزه

ومختبط مما تطيح الطوائح والبيت للحرث بن ضرار النهشلي وقيل للحرث بن نهيك وقيل لمزرد بن عمر والنهشلي ويزيد المذكور في البيت هو يزيد بن نهشل والضارع الذليل الخاضع وقوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل أي يبكيه من بذل لاجل الخصومة لانه كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء والمختبط من يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس والقياس مطاوح لكن جمع على حذف الزوائد كلواقح جمع ملقحة ومما متعلق بمختبط وما مصدرية أي يسأل من أجل اذهاب الوقائع ماله أو بيبكي المقدر أي يبكي لاجل هلاك المنايا يزيد وتطيح على التقدير بمعنى الماضي عدل اليه استحضارا للصورة ذلك الامر الهائل قال بعضهم يحتمل أن لا يكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى أي ليبك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء ليبك والنائب عن الفاعل ان كان بضمها ورد بان المعروف مع بناء ليبك للفاعل نصب يزيد على أنه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه في رواية الرفع نائبا عن الفاعل لا منادى اهـ دماميني (قوله فيمن رواه مبنيا للمفعول) أي ويزيد بالرفع نائب فاعل وضارع يحتمل أنه خبر لمحذوف تقديره هو أي الباكي عليه ويحتمل أنه فاعل لمحذوف أي يبكيه ضارع وهذا أولى لانه تعضد برواية البناء للفاعل فان ضارع فيها فاعل ليبك ويزيد بالنصب مفعوله (قوله ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت) الصواب ولا تقدر هذه المرفوعات أخبارا حذفت مبتدآتها ففي الكلام قلب (قوله لان هذه الاسماء) علة لتقدير المرفوعات فواعل لا أخبارا (قوله قد ثبتت فاعليتها) أي فتعين الفاعلية في هذه الرواية يعضد احتمال الفاعلية في الرواية الاخرى (قوله والثاني) وهو ما اذا اعتضد المحذوف بموضع آخر يشبهه (قوله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم) أي بحيث يجعل الله مبتدأ والخبر محذوف وفيه أن هذا خلاف البحث لان أصل المبحث أن الموجود يحتمل أنه خبر أو فاعل والمحذوف يحتمل أنه مبتدأ أو يحتمل أنه فعل فالاولى أن يقول فلا يقدر ليقولن هو الله بل يقدر خلقهم الله (قوله ليقولن خلقهن العزيز العليم) أي فلم يقل هو العزيز الخ

(اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه ثانيا أولى)

(قوله أولى) أي لان الحذف في الآخر أسهل منه في الاول (قوله نون الوقاية) أي مع نون الرفع (قوله بنون واحدة) أي بدون تشديد وهي نون الرفع والنون المحذوفة نون الوقاية لانها الثانية (قوله وهو قول الخ) أي كون المحذوف هو الثاني وهو نون الوقاية (قوله ان المحذوف الاولى) أي نون الرفع (قوله يسوء الفاليات الخ) جمع فالية وهي من تفتش الشعر لاخراج القمل وهذا عجز بيت لعمرو بن معديكرب صدره

تراه كالثغام يعل مسكا والضمير المنصوب في تراه للشيب والثغام نبت يكون في الجبال أبيض اذا يبس يشبه به الشيب ومعنى يعل مسكا يجعل فيه المسك مرة بعد أخرى من العلل وهو الشرب الثاني يقال عله يعله بالضم والكسر اذا اسقاه السقية الثانية ويسوء الفاليات يفعل بهن ما يكرهنه (قوله اذا فليني) أي فهذه النون نون الاناث وحذفت نون الوقاية (قوله هذا) أي كون المحذوف نون الوقاية هو الصحيح (قوله الاولى) وهي نون الاناث الفاعلة (قوله وأنه مذهب سيبويه) وفيه أنه يلزمه حذف الفاعل مع أنه لا يجوز حذفه

* الثالثة تاء الماضى مع تاء المضارع فى نحو نارا تلظى وقال أبو البقاء فى قوله تعالى فان تولوا فان الله عليم بالمفسدين يضعف كون تولوا فعلا مضارعا لان حرف المضارعة لا يحذف انتهى وهذا فاسد لان المحذوف الثانية وهو قول الجمهور والمخالف فى ذلك هشام الكوفى ثم ان التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها نحو نارا تلظى ولقد كنتم تمنون الموت * الرابعة نحو مقول ومبيع المحذوف منهما واو مفعول والباقى عين الكلمة خلافا للاخفش * الخامسة نحو اقامة واستقامة المحذوف منهما ألف الافعال والاستفعال والباقى عين الكلمة خلافا للاخفش أيضا * السادسة نحو يازيد زيد اليعملات بفتحهما * وبين ذراعى وجبهة الاسد * وهذا هو الصحيح خلافا للمبرد * السابعة نحو زيد وعمرو قائم ومذهب سيبويه ان الحذف فيه من الاول لسلامته من الفصل ولان فيه اعطاء الخبر للمجاور مع ان مذهبه فى نحو يازيد زيد اليعملات ان الحذف من الثانى قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثانى بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور فى اللفظ

عنده ولا عند أصحابه (قوله تاء الماضى) أى التاء التى فى الماضى قبل جعله مضارعا فتلظى فعلا ماضيا اذا جعل مضارعا قيل فيه تتلظى بدخول تاء المضارعة فاذا أريد حذف احدى التاءين كان المحذوف هى الثانية وهى تاء الماضى (قوله نحو نارا تلظى) أى فهو مضارع حذفت منه تاء الماضى ولو كان ماضيا لقيل تلظت لاسناده الى ضمير المؤنث (قوله فعلا مضارعا) أى وانما هو ماض للغائبين (قوله لان المحذوف) أى على تقدير كونه مضارعا الثانية أى وهى تاء الماضى لا الاولى وهى تاء المضارعة (قوله والمخالف فى ذلك هشام) أى فجعل المحذوف تاء المضارع (قوله ثم ان التنزيل) هذا رد فى الاعتراض على أبى البقاء القائل انه يضعف كونه فعلا مضارعا وحاصله أنه يلزم حينئذ أن لا يكون فعل مضارع فى القرآن حذفت منه التاء لان القرآن ليس فيه ضعف (قوله مشتمل على مواضع كثيرة) أى محذوف منها التاء (قوله لا شك فيها) أى لا شك فى كون الفعل فيها مضارعا (قوله ولقد كنتم تمنون الموت) أى تتمنون فحذفت الثانية فهو مضارع اذ لو كان ماضيا لما لحقته نون علامة الرفع (قوله الرابعة الخ) فيه أن هذه المسئلة لرابعة والخامسة من مسائل الصرف فلا مدخل لهما فى الاعراب فالاولى حذفهما (قوله نحو مقول ومبيع الخ) أصل مقول ومبيع مقوول ومبيوع نقلت حركة الواو والياء الى الفاء فالتقى ساكنان أحدهما عين الكلمة والآخر حرف المد وهو واو مفعول فحذف أحدهما ومذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف واو مفعول كما ذكر المصنف لانها زائدة وقريبة من الطرف وبدليل بقاء الياء فى مبيع ولا وجه لتكلف قلبها عن واو ومذهب الاخفش أن المحذوف عين الكلمة لان واو مفعول جىء بها لغرض ولان الساكنين اذا التقيا فى كلمة حذف الاول منهما (قوله خلافا للاخفش) أى القائل ان المحذوف عين الكلمة (قوله والباقى) أى وهو الالف المنقلبة عن الواو ولان الاصل اقوام واستقوام نقلت حركة الواو للساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت ألفا فالتقى ساكنان فحذف أحدهما (قوله يازيد زيد اليعملات) هذا بعض بيت من مشطور الرجز تمامه الذبل وبعده * تطاول الليل عليك فانزل * والذبل بضم المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابلة وهى الضامرة (قوله اليعملات) جمع يعملة وهى الناقة النجيبة المذللة المطبوعة على العمل بفتح الياء والميم فى المفرد والظاهر أن الجمع كذلك أيضا اذ لا ضرورة للتغيير ولكن الشائع ضم الميم فى الجمع تأمل (قوله بفتحهما) أى بفتح زيد فيهما (قوله وبين ذراعى وجبهة الاسد) أى فكل فيها الحذف من الثانى لدلالة الاول والاصل يازيد اليعملات يازيد اليعملات وبين ذراعى الاسد وجبهة الاسد ثم حذف من الثانى ووسط زيد وجبهة بين المضاف والمضاف اليه وعلى هذا الاعراب فيقال ان زيد الاول مضاف واليعملات مضاف اليه وزيد الثانى فصل بينهما وهو مضاف لمحذوف (قوله وبين ذراعى وجبهة الاسد) الواو الاولى من المصنف للعطف وما بعدها عجز بيت للفرزدق صدره * يا من رأى عارضا أسر به * والمنادى محذوف أى ياقوم ومن استفهامية ويحتمل أن تكون موصولا وهى المنادى فلا حذف والعارض السحاب الذى يعترض فى الافق وأسر مضارع مبنى للمفعول أى اجعل مسرورا فرحا به وذراعا الاسد كوكبان معلومان من منازل القمر وجبهة الاسد أربعة أنجم من منازل القمر أيضا (قوله خلافا للمبرد) أى القائل انه حذف من الاول لدلالة الثانى لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالاجنبى وهذا وجيه ولكن الاول أرجح (قوله زيد وعمرو قائم) اى فقائم خبر عن الاول وحذف من الثانى وقوله ومذهب الخ مقابل للقول الذى مشى عليه المصنف (قوله أن الحذف فيه من الاول) اى وان قائم المذكور خبر عن عمرو وقوله لسلامته من الفصل أى بين المبتدا والخبر وقوله ولان فيه اعطاء الخبر أى المذكور للمجاور أى لمجاوره وهو عمرو (قوله مع ان مذهبه الخ) اى فقد وقع فى كلامه تعارض على ان الفصل بين المبتدا والخبر أسهل من الفصل بين المتضايفين الذى قال به (قوله قال ابن الحاجب الخ) جواب عن التعارض الواقع فى كلام سيبويه (قوله ليبقى المضاف الخ) حاصل كلامه

أنه لولم يوسط زيد الثانى بين المتضايفين لكان فى اللفظ قبح بخلاف مالوقدم خبر المبتدا وذكر المبتدا بعده بلا خبر فلاقبح فلما كان لاقبح ولم يقدم الخبر علم انه للثانى (قوله عوضا مما ذهب) اى لاجل دفع قبح نصب زيد الثانى من غير تنوين (قوله عوضا مما ذهب) بيانه أن سيبويه والجماعة قالوا فى يازيد زيد اليعملات ان الحذف من الثانى فزيد الاول مضاف لليعملات الملفوظ بها وزيد الثانى مضاف لليعملات محذوفة وخالف المبرد فعكس حيث ذهب الى ان الحذف من الاول لامن الثانى وشبهته انه يلزم على المذهب الاول محذوران احدهما التقديم والتأخير من غير فائدة والآخر الفصل بين المضاف والمضاف اليه وجوابه أن الجماعة ارتكبوا ذلك لاستقامة الكلام فلايضر وبيانه انه لما حذف المضاف اليه من الثانى وزيد الاول مضاف لليعملات المذكور صار التركيب هكذا يازيد اليعملات زيد فبقى زيد الثانى غير تام لان تمام الاسم اذالم تكن أل بالتنوين أو الاضافة فأخر اليعملات لتكون عوضا بحسب اللفظ عن تمام زيد الثانى وتم الاول بمابعده وهكذا القول فى بين ذراعى وجبهة الاسد (قوله اذ كان) كان زائدة وهذا علة لما قبله أى لان الخبر بحذف الخ (قوله من غير قبح) أى بخلاف حذف التنوين من غير اضافة ولاسادمسدها (قوله عامل فى الخبر) اى على طريق التنازع ولم يجزه الجماعة (قوله فالاولى الخ) اى لان المذهب البصرى يرجح اعمال الثانى فى باب التنازع (قوله فى مسئلة الاضافة) أى فيقال ان الاسمين تنازعا المضاف اليه واعمل الثانى لقربه (قوله فى مسئلة الاضافة) اى فالمنصوص فى المبتدأين لافى الاضافة فيقاس عليه (قوله الخلاف) أى فى المسئلة السابقة (قوله عند التردد) أى الاحتمال وأما ان قامت قرينة على محله تعين (قوله فى ان الحذف من الاول) أى لان افراد الخبر وهو راض يعين انه خبر عن المبتدا الثانى وخبر الاول محذوف أى راضون (قوله هل طب) اى طبيب فانى اى دنف وقوله دنفان أى هالكان من العشق (قوله ومن الثانى) اى ولاتردد فى ان الحذف من الثانى فى قوله الخ (قوله لئن اجتمعت الانس والجن الخ) اللام موطئة للقسم وان حرف شرط جازم واجتمعت فعل الشرط ولايأتون جواب القسم لانه اذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر وجوبا (قوله اذلو كان الجواب للثانى) هو الشرط (قوله فقلنا بذلك) أى بجعل الجواب للثانى فى نحو ان اكلت الخ قياسا على ماسبق مما اذا اجتمع شرط وقسم قال الدمامينى ظاهره ان القول بذلك فى هذه اليمين انما هو بطريق القياس على ماسبق فقط مع ان فى اليمين دليلا على ذلك غير القياس لان الجواب لوكان للثانى وهو وجوابه جواب الاول لدخل الفاء على الشرط الثانى ولافاء فتعين كونه مع الجواب المتأخر جوابا (قوله وفى فأما الخ) المقصود التنظير فى مطلق ان الحذف من الثانى لان الاول وجوابه جواب الثانى (قوله فروح) جواب امالاجواب ان لأن أما أسبق (قوله ولولا رجال مؤمنون الخ) هذا يقتضى ان يكون لعذبنا جوابا للولا ولولا وجوابها دليلا على جواب لو المحذوف على قاعدة توالى الشرطين وهذا مشكل فى هذا والظاهر ان هذا ليس من ذلك القبيل فيجعل جواب لولا محذوفا أى لولا كراهة ان تهلكوا ناسا مؤمنين بين ظهرانى المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف ايديكم عنهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه وفى الكشاف يحتمل ان لوتزيلوا أى تميزوا من الاختلاط كالتأكيد لماقبله وحينئذ فلايطلب جوابا اذمآلهما واحد فقوله لعذبنا جواب لولا وانما كان مآلهما واحدا وان كانت لولا تدل على امتناع الشئ لوجود غيره ولوتدل على امتناع الشئ لامتناع غيره لان لو دخلت هنا على وجود معناه العدم اذا تزيل معناه المفارقة فصار معناه ثبوتا اهـ ومن هذا تعلم ان قول البوصيرى ان لم يكن فى معادى البيت ليس من توارد شرطين اذ قوله والا تأكيد لماقبله وقد زعم ذلك الرضى فى نحو يازيد زيد اليعملات فقال الثانى غير مضاف كأن الفعل المؤكد لافاعل له (قوله لعذبنا) اى فهو جواب لولا وأما جواب لو فهو محذوف لدلالة جواب لولا عليه وليس لولا وجوابها دليلا للجواب فى لو لعدم

عوضا مما ذهب وأما هنا فلوكان قائم خبرا عن الاول لوقع فى موضعه اذلاضرورة تدعو الى تأخيره اذ كان الخبر يحذف بلاعوض نحو زيد قائم وعمرو من غير قبح فى ذلك انتهى وقيل ايضا كل من المبتدأين عامل فى الخبر فالاولى اعمال الثانى لقربه ويلزم من هذا التعليل ان يقال بذلك فى مسئلة الاضافة *(تنبيه)* الخلاف انما هو عند التردد والافلاتردد فى ان الحذف من الاول فى قوله

نحن بما عندنا وأنت بما
عندك راض والرأى مختلف

وقوله

خليلى هل طب فانى وانتما
وان لم تبوحا بالهوى دنفان

ومن الثانى فى قوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لايأتون بمثله اذلوكان الجواب للثانى لجزم فقلنا بذلك فى نحو ان أكلت ان شربت فانت طالق وفى فأما ان كان من المقربين فروح ونحو ولولا رجال مؤمنون ثم قال تعالى لوتزيلوا لعذبنا وانبنى

على ذلك المثال أنها لا تطلق حتى تؤخر المقدم وتقدم المؤخر اذ التقدير ان أكلت فانت طالق ان شربت وجواب الثانى فى هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الاول وجوابه كان الجواب من حيث المعنى فى انت ظالم ان فعلت ما تقدم على اسم الشرط بل قال جماعة انه الجواب

فى الصناعة ايضا * ومن ذلك قوله فانى وقيار بها لغريب وقد تكلف بعضهم فى البيت الاول فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب فى الخبر المطابقة نحو وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون وأما قال رب ارجعون فافرد ثم جمع فلان غير المبتدا والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما * (ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب) * (حذف الاسم المضاف) * وجاء ربك فأتى الله بنيانهم اى امره لاستحالة الحقيقى فلما ذهب الله بنورهم فالباء للتعدية اى اذهب الله نورهم ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعى الى ذات لان الطلب لا يتعلق الا بالافعال نحو حرمت عليكم أمهاتكم اى استمتاعهن حرمت عليكم الميتة اى اكلها حرمنا عليهم طيبات اى تناولها لا اكلها ليتناول شرب ألبان الابل حرمت ظهورها اى منافعها ليتناول الركوب والتحميل ونحوه وأحلت لكم الانعام ومن ذلك ما علق فيه الطلب بما قد وقع نحو اوفوا بالعقود واوفوا بعهد الله فانهما قولان قد وقعا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء وانما المراد الوفاء بمقتضاهما ومنه فذلكن الذى
هو
لمتننى فيه اذ الذوات لا يتعلق بها اللوم والتقدير فى حبه بدليل قد شغفها حبا او فى مراودته بدليل تراود فتاها وهو أولى لانه فعلها بخلاف الحب واسأل القرية التى كنا فيها والعير التى اقبلنا فيها اى اهل القرية واهل العير والى مدين أخاهم شعيبا اى والى اهل مدين بدليل أخاهم

استقامة الكلام فهو من الحذف من الثانى لدلالة الاول (قوله على ذلك) اى على الحذف من الثانى (قوله على اسم الشرط) الاولى على اداة الشرط لان المذكور حرف لا اسم (قوله لغريب) خبر انى لا خبر عن قيار لان خبر المبتدا لا يقترن باللام (قوله ولا يحفظ مثل نحن قائم) قد يعترض بان مثله محفوظ بدليل قول الشاعر

والمسجدان وبيت نحن عامره * لنا وزمزم والاركان والستر

والجواب ان هذا محمول على الحذف والاصل نحن عامروه فحذف الواو اجتزاء عنها بالضمة كما فى قوله

اذا ما شاء ضروا من سواهم * ولا يألوهم احد ضرارا

(قوله ولا يحفظ الخ) أى بل المحفوظ نحن قائمون (قوله وانا لنحن الصافون) فيه ان الضمير للملائكة وهم جمع لا للمعظم نفسه فالاولى التمثيل بقوله ونحن الوارثون لان الضمير لله وحده (قوله فافرد) اى لانه قال يا ربى فافرد الرب وجمعه ثانيا حيث قال ارجعون فجعل المسند اليه جمعا (قوله فلأن) جواب أما (قوله فلأن غير المبتدا والخبر) مراده بالغير غير مخصوص وهو المسند اليه فلا ينافى ان الحال والصفة مثل المبتدا والخبر نحو جاء الرجلان الفاضلان وذهب الزيدان راكبين (قوله لا يجب لهما) ثنى الضمير لان غيرهنا اثنان المنادى والمسند اليه الفعل

(ذكر اماكن من الحذف يتمرن بها المعرب)

(قوله أى أمره) راجع للامرين وقوله لاستحالة الحقيقى أى المعنى الحقيقى (قوله أى أمره) فيه أن الامر معنى لا يوصف بالمجىء ولا بالاتيان وأجيب بأنا نقدر مضافا ثانيا أى جاء رسول أمر ربك وأتى رسول أمر الله أو حامل أمره أو يقال ان المصنف لاحظ أن المجىء بمعنى الحصول والتحقق بعد عدم نحو أتى أمر الله تأمل (قوله فالباء للتعدية) أى لا للمصاحبة حتى يكون الذهاب مسندا لله تعالى ويحتاج للتقدير كما نحن فيه (قوله ومن ذلك) أى مما حذف فيه المضاف وقوله ما أى الكلام الذى (قوله لان الطلب) الاولى لان الحكم لاجل أن يشمل الاباحة لانها حكم ولكن ليست بطلب (قوله ليتناول الخ) أى فتقدير الاكل لا يتناول ذلك بخلاف التناول (قوله أى منافعها) أى منافع ظهورها ولا يقدر ركوب ظهورها لعدم شموله التحميل (قوله وأحلت لكم الانعام) أى منافعها (قوله ومن ذلك) أى مما حذف فيه المضاف وقوله ما أى الكلام الذى (قوله بما قد وقع) أى بما قد انقضى (قوله فانهما) أى العقود والعهد قولان لان كلا منهما قول مؤكد بالقسم (قوله وهو أولى) أى تقدير المراودة أولى (قوله لانه) أى ماذكر من المراودة أو ذكر نظر المعبر (قوله لانه فعلها) أى الاختيارى وهو ملام عليه (قوله بخلاف الحب) أى فانه أمر قهرى لا يلام عليه نعم يلام عليه من حيث تعاطى أسبابه كالتكليف بالايمان والحاصل أن المراودة فعل لها حاصلة باكتسابها فهى قادرة على دفعها فيتأتى اللوم عليها بخلاف الحب فانه ليس فعلا لها ولا تقدر على دفعه لان الغرض كونه مفرطا بدليل قد شغفها والحب المفرط يقهر صاحبه ولا يطيق ان يدفعه وحينئذ فلا يلام عليه فان قلت قضية هذا أن يكون تقدير فى مراودته متعينا لا أولى كما ادعاه قلت لما كان يلام عليه باعتبار أسبابه صح تقديره اه تقرير شيخنا دردير (قوله واسأل القرية) عطف على فذلكن (قوله أى والى أهل مدين) أى لان مدين بلد (قوله أى أهل القرية) ذهب قوم الى ان القرية عبر بها عن أهلها مجازا مرسلا لعلاقة المحلية ولا حذف فيه والتأنيث فيها نظرا للفظ وقيل أريد الحقيقة على سبيل المعجزة وقيل القرية اسم مشترك بين المكان وأهله نقله ابن داود الظاهرى عن بعض أهل اللغة كما فى عروس الافراح لابن السبكى (قوله بدليل أخاهم) أى ولم يقل أخاها وأيضا الاخ انما

وقد ظهر في وما كنت ثاويا في أهل مدين وأما وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا فقدر النحويون الاهل بعد من وأهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشري في الاولين لان القرية تهلك وانفهم في فجاء لاجل أوهم قائلون اذا الاذقناك ضعف الحياة وضعف الممات أي ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات لمن كان يرجو الله اى رحمته يخافون ربهم اى عذابه بدليل و يرجون رحمته ويخافون عذابه يضاهون قول الذين كفروا اى يضاهي قولهم قول الذين كفروا وقال الاعشى * ألم تغتمض عيناك ليلة ارمدا * فحذف المضاف الى ليلة والمضاف اليه ليلة واقام صفته مقامه اى اغتماض ليلة رجل أرمد وعكسه نيابة المصدر عن الزمان جئتك طلوع الشمس اى وقت طلوعها فناب المصدر عن الزمان وليس من ذلك جئتك مقدم الحاج خلافا للزمخشري بل المقدم اسم لزمن القدوم * (تنبيه) * اذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزأين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني اولى نحو الحج اشهر ونحو ولكن البر من امن فيكون التقدير الحج حج اشهر والبر بر من آمن اولى من ان يقدر اشهر الحج اشهر وذا البر من آمن لانك في الاول قدرت عند الحاجة الى التقدير ولان الحذف من آخر الجملة أولى * (حذف المضاف اليه) * يكثر في ياء المتكلم مضافا اليه المنادى نحو رب اغفر لي وفي الغايات نحو لله الامر من قبل ومن بعد أي من قبل الغلب ومن بعده وفي أي وكل وبعض وغير بعد ليس وربما جاء في غير هن نحو فلا خوف عليهم فيمن ضم ولم ينون أي فلا خوف شيء عليهم وسمع سلام عليكم فيحتمل ذلك أي سلام الله أو اضمار آل * (حذف اسمين مضافين) * فانها من تقوى القلوب أي فان تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب قبضة من أثر الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول كالذي يغشى عليه أي كدوران عين الذي وقال رؤبة * وقد جعلتني من حزيمة اصبعا * أي ذا مسافة اصبع * (حذف ثلاث متضايفات) * فكان قاب قوسين

هو للاهل لا للبلد (قوله وقد ظهر) أي المقدر في الآية قبل (قوله لان القرية تهلك) اى بدثورها (قوله اى ضعف عذاب الحياة الخ) اى لان الحياة والممات لا يتضاعفان بل عذابهما (قوله ألم تغتمض الخ) هذا صدر بيت من افتتاح قصيدة وعجزه * و بت كما بات السليم مسهدا * ومن هذه القصيدة يذكر ناقته وقصده الوفادة على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتفق له ذلك لامر أراده الله

فآليت لا أرثى لها من كلالة * ولا من حفى حتى تلاقي محمدا

السليم اللديغ كأنهم تفاءلوا له بالسلامة والمسهد اسم مفعول من قولك سهدته اذا جعلته قليل النوم وآليت حلفت ولا أرثى لا أرق والكلالة الاعياء والتعب والحفى رقة اخفافها من كثرة المشي (قوله اى اغتماض ليلة رجل أرمد) اى فحذف المضاف وهو مصدر وأقيم المضاف اليه وهو اسم زمان مقامه (قوله خلافا للزمخشري) اى حيث جعل مقدم مصدرا بمعنى القدوم وحينئذ فالاصل وقت مقدم الخ (قوله مع الثاني اولى) قال العلامة الخيالي ان التأويل في الاوائل بمنزلة قلع الخف قبل الوصول الى شاطئ النهر (قوله الحج أشهر) اى فالحمل لا يصح لان الحج هو الهيئة الحاصلة من الاركان (قوله أولى من ان الخ) اى وهذا أولى الخ (قوله عند الحاجة الى التقدير) اى لان المسند اليه وقع في محله والخبر لم يصح فيحتاج فيه لتقدير لاجل صحته (قوله رب) الاصل يا ربي (قوله الغايات الخ) انما سميت بذلك لانها صيرت غاية وآخرا عند الحذف وتبنى عنده لاحظة المعنى (قوله وفي اى الخ) نحو يعجبني اى قائم وكلا وعد الله الحسنى وفضلنا بعضهم على بعض وقبضت عشرة ليس غير (قوله فلا خوف) لا نافية لا عمل لها مثلها في قراءة من نون (قوله فيحتمل ذلك الخ) قال الدماميني لا وجه لتفريق المصنف بين الاثنتين حيث جزم في الاولى بتخريج واحد وجعل الثانية محتملة للتخريج على أمرين مع ان الاولى كذلك اذ يحتمل ان يقدر فلا الخوف عليهم (قوله فانها) اى شعائر الله (قوله من أفعال ذوى تقوى القلوب) الشاهد في الحذف من الثاني وهو حذف أفعال وذوى وهذا التقدير قدره الزمخشري حيث تكلم على الآية قال فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الا بها الا انه لابد من راجع من الجزاء الى من ليرتبط به واعترضه أبو حيان بان ما قدره عار من راجع من الجزاء الى من ألا ترى ان قوله فان تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب ليس في شيء منه ضمير يعود الى من يربط جملة الجزاء بجملة الشرط الذي أداته من فالاولى ان يكون التقدير فان تعظيمها منه من تقوى الخ فيكون ضمير منه عائدا على من فيرتبط الجزاء بالشرط هذا كلامه قلت الذي يظهر لي ان في تقدير الزمخشري اشارة الى الراجع من جهة ان المصدر من قوله فان تعظيمها مضاف الى المفعول ولا بد له من فاعل وان لم يلزم ذكره وليس الا ضميرا يعود الى من والتقدير فان تعظيمه اياها فالرابط ضمير غايته انه حذف لفهم المعنى وأضيف المصدر للمفعول فلزم الاتيان به متصلا وهذا الاحوج فيه وبعد هذا كله فالظاهر أن من الجارة تعليلية لا تبعيضية أي فان تعظيمها لاجل تقوى القلوب أو لابتداء الغاية أي ان تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب وعليهما فلا يحتاج الى تقدير المضافين المذكورين فان قلت فلم جمع القلوب وأفرد الضمير قلت حملا على معنى من ولفظها اهـ دماميني (قوله جعلتني) أي العرادة وهي الفرس المذكورة في صدر البيت (قوله وقد جعلتني الخ) نسبه هذا الرؤبة سهو فانه من أهل الرجز وهذا ليس برجز ونسبه في المفصل

أي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدره الزمخشري *(تنبيه)* للقاب معنيان القدر وما بين مقبض القوس وطرفيها ٢٥٦ وعلى تفسير الذي في الآية بالثاني فقيل هي على القلب والتقدير قابي قوس ولو أريد هذا لاغنى عنه ذكر القوس

(حذف الموصول الاسمي) ذهب الكوفيون والاخفش الى اجازته وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر ومن حجتهم آمنوا بالذي أنزل الينا وأنزل اليكم وقول حسان

أمن يهجو رسول الله منكم
ويمدحه وينصره سواء

وقول آخر

ما الذي دأبه احتياط وحزم
وهواه أطاع يستويان

أي والذي أنزل ومن يمدحه والذي أطاع هواه (حذف الصلة) يجوز قليلا لدلالة صلة أخرى كقوله

وعند الذي واللات عدنك احنة
عليك فلا يغررك كيد العوائد

أي الذي عادك او دلالة غيرها كقوله

نحن الاولى فاجمع جمو * ـعك ثم وجههم الينا * اي

نحن الاولى عرفوا بالشجاعة وقال بعد اللتيا واللتيا والتي

اذا علتها انفس تردت

فقيل يقدر مع اللتيا فيهما نظير الجملة الشرطية المذكورة وقيل يقدر اللتيا دقت واللتيا دقت لان التصغير يقتضي ذلك وصلة الثالثة الجملة الشرطية وقيل يقدر مع اللتيا ثم سما عظمت لا دقت وانه تصغير تعظيم كقوله *دويهية تصفر منها الانامل* *(حذف الموصوف)* قوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف اي حور قاصرات والناله الحديد ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اي ضحكا قليلا او بكاء كثيرا كذا قيل وفيه بحث سيأتي وذلك دين القيمة اي دين الملة القيمة ولدار الآخرة خير اي ولدار الساعة الآخرة قاله المبرد وقال ابن الشجري غالب

للاسود بن يعفر وصدره *فادرك ارقال العرادة ظلعها* العرادة بفتح العين المهملة اسم فرس الشاعر والارقال بالكسر نوع من السير والظلع العرج وحزيمة اسم رجل وغلط من قال قبيلة من باهلة لقوله

فان تنج منها يا حزيم بن طارق * فقد تركت ما خلف ظهري بلقعا
اذا المرء لم يغش المكريهة أوشكت * حبال الهوينا بالفتى أن تقطعا

وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاي ومعنى البيت أن هذه الفرس أدركها العرج وقد أدنتني من هذا الرجل أو القبيلة وبقي بيني وبينه مقدار مسافة اصبع (قوله فكان مقدار مسافة قربه) أي من الله (قوله من اسم كان) أي المستتر وهو البارز عند التقدير الذي أضيف اليه القرب (قوله وواحد من خبرها) وهو مثل المضاف لقاب قوسين (قوله القدر) أي وعلى هذا لا يحتاج لتقدير مثل (قوله وما بين) أي المقدار الذي بين (قوله وطرفيها) أي الطرفين اللذين يشد الوتر فيهما (قوله فقيل هي على القلب) أي لان كل قوس له قابان لا أن القوسين لهما قاب واحد كما هو صريح الآية فاذا كان مقلوبا أي قابي قوس ومعلوم ان القابين هما نفس القوس فلو أريد ذلك لقال فكان قوسا ويحذف قاب فتعين أنه ليس على القلب والمعنى قابا من قوسين وهو كناية عن القرب (قوله لاغنى عنه ذكر القوس) كيف الاغناء مع أن المراد تحديد القرب بقرب أحد القابين من الآخر لا تحديد القرب بالقوس وذكر القوس مجردا عن اضافة القابين اليه لا يفيد ذلك المراد بل انما يفيد الثاني ثم ان هذا تحديد لقربه عليه السلام من جبريل أو أن هذا التحديد تقريب للقرب المعنوي من الله (قوله آمنوا بالذي أنزل الينا الخ) صوابه آمنا كما هو التلاوة ففي سورة العنكبوت وقولوا آمنا بالذي أنزل الينا وأنزل اليكم (قوله ما الذي دأبه) الدأب بفتح الدال المهملة وسكون الهمز العادة والشأن وقد تفتح همزته والاحتياط الاخذ بما فيه الثقة والحزم ضبط الامر (قوله أي والذي أنزل الخ) الداعي للتقدير في الآية أن القرآن المنزل الينا مغاير لما أنزل لليهود من التوراة والداعي للتقدير في البيتين الاخبار عن المبتدأ بمادة التسوية وهي انما تكون بين متعدد (قوله والذي أطاع هواه) أي فهو في البيت مفعول مقدم *(حذف الصلة)* (قوله يجوز قليلا) أي يجوز حذفها مع بقاء الموصول بقلة (قوله وعند الذي) خبر مقدم واحنة مبتدأ مؤخر وقوله عدنك من العيادة وهي زيارة المريض والاحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء الحقد ويجمع على احن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة قال الدماميني وفي البيت تغليب المؤنث على المذكر اذ العوائد جمع عائدة لا عائد والمراد جميع من تقدم ذكره وفيه مذكر فدخوله في ذلك انما هو بطريق التغليب ويحتمل أن يكون على حذف عاطف ومعطوف أي كيد العوائد والعائد فلا تغليب قال الشمني وأقول الوجه هو الثاني لان المصنف ذكر في السادس عشر من الباب السادس أن تغليب المؤنث على المذكر انما هو في مسئلتين وليس ما نحن فيه واحدا منهما (قوله أي الذي عادك) أي بدليل اللات عدنك (قوله أو دلالة غيرها) أي غير الصلة كالمقام (قوله بعد اللتيا) بفتح اللام باجماع النحاة الا الاخفش فانه أجاز الضم فيها وهو تصغير التي والشاهد في اللتيا الاولى والثانية (قوله تردت) أي سقطت (قوله نظير الخ) أي فيكون من حذف الصلة لدلالة صلة مثلها مثل *وعند الذي واللات عدنك احنة* (قوله المذكورة) أي اذا علتها (قوله لان التصغير يقتضي ذلك) أي فيكون من حذف الصلة لا لدلالة صلة عليها مثل

نحن الاولى فاجمع جمو * عك ثم وجههم الينا

(قوله سيأتي) أي في الباب السادس والمراد بالبحث كلام أي أن فيه كلاما سيأتي وحاصله أن بعضهم نقل عن سيبويه ان قليلا نصب على الحال من ضمير مصدر الفعل وعليه فالتقدير فليضحكوه أي الضحك في حال كونه قليلا وليبكوه أي البكاء في حال كونه كثيرا وسيأتي الكلام فيه هنالك (قوله أي دين الملة القيمة) هكذا وقع في

الحياة الآخرة بدليل وما الحياة الدنيا الامتاع الغرور ومنه حب الحصيد اى حب النبت الحصيد وقال سحيم * انا ابن جلا وطلاع الثنايا * قيل تقديره انا ابن رجل جلا الامور وقيل جلاء علم محكى على انه منقول من نحو قولك زيد جلا فيكون جملة لا من قولك جلا زيد ونظيره قوله *

نبئت اخوالى بنى يزيد

ظلما علينا لهم فديد

فيزيد منقول من نحو قولك المال يزيد لا من قولك يزيد المال والا لا عرب غير منصرف فكان يفتح لانه مضاف اليه * واختلف فى المقدر مع الجملة فى نحو منا ظعن ومنا اقام فأصحابنا يقدرون موصوفا أى فريق والكوفيون يقدرون موصولا أى الذى اومن وما قدرناه أقيس لان اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما ومثله

ما منهما مات حتى لقيته

نقدره بأحد ويقدرونه بمن وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به اى الا انسان أو الا من وحكى الفراء عن بعض قدمائهم أن الجملة القسمية لا تكون صلة ورده بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن

(حذف الصفة)

يأخذ كل سفينة غصبا اى صالحة بدليل انه قرئ كذلك وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ تدمر كل شئ اى سلطت عليه بدليل ماتذر من شئ أتت عليه الآية قالوا الآن جئت بالحق أى

غالب النسخ وهو تقدير الزمخشري وجماعة ومعنى القيمة على هذا المستقيمة المعتدلة واضافة دين للملة بيانية وفى بعض النسخ أى دين الامة القيمة وهو موافق لما روى عن النضر بن شميل أنه قال سألت الخليل عن القيمة فقال القيمة جمع القيم والقيم والقائم واحد ومعناه وذلك دين القائمين بالتوحيد (قوله وقال سحيم) هذا هو الصواب وما فى نسخة ابن سحيم خلاف الصواب وتمام البيت * متى أضع العمامة تعرفونى * وقد تقدم الكلام عليه فى غير (قوله علم محكى) أى علم على أبيه وقوله على أنه منقول أى وحينئذ فهو علم محكى من جملة وحينئذ فلم يصرف بل هو مبنى (قوله لا من قولك جلا زيد) انما منع نقله عند هذا القائل من جلا فى قولك جلا زيد لانه لو كان كذلك لكان مفردا منصرفا اذ هذا الوزن غير مؤثر فى منع الصرف عند الجمهور لانه وزن لا يختص الفعل بل يستوى فيه الفعل والاسم واما اذا جعلناه جملة كان مبنيا لان ما كان من قبيل المبنيات اذا حكى فانه يبقى على بنائه قبل الحكاية لان الحق أن الجملة من حيث هى جملة قبل جعلها علما مبنية وان كانت اجزؤها معربة (قوله جلا زيد) أى بحيث يكون منقولا من مفرد والا لنونه لانه ليس على وزن يخص الفعل (قوله نبئت أخوالى الخ) الفديد الصوت يقال فد الرجل يفد فديدا اذا صوت وبنى يزيد منصوب على البدل من أخوالى ولهم فديد جملة فى موضع المفعول الثالث ولهم متعلق بمحذوف أى كائن وعلينا متعلق بلهم ولا يمتنع تقديمه عليه وان كان العامل معنى كما قالوا كل يوم لك ثوب وليس متعلقا بفديد لانه مصدر كالنهيق فلا يتقدم عليه معموله وظلما فى موضع الحال من الضمير فى علينا أو انه مفعول له والعامل فيه محذوف متعلق به علينا دل عليه قوله لهم فديد والتقدير حملوا علينا أو شدوا علينا أو يصيحون علينا ظلما ويجوز جعل هذه الجملة مفعولا ثانيا ويجوز أيضا جعل ظلما مفعولا ثالثا أى ذوى ظلم ويكون لهم فديد على هذين الوجهين فى موضع الحال كالتفسير لقوله ظلما ويجب أن تضبط الميم من قوله لهم بضمة مشبعة ليكون قوله ظلما علينا لهم فديد موافقا لقوله نبئت أخوالى بنى يزيد فى الوزن لان الوزن وان كان لا ينكسر بالاسكان لكن يلزم عليه الاختلاف اذ الثانى من مخلع البسيط قطعا ان سكنت الميم والاول اما نصف بيت من مصرع الرجز أو مشطور السريع المكشوف ومثل ذلك محذور عندهم (قوله المال يزيد) أى فهو منقول من جملة فالمناسب تنوين وحكى (قوله يزيد المال) أى حتى يكون منقولا من مفرد (قوله والا لا عرب غير منصرف) أى غير منون لانه على وزن يخص الفعل (قوله واختلف فى المقدر الى قوله حذف الصفة) موجود فى بعض النسخ (قوله فأصحابنا) أى البصريون بدليل المقابلة بالكوفيين لا أن المراد المصاروة الشامل للمغاربة وان كان هو من المصاروة وهم بصريون لان المقابلة تأبى ذلك (قوله لتلازمهما) علة لقوله أشد اى واذا كانا متلازمين فلا يسهل حذف أحدهما وقوله قدمائهم أى الكوفيين وقوله أن الجملة القسمية لا تكون صلة أى وهذا بخلاف كلام الكوفيين فانهم لما قدروا من فى قوله وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به لزم أن تكون الصلة قسمية وقوله ورده أى الفراء وقوله وان منكم لمن ليبطئن اى فقد وقعت الجملة القسمية صلة *(حذف الصفة)* (قوله أى صالحة) أى للسير فيها (قوله فلا فائدة فيه) أى فى التعييب الحامل على عدم أخذها فوجب أن يقدر الوصف لاجل أن يكون للتعييب فائدة (قوله فلا فائدة فيه) أى فى تعييبها حين عدم تقدير الصفة يعنى وتعييبها يخرجها عن كونها صالحة فيكون فيه فائدة حين تقدير الصفة فيجب تقديرها اه شمنى (قوله والا كان مفهومه) وهو أنه كان قبل الآن على الباطل (قوله وليست دارنا الخ) هذا عجز بيت صدره * وليس لعيشنا هذا مهاة * أى صفاء ولذة وقوله هاتا أى هذه أى دار الدنيا (قوله دفعا للتناقض فيهن)

 الواضح والا كان مفهومه كفرا ومانريهم من آية الا هى أكبر من أختها وقال * فلم أعط شيئا ولم امنع *

(وقال) * وليست دارنا هاتا بدار * أى من اختها السابقة وبدار طائلة ولم اعط شيئا طائلا دفعا للتناقض فيهن قل يا أهل الكتاب لستم على شئ اى نافع ان نظن الا ظنا أى ضعيفا (حذف المعطوف)* ويجب ان تبعه العاطف نحو لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أى ومن

أما التناقض فى قوله دارنا فيفيد أنه له دار وقوله ليست بدار يفيد أنه ليس له دار وقوله فلم أعط شيأ ظاهره أنه لم يحصل له اعطاء شئ وقوله ولم أمنع يفيد انه اعطى شيأ وهو تناقض وأما الآية فقوله الاهى أكبر من أختها من المعلوم أن مفاد الآية ان كل آية توصف بكونها أكبر وغيرا كبر لأنه اذا كان كل آية أكبر من غيرها فتكون هذه أكبر وغيرها مفضولا والغير ايضا أكبر وهذه مفضولة فصار كل آية فاضلة ومفضولة وهو تناقض فاذا قلنا أكبر من أختها السابقة اندفع التناقض (قوله دليل التقدير) أى الدليل على أن الكلام لابد فيه من تقدير أن الاستواء الخ وقوله ودليل المقدر أى والدليل على خصوص ذلك المقدر (قوله أى بين احد وأحد منهم) أى بين واحد و واحد منهم (قوله فيهما) أى الآيتين (قوله مثله فى قل هو الله أحد) أى فانه بمعنى واحد فأصله وحد أبدلت الواو همزة (قوله مثله فى قل هو الله أحد) أى خلافا للقول الاول الذى يقدر بين أحد وأحد فانه يجعل أحد من الذى همزته منقلبة عن الواو وهذا أى أحد هو الذى لا يلازم النفى بخلاف أحد الذى همزته أصلية الموضوع للعموم كديار (قوله فلا تقدير) أى لان المعنى ولم يفرقوا بين أحد أى أى احد (قوله وفى لزوم هذا نظر) أى لان اللازم من نفى التفريق بين كل الرسل على سبيل التعريض بالغير ليس تفريق المعرض بهم بين كل الرسل بل اما التفريق بين كل الرسل أو التفريق بين بعض منهم (قوله وفى لزوم هذا) أى الرد على هذا القول نظر أى لان السلب الكلى يكفى فى مناقضته الايجاب الجزئى وحينئذ فنفى التفريق بين كل الرسل لا يلزم أن يكون المعرض بهم فرقوا بين الكل وانما هو تعريض بمن لم يفعل ذلك فيصدق على من فرق بين بعض وبعض (قوله وأن المقدر الخ) أى ولا تقدر بين أحد واحد (قوله وأن المقدر بين أحد و بين الله) أى بل تؤمنون بالله و بكل أحد من الرسل (قوله بدليل و يريدون الخ) أى فهذا التقدير أرجح مما ذهب اليه القائل بأن أحدا هنا هو الموضوع للعموم بسبب ما ذكره من الدليل لان القرآن يفسر بعضه ببعض و يستدل على التقدير فى بعض مواضعه من بعض (قوله أن يفرقوا بين الله ورسله) أى بأن يؤمنوا بالله و يكفروا بالرسل (قوله وقد يكون اكتفى عن هذا) أى عن ذكره هنا وحينئذ فلا حذف هنا (قوله أى وما تحرك) أى لان الموجود اما متحرك أو ساكن وكل منهما مملوك لله (قوله لم يحتج الى هذا) أى لان المستقر شامل للساكن والمتحرك (قوله أى خلق) أى بدليل ما قبله وهو ولا تحلقوا رؤسكم (قوله أو كسبت) أى ولم تكن كسبت وقوله فى ايمانها أى تصديقها فالمراد بالايمان التصديق الذى هو ايمان لغوى وهذا على كلام المعتزلة (قوله وكسبها) يقدر بعد قوله ايمانها من قوله لا ينفع نفسا ايمانها (قوله والآية من اللف والنشر) أى فقوله لم تكن آمنت من قبل راجع لقوله لا ينفع نفسا ايمانها وقوله أو كسبت فى ايمانها خيرا راجع لقوله وكسبها أى ان التى لم تؤمن من قبل لا ينفعها ايمانها أى يوم طلوع الشمس من مغربها والتى لم تكن كسبت خيرا قبل ذلك لا ينفعها كسبها خيرا اذ ذاك تأمل (قوله وبهذا التقدير تندفع الخ) أى لان قوله لم تكن راجع لقوله ايمانها وقوله أو كسبت راجع لمحذوف أى وكسبها والمعنى لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن آمنت من قبل ولا ينفع نفسا كسبها لم تكن كسبت فالمنفى هو النفع بالكسب وحينئذ فالتسوية فى الآية انما هى بين عدم النفع بالايمان وعدم النفع بالكسب لا بين عدم الايمان والايمان الذى لم يقترن بالعمل الصالح كما فهم المعتزلة (قوله تندفع شبهة المعتزلة) أى فى قولهم ان الايمان لا ينفع اذا كان مجردا عن العمل الصالح (قوله تندفع شبهة المعتزلة كالزمخشرى) حاصله ان الزمخشرى جعل لم تكن آمنت من قبل صفة لقوله نفسا وقوله أو كسبت فى ايمانها خيرا عطفا على آمنت والمعنى ان اشراط الساعة اذا جاءت ذهب أوان التكليف عندها فلم ينفع الايمان حينئذ نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الآيات أو مقدمة ايمانها غير كاسبة خيرا فى ايمانها فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة اذا آمنت فى غير وقت الايمان و بين النفس التى آمنت فى وقته ولم تكسب خيرا هذا حاصل كلامه وأجاب المصنف

أنفق من بعده دليل التقدير أن الاستواء انما يكون بين شيئين ودليل المقدر أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا لا نفرق بين أحد من رسله والذين آمنوا بالله و رسله ولم يفرقوا بين أحد منهم اى بين احد وأحد منهم وقيل أحد فيهما ليس بمعنى واحد مثله فى قل هو الله احد بل هو الموضوع للعموم وهمزته أصلية لا مبدلة من الواو فلا تقدير و رد بانه يقتضى حينئذ ان المعرض بهم وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل وانما فرقوا بين محمد عليه الصلاة والسلام و بين غيره فى النبوة وفى لزوم هذا نظر والذى يظهر لى وجه التقدير وأن المقدر بين احد و بين الله بدليل و يريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ونحو سرابيل تقيكم الحر أى والبرد وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه فى أول السورة لكم فيها دفء وله ما سكن اى وما تحرك واذا فسر سكن باستقر لم يحتج الى هذا فان احصرتم فما استيسر من الهدى اى فان احصرتم فحللتم فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية اى فحلق ففدية لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن آمنت من قبل او كسبت فى ايمانها خيرا اى ايمانها وكسبها والآية من اللف والنشر و بهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة كالزمخشرى

عن

وغيره اذ قالوا سوّى الله تعالى بين عدم الايمان و بين الايمان الذى لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع به وهذا التأويل ذكره ابن عطية وابن الحاجب ومن القليل حذف أم ومعطوفها كقوله

دعاني اليها القلب انى لأمره * سميع فما أدرى أرشد طلابها

أى أم غى وقدمر البحث فيه

(حذف المعطوف عليه) ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أى فضرب فانفجرت وزعم ابن عصفور أن الفاء فى فانفجرت هى فاء فضرب وأن فاء فانفجرت حذفت ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه وليس بشئ لان لفظ الفاءين واحد فكيف يحصل الدليل وجوز الزمخشرى ومن تبعه أن تكون فاء الجواب أى فان ضربت فقد انفجرت ورده أن ذلك يقتضى تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك وقيل فى أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ان أم متصلة والتقدير أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم

(حذف المبدل منه) قيل فى ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب وفى كما أرسلنا فيكم رسولا منكم ان الكذب بدل من مفعول تصف المحذوف أى لما تصفه وكذلك فى رسولا بناء على أن ما فى كما موصول اسمى و يرده أن فيه اطلاق ما على الواحد من أولى العلم والظاهر ان ما كافة وأظهر منه أنها مصدرية لابقاء الكاف حينئذ على عمل الجر وقيل فى الكذب انه مفعول اما لتقولوا والجملتان بعده بدل منه أى لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحل أو الحرمة واما المحذوف اى فتقولون

عن التمسك بالآية بأنها من قبيل اللف التقديرى فتقدر محذوفا معطوفا على فاعل ينفع وهو اعانها أى لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها أى لا ينفع نفسا ايمانها التى لم تكن آمنت من قبل ولا كسبها خيرا فى التى آمنت من قبل ولكن لم تكسب خيرا قبل فنفى نفع الايمان راجع للنفس التى لم يصدر منها الايمان قبل ذلك ويكون نفى نفع الكسب راجعا الى النفس التى صدر منها الايمان قبل ذلك ولكنها لم تكن كسبت فى ايمانها خيرا وبهذا التأويل توافقت الآيات والاحاديث الشاهدة على أن مجرد الايمان ينفع و يورث النجاة من العذاب ولو بعد حين (قوله اذ قالوا الخ) حاصل الشبهة أن الله سوى بين عدم الايمان و بين الايمان الذى لم يقترن بالعمل الصالح فى عدم الانتفاع فيكون الايمان مركبا من التصديق والعمل وأن التصديق بدون العمل الصالح لا ينفع وهذا مبنى على ما فهموه من أن معنى الآية لم تكن آمنت أو كانت آمنت ولم تكن كسبت فى ايمانها خيرا (قوله الذى لم يقترن بالعمل الصالح) أى وتمسكوا بظاهر الآية على أن الايمان مجردا عن العمل الصالح لا ينفع (قوله ومن القليل الخ) أى أنه يكثر فى العاطف أن يحذف مع المعطوف بخلاف أم العاطفة فانه يقل حذفها معه (قوله كقوله) أى قول أبى ذؤيب الهذلى وصدره *دعانى اليها القلب انى لأمره* سميع (قوله وقدمر الخ) حاصله أنه لا مانع من جعل الهمزة بمعنى هل وهل لا معادل لها وحينئذ فلا حذف *(حذف المعطوف عليه)* (قوله أى فضرب فانفجرت) أى فحذف المعطوف عليه والفاء الداخلة على فانفجرت عطفت تلك الجملة على الجملة المحذوفة ولا يصح أن تكون عاطفة لجملة انفجرت على جملة اضرب ولو على القول بجواز عطف الخبر على الانشاء لانه لا يترتب على مجرد الامر بالضرب الانفجار (قوله هى فاء فضرب) أى فالمحذوف حينئذ هو المعطوف عليه والعاطف معا (قوله أن ذلك يقتضى الخ) أى لان الجزاء اذا صدر بالفاء وقد لزم أن يكون ماضيا لفظا ومعنى وفعل الشرط الواقع هنا بعد أن مستقبل معنى فيكون الانفجار سابقا على الضرب (قوله يقتضى تقدم الانفجار على الضرب) أى مع أنه فى الواقع متأخر عنه (قوله الا ان قيل الخ) هذا استثناء مما يفيده الرد أى وتقدم الانفجار باطل الخ وتوضيحه أن المراد فقد انفجرت فى حكمنا وترتيبنا الا فى الخارج ولا شك أن الحكم بالانفجار وترتبه على الضرب سابق عليه وان كان الانفجار بالفعل متأخرا عندهم ثم ان الفاء على التقديرين تسمى فصيحة لافصاحها عن المقدر ولو غير شرط ويقال فيها أيضا فاء الفصيحة بالمهملة لفضحها المقدر وكشفه ومن أمثلتها الدالة على شرط قول الشاعر

قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا * ثم القفول فقد جئنا خراسانا

أى ان كان الامر كذلك فقد جئنا وفى المفتاح انها فصيحة على التقدير الاول وهو كونها للعطف على محذوف والاكثر أنها فصيحة على التقديرين (قوله فقد حكمنا بترتب الانفجار) أى والحكم بالترتب سابق على الانفجار والانفجار بعد الضرب (قوله ان أم متصلة) أى عاطفة على محذوف (قوله وكذلك فى رسولا) أى وكذلك يقال فى رسولا أى انه بدل من مفعول أرسلنا المحذوف (قوله موصول اسمى) أى كالذى أرسلنا حال كونه فيكم رسولا (قوله من أولى العلم) أى مع أنها انما تكون لما لا يعقل (قوله من أولى العلم) أى وهو خلاف الظاهر (قوله والظاهر أن ما كافة) أى والكافة تبطل تعين الدخول على الاسماء وقوله والظاهر ان ما كافة أى للكاف عن عمل الجر وحينئذ فلا داعى لتقدير ضمير ورسولا مفعول أرسلنا (قوله أنها مصدرية) أى ورسولا مفعول أرسلنا ولا داعى لتقدير الضمير (قوله والجملتان بعده) أى هذا حلال وهذا حرام (قوله أى لا تقولوا الخ) هذا حل معنى والا فالتقدير ولا تقولوا الكذب هذا حلال وهذا حرام فى شأن البهائم التى تصفها ألسنتكم بالحل والحرمة بأن تقولوا هذه البهيمة حلال وهذه البهيمة حرام فقوله من البهائم بيان لما تصفه ألسنتكم أى لا تقولوا هذه البهيمة حلال وهذه حرام كذبا وافتراء على الله (قوله واما المحذوف) أى والاصل

الـكذب واماالتصف على ان مامصدرية والجملتان محكيتا القول أى لاتحلوا وتحرموا بمجرد قول تنطق به ألسنتكم وقرئ بالجر بدلا من ماعلى انها اسم و بالرفع وضم الـكاف والذال جمع الـكذوب صـفة للفاعل وقدم أنه قيل فى لا اله الا الله ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف
*(حذف المؤكد وبقاء توكيده) قـدم ٢٠٦٠ أن سيبويه والخليل أجازاه وأن أبا الحسن ومن تبعه منعوه *(حذف المبتدا) *
يكثر ذلك فى جواب الاستفهام نحو وما أدراك ما الحطمة نار الله أى هـى نار الله وما أدراك ماهيه نار حامية ما أصحاب اليمين فى سدر مخضود الآيتين هل أنبئكم بشر من ذالكم النار و بعد فاء الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اى فعمله لنفسه واساءته عليها وان تخالطوهـم فاخوانكم اى فهم اخوانكم فان لم يصبها وابل فطل وان مسه الشر فيؤس قنوط فان لم يكونا رجلين فرجـل وامرأتان اى فالشاهد وقرأ ابن مسعود ان تعذبهم فعبادك و بعد القول نحو وقالوا أساطير الاولين الا قالوا ساحر أو مجنـون سيقولون ثلاثة الآيات بل قالوا أضغاث أحلام و بعد ما الخبر صفة له فى المعنى نحو التائبون العابدون ونحو صم بكم عمى و وقع فى غـير ذلك أيضا نحو لا يغرنك تقلب الذين كفروا فى البلاد متاع قليل ولا تقولوا ثلاثة لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ أى هـذا بلاغ وقد صرح به فى هـذا بلاغ للناس سورة أنزلناها أى هذه سورة ومثله قول العلماء باب كذا وسيبويه يصرح به *(حذف الخبر)* وطعام الذين أوتوا الـكتاب اى حل لـكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الـكتاب من قبلكم أى حل لكم أكلها دائم وظلها أى دائم وأم أأنتم اعلم أم الله فلا حاجة الى دعوى حذف كما قيل لصحة كون اعلم خبرا عنهما واما انت اعلم ومالك فمشكل لانه ان عطف على أنت لزم كون اعلم خبرا عنهما او على اعلم لزم كونه شريكه فى الخبر به او على ضمير اعلم لزم ايضا نسبة العلم

ولا تقولوا فى شأن البهائم التى تصـفها ألسنتكم بالحل والحرمة هـذا حلال الخ فتقولون الـكذب (قوله على أن مامصـدرية) أى لا على أنها موصول والا كان العائد على المفعول محـذوفا (قوله أى لا تحلوا الخ) هـذا حل معنى اشارة الى أن فى الـكلام حذفا وأصـل التقدير لا تقولوا هذا حلال وهـذا حرام لاجل وصف ألسنتكم البهائم بالـكذب (قوله وقرئ بالجر) أى للكذب وكذا تقول فيما بعـد (قوله وقرئ بالجر) أى والمعـنى لا تقولوا لاجـل البهائم التى تصـفها ألسنتكم بالحـل والحرمة أى لا تقولوا الـكذب هذا حلال الخ (قوله صـفة للفاعل) أى وهو ألسنتكم (قوله وقدم) أى فى النوع الثانى من الجهة السادسة (قوله قدم) أى فى الشرط الثانى من الشروط الثمـانيـة المذكورة للحـذف فى الخاتمة (قوله منعوه) فشرطوا فى الحذف أن لا يكون المحذوف مؤكدا بالفتح لان الحذف ينافى التوكيد (قوله الآيتين) المراد بالآية الثانية قوله وأصحاب الشمـال ما أصحاب الشمال فى سموم أى هـم فى سـدر وهم فى سموم (قوله قل هـل أنبئكم بشر من ذالـكم) صوابه أفأنبئكم لانه التلاوة وقوله من ذلـكم النار أى هى النار (قوله فطل) أى فالمصيب طل (قوله فبؤس) أى فهو بؤس (قوله فان لم يكونا رجلين) أى الشهيدان (قوله أى فالشاهد) أل للجنس الصادق بالشاهدين وهما بمعنى الشهيدين فلا حاجة للاعتراض بان الاولى اى فالشهيدان (قوله أى فالشاهد) قال الدمامينى المناسب لقوله واستشهدوا شهيدين من رجالـكم أن يكون هذا من حذف الفعل أى فليستشهد رجل وامرأتان من الاستشهاد وقدره الزمخشرى فعلا من الشهادة فقال فليشهد رجل وامرأتان وما قـدرناه أولى اذ المأمور هـم المخاطبون لا الشـهداء وعلى تقدير أن يكون المحذوف مبتـدأ كما قال المصـنف فليقدر فالشهيدان لا فالشاهد اهـ قال الشمنى وأقول المناسب لقوله فان لم يكونا تقـدير المبتـدا وانما لم يقـدره فالشهيدان لان الشهيد هنا بمعنى الشاهد ولان الشاهد المراد به الجنس (قوله فعبادك) أى فهم عبادك (قوله الا قالوا ساحر أو مجنون) أى هو ساحر أو هو مجنون (قوله وقالوا أساطير الاولين) أى هو أساطير الاولين قال الدمامينى و يحتمل ان أساطير الاولين مبتدأ و جملة اكتتبها خبر وحينئذ فلا حذف أصلا (قوله سيقولون ثلاثة) أى هم ثلاثة (قوله أضغاث) أى هو أضغاث (قوله و بعد ما الخبر الخ) أى و بعد شئ كالمؤمنين والقوم الذين اشـتروا الضلالة بالهدى فى الآيتين الخبر صفة لذلك الشئ فى المعنى ولا شـك أن التائبون هم المؤمنون ولا يصح أن يقال بعـده مبتدا الا ان المبتدا دائما كذلك (قوله متاع قليـل) أى هو متاع أى تقلبهم متاع قليل (قوله ولا تقولوا ثلاثة) أى لا تقولوا هم أى مريم وعيسى والله آلهـة ثلاثة أى مسـتوون فى استحقـاق العبادة وقوله ولا تقولوا ثلاثة الخ الاولى حـذفه لان هذا فى الامثلة المذكورة للحذف بعد القول وقد سبق والـكلام هنا فى حذف المبتدا واقعا بعد غير القول (قوله وقد صرح به) أى بذلك المبتدا (قوله أى هذه سورة) أى فجملة أنزلناها صفة لسورة و يحتمل أن سورة مبتدا و جملة أنزلناها صفة والخبر محذوف أى فيما أوحينا اليك سورة أنزلناها (قوله وسيبويه يصرح به) أى بالمبتـدا فى ذلك فيقول هـذا باب (قوله والمحصنات من المؤمنات) أى حل لـكم وقوله أى حـل لـكم أى يقدر فى الموضعين (قوله الى دعوى حذف) أى أم الله أعـلم (قوله لصحة كون أعلم خبرا عنهما) أى فالخبر عنهما واحد غاية الامر أنه قدم على أحدهما (قوله لزم كون أعلم الخ) أى وهـذا لا يصح نظرا للمال لانه لا يعـلم (قوله لزم كونه شريكه)

أى فيلزم أن المخاطب نفس المال لان المبتدأ نفس الخبر (قوله اليه) أى الى المال أى ونسبة العلم للمال لاتصح (قوله وان قدر) أى مالك أى وجعل من عطف الجمل (قوله لزم كون المحذوف اعلم) اى بدليل المذكور أى ولا يصح أن يكون المال يعلم (قوله والوجه فيه الخ) هذا التوجيه مخالف للقواعد والحق ما قاله الرضى أن الاصل أنت أعلم بحال مالك فأنت ومالك أى مقترنان لا علقة لنا بكما فلا نشير عليك فيه بشئ فحذف بحال مالك وهو متعلق أعلم وحذف المبتدا الثانى وهو أنت المعطوف عليه مالك لقيام القرينة عليه فصار أنت اعلم ومالك فالواو حرف عطف للمعية ومالك عطف على انت المحذوفة وجملة فانت ومالك عطف على الجملة الاولى واما قوله وأرجلكم فالحق ان الواو عاطفة على الوجوه مشركة فى المعنى والاعراب التقديرى والخفض انما جاء من الجوار لان المجاورة تؤثر وأما قوله ودرهما فاصله دفعت شاة واخذت درهما فحذف الفعل المعطوف والمعطوف عليه فهو من الباب الآتى لا مما نحن فيه بل القول بالخفض للجوار هو دليل على ان الواو عاطفة على وجوهكم لا أنها عاطفة على الرؤس حتى تكون الواو للتشريك اللفظى والمعنوى (قوله قصد التشاكل) أى التشابه فى ان كلا من المتعاطفين مرفوع اى فالواو حرف عطف صورة وفى المعنى نائبة عن الباء وقوله التشاكل اللفظى أى فى الاعراب بين أعلم ومال (قوله كما قصد) اى الاشتراك المعنوى (قوله على القول) اى بناء على القول الخ (قوله ونظيره) اى نظير المثال فى كون الواو نائبة فيه مناب الباء قصد التشاكل اللفظى (قوله فحذفت كان وخبرها) اى وهو محل الشاهد لان المراد بالخبر فى الترجمة المحذوف الخبر الذى للمبتدأ أو الخبر لغيره (قوله لهفى عليك) اللهف بفتح الهاء مصدر لهف بكسرها بمعنى حزن وتحسر وقولهم يالهف فلان كلمة يتحسر بها على ما فات والجوار بكسر الجيم ان تعطى الرجل ذمة يكون بها جارك فتجيره اهـ شمنى وهذا يفيد أن الهاء فى لهفى مفتوحة ولكن فى نسخ عدة سكونها أى أتلهف عليك لاجل لهفة من خائف والبيت لشمردل الليثى ابن شريك بن عبد الله بن رؤبة شاعر اسلامى فى ايام جرير والفرزدق يرثى منصور بن زياد وبعده

أما القبور فانهن أوانس * بجوار قبرك والديار قبور
عمت فواضله فعم مصابه * فالناس فيه كلهم مأجور
يثنى عليك لسان من لم توله * خيرا لانك بالثناء جدير
ردت صنائعه اليه حياته * فكانه من نشرها منشور
والناس مأتمهم عليه واحد * فى كل دار أنة وزفير
عجبا لاربع أذرع فى خمسة * فى جوفه جبل أشم كبير

(قوله حين ليس مجير) الذى فى توضيح المصنف حين لات مجير مستشهدا بذلك على اهمال لات لعدم دخولها على الزمان (قوله أو كاد) أى أو كاد أن يصيب (قوله أو كاد) أى أن يخطئ فقد حذف خبر كاد فى الموضعين (قوله ان مالا وان ولدا) أى ان لنا مالا وان لنا ولدا (قوله وقدمر البحث الخ) الآية الاولى لم يتقدم فيها كلام أصلا واما الآية الثانية فتقدم فى المثل الاول من الجهة الرابعة أن الخبر فيها محذوف أى هالكون أو هو مذكور وهو قوله أولئك ينادون الخ وما بينهما اعتراض وقوله فى ان الذين كفروا الخ قال الزمخشرى خبران فى هذه الآية محذوف أى فنذيقهم العذاب بدليل جواب الشرط بعد (قوله ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله) والمسجد الحرام أى ويصدون عن المسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد (قوله وقال الحماسى) أى الشاعر المذكور شعره فى ديوان الحماسة وهذا الشاعر هو سعد بن مالك (قوله لا براح) أى بالرفع كما سبق فى لا (قوله وقد كثر حذف خبر لا) أى النافية للجنس (قوله ان ليلى) خبران قوله لعلها مع الخبر المحذوف (قوله جرى الخ) جواب اذا والقرن

اليه والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل واعمال افعل فى الظاهر وان قدر مبتدا حذف خبره لزم كون المحذوف اعلم والوجه فيه ان الاصل بمالك ثم أنيبت الواو مناب الباء قصد التشاكل اللفظى لا للاشتراك المعنوى كما قصد بالعطف فى نحو وارجلكم فيمن خفض على القول بان الخفض للجوار ونظيره بعت الشاء شاة ودرهما والاصل شاة بدرهم وقالوا الناس مجزيون باعمالهم ان خير فخير أى ان كان فى عملهم خير فحذفت كان وخبرها وقال

لهفى عليك للهفة من خائف
يبغى جوارك حين ليس مجير

اى ليس له وقالوا من تأنى أصاب أو كاد ومن استعجل اخطأ أو كاد وقالوا ان مالا وان ولدا وقال الاعشى

ان محلا وان مرتحلا

اى ان لنا حلولا فى الدنيا وان لنا ارتحالا عنها وقدمر البحث فى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم مستوفى وقال تعالى قالوا لا ضير أى علينا ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت اى لهم وقال الحماسى

من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لا براح

*وقد كثر حذف خبر لا هذه حتى قيل انه لا يذكر وقال آخر اذا قيل سيروا ان ليلى لعلها جرى * دون ليلى مائل القرن أعضب

أى لعلها قرينة (ما يحتمل النوعين) يكثر بعد الفاء نحو فتحرير رقبة فعدة من أيام أخر فما استيسر من الهدى فنظرة الى ميسرة أى فالواجب كذا أو فعليه كذا أو فعليكم كذا و يأتى فى غيره نحو فصبر جميل أى أمرى أو أمثل ومثله طاعة وقول معروف أى

أمرنا أو امثل و بدل للاول قوله فقالت على اسم الله أمرك طاعة * وقد مر تجويز ابن عصفور الوجهين فى لعمرك لافعلن وايمن الله لافعلن وغيره جزم بان ذلك من حذف الخبر وفى نعم الرجل زيد وغيره جزم بأنه اذا حمل على الحذف كان من حذف المبتدا *(حذف الفعل وحده أومع مضمر مرفوع أو منصوب أومعهما) * يطرد حذفه مفسرا نحو وان أحد من المشركين استجارك اذا السماء انشقت قل لو انتم تملكون والاصل لو تملكون تملكون فلما حذف الفعل انفصل الضمير قاله الزمخشرى وأبو البقاء وأهل البيان وعن البصريين انه لا يجوز لو زيد قام الا فى الشعر أو الندور نحو لو ذات سوار لطمتنى وقيل الاصل لو كنتم فحذفت كان دون اسمها وقيل لو كنتم أنتم فحذف فامثل الشمس ولو خاتما من حديد و بقى التوكيد و يكثر فى جواب الاستفهام نحو ليقولن الله أى ليقولن خلقهن الله واذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا وأكثر من ذلك كله حذف القول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم حتى قال أبو على حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج و يأتى حذف الفعل فى غير ذلك كان نحو انتهوا خيرا لكم أى وأتوا خيرا لكم وقال الكسائى يكن الانتهاء خيرا وقال الفراء الكلام

بالنون والاعضب مكسور وشبه المانع بكبش كذلك بجامع القبح (قوله ما يحتمل النوعين) أى حذف المبتدا أو حذف الخبر (قوله يكثر بعد الفاء) أى عقيبها من غير فاصل بينه و بينها اه شمنى (قوله أى فالواجب) هذا هو المبتدا المحذوف وقوله كذا هو المذكور من التحرير وما معه (قوله أو فعليكم الخ) هذا ناظر للاخير اذ لا يصح فيه الا ذلك أى فعليكم نظرة (قوله و يأتى فى غيره) أى فى غير هذه الفاء (قوله و يأتى فى غيره) أى فى غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذى ذكرناه فلا يرد فصبر جميل لان احتماله للنوعين وان كان بعد الفاء الا أنه ليس بعدها بالمعنى المذكور اه شمنى (قوله و بدل للاول) أى تقدير المبتدا قوله أمرك طاعة أى فقد وقع لفظ الطاعة فى كلام العرب خبرا عن مبتدا مذكور وهو لفظ الامر فترجح بذلك انه عند احتمال الحذف يجعل خبر المبتدا محذوف تقديره أمر (قوله و بدل للاول) قال الدمامينى فيه نظر لانه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة فى تركيب ما خبرا عن مبتدا مذكور وهو لفظ الامر ان يكون كذلك فى كل تركيب ثم الظاهر أن الامر فى البيت واحد الاوامر وهو ضد النهى أى أمرك ذو طاعة أى مطاع ممتثل والامر المقدر فى الآية واحد الامور وهو بمعنى الشان فكيف يجعل الاول دليلا على الثانى قال الشمنى لم يدع المصنف لزوم ذلك لزوما قطعيا وانما ادعى أنه لما وقع فى كلام العرب لفظ طاعة فى تركيب خبرا عن مبتدا مذكور وهو لفظ الامر ولم يقع فى كلامهم مبتدأ حذف خبره ترجح بذلك أنه عند الحذف خبر لمبتدا محذوف (قوله الوجهين) أى فيجوز لعمرك يمينى أو يمينى لعمرك وكذا أيمن (قوله كان من حذف المبتدا) أى ولو جعل من حذف الخبر لسد شئ مسده ولم يوجد (قوله وان أحد من المشركين استجارك) أى وان استجارك أحد فحذف الفعل وحده مع الضمير المنصوب (قوله اذا السماء انشقت) أى اذا انشقت السماء انشقت فحذف الفعل وحده (قوله والاصل لو تملكون تملكون) أى فقد حذف الفعل وحده (قوله لو زيد قام) اى انهم يقولون انه لا يجوز أن تدخل لو الا على فعل ظاهر لا على مقدر الا ندورا وورد عليهم بقوله تعالى لو أنتم تملكون (قوله وقيل لو كنتم أنتم) أى فحذف الفعل مع مرفوعه و بقى التوكيد (قوله مثل الشمس ولو خاتما من حديد) أى ولو كان الملتمس خاتما من حديد فقد حذف الفعل مع مرفوعه (قوله و يكثر) عطف على يطرد (قوله و يكثر فى جواب الاستفهام) وكذا جواب النفى نحو زيد ردا على من قال ما قام أحد و بعد فعل يستلزمه نحو * ليبك يزيد ضارع لخصومة * على البناء للمفعول أى يبكيه ضارع ونظم بعضهم مواضع حذف الفعل ومواضع حذف الفاعل فقال

عند النيابة مصدر وتعجب * ومفرغ ينقاس حذف الفاعل
والفعل بعد اذا وان مستلزم * وجواب نفى أو جواب السائل

والمراد بالتعجب نحو أسمع بهم وأبصر أى بهم لكونه على صورة الفضلة كما يأتى ولا يرد نحو أغزن لان المحذوف لعلة تصريفية كالثابت (قوله خلقهن الله) أى فحذف الفعل مع الضمير المنصوب (قوله قالوا خيرا) أى قالوا أنزل خيرا فحذف الفعل مع ضمير الرفع (قوله حذف القول) أى حذفه اذا كان قولا وقوله وأكثر من ذلك أى من حذفه اذا كان مفسرا أو واقعا فى جواب استفهام (قوله سلام عليكم) أى يقولون سلام عليكم وسيذكر المصنف فى حذف الحال أنه يجوز ان يكون التقدير قائلين سلام عليكم اه شمنى فعلى الاحتمال الثانى لا تكون الآية مما حذف فيه الفعل لكنها على كل حال مما حذف فيه القول (قوله من حديث البحر) أى من الحديث الذى ينقل من البحر فهو مأخوذ من أمر متسع فيكون متسعا (قوله أى وأتوا خيرا) الدليل على تقدير ائت انك نهيت فى الاول عن شئ ثم جئت بعده بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب أن ينتصب بائت أو اقصد أو ما يفيد هذا المعنى كذا قال الرضى (قوله يكن الانتهاء خيرا) أى فالمحذوف على هذا

بجملة واحدة وخبرا لنعت لمصدر محذوف أى انتهاء خيرا والذين تبوؤا الدار والايمان من قبلهم أى واعتقدوا الايمان من قبل هجرتهم وقال
علفتها تبنا وماء باردا فقيل التقدير وسقيتها وقيل لا حذف بل ضمن علفتها معنى انلتها واعطيتها ٢٦٣ والزمواصحة نحو علفتها ماء باردا وتبنا
فالتزموه محتجين بقول طرفة
لهاسبب ترعى به الماء والشجر
وقالوا الحمد لله اهل الحمد
باضمار أمدح وفى التنزيل
وامرأته حمالة الحطب
باضمار أذم ونظائره كثيرة
وقالوا أما انت منطلقا
انطلقت اى لان كنت منطلقا
انطلقت وقالوا الا أكله مالن
حرامكانه ومالن فى السماء
نجما اى ماثبت ويروى نجم
بالرفع فان فعل ماض بمعنى
عرض وأصله عن

(حذف المفعول)
يكثر بعد لوشئت نحو فلوشاء
الله لهدا كم أجعين أى فلو
شاء هدايتكم وبعد نفى
العلم ونحوه نحو ألا انهم هم
السفهاء ولكن لا يعلمون أى
انهم سفهاء ونحن أقرب اليه
منكم ولكن لا تبصرون
وعائدا على الموصول نحو
اهذا الذى بعث الله رسولا
وحذف عائد الموصوف دون
ذلك كقوله
وماشئ حميت بمستباح
وعائد المخبر عنه دونهما كقوله
على ذنبا كله لم اصنع * وقوله
فثوب لبست وثوب أجر
وجاء فى غير ذلك نحو فمن لم
يجد فصيام شهرين فمن لم
يستطع فاطعام ستين مسكينا
أى فمن لم يجد الرقبة فمن لم
يستطع الصوم ومن غريبه
حذف المقول وبقاء القول نحو قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم أى هو سحر بدليل أسحر هذا ويكثر حذفه فى الفواصل نحو وماقلى ولاتخشى
ويجوز حذف مفعولى أعطى نحو فامامن أعطى وثانيهما فقط نحو ولسوف

كان واسمها (قوله جملة واحدة) أى لاجملتان كما هو على القولين الاولين (قوله أى واعتقدوا الايمان) أى
فالايمان على هذا باق على حقيقته والعطف من قبيل عطف الجمل ويجوز ان يكون من عطف المفردات على ان
يكون التجوز واقعا فى الايمان على طريق الاستعارة وتقريرها أن تقول شبه الايمان من حيث ان المؤمنين
من الانصار تمكنوا منه تمكن المالك فى ملكه بمدينة من المدائن الحصينة وادعى ان المشبه فرد من أفراد المشبه
به واستعير اسم المشبه به للمشبه فى النفس وطوى ذكر المشبه به ورمزله بذكر شئ من لوازمه وهو التبوؤ على
طريق الاستعارة بالكناية واثبات التبوى تخييل اه تقرير شيخنا دردير (قوله علفتها الخ) لا يعرف قائله
تمامه * حتى مشت همالة عيناها * ويروى غدت وبدت والمعنى واحد (قوله والزموا) أى من قال
بالتضمين الزموا بذلك فالتزموه واستدلوا لجوازه بنحو الخ (قوله لهاسبب الخ) صدره
* أعمرو بن هند ماترى رأى صرمة * الهمزة للنداء والصرمة بكسر المهملة وسكون الراء وفتح الميم نحو الثلاثين
من الابل والشاهد أنه ضمن ترعى معنى تتناول فصح تسلطه على الماء (قوله أى ماثبت الخ) راجع لكل من المثالين
أى ماثبت استقرار حرامكانه وماثبت استقرار نجم فى السماء (قوله يكثر بعد لوشئت) أى بعد فعل المشيئة الواقع
شرطا وكذا بعد لو أردت ولو اخترت ونحو ذلك فان فعل الجواب يدل على المفعول المحذوف ويبينه نحو فلوشاء
لهدا كم أجعين أى لوشاء هدايتكم لهدا كم أجعين فانه متى قيل لوشاء علم السامع ان هنالك شيأ تعلقت المشيئة به
لكنه مبهم عنده فاذا جئ بجواب الشرط صار مبينا اللهم الا أن يكون تعلق فعل المشيئة ونحوه بالمفعول غريبا
فلابد من ذكر المفعول ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به كقوله
ولوشئت أن أبكى دما لبكيته * عليه ولكن ساحة الصبر أوسع
فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فلذا صرح بالمفعول لاجل أن يتقرر فى نفس السامع ويأنس به (قوله
ونحوه) أى وبعد نفى نحو العلم كالابصار (قوله ولكن لا يعلمون) الابلغ فى الذم أن هذا منزل منزلة اللازم
وحينئذ فلا حذف قاله الدماميني (قوله ولكن لا تبصرون) اى لا تبصرون القرب أو الاصل لا تبصرونا
(قوله وعائدا على الموصول) عطف على قوله بعد لوشئت (قوله أهذا الذى بعث الله رسولا) أى بعثه (قوله
وحذف عائد الموصوف الخ) اى المفعول وحذف مبتدأ وقوله دون ذلك خبره أى ان حذفه أقل مما قبله (قوله
وماشئ حميت) اى حميته وهذا عجز بيت صدره * حميت حمى تهامة بعد نجد * (قوله على ذنبا) هذا عجز بيت
لابى النجم صدره قد أصبحت أم الخيار تدعى * أى كله لم أصنعه (قوله لبست) أى لبسته ويروى نسيت
وصدره * فاقبلت زحفا على الركبتين * وهو لامرئ القيس (قوله وجاء) أى حذف المفعول (قوله فى
غير ذلك) أى ماذكر من الامور الخمسة (قوله ومن غريبه) أى من غريب حذف المقول (قوله نحو قال موسى
الخ) ماذكره المصنف أحد أوجه ذكرها فى الكشاف وعبارته فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا لسحر مبين
على انه سحر فكيف قيل لهم أتقولون أسحر هذا قلت فيه أوجه أن يكون معنى قوله أتقولون للحق أتعيبونه
وتطعنون فيه وكان عليكم أن تذعنوا له وتعظموه من قولهم فلان يخاف القالة أى التعيب والطعن فيه ثم قال
أسحر هذا فأنكر ماقالوه فى عيبه والطعن فيه وان يحذف مفعول أتقولون وهو مادل عليه قولهم ان هذا لسحر
مبين كأنه قيل أتقولون هو سحر ثم قيل أسحر هذا (قوله أى هو سحر الخ) يمكن أن الاستفهام من مقولهم تحقيرا
من تجاهل العارف وان جزموا بالسحر أو انه توبيخ محطه ولا يفلح الساحرون فكأنهم قالوا أأتيتنا بما لا فلاح
فيه على انها حال من مقولهم (قوله وماقلى الخ) أى قلاك ولا تخشاه (قوله فامامن أعطى) فيه ان هذا لم يقصد
تعلقه بمفعول فهو منزل منزلة اللازم فالاولى أن يمثل بنحو أعطيت جوابا لهل أعطيت زيدا (قوله ولسوف

يعطيك ربك واولهما فقط خلافا للسهيلي نحو حتى يعطوا الجزية *(حذف الحال)* أكثر ما يرد ذلك اذا كان قولا اغنى عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أى قائلين ذلك ومثله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا ويحتمل ان الواو للحال وان القول المحذوف خبر اى واسمعيل يقول كما ان القول حذف خبرا الموصول فى والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم الا ليقربونا ويحتمل ان الخبر هنا ان الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب أو رفع خبرا أول هذا كله أولا موضع له لانه بدل من الصلة ان كان الذين الكفار والعائد الواو فان كان للمعبود من عيسى ٢٦٤ والملائكة والاصنام والعائد محذوف أى اتخذوهم فالخبر ان الله يحكم بينهم وجملة القول حال أو بدل

(حذف التمييز) نحو كم صمت أى كم يوما وقال تعالى عليها تسعة عشر ان يكن منكم عشرون صابرون وهو شاذ فى باب نعم نحو من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أى فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة

(حذف الاستثناء) وذلك بعد الا وغير المسبوقين بليس يقال قبضت عشرة ليس الا أوليس غير وقد تقدم وأجاز بعضهم ذلك بعد لم يكن وليس بمسموع

(حذف حرف العطف) بابه الشعر كقول الحطيئة* ان امرأ رهطه بالشام منزله * برمل يبرين جارا شد ما اغتربا أى ومنزله برمل يبرين كذا قالوا ولك أن تقول الثانية صفة ثانية لا معطوفة وحكى أبو زيد أكلت خبزا لحما تمرا فقيل على حذف الواو وقيل على بدل الاضراب وحكى أبو الحسن اعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار أو ويحتمل البدل المذكور وقد خرج على ذلك آيات احداها وجوه يومئذ ناعمة أى ووجوه عطفا على وجوه يومئذ خاشعة والثانية ان الدين عند الله الاسلام فيمن فتح الهمزة اى وان الدين عطفا على انه لا اله الا هو ويبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع وقيل بدل من ان الاولى وصلتها أو من القسط أو معمول للحكيم على ان أصله الحاكم ثم حول للمبالغة والثالثة ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد اى وقلت وقيل بل هو الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ ذاك وقيل تولوا حال على اضمار قد واجاز الزمخشرى ان يكون استئنافا أى اذا ما أتوك لتحملهم تولوا ثم قدر انه قيل لم تولوا باكين فقيل قلت لا أجد ما احملكم عليه ثم وسط بين الشرط والجزاء

يعطيك) أى خبرا وقوله حتى يعطوا أى يعطوكم (قوله ربنا تقبل منا) اى قائلين ربنا الخ (قوله اى واسمعيل يقول) اى والحال أن اسمعيل يقول (قوله ما نعبدهم) اى يقولون ما نعبدهم فما نعبدهم مقول القول الواقع خبرا الذين (قوله فالقول المحذوف نصب) اى على الحال أى قائلين ما نعبدهم (قوله هذا) أى ما ذكر من الاحتمالات الثلاثة فى جملة القول (قوله تسعة عشر) أى ملكا (قوله ان يكن منكم عشرون) اى رجلا (قوله ونعمت رخصة) مثله نعم أنت فالفاعل ضمير مستتر فيها مميز بنكرة محذوفة يدل عليه السياق أى نعم كريما أو شجاعا أو فتى فأنت هو المخصوص بالمدح (قوله حذف الاستثناء) أى المستثنى (قوله قبضت عشرة ليس الا) أى ليس المقبوض الا هى وقوله أوليس غير أى ليس المقبوض غيرها (قوله بابه الشعر) أى المسموع فيه وهذا أحد مذاهب ثلاثة وقيل انه مختص بالاعداد المسرودة وقيل انه قياس مطرد شعرا ونثرا وهو مذهب ابن مالك (قوله ان امرأ رهطه بالشام منزله * يبرين) كذا فى بعض النسخ ووقع فى بعض منها منزله برمل يبرين وهو الصواب لان البيت من بحر البسيط ولا يكون منه الا اذا كان كذلك ويبرين اسم موضع وهو بياء مثناة تحتية مفتوحة فى أوله ويبرين كنصيبين اسم بالمد فيه للعرب مذهبان منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه الاعراب كما يلزم الاسماء المفردة التى لا تنصرف ومنهم من يجريه مجرى الجمع فتقول على الاول هذه يبرين ونصيبين ورأيت يبرين وتقول على الثانى هذه يبرون ورأيت يبرين ومررت بيبرين (قوله الثانية) أى الجملة الثانية (قوله صفة ثانية) أى لامرأ أى ان ذلك المرء موصوف بكون رهطه بالشام وموصوف بكون منزله برمل يبرين (قوله وقيل على بدل الاضراب) هو ما قصد فيه الاول ولم يتبين فساد قصده واضرب عنه الى الثانى وجعل فى حكم المتروك فخرج ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه اللسان وهو بدل الغلط وما تبين فيه فساد القصد الاول وهو بدل النسيان (قوله وقد خرج على ذلك) أى على حذف حرف العطف (قوله ويبعده) أى حذف العاطف من الآية الثانية (قوله بين المتعاطفين المرفوعين) أى فقد وسط بين المنصوبين وهما انه لا اله الا هو وقوله ان الدين عند الله الاسلام بمرفوع وهو والملائكة وفصل بين مرفوعين وهما الله والملائكة بمنصوب وهو قوله انه لا اله الا هو (قوله وصلتها) أى فالمعنى شهد الله والملائكة ان الدين عند الله الاسلام فهو بدل اشتمال على الظاهر (قوله أو من القسط) أى ان القسط هو كون الدين الحق الاسلام أى انه بدل اشتمال (قوله على ان أصله الخ) أى ولا يصح أن يكون معمولا للحكيم بدون ذلك لان الصفة المشبهة لا تعمل الا فى السببى أى المتصل بضمير الموصوف لفظا نحو زيد حسن وجهه أو معنى نحو زيد حسن الوجه أى منه والمعمول هنا غير سببى (قوله أى وقلت) أى وعلى هذا فجواب اذا تولوا (قوله وقيل بل هو) أى قلت لا أجد ما احملكم عليه (قوله وقيل تولوا) أى كما سيأتى ان الماضى اذا وقع حالا كان على اضمار قد (قوله على اضمار قد) أى وقلت لا أجد الخ جواب اذا والحاصل انه على جعل قلت لا أجد الخ جوابا ففى تولوا احتمالان اما انه مستأنف جواب لمقدر أو انه حال (قوله أن يكون) أى قوله قلت لا اجد (قوله ثم وسط) اى ذلك الاستئناف

(حذف فاء الجواب) هو مختص بالضرورة كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * وقدمر ان أبا الحسن خرج عليه ان ترك خيرا الوصية للوالدين *(حـذف واو الحال)* تقدم فى قوله * نصف النهار الماء غامره * أى انتصف النهار والحال ان الماء غامر هذا الغائص

(حذف قد)
زعم البصريون ان الفعل الماضى الواقع حالا لابد معه من قد ظاهرة نحو ومالكم ان لا تاكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم أو مضمرة نحو انؤمن لك واتبعك الارذلون أو جاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون واشترطوا ذلك فى الماضى الواقع خبرا لكان كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض اصحابه اليس قد صليت معنا وقول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذاما وحميرا وخالفهم البصريون واجاز بعضهم ان زيدا قام على اضمار قد وقال الجميع حق الماضى المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا وقيل فى قتل اصحاب الاخدود انه جواب القسم على اضمار اللام وقد جميعا للطول وقال حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال * فاضمر قد واما ولئن ارسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون فزعم قوم انه من ذلك وهو سهو لان ظلوا مستقبل لانه مرتب على الشرط وساد مسد جوابه ولا سبيل فيه الى قد اذ المعنى ليظلن ولكن النون لاتدخل على الماضى *(حذف لا التبرئة)* حكى الاخفش لارجل وامرأة بالفتح واصله ولا امرأة فحذفت لا وبقى البناء لتركيب بحاله (حذف لا النافية غيرها) يطرد ذلك فى جواب القسم اذا كان المنفى مضارعا نحو تالله تفتأ تذكر يوسف وقوله *

(قوله وقدمر) أى فى الكلام على الفاء المفردة فعنده لايختص حذف فاء الجواب بالضرورة وقوله ان ابا الحسن اى الاخفش (قوله ان ترك خيرا) المراد بالخير المال الكثير وقوله الوصية اى فالوصية الخ وجعل غيره الوصية نائب فاعل كتب وجواب الشرط محذوف اى فليوص (قوله تقدم الخ) اى فى مبحث الاشياء التى تحتاج الى رابط فى الباب الرابع والشاهد فى البيت على رفع النهار فاعل نصف لانه بمعنى انتصف على ما فى الصحاح فالجملة الحالية حينئذ خالية من ضمير ذى الحال وهو النهار فاحتيج الى تقدير الواو محذوفة ليحصل الربط وقد يقال انه لايتعين ذلك لجواز تقدير ضمير يعود الى النهار اى غامره فيه وروى بنصب النهار على ان نصف من قولك نصفت الشئ بمعنى بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد على الغائص وعلى هذا فلا يكون فى البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذى الحال (قوله لابد معه من قد) علل كثير هذا الحكم بان الفعل الماضى يحتمل كل جزء من أجزاء الزمان الماضى فاذا دخلت عليه قد قربته من الحال وانتفى عنه ذلك الاحتمال فصلح للحال وهو مشكل من ان كلمة قد تقرب الماضى من الحال بمعنى الحال الذى هو زمان التكلم لابمعنى ما يبين هيئة الفاعل او المفعول فان الحال بهذا المعنى الذى فيه الكلام على حسب عاملها قد يكون ماضيا أو حالا أو مستقبلا فهذا غلط نشأ من استعمال لفظ الحال (قوله واتبعك) اى وقد اتبعك (قوله حصرت صدورهم) اى وقد حصرت (قوله واشترطوا ذلك) اى الاقتران بقد ظاهرة أو مقدرة (قوله فى الماضى الواقع خبرا لكان) اى واحدى اخواتها واما الحال الماضية فلا يشترط فيها الاقتران بقد عندهم (قوله حسبنا) اى قد حسبنا (قوله جذاما) بضم الجيم وذال معجمة قبيلة من اليمن تنزل بجبال حسمى وتزعم نسابة مضر انهم من معد وحسمى بحاء مهملة مكسورة اسم ارض بالبادية فيها جبال شواهق ملس الجوانب لايكاد القتام يفارقها وحمير ابو قبيلة من اليمن ومراد الشاعر انهم طمعوا فى هاتين القبيلتين يظنون القود ضعفا فوجدناهم أولياء (قوله وخالفهم البصريون) اى فلا يقدرون فى خبر كان الماضى قد (قوله ان زيدا قام الخ) اى اضمار قد فى خبر ان الماضى (قوله ان يقرن الخ) أى فان لم يكونا مذكورين قدرا (قوله انه جواب للقسم) أى والسماء ذات البروج (قوله للطول) اى ان المسهل لحذف اللام وقد من جواب القسم طول الفصل بين القسم والجواب فالطول نزل القسم منزلة عدم ذكره فى الجملة (قوله حلفت لها الخ) تقدم انشاد هذا البيت فى فصل قد من حرف القاف ومر هناك ان ابن عصفور ذكر ان القسم اذا أجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال جئ باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا وان كان بعيدا جئ باللام وحدها وانشد هذا البيت شاهدا عليه وفيه بحث مضى هناك اه دماميني (قوله لناموا) أى لقد ناموا (قوله ولئن أرسلنا) أى والله لئن ارسلنا (قوله انه من ذلك) اى من الماضى المثبت المجاب به القسم فتكون قد مقدرة (قوله لان ظلوا مستقبل) اى ولا يقترن بقد واللام الا جواب القسم الماضى لفظا ومعنى (قوله لانه مرتب على الشرط) أى وهو ارسلنا اى والشرط مستقبل والمرتب على المستقبل مستقبل (قوله غيرها) اى غير لا التبرئة وفى بعض النسخ وغيرها بالواو أى وغير لا النافية وهو الناهية والصواب النسخة الاولى اذ حذف لا الناهية لا اظنه جائزا بطريق الاستقلال ولا يجوز أن تقول تقم على ان المراد لاتقم ولهذا لم يذكر المصنف مثالا فى هذه الترجمة لحذف لا الناهية نعم يجوز حذفها بطريق التبعية نحو لاتهن العالم وتكرم الجاهل اى ولا تكرم (قوله يطرد ذلك) اى حذف لا (قوله اذا كان المنفى الخ) فى نسخة اذا كان المنفى معنى مضارعا (قوله تالله تفتأ الخ) أى لا تفتأ

فقالت يمين الله ابرح قاعدا * ويقل مع الماضي كقوله فان شئت آليت بين المقا * م والركن والحجر الاسود نسيتك مادام عقلي معي

امدبه امد السرمد ويسهله تقدم لا على القسم كقوله

فلا والله نادى الحي قومي

وسمع بدون القسم كقوله

وقولى اذا ما اطلقوا عن بعيرهم * يلاقونه حتى يؤب المنخل *

وقد قيل به في يبين الله لكم ان تضلوا اى لئلا وقيل المحذوف مضاف اى كراهة ان تضلوا (حذف ما النافية) ذكر ابن معطى ذلك في جواب القسم فقال في الفيته

وان اتى الجواب منفيا بلا اوما كقولى والسما ما فعلا

فانه يجوز حذف الحرف ان أمن الالباس حال الحذف قال ابن الخباز وما رأيت في كتب النحو الا حذف لا وقال لى شيخنا لا يجوز حذف ما لان التصرف في لا أكثر من التصرف في ما انتهى وانشد ابن مالك

فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب

وقال اصله ما ما نلتم ثم في بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية وفي بعضها قدره ما الموصولة (حذف ما المصدر به) قاله ابو الفتح في قوله

بآية تقدمون الخيل شعثا

والصواب ان آية مضاف الى الجملة كما مر وعكسه قول سيبويه في قوله

بآية ما تحبون الطعاما

انها زائدة والصواب انها مصدرية (حذف كي المصدرية) اجازه السيرافي في نحو جئت لتكرمني وانما قدر الجمهور رهذا ان يعينها لانها ام الباب

ولا ابرح (قوله فقالت يمين الله الخ) هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه * ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي * وقبل هذا البيت فقالت سباك الله انك فاضحي * الست ترى السمار والناس احوالي . سباك الله دعاء عليه بالسبي وهو الاسر والسمار الذين يتحدثون بالليل جمع سامر وأحوالي بمعنى حولي أي بازائي والاوصال المفاصل أو مجتمع العظام وجمع وصل بالكسر والضم وهو كل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره اه دماميني (قوله ويقل) اى حذف لا مع الماضي الواقع جوابا للقسم (قوله مع الماضي) أي فكثرته اذا كان جواب القسم مضارعا وأما اذا كان جواب القسم ماضيا فيقل الحذف (قوله نسيتك) اى لا نسيتك والسرمد الدائم اى امد الزمان الدائم وهذان البيتان من بحر المتقارب والاول منهما مدرج آخر صدره ألف المقام وأول العجز ميمه هذا هو الاولى ويحتمل أن لا يكون مدرجا بان يكون آخر الصدر ميم المقام وأول العجز واو الركن فيكون فيه الثلم والشاهد الذى اورده له المصنف في قوله نسيتك أى لا نسيتك وانما سهل الحذف في هذا لان الفعل من قوله نسيتك ماض لفظا مستقبل معنى لعمله في ظرف مستقبل وهو قوله مادام عقلي اذ التقدير مدة دوام عقلي فسهل حذف النافي معه كما سهل حذفه مع المضارع المستقبل اه دماميني (قوله ويسهله) اى حذف لا النافية في جواب القسم اذا كان ماضيا اه تقرير دردير (قوله فلا والله الخ) هذا صدر بيت للمنخل وعجزه * هدوا بالمساءة والعلاط * ويروى ضيفي بدل قومي والهدو السكون وزنا ومعنى وأصله هدوء مصدر هدأ خفف بقلب همزته واوا وادغمت الواو الزائدة فيها كعز و وبالمساءة متعلق بنادى والعلاط بمهملتين الخصام وزنا ومعنى مصدر عالطه بشر اذا ذكره بسوء اقسم الشاعر بالله على ان الحى لا ينادون ضيفهم بما يكرههم من مساءة وخصومة بان يقولوا له اسكن ولا تتحرك عند نابل ضيفه عزيز مكرم لا يقابل الا بما يرضيه وفي ذلك ايماء الى شرف الشاعر وعزته وقد جعل المصنف وغيره النافي المحذوف من هذا البيت كلمة لا وهو قابل للبحث وذلك لان الفعل هنا ماض لفظا ومعنى لان الانسان لا يتمدح الا بما وقع لا بما يتوقع فلا ينبغي أن يكون المقدر لا لانها لا تدخل على الماضي لفظا ومعنى الا مكررة ولا تكرر في البيت فينبغي ان يقدر ما وزعم الكوفيون انه لا حذف في هذا البيت وان المذكورة أولا هي ما في الجواب قدمت اعتناء بالنفي وفيه تقديم ما في جملة على جملة أخرى مع انه لا يتاتى في قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم اه دماميني (قوله وسمع) اى حذف لا (قوله وقولى الخ) هذا البيت للنمر بن تولب قال في الصحاح والمنخل بفتح الخاء المعجمة مشددا اسم شاعر يقال لا أفعله حتى يؤب المنخل وهو أحد القارظين اللذين خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا فقالوا لا آتيك أو يؤب القارظان وفي شرح الكافية لابن مالك بعد ما ذكر بيت المصنف ارادوا الله لا يلاقونه فحذف القسم وحرف النفي وهذا في غاية الغرابة اه كلامه وجماعة من النحاة يروونه مما حذف فيه لا النافية بدون اضمار القسم ومنهم المصنف والظاهر أن رأى المصنف أولى ليكون من قبيل ما حذفه ثبت بقياس باعتبار حذف لا في جواب القسم والله أعلم اه دماميني (قوله عن بعيرهم) عن زائدة وقوله يلاقونه أى لا تلاقونه (قوله ذكر ابن معطى ذلك) أى جواز حذفها (قوله قال ابن الخباز) أى في شرحها (قوله الا حذف لا) أى الا جواز حذف لا في جواب القسم دون جواز حذف صاحبه (قوله وأنشد ابن مالك) أى دليلا على جواز حذف ما في جواب القسم (قوله فوالله الخ) قال في الصحاح الوفق من الموافقة بين الشيئين يقال حلوبته وفق عياله أى لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه ثم انه يحتمل أن يجعل قوله بمعتدل مفعولا به والباء زائدة وما المذكورة نافية في الموضعين والفعلان تنازعاه وحذف المفعول من أحدهما ولا يحتاج الى تقدير ما لا نافية ولا موصولة اه دماميني (قوله بآية تقدمون) أي ما تقدمون أى اقدامكم (قوله وعكسه) أى من جهة انه في هذا البيت الثاني صرح بما دون الاول فنها حذفت وجعله عكسا بناء على مقابل الصواب (قوله لانها أم الباب) هذا بيان لوجه تقدير

فهي أولى بالتجوز *(حذف اداة الاستثناء) لا أعلم ان أحدا اجازه الا ان السهيلي قال في قوله تعالى ولا تقولن لشيء الآية لا يتعلق
الاستثناء بفاعل اذ لم ينه عن
ان يصل الا ان يشاء الله
بقوله ذلك ولا بالنهي لانك
اذا قلت أنت منهي عن ان
تقوم الا ان يشاء الله فلست
بمنهي فقد سلطته على ان
يقوم ويقول شاء الله ذلك
وتأويل ذلك ان الاصل الا
قائلا الا ان يشاء الله وحذف
القول كثيرا انتهى فتضمن
كلامه حذف اداة الاستثناء
والمستثنى جميعا والصواب
ان الاستثناء مفرغ وان
المستثنى مصدر او حال أي الا
قولا مصحوبا بان يشاء الله
او الا ملتبسا بان يشاء الله
وقد علم انه لا يكون القول
مصحوبا بذلك الا مع حرف
الاستثناء فطوى ذكره لذلك
وعليهما فالباء محذوفة من
أن وقال بعضهم يجوز ان
يكون أن يشاء الله كلمة
تأبيد أي لا تقولنه ابدا كما
قيل في وما يكون لنا أن نعود
فيها الا أن يشاء الله ربنا لان
عودهم في ملتهم مما لا يشاؤه
الله سبحانه وجوز الزمخشري
أن يكون المعنى ولا تقولن
ذلك الا أن يشاء الله أن تقوله
بان يأذن لك فيه ولما قاله
مبعد وهو أن ذلك معلوم في
كل أمر ونهي ومبطل وهو
أنه يقتضي النهي عن قول
اني فاعل ذلك غدا مطلقا
وبهذا يرد أيضا قول من زعم
ان الاستثناء منقطع وقول
من زعم أن الا أن يشاء الله كناية عن التأبيد (حذف لام

الجمهور وفيه اشارة لوجه الرد على السيرافي (قوله فهي أولى بالتجوز) أي بالحذف الذي هو خلاف الاصل *(حذف اداة الاستثناء)* أي وحدها لان الكلام في حذف الحروف (قوله لا أعلم ان أحدا أجازه الخ) قال الدماميني هذا عجيب كيف لا يعلم المصنف أحدا أجازه الا السهيلي والمسئلة مذكورة في التسهيل وقد كتب منه نسخا وملأ حواشيه وفيه في باب التنازع ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم يعني ان التقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد فهل هذا شيء غير حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمسئلة أيضا واختار فيها ذلك أي انها محمولة على الحذف دون التنازع اه قال الشمني وأقول هذا لا يرد على المصنف فان مراده حذف اداة الاستثناء وحدها اه كلامه ولك أن تقول انه قد صرح في مبحث الآية بحذف المجموع تأمل (قوله لا يتعلق الاستثناء بفاعل) أي لان المعنى لا تقولن لشيء اني فاعل الا أن يشاء الله أي بل قل اني فاعل ذلك بدون الا أن يشاء الله وهو لا يصح (قوله ولا بالنهي) أي المنهي عنه لان المعنى لا تقل اني فاعل ذلك الخ ما لم يشأ الله ذلك الامر فلك القول وحينئذ فلا يكون المخاطب منهيا عن شيء لانه يمكن ان يقول اني أفعل ذلك ويدعي أن الله شاء ذلك الامر (قوله الا أن يشاء الله) أي القيام وقوله فلست بمنهي أي فلا تنهه عنه (قوله فقد سلطته الخ) أي لان له أن يقوم ويدعي أن الله شاء القيام (قوله ويقول) أي اذا صدر منه ذلك ولمثله (قوله وحذف القول كثير) أي فحذف قائلا لذلك فبقي الا الا ان يشاء الله فحذف أولى اداتي الاستثناء فبقي الا أن يشاء الله فتكون الآية على هذا من حذف اداة الاستثناء وحدها لكن بعد حذف المستثنى الذي هو قول لا حرج في حذفه (قوله فتضمن كلامه) هذا اعتراض على السهيلي بأنه قرر الآية من حذف الاداة وحدها بما تضمن انها من حذف الاداة والمستثنى جميعا (قوله حذف اداة الاستثناء) أي فالمحذوف هما معا لا حذف الاداة التي الكلام فيها وحينئذ فالذي تحصل ان حذف الاداة لم يقل به أحد وقول المصنف فتضمن الخ اعتراض على السهيلي الذي جعل هذا اشارة الى حذف الاداة وحدها مع ان المتحصل منه حذفهما معا (قوله والصواب الخ) مفاده ان كلام السهيلي ليس فيه الاستثناء مفرغا وليس صوابا مع انه أيضا مفرغ وصواب تأمل (قوله وأن المستثنى مصدر أو حال) أي وحذف هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو ان شاء الله لان معناه الا بان يشاء الله (قوله الا قولا مصحوبا الخ) اشارة الى جعله مصدرا (قوله ملتبسا) اشارة الى جعله حالا أي أو الا حال كونك ملتبسا الخ (قوله مصحوبا بذلك) أي بان يشاء الله وقوله الا مع حرف الاستثناء أي مقرونا به أي بان تقول انا أفعل ذلك الا ان يشاء الله وقوله وطوى ذكره أي ذكر أداة الاستثناء وقوله لذلك أي للعلم أي وحينئذ فالمحذوف انما هو أداة الاستثناء وقوله وقد علم أي من خارج (قوله مصحوبا بذلك) يعني بان يشاء الله الا مع حرف الاستثناء أي داخلا على ان يشاء الله نحو لافعلن الا أن يشاء الله فيكون المحذوف من هذه الآية حرف الاستثناء الداخل على ان يشاء الله وهو أداة الاستثناء وحدها اه شمني (قوله فطوى ذكره) أي غير مقدر في الكلام ليغاير كلام السهيلي (قوله وعليهما) أي على جعل المستثنى مصدرا أو حالا (قوله أن يكون أن يشاء الله) الاولى أن يقول أن يكون الا أن يشاء الله (قوله ان ذلك معلوم في كل أمر ونهي) أي فالشيء المأمور بفعله انما يفعل ما لم يشأ الله عدم فعله والمنهي عن فعله انما يترك اذا لم يشأ فعله وحينئذ فلا وجه لتخصيص النهي عن القول المذكور بهذا المعنى (قوله مطلقا) أي سواء قيده بشيء أو لم يقيده وهو خلاف الاجماع فانه لا يختلف في جواز قول القائل لافعلن غدا ان شاء الله (قوله وبهذا يرد أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع) أي لانه يؤدي الى نهي كل أحد عن أن يقول اني فاعل ذلك غدا مطلقا قيده بشيء أو لم يقيده وهو خلاف الاجماع اذ لا يختلف في جواز قول القائل لافعلن غدا كذا ان شاء الله ووجه له منقطعا يدرجه في النهي (قوله كناية عن التأبيد) أي وليست الا استثناء أصلا لا متصلا ولا منقطعا ووجه الرد ان هذا لا يصح اذ لا يصدر مثل هذا الا عن جهل *(حذف لام

التوطئة) وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن وان أطعتموهم انكم لمشركون وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين بخلاف وان لا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين *(حـذف الجار)* يكثر و يطرد مع أن وأن نحو يمنون عليك أن أسلموا أي بان ومثله بل الله يمن عليكم ان هداكم والذي أطمع أن يغفر لي ونطمع ان يدخلنا ٢٦٨ ربنا وأن المساجد لله أي ولان أيعد كم أنكم اذا متم أي بانكم وجاء في غيرهما نحو وقدرناه منازل أي قدرنا له و يبغونها عوجا أي يبغون لها انما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه أي يخوفكم باوليائه وقد يحذف مع بقاء الجر كقول رؤبة وقد قيل له كيف أصبحت خير عافاك الله وقولهم بكم درهم اشتريت و يقال في القسم الله لافعلن *(حذف أن الناصبة)* هو مطرد في مواضع معروفة وشاذ في غيرها نحو خذ اللص قبل يأخذك ومره يحفرها ولابد من تتبعها وقال به سيبويه في قوله ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله * وقال المبرد الاصل أفعلها ثم حذفت الالف ونقلت حركة الهاء لما قبلها وهذا اولى من قول س لانه أضمر ان في موضع حقها أن لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعتد بها مع ذلك بابقاء عملها واذا رفع الفعل بعد اضمار ان سهل الامر ومع ذلك لا ينقاس ومنه قل أفغير الله تامروني أعبد ومن آياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه وهو الاشهر في بيت طرفة ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى * وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي وقرئ أعبد بالنصب كما روي أحضر كذلك وانتصاب غير في الآية على القراءتين لا يكون باعبد لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتامروني وان أعبد بدل اشتمال منه اى تامروني بغير الله عبادته *(حذف لام الطلب)* هو مطرد عند بعضهم في نحو قل له يفعل وجعل منه قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وقل لعبادي يقولوا وقيل هو جواب لشرط محذوف أو جواب للطلب والحق ان حذفها مختص بالشعر كقوله ليست

التوطئة) * (قوله وان لم ينتهوا) أي ولئن لم ينتهوا أي والله لئن الخ فقوله ليمسن جواب قسم محذوف (قوله وان أطعتموهم) أي ولئن أطعتموهم أي والله ان أطعتموهم فقوله انكم لمشركون جواب لقسم محذوف (قوله وان لم تغفر لنا وترحمنا) أي ولئن لم تغفر لنا أي والله ان لم تغفر لنا فقوله لنكونن من الخاسرين جواب لقسم محذوف (قوله أكن من الخاسرين) فان أكن جواب الشرط لا جواب قسم محذوف (قوله أن هداكم) أي بأن هداكم أي بسبب ذلك (قوله والذي أطمع ان يغفر لي الخ) أي في ان يغفر لي وفي أن يدخلنا (قوله وجاء في غيرهما) اى وجاء حذف الجار مع غير ان وان (قوله اولياءه) نصب بنزع الخافض (قوله كقول رؤبة الخ) صرح ابن مالك بجواز حذف الجار قياسا في مثل قولك زيد جوابا لمن قال لك بمن مررت قال وهذا هو الصحيح كقوله عليه الصلاة والسلام اقربهما منك بابا بالجر في جواب قولها ان لي جارين فالى ايهما اهدي ولقول العرب خير بالجر لمن قال كيف اصبحت فحذف الباء وابقى عملها لان معنى كيف باي حال فجعلوا معنى الحرف دليلا عليه فلو لفظ به كانت الدلالة اقوى وجواز الحذف اولى قال ابو حيان وينبغي ان تثبت في القياس على ذلك اهـ دماميني (قوله خير) اى اصبحت على خير (قوله بكم درهم) اى من درهم (قوله الله لافعلن) اى والله لافعلن *(حذف ان الناصبة)* (قوله في مواضع معروفة) هي تسعة مواضع اربعة اضمار ان فيها واجب وخمسة اضمار ان فيها جائز فتضمر وجوبا بعد لام الجحود وبعد حتى وبعد او التي بمعنى الا او بمعنى حتى وتضمر جوازا بعد لام التعليل وكي التعليلية وبعد فاء السببية وواو المعية في الاجوبة الثمانية وبعد عاطف مسبوق باسم خالص من التأويل بالفعل (قوله ولابد من تتبعها) اى من ان تتبعها (قوله ونهنهت) اى كففت وصدره * فلم ار مثلها خباسة واحد * والخباسة الظلامة وزنا ومعنى ونسبه الزمخشري لامرئ القيس ونسبه العيني لعامر بن جوين الطائي وجعل صدره * اردت بها فتكا فلم ارتمض له * (قوله بعدما كدت افعله) اى فقال ان الاصل ان افعله (قوله ونقلت حركة الهاء لما قبلها) اى بعد سلب حركتها (قوله في موضع) اى وهو خبر كاد اى انه قدر ان في خبر كاد مع انه محل لا تقع فيه الا نادرا وايضا اعتد بها محذوفة فنصب بها الفعل وهذان امران خلاف الاصل (قوله ومع ذلك) اى ومع كونها مضمرة في محل حقها ان لا تقع فيه صريحا وقوله بابقاء الباء سببية (قوله بعد اضمار ان) اى بعد حذفها (قوله افغير الله تأمروني اعبد) اى تأمروني ان اعبد فحذف ان فرفع الفعل اى قل اتأمروني بعبادة غير الله (قوله يريكم البرق) اى ان يريكم البرق فحذفت ان فارتفع الفعل والداعي لتقدير ان ان من آياته خبر مقدم ويريكم مؤول بمصدر مبتدأ مؤخر (قوله وتسمع) اى فاصله ان تسمع فحذفت ان فارتفع الفعل والداعي لتقدير ان ان تسمع مؤول بمصدر مبتدأ خبره خير (قوله أحضر الوغى) اى فالاصل عن ان احضر الوغى اى الحرب فحذفت عن لوجود ان ولما حذفت ان ارتفع الفعل (قوله وقرئ اعبد بالنصب) اى فقد اعتد بان المضمرة (قوله وانتصاب غير في الآية الخ) اى افغير الله (قوله لا تعمل فيما قبل الموصول) اى لان أعبد على تقدير ان الموصولة الحرفية (قوله في نحو قل الخ) أي من كل فعل مضارع مجزوم واقع بعد طلب (قوله قل له يفعل) اى ليفعل (قوله جواب لشرط) اى ان تقل لهم يقيموا او يقولوا (قوله او جواب للطلب) وهو قل (قوله والحق ان حذفها) اى حذف لام الطلب اى وحينئذ فالآية

ليست مخرجة على حذف لام الطلب بل الجزم فيها اما باداة شرط مقدرة او بنفس الطلب (قوله محمد الخ) هذا صدر بيت لابي طالب وعجزه اذا ماخفت من امر تبالا * وتقدم الكلام على هذا البيت وكذا الآية الاولى في مبحث اللام (قوله وشذ في اسمي الجنس والاشارة) يريد باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو يارجل بالضم أولم يتعرف نحو يارجلا بالنصب وسواء كان مفردا كما مر أو مضافا نحو ياغلام رجل و ياحسن الوجه أوشبيها بالمضاف نحو ياضاربا زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه أولا والسر في امتناعهم من حذفه في النكرة ان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة وأما المعرفة لتعرفه بحرف النداء فامتنعوا من حذف حرف النداء منها لان الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف وحرف التعريف لايحذف مما يعرف به حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير الاترى ان لام التعريف لاتحذف من المعرف بها وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب (فان قيل) يجوز حذف حرف النداء من أي نحو أيها الثقلان وهو جنس متعرف بالنداء (والجواب) ان المقصود بالنداء هو وصف أي كما تقرر وهو معرف قبل النداء باللام فجاز حذفه لذلك واما اسم الاشارة فانه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شيء و بين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى أي مخاطبا تنافر ظاهر فلما أخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء ثم ان تقييد المصنف شذوذ حذف حرف النداء بما ذكره من اسم الجنس والاشارة ظاهر في أن حذفه من منادى غيرهما ليس شاذا فيرد عليه كلمة الله فانه لايحذف حرف النداء منها الامع تعويض الميم المشددة في الآخر وذلك لان حق مافيه اللام ان يتوصل الى ندائه بأي أو باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه الكلمة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا اه دماميني (قوله اصبح ليل) معناه يا ليل ادخل في الصباح ومرحبا قالته أم جندب زوجة امرئ القيس تبرما به وكان مفركا أي تبغضه النساء و يقال انه سألها عن سبب تفريك النساء له فقالت له انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة (قوله بمثلك الخ) صدره * اذا هملت عيني لها قال صاحبي * وهو لذي الرمة وأول القصيدة

عليكن يااطلال مي بشارع * على مامضى من عهد كن سلام

ولازال نوء الدلو ينعق ودقه * بكن ومن نوء السماك غمام

(قوله هذا لوعة) أي ياهذا لوعة ولوعة مبتدأ و بمثلك خبر (قوله ولحن الخ) قد يقال ان المتنبي كوفي وهم يجيزون حذف حرف النداء من اسم الاشارة (قوله هذي) أي ياهذي والتلحين من حيث انه حذف حرف النداء مع اسم الاشارة (قوله فهيجت رسيسا) الرسيس ابتداء الحب وتمامه

ثم انثنيت وماشفيت نسيسا * والنسيس بقية الروح (قوله هذه البرزة) أي فحذف الصفة وقدم المفعول (قوله كضربته ذلك الضرب) أي وهنا لم يذكر المصدر الواقع نعتا المشار اليه (قوله انشده هو) أي ابن مالك (قوله ياعمرو الخ) الذي يظهر لي أن ذلك اشارة الى الملال المفهوم من قوله مللت أو الى الامر الذي تضمنه هذا البيت والمعنى انك قد مللت صحبتك اياي وصحبتي اياك فيما اخاله وأظنه وهذا الامر قليل في الاصحاب فقوله ذلك مبتدأ أخبر عنه بقليل وقوله اخال جملة ألغى فعلها وأتى بها بعد الجملة السابقة لبيان أن الاخبار بما تقدم علمها انشأ عن الظن لا اليقين كما تقول زيد قائم أظن وحينئذ فليست الاشارة بذلك الى مفعول مطلق ولم يتضح لي وجه الرد على ابن مالك بهذا البيت اه دماميني قال الشمني وأقول وجهه ان ذلك اشارة الى المصدر الذي هو صحابتيك ولم ينعت اسم الاشارة بالمشار اليه بل أخبر عنه بقليل اما على أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة حذفت ضرورة كما قال سيبويه في * اني وجدت ملاك الشيمة الادب * وفي قوله * وما اخال لدينا منك تنويل * ان الاصل لملاك ولدينا واما أن يكون على الغاء المتوسط (قوله قد ذكر في أول الباب الخ) نحو وتلك نعمة تمنها

محمد تفد نفسك كل نفس
(حذف حرف النداء)
نحو أيها الثقلان يوسف
أعرض عن هذا ان أدوا
الى عباد الله وشذ في اسمي
الجنس و الاشارة في نحو
أصبح ليل وقوله
بمثلك هذا لوعة وغرام
ولحن بعضهم المتنبي في قوله
هذي برزت لنا فهجت
رسيسا * وأجيب بان هذي
مفعول مطلق أي برزت هذه
البرزة و رده ابن مالك بانه
لايشار الى المصدر الا منعوتا
بالمصدر المشار اليه كضربته
ذلك الضرب ورده بيت
أنشده هو وهو قوله
ياعمرو انك قد مللت صحابتي
وصحابتيك اخال ذاك قليل
(حذف همزة الاستفهام)
قد ذكر في أول الباب الاول
من الكتاب حذف نون
التوكيد

يجوز فى نحو لافعلن فى الضرورة كقوله فلا وأبى لنأتيها جميعا ولو كانت بها عرب وروم ويجب حذف الخفيفة اذا لقيها ساكن نحو اضرب الغلام بفتح الباء والاصل اضربن وقوله لاتهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه واذا وقف عليها تالية ضمة أو كسرة و يعاد حينئذ ما كان حذف لاجلها فيقال فى اضربن ياقوم اضربوا وفى اضربن ياهند اضربى قيل وحذفها فى غير ذلك ضرورة كقوله اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس وقيل ربما جاء فى النثر وخرج بعضهم عليه قراءة من قرأ ألم نشرح بالفتح وقيل ان بعضهم ينصب بلم ويجزم بلن ولك أن تقول لعل المحذوف فيهما الشديدة فيجاب بان تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى *(حذف نونى التثنية والجمع) تحذفان للاضافة نحو تبت يدا أبى لهب وانا مرسلوا الناقة ولشبه الاضافة نحو لاغلامى لزيد ولامكرمى لعمرو اذا لم تقدر اللام مقحمة ولتقصير الصلة نحو الضاربا زيدا والضاربو عمرا وللام الساكنة قليلا نحو لذائقو العذاب فيمن قرأه بالنصب وللضرورة نحو قوله هما خطتا اما اسار ومنة * واما دم والقتل بالحر اجدر فيمن رواه برفع اسار ومنة واما فيمن خفض فبالاضافة وفصل بين المتضايفين بما فلم ينفك البيت عن ضرورة واختلف فى قوله لايزالون ضاربين القباب * فقيل الاصل ضاربين ضاربى القباب وقيل للقباب كقوله أشارت كليب بالاكف الاصابع وقيل ضاربين معرب اعراب مساكين فنصبه بالفتحة لا بالياء *(حذف التنوين) يحذف لزوما لدخول أل نحو الرجل وللاضافة نحو غلامك ولشبهها نحو لامال لزيد اذا لم تقدر اللام مقحمة فان قدرت فهو مضاف ولمانع الصرف نحو فاطمة وللوقف فى غير النصب وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف فاما قوله امسلمنى الى قومى شراح فضرورة خلافا لهشام (قوله

على أى أو تلك نعمة وكقراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم بهمزة واحدة وكقراءة أبى جعفر سواء عليهم أستغفرت لهم بهمزة واحدة للوصل (قوله يجوز الخ) أى فى الثقيلة (قوله لنأتيها) أى لنأتينها (قوله بفتح الباء) أى ولو قيل بكسر الباء لعلم انه ليس هنا نون توكيد لان الكسرة حينئذ للتخلص على الاصل (قوله واذا وقف عليها) أى على الخفيفة (قوله ما كان حذف لاجلها) أى الواو والياء لانهما يحذفان عند الاتيان بها وقال يونس الواو والياء عوض عن النون (قوله اضرب عنك الهموم) الاصل اضربن ويروى اصرف قال العينى وليس بصحيح والسوط بدل السيف والقونس بفتح القاف والنون عظم بين الاذنين (قوله ألم نشرح) أى فالاصل لم نشرحن فان قيل هلا جعلتها الثقيلة قلت لاجل قلة الحذف لان الثقيلة بحرفين وأيضا الذى ثبت حذفه وجوبا انما هو الخفيفة (قوله ينصب بلم) أى فعلى هذا نشرح منصوب بلم (قوله ولك أن تقول) أى على القول الاول (قوله تبت يدا أبى لهب) الاصل يدان (قوله وانا مرسلوا الناقة) أى مرسلون الناقة (قوله واشبه الاضافة) أى بان يذكر بعد النون اللام التى الاضافة على معناها وهذا بناء على ان اللام أصلية اما اذا جعلت زائدة فالحذف للاضافة حقيقة لا لشبهها (قوله لذائقو العذاب) أى لذائقون فحذفت النون لالتقاء الساكنين (قوله فيمن قرأه الخ) اما لو قرئ بجر العذاب فالحذف انما هو للاضافة (قوله هما خطتا) الاصل خطتان فحذفت النون للضرورة ذلا اضافة حينئذ لان اسار مبتدأ والخطة الخصلة والامر وقد ثانيهما بخصلة أخرى بقوله بعد

وأخرى أصادى النفس عنها وانها * لمورد حزم ان فعلت ومصدر

فرشت لها صدرى فزل عن الصفا * به جؤجؤ عبل ومتن مخصر

أراد بهذه الخصلة التى ذكرها الفرار بالحيلة والمصاداة تدبير الشئ واتقان رأيه والصفا الحجر الاملس والجؤجؤ بجيمين وهمزتين الصدر وعبل ضخم والمتن الظهر ومخصر دقيق (قوله لايزالون الخ) صدره *رب حى عرندس ذى طلال* (قوله ضاربين) أى فالاضافة موجودة ولم تحذف النون (قوله ضاربى القباب) أى فحذف المضاف وأبقى المضاف اليه على حاله (قوله وقيل للقباب) أى وقيل الاصل ضاربين للقباب فحذف الجار وبقى ما بعده على حاله (قوله معرب اعراب مساكين) أى انه معرب بالحركات على النون مع لزوم الياء لا انه معرب بالياء فالنون حينئذ متلوة بالاعراب لا تالية له والنون انما تحذف للاضافة اذا كانت تالية له (قوله فنصبه بالفتحة) أى فتحة النون أى فالنون على هذا متلوة للاعراب لا تالية له (قوله فهو مضاف) أى والنون حينئذ محذوفة للاضافة (قوله وللوقف فى غير النصب) أى واما فيه فلا يحذف بل يبدل ألفا (قوله انه غير مضاف) أى بل فى محل نصب على المفعولية وليس فى محل جر بالاضافة (قوله أمسلمنى الخ) صدره *وما أدرى وظنى كل ظن* وحاصل ما فيه أن الجمهور على ان النون فى مسلمنى وضاربنى للوقاية دخلت فى اسم الفاعل على سبيل الضرورة والياء فى محل نصب على المفعولية لا فى محل خفض على الاضافة وذهب هشام الى انها التنوين وأجاز فى السعة هذا ضاربك وضاربنى فالكاف والياء فى محل نصب على انه مفعول لا فى محل جر بالاضافة وفى البيت ضرورة أخرى وهى الترخيم فى غير النداء وذلك فى قوله شراح قال الفراء أراد شراحيل فرخم فى غير النداء قلت يمكن ان شراحيل منادى ومسلمنى خبر لمحذوف أى أأنت مسلمى الى قومى ياشراحيل وشراحيل اسم رجل م و ع من الصرف عند سيبويه كان معرفة أو نكرة لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش فى النكرة اه دمامينى (قوله فضرورة) كان الاولى أن يقول فنونه للوقاية دخلت على اسم الفاعل للضرورة لا تنوين خلافا لهشام

(قوله ثم هو نون وقاية الخ) قصد بهذا بيان مذهب الجمهور فى نون مسلمنى والرد على هشام فان مذهبه ان النون فى نحو مسلمنى ليست نون وقاية بل هى تنوين والياء مفعول لا مضاف اليه كما سبق ولا شك ان هذه الدعوى لا تتأتى له فى نحو الموافينى لان أل صادة عن التنوين فلم يبق الا أن يقال ان النون فى كلا الموضعين نون وقاية لحقت الاسم شذوذا (قوله اذ لا يجتمع التنوين مع أل) هذا التعليل انما هو فى المنظر به (قوله ولكون الاسم علما) مراده بالعلم ما يشمل الاسم والكنية واللقب وفى حكم العلم ما كنى به عنه كفلان (قوله ولكون الاسم علما) خرج الوصف نحو جاءنى كريم ابن زيد وقوله موصوفا خرج ما اذا كان الواقع بعده خبرا فاذا كان القياس قراءة وقالت اليهود عزير ابن الله بالتنوين (قوله ولكون الاسم علما الخ) وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف ألف ابن فان لم يكن بين علمين نحو جاءنى كريم ابن كريم أو زيد ابن أخينا لم يحذف التنوين لفظا والالف خطا لقلة الاستعمال وكذا ان لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدا وخبر لقلة استعماله أيضا مع ان التنوين حذف فى الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة فى المبتدا وخبره اه شمنى (قوله وأضيف الى علم) خرج جاءنى زيد ابن كريم (قوله وأضيف الى علم الخ) ظاهره سواء كان هذا العلم الذى أضيف اليه ابن أو ابنة اسما لابى الاول أو جده وبعضهم اشترط ان يكون علما للاب لا للجد أو أم وكان وجهه ان هذا الحذف منوط بالكثرة والاكثر نسبة الانسان الى أبيه لا جده اه دمامينى (قوله جارية من قيس بن ثعلبه) تمامه * كريمة أخوالها والعصبه * قال ابن جنى الذى أرى انه لم يرد فى هذا البيت وما جرى مجراه أن يجرى ابنا وصفا على ما قبله ولو أراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر أراد أن يجرى ابنا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشئ الواحد فوجب لذلك أن ينوى انفصال ابن مما قبله واذا قدر كذلك فقد قام بنفسه ووجب أن يبتدأ به وعلى ذلك تقول كلمت زيدا ابن بكر كانك قلت كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البدل اذ البدل فى التقدير من جملة أخرى غير جملة المبدل منه وقال بعض المتأخرين لو كان الامر على ما قاله ابن جنى لكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا فى كلامهم لانه وجه سائغ مطرد ولكنه قليل فلقلته كان الوجه أن يحمل على انه ضرورة اه دمامينى (قوله ويحذف الخ) عطف على قوله يحذف لزوما (قوله فالفيته) أى فوجدته غير طالب رضاى يقال استعتبته فأعتبنى أى استرضيته فأرضانى (قوله ولا ذاكر الله) أصله ولا ذاكر عطف على مستعتب والله معمول لاسم الفاعل لاعتماده على النفى فقد حذف التنوين لالتقاء الساكنين (قوله وانما آثر) بالمد والضمير للشاعر وقوله ذلك أى الحذف لالتقاء الساكنين وقوله على حذفه متعلق بآثر (قوله للاضافة لارادة الخ) اللام الاولى تعليل للحذف والثانية للايثار وقوله للاضافة الخ أى بان كان يقول ولا ذاكر الله فيكون حذف التنوين لاجل الاضافة (قوله تماثل المتعاطفين) أى ذاكرا ومستعتب أى ولو ارتكب الاضافة لكان المعطوف معرفة لاضافته الى المعرفة ورد ذلك بان اضافة اسم الفاعل لمعموله لا تفيد التعريف وأجيب بان محل كونها لا تفيد التعريف اذا جعل اسم الفاعل للحال أو الاستقبال اما ان جعل للماضى أو للاستمرار فانه يفيد التعريف وقوله المتعاطفين أى المعطوف والمعطوف عليه (قوله قل هو الله أحد الله الصمد) أى بحذف التنوين لالتقاء الساكنين (قوله وبنصب النهار) أى وأما على جره فحذف التنوين للاضافة (قوله كقبل وبعد) أى فهى مبنية على الضم لقطعها عن الاضافة لفظا ونية معناها وهى محتملة لان تكون اسم ليس ومحتملة لان تكون خبرها (قوله لانها اسم ليس) أى متعينة لكونها اسم ليس فقوله لانها علة لمتعينة وليس علة للشئ (قوله ويرده الخ) حاصل الرد ان هذا التركيب مطرد وحذف المضاف اليه ونية لفظه غير مطرد اذ لا يحذف الخ (قوله الا ان أشبه) أى المضاف لغير المذكور فى اللفظ المضاف للمذكور (قوله والثانى) مبتدا وقوله مع أنه أى الثانى مضاف اليه

ثم هو نون وقاية لا تنوين كقوله

ولبس الموافينى ليرفد خائبا

اذ لا يجتمع التنوين مع أل ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف الى علم من ابن أو ابنة اتفاقا أو بنت عند قوم من العرب فاما قوله

جارية من قيس بن ثعلبه

فضرورة ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله

فالفيته غير مستعتب

ولا ذاكر الله الا قليلا

وانما آثر ذلك على حذفه للاضافة لارادة تماثل المتعاطفين فى التنكير وقرئ قل هو الله أحد الله الصمد ولا الليل سابق النهار بترك تنوين أحد وسابق وبنصب النهار واختلف لم ترك تنوين غير فى نحو قبضت عشرة ليس غير فقيل لانه مبنى كقبل وبعد وقيل لنية الاضافة وان الضمة اعراب وغير متعينة لانها اسم ليس لا محتملة لذلك وللخبرية ويرده ان هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد الا ان أشبه فى اللفظ المضاف نحو قطع الله يد ورجل من قالها فان الاول مضاف الى المذكور والثانى لمجاورته له مع انه المضاف اليه فى المعنى كانه مضاف اليه لفظا

(حذف أل) تحذف للاضافة المعنوية وللنداء نحو يارحمن الا من اسم الله تعالى والجمل المحكية قيل والاسم المشبه به نحو يا الخليفة هيبة وسمع سلام عليكم بغير تنوين فقيل على اضمار أل ٢٧٢ ويحتمل عندى كونه على تقدير المضاف اليه والاصل سلام الله عليكم وقال الخليل في ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا هو على نية أل في خير ويرده انه الاتجامع من الجارة للمفضول وقال الاخفش اللام زائدة وليس هذا بقياس والتركيب قياسي وقال ابن مالك خير بدل وابدال المشتق ضعيف وأولى عندى ان يخرج على قوله

ولقد أمر على اللئيم يسبني

(حذف لام الجواب) وذلك ثلاثة حذف لام جواب لو نحو لو نشاء جعلناه أجاجا وحذف لام لقد يحسن مع الطول نحو قد أفلح من زكاها وحذف لام لافعلن يختص بالضرورة كقول عامر بن الطفيل

وقتيل مرة أثأرن فانه
فرغ وان اخاكم لم يثأر

(حذف جملة القسم) كثير جدا وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم وحيث قيل لافعلن او لقد فعل اولئن فعل ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة نحو لاعذبنه عذابا شديدا الآية ولقد صدقكم الله وعده لئن اخرجوا لايخرجون معهم واختلف في نحو لزيد قائم ونحو ان زيدا قائم او لقائم هل يجب كونه جوابا لقسم اولا

(حذف جواب القسم) يجب اذا تقدم عليه او اكتنفه ما يغنى عن الجواب فالاول نحو زيد قائم والله ومنه ان جاءنى ما زيد والله اكرمته والثانى نحو زيد والله قائم فان قلت زيد والله انه قائم او لقائم احتمل كون المتأخر عنه خبرا عن المتقدم عليه واحتمل كونه

أى الى المذكور خبر المبتدا وقوله لمجاورته له أى المذكور علة مقدمة على المعلول (قوله تحذف للاضافة المعنوية) أى لان الاضافة المعنوية موضوعة لتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه نكرة وتعريفه ان كان معرفة فلو لم تحذف أل من المضاف اضافة معنوية لزم تعريف المعرف ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وكل ذلك تحصيل الحاصل (قوله للاضافة المعنوية) أى لا للاضافة اللفظية نحو الضارب رأس الجانى والضارب الرجل (قوله الا من اسم الله تعالى) نحو يا الله وقوله والجمل المحكية نحو يا الرجل قائم (قوله يا الخليفة هيبة) أى لان تقديره يامثل الخليفة فى الهيبة فدخول يا فى الحقيقة على غير الالف واللام (قوله هو على نية أل فى خير) أى لتوافق الصفة موصوفها فى التعريف (قوله انها) أى أل الداخلة على أفعل التفضيل (قوله الجارة للمفضول) قيد به لانه تجامع من الجارة لغير المفضول كما اذا بنى افعل التفضيل مما يتعدى بمن كقول الكميت

فهم الاقربون من كل خير * وهم الابعدون من كل ذم

ويجوز أيضا أن تجامع من هذه من الجارة المفضول مقدمة عليها أو مؤخرة نحو زيد أقرب من عمرو من كل خير اه شمنى (قوله اللام زائدة) أى اللام فى الرجل (قوله وليس هذا) أى زيادة اللام وقوله والتركيب قياسى اى فسد ما قاله الاخفش (قوله وليس هذا) أى زيادة اللام ليست قياسية وهذا التركيب الذى كلامنا فيه قياسى فبطل كلام الاخفش القائل ان أل فى الرجل زائدة (قوله وابدال المشتق) أى من الجامد كالرجل وقوله ضعيف أى فبطل ما قاله ابن مالك قال الرضى والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذف الاول لاستقل الثانى ولم يحتج الى متبوع قبله فى المعنى فان لم يكن جامدا كقوله

فلا وأبيك خير منك انى * ليؤذينى التحمحم والصهيل

قدر الموصوف أى فلا وأبيك رجل خير منك اه شمنى (قوله وأولى عندى أن يخرج على قوله) أى على طريقة قوله الخ أى بان تجعل أل جنسية وما بعد صفة له (قوله ان يخرج على قوله الخ) أى بجعل أل لتعريف الجنس فيكون مدخولها فى المعنى كالنكرة فيصح نعته بالنكرة اه شمنى (قوله وحذف لام لقد) أى لام جواب القسم الداخلة على قد (قوله يحسن مع الطول) أى مع طول الفصل بين القسم والجواب (قوله وحذف لام لافعلن) أى حذف لام جواب القسم الداخلة على المضارع المؤكد بالنون (قوله وقتيل مرة الخ) مرة بضم الميم وراء مشددة وبهاء تأنيث أبو قبيلة من قريش وأبو قبيلة من قيس عيلان وأثأرن اى اطلب دمه واقتل قاتله مضارع ثأر بفتح المثلثة والهمز والفرغ بكسر الفاء وفتحها وبالغين المعجمة الهدر يقال ذهب دمه فرغا اى هدرا لم يطلب (قوله أثأرن) أى لأثأرن (قوله مع غير الباء من حروف القسم الخ) اذ لا يجوز التصريح بفعله الا معها (قوله زيد قائم والله) حذف جواب القسم لدلالة الجملة قبله عليه (قوله ومنه ان جاءنى الخ) هذا المثال الثانى ليس من القسم الاول قطعا وانما هو من القسم الثانى وقد صرح بذلك فى أول الترجمة التى تأتى وهى حذف جملة جواب الشرط فالظاهر أن ما هنا سهو قاله الدمامينى فلم يعتبر المصنف التقدم الرتبى وقال الشمنى ليس هذا سهوا وذلك لان الشرط والقسم اذا اجتمعا أوتى بجواب السابق مستغنى به عن جواب المتأخر والاصل فى الجواب أن يلى ما هو جواب عنه فيكون أكرمته فى المثال مقدما فى الرتبة على القسم ويكون المثال مما حذف منه جواب القسم لتقدم ما يغنى عنه لكن فى الرتبة دون اللفظ ولهذا قال المصنف ومنه اه شمنى (قوله ان جاءنى زيد والله أكرمته) هذا جواب الشرط وجواب القسم محذوف لدلالة ما قبله وهو الجملة الشرطية عليه (قوله زيد والله قائم) أى فزيد وقائم اكتنفا مقام الجواب فجواب القسم محذوف لدلالة الجملة التى اكتنفته عليه (قوله خبرا عن المتقدم) أى فهو مما حذف فيه الجواب لاجل

جواباً وجملة القسم وجوابه الخبر ويجوز في غير ذلك نحو والنازعات غرقاً الآيات أي لتبعثن بدليل ما بعده وهذا المقدر هو العامل في يوم ترجف
أو عامله اذكر وقيل الجواب ان في ذلك لعبرة وهو بعيد لبعده ومثله ق والقرآن المجيد أي لتهلكن بدليل كم أهلكنا أو انك لمنذر بدليل بل عجبوا
ان جاءهم منذر وقيل الجواب مذكور فقال الاخفش قد علمنا وحذفت اللام للطول مثل قد أفلح من زكاها ابن كيسان ما يلفظ من قول الآية
الكوفيون بل عجبوا والمعنى لقد عجبوا بعضهم ان في ذلك لذكرى ومثله ص والقرآن ذي الذكر أي انه لمعجز أو انك لمن المرسلين أو ما الامر كما
يزعمون وقيل مذكور فقال الكوفيون والزجاج ان ذلك لحق وفيه بعد الاخفش ان كل الا كذب الرسل الفراء وثعلب ص لان معناه صدق الله
ويرده أن الجواب لا يتقدم وقيل كم أهلكنا وحذفت اللام للطول * (حذف جملة الشرط) * هو مطرد بعد الطلب نحو فاتبعوني
يحببكم الله أي فان تتبعوني
يحببكم فاتبعني أهدك ربنا
أخرنا الى أجل قريب نجب
دعوتك ونتبع الرسل وجاء
بدونه نحو ان أرضي واسعة
فاياي فاعبدون أي فان لم
يتأت اخلاص العبادة لي في
هذه البلدة فاياي فاعبدون
في غيرها ام اتخذوا من دونه
اولياء فالله هو الولي أي ان
ارادوا اولياء بحق فالله هو الولي
أو تقولوا لو انا انزل علينا
الكتاب لكنا أهدى منهم
فقد جاءكم بينة من ربكم
وهدى ورحمة فمن أظلم ممن
كذب بآيات الله أي ان
صدقتم فيما كنتم تعدون
به من أنفسكم فقد جاءكم
بينة وان كذبتم فلا أحد
أكذب منكم فمن أظلم وانما
جعلت هذه الآية من
حذف جملة الشرط فقط وهي
من حذفها وحذف جملة
الجواب لانه قد ذكر في اللفظ
جملة قائمة مقام الجواب وذلك
يسمى جواباً تجوزاً كما سيأتي

 وجعل منه الزمخشري وتبعه ابن مالك بدر الدين فلم تقتلوهم أي ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ويرده ان الجواب
المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء وجعل منه أبو البقاء فذلك الذي يدع اليتيم أي ان أردت معرفته فذلك وهو حسن وحذف جملة الشرط بدون الاداة
كثير كقوله فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام أي وان لا تطلقها (حذف جملة جواب الشرط) وذلك واجب ان تقدم عليه
أو اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثاني نحو هو ان فعل ظالم وانا ان شاء الله لمهتدون ومنه والله ان جاءني زيد لاكرمنه
وقول ابن معطي (اللفظ ان يفد هو الكلام * اما من ذلك ففيه ضرورة وهي حذف الجواب مع كون الشرط مضارعاً واما الجواب الجملة الاسمية
وجملتا الشرط والجواب خبر ففيه ضرورة أيضاً وهي حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها *

ما اكتنفه أي لدلالته عليه (قوله الخبر) أي خبر المبتدا (قوله ويجوز) أي حذف الجواب في غير ذلك أي في
غير ما اذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغني عنه (قوله والنازعات) هذا قسم (قوله بدليل ما بعده) أي يوم ترجف
(قوله لبعده) أي من القسم (قوله ومثله) أي مثل المثال المتقدم في كون جواب القسم محذوفاً فيه ولم يتقدم
عليه أو يكتنفه ما يغني عنه (قوله وفيه بعد) قال الفراء لا نجد هذا القول مستقيماً في العربية لتأخره جداً عن
قوله والقرآن (قوله ص) أي والقرآن ص وهذا القول مبني على جواز تقدم جواب القسم وان ص معناه
صدق الله (قوله أن الجواب لا يتقدم) أي مطلقاً سواء كان جواب قسم أو شرط (قوله حذف جملة الشرط)
أي مع الاداة (قوله هو مطرد بعد الطلب الخ) هذا مبني على ان الجملة الواقعة بعد الطلب لاداة شرط مقدرة مع
فعل الشرط وان الجازم للفظ فعل تلك الجملة الاداة المقدرة واما على القول بان الجملة الواقعة بعد الطلب جواب
للطلب المتقدم وان الجزم به فلا حذف في الكلام (قوله فاتبعني أهدك) أي فان تتبعني أهدك (قوله
نجب دعوتك) أي ان تؤخرنا الاجل قريب نجب دعوتك (قوله وجاء) أي حذف الشرط وقوله بدونه أي
بدون تقدم الطلب (قوله في هذه البلدة) أي مكة (قوله أي ان صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم)
أي وجب عليكم الايمان لانه قد جاءكم فهو علة للجواب المحذوف (قوله وان كذبتم فلا أحد أكذب منكم)
لعل الاظهر وان كذبتم فانتم ظالمون اذ لا اظلم الخ تأمل اهـ تقرير دردير (قوله وهي من حذفها) اي
والحال انها من حذفها الخ (قوله لانه قد ذكر في اللفظ جملة) اي وهي فمن أظلم وقوله فقد جاءكم بينة الخ
وقوله قائمة مقام الجواب أي وهي تسمى جواباً تجوزاً (قوله ويرده الخ) وأجيب بانا لا نسلم أن الجواب هنا جملة
فعلية فعلها منفي بلم بل هي جملة اسمية والتقدير فأنتم لم تقتلوهم فالاسم الداخلة عليه الفاء محذوف وقد صرح
بهذا الزمخشري حيث قال والفاء جواب شرط محذوف تقديره ان افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم ولكن الله
قتلهم فلا معنى للاعتراض عليه تأمل (قوله لا تدخل عليه الفاء) أي وحينئذ فلا يصح ان يجعل قوله فلم تقتلوهم
جواباً للشرط مقدر (قوله كثير) اي لكن الاكثر على ان حذف جملة الشرط مع بقاء الاداة جائز مطلقاً
وذهب بعضهم الى انها لا تحذف الا مع بقاء لا النافية أيضاً كهذا البيت اهـ شمني (قوله هو ان فعل ظالم) هو
مبتدا وان فعل فعل وفاعل فعل الشرط وظالم خبر المبتدا والجواب محذوف دل عليه ما اكتنفه اي هو ظالم
(قوله وانا ان شاء الله لمهتدون) اي ان شاء الله انا لمهتدون فحذف الجواب بدليل ما اكتنفه (قوله وقول ابن
معطي) اي في الفيته (قوله اما من ذلك) اي فحينئذ قوله هو الكلام خبر اللفظ والجواب محذوف دل عليه
ما اكتنفه (قوله مع كون الشرط مضارعاً) اي لان الجواب لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضياً كما في الامثلة
المذكورة وأما ان كان الشرط مضارعاً فلا يجوز حذف جوابه الا في الضرورة (قوله وهي حذف الفاء) أي من

ووهم ابن الخباز اذقطع بهذا الوجه ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض الآية أي فافعل ولو أن قرآنا سيرت به الجبال الآية أي لما آمنوا به بدليل وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القرآن وماقدرته أظهر لو تعلمون علم اليقين أي لارتدعتم وما ألهاكم التكاثر ولو افتدى به أي ماتقبل منه ولو كنتم في بروج مشيدة أي لأدرككم واذا قيل لهم اتقوا مابين أيديكم وماخلفكم لعلكم ترحمون أي أعرضوا بدليل مابعده ٢٧٤ أئن ذكرتم أي تطيرتم ولو جئنا بمثله مددا أي لنفد ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم أي لرأيت أمرا فظيعا ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم أي لهلكتم قل أرأيتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره ألستم ظالمين بدليل ان الله لايهدي القوم الظالمين ويرده أن جملة الاستفهام لاتكون جوابا الا بالفاء مؤخرة عن الهمزة نحو ان جئتك أفما تحسن الي ومقدمة على غيرها نحو فهل تحسن الي *(تنبيه)* التحقيق أن من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله فان أجل الله لآت لان الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد وانما الاصل فليبادر العمل فان أجل الله لآت ومثله وان تجهر بالقول أي فاعلم أنه غني عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبوك أي فتصبر فقد كذبت رسل من قبلك ان يمسسكم قرح أي فاصبروا فقد مس القوم قرح مثله ومن يتبع خطوات الشيطان أي يفعل الفواحش والمنكرات فانه يأمر بالفحشاء والمنكر ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا أي يغلب فان حزب الله هم الغالبون وان عزموا الطلاق أي فلا تؤذوهم بقول ولا فعل فان الله يسمع ذلك ويعلمه فان تولوا أي فلا لوم علي فقد أبلغتكم (حذف الكلام بجملته) يقع ذلك باطراد في مواضع أحدها بعد حرف الجواب يقال أقام زيد فتقول نعم وألم يقم زيد فتقول نعم ان صدقت النفي وبلى ان ابطلته ومن ذلك قوله

قالوا أخفت فقلت ان وخيفتي * ماان تزال منوطة برجائي

فان ان هنا بمعنى نعم واما قوله

ويقلن شيب قد علا * ك وقد كبرت فقلت انه

فلا يلزم كونه من ذلك خلافا لاكثرهم

الجواب الواقع جملة اسمية (قوله ووهم ابن الخباز) اي في شرحه على ألفية ابن معطي (قوله اذقطع بهذا الوجه) اي فقطعه بهذا الوجه يقتضي عدم صحة الاول وهو غلط (قوله في غير ذلك) اي في غير ما اذا تقدم عليه الشرط أوا كتنفه مايغني عن الجواب (قوله سيرت به الجبال) اي عن مقارها وزعزعت عن مضاجعها وقوله او قطعت به الارض حتى تتصدع وتتزايل قطعا اوكلم به الموتى تسمع وتجيب (قوله لكان هذا القرآن) اي لكونه غاية في التذكير ونهاية في الانذار والتخويف كما قال تعالى لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله (قوله وماقدرته أظهر) أي للدليل المذكور وفيه أن ماقدروه أيضا دل عليه قوله تعالى لو أنزلنا هذا القرآن على جبل فلم يتبين كون تقديره أظهر من تقديرهم واعلم أن كلا من الوجهين ودليل كل واحد ذكره الزمخشري فلم يقدر المصنف شيئا انفرد به عن غيره خلافا لما يشعر به قوله وماقدرته أظهر الخ (قوله بدليل مابعده) أي وهو قوله وماتأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين (قوله تقديره ألستم ظالمين) هذا صريح في أن الزمخشري جعل جملة الاستفهام جوابا مع أنه لم يقع في الكشاف هذا الكلام على هذه الصورة وليس فيه مايقتضي أن جملة الاستفهام جواب ونص مافيه والمعنى قل أخبروني ان اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة أعلم بني اسرائيل على نزول مثله مع ايمانه به مع استكباركم عنه وعن الايمان به ألستم أضل الناس وأظلمهم اه كلامه فان قلت ان هذه الجملة المقدرة اذا لم تجعل جوابا للشرط فما موقعها قلت موقعها مفعول لأخبروني والعامل معلق فان قلت فاين جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف دل عليه الجملتان المكتنفتان له والتقدير ان كان من عند الله فاخبروني ألستم ظالمين اه دماميني (قوله ويرده أن جملة الاستفهام لاتكون جوابا) أي وحينئذ فما قدره بقوله ألستم ظالمين لايصح أن يكون جوابا بل يقدر فاخبروني ألستم ظالمين (قوله سواء أوجد الرجاء) أي رجاء لقاء الله أم لم يوجد وحينئذ فلا يصح أن يكون قوله فان أجل الله لآت جوابا لعدم تسببه عن الشرط (قوله ومثله وان تجهر الخ) قال الدماميني يشكل عليه مضارعية الشرط في هذه الآية والاربعة بعدها مع أنهم نصوا على أن الجواب لايحذف في السعة الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا وعدوا من الضرورات

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربي أن بيتي واسع

وقد يجاب بانه لما سد شئ مسد الجواب كانه لم يحذف وقولهم لايحذف الجواب الا اذا كان الشرط ماضيا مرادهم لايحذف من غير سد شئ مسده (قوله ان صدقت النفي) أي فعني نعم حينئذ لم يقم وقوله وبلى أي وتقول بلى ان أبطلته أي فعني بلى حينئذ انه قام (قوله ماان تزال) ان زائدة أي لاتزال وقوله منوطة أي معلقة اسم مفعول من قولك نطت الشئ أنوطه اذا علقته والرجاء توقع أمر محبوب ضد الياس فهو مادام مترجيا وقوع مايحب خائف من عدم وقوعه (قوله بمعنى نعم) أي لانها لو كانت المؤكدة العاملة لكانت محذوفة الاسم والخبر وذلك غير جائز فيها للناصر جوابه من أن المؤكدة لايجوز حذف جزأيها معا اه تقرير شيخنا دردير (قوله خلافا لاكثرهم) أي حيث قالوا ان المعنى فقلت نعم أي قد علاني فان بمعنى نعم والهاء للسكت

لجواز أن لاتكون الهاء للسكت بل اسما لان على انها المؤكد والخبر محذوف اى انه كذلك * والثانى بعد نعم وبئس اذا حذف المخصوص وقيل ان الكلام جملتان نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد * والثالث بعد حروف النداء فى مثل ياليت قومى يعلمون اذا قيل انه على حذف المنادى اى ياهؤلاء * الرابع بعد ان الشرطية كقوله

قالت بنات العم ياسلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان

اى وان كان كذلك رضيته * الخامس فى قولهم افعل هذا امالا اى ان كنت لاتفعل غيره فافعله * (حذف اكثر من جملة فى غير ماذكر) * انشد ابو الحسن

ان يكن طبك الدلال فلو فى سالف الدهر والسنين الخوالى

* أى ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك وقالوا فى قوله تعالى فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيي الله الموتى التقدير فضربوه فحيي فقلنا كذلك يحيي الله وفى قوله تعالى أنا أنبئكم بتأويله فارسلون الآية التقدير فارسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا فارسلوه فاتاه وقال له يايوسف وفى قوله تعالى فقلنا اذهبا الى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم التقدير فاتياهم فابلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم * (تنبيه) * الحذف الذى يلزم النحوى النظر فيه هو مااقتضته الصناعة وذلك بان يجد خبرا بدون مبتدا أو بالعكس أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس أو معطوفا بدون معطوف عليه أو معمولا بدون عامل نحو ليقولن الله ونحو قالوا خيرا ونحو خير عافاك الله وأما قولهم فى نحو سرابيل تقيكم الحر ان التقدير والبرد ونحو وتلك نعمة تمنها على أن عبدت بنى اسرائيل ان التقدير ولم تعبدنى ففضول فى فن النحو

(قوله لجواز أن لاتكون الهاء للسكت) اى وأما لو جعلت للسكت لكان منه (قوله وقيل ان الكلام جملتان) أى والحال أنا قلنا ان الكلام جملتان أى نعم الرجل جملة والمخصوص مبتدأ خبره محذوف اوخبر لمحذوف واما اذا قلنا انه مبتدأ خبره الجملة قبله فالمحذوف جزء الكلام (قوله نعم العبد) أى هو أيوب (قوله بعد حروف النداء) أى لان المحذوف أدعو والمنادى (قوله اذا قيل انه على حذف المنادى) احترز بهذا عما اذا قيل ان حرف النداء اذا ولى ماليس بمنادى يكون لمجرد التنبيه لان الكلام حينئذ لاحذف فيه وانما كان هذا الثالث من حذف الكلام بجملته أى بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة لان المنادى عند سيبويه وجمهور البصريين مفعول به لادعو مقدرا وأصل يازيد ياأدعو زيدا حذفت أدعو لزوما لكثرة الاستعمال ودلالة النداء عليه فجزآ الجملة الفعل والفاعل محذوفان فاذا حذف المنادى ايضا كان الكلام بجملته محذوفا اه شمنى (قوله وان كان فقيرا معدما) يروى بدل معدما (٣) عييا بفتح العين المهملة وكسر أولى التحتيتين وتشديد الثانية من العى ضد البيان قبل هذا البيت لرؤبة وقبله

قالت سليمى ليت لى زوجا يمن * يغسل جلدى وينسينى الحزن
وحاجة ما ان لها عندى ثمن * ميسورة قضاؤها منه ومن

قالت بنات العم الخ ويمن بتخفيف النون وأصله التشديد وحاجة عطف على زوجا أرادت بها الشهوة وما نافية وان زائدة قال الدمامينى لايخفى انك اذا قلت ان جاء زيد أكرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب ان الشرطية وجملتاها وليس شئ من الجملتين حال تعلق ان به وارتباطها به كلاما لعدم استقلاله بالافادة بل مجموع ذلك هو الكلام واذا كان كذلك فالمحذوف فى هذا الموضع والذى بعده بعض الكلام لا الكلام بجملته وجوابه أن المصنف ألغى الحرف لعدم مدخليته فى الاسناد الكلامى والحكم الاعرابى (قوله أى ان كنت لاتفعل غيره فافعله) انما قدر كان لان المعلق عليه عزمه على عدم الفعل تدبر

(حذف أكثر من جملة)

(قوله فى غير ماذكر) اى من الشرط وجوابه وجواب القسم (قوله ان يكن طبك) بالباء الموحدة مثلث الطاء وفى نسخة طبعك وهو بمعناه والبيت من ابيات العبيد بن الابرص وبعده

كنت بيضاء كالمهاة واذ آ * تيك نشوان مرخيا اذيالى
فاتركى شط حاجبيك وعيشى * معنا بالرجاء والتأمال
قد زعمتى انى كبرت وانى * قل مالى وضن عنى الموالى
ان ترينى تغير الراس منى * وعلا الشيب مفرقى وقذالى
فبما أدخل الخباء على مهـ * ـضومة الكشح طفلة كالغزال
فتعاطيت جيدها ثم مالت * ميلان الكثيب بين الرمال
ثم قالت فدى النفس لك نفسى * وفدا المال ثم آهلك مالى

(قوله فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك) أى فقد حذف جملة شرط لو وجملة جوابها وذلك أكثر من جملة وفيه أن هذا لايخرج عما تقدم لان حذف كل من الجواب والشرط قد تقدم والجواب أنه غيره من حيث ان المحذوف الامران معا أى وما تقدم حذف واحد فقط (قوله أو بالعكس) أى ان يجد مبتدأ بدون خبر وقوله أو بالعكس أى أو جزاء بدون شرط (قوله نحو ليقولن الله) أى خلقهم الله وقوله قالوا خيرا أى أنزل خيرا

(٣) قوله بدل معدما الصواب بدل فقيرا لانه لايستقيم الوزن الابذلك

وانما ذلك المفسر وكذا قولهم بحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو ذلك فانه تطفل منهم على صناعة البيان ولم أذكر بعض ذلك فى كتابى جريا على عادتهم وأنشد

وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد

بل لانى وضعت الكتاب لافادة متعاطى التفسير والعربية جميعا وأما قولهم فى راكب الناقة طليحان انه على حذف عاطف ومعطوف أى والناقة فلازم لهم ليطابق الخبر المخبر عنه وقيل هو على حذف مضاف أى أحد طليحين وهذا لا يتأتى فى نحو غلام زيد ضربتهما الباب السادس من الكتاب فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها) وهى كثيرة والذى يحضرنى الآن منها عشرون موضعا (أحدها) قولهم فى لو انها حرف امتناع لامتناع وقد بينا الصواب فى ذلك فى فصل لو وبسطنا القول فيه بما لم نسبق اليه (الثانى) قولهم فى اذا غير الفجائية انها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيها معنى الشرط غالبا وذلك معيب من جهات احداها انهم يذكرونه فى كل موضع وانما ذلك تفسير للاداة من حيث هى وعلى المعرب أن يبين فى كل موضع هل هى متضمنة لمعنى الشرط أم لا

وقوله خير أى على خير فهذه أمثلة لما اذا وجد المعمول بدون عامل (قوله وانما ذلك المفسر) أى لان المعنى لا يستقيم الا عليه (قوله جريا) علة للمنفى أى لم أذكر ذلك بحيث أكون جاريا على عادتهم وأنشد هذا البيت اعتذارا (قوله وأنشد الخ) يحتمل أن يكون منصوبا بان مضمرة عطفا على المصدر المتقدم وهو قوله جريا على حد قولها * ولبس عباءة وتقر عينى * ويحتمل أن يكون مرفوعا على الاستئناف أى وأنا أنشد والبيت لدريد بن الصمة وغزية بغين معجمة مفتوحة وزاى قبيلة والمضارعان يجوز فيهما ضم الشين وفتحها يقال رشد يرشد كنصر ينصر ورشد يرشد كفرح يفرح وغرضه أنه لم يذكر فى كتابه بعض ما أورده مما يتعلق بغير الاعراب لاجل اقتفاء أثر غيره ممن فعل ذلك من المعربين حتى يحتاج الى أن ينشد هذا البيت اعتذارا عن ذلك وانما فعله لامر آخر وهو أنه وضع كتابه ليفيد به من تعاطى التفسير والعربية جميعا فلا حاجة الى اقامة مثل ذلك العذر اهـ دمامينى (قوله بل لانى الخ) الاوضح حذف الاضراب وقوله لانى الخ علة للنفى أى لانى وضعت هذا الكتاب لافادة متعاطى التفسير والنحو أى وبيان الاغراض التى يحذف الفاعل أو المفعول لاجلها لا تفيد متعاطيهما فائدة لان صناعة النحو لا تتوقف عليها وكذلك استقامة معنى الكلام لا تتوقف عليها (قوله لافادة متعاطى التفسير والعربية جميعا) بل لافادة علم الادب أو لطائف مطلق العلم وما أحسن قول منجك باشا فى ديوانه

يداوى السقيم بصوت رخيم * وطبع سليم وذات تحب

كمال غريب ولفظ عجيب * ومغنى اللبيب بحسن الادب

وقيل للمصنف هلا فسرت القرآن أو أعربته فقال أغنانى المغنى (قوله طليحان) من الطلاحة وهى التعب من السير (قوله وقيل هو على حذف مضاف) أى ولا يكون التقدير الناقة وراكب الناقة بحيث يجعل من باب حذف العاطف والمعطوف عليه لان الحذف اتساع وبابه وسط الكلام وآخره لا أوله ألا ترى أن كان تزاد وسطا وآخرا لا أولا وحذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ وانما حكى منه أبو عثمان أكلت خبزا سمكا تمرا اهـ شمنى (قوله وهذا) أى حذف المضاف وهو التأويل الثانى وأما التأويل الاول وهو حذف الواو مع ما عطفت فانه يتأتى فيه بان يقال الاصل غلام زيد وزيد ضربتهما

(الباب السادس من الكتاب)

(قوله حرف امتناع لامتناع) أى حرف يدل على امتناع جوابها لامتناع شرطها وهذه العبارة فاسدة لاقتضائها أن لو تكون لانتفاء الامرين دائما وليس كذلك لانها انما تدل على انتفاء الامرين اذا كان الجواب مساويا للشرط فى التحقق كما فى لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فان كان أعم منه فلا تدل على انتفاء الجواب بل على انتفاء الشرط فقط كما فى لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا اذ لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء الضوء وانما يلزم انتفاء القدر المساوى منه للشرط وهو ضوء الشمس وقد تكون لتقرير الجواب سواء وجد الشرط أولا كما فى لو لم يخف الله لم يعصه والحاصل أن هذه العبارة التى قالوها تفيد أنها دائما لامتناع الامرين مع انها قد تكون لامتناع الاول وقد تكون لتقرير الجواب مطلقا وجد الشرط أولا (قوله وقد بينا الصواب فى ذلك) أى فيما يقال فيها وهو حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه اى حرف يدل على انتفاء تاليه وهو الشرط يلزم من ثبوت ذلك الشرط ثبوت تاليه وهو الجواب وانما كانت هذه العبارة صوابا لانه لم يتعرض فيها لنفى الثانى بل لنفى الاول وأن الثانى انما يثبت عند ثبوت الاول وأما امتناع الثانى عند امتناع الاول فمسكوت عنه (قوله أنهم يذكرونه) أى هذا التفسير (قوله وانما ذلك) أى التفسير أى كونها ظرفا لما يستقبل وفيها معنى الشرط غالبا (قوله من حيث هى) فى نسخة من حيث الجملة والمراد واحد أى من حيث ذاتها بقطع النظر عما تحل فيه من المواضع وحينئذ فلا ينبغى أن يذكر ذلك التفسير بتمامه فى كل موضع بل على المعرب أن يبين الخ (قوله أم لا) تقدم أول الكتاب أن هل لا يؤتى لها بمعادل فقد يشكل ارتكاب المصنف له هنا وجوابه ان أم هنا

وأحسن مما قالوه أن يقال اذا أريد تفسيرها من حيث هي ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك * والثانية أن العبارة التي تلقى للمتدربين يطاب فيها الايجاز لتخف على الالسنة اذا الحاجة داعية الى تكرارها وكان أخصر من قولهم لما يستقبل من الزمان أن يقولوا مستقبل * والثالثة أن المراد أنها ظرف موضوع للمستقبل والعبارة موهمة أنها محل للمستقبل كما تقول اليوم ظرف للسفر فان الزمان قد يجعل ظرفا للزمان مجازا تقول كتبته في يوم الخميس في عام كذا فان الثاني حال من الاول فهو ظرف له على الاتساع ولا يكون بدلا منه اذ لا يبدل الاكثر من الاقل على الاصح ولو قالوا ظرف مستقبل لسلموا من الاسهاب والايهام المذكورين * والرابعة ان قولهم غالبا راجع الى قولهم فيه معنى الشرط كذا يفسرونه وذلك يقتضي ان كونه ظرفا وكونه للزمان وكونه للمستقبل لا يتخلفن وقد بينا في بحث اذا ان الامر بخلاف ذلك (الثالث) قولهم النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة وانما ذلك في النعت الحقيقي فاما السببي فانما يتبع في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير وأما الافراد والتذكير واضدادهما فهو فيها كالفعل تقول مررت برجلين قائم ابواهما وبرجال قائم آباؤهم وبرجل قائمة أمه وبامرأة قائم أبوها وانما يقول قائمين أبواهما وقائمين آباؤهم من يقول أكلوني البراغيث وفي التنزيل ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها غير أن الصفة الرافعة لجمع يجوز فيها في الفصيح أن تفرد وان تكسر وهو ارجح على الاصح كقوله

منقطعة لامتصلة وقد سبق ما يتعلق بالمواضع المذكورة (قوله وأحسن مما قالوه) أي من جهة ان هذه العبارة ليست موهمة لخلاف المراد بخلاف عبارتهم ومن جهة افادة هذه أن اذا صالحة لتضمن معنى الشرط وليست متضمنة لمعناه بالفعل كما هو ظاهر عبارتهم فانها في بعض المواضع متضمنة لمعنى الشرط وفي بعضها غير متضمنة لذلك (قوله من حيث هي) أي من حيث ذاتها بقطع النظر عما تقع فيه من المواضع (قوله ظرف مستقبل) أي وأما ظرف لما يستقبل فهو موهم خلاف المراد لافادته ان اذا ظرف للظرف لان ما يستقبل من الزمان ظرف وقوله ظرف خبر لمحذوف أي هي ظرف والجملة مقول القول (قوله منصوب بجوابه) هذا بناء على ما للجمهور والذي اختاره هو انها منصوبة بالشرط (قوله صالح لغير ذلك) أي كتضمنها لمعنى الشرط (قوله فان الزمان الخ) علة لقوله موهمة (قوله فان الثاني حال من الاول) أي لان المعنى حالة كون يوم الخميس مظروفا في عام كذا وقوله فهو أي الثاني ظرف له أي للاول وقوله على الاتساع أي التجوز أي ان الظرفية مجازية لا حقيقية لانها لابد فيها من كون الظرف له احتواء والمظروف له تحيز (قوله ولا يكون) أي الثاني بدلا منه اي من الاول (قوله على الاصح) أي خلافا لمن اجاز ابدال الكل من البعض وجعل منه قوله

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

بجعل طلحة بدلا من اعظم بدل كل من بعض (قوله الاسهاب) اي التطويل (قوله وكونه للزمان) اي موضوعا للزمان (قوله أن الامر بخلاف ذلك) أي فقد تخرج عن الظرفية بحيث لا تضمن معنى في فلا ينافي انها اسم زمان فقد زعم الاخفش أنها في محل جر بحتى في قوله تعالى حتى اذا جاؤها أي سيقوا الى وقت مجيئهم اياها وزعم ابن جني في اذا وقعت الواقعة الآية فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدأ والثانية خبر والمنصوبين حالان من ضمير وقعت وكذا جملة ليس ومعموليها والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الارض وقد تخرج عن الاستقبال فتجيء للماضي كما في واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم (قوله يتبع المنعوت في اربعة من عشرة) اى فظاهره مطلقا كان النعت حقيقيا أو سببيا وقوله من أوجه الاعراب أي الثلاثة (قوله فهو فيها كالفعل) يعني فيفرد النعت على الافصح وتضعف المطابقة بينه وبين فاعله في التثنية والجمع فكما تقول مررت برجلين أو برجال يقوم أبواهما أو آباؤهم تقول مررت برجلين أو برجال قائم أبواهما أو آباؤهم وكما يضعف يقومان أبواهما ويقومون آباؤهم كذلك يضعف قائمين أبواهما وقائمين آباؤهم الا اذا كان النعت جمعا لا يجري مجرى مفرده في الحركات والسكنات بان يكون جمع تكسير لا جمع تصحيح فان المطابقة حينئذ لا تضعف نحو مررت برجل قعود غلمانه وان ضعف ذلك في الفعل نحو برجل يقعدون غلمانه لان اسم الفاعل المشبه للفعل اذا جمع جمع تكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه ايضا شبه اجتماع فاعلين نحو قعود غلمانه كما لزم في قاعدون غلمانه اه شمني (قوله الظالم اهلها) اى فقد طابق النعت مرفوعه في التذكير لا المنعوت في التأنيث (قوله غير أن الصفة الخ) هذا مخرج من قوله فهو فيها كالفعل وقوله الرافعة لجمع أي لجمع تكسير (قوله أن تفرد) اى بحيث يقال برجل قائم غلمانه وان تكسر بحيث يقال برجل قعود غلمانه أي واما الفعل فلا يكسر (قوله وهو) أي تكسير الصفة الرافعة ارجح اى من افرادها (قوله كقوله) اى قول زهير بن أبي سلمى وبعد هذا البيت

وأبيض فياض يداه غمامة * على معتفيه ما تغب نوافله

وهما من القصيدة التي أولها

مثل اشتعال النار في جزل الغضى

أي أكلا رغدا وذكرا كثيرا واشتعالا مثل اشتعال النار قيل ومذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك وان المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل والاصل فكلاه واشتعله أي فكلا الاكل واشتعل الاشتعال ودليل ذلك قولهم سير عليه طويلا ولا يقولون طويل ولو كان نعتا للمصدر لجاز وبدليل انه لا يحذف الموصوف الا والصفة خاصة بجنسه تقول رأيت كاتبا ولا تقول رأيت طويلا لان الكتابة خاصة بجنس الانسان دون الطول وعندي فيما احتجوا به نظر أما الاول فلجواز أن المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة ولهذا يقولون دخلت الدار بحذف في توسعا ومنعوا دخلت الامر لان تعلق الدخول بالمعاني مجاز واسقاط الخافض مجاز وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك في صفة الاحيان فيقولون سير عليه زمن طويل واذا حذفوا الزمان قالوا طويلا بالنصب لما ذكرنا وأما الثاني فلان التحقيق أن حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان لدليل لا على الاختصاص بدليل وألناله الحديد أن اعمل سابغات أي دروعا سابغات ٠ رغدا ومما يقدح في قولهم مجيء

صحا القلب عن سلمى وأعرض باطله * وعري أفراس الصبا ورواحله

(قوله بكرت عليه الخ) البكرة بالضم الغدوة ويقال بكرت على الشيء واليه وفيه بكورا ويقال أيضا بكرت بالتشديد وابتكرت وأبكرت وباكرت كل ذلك بمعنى أتيته بكرة وكل من بادر الى شيء فقد أبكر اليه في اى وقت كان مثل ان يقال بكروا بصلاة المغرب اى صلوها عند سقوط القرص كذا في الصحاح وحينئذ فقوله بكرت اليه بكرة معناه بادرت بالاتيان اليه غدوة أي اول النهار (قوله فوجدته) الهاء مفعول أول وقعودا مفعول ثان وعواذله فاعل بقعود وقوله عليه أي عنده وقوله بالصريم جمع صريمة وهي القطعة من الرمل تنقطع من معظمه ويطلق على الزرع المحصود وعلى الليل والنهار من اسماء الاضداد لان كلا منهما انقطع من الآخر (قوله وصح الاستشهاد بالبيت) اى مع ان قعودا ليس نعتا بل مفعولا ثانيا لوجد (قوله هذا الحكم) اى وهو رجحان تكسير الصفة الرافعة لجمع وقوله أيضا مقدم من تأخير اى ثابت للخبر والحال أيضا أي كما أنه ثابت للنعت ولاشك أن المفعول الثاني لوجد خبر في الاصل (قوله والرابع قولهم الخ) قال الدماميني لا ينبغي ان يعد هذا فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه لانه آل الامر من كلام المصنف الى ان الذي اشتهر في هذا بين المعربين صواب وان تخطئتهم بما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف محلا قال الشمني وأقول انما عده المصنف فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه والمحققين خلافه واستدلالهم على ذلك لا بناء على اعتراضه على أدلتهم (قوله نعت مصدر محذوف) اى أكلا رغدا أي واسعا لا حجر فيه (قوله من ضمير مصدر الفعل) اى حال من الضمير المنصوب العائد على مصدر الفعل (قوله قولهم) اى العرب (قوله سير عليه طويلا) اى فنائب الفاعل ضمير المصدر وطويلا حال منه (قوله ولو كان) أي طويلا نعتا للمصدر لجاز اى ان يقال طويل لانه يكون صفة للمفعول المطلق ومن المعلوم انه اذا جعل نائب الفاعل المصدر فصفته تكون نائبة عند حذفه (قوله الا والصفة خاصة بجنسه) أي والرغد بمعنى السعة ليس خاصا بالاكل والكثرة ليست خاصة بالذكر ومماثلة اشتعال النار في جزل الغضى ليست خاصة باشتعال الشعر الابيض في الاسود (قوله تقول رأيت كاتبا) أي انسانا كاتبا وقوله ولا تقول رأيت طويلا أي انسانا طويلا (قوله فيما احتجوا) أي سيبويه والمحققون (قوله أما الاول) اى أما النظر في الدليل الاول (قوله أن المانع من الرفع) اى من رفع طويل في قولهم سير عليه طويلا (قوله مجازين) اراد بهما مخالفة الاصل أما المجاز البياني فلا يكره تعدده وسبق هذا نحو أحيا الارض شباب الزمان (قوله مفعولا) أي نائبا عن الفاعل وقوله على السعة اى على خلاف الاصل لان النائب حقيقة هو الموصوف فلما حذف قامت صفته مقامه في النيابة على خلاف الاصل (قوله ولهذا) أي ولاجل كراهة اجتماع مجازين أي امرين على خلاف الاصل (قوله لان تعلق الدخول بالمعاني مجاز) وتعلقه بالاجسام حقيقة ففي دخلت الدار مجاز واحد وفي دخلت الامر مجازان وهم يكرهون الثاني دون الاول (قوله وتوضيحه) أي وحاصله أنهم يفعلون ذلك أي الرفع أي يأتون به في صفة الاحيان لانه لا يلزم عليه اجتماع مجازين الذي هو مستكره عندهم (قوله طويلا بالنصب) أي على الحال من ضمير المصدر النائب عن الفاعل (قوله لما ذكرنا) علة لمحذوف أي لا بالرفع لما ذكرنا من لزوم اجتماع مجازين وهو مستكره عندهم (قوله وأما الثاني) أي وأما النظر في الدليل الثاني (قوله لا على الاختصاص) أي لا على اختصاص الصفة بجنس الموصوف (قوله أي دروعا سابغات) أي كوامل يجرها لابسها على الارض فالكمال ليس خاصا بالدروع وقد حذف الموصوف لدلالة قوله وألناله الحديد عليه لانه يدل على أن تلك السابغات دروع (قوله ومما يقدح في قولهم) أي أن

نحو قولهم اشتمل الصماء أى الشملة الصماء والحالية متعذرة لتعريفه (والخامس) قولهم الفاء جواب الشرط والصواب أن يقال رابطة
لجواب الشرط وانما جواب الشرط الجملة (والسادس) قولهم العطف على عاملين والصواب على معمولى عاملين
(والسابع) قولهم بل حرف اضراب والصواب حرف استدراك واضراب فانها بعد النفى والنهى بمنزلة لكن سواء (والثامن) قولهم فى نحو ائتنى أكرمك ان الفعل مجزوم فى جواب الامر والصحيح أنه جواب لشرط مقدر وقد يكون انما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين (والتاسع) قولهم فى المضارع فى مثل يقول زيد فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم والصواب أن يقال مرفوع لحلوله محل الاسم وهو قول البصريين وكان حاملهم على مافعلوا ارادة التقريب والافما بالهم يحثون على تصحيح قول البصريين فى ذلك ثم اذا أعربوا أو عربوا قالوا خلاف ذلك (والعاشر) قولهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما هذا قول الكوفيين فأما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لالفى التأنيث ولهذا قال الجرجانى وينبغى أن تعد موانع الصرف ثمانية لاتسعة وانما شرطت العلمية أو الصفة لان
الشبه لا يتقوم الا بأحدهما ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو عفريت علما
فان أجابوا بأن المعتبر انما هو زيادتان بأعيانهما سألناهم عن علة الاختصاص

رغدا وما معه حال (قوله الصماء) هى أن يلف الثوب على ظهره ويديه جميعا أى فالصماء صفة لمصدر محذوف
لا حال لتعذر الحال (قوله والحالية متعذرة) تعذر الحالية فى هذا التركيب لمانع لا يقتضى المنع من ارتكابها
عند عدم المانع اه دمامينى (قوله والخامس) قال الدمامينى غاية ما فعلوه فى هذا والذى بعده انهم حذفوا
مضافا لقيام قرينة عليه ولا محذور فى ذلك ولا يقال ان الصواب خلافه ففى كتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب
من ذلك مالا يحصى كثرة (قوله ان الفعل مجزوم فى جواب الامر) أى فان المتبادر من هذه العبارة أن الجازم
للفعل نفس الامر وهو خلاف الصحيح (قوله تقريب المسافة) أى والاصل مجزوم فى جواب الامر باداة
شرط مقدرة (قوله والصواب ان يقال مرفوع الخ) أى لان القائل بأنه انما رفع للتجرد المذكور انما هو
الكوفيون وأورد عليهم أن التجرد المذكور عدمى والرفع أمر وجودى وكيف يصح أن يكون الامر العدمى
علة للوجودى وأجيب بمنع كون التجرد من الناصب والجازم عدميا لانه عبارة عن استعمال المضارع على
أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره واستعماله والمجىء على صفة ما ليس بعدمى اه شمنى وهذا الجواب
كاد أن يكون مكابرة والحق أن العدم المقيد قد يكون علامة لوجودى والعامل يرجع للعلامة وقال الكسائى
الرافع للفعل المضارع حرف المضارعة لانها لما دخلت فى أول الكلمة حدث الرفع بحدوثها اذ أصل المضارع
اما الماضى أو المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها أولى من احالته على
المعنوى الخفى كما هو مذهب البصريين ورد بان جزء الشئ لا يعمل فيه وقيل الرافع له مضارعته للاسم ورد بان
المضارعة اقتضت مطلق الاعراب ولكل عامل (قوله لحلوله محل الاسم) كان المراد حلوله فى الجملة والافقد
رفع غير حال محل الاسم كالواقع بعد أداة التحضيض (قوله لحلوله محل الاسم) أى سواء حل محل اسم مرفوع
كما فى زيد يضرب أى ضارب أو مجرور أو منصوب نحو مررت برجل يضرب ورأيت رجلا يضرب وانما
ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فأعطى أسبق اعراب الاسم وأقواه وهو الرفع واعترض بأنه
يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم لان حرف
التنفيس من خواص الافعال وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو
الذى يضرب ويقوم الزيدان بأن يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على أن ضارب خبر مبتدا
مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب
مع تقديره فعلا وعن سيقوم بأن يقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كأحد أجزاء
الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما فى قوله وما كدت آيبا اه شمنى (قوله
اذا أعربوا) أى أعربوا الكلام أو عربوا الطالب أى جعلوه يعرب (قوله المشبهة لالفى التأنيث) أى من
جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا وقال المبرد جهة الشبه أن النون كانت فى الاصل همزة بدليل قلبها
اليه فى صنعانى وبهرانى فى النسبة الى صنعاء وبهراء ورد بأنه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون
أبدلت منها وأما صنعاء وبهراء فالقياس صنعاوى وبهراوى كحمراوى فابدلوا النون من الواو شذوذا
للمناسبة التى بينهما ألا ترى الى ادغام النون فى الواو (قوله ثمانية) أى بأن يراد بألفى التأنيث ما يشمل مشبههما
(قوله لا تسعة) يعنى لان هذه الزيادة حكمها حكم ألفى التأنيث فى الاستقلال بمنع الصرف فينبغى اسقاطها
استغناء بعد التأنيث الشامل للالفين أو ما هو بمثابتهما وفيه نظر ظاهر اه دمامينى (قوله وانما شرطت) أى
انما شرط الكوفيون ما ذكر فى منع الصرف مع الزيادة (قوله لان الشبه) أى بالفعل لا يتقوم أى لا يتحقق فى
الواقع الا بأحدهما لان هذه الزيادة لا توجد الا فى علم أو صفة (قوله نحو عفريت علما) أى فان فيه العلمية وزيادة

ولايعدون مصروفا عن التعليل بمشابهة ألفي التأنيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون (والحادي عشر) قولهم في نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ان الواو نائبة عن أو ولا يعرف ذلك في اللغة وانما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين وأما الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين ٢٨٠ الاصفهاني في كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الاعراب القول فيها بان الواو بمعنى أو عجز عن درك الحق فاعلموا أن الاعداد التي تجمع قسمان قسم يؤتى به ليضم بعضه الى بعض وهو الاعداد الاصول نحو ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة وقسم يؤتى به لا ليضم بعضه الى بعض وانما يراد الانفراد لا الاجتماع وهو الاعداد المعدولة كهذه الآية وآية سورة فاطر وقال اي منهم جماعة ذوو جناحين جناحين وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة وجماعة ذوو اربعة اربعة فكل جنس مفرد بعدد وقال الشاعر

ولكنما اهلي بواد انيسه
ذئاب تبغي الناس مثنى وموحد

ولم يقولوا ثلاث وخماس ويريدون ثمانية كما قال تعالى ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وللجهل بمواقع هذه الالفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم فقال

احاد ام سداس في احاد
لييلتنا المنوطة بالتنادي

وقال الزمخشري فان قلت الذي اطلق للناكح في الجمع ان يجمع بين اثنين اوثلاث اواربع فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع

التكرير

الياء والتاء لانه من العفر وهو القوة (قوله ولايعدون مصروفا) أي مدفعا يدفع ذلك الالزام الا كون الزيادتين مشابهتين لالفي التأنيث (قوله نائبة عن أو) أي فهذا غير صواب لانه لا يعرف الخ (قوله ولايعرف ذلك) أي جعل الواو بمعنى أو خصوصا في هذا المقام الذي فيه العدد معدولا عن الاصل بخلاف جعل أو بمعنى الواو فانه موجود في اللغة (قوله وأما الآية الخ) جواب عما يقال اذا لم تجعل الواو في الآية بمعنى أو بل كانت باقية على حالها لزم جواز نكاح تسعة من النساء (قوله درك) بسكون الراء أي عن ادراك الحق وعن معرفته (قوله الاعداد التي تجمع) أي يراد جمعها وضم بعضها البعض أي والتي لا تجمع قسمان (قوله الاعداد الاصول) أي غير المعدولة (قوله وسبعة) أي فالجملة عشرة ولذا قال بعد تلك عشرة (قوله كهذه الآية) أي فالقصد أنكحوا ما طاب لكم من قسم التثنية والتثليث والتربيع على سبيل الانفراد لا الاجتماع والحال أنه ليس القصد الجمع والضم حتى تكون الآية مفيدة لجواز تزوج تسعة كما هو شبهة القائل ويحتاج للجواب عنه بأن الواو بمعنى أو فكلام أبي طاهر أفاد أنه لا حاجة لجعل الواو بمعنى أو (قوله وآية سورة فاطر) وهي أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع وقوله وقال أي أبو طاهر في معنى آية فاطر (قوله تبغي) أي تتبغي أي تتطلب الناس وقوله مثنى وموحد حال من ذئاب (٢) بمعنى سباع ولك جعلهما خبرين لمحذوف أي بعضها مثنى وبعضها موحد أي أن هذه الذئاب تتطلب الناس حال كون بعضها اثنين اثنين وبعضها يتطلب الناس حال كونه واحدا واحدا (قوله ويريدون ثمانية) أي بحيث يريدون الضم أي وانما يريدون قسم كذا وقسم كذا وذلك لان العدد هنا معدول فلا يراد فيه الضم بخلاف غير المعدول كما في الآيتين الاوليين فانه يراد فيه الضم والحاصل أن الاعداد المعدولة انما تستعمل في موضع لم يرد فيه ضم الاعداد بعضها البعض وانما يراد فيه الانفراد والتقسيم بخلاف غير المعدولة (قوله ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم) أي فالقصد الضم لان العدد أصلي (قوله بمواقع هذه الالفاظ) يعني الالفاظ المعدولة (قوله في غير موضع التقسيم) أي بل استعملها في موضع الشك وطلب التعيين بناء على ان أم متصلة لان المعنى أ أحاد أم سداس أي أواحدة أم ست في واحدة ليلة فراق (٣) الاحبة وفي مقام الاخبار المجرد عن التقسيم بناء على أنها منقطعة لان المعنى ليلة فراقنا الاحبة ليلة واحدة ثم شك فيها لطولها فأضرب عن ذلك وأخبر أنها ست ليال في ليلة واحدة (قوله أحاد الخ) ان قدرت أن أم متصلة فالمعنى أنه استطال الليلة فشك أواحدة هي أم ست اجتمعت في واحدة فطلب التعيين وهذا من تجاهل العارف وعلى هذا فقد حذف الهمزة قبل أحاد ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدا وهو لييلتنا تقديما واجبا لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس لان شرط الهمزة المعادلة لام أن يليها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما ويلي أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الامر الشيء المطلوب تعيينه وان قدرتها منقطعة فالمعنى انه أخبر بحسب جزمه عن ليلته بأنها ليلة واحدة ثم نظر الى طولها فشك فجزم بعد الشك بأنها ست في ليلة فاضرب اضرابا مجردا عن الاستفهام أو أنه لما نظر لطولها شك هل هي ست في ليلة أم لا واستمر على شكه فأضرب واستفهم وعلى الانقطاع بوجهيه فلا همزة مقدرة قبل أحاد لان الكلام خبر محض ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدا وهو لييلتنا ليس على الوجوب وأظهر الوجهين الاتصال لامور ذكرها المصنف في الكلام على هذا البيت في مبحث أم (قوله المنوطة) أي المتعلقة بيوم التنادي أي يوم الوصل لتنادي الاحبة فيه (قوله الذي أطلق) أي أبيح (قوله في الجمع) أي في حالة جمعه (قوله أو أربع) أي لا أزيد من ذلك وحينئذ فما معنى

(٢) قوله حال من ذئاب لتخصيص ذئاب بما بعده لكن لا يظهر الا ان كان موحد منصوبا وليس كذلك بدليل قوله ولك الخ فالمناسب جعلهما صفتين فان قدر لهما مبتدأ فالمقرر ان الجمل بعد النكرات صفات اه

(٣) قوله ليلة فراق الخ المتبادر منه انه تفسير للتنادي مع انه سيفسره بالوصل والمعنى عليه اه

قات الخطاب للجميع فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراده من العدد الذى اطلق له كما تقول للجماعة اقتسموا هذا المال
درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة ولو افردت لم يكن له معنى فان قلت لم جاء العطف بالواو دون او قلت كما جاء فى المثال
المذكور ولو جئت فيه بأو
لاعلمت انه لا يسوغ لهم ان
يقتسموه الا على أحد انواع
هذه القسمة وليس لهم أن
يجمعوا بينها فيجعلوا بعض
القسمة على تثنية وبعضها
على تثليث وبعضها على
تربيع وذهب معنى تجويز
الجمع بين انواع القسمة التى
دلت عليه الواو وتحريره ان
الواو دلت على اطلاق ان
يأخذ الناكحون من ارادوا
نكاحها من النساء على
طريق الجمع ان شاؤا مختلفين
فى تلك الاعداد وان شاؤا
متفقين فيها محظورا عليهم
ماوراء ذلك وابلغ من هذه
المقالة فى الفساد قول من
اثبت واو الثمانية وجعل منها
سبعة وثامنهم كلبهم وقد مضى
فى باب الواو ان ذلك لا حقيقة
له واختلف فيها هنا فقيل
عاطفة خبرا وجملة على خبر
مفرد والاصل هم سبعة وثامنهم
كلبهم وقيل للاستئناف
والوقف على سبعة وان فى
الكلام تقريرا لكونهم
سبعة وكأنه لما قيل وسبعة
قيل نعم وثامنهم كلبهم واتصل
الكلامان ونظيره ان الملوك
اذا دخلوا قرية الآية فان
وكذلك يفعلون ليس من
كلامها ويؤيده أنه جاء فى
المقالتين الاولتين رجما
بالغيب ولم يجئ مثله فى هذه المقالة فدل على مخالفتها لهما فتكون صدقا ولا
يرد ذلك بقوله تعالى ما يعلمهم الا قليل لانه يمكن أن يكون المراد ما يعلم عدتهم

التكرير أى لان مثنى معناه اثنين اثنين وثلاث ورباع معناه ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة (قوله قلت الخ) حاصل الجواب انه لا يتأتى الاعتراض الا لو كان المخاطب واحدا والامر ليس كذلك بل الخطاب لما كان لمتعدد ناسب التكرار فى كل نوع لان المختار لكل نوع متعدد فناسب تعدد كل نوع لاجل أن يصيب كل واحد من الناس الناكحين المريد للجمع العدد الذى أراده من أى نوع من هذه الانواع الثلاثة ولو أفرد وقال اثنين وثلاثة وأربعة لاعرب اثنين حالا من النساء وذلك لا يصح لان المعنى على الضم فيفيد أن النساء اللاتى فى الدنيا تسعة هذا اذا لاحظت النساء مجردات عن النكاح فان لاحظت نكاحهن أفاد جواز نكاح التسعة كما أن اعراب اثنين مفعولا لمحذوف مفيد لجواز الجمع بين التسعة وهو باطل وأما التكرير فلا يفيد شيأ من هذا الفساد لانه يعرب مثنى حالا تأمل اه تقرير دردير (قوله ما أراده) مفعول يصيب وقوله الذى أطلق أى أبيح له (قوله اقتسموا هذا المال) أى أقساما قسم يقسم درهمين درهمين وقسم ثلاثة ثلاثة الخ (قوله لم يكن له معنى) أى صحيح قال السعد لو أفردت وقلت اقتسموا هذا المال درهمين وثلاثة وأربعة لم يكن له معنى لان القصد الجمع والضم حينئذ فلم يصح جعل درهمين حالا من المال الذى هو ألف درهم مثلا بخلاف ما اذا كرر فان القصد فيه الى التفصيل والتفصيل فى حكم الاقسام وكذا الطيبات فى حكم النكاح (قوله قلت كما جاء الخ) حاصله انه انما أتى بالواو لانها لكونها لمطلق الجمع تدل على جواز أخذ الناكحين من أرادوا نكاحها على وجه الجمع مع غيرها مطلقا أى ان شاؤا مختلفين فى تلك الاعداد بأن يجمع أحدهم بين اثنين مثلا وغيره بين ثلاثة أو أربعة أو متفقين بأن يجمع كل واحد بين اثنين أو ثلاثة أو أربعة ولو أتى بأو التى لاحد الشيئين أو الاشياء لافادت أنه لا يجوز للناكحين أخذ من أرادوا نكاحها على وجه الجمع مع غيرها مطلقا بل على وجه الاتفاق بأن يكون الجميع مشتركين فى التثنية أو التثليث أو التربيع وكذا لو أتى بأو فى المثال لافادت أنه لا يسوغ للمخاطبين اقتسامه الا على وجه التثنية فقط بأن يأخذ كل واحد اثنين أو التثليث فقط كذلك أو التربيع فقط كذلك بخلاف التعبير بالواو فانه يفيد أمر المخاطبين بقسمه أقساما قسم يقسم درهمين درهمين وقسم يقسم ثلاثة ثلاثة وقسم يقسم أربعة أربعة (قوله لاعلمت) أى لافادت وقوله فيجعلوا أى بحيث يجعلون الخ (قوله ان شاؤا مختلفين) اى بان يجمع أحدهم بين اثنين ويجمع غيره بين ثلاثة أو أربعة (قوله متفقين فيها) بان يكون الجميع مشتركين فى التثنية أو التثليث أو التربيع (قوله ماوراء ذلك) أى ماذكر من الاعداد (قوله من هذه المقالة) أى ان الواو بمعنى أو (قوله واو الثمانية) وهى الواو الداخلة على لفظ الثمانية اشارة لتكثير العدد فالمعدود قبل الثمانية خال منها وأما الثمانية فهى داخلة عليها (قوله أن ذلك) اى القول (قوله واختلف فيها) اى فى الواو هنا اى فى هذه الآية (قوله وقيل للاستئناف) أى فهو ليس من كلام القائل هم سبعة بل من كلام الله ذكر تقريرا لكلام القائل انهم سبعة (قوله فان وكذلك يفعلون) أى فالمعنى نعم وكذلك يفعلون (قوله ليس من كلامها) أى وانه أتى به تقريرا لكلامها وهذا غير متعين فقد جوز الزمخشرى أن يكون من كلامها وذلك أنه قال ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم الثابتة المستمرة التى لا تتغير لانها كانت فى بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورأت (قوله ويؤيده) أى القول بأن الواو فى وثامنهم كلبهم للاستئناف (قوله فى المقالتين) أى سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة الخ (قوله رجما بالغيب) أى لان رجما بالغيب راجع لهما معا وحذف من الاولى لدلالة الثانية (قوله فدل على مخالفتها) أى وحينئذ فلا يكون رجما بالغيب أى كذبا بل صدقا (قوله ولا يرد ذلك) أى ولا يرد كون الواو للاستئناف وأن فى الكلام تقريرا لكونهم سبعة اذ مفاده أنه يعلمهم كثير اه تقرير شيخنا دردير (قوله

أوقصتهم قبل أن تتلوها عليك الاقليل من أهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب وكلام الزمخشري يقتضي أن القليل هم الذين قالوا سبعة
فيندفع الاشكال أيضا ولكنه خلاف الظاهر وقيل هي واو الحال أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوق الاسم
بالصفة كمررت برجل ومعه سيف فأما الواو الاولى فلا حقيقة لها وأما واو الحال فأين عامل الحال ان قدرت هم ثلاثة أوهؤلاء ثلاثة فان قيل على التقدير الثاني هو من باب وهذا بعلى شيخا قلنا العامل المعنوي لا يحذف

(الثاني عشر) قولهم المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند الى المؤنث المجازي وبكون المسند فعلا أو شبهه وبكون المؤنث ظاهرا وذلك نحو طلع الشمس ويطلع الشمس وأطالع الشمس ولا يجوز هذا الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هذا أوهو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طالع خلافا لابن كيسان واحتج بقوله

* ولا أرض أبقل ابقالها *

قال وليس بضرورة لتمكنه من أن يقول أبقلت ابقالها بالنقل ورد بانا لانسلم أن هذا الشاعر في لغته تخفيف الهمزة بنقل أوغيره

(الثالث عشر) قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا أيضا مما يتداولونه ويستدلون به وتصحيحه بادخال قد على قولهم ينوب وحينئذ يتعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لانسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز أن يقال مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت الى القلم على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الاماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف

أوقصتهم قبل ان تتلوها عليك الاقليل) وهذا لاينافي أنه يعرف عدتهم كثير من المؤمنين (قوله الذين عرفوه) أي عرفوا ماذكر من عددهم أوقصتهم (قوله فيندفع الاشكال) أي لان السبعة قليلون بالنسبة لغيرهم ممن قال المقالتين الاوليين (قوله فيندفع الاشكال أيضا) أي وهو أن قوله تعالى مايعلمهم الاقليل يرد كون الواو في وثامنهم كلبهم للاستئناف وكون الكلام فيه تقريرا لكونهم سبعة فان مفاده أنه يعلمهم كثير من الناس (قوله أو الواو الداخلة) أي ان جملة وثامنهم كلبهم صفة لسبعة والواو زائدة لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف (قوله فأما الواو) أي فأما ابطال القول بذلك (قوله فأما الواو الاولى) أي واو الثمانية والاولى حذف هذا لما سبق قريبا (قوله وأما واو الحال) أي وأما ابطال كون الواو هنا واو الحال (قوله من باب الخ) أي أن العامل في الحال معنى التنبيه من معنى الفعل قال الدماميني الظاهر أنه لا يمتنع الحذف في مثل قولك زيد قائما جوابا لمن قال من في الدار أي زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوف وفي التسهيل ويضمر عاملها أي الحال جوازا لحضور معناه أو تقدم ذكره في استفهام أو غيره وهذا يشمل المعنوي وغيره (قوله يجوز معه التذكير والتأنيث) أي فان ظاهره جواز التذكير معه في الفعل وما أشبهه وفي اسم الاشارة كان المؤنث المجازي المسند اليه الفعل وشبهه اسما ظاهرا أو ضميرا وليس كذلك فالصواب تقييده بما قال المصنف (قوله في محاوراتهم) أي مخاطباتهم (قوله فعلا) أي لا اسم اشارة فلا يجوز تذكيره معه (قوله أوشبهه) أي اسم الفاعل واسم المفعول (قوله وبكون المؤنث) أي الذي يجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه ظاهرا أي اسما ظاهرا لاضميرا (قوله وذلك نحو طلع الشمس الخ) أي فكما يقال طلعت الشمس وتطلع الشمس وأطالعة الشمس يجوز أن يقال طلع الشمس ويطلع الشمس وأطالع الشمس (قوله ولا يجوز الخ) أي لا يجوز تذكير الضمير أو اسم الاشارة مع مجازي التأنيث سواء وقع مسند الواحد منهما أو وقع واحد منهما مسندا للمجازي التأنيث وقوله ولا يجوز الخ أي بل يتعين هذه الشمس وهي الشمس (قوله ولا أرض أبقل ابقالها) هذا عجز بيت صدره * فلا مزنة ودقت ودقها * المزنة السحابة البيضاء والودق المطر وضمير ودقها عائد على السحابة التي شبه بها الجيش في البيت قبل هذا وأبقلت الارض خرج بقلها يقول فلا سحابة أمطرت مثل مطر السحابة التي يشبه بها الجيش ولا أرض أبقلت مثل ابقال أرض أصابها مطر تلك السحابة المشبه بها اه دماميني (قوله بانا لانسلم أن هذا الشاعر في لغته الخ) أي واذا كانت لغته لا يخفف الهمزة بنقل أوغيره فعدوله عن أبقلت لأبقل لضرورة الشعر لانه لو عبر بأبقلت ولم ينقل حركة الهمزة للساكن قبلها ينكسر الوزن وهذا الجواب مبني على أن الضرورة ماليس للشاعر عنه مندوحة أما على القول بأنها ماوقع في الشعر مطلقا فجعل هذا ضرورة ظاهر (قوله ينوب بعض حروف الجر عن بعض) فظاهره أن كل حرف منها ينوب عن غيره وليس كذلك بل بعضها قد ينوب عن بعض منها (قوله ويستدلون به) أي بهذا القول بأن يقال ان في في قوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل بمعنى على والباء في قوله تعالى فاسئل به خبيرا بمعنى عن لان حروف الجر ينوب بعضها عن بعض (قوله بادخال قد على قولهم ينوب) أي قد ينوب (قوله ولوصح قولهم) أي بابقائه على اطلاقه وقوله لجاز الخ أي مع أنه لم يسمع ولا يجوز (قوله مررت في زيد الخ) أي على معنى بزيد ودخلت على عمرو وكتبت بالقلم (قوله يرون) أي قد يرون الخ وذلك لانهم يقولون ان الحرف موضوع لمعنى واحد واستعماله في معنى غيره اما بسبب التجوز في الحرف أو ارتكاب التضمين في الفعل وهذا أولى لما قاله المصنف من أن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف (قوله أسهل منه في الحرف) اي

(الرابع عشر) قولهم ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثانى عين الاولى وحملوا على ذلك ما روى لن يغلب عسر يسرين قال الزجاج ذكر العسر مع الالف واللام ثم ثنى ذكره فصار المعنى ان مع العسر يسرين اه ويشهد للصورتين الاوليين أنك تقول اشتريت فرسا ثم بعت فرسا فيكون الثانى غير الاول ولو قلت ثم بعت الفرس لكان الثانى عين الاول وللرابع قول الحماسى صفحنا عن بنى ذهل * وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعـ * ـن قوما كالذى كانوا ٢٨٣ ويشكل على ذلك أمور ثلاثة احدها أن الظاهر فى آية ألم نشرح أن الجملة الثانية تكرار للاولى كما تقول ان لزيد دارا ان لزيد دارا وعلى هذا فالثانية عين للاولى والثانى أن ابن مسعود قال لو كان العسر فى جحر لطلبه اليسر حتى دخل عليه انه لن يغلب عسر يسرين مع ان الآية فى قراءته وفى مصحفه مرة واحدة فدل على ما ادعينا من التأكيد وعلى انه لم يستفد تكرر اليسر من تكرره بل هو من غير ذلك كان يكون فهمه مما فى التنكير من التفخيم فتأوله بيسر الدارين والثالث أن فى التنزيل آيات ترد هذه الاحكام الاربعة فيشكل على الاول قوله تعالى الله الذى خلقكم من ضعف الآية وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله والله اله واحد سبحانه وعلى الثانى قوله تعالى فلا جناح عليهما أن يصالحا بينهما صلحا والصلح خير فالصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثانى عام ولهذا يستدل بها على استحباب كل صلح جائز ومثله زدناهم عذابا فوق العذاب والشئ لا يكون فوق نفسه والثالث قوله تعالى قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء فان الملك الاول عام والثانى خاص هل جزاء الاحسان الا الاحسان فان الاول العمل والثانى الثواب وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس فان الاولى القاتلة والثانية المقتولة وكذلك بقية الآية وعلى الرابع يسئلك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء وقوله * اذا الناس ناس والزمان زمان * فان الثانى لو ساوى الاول فى مفهومه لم يكن فى الاخبار به عنه فائدة وانما هذا من باب قوله أنا أبو النجم وشعرى شعرى

لان الكوفيين ينكرون وجوده فى الحرف (قوله واذا أعيدت معرفة) انما كانت عينا فى هذه بناء على كون المذكور ثانيا معهودا سابقا فى الذكر وقوله أو أعيدت المعرفة معرفة انما كان الثانى عينا فى هذه حملا له على المعهود الذى هو الاصل فى اللام والاضافة وأما قوله أو نكرة جعله عينا فى هذه بناء على أحد قولين ذكرهما ابن السبكى فى هذه ومشى العلامة السعد فى التلويح على أن المعرفة اذا أعيدت نكرة تكون غيرا وهو القول الثانى (قوله قال الزجاج الخ) محصله أن العسر ذكر ثانيا معرفة واليسر ذكر ثانيا نكرة فوجب أن يكون عسر واحد ويسران وهذا معترض فان قول القائل ان مع الفارس سيفا ان مع الفارس سيفا لا يوجب أن يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معنى الحديث لن يغلب عسر الدنيا اليسر الذى وعد الله المؤمنين فيها واليسر الذى وعدهم به فى الآخرة وانما يغلب أحدهما وهو يسر الدنيا وأما يسر الآخرة فدائم غير زائل (قوله ذكر العسر) أى فى سورة الانشراح وقوله ثم ثنى ذكره أى معه ما (قوله ان مع العسر يسرين) أى ولا شك أن العسر اذا صاحبه يسران لا يغلبهما (قوله ويشهد للصورتين) أى وهما اعادة النكرة نكرة واعادة النكرة معرفة (قوله وللرابع) وهو اعادة المعرفة نكرة وذكره على تأويل القسم والا فمقتضى قوله الاوليين أن يقول الرابعة ولم يتعرض للثالث وهو اعادة المعرفة معرفة لانه ذكر أولا ما يشهد له وهو ما حكاه عن الزجاج (قوله صفحنا الخ) معناه عفونا وحقيقته اعرضنا عنهم ووليناهم صفحة أعناقنا ووجوهنا أى جانبها فلم نؤاخذهم بما كان منهم ومعنى قوله يرجعن قوما كالذى كانوا يردن أمرهم الى الائتلاف والتواد كالذى كانوا عليه ويجوز أن يكون المراد كالذين كانوا فحذفت النون تخفيفا كما فى قول الشاعر وان الذى حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد
(قوله قوما) أى ان يرجعن القوم الاول (قوله ويشكل على ذلك) هذا وارد على الاولى (قوله فالثانية) أى فالنكرة الثانية (قوله لو كان العسر الخ) اى ان العسر لا ينفك عنه اليسر فاذا فرض لحقه (قوله انه لن يغلب الخ) هذا يدل على ان اليسر الثانى غير الاول وقوله مع ان أى على ان الخ وقوله فدل اى ما ذكر من قراءته وما فى مصحفه والحاصل أن قوله لن يغلب الخ يدل على تكرار اليسر وقراءته وما فى مصحفه يدل على اتحاده وحينئذ فتكراره فى الآية على غير قراءته تأكيد فلعله فهم تكرر اليسر من غير الآية وحينئذ فدعوى أن النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الم تتم (قوله وعلى انه لم يستفد تكرر اليسر) أى فى قوله لن يغلب عسر يسرين وقوله من تكرره أى فى الآية (قوله بيسر الدارين) أى لن يغلب عسر الدنيا يسر الدنيا ويسر الآخرة بل يسر الدنيا فقط وأما يسر الآخرة فهو دائم لا يزول (قوله الله الذى خلقكم من ضعف) أى من ذى ضعف وهو الماء المهين وقوله ثم جعل من بعد ضعف قوة أى ثم جعل من بعد ضعف آخر وهو ضعف الطفولية قوة الشباب وقوله ثم جعل من بعد قوة أى من بعد قوة الشباب ضعفا وشيبة أى ضعف الكبر وشيب الهرم والشاهد فى قوة الاول والثانى فانهما نكرتان بمعنى واحد (قوله والثانى عام) يعنى ولا يكون الثانى عين الاول لان المراد من كون الثانى عين الاول أن يكون المراد به هو المراد بالاول (قوله لم يكن فى الاخبار به عنه فائدة) أى لان الخبر يجب مغايرته للمبتدا مفهوما واتحاده معه ماصدقا (قوله

أى وشعرى لم يتغير عن حالته فان ادعى ان القاعدة فيهن انما هى مستمرة مع عدم القرينة فأما ان وجدت قرينة فالتعويل عليها سهل الامر وفى
الكشاف فان قلت ما معنى لن يغلب عسر يسرين قلت هذا حمل على الظاهر وبناء على قوة الرجاء وان وعد الله لا يحمل الا على أبلغ ما يحتمله اللفظ
والقول فيه أن الجملة الثانية يحتمل أن تكون تكريرا للاولى كتكرير ويل يومئذ للمكذبين لتقرير معناها فى النفس وكتكرير المفرد فى نحو
جاء زيد زيد وان تكون الاولى عدة بان العسر مردوف باليسر لا محالة ٢٨٤ والثانية عدة مستانفة بان العسر متبوع باليسر لا محالة

فهما يسران على تقدير الاستئناف وانما كان العسر واحدا لان اللام ان كانت فيه للعهد فى العسر الذى كانوا فيه فهو هو لان حكمه حكم زيد فى قولك ان مع زيد مالا ان مع زيد مالا وان كانت للجنس الذى يعلمه كل أحد فهو هو أيضا واما اليسر فمنكر متناول لبعض الجنس فاذا كان الكلام الثانى مستأنفا فقد تناول بعضا آخر ويكون الاول ما تيسر لهم من الفتوح فى زمنه عليه السلام والثانى ما تيسر فى أيام الخلفاء ويحتمل ان المراد بهما يسر الدنيا ويسر الآخرة مثل هل تربصون بنا الا احدى الحسنيين وهما الظفر والثواب اه ملخصا وقال بعضهم الحق أن فى تعريف الاول ما يوجب الاتحاد وفى التنكير يقع الاحتمال والقرينة تعين وبيانها هنا أنه عليه الصلاة والسلام كان هو وأصحابه فى عسر الدنيا فوسع عليهم بالفتوح والغنائم ثم وعد عليه الصلاة والسلام بان الآخرة خير له من الاولى فالتقدير ان مع العسر فى الدنيا يسرا فى الدنيا وان مع العسر فى الدنيا يسرا فى الآخرة للقطع بانه لا عسر عليه فى الآخرة فتحققنا اتحاد العسر وتيقنا أن له يسرا فى الدنيا ويسرا فى الآخرة (الخامس عشر) قولهم يجب أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وهذا مشهور فى كتبهم وعلى ألسنتهم وليس بلازم عند سيبويه ويشهد لذلك امور أحدها قولك أعجبنى وجه زيد متبسما وصوته قارئا فان صاحب الحال معمول المضاف أو الجار مقدر

أى وشعرى لم يتغير) أى وكذا يقال فى البيت أى اذا الناس لم يتغير وا والزمان لم يتغير (قوله فان ادعى أن القاعدة الخ) لا ارتياب فى ان هذا قصدهم ولا يجوز حمل كلامهم على غيره وكيف يتوهم أنهم ارادوا حمل الثانى على انه عين الاول مع قيام القرينة الصارفة الى ان المراد غيره أو أرادوا حمل الثانى على أنه غير الاول مع وجود قرينة تدل على ان المراد به نفس الاول هذا مما لا ينبغى أن يتخيل أصلا قال التفتازانى فى التلويح بعد جريان هذه المسئلة واعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن القرينة والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله وقالوا لولا أنزل عليه آية من ربه قل ان الله قادر على أن ينزل آية الله الذى خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يعنى قوة الشباب ومنه باب التأكيد اللفظى وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك ثم قال ان تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما الهكم اله واحد ومثله فى الكلام كثير كقولهم العلم علم كذا وكذا ودخلت الدار فرأيت دارا كذا وكذا ومنه بيت الحماسى الى هنا كلامه اه دمامينى (قوله هذا حمل على الظاهر) من الآية من ان العسر معه يسران (قوله حمل) فى نسخة عمل (قوله وبناء على قوة الرجاء) اى فى الله حيث وعد بان العسر يصاحبه اليسر ووعده يحمل على أبلغ ما يحتمله اللفظ وأبلغ ما يحتمله اللفظ ان العسر معه يسران بواسطة تعريف العسرين وتنكير اليسرين (قوله والقول فيه) اى وحاصل القول فيه أى فى ايضاحه (قوله أن الجملة الثانية) أى فى الآية وقوله لتقرير معناها أى وعلى هذا فاليسر واحد (قوله وأن تكون الاولى) أى ويحتمل أن تكون الجملة الاولى عدة اى وعدا من الله بان العسر الخ وقوله والثانية أى والجملة الثانية (قوله على تقدير الاستئناف) والمعنى ان مع العسر المعهود الذى أنتم فيه نوعا من اليسر ثم وعدهم ثانيا بان معه نوعا ثانيا من اليسر (قوله ان كانت فيه) أى فى العسر الاول (قوله الذى كانوا فيه) أى وهو حصة معينة من العسر معهودة من المتكلم والمخاطب (قوله فهو هو) أى فالثانى عين الاول (قوله وان كانت) اى اللام الداخلة على العسر الاول للجنس وقوله فهو أى فالثانى هو الاول أيضا (قوله يقع الاحتمال) أى احتمال الاتحاد واحتمال التعدد (قوله والقرينة تعين) اى وهنا قد عينت التعدد (قوله الخامس عشر) قال الدمامينى عند هذا الموضع فى هذا الباب مبنى على ان قول سيبويه فى هذه المسئلة صواب وقد رده المصنف بعد هذا فآل الامر الى سلامة ما اشتهر بينهم فى ذلك من المعارض وحينئذ فلا ينبغى أن يعد من قبيل ما هو من الخطا قال الشمنى وأقول لم يرد المصنف قول سيبويه وانما رد ما استشهد به له ولا يلزم من رد ما استشهد به له رده (قوله وليس بلازم عند سيبويه) لم يحك الرضى عدم لزوم ذلك عن سيبويه وانما حكاه عن المالقى واختاره ونصه فى باب المبتدا والتزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالقى اه كلامه اه شمنى (قوله ويشهد لذلك) أى لعدم اللزوم (قوله فان صاحب الحال) أى وهو زيد والضمير فى صوته (قوله او الجار مقدر) او لحكاية الخلاف لانه اختلف

والحال منصوبة بالفعل والثانى قوله * لمية موحشا طلل * فان صاحب الحال عند سيبويه النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف والثالث وان ٢٨٥ . هذه أمتكم أمة واحدة فان أمة حال من معمول ان وهو امتكم وناصب الحال حرف التنبية أو اسم الاشارة ومثله وأن هذا صراطى مستقيما وقال هابيناذا صريح النصح فاصغ له العامل حرف التنبيه ولك أن تقول لانسلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر فى الظرف لان الحال حينئذ حال من المعرفة وأما جواب ابن خروف بأن الظرف انما يحمل الضمير اذا تأخر عن المبتدا فمخالف لاطلاقهم ولقول أبى الفتح فى عليك ورحمة الله السلام ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض عليه بانه تخلص عن ضرورة باخرى وهى العطف مع عدم الفصل ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل سهل لوروده فى النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس وأما جواب ابن مالك بان الحمل على طلل أولى لانه ظاهر فانما يصح لو ساوى الظاهر الضمير فى التعريف وأما البواقى فاتحاد العامل فيها موجود تقديرا اذ المعنى أشير الى أمتكم والى صراطى وتنبه اصريح النصح بيناوأما مسئلة المضاف اليه فصلاحية المضاف فيها للسقوط جعل المضاف اليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط فى المسئلة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا (السادس عشر) قولهم يغلب المؤنث على المذكر فى مسئلتين احداهما ضبعان فى تثنية ضبع للمؤنث

فى عامل الجر فى المضاف اليه فقيل هو المضاف وهو الصحيح وقيل حرف جر مقدر (قوله والحال) أى قوله متبسما وفارنا وقوله بالفعل أى اعجب (قوله فان صاحب الحال عند سيبويه النكرة) أى وهى طلل (قوله وليس فاعلا) أى بالجار والمجرور لعدم اعتماده (قوله والكوفيون) أى لانهم لا يشترطون الاعتماد فى عمل الظرف عمل الفعل وقوله والناصب للحال أعنى موحشا وقوله الاستقرار الذى تعلق به الظرف أى والاصل طلل كائن لمية موحشا (قوله فان أمة حال) أى فالعامل فى صاحب الحال هو ان والعامل فيهما فى الهاء أو ذه من معنى الفعل وقوله من معمول ان أى من خبرها (قوله هابيناالخ) هذا صدر بيت عجزه * وطع فطاعة مهد نصحه رشد * وقد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه فى الباب الخامس فى الجهة الخامسة فى الترجمة التى نصها من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين (قوله العامل) أى فى الحال واما العامل فى صاحبها وهو صريح الواقع خبرا عن ذا فهو المبتدأ (قوله لانسلم أن صاحب الحال طلل) أى كما قال سيبويه بل ضميره المستتر وحينئذ فالعامل فى الحال هو عامل صاحبها (قوله لان الحال حينئذ حال من المعرفة) هذا هو المرجح لكون موحشا حالا من المستتر فى الظرف (قوله وأما جواب ابن خروف) أى عن قول من قال رداعلى سيبويه لانسلم أن موحشا حال من طلل بل هو حال من الضمير المستتر فى الظرف وحاصله أن بعضهم رد على سيبويه بجواز أن يكون موحشا حالا من الضمير المستتر فى الظرف فأجاب ابن خروف عن هذا التجويز بأن الظرف هنا لامستتر فيه لانه انما يكون فيه مستترا اذا تأخر عن المبتدا واما اذا تقدم عليه فلا ورده المصنف بأن هذه التفرقة مخالفة لاطلاقهم ولقول أبى الفتح مع عدم اعتراضهم عليهم اواعتراضهم عليه بخلافها فقوله ولقول أبى الفتح معطوف على لاطلاقهم اه تقرير دردير (قوله اذا تأخر الخ) أى وأما ان تقدم عليه فلا يتحمل ضميرا وحينئذ تعين أن يكون الحال من طلل كما قال سيبويه (قوله لاطلاقهم) أى ان ظاهر كلامهم تحمل الظرف للضمير تقدم على المبتدا أو تأخر عنه (قوله عليك ورحمة الله الخ) هذا عجز بيت صدره * ألا يانخلة من ذات عرق * كنى بالنخلة عن المرأة وذات عرق موضع بالبادية وهو ميقات أهل العراق (قوله على ضمير الظرف) أى عليك هو ورحمة الله فقد جعل الظرف المتقدم على المبتدا متحملا للضمير (قوله لا على تقديم الخ) أى فالاصل عليك السلام ورحمة الله (قوله وقد اعترض عليه) يعنى أنه اعترض على أبى الفتح فى قوله ان عطف ورحمة الله على المستتر فى عليك أولى من عطفه على السلام بأن ما ذهب اليه فيه تخلص من ضرورة وهى تقدم المعطوف على المعطوف عليه بضرورة أخرى وهى العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفاصل ولم يعترض على أبى الفتح بأنه ليس فى دليل ضمير لتقدمه على المبتدا وعدم اعتراضهم بذلك يدل على أن الظرف فيه ضمير مستتر مع تقدمه على المبتدا (قوله تخلص عن ضرورة) وهو تقدم المعطوف على المعطوف عليه وقوله بأخرى أى وهو العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فاصل (قوله وجوابه أن عدم الفصل أسهل) أى والجواب عما اعترض به على أبى الفتح من أنه تخلص من ضرورة بضرورة أنه لم يتخلص من ضرورة بضرورة مثلها وانما تخلص من ضرورة بضرورة أسهل منها وذلك ليس بممتنع (قوله وأما جواب ابن مالك) حاصله أن ابن مالك أجاب عن قولهم لانسلم أن صاحب الحال طلل بل هو الضمير المستتر فى الظرف بأن جعل صاحب الحال طللا أولى من جعله الضمير المستتر فى الظرف لان جعل صاحب الحال الاسم الظاهر أولى من جعله ضمير ذلك الاسم ورد ذلك الجواب بأنه انما تثبت الاولوية لو كان الظاهر معرفة كالمضمر وأما لو كان نكرة فجعل صاحب الحال ضمير الاسم أولى لكونه معرفة كما هو الاصل فى صاحب الحال (قوله ضبع للمؤنث) أى فقد غلب الفرد المؤنث على الفرد المذكر لقلة الحروف وحكى ابن الانبارى أنهم قالوا للمذكر ضبع كما قالوا للانثى

وضبعان للمذكر اذلم يقولوا ضبعانان والثانية التاريخ فانهم أرخوا بالليالي دون الايام ذكر ذلك الجرجاني وجماعة وهو سهو فان حقيقة التغليب
أن يجتمع شيآن فيجرى حكم احدهما على الآخر ٢٨٦ ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما على الآخر وانما
أرخت العرب بالليالي لسبقها
اذ كانت أشهرهم قربة
والقمر انما يطلع ليلا وانما
المسئلة الصحيحة قولك
كتبته لثلاث بين يوم وليلة
وضابطها أن يكون معنا
عدد مميز بمذكر ومؤنث
وكلاهما مما لا يعقل وفصلا
من العدد بكلمة بين قال
فطافت ثلاثا بين يوم وليلة
(السابع عشر) قولهم في
نحو خلق الله السموات ان
السموات مفعول به والصواب
أنه مفعول مطلق لان المفعول
المطلق ما يقع عليه اسم
المفعول بلا قيد نحو قولك
ضربت ضربا والمفعول به
ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا
بقولك به كضربت زيدا
وأنت اذا قلت السموات
مفعول كما تقول الضرب
مفعول كان صحيحا ولو قلت
السموات مفعول بها كما تقول
زيد مفعول به لم يصح وقد
يعارض هذا بان يصاغ لنحو
السموات في المثال اسم
مفعول تام فيقال فالسموات
مخلوقة وذلك مختص بالمفعول
به ايضاح آخر * المفعول به
ما كان موجودا قبل الفعل
الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل
به فعلا والمفعول المطلق
ما كان الفعل العامل فيه
هو فعل ايجاده والذي غر أكثر النحويين في هذه المسئلة أنهم يمثلون المفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجرى على والمقدور
أيديهم انشاء الافعال لا الذات فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك لان الله تعالى
موجد للذوات والافعال جميعا لا موجد لهما في الحقيقة سواه سبحانه

وعلى هذا فلا تغليب (قوله وضبعان للمذكر) أى فاذا رأيت ذكرين قلت ضبعانان (قوله اذلم يقولوا) أى في تثنية المذكر والمؤنث (قوله ضبعانان) أى حتى يكون غلب جانب المذكر (قوله فانهم أرخوا بالليالي دون الايام) أى فيقولون لخمس خلون ولا يقولون لخمسة خلت فلما قالوا لخمس بلا تاء في العدد كان ذلك ظاهرا في أنهم غلبوا الليالي (قوله ذكر ذلك الجرجاني) في نسخة الزجاجي (قوله وهو) أى جعل التاريخ بالليالي من قبيل تغليب المؤنث (قوله ان يجتمع شيآن) أى كمذكر ومؤنث والمراد أن يجتمعا في الوجود كما في المسئلة الاولى أو في اللفظ كالمثال الآتي (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) لقائل أن يقول ان أراد لا يجتمعان في الوجود فمسلم لكن ليس مرادا لان المراد بقوله أن يجتمع شيآن الاجتماع في حكم من الاحكام وان اراد لا يجتمعان في حكم فممنوع اه شمني (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) الانسب ولم تجتمع الليلة واليوم أى لم يجتمعا في اللفظ ولا في الوجود وقت التاريخ أى بحيث يكون وقت التاريخ من اليوم والليلة بل وقته اما من اليوم أو الليلة فالجزء الذي يقع التاريخ منه الحكم له اه تقرير دردير (قوله اذ كانت أشهرهم الخ) تعليل لما قبله (قوله انما يطلع ليلا) أى فسبق الليل على الايام بهذا الاعتبار (قوله وانما المسئلة الصحيحة) أى المتعلقة بالتاريخ المشتملة على تغليب المؤنث على المذكر (قوله بين يوم وليلة) أى ما بين يوم وليلة أى أن بعض الثلاث أيام وبعضها ليل (قوله وضابطها الخ) قال الدماميني هذا لا يفيد اختصاص هذه المسئلة بالتاريخ فانه يقال في غيره اشتريت عشرا من جمل وناقة وكما في البيت بل ويقع التغليب بدون هذا الضابط ففي التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بانفسهن أربعة أشهر وعشرا والمراد وعشرة أيام بلياليهن لكن أنث لتغليب الليالي وقد علم من هذه الآية ان تغليب المؤنث لا يختص بهاتين المسئلتين (قوله وضابطها الخ) أى ضابط المسئلة المشتملة على تغليب المؤنث على المذكر في التاريخ وغيره بقرينة ما ذكره من البيت والمثال قبله فاندفع اعتراض الدماميني والشمني على المصنف (قوله ما يقع عليه اسم المفعول) الاولى لفظ المفعول الا أن تجعل الاضافة بيانية (قوله بلا قيد) أى بجار ومجرور أو ظرف فلا يقال مفعول به ولا فيه ولا معه (قوله لم يصح) هذه دعوى بلا دليل وهذه الدعوى مبنية على أن السموات في قوله تعالى خلق الله السموات مفعول مطلق وهو ممنوع اه دماميني (قوله وقد يعارض هذا) أى التعليل وهو قوله لان المفعول المطلق ما يقع الخ وحاصل هذه المعارضة ان دليلكم هذا وان افاد أن السموات مفعول مطلق لكن عندنا ما يدل على خلافه وأنه مفعول به وهو صحة أن يصاغ من الفعل العامل فيه اسم مفعول ويحمل عليه وكل ما كان كذلك فهو مفعول به (قوله بان يصاغ لنحو السموات) أى يصاغ من الفعل العامل فيه والحاصل أن ضابط المفعول به أن يؤخذ من العامل فيه اسم مفعول ويحمل على المفعول به فيقال في ضرب زيد عمرا عمرو مضروب والسموات مخلوقة فالضابط صدق على السموات فهذا يفيد أنها مفعول به (قوله ايضاح آخر) أى يوضح كون السموات مفعولا مطلقا فالايضاح الاول لما كان معارضا أتى بهذا الايضاح الثاني والمراد بالايضاح التعليل الموضح (قوله ثم أوقع الفاعل به) أى بذلك المفعول فعلا أى الفعل العامل فيه (قوله فعل ايجاده) أى وحينئذ فلا يكون موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه (قوله في هذه المسئله) أى حيث قالوا ان السموات مفعول به (قوله بافعال العباد) نحو الضرب في ضربته ضربا (قوله أنه) أى المفعول المطلق وقوله لا يختص بذلك أى بالحدث بل تارة يكون حدثا وتارة يكون ذاتا (قوله لان الله تعالى موجد للذوات والافعال جميعا) ففعل العبد مستند الى الله تعالى من جهة الايجاد والى العبد من جهة الكسب وتحقيق ذلك ان صرف العبد قدرته وارادته الى الفعل كسب وايجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق

وممن قال بهذا الذى ذكرته الجرجانى وابن الحاجب فى أماليه وكذا البحث فى أنشأت كتابا وعمل فلان خيرا وآمنوا وعملوا الصالحات وزعم ابن الحاجب فى شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة وجعل من ذلك نحو قال زيد عمرو منطلق وقدمضى رده وزعم أيضا فى أنبأت زيدا عمرا فاضلا أن الاول مفعول به والثانى والثالث مفعول مطلق لانهما نفس انبأ قال بخلاف الثانى والثالث فى أعلمت زيدا عمرا فاضلا فانهما استعلقا العلم لانفسه وهذا اخطأ بل هما أيضا منبأ بهما لانفس النبأ وهذا الذى قاله لم يقله أحد ولا يقتضيه النظر الصحيح (الثامن عشر) قولهم فى كاد اثباتها نفى ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل فمعناه أنه لم يفعل واذا قيل لم يكد فمعناه أنه فعله دليل الاول ٢٨٧ وان كادوا ليفتنونك عن الذى أوحينا اليك وقوله * كادت النفس أن تفيض عليه * ودليل الثانى وما كادوا يفعلون وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعرى لغزا فقال

أنحوى هذا العصر ماهى لفظة * جرت فى لسانى جرهم وثمود
اذا استعملت فى صورة الجحد أثبتت * وان أثبتت قامت مقام جحود

والصواب أن حكمها حكم سائر الافعال فى أن نفيها نفى واثباتها اثبات وبيانه ان معناها المقاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وأن معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفى دائما أما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ودليله اذا أخرج يده لم يكد يراها ولهذا كان أبلغ من أن يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤية وأما اذا كانت المقاربة المثبتة فلأن الاخبار بقرب الشئ يقتضى عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن فى العرف أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ماصلى حتى قارب الصلاة ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد فان أورد على ذلك وما كادوا يفعلون مع أنهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها فالجواب أنه اخبار عن حالهم فى أول الامر فانهم كانوا أولا بعداء من ذبحها بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولا ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم ان هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم فى الآية من قوله تعالى فذبحوها (التاسع عشر) قولهم فى السين وسوف حرف تنفيس والاحسن حرف استقبال لانه أوضح ومعنى التنفيس التوسيع فان هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال

والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين ففعل العبد مقدور لله تعالى ايجادا ومقدور للعبد كسبا اه شمنى (قوله وممن قال بهذا الذى ذكرته) أى من كون السموات مفعولا مطلقا (قوله قال زيد عمرو منطلق) أى فجملة عمرو منطلق فى محل نصب على أنها مفعول مطلق عنده لا مفعول به لانها نفس القول (قوله وقد مضى رده) يعنى فى الجملة الثالثة من الجمل التى لها محل من الاعراب وقوله مضى رده أى بانها استعلق القول لانفسه (قوله وان كادوا ليفتنونك) أى وان معناه انهم لم يفتنوك (قوله أن تفيض عليه) أى على هذا المرثى لما مات وصار فى كفنه لم تفض نفس أصحابه لاجله اذ لو فاضت لماتوا (قوله ان تفيض) بالفاء مع الضاد المعجمة أو الظاء المشالة وتمامه * مذ غدا حشو ريطة وبرود * وهو لمحمد بن مناذر شاعر البصرة وقبله

ان عبد المجيد يوم توفى * هد ركنا ما كان بالمهدود
مادرى نعشه ولا حاملوه * ما على النعش من عفاف وجود

(قوله وما كادوا يفعلون) أى فقد فعلوا الذبح (قوله فى أن نفيها نفى واثباتها اثبات) أى فالنفى الموجود فى تلك الحالة مستفاد من المعنى لان الاخبار بقرب الشئ يقتضى عرفا عدم حصوله (قوله أما اذا كانت الخ) أى أما وجه انتفاء خبرها اذا كانت منفية (قوله ودليله) أى دليل كون خبرها منفيا اذا كانت منفية (قوله لم يكد يراها) أى لم يقرب من رؤيتها واذا انتفى مقاربة رؤية اليد انتفت رؤيتها (قوله ولهذا) أى لكونه يلزم من نفى مقاربة الفعل انتفاؤه وقوله كان أى لم يكد يراها (قوله وأما اذا كانت الخ) أى وأما وجه انتفاء خبرها اذا كانت مثبتة (قوله فلان الاخبار بقرب الشئ يقتضى عرفا عدم حصوله) هذه دعوى وقوله والا الخ دليل عليها وحاصله أنه لو لم يكن الاخبار بقرب الشئ يقتضى عدم حصوله لكان مقتضيا لحصوله لكن التالى وهو كون الاخبار بقرب الشئ مقتضيا حصوله باطل اذ لا يحسن أن يقال فى العرف لمن صلى قارب الصلاة وانما يقال ذلك لمن لم يصل واذا بطل التالى بطل المقدم وثبت نقيضه وهو المطلوب (قوله والا) أى والا يكن مقتضيا لعدم حصوله لكان مقتضيا لحصوله (قوله والا لكان الخ) فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وهو ممنوع الا أن يقال انه حملها على لو (قوله اذ لا يحسن الخ) دليل الاستثنائية المطوية (قوله على ذلك) أى على ماذكر من الصواب (قوله أنه اخبار عن حالهم فى أول الامر) أى وقوله فذبحوها اخبار عن حالهم ثانيا أولا كانوا ممتنعين من الذبح ثم ذبحوها بعد ذلك (قوله فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل) أى فيقال زيد فعل ذلك الفعل وما كاد يفعله (قوله ان هذا الفعل) يعنى ما كاد (قوله والاحسن الخ) قضية هذا أن يكون تعبيرهم بحرف التنفيس حسنا وكل حسن صواب فيلزم ان يكون عده هذا الموضع فى هذا الباب غير صواب لان الباب معقود لان يذكر فيه ما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه وقد بينا أن عبارته تقتضى أن يكون ما اشتهر بينهم صوابا لا خطأ فليس من موضوع هذا الباب فى شئ اه دمامينى (قوله فان هذا الحرف ينقل الخ) اى لان المضارع يحتمل الحال والاستقبال فاذا دخلت عليه السين

(وههنا تنبيهان) أحدهما ان الزمخشري قال في أولئك سيرحمهم الله ان السين مفيدة وجود الرحمة لامحالة فهي مؤكدة للوعد واعترضه بعض الفضلاء بأن وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين وبأن الوجوب المشار اليه بقوله لامحالة لا اشعار للسين به وأجيب بأن السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر فاذا كان المقام ليس مقام تأخر لكونه بشارة تمحضت لافادة الوقوع وبتحقق الوقوع يصل الى درجة الوجوب *(الثاني)* قال بعضهم في ستجدون آخرين السين للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول السفهاء فانها نزلت بعد قولهم ما ولاهم عن قبلتهم الآية ولكن دخلت السين اشعارا بالاستمرار اهـ والحق أنها للاستقبال وان يقول بمعنى يستمر على القول وذلك مستقبل فهذا في المضارع نظير يا أيها الذين آمنوا آمنوا في الامر هذا ان سلم ان قولهم سابق على النزول وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشري فانه سأل ما الحكمة في الاعلام بذلك قبل وقوعه (تمام العشرين) قولهم في نحو جلست أمام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب أن يقال مخفوض بالاضافة فانه لا مدخل في الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفا *(خاتمة)* ينبغي للمعرب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو ضرب فعل ماض لم يسم فاعله ولا يقول مبني لما لم يسم فاعله لطول ذلك وخفائه وأن يقول في المرفوع به نائب عن الفاعل ولا يقول مفعول ما لم يسم فاعله لذلك ولصدق هذه العبارة بالمنصوب من نحو أعطى زيد دينارا ألا ترى انه مفعول لأعطى وأعطى لم يسم فاعله وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق الا على المرفوع وأن يقول في قد حرف لتقليل زمن الماضي وحدث الآتي ولتحقيق حدثيهما وفي

أفلح

أو سوف تخلص للاستقبال وعلى هذا فالسين لا تفيد تبعيدا في الاستقبال انما تخلص لاصل الاستقبال (قوله وههنا تنبيهان الخ) قد تقدما في مبحث السين ما عدا الاعتراض على الزمخشري والجواب عنه فانه زائد على ما سبق (قوله فهي مؤكدة للوعد) اي لان وعد المولى لا يتخلف (قوله مستفاد من الفعل) اي لانه يدل على الوجود بعد عدم (قوله وبتحقق الوقوع) اي من كون المقام بشارة ووعدا ووعد الكريم لا يتخلف وقوله وبتحقق الوقوع يصل الخ أي وحينئذ تم ما قاله الزمخشري وسقط اعتراض بعضهم عليه (قوله الثاني قال بعضهم الخ) قد تقدم هذا كله في حرف السين (قوله للاستمرار) أي أنها تجعل الفعل مستمرا او متجددا وقتا بعد وقت وان كان قد مضى فأتى بالسين في الآية اشارة الى أن لعبهم بالمؤمنين أمر مستمر وان كان قد مضى وحاصله ان رجالا من الكفار وهم أسد وغطفان كانوا اذا أتوا المدينة أسلموا لاجل أن لا يقاتلوا واذا أتوا قومهم كفروا فأتى المولى بالسين في الاخبار عنهم اشارة الى أن حالتهم هذه مستمرة ولم يتركوها وان كان ذلك قد مضى فقوله ان يأمنوكم أي بالاسلام وقوله ويأمنوا قومهم أي بالكفر وقوله كلما ردوا الى الفتنة أي دعوا الى الشرك أركسوا فيها أي وقعوا فيها أشد وقوع (قوله لا للاستقبال) اي لان هذا اخبار عن ماض (قوله اشعارا بالاستمرار) اي اشعارا بأن مقولهم هذا مستمر لا ينقطع وان كان قد مضى (قوله وان يقول بمعنى يستمر) أي وكذا ستجدون بمعنى تستمرون على وجوده (قوله يا أيها الذين آمنوا آمنوا) أي فان المعنى استمروا على الايمان (قوله فانه سأل ما الحكمة) اي فان سؤاله عن ذلك يقتضي ان الآية نزلت قبل قولهم وحينئذ فكون السين للاستقبال ظاهر وكذا يقال في قوله ستجدون آخرين فانه يحتمل انه اخبار عما يحصل لا عما حصل وعبارته فان قلت أي فائدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته ان المفاجأة بالمكروه أشد والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب اذا وقع اهـ يعني ان قول الكفار ما ولاهم عن قبلتهم هذا مكروه فاذا وقع منهم ذلك قبل أن يخبر المولى به حصل للصحابة كرب شديد واضطراب في أنفسهم فاذا أعلمنا الله بذلك قبل صدوره من الكفار اطمأنت الانفس وبعدت عن الاضطراب (قوله والصواب الخ) فيه أن الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف ولاشك ان امام من قولنا أمام زيد مضاف فيكون خافضا لزيد الذي هو المضاف اليه فالتعبير حينئذ بقولهم زيد مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا ان الخفض به من حيث هو ظرف وانما أرادوا من حيث هو مضاف وتركوا التصريح بهذه الحيثية لظهور المراد ودعواه ان الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فان هذا القول مرجوح عندهم فالبناء في تخطئة الجماعة عليه مواه اهـ دماميني قال الشمني قلت قولهم مخفوض بالظرف يوهم ان لخصوصية الظرف دخلا في خفضه وليس كذلك فينبغي الاحتراز منه ومراد المصنف بالاضافة في قوله الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعنى المصدري لانه ذكر في الخامس عشر ان العامل في المضاف اليه المضاف أو الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد القول بأنها عاملة قولا اهـ كلامه (قوله خاتمة الخ) لا معنى لذكر هذه الخاتمة في هذا الباب اذ ليس فيها تحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وكان اللائق اثباتها في الباب السابع اهـ دماميني ولك أن تقول ان المصنف لاحظ ان خلاف المنبغي من قبيل خلاف الصواب اهـ تقرير دردير (قوله مبنى) اي مسند وقوله لما اي لمفعول (قوله لذلك) أي للطول والخفاء (قوله وحدث الآتي) أي وتقليل حدث الآتي وحاصله ان قد ان دخلت على ماض كانت دالة على تقليل زمانه وان دخلت على مضارع دلت على تقليل حدثه نحو قد قام زيد وقد يصدق الكذوب وتارة تدخل على كل منهما فتفيد تحقيق حدثه نحو قد

أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وفى لم حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا ويزيد فى لما الجازمة متصلا نفيه متوقعا ثبوته وفى الواو حرف عطف لمجرد الجمع أو لمطلق الجمع ولا تقول للجمع المطلق وفى حتى حرف عطف للجمع والغاية وفى ثم حرف عطف للترتيب والمهلة وفى الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب واذا اختصرت فمهن فقل عاطف ومعطوف وناصب ومنصوب وجازم ومجزوم كما تقول جار ومجرور انتهى

(الباب السابع من الكتاب في كيفية الإعراب)

والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون * اعلم أن اللفظ المعبر عنه ان كان حرفا واحدا عبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك فيقال فى المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل أو الضمير فاعل ولا يقال ت فاعل كما بلغنى عن بعض المعلمين اذ لا يكون اسم هكذا فأما الكاف الاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه ولهذا اذا تكلمت على اعرابها جئت باسمها فقلت فى نحو قوله

وما هداك الى أرض كعالمها

الكاف فاعل ولا تقول ك فاعل لزوال ما تعتمد عليه ويجوز فى نحو م الله وق نفسك وش الثوب ول هذا الامر أن تنطق بلفظها فتقول م مبتدأ وذلك على القول بانها بعض أيمن وتقول ق فعل أمر لان الحذف فيهن عارض فاعتبر فيهن الاصل وتقول الباء حرف جر والواو حرف

أفلح المؤمنون وقد يعلم ما أنتم عليه (قوله حرف شرط الخ) أما افادتها الشرطية اى التعليق والتوكيد فهو دائم وأما افادتها التفصيل فقيل كذلك فيقدر فيها مجمل ومعادل لها ان لم يكن قد ذكر وقيل انه غالب لا دائم (قوله متصلا نفيه) اى بالحال (قوله أو لمطلق الجمع) أى الجمع لا بقيد معية ولا لاحقية ولا سابقية (قوله ولا تقول للجمع المطلق) وذلك لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هى للجمع لا بقيد كذا قال المصنف سابقا والحق ان الجمع المطلق ومطلق الجمع فى اللغة معناهما شئ واحد وانهما عبارة عن الماهية لا بقيد شئ لا الماهية بقيد لا شئ وأما قول الفقهاء فرق بين الماء المطلق ومطلق الماء فهو اصطلاح لهم طارئ ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم

(الباب السابع من الكتاب فى كيفية الاعراب)

(قوله ان كان حرفا واحدا) يعنى وليس بعض كلمة لان ما هو بعضها يعبر عنه بلفظها (قوله أو المشترك) أى ولا يعبر عنه بلفظه (قوله التاء فاعل أو الضمير فاعل) الاول تعبير باسم المعبر عنه الخاص به والثانى باسمه المشترك بينه و بين غيره والثالث بلفظه (قوله اذ لا يكون اسم) أى اسم ظاهر وانما قيدنا به لان الضمائر المتصلة اسماء ومنها ما هو على حرف واحد وهو فى هذه الحالة يجب أن يعبر عنه باسمه فيكون اسما ظاهرا وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد (قوله هكذا) أى موضوع على حرف ولذلك اذا سمى بحرف متحرك ولم يكن بعض كلمة كمل بتضعيف مجانس حركته فتقول فى التسمية بتاء المتكلم توو فى التسمية بتاء المخاطب المذكر تاء بألف ممدودة بناء على قلب الثانية همزة كما فى جراء وفى التسمية بتاء المخاطبة تى قال الدمامينى والظاهر جواز ذلك أى جواز أن يقال ت فاعل اذا أريد منه لفظه فانه علم على نفسه حتى انه يمنع من الصرف لعلة أخرى وحينئذ فقوله اذ لا يكون اسم هكذا ممنوع تأمل (قوله فاما الكاف الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على قوله اذ لا يكون اسم هكذا تقدير السؤال ان الكاف الاسمية اسم ظاهر وهى على حرف واحد وحاصل الجواب الخ (قوله ولهذا) أى لاجل اعتماد الكاف الاسمية على المضاف اليه (قوله وق) أصله اوق من الوقاية فحذفت الواو حملا للامر على المضارع وكذا يقال فى ش ول فان أصله أول حذفت الواو لما ذكر (قوله وش) أصله اوش من الوشى وهو التزيين بالخطوط (قوله بعض أيمن) اى فاصله أيمن فخفف بالحذف (قوله لان الحذف) متعلق بيجوز وقوله فيهن أى فى م وق وش ول (قوله ولا تنطق بلفظهما) أى بلفظ باء الجر وواو العطف فلا تقول ب حرف جر ولا و حرف عطف لان كلا منهما كلمة مستقلة لا بعض كلمة (قوله على حرفين الخ) والاكثر فيه الحكاية و يجوز فيه الاعراب فيكمل بالتضعيف وهذا كله حيث كان علما على لفظه أما ان جعل علما لغير لفظه فلا يجب التضعيف بل يلحق بيد ودم (قوله نطق به) أى بلفظه أى لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه هنا وانما وضعوا اللفظ لنفسه لانهم محتاجون الى التعبير عنه فلو وضعوا له لفظا آخر لكان الوضع له ضائعا اذ نفس اللفظ كاف فى التعبير عنه قال التفتازانى ولا خفاء فى أن هذا ليس بوضع قصدى لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل وحرف ودلالته عليه ليست الا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع علمى لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به اه وظاهر كلام المصنف ان اللفظ اذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضى وغيره ان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثانى منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف عطف ولا تنطق بلفظهما وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام ونا فاعل أو مفعول والاحسن ان تعبر عنه بقولك الضمير لئلا ينطق بالمتصل مستقلا

قوله تاء بالف ممدودة هكذا بخطه ولعله سهو لان تضعيف حرف اللين وقلبه همزة محله فى النسب اه

ولايجوز ان ينطق باسم شئ من ذلك كراهية الاطالة وعلى هذا أنقواهم أل أقيس من قولهم الالف واللام وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه وان كان أكثر من ذلك نطق به أيضا فقيل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذا اسم ولهذا أخبر عنها بقولك فعل ماض وانما فتحت على الحكاية يدلك على ماذكرنا أن الفعل مادل على حدث وزمان وضرب هنا لاتدل على ذلك وأن الفعل لايخلو عن الفاعل فى حالة التركيب وهذا لايصح أن يكون له فاعل ومما يوضح لك ذلك أنك تقول فى زيد من ضرب زيد زيد مرفوع بضرب أو فاعل بضرب فتدخل الجار عليه وقال لى بعضهم لادليل فى ذلك لان المعنى بكلمة ضرب فقلت له وكيف وقع ضرب مضافا اليه مع أنه فى ذلك ليس باسم فى زعمك فان قلت فاذا كان اسما فكيف أخبرت عنه بانه فعل قلت هو نظير الاخبار فى قولك زيد قائم ألاترى أنك أخبرت عن زيد باعتبار مسماه لاباعتبار لفظه وكذلك أخبرت عن ضرب باعتبار مسماه وهو ضرب الذى يدل على الحدث والزمان فهذا فى أنه لفظ مسماه لفظ كاسماء السور وأسماء حروف المعجم ومن هنا قلت حرف التعريف أل نقطعت الهمزة وذلك لانك لما نقلت اللفظ من الحرفية الى الاسمية أجريت عليه قياس همزات الاسماء كما أنك اذا سميت باضرب قطعت همزته وأما قول ابن مالك ان الاسناد اللفظى

فاستصحب

عله نحو أكثرت من الكم ومن الهول ومن اللو لايكون على أقل أوزان المعرب بائ وأما اذا جعلت علما لغير اللفظ أولم يقصد اعرابها فلا يشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاءنى كم ورأيت منا لئلا يلزم التغيير فى اللفظ والمعنى جميعا اه شمنى (قوله ولايجوز ان ينطق باسم شئ من ذلك) أى مما كان على حرفين بان تقول فى قد القاف والدال وفى هل الهاء واللام (قوله أقيس) هذا مناف لقوله ولايجوز ان ينطق باسم شئ من ذلك كراهية الاطالة اه دمامينى (قوله وان كان) أى اللفظ المعبر عنه أكثر من ذلك أى من حرفين نطق به أى باللفظ لاباسماء حروفه وقوله أيضا أى كما أنه ينطق به اذا كان موضوعا على حرفين لاباسماء حروفه كراهية الاطالة (قوله وضرب هذا اسم) قال الرضى اعلم أنه اذا قصد بكلمة اللفظ دون معناه كقولك أين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهى علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشئ بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل عن مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ اه شمنى واعلم ان الكلمة المبنية اذا جعلت علما على اللفظ سواء كان ذلك اللفظ فى الاصل اسما أو فعلا أو حرفا فالاكثر الحكاية كقولك من يستفهم بها وضرب فعل ماض وسوف حرف استقبال ولك الاعراب فتقول مثلا ليت حرف تمن قال الشاعر

ليت شعرى وأين منى ليت * ان ليتا وان لوا عناء

ثم ان أولته بذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان أولته بالكلمة أو اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الوسط كسوف وليت فهو كهند فى الصرف وتركه وان كان على أكثر أو ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعا اه دمامينى (قوله يدلك على ماذكرنا) أى من ان ضرب اسم وقوله لاتدل على ذلك أى وانما تدل على لفظ وقوله ومما يوضح لك ذلك أى اسمية ضرب (قوله فتدخل الجار عليه) أى والجار انما يدخل على الاسماء (قوله قلت هو نظير الاخبار الخ) حاصله ان الاخبار عنه باعتبار مسماه لان ضرب هذا علم على ضرب الواقعة فى التراكيب كضرب زيد وضرب عمرو (قوله باعتبار مسماه) أى وهو الذات (قوله الذى يدل على الحدث) أى وهو الواقع فى التراكيب من ضرب زيد وضرب عمرو الخ (قوله مسماه لفظ) أى وهو لفظ ضرب المسند للفاعل مثلا وهذا وضع غير قصدى لايوجب الاشتراك والا كانت جميع الالفاظ مشتركة لان الواضع لما استحضره بنفسه عند الوضع تضمن وضعه لنفسه أفاده السعد وتعقبه السيد بانه يلزم فى نحو جسق مهمل ثبوت وضع فى المهملات فلعله يكتفى فى هذا باستحضار المتكلم لا الواضع تدبر (قوله كاسماء السور وأسماء حروف المعجم) وذلك أنها ألفاظ مسماها ألفاظ فان آل عمران مثلا اسم مسماه السورة المخصوصة المؤلفة من الكلمات وجيم مثلا مسماه الحرف المخصوص وهو جه وهو لفظ (قوله ومن هنا) وهو أن الكلمة اذا قصد لفظها تكون اسما (قوله وذلك) أى وبيان ذلك (قوله لما نقلت اللفظ) أى لفظ أل (قوله الى الاسمية) أى لان المراد من حرف التعريف هذا اللفظ والكلمة متى أريد لفظها كانت اسما لنفسها (قوله أجريت عليه قياس همزات الاسماء) أى الصرفة وهى التى ليست جارية مجرى الفعل ومن المعلوم ان قياس همزات الاسماء الصرفة تقتضى القطع وذلك لان همزة الوصل انما تكون فى الاسم الصرف اذا كان من الاسماء العشرة المحفوظة وأل ليست منها فيجب قطع همزته وبتقييد الاسماء بالصرفة يندفع ايراد المصدر كالانطلاق والاقتدار لانه ليس باسم صرف بالتفسير المذكور لانه جار مجرى الفعل اه دمامينى (قوله أجريت عليه قياس همزات الاسماء) اى لان أل عند التسمية بها تكون اسما صرفا والاسماء الصرفة يجب قطع همزتها اذا لم تكن من الاسماء العشرة المحفوظة وأل ليست منها (قوله اذا سميت باضرب قطعت همزته) أى لانه حينئذ اسم صرف ولا وجود لهمزة الوصل فى شئ من الاسماء الصرفة الا اذا كان من الاسماء العشرة وهذا ليس منها فوجب قطع همزته فان قلت فيلزم اذن قطع همزة مثل الانطلاق اذا سمى به لانه عند التسمية به غير مصدر وليس من الاسماء العشرة قلت أبقيت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل

يكون فى الاسماء والافعال والحروف وان الذى يختص به الاسم هو الاسناد المعنوى فلا تحقيق فيه وقال لى بعضهم كيف تتوهم أن ابن مالك اشتبه عليه الامر فى الاسم والفعل والحرف فقلت كيف توهم ابن مالك ان النحويين كافة غلطوا فى قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وأن الحرف لا يخبر به ولا عنه وممن قلد ابن مالك فى هذا الوهم أبو حيان ولابد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضى وجه اعرابه كقولك مبتدأ خبر فاعل مضاف اليه وأما قول كثير من المعربين مضاف أو موصول أو اسم اشارة فليس بشئ لان هذه الاشياء لا تستحق اعرابا مخصوصا فالاقتصار فى الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الاعراب وان كان المبحوث فيه مفعولا عين نوعه فقيل مفعول مطلق أو مفعول به أو لاجله أو معه أو فيه وجرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول وأطلق لم يرد الا المفعول به لما كان أكثر المفاعيل دورا فى الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك أن لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق وان عين المفعول فيه فقيل ظرف زمان أو مكان فحسن ولابد من بيان متعلقه كما فى الجار والمجرور الذى له متعلق وان كان المفعول به متعددا عينت كل واحد فقلت مفعول أول أو ثان أو ثالث وينبغى أن تعين للمبتدئ نوع الفعل فتقول فعل ماض أو فعل مضارع أو فعل أمر وتقول فى نحو تلظى فعل مضارع أصله تتلظى وتقول فى الماضى مبنى على الفتح وفى الامر مبنى على ما يجزم به مضارعه وفى نحو يتربصن مبنى على السكون لاتصاله بنون الاناث وفى نحو لينبذن مبنى على الفتح لمباشرته لنون التوكيد وتقول فى المضارع المعرب مرفوع لحلوله محل الاسم وتقول منصوب بكذا أو باضمار أن ومجزوم بكذا وبين علامة الرفع والنصب والجزم وان كان الفعل ناقصا نص عليه فقال مثلا كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وان كان المعرب حالا فى غير محله عين ذلك فقيل فى قائم مثلا من نحو قائم زيد خبر مقدم ليعلم أنه فارق موضعه الاصلى وليتطلب مبتدأه وفى نحو ولو ترى اذ يتوفى الذين كفروا الملائكة الذين مفعول مقدم ليتطلب فاعله وان كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته قيل خبر موطئ ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله كفى بجسمى نحولا أننى رجل * لولا مخاطبتى اياك لم ترنى ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا اليهما ومثله الحال الموطئة فى نحو

فاستصحب ما كان ثابتا لها قبل التسمية بها بخلاف أل واضرب اه دمامينى (قوله يكون فى الاسماء) نحو زيد ثلاثى أى هذا اللفظ ثلاثى وقوله والافعال نحو ضرب فعل ماض أى هذا اللفظ الواقع فى أى تركيب فعل ماض وقوله والحروف أى نحو من حرف جر أى هذا اللفظ الواقع فى اى تركيب حرف جر (قوله هو الاسناد المعنوى) أى الاسناد للمعنى نحو زيد قائم فان المسند له القيام معنى زيد ومسماه لا لفظه (قوله فلا تحقيق فيه) أى لان التحقيق ان الاسناد اللفظى كالمعنوى خاص بالاسم لان الكلمة متى أريد لفظها كانت اسما كانت فى الاصل اسما أو فعلا أو حرفا (قوله ان ابن مالك اشتبه عليه الامر فى الاسم الخ) حيث قال ان الاسناد اللفظى يكون فى الثلاثة وليس من خواص الاسم أى كيف تتوهم أن قول ابن مالك ذلك وهم وغلط منه (قوله كيف توهم ابن مالك الخ) لقائل أن يقول ان كلام ابن مالك السابق لا يقتضى تغليط النحاة فى ذلك القول وانما يقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عدا الاسناد اللفظى المسند اليه لفظ سواء عبر عنه بلفظه وحده كضرب كلمة أو عبر عنه بلفظه مع غيره كلفظة ضرب كلمة أو عبر عنه بلفظ آخر كالفعل الماضى كلمة اه شمنى (قوله غلطوا الخ) الغلط من حيث عموم الاسناد واطلاق المقيد خطأ فسقط ما فى الشمنى (قوله ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه الخ) أى فان هذا صريح فى ان الفعل والحرف لا يسند اليهما الا باعتبار لفظهما ولا باعتبار معناهما (قوله لما كان الخ) لما بالتشديد شرطية وجوابها قوله خففوا والجملة استئناف جواب عن سبب اصطلاحهم على اطلاق المفعول من غير تقييد على المفعول به (قوله فحسن) أى لانه يترتب على تعيينه فائدة وهى البحث فى كونه مختصا أو غير مختص بتقدير كونه ظرف مكان فمع الاختصاص ينظر هل هو من الالفاظ التى تسامحوا فى انتصابها على انها ظرف مكانى مع اختصاصها أولا وان كان غير مختص اى مبهما فلا كلام وكذا ان كان ظرف زمان لم يحتج الى البحث فى المختص لانتصابه من غير شرط اه دمامينى (قوله ولابد من بيان متعلقه) اى الظرف كان زمانيا أو مكانيا (قوله الذى له متعلق) وهو الذى ليس بزائد ولا شبيها بالزائد ولا مما يستثنى به (قوله وتقول فى نحو تلظى) يعنى من نحو نارا تلظى وأما فى مثل قولك تلظى النار يحتمل أن يكون ماضيا حذفت منه علامة التأنيث لاسناد الفعل الى ظاهر المؤنث غير الحقيقى ويحتمل أن يكون مضارعا اه دمامينى (قوله علامة الرفع) من كونها الضمة ظاهرة أو مقدرة أو الواو أو الالف أو ثبوت النون وقوله وعلامة النصب أى من كونها الفتحة ظاهرة أو مقدرة أو الياء أو الكسرة أو حذف النون وقوله وعلامة الجزم أى من كونه السكون أو حذف النون أو حذف حرف العلة (قوله كفى الخ) كفى فعل ماض وجسمى فاعل والباء فيه زائدة وانى رجل مؤول بمصدر مفعول ونحولا تمييز والبيت للمتنبى من قصيدة

أبلى الهوى أسفا يوم النوى بدنى * وفرق الطعن بين الجفن والوسن

(قوله انى رجل) هذا محل الشاهد فان رجل خبر موطئ لان من المعلوم ان المتكلم رجل فالقصد به التوطئة للوصف بعده. (قوله ولهذا) أى لكون الخبر موطئا غير مقصود لذاته (قوله لا اليهما) أى والا قيل يجهلون

انا أنزلناه قرآنا عربيا وان كان المجوث فيه حرفا بين نوعه ومعناه وعمله ان كان عاملا فيقال مثلا ان حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر لن حرف نفي ونصب واستقبال أن حرف مصدري ينصب الفعل المضارع لم حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه ماضيا ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل ألها محل من الاعراب أم لا * (فصل) * وأول ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الاعراب ثلاثة أمور * أحدها أن يلتبس عليه الاصلي بالزائد ومثاله أنه اذا سمع أن أل من علامات الاسم وأن أحرف نأيت من علامات المضارع وأن تاء الخطاب من علامات الماضي وأن الواو والفاء من أحرف العطف وان الباء واللام من احرف الجر وان فعل مالم يسم فاعله مضموم الاول سبق وهمه الى أن ألفيت وألهيت اسمان وان أكرمت وتعلمت مضارعان وأن وعظ وفسخ عاطفان ومعطوفان وان نحو بيت وبيز ولهو ولعب كل منهما جار ومجرور وأن نحو أدحرج مبني لما لم يسم فاعله وقد سمعت من يعرب ألهاكم التكاثر مبتدأ وخبر قطنهما مثل قولك المنطلق زيد ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام نار حامية الهاكم التكاثر بحذف الالف كما تحذف في اول السورة في الوصل فيقال لخبير القارعة وذكر عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى

أتبيت ريان الجفون من الكرى
وأبيت منك بليلة الملسوع

وقال كيف ضم التاء من تبيت وهي للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من أبيت وهو للمتكلم لا للمخاطب فبينت له أن الفعلين مضارعان وأن التاء فيهما لام الكلمة وان الخطاب في الاول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة والاول مرفوع لحلوله محل الاسم والثاني منصوب بان مضمرة بعد واو المصاحبة على حد قول الحطيئة ألم أك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والاخاء وحكى العسكري في كتاب التصحيف أنه قيل لبعضهم ما فعل أبوك بحماره فقال باعه فقيل له لم قلت باعه قال فلم قلت أنت بحماره فقال أنا جررته بالباء فقال فلم تجر باؤك وبائي لا تجر ومثله من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التاريخي في كتاب أخبار النحويين أن رجلا قال لسماك بالبصرة بكم هذه السمكة فقال بدرهمان

ولولا تخاطبني اياه بالغيبة فيهما لان قوم ورجل كل منهما اسم ظاهر وهو من قبيل الغيبة (قوله بين نوعه) اعني كونه حرفا ومعناه كالتوكيد والنفي والمصدرية (قوله ثم بعد الكلام على المفردات) أي باعرابه لها وبيان معانيها وعملها

(فصل وأول ما يحترز منه المبتدئ)

(قوله ما يحترز منه) أي يتباعد منه (قوله أحدها) أي أحد الامور التي يحترز ويتباعد منها أولا التباس الحرف الاصلي بالزائد والتحرز من هذا الالتباس بمعرفة الحروف الاصول في الكلمة وزوائدها (قوله ألفيت وألهيت اسمان) أي لوجود أل فيهما فاذا علم أن أل فيهما أصلية لانهما من الالفاء وهو الوجود ومن اللهو لم يتوهم أنهما اسمان لان أل المعرفة زائدة على بنية الكلمة المعرفة لها (قوله مضارعان) أي لوجود الهمزة والتاء في أولهما وهما من حروف نأيت ولو علم ان الالف والتاء هنا أصليتان لانهما من الاكرام والتعلم ما توهم ذلك لان أحرف المضارعة زائدة على بنية الكلمة (قوله وأن نحو ادحرج الخ) هذا ليس فيه التباس أصلي بزائد تأمل (قوله وقد سمعت من يعرب الخ) قد يقال لا عيب على هذا المعرب الا اذا صرح بان ألهاكم نفسه هو المبتدا وأما اذا أطلق القول في ذلك ولم يعين فيجوز أن يحمل كلامه على ان التكاثر مبتدأ مؤخر وألهاكم خبر مقدم بناء على مذهب الكوفيين من تجويز تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل على ان ذلك المعرب قصد أن ألهاكم مبتدأ والتكاثر خبره اه دماميني (قوله بحذف الالف) توهما أن هذه الهمزة همزة وصل فانها همزة أل المعرفة وليس كذلك بل هي همزة قطع وان ألهى فعل ماض من اللهو فأل فيه من بنية الكلمة لا زائدة على بنيتها للتعريف (قوله كما تحذف في أول السورة) أي مع كسر التنوين أما ان فتح فهو نقل ورش (قوله ريان الخ) هو ضد العطشان والكرى النوم والملسوع الذي أصابه ذو سم بابرته كالعقرب مثلا وفي البيت استعارة تبعية حيث شبه امتلاء جفون المحبوب من النوم بالري وهو امتلاء الجوف من الماء المذهب لمشقة العطش بجامع حصول الراحة في كل واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الري ريان بمعنى ممتلئ الجفون وفي البيت كناية وذلك أنه كنى بليلة الملسوع عن ليلة السهر لان السهر والارق من لوازم ذلك وفيه طباق بين النوم المستفاد من الصدر صريحا والسهر المستفاد من العجز كناية (قوله بان مضمرة بعد واو المصاحبة) أي في جواب الاستفهام (قوله على حد) أي طريقة قول الحطيئة في كون المضارع فيه منصوبا بأن مضمرة بعد واو المصاحبة في جواب الاستفهام (قوله قول الحطيئة) أي يخاطب الزبرقان وكان جارهم ثم انتقل الى بني رفيع وأول القصيدة

ألا قالت امامة هل تعزى * فقلت امام قد غلب العزاء
اذا ما العين فاض الدمع منها * أقول بها قذى وهو البكاء
لعمرك ما رأيت المرء تبقى * طريقته وان طال البقاء

اذا

فضحك الرجل فقال السماك أنت أحق سمعت سيبويه يقول ثمنها درهمان وقلت يوما ترد الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافا للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضر هذه الواو في أولها وقلت يوما الفقهاء يلحنون في قولهم البايع بغير همز فقال قائل فقد قال الله تعالى فبايعهن وقال الطبري في قوله ٢٩٣ تعالى أثم اذا ما وقع ان ثم بمعنى هنالك وقال جماعة من المعربين في قوله تعالى وكذلك نجي المؤمنين في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنون واحدة ان الفعل ماض ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحا والمؤمنين مرفوعا فان قيل سكنت الياء للتخفيف كقوله هو الخليفة فارضوا ما رضي لكم * وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل قلنا الاسكان ضرورة واقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده ممتنعة بل اقامة ضمير المصدر ممتنعة ولو كان وحده لانه مبهم ومما يشتبه نحو تولوا بعد الجازم والناصب والقرائن تبين فهو في نحو فان تولوا فقل حسبي الله ماض وفي نحو فان تولوا فاني أخاف عليكم فان تولوا فانما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم مضارع وقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان الاول أمر والثاني مضارع لان النهي لا يدخل على الامر وتلظى في فانذرتكم نارا تلظى مضارع والا لقيل تلظت وكذا تمنى من قوله تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما ووهم ابن مالك فجعله ماضيا من باب * ولا أرض أبقل ابقالها * وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة ومما يلتبس على المبتدي أن يقول في نحو مررت بقاض أن الكسرة علامة الجر حتى ان بعضهم يستشكل قوله تعالى لا ينكحها الا زان أو مشرك وقد سألني بعضهم عن ذلك فقال كيف عطف المرفوع على المجرور وقلت فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا وبينت له أن الاصل زاني بياء مضمومة ثم حذفت الضمة للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة هي والتنوين

اذا ذهب الشباب فبان منه * فليس لما مضى منه لقاء

ألا بلغ بني عوف بن كعب * فهل قوم على خلق سواء

ألم أك جاركم الخ (قوله يقول ثمنها درهمان) اى فقاس درهمان في التركيب الاول على الذي في الثاني لان الذي في الاول مجرور والذي في الثاني مرفوع (قوله في أولها) اى أول الجملة الاسمية وهي قوله وجوههم مسودة فظن أن هذه الواو زائدة لربط الجملة بصاحب الحال مع أنها من بنية الكلمة (قوله فقد قال الله تعالى الخ) أي ولم يدر أن بائع اسم فاعل من البيع وبايعهن فعل من المبايعة (قوله بمعنى هنالك) أي فتوهم أن ثم هنا المضمومة الثاء التي هي حرف عطف اسم اشارة للمكان كثم المفتوحة الثاء (قوله ان الفعل ماض) أي مبني للمفعول (قوله والمؤمنين مرفوعا) أى نائب فاعل (قوله الاسكان ضرورة) قد يقال انه لا بعد في تخفيف الياء بالاسكان في غير الضرورة ولا بعد أيضا في اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر أبلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم أو متعد لا بد له من مصدر الا ما شذ فكان قيامه مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به خصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو التنجية هنا واذا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان المصدر قام مقام الفاعل فبقي المؤمنين مفعولا به صريحا وتقديره ونجي النجاء المؤمنين أو نقول نجي فعل مضارع أدغم نونه في الجيم وأصله ننجي ونقول هذه القراءة تدل على جواز هذا الادغام فان العربية تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته وقول من قال انه لم يجئ عن العرب مثل هذا مشيرا الى أنه أحاط بجميع كلام العرب ففيه تعبير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالته ويترك الاخذ والتمسك بما ثبت تواتره عمن ثبتت عصمته عن الغلط رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون اه دماميني (قوله ولو كان وحده) أى بأن لم يكن هنالك مفعول به فبالك اذا كان هنالك مفعول به كما هنا وحيث بطل كونه فعلا ماضيا فتعين جعله مضارعا وأصله ننجي بسكون ثانيه فأدغمت النون في الجيم وضعف هذا التخريج بأن النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد ذكر المصنف في آخر الجهة الرابعة من الباب الخامس أنه قد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين وذكر هنالك التخريج الذي ذكره هنا والتخريج الذي ذكرناه (قوله فان تولوا فانما عليه الخ) أى فاصله تتولوا (قوله لان النهي لا يدخل على الامر) أى وحينئذ فأصله ولا تتعاونوا (قوله تلظت) أى لان الفعل الماضي اذا أسند لضمير مجازي التأنيث يجب تأنيثه بالتاء (قوله تمنى ابنتاي) أى فالاصل تتمنى اذ لو كان ماضيا لوجب أن يقال تمنت لان الفاعل حقيقي التأنيث (قوله من باب ولا أرض أبقل ابقالها) يعني من بابه في حذف تاء التانيث من الماضي الذي وجب لحاقها به وان كان تمنى مسندا الى ظاهر مؤنث حقيقي وأبقل مسندا الى ضمير مؤنث غير حقيقي (قوله وهذا حمل على الضرورة الخ) أى لان حذف التاء من الماضي المسند الى ظاهر مؤنث حقيقي أو الى ضمير مؤنث غير حقيقي لضرورة الشعر ولا ضرورة تدعو الى جعل تمنى في البيت كذلك لجواز جعله مؤنثا محذوفا من أوله احدى التاءين اه شمني (قوله فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا) أى فان زان فاعل ينكحها وفي آخره كسرة وكان هذا السائل لعدم فطانته لا يدرك الفاعل في الكلام لكونه مما يدرك بالعقل وانما

فيقال فيه فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة ويقال في نحو مررت بقاض جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة وفي نحو والفجر وليال عشر والفجر جار ومجرور وليال عاطف ومعطوف وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة وانما قدرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسرة ونائب ٢٩٤ الثقيل ثقيل ولهذا حذفت الواو في يهب كما حذفت في يعد ولم تحذف في يوجل لان فتحته ليست نائبة عن الكسرة لان ماضيه وجل بالكسر فقياس مضارعه الفتح وماضيهما فعل بالفتح فقياس مضارعهما الكسر وقد جاء يعد على ذلك وأما يهب فان الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق ومن هنا أيضا قال أبو الحسن في ياغلاما ياغلام بحذف الالف وان كانت أخف الحروف لان أصلها الياء ومن ذلك أن يبادر في نحو المصطفين والاعلين الى الحكم بأنه مثنى والصواب ان ينظر أولا في نونه فان وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار حكم بانه جمع وفي الآية دليل ثان وهو وصفه بالجمع وثالث وهو دخول من التبعيضية عليه بعد وانهم ومحال أن يكون الجمع من الاثنين وقال الاحنف تحلم على الادنين واستبق ودهم ولن تستطيع الحلم حتى تحلما ومن ذلك ان يعرب الياء والكاف والهاء في نحو غلامي أكرمني وغلامك أكرمك وغلامه أكرمه اعرابا واحدا أو يعكس الصواب فليعلم انهن اذا اتصلن بالفعل كن مفعولات وان اتصلن بالاسم كن مضافا اليهن ويستثنى من الاول نحو أرأيتك زيدا ما صنع وابصرك وقفا زيدا فان الكاف فيهما حرف خطاب ومن الثاني نوعان نوع لا محل فيه لهذه الالفاظ وذلك نحو قولهم ذلك وتلك واياي واياك واياه فانهن أحرف تكلم وخطاب وغيبة ونوع هي فيه في محل نصب وذلك نحو الضاربك والضاربه على قول سيبويه لانه لا يضاف الوصف الذي بال الى عار منها ونحو قولهم لا عهد لي بألأم قفا منه

يعرف ما يدرك بالحس كالمرفوع والمجرور والمذكورين فانهما مدركان بحاسة السمع (قوله على الياء المحذوفة) أي لالتقاء الساكنين نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله ولهذا) أي لاجل كون النائب عن الثقيل ثقيلا (قوله فقياس مضارعهما الكسر) فأصل مضارعهما يوهب ويوعد بكسر الهاء والعين فوقعت الواو بين عدوتيها الفتحة والكسرة فحذفت ولا عبرة بفتح الهاء في يهب لانها نابت عن كسرة (قوله ومن هنا) أي ومن أجل ذلك أي من اجل ان النائب عن الثقيل يكون ثقيلا وقوله ومن هنا الخ عطف على قوله ولهذا حذفت الواو ومشاركاله في الترتيب على كون نائب الثقيل ثقيلا (قوله لان أصلها الياء) أي اصل الالف في ياغلاما الياء لان ياء غلامي يجوز فيه اسكان الياء وفتحها واذا فتحت جاز قلب الكسرة فتحة فتنقلب الياء ألفا (قوله لان أصلها الياء) أي وهي ثقيلة والنائب عن الثقيل ثقيل (قوله فان وجدها مفتوحة الخ) أي وان وجدها مكسورة كان مثنى نحو جاء المصطفين والادنين (قوله وقال الاحنف بن قيس) نسب السيوطي القصيدة لحاتم الطائي الجواد وأولها

أتعرف أطلالا ونؤيا مهدما * كخطك في رق كتابا منمنما
اذاعت به الارياح بعد أنيسه * شهورا وأياما وحولا ومحرما
فنفسك أكرمها فانك ان تهن * عليك فلن تلقى لها الدهر مكرما
أهن في الذي تهوى التلاد فانه * اذا مت صار المال نهبا مقسما
ولا تشقين فيه فيسعد وارث * به حين تخشى أغبر الجوف مظلما
قليلا به ما يحمدنك وارث * اذا احتاز مما كنت تجمع مغنما

تحلم البيت والادنين جمع أدنى من الدنو وهو القرب أي أظهر الحلم لاقاربك واطلب بقاء ودهم (قوله ومن ذلك) أي الذي يلتبس على المبتدئ (قوله اعرابا واحدا) أي بأن يجعلها في الجميع مفعولات أو مضافا اليها في محل جر (قوله أو يعكس الصواب) أي او يعربها اعرابين ويعكس الصواب بأن يجعلها عند اتصالها بالفعل مضافا اليها وعند اتصالها بالاسم مفعولات (قوله انهن) أي الياء والكاف والهاء وقوله بالاسم نحو غلامك وغلامه وغلامي (قوله اذا اتصلن بالفعل) نحو أكرمك وأكرمه وأكرمني وقوله كن مفعولات أي في محل نصب (قوله كن مضافا اليهن) أي في محل جر (قوله ويستثنى من الاول) أي وهو أنهن اذا اتصلن بالفعل كن مفعولات (قوله أرأيتك) أرأيت فعل وفاعل وزيدا مفعول أول وما صنع مفعول ثان والكاف حرف خطاب أي أخبرني زيدا ما صنع أي اخبرني عن صنعه (قوله فان الكاف فيهما حرف خطاب) أي فلا محل لها وفي نسخة فيه أي في النحو (قوله ومن الثاني) أي يستثنى من الثاني وهو انهن اذا اتصلن بالاسم كن مضافا اليهن (قوله في محل نصب) أي لا في محل جر بالاضافة (قوله نحو الضاربك) أي اسم الفاعل المتصل بمعموله فان الضمير في محل نصب لا في محل جر بالاضافة لان اسم الفاعل المحلى لا يضاف الا للمحلى والضمير ليس محلى بال بل خاليا (قوله ونحو قولهم) عطف على نحو الضاربك وألأم أفعل تفضيل من لؤم الرجل لؤما على وزن فعل (قوله لا عهد لي) لا نافية للجنس وعهد اسمها مبني على الفتح ولي متعلق بمحذوف خبر وقوله بألأم جار ومجرور وممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل متعلق بالخبر المقدر ومنه متعلق بألأم

ولا أوضعه بفتح العين فالهاء فى موضع نصب كالهاء فى الضارب به الا ان ذلك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول اجماعا وليست مضافا اليها والانخفض أوضع بالكسرة وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره فان فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وان كسرتها فهى مجرورته

ومن ذلك قوله

* فان نكاحها مطر حرام *

فيمن رواه بجر مطر فالضمير منصوب على المفعولية وهو فاصل بين المتضايفين (تنبيه) اذا قلت رويدك زيدا فان قدرت رويدا اسم فعل فالكاف حرف خطاب وان قدرته مصدرا فهو اسم مضاف اليه ومحله الرفع لانه فاعل (الثانى) ان يجرى لسانه الى عبارة اعتادها فيستعملها فى غير محلها كأن يقول فى كنت وكانوا فى الناقصة فعل وفاعل لما ألف من قول ذلك فى نحو فعلت وفعلوا وأما تسمية الاقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فهو اصطلاح غير مألوف وهو مجاز كتسميتهم الصورة الجميلة دمية والمبتدى انما يقوله على سبيل الغلط فلذلك يعاب عليه (والثالث) ان يعرب شيأ طالبا للشئ ويهمل النظر فى ذلك المطلوب كأن يعرب فعلا ولا يتطلب فاعله او مبتدأ ولا يتعرض لخبره بل ربما مر به فاعرب به بما لا يستحقه ونسى ما تقدم له فان قلت فهل من ذلك قول الزمخشرى فى قوله تعالى وطائفة قد أهمتهم أنفسهم الآية قد أهمتهم صفة لطائفة ويظنون صفة أخرى او حال بمعنى قد اهمتهم انفسهم ظانين او استئناف على وجه البيان للجملة قبلها ويقولون بدل من يظنون فكأنه نسى المبتدا فلم يجعل شيأ من هذه الجمل خبرا له قلت لعله رأى ان خبره محذوف اى ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت والظاهر ان الجملة الاولى خبر وان الذى سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة اى وطائفة من غيركم مثل السمن منوان بدرهم

وظاهمًا تمييز (قوله ولا اوضعه) الواو عاطفة ولا لتوكيد النفى واوضع عطف على الام والمعطوف على المجرور مجرور وجره الفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف للوصفية ووزن الفعل والهاء فى محل نصب لشبهها بالمفعول به (قوله ولا أوضعه) أى ولا اوضع حقا منه أى ان قفاه دنىء (قوله الا ان ذلك) أى الهاء فى الضارب به (قوله وهذا) أى الهاء فى اوضعه (قوله لان اسم التفضيل) علة لكون الضمير فى أوضعه ليس مفعولا (قوله وليست) أى الهاء مضافا اليها (قوله والانخفض أوضع بالكسر) أى لان الممنوع من الصرف اذا أضيف أو دخله لام التعريف انجر بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج منصرف لدخول ما هو من خواص الاسماء عليه مما يتغير به نفس مدلوله ومقابلة شبه الفعل بخلاف كونه مسندا اليه ومفعولا وداخلا عليه حرف جر فان ذلك بالعامل والعامل لا يغيره عن مدلوله وقال الاكثر امتناع الكسر تبع لامتناع التنوين للعلتين فاذا زال التنوين بغيرهما زال موجب المنع من الكسر فدخل فيمتنع على هذا ما لم يزل أحد سببيه كالمساجد والحمراء والحبلى والاحمر والسكران وينصرف غيره اه شمنى (قوله فان فتحت الراء) أى لكونه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل فالهاء منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان أحمر لا ينصب المفعول به وقوله فان فتحت الراء أى وكذا يقال فى أبيض الوجه ان فتحت أبيض كان الوجه منصوبا وان كسرته كان الوجه مخفوضا (قوله منصوبة المحل) أى على التشبيه بالمفعول به (قوله وان كسرتها الخ) أى لان ما لا ينصرف اذا أضيف أو دخلت عليه لام التعريف انجر بالكسرة فالهاء مجرورة المحل على الاضافة (قوله مجرورته) أى بالاضافة (قوله ومن ذلك) أى مما استثنى من الثانى (قوله بجر مطر) أى فهو من اضافة المصدر للفاعل وفصل بالمفعول وهو الضمير واما على رفع مطر فالمصدر مضاف لمفعوله (قوله فان قدرت رويدا اسم فعل) أى ان جعلته اسم فعل أمر وهو أمهل وقوله وان قدرته مصدرا أى جعلته مصدرا بمعنى الارواد والامهال فهو على هذا منصوب بفعل محذوف أى ارود رويدك وهو مضاف والكاف مضاف اليه (قوله فالكاف حرف خطاب) اى وزيدا مفعول والفاعل ضمير مستتر (قوله فهو اسم مضاف اليه) فهو من اضافة المصدر لفاعله (قوله الثانى) أى من الامور التى يحترز منها المبتدئ (قوله الاسم فاعلا) أى اسم كان (قوله مجاز) أى والفاعل الحقيقى مصدر الخبر المضاف للاسم (قوله كتسميتهم الصورة الخ) أى مع أنها فى الاصل اسم للصورة الحسنة من العاج أو البقس (قوله على سبيل الغلط) أى لا على سبيل التجوز (قوله والثالث) أى من الامور التى يحترز منها المبتدى (قوله طالبا) أى ذلك الشئ (قوله ولا يتطلب فاعله) أى ويهمل النظر فى فاعله أى لا يتعرض له (قوله ما تقدم له) أى من المبتدا (قوله وطائفة) مبتدأ (قوله قد أهمتهم صفة لطائفة) مقول قول الزمخشرى (قوله أو حال) عطف على صفة (قوله أو استئناف) اى أو ان يظنون استئناف وقوله للجملة قبلها أعنى قد أهمتهم الخ (قوله قلت لعله رأى) حاصله ان كلام الزمخشرى ليس من هذا القبيل لاحتمال ان الزمخشرى رأى ان الخبر محذوف فالمصنف لم يعترض على الزمخشرى ولم يشنع عليه خلافا للشارح فى قوله فى ايراده هذا من الازدراء بالزمخشرى ما لا يخفى ولم يكن ايراده بالذى يليق من المصنف والادب مطلوب مع الاصاغر فضلا عن الاكابر ورسوخ قدم الزمخشرى فى علوم اللسان وعلو شأنه فيها مما لا ينكره منصف (قوله أى ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت) اى أو ثمة طائفة أو فيكم طائفة على ان الخطاب للجميع من المؤمنين والمنافقين أو وطائفة أخرى لم يغشهم النعاس (قوله والظاهر ان الجملة الاولى) اى قد أهمتهم خبر أو ان

اى منه اواعتماده على واو الحال كما جاء فى الحديث دخل وبرمة على النار وسألت كثيرا من الطلبة عن اعراب أحق ما سأل العبد مولاه فيقولون مولاه مفعول فيبقى لهم المبتدا بلا خبر والصواب أنه الخبر والمفعول العائد المحذوف أى سأله وعلى هذا فيقال أحق ما سأل العبد ربه بالرفع وعكسه ان مصابك المولى قبيح يذهب الوهم فيه الى أن المولى خبر بناء على ان المصاب اسم مفعول وانما هو مفعول والمصاب مصدر بمعنى الاصابة بدليل مجىء الخبر بعده ومن هنا أخطأ من قال ٢٩٦ فى مجلس الواثق بالله فى قوله أظلوم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم انه برفع رجل وقد مضت الحكاية

(تنبيه) قد يكون للشئ اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شئ آخر تغير اعرابه فينبغى التحرز فى ذلك من ذلك ما أنت وشأنك فانهما مبتدأ وخبر اذا لم تأت بعدهما بنحو قولك وزيدا فان جئت به فأنت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع أو ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفاعه بالفاعلية أو على انه اسم لكان وشأنك بتقدير ما يكون وما فيهما فى موضع نصب خبرا ليكون أو مفعولا لتصنع ومثل ذلك كيف أنت وزيدا الا أنك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا اذ لا تقع مفعولا به وكذلك يختلف اعراب الشئ باعتبار المحل الذى يحل فيه * وسألت طالبا ما حقيقة كان اذا ذكرت فى قولك ما أحسن زيدا فقال زائدة بناء منه على أن المثال المسؤل عنه ما كان أحسن زيدا وليس فى السؤال تعيين ذلك والصواب الاستفصال فانها فى هذا الموضع زائدة كما ذكر وليس لها اسم ولا خبر لانها قد جرت مجرى الحروف كما قال فى قلما يقوم زيد لما استعملت استعمال ما النافية لم تحتج لفاعل هذا قول الفارسى والمحققين وعند أبى سعيد هى تامة وفاعلها ضمير الكون وعند بعضهم هى ناقصة واسمها ضمير ما والجملة بعدها خبرها وان ذكرت بعد فعل التعجب وجب الاتيان قبلها بما المصدرية وقيل ما أحسن ما كان زيد وكان تامة وأجاز بعضهم أنها ناقصة على تقدير ما اسما موصولا وأن ينصب زيد على أنه الخبر أى ما أحسن الذى كان زيدا ورد بان ما أحسن زيدا مغن عنه انتهى

(الباب الثامن من الكتاب فى ذكر أمور كلية يتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية) وهى احدى عشرة قاعدة (القاعدة الاولى) قد يعطى الشئ حكم ما أشبهه فى معناه أو لفظه أو فيهما فاما الاول فله صور

الاولى صفة توجه له يظنون خبرا كما قال الزجاج (قوله دخل وبرمة على النار) اى فقوله وبرمة مبتدأ (قوله والمفعول العائد المحذوف) وفيه انه أوقع ما على العالم ويمكن أن يجعل مولاه الخبر وتجعل ما مصدرية ويقدر فى الاخر اى احق سؤال العبد لاحد سؤال مولاه (قوله فيقال احق ما سأل العبد ربه) اى فاحق مبتدأ وما اسم موصول وسأل فعل ماض والعبد فاعل والمفعول العائد المحذوف وربه خبر (قوله وعكسه) اى من جهة أن المولى فى الاول يتوهم انه مفعول والصواب انه خبر وفى الثانى يتوهم انه خبر والصواب انه مفعول (قوله يذهب الوهم) اى عند عدم الالتفات لقبيح (قوله أن المصاب اسم مفعول) والمعنى ان الذى أصبته المولى (قوله وانما هو مفعول) اى والخبر قبيح وقد يقال لا يمتنع ان يكون المصاب اسم مفعول فى هذا المثال وليس مصدرا والمولى هو الخبر وقبيح خبر لمبتدأ محذوف والتقدير ان الذى أصبته هو مولاك هذا قبيح وهذا معنى صحيح ينطبق عليه التركيب فلا سبيل الى انكاره اهـ دماميني (قوله ومن هنا أخطأ الخ) قد يقال ان رفع رجل صواب أيضا على انه خبر ان ومصاب اسم مفعول وظلم خبر لمحذوف والتقدير يا ظلوم ان الذى أصبته رجل أهدى السلام وهذا ظلم منكم (قوله برفع رجل) أى على انه خبر ان والصواب ان مصاب مصدر ورجلا مفعول به وظلم خبر ان اى يا ظلوم ان اصابتكم رجلا ظلم (قوله وقد مضت الحكاية) أى فى آخر الجهة الاولى من الباب الخامس (قوله ما أنت وشأنك) مثالان أى ما أنت وما شأنك (قوله فانهما مبتدأ وخبر) أى فما اسم استفهام مبتدأ وأنت خبر اى أى شئ أنت واى شئ شأنك (قوله فان جئت به) اى وقلت ما انت وزيدا وما شأنك وزيدا (قوله والاصل ما تصنع الخ) اى وأصل ما أنت وزيدا ما تصنع او ما تكون وقوله بعد وشأنك الخ اى واصل ما شأنك وزيدا بتقدير ما يكون فما أنت وزيدا محتمل احتمالين باعتبار أصله واما ما شأنك وزيدا فاصله واحد لا يحتمل غيره (قوله وما فيهما) اى فى ما شأنك وزيدا وفى ما أنت وزيدا (قوله خبرا ليكون) راجع لما شأنك وزيدا ولقوله ما أنت وزيدا ان قدر تكون (قوله او مفعولا) راجع لما أنت وزيدا (قوله اذ لا تقع مفعولا به) اى وان قدر تكون كانت كيف خبرا لتكون (قوله وكذلك يختلف اعراب الشئ الخ) مثل كان فى المثال الذى ذكره والمراد باعرابه تطبيقه على القواعد (قوله والصواب الخ) اى وكلام الطالب فيه اجمال فى مقام التفصيل فهو خطأ (قوله وفاعلها ضمير الكون) اى ضمير يعود على مصدرها (قوله وقيل ما أحسن ما كان زيد) اى ما احسن اكوان زيد وقوله ما كان زيدا الخ أى برفع زيد بناء على انه فاعل بكان التامة والصواب ما قاله الطالب لان نصبه لزيد فى السؤال دليل على ان كان انما تقع قبل أحسن تأمل والحاصل انه لا عيب على ذلك الطالب فى عدم التفصيل اذ له ان يقول متى وقعت كان بعد أحسن وجب الاتيان بما المصدرية وهو لفظ زائد على ما كان فى التركيب ووجب رفع زيد وهو فى المثال منصوب فحينئذ يخرج التركيب بذلك الى تركيب آخر وهو خلاف ظاهر السؤال اهـ دماميني (قوله على تقدير ما) أى الواقعة بعد فعل التعجب اسما موصولا

(الباب الثامن من الكتاب)

كثيرة * واحدها ادخول الباء فى خبر أن فى قوله تعالى أولم يروا أن الله الذى خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر لانه فى معنى أو ليس الله بقادر والذى سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما ولهذا لم تدخل فى أولم يروا أن الله الذى خلق السموات والارض قادر على أن يخلق مثلهم ومثله ادخال الباء فى كفى بالله شهيدا لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا بخلاف قوله * قليل منك يكفينى * وفى قوله * سود المحاجر لا يقرأن بالسور * لما دخله من معنى لا يتقربن بقراءة السور ولهذا قال السهيلى لا يجوز أن تقول وصل الى كتابك فقرأت به على حد قوله لا يقرأن بالسور لانه عار عن معنى التقريب * والثانية جواز حذف خبر المبتدا فى نحو ان زيدا قائم وعمرو اكتفاء بخبر ان لما كان ان زيدا قائم فى معنى زيد قائم ولهذا لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو * والثالثة جواز أنا زيدا غير ضارب لما كان فى معنى أنا زيدا لا أضرب ولولا ذلك لم يجز اذ لا يتقدم المضاف اليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله لا تقول أنا زيدا أول ضارب أو مثل ضارب ودليل المسئلة قوله تعالى وهو فى الخصام غير مبين وقول الشاعر

فتى هو حقا غير ملغ توله ... ولا تتخذ يوما سواه خليلا

وقوله

ان امرأ خصنى يوما مودته ... على التنائى لعندى غير مكفور

ويحتمل أن يكون منه فذلك يومئذ يوم عسير على الكافرين غير يسير ويحتمل تعلق على بعسير او بمحذوف هو نعت له أو حال من ضميره ولو قلت جاءنى غير ضارب زيدا لم يجز التقديم لان النافى هنا لا يحل مكان غير * والرابعة جواز غير قائم الزيدان لما كان فى معنى ما قائم الزيدان

(قوله فاما الاول) اى وهو اعطاء الشئ حكم ما أشبهه فى معناه (قوله فى خبر أن) اى التى عمل فيها فعل منفى لانه لا يتأتى لها شبه بليس الا عند ذلك وتوضيح ذلك انه لما كان العامل فى ان فعلا منفيا فالنفى صير الكلام الذى من جملته خبر ان منفيا فشابه خبر ليس من حيث ان كلا منفى (قوله لانه فى معنى الخ) اى لان التركيب بتمامه فى معنى الخ والشئ يحمل على ما كان بمعناه (قوله أو ليس الله بقادر) اى بدليل انه جاء مصرحا به فى قوله تعالى أوليس الذى خلق السموات والارض بقادر (قوله والذى سهل ذلك التقدير) أى المجوز لدخول الباء فى خبر ان (قوله تباعد ما بينهما) أى ما بين أن والخبر بذكر الجملة المعطوفة على الصلة فتباعد أن من الخبر صير أن كانها غير مذكورة (قوله ولهذا) أى ولاجل كون المسهل لذلك التقدير التباعد وقوله لم تدخل أى الباء فى خبر أن فى أولم يروا الخ لعدم التباعد (قوله ومثله) أى مثل خبر أن فى جواز دخول الباء عليه عند مشابهته خبر ليس (قوله فى كفى بالله شهيدا) أى فكفى لا يتعدى بالباء بل بنفسه ولكن لما ضمن معنى اكتف عدى بالباء ولما كان من باب التضمين فصله وقال ومثله الخ (قوله قليل منك يكفينى) اى فقد تعدى بنفسه لعدم تضمينه (قوله لما دخله الخ) ذكر المصنف فى حرف الباء أن يقرأن مضمن معنى يرقين و يتبركن ولم يذكر هنالك تضمينه معنى يتقربن وذكره هنا فكانه يشير بذلك الى جواز ارادة الجميع فى البيت وعدم ارادته فى المثال (قوله ولهذا) أى لكون الباء انما دخلت بعد يقرأن لتضمنه معنى يتقربن (قوله لانه) أى قرأت به أى لان قراءة الكتاب عارية من معنى التقريب فلا يصح أن يضمنه (قوله ليت زيدا قائم وعمرو) اى لان ليت زيدا قائم ليس فى معنى زيد قائم لان ليت زيدا قائم لا يحتمل الصدق والكذب وزيد قائم يحتملهما (قوله جواز أنا زيدا غير ضارب) قال السيرافى والزمخشرى وابن مالك يجوز تقديم معمول ما أضيف اليه غير مطلقا وقال ابن السراج يمتنع مطلقا وقيل ان كان المعمول ظرفا جاز والا امتنع (قوله لا تقول أنا زيدا أول ضارب الخ) هذا عند الجمهور وحكى ثعلب عن الكسائى جواز التقديم فى المثال الاول وحكى ابن الحاج عن بعضهم جواز التقديم فى الثانى (قوله ودليل المسئلة) أعنى تقدم معمول ما أضيف اليه غير عليها سواء كان ذلك المعمول ظرفا أو غيره فالآية دليل على جواز تقديم الجار والمجرور اذ قوله فى الخصام متعلق بالمضاف اليه من قوله غير مبين (قوله فتى الخ) هذا البيت دليل على جواز تقديم الاسم الذى هو معمول لما أضيف اليه غير عليها والحال أن ذلك الاسم ليس ظرفا ولا شبهه اذ قوله حقا مفعول به للمضاف اليه من قوله غير ملغ وفتى منصوب بعامل محذوف على شريطة التفسير أى تول فتى هو غير ملغ حقا وجملة النهى معطوفة على جملة الامر المحذوفة لا المذكورة لان المحذوف هى المقصودة بالاصالة والمذكورة انما سيقت لغرض التفسير اه دمامينى (قوله ان امرأ الخ) هذا البيت دليل على جواز تقديم الظرف فان عندى متعلق بمكفور من قوله غير مكفور فقد استوفيت أقسام المعمول الثلاثة ومعنى خصنى بكذا أفردنى به بحيث لا مشارك لى فيه والتنائى التباعد وعلى للمصاحبة كمع نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم والكفر هنا جحود النعمة ويقابله الشكر أى ان امرأ بهذه المثابة لغير مجحود النعمة عندى وقوله مودته نصب بخصنى على اسقاط الخافض او منصوب به على تضمينه معنى منح وأعطى اى منحنى مودته (قوله ويحتمل ان يكون منه) اى من تقديم معمول ما اضيف اليه غير عليها أى فعلى الكافرين متعلق بيسير (قوله لم يجز التقديم) أى تقديم زيدا على غير وفى بعض النسخ لم يجز التقدير أى غير ضارب زيدا بلا أضرب زيدا اه شمنى (قوله لا يحل مكان غير) حكم المصنف بجواز أنا زيدا غير ضارب لانه عنده فى معنى أنا زيدا لا أضرب وجعل لا داخلة على المضارع ليكون تنكيره اغير واجب فلذلك قال لان النافى لا يحل هنا محل غير اذ لو قلت جاءنى لا أضرب زيدا لم يجز اه دمامينى (قوله غير قائم الخ) غير مبتدا وقائم مضاف اليه والزيدان فاعل سد مسد

ولولا ذلك لم يجز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر اوذا مرفوع يغني عن الخبر ودليل المسئلة قوله غير لاه عداك فاطرح اللهو

ولا تغتر بعارض سلم
وهو احسن ماقيل في بيت ابي نواس
غير مأسوف على زمن
ينقضي بالهم والحزن
* والخامسة اعطاؤهم ضارب زيد الآن اوغدا حكم ضارب زيدا في التنكير لانه في معناه ولهذا وصفوا به النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب وادخلوا عليه ال واجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه نحو هذا ملتوتا شارب السويق كما يتقدم عليه حال منصوبه ولا يجوز شئ من ذلك اذا اريد المضي لانه حينئذ ليس في معنى الناصب * السادسة وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب في نحو وانها لكبيرة الا على الخاشعين ويأبى الله الا ان يتم نوره لما كان المعنى وانها لا تسهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم نوره * السابعة العطف بولا بعد الايجاب في نحو * ابى الله ان اسمو بأم ولا اب * لما كان معناه قال الله لي لا تسم بأم ولا اب * الثامنة زيادة لا في قوله تعالى مامنعك ان لا تسجد قال ابن السيد المانع من الشئ آمر للممنوع ان لا يفعل فكأنه قيل ما الذي قال لك لا تسجد والاقرب عندي ان يقدر في الاول لم يرد الله لي وفي الثاني ما الذي امرك ويحتمه في هذا
ان الناهية لا تصاحب الناصبة بخلاف النافية * التاسعة تعدى رضي بعلى في قوله * اذا رضيت علي بنو قشير

أن

الخبر وكذا يقال في قوله غير لاه عداك (قوله ولولا ذلك لم يجز) يعني لولا ان غير قائم الزيدان بمعنى ما قائم الزيدان لم يجز هذا التركيب لان جوازه انما هو لكون غير مبتدأ وهو لا يجوز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر وغير في غير قائم الزيدان ليس واحدا منهما (قوله غير لاه الخ) هذا البيت مدرج من بحر الخفيف وآخر صدره هاء اللهو واول عجزه الواو ومنه والاغترار الانخداع والطمع والعدى بمعنى الاعداء فهو جمع والعارض ما يبدو ويظهر من غير ثبات والسلم بكسر السين وفتحها الصلح يقول ان اعداءك ليسوا لاهين عن الحرب والاعتداد لها فاعتد انت ايضا ولا تله ولا تنخدع بما عرض من صلح لا ثبات له ووجه الاستدلال بالبيت أن عداك اما أن يرفع على انه مبتدأ خبره ما تقدم أو على أنه فاعل بالوصف لكون التركيب في معنى ما لاه عداك لا سبيل الى الاول لان غيرا مضاف الى لاه وهو مفرد فيؤدي الى قولك الاعداء غير لاه وهو ممتنع اذ لا يقال الزيدون غير قائم فتعين الثاني فثبت المطلوب ولمانع أن يمنع كون لاه مفردا لفظا ومعنى لجواز كونه صفة لفريق أو نحوه فيكون في معنى الجمع ولا يخفى أنك لو قلت عداك غير فريق لاه لصح فيبطل الاستدلال حينئذ اه دماميني (قوله وهو أحسن ماقيل في بيت أبي نواس) تقدم الكلام عليه في الباب الاول وذكر هناك فيه أعاريب ثلاثة أحدها هذا وهو أن الظرف مرفوع بالوصف وغير مبتدأ لا خبر له والثاني أن غير اخبر مقدم والمبتدأ محذوف وجملة ينقضي صفته والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه والثالث أنه خبر لمحذوف ومأسوف مصدر كالمعسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى أنا غير آسف وسبق ما في ذلك من البحث (قوله اعطاؤهم ضارب زيد الخ) أي اسم الفاعل المضاف لمعرفة الذي بمعنى الحال وقوله حكم ضارب زيدا أي اسم الفاعل المنون (قوله ولهذا) أي لكونه أعطي حكمه في التنكير (قوله وصفوا به النكرة) نحو هديا بالغ الكعبة (قوله ونصبوه على الحال) نحو ثاني عطفه (قوله وخفضوه برب) نحو رب راجينا (قوله وأدخلوا عليه أل) نحو الضارب زيد قال الدماميني ظاهر هذا الكلام ان النحاة والعرب أجازوا ادخال أل على اسم الفاعل من نحو قولك ضارب زيد الآن أو غدا فتقول الضارب زيد بجر زيد ومثل هذا عند الجمهور ممتنع لان الوصف المضاف لا تدخل عليه أل الا اذا دخلت على معموله أو على ما أضيف له معموله (قوله وأدخلوا عليه أل) أي لكن الجمهور يشترطون لذلك وجود أل في المضاف اليه (قوله تقديم حال مجروره) أي الوصف وقوله كما يتقدم عليه أي على الوصف وقوله حال منصوبه نحو هذا ملتوتا شارب سويقا (قوله اذا أريد) أي من الوصف (قوله لانه حينئذ) أي حين اذ أريد به المضي ليس بمعنى الناصب أي ليس بمعنى الوصف الناصب للمفعول لانه بمعنى الحال أو الاستقبال فاضافته لفظية لا تفيد تعريفا وأما الذي بمعنى الماضي فاضافته محضة تفيد التعريف (قوله وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب) أي مع أنه انما يقع في النفي (قوله لما كان المعنى الخ) أي لكون الايجاب هنا في معنى النفي (قوله بولا) فيه تسمح لان العطف بالواو وحدها ولا لتوكيد النفي عند الاجتماع (قوله بعد الايجاب) أي مع انه انما يعطف بها بعد النفي (قوله في نحو أبى الله الخ) هذا عجز بيت لعامر بن الطفيل وصدره * فما سودتني عامر عن وراثة * وقبل هذا البيت

واني وان كنت ابن سيد عامر * وفارسها المشهور في كل موكب

وبعده

ولكنني أحمي حماها وأتقي * أذاها وأرمي من رماها بمنكب

عامر قبيلة من العرب وضمير فارسها يعود اليها والمضاف مجرور بالعطف على سيد عامر ومعنى سودتني جعلتني سيدا يعني أنه ساد بنفسه لا بنسبه وخبر ان محذوف وان وصلية والجملة حالية والتقدير واني لا أفتخر بنسبي وان كان من العظامة بهذا المحل والفاء في البيت الثاني فصيحة أي واذا كان الامر كذلك فما سودتني الخ (قوله ما الذي قال لك) أي ما الامر الذي قال لك لا تسجد والمانع له انما هو كبره فلما كان مامنعك في معنى ما الامر الذي قال لك صح الاتيان بلا (قوله في هذا) أي التقدير الاخير (قوله أن الناهية) أي أن لا الناهية لا تصاحب

*لما كان رضى غنه بمعنى اقبل عليه بوجهه ووده وقال الكسائى انما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط * العاشرة رفع المستثنى على ابداله من الموجب فى قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس منى ٢٩٩ وقيل الا وما بعدها صفة فقيل ان الضمير يوصف فى هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض ان كان لازما لان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف خبره اى لم يشربوا * الحادية عشر تذكير الاشارة فى قوله تعالى فذانك برهانان مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان ولكن المبتدأ عين الخبر فى المعنى والبرهان مذكر ومثله ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا فيمن نصب الفتنة وأنث الفعل * الثانية عشر قوله علمت زيد من هو برفع زيد جوازا لانه نفس من فى المعنى * الثالثة عشر قولهم ان احدا لا يقول ذلك فاوقع احدا فى الاثبات لانه نفس الضمير المستتر فى يقول والضمير فى سياق النفى فكان احدا كذلك وقال

في ليلة لا نرى بها احدا
يحكى علينا الا كواكبها

فرفع كواكبها بدلا من ضمير يحكى لانه راجع الى احدا وهو واقع فى سياق غير الايجاب فكان الضمير كذلك وهذا الباب واسع ولقد حكى ابو عمرو بن العلاء انه سمع شخصا من اهل اليمن يقول فلان لغوب اتته كتابى فاحتقرها فقال له كيف قلت اتته كتابى فقال أليس الكتاب فى معنى الصحيفة وقال ابو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما أنشد فيها خطوط من سواد وبلق * كأنه فى الجلد توليع البهق ان اردت الخطوط فقل كأنها أو السواد والبلق فقل كأنهما فقال أردت ذلك ويلك وقالوا مررت برجل ابى عشرة نفسه وبقوم عرب كلهم وبقاع عرفج كله برفع التوكيد فيهن فرفعوا الفاعل بالاسماء الجامدة وا كدوه

أن الناصبة وهذا انما يلزم على تقدير ابن السيد لا على تقدير المصنف ثم ان كونها ناهية أو نافية انما هو باعتبار الملحق به وأما اللفظ الملحق فهى فيه زائدة (قوله أقبل عليه) أى وأقبل يتعدى بعلى (قوله فشربوا منه الا قليل) بدل من الواو مع أن الاستثناء واجب النصب اذا كان الكلام تاما موجبا (قوله فلم يكونوا منه) أى لكون ذلك الايجاب بمعنى النفى فأعطى حكمه من صحة الابدال (قوله بدليل فمن شرب منه فليس منى) أى من أتباعى فهذا يدل على ان قوله فشربوا منه فى معنى فلم يكونوا من أتباعه الا قليل منهم وهم الذين لم يشربوا منه (قوله وقيل الا وما بعدها صفة) أى للضمير أعنى الواو (قوله فقيل ان الضمير الخ) جواب عما يقال ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به (قوله يوصف فى هذا الباب) أى فقولهم الضمير لا يوصف ولا يوصف به أى لا يوصف بغير الا التى بمعنى غير وأما هى فيجوز وصفه بها (قوله فى هذا) أى فى باب الاستثناء (قوله وقيل مرادهم الخ) حاصله أنا لا نسلم ان الضمير يوصف فى باب الاستثناء وحينئذ فمراد القائل بالوصف عطف البيان (قوله وهذا) أى جعل الصفة بمعنى عطف البيان (قوله لا يخلص من الاعتراض) اى لان البيان فى الجوامد مثل النعت فى المشتقات وحينئذ فالا ينعت كالضمير لا يبين فقول الشارح فلا يتبع الضمير أى ببيان كما لا يتبع بنعت (قوله ان كان لازما) أى ان كان الاعتراض لازما أى والواقع أنه لازم على هذا القول فهو مثل زيد لا عيب فيه ان كان له أم (قوله وقيل قليل مبتدأ) تحصل من هذا ومما قبله ان قليل اما بدل من الواو فى فشربوا أو أنه مبتدأ خبره محذوف وكلا هما يرى أن الا حرف وقيل انها اسم بمعنى غير وعليه فقيل هى صفة للضمير وقيل عطف بيان وظهر اعرابها على ما بعدها لكونها على صورة الحرف (قوله ولكن المبتدأ عين الخبر) أى وهذا هو المراد بقولهم انه ذكر باعتبار الخبر (قوله ولكن المبتدأ الخ) حاصله أن اليد والعصا وان كانا معرفتين لكن لما كانا فى معنى البرهانين والبرهان مذكر أعطى حكم المذكر فأشير اليهما باشارته (قوله ومثله) أى بطريق العكس لانه أنث هنا باعتبار الخبر أى أنه أنث الفعل أى تكن وان كان الاسم مذكرا وهو المصدر المأخوذ من قوله الا أن قالوا لكون الاسم مؤنثا فى المعنى (قوله علمت زيد) زيد مبتدأ ومن مبتدا ثان وهو خبر عن من والجملة خبر عن زيد والجملة سدت مسد مفعولى علمت فمن لما كانت نفس زيد فى المعنى وهى يجب لها الصدارة فى جملتها والرفع جل زيد عليها وأعطى حكمها فرفع فلا يرد أنه مفعول علم فلاى شئ رفع (قوله جوازا) أى على أنه مبتدأ أول ومن مبتدأ ثان وهو خبره ويجوز نصبه ومن هو فى محل المفعول الثانى (قوله نفس من) اى وهى مما يجب لها الصدارة بالابتداء ولا يعمل فيها ما قبلها فكذا زيد (قوله فأوقع أحدا فى الاثبات) اى مع انها لا تقع الا فى النفى (قوله لانه نفس الضمير الخ) حاصله ان هذا الاثبات فى معنى النفى فلما كان بمعناه اعطى حكمه من وقوع احد فى سياقه (قوله يحكى علينا) اى ينم علينا (قوله فكان الضمير كذلك) اى منفى هذا اذا كان ما بعد الا بدلا منه (قوله وهذا الباب) اى اكتساب الشئ من الشئ حكمه لكونه بمعناه (قوله لغوب) اى احمق (قوله فيها خطوط) الضمير للخيل (قوله ان اردت) اى بقولك كأنه (قوله فقال اردت ذلك) اى وذلك مفرد مذكر واسم الاشارة الموضوع للواحد يجوز أن يكنى به عن أشياء كثيرة باعتبار كونها فى تأويل ما ذكر وما تقدم كما يجوز أن يكنى به عن أفعال كثيرة سابقة بلفظ فعل لقصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر لك أفعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا فى الضمير الا أنه فى اسم الاشارة أكثر ولهذا قال رؤبة أردت ذلك وأردفه بلفظ ويلك على عادة العرب تحقيرا وتنبيها اه دمامينى (قوله ابى عشرة) اى اولاده عشرة (قوله فرفعوا الفاعل) اى الضمير فى الجوفى عرب وعرفج وقوله الاسماء اعنى ابى والعرب والعرفج

لما الحظوا فيها المعنى اذ كان العرب بمعنى الفصحاء والعرفج بمعنى الخشن والاب بمعنى الوالد *(تنبيهان)* الاول انه وقع فى كلامهم ابلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظا موجودا منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه وهو تنزيلهم اللفظ الصالح للوجود منزلة الموجود كما فى قوله

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ٣٠٠ * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا وقد مضى ذلك *(والثانى)* انه ليس بلازم ان يعطى الشئ حكم ما هو فى معناه الا ترى أن المصدر قد لا يعطى حكم أنّ أو أن وصلتها وبالعكس دليل الاول أنهم لم يعطوه حكمهما فى جواز حذف الجار ولا فى سدهما مسد جزأى الاسناد ثم انهم شركوا بين أنّ وأن فى هذه المسئلة فى باب ظن وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسدهما مسدهما فى باب عسى وخصوا الشديدة بذلك فى باب لو ودليل الثانى أنهما لا يعطيان حكمه فى النيابة عن ظرف الزمان تقول عجبت من قيامك وعجبت أن تقوم وأنك قائم ولا يجوز عجبت قيامك وشذ قوله

فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب

فأجرى المصدر مجرى أن يفعل فى حذف الجار وتقول حسبت انه قائم أو أن قام ولا تقول حسبت قيامك حتى تذكر الخبر وتقول عسى أن تقوم ويمتنع عسى أنك قائم ومثلها فى ذلك لعل وتقول لو أنك تقوم ولا تقول لو أن تقوم وتقول جئتك صلاة العصر ولا يجوز جئتك أن تصلى العصر خلافا لابن جنى والزمخشرى * والثانى وهو ما أعطى حكم الشئ المشبه له فى لفظه دون معناه له صور كثيرة أيضا * احداها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما التى بمعنى الذى لانهما بلفظ ما النافية فشابهتها فلهما هو كقوله ورج الفتى للخير ما ان رأيته * على السن خيرا لا يزال يزيد وقوله يرجى المرء ما ان لا يراه * وتعرض دون أدناه الخطوب فهذان محمولان على نحو قوله ما ان رأيت ولا سمعت بمثله *

(قوله فرفعوا الفاعل) اى فاعل الولادة والفصاحة والخشونة بالاسماء الجامدة وهى الاب والعرب والعرفج لانها بمعنى الوالد والفصحاء والخشن وكل من هذه لو وقع هنا لرفع مستترا فيه فاعلا له اه شمنى (قوله لما لحظوا فيها المعنى) أى فهى جوامد فى معنى المشتق فاعطوها حكمها من تحملها الضمير ورفعها له على الفاعلية (قوله اذ كان) أى لكون العرب (قوله ولا سابق شيأ اذا كان جائيا) أى فقد جعلوا سابق عطفا على خبر ليس على سبيل التوهم أى توهم أن الباء داخلة على مدرك فقد نزلوا اللفظ الصالح للوجود وهو بمدرك منزلة الموجود فلذا عطف عليه بالجر (قوله وقد مضى ذلك) أى فى الباب الرابع فى اقسام العطف (قوله والثانى) أى من التنبيهين (قوله دليل الاول) أى وهو ان المصدر لا يعطى حكم أن وأن وقوله ودليل الثانى وهو أن أن وأن لا يعطيان حكم المصدر (قوله فى جواز حذف الجار) اى فان الجار يحذف معهما اطرادا دون المصدر فيجوز أن يقال عجبت أنك قائم ولا يقال عجبت قيامك (قوله ولا فى سدهما الخ) أى أن وأن يقومان مقام جزأى الاسناد كمفعولى ظن بخلاف المصدر نحو ظننت أن زيدا فاضل أو ان يقوم زيد ولا يجوز ظننت الفضل أو القيام (قوله فى هذه المسئلة) اى سدهما مسد ركنى الاسناد (قوله وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسدهما الخ) انما سدت أن الخفيفة وصلتها مسد الجزأين فى باب عسى على قول ابن مالك ان عسى حينئذ ناقصة لا على ما يفهم من كلامهم انها فعل تام مسند الى أن والفعل (قوله فى باب عسى) نحو عسى أن يقوم زيد (قوله فى باب لو) أى نحو لو أن زيدا قائم لكان كذا أى لو ثبت قيامه كان كذا (قوله ولا يجوز) أى على حذف الجار بخلاف قولك عجبت أن تقوم أو عجبت أنك فاضل فان الاصل من أن تقوم ومن أنك فاضل فقد حذف من فيهما (قوله عجبت الخ) تمثيل لقوله انهم لم يعطوه حكمهما فى جواز حذف الجار (قوله فى حذف الجار) أى فالاصل من المراء (قوله وتقول حسبت أنه قائم) مثال لقوله ولا فى سدهما مسد جزأى الاسناد (قوله حتى تذكر الخبر) أى كأن تقول حسبت قيامك حاصلا مثلا (قوله وتقول عسى أن تقوم) مثال لقوله وخصوا أن الخفيفة الخ (قوله ومثلها فى ذلك لعل) يعنى ان لعل مثل عسى فى سد أن الخفيفة مع صلتها مسد جزأيها وفى امتناع سد أن المشددة مع صلتها مسدهما اه شمنى فيجوز أن تقول لعل أن تقوم ويمتنع لعل انك قائم (قوله وتقول لو أنك تقوم) مثال لقوله وخصوا الشديدة الخ (قوله وتقول جئتك صلاة العصر) مثال لقوله ودليل الثانى أنهما لا يعطيان الخ (قوله لانهما بلفظ ما النافية) أى التى تزاد أن بعدها (قوله ما ان رأيته) أى مدة رؤيته (قوله ما ان) أى الذى لا يراه (قوله ما ان رأيت) أى لم أر وهذا البيت لدريد بن الصمة وقيل للخنساء وبعده

متبذلا تبدو محاسنه * يضع الهناء مواضع النقب

والمتبذل بالذال المعجمة غير المصون والهناء بكسر الهاء والمد القطران والنقب بضم النون وسكون القاف بعدها باء موحدة جمع نقبة وهى أول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة (قوله ما ان رأيت الخ) قال القالى فى أماليه حدثنا أبو بكر حدثنا أبو حاتم عن أبى عبيدة قال خرجت تماضر وهى الخنساء فى ذود لها جرباء ثم نضت عنها ثيابها واغتسلت ودريد بن الصمة يراها وهى لا تراه فانشد

حيوا تماضر واربعوا صحبى * وقفوا فان وقوفكم حسبى

أخناس قد هام الفؤاد بكم * واعتاده داء من الحب

كالبوم هانئٌ أنيق جرب * الثانيـة دخول لام الابتـداء على ما النافية حملا لها فى اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله لما أغفلت شكرك
فاصطنعنى * فكيف ومن عطائك جل مالى فهذا محمول فى اللفظ على نحو قولك لما تصنعه حسن * الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد
لا النافيـة حملا لها فى اللفظ
على لا الناهيـة نحو ادخلوا
مساكنكم لا يحطمنكم
سـليمان وجنوده ونحـو
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين
ظلموا منكم خاصة فهذا محمول
فى اللفظ على نحو ولا تحسبن
الله غافـلا ومن أولها عـلى
النهى لم يحتج الى هذا الرابعة
حذف الفاعل فى نحو قوله
تعالى أسمع بهم وأبصر لما
كان أحسن بزيد مشـبها فى
اللفظ لقـولك امرر بزيد
الخامسة دخول لام الابتداء
بعد ان التى بمعنى نعم لشبهها
فى اللفظ بان المؤكـدة قاله
بعضهم فى قـراءة من قـرأ
ان هـذان لساحران وقد
مضى البحث فيها السادسة
قولهم اللهـم اغفر لنا أيتها
العصابة بضم أية ورفع صفتها
كما يقال يا أيتها العصابة وانما
كان حقهما وجوب النصب
كقولهم نحن العرب أقرى
الناس للضيف ولكنها لما
كانت فى اللفظ بمنزلة المستعملة
فى النداء أعطيت حكمها
وان انتفى موجب البناء وأما
نحن العـرب فى المثال فانه
لا يكون منادى لكونه بأل
فاعطى الحكم الذى يستحقه
فى نفسه وأما نحو نحن معاشر
الانبياء لا نورث فـواجب
النصب سواء اعتبر حاله أو
حال ما يشبهه وهو المنادى * السابعة بناء باب حذام فى لغة الحجاز على الكسر تشبيها لها بدراك ونزال

فسلمـوعـنى خناس اذا * غض الجميع هنالك ماخطبى

ومنها البيت المـذكور (قوله هانئٌ) الهانئ هو الطالى بالهناء وقوله كاليوم فى موضع نصب كان فى الاصل صفة لهانئ أنيق ثم قدم عليـه وانتصب على الحال منه والتقدير ما ان رأيت هانئ انيق كهانئ اليوم فحـذف المضاف وأقيـم المضاف اليه مقامه وحصل التقديم (قوله أنيق) بتقديم النون جمع ناقة وقد تقدم الياء على القلب (قوله لما اغفلت شكرك) اى فاللام للابتـداء داخلة عـلى ما الواقعة نافية المشبهة للموصولة (قوله لا يحطمنكم) اى لاجـل أن لا يحطمنكم الخ (قوله ومن أولها الخ) الضمير عائد للا التى فى الآيات التى أكد فيها المضارع بالنون بعد لا الا أن قوله لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على تاويله بالنهـى ان كان صفة لفتنة فـلا بد من اضمار القول أى مقولا فيها لا تصيبن وان كان غير صفة فالنهـى وان كان للفتنة الا ان المراد نهـى القوم عن التعرض للظلم الذى هو سبب اصابة الفتنة اهـ شمنى (قوله ومن أولها عـلى النهى) أى والمقصود بالنهـى السبب كما مر (قوله فى نحو الخ) أى فى أفعل فى التعجب وهو فعـل ماض أتى به عـلى صورة الامر لاجـل التعجب والضمير بعده فاعـل به والباء الداخلة عليـه زائدة لقبح رفع صورة الامر للظاهر والشاهد فى قوله وأبصر أى بهم فبهم وان كان عمدة لـكنه شبيه بالفضـلة فى اللفظ فى قولك امرر بزيد والفضلة تحذف فـكذا ما أشبهها (قوله قاله بعضهم فى قراءة الخ) حاصله ان هذه القراءة مشـكلة اذ مقتضى القواعد ان هذين لساحران فأجاب بعضهم بان ان حرف جواب بمعنى نعم وهذان مبتدأ ولساحران خـبر وانما دخلت لام الابتـداء على خبر المبتدأ لشبه ان التى بمعنى نعم بان المؤكدة فى اللفظ والمؤكدة تقـع بعـدها لام الابتداء فأعطى هذا الحـكم لما أشبهها (قوله ان هذان) أى نعم هذان (قوله وقد مضى البحث فيها) أى الـكلام على هذه القراءة أو على ان التى بمعنى نعم فى الباب الاول فى الـكلام على ان المكسورة المشـددة (قوله كما يقال يا أيتها العصابة) أى كما يقال ذلك بضم أية وصفتها لان أية منادى مبنى على الضم فى محل نصب والعصابة نعت لاى باعتبار اللفظ (قوله وانما كان حقهما) أى أية وصفتها فى اللهم اغفر لنا أيتها العصابة (قوله وجوب النصب) أى وجوب نصب الآية وصفتها لان الآية معمول لمحذوف أى أخص أيتها العصابة (قوله نحن العرب) أى أخص العرب (قوله ولكنها لما كانت الخ) الضمير فى لـكنها وكانت وأعطيت لاى فى اغفر لنا أيتها العصابة والضـمير فى حكمها لاى المستعملة فى النـداء وأراد بموجب البناء موجب بناء المنادى وهو وقوعـه موقع حرف الخطاب اهـ شمنى (قوله أعطيت حكمها) وهو البناء على الضم (قوله وان انتفى) أى وان كان موجب بناء المنـادى وهو وقوعه موقع كاف الخطاب منتفيا وهذه الجـملة حالية (قوله لـكونه بأل) أى فلم يشابه المنادى فى اللفظ (قوله فاعطى الحـكم الذى يستحقه) أى وهو النصب على الاختصاص بعامل محذوف (قوله سواء اعتـبر حاله) أى من حيث انه معمول لمحـذوف (قوله أو حال ما يشبهه وهو المنادى) أى لان معاشر هنا مضاف والمنادى المضاف ينصب (قوله باب حذام) أراد به ما كان على وزن فعال من أعلام الاعيان المؤنثـة سواء كان فى آخره راء اولا وحذام بالحاء المهملة فالذال المعجمة عـلم على امرأة وانما قال فى لغـة أهل الحجاز لان أكثر بنى تميم بنى ما كان من ذوات الراء من هذا القسم على الـكسر كحضار وغـير ذوات الراء كقطام وحذام يعرب به غير منصرف للعلمية والتانيث وأقلهم على أن جميع هذا القسم معرب غـير منصرف كان من ذوات الراء أولا اهـ شمنى (قوله تشبيها لها بدراك ونزال) أى فى أربعة امور الوزن والعدل والتعريف والتانيث وهذا بناء على قول الاكثر ان نزال اسم للمنازلة لا لانزل كما قال بعض وذهب الرضى الى ان علة بناء باب حذام عند الحجازيين تضمنه معنى هاء التأنيث وذهب المبرد الى أنها بنيت لتوالى العلل لانها كانت ممنوعة

وذلك مشهور في المعارف وربما جاء في غيرها وعليه وجه قوله ٭ ياليت حظي من جداك الصافي ٭ والفضل أن تتركني كفاف فالاصل كفافا فهو حال أو تركا كفافا فصدر ومنه ٣٠٢ عند أبي حاتم قوله ٭ جاءت لتصرعني فقلت لها اقصري ٭ اني امرؤ صرعي عليك حرام ٭ وليس

كذلك اذ ليس لفعله فاعل أو فاعلة فالاولى قول الفارسي ان أصله حرامي كقوله ٭ والدهر بالانسان دواري ٭ ثم خفف ولو اقوى لكان أولى وأما قوله ٭ طلبوا صلحنا ولات أوان ٭ فأجبنا أن ليس حين بقاء ٭ فعلة بنائه قطعه عن الاضافة ولكن علة كسره وكونه لم يسلك به في الضم مسلك قبل وبعد شبهه بنزال * الثامنة بناء حاشا في وقلن حاش لله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية والدليل على اسميتها قراءة بعضهم حاشا بالتنوين على اعرابها كما تقول تنزيها لله وانما قلنا انها ليست حرفا لدخولها على الحرف ولا فعلا اذ ليس بعدها اسم منصوب بها وزعم بعضهم أنها فعل حذف مفعوله أي جانب يوسف المعصية لاجل الله وهذا التأويل لا يتأتى في كل موضع يقال لك أتفعل كذا أو أفعلت كذا فتقول حاشا لله فانما هذه بمعنى تبرأت لله براءة من هذا الفعل ومن نونها أعربها على الغاء هذا الشبه كما ان بني تميم أعربوا باب حذام لذلك * التاسعة قول بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وآمنه فأوقع قط بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية * العاشرة اعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه نحو خلق كل شيء ولك قصورا وحتى اجتمعا ويبين كقوله ٭ بني ان البر شيء هين ٭ المنطق الطيب والطعيم ٭

المخرج

الصرف للعلمية والتأنيث فلما زادوا التعريف بنوا اذ ليس بعد منع الصرف الا البناء اهـ شمني (قوله وذلك) أي بناء باب حذام على الكسر (قوله في غيرها) أي وهو النكرات (قوله ياليت حظي الخ) الجدا بفتح الجيم والدال المهملة مقصور وهو النفع والعطية والصافي السالم من الكدر وهذا على سبيل التهكم أي ياليت حظي من احسانك وعطائك الذي تزعم انه لا شيء يكدره من من وغيره أن تتركني كافا عن اساءتك الي أو تتركني ترك كفاف من ذلك فلا لي ولا علي (قوله فالاصل الخ) بيان لكون كفاف هنا نكرة (قوله جاءت الخ) هذا البيت لامرئ القيس وصف فرسا جمحت به لترميه فأمرها أن ترفق بنفسها اذ لا تنال الغرض من رميه لقوته وثباته وقوله جاءت كذا في غالب النسخ وفي نسخة المؤلف جالت من الجولان أي تحولت كما ان التي في نسخة المؤلف قتلي بدل صرعي وفيها أيضا اقصدي بكسر الصاد والدال من القصد وهو الرفق بدل اقصري والذي في نسخة المؤلف هو الموافق لاكثر روايات البيت (قوله صرعي) مبتدأ وحرام خبر مبني على الكسر عند أبي حاتم في محل رفع والجملة صفة لامرؤ وعليك متعلق بحرام (قوله اذ ليس لفعله) أي وهو حرم فاعل أي وصف على زنة فاعل أو فاعلة حتى يكون معدولا عن واحد منهما (قوله والدهر بالانسان دواري) صدره أطربا وأنت قنسري (قوله ثم خفف) أي بحذف الياء المشددة (قوله ولو أقوى لكان أولى) الاقواء عند علماء القوافي اختلاف حركة الروي بالضم والكسر والقصيدة التي منها هذا البيت مكسورة الروي منها

عوجا على الطلل المحيل لأننا ٭ نبكي الديار كما بكى ابن خذام

والطلل ما شخص من رسم الدار والمحيل الذي حال أي أتى عليه حول لأننا بفتح اللام والهمز أي لعلنا وابن خذام بالخاء والذال المعجمتين هو أول من بكى الديار من شعراء العرب ومعنى كلام المصنف ان الشاعر لو ارتكب الاقواء فضم ميم حرام لكان أولى من محافظته على اتفاق حركة الروي لما ينشأ عنه من ارتكاب التخريج على الوجوه الضعيفة والاقواء وان كان عيبا الا أنه أسهل من هذا الذي خرج البيت عليه لان كثيرا من فصحاء المتقدمين استعمله فقد وقع لهذا الشاعر نفسه فقد روي قوله

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ٭ ورسم عفت آثاره منذ أزمان

بالاطلاق فالنون مكسورة وقال بعد ذلك في هذه القصيدة

بنات بني عوف طهار نقية ٭ وأوجههم بيض المسافر غران

بضم النون وحينئذ فالامر في الاقواء خفيف بالنسبة الى ما ذكر في التخريج اهـ دماميني (قوله فعلة بنائه) أي بناء أوان وبقاء وقوله قطعه عن الاضافة أي فالاصل ولات الاوان أوان صلح فحذف المضاف اليه وهو صلح ونوى معناه فبني أوان وقوله شبهه بنزال أي في اللفظ وكذا قوله ان ليس حين بقاء فأصله ان ليس الحين حين بقاء صلح فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبني وكسر لشبهه بنزال (قوله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية) تقدم الكلام على هذا في حرف الحاء وتقدم ان مجرد مشابهة الاسم للحرف في اللفظ لا ينهض مقتضيا لبناء ذلك الاسم (قوله ومن نونها الخ) قال الدماميني تقدم في فصل حاشا من حرف الحاء المهملة في الباب الاول أنه يجوز كون هذا التنوين للتنكير لا للتمكين فلا يدل ثبوته على الاعراب (قوله لذلك) أي لالغاء الشبه بنزال (قوله وآمنه) عطف على أكثر أي أكثر أكواننا وآمنه (قوله اعطاء الحرف الخ) قال الدماميني هذا لا مدخل له في الاعراب فما باله قد ذكره مع انه التزم تجنب مثله كما سبق في ديباجة الكتاب قال الشمني وأقول انما التزم تجنب مثله على سبيل القصد دون الاستطراد وما ذكره هنا انما هو على سبيل الاستطراد (قوله حتى أدغم فيه) أي بعد ابدال الاول من الثاني والشأن ادغام المتماثلين (قوله وحتى اجتمعا) أي الحرفان المتقاربان في

وقول أبي جهل ما تنقم الحرب العوان مني * بازل عامين حديث سني * لمثل هذا ولدتني أمي وقول آخر اذا ركبت فاجعلوني وسطا * اني كبير لا أطيق العندا

ويسمى ذلك اكفاء والثالث وهو ما اعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل وافعل في التعجب فانهم منعوا افعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بافعل في التعجب وزنا وأصلا وافادة للمبالغة واجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرنا قال

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا

ولم يسمع ذلك الا في احسن واملح ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا قاسوه ولم يحك ابن مالك اقتباسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال ابو بكر بن الانباري ولا يقال الا لمن صغر سنه

(القاعدة الثانية)

ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوره كقول بعضهم هذا جحر ضب خرب بالجر والاكثر الرفع وقال

كبير أناس في بجاد مزمل

وقيل به في وحور عين فيمن جرهما فان العطف على ولدان مخلدون لا على أكواب وأباريق اذ ليس المعنى ان الولدان يطوفون عليهم بالحور وقيل العطف على جنات وكانه قيل المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور وقيل على أكواب باعتبار المعنى اذ معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب ينعمون باكواب وقيل في وأرجلكم بالخفض انه عطف على أيديكم لا على رؤسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤسكم والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا

المخرج والروي هو الحرف الاخير من القافية والقافية آخر كلمة من البيت وقيل هي من آخر حرف في البيت الى أول ساكن قبله مع الحركة التي قبل الساكن وقيل مع الحرف الذي قبل الساكن (قوله وحتى اجتمعا) أي لكونهما كحرف واحد (قوله العندا) جمع عاند وهو الجمل الذي يحود عن الطريق (قوله ويسمى ذلك) أي اجتماع رويين متقاربين في المخرج في شعر واحد اكفاء مأخوذ من أكفأت بمعنى قلبت أو بمعنى أملت لان الشاعر يقلب الروي ويميله عن طريقه الى آخر ثم ان ثبوته في البيتين الاولين مقطوع به لعدم صلاحية الواو فيهما لأن تكون رويا اذ هي حرف اطلاق فالروي ما قبلها وهو النون في الاول والميم في الثاني وهما متقاربان في المخرج وكذا الكلام في البيتين الاخيرين فان الالف فيهما للاطلاق فلا تكون رويا وانما هو ما قبلها وهو الطاء في الاول والدال في الثاني وهما متقاربان وأما أبيات أبي جهل فلا نسلم ان فيها اكفاء لجواز جعل ياء المتكلم رويا فقد نص بعض علماء القوافي على جواز جعل الياء الساكنة التي لم ينفتح ما قبلها رويا سواء كانت للمتكلم أو لغيره وان كان ذلك قليلا كقوله

نروح ونغدو لحاجاتنا * وحاجة من عاش لا تنقضي

تموت مع المرء حاجاته * وتبقى له حاجة ما بقي

اه دماميني (قوله وافادة للمبالغة) اللام للتقوية (قوله لشبهه بأفعل التفضيل) أي فانه يصغر فيقال زيد أميلح من عمرو وأحيسن منه (قوله فيما ذكرنا) أي الوزن وارادة المبالغة (قوله يا أميلح) بكسر ما قبل آخره وكذا تقول في يا ما أحيسن وتمامه من هؤليائكن الضال والسمر * يقال شدن الغزال يشدن شدونا اذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه وفي الصحاح عطون مكان شدن مأخوذ من العطو وهو التناول ورفع الرأس والظاهر ان المراد هنا الثاني أي رفعن رؤسهن لنا وهؤليائكن تصغير هؤلائكن والضال السدر البري والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر عظيم ذو شوك يقال له الطلح (قوله ولم يسمع ذلك) أي تصغير أفعل في التعجب (قوله مع هذا) أي مع كونه لم يسمع تصغير أفعل في التعجب الا في هذين اللفظين (قوله قاسوه) أي فأجازوا أن يقال ما اليطف زيدا (قوله وليس كذلك) فقد قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك في ذلك عن ابن كيسان هو كلام من لم يطلع على كلام النحويين في المسئلة وما حكاه عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فاعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس (قوله ولا يقال) أي أفعل في التعجب مصغرا الا لمن صغر سنه (قوله حكم الشيء) أي في الاعراب وغيره على ما يأتي له وان اعترض بالنظر لغيره اذ لا دخل له في هذا الفن (قوله خرب) صفة لجحر فكان حقه الرفع ولكن جر لمجاورته المجرور فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع منها اشتغال المحل بحركة المجاورة فحركة المجاورة ليست حركة بناء ولا اعراب أي وانما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين فلا تحتاج لعامل لان الاتيان بها انما هو لمجرد أمر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى (قوله كبير أناس) صدره كأن أبانا في عرانين وبله * فلفظ مزمل في المثال وان كان مخفوضا لفظا فهو مرفوع تقديرا والعامل انما يتسلط على تلك الحركة المقدرة لاقتضائه اياها من جهة المعنى ولا تسلط له على الحركة اللفظية لانه غير مقتض لها وانما يقتضيها طلب المشاكلة اللفظية (قوله مزمل) بالجر وهو صفة لكبير فكان حقه الرفع وجر لمجاورته المجرور (قوله وقيل به) اي بالجر على الجوار (قوله وقيل العطف الخ) أي وحينئذ فلا شاهد فيه وكذا فيما بعده (قوله على جنات) اي من قوله في جنات النعيم (قوله على أكواب) المراد بها الاقداح التي لا عرى لها والاباريق التي لها عرى وخراطيم (قوله انه عطف على ايديكم) اي وحينئذ فهو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة المجاورة (قوله كما مثلنا) اي بجحر

وفى التوكيد نادرا كقوله ياصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم أن ليس وصل اذا انحلت عرا الذنب قال الفراء انشدنيه أبو الجراح بخفض كلهم فقلت له هلا قلت كلهم يعنى بالنصب فقال هو خير مما قلته أنا ثم استنشدته اياه فانشدنيه بالخفض ولا يكون فى النسق لان العاطف يمنع من التجاور وقال الزمخشرى لما كانت الارجل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم شرعا فعطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها وقيل الى الكعبين فجىء بالغاية اماطة لظن من يظن انها ممسوحة لان المسح لم تضرب له غاية فى الشريعة انتهى *(تنبيه)* انكر السيرافى وابن جنى الخفض على الجوار وتاولا قولهم خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافى الاصل خرب الجحر منه بتنوين ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به وحول الاسناد الى ضمير الضب وخفض الجحر كما تقول مررت برجل حسن الوجه بالاضافة والاصل حسن الوجه منه ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جنى الاصل خرب جحره ثم أنيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هى له وذلك لا يجوز عند البصريين وان أمن اللبس وقول السيرافى ان هذا مثل مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين مردود لان ذلك انما يجوز فى الوصف الثانى دون الاول على ما سيأتى ومن ذلك قولهم

ضب خرب وبالبيت بعده (قوله وفى التوكيد نادرا) اى ولا يكون فى العطف لان العاطف فاصل بين المتجاورين فيمنع من المجاورة والبدل على نية تكرار العامل فالعامل المقدر مانع منها لفصله (قوله ياصاح الخ) صاح مرخم صاحب وهو نكرة مقصودة عارية من هاء التأنيث فترخيمه شاذ وقال ابن خروف أصله ياصاحبى فرخم أولا بحذف الكلمة الثانية اجراء له مجرى المركب المزجى ثم رخم ثانيا بحذف الباء من صاحب وهو تعسف لاداعى اليه (قوله كلهم) هو بالجر لمجاورة المجرور أى الزوجات مع انه فى المعنى توكيد لذوى المنصوب (قوله اذا انحلت عرا الذنب) أراد بالذنب الذكر كناية أى بلغ الازواج انه ان انحلت رأس الذكر وتركوا الجماع لضعفهم لا يوجد حينئذ وصل من الزوجات لهم (قوله هو خير) أى لكن المسموع عنهم هكذا (قوله ثم استنشدته) أى لعله أن يرجع عما قاله أولا (قوله ولا يكون فى النسق) أى لا يكون الجر على المجاورة فى النسق وقوله وقال الخ جواب عما يقال اذا لم يجز الجر بالعطف على المجاورة فما تصنع بالآية فأجاب بما ذكره (قوله تغسل) أى شأنها أن تغسل وقوله بصب الماء عليها أى وأما الآخران فينقل الماء اليهما أى الشان أنه ينقل بالغرف الى وجهه ويديه وأما فى الرجلين الشأن أن يصب عليهما ولا يرفع لهما كما فيما قبلهما (قوله فعطفت على الممسوح) أى لا على الايدى حتى يكون من الجر على المجاورة فى العطف (قوله لا لتمسح) أى مسحا حقيقيا (قوله ولكن لينبه الخ) أى وحينئذ فالمسح مستعمل فى حقيقته بالنسبة للرأس وفى مجازه بالنسبة للارجل أو أنه من عموم المجاز بمعنى الاسالة (قوله اماطة) أى ازالة (قوله لان المسح الخ) الحاصل ان الاتيان بالغاية يدل على ما ذكر من ان الارجل تغسل ولا تمسح لان المسح لم تجعل له غاية فى الشرع وانما جعلت للغسل وحينئذ فعطفها على الممسوح انما هو للتنبيه على طلب الاقتصاد فى صب الماء عليها (قوله الخفض على الجوار) أى فى الوصف والتوكيد وغيرهما (قوله ثم قال السيرافى) أى فى بيان التأويل (قوله الاصل خرب الجحر منه) أى فالاصل الاصيل خرب الجحر منه فخرب نعت لضب جار على غير من هو له والجحر فاعل بخرب لانه صفة مشبهة ومنه متعلق بخرب ثم حذف منه للعلم به وان كان ضمير الصفة ثم حول الاسناد لضمير الموصوف فقيل هذا جحر ضب خرب الجحر ثم أضيف فقيل هذا جحر ضب خرب الجحر ثم أتى بضمير الجحر مكان الجحر وقيل خرب واستتر الضمير فى خرب فقد تحمل خرب ضميرين ضمير الجحر وضمير الموصوف الذى استتر أولا فقول المصنف واستتر أى فى خرب فعنده يجوز تحمل الوصف لضميرين (قوله بتنوين) أى خرب وقوله ورفع الجحر اى على الفاعلية (قوله مع جريان الصفة الخ) وذلك لان الصفة انما هى للضب وأجريت على الجحر (قوله لا قاعدين) عطف على قائم الذى هو صفة لرجل جارية على غير من هى له وقوله وقول السيرافى اى فى الجواب عن الالزام وحاصله ان قاعدين فى المثال صفة لرجل لان المعطوف على الصفة صفة وهى جارية على غير من هى له لان ضمير قاعدين للابوين ولم يبرز الضمير فيها والا لقيل قاعدين هما فكما جاز عدم الابراز فى قاعدين فليجز فى خرب (قوله لان ذلك) اى جعل الوصف الجارى على غير من هو له غير محتو على الضمير انما يجوز الخ (قوله انما يجوز فى الوصف الثانى) اى لاشتماله على ضمير الموصوف استلزاما فكأنه جار على من هو له بيان ذلك ان الضمير فى قاعدين عائد على الابوين المشتمل على ضمير الرجل لان الضمير فى أبواه للرجل وضمير قاعدين عائد على الابوين المشتمل على ضمير الرجل وحينئذ فقاعدين مستلزم لضمير الرجل فمحل تعين ابراز الضمير فى الصفة اذا جرت على غير من هى له اذا لم تكن محتوية على ضمير الموصوف استلزاما والا لم يجب الابراز (قوله انما يجوز فى الوصف الثانى دون الاول) أى وخرب فى المثال ليس وصفا ثانيا مثل قاعدين فقياس خرب على قاعدين قياس مع الفارق (قوله على ما سيأتى) أى فى القاعدة الثامنة (قوله ومن ذلك) أى مما يعطى حكم المجاور واعلم ان ما ذكره من الامثلة ما عدا قوله سلاسلا

في الآية الاولى حذفه لانه لادخل له في الاعراب الذي وعد أنه انما يأتي في كتابه بالاحكام المتعلقة به (قوله هنأني) أي اتاني هنيئا بلا مشقة وقوله ومرأني أي جعل عيشي مريأ أي جيد المعيشة مستحسنا الا ان الهمزة حذفت منه عند اقترانه بهنأني طلبا للمشاكلة (قوله بفتحة فكسرة) أي فكسروا النون وسكنوا الجيم طلبا لمشاكلة ماقبله (قوله كذا قالوا) أي قال العلماء ان الكسر والسكون في رجس نجس لاجل المشاكلة (قوله وانما يتم هذا) أي ماقالوه وقوله أن لو كانوا أي العرب لايقولون هنا اي عند اجتماع رجس ونجس (قوله وحينئذ) أي وحينئذ كانوا لايقولون عند الاجتماع نجس بفتح فكسر وقوله انما هو الالتزام أي التزام الكسر والسكون وقوله للتناسب متعلق بالاستشهاد (قوله وأما اذا لم يلتزم) أي الكسر مع السكون عند الاجتماع بان كانوا تارة يكسرون النون و يسكنون الجيم وتارة يفتحون النون و يكسرون الجيم فلا يكون الكسر مع الاسكان شاهد التناسب لان هذا جائز بدون تقدم رجس (قوله في كل فعل) أي في كل كلمة على وزن فعل سواء كانت اسما أو فعلا سواء كانت عينها حرف حلق مثل نخذ وشهد أو غير حرف حلق كما ذكره من الامثلة ولهم في تخفيف ذلك وجه آخر وهو اسكان العين وابقاء الفاء على الفتح كفخذ وكتف هذا في الاسم وأما الفعل فان كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذي عينه حرف حلق من جواز الوجهين المذكورين وجواز اتباع فائه لعينه في الحركة فيكون لك في نحو شهد وفخذ من الوجوه الفرعية ثلاثة فتح الاول واسكان الثاني وكسر الاول واسكان الثاني وكسرهما وان لم تكن عينه حرفا حلقيا نحو علم فليس فيه من الفرعية الاوجه واحد وهو اسكان العين مع ابقاء الفاء على فتحها وعلى هذا يتخرج الالغز وهو قوله

خليلي دمع العين حزنا كوى القلبا بسكون الميم وفتح العين من دمع و برفع العين (قوله وقولهم) عطف على قوله سابقا قولهم هنأني (قوله بضم دال حدث) أي والاصل بفتحها فضمت قصد المناسبة الازدواج (قوله بصرف سلاسلا) أي ليناسب مابعده وهو أغلالا وسعيرا (قوله مأزورات غير مأجورات) أي فهمز الاول لتناسب همز الثاني ومشاكلته أي ارجعن وعليكن الوزر لا الاجر وقال النبي صلى الله عليه وسلم لهن ذلك لانهن كن جالسات ينتظرن جنازة (قوله بالهمزة) أي لمجاورة المهموز وهو الآخرة (قوله أحب المؤقدين الخ) البيت لجرير يمدح هشام بن عبد الملك وموسى ابنه وجعدة بنته وكانا يوقدان نار القرى (قوله على اعطاء الواو الخ) أي وكذا يؤقنون في الآية (قوله حكم الواو المضمومة) أي والواو اذا كانت مضمومة بالفعل يجوز قلبها همزة ولكن في هذا شئ وذلك لان القاعدة اعطاء الشئ حكم مجاورذلك الشئ وهنا ليس الامر كذلك اه تقرير دردير (قوله ومن ذلك الخ) حاصله أن لام الكلمة اذا كانت واوا وقبلها واو فتدغم وتقلب الواو المتطرفة ياء وتدغم فأجرى عين الكلمة في ذلك مجرى لام الكلمة وأنت خبير بان هذا خارج عن القاعدة تامل اه تقرير دردير (قوله في عصو) أصله عصوو وقعت الواو متطرفة فقلبت ياء ثم قلبت الواو الاولى ياء (قوله قد يشربون لفظا معنى لفظ) هذا ظاهر في تغاير المعنيين فلا يشمل نحو وأحسن بي أي لطف فان اللطف والاحسان واحد فالاولى ان التضمين الحاق مادة باخرى لتضمنها معناها ولو في الجملة أعني باتحاد او تناسب (قوله ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين) ظاهر في أن الكلمة تستعمل في حقيقتها ومجازها الاترى أن الفعل من قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم ضمن معنى يمتنعون من نسائهم بالحلف وليس حقيقة الايلاء الا الحلف فاستعماله في الامتناع من وطء المرأة انما هو بطريق المجاز من باب اطلاق السبب على المسبب فقد أطلق فعل الايلاء مرادا به ذانك المعنيان جميعا وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلاشك وهو أي الجمع المذكور انما يتأتى على قول الاصوليين ان قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة أما على طريقة البيانيين من اشتراط كونها مانعة من ارادة المعنى الحقيقي فقيل ان التضمين حقيقة ملوحة لغيرها وقدر السعد العامل مع بقاء الفعل مستعملا في معناه الحقيقي فالفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر

هنأني ومرأني والاصل أمرأني وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس بفتحة فكسرة كذا قالوا وانما يتم هذا أن لو كانوا لايقولون هنا نجس بفتحة فكسرة وحينئذ فيكون محل الاستشهاد انما هو الالتزام للتناسب واما اذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس اذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق وقولهم أخذه ماقدم وما حدث بضم دال حدث وقراءة جماعة سلاسلا وأغلالا بصرف سلاسل وفي الحديث ارجعن مأزورات غير مأجورات والاصل موزورات بالواو لانه من الوزر وقراءة أبي حية يؤقنون بالهمزة وقوله

أحب المؤقدين الى مؤسى
وجعدة اذ أضاءهما الوقود

بهمز المؤقدين ومؤسى على اعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة فهمزت كما قيل في وجوه أجوه وفي وقتت أقتت ومن ذلك قولهم في صوم صيم حملا على قولهم في عصو عصي وكان أبو علي ينشد في مثل ذلك *قد يؤخذ الجار بجرم الجار

(القاعدة الثالثة)

قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه و يسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين

ال الزمخشري ألاترى كيف رجع معنى ولاتعـدعيناك عنهم الى قولك ولاتقتحم عيناك مجاوزين الى غيرهم ولاتأكلوا أموالهم الى أموالكم
ى ولاتضموها اليها آكلين انتهى ومن مثل ٣٠٦ ذلك أيضا قوله تعالى الرفث الى نسائكم ضمن الرفث معنى الافضاء فعدى بالى مثل وقد
أفضى بعضكم الى بعض وانما
أصل الرفث أن يتعدى بالباء
يقال أرفث فلان بامرأته
وقوله تعالى وماتفعلوا من
خير فلن تكفروه اى فلن
تحرموه أي فلن تحرموا ثوابه
ولهذا عدى الى اثنين لا الى
واحد وقوله تعالى ولا
تعزموا عقدة النكاح اى
لاتنووا ولهذا عدى بنفسه
لا بعلى وقوله تعالى لايسمعون
الى الملأ الاعلى أي لايصغون
وقولهم سمع الله لمن حمده أي
استجاب فعدى يسمع فى الاول
بالى وفى الثانى باللام وانما
أصله أن يتعدى بنفسه مثل
يوم يسمعون الصيحة وقوله
تعالى والله يعلم المفسد من
المصلح أي يميز ولهذا عدى
بمن لا بنفسه وقوله تعالى
للذين يؤلون من نسائهم أي
يمتنعون من وطء نسائهم
بالحلف فلهذا عدى بمن ولما
خفى التضمين على بعضهم فى
الآية ورأى انه لايقال حلف
من كذا بل حلف عليه قال
من متعلقة بمعنى للذين كما تقول
لى منك مبرة قال وأما قول
الفقهاء آلى من امرأته فغلط
أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق
فى الآية وقال أبو كبير
الهذلى
حملت به فى ليلة مزؤودة
* كرها وعقد نطاقها لم يحلل * وقال قبله ممن حملن به وهن عواقد * حبك النطاق فشب غير مهبل مزؤودة أى امه
مذعورة ويروى بالجر صفة لليلة مثل والليل اذا يسرى وبالنصب حالا من المرأة وليس بقوى مع انه الحقيقة لان ذكر الليلة حينئذ لا كبير فائد
فيه والشاهد

بمعونة القرينة اللفظية فقولنا أحمد اليك فلانا معناه أحمد منهيا اليك حمده ويقلب كفيه على كذا أي نادما على كذا فمعنى الفعل المتروك وهو المضمن معتبر على انه قيد لمعنى الفعل المذكور وزعم بعضهم ان التضمين بالمعنى الذى ذكره السعد وهو جعل وصف الفعل المتروك حالا من فاعل المذكور يسمى تضمينا بيانيا وانه مقابل للنحوى وقيل ان التضمين من باب المجاز ويعتبر المعنى الحقيقى قيدا وهذا هو الذى اعتبره الزمخشري فعلى مذهب السعد يقال ولاتأكلوا أموالهم ضاميها الى أموالكم وعلى مذهب الزمخشري تقول ولا تضموها اليها آكلين وقيل ان التضمين من الكناية أى لفظ أريد به لازم معناه فالاقوال خمسة وانظر مايبان صحة الاخير منها تأمل اه تقرير دردير (قوله مجاوزين الى غيرهم) أى فى حال كونهما مجاوزين ومنصرفين الى غير الذين يدعون ربهم بالغداة والعشى أعنى الفقراء (قوله لا الى واحد) أى فنائب الفاعل واحد والمصرح به الثانى (قوله فى الاول) أى فى الموضع الاول وقوله وفى الثانى مراده انه ثان فى المادة والا فالاول يسمعون والثانى سمع (قوله وانما أصله أن يتعدى بنفسه) قال فى الكشاف فان قلت أى فرق بين سمعت فلانا يتحدث وسمعت حديثه وبين قولك سمعت الى حديثه قلت المعدى بنفسه يفيد الادراك فقط والمعدى بالى يفيد الاصغاء مع الادراك (قوله بالحلف) أشار بذلك الى أن يؤلون ضمن معنى يمتنعون مع معناه الاصلى وهو الحلف (قوله بمعنى للذين) أى لابقوله يؤلون والاوضح متعلق للذين أى التربص كائن للذين وكائن من نسائهم (قوله لى منك مبرة) أى مبرة كائنة لى وكائنة منك (قوله عدم فهم المتعلق) أى عدم فهمهم فهما صحيحا اذ فهموا ان قوله من نسائهم متعلق بيؤلون (قوله وقال أبو كبير) أى فى وصف ربيبه تأبط شرا والنطاق بكسر النون شقة تلبسها المرأة فتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل يجر الى الارض وانما ذكر ان أمه كانت مكرهة لان ذلك عند العرب من الحالات التى تقتضى نجابة الولد ومن كلام بعضهم اذا أردت ان تنجب الولد أى تأتى بالولد نجيبا كريما فأغضبها عند الجماع بحيث تكون كارهة له وكان السبب فيه ان غضب المرأة فى تلك الحالة يكسر سورة شهوتها ولا يكون لها فى الولد حظ كامل ويكون كمال الشهوة لابيه فيكتسب بذلك اتمام خصال الرجولية (قوله لم يحلل) أى غير مفكوك وبعده

فأتت به حوش الفؤاد مبطنا * سهدا اذا مانام ليل الهوجل

(قوله ممن حملن) ضمير حملن للنساء وان لم يجر لهن ذكر لان المراد مفهوم وعواقد لحكاية الحال الماضية ولهذا أعمله نحو وكلبهم باسط ذراعيه واضافة حبك للنطاق من اضافة الصفة للموصوف أى النطاق المحبوك أى المفوش والحبك شقة تشد به المرأة وسطها او الحبك الطى والطريق فى الرمل ونقش يشبهه وقوله فشب أى فكان فى زمن الشباب غير مهبل أى غير كثير اللحم من قولك هبله اللحم أثقله والضمير فى به عائد على من باعتبار لفظها والمعنى ان هذا الفتى من الفتيان الذين حملت بهم الامهات وهن غير مستعدات للفراش فنشأ محمودا مرضيا (قوله مزؤودة) بالزاى كما قاله الشمنى وقوله ويروى أى وهو يروى لانه لايروى الا بالجر صفة أو بالنصب (قوله مثل والليل اذا يسرى) أى مثله فى الاسناد المجازى اذ الليل لايخاف بل يخاف منه ولايسرى بل يسرى فيه (قوله وليس بقوى) اى ليس المعنى على النصب على الحال بقوى وقوله مع انه الحقيقة اى لان المذعور وهو الخوف من أوصاف المرأة فهو حال منها (قوله حينئذ) اى حين نصب مذعورة على الحال (قوله لا كبير فائدة الخ) أى لانه لبيان الواقع فلا دخل له فى المدح لان كون حملها ليلا أونهارا لا دخل له فى المدح وأما على رواية الجر فالمعنى قوى لان كون حملها فى ليلة يتوقع فيها الخوف يفيد ان

فيهما انه ضمن جمل معنى عاق ولولا ذلك لعدى بنفسه مثل جلته أمه كرها وقال الفرزدق كيف ترانى قاليا مجنى * قد قتل الله زيادا عنى أى صرفه عنى بالقتل وهو كثير قال أبو الفتح فى كتاب التمام أحسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقا اه

(القاعدة الرابعة)

انهم يغلبون على الشئ ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط فلهذا قالوا الابوين فى الاب والام ومنه ولابويه لكل واحد منهما السدس وفى الاب والخالة ومنه ورفع أبويه على العرش والمشرقين والمغربين ومثله الخافقان فى المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم انما سمى خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه والقمرين فى الشمس والقمر قال المتنبى

واستقبلت قمر السماء بوجهها * فأرتنى القمرين فى وقت معا

أى الشمس وهو وجهها وقمر السماء وقال التبريزى يجوز انه أراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران فى ليلة كما انه لا تجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه امدح والقمران فى العرف الشمس والقمر وقيل ان منه قول الفرزدق

أخذنا بآفاق السماء عليكم * لنا قمراها والنجوم الطوالع

وقيل انما أراد محمدا والخليل عليهما الصلاة والسلام لان نسبه راجع اليهما بوجه وان المراد بالنجوم الصحابة وقالوا العمرين فى أبى بكر وعمر وقيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده بانه قيل لعثمان رضى الله عنه

أمه كانت كارهة للجماع (قوله فيهما) أى فى البيتين حيث قال حملت به وقال ممن حملن به (قوله مجنى) المجن بكسر الميم الترس والجمع مجان بفتحها أخذا من الجنة وهى السترلان صاحبه يستتر به عما يقصده من مكر وه وقال اليا بالياء المثناة التحتية أى باغضا وهاجرا وضبطه الشمنى بالموحدة ولعل معناه وضعه على عكس الاتقاء فيوافق نسخة المثناة أى هاجرا وزياد هو ابن أبيه الذى استلحقه معاوية بن أبى سفيان بنسبه واعترف بانه أخوه من أبيه أسلم فى زمان أبى بكر وولد فى عام الفتح على فراش الحرث بن كلدة من زوجته سلية جاريته وولى العراق سنة ثمان وأربعين ومات سنة ثلاث وخمسين (قوله وهو) أى التضمين كثير وقوله قال أبو الفتح دليل لقوله وهو كثير (قوله قال أبو الفتح الخ) هذا ربما يؤيد القول بأن التضمين قياسى وقيل الثانى فقط وظاهر انه ليس كل حذف مقيسا وكذا المجاز اذا ترتب عليه حكم زائد (قوله أنهم يغلبون على الشئ ما لغيره) وذلك بأن يطلق اسمه على الآخر ويثنى بهذا الاعتبار قصدا اليه والى الآخر جميعا حتى يكون معنى الابوين المسمين بالاب قال التفتازانى أما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من أى أنواعه لم أر أحدا حام حوله لكن أنت خبير بأن قول المصنف لتناسب يقتضى ان الاول أعنى التغليب للتناسب استعارة للمشابهة والثانى وهو التغليب للاختلاط مجاز مرسل للضدية أو المجاورة وهو ظاهر فى جعل الام أبا مثلا وأما أبوين فحقيقة ومجاز باعتبارين أو انه من عموم المجاز بأن يفسر الابوين بالوالدين اه تقرير شيخنا دردير (قوله لتناسب بينهما) أى بأن كانا متصاحبين أو متشابهين أو متقابلين (قوله فلهذا قالوا الابوين الخ) هذا مثال التغليب للتناسب وكذا المشرقين والمغربين والعمرين ومثال التغليب للاختلاط ما يأتى بعد (قوله لكل واحد) دفع به توهم ان السدس للمجموع (قوله وفى الاب والخالة) أى بناء على أن زوجة يعقوب فى ذلك الوقت هى خالة يوسف وان أمه ماتت وقيل ان الموجودة اذ ذاك انما هى أمه وعلى الاول فالتغليب لمناسبة أى وجود التصاحب (قوله والمشرقين) هذا عطف على الابوين أى وقالوا المشرقين والمغربين قيل انه لا تغليب فى هذا والمراد مشرق الصيف ومشرق الشتاء ومغربهما وقيل مشرق الشمس ومشرق الفجر ومغرب الشمس ومغرب الشفق (قوله وانما الخافق المغرب) أى وأما المشرق فهو محل الطلوع فالخافق محل الخفوق أى الغروب (قوله مخفوق فيه) من خفق النجم غرب وقيل انه لا تغليب وانه من خفق اضطرب لاضطراب الارياح أو الكواكب أو الليل والنهار فيهما (قوله والقمرين) أى وقالوا القمرين فغلب هنا المذكر على المؤنث اذ لا بد للمغلب من مزية فيغلب المذكر على المؤنث والاشرف على غيره (قوله واستقبلت الخ) قبله

نشرت ثلاث ذوائب من شعرها * فى ليلة فأرت ليالى أربعا

(قوله يجوز انه أراد قمرا وقمرا) أى وحينئذ فلا تغليب بل فيه حقيقة ومجاز وقوله لانه لا يجتمع الخ علة لمحذوف أى انه أراد قمرا وقمرا وصح التجب لانه الخ اه تقرير دردير (قوله انه أراد قمرا وقمرا) أى ان القمر انطبع فى صفاء وجهها فرأيتهما كما قال

واذا نظرت الى محاسن وجهه * ألفيت وجهك فى سناه غريقا

هذا هو الابلغ ويشير له قوله معا لاما يتبادر من انه نظراليها والقمر فى محله والحاصل ان كلام التبريزى محتمل لامرين وحمله على ما قلناه أبلغ وعلى كل منهما لا تغليب فى البيت وما قاله المصنف من التغليب أمدح (قوله امدح) أى لان جعل وجهها شمسا أبلغ وأعظم ولان القمرين فى العرف للشمس والقمر فالمصنف ذكر وجها واحدا للامدحية (قوله والقمران فى العرف) أى كما يشهد له التعريف بأل المفيدة للعهد ومقتضى كلام التبريزى التنكير (قوله ان منه) اى من التغليب (قوله لنا قمراها) أى الشمس والقمر والمراد بالنجوم الكواكب (قوله انما أراد) أى بالقمرين محمدا والخليل مجازا (قوله وقالوا العمرين) غلبوا الاخف وقيل لطول مدة عمره فكثر استعماله وقوله فلا تغليب أى فى كل ما ورد فيه العمرين (قوله قيل لعثمان) أى وقد

نسا التسيرة العمرين قال نعم قال قتادة اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء أمهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر بن وقالوا العجاجين في

رؤبة والعجاج والمروتين في الصفا والمروة ولاجل الاختلاط أطلقت من على مالا يعقل في نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع فان الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى كل دابة من ماء وفي من يمشي على رجلين اختلاط آخر في عبارة التفصيل فانه يعم الانسان والطائر واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم في وكانت من القانتين والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم في فسجدوا الا ابليس قال الزمخشري والاستثناء متصل لانه واحد من بين أظهر الالوف من الملائكة فغلبوا عليه في فسجدوا ثم استثنى منهم استثناء أحدهم ثم قال ويجوز ان يكون منقطعا ومن التغليب أو لتعودن في ملتنا بعد لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه ومثله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والانعام ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم

العقلاء

كان قبل عمر بن عبد العزيز (قوله سيرة العمرين) اى أبي بكر وعمر (قوله وهذا) أى قوله أعتق العمران (قوله أطلقت الخ) أى على وجه التغليب وهذا مثال التغليب للاختلاط (قوله كل دابة من ماء) أى ان قوله من ماء فيه اختلاط وفصله بقوله فمنهم من يمشي على بطنه الخ وفيه أيضا اختلاط آخر لان الذي يمشي على رجلين يعم الانسان وغيره (قوله واسم المخاطبين) عطف على من من قوله أطلقت من على مالا يعقل أى لاجل الاختلاط أطلقت من على مالا يعقل وأطلق اسم المخاطبين على الغائبين بطريق التغليب في هذه الآية وبيان ذلك ان لعلكم متعلقة أى لها تعلق وارتباط بخلقكم والخلق واقع على المخاطبين وعلى الغائبين وهم المعبر عنهم بالموصول المعطوف وحاصل المعنى خلقكم والذين من قبلكم لاجل التقوى فكان مقتضى الظاهر أن يقال لعلكم تتقون ولعلهم يتقون لكن غلب المخاطبين على الغائبين فقيل لعلكم تتقون والمراد الجميع وليست لعل متعلقة باعبدوا لينتفي التغليب لظهور انه ليس المراد اعبدوا ربكم لاجل التقوى لما يفضي اليه من تعليل الشئ بنفسه (قوله على الغائبين) اى العموم السابق (قوله لعلكم تتقون) أى خلقكم وخلق من قبلكم لاجل التقوى والحاصل انه تقدم غائب وهو والذين من قبلكم ومخاطبون وهو مدلول خلقكم وأطلق ضمير المخاطب في لعلكم عليهما (قوله لا باعبدوا) أى لئلا يلزم تعليل الشئ بنفسه أى اعبدوا لاجل التقوى والتقوى هي العبادة (قوله والمذكرين) اى ولاجل الاختلاط أطلق اسم المذكرين فهو عطف على المخاطبين أى أطلق اسم المخاطبين وأطلق اسم المذكرين (قوله والمذكرين على المؤنث الخ) يعني ولاجل الاختلاط أطلق وصف المذكرين على المؤنث وهذا هو تغليب المذكر على المؤنث في صيغة مشتركة بينهما تطلق على كل منهما بصيغة تمتاز عن الصيغة الاخرى بعلامة فاذا أريد اجماعا أتى بصيغة المذكر كقوله تعالى وكانت أى مريم من القانتين أى المطيعين فعدت الانثى من الذكور حيث جعلت بمنزلتهم في التعبير بلفظ يخص به الذكور وضعا اه دماميني (قوله في وكانت من القانتين) أى ولولم يغلب لقال من القانتات (قوله والملائكة) أى وأطلق اسم الملائكة وهذا من تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس آخر معه مغمور فيما بين تلك الافراد بان يطلق اسم ذلك الجنس متناولا لذلك الفرد كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا الآية فان ابليس داخل فيما أريد بلفظ الملائكة ولذلك تناوله الامر بالسجود وكان استثناؤه من قوله تعالى فسجدوا متصلا على ما هو الاصل في الاستثناء (قوله ويجوز ان يكون منقطعا) وجهه أنه ليس بملك فلا يتناوله اسم الملائكة لكن ذكر الاباء والاستكبار يدل على أنه مأمور بالسجود تبعا كالعامة مع العلماء وان لم يتناوله لفظ الملائكة (قوله ويجوز ان يكون منقطعا) أى بالنظر للمعنى الحقيقي أى نظرا لكونه ليس من الملائكة (قوله بخلاف الذين آمنوا معه) أى فانهم كانوا من أهل ملتهم فغلبوا في العود اليه وان كان حقه ان لا يستعمل الا في قومه وفي الخطاب أى في قوله لتعودن تغليب أيضا للاختلاط لان الخطاب في أو لتعودن حيث عبر بالجمع شامل لشعيب والذين معه مع ان المخاطب انما هو شعيب فقط والحاصل أن الآية فيها تغليبان أحدهما تغليب اتباعه عليه في نسبة العود الى تلك الملة وهذا مذكور في المتن والثاني تغليب شعيب في الخطاب عليهم حيث عبر بالجمع مع ان المخاطب هو فقط (قوله يذرؤكم فيه) أى فان الميم شامل للعاقل ولغيره فلولا انه غلب لقال يذرؤكم ويذرؤكن وغلب الخطاب على الغيبة لان الكاف في يذرؤكم صادق بالانعام الذي هو من قبيل الغيبة وصادق بالضمير المخاطب في لكم فلولا أنه غلب المخاطب لقال يذرؤكم واياهن (قوله فان الخطاب فيه) أى في قوله يذرؤكم (قوله فغلب المخاطبون والعاقلون الخ) أى ففي الآية تغليبان لان المعنى جعل لكم أى خلق لكم أيها الناس من أنفسكم أى من جنسكم أزواجا أى حلائل أو ذكورا واناثا وخلق للانعام من جنسها أزواجا يذرؤكم أى يبثكم ويكثركم أيها الناس والانعام فيه اى في هذا الجعل الذي هو منبع التكثير بالتناسل والتوالد ففي لفظ كم غلب المخاطبون أعني الناس على الغيب أعني الانعام والا لقال يذرؤكم واياهن وغلب فيه أيضا

فى هــذا التــدبير وهو ان جعل للناس والانعام أزواجا حتى حصل بينهم التوالد فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فلهذا جيء بفى
دون الباء ونظــيره ولــكم فى القصاص حياة وزعم جماعــة ان منه يا أيها الذين آمنوا ونحو ٣٠٩ بل انتم قوم تجهلون وانما هذا من مراعاة
المعــنى والاول من مراعاة اللفظ.

(القاعدة الخامسة)

انهم يعبرون بالفعل عن امور *احدها وقوعه وهو الاصل *والثانى مشارفته نحو واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهــن اى فشارفن انقضاء العدة والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهــم اى والذين يشارفون الموت وترك الازواج يوصون وصية وليخش الذين لو تركوا من خلفهــم ذرية اى لو شارفوا ان يتركوا وقد مضت فى فصــل لو ونظائرها ومما لم يتقدم ذكره قوله الى ملك كاد الجبال لفقده تزول وزال الراســيات من الصخر * الثالث ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد اداة الشرط نحو فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا اذا قضى امرا فانما يقول له كن وان حكمت فاحكم بينهــم بالقسط وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به اذا تناجيــتم فلا تتناجوا بالاثم والعدوان اذا ناجيتم الرسول فقدموا الآية اذا طلقــتم النساء فطلقوهــن لعدتهن وفى الصحيح اذا اتى احدكم الجمعة فليغتسل ومنه
فى غــيره فاخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين اى فاردنا الاخراج ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائــكة اسجدوا لان ثم للترتيب ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر فاذا حمل خلقنا وصورنا على ارادة الخلق والتصوير لم يشكل وقيل هما على حذف مضافين اى خلقنا اباكم ثم صورنا اباكم ومثــله وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا اى اردنا اهلاكها ثم دنى فتدلى اى اراد الدنو من محمد عليه الصلاة

العقلاء على غيرهم والانعام يذرؤكم واياكن قال بعض ونعم ما قال لتغليب المخاطبين على الغيب جيء بالكاف لا بالهاء ولتغليب العقلاء جيء بالميم لا بالنون اه دماميني (قوله وهو ان جعل للناس الخ) اى وهو جعل الازواج للناس والانعام (قوله ولــكم فى القصاص حياة) لما كان مشروعية القصاص يترتب عليه الحياة بولغ فيه حتى جعل كالحياة لها فلهذا عبر بفى دون الباء (قوله ان منه) أى من التغليب (قوله يا أيها الذين آمنوا) أى فالنداء مفيد للخطاب والذين من قبيل الغيبة فغلب الغيبة وقال آمنوا ولو غلب الخطاب لقال آمنتم (قوله بل أنتم قوم تجهلون) اى أن أنتم هذا من قبيل الخطاب وقوله قوم من قبيل الغيبة فغلب الخطاب وقال تجهلون (قوله وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ) يعنى أن الآية الثانية من قبيل ما روعى فيــه المعنى دون اللفظ وذلك لان تجهلون صفة القوم فمقتضى الظاهر ان يكون الضمير العائد عليه ضمير غيبة اذ هو اسم ظاهر فطريقه الغيبة لكن لما كان القوم المعنى به هنا المخاطبون بقوله أنتم روعى معناه فجعل ضميره ضمير خطاب وترك رعاية لفظه فلم يجعــل ضميره ضمير غيبــة وأما الآية الاولى فروعى فيها اللفظ لان الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالنداء والمنادى مخاطب فروعى لفظه دون معناه فقيل آمنوا بطريق الغيبة ولم يقل آمنتم بطريق الخطاب اه دماميني (قوله وانما هذا) أى قوله بل أنتم قوم تجهلون من مراعاة المعنى وذلك لان تجهلون وصف القوم الذى هو من قبيل الغيبة لكن لما كان فى المعنى عبارة عن المخاطبين غلب جانب الخطاب على جانب الغيبة حيث قيل تجهلون بالتاء قال الشمنى لا يخفى ان مراعاة المعنى لا تدفع التغليب اذ لا منافاة بين التغليب ومراعاة جانب المعــنى على اللفظ بل فيه تحقيق لتغليب المعنى (قوله والاول من مراعاة اللفظ) المراد بالاول يا أيها الذين آمنوا أى ان الذين فى اللفظ من قبيل الغيبة وان كان فى المعنى هو المنادى فهو مخاطب وروعى اللفظ فقيل آمنوا ولم يراع المعنى بحيث يقال آمنتم لان من حق العائد على الموصول أن يكون بلفظ الغيبة والتغليب وان كان المعنى على اللفظ لا يكون اللفظ على المعنى (قوله أحدها وقوعه) نحو قام زيد وضرب زيد عمرا (قوله أى فشارفن انقضاء العدة) اى لانه اذا مضت العدة فلا امساك (قوله اى لو شارفوا ان يتركوا) اى لانهم اذا ماتوا لم يتأت حصول خوف منهم (قوله وقد مضت) أى هذه الآية (قوله وزال الراسيات) اى شارفت الزوال لان الراسيات من الصخر لم تزل بالفعل (قوله ارادته) أى ارادة وقوع الفعل (قوله فاذا قرأت القرآن) اى اردت القراءة ويمكن هنا المشارفة لكن الارادة أصوب (قوله اذا قمتم الى الصلاة) أى اردتم القيام لها (قوله اذا قضى أمرا) اى اذا أراد قضاءه وفيه ان القضاء نفس تعلق الارادة وضعا والمصنف راى انه فعل الشيء وامضاؤه اه تقرير دردير (قوله وان حكمت) اى اردت الحكم (قوله وان عاقبتم) اى اردتم ذلك (قوله لذا تناجيتم) اى اردتم المناجاة وقوله اذا ناجيتم الرسول اى اردتم ذلك (قوله اذا اتى احدكم الجمعة) اى اذا أراد احدكم الاتيان اليها (قوله ومنه) اى من التعبير بالفعل عن ارادته وقوله فى غيره اى فى غير الشرط (قوله ولقد خلقناكم) الخطاب للموجودين حين نزول الآية وظاهر الآية ان القول للملائكة اسجدوا بعد وجود الصحابة وليس كذلك فيؤول بحمل الفعل على ارادته (قوله وقيل هما) اى خلقناكم وصورناكم اوان ثم للترتيب الذكرى لا الرتبى ففى هــذه الآية محامل ثلاثة (قوله اى خلقنا اباكم) اى آدم اى خلقناه طينا غير مصور ثم صورناه نزل خلقه وتصويره منزلة خلق الكل وتصويره (قوله اردنا اهلاكها) اى فظاهر الآية ان مجيء البأس بعــد الاهلاك مع ان البأس يحصل قبل الاهلاك (قوله اراد الدنو الخ) اى ان جبريل تمثل للنبى على صورته الحقيقية فى الافق اى افق السماء عنــد مطلع الشمس فرآه قد سد الافق الى المغرب فخر مغشيا عليه وكان قد سأله ان يريه نفســه على صورته التى خلق

من قول من ادعى القلب فى هاتين الآيتين وان التقدير وكم من قرية جاءها بأسنا فاهلكناها والسلام فتدلى فتعلق فى الهواء وهذا اولى

ثم تدلى فدنى وقال

فارقنا من قبل ان نفارقه

لما قضى من جماعنا وطرا

اى اراد فراقنا وفى كلامهم عكس هذا وهو التعبير بارادة الفعل عن ايجاده نحو ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله بدليل انه قوبل بقوله سبحانه وتعالى ولم يفرقوا بين أحد منهم *والرابع القدرة عليه نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين أى قادرين على الاعادة وأصل ذلك ان الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس فالاول نحو ونبلو أخباركم أى ونعلم أخباركم لان الابتلاء الاختبار وبالاختبار يحصل العلم وقوله تعالى هل يستطيع ربك الآية فى قراءة غير الكسائى يستطيع بالغيبة وربك بالرفع معناه هل يفعل ربك فعبر عن الفعل بالاستطاعة لانها شرطه أى هل ينزل علينا ربك مائدة ان دعوته ومثله فظن ان لن نقدر عليه اى لن نؤاخذه فعبر عن المؤاخذة بشرطها وهو القدرة عليها وأما قراءة الكسائى فتقديرها هل تستطيع سؤال ربك فحذف المضاف أو هل تطلب طاعة ربك فى انزال المائدة أى استجابته ومن الثانى فاتقوا النار أى فاتقوا العناد الموجب للنار *(القاعدة السادسة)* انهم يعبرون عن الماضى والآتى كما يعبرون عن الشئ الحاضر قصد الاحضاره فى الذهن حتى كانه مشاهد حالة الاخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة اى

عليها قواعده بجبرائيل ثم انه انتقل الى صفته التى ينزل عليه فيها واراد الدنو من محمد فتدلى اى تعلق فى الهواء الى ان وصل الى النبى وقرب منه فكان منه قدر قوسين او أدنى من ذلك حتى افاق النبى وسكن روعه فاوحى الله الى عبده جبريل ما اوحاه جبريل الى النبى صلى الله عليه وسلم (قوله فتعلق فى الهواء) تفسير لتدلى (قوله وهذا اولى الخ) اى لان القلب خلاف الاصل (قوله فى هاتين الآيتين) اى وان المعنى ثم تدلى النبى محمد من السماء فدنا من بيت المقدس وحمله على القلب ان المتبادر ان الشخص يتدلى من العلو الى السفل ثم يدنو فلذا قال بالقلب واما المعنى الاول فليس المعنى عليه التدلى من السماء كما علمت (قوله لما قضى من جماعنا وطرا) اى اجتماعنا وفى التعبير بجماعنا فحش خصوصا مع قضاء الوطر والعجب من المصنف فى ايراده هذا البيت الشنيع الفاحش مع انه فى غنية عن ايراده بما أورده من الكتاب والسنة ونظير هذا البيت ما وقع فى الحماسة لابى تمام من قول لربيع بن مالك يرثى مالك بن زهير العبسى

من كان مسرورا بمقتل مالك * فليأت نسوتنا بوجه نهار

يجد النساء حواسرا يندبنه * بالصبح قبل تبلج الاسحار

ويروى *يلطمن أوجههن بالاسحار* قال الامام المرزوقى انى لاتعجب من ابى تمام مع تكلفه رم جوانب ما اختاره من الابيات كيف ترك قوله فليأت نسوتنا وهى لفظة شنيعة وأصلحه المرزوقى بقوله

فليأت ساحتنا بوجه نهار واعترض على الربيع فى قوله بالصبح قبل تبلج الاسحار بان الصبح لا يكون الا بعد تبلج الاسحار فكيف يقول قبله وأجيب بان المراد بقوله يندبنه بالصبح أى بالمزايا الواضحة كالصبح (قوله عكس هذا) أى يطلقون الارادة على الوقوع بالفعل (قوله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله) أى فهم فرقوا بالفعل فآمنوا بالله وكفروا برسله بدليل المقابلة بالمؤمنين بقوله تعالى والذين آمنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين أحد منهم وأدلة الادباء يكفيها الظهور ولا يشترط أن تكون قطعية (قوله القدرة عليه) أى أنهم يعبرون بالفعل ويريدون القدرة عليه (قوله وعدا علينا انا كنا فاعلين) قبله كما بدأنا أول خلق نعيده الكاف متعلقة بنعيده وضميره عائد على أول خلق وما مصدرية أى نعيد أول خلق بعد اعدامه كبدئنا اياه وقوله وعدا منصوب بوعدنا مقدرا أى ووعدنا بذلك وعدا علينا انا كنا فاعلين أى قادرين على ما وعدنا به من الاعادة (قوله وأصل ذلك) أى سبب ما ذكر من التعبير بالفعل عن ارادة وقوعه والتعبير بالارادة عن وقوعه وايجاده والتعبير بالفعل عن القدرة عليه فقوله وهم يقيمون السبب مقام المسبب هذا بالنظر للحالة الثانية وقوله والعكس بالنظر للحالة الاولى والاخيرة (قوله أى ونعلم) أى بحسب ما عندكم أى تعاملوا معاملة من يختبر... أى تعاملوا أيا علمنا (قوله يحصل العلم) أى فاطلق الابتلاء وهو السبب وأريد المسبب وهو العلم (قوله لانه شرطه) أى فأطلق الشرط وهو سبب لغوى وأراد المسبب وهو الفعل (قوله أى هل ينزل) هذا تفسير لقوله هل يفعل ربك أى فالمراد بالفعل الانزال والحاصل أن قوله أى هل ينزل تفسير لفعل الانزال أى لحاصل المعنى لا للفعل فقط والا كان لا معنى لهل ينزل الانزال تأمل (قوله فعبر عن المؤاخذة الخ) أى انه أطلق الشرط وهو القدرة وهو سبب لغوى واراد المسبب وهو المؤاخذة (قوله وأما قراءة الكسائى) أى هل تستطيع ربك بالخطاب ونصب ربك وادغام لام هل فى تاء تستطيع (قوله هل تستطيع سؤال ربك) أى هل تقدر على سؤاله أن ينزل علينا مائدة فالمراد بالاستطاعة على هذا القدرة وقوله أو هل تطلب الخ يشير الى أن السين والتاء فى الاستطاعة للطلب (قوله ومن الثانى) أى اقامة المسبب مقام السبب (قوله اى فاتقوا العناد الخ) أى فقد أطلق المسبب وهو النار وأريد السبب فيها وهو العناد (قوله يعبرون عن الماضى) أى عن الامر الماضى والامر الآتى وقوله كما يعبرون عن الشئ الحاضر أى بعبارة مماثلة لما يعبر بها عن الشئ الحاضر (قوله قصد الاحضاره)

لان لام الابتداء للحال ونحو هذا من شيعته وهذا من عدوه اذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبي عليه الصلاة والسلام كما تقول هذا كتابك فخذه وانما الاشارة كانت اليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت ومثله والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا قصد بقوله سبحانه وتعالى فتثير احضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثارة السحاب تبدو أولا قطعا ثم تتضام متقلبة بين أطوار حتى تصير ركاما ومنه ثم قال له كن فيكون أي فكان ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوي به الريح في مكان سحيق ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الارض الى قوله تعالى ونري فرعون وهامان ومنه عند الجمهور وكلبهم باسط ذراعيه أي يبسط ذراعيه بدليل ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام ان اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل ومثله والله مخرج ما كنتم تكتمون الا ان هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التداري وفي الآية الاولى حكيت الحال الماضية ومثلها قوله جارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالايماض ولولا حكاية الحال في قول حسان

يغشون حتى لا تهر كلابهم

لم يصح الرفع لانه لا يرفع الا وهو للحال ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول بالرفع

(القاعدة السابعة)

ان اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر نحو قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله فان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى وقال

أي الامر الماضي أو الآتي (قوله لان لام الابتداء للحال) أي فاذا دخلت على مضارع صيرته نصا في الحال وأولى بها مع أن الحكم مستقبل قصد الاستحضار الصورة فاندفع ما يقال ان المضارع صالح للاستقبال (قوله اذ ليس المراد تقريب الرجلين) أي قربهما كما تفيده الاشارة بهذا (قوله فحكيت) أي الى النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ما وقعت (قوله قصد الخ) أي والا فكان مقتضى الظاهر أن يقال فأثار سحابا (قوله قطعا) أي متفرقة وقوله ثم تتضام أي فتصير قطعة واحدة (قوله ركاما) أي بعضه فوق بعض (قوله أي فكان) أي فهو مجاز في الهيئة عكس أتى أمر الله فان التجوز فيه في المادة (قوله فكأنما خر من السماء) أي يخر لان يشرك مستقبل (قوله ونريد أن نمن) أي وأردنا أن نمن الخ ونري فرعون الخ (قوله أي يبسط الخ) أي فهو من حكاية الحال الماضية حيث فرض البسط الواقع في الماضي واقعا في الحال وعبر عنه باسم الفاعل (قوله وبهذا التقرير) أي من أن باسط للحال تأويلا أو على أنه على تقدير فعل (قوله والله مخرج الخ) قبله واذ قتلتم نفسا فادارأتم فيها أي واذكروا أي يا بني اسرائيل اذ قتلتم نفسا فادارأتم أي تخاصمتم وتدافعتم بسببها والله مخرج أي يخرج ويظهر ما كنتم تكتمونه من أمرها فالاخراج مستقبل بالنسبة لوقت التداري لا أنه كان حاصلا في الحال فهو من حكاية الحال المستقبلة حيث فرض الاخراج الواقع في المستقبل حين التداري واقعا في الحال وعبر عنه باسم الفاعل (قوله والله مخرج) أي يخرج ذلك بالفعل عند وقوع الحكومة عند موسى لان الاخراج حاصل في الحال (قوله وقت التداري) أي التخاصم والتدافع وان كانت ماضية وقت نص ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم وانزل هذه الآية عليه (قوله وفي الآية الاولى) أي باسط (قوله حكيت الحال الماضية) أي لان البسط وقع من الكلب فيما مضى قبل اعلام النبي بذلك ففرض واقعا في الحال وعبر عنه باسم الفاعل (قوله ومثلها) أي مثل الآية الاولى وهي وكلبهم باسط ذراعيه في حكاية الحال الماضية وقوله جارية بالرفع خبر لمبتدا محذوف يرجع لما تقدم ان كان أو المعنى محبوبتي جارية ويجوز الجر برب محذوفة والايماض لمع البصر وهو محبوب من المحبوب (قوله في رمضان) متعلق بتقطع بمعنى قطعت فهو من حكاية الحال الماضية (قوله يغشون) أي يغشاهم الناس ويأتونهم للضيافة طائفة بعد طائفة حتى ان كلابهم صارت لا تهر على أحد أي لم تصوت عليه لاعتيادها على مجيء الضيفان فقوله لا تهر بمعنى لم تهر لكنه عبر بالمضارع لحكاية الماضي فهو من حكاية الحال الماضية وقوله يغشون الخ هذا صدر بيت عجزه

*لا يسألون عن السواد المقبل * ومر الكلام على هذا البيت في مبحث حتى وقبل هذا البيت

أولاد جفنة حول قبر أبيهم * قبر ابن مارية الكريم المفضل

بيض الوجوه كريمة أحسابهم * شم الانوف من الطراز الاول

(قوله لم يصح الرفع) أي لتهر وقوله لانه لا يرفع أي الفعل الواقع بعد حتى الا اذا كان للحال حقيقة أو تأويلا كما في البيت والآية قال في الخلاصة

وبعد حتى حالا أو مؤولا * به ارفعن وانصب المستقبلا

(قوله ومنه) أي ومن الحال الواقع بعد حتى وزلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع في يقول (قوله ان اللفظ) أي كان والفعل مثلا وقوله يكون على تقدير أي بان يكون مؤولا بمصدر وذلك المصدر يكون على تأويل آخر بان يؤول باسم الفاعل أو اسم المفعول (قوله والافتراء مؤول بمفترى) قال الدماميني قد تقدم في الباب الاول في فصل أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون انه لو قيل بان كان تامة وان يفترى في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا افتقار الى تأويل

ألا عمرك ما الفتيان ان تنبت اللحى ولكنما الفتيان كل فتى ند وقالوا عسى زيد أن يقوم فقيل هو على ذلك وقيل على حذف مضاف أي عسى أمر زيد أو عسى زيد صاحب القيام وقيل ان زائدة ويرده عدم صلاحيتها للسقوط في الاكثر وانها قد عملت والزائد لا يعمل خلافا لابي الحسن وأما قول أبي الفتح في بيت الحماسة

حتى يكون عزيزا في نفوسهم أو ان يبين جميعا وهو مختار

يجوز كون ان زائدة فلان النصب هنا يكون بالعطف لا بان وقيل في ثم يعودون لما قالوا ان ما قالوا بمعنى القول والقول بتاويل المقول أي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وهن الزوجات وقال أبو البقاء في حتى تنفقوا مما تحبون يجوز عند أبي علي كون ما مصدرية والمصدر في تاويل اسم المفعول انتهى وهذا يقتضي أن غير أبي علي لا يجيز ذلك وقال السيرافي في اذا قيل قاموا ما خلا زيدا وما عدا زيدا انما مصدرية وهي وصلتها حال وفيه معنى الاستثناء قال ابن مالك فوقعت الحال معرفة لتاولها بالنكرة انتهى والتاويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيدا وأما قول ابن خروف والشلوبين ان ما وصلتها نصب على الاستثناء فغلط لان معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره

(القاعدة الثامنة)

كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم

على تاويل (قوله ان تنبت) أي نبات ثم يؤول بنابت فالمصدر مؤول باسم الفاعل أي ما الفتيان نابتي اللحى ويحتمل أن يكون ثم مضاف محذوف ولا يحتاج لهذا التأويل على التاويل أي ما فتوة الفتيان نبات اللحى ولكن عجز البيت يناسب الاحتمال الاول (قوله اللحى) بكسر اللام وضمها وكلاهما جمع لحية بالكسر فاما الكسر فيهما فهو مثل قربة وقرب وأما الضم في الجمع والكسر في المفرد فمثل ذروة وذرى (قوله ند) الندى الجواد يقال ندى اذا أجاد فهو ند (قوله على ذلك) أي على التاويل بالمصدر والمصدر على التاويل باسم الفاعل اي القائم (قوله عدم صلاحيتها) أي صلاحية ان وقوله في الاكثر الذي هو وقوعها بعد عسى فأن انما تقع كثيرا بعد عسى فهذا يدل على عدم الزيادة (قوله خلافا لابي الحسن) أي الاخفش القائل بعمل الزائدة (قوله وأما قول أبي الفتح) هذا جواب عما يقال كيف تكون الزائدة لا تعمل مع انها قد عملت في البيت وهي زائدة كما نص على زيادتها فيه أبو الفتح (قوله في بيت الحماسة) هو ليزيد بن حماد السلولي (قوله حتى يكون عزيزا الخ) قبله

انى حمدت بني شيبان اذ خمدت * نيران قومي وفيهم شبت النار
ومن تكرمهم في المحل انهم * لا يعلم الجار فيهم انه جار

حتى يكون الخ والمعنى انهم لا يرضون في وقت المجاعة والقحط بما طبعوا عليه من الكرم بل يتكلفون أكثر منه ومن تكلفهم أنهم يحلون جارهم من العناية به والاحسان اليه محلا يتشكك به في نفسه هل هو جارهم أو من أنفسهم وضيمتهم وعلى هذا تتعلق حتى من قوله حتى يكون عزيزا بالمعنى الذي دل عليه قوله لا يعلم الجار فيهم انه جار أي يعاملونه بهذه المعاملة الى أن يكون عزيزا بمثابة واحد من أنفسهم أو أن يبين أي يفارق وهو مجتمع الشمل والحال مختار الذلك غير مضطر وقوله في نفوسهم في نسخة من بدله في (قوله أو أن يبين جميعا) أي أو أن يفارق مجتمع الشمل والحال (قوله يجوز كون ان زائدة) هذا قول أبي الفتح أي ويجوز أن تكون أن الناصبة كما قاله غيره وفيه ان أن الناصبة لا تظهر بعد حتى وأجيب بأنه انما ظهرت أن في المعطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت لازمة الاضمار بعدها لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله يجوز كون أن زائدة الخ) أي وأما غير أبي الفتح فيرى أنها ليست زائدة في البيت وأنها ظهرت في المعطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت لازمة الاضمار في الاول نظرا الى أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فيكون البيت من أمثلة القاعدة الثامنة الآتية ويمكن وجه ثالث وهو ان تكون مصدرية كما يراه غير أبي الفتح لكن ليس العطف على ما بعد حتى بل على خبر يكون وهو عزيزا على تأويل المصدر باسم الفاعل أي حتى يكون عزيزا أو بائنا فيكون البيت من أمثلة القاعدة السابعة التي الكلام فيها الآن اه دماميني (قوله فلان النصب الخ) أي فلا يرد لان النصب بالعطف لا بان (قوله أي يعودون للمقول فيهن) أي بالامساك لهن والعزم على وطئهن (قوله وهن الزوجات) وقيل ان المعنى يعودون لضد ما قالوا (قوله والمصدر) أي حتى تنفقوا من الحب وقوله في تاويل اسم المفعول اي حتى تنفقوا من الامر المحبوب (قوله أن غير أبي علي لا يجيز ذلك) أي وهو كذلك لانه يغني عن هذا التكلف جعل ما موصولا اسميا محذوفا عائده (قوله وهي وصلتها حال) أي قاموا حال كونهم خالين عن زيد (قوله والتاويل الخ) أي فقد أولت ما وصلتها بالمصدر وأول المصدر باسم الفاعل (قوله لان معنى الاستثناء) اي وهو الاخراج قائم بما بعدهما وهو زيد في المثال أي فكيف يقال ان ما وصلتها نصب على الاستثناء (قوله على معنى) اي على الاستثناء أي وهو ما بعدهما (قوله لا يليق) اي لا يليق قيام ذلك المعنى أعني الاستثناء والاوضح لا يقوم وقوله بغيره مصدوقه هنا ما وصلتها (قوله وسخلتها) السخلة ولد الشاة ذكرا أو أنثى وهو عطف على شاة فيلزم تسلط كل عليها مع ان كلا لا تضاف لمعرفة مفردة فيجاب بانه يغتفر

في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله وأي فتى) مضاف ومضاف اليه وفتى مضاف وهيجاء مضاف اليه وجارها عطف على فتى والمعطوف على المجرور مجرور وفيه أنه يلزم عليه تسليط أي على جارها مع أن أي لا تضاف لمعرفة مفردة وأجيب بانه يغتفر في الثاني ما لا يغتفر في الاول (قوله وأخيه) عطف على رجل ويغتفر في الثاني لان رب لا تجر الا نكرة لا معرفة (قوله نتزل عليهم) جواب الشرط وقوله فظلت تابع له (قوله ولا يجوز ان يقم الخ) الاوضح ولا يجوز ان نشأ فظلت لانه الواقع في الآية الا أنه تجانب الآية (قوله في الاصح) هذا مذهب الجمهور وقال الفراء لا يختص بالشعر بل يقع في النثر واختاره ابن مالك مستدلا عليه بحديث من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه (قوله ان يسمعوا سبة) السبة هي ما يسب فاعلها وقبله كما في الحماسة

صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به * وان ذكرت بشر عندهم أذنوا
جهلا علينا وجبنا من عدوهم * فبئست الخلتان الجهل والجبن

أي جمعوا جهلا على القريب وجبنا من العدو (قوله اذ لا تضاف الخ) علة لقوله ولا يجوز كل سخلتها الخ وقوله اذ لا تضاف كل وأي الخ هذا مسلم في أي وأما كل فغير مسلم لان كلا تضاف للمعرفة فتكون لاستغراق الاجزاء نحو كل زيد حسن أي كل جزء حسن ويجاب بان المراد اذ لا تضاف كل أي المراد منها استغراق الافراد كما هنا وهذا لا ينافي ان المراد منها استغراق الاجزاء تضاف للمعرفة والحاصل أنه اذا أريد منها استغراق الاجزاء أضيفت لمعرفة وان أريد استغراق الافراد فانما تضاف لنكرة ولا تضاف لمعرفة فاذا قلت أكلت كل رغيف لزيد كانت لعموم الافراد وان قلت أكلت كل رغيف زيد كانت لعموم أجزاء فرد واحد (قوله كما أن اسم التفضيل) هذا تنظير وقوله كذلك أي لا يجوز اضافته لمعرفة مفردة فلا يجوز زيد أفضل عمرو (قوله ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا) لا فائدة لهذا بعد قوله أولا ولا يجوز ان يقم زيد قام عمرو الا في الشعر وقوله والجواب مرفوع بالعطف على المضاف من قوله فعل الشرط ولا يجوز خفضه بالعطف على الشرط لانه يؤدي للعطف على معمولي عاملين وهو ممنوع في مثل هذا على الصحيح (قوله ان تركبوا) جملة تركبوا مجزوم بان وقوله فركوب جواب الشرط وقوله أو تنزلون قال يونس انه خبر لمحذوف أي أو أنتم تنزلون (قوله فعطف الجملة الاسمية الخ) يعني وجملة الشرط لا تكون الا فعلية فيكون عطف الاسمية عليها جاريا على قاعدة اغتفارهم في الثواني ما لا يغتفرونه في الاوائل وينبغي ان يكون مثل هذا عند الكوفيين والاخفش جائزا من غير حاجة الى هذا الاعتذار لانهم يجوزون في نحو وان امرأة خافت من بعلها الخ كون امرأة مبتدأ خبره خافت (قوله من العطف على التوهم) أي انه توهم ان الاستفهام حال محل أداة الشرط (قوله لا قاعدين) عطف على قائم الذي هو صفة فيلزم أن يكون الآخر أيضا صفة وفيه أنه كيف يوصف الواحد بالمثنى وأجيب بانه يغتفر في الثاني (قوله على اعمال الثاني) أي وهو قاعد في أبواه فيفرد ويضمر في الاول وقوله وربط الاول أي قائمين وقوله بالمعنى أي بالضمير المغتفر في الثواني (قوله فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص الخ) هذا مذهب جمهور البصريين وأجاز ابن السراج والفارسي ومن تبعهما الفصل بغيرهما اذا اتصل بعامله نحو كان طعامك يأكل زيد ولا يجوز كان طعامك زيد يأكل وأجاز الكوفيون الفصل بغيرهما مطلقا تمسكا بقوله

قنافذ هداجون حول بيوتهم * بما كان اياهم عطية عودا

وخرج على الضرورة أو اضمار ضمير الشأن في الفعل الناقص وحينئذ فليس ذلك الغير فاصلا بين الفعل الناقص ومعموله ومما تمسكوا به أيضا * وليس كل النوى تلقي المساكين * قال الدماميني ولو صح ما قالوا لقيل تلقون فوجب ان كان شانية وفيه ان ضمير الجماعة يصح فيه الافراد والتأنيث نعم لو قيل يلقى بالتحتية كان ما قاله متجها (قوله أو عندك زيد جالسا) أي فزيد اسمها وجالسا خبر وقد فصل بمعمول الخبر لان في

* وأي فتى هيجاء أنت وجارها * ورب رجل وأخيه وان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت ولا يجوز كل سخلتها ولا أي جارها ولا رب أخيه ولا يجوز ان يقم زيد قام عمرو في الاصح الا في الشعر كقوله

ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا
عني وما يسمعوا من صالح دفنوا

* اذ لا تضاف كل وأي الى معرفة مفردة كما أن اسم التفضيل كذلك ولا تجر رب الا النكرات ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا وقال الشاعر

ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا
أو تنزلون فانا معشر نزل

فقال يونس أراد أو أنتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم قال فكأنه قال أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك ويقولون مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه على اعمال الثاني وربط الاول بالمعنى

(القاعدة التاسعة)

انهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار أو عندك زيد جالسا وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما أحسن في الهيجاء لقاء زيد وما أثبت

عنـد الحرب زيدا وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله فلا تلحنى فيها فان بحبها * أخاك مصاب القلب جم بلابله وبين الاستفهام والقول
الجارى مجرى الظن كقوله * أبعد بعد تقول الدار جامعة وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما وبين اذن ولن ومنصوبهما نحو هذا

غلام والله زيد واشتريته
بوالله درهم وقوله
اذن والله نرميهم بحرب وقوله
لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا
ادع القتال وأشهد الهيجاء
وقدموهما خبرين على الاسم
فى باب ان نحو ان فى ذلك
لعبرة ومعمولين للخبر فى باب
ما نحو ما فى الدار زيد جالسا
وقوله * فما كل حين من
توالى مؤاتيا * فان كان
المعمول غيرهما بطل عملها
كقوله * وما كل من وافى منى
أنا عارف * ومعمولين لصلة
أل نحو وكانوا فيه من
الزاهدين فى قول وعلى الفعل
المنفى بما فى نحو قوله
ونحن عن فضلك ما استغنينا
قيل وعلى ان معمولا لخبرها
فى نحو أما بعد فانى أفعل كذا
وكذا وقوله
أبا خراشة أما انت ذا نفر
فان قومى لم تأكلهم الضبع
وعلى العامل المعنوى فى نحو
قولهم * أكل يوم لك ثوب *
وأقول أما مسئلة أما فاعلم انه
اذا تلاها ظرف ولم يل الفاء
ما يمتنع تقدم معموله عليه
نحو أما فى الدار أو عندك
فزيد جالس جاز كونه
معمولا لأما أو لما بعد الفاء
فان تلا الفاء ما لا يتقدم
معموله عليه نحو أما زيدا أو
اليوم فانى ضارب فالعامل
فيه عند المازنى أما فتصح مسئلة الظرف فقط لان الحروف لا تنصب المفعول به وعند المبرد تجوز مسئلة الظرف من وجهين
ومسئلة المفعول به من جهة اعمال ما بعد الفاء

الدار متعلق بجالسا (قوله وبين الحرف الناسخ) أى وفصلوا بهما بين الحرف الناسخ الخ (قوله فلا تلحنى الخ)
هذا خطاب لمذكر اى لا تلح أنت اياى فالياء مفعول والنون للوقاية أى لا تلمنى (قوله تقول الخ) اى فالاصل
أتقول الدار جامعة بعد بعد فقد فصل بين الهمزة الاستفهامية والقول وفيه أن الفصل بين القول والاستفهام
ليس من خواصهما حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما بل قد جاء بالمعمول الثانى نحو
* أجهالا تقول بنى لؤى * الا ان يقال انه تخصيص نسبى أى بالنسبة لتفسير المفعول الثانى اهـ تقرير دردير
(قوله تقول الدار جامعة) تمامه * شملى بهم أم تقول البعد محتوما * أى محتما ومقضيا (قوله هذا غلام والله
زيد) اى فقد فصل بين المضافين بالجار والمجرور (قوله اذا والله نرميهم الخ) تمامه * يشيب الطفل من قبل المشيب
(قوله لن ما رأيت) الاصل لن أدع القتال مدة رؤيتى أبا يزيد مقاتلا ففصل بين لن ومنصوبها وهو أدع
بالظرف وهو ما (قوله وقدموهما) عطف على قوله سابقا فصلوا بهما من قوله ولذا فصلوا بهما (قوله ان فى
ذلك لعبرة) أى انه يجب الترتيب فى باب ان اذا لم يكن الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله ومعمولين) أى
قدموهما حال كونهما خبرين أو معمولين للخبر (قوله فما كل حين الخ) صدره
* باهبة حزم لذ وان كنت آمنا * واعلم ان كلا بحسب ما تضاف اليه وهى هنا أضيفت لحين وهو ظرف فصح
التمثيل (قوله فما كل حين) الاصل فما الذى توالى مواليا كل حين فقد فصل بالظرف وهو كل حين الذى
هو معمول للخبر الذى هو مؤاتيا (قوله توالى) بالتاء والاشهر فى انشاده توالى من الموالاة (قوله فان كان
المعمول) أى معمول خبر ما الوالى لها (قوله وما كل من وافى الخ) أى فقد فصل بقوله كل من وافى وهو مفعول
للخبر أعنى قوله عارف وانا مبتدأ وقوله وما كل من وافى الخ صدره * وقالوا تعرفها المنازل فى منى * وبعد البيت
ولم أنس منها ليلة الجزع اذ مشت * الى وأصحابى منيخ وواقف
والمنازل نصب على اسقاط الخافض توسعا أى فى المنازل وليس ظرفا لانه اسم مكان مختص فلا ينصب على
الظرفية (قوله فى قول) أى والثانى يقدر للظرف عاملا أى زاهدين فيه وليس هذا اشتغالا حتى يقال ما لا يعمل
لا يفسر عاملا وتقدم الكلام على ذلك فى الجهة الثانية من الباب الخامس (قوله وعلى الفعل المنفى بما) أى
مع ان لها الصدارة (قوله قيل وعلى ان) أى قيل ويقدمان أى الظرف والجار والمجرور على ان الخ وقوله
معمولا لخبرها الاولى معمولا خبرها أى حال كونهما معمولين لخبرها (قوله أما بعد) أى فأما حرف شرط
وتفصيل وقوله فانى أفعل كذا جواب الشرط وقوله بعد متعلق بأفعل فقدم الظرف الذى هو معمول لخبر ان على
ان وقوله أما أنت ذا نفر أى فالاصل لان كنت ذا نفر والجار والمجرور متعلق بقوله لم تأكلهم الذى هو خبر ان
فقدم الجار والمجرور على ان والحال أنه معمول لخبر ان (قوله أكل يوم لك ثوب) فثوب مبتدأ مؤخر ولك
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر وقوله أكل يوم متعلق بالجار والمجرور ولا شك انهما من العامل
المعنوى عندهم (قوله وأقول الخ) اعلم ان الذى يلى أما تارة يكون ظرفا وتارة يكون غيره والتالى للفاء اما
أن يمتنع تقدم معموله أم لا فهذه أربع صور (قوله اذا تلاها ظرف) اى أو غيره نحو أما الرغيف فزيد
آكل (قوله فزيد جالس) مبتدأ وخبر والجملة جواب الشرط وقوله فى الدار أو عندك يحتمل أنه متعلق
بخبر المبتدا لانه لا يمتنع تقدم معموله ويكون من متعلقات الجزاء ويحتمل تعلقه بأما فهو من متعلقات
الشرط (قوله فالعامل فيه عند المازنى أما) اى لان معمول خبر ان لا يتقدم على ان وقوله فالعامل اما أى
لا ما بعد الفاء لامتناع تقدم المعمول عليه (قوله معمولا لأما) اى لنيابتها مناب فعل الشرط لان الاصل
مهما يكن من شئ فانى أفعل كذا فحذفت مهما ويكن وأنيبت أما منابهما (قوله من وجهين) اى من

جهة

جهة كونه معمولا لاما ولما بعد الفاء (قوله واحتج) اى المبرد وقوله على ان الخ اى على شرط ان ما بعد الخ (قوله وجوّزه بعضهم) اى جوز كون الظرف معمولا لما بعد الفاء اى الجزاء كما أجاز كونه معمولا لاما وهذا مقابل لكلام السيرافى لانه يقول انه ليس الا معمولا للشرط لا للجزاء وهذا يقول بجواز كونه معمولا للجزاء وللشرط وهذا القول هو قول المصنف سابقا قيل وعلى ان معمولا لخبرها فالمسئلة السابقة فيها خلاف (قوله وجوزه بعضهم الخ) علم من كلامه أنه اذا تلا أما ظرف أو غيره وتلا الفاء مالا يتقدم معموله عليه فيه أقوال ثلاثة امتناع مسئلة غير الظرف وتعين كون الظرف معمولا لاما وقيل بامتناع مسئلة غير الظرف والظرف يجوز أن يكون معمولا لاما أو لما بعد الفاء وقيل بجواز المسئلتين (قوله دون المفعول به) أى وبهذا خالف المبرد (قوله على تعلقه بما بعد الفاء) أى كما قال القول الاول (قوله أللهذا) أى ألكونك ذا نفر (قوله وأما على المسئلة الاخيرة) أى تقدم المعمول الذى هو ظرف على العامل المعنوى (قوله فمن أجاز الخ) أى فمن أجاز تقديم الحال على عاملها المعنوى نحو زيد الخ والمعتمد عدم الجواز وعليه فيكون تقدم المعمول على العامل المعنوى خاصا بالظرف (قوله لم يكن ذلك عنده مختصا بالظرف) أى بل مثل الظرف الحال (قوله كأن سبيئة) أى خمرا سبيئة وهو بالهمز اذا كان المشترى للشرب وان كان منقولا من محل الى محل قيل لها بلا همز وبيت الرأس محل بالشام يتقن فيه عمل الخمر اه تقرير دردير (قوله كأن سبيئة الخ) هذا البيت لحسان من قصيدة يمدح بها النبى صلى الله عليه وسلم ويهجو أبا سفيان قبل اسلامه وأولها

عفت ذات الاصابع فالجواء * الى عذراء منزلها خلاء

ومن جملتها

أمن يهجو رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء

أتهجوه ولست له بكفء * فشركما لخيركما الفداء

والسبيئة بالهمزة الخمرة المشتراة للشرب وأما المحمولة من بلد الى بلد فهى سبية بالياء لا غير كما صرح به الجوهرى وتبعه التفتازانى على ذلك فى شرح المفتاح ووقع فى القاموس أن الجوهرى قد وهم فى ذلك وان الصواب عكس ما قاله وبيت رأس قرية بالشام اشتهرت بجودة الخمر وخبر كان قوله بعد

على أنيابها أو طعم غض * من التفاح هصره اجتناء

يقال هصرت الغصن بتشديد المهملة اذا أخذت برأسه فاملته فقد شبه ريق المحبوبة بخمر مزجت بعسل أو بطعم تفاح (قوله فجعل الخ) اى فجعل المبتدأ الذى حقه التعريف نكرة وهو عسل وجعل الخبر الذى حقه التنكير معرفة فهذا دليل على القلب حيث خالف الاصل (قوله على الظرفية) اى يكون فى مزاجها (قوله وقد روى) اى البيت كذلك اى برفع المزاج ونصب العسل ورفع الماء وقوله أيضا اى كما روى بالعكس (قوله فارتفاع ماء) اى على هذه الرواية (قوله ويروى برفعهن) اى الثلاثة (قوله وأما قول ابن أسد) اى فى توجيه رواية رفع الثلاثة (قوله ولا ضرورة تدعو الى ذلك) اى الى جعلها زائدة لصحة جعلها شانية (قوله ومهمه الخ) المهمه المفازة والمغبرة المتلونة بلون الغبار وأرجاؤه نواحيه وأطرافه جمع رجا بالقصر وبعد البيت

وصيحت فى ليلة اصداؤه * داع دعاما أدرما دعاؤه

(قوله فعكس التشبيه) اى لانه عند الهيجاء انما تتغير السماء اى جهتها من الغبار الصاعد فيصير كالارض (قوله مبالغة) يعنى مبالغة فى غبرة لون السماء حتى كأنه أصل فى الغبرة وقوله وحذف المضاف أى لسماء (قوله فان أنت لاقيت الخ) النجدة تطلق على الشدة وعلى القتال والهول والفزع وكل هذه المعانى ممكن هنا والتهيب الخوف والفعل بالمثناة التحتية مسند الى أن تقدم أى لا يخفك الاقدام والمعنى لا تخف أنت من الاقدام على ملاقاة العدو والدخول فى الحرب والقلب فيه ظاهر اه دمامينى (قوله فى نجدة) فى زائدة (قوله أن تقدما) فاعل أى

واحتج بان أما وضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلا بينها وبين اما وجوزه بعضهم فى الظرف دون المفعول به وأما قوله أما أنت ذا نفر فليس المعنى على تعلقه بما بعد الفاء بل هو متعلق تعلق المفعول لاجله بفعل محذوف والتقدير أللهذا فخرت على وأما المسئلة الاخيرة فمن أجاز زيد جالسا فى الدار لم يكن ذلك عنده مختصا بالظرف

(القاعدة العاشرة)

من فنون كلامهم القلب وأكثر وقوعه فى الشعر كقول حسان رضى الله تعالى عنه

كأن سبيئة من بيت رأس * يكون مزاجها عسل وماء

فيمن نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم وتأوله الفارسى على ان انتصاب المزاج على الظرفية المجازية والاولى رفع المزاج ونصب العسل وقد روى كذلك أيضا وارتفاع ماء بتقدير وخالطها ماء ويروى برفعهن على اضمار الشأن واما قول ابن اسد ان كان زائدة فخطأ لانها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة تدعو الى ذلك هنا وقول رؤبة

ومهمه مغبرة أرجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه

أى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف وقال

فان أنت لاقيت فى نجدة * فلا يتهيبك ان تقدما

أي فلا تتهيبها وقال ابن مقبل ولا تتهيبني الموماة أركبها * اذا تجاوبت الاصداء بالسحر أي ولا أتهيبها وقال كعب

كأن أوب ذراعيها اذا عرقت وقد تلفع بالقور العساقيل القور جمع قارة وهي الجبل الصغير والعساقيل اسم لاوائل السراب ولا واحد له والتلفع الاشتمال وقال عروة بن الورد

فديت بنفسه نفسي ومالي وما آلوك الا ما أطيق وقال القطامي

فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا

الفدن القصر والسياع الطين ومنه في الكلام أدخلت القلنسوة في رأسي وعرضت الناقة على الحوض وعرضتها على الماء قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكي والزمخشري وجعل منه ويوم يعرض الذين كفروا على النار وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق السكيت ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب * وقال آخر لا قلب في واحد منهما واختاره أبو حيان ورد على قول الزمخشري في الآية وزعم بعضهم في قول المتنبي

وعذلت أهل العشق حتى ذقته فعجبت كيف يموت من لا يعشق * ان أصله كيف لا يموت من يعشق والصواب خلافه وأن المراد أنه صار يرى أن لا سبب للموت سوى العشق ويقال اذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء

القدوم بمعنى الاقدام والكاف مفعول وقوله يتهيبك أي يتخوفك أي اذا أنت لاقيت شدة فلا تتخوفن من الاقدام عليها فظاهره ان الاقدام يتخوف مع ان الذي يتخوف انما هو الشخص فهو مقلوب والاصل فلا تتخوف أنت من الاقدام عليها ولذا قال الشارح فلا تتهيبها أي الشدة أي لا تتهيب القدوم عليها (قوله ولا تتهيبني الموماة) التهيب الخوف وأصله تتهيبني حذفت احدى التاءين والموماة المفازة والاصداء جمع صدى وهو هنا ذكر البوم أو طير يصفر بالليل والسحر الزمن الذي قبل الصبح بيسير والمعنى ولا تتخوف مني المفازة التي أركبها فظاهره ان المفازة تخاف منه مع انه هو الذي يخاف من المفازة فهو مقلوب والاصل أتهيب الموماة (قوله وقال كعب) أي ابن زهير في قصيدته بانت سعاد (قوله أوب ذراعيها) أي الناقة وقوله وقد تلفع حال (قوله اسم لاوائل السراب) أي وظاهر أن الجبال تتلفع بالسراب أي تشتمل عليه لان السراب يتلفع بالجبال كما هو ظاهره والمراد بالسراب ما يتراءى للظمآن في شدة الحر أنه ماء والحال انه غير ماء (قوله فديت بنفسه الخ) الاصل فديت نفسه بنفسي فالمفدى نفس المحبوب والمفدى به نفس الشاعر لا العكس كما هو ظاهر البيت وقوله ما آلوك أصله ما أمنعك ثم ضمن في البيت معنى المنع والاعطاء فعدى الى اثنين أي وما أمنحك الا ما أطيقه وأقدر عليه وهو فداء نفسك بنفسي وقال السيوطي المعنى ولا أمنعك الفداء بنفسي ومالي أي لا أقدر على ذلك لاني مجبول عليه (قوله فلما أن جرى سمن) بكسر السين وفتح الميم والضمير للناقة وجواب لما قوله بعد

أمرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن نظن أن لن تستطاعا

وصحف بعضهم سمن بفتح فسكون وجعله في وصف قصعة ثريد عليه سمن وهو غلط فان قبله ما يعين وصف الناقة وهو قوله

فلما أن مضت سنتان عنها * وصارت حقة تعلو الجذاعا

عرفنا ما يرى البصراء فيها * فآلينا عليها أن تباعا

وقلنا مهلوا لنبيتها * لكي تزداد للسفر اطلاعا

فلما أن جرى الخ (قوله كما طينت) أي وصارت كما طينت أي كتطيين السياع بالفدن (قوله والسياعا الطين) فالمعنى كما طينت الطين بالقصر وهذا المعنى مقلوب لان القصر هو الذي يطين و يلبس بالطين لا ان الطين يطين و يلبس بالقصر كما هو ظاهره (قوله القصر) أي الذي يسكن فيه (قوله أدخلت القلنسوة في رأسي) أي فالاصل أدخلت في القلنسوة رأسي لان في انما تدخل على الظرف والظرف القلنسوة لا الرأس (قوله وعرضت الناقة على الحوض) أي فالاصل عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ماله ميل كالناقة لا الحوض وقوله وعرضتها على الماء فالاصل عرضت الماء عليها (قوله قاله الجوهري) أي قال بالقلب في المثالين (قوله على النار) أي فالاصل و يوم تعرض النار على الذين كفروا لان المعروض عليه هو ماله ميل فيختار المعروض وخلافه (قوله مقلوب) كأنه رأى ان المعروض هو المساق وهو الذي عنده ميل (قوله و رد على قول الزمخشري في الآية) وهي و يوم يعرض الذين كفروا على النار بان عرض الكفار على النار ليس بمقلوب لان الكفار مقهورون فكأنهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم كالمتاع الذي يتصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والزاني على السوط (قوله كيف لا يموت من يعشق) أي لانه لما ذاقه وعلم شدته تعجب من حياة أربابه (قوله أن لا سبب للموت سوى العشق) أي فتعجب من موت من لا عشق عنده لعدم وجود سبب الموت (قوله اذا طلعت الجوزاء) هي نجم يطلع مع الفجر في مبدأ الحر والحرباء دويبة أكبر من ابن عرس لاعظم فيها وهي المسماة بالحربابة وهي ضعيفة تحصل بقوة الحرارة اشتدادها تدور كيف دارت الشمس لمحبتها لها (قوله اذا طلعت الجوزاء) هي برج في السماء اذا حلت الشمس به قصر الليل وطال النهار وذلك بعكس برج القوس فاذا حلت الشمس فيه قصر النهار وطال الليل والى هذا المعنى يشير قول القائل في وصف حاله عند زيارة الحبيب

وعدمها

أى انتصب الحرباء فى العود وقال ثعلب فى قوله تعالى ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل ان منه وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا ثم دنا فتدلى وقد مضى تأويلهما ونقل الجوهرى فى فكان قاب قوسين ان أصله قابى قوس فقلبت التثنية بالافراد وهو حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيتها أى طرفها ولها طرفان فله قابان ونظير هذا انشاد ابن الاعرابى

اذا احسن ابن العم بعد اساءة * فلست لشرى فعله بحمول

اى فلست لشر فعليه قيل ومن القلب اذهب بكتابى هذا الآية واجيب بأن المعنى ثم تول عنهم الى مكان يقرب منهم ليكون ما يقولونه بسمع منك فانظر ماذا يرجعون وقيل فى فعميت عليهم ان المعنى فعميتم عنها وفى حقيق على ان لا اقول الآية فيمن جر بعلى ان وصلتها على ان المعنى حقيق على بادخالها على ياء المتكلم كما قرأ نافع وقيل ضمن حقيق معنى حريص وفى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة ان المعنى لتنوء العصبة بها أى تنهض بها متثاقلة وقيل الباء للتعدية كالهمزة أى لتنىء العصبة اى تجعلها تنهض متثاقلة

(القاعدة الحادية عشر) من ملح كلامهم تقارض اللفظين فى الاحكام ولذلك أمثلة * أحدها اعطاء غير حكم الا فى الاستثناء بها نحو لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر فيمن نصب غير أو اعطاء الا حكم غير فى الوصف بها نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا * الثانى اعطاء أن المصدرية حكم ما المصدرية فى الاهمال كقوله

وعدمها
فالشمس بالقوس أمست وهى نازلة * ان لم يزرنى وبالجوزاء ان زارا

أى ان لم يزر كان الليل طويلا وان زار كان الليل قصيرا وقوله فى الحرباء أى بالحرباء (قوله أى انتصب الخ) أى تعلق لان الحرباء هى التى تتعلق بالعود عند شدة الحر وقوله فى العود أى به (قوله ان المعنى اسلكوا فيه) أى ادخلوا فيه أى فى عنقه سلسلة أى طرف سلسلة وهو الطوق فطرف السلسلة وهو الطوق مسلك وعنقه مسلك فيه لا أن الشخص مسلك والسلسلة مسلك فيها كما هو ظاهر الآية وقد يقال انه لا قلب فى الآية لان فى تدخل على الظرف وهو ماله احتواء فالمعنى ثم فى طرف سلسلة فاسلكوه أى فاسلكوا عنقه فطرف السلسلة ظرف وعنقه مظروف (قوله فجاءها بأسنا) أى لان مجىء البأس قبل الاهلاك أى جاءها بأسنا فأهلكناها (قوله ثم دنا الخ) أى فالاصل ثم بعد ان كان بالافق الاعلى تدلى فدنا من النبى صلى الله عليه وسلم وقرب منه أو المعنى ثم بعد ان كان النبى فى السماء تدلى فى الهواء فدنا من بيت المقدس (قوله وقد مضى تأويلهما) أى بأن المراد من الفعل الارادة فالمعنى أردنا اهلاكها فجاءها وأراد الدنو فتدلى وقوله التثنية بالافراد أى والافراد بالتثنية (قوله وهو حسن ان فسر الخ) أى لان فسر القاب بالقدر فلا يحسن (قوله ولها طرفان) أى وهما محل ربط الوتر (قوله بحمول) أى بمحتمل وحامل بل اصرفه عنى (قوله لشر فعليه) أى لست متحملا لشر الفعلين أى للشر من الفعلين وهما الاحسان والاساءة فهو له فعلان ولا يتحمل أحدهما وهو الاساءة حاملا بل يصرفها وليس المراد ان فعله واحد ولذلك الفعل شران (قوله اذهب بكتابى هذا الآية) أى فألقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون أى فالاصل فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم وارجع الى وأخبرنى لان النظر انما هو قبل التولى والانصراف عنهم (قوله فعميتم عنها) الاولى فعموا عنها أى عن الانباء ليناسب الغيبة فى عليهم (قوله وفى حقيق) أى وقيل بالقلب فى حقيق الخ وحاصله ان حقيق على أن لا أقول معناه أى وجب على قول الحق فحقيق خبر مقدم وقوله الحق مبتدأ مؤخر وعلى جار ومجرور متعلق بحقيق وهذا المعنى قلب لمعنى قراءة الجماعة حقيق على أن لا أقول فحقيق خبر لمبتدأ محذوف أى أنا حقيق وعلى حرف جر وان لا أقول مجرور بعلى فما كان مبتدأ صار مجرورا بعلى وما كان مجرورا بعلى صار مبتدأ وهو المقدر قبل حقيق أى أنا حقيق أى واجب على قول الحق ولا شك أن قلب هذا قول الحق واجب على (قوله على أن المعنى) أى بناء على ان المعنى أى ان القلب بناء على أن معنى قراءة التخفيف هو معنى قراءة التشديد أى لا على التضمين اذ لا قلب عليه (قوله لتنوء) أى لتثقل أى لتنهض بحملها متثاقلة أى ان الجماعة العصبة أى القوية اذا حملوا المفاتيح لتنهض بحملها متثاقلة فقوله لتنوء بالعصبة فيه قلب أى لتنوء العصبة بالمفاتيح أى لتنهض بالمفاتيح متثاقلة (قوله لتنوء بالعصبة) أى لتنهض المفاتيح بحمل العصبة متثاقلة هذا ظاهره وليس مرادا والمعنى المراد لتنوء العصبة بالمفاتيح اى تنهض العصبة بحمل المفاتيح متثاقلة (قوله وقيل الباء للتعديه) اى فالماضى أصله ناءت العصبة اى ثقلت فاذا دخلت الباء قلت ناءت اى ثقلت المفاتيح بالعصبة اى أناءت العصبة اى صيرت العصبة متثاقلة والمضارع منه تنوء فالمعنى لتنىء المفاتيح العصبة اى تجعلها وتصيرها ناهضة بها على ثقل (قوله ملح) جمع ملحة كغرفة وغرف والملحة ما يستملح و يستظرف و يستحسن من الكلام (قوله تقارض اللفظين) من القرض أى السلف فشبه تلبس أحد اللفظين بحكم الآخر بتسلف كل من شخصين شيأ من صاحبه واستعير اسم المشبه به وهو التقارض للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية (قوله اعطاء غير حكم الا فى الاستثناء بها) اى فى الاخراج بها ما بعدها عما قبلها وان كانت غير تنصب بخلاف الا فانها لا تعرب فالنصب لغير ليس ملحوظا فى الحكم المعطى لها فقوله فى الاستثناء بيان للحكم (قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) اى فالمراد غير الله اى موصوفون

*أن تقرآن على أسماء ويحكما * مني السلام وأن لا تشعرا أحدا الشاهد في أن الاولى وليست مخففة من الثقيلة بدليل ان المعطوفة عليها واعمال
ما حملا على أن كما روى من قوله عليه الصلاة والسلام كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب والمعروف في الرواية كما تكونون

بكونهم غير الله وليس المراد الاستثناء زالا لو رد أنه لو كان هناك آلهة منهم الله لفسدتا (قوله أن تقرآن الخ) قبله

ياصاحبي قدت نفسي نفوسكما * وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
ان تحملا حاجة لي خف محملها * تستوجبا نعمة عندي بها ويدا

(قوله الشاهد في أن الاولى) أي فانها مهملة اذ لو نصبت بها لحذف النون (قوله بدليل ان المعطوفة عليها) أي فانها مصدرية والاصل تناسب المعاطيف ثم ان قوله بدليل ان المعطوفة عليها فيه تسامح اذ ليس المعطوف ان وحدها بل هي وصلتها فالاولى أن يقول المعطوف فمع صلتها عليها او قوله بدليل ان المعطوفة فيه انه يمكن أن تعطف أن المصدرية وصلتها على أن المخففة وصلتها وهو من عطف المصدر على المصدر كما تقول عندي أن لا تسيء الى محبك وأن لا تحسن الى عدوك برفع تسيء على أن ان مخففة من الثقيلة ونصب تحسن على أن ان ناصبة وحينئذ فلا دليل على ان الاولى مصدرية بل يجوز أن تكون مخففة وأجيب بأن هذا دليل على الرجحان لان الاصل التناسب لا على تعين كونها مصدرية (قوله كما تكونوا) أي فلم يقل تكونون وذلك ليس الا اعمالها حملا على أن المصدرية وفيه ان هذا اثبات لحكم بما لا دليل عليه اذ لم يوجد في غير هذا المحل فالاولى ان النون حذفت للتخفيف وقد جاء ذلك نظما ونثرا فأما الاول ففي قوله *أبيت أسري وتبيتي تدلكي * فلم يقل تبيتين تدلكين لاجل الخفة وأما نثرا فكما في قراءة وقالوا ساحران تظاهرا بتشديد الظاء فان النون حذفت للخفة اه تقرير دردير فالاصل أنتما ساحران تتظاهران حذفت النون تخفيفا وأدغمت التاء في الظاء وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الشاهد فيما بعد لا (قوله فان لا تراه) أي فلم يقل تره قال الدماميني قد مضى في لم تخريج ابن السيد البطليوسي *كأن لم ترا قبلي أسيرا يمانيا * على اعتراء مراء كما خاف حذفت الالف للساكنين وأبدلت الهمزة الساكنة بعد فتحة ألفا فكذا الحديث وتعقبه الشمني بأنه كان يقول فانه يراك لبعد الجمع بين لغتين (قوله ميعة) أي نشاط وتمام البيت *لاحق الاطال نهد ذو خصل* جمع أطل وهي الخاصرة ونهد بفتح النون جسيم (قوله ذكر الثاني) وهو اعطاء لو حكم ان واستدل بهذا البيت (قوله ويؤيده) اي التخريج الثاني الراد للاول (قوله في هذا الموضع) اي لان لو شرط لافادة المعنى وان موضوع لافادة الزمن المستقبل فلا يصح أن يقوم أحدهما مقام الآخر (قوله لانه) اي البيت اخبار عما مضى اي فلا يصح أن يحل محل لو ان واذا لم يصح حلول ان محلها لم يصح أن تحمل لو عليها لان الحمل لشيء على شيء فرع عن صحة حلوله محله (قوله وبهذا) اي بهذا التأييد المفيد أنه لا بد من حلول المقيس عليه محل المقيس وقوله في الحديث السابق أعني قوله فان لا تراه الخ ووجه القدح أن لو تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط والمعنى انتفى رؤية المولى لك عند امتناع عدم رؤيتك اى عند رؤيتك له وهذا لا صحة له وأيضا لو لا تدخل على لا النافية فلا تحل لو في الحديث حتى تحمل عليها ان (قوله على اجراء المعتل مجرى الصحيح) اى في جزمه بحذف الحركة فالجازم حذف الحركة المقدرة على حرف العلة (قوله باثبات ياء يتقي الخ) تقدم في الكلام على أقسام العطف ان الظاهر تخريج هذه القراءة على انه من موصولة لا شرطية فاثبات ياء يتقي حينئذ جائز بل واجب واسكان الراء ليس جزما بل هو تخفيف بحذف حركة الرفع مثل وما يشعركم باسكان الراء وهو فصيح (قوله اذ لا تحل لن الخ) أي لان لن لافادة المستقبل ولم لافادة الماضي والقصد تقرير الماضي (قوله كقول عائشة) أي في استنابة أبيها في مرضه عليه السلام يصلي بالناس (قوله وقيل أصله نشرحن الخ) يمكن ان فتحة الحاء اتباع للام بعدها (قوله مع أنه كالفعل الماضي في المعنى) أي والماضي لا يؤكد (قوله الرواية بكسر الباء)

(والثالث) اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال كما روى في الحديث فان لا تراه فانه يراك واعطاء لو حكم ان في الجزم كقوله لو يشاء طار بها ذو ميعة ذكر الثاني ابن الشجري وخرجه غيره على انه جاء على لغة من يقول شايشا بالالف ثم أبدلت الالف همزة على حد قول بعضهم العألم والخأتم بالهمز ويؤيده أنه لا يجوز مجيء ان الشرطية في هذا الموضع لانه اخبار عما مضى فالمعنى لو شاء وبهذا يقدح أيضا في تخريج الحديث السابق على ما ذكروه وهو تخريج ابن مالك والظاهر أنه يخرج على اجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر فان الله باثبات ياء يتقي وجزم يصبر * الرابع اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها كقوله واذا تصبك خصاصة فتحمل * واهمال متى حكما لها حكم اذا كقول عائشة رضي الله عنها وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس * والخامس اعطاء لم حكم لن في عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم ألم نشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذ لا تحل لن هنا وانما يصح

أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا وقيل أصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة وبقي الفتح دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد المنفي بلم مع انه كالفعل الماضي في المعنى وحذف النون لغير مقتض مع أن المؤكد لا يليق به الحذف واعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله لن يخب الآن من رجائك من * حرك دون بابك الحلقه الرواية بكسر الباء ويخب

وبخب مجزوم بلن وحولئ بالكسرة لالتقاء الساكنين وفيه أنه لا يصح هنا حاولم يحصل ان لان لم للماضى ولن للمستقبل ومراد الشاعر الاستقبال كذا قال الشارح وفيه أن محل كون لن تفيد الاستقبال اذا لم يقيد الفعل بما يفيد خلافه وهنا قيد بالآن فلم يكن القصد الا النفى لا المضى ولا الاستقبال وجاها على لم فى النفى لان لم ينفى بها الماضى الى الحال ولن هنا القصد منها نفى الحال تأمل (قوله الرواية بكسر الباء) فيه أنه انما يصح أو يحسن حمل الشئ على ما يحل محله ولم لا يصح حلولها هنا الان لن للنفى فى المستقبل لا الماضى ولم بالعكس اهـ دمامينى وتكلف الشمنى بالالتفات لمطلق النفى (قوله والسادس) أى من أمثلة تعارض اللفظين فى الاحكام (قوله اعطاء ما النافية حكم ليس فى الاعمال) أى وان كان الاصل فى ما الاهمال ولو كان عملها عند الحجازيين بشروط أربعة أن لا تقع بعدها أن وان لا تنتقض بنفى وترتيب معموليها وأن لا يفصل بينها وبين معمولها بمعمول الخبر الا اذا كان ظرفا ومعلوم ان العمل بشرط خلاف الاصل وأهملها بنو تميم مطلقا ومنه قوله

ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب * فاجاب ما قتل المحب حرام

(قوله وهى لغة بنى تميم) أى وأما غيرهم فيعمل ليس مطلقا (قوله فى العمل) أى وهو نصب الاسم ورفع الخبر فالكاف فى عسالئ اسمها فى محل نصب لا فى محل رفع لان الكاف ليست من ضمائر الرفع (قوله اعطاء الفاعل الخ) وذلك لان القصد من الاعراب بيان المعنى فاذا ظهر لم يبالوا بمخالفة ما تقتضيه القواعد ولا يقاس وظاهر المصنف أنه يقال فاعل منصوب ومفعول مرفوع وقيل يقدر للفاعل رفع وللمفعول نصب منع منه الحركة التى جلبها ظهور المعنى وقيل يعرب الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا وهو قلب (قوله وعكسه) أى اعطاء المفعول اعراب الفاعل وهو الرفع (قوله القنافذ) بالذال المعجمة جمع قنفذ وهو الدابة المعلومة وقوله هداجون أى فى مشيهم ارتعاش ونجران اسم بلد باليمن وكذا هجر وقوله سوآتهم فاعل ونصبه وهجر مفعول ورفعه لأمن اللبس وسوآتهم منصوب بالكسرة (قوله وسمع أيضا نصبهما) أى الفاعل والمفعول (قوله الحيات) فاعل وهو منصوب بالكسرة القدما مفعول وهو منصوب بالكسرة وألفه للاطلاق وتمامه

*الافعوان والشجاع الشجعما * الافعوان ذكر الافاعى والشجاع قوى الحيات والشجعما الجرىء توكيد له (قوله فى رواية من نصب الحيات) وأما على رواية الرفع فالامر ظاهر (قوله هما خطتا) تثنية خطة بمعنى الامر وتمامه *واما دم والقتل بالحر أجدر* والشاهد فى خطتا فان أصله خطتان حذفت نونه للضرورة (قوله فمن رواه الخ) أما من رواه بجر اسار ومنة فقد حذف النون للاضافة ولكن فصل بين المضاف والمضاف اليه باما (قوله كيف من صاد عقعقان و بوم) عقعقان مرفوع بالالف و بوم عطف عليه وهو مفعول وصاد فاعله ضمير مستتر فى محل رفع و يمكن أن يؤول هذا بان يجعل قوله و بوم مبتدأ حذف خبره أى ومعهما بوم وقوله عقعقان مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الالف فلا شاهد فيه حينئذ (قوله التاسع اعطاء الحسن الوجه الخ) تحصل من هذا أن الصفة المشبهة المقترنة هى ومعمولها بأل الاصل فيها عملها الجر وانما تنصب المعمول حملا على اسم الفاعل المماثل لها وكذا الاصل فى اسم الفاعل المقرون هو ومعموله بأل عمله النصب والجر انما هو بالحمل والسر فى ذلك أن الصفة المشبهة مأخوذة من اللازم واسم الفاعل مأخوذ من المتعدى فالاصل عمله وانما كان الجر غير أصل فيه لان اضافته لا تفيد تخفيفا بخلاف اضافتها الان الحسن الوجه أصله حسن وجهه بالرفع ثم لما أرادوا الاضافة حولوا الاسناد عن الوجه الى الضمير العائد على الموصوف كالرجل ثم أتى بالوجه ونصبوه ثم جروه بالاضافة فالجر انما هو بعد صيرورته منصوبا بالتشبيه بمفعول اسم الفاعل وحكمة الاضافة التخفيف بحذف الضمير فى وجهه واستتاره فى حسن وأما الضارب الرجل فليس فيها تخفيف وان كانت لفظية فهى مقيسة على الحسن الوجه (قوله اعطاء الحسن الوجه الخ) لا يخفى أن نصب الوجه فى قولك زيد حسن الوجه لا يصح على جهة المفعولية اذ الصفة مأخوذة من فعل لازم لكنهم شبهوه بالمفعول به فى قولك الضارب الرجل فاعطى النصب واما اعطاء الضارب

*والسادس اعطاء ما النافية حكم ليس فى الاعمال وهى لغة أهل الحجاز نحو ما هذا بشرا واعطاء ليس حكم ما فى الاهمال عند انتقاض النفى بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك وهى لغة بنى تميم * والسابع اعطاء عسى حكم لعل فى العمل كقوله * يا ابتا علك أو عساكا * واعطاء لعل حكم عسى فى اقتران خبرها بان ومنه الحديث فلعل بعضكم ان يكون ألحن بحجته من بعض * والثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقال الشاعر

مثل القنافذ هداجون قد بلغت
نجران أو بلغت سوآتهم هجر

وسمع أيضا نصبهما كقوله

قد سالم الحيات منه القدما

فى رواية من نصب الحيات وقيل القدما تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله

هما خطتا اما اسار ومنة

فيمن رواه برفع اسار ومنة وسمع أيضا رفعهما كقوله

ان من صاد عقعقا لمشوم
كيف من صاد عقعقان و بوم

*التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل فى النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه

فى الجر * العاشر اعطاء أفعل فى التعجب حكم أفعل التفضيل فى جواز التصغير واعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل فى التعجب فى أنه لا يرفع الظاهر وقد مر ذلك ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض فى معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة وهذا آخر ما تيسر ايراده فى هذا التأليف وأسأل الله الذى من على بانشائه واتمامه فى البلد الحرام فى شهر ذى القعدة الحرام ويسر لى اتمام ما ألحقته به من الزوائد فى شهر رجب الحرام أن يحرم وجهى على النار وان يتجاوز عما تحملته من الاوزار وان يوقظنى من رقدة الغفلة قبل الفوت وان يلطف بى عند معالجة سكرات الموت وان يفعل ذلك باهلى واحبابى وجميع المسلمين وان يهدى اشرف صلواته وازكى تحياته الى اشرف العالمين وامام العاملين محمد نبى الرحمة الكاشف فى يوم الحشر بشفاعته الغمة وعلى آله الهادين واصحابه الذين شادوا لنا قواعد الاسلام وان يسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين اللهم صل وسلم وبارك على حبيبنا محمد عدد الرمل والدقيق وعدد الموج الدفيق وسلم تسليما

الرجل حكم الحسن الوجه فى الجر فتقرير ان الاضافة فى المحلين لفظية اذ هى اضافة الصفة الى معمولها وشرطها ان تفيد تخفيفا فى اللفظ وهذا محقق فى الحسن الوجه لان أصله الحسن وجهه برفع وجهه على أنه فاعل الصفة فقصدوا التخفيف فيه بالاضافة واضافته الى الفاعل على خلاف الاصل لانه هو فى المعنى فشبهوا مرفوعه بالمنصوب فنصبوه لتصح الاضافة اليه وجعلوا الصفة فى اللفظ لغيره وأضمروا فيها الضمير المتصل وحذف الضمير من الوجه وعوض عنه أل للتلاين ولتعريفه ثم أضافوا الصفة اليه فحصل التخفيف بحذف الضمير من الوجه واستتاره فى الحسن ومثل هذا فى الضارب الرجل غير محقق فعلم أنه محمول فى الجر على الحسن الوجه اهدماميني رحمه الله تعالى (قوله فى الجر) أى والاضافة (قوله اعطاء أفعل فى التعجب) أى فافعل التفضيل اسم فيصغر بخلاف فعل التعجب فهو فعل فلا يصغر الا قياسا على اسم التفضيل (قوله فى جواز التصغير) أى فان اصله للاسماء (قوله فى أنه لا يرفع الظاهر) هذا يقتضى أن الاصل فى عدم رفع الظاهر أفعل فى التعجب وأن أفعل التفضيل مقيس عليه بجامع مطلق الزيادة والحاصل أن الاسماء التى تعمل عمل الفعل كلها ترفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل ولا يستتر فيها الضمير وجوبا الا أفعل التفضيل لحمله على أفعل فى التعجب بجامع مطلق الزيادة (قوله الظاهر) أراد به ما يشمل الضمير المنفصل (قوله وقد مر ذلك) أى فى آخر القاعدة الاولى (قوله أن يحرم وجهى) مفعول أسأل واراد بوجهه ذاته فهو مجاز مرسل علاقته البعضية أو الكلية وهو مبناه على الخلاف فى ان العلاقة وصف المعبر به او المعبر عنه او هما (قوله من رقدة الغفلة) من اضافة المشبه به للمشبه أى من الغفلة الشبيهة بالرقدة مثل والريح تعبث بالغصون وقد جرى * ذهب الاصيل على لجين الماء

اى على ماء كاللجين (قوله قبل الفوت) أى قبل فوات الاعمال او التوبة بالموت (قوله شادوا) أى رفعوا وقوّوا (قوله والدقيق) اى كل شئ دقيق فهو عطف عام (قال المؤلف رحمه الله تعالى) لازمت شيخنا العلامة الشيخ أحمد الدردير فى قراءته لهذا الكتاب من أوله الى آخره من ابتداء سنة ١١٧٣ الى تمام سنة ١١٧٤ سادس سنة من مجاورتى فى الازهر والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وقد وافق تمام هذا التجريد الذى على نسخة والدنا مرجع وحنا أسكنه الله فى أعلى الجنان مصاحبا السيد ولد عدنان ليلة الاثنين المبارك سابع ليلة خلت من شهر جمادى الثانى الذى هو من شهور سنة ثلاث وثلاثين ومائتين بعد تمام الالف وأسأل الله الكريم المنان الرحيم الرحمن أن يغفر لنا ولوالدينا ومشايخنا واخواننا فى الله تعالى أحياء وأمواتا خصوصا من كان سببا فى اعانتى عليه جعلنا الله واياه من حزبه المفلحين وسلام على جميع الانبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين

ان أولى ما صاغه لسان الانام ونقشه على صفحات الاوراق سنان الاقلام حمد مفيض الآلاء وشكر مفيد النعماء فنحمده على ما أولى من تحقيق علوم الادب ونشكره على ما وفق من نشر أجل كتاب يجود منها بكل أرب ونسأله ان يصلى على سيدنا محمد وآله وكل من والاه باقتفاء منواله مادام الفرقدان وتوالى الجديدان (أما بعد) فيقول راجى غفران المساوى محمد الزهرى الغمراوى قد تم بحمده تعالى طبع حاشية العلامه المحقق والفهامه المدقق الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقى على متن مغنى اللبيب للامام ابن هشام الانصارى وقد حليت هوامشها بهذا المتن الشريف على أحسن وضع منيف وذلك بالمطبعه الميمنيه بمصر المحروسة المحميه بجوار سيدى أحمد الدردير قريبا من الجامع الازهر المنير ادارة المفتقر لعفو ربه القدير أحمد البابى الحلبى ذى العجز والتقصير فى اواخر شهر الحجة الحرام من شهور سنة ١٣٠٥ من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف

(فهرسة الجزء الثاني من حاشية الشيخ الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام الانصاري)

صحيفة

صحيفه

(تمت)